

مَحْشُورَاتُ الشَّرِّ وَالْإِثْمِ
وَأَبْنَاءُ قَائِمَةِ الْعِبَادَةِ

عَلَى

تَحْفَةِ الْمُتَحَكِّجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

لِابْنِ حَبْرَةَ الْهَيْتِيِّ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

دَارُ صَادِقٍ

بِهَرِيقِ

الجزء الثالث

من حواشي العلامة الشهاب الدين القاسمي والامام
القدوس العلامة العرف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني نزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة حاتمة
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمى الشافعي نزيل مكة
المشرفة نعمد الله الجميع
برحمته وأسكنهم
فسيح جناته
آمين

وهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تفنيه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب صلاة الخوف)

قول المني (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصحاب بالدهن الخمس ع ش أي ومن حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) إلى قوله وحينئذ في النهاية والمغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني في فرض غيره فكان الأنسب فيه في غيره عبارة المغني والنهاية وحكم صلاته كصلاة الأمن وإنما أفردة بترجمة لأنه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيره ما لا يحتمل فيها عند غيره اه (قوله كإياتي) أي في المتن والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المغني هناك فرع بصلي عيد الفطر وعيد الاضحي وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاته لأنه يخاف فوتها ويحظ لها أن أمكن بخلاف صلاة الاستسقاء لأنها لا تغوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه زاد النهاية بخلاف ما إذا فاتت بعذر غير ما يظهر اه قال ع ش قوله مر إذا خيف فوتها الخ أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فاتت الخ أي فيصليها خروجا من المعصية كذا في حواشي شرح الروض والود السارح مر ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد اه وفي سم عقب ذكره عن الاسني مثل ما مر عن المغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل المطلق اه وفي ع ش وعليه أي على ما نقله سم عن الاسني فالظاهر أنه لا يأتي فيها لم تفعل جماعة كالرواتب والمكتوبات إذا صليت فرادى الصلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تأنيصتها من التفريق في ذلك ثم إن أمكنهم التناوب بان تصلي كل جماعة وحدا نامع حراسة غيرهم فعملوا والاصول صلاة شدة الخوف اه (قوله وحينئذ) أي

(باب كيفية صلاة الخوف)

من حيث أنه يحتمل في القرض فيه ما لا يحتمل في غيره كإياتي وتعبيرهم بالقرض هنا لأنه الأصل والا فلو صلوا فيه عدامثلا جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لا استسقاء لأنه لا يغوت وحينئذ فيحتمل استثنائه أيضا من بقية الأنواع

(باب صلاة الخوف)

(قوله لأنه لا يغوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل

ويحتمل العموم لان
الرابعة يحتاج لها ما فيها من
كثرة المبطلات ما ليس في
غيرها وأصلها قوله تعالى
واذا كنتم في الصلاة
فلا تأكلوا ولا تشربوا
ولا يأتوا النساء (هي أنواع) تبسّخ
سنة عشر نوعا بعضها في
الاحاديث وبعضها في القرآن
واختار الشافعي رضي الله
عنه منها الثلاثة لا تبسّخ لانها
أقرب إلى بقية الصلوات
وأقل تغييرا وذكر الرابع
الا تي لمحي القرآن به
(تنبيه) * هذا الاختيار
مشكل لان أحاديث ما عدا
تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها
مع صحيحها وان كثر تغييرها
وكيف تكون هذه الكثرة
التي صح فعلها عنه صلى الله
عليه وسلم من غير ناسخ لها
مقتضية للابطال ولو جعلت
مقتضية للمفضولية لانتجته
وقد صح عنه ما تشيده بغيره
من قوله اذا صح الحديث
فهو مذهبي واضربوا به
الحائط وهو وان أراد من
غير معارض لكن ما ذكر
لا يصلح معارضا كما يعرف
من قواعده في الاصول فتأمل
(الاول) صلاة عسغان
وحذف هذا مع انه النوع
حقيقة لفهمه مما ذكره
وكذا في الباقي (يكون)

حين استثناهم الاستسقاء من الرابع وقال الكزدي أي حين عدم القوات اه (قوله ويحتمل العموم)
أي عموم بقية الأنواع له سم وأشار الشارح إلى رجحانه بقليله دون الاحتفال الاول (قوله وأصلها الخ)
وتجوز في الخبر كالمسافر خلافا لما لك مغني ونهاية أي بان دههم المسلمين العدو ويلاذهم ما في الأمن فلا يجوز
لهم صلاة عسغان لما فيها من الخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع اذا لوت الغرة الثانية
المفارقة كالاولى ع (قوله واذا كنتم في الصلاة) يحتمل أن تكون واردة في صلاة ذات الرقاع فقوله
تعالى فيها فاذا سجدوا أي فرغوا من السجود وتغامر كعتهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل فقوله
المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجبري (قوله مع ما يأتي) أي من الاخبار مع خبر صلوا كراية وفي أصل
واسموت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على فعلها بعده ودعوى الرزي نسخها أي الآية لتركه صلى الله عليه
وسلم لها يوم الخندق أحابوا عنها باتأخرت ولهاعنه لانها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس معنى
ونهاية قول المتن (هو أنواع) أي أربعة لانه ان اشتد الخوف فالرابع أولا والعدو في جهة القبلة فالاول أو في
غيرها فالآخران نهاية (قوله تبسّخ) إلى قوله وبعضها في النهاية الا قوله بعضها إلى التنبيه في المغني الا ذلك
(قوله بعضها في الاحاديث) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الاحاديث بأسقاط لفظة بعضها
وهذا هو الموافق للنهاية والمغني وغيرهما من وجود الستة عشر نوعا جميعها في الاحاديث وبعضها في القرآن
(قوله وذكر الرابع الخ) قضية صنعه أي كالمغني وشرح المنهج أن الرابع ليس من الستة عشر وكلام
الشارح مر كالصريح في أنه منها ع (قوله الجبري) قوله لمحي القرآن الخ أي صريحه فلا ينافي انه
جاء بغيره فهي سبعة عشر نوعا قاله الاجهوزي وعبارة ع (قوله ع) من كلام الشارح أي شيخ الاسلام
انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول مر ان الرابع من الستة عشر نوعا وأوجب بان قوله منها تنازع فيه
اختار وذكر اه بادي تصرف (قوله به) أي بالاربع وكذا جاء بالثالث مغني (قوله مشكل الخ) وقد يحل
الاشكال بان الشافعي انما علق الحكم بحصة الحديث فيما اذا تردد فيه والافهم من أحاديث صحته وليست
مذهبها تامل شوبري وحققى عبارة الرشيدى والظاهر أن معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة أنه
قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابلال لانه عنده لانه صح به الحديث بل لقلة
ما فيها من المبطلات ولا غناها عن الباقيات ويجوز أن يكون أحاديثها لم تنقل للشافعي الا ذلك من طرق
صحيحة فحكم من أحاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي كيف والامام أحمد وهو متأخر عنه يقول لا أعلم
في هذا الباب حديثا صحيحا اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيها وجه
سقوطه أنه لا يلزم من صحتها ووصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل انه اطع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة
أجوبة كل واحد منها على حسنة كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قريش من ملأ طباق الارض علما
رضي الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا عذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مر ان من تبسّخ
الاحاديث الصحيحة عرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جازله صلاتها بتلك الكيفية وهو ظاهر لكن
نقل عن مر أي في غير النهاية بخلافه وفيه وقعة والا قرب ما قلناه ع (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن
في كلام الشافعي ما ينافي ذلك لم يتجه حمله الا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أي من كثرة التغيير (قوله
وحذف هذا) أي قوله صلاة عسغان (قوله لفهمه) أي كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان جعل
المصنف هذه الاحوال انواعا نظر وانما الانواع الصلوات المفوعة فيها كركي (قوله ما ذكره) أي في قوله
الا تي وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المرادى أنه يفهم من كلام اللفظة أن
حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ومذهب أبي
المطلق (قوله ويحتمل العموم) أي عموم بقية الأنواع له (قوله ولو جعلت الخ) ان لم يكن في كلام الشافعي
ما ينافي ذلك لم يتجه الاخلا على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المرادى أنه يفهم من كلام
اللفظة ان حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

أى كون على حد تسمع
 بالمعنى خبر من ان تراه
 فاندفع ما هذا الشارح (العدو
 في جهة القبلة) ولا حائل
 بيننا وبينه فبينا كثر بحيث
 تقاوم كل فرقة منا العدو
 كذا قالوه مصرحين بأنه شرط
 لجواز هذه الكيفية وهو
 مشكل مع ما يعلم من كلامهم
 ألا ترى أنه يكفي جعلهم صفا
 واحدا وحراسة واحد منهم
 وقد يجب بأنه صلى الله
 عليه وسلم لم يفعلها الا مع
 الكثرة لانه كان في ألف
 وأربعمائة وخالد بن الوليد
 رضى الله عنه في مائتين من
 المشركين في حمراء واسعة
 والغالب على هذه الأنواع
 الاتباع والتعبد فاختص
 الجواز بما في معنى الوارد
 من غير نظر الى أن حراسة
 واحد بدفع كيدهم لاحتمال
 ان يسهو فيجب العدو والمصلين
 فينال منهم لو قتلوا أيضا
 فقاتلهم رجا كانت حاملة
 العدو على الهجوم وهم
 في سجودهم بخلاف كثير منهم
 فحازت هذه الكيفية مع
 الكثرة وأدنى مراتبها أن
 يكون مجموعنا مثلهم - بأن
 تكون مائة وهم مائة مثلا
 فصدق حينئذ اذا فرقنا
 فرقتين كافات كل منهما
 العدو سواء أ جعلنا فرقة أم
 فرقنا فقولهم بحيث الى آخره
 ان أراد منه كن عسبر بأن
 يكافئ بعض منا العدو ما
 ذكر كما هو ظاهر لامع
 القلة (فترتب الامام القوم
 صغين) أي أكثر (ويصل بهم)

الحسن انتهى اه سم (قوله أى كون) الى قوله وكذا في النهاية (قوله أى كون) لا يقال لاحاجة لذلك
 لانه من قبيل الاخبار بالجملة لاننا نقول لا يصح لانه لا رابط ثم لا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الجمل أى
 ذو كون الخ سم وعش (قوله على حد تسمع الخ) أى وان كان شاذ اسماعيا على خلاف سم (قوله
 فاندفع الخ) كيف يندفع بخروج على وجهه مقصور على السماع ويحجب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن
 المرادى سم (قوله في جهة القبلة) أى مرثيا عابا اه عش (قوله ولا حائل) الى قوله وكذا في المعنى
 (قوله وفينا كثر الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما ياتي أى في صلاة ذات الرفاع
 سم على حج أقول سنتا في الإشارة للفرق في قول الشارح مر وتنفارق صلاة عسكان الخ عش أقول
 وياتي في الشارح وسم رده (قوله بانه) أى قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي
 أن المراد بالجواز الخل والصحة أيضا لان فيها تعيبا مطلقا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس
 بينهما سم على حج أى فيدون ذلك بحرم ولا يصح عش (قوله وهو مشكل) أى اشتراط مقاومة كل
 فرقة منا العدو (قوله من كلامهم الاتي) أى في قول المصنف ولو حوس فيها الخ (قوله بانه يكفي جعلهم
 الخ) أى ولا تشرط الحيشة المتقدمة (قوله مع الكثرة) أى بحيث تقاوم الخ (قوله وأيضا فقلتهم الخ)
 لعلة معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كافات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل
 فرقة العدو والاعتبار بمكافاة الحارسة والافلامعنى لاعتبار المكافاة في كل فرقة كما لا يخفى فاعتبار المكافاة على
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا باق على اشكاله لم يرتفع بمحاولة سم (قوله فقولهم بحيث الخ)
 المراد منه الخ حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام بالفعل الى فرقتين كل واحدة تقاوم
 العدو بل امكان الانقسام المذكور سم وياتي عن النهاية والمعنى اعتمادا لاشتراط الانقسام بالفعل حتى
 لو كان الحارس واحد اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (قوله ما ذكر) أى أن يكون مجموعنا مثلهم
 كرى (قوله لامع القلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (فترتب الامام الخ)
 قال في الاعداد ويستحب للامام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يخاف للحراسة حتى لا يخافوا عليه اه أى
 فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني
 والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك عش (قوله الى أن يعتدل بهم) أى في الركعة الاولى
 اذا الحارسة لا تية محله الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فاذا سجد الخ نهاية ومعنى قول المتن (وحوس)
 أى ناظر للعدو وفيما يظهر لا موضع سجوده عش عبارة سم قبيل أى حوس على أن المراد ينظر الى

فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فير بكم صلة لان حذفتم وبقى بكم
 مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله انتهى وهذا مذهب أبي الحسن فانه
 أحاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى قل أغير الله تاهرونى أعبد انتهى (قوله أى كون) أى
 ذو كون (قوله أى كون الخ) لا يقال لاحاجة لذلك لانه من قبيل الاخبار بالجملة لاننا نقول لا يصح لانه لا رابط
 (قوله على حد تسمع الخ) أى وان كان شاذ اسماعيا على خلاف (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بخروج على
 وجهه مقصور على السماع ويحجب بمنع ذلك كما نقلناه فيما مر عن المرادى سم (قوله وفينا كثر الخ) قد
 يستشكل جعل الكثرة شرطا للجواز هنا وللندب فيما ياتي مع ان المعنى الذي اعتبرت لاجله واحد في الموضوعين
 كما لا يخفى فليتأمل (قوله مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية) ينبغي ان المراد بالجواز الخل والصحة أيضا
 لان فيها تعيبا مطلقا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما سم (قوله كافات كل منهما العدو)
 قد يقال لا وجه لاعتبار مكافاة كل فرقة العدو والاعتبار بمكافاة الحارسة والافلامعنى لاعتبار المكافاة في كل
 فرقة كما لا يخفى فاعتبار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلا على اشكاله لم يرتفع بمحاولة
 فتأمل بلطف به دقة (قوله فقولهم بحيث الخ) حاصله انه ليس المراد بقولهم المذكور اعتبار الانقسام
 بالفعل الى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل امكان الانقسام المذكور (قوله لامع القلة) معطوف على مع

العدو لا الى موضع سجوده ويحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجومه العدو ولا بالنظر اليه فينظر اليه وبين أن يحس به هجومه وان لم ينظر اليه فينظر الى موضع سجوده اه قول المتن (وحس صف) أي أخفى الاعتدال المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر في الاعتدال المذكور مفهومه أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الوارد في جلوسهم احداث صورة غير معهودة في الصلاة فلو جالسوا جهلاً أو سهواً فلا قرب أنهم يدعون الجلوس وكذا لو هو وأبقتصد السجود ناو بين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم اليه فاشبهه ما لو تخلفوا للركعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز زلهم العود كما قاله ج ويحتمل جواز العود فيها لانه أبلغ في منعهم العدو ومنه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الركعة ع ش (قوله ولحقوه في القيام الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قيل في مسئلة الركعة لم يمتكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكون كالسجود ثم رأيت في الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول ويؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح الآتي كما علم ذلك كله مما مر في المزحوم وغيره ويأتي عن سم ما يصرح بذلك (قوله بأن لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا التصور بالسبق باكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الآتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يبعد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بان يطمئن واقبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والاعتدال كركدي (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لاحسبان هذا للسجود تين عليهم لان وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه سبقهم من ثلاثة أركان طويلة وانما يكون كذلك لو ركع الامام وهم في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يغترب شيئا من القيام في غير الفاتحة كافي تصور به هذا وعلى هذا فتختلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تختلف المسبوق فليست أتم سم (قوله في احسبان السجود تين) أي سجد في الامام كركدي (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أي المزحوم وغيره من الناسي ونحو الماريض وبطيء الحركة (قول المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله وحس الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للشهد (وقوله وهذه) أي الكيفية المذكورة (صلاة الخ) أي صفة صلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين المهملة تين وهي قرية بقرب خليص بينهما وبين مكة أربعة برد نهاية ومعنى (قوله لعسف السيول فيه) أي لتسلط السيول عليه ويعرف أن يترفيه برماوى (قوله فيه ان الصف الاول الخ) عبارة الغنى والنهاية وعبارته كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثانية وكل منهما فافهم ما يمكنه أو تحول بمكان الآخرو بعكس ذلك فهي أربع كفيات وكلها جائزة اذ لم يكثر أفعالهم في التحول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثانية مع التحول فيها لانه ان يرتبهم صفو فافهم بحرس صفان فاكثر اه (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وحلوه) أي ما في مسلم (قوله الصادق

الكثرة شارح (قوله في المتن وحس صف) قد يدل على ان المراد ينظر الى العدو ولا الى موضع سجوده ويحتمل ان يفصل بين ان يحتاج الى النظر الى العدو بان لا يأمن هجومه الا بالنظر اليه فينظر اليه وبين أن لا يحتاج بان يحس به هجومه اذا اراده وان لم ينظر اليه فينظر الى موضع سجوده (قوله بأن لم يفرغوا من سجدتهم الخ) انظر كيف يكون هذا التصور بالسبق باكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الآتي نعم الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يبعد دفع هذا (قوله نعم يتردد النظر هنا الخ) قد يقال لاحسبان هذا للسجود تين عليهم لان وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه سبقهم باكثر من ثلاثة أركان طويلة وان يكون كذلك لو ركع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بأن لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يغترب شيئا من القيام في غير الفاتحة كافي تصور به هذا وعلى هذا فتختلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور تختلف المسبوق فليست أتم سم (قوله مع تقدم الثاني) أي في الثانية (قوله

وحس صف فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه في القيام ليقرأ بالكل فان لم يلحقوه فيه بأن سبقهم بأكثر من ثلاثة طويلة السجود تين والقيام بأن لم يفرغوا من سجدتهم الا وهو راكع وافقوه في الركوع وأكروه بشرطه فان لم يوافقوه فيه وجروا على ترتيب أنفسهم بطالت صلاتهم بشرطه كما علم ذلك كله مما مر في المزحوم وغيره نعم يتردد النظر هنا فيما ذكرته في احسبان السجود تين عليهم مع كونهن مأثورين بالتخلف بهما مع امكان فعلهم لهما مع الامام لمصلحة الغير بخلاف تلك النظائر (وسجد معه في الثانية من حرس أو لا وحس الآخرون فاذا جلس سجد من حرس وشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسغان) بضم العين سمى بذلك لعسف السيول فيهم واهام سلم لكن فيه أن الصف الاول سجد معه في الركعة الاولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني وتأخر الاول وحلوه على الافضل الصادق

به) أي بالافضل (قوله كعكسه) أي كما يصدق المتن على عكس الافضل وهو عدم سجود الصنف الاول أولا
 بل الثاني أو عدم التقدم والتأخر كروى واقتصر سم على الاول كما يأتي (قوله وذلك) أي صحة صلاة
 عسغان مع التقدم والتأخر (قوله بشرط ان لا تكثرا فعالهم الخ) أي بان لم يش كل منهم أكثر من
 خطوتين فان مشى أكثر منهما بطلت صلاته وينفذ كل واحد بين رجلين نهاية وينبغي مراعاة ذلك عند
 الاحرام بان ينفقوا على حاله يسهل معها ما ذكر ع ش (قوله المطلوب) أي ما ذكر من التقدم والتأخر في
 العكس وهو أن يسجد الثاني في الاولى والاولى في الثانية والمراد المطلوب في الثانية من العكس و (قوله
 قياسا على الوارد) أي وهو سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر
 الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح العجائب بخلافه فقال فعلى الصفة
 الاولى أي سجودا ش في الاولى والاولى في الثانية ملازمة كل صف مكانة أفضل قال في شرحه كافي المجموع
 عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه اه ثم أيده ولم يزد عليه سم (قوله لان الاول الخ) علة لقوله
 قبل افضل شارح اه سم (قوله الافضل) صفة للسجود أولا والخ (قوله أيضا) أي كالصنف الاول (قوله
 هنا) أي في صلاة عسغان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية والمغني وانما اختصت الحراسة بالسجود دون
 الركوع لان الركوع يمكنه الشاهدة اه (قوله أي الركعتين) الى قول المتن الثاني في النهاية والمغني
 قول المتن (فرقة تصف الخ) أي أو بعض كل صف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على
 المناوبة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط ان تكون الحراسة مقابلة للعدد وحى لو كان الحارس
 واحد الشرط أن لا يزيد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يحالفه من كفاية امكان
 الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة أفضل لانها الثابتة في الخبر ويكره أن يصلى بالقل من
 ثلاثة وأن يحرس أقل منها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ويكره الخ أي حيث كان القوم فيهم كثرة
 ومراده مر الكراهية في هذا النوع وبقيّة الأنواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحدا) أي
 اذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له ع ش أي للنهاية ومثله المغني خلافا للتحفة قول المتن (الثاني
 يكون) أي كون أي ذكون سم (قوله أي القبلة) الى قوله وعبر في النهاية والمغني الا قوله خلافا الى
 كثرتنا وقوله بحيث الى وخوف (قوله وليس هذا) أي أحد الامر من قول المتن (فيصلى الخ) أي جميع
 الصلاة ثنائية كانت أو ثلاثية أو بأربعة نهاية ومعنى (قوله واحدة الخ) الاسبق تأخير عن قول المصنف
 بفرقة و زاد أنه بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي وتكون الصلاة الثانية للامام نفلا لسقوط فرضه
 بالاولى نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر استواء الصلاتين في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف تفصل
 لا كراهة فيها هنا فساوت الاولى قال شيخنا الشو برى والثانية معادة مع ذلك لا تحب فيها نية الامامة فهي
 مستثناة من وجوب نية المعادة اه وتوجه بان الاعادة وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة
 لهم ثم ان كان ما ذكره منقولاً فلا فاسم والافتقار يقال لا بد من نية الامامة لم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي
 أنه لا بد منها اه وعبارته على المنهج وفي كل من الاستثناء والتوجيه نظر الآن يكون الاستثناء منقولاً عن
 كلام الاصحاب والافتقار كإدلال عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله
 وتأخر الاول) أي في الثانية منه (قوله المطلوب في العكس) وهو أن يسجد الثاني في الاولى والاولى في الثانية
 والمراد المطلوب في الثانية من العكس وقوله قياسا على الوارد أي وهو سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية
 مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها للحراسة وما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح
 العجائب بخلافه فقال فعلى الصفة الاولى أي سجودا ش في الاولى والاولى في الثانية ملازمة كل صف مكانة
 أفضل قال في شرحه كافي المجموع عن العراقيين قال وفي لفظ الشافعي إشارة اليه انتهى اه ثم أيده ولم يزد
 عليه (قوله لان الاول الخ) علة لقوله قبل افضل ش (قوله وكذا فرقة واحدة ولو واحدا) هل يجري هذا
 في صلاة ذات الرقاع أو يفرق بان العدو هنا في جهة القبلة وهذه في غير هاتيه نظر (قوله الثاني يكون) أي

به المتن كعكسه وذلك بشرط
 أن لا تكثرا فعالهم في التقدم
 والتأخر المطلوب في العكس
 أيضا قياسا على الوارد لان
 الاول أفضل بغض بالسجود
 أو لامع الامام الافضل أيضا
 وانغفر هنا للمعارس هذا
 الخلف لعدوه ولا حراسة في
 غير السجودتين لعدم الحاجة
 اليها (ولو حرس فيهما) أي
 الركعتين (فرقة تصف) على
 المناوبة فرقة في الاولى وفرقة
 في الثانية (جاز) قطعاً للحصول
 المقصود وهو الحراسة
 (وكذا) يجوز أن تحرس
 فيهما (فرقة) واحدة ولو
 واحدا (في الاصح) اذ
 لا يحذور فيه وفرضهم
 الركعتين باعتبار انه الوارد
 والا فلا نذر عليهم ما حكمهما
 (الثاني يكون) العدو (في
 غيرها) أي القبلة أو فيها
 وثم سائر وليس هذا شرطا
 لجواز هذه الكيفية بل
 لندبها كما في المجموع عن
 الاصحاب (فيصلى) الامام
 بعند جعله القوم فرقتين
 واحدة بوجها للعدوين
 صلاته بالاولى ثم تذهب هذه
 لوجه موتائ الاخرى اليه
 (مرتبتين كل مرة بفرقة
 وهذه صلاة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يعطى نخل)
 موضع من نجد رواها
 الشيخان

(الح) أي ضعفه صلواته وهي وإن جازت في غير الخوف فهي مندوبة فيه بالشر وط الزائدة على المتن فقولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف أبي حنيفة محله في الأمن أو في غير الصلاة المعادة مغنى ونهاية زاد الأيعاب أي لمحجة الحديث فيها فاعلى فرض جريان الخلاف فيها أو في أحدهما لا يراعى لمخالفته لسنة صحيحة اه قال ع ش قوله م ر محله في الأمن أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن يقتدى قولهم يسن أن لا يفعل عما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سالمة مما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله نظر إلى أنهم مع فقد بعض الشر وط الح) يتأمل فيه فان من الشر وط كون العدو في غير القبلة أو فيها أو ثم سائر مع أن فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تغرب فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تغرب فيه سم (قوله لان هذا الح) علة لقوله خلافا للح والاشارة إلى التغرير في تعليل الاسنوى (قوله كثرنا) خبر قوله السابق وشرط الح (قوله بحيث تقاوم الح) نقله في الخادم عن صاحب الوافي لكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية عبارة الخالي المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة متجاوزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه (قوله أي بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الح سم (قوله وخوف هجومهم الح) عطف على قوله كثرنا (قوله لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية (قوله لو فعلوا) أي هذه الكيفية سم (قوله والامام ينتظرهم) راجع إلى قوله وتأتي الأخرى إليه وإنما أخره إلى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الحبه (قوله ليسلموا الح) عبارته في شرح العباب نعم بحث الاسنوى أن الأولى أن يصلى بالثانية من لم يصل أي للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وانما صلى صلى الله عليه وسلم بالغريقين الح سم (قوله المختلف الح) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله في الجملة) متعلق بقوله المختلف الح وقال ع ش متعلق بقوله ليسلموا الح اه وعليه في معنى الباء (قوله أو يكون) أي كون أي ذوكون (قوله العدو) إلى قوله كذا قيل في النهاية والمغنى الا قوله كما بينته في شرح العباب قول المتن (تقف الح) المناسب لتقسيد بالشارح قوله يكون العدو والح أن يزيد هنا الغاء قول المتن (ويصلى بفرقة ركعة) أي من الثانية بعد أن ينحاز بهم إلى مكان لا يبلغهم فيسهلهم العدو ونهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر بعد أن ينحاز بهم الح أي الأولى له ذلك

كون أي ذوكون (قوله وشرط ندب هذه كقوله) هذا يقتضي ندب هذه في الأمن وظاهره في غير الامام من حيث كونه معيد الماهو من هذه الحشية فهو مندوب في الأمن لانه يسن له الاعادة (قوله خلافا لما زعمه الاسنوى نظرا الح) عبارة شرح الارشاد وقول الاسنوى اعتراضا على الشيخين بل هذه شرط للجواز فان التغرير بالمسلمين أي عند فقدتها أو فقد واحد منها لا يجوز وبيان مفهوم كلامهم انه ان انتفت أو واحد منها انتفى الندب وانتفاؤه صادق مع الحرمان وجد تغرير واجبار على الاقتداء أو مع الإباحة لم يوجد ذلك انتهى أي فالنظر ليس لازما لانتفاء احتي يكون شرط للجواز فتأمل وفي شرح العباب ورواياته لا تغرير لان ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الأخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شرط للجواز كيف يتأتى مع قوله وخوف هجومهم الح اذ يلزم انتفاء الجواز عند امن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله مع فقد بعض الشر وط) يتأمل فيه فان من الشر وط كون العدو في غير القبلة أو فيها أو ثم سائر مع أن فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تغرب فيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تغرب فيه سم (قوله بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الح (قوله لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية (قوله لو فعلوا) أي هذه الكيفية سم (قوله والامام ينتظرهم) راجع إلى قوله وتأتي الأخرى إليه وإنما أخره إلى هنا ليحسن اتصال قوله نعم الحبه (قوله ليسلموا الح) عبارته في شرح العباب نعم بحث الاسنوى أن الأولى أن يصلى بالثانية من لم يصل أي للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل وانما صلى صلى الله عليه وسلم بالغريقين لان الصحابة وضوان الله عليهم لا يسجدون

وشرط ندب هذه كقوله
لاجوازها خلافا لما زعمه
الاسنوى نظرا إلى أنهم مع
فقد بعض الشر وط فيها
تغرب بالمسلمين لان هذا
ملحق آخر لا يتعلق به الصلاة
على انه لا تغرب فيه الان
أكرههم على الاقتداء به
مع علمه بأن فيه ضررا عليهم
كثرت بحيث تقاوم كل فرقة
من العدو أي بالاعتبار السابق
كها هو ظاهر وخوف
هجومهم في الصلاة ولم
يفعلوها وعبر بعضهم بأمن
مكرهم ولا تخالف لان المراد
أمنه لو فعلوا والامام
ينتظرهم نعم ان أمكن أن
يؤم الثانية واحد منها كان
أفضل ليسلموا ان اقتدائهم
بالمتنفل المختلف في صحته في
الجملة وصلاته صلى الله
عليه وسلم بالفرقتين لانهم
لا يسجدون بالصلاة خلف
غيره مع وجوده (أو) يكون
العدو في غيرها أو فيها أو ثم
سائر وهذا هو النوع
الثالث كما أفاده قوله الآتي
الرابع (تقف فرقة في
وجهه) أي العدو وتحرس
(ويصلى بفرقة ركعة)

لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو اهـ (قوله وعلم منه) أي من قول
النصف فإذا قام للثانية الخ (قوله أنه لا تسن لهم الخ) أي ويجوز بعد الرفع من السجود نهاية ومعنى
(قوله لأنه قائم) أي الامام قول المتن (وأتمت أي لنفسها) وذهبت أي بعد سلامها (إلى وجهه) أي العدو
ويسن للامام تخفيف الأولى لاستغال قلوبهم بعبادتهم فدلهم كلهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها بالثلاث بطول
الانتظار مغنى ونهاية ويأتي في الشرح مثله (قوله ينتظرهم) ويسن إطالة القيام إلى حقوقهم نهاية
ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أي ولا يحتاج الامام لنيسة الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة
حصلت بنية الأولى وهي منسجمة على بقية أجزاء الصلاة وهي كالأقدي بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم
وجاء مسبوقون واقتدوا به في الركعة الثانية ع ش قول المتن (وصلى بهم الثانية) أي فلولم يدركوها معه
لسرعة قراءته فيحتمل أن نوافقه فيها هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل أنه ينتظرهم في
التشهد فأتوا بركعة ويسلم الامام ويأتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الأقرب أنه ينتظرهم في التشهد أيضا
حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم ع ش (قوله قاموا فورا) أي فان جاسوامع الامام على نية القيام بعد الظاهر
بطلان صلاتهم لأحدائهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جاسوامع الامام على نية أن يقوموا بعد سلام
الامام فإنه لا يضر لأن غاية أمرهم أنهم مسبوقون ع ش وقوله فالظاهر بطلان صلاتهم لعله أخذوا في
صلاة الامن فيما إذا زاد جلوسهم على جلسة الاستراحة قدر التشهد (قوله كلياتي) أي في شرح وكذا ثمانية
الثانية الخ قول المتن (فاتموا ثانياتهم) أي وهو منتظر لهم معنى قول المتن (وسلم بهم) أي ليجوز وافضله التحمل
معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه معنى ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله الخ) أي صفة صلاته معنى (قوله
رواها الشيخان) وينبغي أن يشترط لجوازها الكثرة كفي صلاة عسفات بل أولى لأن العدو هنافي غير جهة
القبلة أو بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغي أن يراد بالجواز المشروط بذلك الحسل وكذا الصحة حيث تمتنع في الامن
كفي حق الطائفة الثانية بلانته مفارقة وأما حيث جازت في الامن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها سم وأطاق
النهاية والمعنى وشرح المنهج أن الكثرة شرط لسن صلاة ذات الرقاع للصحة وفارقوا بينها وبين صلاة عسفات
حيث كانت الكثرة شرط للصحة لا لسنها بما أحاطه كفي ع ش أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في
الامن في الحلة كما يجوزها مطلقا وصلاة عسفات لما كانت بخلافه للامن في كل من الركعتين اقتصر فيها على
ما ورد ذلك مع الكثرة دون غيرها (قوله موضع من نجد) أي بأرض غطفان نهاية ومعنى يفتح أوله المعجم
وثانيه المهمل حلي (قوله فكأنوا يلقون الخرق) أي والخرق والرقاع بمعنى واحد يعني (قوله يجوز فيها غير
تلك الكيفية الخ) عبارة النهاية والمعنى والعجاب مع شرحه ولولم يتم المقدون به في الركعة الأولى بل ذهبوا
إلى وجه العدو وسكنوا في الصلاة وجاءت الفرقة الأخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو أي
سكنوا وجاءت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وأتموها لانفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم أي
مكان صلاتهم وأتموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر اهـ (قوله ولومع الافعال الخ) أي بلا ضرورة

فإذا قام للثانية فارقته) بالنية
والإبطال صلاتها وعلم منه
انه لا تسن لهم نية المفارقة
الابعد تمام الانتصاب لانه
قائم أيضا فيكون انتصابهم
في حال القدوة (وأتمت
وذهبت إلى وجهه وجاء
الواقفون) في وجه العدو
والامام ينتظرهم (فاقتدوا
به وصلوا بهم) الركعة الثانية
فإذا جلس للتشهد قاموا
ندبا فورامن غير نية لانهم
مقتدون به حكم كلياتي
(فاتموا ثانياتهم ولحقوه وسلم
بهم وهذه صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بذات
الرقاع) موضع من نجد
رواها الشيخان أيضا سميت
بذلك لتقطع جلود أقدامهم
فيها فكانوا يلقون عليها
الخرق وقيل غير ذلك
ويجوز فيها غير تلك الكيفية
ولومع الافعال الكثرة

بالصلاة خلف غير مع وجوده انتهى (قوله في المتن فإذا قام للثانية فارقته وأتمت وذهبت الخ) قال في الروض
ولولم ينها أي الثانية المقتدون أي به في الركعة الأولى الخ وعبارة العباب وللأولين الانية واصلاتهم بل ينووا
مفارقة الامام وذهبوا باتجاه العدو ويقفوا سكنوا الخ بل لو ذهبوا ووقفوا باتجاه العدو وسكنوا في الصلاة وجاءت
الفرقة الأخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك إلى مكانهم أي مكان صلاتهم
وأتموها لانفسهم وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وأتموها جاز انتهى وبين في شرحه ان هذه
الكيفية رواها ابن عمر والأول رواها سهل بن أبي حنيفة (قوله فيكون انتصابهم في حال القدوة) هلا قيل
لا يفارقه الا عند ارادة الركوع (قوله في المتن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) ينبغي
أن يشترط لجوازها الكثرة كفي صلاة عسفات بل أولى لأن العدو هنافي غير جهة القبلة أو بحائل بخلافه ثم
وعليه ينبغي أن يراد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصحة حيث تمتنع في الامن كفي حق الطائفة الثانية

(قوله لصحة الخبر به) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم نهاية ومغنى
 (قوله أي هذه الكيفية) عبارة شرح المنهج أي صلاة ذات الرفاع بكيفيةها اه قال البحيري أي صورها
 من كونها ثنائية أو ثلاثية أو رباعية اه (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه فلعلم الحكمة في
 تأخيرها عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن تبين قد توجد صورتهما في الأمن بالأعادة في صلاة بطن
 نخل وتختلف المأمومين لحوزة في عسفان وبق صلاة بطن نخل مع عسفان فأيها أفضل والاقرب أن بطن
 نخل أفضل من عسفان أيضا لجوارها في الأمن على ما مر فبدون نقل شيخنا الشوبري عن انعلقمي ما وافقه ع ش
 (قوله لصحتها الخ) أي دونها شرح المنهج (قوله وفارقت صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا
 الشهاب البرلسي قد بين به مرادهم من قوله ولصحتها بالاجماع في الجملة اه أقول وحاصله أنه أراد بفي الجملة صحتها
 في بعض الاحوال وذلك للفرقة الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المغارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء
 المفترض بالمتنفل وفي جواز خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة أركان طويلة ثم التأخر للاتباع
 بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل اه ثم قال شيخنا المذكور واعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره
 وتعليه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرفاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتباع الفرقة الثانية بركعة
 لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد اذا كان بغير عذر وهو أحد
 القولين عندنا وأما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عندئذ المغارقة خروج
 عن صورة المستله وبالجمله فالذي يظهر أن الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرفاع على عسفان لان الحالة
 التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرفاع وبطن نخل فانها مباشرة في حالة
 واحدة فاحتاجوا رضي الله تعالى عنهم ان يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر انتهى وفيه تأييد
 النظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر ان الاصحاب الخ قد مرده قول الشارح الا في ثم رأيت الخ
 (قوله ثم رأيت ذلك) أي اولوية ذات الرفاع عنهما كروى (قوله ورأيت له) أي للرافعي (قوله بوضعه)
 أي كون صلاة ذات الرفاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع
 لرابع (قوله ندبا) الى قول المتن ويسن في النهاية الا قوله ان بقى الى المتن وقوله ويدعو الى المتن وقوله حررتما
 الى حاصلها وكذا في المغنى الا قوله بل هو مكروه (قوله ثم يزيد من تلك السورة الخ) وهل يطالب منسه
 الاسرار حينئذ بالقرأة لانه اذا جهر في حالة قراءتهم لغايتهم قوت عابهم سماع قراءه امامهم أولا فيه نظر
 اذا قامت لركعتها الثانية بلانسه مغارقة واما حدث حازت في الأمن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها (قوله
 ولصحتها بالاجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منسه بقوله الا في
 وفارقت صلاة عسفان الخ انتهى (أقول) وحاصله أنه أراد بفي الجملة صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة
 الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المغارقة بخلافها فان في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جواره
 خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام بثلاثة أركان ثم التأخر للاتباع بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل اه
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور واعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليه بما قاله فيه بحث
 وذلك لان صلاة ذات الرفاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واتباع الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام
 القدوة والامر الاول منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد اذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا وأما
 الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عندئذ المغارقة خروج عن صورة المسئلة
 وأيضاف البين ان الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقا وعلى
 كيفية ذات الرفاع باطلة في قول عندنا الطول الانتظار من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح رجه الله تعالى
 ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرفاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة
 عند الأمن وبالجمله فالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرفاع على عسفان لان الحالة التي
 تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الاخرى بخلاف ذات الرفاع وبطن نخل فانها مباشرة في حالة

لصحة الخبر به كيبينه في شرح
 العباب (والاصح انها) أي
 هذه الكيفية (أفضل من
 بطن نخل) وعسفان لانها
 أخف وأعدل بين الطائفتين
 ولصحتها بالاجماع في الجملة
 وفارقت صلاة عسفان
 بجوارها في الأمن لغير الفرقة
 الثانية ولها ان نوت المغارقة
 بخلاف التخلف الفاحش
 الذي في عسفان فانه لا يجوز
 في الأمن كذا قيل وفيه نظر
 فان التخلف الذي في عسفان
 يجوز في الأمن للعدو كالزجة
 وعندئذ المغارقة فكانت
 أولى بالجواز من ذات الرفاع
 بالنسبة للفرقة الثانية لان
 انفرادها لا يجوز في الأمن
 بحال ثم رأيت ذلك منقولاً
 عن الرافعي ورأيت له توجيهها
 بوضعه بعض الايضاح وهو
 ان ذات الرفاع أشبه بالقرآن
 لما فيها من الحزم وأمن عذر
 العذر اذ وقوف الطائفة
 الحارسة قبلتهم غير صلاة
 أقوى في مصابرة العدو ودفع
 كيدته (ويقر الامام) ندبا
 (في انتظاره) الفرقة
 (الثانية) في القيام الفاتحة
 وسورة طويلة الى أن يجيئوا
 اليه ثم يزيد من تلك السورة
 قدر الفاتحة وسورة قصيرة
 ان بقي منها قدرهما والا
 فن سورة أخرى لتحصل لهم
 قرأة الفاتحة

وشي من زمن السجدة (و يشهد) ندباني انتظارها في الجلوس و يدعو الى أن يجلسوا معه و يفرغوا من تشهدهم بك له لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول: يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندبا (للتحقه) وتعادل الفرة الاولى

قانه قرأها معهم و بسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما ينفردون به (فان صلى مغربا) بهذه الكيفية (ذ) صلى (بفرقة ركعتين) والثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الحاشا أيضا بل هو مكروه (في الاظهر) لان التفضيل لا بد منه فالسابق أولى به ولسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية (و ينتظر) الثانية اذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهد) الاول (أو قيام) الثالث (وهو) أي انتظارها في القيام (أفضل) منه في التشهد (في الاصح) لبنائه على التطويل بخلاف التشهد الاول و يقرأ في انتظاره في القيام و يشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى أن لا يفارقه الا بعده لانه محل تشهدهم (أو) صلى بهم (رباعية) يصلى (بكل) من الفرقتين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا أيضا (ولو) فرقههم أربع فرقتين الرباعية وثلاثا في الثلاثية و (صلى) بكل فرقة ركعة وفارقه كل من الثلاث الاولى وصلت لنفسها ما بقى عليها وهو منتظر فراغها ثم تجيء الرابعة فيصلى بها ركعة وتأتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صحت صلاة الجميع في الاظهر) اذا لم يحذو وفيه لجواز في الامن ولولو لغير الحاجة وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على الانتظار لانه الافضل (وسهوا كل فرقة)

والا قرب الاول للعلية المذكورة ع (قوله وشي الخ) بالرفع عطا على القراءة (قوله والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن و يقرأ الخ سم (قوله ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية وجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها لتأويل الانتظار و بسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به اه (قوله به هذه الكيفية) أي كيفية ذات الرقاع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يسجد فيه السهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود سم على ج والاقرب السجود لما علم به ع ش قول المتن (بفرقة ركعتين) أي ثم تفارقه بعد التشهد مع لانه موضع تشهدهم مغني ونهاية و يأتي في الشرح مثله (قوله بزيادة تشهد الخ) لعل المراد بزيادة بالنسبة للثانية لا الامام سم عبارة المغني ولانه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها لوقوعه في ركعتي الاولى والثانية بالحال هو التخفيف دون التطويل اه (قوله بعده) أي بعد التشهد قول المتن (ولو صلى الخ) وفي المحلى والنهاية والمغني فلو بالقاء بصري قول المتن (بكل فرقة ركعة الخ) ولو صلى بفرقة ركعة بالانحرى ثلاثا أو عكسه صحت مع كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية يسجد السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله مغني زاد النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه اذا فرقههم أربع فرق يسجدوا أي الامام وغير الفرق الاولى يسجد السهو أيضا للمخالفة أي بما ذكر وهو كما قال اه قال ع ش قوله مر بالانتظار في غير محله أي لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه صلى الله عليه وسلم اه وفي سم بعد ذكر مثل كلام النهاية كله عن الروض وشرحه مانصه ولا يشك السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بأن كان في غير الركوع والتشهد الاخير لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وأيضا فالانتظار هناك من غير انفراد والانتظار هنا مع الانفراد الى أن تأتي الطائفة المنتظرة اليه لا اقتداء به اه (قوله وثلاثا في الثلاثية الخ) وينبغي ان يأتي هنا نظير ما مر عن صاحب الشامل من سجود السهو لغير الفرق الاولى (قوله كل من الثلاث الاولى الخ) أي في الرباعية أي ومن الاولين في الثلاثية (قوله وهو منتظر فراغها الخ) يعني فراغ الاولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الثانية في تشهده أو قيام الثالثة وهو أفضل كما مر وفراغ الثالثة في قيام الرابعة مغني ونهاية (قوله لجواز في الامن) أي بالنسبة لغير الرباعية التي لم تنو الفارقة سم (قوله ولولو لغير حاجة) وهذا هو المعتمد وان أقر في الروضة وأصلها ما قاله الامام وحزم به في المحرران شرط تقر يقهم أربع فرق في الرباعية الحاجة الى ذلك بأن لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجب العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة أو باعهم والافهم كفعله في حال الاختيار نهاية ومعنى (قوله وانما اقتصر الخ) رد لدليل مقابل

واحدة فاحتجوا رضي الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اه وفيه تأييد لنظر الشارح المذكور (قوله والقيام ليس محل) يرجع لقول المتن و يقرأ الخ (قوله بزيادة تشهد) لعل المراد بزيادة بالنسبة للثانية لا الامام (قوله في المتن ولو صلى بكل فرقة ركعة الخ) قال في الروض فان صلى بفرقة ركعة والثانية ثلاثا أو عكس كره ويسجد الامام والطائفة الثانية يسجد السهو قال في شرحه للمخالفة بالانتظار في غير محله بخلاف الاولى لفارقتها قبل الانتظار المتقضى للسجود اه ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقههم أربع فرق يسجدوا أي الامام وغير الفرق الاولى يسجد السهو أيضا للمخالفة أي بما ذكر انتهى ولا يشك السجود هنا بعدم السجود فيما لو انتظر الامام من يريد الاقتداء به وان كرهه بأن كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه هنا فانه مفضل غير مطلوب مطلقا وأيضا فالانتظار هناك من غير انفراد والانتظار هنا مع الانفراد الى أن تأتي الطائفة المنتظرة اليه لا اقتداء به وسكت عا لوصلي في المغرب بفرقة ركعة بالانحرى ركعتين هل يسجد السهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم ورود سم (قوله وفارقه كل من الثلاث الاولى) أي في صورة الرباعية (قوله لجواز في الامن) (قوله ولولو لغير

الاظهر

إذا فرغهم فرتن كعاد عليه

كلامه وصرح به أضله
(بحول في أولاهم) لاقتدائهم
فيها حسا وحكا (وكذا ثانية
الثانية في الأصح) لاقتدائهم
فيها حسا والاحتاجوا النية
القدوة إذا جاسوا للتشهد
معه (لثانية الأولى)
لأنفرادهم فيها حسا وحكا
(وسهوه) أي الامام (في
الأولى يلحق الجميع) أما
الأولى فظاهر فتسجد عند
تمام صلاتها وأما الثانية
فلأنهم بطواصلاتهم بصلاة
ناقصة لما أمر أن من ألقى
بمن سها قبل اقتدائه به يلحقه
سهوه فيسجدون معه فإن لم
يسجد سجدوا بعده سلامه
(وسهوه) في الثانية لا يلحق
الأول (لأنهم فارقوه قبل
السهو بل يلحق الآخرين
وإن كان في حال انظارهم
في التشهد الأخير وهذا كله
وإن علم بماس في سجود
السهو لم يكن مذكروا هنا
لأنه مما يخفى ولو كان الخوف
في بلد وحضرت صلاة الجمعة
صاوها على هيئة تسفغان وهو
واضح وعلى هيئة ذات الرقاع
لكن بشرط حررتها في
شرح الإرشاد وحاصلها أن
يكون في كل ركعة أو بعون
سهو الخطبة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للمصلي صلاة
الخوف (حمل السلاح)
الذي لا يمنع صحة الصلاة
لأنه نجس وببضعة تمنع
السجود فلا يجوز زحله

الظاهر (قوله إذا فرغهم الخ) أي الامام في صلاة ذات الرقاع معني قول المتن (وسهوه كل فرقة الخ) و (قوله
وسهوه في الأولى الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثية والرابعة نهاية ومعني (قوله لما أمر) الأولى وقد مر أي
في سجود السهو (قوله بل يلحق الآخرين) بكسر الخاء والراء (قوله صاوها على هيئة تسفغان الخ) ولولم
تمكنا الجمعة فصلي بهم الظهر ثم أمكنه قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم
أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاية العمراني نهاية وأسنى قال سم قوله لم يجب عليهم لا يرد أن
المسبوق في الجمعة إذا لم يدر كهامع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو هنا وتقصير المسبوق اه وقال
عش قوله مر ولو أعاد لم أكرهه أي أعادها جمعة توان كان مع الطائفة التي صلت معه أولا وقوله مر
ويقدم غيره أي ندبا اه (قوله وعلى هيئة ذات الرقاع) أي لا صلاة بطن نخل إلا تقام جمعة بعد أخرى
معني ونهاية (قوله وحاصلها أن يكون الخ) أي بخلاف ما لو خطب بفرقة وصل بأخرى وتجهز الطائفة الأولى
في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا تجهز الثانية في الثانية لأنهم مقتدون وبأن ذلك في كل صلاة جهرية
نهاية ومعني (قوله في كل ركعة أو بعون الخ) قضيته أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون أو بعين لم يكف ولا معني
له مع جواز نقصها عن الاربعين ولو عند التحريم كياتي أي في النهاية وقضية قوله مر البار في الجمعة في شرح
أن تقام باربعين الخ ولا يشترط بالوجه أي الفرقة الثانية أو بعين على الصحيح أن ما هنا مجرد تصور برعش
(قوله سهو الخطبة) ذكرت في هامش شرح التمهيد تصور تعدد الخطبة سم (قوله لكن لا يضر الخ)
عبارة المعني ونهاية ولو حدث نقص في السامعين في الركعة الأولى في الصلاة بطائفة أو في الثانية فلا للحاجة مع
سبق انعقادها اه (قوله لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص بحالة التحريم
الثانية وهو الوجه وان قال الجوزي أنه محمول على عروض النقص عنها بعد إحرام جميع الاربعين والالم
يبقى لا شراط الخطبة باربعين من كل فرقة معني نهاية عبارة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الإرشاد
قبل اقتدائهم أو بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الإرشاد من صلاة الامام انتهى أي وهي الأولى
للفرقة الثانية فبعبارة تصريح بأنه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أولاهم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
جالة تحريم الثانية أي ولو انتهى النقص إلى واحد اه (قوله للمصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية لا
قوله وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المعني الأقوله ولو خاف إلى ولو اتقى (قوله الذي لا يمنع الخ) قال في التمهيد
لا يمنع صحة ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطر اه وقال في شرحه وخروج بما رزقته ما يمنع من نجس وغيره فيمنع
جمله وما يؤذى كزح في وسط الصف فيكره جملته بل قال الأسنوي وغيره إن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر
بتركه خطر فيجب حمله انتهى اه سم (قوله لا يجوز نجس الخ) عبارة المعني ونهاية ويحرم متنجس وببضعة
ونحوها تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من إبطال الصلاة ويكره مخ أو نحوه يؤذيه بان يكون في وسطهم
ومحله كما قال الأذري أن خفيه الأذى والافحرم ولو كان في ترك الخجل تعرض للهالك ظاهر أو جب حمله أو
وضعه بين يديه إن كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه إن منع حمله الخفة ولا تبطل صلاته بترك ذلك
أي بالنسبة لغير الرابعة التي لم تنو المغارقة (قوله وحاصلها أن يكون في كل ركعة أو بعون الخ) الظاهر
أن ذلك لو وقع مثله في الأمن صحت للفرقة الأولى فقط ويؤيد ذلك ما مر عن العباب قال في شرح الروض
عقب هذا فرع لو لم تمكنا الجمعة فصلي بهم الظهر ثم أمكنه الجمعة قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن
يجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاية العمراني انتهى
وقوله لم يجب عليهم لا يرد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يدر كهامع الامام ثم تمكن منها وجبت لوجود العدو
هنا وتقصير المسبوق (قوله سهو الخطبة) ذكرت في هامش شرح التمهيد تصور تعدد الخطبة (قوله
لكن لا يضر النقص) قال في شرح الإرشاد قبل اقتدائهم أو بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الإرشاد
من صلاة الامام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية فبعبارة تصريح بأنه لا يضر نقص الفرقة في أولاهم وهو
ظاهر (قوله الذي لا يمنع صحة الصلاة) قال في التمهيد ولا يؤذى ولا يظهر بتركه خطر اه قال في شرحه

تغير عذر وكلمة في سائر أحكامه وضعه بين يديه ان سهل أخذه كسهولته وهو محمول وهو هنا ما يقتل نحو سيف ورمح وسكين وقوس وشاب لا ما يدفع كنبس ودرع فيكره جملة أكثره جل الأول حيث لا عذر في هذه الأنواع الثلاثة وفي قول يجب لظاه ر قوله تعالى وليأخذوا أسلحتهم وجملة الأول على النذب والابطال الصلاة بتركه ولا قائل به وفيه ما فيه ولو خاف ضررا يبيح التيمم بترك جملة ويجب في الأنواع الثلاثة على الأرجح ولو نجس أو مانعا للوجود والذي ينجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في جل السلاح النجس في حال القتال وان فرض أن هذا أتدروا تفتي خوف الضرر وتأذي غير بحمله كره أي ان خف الضرر بأن احتل عاده ولا حرم وبه يجمع بين اطلاق كراهته واطلاق حرمة (الرابع) من الأنواع بحمله كذا قاله الشارح منبه به على أن قوله الرابع واقع في محله وان لم يذكر الثالث لأنه ذكره ضمنا كإمسا (ن) يلتزم القتال) بان يختلط بعضهم ببعض ولم يكنوا من تركه تشبها باختلاط لجة الثوب بسداه (أو بشدة الخوف) بلا الختام بأن لم يأمنوا هجوم لعدو ولو أوانقسوا (فيصلي) كل منهم (كيف أمكن راكبا وماشيا) ولا يجوز تأخير الصلاة عن الوقت وظاهر كلامهم أن لهم فعلها كذلك أول الوقت

وان قلنا بوجوب جملة أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة اه قال ع ش قوله والا فيحرم أي ما لم يخف على نفسه والاجاز بل وجب كإقال الزيادي حفظ النفس ولا نظر لتضرر غيره حينئذ اه (قوله لغير عذر) أي بدون خوف الضرر (قوله وبضعة) يتأمل وجه استثناء البيضة هنا مع ما يأتي من أن المراد بالسلاح هنا ما يقتل لا ما يشمل ما يدفع بصري (قوله في سائر أحكامه) أي إلا تيسره من الكراهة والوجوب والحرمة (قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة دليل تخيله بالقوس حفي (قوله فيكره جملة) أي لكونه نقيلا لا يشغل عن الصلاة كالجمعة نهايتومعنى قال البصري لا يخفى ما فيه أي في كراهة جل ما يدفع اذا كان ثم خوف مترتب على تركه بل لو قيل بوجوبه حينئذ لم يعد ولعل قول الشارح حيث لا عذر راجع اليه أيضا اه (قوله حيث لا عذر) أي من مرض أو تأذي من مطر أو غير معنى (قوله وفيه ما فيه) أي اذا يلزم من الوجوب البطالان وانما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا مخرج نهائية (قوله وجب الخ) أي ولو آذى غيره كإمسا عن ع ش وقد يشير اليه قوله الآتي ولوا تفتي الخ (قوله ما يأتي في جل السلاح الخ) أي والراجح وجوب القضاء ع ش (قوله في جل السلاح النجس في حال القتال الخ) وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب جملة وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا نهائية أي بان لم يكن للصلاة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا ع ش (قوله خوف الضرر) أشار باللام الى قوله ضررا يبيح الخ كرهى (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه غيره يعني أنه ذكر النوع ومحله وقال هنا بحمله وقال فيما ساق ما يذكر كراهة مجرد تقن انتهى وهذا أولى من جواب الشارح مر ع ش (قوله منبه به الخ) ويحتمل احتمالا قريبا بأن يكون الباء في جملة بمعنى مع أي مع محله إشارة الى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله أن يلتزم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بالاربع الرابع ومحله لكونه أخبر عنه به مع محله سم (قوله على أن قوله الخ) أي فقوله بحمله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشيدى بعد كلام على أن الذي يتجه أن الشارح الحلال إنما أشار بذلك الى دفع ما يقال ان المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا باللفظ الثالث فكيف يتأني له التعبير هنا بالاربع ووجه الدفع أنه وان لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بالاربع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب ج أشار الى هذا لأنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعد اه (قوله كإمسا) أي في شرح أو توقف فرقة الخ (قوله بأن يختلط) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمغنى (قوله تشبها به الخ) عبارة النهاية والمغنى وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لجة الثوب بالسدى اه (قوله لجة الثوب) بفتح اللام وضه الغة بعكس اللجمة بمعنى القرابة و (قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله ولو لا) أي عن القتال وتركه و (قوله أو انفسوا) أي على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر في البحرى عن شيخه العسماوى قوله لو ولو أي ولي بعضهم الى جهة الأمام أي وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن تخل لانهم لا يصلون كلهم في آن واحد وقوله أو انفسوا أي واصلوا صلاة عسفا ان اه قول المتن (راكبا وماشيا) خرج بآذنه ما يمنع من نجس وغيره فيمتنع جملة وما يؤذى كرمح وسط الصف فيكره جملة بل قال الاسنوى وغيره ان غالب على ظنه ذلك حرم وما ينأهر بتركه خطر فيجب جملة اه (قوله وفيه ما فيه) أي انه يلزم من الوجوب البطالان وانما يلزم لو وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقده مرحوا هنا بأنه لا تبطل الصلاة بتركه جملة وان قلنا بوجوب جملة (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الاذرى (قوله كذا قاله الشارح منها الخ) ويحتمل احتمالا قريبا بأن تكون الباء في جملة بمعنى مع أي مع محله إشارة الى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومحله لأن قوله ان يلتزم الخ ليس هو الرابع بل محله وحاصله أنه أراد بالاربع الرابع ومحله لكونه أخبر به مع محله مصدرابه فليست أملا فانه قد برى على هذا انه لم يقل مشل ذلك في الأنواع السابقة (قوله بان يختلط بعضهم ببعض) يحتمل أنه على حذف مضاف على هذا أي أن يلتزم أصحاب القتال في القتال (قوله وهو متجه الخ) ينبغي أن يجزى هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الأنواع السابقة وقد

وهو نظير ما مر في صلاة فاقد الطهورين ونحوه لكن مخرج ابن الرفعة باشتراط ضيقه (١٣) ونقله الأذري عن بعض شراح المختصر

واعتمده هو وغيره وزاد
أعنى الأذري أن ذلك
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة
لهم في أمور كثيرة مع
غلبة كون التأخير هنا سببا
لإضاعة الصلاة بإخراجها
عن وقتها الكثرة اشتغالهم
بما هم فيه مع عسر معرفتهم
بآخر الوقت حتى يؤخروا
اليه فالوجه ما أطلقوه (وبعد
في ترك القبلة) الحاجة القتال
لقوله تعالى فان خفتهم
فرجالا أوركبانا قال ابن
عمر مستقبلي القبلة وغير
مستقبليها قال الشافعي رواه
ابن عمر رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجوز اقتداء بعضهم
ببعض وإن اختلفت جهتهم
كلما مومنين حول الكعبة
نعم يجوز التقدم هنا على
الامام للضرورة بل الجماعة
لهم حيث لم يكن الانفراد
هو الحزم أفضل أمالوا انعرف
عن الحاجة القتال بل
لنحو جراح دابته وطال
الفصل فتبطل صلاته
(وكذا الأعمال الكثيرة)
كضربات متواليه وكض
كثير وركوب باحتجاجة
أنهاء الصلاة وخصل منه
فعل كثير يعذر فيها
(الحاجة اليها) (في الأصح)
كلشي للمذكور في الآية
أما حيث لا حاجة فتبطل
قطعا (لا صياح) أو نطق
بدونه فلا يعذر فيه لعدم
الحاجة السابقة إليه بل السابق
بالشجاعة نادر (ويلقي السلاح إذا دى)

أي ولو مومنا يركع وسجد وعجز عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتي ع ش (قوله وهو نظير
الح) ينبغي أن يجري هذا النزاع في كل ما امتنع في الامن من الأنواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم
ويأتي عن ع ش استقرب الفرق (قوله لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت) اعتمد المغني
والاسني وقال النهاية وهو كذلك مادام برجو الامن والأفله فعلها أي وان اتسع الوقت فيما يظهر اه وأقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أدائها فقط وهو قدر ركعة والمجته الأول
فليتأمل اه وقال ع ش وهو أي الأول الذي يظهر لانه لا ضرورة الى إخراج بعض الصلاة عن وقتها اه ثم قال قوله
م روهو كذلك أي خلافا للحج قال سم على المنهج والقياس أب بقية الأنواع كذلك وقال عميرة والظاهر فيها عدم
اشتراط ذلك فليتأمل اه والأقرب ما قاله عميرة و (قوله فيما يظهر) أي وعليه فلو حصل الامن بقية الوقت
وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش (قوله فالوجه ما أطلقوه) مر عن النهاية والاسني والمغني
خلافه (قوله الحاجة القتال) الى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغني الا قوله وركوب الى يعذر (قوله
الحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيد كرميترزه بقوله أمالوا انعرف الح (قوله قال ابن عمر الح) أي زيادة
على معنى الآية كما هو ظاهر بسم عبارة ع ش أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله من معنى الآية
اه (قوله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه) عبارة النهاية والمغني قال نافع لا أراه الامر فوارواه البخاري بل قال
الشافعي الح (قوله يجوز التقدم الح) ومثله ما لو تخلفوا عنه باكثر من ثلاثا فذراع غيبته في الجبى أي أو من
ثلاثة أركان طويلا حلي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام ع ش اه (قوله حيث الح) أقره ع ش (قوله
بل لنحو جراح دابته الح) لم يتعرضوا لما لو انعرفت دابته خطأ أو تسبانا ومفهوما للضرر لكن قياس ما تقدم
في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو ع ش (قوله وطال الفصل الح) أي بخلاف ما قصر
زمنه نهاية أي ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر ع ش قول المتن (وكذا الأعمال الكثيرة الح) ولو
احتاج لخمس ضربات متواليه مثلا فقصدا أن يأتي بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير
محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أولا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر
قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها الجوازها ولا بالاتيان بالسادسة لانها وحدها لا تبطل فيه نظر
والمجتهلى الآن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح توجيهه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متواليه
لان الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرهما فليتأمل سم على حج وقديقه بل المتجه الثاني
ويفرق بينه وبين ما قاس عليه فان كلامنا الخطوات فيه منهي عنه فكان المجموع كالشي الواحد والحس
في القيس مطلوبه فلم يتعاق النسي الابالسادس فاقبله لادخله في الابطال أصلا اذا مبطل هو المنهي عنه
ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبري ما وافقه فليتأمل ع ش (قوله لا صياح) أي مشتمل على حرف مفهم
أو حرفين لما تقدم أن الصوت الخالي عن الحرف لا يبطل كما في الحلبي بغيري (قوله نادر) أي فلا يعذره وبه
يرد ما في الناسي ان قضيه تعليمهم أن يكون الصياح في غير زجر الخيل ع ش (قوله أو تنجس) الى قول
المتن وهرب في المغني الا قوله ان قل الى المتن وقوله خبر الى منصوبان وقوله ولا يبعد الى وثقه وقوله ان حكما الى

يفرق بكثرة التغيير هنا (قوله وابن مخرج ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك مادام برجو الامن والا
فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في فاقد الطهورين شرح م ر وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط
أو ما يسع ادائها فقط وهو قدر ركعة والمجتهلى الأول فليتأمل (قوله قال ابن عمر الح) زيادة على معنى الآية كما
هو ظاهر (قوله في المتن وكذا الأعمال الكثيرة الحاجة) لو احتاج لخمس ضربات متواليه مثلا فقصدا أن يأتي
بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل ففي الشروع
فيها شروع في المبطل أولا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها
لجوازها ولا بالاتيان بالسادسة لانها وحدها لا تبطل فيسه نظر والمجتهلى الآن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح

الحاجة السابقة إليه بل السابق بالاحتياج اليه لنحو تنبيه من خشي وقوع نحو مهلكة أولز جراحيل أوليعرف أنه فلان المشهور
بالشجاعة نادر (ويلقي السلاح إذا دى)

وكهرب (قوله أو تنجس) أي بغير الدم معنى (قوله بما لا يبغي عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يتجبه) أي
 بأن لم يخف من التائب محذورا ع ش (قوله فوراً وجوباً بالخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) إلى قوله ان
 حكمنا في النهاية الاقوله مع انه يغتفر إلى المتن وقوله ولا يبعد إلى وقتة (قوله وله جعله الخ) أي إلى أن يغفر
 من صلاته معنى (قوله بقرابه) أي غده كروى (قوله بان كان قريبالخ) فلا يضر زيادة يسيرة على زمن اللقاء
 نظراً لمصلحة حفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قد يتبادر بخالفته لقول الشارح م أو أي والمغنى
 بدله بان لم يكن له منه بد أي غنى ويمكن حل قوله م بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه
 فلا يخالف ع ش قول المتن (ولا قضاء الخ) ضعيف ع ش (قوله والمعتمد الخ) أي وفاقا للمنهج والنهاية
 والمغنى قول المتن (أو ما الخ) ظاهره الا كفاء بأقل اعماء وان قدر على أزيد منه ووجه بان في تكليف زيادة
 على ذلك مشقة ووجه لا يشغال به اندبير أمر الحرب فيكون فيه ما يصدق عليه اعماء ع ش قول المتن
 (والسجود أخفض) أي من الزكوع ليحصل التميز بينهما فلا يجب على الماشي وضع جبهته على الأرض كما
 لا يجب عليه الاستقبال ولو في الحرم والركوع والسجود ما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف
 نظيره في الماشي المتغفل في السفر كلומר ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركب أي وجوب بالان
 الاستقبال أكد أي من القيام بدليل النقل أي حيث جاز من عود ولم يجز لغير القبلة نهاية ومعنى (قوله
 خبر) أي هذا التركيب جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر ع ش (قوله خبر) بمعنى الأمر المناسب
 حينئذ جعل الواو للحوال وللعطف على الجملة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز أن يضاف إلى الأول
 ونصب الثاني بتقدير يكون وان كان قليلاً ع ش (قوله وكذا الأنواع الثلاثة الخ) فيصلي بطائفة
 ويستعمل طائفة في رد السبل وإطفاء الحريق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت
 نهاية ومعنى وتقديم في الشرع خلافه قول المتن (مباحين) قال المحلى أي لائمه فيهما كقتال أهل العدل
 لأهل البغي وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما اه وفيه تصريح بما في البغاة بقتال أهل العدل
 سم أي مطلقاً عبارة النهاية وذلك كالفتنة العادلة في قتال الباغية لأنه اعانته على المعصية اه قال ع ش
 قضيته م ان الباغية عاص بقتاله مطلقاً وهو مخالف لما مرّ به الشارح م في أول البغاة من أن البغي
 ليس اسم ذم عندنا لأنهم انما خالفوا ما يوجب جأراً في اعتقادهم فكيفهم بخطون فيه فلمهم ما فهم من أهلية
 الاجتهاد نوع عذر وما ورد من فهمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم مجولان
 على من لأهلية فيهما للاجتهاد أولاً وناو يل له أولاً وناو يل قطعي البطلان انتهى اه ع ش وزاد الشارح
 هناك عقب تلك العبارة ما نصه أو فنية لأهلية للاجتهاد لكن خروجاً لاجل جور الإمام بعد استقرار الأمر
 ما يأتي فيه المعلوم منه أن أهلية الاجتهاد انما تنبع العصيان في الصدر الأول فقط فاندفع ما يقال كيف
 يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق إلى الآن وهم مصرحون بانقطاعه من نحو ستمائة سنة
 اه (قوله وغيره) أي غير صاحب المال عبارة المغنى والاسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه أو غيره أو مال
 لنفسه أو حرمه أو مال غيره أو حرمه اه (قوله ولا يبعد الخ) أقره سم وع ش (قوله بخلاف عكسه الخ)
 أي قتال البغاة لأهل العدل مطلقاً وفاقاً للنهاية كما مر وخلافاً للمغنى حيث فيده بقوله بغير ناو يل وفي سم
 توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلابة في الأمن بثلاثة أفعال متواليات الفعلان المتوالين غير مبطلين فلا
 يضر قصد هما مع غيرهما فليتأمل (قوله وله جعله بقرابه تحت ركابه) زاد العباب أن أمكن في قدر مدة اللقاء
 قال الشارح في شرحه وهي عبارة الوسيط وغيره وعبارة ابن الرفعة كالامام نقلاً عن الأئمة ان قر بن من زمن
 اللقاء وهي أحسن اه فلا يضر زيادة يسيرة على فحين اللقاء تغار المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر بمغنى
 الأمر) المناسب حينئذ جعل الواو للحوال وللعطف على الجملة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الثلاثة بالحوالي)
 فيصلي بطائفة ويستعمل طائفة في رد السبل وإطفاء النار شرح م (قوله في المتن مباحين) قال المحلى أي
 لائمه فيهما كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما اه وفيه تصريح

أو تنجس بما لا يبغي عنه ولم
 يتجبه فوراً وجوباً باحذرا
 من فعلان صلاته بما سلكه
 وله جعله بقرابه تحت ركابه
 ان قل زمن هذا الجعل بان
 كان قريبالخ من زمن اللقاء
 ويغفر له هذه اللحظة
 البسيرة لما في القائمه من
 التعريض لأضاعة المال
 مع أنه يغتفرهما لا يغفر
 في غيره ومن ثم لم تكن الأنواع
 الثلاثة كما هنا (فان عجز)
 عن القائه كان احتياج
 لا مساكه وان لم يضطر اليه
 كما أفيد من كلام الروضة
 وأصلها (أمسكه) للحاجة
 (ولا قضاء في الاظهر) لأنه
 عذر يعم في حق المقاتل
 فأشبه الاستحاضة والمعتد
 في الشرع بالروضة
 والمجموع عن الأصحاب
 وجوبه واعتدائه السنوي
 وغيره ومنعوا التعليق
 المذكور وقالوا بل ذلك نادر
 (فان عجز عن ركوع وسجود
 أو ما) به ما وجوباً بالعذر
 (والسجود أخفض) خبر
 بمعنى الأمر أي لجعل
 سجود أخفض وقيل
 منصوبان بتقدير جعل
 المذكور بأصله (وله)
 سفراً وحضراً (ذا النوع)
 أي صلاة شدة الخوف قال
 الأذري نقلاً عن غيره وكذا
 الأنواع الثلاثة بالاولى في
 كل قتال وهزجة مباحين
 كقتال ذي مال وغيره لقصد
 أخذه ظموا ولا يبعد الحاق
 الاختصاص به في ذلك وقتة
 عادلة لباغية بخلاف عكسه

عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله أي ليس مفسقا) أي وان كانوا عصاة كما سيأتي بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال في القوت يشبهه أنا اذا جاوزنا للهرب بذلك وكان الهرب الى جهة القبلة كهو الى غير هاته لا يجوز له العدول عنه اهـ * (تنبيه) * سيأتي ذكر اختلاف فيمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها وأراد اتباعها الردها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فن يجوز مر فيه صلاة شدة الخوف جوزهنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا يحصل لاختلافه أن يفرق ثم رأيت في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي لو شردت فرسه وخشى ضياعها فهي كمن لو سرق متاعه مر اهـ سم وينبغي أن مثل الدابة الشاردة نحو السكراس الطائر بالريح أو المبتل بالمطر (قوله وحية) الى قوله أي وخشى في النهاية والمعنى (قوله وهرب غريم الخ) أي وهرب من مقتص بر جوبسكون غضبه بالهرب عن غريمه (قوله مع عدم تصديق الخ) أي وهو ممن لا يصدق فيه نهاية أي في الاعسار كان عرفه مال قبل وادعى تلفه ع ش (قوله ولا إعادة الخ) عبارة القوت ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب وليستظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل القاصد والسبيل ما لا يصل مكانه ولم أر فيه شيئا وهو محتتمل اهـ ويؤخذ من قوله الاتي ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه سم (قوله هنا) أي فيما اذا صلى صلاة شدة الخوف في قتال وهزيمة مباهين أو في هرب من نحو حريق قول المتن (منعه لمحرم) أي بفرض أو نفل مر ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع السائق ادراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نفل لم يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهر أنا وان قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح احرامه وجب تاخير العشاء سم عبارة الجبيري وأما اذا كان قبل الاحرام فمتعين الصلاة ومنتنع عليه الاحرام بالخجل حلي اهـ (قوله في وقت العشاء) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلوات أيام وجب الترك زيادي ويأتي عن ع ش مثله (قوله وبه يعلم الخ) أي

بأن البغاة يقتال أهل العدل (قوله ان حكمنا بأنهم في الحالة الاتية في بابهم) قال في شرح الارشاد أول الباب ولا ينافي ما تقرر من حرمة القتال على البغاة ما سيأتي من أن البغي ليس باسم ذم لان معناه انه ليس مفسقا وان كانوا عصاة كما سيأتي بسطه ثم يمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشرط الاتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكنه ينافيه تصر يحرم بحرمه الخروج على الجائر وقد منع المناقاة بان التصريح المذكور ليس ناصي التحريم مع التأويل المعتبر أيضا واثق لم توجد فيه الشرط لا يسمى باغيا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا ونبه بقوله ان حل على انه ليس لعاص بقتاله كبغاة بعيده الذي قدمته أول الباب اهـ (قوله في المتن وهرب الخ) قال في القوت اشارة تشبهه انه اذا جاوزنا للهرب بذلك وكان الهرب الى جهة القبلة كهو الى غير هاته لا يجوز له العدول عنه اهـ * (تنبيه) * سيأتي ذكر اختلاف فيمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها وأراد اتباعها الردها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل تخريجها على مسئلة الاخذ المذكورة فن يجوز فيه صلاة شدة الخوف جوزهنا بجامع الخوف على فوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلا يحصل لاختلافه أن يفرق لكن في الدميري ما نصه فرغ لو شردت فرسه فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وان تبعها كثيرا فسدت وتبعها الى غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجز اتباعه اليسير مطلقا أيضا الا أن يريد به الفعل الغير المبطل وفي سراج المتقنين لشيخنا البكري ولو شردت فرسه فخاف ضياعها فتبعها للقبلة ولو كثيرا لم تبطل أول غيرهما بطلت اهـ فليتأمل وليراجع ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه حلي ما قاله الدميري على ما اذا ظن عدم ضياعها وحيد فتأمل اذ باليسير الفعل الذي لا يبطل الصلاة أما لو خشى ضياعها فهي كمن لو سرق متاعه مر (قوله ولا إعادة هنا) عبارة القوت ومنها أي التنبيهات لا إعادة في هذه المسائل على المذهب وليستظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل والسبيل ما لا يصل مكانه ولم أر فيه شيئا وهو محتتمل اهـ ويؤخذ من قوله الاتي ولو صلوا السواد الخ وجوب القضاء فيما توقف فيه (قوله في المتن والاصح منعه لمحرم) أي بفرض

ان حكمنا بأنهم في الحالة الاتية في بابهم وقولهم ليس البغي اسم ذم أي وليس مفسقا وكهرب مسلم في قتال كفار من ثلاثة لائنين (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحوها اذ لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دابته (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه ليجزه عن بيعة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم ذلك المحلل لا يقبل بيعة الاعسار الا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا إعادة هنا (والاصح منعه لمحرم) قصد عرفة في وقت العشاء (خاف) ان صلاها كالعادة (فوت الخ) بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف لانه يحصل لاختلاف وبه يعلم انه لا يصلي

بالتعليل ويعلم بذلك أيضا أن الهارب عن نحو المطر صيانة لخوفاه عن الضرر به يصلي صلاة شدة الخوف
لأنه خائف لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منهزم منه خاف فوته لو صلى متمكنا مغني (قوله الا ان خشى
كزهم عليه الخ) أي فله أن يصلي لأنه خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عامته أو مدامه مشلا
وهرب به وأمكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده مغني وباقى عن النهاية مشله وفي
الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكرم وما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج
المال من يده وادارته عوده إليها وفيما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية وألحق بعضهم بالحرم المستعمل بانقاذ غريق ودفع صائل عن نفس أو
مال أو صلاة على ميت خيف انفجاره اه قال ع ش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقرينة ما مر في قوله
للخوف على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فيتر كهارأسا
و بقی ما لو تعارض عليه انقاذ الغريق أو الاسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أولا فيسه نظر
والاقرب الثاني ويوجه بان الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره اه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في
الشرح وعن المغني والاسني ما يخالفه (قوله على الوجه الخ) خلافا للمغني كإمروا للنهاية عبارته ولو
خطف نعله مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن
العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملوخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد والمسئلة
ماخوذة من قولهم أنه تجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ اه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضا أنه
لو جاء نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مرضى الشارح
فمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما مر قال ع ش قوله مر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه
لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز لذلك واعتذر مر عن هذا الاشكال بان المراد
ما يشمل ما كان حاصله ويرد بالاستعمال بانقاذ نحو الغريق فانهم جمعوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان
حاصلاً وأوردت عليه مر ذلك فاول التخلص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل
ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظر او قضيته الجواز إذا كان الغريق عبداً مثلاً
فليجوز سم على المنهج وقوله مر ويلزمه فعلها ثانياً الخ أي في حال تلطخه بالنجاسة فقط اه مؤلف
مر ويحتمل الاعادة مطلقاً لأن هذا نادراً وهو الاقرب وإذا أدركه فليس له العود إلى محله الاول ولو
كان اماماً فيمناظرهم ويوجه بان العمل الكثير انما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب
والحاجة هنا قد انقضت باستلثائه على متاعه فلا وجه للعود اه ع ش (قوله وإذا امتنع) إلى قوله قيل في النهاية
والمغني (قوله لزمه الخ) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت سم (قوله اخرج العشاء
الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالأكية وليس العازم على الاحرام التأخير اه قال

كذلك طالب عدو الا ان
خشى كرههم عليه أو كسنا أو
انقطاعا عن رفقته أي
وخشى بذلك ضرراً كاهو
ظاهر وان من أخذ له مال
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
تبعه أن يبق فيها ويصلها
كذلك على الوجه خلافاً
لجمع بل يقطعها ويتبعه
ان شاء وإذا امتنع على الحرم
ذلك لزمه كما قاله ابن الرفعة
اخراج العشاء عن وقتها
وتحصيل الوقوف لأن قضاء
الحج صعب بخلاف قضاء
الصلاة ولأنه عهد جواز
تأخيرها عن وقتها نحو
عذر السفر وتجهيز ميت
نحو غيره فهذا أولى ولو
كان بذلك منهار كعبه بعد
تحصيل الوقوف وجب
تأخيرها جواً

أو نفل مر ولو ضاق الوقت قبل الاحرام بحيث لا يسع الباقي ادراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام
ولو نقلتم يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهرنا وان قلنا لا يجوز لكن لو أحرم صح أحرامه
ووجب تأخير العشاء (قوله أو انقطاعاً) كما صرح به الجرجاني واعتده الزركشي وغيره ش (قوله وان
من أخذ له مال وهو في الصلاة الخ) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره أي
له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لا خائف لخروج المال من يده وادارته عوده إليها وفيما
ذكره الروض بالعكس أي خائف لا يحصل لأن المذكورات حاصلة عنده ويخشى فواتها فتأمل (قوله خلافاً
لجمع) منهم ابن العماد وأفتى بما قالوه شيخنا الشهاب الرملي وعليه لا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملوخ
بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد شرح مر (قوله لزمه) أي وان كان ما أحرم به نفل لا يشرح مر
(قوله لزمه كما قاله ابن الرفعة اخرج العشاء) ظاهره وان تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت (قوله

عش قوله مر تأخير الصلاة أي وإن تعددت وينبغي أن لا يجب قضاؤها فور العذر في ذواتها اه (قوله قبل العمرة المندورة الخ) نقله النهاية عن افتاء والده وأقره لكن أقر الشويعي مقالة الشارح وكذا بال إليه عش كلياتي (قوله كالحج في هذا) أي يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما يقدم وقوف عرفة عليها نهاية (قوله والعمرة لا تقوت الخ) قد يقال بل تقوت لأن المعين بالجعل كالعين بالشرع نعم برد على ماقاله الشارح أي الرمي أنه إنما امتنع الصلاة عند خوف فوت الحج المأني قضاءه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فوتها عش (قوله وفي الجبلي الخ) اعتده النهاية والمغني (قوله لو ضاق الوقت الخ) أي وقت الصلاة وتوهم بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسئوب حر وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك السئوب من الحر وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحر يوجب عليه الاستمرار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزاع الحر بلبس ما يجوز من غير أن يعنى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتمل وجوب نزعه والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعه والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب والإفحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليخرجهم وقوله فيحتمل وجوب الاستمرار الخ لعله هو الأقرب (قوله أحرم ماشيا) أي وجوباً وظاهراً أنه يفعلها بالاتباع في هذه الحالة ولا يكاف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفي سم على المنهج قال الأذري وينبغي وجوب الإعادة لتقصيره انتهى واعتده مر انتهى اه عش وعبارة سم هنا قال في شرح العباب وإنما يتجه أي ماقاله الأذري أن كان خارجاً غير نائب أو نائباً وقتلنا أنه مر تبك في المعصية والأفالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً لأن خوفه من الإثم تكوفه من السبع انتهى اه سم (قوله لما تقرر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ما قدمه آنفاً من الاعباب من أن خوفه من الإثم تكوفه من السبع ولعل ملخص الشارح أنه يحصل للتوبة المتوقعة على الخروج (قوله يلزمه الترك) أي ترك الصلاة بالكتابة ولو تعددت (قوله بل أولى) أي الترك للتخلص ماله وقوله ومن ثم أي من أجل أولوية الترك للتخلص (قوله يقصده) لعل المراد يقصد اتلافه أخذاً بما بعده (قوله منه) أي من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لزمه تخليصه الخ) قد يتجه هنا جواز صلاة قدسة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل الآن بكون الغرض أنه لو فعلها كشد الخوف فالتخلص فيتعلم ما ذكر مر اه سم (قوله وتأخيرها) أي أن كان قبل الأحرام بها (قوله أو ماله) أي محترماً يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجبلي الخ) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لبس ثوب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك السئوب من الحر وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحر يوجب عليه الاستمرار به في الصلاة فضلاً عن جوازها وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزاع الحر بلبس ما يجوز من غير أن يعنى زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحرمتها مع إثمه باللبس المتعدى به ويحتمل وجوب نزعه والخروج منها ولو أحرم في ثوب مغصوب فإن لم يتمكن من غيره وجب نزعه والاستمرار في الصلاة وإن تمكن منه ومن نزع المغصوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب والإفحتمل وجوب النزع وقطع الصلاة فليخرجهم (قوله أحرم ماشيا) قال في شرح العباب قال يعنى الأذري وهذا أن صح فينبغي وجوب الإعادة لتقصيره اه وإنما يتجه أن كان خارجاً غير نائب أو نائباً وقتلنا أنه مر تبك في المعصية والأفالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً لأن خوفه من الإثم تكوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها) قد يتجه هنا جواز صلاة قدسة الخوف لأنه خائف فوت ما هو حاصل الآن بكون الغرض أنه لو فعلها كشد

قبل العمرة المندورة في وقت معين كالحج في هذا اه وليس في محله لأن الحج يغتوب بغوات عرفة والعمرة لا تغتوب بغوات ذلك الوقت وفي الجبلي لو ضاق الوقت وهو بأرض مغصوبة أحرم ماشياً كهارب من حريق ورخصه الغزي بأن المنع الشرعي كالخس وأيده بتصریح القاضي به في ستر العورة وفيه نظر والذي يتجه أنه لا تجوز له صلاتها صلاة شدة الخوف لما تقرر في مسئلة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كماله تركها للتخلص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيواناً محترماً يقصده ظالم أي ولا يخشى منه قتلاً أو نحوه أو يغرق لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها إن كان فيها أو ماله

بأن ذلك ذكره تركته (ولو

صلاوا) صلاة شدة الخوف
كفى أصله والروضة بدار
الاسلام أو الحرب (لسواد
ظنوه) ولو باخبار عدل
(عدو فبان) أن لا عدو
أو أن بينهم وبينه ما يمنع
وصوله اليهم كتحذق أو أن
يقربهم أي عرفا حصنا
يكنهم التحصن به منه أي
من غير أن يجاصروهم
فيه كظهور ظاهر أو أنه عدو
يجب قتاله لكونه ضعفهم
أو شكوا في شيء من ذلك
(قضوا في الظاهر) لعدم
الخوف في نفس الامر أو
الشك فيه أما لو صلاوا صلاة
الخوف فإن كانت كبطن
نخل أو ذات الرقاع بالكية
السابقة في المتن فلا قضاء
لأنهم لم يسقطوا فرضا ولا
غيره وأما صلاة عسغان
أو ذات الرقاع على رواية
ابن عمر فقرار في المجموع
وغيره لو بان عدو الكنيته
الصلح أو التجارة فلا قضاء
لأنه لا تقصير منه في تأمله إذ
لا اطلاع له على نيته

* (فصل) في اللباس
وذكره هنا لا كثر ون
اقتداء بالشافعي رضي الله
عنه وكان وجه مناسبتهم
المقاتلين كبر ما يحتاجون
لللبس الحرير والنخس للبرد
والقتال وذكره جمع في
العبد وهو مناسب أيضا
(يحرم على الرجل) والخنيث
(استعمال الحرير) ولو قرأ
أو غير منسوج أخذ ما

(قوله حاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودبعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفه
سم (قوله صلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في المعنى الأقوله كما في أصله إلى المتن
وقول ولو باخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منهم ونهاية ومعنى
(قوله من غير أن يجاصروهم) أي العدو عرش (قوله وأنه عدو يجب قتاله الخ) قضيته أن العدو الذي يجب
قتاله لا تصلح له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فلا يرجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز
إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسغان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما
في الامن فلحرم (قوله أو شكوا في شيء من ذلك) أي وقد صلوها نهاية ومعنى (قوله من ذلك) أي من وجود
العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله أما لو صلاوا الخ) أي لسواد الخ سم (قوله في
الكيفية السابقة الخ) ينبغي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رأيت في شرح
العباب وشرح الروض سم وياتي عن المعنى والنهية ما وافقه (قوله أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر) أي
وكذا الفرقة الثانية فيها على رواية غير أي السابقة في المتن ومعنى ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم
بينها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله قضا) ولو ظن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعا كما في
المذهب معني وعش (قوله الصلح أو التجارة) أي أو نحوهما ولو وصل متكتفا على الأرض فحدث خوف
ملجئ لركوبه ركوب بني فأن لم يجسه بل ركب احتياطا عاد وجو بافان أمن المصل وهورا كب نزل حالا
وجو باو بني أن لم يستدبر في نزوله القبلة والافيلز ما لا يستند فذكره انحرافه عن القبلة في نزوله بمنة أو يسرة
ولا تبطل به صلاته فإن أضر النزول بعد الامن بطلت صلاته لتركه الواجب معني وأسنى

* (فصل في اللباس) * (قوله في اللباس) أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كالأستباح بالدهن النخس
والمبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملباس بمعنى
المخالط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيخنا قول المتن (يحرم على الرجل الخ) أي
ولو ذميا لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكمه نافية وهو من الكاثر عش
عبارة شيخنا وهذه الحرمة من الكاثر كإص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبرا ملسي اه وهو ظاهر كلام
الشارح في الزواجر (قوله والخنيث) أي المشكل نهاية ومعني (قوله ولو قرأ) إلى قوله أجماعا في النهاية وكذا
في المعنى الأقوله لا مشيه إلى المتن (قوله ولو قرأ) سيأتي تفسيره وأما الأمر بسم فهو ما حل عن الدود بعدموته
داخله والحرير بجمعه ما خلا لما وقع في بعض عبارات من أنه اسم لما ماتت فيه الدود وحل عنها بعد الموت
وعليه فهو مبين للقرآن عدمه شيخنا (قوله لنحو جلوسه الخ) أي كالأستناد إليه وتوسده ايعاب وعند أبي حنيفة
يجوز توسده وافرأشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا فيقلده من ابتلى بذلك كرهى على بافضل ويأتي
في الشرح ما يفيد أن عندنا وجه يجوز ما ذكره والتقليد به أولى من التقليد لأبي حنيفة (قوله لا مشيه الخ) في
النفس منه شيء بصرى ولعله بناء على أنه معطوف على نحو جلوسه فيفيد جواز فرشته للمشي ويحتج به
عطف على فرش أو استعمال الحرير كظهور ظاهر ضنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الرشيدى وخرج
بالمشي فرشته للمشي فيحرم اه (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية

الخوف فإن التخلص فيتحيمه ما ذكر مر (قوله حاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو
ودبعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفة (قوله صلاة شدة الخوف) ينبغي أن مثلهما لا يجوز في الامن من
الأنواع السابقة ثم رأيت الأسنى (قوله وأنه عدو يجب قتاله الخ) قضيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تصلح له
صلاة شدة الخوف وفيه نظر فلا يرجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز
إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو المفارقة للركعة الثانية ثم رأيت في شرح العباب استشكل الاطلاق ثم بحث
ما قلناه وحل كلامهم عليه ثم ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رأيت في شرح الروض حزم بذلك والله أعلم
* (فصل في اللباس) * (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت

مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشر بيمينه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها لأخراج الكوز ثم لوضعه ثم إخراجها لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به من على الفور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل سم على حج اه عس (قوله) لغارقه حالا (قدي يقضي حرمة التردد عليه وحرم به شيخنا وفي البحري عن الأطفحي أن الأقرب عدم حرمة اه (قوله) من سائر وجوه الاستعمال) أي كالأستناد إليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بحائل ولو من غير خياطة وأما لبس ماظهارته وبطانته غير حرير وفي وسطه حرير كالأروق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطية بماظهارته وبطانته غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطية أشد ملازمة للبدن من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سحابة أو خيمة أو ناموسية من حرير شيخنا (قوله) أجماع في اللبس) أي لبس الرجل وأما في لبس الخنثى فاحتياطاً من غنى (قوله) وهو ما يخرج منه الخ) أي غالباً أي والأفندي يصح مما مات فيه الدود (قوله) فيكمدا الخ) الأولى الوعارة الغني وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه حبة وهو كد اللون اه (قوله) والخبر الخ) عطف على قوله أجماعاً (قوله) خنثوة) أي نعومة وليونة و (قوله) بشهامة الرجال) أي بقوم شيخنا (قوله) ويحسب الخ) إلى قوله أو مهملات في المغني وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الأقولة وقضية قول الأذري إلى والتدثر (قوله) فرش عليه ثوب الخ) أي وإن لم يتصل به بنحو خياطة ثم ياه وشيخنا (قوله) على حرير الخ) أي ولو حصر برمان حرير مر اه سم (قوله) لذلك الخ) أي للجلوس عليه (قوله) ويحسب حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقضية أنه لا حرمة هنا أعني في الجلوس عليها بحائل على القول بحرمة اتخاذ اختصاصها بصورة محرمة وأن الجلوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ يحرمه وإن لم يستعمله مطلقاً بحائل ولا بدوه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فحرمه فيما إذا جلس عليه بحائل أولى وكان يمكنه التخاص بأن يحسب الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه له الخ يأتي عن الكرددي ما فيه وتخلص النهاية بما نصح فلو حل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذ ليجرد القيمة لم يبعد اه وارتضى به شيخنا وقال عس وفي حاشية الزياي تقييد جواز اتخاذهما إذا قصد لباسهن له استعماله والأحرر اه (قوله) اتخاذ الحرير) عبارة شرح الروض أما اتخاذ أثواب الحرير بل لبس فافق ابن عبد السلام بأنه حرام انتهت اه سم (قوله) على صورة محرمة) كأنه يريد نحوه لبسه والجلوس عليه لا حائل سم وفي الكرددي على بأفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة لا تستعمل إلاستر الجدار بهما مثلاً والقول بالتحريم حينئذ مقبوس ظاهر فاندفع ما لبس هنا من أنه حل كلام التحقيق على غير ما قلته ثم ادبرضه حتى قال أنه لا وجه له اه

ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشر بيمينه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لأخراج الكوز ثم لوضعه ثم إخراجها لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافاً لما أجاب به من على الفور مع موافقته على حل المشي عليه فليتأمل (قوله) ويحسب الجلوس على حرير) أي ولو حصر برمان حرير مر (قوله) ويحسب حرمة اتخاذ الحرير الخ) جواب عما ورد على قوله قبله ويحسب الجلوس الخ من أن في هذا اتخاذاً وهو حرام وقوله على صورة محرمة كأنه يريد نحوه لبسه والجلوس عليه بل حائل استعماله اتخاذاً (قوله) ويحسب حرمة اتخاذ الحرير الخ) قضية أنه لا حرمة هنا أعني في الجلوس عليه بحائل على القول بحرمة اتخاذ اختصاصها بصورة محرمة وأن الجلوس عليه ليس من الصورة المحرمة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له لأن من يحرم عليه اتخاذ يحرمه وإن لم يستعمله مطلقاً بحائل ولا بدوه بأن لم يزد على وضعه في صندوقه فحرمه فيما إذا جلس عليه بحائل أولى لأنه حينئذ لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التحقيق أن المحرم مع الجلوس بحائل هو اتخاذ ليجرد الجلوس فليتأمل (قوله) ويحسب حرمة اتخاذ الخ) كان يمكن التخاص بأن يحسب الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ وعبارة شرح الروض وأما اتخاذ أثواب الحرير بل لبس فافق ابن

لأنه لغارقه حالا لا يبعد مستعمله عرفاً (وغيره) من سائر وجوه الاستعمال إلا ما استثنى مما يأتي ببعضه أجماعاً في اللبس وكانهم لم يعتدوا بمن جوزوا غاظة للكفار لشذوذه كالوجه القائل بحل القز وهو ما يخرج منه الدود حياً فيكمدونه ولا يقصد للزينة وللغير الصحيح أنه حرام على ذكرور أمته صلى الله عليه وسلم وللنهي عن لبسه والجلوس عليه رواه البخاري ولأن فيه خنثوة لا تليق بشهامة الرجال ويحسب الجلوس على حرير فرش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً أو مهملات ما لم يمس الحرير من خلاله سواء اتخذ لذلك أم لا ويحسب حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي أفق به ابن عبد السلام ما إذا كان على صورة محرمة وقضية قول الأذري أنهما لم يكف الماهل المفروش على نجس لأنه أغلظ وجوب اجتناب قلبه أيضاً بخلاف الحرير اه أن مس الحرير من خلاله لا يؤثر ويتعين حمله على ممااسة قدر لا يعد عرفاً مستعمله لمزيد قلته

(قوله والتدثر) الى قوله فيما يظهر في المعنى (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس شارح اه سم (قوله)
بحر راس ترثوب الخ) عبارة شيخنا وكالتدثر به أى التدنى به الا ان خيطا عليه ظهارة وبطانة من غير الحرير
اه وياتى عن عش ما يوافق (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ) محل تأمل اذ تسمية ما ذكر تدثر ممنوع
نعم تعليقها في السقف ممنوع لامر آخر وهو كونه من افراد تزيينه بالحرير الممنوع كإسباني مالم يتبد بالحلابة
كما بحثه الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قولهم يفرش أو غيره المؤذن بان كل ما يعد استعمالا عرفا
يحرم لكان أقرب ثم رأيت في المعنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بقوله ما من وجوه الاستعمال كإسبه
والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه تصريح بما عاذ كرت من الاندبصرى (قوله وهو قريب ان صدق عليه الخ)
عبارة عش ولورفعت سجادة من حرير خرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو
منتفع بها ولو جعل مما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصل به أى بان جعل بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة
الجلوس تحتها كولو كان ظاهر اللعاف حرير افتعل بطانة التي هي من كتان فانه يحرم لانه مستعمل
للحرير ولو رفعت السجادة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف
المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدامتة ان حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت
السجادة فصار ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كولو تجر بجخرة الذهب
من غير أن يحتوى عليها كذا أجاب مر بعد السؤال عنه والباحث فيه فليتأمل سم على المنهج اه
وقوله ولو جعل الخ محل وقفة وقوله كولو كان ظاهر اللعاف الخ هذا القياس فيه ما لا يخفى فان الفرق بينهما
ظاهر (قوله ان صدق عليه عرفا الخ) هذا التقيد بالنسبة الى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر
بها فإمرام مطلقا كما هو ظاهر لانه من افراد تزيين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للزينة بين الرجال
والنساء أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها حيث حرم بقده الا أن الذى أفاده فواضح أنه يفرق بينهما وأن
الحرمة انما هي بالنسبة الى الرجال فتأمل به صبرى (قوله هنا) أى فى الجلوس تحت الحرير (قوله لانه يقصد
الخ) قضية ان البشاعة للقرية يحرم الجلوس تحتها وان قصد منع نزول الغبار وقد يناقيه قوله الا أن
أى غير حاجة الآن يفرق بينهما وبين ستر السقف (قوله ولا كذلك ثم) قد ينظر فيه بان السقف قد يقصد
بالجلوس تحت منع نحو الشمس فيعد استعماله اذا قرب منه سم وتقدم عن عش ما يوافق اطلاق
الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب وبعده قول المتن (والاصح تحريم افتراشها) والثانى
يحل وسبأى ترجيح نهاية ومعنى (قوله وعليه) أى على الاصح المذكور (قوله على وجه) هذا كالصريح في
أن عندنا وحيا يجوز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه به لا حائل فإبراجع ثم رأيت في المعنى ما نصه
وقيل يجوز الجلوس عليه ويرده الحديث المتقدم اه (قوله ويحرم) الى قوله أى غير حاجة في النهاية والمعنى
الاقوله قيل (قوله على السكل) أى كل من الرجل والمرأة (قوله ستر سقف أو باب الخ) أى كما يقع في أيام
الزينة والفرح نعم ان أكرههم الحاكم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لعددهم ويحرم النزع عليها
بخلاف المرو والحاجة شيخنا زاد عش وليس من ذلك مالوا كرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير
انخالص مع كونهم لوزينوا غيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اه
(قوله أو جدار الخ) والمتجه وفاقا لم أن مثل ستر الجدران بالحرير بالباسة للدواب لانه محض زينة وليس
كصبي ومجنون لظهور الغرض في الباسة والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسة الحلى لما عمل به
عش (قوله غير الكعبة) أفهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وأخرجها وأنه

والتدثر بحر راس ترثوب
ان خيطا عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حرمة التدثر بغير الستر
بين ما قرب منه وما بعد كان
كان معلقا بسقف وهو
جالس تحته كالشيخنا فهو
قريب ان صدق عليه عرفا
انه جالس تحت حرير يفرق
بينما بين جلوس
تحت سقف ذهب بما يتحصل
منه بان العرف بعده هنا
مستعمل للحرير لانه يقصد
لوقاية الجالس تحته من نحو
غبار السقف فالحق
بالاستعماله في بدنه ولا
كذلك ثم (ويحل للمرأة
لبسه) اجابا (والاصح
تحريم افتراشها) اياه
للسرف بخلاف اللباس فانه
يزينها وعليه يحرم تدثرها
به بل أولى لانه يجوز للرجل
افتراشه على وجهه دون
التدثر به ويحرم على السكل
ستر سقف أو باب أو جدار
غير الكعبة

عبد السلام بانه حرام (قوله والتدثر) معطوف على الجلوس ش (قوله ولا كذلك ثم) قد ينظر فيه بان
المسقف يقصد بالجلوس تحت منع نحو الشمس فيعد استعماله اذا قرب منه (قوله ستر سقف أو باب أو جدار)
هل مثلها الدواب أولا فالفارق (قوله غير الكعبة) أفهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق
بين داخلها وأخرجها ولا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لنحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقعها مسدودا على ظهره
لان ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمنع جعل خيمة من حريرا وان
كانت على خشب مركب تحتها مراه سم عبارة عرش فرعه - بل يجوز الدخول بين ستر الكعبة
وجدارها لنحو الدعاء لا يعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها
من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد يمنع الحاجة فيما ذكر
ويقال بالحرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويرقى بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن
الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية مخصوصة وقوله فيه نظر الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه
وبين الجدار اه عرش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمد النهاية والمعنى عبارة سما ويجعل لبس السكان
والقطن والصوف ونحوها وان غات أثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء
والصلحاء أى يجعل ذنوبهم بالثياب أى غير الحرير ويحرم تزيينها بالحرير وانصروا بنحو ستر الكعبة به
تعظيمها لها والاوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما حرم به الاشهر في بسطة حريرا على
العادة المستمرة من غير تكبير اه وقوله هاتين بنحو ستر الكعبة به الخ أى ان خلاصا عن التقديس عبارة
شرح بافضل أمانتين الكعبة بالذهب والفضة غرام كإشعار به كلامهم اه (قوله ويلحق بها قبره الخ)
اعتمد مر أن ستر قوايت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالسكنين بل أولى بخلاف
قوايت الصالحين من الذكور والبالغين العقلاء فانه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منه مر الميل لحرمة ستر قبور
النساء أى ونحوها بالحرير ووافق على جواز تغطية بحمار المرأة سم على المنهج اه عرش (قوله به) أى
بالحرير والجوار متعلق بستر سقف الخ (قوله أى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو
ظاهر سم (قوله وقد يشكك) أى حرم ستر سقف الخ (قوله بما يأتى في كيس الدراهم الخ) قد يقال كيس
الدراهم لا يكون الاحتمال حاجة والمتوقف على فقد الغير انما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله
هنا) أى في ستر نحو الجدار و (قوله ثم) أى في كيس الدراهم سم قول المتن (وان للولى الخ) أى بمن له ولاية
الثأب فيشمل الام والاع الكبير مثل فيجوز لهما لباسه الحر بر فيما يظهر عرش (قوله الاب) الى قول
المتن قلت في النهاية والمعنى قول المتن (الباسه الصبي) اعتمد مر ان ما يجوز للمرأة بنحو زلصبي والمجنون
فيجوز لباس كل منهما نعل من ذهب حيث لا سرف عادة سم على المنهج اه عرش وشيئا (قوله كحل
الذهب الخ) المراد بالحلى ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فحرم على الولي
الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحللى وأما الحياصة المعروفة فينبغي حل الباسه هاله لانها ما يزين به النساء
ومما يدل على جوازها للنساء قوله مر السابق والخيط الذي يعقد عليه المنطقة وهو التي يسمى بنها الحياصة
عرش (قوله والمجنون) وترك الباسه ما ذكر أى من الحرير والحلى ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين
في الصبي وقال لافرق بين الذكر والانثى وفي الحللى أن الباس الصبي والصبية الحرير مكره بغيرى وقوله
والصبية وقعة فليراجع قول المتن (حل افتراشها) أى كبسه سوا في ذلك الخلية وغير هاتين والمعنى عبارة
شيئا أى وسائر أوجه الاستعمال كالسد ثوبه والجلوس تحته ونحو ذلك ومحل حل افتراشهن له ما لم يكن
من ركش بذهب أو فضة اه وعبارة عرش خرج بافتراشها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل

قيل ويلحق بها قبره صلى
الله عليه وسلم به أى لغير
حاجة فيما يظهر أخذ من
تعبيرهم بالتزيين وقد
يشكك بما يأتى في كيس
الدراهم ونحوه الآن يفرق
بأن الخلاء هنا أعظم منها
ثم (و) الأصح (ان للولى)
الاب وغيره (الباسه) كحل
الذهب وغيره (الصبي)
ما لم يبلغ والمجنون اذ لا شهامة
لهما تنافى تلك الخنوتة نعم
لا خلاف في جواز ذلك يوم
العيد لانه يوم زينة قلت
الأصح حل افتراشها
اياها (وبه قطع العراقيون
 وغيرهم والله أعلم) لعدم
الخبر الصحيح انه حل لاث
أمته

برقعها مسدودا على ظهره لان ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمنع جعل ستارة الصفقة من البيت حريرا وانه يمنع
جعل خيمة من حريرا وان كانت على خشب مركب تحتها مراه (قوله قيل ويلحق بها قبره صلى الله عليه وسلم)
الأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما حرم به الاشهر في بسطة حريرا على العادة المستمرة
من غير تكبير شرح مر (قوله أى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد
يشكك بما يأتى في كيس الدراهم) ونحوه قد يقال كيس الدراهم لا يكون الاحتمال حاجة والمتوقف على نقد
الغير انما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق (قوله بان الخلاء هنا) أى في ستر السقف الخ أعظم منها أى في

وأما ما حربه عادة النساء من اتخاذ غطاء الحر برأسمه من زوجه أو تغطى به شيأ من أمتهما المسمى الآن
 بالمتجعة فالأقرب الجواز فيها أه وقوله خرج إلى قوله وأما الخ يحمل تأمل (قوله وأطلق بعضهم الخ) واقفه
 شيخنا عبارة ويجرم على الرجل النوم في ناموسية الحر ولو مع المرأة وكذلك دخوله في الثوب الحر
 الذي تلبسه بخلاف ما إذا غلبت من غير دخول فلا يحرم أه ولعل ما يحسنه الشارح من التقييد بالحاجة
 أو حقه (قوله فضلا) إلى قوله أي تأذي في النهاية والمعنى الأقوله وألحق به إلى المتن وهذا إلى المتن قوله
 وألحق به جمع الخ) أن كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة فهو وجيه لا معدل عنه مسألة القمل
 الآتية بصري أقول وصف الالم بالشديد كالصرع في إرادة ذلك (قوله أو فإذ حارب الخ) الظاهر أن التقييد
 بالفتنة ليس بشرط بل إذا احتاج إلى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه سم ويأتي عن النهاية والمعنى
 ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغيران (قوله وصح في الكفاية قول جمع يجوز الخ) والأوجه عدم
 الجواز كاهو ظاهر كلام الأصحاب مغنى ونهاية (قوله يجوز الخ) أي من الحر (قوله وان وجد
 غيره) أي غير الحر (قوله الذي مر) أي في شرح وغيره قول المتن (والحاجة) والأوجه أن من الحاجة أن
 يجد غيره لكنه ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مكره به شرح العباب أه سم (قوله كستر العورة
 الخ) أي إذا لم يجد غير الحر (وكذا استمر ما زاد عليه عند الخرج للناس نهاية ومعنى عبارة سم أي بان
 فقد سائر غيره أي يليق به فيما يظهر قال في شرح العباب وأفتى أبو شكيل بأنه لو احتاج إليه لنحو التعميم عند
 الخرج لنحو جماعة أو شراء ولم يجد غيره ولو خرج بدونه سقط مروته جازله الحر ووجه الحاجة إليه
 انتهى أه زاد ع ش فان خرج مترامق تصرعا على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالساف وترك الالتفات
 إلى ما يترى بالانصب لم تسقط بذلك مروته بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا
 ونهسا أو بالمرودة سقطت مروته كذا في الناشري بأبسط من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ أن لبس
 الفقه القادر على التحمل بالثياب التي حوت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والهيشة أن كان لهضم النفس
 والاقتداء بالساف الصالحين لم يحصل به مروته وان كان لغير ذلك أحلهم أو منه ما لو ترك ذلك مع لادان حاله
 كيس المراهم (قوله في المتن أو فإذ حارب ولم يجد غيره) قال في التنبية ويجوز للمعيار لبس الديباج النخين
 الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره أه قال ابن
 النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره شرط في المنسوج للذهب وهل هو شرط في الديباج
 النخين قيل نعم والأصح أنه لا يشترط فيه ذلك ويشترط فيه على الأصح أن لا يقوم غيره مقامه إلى آخر ما أطال به
 أه ولعل الأوجه عدم اشتراط المفاجأة في المنسوج بالذهب أيضا بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز
 لبسه حيثئذ وان تسبب في الخرج للهرب ولم تفاجئه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المهذب كافي
 الحاشية الأخرى وقول الشارح ولا أمكنه طلب غيره يقوم مقامه الظاهر أن التقييد بالفتنة ليس بشرط بل
 إذا احتاج للخرج إلى القتال باختياره ولم يجد غيره جازله لبسه وفي العباب لأن كان لضرورة أو حاجة
 كفتحة قتال وان وجد غيره خلافا للشيخ وكذا ما هو جنة فيه كديباج صفيق وان لم تفاجئه الحرب أه
 وبين الشارح في شرحه أن المعتد ما قاله الشيخان ثم قال والأوجه أن من الحاجة أن يجد غيره كالدرع لكنه
 ضعيف عن حمله لنحو ضعفه أو ضعف مكره به وقوله كديباج الخ قال في شرحه لا يقي غيره وقايتة في دفع
 السلاح وقوله وان لم تفاجئه قال في شرحه أن أراد به حمله مع تيسر ما يقوم مقامه كان ماشيا فيه على الضعيف
 الذي مشى عليه أولا وان أراد حمله وقت الحرب وان تسبب فيها إذا لم يجد غيره كان معتدا ثم قال والدرع
 المنسوج بذهب فأم لا التحمل في الحرب إذا لم يجد ما يقوم مقامه اتفاقا كما قاله في المجموع أه (قوله
 كستر العورة) أي بان فقد سائر غيره أي يليق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيها قبله
 بالضرورة أنه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والألزم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للحكم بتحريمه (قوله
 كستر العورة ولو في الخلوة) في شرح العباب وأفتى أبو شكيل بأنه لو احتاج إليه لنحو التعميم ولم يجد غيره

وأطلق بعضهم أن للرجل
 أن يعولوا بسببه لأنه لا يعد
 استعماله وظاهره أنه
 لا فرق بين طول بقائه على
 ما علا عليه منها وعدمه ولو
 لغير حاجة وفيه ما فيه
 (ويحمل للرجل لبسه) فضلا
 عن غيره من بقية أنواع
 الاستعمال (للضرورة
 كثر وبرد مهلكين) أو خشى
 منها ضررا يبيح التيمم
 وألحق به جمع الالم الشديد
 لأنه أولى من نحو الجرب
 الآتي (أو فإذ حارب) يضم ففتح
 والمد وبفتح فسكون وهي
 البغته (حرب) جاز (ولم
 يجد غيره) ولا أمكنه طلب
 غيره يقوم مقامه للضرورة
 ويصح في الكفاية قول
 جمع يجوز القبايع وغيره مما
 يصلح للقتال وان وجد غيره
 أرها بالهم كتلبة السيف
 وهذا غير الشاذ الذي مر
 أنه مخالف للاجماع لأن
 الظاهر أن ذلك يكتفى
 بمجرد الاناطة وان لم يكن
 أرباب ولا صلاحية للقتال
 (والحاجة) كستر العورة
 ولو في الخلوة (وكبر
 وحكمة) وقد أذاه لبس غيره
 أي تأذي لا يحتمل عادة فيما
 يظهر ولم يحض هنا بلج التيمم
 لأنه رخصة فوسع فيه
 أكثر وكذا أن لم يؤذ غيره

لكنه يزِيلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفه لالها كالتداوى بعد كون (٢٣) الحكمة غير الحرب الذي أفاده العطف

صحيح وقوله في مجموعه وغيره كالصالح أنها هي يحمل على اتحاد أصل المادة دون صورتها وكيفيتها (ودفع قل) لا يتحمل اذاه عادة وان لم يكن حتى يصير كاللواء المتوقف على الدواء خلافا لبعضهم ولو في الحضر في الكل خلافا لما أطل به الاذرى وذلك لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن عوف الحرب لحكمة كانت بهما وفي غزاة بسبب القمل ورواية مسلم ان الاول كان في السفر لا يخص ويؤخذ من قوله للحاجة انه متى وجد مغنيا عنه من دواء أو لباس لم يجز له لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع فيه شارح بان جنس الحرب مما أبيع لغير ذلك فكان أخف وروى بان الضرورة المبيحة للحرب لا تأتي مثلها في النجاسة حتى يباح لأجلها فعدم باحتيال الغير التداوى إنما هو لعدم تأثره فيها لا لكونها أعظا على أن لبس نجس العين يجوز لما جازله الحرب ففهما مستويان فيها (وللقتال كديباغ لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قبل هذه مفهومة من قوله أو حاجة حرب بالاولى أو داخله فيها وليس كذلك

معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعدمه وإنما كان هذا لاختلافه من نصب الفقهاء فكانه استهزاء بنفس الفقهاء (قوله لكنه يزِيلها) لعل مرجع الضمير في يزِيلها للضرورة سم أي العلة الشاملة لكل من الحرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي ان المراد تخفيفه وقع سم (قوله وكون الحكمة غير الحرب الخ) أي والحكمة بكسر الحاء الحرب باللبس نهاية ومعنى فيكون الحرب بأعم كرهى ولا يخفى أنه لا يدفع الاشكال (قوله دون صورتها الخ) أي صورته مادة الحكمة والحرب ويحتمل صورة الحكمة مع صورة الحرب قول المتن (ودفع قل) أي وللحاجة في دفع قل لانه لا يعمل بالخاصة نهاية ومعنى قال عش قوله مر لا يعمل الخ في المختار قل رأس من باب طرب وعلية فيقرأ ما منها بفتح المشنة التحية وفتح الميم ويكون المعنى لا يعمل من لبسه اه (قوله في الكل) كذا في النهاية والمغني ولعل المراد بذلك قول المصنف للضرورة الخ وقوله وللحاجة الخ كما هو صريح شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الارخاص لحكمة (لا تخصص) أي الارخاص بالسفر (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقيق الحاجة مع وجود المغني وان كان المأخوذ هو المتجه سم (قوله لم يجز له الخ) معتمد ع (قوله ونازع فيه شارح بان جنس الحرب الخ) اعتمد المغني (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي أما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كيان ع (قوله فيها) أي في الاباحة أو في الضرورة المبيحة قول المتن (وللقتال الخ) قال في التبيينه ويجوز للمعيار لبس الديباغ النجس الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب اذا جأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن القتيبي في شرحه قوله اذا جأته الحرب الخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الإوجه عدم اشتراطها فيه أيضا بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حينئذ وان تسبب في الخرج للحرب ولم تقا به وهو ظاهر مانقه الشارح في شرح قول العباب وكذا ما هو جنة فيه كديباغ صفي وان لم تقا به الحرب اه مما صه وكالدرع المنسوج بذهب فانها لا تحل في الحرب الا اذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كقوله في المجموع انتهى اه سم قول المتن المتن (كديباغ الخ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج هو النقش والنزيبين أصله ديباه بالهاء (قوله مقامه) بفتح الميم لانه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذلك بالفتح وأما مقامه بالضم نهاية ومعنى قال ع (قوله بكسر الدال وفتحها) والكسر أفصح اه وقال الرشدي قوله مر مأخوذ من التدبيج لا يناسب كونه معربا اذا المعرب لفظ استعملته العرب في معنى وضعه في غير لغتهم وهذا الاخذ يقتضي أنه عربي فتأمل اه ولعل وجه التأمل ان قوله مر أصله ديباه الخ ليحمله بالعربي ويدفع الاشكال (قوله قيل هذه مفهومة الخ) جرى عليه المغني (قوله بالاولى) أي فانه اذا حاز المحارب بقلان يجوز للقتال بطريق الاولى مغني (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية أنواع الحرب وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج اليه لجورد السترا وأعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لان كاف كديباغ الخ فيه نظر ظاهر وقوله فلا تكرار فيه أن الأعم يغني عن الاخص (قوله فلم يغن أحدهما الخ) اما عدم اغناء الفجأة عن القتال فواضح لانها أخص منه واما عدم اغناء الحرب عن الديباغ فمحمل تأمل لان الاخص مندرج في الأعم فلو اقتصر في التعليل على الاول كان أولى ثم رأيت في النهاية قال وأعاده هذه المسئلة لثلاثيهم أن الجواز فيما مر

واحتياج للتعميم به مثلاً عند الخرج لنحو جماعة أو شراء ولو خرج بدونه سقطت مروءته جازله الخ وجبه للحاجة اليه حينئذ اه (قوله لكنه يزِيلها) لعل مرجع الضمير في يزِيلها للضرورة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجه وينبغي أن المراد تخفيفه وقع (قوله ويؤخذ من قوله للحاجة الخ) في الاخذ نظر لتحقيق الحاجة مع وجود المغني وان كان المأخوذ هو المتجه (قوله فان تلك في خصوص الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احدهما من الاخرى فتأمل (قوله وهذه في خصوص نوع منه الخ) فيه نظر لان كاف كديباغ تدخل بقية أنواع الحرب وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج اليه لجورد السترا وأعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا

فان تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرب وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن أحدهما عن الآخر

(ويحرم المركب)

أوبسم أي حرير بأي أنواعه كان وأصله مأخوذ عن الدرد بعد موته داخله (وغیره ان زاد وزن الأوبسم ويحل عكسه) تغلب الحكم الأكثر ولو ظنا كما في الأنوار وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت أي الخالص من الحرير وأما العلم أي بفتح العين واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس (وكذا ان استويا) وزنا ولو ظنا (في الاصح) اذ لا يسمى ثوب حريرا ولا عبرة بالظهور مطلقا خلافا لجمع متقدمين ولو شك في لاءه فالاصل الحل على الأوجه خلافا لبعض نسخ الأنوار وصرح كلام الامام ويفرق بين النظر للظن في الأولين على ما في عدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام بان هذا الفرقينة شرعية دالة على الملك وهي البدل لم يؤثر الظن معاهل ولا اليقين اذا لم تعرف عين الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاده مع تيسر سؤال خبرين ولو عدل لرواية عن الأكثر وقضية الميزان صورة العكس لاختلاف فيها أي يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجويني المذهب بحرمة الخرافة للحديث الصحيح بخلاف المستوى الأولى اجتنابه لقوة الخلاف فيه (ويحل ما طرز) أوردق بحرير ما طرز وهو أعنى الطراز

مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار اه وهو حسن لولا تعسيره بالاعادة بصري قول المتن (من أوبسم) هو بكسر الهمزة والراء وبفتحها وبكسر الهمزة وفتح الراء الحرير وهو فارسي معرب بمعنى أي فيه ثلاث لغات شيخنا (قوله أي حرير) الى قوله ولوشك في النهاية والمعنى (قوله أي حرير بأي الخ) تفسير بالاعم وأشار به الى أن المراد هنا الاعم لا خصوص الأوبسم شيخنا (قوله عن الدود) أي عن بيته على حذف المضاف فصيهر داخله لهذا المحذوف قول المتن (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه الأوبسم عن غيره كالخز سده حرير ولجته صوف نهاية ومعنى (قوله انما نهي رسول الله الخ) فذيقال صريح قوله انما الخ واطلاق قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريرا أكثر فليتا مل بصري (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم وبالثنائية قوله أصمته اه قاموس بالمعنى عش (قوله وأما العلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فلما الخ بالغاء ولعل الرواية مختلفة (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا أنه لا أثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره بخلاف اللقفل ولو تعطلت لحاف حرير وعشاه بغيره اتجه أن يقال أن خياط الغشاء عليه ما زال كونه كشوا الجبة والأفلا اه قال عش قوله مر ان خياط الخ أي من أعلى وأسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كشوا الخ اه (قوله خلافا لجمع) أي فيجوز لبس الاطالسة المشهوره وان كان ظاهرها أن الحرير فيها أكثر شيخنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المعنى خلافا للقفال في قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استتر لم يحرم وان كثرت وزنه اه (قوله في الاستواء) أي وزنا زيادة الحرير رسم (قوله على الاوجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قال ولوشك في كثرة الحرير وغيره أو استوائهما حرم كما يحرم به في الأنوار اه زاد الأول ويفرق بينهما بيز عدم تحريم المصمت اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الأناة قبل تضبيبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة اه قال عش قوله مر والاصل تحريم الحرير الخ مقتضاه انه لو شك في الحرمة المطرزة بالآبرة حرم استعمالها وهو المعتمد اه (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يأخذ من مال من أكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك المأخوذ بعينه والام يحتمل للفرق وقد يمنع الحل حينئذ سم وهو الظاهر (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر سم (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهوم مجاوز الاجتهاد مع التعسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر ينبغي أن يحرم بصري (قوله عن الأكثر) متعلق بسؤال خبرين (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله تحريمه) أي العكس (قوله بخلاف المستوى الخ) راجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز أو رقع بحرير الخ يتردد النظر في المطرزة والمنسوج بالقصب والظاهر أنه من قبيل المطرزة بالذهب والغضفة فيحرم استعمالها ما كان فيه وان كان قليلا جدا كما هو ظاهر اطلاقهم في المطرزة بهما وان لم أر من صرح بحكمه بخصوصه فليراجع ثم حرمة المطرزة والمنسوج بالقصب بالنسبة الى الغضفة ظاهرة لانها تحصل بالنار بلا شك وأما بالنسبة الى الفضة فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال الملبوس المموه هل يجري فيه تفصيل الأول أو يحرم استعماله مطلقا لأنه ألصق بالبدن من الأولين جرى في الزكاة من شرح الروض على الأول وكذا في التحفة كما سيأتي بوجوه جمع منهم ابن عتيق وابن زباد على الثاني فانه أفتى في ثوب خطط بذهب لا يحصل منه شيء يحرمه بصري وقوله في المطرزة والمنسوج وكان الأولى الاقتصار على المنسوج (قوله أوردق) الى قوله قال الحلبي في النهاية والمعنى الا قوله أي معتدلة (قوله أوردق الخ) هذا اذا كان لينة اما لو كان لحاجة فلو ألحق بالنظريف لم يبعد سم ويأتي عن عش خلافة (قوله أعنى الطراز الخ) عبارة تكرار (قوله ولوشك في الاستواء) أي وزنا زيادة الحرير (قوله فالاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق بينه وبين مضتب شك في كبر ضبته بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الأناة قبل تضبيبه وتحريم الحرير لغير المرأة ش م ر (قوله ويفرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يأخذ من مال من أكثر ماله حرام وان ظن حرمة ذلك المأخوذ بعينه والام يحتمل للفرق وقد يمنع الحل حينئذ (قوله ويظهر منع اجتهاده الخ) فيه نظر لمخالفة قول الجويني (قوله أوردق) هذا اذا كان لينة اما لو كان لحاجة فلو ألحق بالنظريف لم يبعد (قوله

النهاية وغيره والتطرز جعل الطراز الذي هو خرخالص مركبا على الثوب اه قال ع ش ومنه ما اعتد
 الآن من جعل قطع الخرب على نحو الثوب اه (قوله ما يركب الخ) أى مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع
 عليه وخيط بالابرة كالشريط بجيرى (قوله للخبر المذكور) أى فى شرح ويحل عكسه (قوله أنه يشترط
 أن يكون قد رار بع أصابع الخ) أى عرضا وان زاد طوله انتهى زيادى وفى سم ظاهر كذا مهمم أن المراد
 قدر الاصابع الاربع طولا وعرضه فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الخاصل من كلامهم أنه يحرم زيادته فى العرض على أربع أصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول ع ش
 واعتمده القليوبى والحلبى وكذا شيخنا عبارة وأما المطرز والرقع فكالمسج لكنه يتقيد كل منهما
 بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد طوله واعتمده البشيشى فى حل الرقع أن لا يزيد طولا بأضاعى أربعة
 أصابع ويتقيد كل منهما أيضا بكونه لا يزيد فى الوزن نعم لا يحرم فى حالة الشك فى كثرتهم لأن الأصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع أصبعين الخ) عبارة النهاية والمعنى الاموضع أصبع أو أصبعين (قوله قال الحلبي
 الخ) عبارة المعنى ولو كثرت محالهما أى الطراز والرقع بحيث يزيد الخرب على غيره حرم والا فلا خلافا لما
 نقله الزركشى عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين على كتم وكل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون
 مجموعهما أربع أصابع اه زاد النهاية ويغرى بينهما وبين المنسوج بأن الخرب ههنا مميزات بنفسه بخلافه
 ثم فلا جمل ذلك حرم الزيادة على الأربع أصابع وإن لم يزد وزن الخرب اه قال ع ش قال بعضهم
 ويؤخذ من كلام الشارح مر حل لبس القواويق القطيفة لأنها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لأن
 هذه أمتا تفضل على هذه الكيفية التى يفعلونها ليتوصل بها الى الهيئة التى يعدونها فى ما بينهم
 بحسب العادة وليس كالرقع التى الأصل فيها أن تتخذ لأصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وخالفهما
 صاحب السكاكى الخ) الظاهر أن مراد صاحب السكاكى بانقصا الهما عدم اتصال أحدهما بالآخر رد للمقابل
 القائل بعدم الجواز نظرا الى أن المجموع أكثر من أربع أصابع فليتنا مل بصري (قوله كل واحد) أى من
 العليين الذين فى الطرفين (قوله لانفصالهما) أى العليين (قوله وحكم الكمين حكم طرفي العمامة الخ) وفى
 الايعاب عن الجواهر يجوز أن يجعل فى كل طرف من طرفي العمامة قدر أربع أصابع من الخرب برأى انتهى
 والظاهر أنه يجزى فى الحضاية المعروفة التى تتركب فى طرف العمامة من الخرب فإن كان عرضها أربع
 أصابع حلت والا فلا كروى على بافضل (قوله من المقاتلين) أى مقالة الحلبي والجويني ومقالة صاحب
 السكاكى (قوله لكنها) أى عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط أن لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية
 والمعنى خلافه وفى الكروى على بافضل ما حصله اعتمده الشارح فى شروح بافضل والارشاد معالة الحلبي
 وفى التحفة أن لا يزيد المجموع الخ وفى الايعاب أنه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقعتين ويجوز فى كل أن يكون
 أربع أصابع واعتمد شيخ الاسلام والخطيب والجال الرملى أنه اذا تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد
 الخرب على غيره حرم والا فلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) فى دعوى الاقتضاء نظرا بل الظاهر ما مرأى نقاعن
 البصري (قوله وأما اغتفار التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى كما مرأى نقا (قوله مطلقا) أى
 زادة على اثنين أم لا وزاد المجموع منهما على ثمانية أصابع أم لا (قوله بشرط أن لا يزيد كل على أربع) أى
 قدر أربع أصابع مضمومة) ظاهر كلامهم تكبر مسلم المذكور أن مراد قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا
 فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها ويؤيد ذلك ما فى الخادم عن حكاية
 بعضهم عن بعض المشايخ أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى أطول من غيرها اه فلولا أن
 المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى ويحتمل أن لا يتقيد الطول بقدر فليتنا - ل أى فى
 التطر زلا فى الترقيع مر (قوله أى معتدلة) فان زاده على قدرها امتنع وإن لم يزد على وزن الثوب فليس
 كالنسج لانه لا زينة مر (قوله لانفصالهما) لعل الضمير للطرفين أو ما فهمنا ثم رأيت ما ذكره (قوله بشرط
 أن لا يزيد كل على أربع) أى فلا بد من الفصل بين كل طرازين * (فرع) * تقطع بعض اجزاء الثوب فوفيت

ما يركب على الكمين مثلا
 للخبر المذكور لكن المعتمد
 كفاى الروضة والمجموع
 وغيرهما أنه يشترط أن
 يكون قدر أربع أصابع
 مضمومة أى معتدلة للخبر
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الخرب والاموضع
 أصبعين أو ثلاث أو أربع
 قال الحلبي والجويني
 ويشترط أن لا يزيد مجموع
 الطرازين على أربع
 أصابع وخالفهما صاحب
 السكاكى فقال لو كان فى طرفي
 العمامة علم كل واحد
 أربع أصابع احتمل
 وجهين والاصح الجواز
 لانفصالهما وحكم الكمين
 حكم طرفي العمامة اه
 وعبارة الروضة والمجموع
 كالخبر محتمة لكل من
 المقاتلين لكنها الى الثانى
 أقرب فالشرط أن لا يزيد
 المجموع على ثمانية أصابع
 وإن زاد على طرازين وما
 اقتضاه قول السكاكى
 لانفصالهما أن على العمامة
 طرازان منفصلان عنها
 يجعلان عليها وأنهما
 - ل لأن كطرازى الكمين
 غير بعيد وأما اغتفار التعدد
 فى التطر ز والترقيع
 مطلقا بشرط أن لا يزيد كل
 على أربع ولا المجموع
 على وزن الثوب

هؤلاء والزوجة والمجموع وكذا قول الجلي وغيره يجوز كل منهما وان تعدد ما لم يزد وزن الحرز على غيره وافتى ابن عبد السلام بأنه لا بأس باستعمال عمامة في طرفها حرز قدر شبر الا ان بين كل قدر أربع أصابع منها فرق قلم من كان أو قطن قال الغزي وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه اه فامراد ان ذلك في حكم التطريف وانما تقيد بالاربعة على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبع لما يأنى وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدي حرزانه اقل وزناً من اللحمة وانه لهما بحرر في طرفها لم يزد به وزن السدي فاذا كان المحوم بحرر أشبه التطريف أما التطرير بالابرة فكالتسج فيعتبر الاكثر وزناً منه وما طرز فيه كبحرته السبكي والاسنوي قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بخرم التشبه أي تشبه النساء بالرجال وعكسه هو الاصح وما أفاده من ان العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية تحسن وقول الاذري الظاهر ان التطرير بالابرة كالطراز بعيد وان تبعه غيره (أو طرف) أي سجف ظاهره أو باطنه (بحرر قدر العادة)

فلا بد من الفصل بين كل طرازين أي ورقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فرفيت ينبغي اعتبار الوزن سم (قوله فبعد الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمغني (قوله من كلام هؤلاء) أي الحلبي والجلي وصاحب الكافي (قوله وكذا) أي بعيد (قول الجلي الخ) قديقال ما الفرق بين مقالة الجلي ومقالة الجلي افردت عنها بل الظاهر أنها عنيلا يقال الفرق عدم اشتراطه ان لا يزيد كل على أربع أصابع لا نأقول هذا مرادله وان لم يصرح به فيما يظهر اذ لا تسعه مخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليست بصري (قوله كل منهما) أي من الطراز والربعة (قوله طرفها الخ) أي في كل منهما كرمدي (قوله وافتى) الى قوله وصورة المسئلة في المغني (قوله الا ان بين الخ) عبارة النهاية والمغني وقرئ بين كل أربع أصابع بمقدار قلم الخ (قوله فرق قلم) أي مقداره كرمدي (قوله قال الغزي وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ وفيه وثقة الا أن يقال تتبع العادة في العمائم فوجدت كذلك انتهت وقد ينظر في كل منهما ما في العمامة من الحرز منسوج وقد مر ان العبرة فيه بالوزن حيث زاد وزن الحرز الذي في العمامة حرمت والا فلا اه قال عشي قوله مر وقد ينظر في كل منهما أي بما قاله ابن عبد السلام ومقالة الشيخ والتظهير هو الاعتماد وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خبط بها وعلمه فلا يتأق النظر المذكور اه (قوله وانما تحقيد الخ) عبارة المغني فان جرت العادة على خلاف ما عبرت اذ العادة تختلف باختلاف الأشخاص والازدان والاماكن اه (قوله وصورة المسئلة) أي مسئلة ابن عبد السلام و (قوله لهما) أي العمامة كرمدي وافر عشي التصور المذكور (قوله فاذا الخ) بالتنوين (قوله اما التطرير) الى قوله والاسنوي في المغني والى قوله وما افاده في النهاية (قوله فكالتسج الخ) اي لا كالطراز وان قال الاذري انه مثله ويحل حشو جبة وتحوها بالحرر كالخدة لان الحشوليس ثوباً منسوجاً ولا يعد صاحبه لابس حرر معني ونهاية (قوله نعم قد يحرم الخ) اي المطرز بالابرة وان لم يزد وزنه عشي (قوله لكونه من لباس النساء الخ) أي لا لكون الحرر فيه نهاية (قوله بخرم التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه به من فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيته او غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه نهاية قال عشي ومن العكس ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء أو غالب قهين زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كقيل ان نساء قرى الشام يتزين نرى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويقع لمن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت به عادة أهله أو ينظر لاكثر البلاد فيه ونظر الاقرب الاول ثم آيت في ان حج نقلا عن الاسنوي ما يصرح به وعلمه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الا أن من لبس قطعة شاش على رؤسهن حرام لانه ليس بثلث الهيئة تختص بالرجال ولا غالباً فيهم فليتنبه لانه دقيق وأما ما يقع من اللباس ليله جلاتهن عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الزى مخصوص بالرجال اه (قوله وهو الاصح) معتمد عشي قول المتن (أو طرف) أي بان يجعل طرفه مسجفاً نهاية (قوله أي سجف) الى قوله فكلمه في النهاية والمغني قال عشي ومثل السجاف الزهريات المعروفة لانها مما تستسكن به الحياطة فهي كالطريف اه (قوله أي سجف ظاهره الخ) قديقال ما الفرق بين السجاف الظاهر وبين الطراز واعلم ان السجاف الظاهر ما كان على أطراف السكبين والطوق والجيب والذيل على سمت السجاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثلاً فبحرر بصري قول المتن (بحرر) احترز به عن التطرير والتطريف بذهب وفضة فانه حرام وان قل لكثرة الخيلاع فيه ولو جعل بين البطانة والظاهرة ثوباً جازاً ليسه وتحل خياطة الثوب به ويحل لبسه ولا يحجى عليه تفصيل المصنف لان الحرر يراهون من الاواني ويجوز منه كيس المسجف للرجل مغني ونهاية قول المتن (قدر العادة) ولو اتخذ سجافاً بقدر عادة أمثاله ثم انتقل منه ان ليس هو كعادة أمثاله جازاً لانه وضع بحق ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافاً اشد على قدر عادة أمثاله ثم انتقل منه ان هو بقدر ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعيد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتطرير

الغالبية لامثاله في كل ناحية للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كائنه جبسه مكفوفة الغرجين والكمين بالذي باج وفارون ما في الطراز بانه محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من أربع أصابع بخلاف التطريز فانه مجرد دينة فتقيد بالوارد (٢٧) ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون كان الا المزعفر فكفه

وان لم يسبق لونه ريجلان
الحرمة للونه لا ريجحه لانه
لاحومة فيه أصلا اذا يتصور
فيه تشبه لان النساء لم
يتميز بنوع منه بخلاف
اللون حكم الحر برفيماصر
حتى لو صبغ به كثر الثوب
حرم وكذا المعصفر على ما
صح به الاحاديث واختاره
البيهقي وغيره ولم يبالوا
بنص الشافعي على حله
تقديم العمل بوصيته ولا
يكون جهوا والعلماء سلفا
وخلفا على حله لاحاديث
تقتضيه بل تصرح به كجبر
كان يصبغ ثيابه بالزعفران
قصه ورداه وعمامة قال
الزركشي عن البيهقي
والشافعي نص بحرمته
فيحمل على ما بعد النسخ
والاول على ما قبله وبه
تجتمع الاحاديث الدالة
على حله والدالة على حرمته
ويرد بخالفته لا لاطلاقهم
الصريح في الحرمة مطلقا وله
وجه وجيه وهو ان المصبوغ
بالمعصفر من لباس النساء
المخصوص بهن فحرم للنسبة
بهن كان المزعفر كذلك
وانما جرى الخلاف في
المعصفر دون المزعفر لان
الخيلاء والتشبه فيه أكثر
منهما في المعصفر وبؤيده
أن الزركشي لم يفرق فيسبغ

عادة أمثاله فانه يحرم ببقاؤه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت البسة على بناء المسلم شيئا وعش (قوله الغالبية لامثاله الخ) أي سواء جاوز أربع أصابع أو لا نهاية عبارة شيخنا فالعبرة بعدد أمثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد اه وقوله وان زاد وزنه فيه وثقة ظاهر قبل لا يجوز العمل بذلك الا بتفصيل مخرج عن الاصحاب (قوله مكفوفة الغرجين الخ) المكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف أي سجايف نهاية (قوله ما في الطراز) أي من اعتبار أربع أصابع مغنى (قوله بانه الخ) أي التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيته أن الترفيع لو كان الحاجة جازت الزيادة عليه وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضي المنع شرح مر أقول قد يقال ان الترفيع للحاجة أولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه أتم ونفعه أقوى سم وهذا وجه وان قال عش قوله مر يقتضي المنع معتمد اه (قوله فانه مجرد دينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعلمه كالتطريز سم وقد يقال بل هو منه (قوله فتقيد الخ) بصيغة الماضي المبني للفاعل أو المفعول ٢ والتأنيث باعتبار عبارة المعنى في تقييد النهاية فيقيد (قوله حكم الحر برفيماصر) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض ثوبه بزعفران هل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الأربع أصابع أو كالتسويج من الحر برفيماصر فيعتبر الاكثر الاوجه أن المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والافلا تمنت اه سم واعتده عش وكذا شيخنا عبارة نعم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه وقول النهاية كالتطريز حقه كالتطريز (قوله وكذا المعصفر) خلافا للنهاية والمعنى ووافقها شيخنا وفي الكردى على ما فضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام الى حرمة وجري على حله الخطيب والجمال الرمي وغيرهما وجري الشارح في شرحي الارشاد على ما قاله الزركشي وأقر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمعنى ويحرم على غير المرآة المزعفر دون المعصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصفر سواء الاجر والاصفر والاخضر وغيرهما سواء قبل النسخ وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال عش والمعصفر مكره وخا من خلاف من منعه وينبغي تقييد الكراهة بما لو كثر المعصفر بحيث يعد معصفرا في العرف والاقرب كراهة المزعفر حيث قل اه وعبارة شيخنا ولا يكره المعصفر كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المعصفر عليه بخلاف ما فيه نقط من المعصفر فلا يكره وأما سائر المصبوغات فلا تحرم ولا تكره سواء الاجر والاصفر والاخضر والاسود والمخطط اه (قوله كجبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظر مع أن الكلام في المعصفر سم عبارة البصري قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في أصله بخطه رجه الله تعالى وهو محمل تأمل لان كلامنا في المعصفر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاول ولا نأقول هو كذلك الا أنه لا يلائم قوله بل تصرح به فليتأمل اه (قوله ورد الخ) أي ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله وجه الخ) أي لا اطلاق (قوله وبؤيده) أي الفرق المذكور بين المزعفر والمعصفر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيته ان الترفيع لو كان الحاجة جازت الزيادة عامها وهو محتمل واطلاق الروضة يقتضي المنع شرح مر أقول قد يقال ان الترفيع أولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه أتم ونفعه أقوى (قوله فانه مجرد دينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فلعلمه كالتطريز (قوله الا المزعفر الخ) ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريز فيحرم ما زاد على الاربع أصابع أو كالتسويج من الحر برفيماصر فيعتبر الاكثر الاوجه أن المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والافلا شرح مر (قوله كجبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظر مع أن الكلام في المعصفر

بين ما قبل النسخ وبعده كما فرق في المعصفر واختلف في الورس فالحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الاكثر من حله (قوله والتأنيث باعتبار) كذا بأصل الشيخ وجه الله ولا تأنيث اذا جعل تقييد ماضيا ومع ذلك سقط بعد باعتبار شي ولعل الساقط الصنعة وقوله سبق من المضارع الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله أعلم اه من هامشي

وفي شرح مسلم عن عياض والمنازري رحمه الله صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي ينهى الرجل حلالاً أن يتزفر (٢٨) فإن فعل أمرناه بغسله حمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحدث

متمد عش (قوله واعتمده الخ) أي الحل (جمع متأخرون) وهو قضية إطلاق النهاية وغيرها كروى على بافضل (قوله وبها صرح الخ) أي بالحرمة (قوله أن يكون الخ) أي تصغير اللحية به (قوله ينهى الرجل) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله مطلقاً) أي بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) أي حديث النهي المطلق وكذا ضمير لكن جله الخ (قوله ويؤيد الحل) أي لاستعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) أي الزعفران (قوله فلو حرم الزعفران) فعل وفاعل و (قوله أو فصل الخ) بيناء المفعول من التفعيل (قوله من قول البيهقي الخ) أي السابق آنفاً (قوله ويحل أيضاً رالجيب) أي مثلاً عبارة النهاية وأفتى والد رحمه الله تعالى بجواز الأزارار الحرير لغير المرأة قياساً على التطريف بل أولى اهـ (قوله وكيس نحو الدراهم الخ وغطاء العمامة) وفي شرح م ر ان الأراج حومتها سم عبارة عش بعد نقله عن الزياي مثله الأقرب حمة غطاء العمامة وان كان المباشر لاستعماله زوجته مثلاً لانها إنما استعملت نظمة الرجال لانفسها اهـ وقال شيخنا ان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك منديل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسح فرج المرأة اهـ وقد يؤيده ما يأتي في كتابة الحرير (قوله وليقة الدواة) وفاقاً للنهاية والمغني (قوله على الوجه) * فرع الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الأناة اذا استعمال الحرير جاز للحاجة وان كان بصورة الأناة سم على ج وفيه على المنهج فرع ينبغي وفاقاً لم جواز تعاقب نحو القنديل بخيط الحرير لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن نواصب جعلها له تعليق وجهه بها وهو أخف منه انتهى اهـ عش (قوله في الثانية) وهي الكيس (قوله والثالثة) وهي الغطاء (قوله فقد مر حل رأس الكوز الخ) شرطه أن لا يكون على صورة أناء بان يكون صفحة وقياسه حل تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخططة على صورة الأناة بل أولى لان باب الحرير أوسع م ر بل الوجه الحل وان كان بصورة الأناة لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هاتان أيضاً الخ) وقد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بخلاف العمامة م ر اهـ سم وقوله بخلاف العمامة قد يمنع (قوله ومن هنا) أي من التعليل بالانفصال (قوله أن يكون في بدنه) قضية جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكك على هذا الضبط ما تقدم من حمة ستر الجدار ونحوه وان المتبادر من كلامهم حمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أغشية

(قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح م ر ان الأراج حمة كيس الدراهم وغطاء العمامة اهـ وهو منازع في ضابط الاسنوي الآتي * (فرع) * الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وان كان بصورة الأناة اذا استعمال الحرير جاز للحاجة وان كان بصورة الأناة (قوله فقد مر حل رأس الكوز من فضة) شرطه ان لا يكون على صورة أناء بان يكون صفحة وقياسه حل تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخططة على صورة الأناة بل أولى لان باب الحرير أوسع وقد لا تكون مخططة على صورة الأناة لكن يجزى في أطرافها خيط زهره للتنظيف أطرافها على رأس الكوز ولا يبعد حلها م ر بل الوجه الحل وان كانت بصورة الأناة لاستعمال الحاجة (قوله فكذا هاتان أيضاً الأولى) قد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بخلاف العمامة م ر (قوله في بدنه) قضية جواز ربط الامتعة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكك على هذا الضبط ما تقدم من حمة ستر الجدار ونحوه وان المتبادر من كلامهم حمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع بحل خيط السبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي

البيهقي ينهى أن يتزفر الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر انه صفر لحته بالزعفران فان صح الخبر أن يكون مستثنى غيران حديث ينهى الرجل عن الزعفران مطلقاً أصح اهـ فهو مصرح حتى بحمة استعماله في اللحية لكن جملة جمع على التكرار حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصنع لحته بالزعفران والورس وحل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم ينهى على المحرم والحل على غيره ويؤيد الحل حزم التحقيق بكراهة التطلي بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً على ان المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز به نحو بالزعفران اذا فرض بقاء لونه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غيرا إلى آخره انه لا يرد على حمة المزعفر الاحاديث المصرحة بحل لبسه لان الاحاديث الدالة على حومته أصح ويحل أيضاً رالجيب وما جله عن ابن عمر وغيره مما

يصرح بحرمته لعله رأى لهم ما وكيس نحو الدراهم وان جله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الوجه في الشكل خلافاً لما نازع الصكران في الثانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لانفضاله فلا يبعد استعماله فكذا هاتان أيضاً الأولى ومن هنا أخذ الاسنوي أن ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي أناء النقد أن يكون في بدنه وصرح في المجموع بحل خيط السبحة قال جمع نعم لا تحلل الشراية التي برأسها ما فيها من

الكيزان من نحو العنبر والخيوط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل شرح مر
 اه سم (قوله وألحق به آخرون البند الخ) يحتمل أن يكون المراد به الحباس التي تجعل بين حبات السبحة
 ليعلم ما على المحل الذي يقف عنده المسح عند عرض شغل مشلا فان كان هو المراد فالحكم فيه على
 ما ذكره والافضل حكمه كذلك فيما يظهر بصري عبارة شيخنا والبحري ومنها أي المستثناة علاقة المصحف
 وعلاقة السكين والسف وعلاقة الحياصة وخطايزان والمفتاح والسبحة وفي شرار يها ترد فقل تحل مطلقا
 وقيل تحرم مطلقا والمعتمد التفصيل فان كانت من أصل خيطها جازت والا فلا اه (قوله فقال يحل ذلك)
 اعتمد مر اه سم عبارة عرش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خيط السبحة من حرير
 وكذا شرار يها تبعا لخيطها وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حرير بالحاجة اه وقوله وكذا شرار يها أي
 التي هي متصلة بطرف خيطها أما محرابه العادة مما يفصل به بين جوب السبحة فلا وجه لجوازه ثم رأيت في
 حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز الخ و ينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وان لاحظ
 الزينة اه عرش (قوله انتهى) أي قول بعضهم (قوله حرما) أي الشراية والبند (قوله وان كان الخ)
 أي الكيس ولا يخفى أن هذه الغاية لا موقع لها هنا وانما وقعها عند قوله وكيس نحو الراهم (قوله
 ويحرم) إلى قوله لان القصد في النهاية والمغني الامثلة النقش (قوله ويحرم خلافا للكثيرين الخ) والاوجه
 عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستحالة نهاية قال عرش ونقل بالدرس عن
 شيخنا الزبيدي أنه يجوز للرجل جعل تسكة اللباس من الحرير أو قول ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح
 وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان لكونه أمكن من الكتان ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها أي من المستثناة
 جعل الحرير ورق كتابة لانه استحالة حقيقة أخرى وبهذا فارق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم ومنها
 تسكة اللباس وقال بعضهم بجواز زر الطربوش وبعضهم بحرمته وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد
 القول بالجواز للخروج من الاثم اه (قوله كتابة الرجل) أي ولولا امرأة لان الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب له رجلا أو امرأة مر و (قوله لا المرأة) أي ولولرجل الآن تكون
 كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك لانها حينئذ معينة على المعصية مر اه سم وعرش (قوله الصداق فيه
 الخ) المتجه ان ختم الحرير كالكتابة فيه مر اه سم (قوله لان المستعمل الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل
 فيه للمراسلات ونحوها مغني (قوله كذا أفتى به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضي القضاة ابن رزين
 عن يفصل للرجال الكاينات والاقبايع الحرير يشتري القماش الحرير مفضلا أو يبيعه لهم فقال يأثم
 بتفصيله لهم ويحياطه أو يبيعه أو شرائه لهم كأيام بضع الذهب للبسم قال وكذا خلع الحرير يحرم بيعها
 والتجارة فيها مغني ونهاية قال عرش قوله مر وبخياطته وكان خياطة النسيج بالطريق الأولى (قوله
 ونوزع فيه الخ) وقوله وان خالف فيه الخ) أي في التحريم الذي أفتى به المصنف الخ وكان الأولى ذكر الغاية
 في المعطوف عليه (قوله بين هذا) أي كتابة الرجل في الحرير لا امرأة (قوله ونفث ثوب الخ) ويجوز مر بحثنا
 نفث الخلى للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهي تحتاجه للزينة وبحث أيضا ان كتابة اسمها على ثوبها
 الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجال والا فلا ذلتأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وخوطة تحليته بالذهب للرجل ولعله أن كتابته راجعة لنفس حروفه
 الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة أدخل في التعلق به سم على المنهج و (قوله ان احتاجت اليها الخ) ينبغي

ينظم فيه أغصنة الكيزان من نحو العنبر والخيوط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة
 وأولى بالحل شرح مر (قوله وخالف بعضهم فقال يحل ذلك) اعتمد مر (قوله ويحرم خلافا
 لكثيرين كتابة الرجل) أي ولولا امرأة لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب
 له رجلا أو امرأة مر (قوله لا المرأة) أي ولولرجل الآن تكون كتابتها سببا لاستعماله بعد ذلك
 لانها حينئذ معينة على معصية مر (قوله لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب) المتجه ان ختم الحرير

أن مثله كتابة التماس في الحر إذا ظن باخبار الثقة أو اشتار نفعه لدفع صداع أو نحو هو وإن الكتابة في غير
الحر يراد لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع ش (قوله حفظه) أي
المكتوب فيه (قوله نعم بشكل الخ) وعلى ما أشرنا إليه أن قضية كلامهم أن لا تنقذ الحرمة بالبدن لا اشكال
هنا سم (قوله على هذا) أي تحريم كتابة الصداق في الحر برأ وقوله بخلاف الكتابة فأنم اتعد الخ قوله للمكتوب
أي الحر المكتوب فيه ففيه حذف وإيصال (قوله وفيه ما فيه) أي لو جرد ما ذكر في النقش والخطابة أيضا
(قوله وقول الماوردي) أي قوله فأخذ بعضهم في النهاية والغنى (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) أي وإن
طال الزمن وظاهر على هذا الجمل حرمة لباس المولك إياه لغيرهم وقوله فأخذ بعضهم الخ على هذا الأخذ
القياس حل الالباس فلي تأمل سم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على بافضل وفي الایعاب
متى خشي من الالباس له الخلعة ضرر راوان قل جازله اللبس والا فلا اه (قوله ولا يدل له الخ) وجه الدلالة عند
زاعها أنه إذا جازت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وأن ذلك القدر لا بعد استعمالا
فالحر برأولى نهاية (قوله لبيان المجزأة) أي لتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم لسراقة بذلك ع ش (قوله
ويكره) إلى المتن تقدم عن النهاية والغنى مثله بزيادة عبارة بافضل مع شرحه ويحل الحر برأ الكعبة أي لسترها
سواء الديباج وغيره لفعل السلف والخالفه وليس مثلها في ذلك شأن الماسجد ويكره تزيين مشاهد العلماء
والصلحاء وسائر البيوت بالثياب بخبر مسلم ويحرم بالحر برأ المصور وأما تزيين الكعبة بالذهب والفضة
فإمام كاشغري عليه السلام (قوله تزيين غير الكعبة الخ) عبارة النهاية والغنى في تزيين البيوت حتى
مشاهد العلماء والصلحاء أي محل دفنهم بالثياب غير الحر برأ ويحرم تزيينها بالحر برأ والصور نعم يجوز ستر
الكعبة بتعظيمها اه (قوله أي المتجنس) أي قوله ويؤخذ في النهاية والغنى الا قوله ونخرج إلى المتن
(قوله أي المتجنس) أي بغير معفو عنه شخرا زاد سم والمتجنس شامل للنجاسة الحكيمة فقضية ما يأتي
حرمة المكتبة في المسجد اه (قوله لما يأتي الخ) أي بدليل قوله بعد عطفه على المحرم وكذا جلد الميتة في
الاصح مغنى (قوله أن كان جافا الخ) عبارة شرح مر نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائغا بحيث
يعرق فيتجنس ثوبه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء اه والفرق بين ما أفهمه ذلك من الجواز حيث
لا تعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما أفاده قول الشارح إن كان جافا الخ شدة الابتلاء
بالعرق كإوافق على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم يتعذر الماء سم عبارة ع ش
قوله مر بحيث يعرق فيتجنس بدنه هو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الروض ما يفيد
أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحرم سم على المنهك و (قوله ويحتاج
الخ) ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت أم قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس بخاطبا بالصلاة ومن ثم
إذا كان معه معامزله التصرف فيه قبل دخول الوقت وإن علم أنه لا يجد في الوقت ماء ولا تروا وإن يجامع
زوجته قبل دخول الوقت وإن علم ذلك أيضا اه ع ش وما نقله عن شرح الروض يأتي عن النهاية والغنى
مثله عبارة الجيبي قال الأسنوي الاظهر أنه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي تلطيخها به ولا في البسطن

نعم بشكل على هذا ما مر أن
شرط الاستعمال المحرم أن
يكون في البدن والكاتب
غير مستعمل له في بدنه
للهام الآن يدعى أن العرف
يعده مستعملا للمكتوب
بيده وفيه ما فيه وقول
الماوردي محل لبس خلع
المولك يحمل على من
يخشى الفتنة ولا يدل له
اللباس عر حذيفة أو سراقه
رضي الله عنهم سوارى
كسرى وناجه لانه لباس
المجزة فهو ضرورة أي
ضرورة فأخذ بعضهم
منه كلام الماوردي حل
لبس الحر إذا قل الزمن
جدا بحيث أتت في الخلاء
لبس في محله ويكره ولو
لامرأة تزيين غير الكعبة
كشبهه صالح بغير حرز
ويحرم به (د) محل لا أدى
(لبس الثوب النجس) أي
المتجنس لما يأتي في حل
جلد الميتة (في غير الصلاة
ونحوها) كالطواف
ونخطبة الجمعة وسجدة
التلاوة والشكران كال
جافا وبدنه كذلك لان المنع
من ذلك يشق

كالكتابة فيه لان استعماله كالكتابة فيه مر (قوله الآن يدعى أن العرف يعده مستعملا
للمكتوب الخ) وعلى ما أشرنا إليه أن قضية كلامهم أن لا تنقذ الحرمة بالبدن لا اشكال هنا (قوله يحمل على
من يخشى الفتنة) أي وإن طال الزمن مر وظاهر على هذا الجمل حرمة لباس المولك إياه لغيرهم وقوله فأخذ
بعضهم الخ على هذا الأخذ القياس حل الالباس فلي تأمل * (فرع) * هل يحرم لباس الدواب الحر بر
كالجدار أو يفرق بنفع الدواب مال مر للفرق (قوله في المتن ولبس الثوب النجس الخ) ويستثنى
من ذلك ما لو كان الوقت صائغا بحيث يعرق فيتجنس بدنه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء كذا في
شرح مر والفرق بين ما أفهمه ذلك من الجواز حيث لم يتعذر الماء مثلا والمنع إذا كان بدنه مترطبا بغير
العرق كما أفاده قول الشارح إن كان جافا الخ شدة الابتلاء بالعرق كإوافق على ذلك مر وعلى الجواز مع

أى استعمالها فيه بحيث تتصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله أما فى نحو الصلاة الخ) عبارة
 النهاية بخلاف لبسه فى ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسعا أم لا لقطع الغرض بخلاف
 النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبسه فى أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه ممنوع أما إذا
 لبسه قبل أن يحرم بنفل أو فرض غير ضيق أو بعد تحريمه بنفل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو
 استمراره فيها لا على لبسه اه وكذا فى المغنى الامسئلة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحريمه بنفل (قوله
 فيحرم ان كانت فرضا) أى بعد الشروع فيه مطلقا وقوله اذا ضاق الوقت كإحرام عن النهاية والمغنى (قوله وكذا
 ان كانت نفلا الخ) أى سواء لبسه قبل تحريمه أو بعده كإحرام عن النهاية وان كان الاستدراك لا يأتى ظاهرا فى
 الصورة الثانية فقط (قوله تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر اه سم ويأتى عن المغنى
 ما يوافقه فقول شيخنا ولا يحرم تنجيس ملكه كثوبه وجداره ولو لم يغير غرضه لم يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله يحرم المكث به) أى لباسا متنجسا بغير معفو عنه
 سم وشيخنا قال البصرى ومن ذلك أى المكث المحرم المكث بالنعل المتنجس اه (قوله من غير حاجة الخ)
 أى أما الحاجة كفى النعل والباليوج الذى به نجاسة فيجوز شيئا أى ان مكث بذلك للصلاة مثلا (قوله كما يحتمل
 الاذرى الخ) وقرر مر أن من دخل نجسا تلى نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة ان خاف تلويث المسجد
 أولم يكن دخوله لحاجة حرم والا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلويث ولو لم يغير حاجة ثم
 قرر تحريم دخول من نحو ثوبه نجاسة المسجد ومكث فيه من غير حاجة سم على المنهج اه ع ش أى
 فيحمل تقريره الاول على الثانى الموافق لما فى النهاية والتخفة والمغنى قول المتن (لا جلد كالب الخ) * (فرع) *
 قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما الغير ضرورى حرمة استعمال ما يقال له فى العرف
 الشبهة لانهم من شعرا الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان عليها لم يوجب جلد ما يقوم مقامها فهذا ضرورى
 محذور لا استعمالها يعنى حينئذ عن ملاقاتها مع نداوته قال مر ينبغى الجواز ان توقف الاستعمال عليها
 وأقول ينبغى أن يقيد الجواز بما اذا لم يمكن تخفيف الكتان وعمله عليها جافا ليتأمل سم على المنهج اه
 ع ش (قوله فيحل قطعها) اعتد به ع ش عبارته قوله مر فلا يحل لبسه الخ يخرج به الفرس فيجوز وبه
 صرح ابن جج اه ويأتى عن الزيادة مثله (قوله كفى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك على أن
 مانسبه للانوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراء والتدثر كاللبس اه قول
 المتن (وكذا جلد الميتة الخ) أى قبل الدبغ وكذا يحرم على الآدمى استعمال نجاسة فى بدنه أو شعره أو ثوبه
 ولو كان النجس مشط عاج فى شعر الرأس اذا كانت هناك رطوبة لا يفكره كفى المجموع خلافا لاسنوى
 فى قوله يحرم أى العاج مطاوعا كأنهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رطوبة ونقعه وجلد الآدمى وشعره
 وان كان طاهرا يحرم استعماله الا للضرورة مغنى ونهاية وحاصله حرمة استعمال نجس غير العاج لغير حاجة
 مطاوعا سواء كان فى البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبة أو لا وكذا استعمال شعرة الآدمى
 وحرمة استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته بدونهما قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو أنياب فيلة وينبغى
 جواز جلده لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم أن محل ذلك فى غير الصلاة ونحوها أما فيهما فلا يجوز
 لو جوب اجتناب النجاسة فهما فى البدن والثوب والمكان وقوله مر اذا كانت هناك رطوبة أى لما فيه
 من تنجيس الرأس واللحية وقوله مر وجلد الآدمى الخ أى ولو حريبا خلافا لابن جج اه ع ش (قوله
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب وخروج باللبس الا فتراش فيجوز قطعها ولو من مغلف زى وع ش اه
 وجود العرق فى الحال اذا لم يتعذر الماء (قوله أى المتنجس) شامل للنجاسة الحكمية فقضية ما يأتى حرمة
 المكث به فى المسجد (قوله أى المتنجس) قال فى شرح العباب بغير معفو عنه (قوله أما فى نحو الصلاة) يؤخذ
 منه إخراج المتنجس بمعفو عنه (قوله لأن المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح مر (قوله
 ومع حل لبسه يحرم المكث الخ) أخرج مجرد المعفو عنه (قوله كفى الانوار) فيه نظر ظاهر والوجه منع ذلك

أما فى نحو الصلاة فيحرم ان
 كانت فرضا وكذا ان كانت
 نفلا واستمر فيه لكن لا لحرمة
 إبطاله فإنه جائز بل لتلبسه
 بعبادة فاسدة وأما مع رطوبة
 فلا لأن المذهب تحريم
 تنجيس البدن من غير
 ضرورة ومع حل لبسه يحرم
 المكث به فى المسجد من غير
 حاجة اليه كما يحتمل الاذرى
 لأنه يجب تنزيه المسجد عن
 النجس (لا جلد كلب
 وخنزير) وفرع أحدهما
 فلا يحل لبسه لغلاظ نجاسته
 (الا لضرورة كفتحة قتال)
 أو خوف نحو ردولم يجد
 غيره نظير ما مر فى الحرير
 وخروج بلبسه استعماله فى
 غيره كافتراشه فيحل قطعها كما
 فى الانوار وان قال الزركشى
 المذهب المنصوص أنه
 لا ينتفع بشئ منهما (وكذا
 جلد الميتة) غيرهما فيحرم
 لبسه

وباقى وتقدم في الشرح ما وافقه (قوله في حال الاختيار) خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من
الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه أنه من المأثبات من بدء المشقة عليه في رؤية عورته
سم (قوله من التعبد الخ) هو الدعاء للطاعة وقيل هو التكليف بجبري (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله مع
ما عليه من التعبد الخ (قوله أنه يحل الباس جلد الخ) ويحتمل خلافه اعتبار المأثم شأنه ذلك وهو الاوفق
باطلاقهم شرح مر وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مبرر كما اقتضاه اطلاقهم سم عبارة عرش قوله
مر وهو الاوفق الخ معتمد اه (قوله والباس) الى قوله والسكب في النهاية والمغني (قوله والباس) من
اضافة الصدر الى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعلوم من المقام (قوله لاخر) أي لا يغبرهما عبارة
النهاية والمغني واما تعشيتة خير السكب والخنزير ووفرعهما أو فرعهما أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا
يحل بخلاف تعشيتة بغير جلد من الجلود الخمسة فانه جائز اه (قوله وجلد الميتة الخ) بالنصب عطفا على
جلد كل الخ يعني يجوز الباس خير السكب والخنزير ووفرعهما جلد غيرهما وان اختلف النوع خلافا
ما لو همه ضيحه (قوله لدايته) أي الجلد والاضافة لادنى ملابسة (قوله ويحرم الخ) عبارة النهاية والمغني
وليس الباس السكب الذي لا يقتضي أو الخنزير بجلده مثله مستلزم الاقتضائه ولو سلم فانه على الاقتضاء دون الالباس
على أنه قد يجوز اقتضائه اضطرار احتياج الى حمل شيء عليه أو ليدفع به نحو شيع أو يكون ذلك لاهل الذمة
فانهم يقررون عليها واضطرار زوجه لياكله كياتر ودالميتة فله حينئذ أن يجعله كاهو ظاهر وبذلك اندفع
استسكال الاسعاد اه (قوله أو فقط) أي لنحو الزرعة قول المتن (ويحسب الاستصباح الخ) وفي شرح
المهذب عن الروايات ملحا أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمخدة من عظم الغيل لغرض
الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبري رحمه الله تعالى وان وجد طاهرة يستصحب فيها وهو ظاهر لان
غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كجواز وضع اناء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام نار أو نحو ذلك
وتنجيس الطاهر انما يحرم لغير غرض فليست أم سم على المنهج اه عرش قول المتن (الاستصباح الخ)
وكذلك دهن الدواب به اه (قوله مع الكراهة) الى الفائدة في النهاية والمغني الا قوله ومن قيد الى ويجوز
(قوله بعراض الخ) * (فرع) * اذا استصحب بالدهن النجس جاز اصلاح القليلة باصبعه وان نجس وأمكن
اصلاحها بنحو عود لان التجبيس مجوز للحاجة ولا يشترط لجواز الضرورة سم على المنهج اه عرش
(قوله في الفارة الخ) أي في جواب السؤال من الفارة التي تموت الخ قوله تموت الخ صفة للفارة المحلى بلام
الجنس الذي في حكم النكرة عبارة المغني وغيره لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان
جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائعا فاستصحبوا به أو فانتفعوا به اه (قوله ودخانه النجس الخ) والبخار
الخارج من الكدب طاهر وكذا الریح الخارجة من الدبر كالجشاء لانه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز
أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة في مجاورته النجاسة لأنه من عينها نهاية (قوله يعني عن قليله) قال في
المجموع ويجوز طلي السفن بشحم الميتة واطعام الميتة للكلاب والطيور واطعام الطعام المتنجس للدواب
مغني ونهاية (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد) مطلقا وبه صرح الامام وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم
عبارة شيخنا ويحرم في المسجد وان لم يلوث اه (قوله لحرمة ادخال النجاسة فيه الخ) فيه أن نفس الاستصباح

في حال الاختيار (في الاصح)
لنجاسة عينه مع ما عليه من
التعبد باجتنااب النجس
لإقامة العبادة ويؤخذ منه
أنه يحل الباس جلد هالبي
غير ممسبز ومجنون ويجوز
استعماله في غير اللبس نظير
الذي قبله بل أولى والباس
جلد كل منهما لانه لا يخلو
المعدن لستوا متغاظا
وجلد الميتة لدايته ويحرم
اقتناء الخنزير ولو جوب قوله
فورا الا لضرورة كأن
اضطر لحمل متاع عليه
والسكب لا لنحو صيد أو
حفظ حلالا متقربا (ويحل)
مع الكراهة (الاستصباح
بالدهن النجس) بعراض
أو أصالة كودك الميتة أي
غير المغاظة (على المشهور)
للخبر الصحيح في الفارة تموت
في السمن الذائب استصحبوا
به أو قال فانتفعوا به ونهين
التجسس يعني عن قليله نعم
يحرم ذلك في المسجد مطلقا
لحرمة ادخال النجاسة فيه
لغير حاجته ومن قيد بان الموت
يحمل مفهومه على ما إذا
احتجج للاسراج به فيه

على ان مانسبه لا نوارم زه فيه وعلى النسخ مختلفة (قوله في حال الاختيار) خرج حال الضرورة فيجوز لبسه
وهل من الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويتجه أنه من المأثبات من بدء المشقة عليه في رؤية
عورته (قوله ويؤخذ منه أنه يحل الباس الخ) ويحتمل خلافه اعتبار المأثم شأنه وهو الاوفق لاكلهم شرح
مر (قوله لصبي غير ممسبز) في شرح الارشاد الصغير ولو غير مبرر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله جلد كل
منهما) خرج خيرهما من الدواب وعبارة الارشاد لجلد كلب أي أو خنزير أو فرعهما الا مثله أو لضرورة
مطلقا اه (قوله نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا) وبه صرح الامام وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله
لحرمة ادخال النجاسة فيه لغير حاجة) فيه أن نفس الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلوين منه ومن دخانه

حاجة قالو جه جواز الاستصباح به في المسجد بشرط أمن التلوين منه ومن دخانه وان قل مر اه سم وعش
 قوله وكذا الدار الخ) عبارة النهاية قال الاذري والوجه ان يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما ان
 طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق النيران بالسقف أو الجدار ويعني عما يصيبه من دخان المصباح لقلته
 اه (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع فيه مما حث ندى الى تجنبها وتسويدها
 مطلقا مر اه سم عبارة عش قال مر يجوز اسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو مؤجر له
 بشرط أن لا يلوثه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس
 فلو كان موقوفا أو نحو قاصر امتنع أي ولو يسير لانه هناك مالكه بترضاه ويتفرع على ذلك الطبخ بنحو
 الجلة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن تمتنع اذا ترتب عليه تسويد الجدران وجوز أن
 يستثنى ما اذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرق سم على النجس اه عبارة
 شيخنا ولا يحرم تجنيس ملك غيره أو موقوف بمأجر به عادة كترية السباح والاوز ونحوهما بخلاف ما لم
 تجر به العادة فانه يحرم ان لوث اه وكذا في البحري إلا أنه مثل للمعتاد بالوقود بالسرجين في البيوت
 وترية نحو الدجاج فيها وتسميد الارض بالنجس أي تسبخها به اه (قوله ان أدى الى تجنيس شيء الخ) أي
 ولم ياذن مالكه اه حاي (قوله ويجوز اتخاذه صابونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدنه كما مر جوابه ثم
 يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غسبهما من الطاهرات وان بازرها
 الدابغ بيده قال في الخادم وكذلك وطع الاستحاضة وكذلك الثقبه المنفحة تحت المعبد فانه يجوز للتحليل
 الا يلاجل فيها نهاية قال عش قوله مر استعمال الادوية النجسة الخ اما دبغ الجلود بروت السكب والخنزير
 فلا يجوز وكذا تسميد الارض به أيضا انتهى زيادى أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلود يغسل سباعا احداها
 بتراب اه وفي البحري عن الشوري ومحل عدم جواز الدبغ بروت السكب والخنزير اذا وجد غيره
 صالحه اه (قوله اتخاذه صابونا) أي للاستعمال لا للبيع كذا في المغني ومقتضا حرمه الاتخاذ للبيع وان
 لم يتحقق البيع فليتنامل بصري (قوله لان أكثرها الخ) متعلق اهمية وعملته (قوله وانما هي ملتقطة أي
 الاكثر والتأنيث نظر للمعنى (قوله فيها) أي الفائدة (قوله منه) أي من هذا التأليف و(قوله ثم) أي في
 ذلك التأليف (قوله كما قاله الخ) أي عدم التحرر (قوله في طول عمامته الخ) * (فائدة) * سئل الجلال
 السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس القروج والزناط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل
 وخالف الفقهاء فامرهم أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لان في ذلك خرماء وعنه فهل الاولى له ذلك أو الاستمرار
 على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس
 أحد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزناط أو القروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه

مر (قوله وكذا الدار المستأجرة أو المعارة الخ) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعارة حيث أدى الى
 تجنبها وتسويدها مطلقا مر * (فائدة) * سئل الجلال السيوطي عن شخص من أبناء العرب يلبس
 القروج والزناط الآخر وعمامة العرب واشتغل بالعلم وفضل وخالف الفقهاء فامرهم أمر أن يلبس ثياب
 الفقهاء لان في ذلك خرماء وعنه فهل الاولى له ذلك أو الاستمرار على هيئة عشيرته وماجنس ما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقدار عمامته وهل لبس أحد من الصحابة في عهده صلى الله عليه وسلم الزناط
 أو القروج فقال في الجواب لا إنكار عليه في لباسه ذلك ولا حرم له وعنه لان ذلك لباس عشيرته وطائفته ولو
 غيره أيضا الى لباس الفقهاء لم يحرم مروءته فكل حسن ذلك المناسة اهل جنسه وهذا المناسة اهل وصفه ثم بين
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلائس تحت العمامة ولبس القلائس بغير عمامة ولبس العمامة بغير
 قلائس ولبس القلائس ذوات الاذان في الحروب وان كان كبيرا ما كان يعمم بالعمائم الخرقانية والسود
 في اسفاره ويعتبر اعتبارا أو الاعتبار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وأنه لم تكن العمامة فيشد
 العصاة على رأسه وجهته وان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

وكذا الدار المستأجرة أو
 المعارة ان أدى الى تجنب
 شيء منها بما لا يعنى عنه أو
 بما ينقص قيمتها أو أجزائها
 فيما يظهر بخلاف قليل
 دخان الذي لا يؤثر نقصا
 البتة ويجوز اتخاذه صابونا
 وسقمه للادواب * (فائدة
 مهمة) * لان أكثرها ليس
 في كتب الفقه وانما هي
 ملتقطة من كتب الاحاديث
 ولذا كنت أطلت الكلام
 فيها ثم رأيت انها أخرجت
 الشرح عن موضوعه
 فأفردتها بتأليف حافل ثم
 خلصت منه هناما لا بد منه
 بأخصر إشارة اتكالا على
 ما بسط ثم اعلم انه لم يتحرر
 كما قاله الحفاظ في طول
 عمامته صلى الله عليه وسلم
 وعرضها شيء وما وقع للطبري
 في طولها انه نحو سبعة أذرع
 ولغيره انه نقل عن عائشة
 انها سبعة في عرض ذراع
 وانها كانت في السفر بيضاء
 وفي الحضر سوداء من صوف
 وان عذبتها كانت في السفر
 من غيرها وفي الحضر منها
 فهو شيء

استروحا إليه ولا يصل له نعم وقع خلاف (٣٤) في الرداء فقبل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض

ذلك ولا حرم لرويته لأن ذلك لباس عشرينه وطائفة ولو غيره أيضا إلى لباس الفقهاء لم يحرم من روعته فكل
 حسن ذلك لمناسبتة أهل جنسه وهذا المناسبتة أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلانس
 تحت العمامة ولباس القلانس بغير عمامة ولباس العمامة بغير قلانس ولباس القلانس ذات الاذان في
 الخرو وبأنه كان كثيرا ما يعم بالعمامة الخرقانية والسودى أسفاره ويعتبر اعتجارا والاعتجار أن يضع على
 الرأس تحت العمامة شيئا وأنه ربما لم تكن العمامة فيشد العصابة على رأسه وجهته وأن البيهقي روى عن
 ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا وبين المشركين العمامة على القلانس وعن ابن
 عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين أن القلنسوة غشاء مبطن يستتر به الرأس
 ثم قال دل مجموع ما ذكر على أن الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والعباءة تحت العمامة هو القلنسوة
 ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن من الزنوط الخرق وأشبهه شيئا من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو
 من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوط إلى أن قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن
 عمر أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمم ويدبر العمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة
 بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها ليسير وأما الفروج
 فقد صرح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فضلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا
 للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المخرج من خلف وهذا الحديث أصل في لبس الخلفاء له وانما نزعه
 لكونه كان خيرا وكان لبسه قبل تحریم الحر برفزعه لما حرم في صحيح مسلم أنه قال حين نزعه نهاني عنه
 جبريل انتهى اه سم (قوله استروحا إليه) أى أسرع الطبرى وغيره إلى المقدار المذكور من غير
 تعب تحقيق كرى (قوله فهو شى الخ) خبر وما وقع للطبرى الخ (قوله في الرداء) أى رداؤه صلى الله
 عليه وسلم (قوله أربعة أذرع الخ) بالرفع (قوله أو وشبران) أولعطف مدخوله على ونصف والواو
 لعطف مدخوله على أربعة أذرع (قوله الا القول الثانى) وهو أربعة أذرع ونصف في عرض ذراعين
 وشبر (قوله والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ (قوله بسائر أنواعه) أى الملبوس (قوله وأفضليه الاول
 الخ) عطف على تساويهما أى واحتمل أفضلية الاول وهو المتوسط (قوله وأفضلية الثانى الخ) عطف
 عليه أيضا وهو الارتفاع بالقصد المذكور كرى (قوله والتوسع على العيال) كذا فى أصله رحمه الله تعالى
 وفى نسخة السيد عمر البصرى ونسخ صحيحة أخرى التوسع مصطفى الجوى (قوله واشارته شهورهم الخ)
 كقوله والتوسع عطف على اكرام ضيف وقوله من غير تكاف راجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) أى
 نذب الخفا (قوله لنحو دخول مكة) أى كدخول المدينة (قوله بهذه الشروط) وهى قصد التواضع وأمن
 المؤذى وأمن التبخس (قوله ويحل) الى قوله انتهى فى النهاية والمغنى (قوله ويحل الخ) ولبس خشن
 لغبر غرض شرعى خلاف السنة كما اختاره فى المجموع وقيل مكره نهابة واما دأرا فشرع بافضل ويلحق
 بذلك أكل الخشن اه واعتماد المغنى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) أى فى المجموع (قوله
 وبين المشركين العمامة على القلانس وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين
 أن القلنسوة غشاء مبطن ليستتر به الرأس ثم قال دل مجموع ما ذكر على أن الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه
 وسلم والعباءة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن من الزنوط الخرق وأشبهه شيئا من جنس الثياب القطن أو الصوف الذى هو
 من جنس الجباب والكساء لا الذى من جنس الزنوط إلى أن قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن
 عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم يعمم ويدبر العمامة على رأسه ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة
 أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها ليسير وأما الفروج فقد صرح كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه
 روى البخاري عن عقبة بن عامر قال أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فروج حيز فلبسه فضلى فيه ثم انصرف
 فنزعه نزعا كالكاره له وقال لا ينبغي هذا للمتقين قال العلماء الفروج هو القباء المخرج من خلف وهذا

ولو غير مزبد ورده أن لم تبدعورته للاتباع اه ومر ما يعلم منه أنه متى قصد لباس أو نحوه تكبر كان فاسقا أو تشبها

اختص

بفساء أو عكسه في لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق للعنه في الحديث ويحرم على غني لبس خشن ليعطى لما يأتي أن كل من أعطى شاة الصفة طنت فيه وخلعها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كثر (٣٥) وفهده شعر وان جعل الى الارض على

الاوجه لانه من شأن المنكرين وحرم جمع لبس فروة السجباب والصواب حلها كجوخ وجبن اشهر عالمها بشحم خنزير بل لا يفسد علم ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نجس وان دبغ لانه غير مأكول ويسن نقض فرش احتل حدوث مؤذله للامر به وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحبرة وهي ثوب مخطط بل صح انها أحب الثياب اليه وقال في ثوب خيطه أجزخلعه وأعطاه لغيره خشيت أن أنظر اليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المقرر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو اليه أو عليه وقد يجاب بأنهم أحبة خاصة بغير الصلاة جمع بين الحديثين والأفضل في القميص كونه من قطن وينبغي أن يلحقه قبه سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والأزار وغيرها وليسه الصوف الحديث في الأول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق أفضل وتقدير الكمين بان يكون

اختص به المشبه به) أي أو ذلب فيه على ما مر عن النهاية (قوله لما يأتي) أي في آخر الهبة كردد (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بأفضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد الفهد والنمر اه (قوله به شعر الخ) وفي الإيعاب بخلاف ما إذا أثر بل وبره كردد على بأفضل (قوله وان جعل الخ) أي شعره (قوله والصواب حياها الخ) ويحل أيضاً فرو والغند وقاقم وحوصل وسور كردد على بأفضل (قوله كجوخ وجبن الخ) أي وسكر اشهر على بدم الخنزير (قوله بل لا يفسد الخ) تقدم مثله عن المغني (قوله الا في فرو) كذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضها بالدال وهي أفسد وأنسب (قوله في فرو معين) أي علم على بذلك بخصوصه و (قوله دون مطلق الجنس) أي دون أمثال ذلك الفرد التي لم يعلم عالمها بذلك فلا تحرم وان اتحد الصانع والمصنع (قوله شعره نجس) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه الخ) أي الوشق (قوله حدوث مؤذ) أي كالحية والعقرب (قوله في ثوب) أي في شأنه (قوله خلعه) صفة ثانية لثوب أو حال مندو (قوله خشيت الخ) مقول قال (قوله وبينهما) أي الحديثين (قوله في المخطط أو اليه أو عليه) أي لا يسهله أو متوجها اليه أو واقفا عليه وينبغي أن هذا من التعال بالافتتان تقييد المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلاف ما إذا غطاه بما يمنع وقوع النظر اليه كان لبس فوقه غيره فلا كراهة حينئذ والله أعلم (قوله اليها) أي الى خطوط هذا الثوب (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى بعده ولو حل الحديث الثاني على ذي خطوط غريبة من شأنها اشغال خاطر ليعتد فانه من الوقائع الفعلية المحتملة (قوله بانها) أي أحبية الحبرة (قوله ذلك) أي حديث القطن (قوله وكونه) الى قوله بل لو توقفت في النهاية والمغني الا قوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أي القميص أي ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الارض الى ذراع ويكره له الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الأقرب شرح بأفضل ونهاية واما دوكذا في المغني الآية أنه أن ابتداءه من الحد المستحب للرجل وهو انصاف الساقين قال الكردى على بأفضل وحرم به الشارح في النفقات من التخصة واستوجهه في الإيعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام اه (قوله فلبسه ليعرف الخ) أي فيندب لهم نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليحقوا بهم عش وياتي في الشرح مثله (قوله وأطلقوا الخ) عبارة النهاية والمغني وشرح بأفضل وأقراط توسعة الثياب والا كلام بدعة وسرف وتضييع للمال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا الخ ويسن أن يبدأ بيمينه لبساً ويساراً خلعا وان يتخلع نحو نعليه اذا جلس وان يجعلهما وراءه أو يجنبه الا لعذر وان يطوى ثيابه ذاكر اسم الله تعالى والالبسها الشيطان كما ورد اه زاد الاولان ويكره بلا عذر المشي في نعل واحدة أو نحوها تكف ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والاولى تركه وترك ذق الثياب وصقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أي الدق والصقل ممن يريد البيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري به اه قال عش قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكره الا عند قصد الخلاء وقوله ويسن أن يبدأ بيمينه الخ ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدم يساره نحو وجوه واضعها على ظهر نعل اليسار مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخر وج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه ذاكر الخ أي مع التسمية والمراد بالطلق لغيرها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند اذلة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد

الحديث أصل في لبس الخلفاء له وانما نزع صلى الله عليه وسلم لكونه كان حريراً وكان لبسه قبل تحريم الحرير فنهزه لحرم وفي صحيح مسلم انه قال حين نزع منها في عنه جبريل اه (قوله ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً وسفراً الخ) في فتاوى السيوطي رجل ليس له الا ثوب فصله ولبس ثوباً قصيراً الكم

الى الرسخ لا يتباع فان زاد على ذلك كسك ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك بقصد الخلاء محرم بل فسق والا كره الا لعذر كان ثياب العلماء يشعار بخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسئل أو ليمثل كلامه بل لو توقفت ازالة تحريم أو فعل واجب على ذلك وجب وأطلقوا أن توسعة الكلام بدعة وتخله في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضراً وسفراً ولا يتباع وزعم ان هذا خاص بالغز ومنوع نعم ان أربانه فيه سنة كما صرح

وه ابن عبد البر لم يبعد وتس العمامة للصلاة ولقصص الخمل للحديث الكثيرة فيها واشتد اضعف كتبهم فيها بحجة كثيرة طرقها وزعم وضع
كثير منها تساهل كجهرة عاد ابن الجوزي هنا والحاكم في التصحيح ألا ترى الى حديث عثما وازدادوا واحدا حيث حكم ابن الجوزي بوضعه
والحاكم بصحته استروا حاتم على عادتهم وتحصل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تحتها وفي حديث ما يدل على أفضلية كبرها لكانه
شديد الضعف وهو وحده لا يتحجج به ولا في فضائل الاعمال وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلابسها عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على
ذلك كبر وعليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كيفية بعبادته أيضا ومن ثم انخرمت مروعة فقيهه يلبس عمامة سوق لا تليق به وعكسه
وسأيت أن خرمها مكره بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيه حينئذ ابطا لالحق الغير ولو اطردت عادة محمل بازرائها من أصلها لم

تتخرم بها الرء وتختلفا
لبعضهم ويأتى في الطيبان
خلاف ذلك ويفرق بان
نذهب عام في أصل وضعها
فلم ينظر لعرف يتخلفه فان
أصل وضعه للرء سواء كما صرح
به بعض العلماء المتقدمين
وفي حديثين ما يقتضى عدم
نذهبها من أصلها لكن قال
بعض الحفاظ لأصل لهما
والأفضل في لونها البياض
وصحة لبسه صلى الله عليه
وسلم لعمامة سوداء ونزول
أكثر الملائكة يوم بدر
بعمائم صفراء وقائع محتمة
فلاتنافي في عموم الخبر الصحيح
الأمر بلبس البياض وأنه
حبر الألوان في الحياة والموت
ولأبأس بلبس القلنسوة
اللاطئة بالرأس والمرتفعة
المضربة وغيرها تحت
العمامة وبلا عمامة لان كل
ذلك جاء عنه صلى الله عليه
وسلم وبقول الراوى وبلا
عمامة قد يتأيد بعض
ما اعتاده بعض أهل النواحي
من ترك العمامة من أصلها
وتبرع علمائهم بلباسان على

الخ أى ولو دخل في المسجد فيخرج يسار من نعلها وبضعها على ظهر نعلها ثم يخرج عيها من نعلها وبضعها في
المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جع بين الابتداء بخلع اليسار والدخول باليمين أه عش (قوله ولقصص
الخمل) أى في حضور الجمعة والمسجد وجميع الناس (قوله كاهو) أى التساهل و (قوله هنا) أى في التوضيع
(قوله استروا) أى طلبا للراحة عن تعب التحقيق (قوله على الرأس) أى بلا قلنسوة (قوله أو نحو قلنسوة
الخ) بالجر عطف على الرأس (قوله وهو) أى شديد الضعف (قوله ولا في فضائل الاعمال) عطف على مقدر
أى لا في غير الفضائل ولا في الفضائل (قوله عادة) أى بحسب عادة أمثاله (قوله وعليه) أى ما يزيد على اللائق
(قوله كيفية) أى من حيث اللون واللبس (قوله وعكسه) أى مروعة سوق يلبس عمامة فقيهه (قوله بعبادته)
أى عادة أمثاله في زمانه ومكانه (قوله وسأيت) أى في الشهادات (قوله لان فيه حينئذ) أى في الخرم مع كونه
متمملا للشهادة (قوله بازرائها) أى ترك العمامة فكان ينبغي تذكر الضمير في قوله عدم نذهبها من أصلها
(قوله خلاف ذلك) أى خرم مروعة لا بسا اذا اطردت عادة محله بتركه (قوله وفي حديثين الخ) تأكيده لقوله
فان أصل وضعه الخ والواو بمعنى بل (قوله لم تتخرم بها) يعنى بلبس العمامة (قوله ونزول أكثر الملائكة)
أى وصحة نزول الخ (قوله ولا بأس بلبس القلنسوة) أى ولا بلبس العمامة بلا قلنسوة ولا بشد عصاية على
الرأس والجهة بلا عصاية كما مر عن السيوطي (قوله اللاطية بالرأس) أى اللاصقة به (قوله المضربة الخ)
أى المحشوة بصفة بعد صفة للقلنسوة (قوله وبلا عمامة) عطف على قوله تحت العمامة (قوله وبقول الراوى
الخ) متعلق بقوله قديتأيد الخ (قوله قديتأيد بعض ما اعتاده) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى بآيات
لقطة بعض ولا يثبت لها فى أكثر النسخ مصطفى الجوى (قوله وتبر الخ) عطف على قوله ترك العمامة (قوله
ورعاية قدرها الخ) أى العمامة (قوله لكن بتسليم ذلك) أى التأيد (قوله أولئك) أى بعض الحفاظ أو
الكثير ون من العلماء (قوله وجاء في العذبة الخ) هى اسم لقطعة من القماش تعرف في مؤخر العمامة وينبغي
ان يقوم مقامها رضاء جزء من طرف العمامة من محلها عش أقول بل المراد بالعذبة هنا ما يشبه لارسال
طرف العمامة كإلى المغنى والاسنى عبارة الاول والسنة أن تكون العذبة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة
بارسال طرفها وبدونه ولا كراهة في واحد منهما ولكن الأفضل رضاءه أه وكذا في الاسنى لأنه قال بدل
الاستدراك وصح في رضاءه خبر مسلم عن عمرو بن دينار قال كائى أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه
عمامة سوداء وقد أرخى طرفها بين كتفيه أه (قوله ناصة الخ) صفة لاحاديث الخ (قوله ولاجل هذا) أى
مجيء تلك الاحاديث في العذبة (قوله بأن المراد به فعل العذبة) أى بان مراد الشيخين بقولهما له فعل العذبة
وخرج به بن الناس فهل في ذلك من عيب أو يقدر في الدين وإذا أنكر عليه أحد فهل هو مصيب في انكاره أو
مخطئ فأجاب ليس في هذه البسمة من عيب ولا تقدح في الدين بل التقشف في الملبس سنة تحض عالم اسيد
المسلمين وهو شعار السالف الصالحين ونص أصحابنا على انه يستحب تقصير الكم فقد صرح انه صلى الله عليه وسلم

قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الأفضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العمامة بعذبة أو رعاية (قوله)
قدرها وكيفيتها السابقين ولا يس تحريك العمامة عندنا واختار بعض حفاظنا ما عليه كثير من العلماء انه يسن وهو تحزيق الرقبة وما تحت
الحنك واللحية ببعض العمامة وقد أجت في الأصل عما استدله أولئك وأطالوا فيه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة
على فعله صلى الله عليه وسلم لها لنفسه ولجاءة من أصحابه وعلى أمره بها ولاجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمم فله فعل
العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما إذا اختلف لانه لم يصح في النهى عن ترك العذبة شئ انتهى بأن المراد به فعل العذبة الجواز الشامل
للتدب وتركه صلى الله عليه وسلم لها في بعض الاحيان انما يدل على عدم وجوبها أو عدم تأكدها

وقد استدلووا بكونه صلى الله عليه وسلم أرساهما بين الكتفين بأرؤى الجانب الأيمن أخرى على أن كلامهما سنة وهذا نصريح منهم بأن أصلها سنة لأن السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره به امتكر وأمر إرسالها بين الكتفين أفضل منه على الأيمن لأن حديث الأول أصح وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر تغريغها سوى ربه فهو شيء استحسنوه والظن بهم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نذبها ما فيها من الجلال وتحسين الهيئة وأبدى بعض مجسمي الخنابلة لجعلها بين الكتفين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذروه ووقع لصاحب القاموس هنا ما رده عليه كقوله لم يفارقها صلى الله عليه وسلم قط والصواب أنه كان يتركها أحبا وكقوله طويلا فان أراد أن فيها طويلا نسبيا حتى أرسلت بين الكتفين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما مشرا انتهى ومن ما علم منه حمة فحاش طولها بقصد الخيلاء فلم يقصد كرهه وذكرهم بالأفشاء بل والطول بل هي من أصلها تمثيل لها هو معلوم أن سبب الأثم إنما هو قصد نحو الخيلاء فإذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض أثم وان لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح في كل معصية صم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة أعرض الله عنه وإن كان وليا (٣٧) أي من لبسه بقصد الشهرة المستلزمة

لقد صد نحو الخيلاء خبر من لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفعه ولو خشى من إرسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافا لمن زعمه بل يفعلها ويجاهد نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها فان عجز لم يضر حيثئذ خطورت نحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكاف به كسائر الوساوس القهرية غاية ما يكاف به انه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يستغل بغيرها ثم لا يضر ما طرا قهر عليه بعد ذلك وخشية إيهامه للناس صلاحاً وعلماً خلا عنه بأرسالها لا يوجب تركها أيضاً بل يفعلها ويؤمر بمعالجته نفسه كذا ذكر وبحث الزركشي أنه يحرم

(قوله وقد استدلووا الخ) اثبات لنذب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال أصحاب المذكور (قوله في إرسالها) أي في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الاسني والمغني والنهاية والسنة أن تكون العذبة بين الكتفين اه ان ارسالها الى الايمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث ارسال خلافا لما يوهمه تعبير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع (قوله فتذكر) أي العذبة المرسله عن الجانب الأيسر (قوله حكمة نذبها) أي نذب أصل العذبة (قوله بعض مجسمي الخنابلة) يعني ابن تيمية (قوله هنا) أي في بيان العذبة قوله ومراى في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان الاولى بل اياها (قوله قصد نحو الخيلاء) أي كإظهار الصلاح (قوله المستلزمة) صفة لقصد الشهرة فكان الاولى التذكير (قوله من إرسالها) أي العذبة (قوله به) أي بترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أي في تلك الوسوس (خلا عنه) أي عن الصلاح أو العلم (قوله بأرسالها) متعلق بقوله إيهامه الخ (قوله لا يوجب الخ) خبر قوله وخشية الخ (قوله وبحث الزركشي الخ) معتد عرش (قوله فيعطيه) أي مثلاً (قوله من القاعدة السابقة) أي في أوائل الفلانة (قوله كذلك) أي موصوفاً بتلك الصفة (قوله وعليه) أي على البحث المذكور أو على قصد التغير (يحمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا المحل محل تامل (قوله منه) أي من كلام العلماء (قوله هو قسمان) أي الطليسان (قوله نحو عمامة) أي كالقلنسوة (قوله على الكتفين) أي و برميان الى جانب الصدر (قوله في تعريغه) أي الخنك (قوله بقاربان الخ) الاولى التأنيث (قوله ويطاق) أي الطليسان (قوله ومنه) أي من ذلك الاطلاق (قوله وموقوف) عطف على قوله يحنك (قوله والمربع) في جعله مع الاول مع ذكره في تعريغه السابق توقف الآن يكون واو المسدول من مريدان الناسخين (قوله وهو الخ) أي المسدول (قوله ومنه) أي من المسدول (قوله الطرحة) بفتح فسكون (قوله كان كنه الى الرسغ وانه لبس جبة ضيقة الكمين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تطويل الكلام بدعة يخالف السنة واسراف ثم أطل الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزبي بزيه ان غربه غير حتى يظان صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغير بر وأما حمة القبول فهو من القاعدة السابقة أن كل من أعطى شيئاً صفة طنت به لم يجزله قبوله ولا يملكه الا ان كان باطناً كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزبي بزيه ما لم يخف فتنة أي على نفسه أو غيره بأن تخيل لها أوله صلاحها وليس كذلك ويوالم انه كثر كلام العلماء قد عدا واحد ثمان الشافعية وغيرهم في الطليسان وقد خلصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وأردت هنا أن ألخص المهم من هذا المخلص بأو خعبارة فقلت هو قسمان يحنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على ما مر مراراً يجمع على الرأس فوق نحو عمامة وتغطي به أكثر الوجه كقوله جع محققون وظاهره لبيان الأكل فيه ويحذر من تغطيته النعم في الصلاة فانه مكر وه ثم يدار طرفه والاولى الأيمن كقوله المعهود فيه من تحت الخنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا أحسن ما يقال في تعريغه لا ما قيل فيه مما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وينت في الأصل كيفيتين أخريين يقاربان هذه وقد لحقنا بها في تحصيل أصل السنة ويطلق مجازاً على الرداء الذي هو حقيقة تختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثير من من السلف للمعمر لبس طيأسان لم يزره عليه وموقوف والمراد به ماعد الاول فيشمل الدور والمثلث الآتين في الاستسقاء المر ببع والمسدول وهو ما يربى طرفاه من غير أن يضمهما أو أحدهما ولو بيده ومنه الطرحة التي كانت معتادة للقاضي

القضاة الشافعي والمختصة به وفعلا أخلع من مذمات من السنين وهو عجيب جدا لا نرى أبدا منكره مكر وهه لكونهم من شعائر اليهود ولأن فيها السدل المكر وبكيفية المذكورين في الأصل مع بيان كيفية المقوردة وجه تسميته بذلك وبيان ما ألحق به وأنه لا وجود له الآن نعم يقرب من شكله خرقه المتصوفة التي يجعلونها تحت عمامتهم وأحد قسمي الطرحة والحاصل أن كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بأن يلقى طرفي نحو رداءه من الجانبين ولا يزددهما على الكتفين ولا يضمهما بيده أو غيرهما مكر وهه وأما نقل عن أولئك فلعلهم كانوا مكرهين عليها كبس الخلع الحر بالصرف لكن يتأق به ما يزداد النجس منه قول السبكي لولا أخشي على شعار القضاة لا بطلتها وأعجب من هذا عدوله لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الأول النذب باتفاق العلماء كقوله غير واحد من أئمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تأكد له للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس قالوا (٣٨) وكل من صرح أو أوهم كلامه مكرهاته الطليسان فانما أراد قسمه الثاني بأنواعه المتفق على كراهة

جميعها وانهم من شعائر اليهود أو النصارى ولا حصل ذلك كان الأصح أن انكار رأس على قوم حضر والجمعة متطيلين انما هو لكون طلياسهم مقورة كطلياسة اليهود وكذا طلياسة اليهود السبعين القائلين مع السجال فهي مقورة أيضا كما يصرح به حديث رواه أحمد وجاء في المحدث الذي هو الأول المذكور بأحاديث صحاح وزيها وآثار عن العجائب والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والاشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من أوهم كلامه عدم نذب الطليسان ان أراد المحدث المذكور ولذا أجبت عنه بأنه أراد ما عد الأول نعم وقع في أكثر ذلك التعبير عن التلياس بالنقنع وعن الطليسان بالقناع ومن ثم قال في فتح الباري في محبته صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متنعجا قوله متنعجا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطليسان الخ وفيه أيضا النقنع تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره أي مع التحنك وقد صرحوا بأن القناع الذي يحصل به النقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طليسانا كما أن الطليسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطليسان فاعلى الرأس مع التحنك الطليسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكفاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طليسانا مجازا ولا اكمل جمعهم ما في الصلاة وصرح عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع النقنع من أخلاق الانبياء وفي حديث اطلاق ان النقنع بالليل ربيته يتعين جملة على حال يتأق فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم أنه سنة لنحو الصلاة ولولا لا حيث لا ربيته وجاء أن عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متنعجا في آخر ما يقتضى أن التليسان لا يسن للمعتكف في المسجد وليس مراد بل هو للمعتكف آكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوقة عن الناس وسياق أن الطليسان الخلوقة الصغرى وياتي في الشهادات ما يعلم منه أن محل سنية التليسان اذالم تخرم به مروءته والا كبس سوقي طليسان فقيه كره له واختلت مروءته به

والمختصة لعله معطوف على قوله التي الخ ولونكره عطف على معتادة لكان أسهل ويحتمل أنه معطوف على الطرحة (قوله من مذمات الخ) من بمعنى في (قوله وهو) أي فعل الاجلاء الطرحة (قوله بكيفية الخ) متعلق بقوله بدعة منكرة مكر وهه والضمير للطرحة (قوله المقورة) المناسب لما قبله وما بعده حذف التاء (قوله وجه تسميته بذلك) أي تسمية سمي المقور الذي هو القسم الثاني بلفظ المقور (قوله ما ألحق به) أي بالمقور (قوله وأحد قسمي الطرحة) يحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهي أحد الخ والجملة استئنافية أو معطوفة على قوله يجعلونها أو يحتمل أنه معطوف على قوله خرقه الخ وعلى كل برده علمه أنه جعل مطاق الطرحة من المقور فامعنى جعل أحد قسميها مقورا بيا منسه (قوله وأما نقل عن أولئك) أي عن الاجلاء من التلياس بالطرحة (قوله لكن يتأق به ما يزداد النجس منه) أي ينافي الجواب بالا كراهة قول السبكي المذكور الصريح في اقتداره على ابطال الطرحة و (قوله ما يزداد الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي المذكور فانظر قول الشارح المتقدم كغيره من طلب كبر العمامة وتوسيع الثياب حيث صار شعارا للعلماء مع القطع بأنه بدعة بحسب الأصل فليتأمل اعلم أنه لا يجب ولا سقطة اه أي والا كراهة انما هو باعتبار أصل الطرحة (قوله لهذه السقطة) أي للاتقاة بالسقوط ويعنى به امقالة السبكي المذكور و (قوله في ترجمته) أي في مناقبه وفي كلاله متعلق بعدوله (قوله ثم حكم القسم الاول) أي الطليسان المحدث (قوله بل تاكده الخ) عطف على النذب والضمير له (قوله كراهة الطليسان) تنازع فيه القلعان (قوله قسمه الثاني) وهو المقور (قوله وانما الخ) أي وعلى أن جميع أنواعه فهذا من عطف العلة (قوله ولاجل ذلك) أي لكون القسم الثاني مطاقا من شعائر من ذكر (قوله انما هو الخ) خبر ان والضمير لانكار (قوله وكذلك) أي مثل طلياسة اليهود والوجود في هذه الازمنة (قوله بفعله الخ) متعلق بالاحاديث والآثار (قوله ان أراد الخ) قيد للرد والضمير ان أوهم كلامه الخ (قوله وكذا) أي ولكون الرداء يأتى ارادة المحدث (قوله وعنه) أي عن الرد (قوله بانه) أي من أوهم الخ (قوله في أكثر ذلك) أي ما تقدم من الاحاديث والآثار (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المراد بالنقنع الواقع في أكثر ذلك التليسان (قوله في مجيئه الخ) أي في شرح ذلك الحديث (قوله قوله الخ) مقول قال (قوله وهو الخ) أي ذلك الحديث (قوله وفيه الخ) أي في فتح الباري (قوله وهو) أي الرداء يسمى الخ أي على الاطراد في عرف العلماء (قوله كما مر) أي انما بقوله وعن الطليسان بالقناع (قوله ومن ثم) أي من أجل اطراد تسمية الرداء بالطليسان (قوله جمعهما) أي الطليسان والرداء (قوله من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله ربيته) أي موهمة لقصد أمر غير مشروع كالسرقة (قوله وفي آخر

قال في فتح الباري في محبته صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متنعجا قوله متنعجا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطليسان الخ وفيه أيضا النقنع تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره أي مع التحنك وقد صرحوا بأن القناع الذي يحصل به النقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طليسانا كما أن الطليسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطليسان فاعلى الرأس مع التحنك الطليسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الاكفاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طليسانا مجازا ولا اكمل جمعهم ما في الصلاة وصرح عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع النقنع من أخلاق الانبياء وفي حديث اطلاق ان النقنع بالليل ربيته يتعين جملة على حال يتأق فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم أنه سنة لنحو الصلاة ولولا لا حيث لا ربيته وجاء أن عثمان رضي الله عنه خرج ليلا متنعجا في آخر ما يقتضى أن التليسان لا يسن للمعتكف في المسجد وليس مراد بل هو للمعتكف آكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوقة عن الناس وسياق أن الطليسان الخلوقة الصغرى وياتي في الشهادات ما يعلم منه أن محل سنية التليسان اذالم تخرم به مروءته والا كبس سوقي طليسان فقيه كره له واختلت مروءته به

ولا ينافيه تعميمهم ندبه لنحو الصلاة لا لا تطلق منعه وانما الذي يمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما أشار واليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة بلبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرحوا به بل رعايتهم من اطلاقهم أنه لا يندب له مطلقا وقد تخلل المر وعة بترك التطيلس فيكره تركه بل يحرم ان كان متحلا للشهادة لانها حق للغير فيجزم التنبه الى ما يطله وتوقف الامام في كون تركه يخرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يتقنع الا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء مما ذكر أنه ينبغي أن يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فيستأوا وليمثل ما أمروا به ونحوه واقعه كواقع لابن عبد السلام أنهم لم يثبتوا قوله حتى تحلل ولبس شعار (٣٩) العلماء فلبسه وان خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أي

سنة بل واجب ان توقف عليه ازالة منكر وللطيلسان فوائد كثيرة جلية لانه فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه اذ تغطيته لرأس شأن الخائف الا تبقى الذي لا ناصر له ولا معيد وجمعه للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه أو أكثره فيندفع عن صاحبه مفساد كثيرة كنظر معصية وما يلجئ الى نحو غيبة ويجمع همه فيحضر قلبه مع به ويحتمل شهوة ودودة وكره وتصان جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يشار عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه ذلك فيظهر عليه من أنواع الجلالة وأنوار المهابة والاستغراق والشهود ما يبهرو ويقهر به هذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلو الصغرى

(باب صلاة العبدین وما يتعلق بها)
من العود وهو التكرار

الخ) أي في حديث آخر (قوله ولا ينافيه) أي كراهة ذلك (قوله منعه) أي منع السوق من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أي كون السنة في حق السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندب له) أي السوق (مطلقا) أي أصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله بالغوا الخ) خبر وتوقف الخ (قوله مما ذكر) أي من الأحاديث والأخبار (قوله فلبسه) أي الطيلسان ويحتل شعار العلماء (قوله فيها) أي من تلك الغوائد في معنى من (قوله كالأستحياء الخ) أي كذا الاستحياء (قوله وما يلجأ الخ) عطف على معصية (قوله مما يشار الخ) أي يواطى (قوله من يلزمه لذلك) أي يلزم الطيلسان لما ذكر من الفوائد (قوله ويقهر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

(باب صلاة العبدین)

وهما والاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الامة كما قاله الجلال السيوطي شيخنا (قوله وما يتعلق بها) أي كالاستسقاء والكسوف عشرين وعبارة الجبري أي من قوله ويسن بعندها خطبتان الى آخر الباب اه (قوله من العود) الى قوله قبل في النهاية والمعنى الا قوله على حد الذي لقول الخ وقوله وجوب الى ولم تجب (قوله من العود) أي والعبد مشتق من العود مغنى ونهاية (قوله لتكررها الخ) علة للتسمية عشرين (قوله افضاله) وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أنفع وفلان ذو صفح وعائدة أي ذو عفو وعطف انتهى ومنه تعلم وجه نفسه الجواب بالافضل عشرين لكن جمع فضيل على أفضال محل تامل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمعنى وانما جاع بالياء وان كان أصله الواو والزر ومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعدوا الخشب اه قال عشرين يعني أن لزوم الياء في الواحد حكمته ذلك لأنه موجب له فلا ترد نحو مواقيت وموازن جمع ميقات وميزان اه قول المتن (هي سنة) أي فلا ثم ولا يقال بتركها ولا أمام الامر بها كما قاله الماوردي وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجبت نهاية ومعنى قال عشرين قوله مر متى أمرهم بها الخ أي بصلاة العبد جماعة أو فرادى اه (قوله مؤكدة) أي فيكره تركها عشرين وشيخنا (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل تاكدها (قوله لقول أكثر المفسرين الخ) دليل لصلاة العبد الاضحية و (قوله واواطىته الخ) دليل لصلاة العبدین (قوله وأول عيد الخ) والاصح تغضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية (قوله ولم تجب لخبر هل الخ) يعني أن الصارف لقوله تعالى فصل ربك عن الوجوب بخبر هل الخ عشرين قول المتن وقيل فرض كفاية) وأجمع المسلمون على انها ليست فرض عين معنى ونهاية وقال شيخنا وقال أبو حنيفة هي واجبة علينا اه وهو الموافق لما في كتب الحنفية (قوله فعليه الخ) أي على القول الثاني دون الاول معنى (قوله يقاتل أهل بلد الخ) أي وياثمون نهاية ومعنى قال عشرين وينبغي على هذا القول أيضا أن يكتب في فعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وان كبر البلاد كالجمعة والواجب التعدد بقدر الحاجة اه

(باب صلاة العبدین)

(قوله وكان القياس في جنبه أعواد الخ) عبارة شرح الروض وانما جاع بالياء وان كان أصله الواو والزر ومها

لتكررها كل عام أو لعود السرور بعودهما أو لكثرة عوائد الله أي افضاله على عباده فهما وكان القياس في جمعه أعواد الاله واوى كما علم لكنهم فرقوا بذلك بينه وبين عود الخشب (هي سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حد خبر غسل الجمعة واجب على كل محتمل أي متأكد كذا السند لقول أكثر المفسرين في فصل ربك وانحران المراد صلاة العبد ونحو الاضحية واواطىته صلى الله عليه وسلم عليها أو أول عيد صلاه صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة ووجوب رمضان كان في شعبان ما لم تجب لخبر هل على غيرها أي الخس قال الا ان تطيق (وقيل فرض كفاية) لانها من شعائر الاسلام فعليه يقاتل أهل بلد تركوها قيل ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

وردد بان هذا محله في الغطر وأما النحر (٤٠) فصحة تركها بنى وخبر فعله لها بنى غريب ضعيف (وتشرع) أي تسن (جساعة) وهو أفضل

(قوله ويرد الخ) وقد يجاب بان مراد صاحب القيل من عدم الترك المواطبة وتركه صلى الله عليه وسلم إياها بنى لعارض ما عليه من الاشغال لا ينافي المواطبة مع أنه لا دليل على أنه تركها لاحتمال أنه صلاها فرادى شيخنا (قوله غريب الخ) وبغرض ثبوته بحمل على فعلها فرادى بصري (قوله وهو) إلى قوله وما اقتضاه في النهاية والمعنى الاقوله قال في الانوار (قوله وهو أفضل الخ) أي فعلها جماعة (قوله اللجاج) يفسدان الاعتبار يأتي بها جماعة عش (قوله بنى) الذي يظهر أن التقيد بنى جرى على الغالب فيسن فعلها للجحاج فرادى وان كان بغير معنى الحاجة أو غيرها سم على المنهج اه عش عبارة شيخنا اللجاج وان لم يكن بنى على المعنى فتنس له فرادى لاشغاله بأعمال الحج اه (قوله فان الأفضل له) عبارة المعنى والنهاية فتسن له اه (قوله فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حيث كانت على الوجه المعهود من جميع الجميع في موضع الملو فرض أن جمعا اجتمعوا بمحل وأرادوا فعلها فالتقول بان الأولى لهم حينئذ فعلها فرادى فبعدم كل البعد بصري ويدفع البعد عدم مجيء الجماعة فيها عنه صلى الله عليه وسلم وعن الساف والخلف لا فعلا ولا قولاً مع بعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلاً (قوله بل حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم (قوله ولا امام الخ) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد عش (قوله المنع منه) أي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات انتهى أي فان له المنع منها سم وعش وشيخنا (قوله ولا خطبة له) أي ولا لجماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظت فلا بأس شيخنا وفي الكردى عن الاسنى ما وافقه (قوله جميع ما مر الخ) عبارته هناك ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجدين كانت تشتهى ولو في ثياب رثة أو لا تشتهى وبهاشئ من الزينة أو الطيب وللامام أو نائبه منعهن حينئذ يحرم عليهن بغير إذن ولي أو تحليل أو سيد أو هماني أمية متزوجة ومع خشية فتنة منها وعليها ولا آذن لها في الخروج حكمة ومثالي في كل ذلك الخشئ اه وعبارة بفضل مع شرحه ويسن خروج العجوز لصلاة العيد والجماعات بمذلة أي في ثياب مهنتها وشغلها بلا طيبو يتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات الهيئات ولو عجمائز والشابات وان كن مبتلات بل يصلين في بيوتهم ولا بأس بجماعتهن ولا بان تعظهن واحدة ويندبان لا يخرج منهن التزين اظهار السرور وانما يجوز الخروج للعدلة باذن حليها اه (قوله لها) أي للجماعة قول المتن (والمسافر) أي والصبي فلا تعتبر فيها شروط الجمعة وعدد وغيرهما نهاية ومعنى زاد شيخنا في طلب من ولي الصبي المميز أمره به بفعلها في ثياب عليها اه (قوله لا امام المسافر الخ) ومثله امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافر من لانفرادهم عن المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار والدكور غالباً عش (قوله مطلقاً) أي ولو مشتهة أو مبتزينة أو متطيبة (قوله باطلاقة) أي ما اقتضاه الخ (قوله بذلك الزمن الخ) متعلق بقوله بخصوص (قوله لذلك) أي للاختصاص (قوله ما أحدث النساء الخ) ما استقها مية أو موصولة (قوله من اليوم) إلى قوله واختير في النهاية الاقوله فاندفع إلى المتن وإلى قوله وتؤيده في المعنى الاما ذكر (قوله كما يأتي في آخر الباب) أي من أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب أنها تصل من الغد أدعاء نهاية قول المتن (وزوالها) وكون آخر وقتها الزوال متفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت نهاية أي اعتد بها فكانت قضاء عش (قوله اذا أخرت) أي سنة صلاة العصر (غنها) أي عن صلاة العصر (قوله والا) أي وان قلنا بعدم الصحة (قوله وهي) أي مقدار الرخ والتأنيث لرعاية الخبر (قوله خروجاً من خلاف من قال الخ) فان لنا وجه اختياره السبكي وغيره أنه انما يدخل وقتها بالارتقاء معنى (قوله في الواحد وقيل للفرق بينهما وبين أعواد الخشب أي بين جمعه اه (قوله ويكره تعدد جماعة بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله ولا امام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر

الالجاج بنى فان الأفضل له صلاة النحر فرادى لكثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم قال في الانوار ويكره تعدد جماعة بلا حاجة ولا امام المنع منه (و) تسن (للمفرد) ولا خطبة له (والعبد والمرأة) ويأتى في خروج الحرة والامة لها جميع ما مر أوائل الجماعة في خروجها لها (والمسافر) كسائر النوافل ويسن لادم المسافر من أن يخطبهم والخشئ كالأشئ وما اقتضاه ظواهر الاخبار الصحيحة من خروج المرأة مطلقاً بخصوص خلافه لكثيرين أخذوا باطلاقة بذلك الزمن الصالح كما أشارت لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمتهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل (ووقتهاين) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من ان يوم الذي يعيد فيه الناس وان كان ثانی شوال كما يأتي آخر الباب (وزوالها) ولا نظير لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا يحتاج لسبب آخر كصلاة العصر وقت الغروب وسنها اذا أخرت عنها فاندفع قول ابن لرفعة لا يتم القول بدخول

أو قتها بالطلوع الا اذا امتان الصلاة وقت النهي لا تحرم وتصح والاستحالة أن نقول بدخول وقتها وعدم صحتها (و) يسن ومن تأخيرها لترفع الشمس (كرم) معتدل وهو سبعة أذرع في رأى العين خروجاً من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بذلك واختير

ومن ثم كره فعلها قبل
الارتفاع المذكور ويؤيده
كراهة ترك غسل الجمعة مع
أنه لم يرد فيه نهى رعاية
لخلاف موجب (وهي
ركعتان) كغيرها أركاناً
وشروطاً وسنناً اجاباً
(يحرم بها) بنية صلاة عيد
الفطر أو الأخر مطلقاً كما
أول صفة الصلاة (ثم يأتي
بدعاء الافتتاح) كغيرها
(ثم سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الإحرام قبل القراءة
للخبر الصحيح فيه (يقف بين
كل ثنتين) من التكبيرات
(كأية معتدلة) لأقصر
ولا طويلاً وضبطها أبو علي
بسورة الاخلاص (يهل
ويكبر ويمجد) أي يعظم
الله بالتسبيح والتحميد رواه
البهقي بسند جيد عن ابن
مسعود قولاً وفعلًا
(ويحسن) في ذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر) لانه
لائق بالحال وهي الباقيات
الصالحات في قول ابن عباس
وجامع ويسن الجهر
بالتكبير والاسرار بالذكر
(ثم يتعوذ) بعد التعوذ
(يقراً) الفاتحة (ويكبر
في الثانية) بعد تكبيرة
القيام (خساً) بالصيغة
السابقة (قبس) التعوذ
السابق على (القراءة)
للخبر الصحيح

ومن ثم الخ) أي للخروج من الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيه لانه من أوقات الكراهة المنهية عنه
لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العيد معني وخالف النهاية فقال ومعلوم أن
أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعد ذكر ما وافقه عن
الشهاب الرملي مانصه فليست أملاً فانه قد يقال الكراهة إراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك
اه واعتمد شيخنا عدم الكراهة وفاقاً للنهاية كما هو الغالب على أهل الأثر فقال ولو فعلها قبل الارتفاع كان
خلاف الأولى على المعتمد وان قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أي كراهة ما ذكره إراعاة
الخلاف (قوله لم يرد فيه نهى) قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على
ما ذهب اليه القائل به يقتضي حرمته الترتك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) الى قوله ويفرق في النهاية الا
قوله بالتسبيح والتحميد وكذا في الغنى الا قوله وضبطها الى المتن قول المتن (وهي ركعتان يحرم بها) هذا أقلها
وبيان أن كراهة ذكر في قوله ثم يأتي الخ معني عبارة شيخنا فان أراد الأقل اقتصر على ما ينسب في غيرهما وان
أراد الاكمل أتى بالتكبير الآتي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبر ثان أو خبر مبتدأ
محذوف عبارة الغنى والنهاية وتحكمها في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله اجاباً) دليل المتن (قوله
مطلقاً) أي سواء كانت أداء أو قضاء كروى قول المسنن (بدعاء الافتتاح الخ) ويقف بالتعوذ لا بالتكبير
شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي ان أراد الاكمل والا فاقها ركعتان كسنة الوضوء كما مر (قوله قبل
القراءة) أي وقبل التعوذ فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة بخلاف ما إذا شرع هو أو امامه في الفاتحة
فانها تقوت شرح بافضل وياتي في الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الإحرام) أي كما لم من كلام المصنف
نهاية ومعني (قوله فيه) أي في انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ثم ثمانية
ومعني قول المتن (بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أسنى وغنى وفي سم عن العباب مثله
(قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات
متعددة سم على جود قد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتها أقصر وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية
معتدلة ع ش قول المتن (يهل) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله
الخ) ولو زاد على ذلك جاز كفي أبو يطي ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان
الله بكرة وأصيلاً وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ منها به ومعني قال
ع ش قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقوله مر ولو قال أي بدل ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده
الخ لعله في زمنه ع ش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وان كان مأموماً ولو في قضاهاً شيخناو سم
(قوله بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولو شك في عدد التكبيرات أحد - هذا الأقل
كعدد الركعات وان كبر ثمانياً وشك هل نوى الإحرام في واحدة منها استأنف الصلاة إذا لا أصل لعدم ذلك أو
المكروهات اه أي فانه المنع منها (قوله ومن ثم كره فعلها) قال في شرح المنهج كما قاله ابن الصباغ وغيره
وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرملي قال لان ما كره للزمن لا يصح فكيف تكراه للزمن مع الصحة ومال الى
عدم الكراهة ثم مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة
لصلاة العيدين وهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليست أملاً فانه قد يقال الكراهة إراعاة الخلاف لا تنافي
الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرع على مرجوح شرح
مر (قوله في المتن يقف بين كل ثنتين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما قاله في شرح الروض وعبارة
العباب لا قبل الأولى ولا بعد الأخيرة (قوله وضبطها أبو علي بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا
حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للمأموم

شك في أمهم أحرم جملها الأخير وأعادهن احتياطاً ما يتوهم (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر
 في العبد من الثانية خمساً قبل القراءة نهاية ومتوهم (قوله أيضاً) أي مثل ما روي في التكبيرات السبعة (قوله
 نعم أن كبر الخ) عبارة النهاية ولو اقتضى بحسب كبر ثلاثاً أو ما لم يكن كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه بخلاف
 تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به اه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ظاهره
 أنه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والاه وهو مشكل بناء على أن العبارة باعتقاد المأموم وهو
 يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وإن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة
 متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وإن الإمام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه
 بالمبطل عندنا اه وبقي في الشرح وعن شيخنا ما وافقه في الأخير (قوله أن كبر امامه الخ) أي الموافق
 أو المخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها مغنى وفيها أي ندبا ويمكن
 أن يفرق بين هذا وبين ما لو اقتضى مصلى العيد بمصلي الصبح مثلاً حيث يأتي بها بأن اتيان المأموم بها دون
 الإمام مع اتحاد الصلاة بعد فشاوا فشاوا ولا كذلك مع اختلافها سم على ع ش وشيخنا قال
 ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركه لها عمداً أو سهواً أو جهلاً للحمل التكبير وبقى ما لو زاد امامه على
 السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه انظر وينبغي له عدم متابعتهم لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة
 ومع ذلك لو تابعه بل الرفع لم يضر لأنه مجرد ذكر اه واختار شيخنا التابعية فقال ويتبع امامه فيما أتى
 به وإن نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بافضل والمأموم يوافق امامه أن كبر ثلاثاً
 أو ستاً فلا يزد عليه ولا ينقص عنه - ندبا فيهما اه قال الكردي عليه قوله أن كبر ثلاثاً أو ستاً الخ وفي
 شرح الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما
 سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الإيعاب لكن في التحفة والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا الخ اه (قوله
 وبين ما يأتي فيها الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت سم (قوله والذي
 يتجه أنه الخ) كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتد به واحدهما سم على ع وهو كما قال
 كردي على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتصور الشارح مر بقوله مر ولو اقتضى بحسب
 الخ يشعر بموافقة بن ع اه قول المانن (و يرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقاً مستحسب الرفع مع التكبيرات
 الشامل لما إذا فرقتها وما إذا والاهاتن والرفع باليد معهما لا ضرر في أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما
 وافق عليه مر أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا الحمل فلذلك لم يكن مضراً ولعل الوجه ما عتده شيخنا
 ع في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في ذلك فراجع سم على المنهج أقول والاقرب ما قاله مر من
 عدم البطلان بذلك إذ غايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم أن أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أيضاً نعم أن كبر امامه
 ستاً أو ثلاثاً مثلاً ما بعده ندبا
 وإن لم يعتد به الإمام ويفرق
 بينه وبين ما يأتي فيها الخ كبر
 امام الجنائز الخمس بأن
 التكبيرات ثم أركان ومن
 ثم جرى في زيادتها خلاف
 في الإبطال بخلافه هنا هذا
 والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا
 أن أتى بما يعتد به أحدهما
 والاقرب وجه متابعتهم حينئذ
 (و يرفع يديه في الجميع) أي
 في كل تكبيرة

ويصرح به قوله الآتي بعد قول المتن فأتى ويفرق الخ (قوله نعم أن كبر امامه) أي الموافق أو المخالف ستاً أو
 ثلاثاً تابعه ندبا قال في شرح الروض فلو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كما علم من ذلك وصرح به الجلي اه
 كلام شرح الروض قال في العباب وإن ترك الإمام السكك ترك المأموم أي ندبا كما في شرحه ويمكن أن يفرق
 بين هذا وإمامه رخواه في صلاة الجماعة أنه لو اقتضى مصلى العيد بمصلي الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة
 الإمام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تغش وتعد افتياتاً عليه
 بخلافها مع اختلافها (قوله تابعه ندبا) ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف
 تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وعلموه بما ذكرنا من عدم المخالفة الفاحشة
 ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدواً أيضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد
 يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فليشون حدتها في
 الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها مشرح مر (قوله فيما لو كبر امام الجنائز خمساً)
 أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتهم وإن جازت (قوله هذا والذي يتجه الخ) كلامهم كالصريح في

سأذكر ويسن أن يضع يده على يسراه في كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية لأنه حق الوقت واطلاقهم

بخالقه بل صريح قولهم
أن القضاء يحكي الأداء برده
لكنهم في الجهر اعتبروا
وقت القضاء ويفرق بأنه
صدقة فأرغبوا في الاختلاف
الوقت بخلاف التكبير
فإن قلت يؤيده ما يأتي أنه
لا يكبر لمقضية أيام التشريق
إذا قضاه خارجها قلت
يفرق بأن التكبير ههنا الذات
الصلاة لا الوقت بخلافه ثم
الآن ترى أنه لو فعل مقضية
في أيام التشريق صعب
عقبه أو ههنا لو فعل مقضية
وقت أداء العيد لا يكبر فيها
فعلنا أن التكبير ثم شعار
الوقت وههنا شعار صلاة العيد
دون غيرها فاندفع قوله
أنه حق الوقت ولو اقتدى
بحنفى وإلى التكبيرات
والرفع لزمه مفارقتها كاهو
ظاهر لأن العبرة باعتقاد
المأموم وليس كما سرفي
سجدة الشكر لأن المأموم
يرى مطلق السجود في
الصلاة ولا يرى التوالت
المبطل فيها اختياراً أصلاً
نعم لا بد من تحققه للموالة
لا تضبطها بالعرف وهو
مضطرب في مثل ذلك
ويظهر ضبطه بأن لا يستقر
العضو بحيث ينفصل رفعة
عن هويته حتى لا يسميان
حركة واحدة (ولسن) أي
هذه السبع والخمس (فرضا)
فلا تبطل الصلاة بتكررها
(ولا بعضاً) فلا يسجد
لتركتها بل هي كبقية هيئات
الصلاة ويكره تركها ولو زادت

فالبطلان فيه قريب كما قدمنا ع ش واعتمده شيخنا كما يأتي (قوله بما ذكر) أي من السبع والخمس
نهاية ومعنى (قوله ويسن) أي قوله لكنهم في النهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله ويسن أن يضع يده على
ولا بأس بأسالهما إذا قصد عدم العبث بهما وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة وضعهما تحت صدره
نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتح ن نسبة إلى عمل العجلي التي تجرها الدواب وبالكسر
فالسكون نسبة إلى عمل بن بكر بن وائل والاول أشهر لما قيل أنه كان يأكل من عمل يده لب الباب اه ع ش
(قوله واطلاقهم بخالفه) أي فيكبر لها كما حرم به البلقيني في تدرية فقال وتقضى إذا فانت على صورتها وهو
المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج قال ع ش قوله مر على صورتها أي من الجهر وغيره والاقر ب أنه تسن
انخطبة لها أيضاً إذا قضاه جماعة وفاقا لم فهل تعرض لاحكام الفطر والاضحية أم لا فيه نظر فليست أمـل
سم على المنهج ولا يبعد نذب التعرض سيما والغرض من فعلها بما كاة الأداء اه (قوله لكنه في الجهر
الح) أي في غير صلاة العيد لما روي أنه يجهر في قضائها بالقراءة والتكبير (قوله يؤيده) أي ما في الكفاية
(قوله ههنا) أي في صلاة العيد (قوله ثم) أي في المقضية المذكورة (قوله وههنا لو فعل الح) الاولى اسقاط
لفظة ههنا أو تأخيرها عن مقضية (قوله فاندفع قوله الح) أي العجلي (قوله ولو اقتدى بحنفى الح) طاهره ولو
في الركعة الاولى وتقدم من ع ش اعتماده بالنسبة للركعة الثانية دون الاولى ووافقه شيخنا فقال ولو والى
الرفع مع موالة التكبير لم تبطل صلاته وإن لزم منه الاعمال الكثيرة لأن هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى
بحنفى ووالى الرفع مع التكبير تبعاً لمامه الحنفى بطلت صلاته على أنه لانه عمل كثير في غير محله عندنا لأن
التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الاولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقبل مر لا تبطل
لانه مطلوب في الجملة فاعتقروا ولو في غير محله اه (قوله لزم مفارقتها الح) أي قبل تلبسه بالبطل عندنا ع ش
عبارة سم قوله لزمه مفارقتها الح أقول هو غير بعيد وان خالفه مر اذ في توالي الرفع ثلاثة أفعال متوالية
وكيف بغتفر الفعل التكبير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اه (قوله لأن المأموم يرى مطابق السجود
الح) أي ولأن زيادة السجود جهلاً لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقر في محله سم
(قوله حتى لا يسميان الح) أي الرفع والهوى (قوله بحيث ينفصل الح) راجع للحنفي قول المتن (ولسن)
فرضا الح) وعليه فلو نذرهما وصلاهما كسنة الظهر صححت صلاته وخرج من هذه النذر ما مثل به الشارح
مر من أنها هيأت الصلاة ع ش (قوله فلا يسجد الح) أي فان فعله عامداً عالماً بطلت صلاته وأجابه
فلا ع ش (قوله لتركها) عمداً كان أو سهواً نهاية ومعنى (قوله ويكره تركها) أي كلها أو بعضها نهاية
ومعنى (قوله خير المأموم) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع امامه سم (قوله أتى به في الثانية) اعتده

أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتده واحدهنهما (قوله واطلاقهم بخالفه) أي فيكبر لها كما حرم به البلقيني في
تدرية فقال وتقضى إذا فانت على صورتها وهو المعتمد شرح مر (قوله قلت يفرق الح) هذا فرق بحنفى
التراع لأن العجلي يقول أن تكبير صلاة العيد مبشروط بالوقت (قوله وإلى التكبيرات والرفع) أي اذ في توالي
الرفع ثلاثة أفعال متوالية (قوله لزمه مفارقتها كاهو ظاهر) أقول هو غير بعيد وان خالفه مر محتجاً
بالقياس على التصديق المحتاج اليه إذا كثرت وتوالي وبأن اطلاق قول الاصحاب باستحباب الفصل بين
التكبيرات المستلزم لجواز التوالت مع اطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالي الرفع مع
توالي التكبير فلا يضر توالي الرفع مع توالي التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يلزمه مفارقتها بل تجوز
موافقتها فيه لكنها لا تطلب اه ولا يخفى أن تخصيص هذا الاطلاق بكامله من قواعدهم أولى وكيف يغتفر
الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة والتصديق على خلاف القياس (قوله لأن المأموم يرى مطابق
السجود الح) أي ولأن زيادة السجود جهلاً لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة (قوله ولا يرى التوالت المبطل
الح) لا يقال الامام ههنا بمنزلة الجاهل لا اعتقاد جواز ذلك بشرط الإبطال العلم لأننا نقول الفعل الكثير مبطل
ولو مع الجهل كما تقر في محله (قوله ولو ترك غير المأموم الح) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع امامه (قوله

الصلاة ويكره تركها ولو زادت الرفع فيها والذكر بينهما ولو ترك غير المأموم تكبير الاولى أتى به في الثانية مع تكبيرها على

منه غير واحد وكانهم أخذوه من غير السابق في الجملة والمنافقين غلبة عمالي الام واعنده ابن الرفعة ومن بعده انه يذكره ذلك بل يقصر على تكبير الثانية بتوحيده ما يصرح به (٤٤) كلامهم أن الشرع في قراءة الفاتحة بعد هاتون مشروعيته وما فاتت مشروعيته لا يطلب

مر كما يأتي (قوله أنه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الاولى في الثانية (قوله ويؤيده) أي ما في الأم (قوله بعدها) لعل صوابه قبلها أي التكبيرات (قوله صريح فيه) أي في ان ما فاتت مشروعيته الخ (قوله وبه يفرق الخ) قد يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا فلينأمل وقد يفرق بتأكد قراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات سم (قوله ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عبارته في شرح بافضل ولا يكبر المسوق الاما أدرك من التكبيرات مع الامام فلو اقتدى به في الاولى مشلا ولم يبق من السبع الا واحدة مثلا كبرها معه ولا يزيد عليها ولو أدركه في أول الثانية كبر معه خمسًا واثني في ثانيته بخمس أيضًا لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى اه وفي عش عن مر مثله (قوله أتى في ثانيته بالخمس الخ) هذا قياس ما تقدم في الامام والمنفرد سم (قوله كذا قالوه) اعنده شرح بافضل و مر كما مر آنفا (قوله فيها) أي في الاولى ولو أظهر هنا وأضمر فيها بعد كان أولى (قوله لكن قضيتها الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيتها ما ذكر اذ ليس اقتصاره أي المنفرد على الخمس رعاية لاحد ويحتمل أن المراد قضية ما قالوه سم وقد يجاب عن النظر المذكور بان قول السارح رعاية للامام في قوة ليكون الخمس بعض ما يسن فيها لا يكون ما يسن في الثانية وتقدم عن عش أن مر اعتمد تلك القضية (قوله ولا يشك) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مر أنه لو تعمد الخ وذكر الاول بتأويل مقتضى وأنت الثاني بتأويل المسئلة ولو عكس لاستغنى عن التأويل (قوله وقضيتها) أي التعليل بأنه هنا إنما أتى الخ قال عش ومال مروا في عدم الأخذ بهذه القضية فليجروا ويراجع سم على المنهج ومال ابن حج للأخذ بما حيث قال وهو يحتمل اه (قوله ويحتل خلافه الخ) هذا الاحتمال هو الذي يتجه ويفهمه كلامهم ثم بصري ومر آفنا عن عش أن مر مال اليه أيضا (قوله وعليه) أي على الاحتمال الثاني (قوله لاستشكل ما هنا) أي ما قالوه من أنه لو اقتدى به فيها الخ قول المتن (ولو نسبها) أي كها أو بعضها (قوله أو تعمد) أي قوله ويفرق في النهاية الا قوله أو شرع الى المتن (قوله كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده يعني التعوض فتأمل سم (قوله أو شرع امامه الخ) أي كما في الروض وهل محله في مستمع قراءة امامه و (قوله شرع) أي في القراءة سم (قوله ولم يتهاهو) أي المأموم فقوله أو شرع الخ معطوف على قول المصنف نسبها بقرينة قوله الآتي ويفرق الخ وكان الاولى حينئذ أن يقول قبل أن يأتي هو بها أو يتهاو ويحتل أن الضمير للامام فقوله أو شرع الخ معطوف على قول المصنف وشرع وعليه كان المناسب أن يزيد أو تركها عبارة شرح بافضل أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يتركها وعبارة الروض مع شرحه * (فرع) * اذ انسى المصلي يعني ترك التكبير المذكور ولو عدا أو جهلا لمحله فقر الفاتحة أو شبأ منها أو قرأ الامام ذلك قبل أن يتم هو أو المأموم التكبير لم يعد اليه التارك في الاولى ولم يتم الامام أو المأموم في الثانية اه (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه الركعة ويتسداركها في الثانية مع تكبيرها أو غير بكلام يقتضي أنه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام أو لا لا يتسدارك في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتدارك في الثانية وفرق بين السك والبعض بما وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان الخ قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا أو يقال ان أردت ثم فواتت المشروعية مطا فلا بد من دليل من المعنى أو لا أن لم ينفذ الفرق فليست تأمل وقد يفرق بتأكد قراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات لا يقال بدليل ان جنس القراءة واجب كافي الفاتحة لان جنس التكبير واجب وهو تكبيره الاحرام (قوله أتى في ثانيته بالخمس) هذا قياس ما تقدم عن الامام وكذا المنفرد (قوله لكن قضيتها ان المنفرد الخ) ظاهره ان المراد قضية هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيتها ما ذكر اذ ليس اقتصاره على الخمس رعاية لاحد ويحتل ان المراد قضية ما قالوه (قوله كما علم بالاولى) هذا لا يأتي فيما زاده فتأمل سم (قوله أو شرع امامه) أي في القراءة (قوله أو شرع امامه الخ) أي كافي الروض وهل

فعله في محله ولا غير وقولهم الآتي فلا يتداركها صريح فيه وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لان قراءة الجمعة ثم تفت مشروعيته كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلواته عنهم ولو اقتدى به فيها وكبر معه خمسًا أتى في ثانيته بالخمس لا لا يغير سنتها باتيانها بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر أنه لو تعمد قراءة المنافقين في أولى الجمعة سن له قراءة الجمعة في ثانيته فلم ينظر والتغير سنة الثانية هنا وقد يفرق بأن ما يدركه المأموم أول صلاته وإنما اقتصر على الخمس فيها رعاية للامام فلم يأت في الاولى بما يسن في الثانية فليس نظير تلك لكن قضيتها أن المنفرد لو كبر في الاولى خمسًا كبرها في الثانية أيضًا ولا يشك بتلك اذ ليس نظيرها لانه هنا إنما أتى بالبعض وترك البعض وشم يأت في الاولى بشئ من سورتها أصلا وقضيتها أنه لو قرأ بعض الجمعة في الاولى لم يأت بباقيها مع المنافقين في الثانية وهو محتمل ويحتل خلافه وعليه يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثم فسمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في المجموع أشار لاستشكل

ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أو تعمد تركها كما علم بالاولى (وشرع) في التعوذ لم تفت أو في القراءة) ولو لبعض البسملة أو شرع امامه ولم يتهاهو (فاتت) لفوات محلها فلا يتداركها لم

ويُفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بسرع الإمام في الفاتحة بأنه شعار خفي لا يظهر به (٤٥) مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهر لن تدب

الجهر بها والرفع فيها كما مر
في الاتيان بها أو بعضها
بعد شروع الإمام في الفاتحة
مخالفة له وبؤيده انه لو
اقتدى بمخالف فتركها
تبعه أو دعاء الافتتاح لم
يتبعه ولو أتى به بعد الفاتحة
سن عاداتها وكانهم انما لم
يراعوا القول بالبطلان
بتكريرها امانا من محله
فيما ليس بعذر وامالضعفه
جسد الاول اقرب (وفي
القديم يكبر الم ركع) لبقاء
محله وهو القيام (ويقرأ
بعد الفاتحة في الاولى ف
وفي الثانية اقربت) ولم
يقبل سورة لسدو من كره
تركها (بكالهما) وان لم
يرض المومون بذلك
للا تبايع رواء مسلم وفيه
أيضا أنه قرأ بسج والغاشية
فكل سنة لكن الاوليان
أفضل (جهرًا) اجماعا
(ويسن بعدها) اجماعا
فلا يعتد بهما قبلهما وفعل
بعض أمراء بني أمية له
لان الناس كانوا ينكرون
عقب الصلاة عن سماع
خطبته لكرهاتهم له بالغ
السلف الصالح في رده عليه
(خطبتان) قياسا على
تكررها في الجمعة ومرار
الخطبة لا تسن لمنفرد
(أركانها) وسنهما
(كهى في الجمعة) فجب
الثلاثة الاولى في كل منهما
وقراءة آية في احدهما
والدعاء للمؤمنين في الثانية
وخرج باركانها سر وطهما فلا يجب ههنا نحو قيام وجالوس بينهما وظهر وستر بل يسن نعم لو كان في حال قراءة الآية جنبًا بطلت خطبته

لم يتضح سم على المنهج اه ع ش (قوله ويفرق بين ما هنا) أي ما زاد الشارح بقوله أو شرع الخ (قوله
وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات الافتتاح
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما أدخل الشارح بلفظة النحو (قوله ويؤيده) أي ذلك الفرق
(قوله ولو أتى به) أي بالتكبير المتروك (بعد الفاتحة الخ) أي بخلاف ما لو تذكروا في الركوع أو بعده
وعاد الى القيام ليكبر فان صلاته تبطل ان كان عالما بعدم مغنى ونهيه وشرح بافضل (قوله سن عاداتها)
كذافي النهاية والغنى (قوله بتكريرها) أي الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أي الإمام والمنفرد عباد زاد
في شرحه والمأموم الذي لا يسبح قراءة الإمام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل بجهر المأموم المذكور
أيضا القياس لا سم قول المتن (ق) جبل محيط بالدينام زبرجد كما نقله الواحدى عن أكثر المفسرين
أو فاتحة السورة كما قاله مجاهد ع ش زاد شيخنا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن أو بالفتح مع منع
الصرف للعلية والتأنيث اه قول المتن (بكالهما) أي حيث اتسع الوقت والافيه بعضهما ع ش (قوله
وان لم يرض) الى قوله نعم في المغنى وكذا في النهاية الاقولا ولكن الاوليان أفضل (قوله انه قرأ بسج
والغاشية) زاد القاوي فسورة الكافرون وسورة الاخلاص وتبعه المحشى أي البرماوى شيخنا قول المتن
(جهرًا) أي ولو قضيت ههنا انها بقية شيخنا قال ع ش أي ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بهما الخ) فلو
قصدا تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وان لم يوافق مر عليه مع تردد غير رأيت شيخنا في
شرح العباب اجتناب الحرمة سم على المنهج ويدل على الحرمة قول الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد
بهما وأساء ع ش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) وباتى بهما وان خرج الوقت فلو
اقتصروا على خطبة فقط لم يكف ويسن الجالوس قبلهما للاسرة تراخة قال الخوارزمي قدر الاذان أي في الجمعة
نهاية ومغنى (قوله وسنهما) ومنها أن يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم
شرح بافضل (قوله في احدهما) أي والاولى أولى كردى تلى بافضل (قوله فلا يجب نحو قيام الخ)
فيجوز له أن يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام قال في التوسط لا يخفى أن الكلام فيما اذا لم ينذر
الصلاة والخطبة أمالونذر وجب أن يخطبها قائما من غير انصاف عليه في الام شرح مر اه سم قال ع ش وكذا لو
نذر الخطبة وحدها كالقيام غيره من بقية شروط خطبة الجمعة بناء على أن النذر يسلك به مسلك واجب
الشرع ومع ذلك لو خالف صرح مع الاثم اه (قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها
وان اثم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج ما يصرح بذلك حيث قال عقب قوله لافي شروط وخمرة
قراءة الجنب آية في احدهما ليس لكونها ركبا بل لكون الآية قرأنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب آية
لا يقصد قرآن فهل تجزئ لقراءة ذات الآية ولا لانه لا تكون قرأنا بالانصاف في نظر سم على ع ش
الا قرب الثاني ع ش واعتمده شيخنا فقبال ولا بد أن يقصد الجنب القراءة في الآية لعندهما ركنا وان حرم
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجبال الرمي ما يوافق في الشورى بعد ذكر ما وافقه وما ذكره ابن

محله في مستمع قراءة امامه اه (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الإمام في أثناء الافتتاح
حدث باق مجامعهم وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدارك ما سبق على ان الافتتاح كد بطلته
في كل صلاة (قوله وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي عدم فوات
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويقرأ بعد الفاتحة الخ) قال في العباب ويقرأ الإمام والمنفرد
زاد في شرحه والمأموم الذي لا يسبح قراءة الإمام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل بجهر المأموم
المذكور أيضا القياس لا (قوله وان لم يرض المأموم بذلك) أي كما قال الأذوى انه الظاهر شرح مر (قوله
فلا يجب هذا نحو قيام الخ) قال في التوسط لا يخفى أن الكلام اذا لم ينذر الصلاة والخطبة أمالونذر وجب أن
يخطبها قائما من غير انصاف عليه في الام ويسن الجالوس قبلهما للاسرة تراخة قال الخوارزمي قدر الاذان شرح مر
(قوله بطلت خطبته) فيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وان اثم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج

حج أنه لو كان جنباً في حالة القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة اهـ (قوله ولا بد في أداء سنتها
 الخ) اعتدله النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لكن يعتبر في أداء السنة الاسماع والسماع وكون
 الخطبة عربية اهـ وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكراً اهـ قال ع ش قوله مر وكون الخطبة عربية انظر
 وان كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول ظاهر اطلاق الشارح مر ذلك ووجهه انه ليس الغرض
 منها مجرد الوعظ بل الغلب عليها الاتباع نظر الكون بعبادة اهـ (قوله لكن المتجه الخ) خلافاً لشيخ
 الاسلام والنهاية والمعنى كما مر آنفاً (قوله بالنسبة ان يفهمها) يحتمل تعلقه بقوله لكانها وبقوله لا صلها
 فعلى الاول يصير المعنى أن كونها عربية ليس شرطاً في الاصل مطلقاً ولا في الكمال بالنسبة لمن لا يفهمها وفيه
 أن عدم اشتراطها للاصل بالنسبة ان يفهمها سيما ان كان لا يفهم غير هالايخلو عن بعد وعلى الثاني يصير
 المعنى أن كونها عربية شرطاً للكمال مطلقاً ولا في الاصل بالنسبة ان لا يفهمها وفيه أنه لو عكس لكان أنسب
 بان جعل اشتراطها للاصل بالنسبة ان يفهمها الا ان كان المراد بضمير يفهمها
 غير العربية فليست تأمل بصري أقول سياق كلام الشارح مر في الاحتمال الاول من تعلقه بقوله لكانها
 (قوله بل أولى يعني كون العربية ليست شرطاً للجمعة أولى من كون الطهارة كذلك كرددى (قوله كما مر)
 أى في الجمعة لكن هذا العاخر هل يترجم عن الآية لا نهار كن فلا بد من الاتيان بها أولاً وتسقط في هذه
 الحالة لكنه يقف بقدرها لغوات اعجاز القرآن بالترجمة فيه نظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عجز في الصلاة
 عن الفاتحة بالعربية فلي تأمل سم (قوله ولا بد في ذلك) أى في أداء سنتها (قوله ندبا) الى قول المتن وفعلمها
 في المغني وكذا في النهاية الا قوله نعم لا يسن الى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كفى المجموع ونصها كما
 قاله ابن الصلاح كابن أبي الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لغير بيعة ولا معركة وكانها
 من الفطرة أى الخلقة فهي صدقة الخلقة معنى (قوله أحكامها) أى أحكام الفطرة والاضحية (قوله في
 بعض ذلك) والذي في الصحيحين بعض أحكام الاضحية في عيدها والذي في أبي داود والنسائي بعض أحكام
 الفطر في عيده و يقاس بذلك بقية أحكامهما بجماع أنه لا تق بالخال كرددى على بافضل قول المتن (يقترض
 الاولى) أى لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة
 بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يقتضها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فعملها تسع والثانية
 خمس مع تكبيرة القيام والركوع والاولا عشرة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخال ذكر بين كل تكبيرتين
 أو قرن بينهما جاز نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر أو قرن بينهما أى أو بين الجميع وقوله جاز أى لكنه
 خلاف الاولى اهـ قول المتن (تسع تكبيرات الخ) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة
 لا يبعد القوان كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم
 القوان ووجهه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة أى بين سبعاتها ع ش
 أقول في ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتد الاول الشورى وكذا شيخنا فقال ويفوت التكبير بالشروع في
 أركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اهـ قول المتن (ولاء) أى فيض الفصول الطويل وقول الشارح افراد
 أى واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاً فعلم أن معنى الولا غير معنى الافراد سم على ع ش قوله

لعدم الاعتداد بها منه ما لم
 يتطهر ويبعد ولا بد في
 أداء سنتها من كونها عربية
 لكن المتجه ان هذا شرط
 للكمال لا لاصلا بالنسبة
 لمن يفهمها كالطهارة بل
 أولى لان اعتناء الشارع
 بنحو الطهارة أعظم ألا ترى
 أن العاخر عن العربية
 يخطب بلسانه لمثل كرام
 وعن الطهورين لا يخطب
 أصلاً فاذ لم يشترط في صحتها
 الطهر فأولى كونها عربية
 ولا بد في ذلك أن يضمن سماع
 الحاضر من لها بالفعل لكن
 يظهر الاكتفاء بسماع
 واحد لان الخطبة تسن
 للثنين ثم هي وان كانت
 لخطبة الجمعة في سنتها الا انها
 تزيد بسنتين أخرى تعلم من
 قوله (ويعلمهم) ندبا في
 الفطر الفطرة أى عز كانتا
 (و) في (الاضحية)
 أى أحكامها التي تعم الحاجة
 اليها للاتباع في بعض ذلك
 رواه الشيخان وما فيه من
 عظم نفعهم (يقترض الاولى
 بنسج تكبيرات والثانية
 بسبع ولاء) افراد في السك
 وهي مقدمة لها لا منها ولا
 ينافيه التعبير بالافتتاح
 لان الشئ قد يفتتح ببعض
 مقدماته

المتن (ويندب الغسل) أي لعيد فطر وأضحى وإساعلى الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة بمعنى زينة واسنى. ويأتي في الشرح مثله ولا يغوت بخروج الوقت سم قال ع ش فان لم يتيسر له الغسل تبهم قال سم على ابن حج وهل يستحب أى الغسل للحائض والنفساء ما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاجرام فيه نظرا انتهى أقول وهو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم اه (قوله أيضا) لا موقع له (قوله ومرفاهيه) أى من أنه ان عمن الماء للغسل تبهم بنيت بدلا عن الغسل الخ قول المتن (ويدخل وقته الخ) أى ولكن المستحب فعله بعد الفجر ثم اياه ومعنى وفى الجبرى عن الشورى ويمتد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما وافقه قول المتن (بنصف الليل) وهل غير الغسل ل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك أولا يدخل: فتعلا بالفجر فيه نظر سم على حج وفي شرحى الاوشاد لابن حج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والترين انتهى ويأتى فى الشرح أن التبكير من الفجر وعبدارة ملتقى البحرى والغسل للعبدى والتطيب والترين لقاعد وخارج وان غير متصل من نصف ليل انتهت اه ع ش (قوله لان أهل السواد الخ) أى أهل القرى الذين يسمعون النداء من اياه وفى القاموس السواد من البلد قراها اه قول المتن (وفى قول بالفجر) وقيل يجوز فى جميع الليل معنى (قوله ومرفاهيه الخ) أى بتأخير الصلاة هناك وتقدمها هنا معنى قول المتن (والطيب الخ) أى ويندب الطيب أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب والترين باحسن ثيابه وبازالة الشعر والظفر والريح السكرية أما الانثى فيكره لاذن الجمال والهيئة الحضور ويسن لغيرها باذن الزوج والسيد وتنظف بالماء ولا تنظف وتخرج ثياب بذلتها واخترت فى هذا كالانثى أما الانثى القاعدة فى بيتها فيسن لها ذلك معنى زاد النهاية واستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله لكل جمعة وعيد اه قال ع ش والا قرب أن الطيب وما ذكره من الترين هنا أفضل منه فى الجمعة بدليل أنه طاب هنا أغلى الثياب قيمة وأحسنها منظارا ولم يختص الترين فيه بمريدا لحضور بل طاب حتى من النساء فى بيوتن اه أقول وبصرح بذلك قول الشارح الآبى بل أولى الخ وفى الجبرى عن الحاي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه (قوله والمشي) يعنى عنه قول المصنف الآبى ويذهب اشيا (قوله سنة هنا الخ) قضية هذا الصنيع أن قول المصنف والطيب الخ ممتدأ وقوله كالجمعة خبره وجعله المحلى والنهاية والمغنى معطوفا على الغسل وقوله كالجمعة متعلقا بالترين (قوله لانه) الى قوله نعم فى النهاية والى المتن فى المغنى (قوله فانه الافضل هنا) وينبغى أن يكون ذلك الغير أفضل أيضا اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وعبارة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جمعة فلا بد أن يكون الافضل لبس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فلا يضر فليست انتهت اه ع ش (قوله وازالة نحو شعر الخ) أى شعر تطلب ازالته كالعانة والباط فلو لم يكن يبدنه شعر فالظاهر بل المتعين أنه لا يسن له امراراموسى على بدنه لان ازالة الشعر ليست هنامطالبة لذاته بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المحرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أى بل يسن له من أول الشهر تأخير ازالة نحو ظفره وشعره الى ما بعد ذبحها (قوله كياياتى) أى فى الاضحية قول المتن (أفضل) أى من الفعل فى الصحراء ان اتسع أو حصل مطر ونحوه فلو صلى فى الصحراء كان تاركا لا لولى مع الكراهة فى الثانى دون الاول نهاية (قوله

(ويندب الغسل) كما قدمه
أيضا فى الجمعة ومرفاهيه ثم
ذكره هنا توطئة لقوله
(ويدخل وقته بنصف الليل)
لان أهل السواد يقصدونها
من حيثئذ فوسع لهم وكما
يدخل أذان الصبح بذلك
(وفى قول بالفجر) كالجمعة
ومرفاهيه ثم (والتطيب
والترين) والمشي وغيرها
سنة هنا (كالجمعة) بل أولى
لانه يوم زينة فأتى هنا جميع
ما مر ثم الا فى غير أبيض
أرفع منه فانه الافضل
هنا والافترين بنحو
الطيب وازالة نحو شعر
وظفر مما مر ثم فانه يسن
هنا السكلى أحد وان لم يحضر
كالغسل بخلافه هناك نعم
لا يسن ازاله ذلك فى الاضحية
لمريد التخصية كياياتى
(وفعلها بالمسجد أفضل)
لشرفه (وقيل) فعلها
(بالصحراء) أفضل للاتباع
ورد بأنه صلى الله عليه وسلم
انما خرج اليها الصغر مسجده

الولاء غير معنى الأفراد وقد اوضح ذلك فى العوت وغيره (قوله فى المتن ويندب الغسل) أى لسكلى أحد كفى شرح الروض لانه لزينة المطلوبة فى هذا اليوم أيضا أى كانه عبادة ولا يغوت بخروج وقته وهل يستحب للحائض والنفساء ما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاجرام فيه نظر (قوله فى المتن ويدخل وقته بنصف الليل) أى ولكن فعله بعد الفجر أفضل مر وهل غير الغسل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك أولا يدخل وقته الا بالفجر فيه نظر (قوله فى المتن والتطيب والترين كالجمعة) فى العباب عطا على المندوبات ونحوه راجعنا بآذان أزواجهن مبتذلات متطفات أى بالماء من غير طيب ولا زينة كفى شرحه فيكره أى لهن تطيب وزينة قال فى شرحه بلبس نحو حلى أو مصبوغ لزينة وقول المتن لىسن الترين حتى

ومحله) الى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والغنى (قوله ومحله) أى الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) حرم به النهاية (قوله بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً سم (قوله ونارعه الاذرى) فقال وهو أى الا لحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة انتهى وهذا هو الظاهر مغنى (قوله وألحق به) أى بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الاوجه ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه نهاية ومغنى (قوله اتسع) أى بعد العصر الاول (قوله ان ضاق المسجد الخ) عبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فمما للتشويش بالزحام وخرج الى الصحراء قال ع ش أى ندبوا لوفعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفواً أو صفواً واحداً فيه نظر والا قرب الاول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وبذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يثبتونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق ع ش (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج الى الصحراء وظاهر كلام العباب وان وجد في البنين مكاناً يسعهم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بانها أوفق بالراكب وغيره سم (قوله نحو مطر) أى كبر شديد (قوله ولو ضاق المسجد الخ) تنبيه لو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر انه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلدي في نظر ولعل الاوجه الاول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة اليه فليتأمل سم أقول قد يصرح بهذا ما رآنا من النفاية بحيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع (قوله ندبنا) الى قوله وعلى كل في النهاية والغنى الا قوله وبقي الى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه زاد الغنى فقوله بالضعفة تنين بالفظ الخبر اه (قوله ولا يخطب الخليفة الخ) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضعفة بغير إذنه سم عبارة النهاية ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالى كفى الام والاولى أن ياذن له في الخطبة وحينئذ لا تجب استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس ان ولى الصلوات الخس حق في امامة عبيد وخسوف واستسقاء الا ان نص له على ذلك أو قلدا امامة جميع الصلوات ومن قلدا صلاة عبيد في عام صلاحه في كل عام لان لها وقتاً معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذى قلدها فيه وامامة التراويح والوتر تابعة لامامة في العشاء فيستحقها امامها اه وكذا في الغنى الا قوله والاولى الى وليس الخ قال ع ش قوله مر بغير أمر الوالى الخ هل مثل الوالى الى الامام الراتب اذا أراد الخروج للصحراء فاستخلف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لانه يقتدر به في الوظيفة ينزل منزلة موليه وقوله في امامة عدا الخ قضية اقتضاه على ما ذكره شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد المجتبه العادة من افراد الجمعة امام ع ش (قوله في ثم يخطب للكسوف) أى في شرحه (ما يمكن مجيئه هنا) عبارته هناك وتكره الخطبة في سعة يد بغير اذن الامام خشية الفتنة للنساء محله فيما اذا كن في بيوتهن كدل عليه كلامه قاله ابن الرفعة اه ودق في العباب قوله السابق ويكره تطيب رزينة بقوله كضور ذوات هيته وجمال اه (قوله وألحق كثير من به بيت المقدس) أى فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله وألحق به ابن الاستاذ الخ) اعتمد ذلك مر * (تنبيه) * تقدم عن الانوار انه يكره تعدد جماعتهم بلا حاجة والظاهر ان من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع فلو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر انه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد أو في المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلدي في نظر ولعل الاوجه الاول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة اليه فليتأمل فان قول العباب والاى بان ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للامام ان يخرج بالناس الى الصحراء اه يقتضى ترميم الثاني (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخروج الى الصحراء ولهذا قال في العباب والاى بان ضاق المسجد ولا مطر ونحوه ندب للامام ان يخرج بالناس الى الصحراء اه وظاهره استحباب الخروج الى البنين مكاناً يسعهم غير المسجد ويدل عليه تعليمهم بانها أرفق بالراكب وغيره (قوله ولا يخطب الخليفة الا بآذنه) أى يكره كفى شرح الروض والظاهر

ومحله في غير المسجد الحرام
امانوفهى فيه أفضل قطعاً
لفضله ومشاهدة الكعبة
وألحق كثير من به بيت
المقدس واعترضه المصنف
بأن ظاهر اطلاقهم انه
كغيره ونارعه الاذرى
وألحق به ابن الاستاذ مسجد
المدينة لانه اتسع (الا
لعذر) راجع للوجهين
فعلى الاول ان ضاق المسجد
كرهت فيه وعلى الثاني
ان كان نحو مطر كرهت
في الصحراء ولو ضاق المسجد
وحصل نحو مطر صلى الامام
فيه واستخف من يصلى
بالقبية في محل آخر
(ويستخاف) ندباً اذا ذهب
الى الصحراء (من يصلى) في
المسجد (بالضعفة) ومن لم
يخرج ولا يخطب الخليفة
الا بآذنه ويأتى في ثم يخطب
في الكسوف ما يمكن مجيئه
هنا

ويؤخذ منه أن محله ما لا يعتد باستثنائه أو كان لا يراها اه قول المتن (ويذهب) أي القاصد لصلاة العيد
 أن كان قادراً أم أموماً (قوله في آخر) أي غير الطريق الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولهما
 نهاية ومعنى قال ع ش ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال ابن العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين
 إلا للصلاة على الجنازة فإنها إذا كانت بمسجد أو غيره نذبت المبادرة إليها والمشي إليها من الطريق الأقصر
 وكذا إذا خشى فوات الجماعة ويؤخذ منه بالأولى نذب الذهاب في أقصر الطريقين والأسرع إذا ضاق الوقت
 بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض اه (قوله وحكمته) أي الذهاب في طريق الخ (قوله لأن أحر
 الذهاب الخ) هذا السبب هو الأرجح بنهاية ومعنى (قوله لأن أحر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت
 الإحرف الرجوع ونوافقه قوله في شرح العباب أنه كان يذهب في أطولهما لتكثير الأجر ورجوع في
 أقصرهما لأنه ليس قاصد بقربته وإنما قلنا أنه يثاب على الرجوع انتهى اه سم زاد البصري وعليه فلا
 يظهر تخصيصه إلا بطول باحدهما والأقصر بالأخر بل ينبغي أن يسلك الأطول فيهما اه وفيه نظرية
 الرشدي وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد محض للعبادة اه (قوله وهذا الخ) أي المخالفة بين
 الطريقين سم (قوله وهذا سنة في كل عبادة) كان الأولى تقديمه على قوله وحكمته الخ أو تأخيره وذكره
 عقب قوله أو الزجة (قوله في كل عبادة) أي كالحج وعبادة المريضة نهاية (قوله أولئك الخ) عطف
 على قوله لأن أحر الخ وهذا ما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر بالنظر
 لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض رشدي (قوله وعلى كل
 من هذه المعاني الخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذا ما منع من اجتماعها لا يقال لا يتأتى
 الجمع بين اغاظة المنافقين والحد من منهم لأننا نقول الحد من منهم أولاً لا لاحتساب أن يتبؤا في الإياب
 والاغاظة لمن يعمهم ثانياً بصري عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفي الام
 واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه قال ع ش قوله أن يقف الخ
 أي في أي محل اتفق منه وقوله ويدعو يعمهم فيه ما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص ع ش
 (قوله ولو لم توجد فيه الخ) ولا شبهة أن في الجميع بعيداً عن شهادة الطريقين والتغاول بتغير الحال
 لا بد من وجوده كرهى على بافضل (قوله من الفجر) إلى قوله وكونه وتزاني النهاية الأقوله ومحله إلى
 المتن وقوله وإنما الوجه إلى المتر وإلى الفصل في المعنى الأقوله ومحله إلى المتن وقوله وحده ما وردى إلى وإنما
 الوجه وقوله وألحق به الزبيب وقوله أي من حيث الأصل إلى ويكره (قوله من الفجر) ظاهره الوقت
 وعليه فلا يلزم تقييده بقوله هذا الخ وعبارة النهاية كالغنى بعد صلواتهم الصبح ثم قيدا بقوله لهذا الخ وهذا
 صنيع لا غبار عليه بهرى وعبارة شرح المنهجي ويكره بعد الصبح وفي الجبري عليه أي غير بعيد الدار وهو
 لمن في المسجد بالتهيئ كما قاله البرماوى اه ولك أن تقول أن مراد الشارح من الفجر لا حتى صلاة الفجر
 على شبه الاستخدام فلا غبار عليه (قوله فضيلة القرب) أي من الإمام نهاية (قوله والاسن المكث) أي في
 المسجد فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد
 ثم خرجوا العارض لم تفت سنة التذكير وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك
 السنة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية قال البدر ابن قاضي شبهة وقال الغزالي أنه الظاهر اه (قوله
 ومحله) أي سن المكث (قوله ونحوه) أي كتفريق الفطرة وفي الأعياب لو تعارض التذكير وتفريق صدقة
 الفطر كان تفريقها أولى انتهى اه كرهى على بافضل (قوله ندبا) ويجوز أن يحصل له من الثواب
 ما يساوى فضيلة التذكير أو يزدها حيث كان تأخوه امتثالاً لامر الشارع ع ش قول المتن (ويجمل) أي

(ويذهب في طريق ورجع
 في أخرى) ندبا للتباع
 رواه البخاري وحكمته أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يذهب
 في الأطول لأن أحر الذهاب
 أعظم ورجع في الأقصر
 وهذا سنة في كل عبادة أو
 يستترك به أهلهما أو ليستغنى
 فيهما أو ليتصدق على
 فقرائهما أو ليزور أقاربه
 أو قبورهم فيهما أو ليغني
 منافقهما أو ليحد منهن
 وللتغاول بتغير الحال إلى
 المغفرة أو لشهده البقاع
 أو خشية العين أو الزجة وعلى
 كل من هذه المعاني بسن
 ذلك ولو لم توجد فيه
 كالرمل والاضطباع (فيذكر
 الناس) من الفجر ندبا
 ليحصلوا فضيلة القرب
 وانتظار الصلاة هذان
 خرجوا للصبر والاسن
 المكث عقب الفجر كما بحث
 ومحله أن لم يتخجل زيادة وزن
 ونحوه والذهب وأق فوراً
 (ويحضر الإمام وقت صلاته)
 ندبا للتباع رواه الشيخان
 (ويجمل) ندبا للخروج (في
 الأضحية)

أنه لا يكره أن يصلى بالضعفة بغير إذنه (قوله لأن أحر الذهاب أعظم) فيه دلالة على ثبوت الإحرف الرجوع
 ونوافقه قوله في شرح العباب ثم الأرجح عند الراعي وآخرين في سبب مخالفتهم صلى الله عليه وسلم بين الطريقين
 أنه كان يذهب في أطولهما لتكثير الأجر ورجوع في أقصرهما لأنه ليس قاصد بقربته وإنما قلنا أنه يثاب على

اه وقولهم يفعلها ويحصل بها التحية قال سم والظاهر أن الأفضل هنا أن يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة اه (قوله ويكرهه) أي إن جاءه الإمام بخطب ويستحب أحياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة الجمعة من صلاة وغيرهما من العبادات ويحصل الأحياء بمعظم الليل وعن ابن عباس يحصل بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيه ما وفي ليلة الجمعة وليأتي أول زجب ونصف شعبان نهاية ومعنى واسني قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة الجمعة أي بان أحياءها من حيث كونها ليلة عيد وكرهه تخصيصها بقيام إذا لم تصادف ليلة عيد وقوله مر بصلاة العشاء جماعة أي ولو في الوقت المغضول وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الخ ظاهره وإن لم تتفق له صلاته في جماعة اه ع ش وفي الكردى على بأفضل مانصه قوله من نحو صلاة أي الرواتب فقط بالنسبة للحاج إذا ليس له غير هابل اختيار جمع عدم سن الرواتب له أيضا بل أنكر ابن الصلاح أصل أحيائها بالنسبة للحاج قال ابن الجبال وهو الأوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عمر البصري إليه وقوله بمعظم الليل أي أكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كافي الأيعاب كردى

* (فصل يندب التكبير الخ) * (قوله في توابع الخ) أي من التكبير المرسل والمقيد والشهادة بروية الهلال قول المتن (يندب التكبير) أي لحاضر ومساخر وذكر وغيره معنى ونهاية زاد شيخنا ويستثنى من ذلك الحاج فإنه يلبي إلى أن يتجمل لأنهم أشعاره مادام محرمات يكبر بعد تحال فلا يكبر في ليلة عيد الاضحية وكذا في ليلة عيد الفطر أن أحرم فيها بالحج واقتصارهم على ليلة عيد الاضحية للغالب من عدم إحرامهم بالحج ليلة عيد الفطر اه ويأتي عن سم ما وافقه (قوله الشامل) إلى قوله فائدة في النهاية والمعنى الاقوله ويسن إلى المتن (قوله الشامل العيد الخ) أي فألف فيه للجنس قول المتن (في المنازل الخ) أي راكبا وماشايا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الأحوال ولكن يتأكد مع الزجوة وتغاير الأحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للحاج شرح بأفضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذكروا ويؤنث سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم معنى (قوله بحضرة غير نحو محرم) يخرجهم إذا مالوا كانت في بيتهما وتعود وليس عندهما رجل أو خنثي أحذي فترفعان صوتهما به وهو ظاهر ع ش وسم وفي الكردى على بأفضل عن شرحي الإرشاد للشارح لكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة اه (قوله عندا كمالها) أي عدة الصوم (قوله وقيس به) أي بعيد الفطر بالنسبة للمرسل أما المقيد فنبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحية) أي ولذلك كان تكبير الأول آكد للنص عليه معنى ونهاية وشرح بأفضل أي من مرسل الثاني وأمام مقيد فهو أفضل من مرسلها ما لشرفه بتبعيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقيد الآتي) أي فيقدم على ذكر الصلاة بوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الأذكار ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الإمام الخ) أي ينطق بالرا من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد اه شرح بأفضل وفي ع ش عن عميرة وشرح الإرشاد والروض

لامرية للصرا على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو أولى حصلا كن دخله وعابه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية والظاهر أن الأفضل هنا أن يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره أن ذلك أفضل من أن يصلي التحية ثم بعد الخطبة يصلي العيد وبه صرح في الروض وشرحه فقال لو صلى فيه أي في المسجد بدل التحية العيد وهو أولى حصلا كن دخله وعابه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقد يقتضى أن الأولى في المشبه به صلاة المكتوبة لا التحية ثم المكتوبة ولعله غير مراد والفرق أنه إنما كان الأولى العيد لتكون صلاته قبل الخطبة أو قبل فراغها كما هو السنة

* (فصل) * يندب التكبير الخ (قوله لغير امرأه وخنثي بحضرة غير نحو محرم) مفهومه رفع المرأة وخنثي بحضرة نحو محرم (قوله بخلاف المقيد الآتي) ظاهره أنه يقدم المقيد على أذكار الصلاة وأنه لا يسن تأخيرها (قوله في المتن حتى يحرم الإمام) انظر لو أنكر الإمام الاحرام إلى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعبر حينئذ

صلى العيد لحصول التحية
في ضمنه كما ويكرهه تنفل
زائد على ذلك أن سمع والافلا
* (فصل) * في توابع لما
سبق (يندب التكبير
بغروب الشمس ليلتي العيد)
الشامل لعيد الفطر وعيد
التحر (في المنازل والطرف
والمساجد والاسواق برفع
الصوت) لغير امرأة وخنثي
بحضرة غير نحو محرم لقوله
تعالى ولتكنوا العدة أي
عدة الصوم ولتكبر والله
أي عند الصلوات
ما هداكم أي لأجل هدايته
أي لكم وقيس به الاضحية
ويسمى هذا التكبير المرسل
والعطف لأنه لا يتقيد بصلاة
ولا غيرهما ويسن تأخيرها عن
أذكارها بخلاف المقيد
الآتي (والأظهر إدامته
حتى يحرم الإمام بصلاة
العيد) إذا التكبير لكونه
شعار الوقت

منه وقال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن المعتبر حينئذ وقت الاحرام
 غالباً إعادة اه وفي عش والكردى على بافضل عن الامداد والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية
 اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان والا اعتبر بطولع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقاً اه زاد السيد البصري
 واهل الاقرب أن الاعتبار آخر الوقت اه وختم شيخنا بذلك فقال المعتد انه يكبر الى احرام الامام ان صلى جماعة
 ولو تأخر الى آخر الوقت وإلى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو في آخر الوقت وإلى الزوال ان لم يصل أصلاً لانه
 بسبيل من ايقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (قوله أولى ما يشتغل به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وقراءة سورة الكهف اذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة بخلاف ان ذهب الى انه يجمع بين ذلك شيخنا
 وقوله خلافان ذهب الخ أشار بذلك الى رد قول ع ش ولو اتفق أن ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين
 التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من
 الثلاثة ويختار فيما يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه (قوله فالعبرة باحرام نفسه) ينبغي
 مادام وقت الاداء بصري ومرة من شيخنا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص
 بالامام أو لا يحل نامل والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنهم ما خوذوا من فعله صلى
 الله عليه وسلم نعم لا يبعدنا كده بالنسبة للامام بصري قول المتن (ولا يكبر الحاج الخ) مقتضى ما يأتي أنه لو شرع
 في التحليل في اثنتاهما لم يكبر فيما بقي وان انقضى وقت التلبية وهو محل نامل ولعل الاقرب فيه أنه يكبر وسياً في
 الخ عن النهاية أنه في حال الافاضة يلي ويكبر فهل هو مبني على مقالة أو ما هنا مخصوص بصري عبارة الوائى
 في المناسك ويقفوا بمنزلة فيذكرون بالتحليل والتكبير والتحميد والتلبية كأن يقول الله أكبر ثلاثاً لاله
 الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد كفى شرح المنهج ثم يلي ويدعون بما أحبوا ويتصدقون الى الاسفار
 وبعد مزيد الاسفار يسبرون بسكينة وشعارهم التلبية والتكبير كفى النهاية وقال في التحفة والذكر اه
 ولا مانع من أن يكون المراد بالذكروا التكبير واعترض بأن وقت التكبير من الزوال ورد بان هذا وقت
 التكبير المقتيد بالصلوات اه وفي الغنى مثل ما مر عن شرح المنهج وعن التحفة قول المتن (ليلة الاضحية) انظر
 السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة ع ش سكتوا عما
 لو أحرم بالحج في ميقاته الزمانى وهو أول سؤال فهل يلي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والاقرب الاول
 ذكر من لتعليل اه وتقدم عن شيخنا اعتاده (قوله لان التلبية) الى قوله واطال في النهاية والمعنى قول
 المتن (ولا يسن ليلة الفطر الخ) أى من حيث كونه مقيداً بالصلاة اذ لا مقيد له فلا ينافى أنه يسن من حيث كونه
 مراسلاً ليلة العيد انتهى اه شيخنا وبصري زاد ع ش وعليه فيقدم اذ كان الصلاة عليه كما تقدم عن ابن
 ج اه قول المتن (في الاصح) اعتاده المنهج والنهاية والمعنى (قوله اذ لم ينقل الخ) عبارة النهاية لانه تكرر
 في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه كبر فيه عقب الصلوات ون خالف المصنف إذ كاره فسوى بين الفطر
 والاضحية اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليسلة الفطر
 نهاية ومعنى قول المتن (ويكبر الحاج) أى عقب الصلوات سم ومعنى (قوله أنه لو قدمه) أى التحلل
 سم (قوله وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه أنه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو
 أخر عن أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليتنامل سم وتقدم عن البصري ما وافقه
 ويأتى عن شيخنا اعتاده (قوله وان مضت أيام التشريق) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وانه لو صلى الخ)

أولى ما يشتغل به أمان من صلى
 منعرداً فالعبرة باحرام نفسه
 * (فائدة) * ورد في حديث
 في سنده متر وكان أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يكبر في
 عيد الفطر من حين يخرج
 من بيته حتى يأتي المصلح
 (ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية)
 خلافاً للفقهاء (بل يلي) أى
 لان التلبية هي شعاره السابق
 به والمعتبر يلي الى أن يشرع
 في الطواف (ولا يسن ليلة
 الفطر عقب الصلوات في
 الاصح) اذ لم ينقل وقيل
 يستحب وصححه في الاذكار
 وأطال غيره في الانتصار له
 وأنه المنقول المنصوص
 (ويكبر الحاج) الذي مبنى
 وغيرها كما يأتي (من ظهر
 الآخر) لانها أول صلاة تلقاه
 بعد تحلله باعتبار وقته
 الافضل وهو الضحى وقضيته
 أنه لو قدمه على الصبح أو
 أخره عن الظهر لم يعتبر ذلك
 وهو متجه خلافاً لمن أناطه
 بوجوب التحلل ولو قبل
 الحج اذ يلزمه تأخره بتأخر
 التحلل عن الظهر وان
 مضت أيام التشريق وهو
 بعيد من كلامهم وأنه لو
 صلى قبل الظهر نفلاً أو فرضاً

وقت الاحرام غالباً إعادة (قوله في المتن ليلة الاضحية) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم
 الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحاج) أى عقب الصلوات (قوله أنه لو قدمه) أى التحلل (قوله
 وهو متجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتجه حينئذ أنه لا يكبر لانه مادام لم يتحلل شعاره التلبية حتى لو أخر عن
 أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليتنامل (قوله وانه لو صلى) أشار الى انه معظوف على

كبر لا أن يقال غير هاتين آيتين له في ذلك فلم يقدم عليها (ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) (٥٣) وأن نفر قبل أول يكن بها أصلا كما

اقتضاه إطلاقهم ولا يناقيه قولهم لأنها آخرة صلاة يصلونها يعني لأنه باعتبار الأفضل لهم من البقاء بها إلى النفر الثاني وتأخير الظهر إلى المحصب (وغيره) أي الحاج (كهو) فيها ذكر من التكبير من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختتم) على القولين (بعض) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق) والعمل على هذا في الأعصا والأصا للغير الصحيح فيه على ما قاله الحاكيم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاً أنه لكنه ضعفه في غيرها وبتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار انه الاصح وفي الروضة انه الاظهر عند المحققين ثم رأيت الذهبي في تلخيص المستدرك أشار إلى أنه شديد الضعف وبشارته حسن: واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومن أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الغضائيل (والاظهر أنه يكبر في هذه الايام للثلاثة) المفروضة والنافلة فيها أو في غيرها والمنذورة (والرابعة والنافلة) تعميم بعد

إشاره للشارح إلى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه الخ سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غير هاتين) أي غير الظهر وقول المتن (ويختتم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد ع ش عبارة الرشيد أي من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العبارة أي من قولهم لأنها آخرة صلاة الخ والافن المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى الغروب فتنبه له اه (قوله بها) أي يعني (قوله وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كهو) ضعيف ع ش. (قوله تبعاله) أي لأن الناس تبع للصحیح معنى قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويختتم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق بحلى ونهاية ومعنى فإبراجع هذا مع قول الشارح الآتي ويختتم على القولين بعصر الخ بصري (قوله كعيد الفطر) لا يخفى ما في هذا التباس اذ الكلام في المقيد بصري (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه منوع عند التامل الصحيح سم على حج اه ع ش وبما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضى تصحيح المحلى والمغنى والنهاية حيث لم يقدر والفظلة فعل ونقل ع ش عن مر ما وافقه وفي آخره صرح به النهاية بعبارة وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما مراده به انقضاءه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخر النهار الثالث عشر في أكمل الاقوال وهذه العبارة تفهم أنه يكبر إلى الغروب اه واعتمده شيخنا فقال قوله من صبح يوم عرفة أي من وقت صبح عرفة ولو قبل صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر الا اذا تحلل قبل الزوال أو بعده كما قاله القليوبي تبعه الابن قاسم على ابن حجر وقوله إلى العصر أي إلى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبل الغروب كبر فجعله ما بين التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فيسبب التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وان كان يسمى أيضاً من سلام من جهة كونه واقعاً في ليلة العيد فله اعتباران اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهجي والنهاية والمغنى وقال ع ش هذا هو المعتمد اه (قوله وتسليمه) أي الضعف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله ومز) أي في أوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (انه) أي الشخص ذكر كان أو غير حاضر أو مسافر منفرداً أو غيره معنى ونهاية (قوله المفروضة) إلى قول المتن وصغته في النهاية والمغنى الا قوله وقيدته إلى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن للفائتة سم (قوله تعميم الخ) أي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المقيدة ونهاية ومعنى ولو عبر به الشارح لسلم عن توهم استدلاله قوله الآتي والنافلة المطلقة الآن يعطيه على الضمى (قوله وقيدته) أي قول المصنف والنافلة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي يكبر عقبها سم (قوله لانه شعار الخ) تعليل لما تقدم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى وان أوهم صنيع الشارح رجوعه أصلاً الجنائز فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيره أي الحاج الخ) قال في شرح الارشاد وشمل قوله غير الحاج المعتمد في كبر في هذه الايام وان لم يقطع التسمية الا عند ابتداء الطواف اه (قوله من فعل صبح عرفة الخ) الذي يظهر دخوله وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو غيرها قبلها كبر واستمرار وقته إلى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى فائتة قبل الغروب كبر وتعبيرهم بالعصر جرى على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما مشى عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدلل به فيه منوع عند التامل الصحيح (قوله في المتن يختتم بعصر التشريق الخ) عبارة الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخره الثالث عشر في أكمل الاقوال وقضية هذه العبارة انه يكبر إلى الغروب كما قلنا شرح مر (قوله فيها) متعلق بقول المتن للفائتة (قوله وكذا صلاة الجنائز) أي يكبر عقبها

تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالضمى والعيد ونحوهما والنافلة المطلقة وقيدته شارحاً بالمطلقة ثم أورد عايسه نحو ذات السبب والضمى وليس بحسن وكذا صلاة الجنائز لانه شعار الوقت

ومن ثم يكبر تغافا لغائتها إذا قضاه (٥٤) خارجها كما أنهم قوله في هذه الأيام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بطوله لانها

للادذان وبالطول انقطعت
نسبتها عنه وهذا الزمن
فيس بعد الصلاة وان طال
قال في البيان ما دامت أيام
التشريق باقية لا سجدة
تلاوة أو شكر على الأوجه
وفاقا للمعاصلي وآخرين
لانهم ليسوا بصلاة أصلا
بخلاف ما على الجنازة فانه
يسمى صلاة لكن مقيدة
والخلاف في تكبير يرفع به
صوته ويجعله شعار الوقت
أما لو استغفر عمره بالتكبير
فلا يمنع (وصيغته المحبوبة)
أي الغافلة لا شتم لها على
نحو ما صح في مسلم على
الصفا وزيادتها بأشياء
أخذوا وبعضهم فعل
بعض الصحابة تارة ككتاب
التكبير ثلاثا وأولها ومن
فعل بقية السلف أخرى
(الله أكبر الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد
ويستحب) كافي الام (أن
يزيد) بعد التكبير الثالثة
أي وما بعدها مما ذكرنا
آتي به الله أكبر (كبير
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيلا) أي أول
النهار وآخره والمراد جميع
الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد
الاياه مخلصين له الدين ولو
كره الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وهزم الاحزاب وحده
لا اله الا الله والله أكبر لانه
بمناسب ولانه صلى الله عليه

(قوله ومن ثم) أي من أجل انه شعار الوقت (قوله لغائتها أي هذه الأيام (قوله ولم يفت الخ) معطوف
على لم يكبر سم (قوله وبه أي بان التكبير شعار الوقت (فارق) أي عدم فوته بطول الزمن و (قوله
بطوله) أي الزمن (لانها) أي الاجابة ولعل الاولى أن يقول وفارق فوت الاجابة بطوله بانها الخ (قوله وان
طال الخ) أي وتركه عند انما هي ومعنى (قوله لا سجدة تلاوة الخ) عطف على صلاة الجنازة (قوله لانها الخ)
أي سجدنا التلاوة والشكر و (قوله أصلا أي لا مطلقة ولا مقيدة (قوله بخلاف ما على الجنازة) أي الصلاة
التي على الجنازة كردد (قوله والخلاف الخ) أي المشار اليه بقول المصنف والظاهر الخ (قوله اما لو استغفر
عمره بالتكبير الخ) أي ولو بالهيئة الآتية عش (قوله فلا يمنع) أي كما نقله في أصل الروضة عن الامام
وأقره ولو اختلف رأي الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير اتبع اعتقاد نفسه ومعنى ونهاية (قوله على
الصفا) أي انه صلى الله عليه وسلم قاله على الصفا كردد (قوله وزيادتها بأشياء الخ) الاخصر الاسبق وعلى أشياء
أخذوا وبعضهم فعل بعض الصحابة ككتاب الخ وبعضهم فعل بعض السلف قول المتن (ويستحب الخ)
واذا رأى أي شيامن النعم وهي الابل والبقر والغنم في عشر ذي الحجة كبرند بما معني وشرح بافضل زاد النهاية
وظاهر أن من علم كن رأى اه قال عش قوله مر كبر أي يقول الله أكبر فقط مرة على المعتمدا وفي
الكرددى على ما فضل عن الاعباب مثله (قوله بعد التكبير الثالثة) عبارة في شرح العباب بعد الثلاث
المتوالية والوقوف هنية انتهت اه سم (قوله أي وما بعدها الخ) ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا
التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد الله أكبر كبير الله الحمد لله
كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ سم على حج اه عش قول المتن (كبير)
أي حال كونه كبيرا أو كبرت كبير أو نحو ذلك و (قوله كثيرا) أي حمدا كثيرا شيخنا (قوله والمراد جميع
الازمنة) أي لا التقيد بزمان أو وقتين فقط شيخنا (قوله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ) عبارة النهائية والغنى
ويسن أن يقول بعد هذا لا اله الا الله الخ (قوله صدق وعده) أي في وعده أي في وعده لنبيه صلى الله عليه وسلم
بالنصر على الأعداء (ونصر عبده) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شيخنا قال عش زاد الغزى على أبي شعاع
وأعز جنده وهزم الخ ولم يتعرض له ابن حج وسم وغيرهما فيما عايناهم فليراجع اه عبارة شيخنا على الغزى
قوله وأعز جنده قيل لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات لكنها زيادة لا بأس بها لكن صرح العلقمى على
الجامع الصغير بانها اوردت اه (قوله وهزم الاحزاب وحده) أي الذين تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم
وهم قريش وغطفان وقريظة والنضير وكانوا قدر اثني عشر ألفا فرسل الله عليهم الريح والملائكة ففوزهم
قال الله تعالى فارسنا عليهم ريمحوا وجنودهم تروها شيخنا (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم أنه
لانتدب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس باتيانهم به بعد تمام
التكبير ولو قيل باستحبابه لم يظهر رفعنا لك ذلك وعلمنا بقولهم ان معناه لا أذكر الا وقد كرر في لم يكن
بعيدا عش عبارة شيخنا وتسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
وأئصاره وأزواجه وذريته اه قول المتن (ولو شهدوا الخ) أي أو شهد انما ية ومعنى (قوله وقبلاوا) الى الباب

(قوله ولم يفت الخ) معطوف على لم يكبر (قوله في المتن ويستحب أن يزيد كبير الخ) عبارة العباب فرع
صفة التكبيرين أي المرسل والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا ويحسن أن يزيد الله أكبر كبير الله الحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ اه وقوله
ويحسن أن يزيد قال في شرحه بعد الثلاث المتوالية والوقوف هنية ثم قال في العباب بعد ما تقدم عنه ولا
بأس أن تكون الزيادة لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر لا اله الا الله
قال في شرحه أي بعد تكبيره ثلاثا نسقا وقبل الله أكبر كبير الخ انتهى اه ويتحصل حينئذ أن صورة
ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر كبير الله الحمد لله أكبر
كبير الله الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ (قوله أي وما بعدها مما ذكرنا

وسلم قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين) وقبلوا (قبل الزوال)

في النهاية والمعنى (قوله وقد بقي الخ) كان حقه ان يؤخرو يكتب بعد قوله أدامع ابدال وقد باذا كالمصنع المعنى
والنهاية قول المتن (برؤية الهلال) أي هلال شوال و (قوله أفطرنا) أي وجوباً و (قوله وصلينا الخ) أي ندباً
نهاية ومعنى (قوله فكلوا وشهدوا الخ) أي الآتي في المتن آتياً (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض
وينبغي فيها لوقتي من وقتها ما يسعها أو ركعة دون الاجتماع ان يصلها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع
أداء ثم يصلها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم
محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والليلة فسومح فيه بذلك نهاية وهم قول
المتن (وان شهدوا) أي أو شهدوا (بعد الغروب) أي غروب الشمس يوم الثلاثاء رؤية هلال شوال لليلة
الماضية نهاية ومعنى قول المتن (بعد الغروب) أي أو قبله وعدلوا بعده نهاية ومعنى (قوله بالنسبة للصلاة العيد)
قضيتها أنه لا يجوز رفعها لليلا منفرداً ولا في جماعة ولو قبل بجواز فعلها لليلا سيما في حق من لم يرد فعلها مع
الناس لم يبدل هو الظاهر ثم رأيت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأيت الاسنوي
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع عش عبارة البحرى واستشكله الاسنوي بما حاصله ان قضاءها يمكن
ليلاً وهو اقرب واحوط وايضاً لقضاءه هو مقتضى شهادة البينة الصادقة فكيف يترك العمل بها وتتوى
من الغد اداء مع علمنا بالقضاء لا سيما عند بلوغ الخبرين عدد التواتر اه (قوله اذا فائدة له الخ) أي لان شوالاً
قد دخل بقيته وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم الا لمنع من صلاة العيد نهاية ومعنى (قوله فصلي من
الغد اداء) قال الشو برى الظاهر ولوللرائى فليراجع كردى على بافضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل
في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعاً مثلاً لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارته في شرح العباب اما
في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الاذى خلافاً لما نازع فيه كاحتساب العدة وحاول الاجل
ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقاً كافي للمجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل ابن
الرفعة له بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عتب رده الاسنوي والاذرى بان الحاكم منصوب
للمصالح ما وقع وما سيقع وقل ان يخلو هلال عن حق الله تعالى او عبادته فاذا سمعها حسبة وان لم يكن
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسناً لا عابثاً انتهى اه سم
(قوله كاجل الخ) قال عميرة زاد الاسنوي وجواز التضيعة وجوب اخراج كاة الفطر قبل الغد انتهى
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه عش (قوله في ذلك) أي في قبول الشهادة

الخ) يوافق ذلك ما مر عن العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح
الروض وينبغي فيها لوقتي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن
تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصلها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد
يستشكل بان صلاتها مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط لإعادة كما تقدم في محله اللهم
الآن يستثنى هذا العذر مع ندرته ثم رأيت في شرح مر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة
حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم والليلة فسومح فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى
أو جماعة لغواتها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة
لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعاً مثلاً لكن قضية الخبر المذكور خلافه وعبارته في شرح
العباب اما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الاذى خلافاً لما نازع فيه كاحتساب العدة
وحاول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقاً كافي للمجموع وغيره وان لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم
واستشكل ابن الرفعة له بان اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عتب رده الاسنوي والاذرى بان الحاكم
منصوب للمصالح ما وقع وما سيقع وقل ان يخلو هلال عن حق الله أو عبادته فاذا سمعها حسبة وان لم يكن عند
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعت اليه كان محسناً لا عابثاً اه (قوله في المتن

وقد بقي ما يسع جمع الناس
وصلاة العيد أو ركعة منها
(برؤية الهلال لليلة الماضية)
أفطرنا وصلينا العيد) أداء
لبقاء وقتها أمالوشهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما يسع ذلك فكلوا وشهدوا
بعد الزوال وبسن فعلها
للمنفرد ومن تيسر حضوره
مع حيث بقي من الوقت
ما يسع ركعة ثم مع الناس
(وان شهدوا بعد الغروب لم
تقبل الشهادة) بالنسبة
لصلاة العيد اذا فائدة لها
فما الامنع أدائها من الغد
ولما في الخبر الصحيح الفطر
يوم يفطر الناس والاضحى
يوم يفحى الناس وعرفة يوم
يعرف الناس فيصلح من
الغد أداء بل بالنسبة لغيرها
كاجل وطلاق وعق وعلقت
بشوال أو الفطر وأوالنحر
ونازع في ذلك ابن الرفعة بما
ردوه عليه

بالنسبة لغير الصلاة كروى قول المتن (أوبين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بزمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر نهاية ومعنى (قوله أن العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم بشهادتهم ما نهاية ومعنى وشرح المنهج وفي الجبري عليه قوله والعبرة بوقت تعديل يقضى أنه بمجرد الشهادة لا يثبت المشهود به ولا يقول عليها بل ينتظر التعديل نعم أن ظن شياعول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فلا تأمل بل هو عام سم أه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى ما لم يعسر الخ (قوله فلا فضل له تعجيل القضاء مطاقاً) أي مع من تيسر أو مفرداً ثم يفعاها عند مع الإمام كذا في بده كلام النهاية والمعنى والاسنى خلافاً لما في ع ش (قوله وهذا) أي قول المصنف وبشرع قضاؤها الخ (قوله وتقر بها الخ) عبارة النهاية والمعنى وتوطئة لقوله وقيل الخ أه (قوله الذي حكى الخ) نعت للفوات ويحتمل معقول تقر بها والموصول كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يغتبه الخ) * (خاتمة) * قال القمولى لم أر لأحد من أصحابنا كلاماً في التهنية بالعيد والاعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا مختلفين فيه والذي أراه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب بن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنهم مشروعة واحتج له بأن السبق عقد لذلك بأما قال باب ما روى في قول الناس بعضهم لا ينجى في العيد تقبل الله منا ومنكم وساق ما ذكره من أنباء وأثار ضعيفة لكن مجموعها ينجح به في مثل ذلك ثم قال ويخرج لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بشر وعية سجود الشكر والتعزيتو بما في الصحيحين من كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبول أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قام إليه طلبة بن عبد الله فهناه أي وأقر صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال ع ش قوله من تقبل الله الخ أي ونحو ذلك مما حو به العادة في التهنية ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطاب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الأيام ولا مانع منه لأن المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضاً أن وقت التهنية يدخل بالفجر لا بيليلة العيد خلافاً لما في بعض الهوامش أه وقد يقال لا مانع منه أيضاً إذا جرت العادة بذلك لذكره من أن المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤيد بذهب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتسن التهنية بالعيد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة أن اتحاد الجنس فلا يصح الرجوع إلى المرأة ولا عكسه ومثالها الأمر بالجيل وتسن اجابتها بنحو تقبل الله منكم أحياكم الله لأمثاله كل عام وأنتم بخير أه

* (باب صلاة الكسوفين) *

أي وما يتبع ذلك كالأجتماع عند وجيزة ع ش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المعنى وإلى قوله فأحدث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة ع ش وقيل الخسوف للسكل والكسوف للبعض سم على المنهج وظاهره أنه في كل من الشمس والقمر أه (قوله بأن معنى كسوف تغير الخ) والحاصل أن الكسوف ما جاوز من الكسوف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لأن نورها من ذاتها وانما يستتر عنها بحيلة جرم القمر بينما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهور وغالباً والخسوف ما جاوز من أوبين الزوال والغروب الخ) عبارة الر وض وشره أه وبعد الزوال أو قبله بزمن لا يسع ركعة مع الاجتماع قبلت شهادتهم ما وقاتت صلاة العيد وينبغي فيما لوبقى من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن تيسر حضوره ولتقع أداء الخ أه وقضية قوله وقاتت صلاة العيد بالنسبة لقوله أو قبله الخ مع قوله وينبغي الخ أنه إذا شهد أو قبل الزوال بزمن لا يسع ركعة مع الاجتماع يحكم بقواتها بالنسبة لصلاة الإمام بالقوم ولا يحكم بقواتها بالنسبة للأحاد وقد يستشكل فليتأمل (قوله علم أن العبرة بوقت التعديل الخ) يتأمل والله علم

* (باب صلاة الكسوفين) *

(أو) شهد أو قبله (أو) بين الزوال والغروب أفطرتا) وجوباً (وفاتت الصلاة) أي أدائها لخروج وقتها في الزوال وبما قررت به كلامه علم أن العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة (ويشرح قضاؤها معنى شاء) مراده (في الاظهر) كسائر الروايات وهو في باقي اليوم أولى ما لم يعسر جمع الناس فتأخيره للغد أولى هذا بالنسبة ليلية الإمام بالناس أما كل على حدته فلا فضل له تعجيل القضاء مطلقاً وهذا وإن علم من قوله في صلاة النفل ولو فاتت النفس المؤقت ندب قضاؤه في الأمهر لكن ذكره هنا أيضاً وتقر بها على الفوات الذي حكى مقابله بقوله (وقيل في قول) لا تغتوب بل (نصلي من الغداء) لاكثر الغلط في الالهة فلا يغتوبه هذا الشعار العظيم * (باب صلاة الكسوفين) * كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال خسوفان وللأول كسوف وللثاني خسوف وهو الأشهر الأوضح وقيل عكسه وبوجه شهرة ذلك وكونه أخص بان معنى كسوف تغير وخسوف ذهب وقدين علماء الهيئة أن كسوف الشمس لاحقة له بخلاف خسوف القمر لأن نوره مستمد من نورها

فأذا حبل بينهما صار لا نور له وهي مضيئة في نفسها وانما يحول بينهما حائل فيمنع وصول (٥٧) ضوءها اليها وكان هذا هو سبب ايثاره في التبرجة وتأضافاً لحديث

كسوف الشمس أكثر

وأصح وأشهر ونأزعههم

الأمدي في ذلك بما رددته

عليه في شرح العباب (هي

سنة) مؤكدة لكل من مر

في العبد للامر بها فهم

رواه الشيخان وبكره تركها

وهو مراد الشافعي في

موضع بلا يجوز لان المكروه

قد يوصف بعدم الجواز إذ

المتبادر منه استواء الطرفين

وانما لم تجب خبره هل على

غيرها (فيحرم بنية صلاة

الكسوف) مع تعيين أنه

صلاة كسوف شمس

أو قرظ لم يصر في أنه لا بد

من نية صلاة عبد الغطر أو

الخبر وهذا وان أغنى عنه

ما قدمه أول صفة الصلاة

ذات السبب لا بد من تعيينها

ولذا اغتنى عن نظيره في

العبد والاستسقاء لفهمه

من ذلك لكن صرح به هنا

لانه خفي لندرة هذه الصلاة

ويجوز لم يده هذه الصلاة

ثلاث كيفيات احداها

وهي أقلها ومحال ان نواها

كالعادة أو أطلق أن يصلها

ركعتين كسنة الصبح وثبت

فيها حديثان صحيحان

ومحل ما يأتي انه لا يجوز

النقص والرجوع بها الى

الصلاة المعتادة عند الانحلاء

اذ نواها بالصيغة الاستثنائية

خلافاً لما راعه الاسنوي

ثانيهما وهي أكمل من

الأولى ومحال كالتى بعدها

الحسف وهو المحو وهو بالقمر أليق لأن حرمه اسود صقيل كالأرديض بمقابلته نور الشمس فإذا حال حرم الارض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل أنصاف الشهور وغالبها شيخنا (قوله فإذا حبل بينهما) أي حال ظل الارض بينهما وبينه بنقطة التقاطع نهاية (قوله وهي مضيئة الخ) أي الشمس (قوله حائل) وهو القمر نهاية وهي غنى (قوله فيمنع الخ) أي مع بقاء نورها فيرى لون القمر كذا في وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءه (قوله وكان هذا) أي انكارهم لكسوف الشمس ع (قوله) هو سبب ايثاره في التبرجة زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الاشهر اه قال الرشدي يعني المعبر عنه بقوله وقيل عسكه اذ هو المقابل الحقيقي اه (قوله ونأزعههم الخ) أي علماء الهيئة (في ذلك) أي في البيان المتقدم (قوله مؤكدة) الى قول المتن وبقراءة النهاية ما وافقه الا قوله خلافاً للاسنوي وكذا في المعنى الا قوله أو أطلق (قوله لكل من مر الخ) عبارة المغنى في حق كل مخاطب بالمتبادر من الجس ولو عبداً أو امرأة اه زاد النهاية أو مسافراً (قوله اذ المتبادر الخ) عبارة المغنى من جهة إطلاق الجائز على مستوى الطرفين اه (قوله اذ المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر سم (قوله وانما لم تجب الخ) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الجس معنى (قوله نظير ما مر) أي في العبد (قوله في انه لا بد الخ) أي من انه الخ (قوله وهذا) أي قول المصنف فيحرم بنية الخ (قوله لكن مر به الخ) عبارة المغنى الا أنها ذكرت هنا لبيان أقل صلاة الكسوف اه (قوله أو أطلق الخ) أفتى الوالد رحمه الله تعالى بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلها كسنة الصبح وأن يصلها بالكيفية المعروفة ثم اية قال ع ش قال سم: الى ج وعلمه فهل يتعين احدي الكيفيتين بمجرد القصد اليها بعد اطلاق النية وألا بد من الشرع فيها بان يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويحبه الثاني اه أقول ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وتنصرف بمجرد القصد والارادة لما عني لم يبعد قياساً على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصح وينصرف ما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشرع في الاعمال وعلى ما لو نوى فلا فيزبد وينقص بمجرد القصد والارادة اه (قوله أن يصلها الخ) خبر قوله احداها (قوله كسنة الصبح) * (فرع) * لو نذر أن يصلها كسنة الظاهر تعين فعلها كذلك وفي سم على المنهج أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلها كسنة الظاهر وان يصلها بالكيفية المعروفة وأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لان أقل الكمال وحزم ابن حجر بأنه اذا أطلق فعلها كسنة الظاهر وانما يزيدان نواها بصفة الكمال أو قول قد يحبه انعقادها بالهيئة الكاملة لان الأصل والغاظة ويؤخذ مما أفتى به شيخنا بجهة إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظاهر أو بالكيفية المشهورة لان إطلاق النية صالح لكل منهما أو ينحط على ما قصده الامام أو اختاره بعد اطلاقه منهما فان بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب الاحرام وجهل ما قصده أو اختاره فينتج البطلان واذا أطلق المأموم نية خلف من قصد الكيفية المعروفة قلنا بجهة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد مغارقه قبل الركوع وأن يصلها كسنة الظاهر فهل يصح ذلك أم لا فيه نظر والمعتد الثاني وأن نية خلف من نوى الكيفية المعروفة تحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق انتهى اه ع ش بتصرف (قوله وثبت فيها) أي في هذه الكيفية (قوله ومحل ما يأتي) أي في المتن آنفاً (قوله والرجوع بها الخ) أي باسقاط ركوع من الركوعين (قوله اذ نواها الخ) خبر ومحل ما يأتي (قوله لما راعه الاسنوي) أي من انكاره هذه الكيفية مستدلاً بما يأتي يعاب (قوله ان يزيد

(قوله اذ المتبادر منه الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لانه خفي الخ) ولانه الاحتاج لتصوير هذه الصلاة لمخالفة كيفية الكيفية بقية الصلوات ناسب ذكر الاحرام لتكون كفيتهما مذكورة بتمامها فان ذلك أقعد وأوضح (قوله أو أطلق الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخبر بين أن يصلها كسنة الصبح وان يصلها بالكيفية المعروفة فتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لان أقل الكمال فيه ولو كراهية الاقتصار على ركعة واذا أطلق قلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين احدي الكيفيتين

أو وسورة قصيرة (و يركع ثم يرفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو وسورة قصيرة (ثم يركع ثم يعتدل ثم ينحدر) سجدتين كغيرها (فهذه ركعة ثم

الح) خبر قوله ثانيا (قوله أو وسورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركي قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ نهاية ومعنى قول المتن (ثم يركع) أي ثانيا أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المتن (ثم يعتدل) أي ثانيا ويقول في الاعتدال عن الركوع الأول والشأن في سماع الله أن جده بناتك الحد كفي الروضة وأصلها زاد في المجموع جدا طيبا إلى آخره معنى وكذا في النهاية الاقوله زاد الخ قال ع ش قوله مرر بناتك الحد أي إلى آخره ذكر الاعتدال محلي و حج أقول وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصور من الخ لان هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لو رده اه (قوله كغيرها) أي يأتي بالطهامة في محالها معنى ونهاية (قوله ولا يجوز إعادة صلاتها الا فيما يأتي) أي قريبا أو ما خبرناه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلت فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بأنها واقعة حال فعليه يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف سم قول المتن (لتمادي الكسوف) أي فأولى لغبر تمامه سم (قوله أي أحد الركوعين) أي قوله واعترضه في النهاية والمعنى (قوله وغيره) أي غير النقل المطلق (قوله وفيه الخ) أي في مسلم ع ش (قوله أو بعبارة خمسة) أي ركوعات نهاية (قوله أجابوا) أي الجمهور (عنها) أي عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية إعادة فأجاب النهاية عنها بما مرأ نفاعن سم عن الشهاب الرمي بأن أحاديث الركوعين أصح الخ أي فقد تمت على بقية الروايات نهاية زاد المعنى وهذا هو الذي اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعترضه الخ) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في الاعتراض المذكور (قوله لان سبر كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الاخذ بجميع التعدد المنقول لاقتصار على كيفية واحدة الا أن يقال لما تعذر معرفة عين كل وارداقتصرنا على الأقل منه فليتمل سم (قوله وصوره الزيادة) أي قوله كذا قاله في المعنى والنهاية الا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله الاعتذار إلى المتن (قوله والنقص) ينبغي أن يكون من صورته أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على المقابل) أي مقابل لأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي والاف كيف يعلم في الصلاة أن الكسوف يتسبب زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لانه يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصوير سم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة النهاية وغلم مما تقر امتناع تكريرها لبطء الانجلاء نعم لو صلاها منفردا الخ (قوله سن له اعادتها الخ) ويظهر مجيئ ع ش وط

بمجرد القصد إليها بعد اطلاق النية أولا بد من الشرع وفيها في تعيينها بان يكرر الركوع في الركعة الاولى بل بان يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني (قوله ولا يجوز اعادتها الا فيما يأتي) أي قريبا أو ما خبرناه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلت كبراه أو بوداود وغيره باسناد صحيح فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بأنها واقعة حال فعليه يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف (قوله في المتن لتمام الكسوف) أي فأولى لغبر تمامه سم (قوله وحينئذ فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الاخذ بجميع التعدد المنقول لاقتصار على كيفية واحدة الا أن يقال لما تعذر معرفة عين محل كل وارداقتصرنا على الأقل منه فليتمل سم (قوله وصوره الزيادة والنقص الخ) ينبغي أن يكون من صورته النقص أيضا أن ينجلي وهو في الصلاة فيسن له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله (قوله أن يكون من أهل الحساب الخ) أي والاف كيف يعلم في الصلاة أن الكسوف يتسبب زيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا حاجة إلى تصوير النقص بذلك مع قول المصنف للانجلاء فليتمل سم (قوله وعلى هذا) أي التصوير

يصلي ثانية كذلك) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا يجوز) اعادتها الا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لتمام الكسوف) ولا نقصه أي أحد الركوعين اللذين نواهما (لا لانجلاء في الأصح) لانها ليست نقلا مطلقا وغيره لا يجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وغير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أربع ركوعات وخمس ركوعات أيضا اعادتها أجابوا عنها بان أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعترضه جمع بأنه انما يصح اذا اتحدت الواقعة أما اذا تعددت الكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظران سبر كلامهم فاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفة التي تزيد على سبعة وحينئذ فالتعارض محقق وعند تحققه يتعين الاخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقررت أماله وصوره الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب و يقتضي حسابه ذلك وعلى هذا يحصل قول من قال يحصل الكيفية الا تبين أن لا يضيق الوقت ويمكن جملة على ما يأتي في الحسوف قبل

في البويطى) سنى زانه
 بطولها عوار كوع الذي
 قبلها وانه اعلم) فكون
 السجود الاول نحو الركوع
 الاول والثاني نحو الثاني
 وتسج جماعة) وبالمسجد
 الاعذر وذلك للاتباع رواه
 الشيخان وانما لم يسن هنا
 الخروج للصلاة لانه يعرضها
 للفوات قيل جماعة بالرفع
 أى فيها ولا يصح نصحها حالا
 لاقتضائه تفيد السند
 بحالة الجماعة وليس كذلك
 اه وفيه نظر بل النصب
 هو الظاهر وليس بحال بل
 تميز بحول عن نائب الفاعل
 ويصح جملة حالا وذلك
 الاجاه منتف بقوله اولاهى
 سنة الظاهر في سنه المنفرد
 أيضا (ويجهر بقراءة
 كسوف القمر) اجماعا
 لانها اليه اول محقة بها
 (الشمس) بل يسر للاتباع
 صححه الترمذى وغيره (ثم
 يخطب) من غير تكبير كما
 يحسن من الاستاذ (الامام)
 للاتباع في كسوف الشمس
 متفق عليه وقيل به خسوف
 القمر وتكره الخطبة في
 مسجد بغير اذن الامام خشية
 الفتنة ويؤخذ منه أن محله
 ما اذا اعتيد استذانه أو كان
 لاراه او يخطب امام نحو
 المسافرين لامامة النساء نعم
 ان قامت واحدة فوعظتهن
 فلا بأس وكذا في العدد كما هو
 ظاهر (خطبتين بأركانها)
 وسنهما السابقة (في الجمعة)
 قياسا عليها ما شر وطهما

فستة هنا

(الح) عطف على قول المصنف ويسمى الح قول المتن (في البويطى) أى في مكانه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى
 القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الأدنى كان خابطة الشافعي رضى الله تعالى عنه في حلقته بعده مات سنة
 اثنين وثلاثين ومائتين نهاية ومعنى قول المتن (وتسن جماعة) وينادى لها الصلاة جماعة كما علم مما مر وتسحب
 للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا
 بأس نهاية ومعنى (قوله وبالمسجد الح) عبارة النهاية والمعنى وتسب صلاتها في الجماعة كتنظيره في العيد اه
 قال ع ش قوله مر كتنظيره في العيد قضيته أنه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصعراء وقال سم على ج
 قوله وبالمسجد الاعذر الح قال في العباد وبالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارته شرح الارشاد
 دون الصعراء وان كثر الجمع اه وقوله هنا الاعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا
 في شرح الارشاد اه ويمكن توجيه قوله وان ضاق بأن الخروج الى الصعراء قد يؤدي الى فواتها بالانجلاء
 اه (قوله جماعة بالرفع) الى قوله ويؤخذ في النهاية الاقوله وليس الى بل تمييز وكذا في المعنى الاقوله ويصح
 الى المتن (قوله ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض
 سم (قوله وذلك الاجاه منتف الح) محل تأمل لا مكان حمل المطابق على المقيد فلا يتبقى الاجاه بصري وسم
 قول المتن (ويجهر) أى الامام والمنفرد ندب بالمعنى ونهاية (قوله لانها اليه) أى ان فعلت قبل الفجر (أو
 ملحقة بها) أى ان فعلت بعده فأول التوزيع بصري وسم (قوله بل يسر) * فرع * لو غرت الشمس أو
 طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول أو القمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار
 فيها في الثاني وهو نظير ما لو غرت بعد فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في
 ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح في الثاني كما هو الظاهر سم قول المتن (ثم يخطب الح) أى ندب بعد
 صلاتها نهاية ومعنى قال ع ش فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ثم رأيت في
 العباد ما نصه ولا تجزئان أى الخطبة ن قبل الصلاة ولا خطبة فردة انتهى اه (قوله من غير تكبير) وهل
 يحسن أن يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان صلاته مبنية على
 التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحث على ذلك وعبارة الناصري يحسن أن يأتي
 بالاستغفار لانه لم يرد فيه نص انتهى اه ع ش (قوله وتكره الخطبة الح) عبارة النهاية والمعنى ويستثنى
 من استحباب الخطبة ما قاله الاذرى تبع للنص أنه لو صلى ببلد وبه وال فلا يخطب الامام الا بامر والافكره
 وبأقوى مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يقوض السلطان ذلك لاحد بخصوصه والى محقق لاذن أحد اه
 (قوله ما اذا اعتيد استذانه الح) الاولى الضبط بخشيه الفتنة بصري (قوله أو كان الح) أى الامام قول المتن
 (خطبتين الح) يعلم منه أنه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع معنى (قوله فستة هنا) نعم يعتد لاداء
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عريية نهاية ومعنى زاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه (قوله

(قوله وبالمسجد الاعذر) قال في العباد وبالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارته شرح
 الارشاد دون الصعراء وان كثر الجمع اه وقوله هنا الاعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد
 ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله ويصح جعله حالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس
 الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض (قوله وذلك الاجاه منتف) أقول انتفاؤه ممنوع اذ لا معنى للاجاه الا
 احتمال تفيد سنيتها بالجماعة وهو حاصل مع ما ذكر أول الباب لاحتمال تفيد ما افاده ما هنا لان المطلق
 يحمل على المقيد بل الاجاه لازم ما اعترف به من قوله الظاهر الح اذ من لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله
 أو ملحقة بها) أى كفى بعد الفجر * فرع * لو غرت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف
 الشمس في الاول أو القمر في الثاني فالتوجه الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غرت بعد
 فعل ركعة من العصر أو طلعت بعد فعل ركعة من الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول ويسر في ثانية الصبح
 في الثاني كما هو الظاهر (قوله اما شر وطهما فستة الح) نعم يعتد لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

والاصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ويفرق الخ ع ش
 (قوله خارجة عن القياس) في الجملة فلا ينافي انه يتجاوز كسنة الصبح سم (قوله وبانه يلزمه القضاء الخ) في
 لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد يعكس الفرق به هذا فيقال لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها
 لثلاثتوت وأسا ولا كذلك الصوم سم (قوله دلالة علمه) أي المنجم (على ذينك) أي الوقت والصوم
 (قوله وذلك الخ) أي فواتها بالانجلاء بصري (قوله اما اذا زال الخ) أي انجلي جميعها نهاية ومعنى (قوله
 فانه يتها) أي وان لم يدرك ركعة منها نهاية ومعنى أي وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي
 في الشرح (قوله قبل ولا توصف الخ) صنيع النهاية والمعنى صريح في انه راجع لقوله اما اذا زال اثناءها
 الخ لكن ظاهر صنيع الشارح وصريح ما يأتي عن سم أنه في مطلق صلاة الكسوف (قوله والوجه صحة
 وصفها بالاداء) أي وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقد يقال ينبغي أن توصف به لان لها وقتا مقدرا لكنه
 مهتم فان أدركها أو ركعة منها قبل الانجلاء فاداء وان حصل الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء سم بحذف
 (قوله ولو بان الخ) أي لو سرع فيها طائبا بقاءه ثم تبين أنه كان انجلي قبل تحريمه بها نهاية (قوله وقعت نغلا
 الخ) عبارة النهاية انقلب نغلا الخ قال ع ش قوله انقلب الخ كالصريح في أنه اذا علم بذلك في اثنتان انقلب نغلا
 وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من أنه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جازها بالحال وقعت نغلا مطلقا
 بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم ذلك في اثنتان باطلت فحمل هذا على ما هنالك فتصور المسئلة بما
 اذا لم يعلم انجلاءها لا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذ يغتفر في
 التأخير عن الوقت كما هنا لا يغتفر في التقدم عليه كما هناك وأيضاً يغتفر في صلاة الكسوف ما لا يغتفر في غيرها
 (قوله كالهية الخ) الاولى على الهية الخ (قوله قبل الشروع) الى الباب في النهاية الا قوله ولو بعد الفجر
 (قوله لجيعه) أي يقينا شيخنا قول المتن (وطولع الشمس) أي ولو بعضا شيخنا (قوله لزوال سلطانه) الى
 قوله وكذا ان نوى في المعنى (قوله لا بطولع الفجر) أي وان كان في ليل يقطع بانه وان لم يكن كاسفالا يوجد
 في ذلك الوقت كعاشر الشهر كما يصرح به قوله الآتي ويجاب الخ ع ش (قوله اذا خسف بعد الفجر الخ)

شرحه فيصلي في الاول لان الاصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الاصل عدمه (قوله ولا نظري في هذا
 الباب لقول المنجمين) أي فاذا قالوا انجأت أو انكسفت لم يعمل بقولهم فيصلي في الاول اذا اصل بقاء
 الكسوف دون الثاني اذا اصل عدمه مر (قوله خارجة عن القياس) أي في الجملة فلا ينافي انه يتجاوز
 كسنة الصبح (قوله وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد يعكس الفرق
 بهذا فيقال لم يمكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لثلاثتوت وأسا ولا كذلك الصوم (قوله اما اذا زال
 اثناءها فانه يتها) يحتمل ان محله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بأن بقي لطولع الشمس أو
 غروبها اما لا يتصور ايقاع جميع الصلاة فيه اما اذا كان الباقي كذلك فلا تنعقد مع العلم بالحال وكذا مع
 الجهل بالهية المعروفة بخلافها كسنة الظهر لانها على صورة النقل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال الكسوف
 قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب لان زواله غير مضبوط فليتأمل ثم رأيت قول الشارح وله الشروع
 فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤثر اه (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) أي
 وان لم يدرك ركعة قبل الانجلاء ووجهه بان القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدرة شرعا وهذه لا وقت لها
 كذلك فكيف في كونها اداء صحة الاحرام بها وقد رد على هذا التوجيه ان الاداء فعل الشيء في وقته المقدرة
 شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القيل المذكور والان يمنع اعتبار ما ذكر في الاداء فليتأمل وقد يقال
 ينبغي ان توصف به لان لها وقتا مقدرا لكنه مهتم فان أدركها أو ركعة منها قبل الانجلاء فاداء وان حصل
 الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء لكن اذا حصل الانجلاء قبل الاحرام بها امتنع فليتأمل وفي العباب فرع انما
 يدرك المسبوق الركعة بادرأ الركوع الاول مع الامام فان كان أي الركوع الاول الذي أدركه من الثانية
 صلى بعد سلام الامام ركعة بها ثم ان بقي الكسوف والام لم تبطل لكن يخففها اه وقوله فان كان من

ولا نظري في هذا الباب لقول
 المنجمين وطائفة وان كانوا
 لانه تخمين وان اطرديو يفرق
 بين هذا وجواز عمل المنجم في
 الوقت والصوم بعلمه بان
 هذه الصلاة خارجة عن
 القياس فاحتيط لها وبانه
 يلزمه القضاء في الصوم وان
 صادف كما يأتي في جاره وهذه
 لا قضاء فيها كما مر فلا جابر
 لها وبان دلالة علمه على
 ذينك أقوى منها هنا وذلك
 لغوات سبها اما اذا زال
 اثناءها فانه يتها قبل ولا
 توصف باداء ولا قضاء اه
 والوجه صحة وصفها بالاداء
 وان تعذر القضاء كبرى
 الحار ولو بان وجود الانجلاء
 قبل الشروع فيها فالوجه
 انها ان كانت كسنة الصبح
 وقعت نغلا مطلقا كولو أحرم
 بفرض أو تفصل قبل وقته
 جاهلا به أو كالهية الكاملة
 بان بطلانها اذ لا تفصل على
 هيتها يمكن انصرفها اليه
 (و يغروها كاسفة) لزوال
 سلطانها والانتفاع بها
 (و) تفوت صلاة خسوف
 (القمر) قبل الشروع فيها
 (بالانجلاء) لجيعه كما مر في
 الشمس (وطولع الشمس)
 زوال سلطانه (لا) بطولع
 (الفجر) وهو خاسف فلا
 تقوت (في الجديد) لبقاء
 ظلمة الليل والانتفاع
 بضوئه وله الشروع فيها
 اذا خسف بعد الفجر

وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر (ولا تغرب بغيره به خاسفا) ولو بعد الفجر كالوعاب تحت السحاب خاسفا مع بقائه محل سلطانه والانتفاع به قال ابن الاستاذ هذا مشكل وان اتفقوا عليه لانه قد تم سلطانه في هذه الليلة اهـ ويجاب بأنهم (٦٣) نظر والامن شأنه لا بالنظر لليلة

شخصه واطاعة الاشياء بما
من شأنها كثيرا في كلامهم
ولا يفوت ابتداء الخطبة
بالانجلاء لان خطبته صلى
الله عليه وسلم انما كانت
بعده (ولو اجتمع كسوف
وجعة أو فرض آخر قدم)
وجوبا (الفرض) الجمعة
أو غيرها (ان خيف فوته)
لان فعله حتم فكان أهم
في الجمعة بخطب لها ثم يصليها
ثم الكسوف ثم بخطبته
(والا) يخف فوته (فلا ظهر
تقديم الكسوف) لخوف
فوته بالانجلاء فيقرأ بعد
الفاتحة بخمسورة
الاخلاص (ثم) بعد صلاة
الكسوف (يخطب الجمعة)
في صورتها (متعرضا
للكسوف) ليستغنى
بذكره ما يتعلق بالكسوف
عن خطبتين آخرتين بعد
الجمعة ويجب أن ينوي
خطبة الجمعة فقط فان
نواهما بطلت لانه شرك
بين فرض ونقل مقصود
لان خطبة الجمعة لا تتضمن
خطبة الكسوف فليس
كنية الفرض والتحية
وكذا ان نوى الكسوف
وحده وهو ظاهر فيستأنف
خطبة الجمعة أو أطلق لان
القرينة تصرفها للكسوف
وقول الاذرع لا تنصرف
الخطبة اليه لا بقصده لان

وكذا فيما اذا اكتفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شو برى اهـ بجري قول المتن (ولا بغيره به خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع الخ يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا في شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم أر فيه نقلا وينبغي أن يصل على الجديد انتهى وهو متجه انتهى اهـ سم أقول ويصرح بذلك أيضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اهـ وفي شرح بافضل ولا بغيره به قبل الفجر أو بعده وقبل طلوع الشمس خاسفا اهـ (قوله هذا مشكل) أي قول الأئمة ولا تغرب بغيره به خاسفا (قوله بأنهم نظر والخ) عبارة المغني بأن لا ننظر الى ليلة بخصوصها بل ننظر الى سلطانه وهو الليل وما ألحق به كإنا ننظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم ولا الى غيره اهـ (قوله ولا يغرب ابتداء الخطبة بالانجلاء) أي بعد الصلاة شو برى قول المتن (ولو اجتمع الخ) عبارة النهاية والمغني ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثروا من الفوات قدم الاخوف فواتها الا كدفعي هذا الاجتماع عليه كسوف الخ اهـ قول المتن (أو فرض آخر) أي ولو نذر انما نهاية ومعنى (قوله في الجمعة يخطب الخ) أي وفي غيرها يصلي الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر من معنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) أي ان بقي أو بعضه معنى (قوله ثم يخطب اه) أي وان انحلي كما مر قول المتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهاية واسنى قال ع ش أي وجوب باظهار اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها اهـ (قوله فيقرأ الخ) أي في كل قيام نهاية ومعنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والمغني وما نظر به المصنف من أن ما يحصل ضمنا لا يضر ذكره كالأوصاف تحية المسجد الى الفرض رد بان خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اهـ (قوله فيستأنف خطبة الجمعة) كان الأولى تقديمه على قوله وكذا الخ (قوله أو أطلق) وهو المعتمد نهاية وسم (قوله لان القرينة) أي تقديم الكسوف على الخطبة (قوله اليه) أي الخشوف (قوله لا يقصده) أي فيكفي الاطلاق لانصرافها حينئذ الى الجمعة فقط (قوله مبني الخ) أي وقول شرح الروض وهو الاقرب اهـ ضعيف ع ش (قوله والعيد) الى قوله انتهى في المغني (قوله نعم يجوز هنا قصد هما الخ) أي العيد والكسوف وبقى ما لو أطلق هل تنصرف لهما أو لا فيه نظر والاقرب أن يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة أحدهما بان افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف العيد وان حصر صلاة الكسوف أو افتتحها بالاستغفار فتصرف الكسوف وان حصر صلاة العيد ونقـل بالدرس عن شيخنا الشو برى أنها تنصرف اليهما ع ش أقول واليه يميل قول سم وهل عند الاطلاق هنا تنصرف اليهما اهـ (قوله بالخطبتين) والظاهر أنه يراعى العيد

الثانية الخ عزاه في شرحه للمجموع نقلا عن نص البويطي وقوله لم تبطل قال في شرحه قضيته ان له جواز خلافه فليراجع وله ان يتها على هيتها المشروعة بخلاف لان الموقفة لا يبطلها خروج وقتها وان استحالة قضاؤها كجمعة وقوله لكن يخففها أي ندبا كما في شرحه ثم قال في العباب ولا تبطل به أي بالغروب والطلوع في الاثناء اهـ (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) أي فليست كجمعة في امتناع انشائها بعد ضيق الوقت (قوله في المتن ولا تغرب بغيره به خاسفا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها يصرح بطاب انشائها بعد غروبها خاسفا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم أر فيه نقلا وينبغي أن يصل على الجديد اهـ وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج الخ ما أطاله به من الفوائد الجلية (قوله في المتن متعرضا للكسوف) قال في شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اهـ (قوله أو أطلق) هو المعتمد مر (قوله نعم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الاطلاق هنا ينصرف اليهما

خطبته سقطت مبني على أنه لا يحتاج لخطبة وان لم يتعرض في خطبة الجمعة والذي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلي الجمعة) والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد أضل منه نعم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكله في المجموع بأنهما سنان مقصودان فلا يضر التشريل بينهما كركعتين نوى بهما سنة النجوى وسنة الصبح المقضية

ويحجب بانهم لما كانتا ببيتين (٦٤) للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليسنا كالصلاتين لأنه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها

فيكبر في الخطبة لأن التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لأنه خير مطلوب في خطبته لأنه يتمتع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزبائي انتهى شوبري اه يجزئ (قوله) لما كانتا بعين الصلاة (الخ) أي لأن القصد بهما الوعظ أذ ليست واحدة منهما شرط الصلاة عش (قوله) أشار لذلك (أي حيث قال وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بهما بخلافه في الصلاة انتهى اه سم (قوله) ووتر (أي أو تراويع) (قوله) فوت (الوتر) أي أو التراويع نهاية ومعنى (قوله) لأنه أفضل (أي لمشر وعبارة الجماعة في صلاته زى أي مطلقا عش اه يجزئ (قوله) ثم يفرط طائفة لتشييعها (الخ) أي ولا يشيعها الإمام بل يشتغل الخ معنى (قوله) ببقية الصلوات) بالإضافة (قوله) والا (أي وان لم تحضر أو حضرت ولم يحضر الولي معنى ونهاية (قوله) فرض اتسع وقته) أي فان ضاق وقته قدم عليها إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وان فات الغرض مر سم وعش وشيخنا (قوله) قدمت (أي وجوبا كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الغرض أكثر وقصد التأخير لأجل كثرتهم والجاز التأخير فليأتمل سم واعتمده عش وشيخنا (قوله) أفردها جماعة (الخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم (قوله) قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها (الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرمي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الغرض الذي يتفق تجهيزه عنده جماعة أو غيرها لأجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل اقتضاه وجوب التقديم تبعاً للسبكي فليأتمل سم على حج أقول وقد يحجب بان الوجوب محمول بقراءة كلامه على ما إذا لم ترج كثرة المصلين كان حضور من عادنهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها إذا فائدة فيه عش (قوله) ويقف الجالين) قال سم على حج أي المحتاج إليهم في حالها ولو على التناوب و (قوله) أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر اه أي ولا ننظر لما حوته العادة من أنه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجب لأهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه عش (قوله) انتهى) أي كلام السبكي (قوله) وانما يشبه (الخ) عبارة النهاية ويتجه أن محل حرمه التأخير أن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين والافال تأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه (قوله) فالتأخير (الخ) والاولى الموافقة لما مر آتفا عن النهاية والتأخير (الخ) بالواو الحالية (قوله) قبل) إلى الباب في المعنى (قوله) قبل (الخ) عبارة المعنى والنهاية واعتضت طائفة على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه لوجوب اجتماع عيد وكسوف الخ بأن العيد ما لا من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين الخ (قوله) بأنه لا استعماله عند غير النجسين) أي وقول

فمما رأيت السبكي أشار لذلك (قوله) ولما جتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وان خيف فوت الوتر لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عبد) وجنازة (أو كسوف وجنازة) قدمت الجنازة خوفاً من تغير الميت ثم يفرط طائفة لتشييعها أو يشتغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت أن حضر ولها وحضرت والا ففردها جماعة ينتظر ونها واستغل مع الباقي بغيرها قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتد من تأخيرها عنها فينبغي التذرع منه وبما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضي الله عنه بمصر كان يصلي عليها أولاً ويقف الجالين وأهل الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها وانما يتجه أن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين والافال تأخير يسيراً وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حينئذ قبل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة لأنها لا تكسف إلا في الثامن أو التاسع والعشرين

(قوله) ثم رأيت السبكي أشار لذلك في شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بهما بخلافه في الصلاة اه (قوله) ولو اجتمع معها فرض (الخ) عبارة العباب أو جنازة مع فريضة وأمن فونها قدم الجنازة والا فالغريضة (قوله) ولو اجتمع معها فرض) أي ولو جمعة قدمت أي وجوباً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الغرض أكثر وقصد التأخير لأجل كثرتهم والجاز التأخير فليأتمل (قوله) اتسع وقته) أي فان خيف فوت الغرض قدم إلا أن خيف تغير الميت فتقدم الجنازة وان فات الغرض مر سم (قوله) والا ففردها جماعة ينتظر ونها) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور (قوله) قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة (الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرمي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الغرض الذي يتفق تجهيزه عنده جماعة أو غيرها لأجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل اقتضاه وجوب التقديم تبعاً للسبكي فليأتمل (قوله) ويقف الجالين) أي المحتاج إليهم في حالها ولو على التناوب (قوله) أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

ورد بأنه لا استعماله في ذلك عند غير النجسين كيف وقد صرح أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وروى النجسين

المتجملين لا عبرة به والله على كل شيء قدير نهاية ومعنى (قوله عن الواقدي) صريح صنيعة النهاية والمعنى أنه راجع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم عَشْرَ (قوله بان يشهدان الخ) أي فتنبكس في يوم عيدها وهو الثامن والعشرون في نفس الامر وبان الفقيهة قد يصور ما يقع لتدرب باستخراج الغرور والدقيقة نهاية ومعنى (قوله لا يصلي الخ) عبارة النهاية والمعنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبع للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه وأقره عَشْرَ (قوله من نخور زلازل الخ) هل من نخوهما الطاعون المتبادر لا مر اه سم على ج وفي الاسنى ويسن الخروج الى الصغراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نخوها انتهى اه عَشْرَ (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الطهر وينوي سبها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا خرم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية صلوات ولا تصلي على هيئة الخسوف قول واحد انتهى اه عَشْرَ (قوله مع التضرع والدعاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلته به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلته به قيل ان الرياح أربع التي من تجاه القبلة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولولكل منها طبع فالصبا حارة وباسية والدبور باردة ورطبة والجنوب حارة ورطبة والشمال باردة وباسية وهي ريح الجنة التي تهب على أهلها جعلنا الله تعالى والدنيا وما فيها وأصحابنا منهم معنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك ككراهة سب الريح عَشْرَ (قوله هو لغة) الى قوله وليس في النهاية والمعنى الا قوله قال الى وأكملها (قوله هو لغة طلب السقيا) أي مطلقة من الله تعالى أو من غيره لحاجة أو بدو (قوله وشرا طلب السقيا) أي سقيا العباد كالأوبعض عَشْرَ (قوله والاصل فيها الخ) أي قبل الاجماع نهاية ومعنى قال عَشْرَ أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه يختلف فيه اه قول المتن (هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحينئذ تجب نية الغرضية كما ذكره في شرح العباب سم أي وفي الامداد كروى على بافضل قال البحيري ومجمل كونها سنة مؤكدة ان لم يأمرهم الامام بها والا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين ونية الغرضية ثم ظهر لي أنه يكفي بنية السبب شو برى ورده الخفي بأنه كيف لا ينوي الغرضية مع وجوبها واعتماده لا بد من نية الغرضية قياسا على المنذورة وعلى الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لم يقيم ولو بقرينة أو بادية ومسافر ولوسفر قصر وحرورية وبالغ وغيره وذكر وأثنى شيخنا ونهاية قال عَشْرَ أي ولوعايب اسفروا واقامته اه (قوله بأنواعها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشدي الصواب بأنواعها أي الاستسقاء اذا الصلاة لا تنقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله بمجرد الدعاء) أي فرادى أو مجتمعين خلف الصلوات أولا عَشْرَ (قوله ولونفلا) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر عَشْرَ

عن تشييعهم منهم مر (قوله من نخور زلازل وصواعق) هل من نخوهما الطاعون المتبادر لا مر*(فرع)* هل يصلي لكسوف الخوم كافي كسوف الشمس والقمر بحث الزركشي انه يصلي له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما بحثنا معه فيه بما مشها

(باب صلاة الاستسقاء)

(فرع) أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا أولا (قوله في المتن هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحينئذ تجب نية الغرضية كما ذكره في شرح العباب فانه اذا كران الاوجه ان الصوم بأمر الامام يجب ظاهر او باطنا بشرط تبين نية كما اصرح به كلامهم في الصيام قال مانصه ومن اخرج لعدم الوجوب بأن صلاة الاستسقاء تجب بأمر الامام ولم يقل احد بوجود نية الغرضية فيها فقد أبعد لان القائلين بوجوب الصلاة بأمره انما يتركون التصريح بوجوب نية

الزبير بن بكار والبيهقي عن الواقدي أنه مات يوم عاشوراء شهر ربيع الاول وكسفت أضالوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن والعشرين بان يشهدانان بنقصر وجب وباليه وهي في الحقيقة كوا مل*(فرع)* لا يصلي لغير الكسوفين من نخور زلازل وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا كصلاة الكسوف على الاوجه مع التضرع والدعاء*(باب صلاة الاستسقاء)* هو لغة طلب السقيا وشرا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليه وسقاه وأسقاه بمعنى والاصل فيها فعله صلى الله عليه وسلم لها وكذا الخفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلا

وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا (قوله) ويتحول فيها أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عطف على قوله عبر بجوز وما بينهما اجلة اعتراضية (قوله على الثاني) وهو قوله بل يتجه نفيه (قوله ما ينفيها) أي الكيفية لا التسمية (قوله الأمور به فيه) أي بالاستغفار في القرآن (قوله المراد به الخ) لا يقال أنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبدأ أعني ترتيب الخ بلا خبر أو خبره لم يصح الخبر لأن مبنى هذه المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع لجواز عطفه على الاعتداء والهاء للاستغفار وقوله لا ينفي الخبر وترتيب الخ تامل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة أي والاستغفار الحقيقي هو الاعتداء ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على أنه لا مانع من إرجاع الهاء للإيمان كما هو الأقرب (قوله لا تطاعه) أي الماء (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) يخرج بذلك ما لو لم تكن حاجة إلى الماء ولا تنفع به في ذلك الوقت فلا استسقاء معني ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كقوله الحنفياوى اه وقوله سم في ذلك الوقت ليس بقيد عند ع ش عبارته قوله عند الحاجة أي نازحة أو غيرها كان طلبه عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه لا حصوله بعدمه يحتاجون فيها إليه بأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله للماء) الخ قوله وجعل في النهاية والغنى الاقوله على ما بحث (قوله لفقده) أي وتوقف النيل أي ونحوه في أيام زيادته شيخنا (قوله أو قلته الخ) * (فرع) * أخبرهم معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقي فاهل يجب عليه الدعاء أم لا سم على حج والا قرب الثاني لأن ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشوبري قد يتجه تفصيل وهو أنه إن جوزا جابته تبره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طريقا يدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليست أم ع ش (قوله وإن كان الخ) غاية للمتن (قوله فيسن لغيرهم الخ) أي وإن لم يستسقوا هم ع ش (قوله الاستسقاء لهم) أي ويسألوا الزيادة لأنفسهم نهاية ومعنى أي: إذا كان فيها نفع لهم (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة أنظروا نذرا للاستسقاء فبل يخرج من هذه الأذر بأحدى الكيفيات المذكورة أو يحتمل نذره على الكيفية الكاملة فيه نظر والأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كاللجور فيحمل اللفظ عند الإطلاق على المشهور منها وهو الأكمل فلا يبرع بطلاق الدعاء لانه خلف الصلوات ع ش ظاهره ولو لم يقدر على الأكمل لعدم فعل أهل محلله (قوله نعم أن كانوا فسقة الخ) أي أو بعبادة غيرية ومعنى (قوله أو مبتدعة) أي وإن لم يكفر وأولم يفسقوا بما أو في ما لو احتاج طائفة من أهل الذمة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي إجابتهم أم لا فيه نظر والأقرب الأول وفاء بدمهم ولا يتوهم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة ع ش (قوله لم تفعل لهم الخ) قد يقال إن كان على وجه يؤدى إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يبعد وينبغي أن يلحق بهم ما لو كانوا بعبادة أو قطاع طريق وكانت اتساعهم في أمر المعاش يغير بهم على طغيانهم وأما إذا جرى عن الفسدة فينبغي فعله أخذابا بطلاقهم مع إطلاق النصوص المرتبة في الدعاء للمؤمنين وإعل في

القرضية أنكال على كونه معلوما من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا عارض ومن ثم لم يستقر في الذمة بخلاف المنذور لا ينافي ذلك لأن ملحظ النية التمييز وهو في الواجب لا يحصل إلا بالتعرض للقرضية سواء وجب قضاؤه أم لا لأن وجوب القضاء وعدمه لا دخل له في المقصود من النية اه وقال بعد ذلك بعد أن قرر وجوب الصوم بأمر الامام وردتسبكههم بالص على عدم وجوبه وجباية قول العباد والنص يقتضى خلافه أي عدم الوجوب ما صعد على التنزل فهو أي النص محمول بقرينة كلامه أي الشافعي في باب البغاة على ما ذالم يأمرهم الامام بذلك ويدل له قولهم إذا أمرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت طاعته فبقاس الصوم بالصلاة وبذلك يدفع قول ابن العماد قضية الاقتصار على الصوم بعدم وجوب الخرج والصلاة بأمره إلى آخر ما طال به (قوله المراد به الإيمان) لا يقال فيه مناقشة أنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبدأ أعني ترتيب بلا خبر أو خبره لم يصح الخبر لأن مبنى المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبره ما بعده وهو ممنوع

طريقتهم وجعل شارح
من ذلك الحاجة الى طلوع
الشمس وبوجهه بأن حبسها
يمنع فائدة السقيا لمنعه فوق
النبت والثمر فكان طلوعها
من تمة الاستسقاء ويمكن
أن يقال انه من نحو الزلزال
الذي مرفيه أنه يصلي له
فرادى وهذا هو الوجه ثم
رأيت في كلامهم ما يرد
الاول (وتعداد) بأنواعها
(ثانيًا وثالثًا) وهكذا (ان
لم يسقوا) حتى يسقيهم الله
تعالى من فضله لخبر ان الله
يجب المحين في الدعاء وان
ضعف ثم اذا أرادوا عبادتها
بالصلاة والخطبة لم يشق
عليهم الخروج من ذلك
خروجهم صيا ما وان
شق ورأى التأخير أياما
صام بهم ثلاثا وخرج بهم في
الرابع صياما وهكذا (فان
تأهبوا للصلاة) ولولاز زيادة
المحتاج إليها (فسقوا قبلها
اجتمعوا للشكر) على تجميل
مطلوبهم قال تعالى لن
شكرتم لاز بدنكم (والدعاء)
بطلب الزيادة ان احتاجوها
(وبصلون) الصلاة الآتية
ويخطبون أيضا للوعظ
ويؤخذ منه أنهم ينوون
صلاة الاستسقاء ولا ينافيه
قولهم لا شكرا (على
الصحيح) شكرا أيضا وبه
يفرق بين هذا وما وقع
الانجلاء بعد اجتماعهم
ووجهه أن القصد بالصلاة
ثم رفع الخوف المقصود

اتيان الحقبة بصيغة التبرئة اشعار بذلك بل ينقدح الحاق الكفار ولو حرم بين ذكر في اجراء هذا التفصيل
وعليه فقيد المسلمين للغالب بصرى وقوله وأما اذا جرى عن المفسدة أشار اليه سم بما نصه قوله لئلا تظن العامة
الح انظر على هذا لو آمن هذا الظن اه لكن اعتمد البحث ان ذكر الاسنى والنهاية والغنى وشرح بافضل
وغيرهم وعلوا أولا بالتأديب والزجر ثم باقي الشرح وقوله ولو حرم بين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن
عش من التقيد بالذميين (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله أو من وجته
ألحق به بعضهم بحث عدم طلوع الشمس المعتمد والوجه عدم الحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق
فتمسك له الصلاة فرادى اه (قوله وبوجهه الخ) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها سم (قوله
ما ورد الاول) أي ما بحثه الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فيه ممر آتفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية
والتأني الصلاة مع الخطبتين كما مرح به ابن الرقعة وغيره اه (قوله وهكذا) الى قوله ويؤخذ في المعنى الا
قوله ولولاز زيادة الى المتز والى قول المتن على الصحيح في النهاية الاما ذكر وقوله وان ضعف (قوله وهكذا الخ)
حكى عن أصبغ أنه قال استسقى للنيل بمصر خمسة وعشرين يوما متواليات وحضره ابن القاسم وابن وهب
وغيرهم غنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول أكد في الاستحباب نهاية ومعنى (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل سم (قوله ان لم يشق الخ) الاول فان لم يشق بل لم يشق فتأمل
(قوله ورأى التأخير) أي واقضى الحال التأخير كانه قطع مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج إليها)
أي التي بها تنفع عبارة النهاية والغنى ان لم يتضرر وبكثرة المطر اه عبارة سم قوله ان احتاجوها لوقال
بدله ان نفعت كان أوفق بالسياق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم
ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيد تعبير العباد بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى
اه سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان العمل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي
ذلك نيتهم بالصلاة الاستسقاء عش (قوله لا شق) أي انغار (قوله شكر أيضا) دلالة لقول المصنف ويصلون
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بأنه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه هنا سم على ج ولعل
الوجه أن يفرق بأن ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وأيضاً ما هنا بق أثره الى وقت الصلاة
بخلاف ما هناك رشيدى (قوله بين هذا ولوقع الخ) عبارة عش لك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء
حيث طابت فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكر او بين الكسوف حيث لا تطالب فيه هذه الامور
بعد ذلك قبل الصلاة مع حرمات التوجه الاول فيه الا أن محاب بان التوجه مجموع الامر من الشكر وطاب
المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد سم على المنهج اه (قوله وبوجهه أن القصد الخ) الا حصر الاسباب
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التخويف (قوله كدلت عليه الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه
وسلم انما هذه الآيات يخوف الله بها فاذا رأيتوها فاصبروا (قوله وقد زال) أي الخوف والكسوف
(قوله وهنا تجدد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بعين الحكم اذا السؤال لم طلب
الشكر هناك دون ثم عبارة البصرى قوله وهنا تجدد الشكر قد يقال ان أراد صلاة الاستسقاء المعغولة
قبيل السقيا فالقصد به طاب السقيا لا الشكر أو المعغولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لا مكان أن
لجواز عطفه على الاعمان والهاء للاستغفار وقوله لا ينبغي الخ خبر ترتيب تأمل (قوله لئلا تظن العامة الخ) انظر
على هذا لو آمن هذا الظن (قوله وبوجهه الخ) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعيف في الفضائل (قوله بطلب الزيادة) فيه شبه لان السياق أفاد ان الغرض حصول
الزيادة المحتاج إليها الا ان يعمل قوله فسقوا على أعين من حصول كل المحتاج اليه وبعضه وفيه نظر فلو قال ان
نفعت بدل ان احتاجوها كان أوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة الاستسقاء) ويؤيد تعبير
العباد بقوله وضلوا صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اه (قوله وبه يفرق الخ) هل يفرق بأنه هناك لم يحدث
أمر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تجدد الشكر الخ) فيه تأمل لا يخفى

بالكسوف كدلت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجدد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يغت ذلك

يقال فليفعل بنظيره في الكسوف شكر اعلی نعمة ازالته اه أي فالمناسب أن يفرق بما تقدم أنفعان
 الخواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله قبلها
 اذا سبقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سبقوا في انائها أو غيرها كما أشعر به كلامهم اه (قوله لم
 يخرجوا) أي ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى و(قوله
 أو نائبه) عبارة عما أو من يقوم مقامه اه (قوله أن من) أي من النائب (قوله لانحو والى الشوكة الخ)
 يظهر أن المراد بالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكة الا حتى لان ذلك خارج عن
 طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصرى وقوله متولى أمور السياسة الخ أى وتغلب على غيرها
 بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله أن منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكة الخ) يظهر أن المراد بذي
 الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير
 الشارح بقوله لا امام لها باللام لا بالباء الموحدة بصرى (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع) ظاهره ولو لمع
 وجود الامام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أى فى البلاد التي لا امام فيها اه وفى العباب مع
 شرحه ولو عدم الولاية مؤاى علماء ذلك المحل وصلحوا أحدهم أى من رأوا فيه صلاحا للجمعة والعيد
 والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثة الخ) ويأمرهم أيضا بالصلح بين المتشاحنين مغنى
 (قوله متتابعة) الى قوله كما شمله فى المغنى والى قوله وأنه لو نوى فى النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه
 الصوم لانه انما لم يخرج امتثالا لمره وهو هذا معقود فيه اذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية
 وعش (قوله ويأمره بالثلاثة أو الاربع الخ) يتحمل وم الصوم أيضا اذا أمرهم باكثر من أربعة مر
 ويتحمل وم الصوم أيضا اذا أمره الامام أو نائبه لنحو طاعون طهر هناك سم على سح وكوافق عليه مر
 والطبلاوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال لمره وقضية أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته
 لم يلزمه فلو أمر من فى ولايته وشرع فى الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب باعتبار ابتداء لا بعد
 الاستمرار سم على سح * (فرع) * أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزهم صوم
 بقية الايام انتهى أقول بوجه بان هذا الصوم كالشئ الواحد وفائدته لم تنقطع لانه بمصار سببافى الزيد
 سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والا قرب الثانى
 لانه كان لمر وقد فات وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرجهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية
 الايام أم لا فيه نظر والا قرب الثانى أخذ من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العصا ونقبل بالدرس عن شيخنا
 الحلبي وشيخنا الزى بآدى ما وافق ذلك * (فائدة) * لو رجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم
 ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثانى * (فائدة) * أخرى لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فهل يجب
 عليه الصوم أم لا فيه نظر والا قرب أنه ان كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقى والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق
 المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء وبقى أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد
 انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذى تمتنع صومه بعد النصف هو الذى لا سبب
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمر اجمع صية بل بطاعة وبقى أيضا ما لو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر
 (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أى ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي ان
 يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو لمع وجود الامام وفيه نظر (قوله ويصوم معهم)
 لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لانه انما لم يخرج امتثالا لمره وهو هذا معقود فيه فان قيل بل ينبغي ان يلزمه
 لانه للمصلحة العامة وهى تقتضى صومه أيضا قلنا برده انه لو لم يأمر لم يلزم أحد الصوم وان اقتضت المصلحة العامة
 الصوم كما هو ظاهر فليست أم (قوله ويأمره بالثلاثة أو الاربع الخ) يلزمهم الصوم) علوه بالامتنال لمره وقضية
 انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من فى ولايته وشرع فى الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر
 الوجوب باعتبار ابتداء لا بعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

أو بعدها لم يخرجوا الشكر
 والنداء (ويأمرهم) أى
 الناس ندبا (الامام) أو نائبه
 ويظهر أن منه القاضي العام
 الولاية لا نحو والى الشوكة
 وان البلاد التي لا امام بها
 يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها
 ثم رأيت الانوار صرح به
 فقال ويأمرهم الامام أو
 المطاع (بصيام ثلاثة أيام)
 متتابعة (أولا) أى قبل يوم
 الخروج وبصوم الرابع
 الا فى ويصوم معهم لان
 الصوم يعين على رياضة
 النفس وتخشوع القلب
 ويأمره بالثلاثة أو الاربع
 يلزمهم الصوم

الامام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقى
أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه أم لا فيه نظر والاقرب الاول ع ش وقوله بوجه بان هذا
الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يعد وقوله والاقرب الثاني أخذنا
الخ ولو فصل وقيل بالوجوب بل يخرج في اليوم الثاني مثلاً وعدهم ملو تركه لم يعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك
أم لا الخ لعل الاقرب فيه الاول أي جواز الفطر (قوله ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام
ولا مكر وعمن مسنون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامته والواجب يتأكد وجوبه بامر به ومن هنا يعلم
أنه اذا نادى بعدم شراب الدخان المأمور فالاتى وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان أنه
نادى في مصر على عدم شرابه في الطارق والقهاوى فخالف الناس أمره فهم عصاة الى الآن الامن شره في
البيت فليس بعصاة لانه لم يناد على عدم شرابه في البيت أيضا ولو رجع الامام بما أمر لم يسقط الوجوب
شيئا وقوله فهم عصاة الى الآن فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال امر الامام انما هو في
مدة امامته فلا يجب بعدموته وقوله ولو رجع الامام الخ مرثله عن ع ش مع ما فيه (قوله بدليل الخ) محل
تأمل فان فيه شبهة صادرة بصري ولك أن تجيب بانه دليل على لا على (قوله بدليل وجوب تبييت الخ) عبارة
النهاية وعلى هذا أي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقموني والاسنوي وغيرهم
وافاءه والدرجته الله تعالى بوجوب الصوم بامر الامام فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلو لم يبيته لم
يصح اه قال ع ش قوله مر والتعيين أي كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلو لم يبيته لم يصح أي عن
الصوم الذي أمر به الامام والافهون نقل مطابق ولا وجه لفساده واكتنهيا ثم لعدم امتثاله امر الامام وعليه
فلو كان الامام حنфия لم يبيته المأموم النية ثم نوى نهارا فهل يخرج بذلك عن عهده الوجوب لانه أي بصوم
يجزى عند الامام أم لا فيه نظر والاقرب الاول للعلل المذكورة قال سم على انه لا يجب الامساك لانه
من خصوصيات رمضان انتهى اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت العصيان بتركه لكن لو
نوى الصوم حينئذ اصرح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يبعد الخ
لعل الاقرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الامام حنфия او كونه شافعا (قوله ويظهر انه لا يجب
الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وانه لو نوى به نحو قضاء ثم) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن النذر
والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتمده سم قال ع ش قوله مر
ويصح صومه عن النذر الخ قال الزياي ومثله الاثني والنجس كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي قال سم على
جج بعد ما ذكر وقياس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا بما اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل
فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أو في رمضان وأخروا لشوال بان قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا
لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) يتجه لزوم الصوم أيضا اذا أمرهم باكثر من أربعة مر ويتجه لزوم الصوم أيضا اذا
أمر به الامام أو نائبه نحو طاعون ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبييت نيته عليهم) قياس الوجوب
العصيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ اصرح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فليتأمل
(قوله ويظهر انه لا يجب الخ) اعتمده مر (قوله وانه لو نوى به نحو قضاء ثم) فيه نظر والوجه عدم
الاتم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد أفتى شيخنا الشهاب الرملي بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة
لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره
بأمره بذل طاعته اه وقياس الاكتفاء بصوم القضاء والنذر والكفارة الاكتفاء بصوم رمضان
أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع امالو
وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذا الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل له فائدة وهو انهم لو أخر والشوال بان قصدوا
تأخير الاستسقاء ومقدامته اليه لزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب
تبييت نيته عليهم على المعتد
كما أنه قوله لهم يجب التبييت
في الصوم الواجب ويظهر
أنه لا يجب قضاؤها لفوات
المعنى الذي طلبه الاداء
وانه لو نوى به نحو قضاء ثم
لانه لم يصم امتثالا للامر
الواجب عليه امتثاله باطنا
كما تقرر

وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة انتهى اه عش (قوله ومن ثم لولوى هنا الامر من الخ) يتأمل سم
عبارة البصري ينبغي ان يتأمل فان مقتضاها جواز ذلك وحصولهما معا وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا
يخفى ما فيه اه وقد يقال اما كان وجوب الصوم الاستسقاء لغرض أمر الامام وكان المقصود وجود صوم
في تلك الايام فنزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض (قوله وان الولي لا يلزمه الخ) يتجه
اللزوم حيث شمل أمر الامام الصغير أيضا مر اه سم على حج أي بأن أمر بصيام الصبيان عش واعتده
شيخنا (قوله ثم رأيت من بحث الخ) وهو شيخ الاسلام في الاسنى ووافقه المغني وقال سم والنهاية ورده أي
ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتمد طلب الصوم مطاوعا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من أن دعوة
الصائم لا ترد اه قال عش قوله مر مطلقا أي ولومع ضرر بحيث لا عادة لانه لا يقضى وخالف ابن حنبل في
الفطر للمسافر عند العلامة الرملي الا اذا تضرر به أي ضررا لا يحتمل عادة لانه لا يقضى وخالف ابن حنبل في
ذلك اه وعبار ذلك كوردى على بافضل قال القليوبي ولا يجوز للمسافر فطره وان تضرر بما لا يبيع التيمم
قوله شيخنا الرملي وخالفه الزبائدي كابن جبر وهو الوجه انتهى اه (قوله ان تضرر به) أي ضررا لا يجوز زعمه
الصوم لكنه مفضل لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه اصلحة ناجزة تغتفر فلا يشك بجواز فطر رمضان
حينئذ مر اه سم وتقدم آتقان القليوبي ما فيه (قوله وجوب مأموره) وظاهر أن منهيته كما مره
فممتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذي أفاده الشارح سم (قوله ولو مباحا) يتجه الوجوب
في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطاوعة الاطهار الخوف الفتنة والضرر فليتأمل فيما اذا كان وجود
المصلحة وعمومها بحسب ظن الامام فظن المأمور عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا سم (قوله
غايتة ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا مصلحة ناجزة لا تحتل التأخير فيتحقق هنا الوجوب حيث
يكون الفطر ثم أفضل سم (قوله وبحث الاسنوي) الى قوله وقولهم في النهاية الا قوله ان سلم الى انما
يخاطب (قوله وبحث الاسنوي) أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة أو عتق يجب الخ وهو المعتمد فقد صرح
بذلك الراعي في باب قتل البغاة وعلى هذا فالوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من
يخاطب بركاة الفطر فنفضل عنه شئ مما يعبر ثم لزمه التصديق عنه بأقل من قول هذا ان لم يعين له الامام قدرا
فان عين ذلك على كل انسان فالانصب بعموم كلامهم لزم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل
ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين يقارب الواجب في ركة الفطر قدر بها
أو في أحد خصال التكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب واما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحجم والتكفارة
فحيث لزمه يبيع في أحدهما لزمه عتقه اذا أمر به الامام نهاية وشيخنا وقوله مر فان عين ذلك الخ باقى في
الشرح خلافا قال عش قوله مر لكن يظهر تقييده الخ بقى ما لو أمر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة
لصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة واما قلنا عن
رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتأمل (قوله ومن ثم لولوى هنا الامر من الخ) يتأمل (قوله وان الولي لا يلزمه أمر
موليه الصغير) يتجه اللزوم حيث شمل أمر الامام الصغير أيضا مر (قوله ثم رأيت من بحث ان المسافر
لا يلزمه ان تضرر به الخ) رده شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتمد طلب الصوم مطاوعا كما اقتضاه كلام الاصحاب
لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد شرح مر (قوله ان تضرر به) أي ضررا لا يجوز زعمه الصوم لكنه مفضل
لكن الوجه حينئذ الوجوب لانه مصلحة ناجزة تغتفر فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مر (قوله ولو
مباحا) يتجه الوجوب في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطاوعة الاطهار الخوف الفتنة والضرر فليتأمل اذا
كان كون المصلحة وعمومها بحسب ظنه فظهر عدم ذلك ويلوح الاكتفاء بالامتنال ظاهرا اه (قوله بل
ولو مباحا) وظاهر أن منهيته كما مره فممتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور الذي أفاده الشارح
(قوله غايتة ان يكون كرمضان) قد يفرق بان الصوم هنا مصلحة ناجزة لا تحتل التأخير فيتحقق هنا
الوجوب حتى حيث يكون الفطر ثم أفضل (قوله وبحث الاسنوي) ان كل ما أمرهم به من نحو صدقة وعتق

ومن ثم لولوى هنا الامر من
اتجه أن لا يتم لوجود الامتنال
وقوع غيره معه لا يتجبه
وان الولي لا يلزمه أمر موليه
الصغير به وان أطاقه وان
من له فطر رمضان لسفر
أو مرض لا يلزمه الصوم
وان أمره ثم رأيت من
يبحث أن المسافر لا يلزمه
ان تضرر به لان الامر
حينئذ غير مطلوب ليكون
الفطر أفضل منه وفيه نظر
لا سيما تعليل اذ ظاهر
كلامهم وجوب مأموره
وان كان مفضولا بل ولو
مباحا على ما يأتي وانما يلزم
نحو المسافر لان مأموره
غايتة أن يكون كرمضان
فاذا جاز الخروج منه لعذر
فأولى مأموره وبحث
الاسنوي أن كل ما أمرهم
به من نحو صدقة وعتق

يجب كالصوم ويظهر أن

الوجوب ان سلم في الاموال
والافال الفرق بينهما وبين نحو
الصوم واضح مشقتها غالبا
على النفوس ومن ثم خالفه
الاذري وغيره انما يخاطب
به المومنون بما يوجب
العق في الكفارة وبما
يفضل عن يوم وليلة في
الصدقة نعم يؤيد ما بحثه
قولهم يجب طاعة الامام في
أمره ونهيه ما لم يخالف
الشرع أي بأن لم يأمر
بمحرم وهو هنا لم يخالفه
لأنه انما أمر بما ندب اليه
لشرع وقولهم يجب امتثال
أمره في التسعير ان جوزناه
أي كما هو رأي ضعيف نعم
الذي يظهر ان ما أمر به مما
ليس فيه مصلحة عامة لا يجب
امتثاله الا طاهرا فقط
بخلاف ما فيه ذلك يجب
باطنا أيضا والفرق ظاهر
وان الوجوب في ذلك على
كل صالح له عينا لا كفاية الا
ان خصص أمره بطائفة
فيخص بهم فعلم ان قولهم
ان جوزناه قيدلوجوب
امتثاله طاهرا والا فلا
ان خاف فتنة كما هو ظاهر
فيجب طاهرا فقط وكذا
يقال في كل أمر محرم عليه
بأن كان مباح فيه ضرر على
المأمور به وانما لم ينظر
الاسنوي للضرر فيما مر عنه
لأنه مندوب وهو لا ضرر فيه
يوجب تحريم أمر الامام
به للمصلحة العامة بخلاف

المباح

عين فاخرجها بقصد الكفارة هل يجوز بذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان المتبادر من لفظ الصدقة
المنذوب بقى أيضا ما لو أمره بالتصدق بدينار مثلا وكان لا تلك الانصفة فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر
والاقرب الاول لان كل جزء من الدين يزج بخصومه مطلوب في ضمن كلامه وقوله مر أو في أحد خصال الكفارة
يشمل الاطعام والكسوة وعبرة ان يج انما يخاطب به المومنون بما يوجب العق في الكفارة وبما يفضل
عن يوم وليلة في الصدقة اه وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اه (قوله
يجب كالصوم) يأتي عن المغني خلافة (قوله والا إلخ) أي وان لم يسلم الوجوب في الاموال فوجهه ظاهر فان
الفرق إلخ (قوله ومن ثم خالفه) أي الاسنوي (الاذري وغيره) ووافقهما المغني فقال بعد كلام مانصه
فيؤخذ من كلامهما أي الاذري والغزالي أن الامر بالعق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اه
(قوله انما يخاطب إلخ) خبر ان الوجوب (قوله المومنون بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر اه
سم (قوله وبما يفضل عن يوم وليلة إلخ) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فضلا عن دينه وهو
المعتد الا في له مر * (فرع) * هل يشترط في العبد ان يتق اجزائه في الكفارة أم لا فيه نظر والاقرب
الثاني لانه يصدق عليه مسمى المأمور ع (قوله ما لم يخالف إلخ) هذا يفيد وجوب المباح اذا أمر به
لانه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخر اشترط أن يكون فيه مصلحة عامة وانه
اذا أمر بالخروج الى الصحراء للاستسقاء وجب انتهى وفي خبره ان أمر بمباح أي ليس فيه مصلحة عامة
وجب طاهرا أو مندوبا أو بما فيه مصلحة عامة وجب طاهرا او باطنا انتهى وخروج بالمباح المكروه كان
أمر بترك رواتب الفرض فلا يجب طاعته في ذلك لا طاهرا ولا باطنا لم يخش الفتنة ونقل بالدرس عن
فتاوي الشارح مر ما وافقه ع (قوله وهذا يفيد وجوب المباح إلخ) لك منعه بان يجب مباح
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف للشرع (قوله أي بأن لم يأمر بمحرم) قضيته أنه يجب امتثال أمر الامام بالمكروه
وتقدم عن ع (قوله) وشيئا خلافا له الا أن يريد بالمحرم المنهي بقريته قوله الا في نعم الذي يظهر إلخ (قوله
وقولهم إلخ) عطف على قوله قولهم يجب إلخ (قوله ان جوزناه) أي التسعير (قوله كما هو إلخ) أي يجوز
التسعير (قوله ان ما أمر به إلخ) أي من المباح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه الا ان
خاف فتنة (قوله مما ليس فيه مصلحة إلخ) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل
مع الامتثال طاهرا فقط وظاهر أن المنهي كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع او تسكبه
وان كان مباحا على طاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الانكفاف طاهرا اذا لم تكن مصلحة عامة وأحصلت مع
الانكفاف طاهرا فقط وقضية ذلك انه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال طاهرا فقط
وجب الامتثال طاهرا فقط وهو متجه فليستأمل سم (قوله وان الوجوب إلخ) عطف على ان ما أمر به إلخ
(قوله في ذلك) أي فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أولا (قوله فعلم إلخ) أي من الاستدراك المذكور
(قوله والا فلا) أي وان لم يجوز التسعير كما هو الراجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا طاهرا ولا باطنا (قوله محرم
عليه) أي على الامام (قوله فيما أمر) أي من وجوب المال (قوله لانه مندوب) أي ما مر عن الاسنوي (وهو
لا ضرر فيه) أي المندوب (وقوله بوجوب إلخ) نعم للضرر المنفي (وقوله للمصلحة إلخ) متعلق للامر (قوله

يجب كالصوم إلخ) وهو المعتمد فقد صرح بالتعدي الراجح في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب بركاة الفطر في فضل عنه شيء مما يعتبر ثم يلزمه التصديق عنه
باقول متبول هذا ان لم يعين له الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان فلا ينسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر
المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر العاقل ويحتمل ان يقال ان كان المعين يقارب
الواجب في زكاة الفطر قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وان زاد على ذلك لم يجب وأما العق فيحتمل
ان يعتبر بالحج والكفارة فحينئذ لم يلزمه بيعه في أحد هاتين عتقه اذا أمر به الامام شرح مر (قوله المومنون
بما يوجب العق في الكفارة) كذا مر (قوله مما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة

وبهذا يعلم أن الكلام فيما
سرى المسافر وفي مخالفة
الاذرع وغيره للاستوى
انما هو من حيث الوجوب
باطنا ماطاهرا فلا شك فيه
بل هو أولى مما هنا فتأمل
ثم هل العبرة في المباح
والندوب المأمور به باعتقاد
الآمر فاذا أمر بمباح عنده
سنة عند المأمور يجب
امتناله ظاهرا فقط أو
المأمور فيجب باطنا أيضا
أو بالعكس فيعكس ذلك
كل محتمل وظاهر اطلاقهم
هنا الثاني لانهم لم يفصلوا
بين كون نحو الصوم المأمور
به هنا مندوبا عند الأمر
أولا وبؤيده ما مر أن
العبرة باعتقاد المأمور لا الامام
ولو عين على كل غنى قدرا
فالذي يظهر ان هذا من
قسم المباح لان التعيين ليس
بسنة وقد تقر في الأمر
بالمباح انه انما يجب امتناله
ظاهرا فقط (والتوبة)
لوجوبه فورا اجاعاوان
لم يأمر بها (والتقرب الى الله
تعالى بوجوه البر والخروج
من المظالم) التي لله والعباد
دما وأعرضا ومالا وذكرها
لانها أخص أركان التوبة
لان ذلك أرجح للجواب وقد
يكون منع الغيث عقوبة
لذلك لخبر الحاكم والبيهقي
ولامنع قوم الزكاة اجس
الله عنهم المطر وفي خبر
ضعيف تفسير اللعين في
الآية بدواب الارض تقول
نمغ القطر بخطاياهم
(ويخرجون) حيث لا عذر
(الى العجراء) للاتباع

وبهذا يعلم (الح) أي بقوله وكذا يقال الى هنا (قوله وفي مخالفة الاذرع) عطف على قوله في المسافر (قوله
اما ظاهرا فلا شك فيه) أي حيث خيف فتنة ترك امتناله كما هو ظاهر (وقوله بل هو أولى مما هنا) أي حيث
وجب عند خوف الفتنة الامتنال ظاهرا مع ان الأمر محرم عليه فلان يجب ثم ظاهرا مع خوف الفتنة بالاولى
لان أمره لهم ثم حرمه وبله بصري (قوله ثم هل العبرة (الح) واذا اعتبرنا اعتقاد الأمر فامر بما مور أو
مباح عنده حرام عندنا أمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتنال أي اذا لم يخف الفتنة أو يجب مطلقا ويندفع
الاثم لاجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظر وقد يتجه الاستثناء وأنه ليس للامام الأمر بحرمان عند
المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له جعل الناس على مذهبه سم (قوله حرام (الح) أي أو مكره عند
المأمور (الح) (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (قوله بمباح (الح) أي بأمر مباح (الح) (قوله أو بالعكس
فينعكس ذلك) أي فاذا أمر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتناله ظاهرا وباطنا على الاحتمال
الأول وظاهره فقط على الثاني (قوله باعتقاد الأمر (الح) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من
حيث التركيب والافعال استظهره رحمه الله تعالى منجبه وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول أترفع أو سنة
عنده مباح عند المأمور فيجب باطنا أيضا (الح) نصري أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله أو
المأمور) عطف على الأمر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله ما مر أي في الجملة (قوله
فالذي يظهر (الح) تقدم عن النهاية خلافا (قوله أن هذا من قسم المباح (الح) قد يمنع ذلك بان المعين من افراد
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله انما يجب امتناله ظاهرا (الح) قد ينظر في اطلاق ذلك ويتجه
الوجوب باطنا أيضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يحتل عادة سم قول المتن (والتوبة)
أي بالانقلاع عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود اليها نهاية ومعنى (قوله لوجوبه (الح) لا يظهر
هذا التعليل عبارة المغنى والاسنى والتوبة من الذنب واجبة على الفور أمر بها الامام أم لا وظاهر أن الخروج
من المظالم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعظم أمرهما وكونهما أرجح
للإجابة أفرد بالذکر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أي من
عق وصدقة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله أو للعباد) الى قوله الا في مكة في النهاية والمغنى (قوله وذكرها) أي
الخروج من المظالم والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله لان (الح) متعلق بذكرها اذا كان فعلا وخبر
له ان كان مصدرا (قوله لان ذلك (الح) تعليل للمتن فامشأ اليه كل من التوبة والتقرب والخروج عبارة
شرح المنهج لان لكل من ذلك أثر في اجابة الدعاء اه (قوله لذلك) أي لترك ما ذكر في المتن (قوله وفي خبر
ضعيف (الح) عبارة النهاية والمغنى وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض
تقول نمغ المطر بخطاياهم اه (قوله نمغ القطر) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والذي في النهاية
والمغنى المطر فلعله اختلاف رواية بصري قول المتن (ويخرجون (الح) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج

أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتنال ظاهرا فقط وظاهر ان المنهى كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله
الشارح في المأمور فيمتنع ارتكابه وان كان مباحا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الا تكفاف ظاهر اذا لم
تكن مصلحة عامة أو حصلت مع التكفاف ظاهرا فقط وقضية ذلك انه لو منع من شر بالقهوة لمصلحة عامة
تحصل مع الامتنال ظاهرا فقط وجب الامتنال ظاهرا فقط وهو متجه فلينأمل (قوله باعتقاد الأمر) اذا
اعتبرنا اعتقاد الأمر فامر بما مور أو مباح في حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتنال أو يجب
مطلقا ويندفع الاثم لاجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظر وهل من ذلك الأمر بالصوم بعد
انتصاف شعبان أولا لانه يجوز لسبب وجعل الاستسقاء أمر الامام به سببا فيه نظر وقد يتجه الاستثناء وانه
ليس للامام الأمر بحرمان عند المأمور وان لم يكن حراما عنده اذ ليس له جعل الناس على مذهبه (قوله وبؤيده
ما مر (الح) قد يناقش بان هذا أشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله فالذي يظهر ان هذا من
قسم المباح) قد يمنع ذلك بان المعين من أفراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة (قوله انما يجب امتناله ظاهرا فقط)

الافى مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمده جمع منهم الاذرى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرفا لمحل وسعته المفرطة ولا ينافيه

احضار نحو الصبيان واليهائم
لانهم اتوقف بأبواب المسجد
والان قل المستسقون
فالمسجد مطلقا لهم أفضل
كما صرح به الدارمى (فى
الرابع) من صيامهم
(صياما) للخبر الصحيح ثلاثة
لاترد دعوتهم الصائم حتى
يفطر والامام العادل
والمظالم وفارق ندب الفطر
بعرفة ولولا هل عرفة كما عمله
كلامهم لانه آخر النهار فيشق
معه الصوم وهما بعكسه
وقضيته انه لو وقع هنا آخر
النهار ألحق بعرفة وهو
محتمل ويحتمل الفرق بأن
الحاج لا يحتاج بعد الفطر
الى ما عليه فى ليلة النحر
ويومها من المتاعب أخرج
الى الفطر من المستسقى فلا
يقاس به (فى ثياب بذلة)
بكسر فسكون للمعجمة أى
عمل غير جديدة (و) فى
(تخشع) أى تذلل وتخضوع
واستكانة الى الله تعالى
كلامهم ومسيهم وجالسهم
مع حضور القلب وامتلائه
بالهيبة والخوف من الله تعالى
واحتمال عطف تخشع على
بذلة مدفوع بأنه ليس لنا
ثياب تخشع مخصوصة كذا
قيل وفيه نظر بل ثياب
التخشع غير ثياب الكبر
والفخر والخيلاء لخطوط
أكمها وأذالها وان كانت
ثياب عمل فصع عطف على
بذلة أيضا خلافا لمن نازع فيه
وحينئذ إذا أمر بانظهار
التخشع فى ملبوسهم

أن يخفف أكله وشربه فى تلك الليلة ما أمكن مغنى ونهاية (قوله الا فى مكة وبيت المقدس) خلافا لنهاية
والغنى وشروح الروض وبأفضل والارشاد والعباد الاولين وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها
وان استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لانامام ورون باحضار الصبيان وما مرون
بأننا نجنبهم المساجد اه قال البصرى بعد ذكر كلامهما المذكور ويؤخذ من صديهما أنه لا فرق فى
الصبيان المطلوب حضورهم بين المميزين وغيرهم فان المأمور بتجنبهم المساجد غير المميزين ولم يصرح به
قياسيا ويؤخذ منه أيضا أنهم لا يرتضيان الاستثناء الثانى الذى أشار اليه الشارح بقوله والان قل
المستسقون الخ وان لم يتعرض له بنفى ولا اثبات اه وقوله ولم يصرح به الخ وصرح بذلك الشارح فيما يأتى
واعتمده شيخنا وقوله وان لم يتعرض له الخ قد منع ويدعى دخوله فى الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف المحل
وسعته) قضية هذا التعليل استثناء المدينة أيضا لانه اتسع مسجدها الان (قوله ولا ينافيه) أى استثناء
مكة وبيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحيض والجائنين (قوله والان قل الخ) وفى شرح
العباب ثم ظاهر ما تقدم أنه لا فرق فى ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر فقوله
الدارمى ان المسجد أفضل عند قلة ضيف كما هو ظاهر من كلامهم الى أن قال وقد يقال قضية هذا التعليل
والتعليل السابق أنهم لم يوقلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا يأم أنهم يسكن المسجد والذى يتجمل خلافه
للا تبايع ثم رأيت الزركشى أشار الى ما قدمته من أن كلام الدارمى مقالة انتهى اه سم (قوله ولولا هل
عرفة) أى المقيمين فيه (قوله لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضيته انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بأن الامام
هنا لما أمر به صار واجبا نهائيا ومعنى وأقره سم وقد يقال ليس فى كلامهم هنا ما يفيد أمر الامام بصوم
يوم النحر وج بخصوصه وأمره بصيام ثلاثة أيام لا يشمل هذا اليوم فغاد كلامهم أن صيام هذا اليوم مندوب
مطلقا أمر به الامام أولا (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله بكسر) الى قوله
كذا قيل فى المغنى والى قوله وذلك فى النهاية (قوله أى عمل الخ) عبارة المغنى أى مهنة وهو من اضافة الموصوف
الى صفته أى ما يلبس من الثياب فى وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان فى بيته اه زاد النهاية قال
القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا اه قال ع ش قوله مر من اضافة الموصوف الى صفته والمغنى
حينئذ فى ثياب مثله ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه تكفى فى الاضافة أدنى ملابسة وهو الظاهر من قوله
مر بعد أى ما يلبس من الثياب فى وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديد أى يطلب منه أن لا يلبسه فلو خالف
وفعل كان مكروها ع ش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) أى حين العطف على بذلة (قوله

قد ينظر فى اطلاق ذلك ويتجه الوجوب باطنا أيضا اذا ظهرت المصلحة العامة فى ذلك المعين وكان مما يحتمل
عادة (قوله الا فى مكة وبيت المقدس) وظاهر كلامهم انه لا فرق شرح مر قال فى شرح العباب لكن
قال شيخنا زكريا وعلى قياسه يأتى هنا ما مر ثم أى فى العبد فى غير المسجد لكن الذى عليه الاصحاب
استحب ما فى الصحرا مطلقا لا تبايع ولتعليلهم بأنه يحضرها الصبيان والحيض واليهائم والصحراء هم أليق
وسبقه الى ذلك الغزى وما أسنداه للاصحاب انما أخذاه من حيث الاطلاق لكن اذا ظهر لتقييد البعض وجه
وجوب الاتباع لاسيما مع قول الاذرى والزركشى وناهيك بما هو وحسن وعليه السلف والخلف اه فع
ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتقييد اه (قوله والان قل الخ) فى شرح العباب ثم
ظاهر ما تقدم انه لا فرق فى ندب الخروج الى الصحراء بين كثرة المستسقين وقلتهم وهو ظاهر فقوله الدارمى ان
المسجد أفضل عند قلة منهم ضعيف كما هو ظاهر من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل
السابق أنهم لم يوقلوا ولا يحضرها صبيان ولا حيض ولا يهائم انه يسكن المسجد والذى يتجمل خلافه للا تبايع ثم رأيت
الزركشى أشار الى ما قدمته من أن كلام الدارمى مقالة اه (قوله ألحق بعرفة) وأجيب بأن الامام هنا
لما أمر صار واجبا ش. مر

ففي ذاتهم من باب أولى وذلك (٧٤) الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً حتى أتى المصلي فرفى المنبر فلم

نزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي العبد وقول المتولى لأبأس بخروج وجهه - م حفاة مكشوفة رؤسهم استبعده الشائشي قال الأذري وهو كما قال ولا يسن لهم تطيب بل تنظف بسوالة وغسل وقطع ربح كربة وبخروجون من طريق ويرجعون في آخر (ويخسرون) ندبا (الصبيان) والذي يتجه أن مؤنة جملهم في مال الولي كؤن جهم بل أولى * (تفسيه) * مثل الصبيان غير المميزين وعليه تخرج المجازين الذين أمنت قطعاً ضرورتهم ويحتل التقييد بالمميزين ويؤيد الأول أخراج أولاد البهائم اشعاراً بأن الكل مسترزقون (والشيوخ) والمجاثر لأن دعاءهم أقرب للإجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتصورن الأضعفاءكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبهائم رقع وشيوخ ركع أي لكبر سنهم أو كثرة عبادتهم وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (وكذا البهائم في الأصح) لأن الجذب قد أصابها أيضاً وفي الخبر الصحيح أن نبيان الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج يستسقى فاذا هو بملة رافعة بعض قوائمه إلى السماء فقال ارجعوا فقد

ففي ذاتهم (الح) أي فليس متروكا سم (قوله وقول المتولى) إلى المتن في النهاية والغنى (قوله استبعده الشائشي) (الح) فإن ذلك مكر وهو يسقط المروعة حيث لم يلق بماله عس وشيخنا (قوله ولا يسن لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان يبدنه رائحة لا يزيلها إلا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد ياتر من الاستسقاء في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستسقين من اظهار التبذل وعدم الترفه وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لأن اللائق فيه - احتمال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة عس (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون) أي مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم نهاية ومعنى زاد شيخنا وأما في رجوعهم فالتشي مثل الركوب اه (قوله ندبا) ويتجه الوجوب إذا أمر الامام سم قول المتن (الصبيان) أي والارقاء باذن ساداتهم نهاية ومعنى (قوله والذي يتجه) قضية كلام الاسنوي أنها في مال الصبيان وهو كذلك لأن الجسد بهم نهاية ومعنى وكذا في الاعباب والامداد كما في الكردى على بافضل وقال شيخنا بعد ذلك الخلاف وقال سم ان كان الاستسقاء لهم فهي من مالهم وان كان لغيرهم فهي على أوليائهم اه ويصح أن يكون هذا جماعين القولين اه (قوله ان مؤنة جملهم) أي الصبيان ونحوهم معنى (قوله كؤن جهم) قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة عس ولعل الفرق بين هذا وما في الحج أن هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلو لم يكن له مال فلا قرب أنه لا يخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقة عليها أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها ففيه نظر والقلب إلى عدم الوجوب أميل لأنها إنما خرجت لغرضها غاية الأمر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها لكنه لم يبعثها اليه ولا طلبه منها وأما مؤنة خروجها الزائدة على نفقة الخلف فالولي بعدم الوجوب فليست أميل اه (قوله ضرورتهم) أي غلبتهم واذاؤهم للخلق كردى (قوله ويؤيد الأول) أي الشمول وخزيمه شيخنا كما مر (قوله مسترزقون) بكسر الزاي قول المتن (والشيوخ) أي والخنثى القبيح المنظر نهاية ومعنى (قوله والمجاثر) إلى قول المتن ولا يمنع في النهاية والغنى (قوله والمجاثر) أي غير ذوات الهيئات بخلاف الشواب مطلقا والمجاثر ذوات الهيئات ولا بد من اذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في العبد وغيره برماوى اه بجيرى (قوله وهل ترزقون) في معنى النفي أي لا ترزقون عس (قوله أي لكبر سنهم) (الح) عبارة النهاية والغنى والاعباب والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لا نه قد تطلب ويستجاب لها قد يتجه عدم سن ذلك لان احوالها انما هو بالتبع وهل المراد بالبهايم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة أيضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد أنه كذلك حيث تاخر قتله لاسرافته كان اضطر إلى أكله وتزوده لياكله طرياً فليست أميل سم على حج اه عس (قوله فاذا هو بملة) (الح) قال الدميري اسمها عجلون اه وبعض الحواشي قيل اسمها حواويل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء عس (قوله رافعة بعض قوائمه) عبارة الغنى وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

(قوله ففي ذاتهم) (الح) أي فليس متروكا (قوله ندبا) ويتجه الوجوب إذا أمر الامام (قوله في مال الولي) اقتضى كلام الاسنوي أنها في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله كؤن جهم) قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية (قوله أي لكبر سنهم) عبارة شرح العباب أي انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله في المتن وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها لا نه قد تطلب ويستجاب لها إذا أخذ من قصة النملة قد يتجه عدم سن ذلك لان احوالها انما هو بالتبع ولا دلالة في قصة النملة اذ ليس فيها به آخرجهوا وانما فيها الاخبار عن أمر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهايم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة أيضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد

اللهم أنت خلقتنا فان رزقنا والافاهما كتنا اه (قوله ويفرق بين الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع
الادميات سم وفيه توقف لانه يؤدي الى الحز والاضطراب (قوله ونار ع فيه) أي في التفرقة قول
المتن (ولا يجمع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد الا باذن كافي غير الاستسقاء عش (قوله أو العهد)
الى قوله وبه يرد في النهاية الاقوله ويظهر الى لانهم (قوله أو العهد) أي أو المؤمنين عش (قوله أي
لا ينبغي ذلك) أي لا يطالب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يطلب منهم من الخروج في
يومنا وعليه فقوله الاتي ونص الخ الغرض منه حكاية قول مقابل لما فهم من كلام المصنف عش (قوله
وسأني انه يكره لهم الخ) عبارة العباد وشرحه في هذا الاتي ويكره أيضا خروجهم معهم فيمنعون من ذلك
نبا وقيل وجوابا لم يميز واعني أي عن المسلمين بخلاف ما اذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو في
يوم خروج المسلمين اه ومثله في الروض وشرحه وقضية تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم
فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو قضية قولهم فيمنعون الخ فقد أفاد كلامهم العلامة المذكور وأغنى
عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طاب منعه من الخروج في يومنا وقضية ما تقر من نذب المنع
اذا لم يميز واعني ان قول المصنف ولا يجمع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو اذا تميز وأولم يكن خروجهم في يومنا
على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الاتي حكاية قول مقابل لما فهم من كلام
المصنف وفي الجبري وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة ونذب المنع كل منهما يختص بما اذا لم يميز واعني
(قوله لانهم الخ) تعليل للمتن (قوله مسترزقون) بكسر الزاي برأوى (قوله وبه يرد الخ) أي بكونهم قد تجل
لهم الاجابة استدراجاً ولو قيل وجه الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيمه ولا تغر برا للامة بحسن طريقتيه
لكان حسنا عش (قوله قول البحر يحزم التأمين الخ) اعني المعنى (قوله ثم رأيت الاذرى قال اطلاقه
بعيد الخ) أقره عش ثم قال فرغ في استنباط الدعاء لكافر بخلاف واعتقد مر الجواز وأظن أنه قال
لا يحرم الدعاء بالمغفرة الا اذا أراد المغفرة مع موته على الكفر وسأني في الجنازة التصريح بتعظيم الدعاء
للكافر بالمغفرة نعم ان أراد اللهم اغفر له ان أسلم أو أراد بالدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا
يتجه الجواز سم على المنهج وينبغي أن ذلك كله اذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتنع خصوصاً
اذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقيره غيره كان فعل فعلا دعائه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر
بتحقير ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله ولقول المالكية في المعنى الاقوله وقول شيخنا الى لانه (قوله
ويكره لهم الخ) عبارة شرح الروض ويكره أيضاً أي كخروجهم خروجهم معهم كما عبر به الاصل
فيمنعون من الخروج معهم انتهى اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أي أهل الذمة ولا غيرهم من
سائر الكفار قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أكره من اخراج صبيانهم ما كره من خروج كبارهم لان
ذنوبهم أقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضي كفر اطفال الكفار وقد اختلف العامة فيهم
اذا ما توافق الاكثر انهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم والمحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير

انه كذلك حيث تاخر قتله لامر اقتضاه كان اضطر الى كراهة وتزوده لئلا يكله طر يا فليتمل (قوله ويفرق بين
الامهات والاولاد) وقد يفعل ذلك مع الادميات (قوله وسأني انه يكره لهم الخ) عبارة العباد وشرحه
في هذا الاتي ويكره أيضاً خروجهم معهم فيمنعون من ذلك نبا وقيل وجوابا لم يميز واعني أي عن
المسلمين بخلاف ما اذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو في يوم خروج المسلمين اه ومثله في
الروض وشرحه وقضية تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختص سن منع الامام بهذه الحالة وهو
قضية قولهم فيمنعون الخ فقد أفاد كلامهم العلامة المذكور وأغنى عن الجواب لكن النص المذكور قد
يدل على طلب منعه من الخروج في يومنا وقضية ما تقر من نذب المنع اذا لم يميز واعني ان قول المصنف ولا
يمنع أهل الذمة معناه لا يجب المنع أو اذا تميز وأولم يكن خروجهم في يومنا على ما فيه (قوله ويكره لهم الخ)
عبارة شرح الروض ويكره أيضاً خروجهم معهم كما عبر به الاصل فيمنعون من الخروج معهم اه

ويُفرق بين الامهات والاولاد
حتى يكثر الضجيج والرقعة
فيكون أقرب الى الاجابة
ونار ع فيه جمع بما لا يجدي
(ولا يمنع أهل النعمة) أو
العهد (الحضور) أي
لا ينبغي ذلك ويظهر أن تخلط
مالم ير الامام المصلحة في ذلك
على أنه يسن للامام المنع من
المكروه كما مر حوايه
وسأني انه يكره لهم الخ
الآن يجاب بأن المقام مقام
ذلة واستكانة فلا يكسر
خاطرهم حيث لا مصلحة
تقتضي ذلك لانهم
مسترزقون وفضل الله واسع
وقد تجل لهم الاجابة
استدراجاً وبه يرد قول البحر
يحرم التأمين على دعاء
الكافر لانه غير مقبول اه
على انه قد يتم له بالحسن
فلا يلزم بعدد قبوله الا بعد
تحقق موته على كفره ثم
رأيت الاذرى قال اطلاقه
بعيد والوجه جواز التأمين
بسل نديه اذا دعا لنفسه
بالهداية ولنا بالنصر مثلاً
ومنه اذا جهل ما يدعو به
لانه قد يدعو باسم أي بل هو
الظاهر من حاله ويكره لهم
الحضور ولنا احضارهم (ولا
يختلطون بنا)

أى يكره لنا فيما يظهر تخمينهم من ذلك (٧٦) من حين الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا مصلانا الظاهر انه تصوير فقط ثم

مكافئين وللدواعى القطرة وتحرر بهذا كما قال شيخنا وغيره انهم في أحكام الدنيا كفار أى فلا يصلى عليهم ولا يذفنون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيدخلون الجنة معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لان ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما يعبدون في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق فيه خطاب للصبي لعدم تكليفه بالزنا والسرقة بل بالكفر الذى هو أعظم الذنوب وعدم تكليفه لا يمنع اتصاله بالقبض وقوله مر وهذا يقتضى الخ معتد وقوله مر لانهم غير مكافئين الخ عبارة حجج القناوى في جواب السؤال عن الأطفال أما أطفال المسلمين ففي الجنة قطعاً بل اجماعاً والخلاف فيه شاذ بل غلط وأما أطفال الكفار فغيرهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما حكمهم من حيث نبعث رسولا وقوله ولا تزر وازرة وزر أخرى الثانى أنهم في النار تبعالاً بانهم ونسبهم النورى لا أكثر من لکنه نوزع الثالث الوقف ويعبر عنه بانهم تحت المشيئة الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوجب لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله تعالى سعيداً ويسكن عنهما من كان في علم الله شقيلاً أدرك العمل الخ لمخاض وسئل العلامة الشو برى عن أطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم يسألون في قبورهم وأن القبر يضمهم وما الحكم في أطفال المشركين من هذه الأمة فاجاب بانهم أى أطفال المسلمين لا يعذبون بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصى ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأقضى به شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر للحنفية والحنابلة والمالكية قول أن الطفل يسئل ورجمه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح وأطفال المشركين اختاف العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال الرابع منها أنهم في الجنة فندم لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الأطفال في النار فاجاب بان الأطفال في الجنة ولو أطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة تخالفاً ويدخلهم الجنة ويخلق آخر يدخلهم النار لا يسئل عما يفعل وهم يسألون والعشرة أقوال التى أشار اليها الشيخ سردها في فتح البارى فليراجع ع ش بحذف (قوله أى يكره الخ) كذا في النهاية (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله وانص على ان خروجهم) الى قوله ولقول المالكية في المغنى والنهية زاد الثانى عقبه قال ابن قاضى شبهة وفيه نظر اه وكأنه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجاب الخ فتبين من هذا ان المعتمد عند صاحبى المغنى والنهية المنصوص المذكور بصري (قوله يكون الخ) أى وجوب أخذ من الردالاتى ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) أى مشابهتهم ومساواتهم (قوله فقد تمت) أى مراعاتها سم (قوله على تلك التوهمة) أى مفسدة مصادفة المساقاة والافتتان (قوله ولقول المالكية) متعلق بقوله منعوهم الخ (قوله بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل الدليل على اعتباره ولا على الغائه سم (قوله من الانفراد) أى بيوم (قوله فالاولى عدم افرادهم الخ) كذا في شرح الارشاد وافضل ولله شيخنا قول المتن (كالعبد) أى كصلاته في الاركان وغيرها الاذ بما ياتي نهاية (قوله للغير المار) أى في شرح في ثياب بذلة وتخضع (قوله فتكون الخ) في هذا التفرع تأمل عبارة شيخنا في النية والوقت فينوي بهم صلاة الاستسقاء ولا تتقيد بوقت اه (قوله ويكبر الخ) أى بعد الافتتاح قبل التعوذ ورفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كآية معتدلة وينادى لها الصلاة جامعة نهاية ومعنى زاد شيخنا ويذكر بينهم ما أولاه الباقيات الصالحات اه (قوله أو الغاشية) أى والاوليان أفضل معنى ونهاية وشيخنا (قوله تجوز زيارته على ركعتين الخ) كذا في النهاية وكتب عليه غ ش ما نصه قوله مر بخلاف العبد مثله في ابن حجر وبخط بعض الفضلاء أن هذا في بعض النسخ وان الشارح مر رحمه الله تعالى ضرب عليه في نسخته وأن المعتد أنه لا تجوز الزيادة على الركعتين كالعبد انتهى وهو قريب اه عبارة شيخنا قوله ركعتان أى بنية صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليه ما خلا لابن حجر وما نقل عن الرملى أن له الزيادة عليهما ضرب عليه كما قاله بعضهم فالعبد المعول عليه أنه لا تجوز الزيادة عليهما اه قول المتن (قيل يقرأ الخ) أى بدل اقتر بت نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) الى قوله واقضاء الخ في النهاية والمغنى (قوله فقد تمت) أى مراعاتها (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسلة) هى الوصف المناسب الذى لم يدل

رأيت الاسنوى صرح بكر اهتة الاختلاط لانه قد يصيبهم عذاب قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ونص على ان خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بانهم قد يسقون فيقتن بعض العامة ورد بان في خروجهم معاً مفسدة محققة وهى مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك التوهمة ولقول المالكية بالمصالح المرسلة منعوهم من الانفراد وقد يجاب بأن مفسدة الغنى أشد من مفسدة المضاهاة وادعاء تحقها ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا ونصبرهم منفردين عنا كالبهائم فأى مضاهاة في ذلك فالاولى عدم افرادهم بيوم بل المضاهاة فيه أشد (وهى ركعتان كالعبد) للغير المار فتكون في وقتها ان أريد الافضل ويكره في الاولى سبعاً والثانية خمساً ويقرأ في الاولى ق أو سج وفي الثانية اقربت أو الغاشية بكما هما مجهر (لكن) تجوز زيارته على ركعتين بخلاف العبد وأيضاً قيل يقرأ في الثانية أنا أرسلنا فوها لانها لا تقبل الحال اذ فيها استغفار واربع الآيات (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العبد في الاصح) ولا بغيره بل تجوز ولو وقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم فلا ريب مع سببها

واقضاء الخير أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في وقت العبد مجبول على أنه لا أكمل كما مضى (ويخطب ك) - خطبة (العبد) في الأركان والسنن دون الشر وطافنا حسنة كما مضى في الكسوف والعبد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء (٧٧) على ما مضى في الكسوف (ويستغفر

الله تعالى ببدل التكبير) أولهما فيقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه تسعا في الاولى وسبعاني الثانية لانه الايقا لوعده الله تعالى بارسال المطر بعده في آية استغفر واربعكم ومن ثم سن ا كثر قراءتها الى قوله أنها راوا ككثا الاستغفار وختم كلامه به وقيل يكبر كالعبد وانتصر له بأنه قضية الخير وكلام الأكثرين (وبدعوى في الخطبة الاولى) جهرا بأدعيته صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم استقنا غيثا أي مطرا (مغيثا) بضم أوله أي منقذا من الشدة (هنيئا) بالمسد والهز أي لا ينغصه شيء أو ينمي الحيوان من غير ضرر (مريئا) بفتح أوله وبالمد والهز أي محمود العاقبة فالهنيء النافع ظاهرا والمريء النافع باطنا (مريعا) بضم أوله وبالتخنة أي آتيا بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فتح أي أي ذاربع أي غمأ أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ماشاة والمقصود واحد (غسقا) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الخير) أي المار (قوله كما مضى) أي آتفا (قوله على أنه لا أكمل) هلا حل على أنه اتفاق سم قول المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر أذان الجمعة ع ش (قوله في الأركان والسنن دون الشر وط الخ) لا يخفى ما فيه لان حكمهما واحد من كل وجه والظاهر أنه يعتبر هنا ما يعتبر في العبد من الاسماع والسماع وكونها على التفسير المار فيه ثم رأيت في المغني والنهاية في الأركان والسنن والشر وط وهو أقدم من صديقه رحمه الله تعالى بصري وتكاف سم في تاويل كلام الشارح فقال قوله في الأركان والسنن كان مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة ليعطيه قوله دون الشر وط الخ أي الشر وط خطبة الجمعة اه أي لخطبة العبد في لزوم الاتين بازكان خطبة الجمعة ونذب الاتين بسننها وعدم لزوم الاتين بشرطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة كما مضى الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) * نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولومع واحد سم (قوله بناء على ما مضى الخ) أي وسبق أن المعتد خلافه كرهى على بأفضل عبارة شيخنا قوله لخطبة العبد أي فلا يكفي خطبة واحدة كافي العبد وقوله في الأركان وغيرها أي الأفي جواز تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العبد اه (قوله ويسـ تغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وأن يكثر يا حي يا قيوم برحمتك نستغيث ومن رحمتك نرجو فلا تكلفنا الى أنفسنا طرفه غين وأصلح لنا شأننا كله لا اله الا أنت ويسن في كل موطن اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وآية آخر البقرة مغني قال شيخنا وهو أي دعاء الكرب في الحقيقة بناء وانما يسمى دعاء لانه تقدمه للدعاء الذي بعده أولانه يتضمن الدعاء اه (قوله أولهما) الى المتن في المغني وكذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن (قوله في قول الخ) أي اذا أراد الا فضل والافلو اقتصر على أستغفر الله كفي وانما اختار الشارح هذه الصيغة لوراد أن من قالها غفر له وان كان فر من الزحف شيخنا وفي النهاية ما وافقه قال ع ش قوله من قالها غفر له الخ ولا تقتصر تلك بكونها في الخطبة و بكونها تسع أمثلا اه (قوله جهرا) كذا في النهاية (قوله استقنا) بقطع الهز من أسقى وصلها من سقى مغني وع ش (قوله أي منة ذ الخ) أي بار وائه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر ثانيه (قوله والموحدة) عطف على التحتية قول المتن (غسقا) بفتح المجهمة ودال مهملة مفتوحين (قوله أو قطره كبار) عبارة المغني والنهاية وقيل الذي قطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم مغني (قوله أي سائر الخ) عبارة النهاية والمغني بحلل الأرض أي يعمها كحل الفرس وقيل هو الذي يحلل الأرض بالنبات اه (قوله للمهملتين) صوابه للحاجة المهملة كما في النهاية والمغني (قوله من ساح الخ) فيه تأمل عبارة المغني يقال سم الماء يسم اذا سال من فوق الى أسفل وساح يسبح اذا جرى على وجه الأرض اه (قوله أي يطبق الأرض) من الاطباق كما في المختار والتطبيق كما في القاموس ع ش (قوله حتى يعمها) عبارة النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها اه زاد المغني يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له (قوله الى انتهاء الحاجة الخ) انما فسر به لانه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لانه يؤدي الى الهلاك بالغرق ونحوه شيخنا (قوله أي الأيسين الخ) أي بتأخير المطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبائر اه (قوله ان بالعباد) أي ماعدا الملائكة و (قوله والبلاد)

الدليل على اعتباره ولا على الغائه (قوله مجبول على أنه لا أكمل) هلا حل على أنه اتفاق (قوله في الأركان والسنن) كان مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة ليعطيه قوله دون الشر وط الخ أي الشر وط خطبة الجمعة * (فرع) * نذر خطبة الاستسقاء فالوجه انعقاد النذر اما على انعقاد نذر النكاح فواضح وأما على عدم انعقاده فظاهر الفرق لانه هذا وان لم يلزم غيره موافقته والخضو معه ولكنه ممكن من اسماعها من لم يرد السماع وهي

والخير أو قطره كبار (بجلاذ) بكسر اللام أي سائر اللاذق لعمومه وألا الأرض بالنبات كحل الفرس (سحا) بفتح فشة للمهملتين أي شديد الوقع بالأرض من ساح جرى (طبقا) بفتح أوليه أي يطبق الأرض حتى يعمها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه اللهم استقنا غيثا ولا تجعلنا من القانطين أي الأتيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والخلق من اللذواء

من عطف المحل على الحال وهما خبران مقدم وقوله ما لا تشكوا الخ اسمها مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
مؤدم عليها شيخنا (قوله أي بالمد الخ) أي وفتح اللام شيخنا (قوله والضنك) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
الخ) أي أخرج لنا الزرع بسبب المطر و (قوله وأدر لنا الضرع) أي أكثر لنا در وهو اللبن والضرع محل
اللبن من البهيمة ومحارب لادر اللبن أن يؤخذ الشجر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف إليه قدره
من غسل النخل ويسقى به قل لبنها من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطو راعلى الريق فانه يكثر لبنها شيخنا (قوله
أي المطر الخ) عبارة شيخنا أي خبراتها والمراد بها المطر وقوله من بركات الارض أي خبراتها المراد بها
النبات والثمار وذلك لان السماء تجري بجرى الاب والارض تجري بجرى الام ومنهما يحصل جميع الخبرات
بحاق الله تعالى وتديره اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها كشمس قاموس (قوله أي
السحاب) أي بار سال ما فيه سم عبارة النهاية والمعنى أي المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب
اه (قوله أي كثيرا) عبارة النهاية والمعنى أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا اه عبارة شيخنا أي كثيرا الدر
متواليا اه قول المتن (ويستقبل القبلة الخ) أي ندبوا لولوا استقبال في الاولى له أي للدعاء لم يعدده في الثانية
كأنقله في البحر عن نص الام مغنى ونسأله قال ع ش قوله لم يعدده الخ أي لا تطلب اعادته بل ينبغي
كرهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان أجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله
أي نحو ثلثها) الى قوله وبالصلاة في النهاية والمعنى (قوله ثم يستقبل الخ) أي واذا فرغ من الدعاء
استدبرها وقبل على الناس كفى الشرحين والرؤضة نهاية زاد المعنى لا كفاية به كلامه من بقاء الاستقبال
الى فراغها اه أي الخطبة قول المتن (ويبالغ في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة أما الاولى أي الخطبة
الاولى فيسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها جهرأ اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله
حينئذ أي حين استقباله القبلة بعد صدر الخطبة الثانية سم (قوله حينئذ) الى قوله وفي كتابي في المغنى
الا قوله ويكره تركه الى قول المتن ولو ترك في النهاية الاما ذكر وقوله وفي كتابي الى المتن وقوله وينزع معني
للمفعول (قوله ويجعلون ظهوراً كفهم الخ) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى في قواهم اللهم استقنا
الغيث ونحوه ليكون المقصود به رفع البلاء وما قدمه في القنوت مما قد يخالفه يمكن رده الى ما هنا بان يقال معنى
قواهم ان طلب رفع شيء ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله واذا دعا التحصيل شيء ان دعا بطلب
تحصيل شيء ع ش عبارة شيخنا و بسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما الى السماء ولو عند ألفاظ التحصيل
على المعتد كما قاله الحنفى تبعاً للحاجي والشبرا ملى لان القصد رفع البلاء خلافا لما قاله القليوبي وتبعه الحشبي
برماوى من أنه يجعل بطونهم الى السماء عند ألفاظ التحصيل وظهورهما عند ألفاظ الرفع كفى سائر
الادعية ولو في الصلاة قد عرفت أن محل هذا التفصيل اذ لم يكن القصد رفع البلاء والارفع الظهور مطلقا
نظر القصد دون اللفظ اه (قوله وكذا يسن الخ) ويكره له رفع يده متجسدة فان كان عليها حائل احتل

حاصلة بذلك وأيضا فالاجتماع هنا ولو مع واحد قطعي التيسر عادة بخلاف اجتناب عقد النكاح له فإيتا مل (قوله
أي السحاب) أي بار سال ما فيه (قوله في المتن ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) قال في شرح البهجة
فان استقبل له أي الدعاء في الاولى لم يعدده في الثانية نقله في البحر عن نص الام اه (قوله في المتن ويبالغ في
الدعاء سرأ وجهرأ) قال في شرح البهجة أما الاولى أي الخطبة الاولى فيسن فيها الدعاء بلا مبالغة فيدعو فيها
جهرأ اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله حينئذ أي حين استقبال القبلة بعد صدر الخطبة
الثانية (قوله بخلاف فأصد تحصيل شيء فانه يجعل بطن كفيه الى السماء وقع السؤال عما لو جمع في دعائه
بين طاب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه الى السماء نظر الاول أو بطن كفيه اليها نظرا
لثاني فاجيب بالاول لان دفع القاسم مقدم على جلب المصالح فاورد أنه لا تتصور المسئلة اذ لا يتصور الجمع
بينهما في لفظ واحد بل لا بد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني كذا أو أعطني كذا وحينئذ فليكن منهما
حكمه (وأقول) بل تتصور المسئلة كل سمع انسا يجمع بينهما في دعائه فيقول هو اللهم ارفع عني كذا مثل ذلك

والجهد أي بفتح أوله وقبل
ضمة قلة الخبر والضعف أي
الضيق مالا تشكوا أي
بالنون الا اليك اللهم أنبت
لنا الزرع وأدر لنا الضرع
واسقنا من بركات السماء
أي المطر وأنبت لنا من
بركات الارض أي المرعى
اللهم ارفع عنا الجهد
والجوع والعري واكشف
عنا من البلاء ما لا يكشفه
غيرك (اللهم انا نستغفرك
انك كنت غفارا) أي لم
تزل تغفر ما يقع من حقوات
عبادك (فأرسل السماء)
أي السحاب أو المطر (علينا
مددرا) أي كثيرا (ويستقبل
القبلة بعد صدر الخطبة
الثانية) أي نحو ثلثها
فراغ الدعاء ثم يستقبل
الناس ويكمل الخطبة
بالحث على الطاعة وبالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
وبالدعاء للمؤمنين
والمؤمنات ويقرأ آية أو
آيتين ثم يقول أستغفر الله لي
واسمكم (ويبالغ في الدعاء)
حينئذ (سرأ) ويسرون
حينئذ (وجهرأ) ويؤمنون
حينئذ قال تعالى ادعوا ربكم
تضرعاً وخفية ويجعلون
ظهوراً كفهم الى السماء
كما ثبت في مسلم وكذا يسن
ذلك لكل من دعا لرفع بلاء
وقو في المستقبل ليناسب
المقصود وهو الرفع بخلاف
قاصد تحصيل شيء فانه يجعل
بطن كفيه الى السماء

لانه المناسب لحال الاحذو ينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما في أصله اللهم أنت أمرتنا (٧٩) بدائلك ووجدنا أمانك وقد دعوناك

كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا

اللهم فامن علينا بمغفرة

ما قارفناه واجابتك في سقايانا

وسعة في رزقنا (ويحوّل

رداءه عند استقباله) القبلة.

(فيجعل يمينه يساره

وعكسه) للاتباع وحكمته

التقاول بتغيير الحال الى

الرخاء كما ورد ويكره تركه

(وينكسه) ان كان غيب.

مدور ومثلث وطويل

(على الجديد فيجعل أعلاه

أسفله وعكسه) لما صرح أنه

صلى الله عليه وسلم هم بذلك

فمنعه ثقل خبسته ويحصل

التحويل والتنكيس معاً بأن

يجعل الطرف الأسفل الذي

على شقه الأيمن على عاتقه

اليسر والطرف الأسفل

الذي على شقه اليسر على

عاتقه الأيمن أما المدور

والمثلث فليس فيه إلا

التحويل وكذا الطويل أي

البالغ في الطول لتعسر

التنكيس فيه وفي كتابي در

الغمامة تفصيل في تحويل

الطياسان فراجعهم

(ويحوّل) مع التنكيس كما

أفاده قوله مثله فساوي

قول أصله ويجعل خلافا

لن اعترضه على أنه في بعض

النسخ عبر بعبارة أصله

(الناس) أي الذكور وهم

جلوس (مثله) للاتباع أيضاً

(قلت ويترك) الرداء

(يحوّل) منكساً (حتى ينزع

التياب بنحو البيت لأنه لم

ينقل أنه صلى الله عليه وسلم

عدم الكراهة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر احتل الخ عبارته فيما تقدم في القنوت ويكره خارج
الصلاة رفع اليد المتجسدة ولو بجائل فيما يظهر اه (قوله لانه المناسب الخ) عبارة شيخنا والحكمة في
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شيء فإنه يحصله ببطونهما اه
(قوله وينبغي الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى ومهابة (قوله حينئذ) أي حين استقبال
القبلة بعد صدر الخطبة الثانية (قوله كما في أصله الخ) أي وأسقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره
معنى (قوله ما قارفناه) أي ما ارتكبناه من الذنوب (قوله وسعة) بفتح السين على الإفصح والكسر لغة
قليلة ع ش (قوله عند استقباله القبلة) الأقربان المراد عقبه ع ش وحزمه شيخنا فقال ويحوّل التحويل
بعد استقباله القبلة اه قول المتن (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع
يجري (قوله كما ورد) أي من أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفال الحسن رواه الشيخان
عن أنس بلفظ ويجبني الفال السكامة الحسنة والسكامة الطيبة وفي رواية تسلم وأحب الفال الصالح معنى
قول المتن (وينكسه الخ) بفتح أوله مخففاً بضمه مثلاً عند استقباله نهاية ومعنى (قوله بذلك) أي
التنكيس (قوله خبسته) أي كسائه ع ش (قوله ويحصل التحويل والتنكيس معاً الخ) أي وكل
من التحويل والتنكيس على حدته لا يحصل الاقبال الظاهر الى الباطن وأما الجمع بينهما فلا يحصل مع
ذلك القاب خلافاً لما وقع للإمام والغزالي فاختبره تجده صحيحاً به على ذلك الراجح وغيره أسنى وقوله لما
وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله أما المدور الخ) وفي الإيعاب المدور ما ينسج أو يخط
مقورا كالسفرة والمثلث ماله زاوية واحدة في مقابلة زاويتين كودي على بافضـل (قوله والمثلث) كذا
في الروض وقال شارحه عبارة المصنف كاصله يقتضي تعار المثلث ومقبله وهو ظاهر ولذا عبر بجاعة باو
اه (قوله فيه) الأولى التثنية كما عبر بها النهاية (قوله التحويل) أي قطعاً نهاية ومعنى (قوله لتعسر
التنكيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضاً كما هو صريح صنيع الاسنى والمعنى (قوله كما أفاده قوله مثله)
في إفادته نظراً لأن المفهوم من المماثلة الواقعة قبل التحويل أن المطلوب من الناس مجرد صفة التحويل
المذكور في الخطيب سم (قوله فساوي قول أصله الخ) هذا عجيب سم (قوله لمن اعترضه) وافقه المعنى
فقال تنبيه عبري في المحرر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعم لما قدر ويقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن
المذكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله أي الذكور) أي فلا تحوّل النساء ولا الخنثى لثلاث تنكيس
عورائهن شيخنا ونهاية (قوله للاتباع أيضاً) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حوّلوا مع النبي
صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ويترك الرداء) أي رداء الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله بنحو البيت)
أي عند رجوعهم الى منازلهم نهاية واسنى وشرح بافضل (قوله وينزع الخ) خالف فيه المعنى فقال حتى
ينزع بفتح أوله الثياب كل منهم عند رجوعهم الى منازلهم اه (قوله ليع ذلك الإمام الخ) (فرع) يسن اسكل
أحمد من يستسقى ان يستشفع بما فعله من خير بان يذكره في نفسه فيجعله شافعاً لان ذلك لائق بالشهادته كما في
خبر الثلاثة الذين أووا في الغار وان يستشفع بأهل الصلاح لان دعائهم أرجى للإجابة لا سيما أقارب النبي صلى
الله عليه وسلم كما استشفع عمر رضي الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم انا كنا اذا قمطنا
توسلنا اليك بنينا فاستقمنا وانا نتوسل اليك بنينا فاستقمنا فاستقموا وراوا البخاري معنى ونهاية زاد الاسنى وكما
استشفع معاوية بن زيد بن الاسود فقال اللهم انا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم انا نستسقى بزيد بن الاسود
يا زيدا فرفع يديك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس ايديهم فثارت صحابة من المغرب كأنهم اتسروا وهب لها
ريح فسهوا حتى كاد الناس ان لا يباغوا منازلهم اه قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي ولم يكن امام ولا
إشارة الى رفع البلاء وحصول النعمة المطلوبة على أنه قد يدعى ان العبرة بالعامل وهو واحد في نحو اللهم ارزقني
واعطني رفع كذا وحصول كذا فلي تأمل (قوله كما أفاده قوله مثله) في إفادته نظراً لان المفهوم من المماثلة
الواقعة قبل التحويل مجرد صفة التحويل المذكورة في بيانه فتأمل (قوله فساوي قول أصله) هذا عجيب (قوله

غير رداءه قبل ذلك ويترك وينزع مبنيان للمفعول ليع ذلك الإمام وغيره) ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه بجري وتقدم عن العباب مثله بزيادة قول المتن (فعلة الناس) أي البالغون الكاملون جميعهم لأنها سنة عين فلا يسقط بفعل بعضهم وإن كان بالغاً فلا نال ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين عش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيخ الإسلام والمغني والنهاية لكنهم لا يخرجون إلى الصحراء إذا كان الوالي بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة عليه الأذرى وغيره انتهى قال عش قوله مر لا يخرجون الخ ويحرم ذلك أن ظنوا فتنة سم على المنهج وقضيته أنهم سم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلاذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بآذن اه وفي سم بعد ذكره عن الأسنى ما مر آتفاقاً قوله لكنهم لا يخرجون الخ أي يكره الخروج المذكور مر نعم أن أمنت الفتنة ولم يعتد الاستئذان فالمتجه عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد أن أمنت وان اعتد الاستئذان ولم يستأذن اه عبارة الشوري هل المراد يكره الخروج أو يحرم ويتجه أنه يكرهه لم يظنوا حصول الفتنة والافحرم اه (قوله من ذلك) أي من الخروج والخطبة كما هو ظاهر صنيع الشارح أو الخروج فقط كما هو قضية ما مر عن شيخ الإسلام وغيره ويحتمل أن الإشارة إلى فعل الناس (قوله وبه الخ) أي بقوله نعم الخ (قوله في ذلك) أي في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول المتن (جاز) أي بخلاف العبد والكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما قال شيخنا الشوري انظر ما مانع الصحة في العبد والكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بمجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد في غير رانتهى اه عش وقد يقال أن تقديم الخطبة بخلاف القياس وما ورد على خلافه يقتصر على مورد (قوله لكنه خلاف الأفضل) أي في حقنا نهاية ومعنى واسنى (قوله الذي هو الخ) عبارة الأسنى لأن ما تقدم أي تأخير خطبة الاستسقاء عن صلاته أكثر رواية ومعتمد بالقياس على خطبة العبد والكسوف اه وقضيته عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالنهاية والمغني كالصريح في التعدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) أي خطبة الاستسقاء بجري قول المتن (ويسن الخ) أي لكل أحد نهايته ومعنى (قوله أي يظهر) أي قوله ولو قيل في النهاية لا قوله وكان المراد إلى وأنه لا أول وقوله وصح إلى المتن وكذا في المغني لا قوله وأنه لا أول إلى المتن قول المتن (لا أول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلاً لا بقيد كونه في الحرم أو غيره وينبغي أن مثله النيل فيبر زله ويفعل ما ذكره شكر الله تعالى زيادى ويحتمل أن يفرق بينهما بأن ما يصل من الماء عند قطع الخيطان ونحوها أجزاء لما هو مجتمع في النهر فليس كالطائر فان نزوله الآن قريب عهد بالتسكو من ولا كذلك ماء النيل (فرع) قال شيخنا العلامة الشوري يحرم تأخير قطع الخيلج ونحوه عن الوقت الذي استحق أن يقطع فيه كبلوغ النيل بصرنا ستة عشر ذراعاً ووجه الحرمة أن فيه تأخير اه عن شرب الدواب والاتقاء به على وجه الأرض الذي حرت به العادة منه فتأخيرهم مقوت لما يترتب عليه من المنافع العامة انتهى اه عش (قوله وغيره) أي غير الأول عبارة المغني بل يسن عند أول كل مطر كما قاله الزركشي لظاهر خبر رواه الحاكم اه (قوله وكان المراد بأوله الخ) محمل تأمل وكذا تعليقه بقوله لأنه الخ بل الأقرب أن المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من أنه أول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد أو لا وإن المراد به الشرعية التي أولها المحرم بصري وتقدم عن عش الزيادة الجزم بما استقر به الشارح (قوله لأنه المتبادر من التعليق الخ) فيه نظر بل قد يقال المتبادر المذكور لا يوافق قوله الآتى وبه يتجه الخ أن اريد بالتعليل في الخبر يتجه الخ سم (قوله وبه) أي بالتعليل الذي أفاده الخبر يتجه أن البروز لسلك مطر سنة هذا واضح وأما قوله وأنه لا أول الخ فافادة التعليق المذكور لذلك محمل تأمل وإنما الذي يظهر أن ما أخذ الأولوية أن قيل بها الأولوية فإنها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالتصاف بالوجود وهذا

فعلة الناس) حتى الخروج للصحراء والخطبة كسائر السنن لا سيما مع شدة احتياجهم نعم أن خشوا من ذلك فتنة تركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للمصنف في ذلك مما طاهره التنافي (ولو خطب قبل الصلاة جاز) كما صح به الخبر لكنه خلاف الأفضل الذي هو أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم من تأخير الخطبة عن الصلاة (ويسن أن يبرز) أي يظهر (لا أول مطر السنة) وغيره لكن الأول أكد وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لأنه المتبادر من التعليق في الخبر بأنه حديث عهد بربه وبه يتجه أن البروز لسلك مطر

حتى الخروج للصحراء) الذي في شرح الروض مائمه لكن لا يخرجون إلى الصحراء أي يكره الخروج المذكور مر إذا كان الإمام أو نائبه بالبلد حتى يأذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة عليه الأذرى وغيره اه ما في شرح الروض نعم أن أمنت الفتنة ولم يعتد الاستئذان فالمتجه عدم الكراهة وكذا في احتمال غير بعيد أن أمنت وان اعتد الاستئذان ولم يستأذن (قوله لأنه المتبادر من التعليق) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وأنه لاول كل مطر أولى منه لآخوه (ويكشف غير عورته ليصبيه) لخبر مسلم أنه صلى (٨١) الله عليه وسلم خسر ثوبه حتى أصابه

المطر وقال انه حديث عهد
بربه أى يتكوى به وتزيله
وصح كان اذا مطرت السماء
خسر الحديث (وأن يغتسل
أو يتوضأ) والافضل أن
يجمع ثم الغسل ثم الوضوء
(في السيل) لخبر منقطع أنه
صلى الله عليه وسلم كان اذا
سال الوادى قال اخرجوا
بنالى هذا الذى جعله الله
طهورا فنتطهر به ونحمد
الله عليه قال الاسنوى ولا
تشرع له نية اذا لم يصادف
وقت وضوء ولا يغسل اه
ولو قيل ينوى سنة الغسل
في السيل لم يعروا الموضوء
فهو كالوضوء المجدد أو
المسنون لخو قراءة فلا بد
فيه من نية معتبرة مما روى
بابه ولا يكفي نية سنة الوضوء
كلايكفى في كل وضوء
مسنون ولا تردنية الجنب
اذا تجردت جنباً للوضوء
المسنون ونية الغاسل بوضوء
الميت ذلك لان هذين غير
مقصودين بل تابعا على
أنه لو قيل هذا بذلك لم يبعد
(و) أن (يسجد عند الرعد)
ما صح أن ابن الزبير روى
الله عنهما كان اذا سمع ترك
الحديث وقال سبحان من
يسجد الرعد بحمده
والملائكة من خيفته
(و) عند (البرق) لما يأتى
عن الماوردى ولان الذكر
عند الامور المخوفة يؤمن
غائلاً والرعد ملك والبرق
أجنحته يسوق بها السحاب
نقله الشافعى عن مجاهد

هو سراً كد أول مطر السماء فيما يظهر وبما تقرر يعلم أن كل مطر سابق آكد من لاحقه بصري (قوله سنة)
خبران قول المتن (غير عورته) الوجه أن المراهمة عورة المحارم كقوله البرماوى عن القليوبي بحري قول المتن
(ويكشف الخ) ينبغي أن هذا هو الاكمل وإن كان أصـ ل السنة يحصل بكشف جزء من بدنه وإن قل كل رأس
واليد عـش (قوله خسر) أى كشف (قوله الحديث) أى كمل الحديث المتقدم قول المتن (وأن يغتسل
الخ) أى سوا حصل باستسقاء أو كان في غير وقت عـش وكتب سم أيضاً ما نصه قد يقتضى ظاهر العبارة
طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيداً لأن فيه استظهاراً على التبرك اه (قوله والافضل أن يجمع) أى
بين الغسل والوضوء وينبغي حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف اعضائه كفى غسل الجنابة عـش قول
المتن (في السيل) ومثله النيل في أيام زيادته شيخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فنتطهر به الخ) هذا
صادق بالغسل والوضوء عنياه (قوله قال الاسنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل
وشيخنا قال الكردى على بأفضل والامداد وفي الايعاب ظاهر كلام الأذرى وجوبه افيهما وأقره سم اه
عبارة أى سم قوله قال الاسنوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن
وفي شرح العباب وظاهر كلام الأذرى وجوبه افيهما لان اطلاقهما شرعاً إنما يراد به الاقترب بالنية ولو أرادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه عبارة عـش
قوله مر ولا يشترط فيها نية الخ لعل المراد لحصول أصل السنة أما بالنسبة لكونه بمثابة آتيا بما أمر به فلا
يظهر الابنية كان يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل ثم رأيت ابن حج قال ولو قيل ينوى سنة الغسل في
السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه أى في الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لهذه
الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زيادة النيل في كل
يوم من أيام الزيادة وهو محتمل اه وتقديره من شيخنا اعتماد (قوله اذا لم يصادف وقت وضوء الخ) أى بان
كان متوضأ ولم يصل به صلاة ولم يطلب منه غسل واجب ولا مسنون بحري وبصري (قوله اذا تجردت الخ)
أى عن الحدث (قوله الوضوء الخ) مفعول نية الجنب (قوله ونية الغاسل الخ) عطف على نية الجنب
(قوله ذلك) مفعول نية الغاسل والشار إليه الوضوء المسنون (قوله لان هذين الخ) أى وضوء الجنب
المذكور وضوء الميت واللام متعاقب لا ترد الخ وتعليل لعدم ورود (قوله هنا) أى في نية الجنب ونية الغاسل
للميت (قوله بذلك) أى باشتراط نية معتبرة مما روى (قوله لم يصح) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله اذا
سمعه) أى الرعد مغنى (قوله ترك الحديث) أى ما كان فيه وظاهره ولو قرأناه وظاهره قياساً على اجابة
المؤذن عـش (قوله وقال سبحان من يسجد الرعد الخ) أى ثلاثاً عباب واسنى وشرح بافضل (قوله لما يأتى
الخ) عبارة الاسنوى والنهاية والمغنى وقيس بالبرق والمناسبات أن يقول عنده سبحان من يركم البرق
خوفاً وطمعاً اه (قوله ولان الذكر الخ) أى كجاءه من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى
الله تعالى عنهما سنى وعباب (قوله الرعد) الى قول المتن يقول في النهاية الاقوله وقال الى قوله انتهى
في المغنى الاما ذكر وقوله وقيل مطر او قوله تنزيهاً وقوله قيل (قوله الرعد ملك) أخرجه احمد والترمذى
وصححه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنظقت أحسن
النطق وضكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها سنى ونهاية ومعنى زاد شيخنا أى لعان الزور ومن

يقال التبادر المذكور لا يوافق قوله الا تخي به يتجه الخ ان أريد بالاعمال في الخبر يتجه (قوله وان يغتسل
أو يتوضأ الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثليث الوضوء والغسل وليس بعيداً لان فيه استظهاراً على
التبرك (قوله قال الاسنوى ولا تشرع له نية الخ) قال لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن وفي
شرح العباب وظاهر كلام الأذرى وجوبه افيهما لان اطلاقهما شرعاً إنما يراد به الاقترب بالنية ولو أرادوا
محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودى اه (قوله وعند
البرق) قال في شرح الروض والمناسبات أن يقول عنده سبحان من يركم البرق خوفاً وطمعاً (قوله والرعد ملك

وقال ما أشبهه بظاهر القرآن قال الأسنوي فالمسموع هو صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازاً (ولا يتبع بصره البرق) أو المطر أو الرعد قال الماوردي (٨٢) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا إله إلا الله وحده

فنهان عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعد اه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما أشبهه الخ) ما تعجبية
وضير النصب يرجع إلى مقاله مجاهد أي تعجبت من مشابهة مقاله مجاهد بظاهر القرآن كـ (قوله
صوته) أي صوت تسبجه نهاية (قوله قال الأسنوي الخ) عبارة المغني وعلى هذا فالمسموع الخ (قوله وأطلق
الرعد الخ) أي ولا عبرة بقول الفلاس في الرعد صوت اصطكاك أجرام السحاب والبرق ما ينقدح من اصطكاكها
مغني (قوله أو الرعد) محل تأمل فإنه لا يقبل الإشارة (قوله يكرهون الإشارة الخ) أي بصر وغيره عـ (قوله
فختار الاقتداء بهم الخ) ويحصل سنة ذلك بكرة واحدة ولا بأس بالزيادة عـ (قوله أي مطراً) قال الأسنوي
من صاب بصوب إذا نزل من علوا إلى أسفل عـ (قوله عطاء نافعاً) بالقاف أي شافياً للعليل ومن يلا للعطش كما
يؤخذ من مختار الصحاح عـ والذى في نسخ التحفة والأسنى والمغني وغيرها بالقاف فليراجع (قوله مرتين الخ)
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخر عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغني فيستحب
الجمع بين الروايات الثلاث ويكره ذلك مرتين أو ثلاثاً اه وفي الكردى على بأفضل أي اللهم صدياً نافعاً
رواية البخاري واللهم صدياً هنيئاً روية أبي داود واللهم صدياً نافعاً روية ابن ماجه اه (قوله فيندب الجمع الخ)
أي بأن يقول اللهم صدياً هنيئاً وسدياً نافعاً بأفضل أي مرتين أو ثلاثاً قول المتن (ويدعو بما شاء) أي حال نزول
المطر نهاية عبارة شرح بأفضل وإن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله خبر البيهقي) إلى قول
المتن فالسنة في النهاية (قوله عند التقاء الصغوص) المراد به المقاربة بحال الجهد فقلوبى اه بحجيري (قوله
وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له مر في الدعاء عند انطيمته من أن ذلك يكون بقلبه على
ما ذكره البيهقي ثم وبين الإقامة والصلاة أو بين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتدله
الشارح مر رحمه الله تعالى وأنه لا ياتي به عند القول في العبد ولحوء الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقيفية ثم
إذا دعا ينبغي له أن يتيقن حصول المطالب لا بخبره صلى الله عليه وسلم به فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد
نيته وفقد شروط الدعاء منه عـ (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله إلى المسجد الحرام
ورؤيته لها وكان الزمن قريباً ولا مانع منه عـ (قوله أي أثر زوله) عبارة المغني أي بعد المطر أي في أثره كما عبر
به في المجموع عن الشافعي والاصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا
بنوء كذا) بغض نوبه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الامطار إلى الأنواء وأفاد
تعليل الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوع كذا لم يكره وهو كما قال شيخنا ظاهر مغني زاد النهاية والنوع سقوط
نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبته من المشرق مقابلة في ساعة في كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوماً
وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجهة فإن لها أربع عشرة يوماً اه (قوله قيل الخ) وافقه المغني (قوله
ويكره سب الريح) أي سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة لكن السب إنما يقع في العادة لغير اجتماع خصوصاً إذا
شوت ظاهراً على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك لما قدمناه عـ (قوله ويكره) إلى قول المتن فالسنة في
المغني (قوله من روح الله الخ) أي رحمة انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم أن تأتي بالعذاب من رحمة أيضاً
سم على المنهج أو مطلقاً لأنهم من حيث صدور ربه خلق الله تعالى وإيجاد رحمة في ذاتها وان كانت تأتي
بالعذاب إن أراد الله تعالى والاقرب الثاني عـ ولعل الأولى لأنها تأتي بالرحمة لبعض وإن أتت بالعذاب
لبعض آخر (قوله واسئلوا الله الخ) وتقدم ما كان يقول صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح العاصفة عـ (قوله
الخ) آخر جه أحد الترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثاً) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثاً ناعند نزول
المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والذباث من تحريم بسم الله
واسم محمد بأن الإيهام ثم أشد لاقرآن القول بالفعول مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشرع وعند
الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في الكراهة وعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا أو الجمع بينه وبين بغض الله

لا تترك له سبوح قدوس
فختار الاقتداء بهم في ذلك
(ويقول) ندباً (عند المطر
اللهم صدياً) بتشديد الياء
أي مطراً وقبل مطر كثيراً
(ثانها) لا تباع رواء
البحاري وفي رواية صدياً
هنيئاً وفي أخرى سيباً أي يفتح
فسكون عطاء نافعاً مرتين
أو ثلاثاً فيندب الجمع بين
ذلك (ويدعو بما شاء) خبر
البيهقي أن الدعاء يستجاب
في أربعة مواطن عند التقاء
الصغوف ونزول الغيث
واقامة الصلاة ورؤية
الكعبة (و) يقول (بعده)
أي أثر زوله (مطرنا بغض
الله ورحمته ويكره) تنزيهاً
أن يقول (مطرنا بنوء) أي
وقت (كذا) أي السرياً
مثلاً لأنه وإن انصرف إلى
أن النوء وقت وقوع الله فيه
المطر من غير تأثيره البتة
لكنه يوهى أن يراد به ما في
خبر الصحيحين ومن قال
مطرنا بنوء كذا فسد ذلك
كافر في مؤمن بالكواكب
أي بأن اعتقد أن
لكواكب تأثير في الإيجاد
استقلالاً أو شركة فهذا كافر
اجماعاً نعم كان أبوهريرة
رضي الله عنه يقول مطرنا
بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا
مسئله قيل فيستنثي هذا
من المتن اه وفيه نظر لأن

هذا الإيهام في سب البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الريح) للخبر الصحيح الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا
رأيتوها فلا تسبها وأسأل الله خيرها واستعذ بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر) بثبوت الكاف بأن خشى منه على نحو البهوت

(فالسنة ان يسألوا الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كما مر وأعتق بالصلوات ومن رجم نذب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد أبعد لان السنة لم ترد به ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج اليه وبعبارة الام صريحة فيما قلناه وفي أنه لا يسن هنا (٨٣) نحو وجع ولا صلاة ولا تحويل رداء

(رفعه) فيقولوا ندب ما رواه الشيخان (اللهم حوالينا) بفتح اللام (ولا علينا) أي اجعله في الاودية والمرعى التي لا يضرها الا انبيسة والطرق فالثاني بيان للمراد بالاول لشموله للطرق التي حوالها اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر والآكام بالمجمع أكم بضمين جمع الآكام ككتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة وهي دون الجبل وفوق الريبة والظراب بالطاء المشابهة ووجه من قال بالضاد الساقط جمع ظرب بفتح فكسر الجبل الصغير وأفادت الواو أن طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية أذاه ففيها معنى التعليل أي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليل لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منعه ضرره وبقاء نفعه واعلاما بأنه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يتسخط بعارض قارئها بل يسأل الله ربه وابقاها وبأن الدعاء برفع المضر لا ينفي التوكل والتغويض (ولا يصلي لذلك والله أعلم)

ندب قول هذا) أي دعاء الرفع الآتي (قوله ولا دخل حينئذ) أي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا صلاة) أي بالكيفية المعروفة (قوله فقلوا) عطف تفسير على قول المتن يسألوا الله الخ وقوله ندب بالاحتياج اليه قوله المتن (حوالينا) أي أنزل المطر حوالينا أي الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تنزله علينا أو لئلا يكون علينا فتكون الواو لانه لم يل شيئا في الكردى على بافضل عن الشورى حوالينا من مفرده حوال كما نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه أيضا أنه مفرد أي على صورة الجمع فلجزم اه وقال شيخنا حوالينا جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) أي ولا علينا (قوله بالاول) أي وحوالينا (قوله لشموله) أي الاول (قوله اللهم) إلى أفادت في المعنى وإلى الباب في النهاية الا قوله والآكام إلى وأفادت (قوله جمع أكمة) أي بفتحين (قوله وفيه) أي في هذا الدعاء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لادب هذا الدعاء) الاولى اسقاط لفظه هذا كما فعله النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعليلنا (قوله اذلم يؤثر الخ) أي لم يرد (قوله وقياس ما مر الخ) عبارة الاسنى والنهاية لكن تقدم في الباب السابق أنها تسن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر أن هذا نحوها فيحمل ذلك أي ولا يصلي الخ على أنه لا تشرع الهيئة المخصوصة اه وفي العباب وشرحه ولو خيف الغرق بزيادة النيل مثلا أو ضرر دوام الغيم أو انحبست الشمس سألو الله أن الله بلا صلاة بالمعنى السابق اه أي بالهيئة السابقة لا مطافا (قوله فرادى) أي وينوي بمائة رفع المطر ع ش وحلي* (خاتمة)* روى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق علمي شيئا يقر بنى الى الله تعالى و يقر بنى من الناس فقال أما الذي يقر بنى الى الله تعالى فمستلثه وأما الذي يقر بنى من الناس فترك مستلثهم ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله يغضب عليه ثم أشد الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسأل يغضب معنى

(باب في حكم تارك الصلاة)*

أي المفروضة على الاعيان اصالة بعدا أو غيره وتقدمه هنا على الجنات تبع للجمهور وأليق في ماية ومعنى أي من تأخير عنه ما من ذكره في الحد ولانه حكم متملق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها ع ش (قوله مكلف) إلى قوله فانما شرط طافى المعنى الا قوله او وجوب الى المتن وقوله لا يفتان بالواو وقوله دون ازالة النجاسة الى قوله وبحث في النهاية الاما ذكر وقوله ويلحق الى بخلاف ما (قوله او جاهل لم يعذر) أي اما من انكره جاهلا لقرب عهده بالاسلام او نحوه ممن يجوز أن يخفى عليه كن بالغ مجنون أو ناسا بعيدا عن العلماء فليس مرتدا بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرتدا معنى زاد النهاية ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة بعد الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغ ولم يعلم المسلم منها ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهر فافا كثيرا المستحاضة المبتدأة اذا ابتداء الضعيف ثم أقوى منه ثم أقوى منه اه (قوله بين أظهرنا) أي بيننا طاهرا كاردى (قوله ولا يخرج) أي الجاهل سم أي عن حكم العالم كاردى (قوله الجحد) أي الآتى في المتن (قوله لان كونه) أي الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) أي وجوب الصلاة (قوله صبره في حكم العالم) أي في التفصيل الآتى (قوله المكتوبة) أي اما تارك المندورة ورجته بان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوء كذابا لايهام في الاقتصار أقوى فاذا لم يحرم فلا يحرم الجمع بالاولى خلافا لما اتهمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع أخذنا من حومة الجمع في بسم الله واسم محمد وما يبطل هذا الاخذانه لو اقتصر ثم على اسم محمد فقال بسم محمد صوم كاهل وظاهر فعلم أنه لا فرق بين الاقتصار والجمع (قوله وقياس ما مر الخ) جرى عليه مر والله أعلم

(باب في حكم تارك الصلاة)* (قوله ولا يخرج) أي الجاهل

اذلم يؤثر غير الدعاء وقياس ما مر قبل الباب الصلاة لذلك فرادى (باب في حكم تارك الصلاة)* (ان ترك) مكلف عالم أو جاهل لم يعذر بحمله لكونه بين أظهرنا ولا يخرج به الجحد الذي هو انكار ما سبق علمه لان كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صبره في حكم العالم (الصلاة) المكتوبة التي هي احدى الخمس كما صرح به قوله الآتى عن وقت الضمورة لانه انما يكون لهذه لا غير

الموتة فلا يقتل بها لأنه الذي أو جبهها على نفسه نهاية ومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة سم (قوله أو وجوب وكذا الخ) في إطلاقه نظر فلا بد من تقييده هنا بكون ركنيته معلوماً من الدين بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سائياً واضح بصري (قوله أو وجوب ركن الخ) أي أو شرط كذلك كما يأتي (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقادير ذلك الخلاف الواهي أن جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فليراجع سم وتقدم آتفاً عن السيد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذ ما يأتي) أي آتفاً قوله ويقتل أيضاً الخ وتقدم آتفاً عن السيد البصري في الأخذ المذكور قول المتن (كفر) أي بالحد فقط لابه مع الترك إذا لم يحد وحده يقتضي الكفر وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كمنه نهاية ومعنى (قوله اجساعاً) قد يشكك على قوله أو فيه خلاف واه إلا أن يريد اجساعاً في الجملة سم (قوله للنص) أي لله وليس له معنى (قوله فأنهما) أي الآية والخبر (قوله عن القتل) أي في الآية (وقوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة الواردة في الخبر نهاية (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعلم وضوح الفرق) أي قوله فأنه إذا علم الخ قد يقال إنكار أنه إذا علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى سم وقد يجب على بعد بكثره أركان وشروط الصلاة مع خفاء أكثرها فلا يجدي العلم بالعقاب بما ذكر في رعايتها (قوله فتعين القتل في حدها) أي الصلاة أي ولم يجز قياس ترك الزكاة أو الصوم على تركها (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لا يقال) أي قوله دون إزالة النجاسة في المعنى الأقوله أي في الوقت وقوله ويلحق إلى بخلاف الخ (قوله بل يقتل الخ) عبارة النهاية قتله خارج الوقت إنما هو للترك بلا عذر على أن نأمن أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقاً إذ محل ذلك ما لم يؤمر به في الوقت ويهدد عليه ولم يقل فعلها وأعلم أن الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما وقت أمر والآخر وقت قتل فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فيجب حينئذ علينا أن نأمر التارك فنقول له صل فإن صليت تركك وإن أخر جتاهن الوقت قبلتنا وفي وقت الأمر وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي نامة والطهارة والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اه قال ع ش قوله مر علينا أي على مخاطب منا وهو الإمام أو نائبه وقوله إذا بقي من الوقت زمن الخ أي بالنسبة لفعله بأخف يمكن اه ع ش (قوله إذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهجي وطريقه أي القتل إن يطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جتاهن الوقت فإن أصروا وأخرج سحوق القتل اه زاد النهاية والأوجه أن الطالب والمتوعد هو الإمام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره ترتب القتل الآتي لأنه من منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير ع ش (قوله دون غيرهما الخ) خلافاً للإيعاب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم طاهر بسأته كغيره الفعلين أعني أمر وهدد للمفعول أنه لا فرق بين صدورهما عن الإمام أو نائبه طاهر لما يأتي أنه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكنت حينئذ الأمر والتهدد ليس بشرط للقتل لما علمت أنه لو جدمع عدمهما وانما قاتلتهما علم تعمد تأخيرهما بلا عذر الخ لكنه خالف ذلك في شرح الإرشاد فقال متى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكنت كما في المجموع لتحقق جنائيه بتعمد تأخيرها أي مع الطالب في الوقت كما علم مما مر انتهى وقوله أي مع الطالب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وانظر

(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو فيه خلاف واه) أي والكلام في غير المقادير ذلك الخلاف الواهي أن جاز تقليده كما هو ظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فليراجع سم (قوله اجساعاً) قد يشكك على قوله أو فيه خلاف واه إلا أن يريد اجساعاً في الجملة (قوله فعلم وضوح الفرق) أي قوله فأنه إذا علم الخ قد يقال إنكاره إذا علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكابرة واضحة في الفرق ما لا يخفى (قوله دون غيرهما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقاً بالإمام أو نائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما (قوله دون غيرهما

أو فعلها) وأثر التارك لأجل التقسيم (باحداً وجوباً) أو وجوب بركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف واه أخذاً مما يأتي (كفر) اجساعاً ككل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة لأن ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلاً) مع اعتقاده وجوبها (قل) لا ية فإن تابوا وخبر أمرت أن أقاتل الناس فأنهم شارب في الكف عن القتل والمقاتلة الإسلام وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الإمام أخذها ولو بالمقاتلة من امتنعوا منها وقتلوا فكانت فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فأنها لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فأنه إذا علم أنه يحبس طول النهار نواه فأجدر الحبس فيه ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حدها ونخصه بالحدية الآتي ليس من احسان القتل في شيء فلم نقل به لا يقال لاقتل بالحاضرة لأنه لم يختر جها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لأنه لاقتل بالقضاء وإن وجب فوراً لا نقول بل يقتل بالحاضرة إذا أمر بها أي من جهة الإمام أو نائبه دون غيرهما

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الأمر والتهديد أو يكفي الأمر من غير تهديد اه أقول
ظاهر كلامهم الأول وقد يصرح به قول البحري عن البرماوي وخرج بالتعدد المذكور ما تركه قبله ولو غالب
عمره فلا قتل به اه ويأتي ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا
بالامام ونائبه اعتبر صدور مقدمته عن أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهرة أنه لا يطلب عند سعة
الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه فليجرح رحلي وقال البرماوي تكفي المطالبة ولو في أول الوقت وأقره شيخنا
الحنفى اه بحري (قوله فامتنع) أى لم يفعل بحري (قوله وذلك) أى التارك لعذر (قوله كفاد
الطهور بن الخ) ففي فتاوى القفال لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمدا أو مس شافعي الذكرا أو لم
المرأة أو توضأ لم ينو وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه معنى زاد النهاية وقيد بعضهم بحسب
بما اذا قلد القائل بذلك والافلاذى يتجه قتله والاوجه الاخذ بالاطلاق اه فلا فرق بين التقليد وعدمه فى أنه
لا يقتل ع ش (قوله لانه مختلف في وجوبه عليه) أى فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله
وان لم يقتل ع ش (قوله ويحقق به) أى بفاقد الطهورين التارك للصلاة (قوله وان لم يمتعه) أى تلك الصلاة
(قوله بخلاف ما لو قال الخ) عبارة المغنى ويقتل بترك الجمعة ولو قال أصابها طهرا كفى زيادة الروضة عن
الشاشي واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق انه الاقوى لتركها بلا قضاء اذا الظاهر ليس قضاء عنها خلافا
لما في فتاوى الغزالي وجرم به في الحواشي الصغرى من عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من
فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا أتركها بعد ذلك كسلا ومحل الخلاف كما قال الاذرى
فحين تلزمه اجماعا فان أباح حنيفة يقول لاجتماع الاعلى أهل مصر جامع اه وكذا في النهاية الاقوله خلافا لى
ويقتل وقوله وتوبته الى محل الخلاف قال ع ش قوله مر اذا الظاهر ليس الخ قضيت أنه لو هدد عليها فى
وقتها ولم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه
لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح مر أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهور وان محصل
عدم القتل بالقضاء اذ لم يهدده أو باصاه كاهنا اه وتقدم عن المغنى ويأتى عن سم عن الناشري
ما هو كالصريح في خلاف ما نقله عن فتاوى الرملى (قوله اجماعا) أى من الائمة الاربعة ولوتعددت الجمعة
وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فهل يقتل لتركها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه نظر والاقر بالثانى
فليراجع ع ش (قوله ويقتل) أى حدا (أيضا) أى كارك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أى بتركه على
حذف المضاف (قوله دون ازالة النجاسة) أى لان للمالكية قول مشهور واقويان ازالته النجاسة للصلاة لا واجبة
فيما يظهر) خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بناءه كغيره الغيلين أعنى أمر وهدد للمفعول
انه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الاحاد وهو ظاهر لما يأتى انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت
بلا عذر قتل سواء قال لأصليها أم سكت فينبذ الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه لو جدد مع
عدمهما وانما فائدتهما علم تعمد تأخيريه بلا عذر الى أن قال ثم رأيت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول
الزركشى رداعلى من زعم ان تقدم الطلب بشرط بانه ليس بشرط فى القتل بلا خلاف بل متى اعترف بتعمد
اخراجها عن وقتها استحق القتل وانما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها أول تعزيره مشروعية
القتل فانه قد لا يعرفه اه اه وهو صريح في أن من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد أمر وتهديد
فى الوقت لكنه خالف ذلك فى شرح الارشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصليها أم
سكت أى كفى المجموع لتحقيق جناية بتعمد تأخيرها أى مع الطلب فى الوقت كما علم بمما مر اه وقوله أى
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى كما لا يخفى وعادة الروض وان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل
ولو لم يقتل ولا أصليها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو
يكفى الامر من غير تهديد (قوله اجماعا) احتراز عن لا تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمهم الجمعة عند أبى
حنيفة كما تقدم فى باب الجمعة (قوله دون ازالة النجاسة) أى لان للمالكية قول مشهور واقويان ازالته النجاسة

فيما يظهر فى الوقت عند
ضيقه وتوقف على اخرجها
عنه فامتنع حتى خرج وقتها
لانه حينئذ معاند للشرع
عنادا يقتضى مثله القتل
فهو ليس لحاضرة فقط ولا
لغائبة فقط بل لمجموع
الامر من الامر والاخراج مع
التصميم وخرج بكسلا ما لو
تركها العذر ولو فاسدا كما
يأتى وذلك كفاد
الطهورين لانه مختلف فى
وجوبه عليه ويحقق به
كل تارك للصلاة يلزمه
قضاؤها وان لم يمتعه اتقافا
لان ايجاب قضاها شبهة فى
تركها وان صغفت بخلاف
ما لو قال من تلزمه الجمعة
اجماعا لأصليها الا طهرا
فان الاصح قتله والقول
بأنها فرض كفاية شاذلا
يعول عليه ويقتل أيضا
بكل ركن أو شرط لها أجمع
على ركنيته أو شرطية
كالوضوء أو كان الخلاف
فيه واهياجدا دون ازالة
النجاسة قال شارح

شرح العباب اه سم (قوله وكذا الخ) أى كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية
فقتل به (قوله بتركها) من إضافة المصدر الى مفعوله أى بترك فاقدا الطهور من الصلاة (قوله فالوجه الخ)
وفاقدا النهاية كما مر آنفا (قوله خلاف ذلك) أى فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف فيه (قوله قتله)
أى المكلف (قوله بترك تعلمها) أى الصلاة (قوله وظاهره) أى البحث (أنه) أى التارك المذكور (قوله
لأنه يسامح الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا العالم لا يسامح فى ذلك كما تقر فى محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه
خلاف ولو واهيا فليراجع سم وقوله إذا العالم الخ برده ما مر فى باب شروط الصلاة من أن العامى أو العالم
على الأوجه إذا اعتقد أن ما فى الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة صحى ما لم يقصد بفرض معين النفي (قوله
لا كفرا) الى قوله فان قلت فى المغنى والى الكتاب فى النهاية الا قوله على ندب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أى
تحت المشيئة (قوله بين العبد والكفر) أى بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر اه كردى عن الهاتفى
عن شرح المشكاة للشارح (قوله والكفر) والذى فى النهاية والمغنى وشرح بافضل وبين الكفر اه ولعل
الرواية مختلفة (قوله يحول على المستحل) أى أو على التغليب أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب
القتل جمع بين الأدلة نهاية ومغنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أى وجوب ما يغنى ونهاية قول المتن (بشرط
اخراجها عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الحقيقى
عبارة فى شرح العباب وظاهره أن اعتبار هذا انما هو بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت
الحقيقى فقط ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين الأبعضى وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو اتفقت الأمر
والتهديد فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية * (تنبيه) * هل يشترط فى التوعد فى الوقت
الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبقى ما يسعها الداء بان وسع ركعة فيه نظرا والثانى شير بمعد
فالماتل سم وتقدم عن النهاية أن أصح الوجهين أن يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أى تأمة

للصلاة لا واجبة شرح العباب (قوله ولكل رده الى الأثرى الخ) هذا برده فى شرح الارشاد من تقييد ما نقله عن
فتاوى القفال حيث قال نعم الأوجه ما فيه خلاف قوى لا يقتل بتركه فى فتاوى القفال لولا تركه فاقدا
الطهور من الصلاة متعمدا أو مس شافعى الذكرا أو أس المرأة أو ترك نية الوضوء وصلى متعمدا لم يقتل لأن
جواز صلاته بخلاف فيه وينبغى تقييده بما إذا قلد القائل بذلك والأفلا قائل بجواز صلاته بذلك فالذى يتجه أنه
يقتل لأنه تارك لها عند ما لم يغيره الخ اه فقوله هنا ولكل رده الخ برده قوله فى شرح الارشاد وينبغى تقييده
الخ وهو حقيقى بالرد لأن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قوى كان شبهة دافعة للقتل إذا لم يقلد أو ما إذا قلد فلا
يتخيل أحد أنه يقتل ولا يحتاج عدم قتله الى بيان بل ولا يحتاج لتقييد الخلاف بالقوة بل حيث صح التقليد فلا
شئ عليه فتأمل واحذر ما فى شرح الارشاد (قوله لأنه يسامح فى عدم هذا التمييز الخ) قضيته أن هذا فى العامى إذا
العالم لا يسامح فى ذلك كما تقر فى محله ولعل هذا أن لم يكن فيه خلاف ولو واهيا فليراجع (قوله بشرط
اخراجها عن وقت الضرورة) لا يخفى من صديعهم أن اشتراط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط
وقوعهما فى الوقت الحقيقى ثم رأيت الشارح تعرض لذلك فى شرح العباب فقال وظاهره أن اعتبار هذا انما
هو بالنسبة للقتل كما تقر وأما الأمر والتهديد فيعتبر فيه الوقت الحقيقى فقط فان فائدة هذا من تعلم بمجرد
الاخراج عن وقت الحقيقى وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير الى ما لا يمكن كونه وقتا للدعاء فى حالة من
الأحوال ولا يتحقق ذلك فى المجموعتين الأبعضى وقت الضرورة اه وقضية ذلك أنه لو اتفقت الأمر والتهديد
فى الوقت الحقيقى لم يقتل وإن وجد بعده فى وقت الثانية (قوله بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) هذا
بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشترط وقوعهما فى الوقت الاصلى كما بينه الشارح فى شرح العباب نعم لو
أخر المسافر الظاهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر أراد تركها فهل يكفي أمره وتهديده فى هذه
الحالة فى وقت العصر فيه نظرا * (تنبيه) * هل يشترط فى التوعد فى الوقت الحقيقى أن يبقى منه ما يسع جميعها
حتى لا يكفي التوعد إذا بقي أقل من ذلك وإن وسع الادعاء بان وسع ركعة أو يكفي أن يبقى ما يسعها ادعاء فيه نظرا

وكذا ما اعتقد التارك
شرطية لأن تركه ترك لها
ولك رده بأنه ترك لها عندنا
لا جماعا لأن ترى الى ما مر فى
فاقد الطهور من أنه لا يقتل
بتركها وإن اعتقد وجوبها
رعاية لمن لم يوجبها فكذا
هنا فالوجه خلاف ما قال
وبحث بعضهم قسله بترك
تعلمها بتركها وظاهره أنه
ترك تعلم كيفيةها من أصلها
وهو وظاهره لأنه ترك لها
لاستحالة وجودها من
جاهل بذلك بخلاف من علم
كيفيةها ولم يميز الفرض من
غيره لأنه يسامح فى عدم هذا
التمييز وانما يقتل بذلك إذا
لا كفرا لما فى الخبر الصحيح
أن تاركها تحت المشيئة أن
شاء تعالى عذبه وإن شاء
أدخله الجنة والكافر ليس
كذلك نفس بر مسلم بين العبد
والكفر ترك الصلاة محمول
على المستحل (والصحيح قتله
بصلاة فقط) لعموم الخبر
السابق (بشرط اخراجها
عن وقت الضرورة) أى
الجمع

والطهارة اه (قوله ويقتل بالصبح بطلوع الشمس) أى وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر
 فيطالب بادائها اذا ضاق وقتها ويتوسع بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أصروا أخرجا استوجب القتل
 مغنى وشرح بافضل (قوله لان الوقتين الخ) راجع لما قبله ويقتل بالصبح الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل
 درء القتل بتلك الشبهة عبارة النهاية والمغنى في شرح ثم يضرب عنقه الخ فان أبدى عذرا كنسيان أو برد أو
 عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت الاعذار في نفس الامر أم باطلا كقولها صليت وطيننا كذبه لم يقتله لعدم
 تحقق تعمد تأخيرها عن وقته من غير عذر نعم تأمر بهما بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وندباً في
 الصحيح بان نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها أم
 سكت لتحقيق جنائته بتعمد التأخير اه قال ع ش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج طاهره
 وان لم يكن قد أمر بهما عند ضيق الوقت وهو متجه وجوز مر أن يقيد هذا بما اذا كان قد أمر وفيه نظر ثم
 رأيت شيخنا حرم بهذا التقيد في شرح الارشاد انتهى والاقرب ما يقيد به ابن حجر اه أقول صنيع النهاية والمغنى
 كالصريح في التقيد بذلك (قوله ولو ذكر عذر الخ) أى حين ارادة قتله شرح بافضل (قوله وان ظن كذبه)
 يخرج ما لو علم كذبه سم وعبرة الحلبي فان قطع بكذبه فالظاهر أنه كذلك لاحتمال طروحه عليه تجوز له
 الصلاة بالاعمال اه وقضية أنه يقتل اذا قال صليت على المعتاد وقطع بكذبه (قوله وظاهر ان المراد الخ) عبارة
 النهاية وأفتى الشيخ بانه يقتل من تلزمه الجمعة اجابها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها طاهره عند
 ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أى عن أقل تمكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر
 ليس وقتها في حالة بخلاف الظهر الخ (قوله أوجب التأخير الخ) أى وان أسئنا من ذلك الاحتمال عادة
 حققنا للدم ما أمكن ع ش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العباب بان يقال له صل والاقول انك انتهى
 فاشاؤ الى أن توبته فعل تلك الصلاة المتر وكه أى قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة اذ لا يتأتى قضاؤها فالوجه
 أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رأيت الناسرى قال قال ابن الصلاح ولا يسقط
 القتل بالالتوبة لانها لا قضاء لها انتهى اه سم وتقدم عن المغنى أن توبته أن يقول لا تركها أى الجمعة
 بعد ذلك كسلا اه (قوله فوراً) الى الكتاب في المغنى الا قوله على ندب الاستتابة (قوله ندب الخ) قال
 الاستاذ البكري في الكنز وجوبه بالانه ليس أسوأ حالاً من المرتد وقيل ندباً انتهى والوجوب قضية كلام الروضة
 وأصلها والمجموع كفى في شرح البهجة وغيره واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لانه من قبيل الامر بالمعروف
 وهو واجب على الامام والا حاد ويبنى حمل القول بندبها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف
 جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليست أملاً ذلك فانه طاهر لا ينبغي الخروج عنه
 سم (قوله توجب تخليده في النار) أى فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغنى ونهاية (قوله بخلاف
 هذا) أى بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من

والثاني غير بعيد فليست أملاً (قوله فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس الخ) صريح في أنه لا يكتفى بضيق وقت
 الضرورة عقوبتها بقياس ما ياتي آنفاً في الجمعة بخلافه (قوله وان ظن كذبه) يخرج ما لو علم كذبه (قوله
 وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة اذا ضاق وقتها عنها وعن
 الخطبة وسياق الشارح يقتضى اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة فيها وقد اعتبر الممتن
 الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقيد بضيق وقتها أنه لا يقتل بها وان سلم الامام منها حيث لم يضق الوقت
 وجهه احتمال أن يتذكر واخذ في الصلاة فبعدوها فيذكر كها معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك
 الشارح في السؤال وجوابه (قوله في المتن ويستتاب) قال الاستاذ البكري في الكنز وجوبه بالانه ليس أسوأ
 حالاً من المرتد وقيل ندباً اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كفى في شرح البهجة وغيره
 قال في شرح المنهج وتكفي استتابة في الحال لان تأخيرها يغتفر ثلاثاً أيام والقولان في
 الندب وقيل في الوجوب والمغنى انها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه (قوله ويستتاب)

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب
 الشمس ولا بالمغرب حتى
 يطلع الفجر ويقتل بالصبح
 بطلوع الشمس لان الوقتين
 قد يتحدان فكان شبهة
 دارنة للقتل ومن ثم لو ذكر
 عذر التأخير لم يقتل وان
 كان فاسداً كقولها صليت
 وان ظن كذبه وظاهر أن
 المراد بوقت الضرورة في
 الجمعة ضيق وقتها عن أقل
 تمكن من الخطبة والصلاة
 لان وقت العصر ليس وقتها
 في حالة بخلاف الظهر فان
 قلت ينبغي قتله عقب سلام
 الامام منها قلت شبهة احتمال
 تبين فسادها واعادتها
 فيذكرها أو جبت التأخير
 للبأس منها بكل تقدير
 وهو مأمور (ويستتاب)
 فوراً ندباً كما صح في التحقيق
 وفارق الوجوب في المرتد
 ومنه الجاحد السابق بأن
 ترك استتابة توجب تخليده
 في النار اجتمعاً بخلاف
 هذا

كون الحدود تسقط الاثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكيفية لانه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به مغني
 زاد النهاية نعم ان كان في عزمه أنه ان عاش لم يصل أيضا بعدها فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه اه أي فيترتب
 عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة وان وجد منه ع (قوله)
 اذا لم يتب) كذا في النهاية وقال المغني ان لم يبدع عذرا ثم قال تنبيه قول المتن ثم يضرب عنقه قبيده الاسنوي
 وغيره بما اذا لم يتب ولا حاجة اليه لان الكلام فيما اذا تركها فان صلاحها زال الترك اه (قوله بل مع الامتناع
 من القضاء الخ) أي فالعلة مركبة فاذا أصلي زالت العلة نهاية وهذا صريح فيما مر عن سم عن الایعاب
 من أن توبته قضاء تلك الصلاة المتروكة (قوله وبصلاته) أي بقضائه لتلك الصلاة المتروكة (يزول ذلك)
 أي الامتناع قول المتن (ينحس بحديثة) أي في أي محل كان لكن ينبغي أن يتوَقَّى المقاتل لان الغرض
 حمله على الصلاة بالتعذيب ونحوه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض ع ش قول المتن (ويغسل) أي ثم يكفن
 (و يصلى عليه) أي بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أي في مقابرهم مغني ونهاية (قوله وعلى نذب الاستتابة
 الخ) مفهومة انه يضمنه على الوجوب وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما نصه وذكر في المجموع وغيره انه
 لو قتل في مدة الاستتابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وانه لو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل
 فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كانه كما
 قال الاذري في ما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاند بالترك انتهى وما ذكره عن المجموع أنه لا ضمان على
 من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر
 بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البهجة في النهاية مثله وكذا في المغني الا قوله وما ذكره
 من وجوب القود الخ (قوله قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتوبة على الفور لان الامهال يؤدي الى تاخير
 صلاته وقيل يجهل ثلاثة أيام ولو قتل في مدة استتابة أو قبلها انسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد
 الخ وكذا في المغني الا قوله ليس مثله قال ع ش قوله مر ليس مثله أي في الاضرار وان اختلف سببه كزنا
 محصن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اه (قوله مطلقا) أي سواء كان القتل في مدة الاستتابة أو قبلها
 كردى (قوله لكنه يأثم الخ) (خاتمة) قال الغزالي ولوزعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه
 الصلاة وأحلت شرب الخمر وكل مال السلطان كجزءه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وان
 كان في خلوه نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر مغني ونهاية قال ع ش قوله مردأ كل
 مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه ومصرفه لصالح المسلمين بزعم هذا أنه يستحقه بمنعه
 عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجبيع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر (فائدة)
 مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به ومقطوع عليه وثانها الرجوع اليه بعد الاسلام
 وهو أفتح ولهذا لم يقبل منه الا الاسلام بخلاف الاول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والامن والغدا ونالها

قال في شرح العباب بان قال له صل والاقبلناك اه فاشار الى أن توبته فعل تلك الصلاة المتروكة أي قضاؤها
 وهذا لا يتأتى في الجمعة فلا يتأتى قضاؤها قال وجه ان التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات
 ثم رأيت الناشري قال قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل بالآتوبة لانها لا قضاء لها اه (قوله وعلى نذب
 الاستتابة لا يضمنه من قتله الخ) مفهومة أن يضمنه على الوجوب وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما نصه
 وذكر في المجموع وغيره انه لو قتل في مدة الاستتابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وانه لو جن أو سكر
 قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لاقتل على قاتله لقيام الكفر وانه لا يقتل
 بترك المندورة الى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كانه كما قال الاذري في ما اذا
 لم يكن قد توجه عليه القتل وعاند بالترك وبكل حال فيه دلالة على ان الاستتابة واجبة اه ما في شرح البهجة
 وما ذكره عن المجموع انه لا ضمان على من قتله في مدة الاستتابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب
 التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالرخصة وأصلها وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقاتله

(ثم) اذا لم يتب (يضرب
 عنقه) بالسيف ولا يجوز
 قتله بغير ذلك للاصر
 باحسان القتلة وانما
 نعت التوبة هنا بخلاف
 سائر الحدود لان القتل
 ليس على الاخراج عن الوقت
 فقط بل مع الامتناع من
 القضاء وبصلاته يزول ذلك
 (وقيل) لا يقتل لعدم
 الدليل الواضح على قتله بل
 (ينحس بحديثة حتى يصلى
 أو يموت) ومرده (ويغسل
 ويصلى عليه ويدفن في مقابر
 المسلمين) لانه مسلم ولا
 يطمس قبره) بل يترك
 كبقية قبور أصحاب الكفار
 وعلى نذب الاستتابة لا يضمنه
 من قتله قبل التوبة مطلقا
 لكنه يأثم من جهة الاقتبات
 على الامام

السبب وهو أقبح الثلاثة فإنه لا يتدين به وفيه ازراء بانباء الله ورسوله واتقاء الشهية في القلوب الضعيفة لذلك كانت جرعة أقبح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون فيه له شبهة فتحل عنه والسبب لا شبهة فيه ولذلك لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للأرض منه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة انتهى من السيف المسلول على من سب الرسول السبكي اه ع

(كتاب الجنائز)*

(قوله بفتح الجيم) الى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله وقيل بالفتح لذلك الخ) وقيل هما الغتان فيه ما معنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرور ونعش معنى ونهاية قال شيخنا فعلى القول الاول يصح أن يقول نويت أصلي على هذه الجنائز بالفتح والكسر أي ان لم يرد بها النعش وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنائز بالكسر الا ان أراد بها الميت بجواز فان أراد بها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة غريبة من جنزه (قوله قيل كان الخ) ولقائل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (قوله بين الفرائض والوصايا) أي مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصري (قوله حق هذا) أي كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الخ) وهذا يجب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع أنها منها شيخنا (قوله انرها) أي عقب الصلاة أي مكافها (قوله كل مكاف) أي صحيحا كان أو مريضاً يقوم معنى قال ع ش يستثنى طالب العلم فلا يسئل له ذكر الموت لأنه يقطع وفي سم على حج يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك انتهى وقوله أن يطلب أي ندبا اه (قوله ولا يفهمه الخ) أي ندب أصل ذكر الموت قال سم قد بوجه افهامه له بان طلبه في ضمن الأكثر يدل على أنه مدخل في المقصود وذلك يشعر بطلبه لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لا يلزمه الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى للزوم قطعاً بل يكفي للزوم في الجملة اه وهذا مع كونه عين قول الشارح الا في كونه سنة الخ يرد ما يأتي هناك عن الكري وعن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على الاتيان بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندراج الخ) أي ولا يلزم منه كونه سنة فبقى المتن قاصراً كوردى (قوله وعلى هذا) أي لزوم كون الأقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الجمل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) أي استحباب الاكثر (قوله لاستحباب ذكره) أي مطابق ذكره المندرج في الاكثر كوردى قول المتن ذكر الموت أي بقلبه ولسانه بان يجعله نصب الذي ليس هو مثله واعلم ان الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحكام فينبغي وجوب الاستتابة على الجميع وان كان في حق الامام أكد وينبغي جعل القول بنسبهم اعلى انه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه

(كتاب الجنائز)*

(قوله قيل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولقائل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (قوله كل مكاف) يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه المتن) قد بوجه افهامه له لأنه دل على طلبه في ضمن الأكثر ويدل على ان له مدخلا في المقصود باكثر ذكره وذلك يشعر بطلب أصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس المدعى للزوم قطعاً بل يكفي للزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام انه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الجمل المذكور على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقلبه اه

(كتاب الجنائز)*

بفتح الجيم جمع جنازة به وبالكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه من جنز ستر قيل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكرها (ليكثر) كل مكاف ندباً وكذا ولا فأصل ذكره سنة أيضاً ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالي عن الكثرة وان لزم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يحتمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضاً اه (ذكر الموت)

عنده نهاية وشرح بأفضل (قوله لانه) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله للخبر الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
 الاكثر من ذكر حديث استحيا من الله حق الحياء وتماه قالوا اننا نستحي باني الله والحمد لله قال ليس كذلك
 ولكن من استحيا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبسلا
 ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح الجسد
 والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باق لا يفتنى وأما قوله تعالى الله يتوفى
 الانفس حين موتها فبقية تقدير وهو حين موت أجسادها ثم يتراد المعنى وعند جمع منهم عرض وهو الحياة
 التي صار البدن بوجودها حيا وأما الصوفية والفلاسفة فليس عندهم جسم ولا عرض بل جوهر مجرد غير
 متعين يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارج عنه اه قال ع ش قوله مر وما عى أى ما اشتبه
 عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن أى يصنعه عن وصول الحرام اليه من الماطع والمشراب
 وقوله وما حوى ينبغى ان يراد به ما يشبه القلب والفرج وقوله والموت مفارقة الروح الخ وهل الروح موجودة
 قبل خلق الجسد أولا فيمخلاف في العقائد والمعتمد منه الاول اه ع ش (قوله أى من الامل الخ) ويشتمل أن
 يكون المراد بالكثير الشر والقليل الخير بصرى قول المتن (ويستعد) لعله بالجزم عطفه على يكثر ويؤيده
 تعبير المنهج بزياة اللام (قوله وجوبا) الى قوله قال في المجموع في النهاية والمعنى الا قوله وقد صرح الى
 وقضاء دين (قوله والا فندبا) أى يندب له تجديدها اعتناء بشأنها نهاية وشرح بأفضل قال البصرى قوله والا
 الخ صادق بما اذا علم أن لاحق عليه لاحد وبما اذا شاك هل عليه حق لاحد منهم أولا وتصو برندب الرد في هاتين
 الصورتين غير ريب وبما اذا شاك هل عليه حق معين لشخص معين وهذا لا يبعد فيه نذب الرد في نحو الاموال
 احتياط الاحتمال اشتغال الائمة أما بالنسبة للعقوبات فمحل تأمل اذ يبعد كل البعد ان يندب للانسان أن
 يمكن الغير من معاقبة نفسه بمجرد الشك فليتأمل اه عبارة ع ش قوله والا فندبا أى بان يجدد الندم والعزم
 على أن لا يعود وليس ثم مظلمة يردها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب أمام من لم يتقدم
 له ذنب أصلا فاعمل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الایعاب أو ينزل نفسه منزلة
 العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه انتهى وينبغي أن المراد بندب رد المظالم ان
 ما ترد في أنه هل لزم ذمته أولا وأن يرده احتياطا اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع أيضا بان يقال
 التعبير بالجواب على الاصل والندب نظر الى ملاحظة صدور التوبة على قصد الاستعداد للموت بصرى قول
 المتن (بالتوبة) وهى كما يأتى في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على أن لا يعود
 اليه وخروج عن مظلمة قدر عليها بنحو تحلل من اغتابه أو سبه نهاية (قوله بان يبادر الخ) بيان للاستعداد
 بالتوبة قول المتن (ورد المظالم) أى الممكن ردها معنى عبارة ع ش ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث
 قدر عليه كما صرح به قوله مر وخروج عن مظلمة قدر عليها والا فالشرط العزم على الرد ان قدر ومحل أيضا
 حيث عرف المظالم والا فتصدق بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والا قرب ان يقال هو مال ضائع يرده على
 بيت المال فله من قال يتصدق به مراده حيث غاب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه
 ثم لو كان مستحقا لبيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لسكونه من المستحقين أولا لاتحاد القابض
 والمقبض فيه نظر والا قرب الاول هذا ومحل التوقف على الاستحلال أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر فزنى
 بامر أو لم يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفى الندم
 والعزم على أن لا يعود اه (قوله رد الاعيان) لاحاجة اليه (قوله ونحو قضاء الصلاة) أى مما ليس فيه شيء يرده
 على المظالم كالاستحلال من الغيبة وفي حاشية الايضاح لابن حيج ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويحب عليه
 صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان
 القرآن أو بعضه بعد البلوغ انتهى أقول هذا واضح ان قدر على قضاها في زمن يسير ألو كان عليه صلوات

لانه أدى الى امتثال
 الاوامر واجتناب المناهى
 للخبر الصحيح أكثر وامن
 ذكرها ذم اللذات أى
 بالهملة مزيلها من أصلها
 وبالمججمة فاطعها لكن
 قال السهيلي الرواية بالمججمة
 فانه ما ذكر في كثير أى من
 الامل الاقله ولا قليل أى
 من العمل الاكثره (ويستعد)
 وجوبا ان علم أن عليه حقا
 والا فندبا كما هو ظاهر وعلى
 هذا يحمل قول شارح
 ندبا وقول آخرين وجوبا
 (بالتوبة) بأن يبادر اليها
 (ورد المظالم) الى أهلها
 يعنى الخروج منها ليتناول
 رد الاعيان ونحو قضاء
 الصلاة وقد صرح السبكي
 بان تاركها ظالم لجميع
 المسلمين

ونازعه في شرحه بأنه تخالف ظاهر كلامهم

كثيرة جدا وكان يستغرق قضاءها زمنا كثيرا فينبغي أن يكفي في صحتها بتهتمه على قضاءها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا الزوج موليته في هذه الحالة فتروجه صحيح لانه فعل ما في مقدوره أنخذ من قول الشارح مر وخروج عن مظلمة قدر عاها عش (قوله وقضاء دين الخ) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما فائدته اه يعني أنه داخل في المتن بلا حاجة إلى التأويل بالخروج (قوله وذلك) راجع إلى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لئلا يفجأه الموت المغوت له اه (قوله وعطفها) لعل الأولى وعطفه أى الرديسم أى ليستغنى عن اكتساب التأنيت من المضاف إليه عبارة النهاية وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة قبل امرى الاستسقاء ولانه ليس حرام من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على أن لا يعود عش قول المتن (والمرضى أكد) ويسن له الصبر على المرض أى ترك التبخير منه وتكره كثرة الشكوى نعم ان سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاجبه بما فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره إلا أن كفى المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يحتجب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علة تكاد موزوجة وولد ودار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو بنحو رمد وفى أول يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قريب أو جار أو نحوهما ومن يرجى إسلامه فان اتقى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذرى بحثا بالذى المعاهد والمستأمن اذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لا ناما مورا ونهجا جرحهم وأن تكون العيادة غبا فلا تواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه نعم بنحو القرى والصديق من يستأنف به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلات ما لم يفهموا أو يعاوا كراهته ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره طالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها وأن يدعوله بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاؤه سبع مرات ون يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبته في التوبة والوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعطه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وأن يوصى أهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهاية وكذا في المغنى وشرح بافضل الأنهم ماصرا باعتناء تنظير الأذرى في عيادة أهل البدع أو الفجور أو المكس قال عش قوله مر فلا بأس أى فلا تكرهه فهو مباح وقوله مر جازت عيادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وأنهما غير مكرهه وقوله مر تشق على المريض أى مشقة غير شديدة والاحرم وقوله مر اذا كانا بدارنا وينبغي مشله في الذى وقوله مر لا ناما مورا ونهجا جرحهم بل كراهته اسميا اذا كان في ذلك رجوع وقوله مر الآن يكون مغلوبا بالخ أى بان يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشرأدوية ونحوها وقوله مر وأن يدعوله بالشفاء أى ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مرضه رمد أو ينبغي أن يحمله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين والأفلا يطلب الدعاء له بل لوقيل يطلب الدعاء عليه ما فيه من المصلحة لم يعد وقوله مر وأن يكون دعاؤه الخ هذا مقرر وض فبالو عاده ومثله ما لو حضر المريض إليه أو حضر بل ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله مر والوصية الخ أفهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يعد سيما ان ظن ان ثم ما يطلب التوبة منه أو أن يوصى فيه وقوله وأن يوصى أهله أى العائد وان كان غير مرامى عند أهل المريض اه عش وفي الكردى على بافضل ما نصه * (فائدة) * فى فتاوى الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخبر بها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والاتبان لدواؤه فتخلص منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم هنادقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفه أى الرد

وقضاء دين لم يسبر أمره
والتكدين من استيفاء حد
أو تعزير ولا يقبل العفو أو
يقبله ولم يعف عنه وذلك
لانه قديما تيم الموت بخمسة
وعطفها اعتناء بشأنها
أهم شروط التوبة
(والمرضى أكد) بذلك
أى أشد مطالبة به من غيره
لنزول مقدمات الموت به
(ويصح) ندبا (المختصر)

ينبغي التفتن لها وهي أنه ان رشح في أذهان العامة أن في الاسبوع أياماً مشؤمة على المريض اذا أعيد فيها
 فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك أن لا يعاد في تلك الأيام لأن ذلك يؤدي المريض ويؤدي مرضه انتهى وذكر
 الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المريض والاعاد ولو قيل بكرة العيادة في تلك الأيام لم يبعد ما فيه من
 الابداح حينئذ وظاهر أن العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا بماهله لأن السنة لا تترك لسكرة العسير
 لها انتهى اه (قوله وهو من حضر الموت) أي ولم يمت نهائية ومعنى (قوله فاليسر) أي لانه أبلغ في
 التوجع من استئصال نهائية ومعنى قول المتن (الى القبلة) أي نداء يا صا (قوله على الصحيح) راجع
 للاضجاع ومقابلته أن الاستلقاء أفضل فان تعذر أضحج على الاعين نهائية ومعنى (قوله كافي للمعد) راجع
 لقول المصنف لجنبه الاعين و (قوله ولان الخ) راجع لقوله الى القبلة (قوله على المقابل) أي مقابل الصحيح
 وتقدم بيانه وبذلك يعلم أن قول الشارح المذكور في قوله الخ أي في ضمن قول المصنف فان تعذر الخ وهو
 قوله ألقى على قفاه الخ يقطع النظر عن تغريعه على التعذر (قوله ذلك) أي وضعه على اليسر نهائية ومعنى
 (قوله كعله) الى قول المتن و يقرأ في النهاية الاقوله بفتح الميم الى وهما وقوله أي مع الى وقول جمع وقوله
 وانما القصد الى و بحيث وقوله مع لفظ الى اذ لا يصير وقوله والالى وأن يعيده وكذا في المعنى الاقوله و بحث
 الى أما الكافر وقوله ولو يذكر (قوله بفتح الميم الخ) قال في الايعاب وبتبليث الهزمية أيضا ع ش (قوله
 لانه الممكن) علة لقول المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع رأسه) أي قليلا نهائية يتراد المعنى كان يوضع تحت
 رأسه مرتفع اه (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر سم أي كإيقيدته تقييدهم
 رفع الرأس بقليل (قوله ولو غير الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما
 وهو قريب في المميز اه وانظر لولو كان نبيا والوجه أنه لا محذور من جهة المعنى سم على حج والمعنى هو
 قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة وفي سم على البهجة وقوله وهو قريب
 في المميز لا يبعد أن غير المميز كذلك انتهى اه ع ش ومانقوله عن سم على حج من قوله والوجه الخ
 وعلى البهجة من قوله لا يبعد الخ لا يخفى بعده (قوله وبه الخ) أي بالتعليل فارق الخ حاصله كافي المعنى
 والنهاية ان التلقين هنا للمصلحون ثم لا يفتن الميت في قبره والصبي لا يفتن (قوله فقط) أي ولا تسن زيادة
 محمد رسول الله نهائية ومعنى قال ع ش فلوزادها وذكرها المحتضر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون
 التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة اه أقول قد يخالفه ما يأتي من قول الشارح وانما القصد الخ
 وقوله كانه نهاية اذا تكلم ولو يذكر لكن يأتي عن المعنى ما وافقه ولعل هذا هو الاقرب (قوله أي من حضره
 الموت) أي تسمية للشئ بما يصير اليه نهائية يتراد المعنى كقوله اني أرا في عصر خرا اه (قوله أي مع
 الفائزين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعسم ولا مانع
 من أن يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وان مات عاصيا لكن ذلك لا يتخلو عن بعد سم عبارة ع ش قال
 ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون أن من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة
 وأنه لا بد من دخول من لم يعرف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقونه عند الموت
 كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قريظة أنه ممن يغفر
 الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كجاء في اللفظ الاستحرام الله عليه النار انتهى اه (قوله وان طال)

(قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهره عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فهل يجري ذلك في الاضجاع لجنب
 فيعتبر التوجه بالوجه دون الصدر فيه نظر وحيث قلنا لا يعتبر الصدر فهل يكفي عن الوجه فيه نظر فليحذر
 (قوله في المتن ويلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب في
 المميز اه وانظر لولو كان نبيا والوجه أنه لا محذور من جهة المعنى (قوله أي مع الفائزين) يحتمل أن ذلك
 بشرط التوبة قبل موته فيما اذا احتاج الى التوبة ويحتمل أنه أعسم ولا مانع من أن يحصل هذا الفضل لمن قال
 ذلك وان مات عاصيا لكن ذلك لا يتخلو عن بعد

وهو من حضر الموت (لجنبه
 الاعين) فاليسر الى
 انقبلة على الصحيح كفي
 للمعد ولان القبلة أشرف
 الجهات قال في المجموع
 والعمل على المقابل أي
 المواضع المذكور في قوله
 (فان تعذر) أي تعسر ذلك
 (اضيق مكان ونحوه) كعله
 بجذبه (ألقى على قفاه
 ووجهه واخصاه) بفتح
 الميم أشهر من ضمه وكسرهما
 وهما المنخفض من الرجلين
 والمراد جميع أسفلهما
 (للقبلة) لانه الممكن ويرفع
 رأسه ليتوجه وجهه للقبلة
 (ويلقن) نداء المحتضر ولو
 يميز على الاوجه ليحصل له
 الثواب لا يتوبه فارق عدم
 تلقينه في القبر لانه من
 السؤال (الشهادة) أي
 لا اله الا الله فقط لحسب مسلم
 لقنوا موتاكم أي من
 حضره الموت لا اله الا الله مع
 الخبر الصحيح من كان آخر
 كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة أي مع الفائزين والا
 فكل مسلم ولو قاسق ايدخلها
 ولو بعد عذاب وان طال
 خلا فالكثير من فرق الضلال
 كما عتزله والخوارج

فقول جمع ياتن محمد رسول الله أيضا لان القصد مونه على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود (٩٣) بانه مسلم وانما القصد ختم كلامه

بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ويبحث تلقينه الرقيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردود بان ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره امال الكافر فيلقنهما قطعاً مع لفظاً شهد لوجوبه أيضاً على ماسيأتي فيه اذ لا يصير مسلماً الا بهما وينبغي كما قال الماوردي وغيره تقديم التلقين على الاجماع السابق ان لم يمكن فعلهما معاً مع لان النقل فيه أثبت ولعظم فائده وثلاث يحصل الزهوق ان اشغل بالاجماع ويسن أن يكون مرة فقط (و بلا الحاح) عليه ثلاثا ينجر فيسلكهم بما لا ينبغي لشدة ما يقاسي حينئذ وأن لا يقال له قل بل يذكر الكلمة عنده ليتذكر فيذكرها فان ذكرها وان سكت يسير انهم بعيدا فيها يظهر وأن يعيده اذا تكلم ولو لم يذكره لكان آخر كلامه الشهادة وليكن غير منهم لنحو عداوة وأرباب ان كان ثم غيره فان حضر عدو وارث فالوارث لانه أشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم أشقتهم (ويقرأ) ندبا (عنده يس) للخبر الصحيح اقرؤا على موتاكم يس أي من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن

أي العذاب (قوله وقول جمع يلقن الخ) أي ندبا معنى ونهاية (قوله مردود الخ) أقول لا محل له لانه من البين الواضح أن مراد الجمع المذكور بالاسلام والمسلم الكامل (قوله وانما القصد الخ) قد يقال عليه لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محمد رسول الله لانها كالشهادة والرديف لكلمة التوحيد وورد في كثير من الاحاديث الاقتصار على لاله الا الله مع القطع بان الحكم المرتب عليها من النجاة من النار ودخول الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وانما ترك التصريح بها اكتفاء بوضوح المراد فليكن مانعاً فيه من هذا القبيل بصري (قوله الرقيق الاعلى) أي أريد به قال ابن ج في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فنعناه أسألك يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله يارقيق يا أعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله تعالى انتهى اه ع (قوله مردود الخ) أي فلو أتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه ع (قوله فيلقنهما الخ) أي الشهادتين وأمرهم بالخبر اليهودي وجوباً كما قال شيخنا ان ربحي اسلامه والا فندبا معنى ونهاية قال ع (قوله وظاهره مردود) وجوب ذلك أي التلقين ان ربحي منه الاسلام وان بلغ الغرغرة ولا بعده فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضراً وان طهر لنا خلافة وان كنا لا نرتب عليه أحكام المسامحة حينئذ اه (قوله لان النقل فيه) أي التلقين (قوله ان لا يقال له قل) أي ويكره له ذلك ع (قوله بل تذكر الكلمة الخ) أي أو يقال ذكر الله تعالى مبارك فندكر الله جميعاً معنى زاد النهاية وشرح بافضل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وينبغي لمن عنده ذكرها أيضاً اه قال ع (قوله مردود) والله أكبر قد يقتضي هذا التمثيل أن اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله أكبر عنها سم على البهجة وقد يمنع أنه يقتضي ذلك لجواز أن المراد أنه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فقط مع ذلك أنه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها اه (قوله اذا تكلم الخ) أي ولو بكلام نفسي بان دلت عليه قرينة أو أخبر بذلك ولي قاله في الخادم ع (قوله ولو لم يذكر) خلافاً للمعنى عبارته فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كما قاله الصيرى بخلاف التسليم ونحوه لانه لا ينافي أن آخر كلامه لا اله الا الله اه (قوله وليكن) أي الملقن نهاية (قوله لنحو عداوة الخ) أي كالخسدة نهاية (قوله ووارث الخ) ولو كان فقيراً لا شيء له فالوجه ان الوارث كغيره ع (قوله فالوارث الخ) بقي ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي تقديم الحاسد ع (قوله ندبا) الى قوله وهو وأوجه في النهاية والمعنى (قوله أي من حضره الموت) يعني مقدماته معنى قول المتن (يس) أي يسامها روى الحرث بن اسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقى أو عار كسى أو مريض شفى دميرى اه ع (قوله لان الميت لا يقرأ الخ) وانما يقرأ عنده معنى (قوله واخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى وان أخذ ابن الرفعة بظاهر الخبر وعبرة النهاية بخلاف ما أخذ به ابن الرفعة كبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولا أن تقول لا مانع من اعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فثبت قبل بطالب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذ بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الا ان الاشتغال بتجهيزه أما بعد دفنه فبأن في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها اه قال ع (قوله مردود) أفضل من غيرها أي في الحياة وبعد الممات أيضاً فذكر برها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرهه ومشله تكرر برحمة الله منها لم يحسنها تسامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ويحتمل أنه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما فيها ولعله الاقرب وقوله اذا المطلوب الا ان الخ يؤخذ منه أن من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه تطالب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع (قوله بقضيته)

(قوله واخذ ابن الرفعة بقضيته) أي جملة على ظاهره

الرفعة بقضيته وهو وأوجه في المعنى اذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع ببقاء ادراك روجه فهو بالنسبة لسمع القرآن وحصول بر كته له كالحى واذا صح السلام عليه فالقراءة عليه أولى

وقدم صرحوا بأنه ينسب للزائر وأنشيع قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب ما من مريض يقرأ عنده يس الأمان ويأنا وأدخل قبره ريانا والحكمة في يس اشتمالها على أحوال القيامة وأهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيندكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للشباب قبل والرعد لانها تسمى بل طلوع الروح ويجزع الماء عند بابل وجوبا فيما يظهر ان ظهرت أمارة تدل على احتياجه له كان بهش اذا فعل به ذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة النزوع لذلك يأتي الشيطان كجود بماء زلال ويقول قل لا اله غيري حتى أسقيك قبل ويحرم حضور الخائض عنده ويأتي في المسائل المنثورة ما برده (وليحسن) ندبا المحتضر وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار كما في المجموع (ظنه بربه سبحانه وتعالى) أي يظن انه يغفر له ورجه الخبر الصحيح أنا عند ظن عبدي بي فلا يظن بي الا خيرا وصح قوله صلى الله عليه وسلم قبل موته بثلاث لا يؤمن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله ويسن ان عنده تحسين ظنه وتطهيره في رجاءه به

أي بظاهر الخبر مغشى (قوله) وقدم صرحوا بأنه ينسب للزائر والمسح قراءة شيء (الح) ينبغي جل ذلك على قراءته سر الياق للشارح مر في المسائل المنثورة ع ش (قوله) يؤيد الأول (الح) أقول غايته أنه يدل على ندب قراءتها عند المريض أيضا وهو لا ينافي ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري (قوله) والحكمة (الح) الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل (قوله) فيندكر (الح) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها عند جهرها ع ش (قوله) قيل والرعد (الح) كذا عبر في النهاية وعبر في المغنى بقوله واستحب بعض اصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد (الح) وهي ظاهرة في اعتماده بخلاف تعبيرهما بصري قوله مر والرعد أي بنامها ان اتفق له ذلك والاغتيا تسرله منها وقوله مر لانها تسهل (الح) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها سر أول أمره المحتضر بالقراءة جهر الان فيه زيادة ايلام له وفي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لاحتج حديثها أم الرعد فيه ظاهر وينبغي ان يقال بجراعاة حال المحتضر فان بان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس والافر الرعد ع ش (قوله) ويجزع الماء (الح) كذا أطلقه في النهاية وقيد في المغنى نقلا عن الجيلي بالبارد بصري (قوله) كان بهش (الح) أي يفرح كردى (قوله) بماء زلال (الح) قال في المصباح الماء الزلال العذب ع ش وفي القاموس يقال ماء زلال أي سريع المرفى الخلق بارد عذب صاف سهل ساس اه (قوله) حتى استعمل (الح) أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقاله حاضرا ع ش (قوله) قيل ويحرم (الح) عبارة المغنى ويكره للعائض أن تحضر المحتضر وهو بالترغع ما ورد أن الائكة لا تدنل بيتا فيه كآب ولا صورة ولا جنب ويؤخذ من ذلك أن الكآب والصورة وغسيرا الخائض ممن وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الرواق والباب بلا يجوز بدل يكره أي لا يجوز زجوا واستوى الطرفين اه قول المثنى (وليحسن) من الاحسان أو التحسين كما يؤخذ من القاموس ع ش (قوله) ندبا (الح) الى قوله وانما يأتي في النهاية والمغنى (قوله) وكذا المريض (الح) اعتمده مر وعبارته في شرحه ما المر يض غير المحتضر فاعلم فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر انتهى اه سم (قوله) وان لم يصل (الح) قال في المجموع ويستحب له تعهد نفسه بتقائم الظفر وأخذ شعر الشارب والابط والعانة ويستحب له أيضا الاستياك والغسل والطيب وليس الشارب الطاهرة مغشى قول المثنى (ظنه بربه) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من طاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كآأن من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجتماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الحكماء شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فالواجب حسن الظن بالله أي بان لا يظن به سوا كنيسته الا يلبق به وقوله مر والمباح الظن (الح) لم يذكر المندوب مع أنه ذكره في الاجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولم يذكر المكر وأيضا لعله لعدم تاتيه وقد بصور بان ظن في نفسه أن الله لا يرجه لسكرة ذنوبه اه ع ش (قوله) ثلاث (الح) أي من اللباني (قوله) ويسن (الح) والاطهر كما في المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب في القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا وفي الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وان لم (قوله) وكذا المريض وان لم يصل الى حالة الاحتضار (الح) اعتمده مر وعبارته في شرحه أما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومنسوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من طاهره العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والتظاهر بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كآأن من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجتماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأروش الجنائيات

ويبحث الأذرى وجوبه إذا

وأوامنه أمانة اليأس والقنوط للأيوت على ذلك فمهلك فهو ومن النصيحة الواجبة وإنما يأتي على وجوب استنابة نارك الصلاة فعلى ندمها السابق يندب هذا الآن بفرق بأن تقصير ذلك أشد وبأن ما هنا يؤدي إلى الكفر بخلاف ذلك (فاذا مات غمض) ندم بالخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم فعله بأبي سلمة لما شق بصره بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح أوليه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ولثلايق منظره فيساعبه الظن ويسن حينئذ بسم الله وعلى ملاه رسول الله صلى الله عليه وسلم * (تنبيه) * يحتل أن المراد من قوله تبعه البصر ان القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فحينئذ تجمد العين ويقع منظرها ويحتل انه يبقى فيه عقب خروجها شئ من حارها الغريزى فيشخص به ناظر أيا يذهب بها ولا بعد في هذا الان حركته حينئذ قريب من حركتها إذ روح وسبأى انه يحكم عليه مع وجودها بسائر أحكام الوجود بغيره (وشد لحياها بعصاها) عريضة تعميمها ويربطها فوق رأسه لئلا يدخل فاه الهوام (وليت) أصابعه (ومفاسله) عقب زهوق روحه بان برد ساعده لعضده وساقه لفخذيه وهو لبطنه ثم يبردها

ويغلب واحد منها بان استويا قبل وينبغي جعل كلام المجموع على هذه الحالة نهاية ومعنى (قوله) ويبحث الأذرى وجوبه الخ) وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله) إلا أن يفرق الخ) اعتدله النهاية والغنى كما مر آنفا (قوله) وبأن ما هنا يؤدي إلى الكفر) إشارة إلى أن اليأس ليس بكفر خلافا للحنفية وكذا الأمن من العذاب كمدى عبارة سم اعلم انه تقرر عندنا أن كلام يأس الرحمة وأمن المكر من الكبرائر قال الكمال في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان اليأس من روح الله كفر وان الأمن من مكر الله تعالى كفر فان أرادوا اليأس لانكار سعة رحمة الله الذنوب والأمن اعتقاد أن لا مكر فكل منهما كفر وفاقلا لا رد للقرآن وان أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الأمن فالأقرب أن كلامهما كبير لا كفر انتهى فاليأس الذى هو استعظام الذنوب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى انكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى أن يصير انكار السعة الرحمة والترك كسلا لا يصير بحمد اللوجوب فليتأمل اه قول المتن (فاذا مات غمض) أى ولو أغمى لثلايق منظره بعد الموت ثم رأيت سم على البهجة صرح بذلك عش (قوله) ندمها إلى التنبيه في الغنى والى قوله لكنه فوق في النهاية (قوله) ان الروح اذا قبض الخ) فيه تذكير الروح وفي المختار أنه يذكر ويؤنس (قوله) تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه انتهى عمرة أقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فمن يغمض الا فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام عش (قوله) ويسن حينئذ أى حين انما ضمه بسم الله الخ أى وعند جملة بسم الله ثم يسبح مادام يحمله نهاية أى إلى المغتسل ونحوه وأما ما يفعل أمام الجنازة فسيأتى عش (قوله) ويحتل أن المراد الخ) وقد قيل ان العين أول شئ يخرج منه الروح وأول شئ يسمى اليأس الفساد نهاية ومعنى قال عش قوله مر أول شئ يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وعمرة آخر شئ تنزع منه الروح اه (قوله) يبقى فيه) أى فى البصر (قوله) من حارها الخ) عبارة النهاية من آثار الحرارة الغريزية اه (قوله) الغريزى) أى الطبيعى (قوله) أى هذا الشئ (قوله) وسبأى) أى آخر الزهن وضهير بغيره يرجع إلى وجودها كمدى ويظهر أنه يرجع إلى الحكم وأن المراد ببقيد عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه) أى الحيوان (قوله) مع وجودها) أى الحركة (قوله) عريضة) إلى قول المتن ووضع في المغنى (قوله) ويربطها) بابها ضرب ونصر مختار اه عش (قوله) لئلا يدخل الخ) أى ولثلايق منظره نهاية (قوله) وليت أصابعه) قد يقال تلين أصابعه ليس الا تلين مفصلا فدخل في قول المصنف مفصلا سم أى كجوى عليه النهاية فقال عقبه فتدرد أصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع الغنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرد ساعده الخ) ولو احتاج في تلين ذلك إلى شئ من الدهن فلا بأس بحكا المصنف عن الشيخ أبى حامد والحامل وغيرهما نهاية وشرح بافضل قال عش قوله مر فلا بأس الخ طاهره باحة ذلك ولو قيل يندبه حيث شق غسله أو تكفنه بدونه وما يحصل بخبر الواحد في الأحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند الأحكام انتهت (قوله) وبأن ما هنا يؤدي إلى الكفر) اعلم انه تقرر عندنا أن كلام يأس الرحمة وأمن المكر من الكبرائر قال الكمال في حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان اليأس من روح الله تعالى كفر وان الأمن من مكر الله تعالى كفر فان أرادوا اليأس لانكار سعة الرحمة الذنوب والأمن الاعتقاد أن لا مكر فكل منهما كفر وفاقلا لا رد للقرآن وان أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استبعادا يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء ما دخل به في حد الأمن فالأقرب أن كلامهما كبير لا كفر اه فاليأس الذى هو استعظام الذنوب واستبعاد العفو على الوجه المخصوص قد يجر إلى انكار سعة الرحمة فيصير كفر بخلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى كفر لان الاستبعاد قد يشهد إلى أن يصير انكار السعة الرحمة والترك كسلا لا يصير بحمد اللوجوب اه فليتأمل (قوله) وليت أصابعه) قد يقال تلين أصابعه ليس الا تلين مفصلا فدخل في قول المصنف مفصلا

ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وسنر) بعد نزوح ثيابه الآتي (جميع بانه بثوب) طرفاه في غير المحرم تحت رأسه ورجليه لا تباع واحترامه
(خفيف) لا يتسارع اليه الفساد (٩٦) (وضع على بطنه) تحت الثوب أو فوقه لكنه فوقه أولى كما بحثه غير واحد وزعم أخذه من المتن
غير صحيح لان فيه كثر وضحة

بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازراءه لم يبعد اه (قوله ليسهل غسله)
أي وتكفينه نهاية (قوله لبقاء الحرارة حينئذ) أي حين زهوق الروح وعقبه فاذا انتهت المفاسل حينئذ
لانت والا فلا يمكن تليينها بعد ذلك معنى ونهاية قول المتن (بثوب) أي فقط نهاية ومعنى (قوله في غير المحرم)
أي اما المحرم فيستمر منه ما يجب تكفينه منه نهاية ومعنى أي وهو ما عدا رأسه عش أي في الذكر وما عدا
الوجه في الأنثى (قوله تحت رأسه الخ) لا يكتشف نهاية (قوله لا يتسارع الخ) أي التلا يحمله فيسرع
اليه الفساد نهاية (قوله كما بحثه) أي قوله لكنه فوقه أولى واعتدله المغني ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح)
قد يجب عنه بان الأخذ انما هو من أسلوب المتن لان البليغ لا يقدم ولا يؤخر الا لكمة (قوله لان فيه) أي في
المنزلة (قوله عطفه) أي وضع الثوب (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن بثوب (قوله بالواو)
أي لا يثم (قوله من جديد) أي قوله والنظر في المغني والى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله أو مرآة) ظاهره
أنه معطوف على سيف ويصرح به قول المغني عقب المتن كسيف ومرآة ونحوهما من أنواع الحديد اه
وفي النهاية نحوه وعددهم المرآة من الحديد يحمل ثامل (قوله ان نحو السيف) أي كالتسكين نهاية (قوله فها
تيسر) أي كالحجر (قوله وأقله نحو عشرين درهما) عبارة النهاية والمغني وقدره أوجه دة بعشرين درهما
أي تقر بما قال الأذري وكأنه أقل ما يوضع والا فليسيف يزيد على ذلك اه وفي البحري عن الشوري فان
زاد على العشرين فيظهر أنه ان زاد قدر الوضوع عليه حيا إذا حرم والا فلا اه (قوله أن هذا الترتيب)
أي بين الحديد والطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة المغني والنهية وينسب أن يصان المعصف عنه
احترامه ويلحق به كتب الحديث والعلم المحترم كما بحثه الاسنوي اه (قوله ويتعين الجزم به ان مس الخ)
أقره عش (قوله أو قرب بمسافيه قدر الخ) محل ثامل لما مر من أن المذهب كراهة ادخاله الخلعة لحرمة
نعم ان كان القرب على وجه يغلب على الظن ناديته الى مسافة القدر فلا بعد فيه بصري (قوله فيقدم هذا)
أي وضع الثوب على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الأقرب) مال اليه النهاية وسم ولواستقرب
الاول لم يبعد ثم رأيت ذكر الاسني والمغني المقالة الآتية نفعان الأذري وأقراها (قوله ندبا) الى قوله نعم
في النهاية والى قوله ويؤيده في المغني قول المتن (ونحوه) أي مما هو من تقع كدكتمة نهاية ومعنى (قوله من غير
فراش) أي للتأجج عليه فيتغير مغني قال الشوري بل يلصق جلده بالسراير اه (قوله ومن ثم لو كانت
صلبة الخ) قد ينظر فيه بان الأرض لا تخلو عن ندوة وان خفيت سم قول المتن (وزعت الخ) أي بحيث لا يرى
شي من بدنه نهاية زاد المغني ولو قدم هذا الادب على الذي قبله كان أولى اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي
سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا ما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة نهاية وفي المغني قال الأذري وهذا فحين
يغسل لا في شهيد المعركة وينبغي أن يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما أفاده كالشارح
وبين ما في النهاية بأنه اذا لم يخش تغيره من ابقاء القميص بقي وهو محل كلام الأذري ومن تبعه بقوله
اذلا معنى الخ واذا خشى التغير أخرج القميص أيضا ثم يعاد عند ارادة الغسل وهو محل ما في النهاية بتدليس
قوله أخذ من العلة وقد أطلق الاصحاب نزوح الثياب ولكن تعليمهم يرشد الى أن محله عند احتمال التغير على
تقدم النزوح اما اذا أمن التغير كفي الاقطار الباردة فينبغي أن لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنفاد المغني وفي تعبير
الوسيط بالدفقة اشعار بذلك لان الادعاء مظنة لحصول التغير فثامله ثم اطلاقهم استثناء الشهيد تبعا للأذري
محل ثامل اذ لو فرض عذر أدى الى تأخير دفن وغلب على الظن حصول التغير ان لم تنزع الثياب فينبغي ندب
(قوله وهذا هو الأقرب) قد يؤيده اطلاق قول المصنف الآتي ووجهه للقبلة كمنع تضر (قوله من غير
فراش) أي لا يجعل على فراش للتأجج فيتغير (قوله ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها) قد ينظر فيه بان

عطفه على وضع الثوب
بالواو (شئ ثقيل) من جديد
كسيف أو مرآة قال الأذري
والظاهر ان نحو السيف
يوضع بطول الميت فان قد
قطب من رطب فاتيسر للتأ
يشتمخ وأقله نحو عشرين
درهما والظاهر ان هذا
الستر تب لكال السنة
للاصاها نظير ما مر في ندب
المسك فالطيب الى آخره
عقب الغسل من نحو
الحيض وان تقديم الحديد
اكونه أباغ في دفع النفع
لسرفيه ويكره وضع المعصف
قال الأذري والتجريم محتمل
اه ويتعين الجزم به ان مس
بل أو قرب بمسافيه قدر ولو
طاهرا أو جعل على كيفية
تنافي تعظيمه وألحق به
الاسنوي كتب الحديث
والعلم المحترم فان قلت هذا
الوضع انما يأتي عند
الاستلقاء لا عند كونه على
جنبهم ان كلامهم صريح
في وضعه هنا على جنبه
كالمختصر قلت يحتمل أنه
تعارض هنا مندوبان
الوضع على الجنب ووضع
الثوب على البطن فيقدم
هذا لان مصلحة الميت به
أكثر ويحتمل انه لا تعارض
لاساكن وضع الثوب على
بطنه وهو على جنبه لشدة

عليه بنحو عصابة وهذا هو الأقرب بل كلامهم وان مال الأذري الى الاول حيث قال الظاهر هنا القاءه على قفاه كما مر لقولهم
يوضع على بطنه ثقيل (ورضع) ندبا (على سر ونحوه) للتأصيه ندوة الأرض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها لم يكن وضعه
عليها خلافه الاولى (وزعت) ندبا عنه (ثيابه) التي مات فيها لا يحكي الجسد فيتغير

النزع حينئذ بصرى عبارة عش قوله ونزع ثيابه الخ أى ولو شهيد على المعتد وتعاد اليه عند التكفين انتهى زيادى وينبغي أن يحمل ذلك ما لم يرد تغسله حالاً ثم رأته فى سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الأذرى الخ يتجه أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والأنزاع مر اه وفى سم على المنهج قال مر ونزع ثيابه وان كان نياباً لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد أنه حرم على الأرض كل لحوم الأنبياء لأن هذا إنما يقيد امتناع كل الأرض لا التغير والبلى فى الجملة انتهى اه وما ذكره آخره فیه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافيه الخ كما هو ظاهر (قوله ويؤيده الخ) أى بحث الأذرى (قوله فلا تنزع عنه) قال فى الإيعاب هذا ظاهر أن أراد دفعه فوراً والافالاولى نزعها ثم أعادتها عند الدفن خشية التغير كردى على بافضل وتقدم أن ناعن البصرى وعش ما وافقه قول المتن (وجه للقبلة) أى أن أمكن (قوله كمحضر) أى كتوجهه وتقدم معنى ونماية (قوله أى جميع) إلى قوله خلافاً فى النهاية والمغنى الا قوله ان لم يخش إلى وذلك (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض إلى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق وان كان أبعد أولى من غيره سم (قوله مع اتحاد المذكور الخ) أى أخذ من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجال جازئته نهاية ومعنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الأسنى وهو أى الاتحاد المذكور شرط للنسب اه (قوله والألوة) وبحث الأذرى جوازه مع الأجنبية للأجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قال فى شرح الروض ويؤمى إليه زيادة المصنف لفظة أولى بمعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أى البحث أن ذلك للمحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر فى نظر ومس جازئى فى الحياة اه وقال عش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الأذرى المذكور ومال إليه مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أى فيحرم لأنه مظنة لوقوع شئ من البدن اه عش (قوله ومثله) أى المحرم قول المتن (إذا تلقين موته) أى بظهور شئ من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانخساف صدغه معنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح فى أن المراد من اليقين ما يشبه الظان كى يأتى عن الإيعاب (قوله ان تحبس) أى تنقب (وقوله بين ظهرانى أهله) بفتح النون أى ظهور أهله عش (قوله ومتى شئت فى موته الخ) هذا مع مقابلة لقوله إذا تلقين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن الأرض لا تخلو عن ندوة وان خفيت (قوله نعم بحث الأذرى بقائه فيه الذى يغسل فيه إذا كان طاهر الخ) يتجه أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والأنزاع مر (قوله أى جميع مامر) عبارة شرح العباب أى جميع ما ذكر من التغميض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض إلى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فيتضرر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر (قوله أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق وان كان أبعد أولى من غيره وان كان أقرب ويحتمل أن المراد به من شأنه أنه الأرفق قال فى شرح الروض وعبارة الروضة ويتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تولاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز قال الأذرى وفيه إشارة إلى أنه لا يتولى ذلك الأجنبي من الأجنبية ولا بالعكس ولا يجد جوازه للمعام مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويؤمى إليه زيادة المصنف لفظة أولى بمعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى والمحرم فيما ذكر الزوجان بل أولى اه وظاهره أن ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر فى نظر ومس جازئى فى الحياة (قوله مع اتحاد المذكور الخ) كورة والألوة شرط للنسب (قوله ومتى شئت فى موته الخ) هذا مع مقابلة لقوله إذا تلقين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن المراد به

نعم بحث الأذرى بقائه فيه الذى يغسل فيه إذا كان طاهر اه إذا لامعنى لنزعه ثم أعادته لكن يشترط لحوقه لئلا يتنجس ويؤيده تقييد الوسط الشيا بامدقة وسبأى أن الشهيد يدفن بشيابه فلا تنزع عنه (وجهه للقبلة كمحضر) فيكون على جنبه الا عين إلى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع مامر ندبا بأسهل ممكن (أرفق محارمه) به مع اتحاد المذكور والألوة ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفقتة (ويبادر) بفتح الدال (بغسله إذا تلقين موته) ندبا ان لم يخش من التأخير والافوجو با كما هو ظاهر وذلك لاسره صلى الله عليه وسلم بالتجمل بالميت وعلله بأنه لا ينبغي لجيفة مؤمن أن تحبس بين ظهرانى أهله واه أودود ومتى شئت فى موته

رجب تأخيره الى الدين بتغير ربح (٩٨) أو نحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له انما نفيد حيث لم يكن هناك شك خلافا لما يؤهمه كلام

المراد به التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله اذا تحقق موته بقوله أي ظن ظنا مؤكدا حتى لا ينافي قولهم المذكور وانما لم تجب المبادرة احتياطا لاحتمال انحاء أو نحوه انتهى اه سم وتقدم عن المغني وغيره ما وافقه أي الابعاب (قوله وجب تأخيره الخ) ينبغي أن الذي وجب تأخيره هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهم ما يتقدم رجحانه لاضر وفيهما نعم ان خيف منهما ماضر بتقدم رجحانه امتنع فعلهما ع ش (قوله فذكرهم العلامات الخ) ومنها الرخاء قدمه أو ميل أنفه أو انخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو تقاص خصيته مع تدلي جلدتهما شيئا أو يمكن ان يطلع على ذلك التقصص حليته وكذا غيبها بان يقع نظره اليهما بالقصد ع ش (قوله فيتعين فيها) أي في الاموات من السمكة قول المتن (وغسله الخ) * (فرع) * لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال مخاطب بالغرض غيره لجواز انه انما خوطب بذلك غيره لمجزة فاذا أتى به كرامة كفي * (فرع) * آخر لو مات انسان مو تاحقيقا وجهر ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه انه يجب له تجهيز آخر خلافا لما توهم سم على حج وينبغي أن مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى ابن حج الحديثة ما حاصله أن من احيى بعد الموت الحقيقي بان أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتي من قسمة تركته ونكاح زوجته وتحوذ ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشرع على عالم برده ولا نظيره ولا ما يقاربه وتشرع مع ما هو كذلك مجتمع بلا شك انتهى أي وعليه في مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وانما يجب مواراته فقط وما اذا لم يتحقق موته حكمنا بانه انما كان به غشي أو نحوه اه ع ش أقول والقلب الى ما تقدم عن سم أميل ثم رأيت أن شيخنا جزم بذلك بلا عذر وقال ولو مات انسان مو تاحقيقا ثم جهر ثم احيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه أنه يجب تجهيزه نائبا اه فقول سم خلافا لما توهم لعله أشار به الى ما مر عن الفتاوى الحديثة للشارح (قوله وحمله) كذا في النهاية والمغني (قوله انه قد لا يجب الخ) أي أو انه من لازم دفنه غالباً فاستغنى به عنه سم وبصرى وشيخنا قول المتن (فروض كفاية) قال الشارح في شرح النقاط المنبوذ فرض كفاية هذان علم به جمع ولو مر تباع على المعتد والانقض عين اه وقيل انه يقال بنظيره هنا بصرى عبارة الغزالي في شرح أبي شجاع وان لم يعلم بالميت الا الواحد تعين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حينئذ عارض لا يخبر به من كونه فرض كفاية في ذاته اه (قوله اجماعا) الى قوله والفرق في النهاية وكذا في المغني الا قوله أو قصر الى المتن (قوله على كل من علم الخ) أي من قريب أو غيره مغني (قوله وباتى الكافر الخ) عبارة النهاية والمغني سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذمي الا في الغسل والصلاة فمحملهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما باتى اه قال ع ش وأما الذي فحرم الصلاة عليه ويجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أي باتى الكلام فيه كردى عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى المرتد وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو نحو جنب) أي من الخائض والنفساء (قوله بالحى) أي في غسل الحى من الجنابة ونحوها نهاية (قوله بالماء) أي مرة نهاية (قوله فاليت أولى) محمل نظر (قوله وبه) أي بقوله فاليت الخ (يعلم وجوب الخ) فيه تأمل (قوله ان كان) أي ان وجد التحبس على بدنه (قوله ندبا) راجع للمتز (قوله اذ بكفى الخ) تعليل للندب (قوله والفرق) أي بين الحى والميت (قوله ولم يتحقق الخ) أي حاجة للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندبا الآن يريد الاستدراك على ايهام العبارة لوجوب سم (قوله للاستدراك)

التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله اذا تحقق موته بقوله أي ظن ظنا مؤكدا حتى لا ينافي قولهم المذكور وانما لم تجب المبادرة احتياطا لاحتمال انحاء أو نحوه ثم أيه بكلام لهم آخر (قوله انه قد لا يجب بان يحفر الخ) أو انه من لازم دفنه فاستغنى به عنه (قوله برده تصريحا بهم الآتى) فيه نظر لان الاحتياط من وجه لا يقتضى الاحتياط من كل وجه (قوله ولم يتحقق للاستدراك هنا للعلم الخ) أي حاجة

سارح وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهرا يدفنون أحياء لانه يعزادراك الموت الحقيقي بها الاعلى أفاضل الأطباء حينئذ فيعين فيها التأخير الى اليقين بظهور ونحو التغير (وغسله) أي المسلم غير الشهيد (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفره عند محله ثم يحفر ليلنزل فيه (ودفنه) وما ألحق به كالقائه في البحر وبناء ذكة عليه على وجه الارض بشرطيهما الا آتى (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم موته أو قصر لكونه بقره وينسب في عدم البحث عنه الى نقصير ويأتى الكافر وكذا الشهيد فهو وكغيره الا في الغسل والصلاة عليه وأقل الغسل ولو نحو جنب (تعميم بدنه) بالماء لانه الفرض في الحى فاليت أولى وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير ما مر في الحى فقول بعضهم انهم أغفلوا ذلك ليس في محله (بعد إزالة التحبس) عنه ان كان ندبا اذ يكفي لهما غسل واحد ان زالت عنه بها بلا تغير كالحى والفرق بأن هذا حائطة أمره فليحتط له أكثر برده تصريحا بهم الآتى بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو أوجب فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاغفر وافيه ما لم يغتفره وفي الحى ولم يتحقق للاستدراك هنا للعلم

به مما قدمه في الطهارة انه يكفي لهم غسل واحد بخلاف الرافي فان قلت يؤيد كون الاحتياط (٩٩) أكثر انه لو اجتمع مع حي وكل يبدنه

نجس والماء لا يكفي الا
أحدهما قدم الميت قطعاً
وما يأتي انه يكفي في الأنواب
الثلاثة وان لم يرض الورثة
قلت ممنوع اما الأول فلان
الحى يمكنه إزالة خبثه بعد
بخلاف الميت فقدم ذلك
وأما الثاني فلان الثلاثة
حقه فلم يملك الورثة إسقاطها
(ولا يجب) لجهة الغسل
(نسبة الغسل في الأصح
فيكفي غرقه أو غسل كافر)
له لحصول المقصود من
غسله وهو النظافة وان لم
ينو ويغنى ندب نية الغسل
خروجاً من الخلاف وكيفية
أن ينوي نحو أداء الغسل
عنه أو استباحة الصلاة عليه
(قلت الأصح المنصوص
وجوب غسل الغريق
والله أعلم) لانما مرون
بغسله فلا يسقط عنه
بفعلنا والكافر من غسل
المكففين ومن ثم لو شوهدت
الملائكة تغسله لم يكف
لانهم ليسوا من جنس
المكففين أى بالغر وعما
ينافي قول جمع انهم
مكفون بالايان به صلى
الله عليه وسلم بناء على انه
مرسل اليهم على المختار وعما
كفي ذلك في الدفن لحصول
المقصود منه وهو الستر
أى مع كونه ليس صورة
عبادة بخلاف الغسل فلا
يقال المقصود منه النظافة
أيضاً بدليل عدم وجوب

أى بان يقول قلت الأصح أن الغسلة تكفي لهما كما قال في الطهارة (قوله أنه الخ) بيان لما (قوله
لهما) أى للحدث والنجس (قوله أنه الخ) فاعل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) عطف على أنه لو الخ
قول المتن (الأصح الخ) وفي نسخ عديدة الصحيح فليحذر بصري (قوله لانا) الى قوله أى بالغر وع
المعنى والى قوله أى مع كونه في النهاية الا قوله أى بالغر وع الى وانما كفى (قوله لو شوهدت الملائكة
تغسله الخ) ينبغي أن يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم اياه سم (قوله أى بالغر وع)
قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجن اذا علم ذكوره لانه مكلف وان لم يعلم تكليفه بخصوص هذا
سم ويأتى عن البصري ما يخالفه وعن ع ش ما يوافق الا في التقييد بعلم ذكوره الجن (قوله بناء على أنه
مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بانه صلى الله عليه وسلم مرسل الى الملائكة أنه مرسل اليهم فيما يتعلق
بهم من الاصول والغر وع الاثنية بهم فلا تعد أن يقال في التوجيه السابق أى بالغر وع الخاصة بنسب التي
من جملتها غسل الميت وهذا لا ينافي ارساله صلى الله عليه وسلم اليهم في الاصول والغر وع ومنه يؤخذ أن
الوجه عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الغر وع التي كفوا بها بصري (قوله
وانما كفى ذلك) أى فعل الملائكة كرددى (قوله في الدفن) أى والتكفين نهاية ومعنى أى والجل
ع ش وشيخنا عبارة سم وظاهر أن الجمل كالدفن بل أولى وكذا الإدراج في الاكفان اه (قوله بخلاف
الغسل) ومثله الصلاة بل أولى سم (قوله أنه لا يسقط بفعلهم) والوجه الاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من
انعقاد الجمعية بنهاية ومعنى قال ع ش أى ذكورا كانوا وانما ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد
الميت والغسل منهم في الذكورة والانوثة واختلافهما في ذلك كملوغسات المرأة ذكرنا أجنبيا فانه وان حرم
عليها ذلك لا يسقط به الطاب عنوا في سم على ابن ج تقييد الجن بالذكورة وقد يتوقف فيه اه (قوله
ويكفي غسل المميز) قال في شرح العباب وسيعلم مما سيأتى في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم
رأيت في المجموع في التكفين أنه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كاهو ظاهر الجمل والدفن
وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليلهم اجزاءه من الكافر بانه من جملة المكففين
الآن يجب بان هذا لا يقتضى المنع في غير المميز والاقتضى المنع فيه أى المميز أيضاً لانه ليس من جملة
المكففين وقد تقرر سقوط الفرض بصلاته فاولى الغسل انتهى اه سم ويوافق قول النهاية والوجه
سقوطه بتغسيل غير المكففين اه قال ع ش أى من نوع بنى آدم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قس
وان شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميز (قوله

للاعتذار بذلك مع قوله السابق ندب الان يريد الاستدراك على ايهام العبارة الوجوب هذا وقد أجاب بعضهم
بان بعد معنى مع كماله في بطناً بعد بطن في الوقف وفيه نظر لان هذا استعمال المتبادر بخلافه وانما اجابوا
عليه في الوقف لان أول الصبيغة أفاد التعميم وهو قوله أولادى وأولادى ولان الجمل على معنى مع يخرج
ما اذا تقدم إزالة النجس الان يمنع هذا بان المعنى مع وجود إزالة النجس وهو صادق بوجودها أولاً (قوله
ومن ثم لو شوهدت الملائكة تغسله الخ) ينبغي أن يجري في صلاة الملائكة والجن عليه ما قيل في غسلهم اياه
(قوله أى بالغر وع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجن اذا علم ذكوره لانه مكلف وان لم يعلم
تكليفه بخلافه وهذا (قوله بالايان به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الايمان بغيره من الانبياء صلوات الله
وسلامه عليه وعليهم كما يخرج الغر وع على الاطلاق فليست ظاهراً خروج هذين بناء على ما ذكر مصرح به ثم
انظر من أين ذلك فليراجع قديماً ان الايمان بسائر الرسل قضية الايمان مطلقاً وانما المختص بنبينا وجوب
اتباعه عليهم فيما يتعلق بالايمان (قوله وانما كفى ذلك في الدفن الخ) وظاهر أن الجمل كالدفن بل أولى وكذا
الإدراج في الاكفان (قوله بخلاف الغسل) وكالغسل الصلاة بل أولى كاهو ظاهر (قوله ويكفي غسل المميز

نيتو ويردد النظر في الجن لانهم من المكففين بشرعنا في الجملة اجاعا ضروريا ثم رأيت ما سأذكره أول محرمات النكاح أنه لا يسقط بفعلهم
ويكفي غسل المميز لانه من جملتنا كالفاسق كما يأتي (والا كل وضعه بموضع حال)

عن غير الغاسل) الى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى الا قوله وان خالف الى لانه قد (قوله نص عليه) أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما يكره) أي الميت (قوله كأنما يغسله الخ) طهره أن عليا والفضل كأنما يباشران الغسل وفي ابن سريج على الشبائل ما نصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبرار واليهيقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأوصاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصومان العيين قال علي رضي الله تعالى عنه فاستنابا وتناولت عضوا الا كأنما نقلاه معي ثم انزلنا جلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني الا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقم واسامة وشقران مولا صلى الله عليه وسلم يصوبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء الستر اه وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد غيرك الخ أو وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك ع ش أي فيجمع بين هذه الروايات بأن الفضل كان يعين عليا تارة ويصب الماء أخرى (قوله أن الولي أقرب الورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يمكن بينهما عداوة والاف كاجنبى شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الاولى ع ش (قوله أقرب الورثة) فلو اجتمع الابن والاب والعم والجد فهل يستويان أولا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي أن من الأقرب ههنا من ادلى بجهتين على من أدلى بجهة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ لابل وهكذا في العموم وقضية التعبير بالأقرب تقديم الاخ للام والعم من الام على ابن العم الشقيق ولابل وان كان ابن العم له عصبوبة وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوي الارحام هذا * (فرع) * لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل وأكله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل سم على البهجة وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب أن طلب الاكل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب الاكل فيه أما الجواز فلا مانع منه ع ش (قوله وان يكون على نحو لوح) أي كسر يرهني لذلك ويكون عليه مستأق كاستلقاء المحتضر لانه أمكن لغسله نهاية ومعنى (قوله من ترفع الخ) أي ويستقبل به القبلة شرح بافضل (قوله بالضعيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمستحب أن يغطي وجهه بخرفق من أول ما يضعه على المغتسل نهاية ومعنى أي لان الميت مظنة النجس ولا ينبغي اظهار ذلك ع ش (قوله لما أخذوا الخ) عبارة النهاية لما اختلفت النجاسة في غسله هل نجده أم نجسه في ثيابه فغسلهم الغاسل وسماهوا هاتفا يقولون انجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسلوه في قصبة الذي مات فيه اه قال ع ش فان قالت الهاتف بنجدوه لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل أو أجمعوا عليه فالاستدلال انما هو بأجاءهم لسماع الهاتف اه (قوله ثم اتسع كماله الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى ويدخل الغاسل يده في كماله ان كان واسعوا يغسله من تحته وان كان ضيقا فثق

الخ) قال في شرح العباب وسيعلم ما يأتي في الصلاة سقوط هذه بقول المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين انه يحصل بفعل الصبي والمجنون لوجود المقصود اه ومثله في ذلك كما هو ظاهر الجمل والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يناقشه تعليلهم احراءه من الكافر بانه من جملة المكفنين الا أن يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز والا لا يقتضي المنع فيه أيضا لانه ليس من جملة المكفنين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فاولى الغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كلاً منهم يقتضي نية من المميز وغيره قال لا يجزئ منه لانه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما في هذا الاخير فأنمله اه * (فرع) * لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال مخاطب بالقرض غيره لجواز انه انما خطوب بذلك غيره لعجزه فاذا أتى به كرامة كفي * (فرع) * آخر لو مات انسان موتاً حقيقياً وجهازه ثم أحى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه انه يجب له تجهيز آخر خلافاً لما توهمه (قوله ويؤخذ منه ان الولي أقرب الورثة لكن بشرط ان توجد الخ) هو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم يكن بينهما عداوة والاف كاجنبى شرح مر

عن غير الغاسل ومعينه (مستور) بأن يكون مسقفا نص عليه في الام وان خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لان الخي يحصر على ذلك ولانه قد يكون بيده ما يكره الاطلاع عليه نعم لو لم يكن له الدخول عليه وان لم يكن غاسلاً ولا معيناً لمصره على مصلحته كما فعل العباس فان ابنه الفضل وابن أخيه عليا كأنما يغسلانه صلى الله عليه وسلم واسامة يتناول الماء والعباس يدخل عليهم ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط أن توجد فيه شروط الاتية في الغاسل فيما يظهر وأن يكون (على) نحو (لوح) من ترفع لئلا يصيبه رشاش ورأسه أعلى ليخدر الماء عنه (و) الاكل انه (يغسل في قبص) بال يخيف لما صبح انهم لما أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصعدوا عامداً لخصوصية يحتاج للدليل لانه خلاف الاصل ولانه أسير ثم ان اتسع كماله والافتقار دناو يسه

فان فقد وجب ستر عورته
 وأن يكون (بجملته) مالح
 (بارد) لانه يشد البدن
 والسخن يرخيه نعم ان
 احتيج له لتخوشدة برد
 أو وسخ فلا بأس وينبغي
 اعادة اداء الماعن رشاشه كما
 بأصله وأن يحتجب ماء
 زمزم للخلاف في نجاسة
 الميت ولم يراع نظيره في ادخاله
 المسجد لان مانعه مخالف
 للسنة الصحيحة كما يعلم مما
 يأتي (ويجلبسه) الغاسل
 برفق (على المغسل) المرتفع
 (ما زال إلى ورائه) اجلاساً
 رفيقاً لان اعتداله قد يحبس
 ما يخرج منه (ويضع عينه
 على كتفه وإبهامه في نفرة
 قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا
 يتمايل رأسه (ويسند
 ظهره إلى وكتبته اليمنى) لئلا
 يسقط (ويعر يساره على
 بطنه امراراً يلبغا) أي
 مكرراً المرة بعد المرة مع نوع
 تحامل لامع شدته لان
 احترام الميت واجب قاله
 الماوردي (ليخرج ما فيه)
 من الفضلات خشية من
 خروجه بعد الغسل ولتكن
 الجمرة فاتحة الطيب من
 أول وضعه بل من حين موته
 إلى انتهائه وليعني المعين
 بكثرة صب الماء اذها بالعين
 الخارج ويرى ما يمكن
 (ثم يضعه لقفاه) ويغسل
 يساره وعليه اخوة سواتيه
 قبله وظهره ومحاولة كما
 يستحب الجلي والاولى خرقه
 لكل سواة على ما قاله الامام

رؤس السخار يصر وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قيص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة
 والركبة اه قال الجعيري السخار يص جمع ذخريص بالكسر وهي المسماة بالنيافق ورؤسها هي الحياطة
 التي في أسفل الكم ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع وما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف
 عورته عش اه وفي الكردى على بافضل وفي الابواب ظاهر كلامهم أن الغاسل لا يحتاج إلى استئذان الورثة
 في الفتق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة تحجور عليه والالم يجوز
 فتقه المنقص لقيمته اه (قوله فان فقد وجب المالح) وواضح أنه يندب ستر ما زاد عليها لان ستره جميعه مطلوب
 بصري (قوله ستر عورته) عبارته في شرح بافضل ستر ما بين ستره وركبته مع جزء منهما اه (قوله
 مالح) الى قوله ولم يراع في النهاية والمغني (قوله مالح) أي اصالة فلا يندب مزج العذب بالمالح عش (قوله
 لانه المالح) أي البادر (قوله والسخن المالح) وكذا العذب بجعيري (قوله فلا بأس) عبارة النهاية فيكون
 حينئذ أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع اليه الفساد اه (قوله وينبغي المالح) والاولى ان يعد الماء في اناء
 كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقدزه أو يصير مستعملاً ويعد معه اناء من آخرين صغيرا وميتوسطاً يعرف
 بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع عن نهاية (قوله وان يحتجب ماء زمزم
 المالح) أي فيكون الغسل به خلاف الاولى عش (قوله في ادخاله المسجد) أي للصلاة عليه (قوله برفق)
 الى قوله ورد في المغني والى قوله حتى بالنسبة المالح في النهاية قول المتن (ماثلاً المالح) أي قليلاً عن نهاية وسغنى (قوله
 لان اعتداله) لعل المراد به الجلوس بلا ميل ويحتمل أن المراد استلقاؤه عبارة النهاية والمغني ليسهل خروج ما في
 بطنه اه قول المتن (في نفرة قفاه) والقفا مقصور وجوز الغراء مده مغني (قوله وهو المالح) أي القفا
 (قوله مع نوع تحامل) أي قليل عش (قوله بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كفته مغني
 ونهاية (قوله فاتحة الطيب) أي منشرة الرائحة كردى قول المتن (ولتكن الجمرة المالح) وفي الجعيري عن
 القليوبي وان كان محرماً اه واستظهر عش أنه لا فرق بين كونه خالياً عن الناس وغيره وفي الاسنى الجمرة
 بكسر الميم المخزرة اه (قوله من أول وضعه) أي على المغسل (قوله وليعني المعين المالح) أي حين مسح البطن
 بنهاية قول المتن (ثم يضعه لقفاه) أي مستلقياً كما كان أولاً عن نهاية ومغني قال عش في تعبيره بالاضجاع
 تجوز وحقيقته ان يلقه على قفاه اه (قوله وما حوله) الاولى تنبيه الضمير كافي النهاية والمغني (قوله كما يستحب
 المالح) أي بعد قضاء حاجته بنهاية (قوله على ما قاله الامام المالح) اعتمده المغني عبارته وفي النهاية والوسيط
 يغسل كل سوعة بخرقه ولا شك أنه أبلغ في النظافة اه (قوله بان المباحة) أي سرعته الانتقال (قوله لحرمة مس
 شيء من عورته المالح) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ماعدا عورة الآخر أي بلا شهوة والاحرم كالنظر بشهوة بل
 أولى فليتأمل سم (قوله حتى بالنسبة لأحد الزوجين) اعتمده عش وقال سم عبارة شرح البهجة طاهرة
 في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما بيناهم ماشه ووافقه مر وكذا شيخنا البكري في كثره
 فقال بعد كلام مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وان له
 النظر كذلك اذ هو أولى من المس بشرط انتفاء الشهوة انتهى وبأني آتفاع باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله ورد بان المباحة المالح) كذا شرح مر (قوله لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل) مفهومه جواز
 مس أحد الزوجين ماعدا عورة الآخر أي بلا شهوة والاحرم كالنظر بشهوة بل أولى فليتأمل (قوله حتى
 بالنسبة لأحد الزوجين) عبارة شرح البهجة طاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما
 بيناهم ماشه (قوله حتى بالنسبة لأحد الزوجين المالح) تصريح بحرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا
 شهوة وفيه نظر ويؤيد النظر اطلاق قولهم الاتي ولا مس أي ندبا فاطلاق ان عدم المس مندوب فقط يدل
 على جواز مس العورة بلا شهوة مر ثم رأيت شيخنا الامام أباً الحسن البكري قال في كثره في شرح قول
 المصنف الاتي ولا مس بعد كلام قرره مانصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد
 الموت في سائر بدنه وان له النظر كذلك اذ هو أولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رأيت

والغزالي ورد بان المباحة عن هذا المثل أولى ولف انخرقة واجب لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لأحد الزوجين

بخلاف نظرا أحدهما أو سيد
بلا شهوة ولولا العورة لانه
أخف (ثم) يلقى ثلاث يغسل
ما أصاب يده بماء ونحو
أسنان و (يلف) خرقة
(أخرى) بيساره أيضا
ويغسل ما بقي على بدنه من
فذر طاهر أو نجس ويجب
لها في العورة كعصر
فعل انه يسكن كافي المجموع
عن الشافعي والاصحاب انه
بعد خرقتين نظيفتين واحدة
للسواطين وأخرى لبقية
البدن ثم يلف خرقة طيبة
على أصبعه (و يدخل
أصبعه) تلك والاولى أن
تكون اليسرى خلافا
للعمولى كبعض نسخ المحرور
(فهو) يمرها على أسنانه
بشيء من الماء كسواك الحى
ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل
الماء جوفه فيفسده قبل
يؤخذ من هذا الحى
يستاك باليسرى اه
وليس كذلك لوضوح الفرق
فان الاصبع هنا مباشرة
للأذى من وراء الخرقة ولا
كذلك ثم نعم قياسه ان لو قلنا
بحصول السؤال بالاصبع
أو أرا لخرقة على أصبع
للاستياك بها والاذى ينفذ
منها لاسن كونه باليسرى
(ويزيل) بأصبعه اليسرى
أيضا وعما بالخرقة والاولى
الخصر (مافى مخريه)
نفق أوله وثالثه وكسرها
وضمهما وبقع ثم كسر
وهى أشهر (من الأذى)
مع شيء من الماء ويتعهد كل
مابدينه من أذى (و) بعد
ذلك كله

(قوله بخلاف نظرا أحدهما أو سيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها
كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقاهما الدميرى والسيد البكرى
هناك عن المجموع وزاد البكرى ويجه أن السيد كذلك اه ولا يخفى أنه اذا حرم النظر حرم المس لانه ابلغ منه
وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما اذا كان هناك شهوة سم ولعل الاولى حمله على ما اذا لم يكن غاسلا ولا
معينه عبارة الشارح في شرح بافضل ويغض الغاسل ومن معه بصرة وجوبا عين السرقة والر كبتة ونحوهما
الان يكون زوا وجا ووجه ولا شهوة وبدا في ما بعد ذلك فنظره بلا شهوة خلاف الاولى الحاجة الى النظر كعرفة
المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكر اه (قوله ولولا العورة) يحتمل على هذا ان يستثنى من تزوجت فممنوع
نظرها العورة بلا حاجة مر اه سم (قوله يلقى) الى قوله ويجب في النهاية والغنى (قوله ويغسل ما أصاب الخ)
أى ان تلوث سم ونهائه (ومغنى) (قوله ونحو أسنان) أى كالصانون (قوله ويلف) من باب ردع ش (قوله)
انه بعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الا حتى ثم يلف أنه بعد ثلاث خرق لكن الذى يصرح به كلام
الاصحاب أنهم آخر قتان لا غير وان التى يلفها على أصبعه للاستياك هى الثانية فهو الاوجه خلافا لما يقتضيه
صنيعه الا أن يؤول بان مراده بعضهم تلك الخرقة نظيفا لم يصيبه شيء من القذر بصرى وقال الكردى على
بافضل ان ما يلقى خرقة ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى اه أى وكلام الاصحاب في
الخرقة الكبيرة التى للبدن (قوله على أصبعه) أى السبابة نهاية ومغنى (قوله تلك) الى قوله قبل في النهاية
والمغنى الا قوله خلافا الى المتن (قوله والاولى ان تكون الخ) وفارق الحى حيث يستاك باليمين للخلاف ولان
القذر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) اذا كانت
متراسة مغنى أى يسكن أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زراء وصل الماء لجوفه حرم والان لا نعلم لو
تنحس فيه وكان يلزمه طهره ولو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء في جوفه ع ش
(قوله من هذا) أى من استياك الميت باليسرى (قوله انالو قلنا الخ) أى وانه لو سوك الميت بنحو عود كان
بالمنى حلى اه يحسرى عبارة البصرى قد يقل قياسه أن الخرقة هنا لو كتبت بحيث تمنع نفوذ شيء الى
الأصبع سن كونه بالمنى فليست اه (قوله ويتعهد الخ) يغنى عنه قوله السابق ويغسل ما بقي الخ (قوله)
وبعد ذلك كله الخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وينبغي أن تأخير الموضوع عنه على
وجه الذب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كافي الحى السليم سم قول المتن (ووضعه كالحى)
ويتبع بعودتين ماتحت انظاره ان لم يعلمها واطاهر أذنيه وصاحبه شرح بافضل زادا نهاية والاولى كما
ما كتبه بعد عن باب النكاح للشارح وغيره وهو بخلاف ذلك (قوله بخلاف نظرا أحدهما أو سيد بلا شهوة)
حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح
ما يقتضى حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قيد قول المصنف هناك وللزوج النظر الى كل بدن فى حال الحياة
ثم قال وبحال الحياة أى وخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو المحرم اه اذا حرم بحرم نظره عورته ولو بلا
شهوة وعبارة الدميرى هناك فان ماتت صار الزوج كالمحرم فى النظر كما أقاده فى شرح المذهب اه وعبارة كنز
الاستاذ شيخنا أبى الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالمحرم فى النظر كافي المجموع ويجه ان السيد
كذلك اه ولا يخفى انه اذا حرم النظر حرم المس لانه ابلغ منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على
ما اذا كان هناك شهوة (قوله ولولا العورة) يحتمل على هذا ان يستثنى من تزوجت فممنوع نظرها العورة بلا
حاجة مر (قوله ويغسل ما أصاب يده) أى ان تلوث (قوله فى المتن) ويدخل أصبعه أى السبابة فيما يظهر
قاله فى شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به الداريمى واعتده الاسنوى وغيره اه شرح مر
(قوله والاولى أن تكون اليسرى) فارق الحى حيث تسوك بالمنى للخلاف ولان القذر ثم لا يتصل بالبدن
بخلافه هنا شرح مر (قوله كسواك الحى) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيد ان أول
ستن وضوء الحى السؤال لانا نقول ظاهرا كلامهم انه لا يطلب غسل كنى الميت أولا فلذلك كان السؤال أولا

يفيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ما تحتها والوجه كالجبهة
الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المسنون كإتي الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع بعود أي وجوباً
ان علم أن تحتها ما يمنع من وصول الماء والافند بالفرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً
أولاً وقوله أنه ينوي أي وجوباً وقوله الوضوء المسنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من التيمم بخلاف الغسل
اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية الغسل لكن تسنن خروجاً من الخلاف بخلاف نية الوضوء فأنه واجبة
ولذلك يلغز ويقال لناسي واجب ونيته سنة وثي سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة وضوؤه
سنة ونيته واجبة اه وعبارة الجبري قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها
شو برى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المعتمد اه (قوله وضوء) الى قول المتن ويسرجهما في المغنى
والى قول الشارح ولا ينافي في النهاية الا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوء كاملاً) أي ثلاثاً ثلاثاً نية
ومغنى (قوله بمضمضة واستنشاق) ولا يكفي عنهما ما مر أي قول المصنف ويدخل أصبعه في الخ لانه كالسؤال
وزيادة في التنظيف نهاية (قوله فيهما) أي المضمضة والاستنشاق قول المتن (يسدر) وهو شعر النبق
بكسر الباء الواحدة الواحدة سدرة شيخنا عبارة الجبري ورق النبق اه (قوله كالخطمي) أي والصابون
قول المتن (ويسرجهما) أي بعد غسلهما جميعاً وظهر أن هذا هو الأصل فلو غسل رأسه ثم سرجه وفعل
هكذا في اللحية حصل أصل السنة ع ش (قوله أي شعورهما) لا يخفى ما فيه فان الاضافة لاحدهما لامية
وللاخر يمانية بصري أي ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز عبارة النهاية والمغنى أي شعر رأسه ولحيته اه
(قوله ان تلبدت) المعتمد أن التلبد شرط للتسريح مطلة اشرح مر وفي شرح الروض الأوجه أنه شرط
لتسريحهما بواسع الاسنان وظاهر المتن ان طلب التسريح وكونه بواسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو
حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد والمعتمد أن التلبد شرط لاصل التسريح سم عبارة الرشدي
قوله مر مطابقاً أي سواء في ذلك المشط واسع الاسنان وغيره أي خلافاً للامداد من جعل التلبد شرطاً للمشط
واسع الاسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر ان تلبدت مفهومة أنه اذا لم يتلبد لاسن وينبغي ان
يكون ممباحاً اه (قوله فالاولى أن يقدم الرأس الخ) أي ولا يعكس اثلاً ينزل الماء من رأسه الى لحيته
وجبة حاج الى غسلها ما نأشرح بفضل قول المتن (واسع الاسنان الخ) ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان أو
بغير رفق بحيث انتف كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لانه يعذر راع الميت والارباعه حرام سم (قوله
ولا ينافي هذا الخ) أي قوله قبل ندبا سم (قوله ان نحو الشعر يضلي الخ) وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن
الصلاة على الشعر ان كان غسل سم (قوله بعد ذلك) الى قوله ويستحب في النهاية والمغنى الا قوله لاسره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لعدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بان أول سنن وضوء
الحى السؤال والاقول بانه ثم عند المضمضة قليلاً (قوله في المتن وبوضئه كالحى) ان كان في حيز ثم يلف
أخرى أفاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وبين الوضوء وينبغي انه على وجه
الاولوية وانه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويحترز عن المس كافي الحى السليم وان لم يكن في حيز ما ذكر
صديق بجواز كلا الأمرين كافي الحى السليم (قوله أي شعورهما ان تلبدت الخ) المعتمدان التلبد شرط
للتسريح مطلقاً مر وفي شرح الروض في قوله ان تلبد أي شعورهما شرطاً لتسريحهما بواسع الاسنان
ويحتمل انه شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو ظاهر كلام المجموع والاول أو وجه اه وظاهر المتن أن طلب
التسريح وكونه بواسع الاسنان لا يتقيد بتلبد شعورهما وهو حسن وان قيد في الروض طلب الواسع بالتلبد
والمعتمد أن التلبد شرط لاصل التسريح (قوله كالجحش) وافق عليه مر (قوله في المتن واسع الاسنان برفق)
ينبغي فيما لو سرح بضيق الاسنان أو بغير رفق بحيث انتف كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لانه يعذر
ارباع الميت والارباعه حرام (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله قبل ندبا (قوله أن نحو الشعر يضلي عليه) وظاهر
أن الصلاة عليه تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل (قوله ويحرم كعبه على وجهه) قال في شرح الروض

(بوضئه) وضوءاً كاملاً
بضمضة واستنشاق وغيرهما
وعمل فيهما رأساً ثلاثاً ثلاثاً
الماء جوفه ومن ثم لم يندب
فيهما بالغة (كالخى ثم
يغسل رأسه ثم لحيته بسدر
ونحوه) كالخطمي والسدر
أولى (ويسرجهما) أي
شعورهما ان تلبدت كما
اقتضاء كلام المجموع لازالة
مافي أصولهما كما في الحى
واذا أراد التسريح فالاولى
أن يقدم الرأس كما بحث
وأن يكون (بمشط) بضم
أو كسر فسكون وبضمهما
(واسع الاسنان برفق)
ليقل الانتناف أو يقدم
(ورد) ندبا (المنتف) أي
الساقط منهما وكذا من
شعر غيرهما (اليه) في
كفنه ليدفن معه اكرامه
ولا ينافي هذا ما يأتي أن نحو
الشعر يصلى عليه ويغسل
ويسترو يدفن وجوباً في
الكل لان ما هنا من حيث
كونه معه وذلك من حيث
ذاته (ويغسل) بعد ذلك
كله (شقه الايمن ثم الايسر)
المقبلين من عنقه لقدمه

(ثم يحرفه) بالنشديد (الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك) لاسره صلى الله عليه وسلم بالبداءة باليمنى (١٠٤) وقدم الشقان اللذان يليان الوجه لشرهما ولو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم

الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل أصل السنة ويحرم كبه على وجهه (فهذه الافعال كلها بلا نظر لنحو الصدر اذ لا تدخل له في الغسل كفه واضح فلا يرد عليه) غسلة (و) يستحب غسلة (ثانية) غسلة (ثالثة) كذلك (و) يستحب في كل من هذه الثلاث ثلاث غسلات وذلك أنه يستحب (أن يستعان في) الغسلة (الاولى) من كل من الثلاث (بسدرا وخطمي) بكسر الخاء في الافصح لازالة الوسخ ثم يزيل ذلك بغسلة ثانية (ثم) بعد هاتين الغسلتين في كل غسلة من الثلاث (يصب ماء قراح) بفتح القاف أى خالص (من) فرق) بقاء ثم قاف كفى نسخ وبقاف ثم نون كفى أخرى وعبر في الروضة بالثاني وهو جانب الرأس وفسر الفرق في القاموس بالطريق في شعر الرأس وظاهر أن المراد من العبارتين واحد وهو الصب من أول جانب الرأس المستلزم لدخول شئ من الفرق اذا مراد بذلك الطريق المحل الأبيض في وسط الرأس المتحد عنه الشعر في كل من الجانبين (الى قدمه بعد زوال الصدر) فعلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه يخبر في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنتي السدر في كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالسدر ثم يوالي الثلاث بافضل القراح المحصل أولاها الغرض وناهاها ونالها السنة الثلاث وهل السنة في حب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل ديه ما مر في غسلة

الى ولو غسل قول المتن (ثم يحرفه) أى يحمله عش عبارة شرح بافضل ثم يحوله اه قول المتن (مما يلي القفا) الاولى من أول القفا يدخل القفا وقوله والظهر يغنى عنه قوله الى القدم بجري قول المتن (فيغسل الايسر الخ) ولا يبعد غسل رأسه ووجهه لحصول الغرض بغسلهما أو لا بل يبدأ بصفحة عنقه فيأخذها السنى وشرح بافضل قول المتن (كذلك) أى مما يلي قفاه وظهره من كفته الى القدم نهاية ومعنى (قوله) ويحرم كبه على وجهه) أى احتراماله بخلافه في حق نفسه في الحياة فيكره ولا يحرم لان الحق له فله فعله مغنى ونهاية واسنى وشرح بافضل ويؤخذ من تعاليمهم أنه يحرم فعله بالغير المحلى حيث لا يعلم رضاه فليستأمل بصري قال عش قوله مر ويحرم كبه الخ ومعلوم أن محله حيث لم يضطررا لغاسل الى ذلك والاجاز بل وجب اه (قوله) اذ لا تدخل الخ) عبارة للغنى لما سأتى أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرد عليه) أى على المصنف أنه كان الاولى له تاخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح اذ لا تكون محسوسا بالبعد صبه نهاية قول المتن (وتستحب ثانية وثالثة) أى فان لم تحصل النظافة في حق تحصل فان حصلت بشفع سن الايتار بواحدة مغنى زاد النهاية فان حصلت بمن لم يرد عليهن كما اقتضاء كلامهما وقال الماوردي وأكمل منها خمس فصبغ والزيادة اسراف اه وياتى في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى ضمهها نهاية ومعنى والذي في المحلى وحكى فتحها فليجرر بصري قال عش وفي شرح البهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في المحلى فقوله مر وحكى ضمهها يحتمل أنه سبق قلم والاصل فتحها ويحتمل أنه لغة اه عبارة شيخنا قوله أو خطمي بكسر الخاء المجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخبيزي ومثل الصدر والخطمي نحوهما كصابون واشنان ونحو ذلك اه وفي الكردى على بافضل رأيت نقلا عن كتاب الطب للزرقي أن الخطمي هو شجرة القريناء باغة البين وهي تشبه الملوخيا اه والمعروف عند أهل المدينة أنه المعروف بورد الجار زرعوته في نحو المراكن للتنزيه برؤ يفره اه وما تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح القاف) أى وتتحقق الرأية نهاية ومعنى (قوله) بقاء الخ) أى بقاء مفتوحة قراءة ساكنة قفا فو يصح قراءته من فوقه بقاء فواو شيخنا قول المتن (بعد زوال الصدر) أى أو نحوه فلا يحسب غسلة الصدر ونحوه ولا ما أزيل به من الثلاث لغير الماء به التغير السالب للظهور بقاءه المحسوس منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من الثلاث به هي المسقطه للواجب ولا تختص الاولى بالسدر بل الوجه كما قاله السبكي التكرير به الى حصول الانقاع على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسله بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل المحلى مغنى زاد النهاية فالثلاثة تحصل من خمس كما قد يستفاد من كلام الشارح بأن يغسله بجمع وسدر ثم بجمع مزيل له فجمع غسالتين غير محسوستين ثم بجمع قراح ثلاثا أو من تسعة وفيه فيتحصيل ذلك كيفيتان الاولى أن يغسله مرة بسدر ثم بجمع مزيل له ثم بجمع قراح فهذه ثلاثة تحصل منها واحدة ويكرر ذلك الى تمام الثلاثة الثانية أن يغسله بسدر ثم بجمع مزيل له وهكذا الى تمام ست غير محسوسات ثم بجمع قراح ثلاثا وهذا أولى فيما يظهر اه (قوله) فعلم أن مجموع ما يأتي به الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي الذي سلكه الجلال المحلى وحاول جعل عبارة المنهاج عامية غير ذلك كله وهو واحدة بالسدر وأخرى مزيله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذي سلكه هو الذي في الروضة عند التأمل اه أقول فالتى بالسدر أشار إليها بقوله وان يستعان الخ تفصيل لقوله فهذه غسلة وبيان المراد من ذلك فليستأمل

في القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنتي السدر في كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالسدر ثم يوالي الثلاث بافضل القراح المحصل أولاها الغرض وناهاها ونالها السنة الثلاث وهل السنة في حب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفعل ديه ما مر في غسلة

على ما ذكرته يحمل على أنه لبيان (١٠٦) أقل الكلام واقضاء المتن استواء الصدر والخطمي ينازع قول الماوردي الصدر أولى للنعص

عليه ولأنه أمسك للبدن
الآن يحمل على الاستواء
في أصل الغضبية قبيل
وافهام الروضة الجاع بينهما
غريب واستحب المزي في إعادة
الوضوء مع كل غسلة (وأن
يحمل في كل غسلة) من
الثلاث التي بالماء الصرف
في غير المحرم (قليل كافور)
مخالط بحيث لا يغيره تغيراً
ضاراً أو كغيره من الجوارح
مر أنه نوعان وذلك لأنه
يقوى البدن وينفر الهوام
والأخيرة أكد ويكره
تركه ويلين مفاصله بعد
الغسل كائنائه ثم ينشفه
تنشيفاً بليغاً لا يبتل
كفنه فيسرع تغييره ويأتي
بعد وضوئه وغسله بذكر
الوضوء بعسده وكذا على
الأعضاء على ما مر ويسن
اجعله من التوابين أو
اجعلني وإياه (ولو خرج
بعده) أي الغسل أي وقبل
الإدراج في الكفن (نجس)
ولون الفرج (وجب
إزالته) تنظيغاً منه
(فقط) لأن الفرج قد
سقط بما وجد عليه لا يجب
بخرجه منه الطاهر شيء
(وقيل) يجب ذلك (مع
الغسل أن يخرج من الفرج)
القبيل أو الدبر لأنه ينضم
الطهر وطهر الميت غسلاً
كل بدنه (وقيل) يجب مع
ذلك (الوضوء) كالحي أما
ما خرج من غير الفرج أو
بعد الإدراج في الكفن فلا
يجب غير إزالته من بدنه وكفنه قطعاً (و) الأصل أنه (يغسل الرجل)

على ما ذكرته) وهو قوله من كل من الثلاث اه كردى (قوله واستحب المزي إعادة الوضوء الخ) وفيه
نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر اه سم وبصرى قال ع ش قوله مر وفيه نظر الخ معتمد اه
(قوله من الثلاث) الى قوله ويأتي في النهاية والمغنى الا قوله كائنائه (قوله في غير المحرم) أى أما المحرم اذا مات
قبل تحلله الاول فمحرم وضوء الكافور في ما غسله نهاية ومعنى وشرح بأفضل فان مات بعده كان كغيره في
طالب الطيب شيخنا (قوله من الثلاث الخ) ظاهر صنيعه ولو فرقتها وتقدم التصريح بذلك عن النهاية
والكردى وشيخنا قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله مخالط) هو المسمى
بالطيار شيخنا (قوله أو كثير الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في
المتن للفعل سم (قوله بجوارح) أى ولو غير الماء شيخنا (قوله لأنه) أى الكافور (قوله ثم ينشفه
الخ) ولا يأتي في التنشيف هنا الخلاف في تنشيف الحي ومعنى ونهاية (قوله لا يبتل كفنه الخ) وهذا
فارق غسل الحي ووضوؤه حيث استحبوا ترك التنشيف فيها أسنى (قوله ويأتي الخ) عبارة الاسنى
قال الاذرى وعد صاحب الحصال من السنن التشهد عند غسله قال وكان مراد عند فرغ منه
ويكون كالتائب عنه قال ويحسن ان يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المطهورين أو يقول اجعلني وإياه
انتهى وقياسه ان يأتي في الوضوء بذلك وبدعاء الأعضاء انتهى (قوله بعد وضوئه وغسله) أى بعد كل منهما
(قوله بعده) أى الذى بعد الوضوء (قوله وكذا على الأعضاء) أى يأتي بذكر الوضوء على أعضائه (قوله
اجعله من التوابين) كان المراد من جعلهم حكماً لا حقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أى أو وقع عليه
نجس في آخر غسله أو بعده نهاية ومعنى قال ع ش فرع ولم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح
غسله وصحت الصلاة عليه لأن غايته أنه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذلك الصلاة عليه مر سم على المنهيج
وقضية التنشيط بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده
حتى لو أخرت للمصلحة الصلاة وجبت إعادة ما ذكر وينبغي أن من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس
لأجابه المؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أى الغسل) الى قوله والأصل في النهاية والمغنى الاما أنه عليه قول
المتن (فقط) أى من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى
ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا محمداً بمس أو غيره لا تنفاه تسكيفه اه (قوله شيء) أى الإزالة والغسل
والوضوء (قوله يجب ذلك) أى يجب إزالته فيما إذا لم يكن نهاية ومعنى (قوله لأنه) أى خروج النجس
من الفرج (يتضمن الطهر) أى يقتضيه (قوله مع ذلك الخ) لعلة مقابلة عبارة النهاية والمغنى يجب إزالته
مع الوضوء بالجرح على تقديره وان كان قليلاً إذا حرم المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كما في الحى
اه قال ع ش قوله مر بالجرح وقد ابن ج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحي)
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله أو بعد الإدراج الخ) شامل لما بعد الصلاة عبارة البحرى والضابط المعتمد
أنه يجب إزالته ما لم يدفن مر فجب إذا خرج بعد الصلاة حقيقاً اه (قوله ولا صل أنه الخ) أى فلا يعترض بكون
الرجل يغسل المرأة أو عكسه في صوراً ذلك ما في الأصل كما قاله الشارح فهى كاستثنى نهاية قول المتن (يغسل
الرجل الخ) (تنبيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصده الغسل عن الجنابة مثلاً إذا كان

على الثلاث بهذا المعنى مطلوبه سواء أتقى أو لم يتق فليبراجع ولحذر (قوله واستحب المزي إعادة الوضوء مع
كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم بخالفه شرح مر (قوله من الثلاث الخ) ظاهر صنيعه وان فرقتها وفيه
نظر لان أثر الكافور فيما عدا الأخيرة حيث نزل بغسله الصدر الآية بعده اللهم الآن يمنع ذلك فليست أم
(قوله أو كثيراً) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه يدل على بناء يجعل في المتن للفعل (قوله في المتن
وجب إزالته فقط) هذا واضح قبل الصلاة لتوقفها على الطهارة من النجس فلو خرج بعد الصلاة فهل يجب
إزالته أو لا فيه نظر (قوله ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلى هذا هو الأصل والاول فهماهو
المنصوب اه أقول نصب الاول هو الموجود في خط المصنف ويحتمل أن يوجه بأقائه الحصر أخيراً من

جنبنا ينبغي وفاقا لم أنه يكفي ولو قلنا بإشراط النية لأن المقصود النظافة وهو حاصل وكلاهما اجتماع على الحي
 غسلان واجبان فنوي أحدهما فإنه يكفي سم على المنهج اه عش (قوله بالنصب الخ) عبارة المغني قوله
 الرجل الرجل والمرأة والمرأة بالنصب الأول فيهما بخطه وذلك ليصح اسناد يغسل المستند للمذكر المؤنث
 لوجود الفاصل بالمفعول كما في قولهم أتى القاضي امرأة ويجوز رفع الأول منهما ويكون من عطف الجمل
 ويقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التأنيث اه زاد النهاية على أنه يصح ذلك بدون ما ذكرناه
 معطوف فهو تابع ويغفر فيه ما لا يغفر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص
 ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر اه وفي سم ما وافقه (قوله وخلافه ركيك) مجرد دعوى ممنوعة
 لاسند لها قاله سم أقول سنده قوله لتغويته الخ (قوله وهي الأشعار) ويحتمل أنها لقادة الحصر أخذ من
 الإطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر أن كلام من الفريقين قد يغسل
 الآخر كما سيعلم لأنه باعتبار الأصل سم وعش (قوله ولو أمرد) والقياس امتناع غسله للأمرد إذا حرما
 النظر له الخاقاله بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن الناصري أقول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان
 بالغاً لحرمه النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أي أو مشتهى كما يأتي قال عش قوله مر والقياس الخ
 خلافاً للحج (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له يم أيضاً بناء على حرمة النظر
 إليه انتهى ووافقه مر لكنه يفيد بما إذا خشى الفتنة لأنه أعده ما صححه الرافعي من أنه لا يحرم النظر للأمرد إلا
 عند خوف الفتنة وهذا ما يتبلى به فإن الغالب أن مغسل الأمرد الحسان هو الجانب سم على المنهج وظاهره
 وإن لم يوجد غيره وينبغي أن يقال إن لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما أمكن نظيره ما قالوه في الشهادة
 على الأجنبية الآن يفرق بأن للغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فإنه بما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها
 ولعله الأقرب وقوله إذا حرما النظر أي بأن خيف الفتنة على المعتد اه عش ولوقيل إن الأقرب هو
 الأول تخميناً من إزاء الميت وعملاً باطلاقهم لم يعد (قوله لما يأتي الخ) أي قبيل قول المصنف وأولى الرجال
 الخ (قوله كذلك) أي بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) أي يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو أم ولد) أي
 قوله وبعلم في المغني الإقوله وإن جاز إلى وليس لها إلى قول المتن فإن لم يحضر في النهاية إلا ما ذكر (قوله ولو
 نحو أم ولد الخ) أي كالمدة نهاية ومعنى (قوله بل أولى) أي المكة الرقبة والبضع جميعاً نهاية ومعنى (قوله
 ولا يرتفع الخ) عطف على كالوجه عبارة النهاية والمغني والكتابة ترتفع بالموت اه وهي أحسن (قوله لا
 مروجية الخ) في عطفه على ما قبله تأمل ولعل لهمة قبله سقط من القلم عبارة النهاية ما لم تكن مروجية الخ وفي
 المغني نحوها (قوله ومعتدة) أي ولو من شبهة عش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة ما ملوكة بالسبي
 والأصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلوقة بها ولا لمسها ولا النظر إليها
 بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها إلا أن يقول تحریم غسلها ليس لما ذكر بل لتحریم بضعها كما صرح به في المجموع

إطلاق قول السعدان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر أن كلام من الفريقين قد يغسل
 الآخر كما سيعلم لأنه باعتبار الأصل وأما توجيهه بامتناع رفع الأول لعدم تانيث الفعل فلا يسند إلى المؤنث
 الحقيقي المعطوف بدون الفصل بمفعوله فيرد عليه أن الفصل حاصل بالمعطوف عليه وبما كان تقدّم فعل مؤنث
 للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليستأمل (قوله بالنصب) قد توجه من جهة المعنى بأن فيه
 إشارة إلى الاهتمام بالميت وأنه المقصود بالذات وإن الفاعل هنا لما ذكر بالاتباع فليستأمل (قوله وخلافه
 ركيك) مجرد دعوى ممنوعة لاسند لها (قوله ولو أمرد الخ) في الناصري تنبيه آخر إذا حرما النظر إلى الأمرد
 الخاقاله بالمرأة فالقياس امتناع تغسيل الرجل له اه أقول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان بالغاً لحرمه
 النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة ما ملوكة بالسبي والأصح حل التمتع بها ما سوى
 الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلوقة بها ولا لمسها ولا النظر إليها بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها إلا أن
 يقول تحریم غسلها ليس لما ذكر بل لتحریم بضعها كما صرح به في المجموع فأشبهت المعتدة بجماع تحریم

بالنصب وخلافه ركيك
 لنفويته نكتة تقديم
 المفعول على خلاف الأصل
 وهي الأشعار بأهمية
 ما الكلام فيه وهو الميت ولو
 أمرد كما يأتي في الخنثى ولأنه
 من الجنس (الرجل والمرأة)
 كذلك (المرأة) الخاقالكل
 يحسنه (ويغسل أمته) ولو
 نحو أم ولد ومكاتبة وذمية
 كالزوجة قبل أولى ولا ارتفاع
 الكتابة بالموت لامروءية
 ومعتدة ومستبرأة ومشتركة
 ومبعضة

فأشبهت المعتدة بجماع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أى من كل أمة تحرم عليه كمحوسنة نهاية ومعنى (قوله غير المبعضة) سيأتي في هامش باب النكاح حل نظر ماعدا ما بين سرورة وركبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليست بهذا التقيد سم (قوله وليس لها) أى للامعة (قوله ببقاء آثار الزوجة الخ) أى بدليل التوارث نهاية ومعنى قول المتن (وزوجته) أى وان تزوج أختها أو نحوها أو أواربعها أو ما معنى ونهاية (قوله غير الرجعية) أى فلا يغسلها لحرمة المس والنظر وان كانت كالزوجة في الفقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أى المعتدة بشبهة لماعدا ما بين السرورة والركبة نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أى وان لم يرض به رجل بخارجهما من أهل ماتنها نهاية وقول المتن (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما ياتي له من أنها لا حق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز ع (قوله اجماعا) ولقول عائشة لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان ذرواه أبو داود والحاكم وصححه على شرط مسلم معنى زادا النهاية أى لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانسان لمصالحتهن بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان جميع بدنه يحل لهن نظره حال حياته ولان أبابكر أوصى بان يغسله زوجته اسماء بنت عيسى ففعلت ولم ينكره أحد اه (قوله ان الذمية إنما تغسل الخ) في المبالغة بها شئ وفي كثر الاستاذ البكري وغسل الذمية لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد أنها لا حق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد أنها لا تمكن من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية بعدم الجواز ثم رأت بهامش عن شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسيل الذمية لزوجها المسلم وان شئنا الزيادة اعتد به وهو صريح قول المحلى الا أن غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه اه (قوله أى السيد) الى قوله فان خالف في المعنى (قوله أى السيد) أى في تغسيل امته (وأحد الزوجين) أى في تغسيل الآخر نهاية ومعنى (قوله ولا مس الخ) مس اسم لا ومن احدهما متعلق به وينبغي الخ خبره كرى أى و (قوله لشي الخ) متعلق بمس أو بضميره المستتر في يصدر ولا يخفى ما في تعبير الشارح من التعقيد ولذا عدل النهاية والمعنى عنه فقال ولا مس واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغي ذلك اه قال ع ش قوله مر أى لا ينبغي ذلك أى لا يحسن فليس مكروه في غير العورة اما فيها فخرام كما مر في قوله مر ولف الخرقه واجب لحرمة مس شئ من عورته بلا سائر اه (قوله لا يقال هذا) أى قول المصنف ويلغان خرقه (قوله لان ذلك في لف واجب الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التي تغسل السوا تين اما الخرقه الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفها منكوبا لا واجبا ويمكن دفع التكرار بطريق آخر بان يقال ما مر بالنسبة لاصل النذب وما هنا بالنسبة لتأكده فلا تكرر بعصرى (قوله وهو) أى اللف الواجب (قوله شامل لهما) منه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ماعداها كما صرح به ابن حج فيما تقدم ونقل مم على حج هناك عن الشارح مر جواز مس العورة من كل منهما وعليه

البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح مر (قوله وكذا نحو وثنية على الاوجه) أى الذي بحثه البارزى خلافا للاسنوى ووفق في شرح الروض على طريق الاسنوى بين نحو المجوسية ونحو المعتدة فراجع (قوله لحرمة بضعهن عليه وان جازله نظر ماعدا ما بين سرورة وركبة غير المبعضة) قد يستوضح على المنع هنا والجواز في المحرم مع حرمة بضعها وجواز نظر ماعدا ما بين سرورها وركبتها بان الاصل في الاجاب الحرمة لانهم مظنة الشهوة فامتنع تغسيلهن الا من أباح له الشرع تغسيلهن كالزوجة ومن في معناها من الامة التي يحل بضعها بخلاف المحارم لانهم لسن مظنة الشهوة فكان بمنزلة الجنس (قوله غير المبعضة) سيأتي في هامش باب النكاح حل نظر ماعدا ما بين سرورة وركبة المبعضة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليست بهذا التقيد (قوله غير الرجعية والمعتدة عن شبهة) أى كما قال الاذرى انه القياس وأجاب في شرح الروض عن رد الزركشى له بما أشار اليه الشارح (قوله وان حل نظرها) أى لماعدا ما بين السرورة والركبة كغيره في شرح الروض عن الزركشى (قوله أن الذمية إنما تغسل زوجها الذي) في المبالغة بها شئ وفي كثر الاستاذ البكري وغسل

وكذا نحو وثنية على الاوجه
لحرمة بضعهن عليه وان
جازله نظر ماعدا ما بين سرورة
وركة غير المبعضة كما ياتي
في النكاح وليس لها ولو
مكاتبه وأم ولد أن تغسل
سيدها لان تقالها للورثة أو
عتقها بخلاف الزوجة لبقاء
آثار الزوجية بعد الموت
(وزوجته) غير الرجعية
والمعتدة عن شبهة وان حل
نظرها لتعلق الحق فيها
بأجنبي ولو ذمية (وهي) أى
غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل
(زوجها) اجماعا وان
انصلت بزواج بان وضعت
عقب موته ويعلم مما ياتي
ان الكافر لا يغسل مسلما
أن الذمية إنما تغسل
زوجها الذي (ويلغان)
أى السيد وأحد الزوجين
(خرقة) ندبا (ولا مس) من
أحدهما ينبغي أن يصدر
لشي من بدن الميت حفظا
لطهارة الغاسل اذا لميت
لا ينتقض طهره بذلك فان
خالف صح الغسل لا يقال
هذا مكروه مع ما مر من لف
الخرقة الشامل لاحد
الزوجين لان ذلك في لف
واجب وهو شامل لهما كما
مر وهذا في لف مندوب
وهو خاص به ما فلا تكرر
نعم الذي يتوهم

فإذا ذكرهم هنامن التذنب شخص لعموم قوله ثم ولف الخرقه واجب وكانه قيل الا في حق الزوجين وهو ظاهر
قوله هنا وهو خاص بهم ما فيكون المس ولو للعوادة عنده مكر وهلا حراما عس (قوله انما هو) أي
التوهم (تكررها) أي ما هنا (مع من عبر الخ) أي هناك (قوله ومع ذلك) أي التعبير بأنه يسن لكل غاسل
الخ (قوله لان هذا) أي قوله هناك يسن لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الذكر
كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر لان له النظر اليه دونها وصات عليه المسلمة نهاية ومعنى وايعاب (قوله
واضح) مفهومه أن الخنثى ولو كبيرا اذا لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به وقد
وجهه بالقياس على عكسه سم على حج اه عس أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبير أن الصغير ذكرا
أو أنثى يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين وقد وجهه بالقياس على عكسه الآتي والله أعلم (قوله امرأه) أي مشتهة
وان لم تبلغ أخذها مما يأتي في محترزها (قوله كذلك) أي كبيرة واخصه قال سم فرع قد يؤخذ من قوله
السابق ان الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس اجزا الغسل وان
أثم الغاسل اه وثقدهم عن عس الحزم بذلك (قوله رجل) أي مشتهى وان لم يبلغ أخذها مما يأتي قول
المتن (عم الخ) أي وجوبها نهاية ومعنى قال عس أي بحائل كما هو معلوم وفي سم على حج هل تجب النية أم لا
انتهى أقول الا قرب الاول لان الاصل في العبادة أنها لا تصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشو برى على
المنهج حزم ابن حج في الايعاب بعدم وجوب النية كالغسل انتهى اه وفي الجبري عن الحلبي ولا يجب في
هذا التيميم نية الحاقاله باصله اه أي فالخلاف هنا مبني على الخلاف في نية غسل الميت قول المتن (في الاصح)
ولو حضر من له غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كولو تيمم لفقد الماء ثم وجده فحجب إعادة الصلاة هذا هو
لاظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لانها حادثة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة
ما لو حضر بعد الدفن فلا ينشئ لسقوط الطاب بالتيميم بدل الغسل وليس هذا كالمؤخذ من بلا غسل فانه ينشئ
لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم
في الدرس خلافاه فيحرم عس (قوله لتعذر الغسل) الى قوله على أن الاذرى في النهاية (قوله لتعذر الغسل)
عبارة النهاية والمعنى الحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال عس وذلك بان يكون الماء في محل لا يجب طهارة منه
فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا اه (قوله ويؤخذ
منه) أي من التعليل بالتوقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غسبه الخ) أي أوصب ماء عليه بعمه سم
وعس (قوله للمقابل) أي مقابل الاصح وهو أنه يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقه ويغض
طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة نهاية ومعنى ولعل الاولى في زمننا تقادسده تحبنا عن التعبير
والازراء (قوله أنه ييم وان كان على بدنه خبث الخ) أي فلا يزيله الاجنبي والاوجه كما قال شيخنا انه يزيله
ويفرق بأن إزالة البدل لها بخلاف غسل الميت وبان التيميم انما يصح بعد ازالته كما مر معنى ونهاية وشيخنا قال
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالسارح رد هذا بقوله ووجه الخ اه وقال عس قوله مر أنه يزيله أي
الاجنبي رجلا أو امرأة أي وان كانت على العورة ولو عمت الجماعة بدنها وجب ازالتها وحصل بذلك الغسل
و ينبغي أن مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب
ما وقع السؤال عنه من أن رجلا مات مع زوجته وقت جماعه لها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الاجنبيين
النية لزوجها المسلم مكرره اه (قوله كبير واضح) مفهومه أن الخنثى ولو كبيرا اذا لم يوجد الا هو
يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد وجهه بالقياس على عكسه * (فرع) * قد يؤخذ من قوله
لسابق ان الميت لا ينتقض طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بتغسيل الأجنبية أو بالعكس اجزا الغسل وان
أثم الغاسل (قوله وأمكن غسبه) أي أوصب ماء عليه بعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله أنه ييم
وان كان على بدنه خبث) أي فلا يزيله الاجنبي كالا يغسله قال مر في شرح البهجة والاوجه خلافا
ويفرق بان ازالته لا بدل لها بخلاف غسل الميت وبان التيميم انما يصح بعد ازالتها كما مر في محله وكذا في شرح

انما هو تكررها هذا مع من
عبر بأنه يسن لكل غاسل
لف خرقه على يده في سائر
غسله ومع ذلك لا تكرار
أضالا لان هذا بالنظر
لكرهه الممس وما هنا
بالنظر لانتقاض الطهر به
(فان لم يحضر الاجنبي)
كبير واضح والميت امرأة
(أو أجنبية) كذلك والميت
رجل (عم) الميت (في
الاصح) لتعذر الغسل شرعا
لتوقفه على النظر والمس
المحرم ويؤخذ منه أنه لو كان
في ثياب سابعة وبحضرة
نهر مثلا وأمكن غسبه
ليصل الماء لكل بدنه من
غير ممس ولا نظر وجب
وهو ظاهر على أن الاذرى
وغیره أطالوا في الانتصار
للمقابل مذهابا وليلا
وقضية المتن ككلامهم
انه ييم وان كان على بدنه
خبث ويوجه بتعذر ازالته
كما تقرر وحصل توقف صحة
التيميم أي والصلاة الآتي
في المسائل المنشورة على
أزالة النجس ان أمكنت
كما مر أما الصغير بأن لم يبلغ
حد ايشتهى والخنثى ولو
كبير لم يوجد له محرم
فيغسله الغزبان أما الاول
فواضح وأما الثاني

أرأه أحد ههنا عن الآخر أن أدى إلى رؤية العورة أه أي ومساه (قوله إن أمكنت كما) أي في باب التيمم
 في شرح قول المصنف وبساره عنه في تنبيهه فراجع بصري (قوله أما الصغير) أي المتن في النهاية والمعنى ألا
 قوله ندبا (قوله أما الصغير) أي ذكر أو أنى عش (قوله والخنى الح) وكذا من جهل أذكر أو أنى كان أكل
 سبع ماله يميز أحد ههنا عن الآخر مر انتهى سم على المنهج أه عش (قوله فيغسله) أي كلام من الصغير
 مطلقا والخنى المشكل إذا لم يوجد له محرم (قوله الغريقان) أي يجوز لكل منهما تغسله لأنهما يجتمعان
 على غسله وينبغي اقتضاده على الغسل الواجب دون الغسل الثانية والثالثة ودون الوضوء عش (قوله أما
 الأولى فواضح) أي لحل النظر والمس له معنى ونهاية (قوله فلا ضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو
 غسله أحد الغريقين امتنع على الآخر تغسله سم (قوله ويغسل) أي الخنى عند فقد المحرم من (فوق ثوب)
 أي وجوباً عش (قوله ويحتمل الغاسل الخ) ويغفر بينه وبين الأجنبية أي حيث حرم على المرأة تغسله
 وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة بخلافه ثم نهاية ومعنى (قوله ندبا) قال
 المناشئ * (تتمة) * قال الأسنوي حيث قلنا إن الأجنبية يغسل الخنى فيجبه اقتضاده على غسله واحدة
 لأن الضرورة تندفع بها سم على المنهج أه عش عبارة الإيعاب قال الماوردي ينبغي أن يغسل في
 ظلمة وأن يكون مغسله أو ثق والأسنوي ينبغي أن لا يثاها (قوله في الغسل) أي إذا اجتمع من أقارب
 من يصلح لغسله نهاية قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده
 سم على الأقرب الثاني لأنه لم تنقطع العلقه بينهما دليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عش أقول ولو قيل
 بأقربية الأول لم يعد (قوله وسيائي) أي في الفرع الآتي أنهم رجال العصبان من النسب ثم الولاء نهاية
 (قوله أن الأفقه) أي قوله والفقيه في النهاية والمعنى (قوله والفقيه الخ) كذا في شرح المنهج قال الجبيري
 عليه قوله والفقيه أي الأفقه وقوله من غير الفقيه أي غير الأفقه لأنه إذا كان غير فقيه أصلا فلا حق له أه
 وقد رد عليه أنه حينئذ يكون مكر رافع ماقبله ولعل الأولى أن يقال إن الفقيه هنا مجمل على المعنى العرفي
 (قوله لأن القصد الخ) راجع لقوله أن الأفقه الخ (قوله وثم) أي في الصلاة (قوله والحاصل) أي المتن
 في شرح المنهج وكذا في النهاية والمعنى الأقوله فالوإلى وقوله ومن قدمهم إلى فالرجال (قوله فالوإلى) أي
 الإمام أو نائبه شرح المنهج (قوله فالوإلى الخ) علم منه مع قوله الآتي في جانب المرأة ثم ذات الولاء ناخير
 ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذوي الأرحام سم قال النهاية
 وإنما جعل الولاء في غسل الذكور وسطا القوة والولاء فيهن ولهاذا بالترتيب لولاء الاعتية أو
 ذات الأرحام على ذات الولاء فيه لأنهم أشفق منهم ولضعف الولاء في الإناث ولهاذا بالترتيب لولاء الاعتية أو
 منبها إليه بنسب أو ولاء أه (قوله فذو الأرحام) هذا موافق لما ذكره في الصلاة من تقديم السلطان على
 ذوي الأرحام وسيائي في هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذوي الأرحام على السلطان طريقة المروضة وتبعهم
 الشيخان وقياسه أن يكون هنا كذلك سم (قوله إذا لم ينظم أمر بيت المال) أي بأن فقد الإمام أو
 بعض شروط الإمامة كان جائزا كإحدى أي كفي زمننا وقبله بمئين من الأعوام (قوله فالزوجة) كإمامهم
 يشمل الزوجة الامتدود كرفها بن الاستاذ احتسابا لوجهها لا حق لها بعده عن المناصب والولايات
 ويدل له كلام ابن كجب الآتي نهاية أي لنقص الأنوثة والرق بخلاف الزوج العدد سم عبارة عش قوله

فلا ضرورة مع تسعف
 الشهوة بالموت وغسل من
 فوق ثوب ويحتمل الغاسل
 ندبا في النظر والمس (وأولى
 الرجال به) أي بالرجل
 في الغسل (أولاهم بالصلاة)
 عليه وسيائي لكن غالباً فلا
 مرد أن الأفقه بباب الغسل
 أدنى من الأقرب والاسن
 والفقيه ولو أجنيا أولى
 من غير فقيه ولو قرى بالعكس
 الصلاة على ما يأتي فيها
 لأن القصد هنا أحسان
 الغسل والأفقه والفقيه
 أولى به وثم الدعاء ونحو
 الاسن والأقرب أقرب فدعاؤه
 أقرب للإجابة والحاصل
 أنه يقدم رجال عصبية النسب
 فالولاء فالوإلى فذو الأرحام
 ومن قدمهم على الوإلى حل
 على ما إذا لم ينظم بيت المال
 فالرجال الأجانب

الروض فالشارح رد هذا بقوله وبوجه الخ (قوله فلا ضرورة) يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله
 أحد الغريقين امتنع على الآخر تغسله (قوله في المتن وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى
 بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده (قوله فالوإلى فذو الأرحام) علم منه مع قوله الآتي في جانب المرأة ثم
 ذات الولاء ناخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذوي الأرحام
 (قوله فالوإلى فذو الأرحام) هذا موافق لما سجد كرهه الشارح في الصلاة من تقديم السلطان على ذوي الأرحام
 وسيائي في هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذوي الأرحام على السلطان طريقة المروضة وتبعهم الشيخان

فالزوجة والنساء المحارم (و) أولى النساء (بها) أي المرأة (قربانها) المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لأنهن أشقن قيل قال الجوهري
القربان من كلام العوام لأن المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اهـ ويجاب (١١١) أخذ من علمه بصحة هذا الجمع

لأن القربان أنواع محرم
ذات رحم كالأم ومحرم
ذات عصوبة كالأخت
وغير محرم كبنات العم
(ويقدم على زوج في
الأصح) لأن الأناث بمنزلهن
أليس (وأولاهن ذات
محرمية) من جهة الرحم
ولو حائض أو هي من لو فرضت
رحم لا حرم عليه نكاحها
بالقربة لأنهن أشقن فان
استوى ثنتان محرمية فالتى
في محل العصوبة كالعمة
مع الخالة أولى ثم ذات رحم
غير محرم كبنات العم وتقدم
القريبة فالقريبة فان استوى
ثنتان درجته قدم هنا بما
يقدم به في الصلاة فان
استوى في ذلك أقرع ولا
ترجع بزيادة أحدها
بمحرمية رضاع إذا دخل
له هنا أصلاً فالأول استوى

لكن خالفه الباقي فجاء
الترجيح بذلك حتى في بنت
عم بعيدة ذات رضاع على بنت
عم قريبة ليست كذلك
وبمحرمية مصاهرة ووافقه
الأدري على الأولى (تم)
ذات الولاء ثم محرم الرضاع
ثم المصاهرة بناء على ما
عن الباقي ثم (الأجنبية)
لأنها أوسع نظراً من بعدها
(ثم رجال القربة كترتيب
صلاتهم) لأنهم أشقن (قلت)
الابن العم ونحوه) وهو كل
قريب غير محرم (فكلا جني

مر أو وجههما لاحق لها أي يقتضى أن تقدم به على غيرها وهذا الاستلزام عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
كما تقدم لكن قد يشك على هذا تقديم زوجها العمد على رجال القربة وأي فرق بين الذكر والأنثى
الرفيقين ولعل الفرق أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الأمة اهـ (قوله
وأولى النساء) إلى قوله ويجاب في المعنى الأقوله قيل وإلى التنبيه في النهاية الأقوله ولو حائض أو قوله ولا
ترجع إلى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لأن المصدر الخ) أي الذى للنوع كدرى
(قوله ويجاب الخ) هذا على التنزيل والافاء أفاده الجوهري محل تأمل لأن منع جمع المصدر مادام باقياً على
مصدره يتوأمأ بعد نقله إلى معنى آخر كلفهنا فمحل تأمل بصري عبارة ع ش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ
لكن يحتاج لتقدم مضاف أى ذوات قربانها أو يجعل القربة بمعنى القرية بجاز الصبح الجمل اهـ قول
المتن (ويقدمن) أى القربان (قوله لأن الأناث الخ) أى وإن كان منظر الزوج أكثر لان حل نظره
عارض وحل نظرهن أصلى سم (قوله وهي من) إلى قوله وشرط المقدم فى المعنى الأقوله ولا ترجع إلى
قاله الاستوى (قوله فالتى فى محل العصوبة الخ) أى فان استوى يقدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان
استوى فى الجميع ولم يتشأحاف ذلك والأقرع بينهما نهاية (قوله كالعمة) ظاهره ولو بعدت ع ش
عبارة سم عن الشهاب البرلسى على شرح البهجة قوله فالتى فى محل العصوبة أولى ينبغى أن يكون محله
عند الاستواء فى القربى كمنظيره إلا أن فى غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كغيره أن المحرمية العصبية تقدم
وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعيدة جد على الخالة اهـ (قوله وتقدم القربى فالقربى
الخ) يحتمل رجوعه أيضاً لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استوى) كان
الظاهر التأنيث (قوله ذات رضاع) أى إذا كانت أما واختام من الرضاع مثلاً معنى (قوله وبمحرمية الخ)
عطف على قوله بذلك (قوله على الأولى) يعنى التراجع بمحرمية الرضاع كذا فى المعنى وقضية كلام النهاية
أن الموافقة إنما هى التراجع بمحرمية المصاهرة فليراجع (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بان كانت
معقنة أما العتقة فلا حق لها فى الغسل ع ش قول المتن (ثم رجال القربة) أى من الابوين أو من أحدهما
نهاية ومعنى (قوله وشرط المقدم الخ) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع

وقياسه أن يكون هنا كذلك (قوله فالزوجة) وكلامهم يشمل الزوجة الأمة وذكر فيها بن الاستاذ احتساباً
أوجههما لاحق لها بعد ما عن المناصب والولايات ويدلله كلام ابن كج الآتى شرح مر وظاهر
كلامهم الآتى فى الزوج انه يقدم على ما يأتى وان كان رقيقاً أو يمكن الفرق بين الزوجة والزوجة بانها أبعد
عن المناصب والولايات لنقصى الأثنية والرق وليراجع ما لو كان القسر يب من ذكر أو أنثى رقيقاً فان كان له
حق فيوجه بقوة القربة وأجاب مر سائلاً باطلاق انه ينبغى انه لاحق لرقيق لانه ولاية فى الجملة والرقيق غير
أهل لها (قوله لأن الأناث بمنزلهن ألى) أى وإن كان منظره أكثر لان حل نظره عارض وحل نظرهن
أصلى (قوله وتقدم القربى فالقربى) يحتمل رجوعه أيضاً لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل
العصوبة أولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلسى بها مش شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية
فالتى فى محل العصوبة أولى مانصه ينبغى أن يكون محله عند الاستواء فى القرب كمنظيره إلا أن فى غير المحارم
ولكن ظاهر صنيعه كغيره أن المحرمية العصبية تقدم وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعيدة
جد على الخالة اهـ (قوله فان استوى الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للآتى لا محرمية لهن فان
استوى فى القرب قدمت التى فى محل العصوبة على قياس ما مر كبنات العمة مع بنت الخالة فان استوى فى
جميع ذلك أقرع اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فى المحرمية لهن تقدم القربى فالقربى فان
استوى فالتى فى محل العصوبة فان استوى يقدم بما يقدم به فى الصلاة فان استوى أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

والله أعلم) أى لاحق له فى الغسل إذا حل له النظر ولا الخلوة (ويقدم عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الأصح) لانه ينظر ما لا ينظر ونه نعم
تقدم الأجنبية عليه وشرط المتقدم فى الكمال والعقل

وإن لا يكون كافراً في مسلم ولا قاتلاً (١١٢) ولا غداً ولا فاسقاً ولا صلياً ولا مير على الأوجه * (تنبيه) * قضية كلامهما بل صريح وجوب

على الكافر تغسل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلي أنه يكره للذمية تغسيل زوجه المسلم ع (قوله وأن لا يكون كافراً في مسلم) أي وبالعكس عبارة النهاية والاتحاد في الإسلام أو الكافر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد أو الكافر من المسلم اه وبعبارة المغني والروض وأقارب الكافر الكفار أو إلى به اه أي بتجهيزه من غسله ونحوه أسنى (قوله ولا قاتلاً) أي للميت ولو بحق كإثمه نهاية وأسنى قال ع (شرح البهجة وهذا عداة السبكي إلى غير غسله فقال ليس لقائه حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاختصاص بالنسبة للصلاة اه (قوله لا تقرب) إلى قوله لكن أطال في المغني والنهاية (قوله ولا قاتلاً) أي فليس لرجل تقويضه لامرأة وعكسه مغني زاد الأسنى وهو على طريقته هؤلاء أعنى الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور رأياً على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطلب ثم ساق كلام الجويني مساق الأوجه الضعيفة بل كلام والده الامام يشعر بأنه انما هو رأي له فالعمد للجويني أنه لا غنى عن المقوض ارتكب خلاف الأولى لتقويضه الميت عليه بنقله إلى غير جنسه اه (قوله في نذبه الخ) تقدم عن الأسنى أنه المتمد فيجوز للرجل التقويض للنساء وبالعكس لأنه خلاف الأولى اه وظاهر صريح الشارح اعتماده أيضاً خلافاً لما في البحري حيث قال واختلاف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع إلى الأولى ووافقهم ابن حجر والمحدث الثاني ثم قال ويؤخذ من كلام الحلي أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيما إذا اختلف الجنس فإذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم حقني اه وفي ع (قوله لا يأخذ من كلام النهاية ما وافق هذا التفصيل (قوله وأنه المذهب) الظاهر عطفه على نذبه (قوله ولا يخلط الخ) عبارة النهاية والمغني أي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله في كفته اه (قوله أي لا يجوز) إلى قوله وصريحه في النهاية والمغني (قوله أي لا يجوز ذلك) أي تحرم إزالة ذلك منه نهاية ومعنى قال في شرح البهجة ثم إن أخذ من ذلك شيء أو انتفج بدمع أو نحوه صرفي كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حي ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسير يجب دفنه لكن الأفضل صرفه في كفته ودفنه معه اه (قوله غيره) أي غير الخلق نهاية ومعنى (قوله على أن الغير) أي غير الميت نهاية (قوله لا ينوب) أي المحرم (في بقبته) أي بقبته النسك عبارة النهاية والمغني لا يقوم به كلاً أو كان عليه طواف أو سعي اه (قوله وذلك) أي حمة ما ذكر من التطيب والاختصاص (قوله لا تسوا الخ) بفتح القوية والميم غير أي داود وله بضعها وكسر الميم قسطاً في اه ع (قوله ومصرحه) أي الخبر (قوله وجب حلقه على الأوجه وكذا الخ) أقصد ذلك مر فيهما سم (قوله ولا بأس) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغني الأقوال خلافاً للبلقيني (قوله عند غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع (قوله كجلوس المحرم الخ) ولا يأتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الراحة للحاجة إلى ذلك هنا بخلافه هناك نهاية ع (قوله سيم التشبيه في مطلق الجواز والألفا جلوس المذكور مكره اه (قوله ولا فدية على حاله الخ) أي ولو لم يغير عذر قول المتن (وتطيب المعتد الخ) أي لا يحرم تطيبها نهاية ومعنى وينبغي كراهته خروجه من الخلاف مع ع (قوله من التفجع) أي على الزوج نهاية (قوله بالوات) وقدمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء في غسل الأثاث لأنهم أشفق منهم وضعف الولاء في الأثاث ولهذا لا ترث امرأة لولاء الاعتقها أو منتهى إليه بنسب أو ولاء شرح مر (قوله وأن لا يكون كافراً في مسلم) بقى عكسه (قوله ولا قاتلاً) أي فليس للاب تغسيل ابنته مع وجود أجنبية (قوله على الأوجه وكذا الخ) اعتمد ذلك مر فيهما (قوله كجلوس الخ) التشبيه في مطلق الجواز والألفا جلوس المذكور مكره ونسبه على ذلك

الترتيب المذكور ومن ثم قال في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره لا تقرب ابناً إلا بعد أن اتحاد جنس الميت والمقوض إليه والأدلة لكن أطال جمع متأخرون في نذبه وأنه المذهب (ولا يقرب المحرم) إذا مات قبل فعمل تحلل العمرة أو فعل التحلل الأول للحي ولو بعد دخول وقته كما أطلقوه خلافاً لمن ألقى دخوله بفعله لأن العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يمنع شيئاً من المحرمات (طيباً) ولا يخلط ماء غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وطفره) أي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاه إطلاقهم واعتمد الزركشي وغيره أذنبى النسك على أن الغير لا ينوب في بقبته وذلك لبقاء الأثر الأحرار والخبر الصحيح في محرم ما لا تحسوه طيباً ولا تخمر وأراسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً وصريحه حرمه الباس ذكر محيطاً وستر وجه امرأة وكفها بقفاز نعم لو تعذر غسله لا يخلقه لتليد رأسه وجب حلقه على الأوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفره لا يخلقه ولا بأس بالتجيز عند غسله كجلوس المحرم عند متجر ولا فدية على حاله ومطيبه خلافاً للبلقيني

(وتطيب المعتد) المحدة في الأصح لزوال المغني المحرم للطيب علم من التفجع وميلها للأزواج أو ميلهم إليها بالموت متعلق ومن ثم جاز تسخينها في ثياب الزينة (والجد يدانه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر أبطه وعانته وشاربه) لأنه لم يزد فيه شيء بل يستحب لمافيه

متعلق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أي وإن اعتاد أزالته حيا ثم محل كراهته إزالة شعره
 ما لم تدع حاجة إليه والا كأن لبدر رأسه أو طينه بصيغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجدده بالبحث لا يصل
 الماء إلى أصوله إلا بالالتصه وجبت كما مر حبه إلا ذرعى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر
 وجبت الخ وينبغي أن مثل ذلك ما لو شق جوفه وكثر خروجه الجاسسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق
 فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة تجرد خروجه أفعاله وإن أمكن غسله لأن في خروجها
 هتكاً لحرمته والخياطة تمنعه وبقى ما لو كان يبدن الميت طبعاً يمنع من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر
 حينئذ أم لا فيه نظر والاقرب الثاني قياساً على ما عتده الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعني عن
 الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبوع وصول الماء إلى البشر ولا يجب التيمم عنه خلافاً
 لشيخ الإسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذي في أزالته مثله كاللحية أما غيره كشعر الأبط والعانة
 فتجب إزالته والذي ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لحرمته في جميع
 البدن اه (قوله لأنه محدث) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد
 الشرع ع ش (قوله حرم ختنه وإن عصى بتأخيرها) كذا في النهاية (قوله ختنه الخ) قال في العباب كالأنوار وقيل
 سنه سم أي الميت مطلقاً محرماتاً ولا (قوله أو تعذر الخ) أي وإن وجب إزالة الشعر يمنع الغسل والفرق
 ظاهر مر سم على شيء ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا يعم على
 معتمد الشارح مر بل يدين حالاً من غير تيمم ولا صلوة على ما قاله ابن حزم من أنه يصح التيمم مع النجاسة إذا
 تعذرت إزالتها يعم ويصل عليه وبقى ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر
 والاقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا عصى به الميت يصل عليه الحى صلاة فاقد الطهورين وإذا تيمم به الحى
 لا يصل به على الميت لعدم طهارته فإى فائدة في تيمم الحى به ع ش عبارة شيخنا وما تحت قلفة الألف فلا بد
 من فسحها وغسل ما تحتها إن تيسر والأفان كان ما تحتها طاهر أعم عنه وإن كان نجساً فلا يعم بل يدين بلا صلاة
 كفاقد الطهورين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر يعم للضرورة وينبغي تقيده
 لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلفته وإن عصى بتأخيرها اه
 * (فصل في تكفين الميت) * وجهه وتوابعهما (قوله الميت) إلى قوله ويقدم في النهاية والمعنى (قوله
 بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليكمل التيمم ثم رأيت عهده في النهاية بصري فتعبر الشارح بالغسل جرى
 على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهوماً أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يجوز
 ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يرجع وفي سم على المنهج * (فرع) * هل يجوز
 التكفين في ثوب بالبحث يذوب سر بعال كنه سائر في الحال فيه نظار ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد
 إزاراً بالميت انتهى اه (قوله ومزغفر) أي بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطلق عليه
 المزغفر عرفاً ع ش (قوله لالرجل وخنثي) فيمتنع تكفينهما في المزغفر والحرير مع وجود غيرهما
 لا المزغفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المعنى

الجو جري بر (قوله ومن ثم حرم ختنه) قال في العباب كالأنوار وقيل سنه (قوله أو تعذر غسل ما تحت قلفته)
 أي وإن وجب إزالة شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعابه فيهم عمتها) بقی ما لو كان تحتها
 نجس لا يزول إلا بعد الختان

* (فصل في تكفين الميت وجملة وتوابعهما) * * (فرع) * المتجه فيمن مات لا لبس حرير لحاجة أنه إن وجد
 بعد الموت مقتضى طاب دفنه فيه بمن استشهد وهو لا يلبس مسوغ لم يجب نزع به بل يدين فيه لأن دفن الشهيد في
 أثوابه التي قتل فيها مطلوب شرعاً وإن لم يوجد ذلك كمن لبسها النجس حارب وقيل ومات فيها وجب نزعها ثم
 رأيت أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى
 به فينزع مر (قوله لالرجل وخنثي) ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

من النقاظة (قلت لا تظهر
 كراهته والله أعلم) لأنه
 محدث وقد صرح النسي عن
 محدثات الأمور التي لم يشهد
 الشرع باستحسانها وزعم
 أنه تنظيف يعارضه احترام
 أجزاء الميت ومن ثم حرم ختنه
 وإن عصى بتأخيرها أو تعذر
 غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه
 إطلاقهم وعليه فيهم عمتها
 تحتها
 * (فصل) * في تكفين
 الميت وجملة وتوابعهما
 (يكن) الميت بعد غسله
 (بماله لبسه حياً) فيجوز
 حرير ومزغفر للمراة
 والصبي والمجنون مع
 الكراهة لالرجل وخنثي

وأما المعصفر فتقدم الكلام فيه في فصل اللباس اه قال ع ش قوله مر لا المعصفر فانه مكره اه
 (قوله حله) أي حل ما ذكر من الحرير والمزعر للرجل والخنثى (قوله فيه) أي الوجوب (حينئذ) أي حين
 فقد غير ما ذكر (قوله ولقبيل المعركة) عطف على قوله اذالم يجد غيره أي وبجث الاذرى أيضا حله لقتيل
 المعركة وهو الشهيد كروى (قوله بشرطه) أي بان يحتاج اليه للحرب مغنى ظاهره لا يدفع نحو قول لكن
 صرح النهاية بشموله أنضاعبارته ولو استشهد في ثياب حرير لبسه الضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها
 مع وجود غيرها كما سيأتى من أن السنة تكفينه في ثيابه التي استشهد فيها لا سيما اذا تلطخت بدمه كما أفق به
 الوالد رحمه الله تعالى تبعا للاذرى في آخر كلامه ولهذا لبس الرجل حريرا لحكة أو قل مثلا واستمر السبب
 المبيح لذلك الى موته حرم تكفينه بعمامة النهى أفق به الوالد رحمه الله تعالى أيضا اه واعتمده سم قال
 ع ش قوله مر الضرورة فلو تعدى بابسه ثم استشهد فيه فلا عبرة به ذا اللبس للتعدى فينزعه مر سم على
 بوجه قوله مر جاز تكفينه بالح قضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى وقضيته أيضا جواز التعدد وهو ظاهر
 لان لبسه في الاصل الحاجة فاستدعت اه ع ش (قوله لكنه) أي الاذرى (خالقه) أي بحثه الحل لقتيل
 المعركة (قوله ويقدم على نحو حرير الخ) وفاقا لاسنى وخلافا للنهاية والمغنى والشهاب الرملى عبارة سم
 المعتمد تقديم الحرير مر اه قال ع ش وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر أنه
 انما جاز للضرورة وهى تندفع بالواحد فليقتصر عليه والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى
 لادنى حاجة كالجرب والحكة وتدفع القمل بل وللتجمل وما هنا أولى اه (قوله وجد غيره) أي ثوبا طاهرا
 بخلاف ما اذالم يكن يجد طاهرا فيكفن في المتنجس أي بعد الصلاة عليه عاريا لا تصح مع النجاسة سم على
 الهبة اه ع ش (قوله وان حل لبسه الخ) أي في خارج الصلاة نهية (قوله وليستظر في هذا مع ما مر
 الخ) ويجاب بأنه يصلى عليه أولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر أو طين
 والا فبعد تطهيره وتكفينه فيه أو بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه أي في المتنجس أو قبل جميع ذلك
 لصحتها أي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما مر الخ) كأنه يريد به قوله في شرح عيم في الاصح
 ومحل توقف التيمم أي والصلاة الخ وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن
 تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه سم (قوله ان محله) أي الشرط المذكور
 (قوله وحينئذ) أي حين ان محله ان أمكن الخ (قوله والاسو محبه) أي بالمتنجس فيصلى عليه مكفنا فيه
 هذا مع ما مر عن سم وع ش أنفا ما يخالفه وفسر الكروى ضمير به بالحرير ولعله سبق قلم
 (قوله وتكفن) الى قوله ويحرم في المغنى والى قوله مع أن القياس في النهاية (قوله وتكفن بمحده الخ) أي
 مع الكراهة أخذ ما مر عن ع ش في تطبيقها (قوله في ثوب زينة) أي كإباحة تطبيقها سم (قوله كما
 مر) أي قبل الفصل (قوله وجد غيره) أي من الاثواب ولو حريرا ع ش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر
 وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لو جوب التعميم في الكفن ولو لم توجد الاحب فهل يجب التكفين فيه
 باذخال الميت فيه لانه سائر فيه نظر ولا يعدل وجوب قال مر ويتخه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين
 لان التطيين مع وجوده ازرابه سم (قوله بجرمة ستر الجنابة الخ) أي وستر ثوابت الاولياء ع ش (قوله

شرح مر (قوله ويقدم على نحو حرير لم يجد غيرهما) المعتمد تقديم الحرير مر (قوله وليستظر في هذا مع
 ما دناي الخ) يجاب بأنه يصلى عليه أولا ثم يكفن فيه والكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر
 أو طين والا فبعد تطهيره وتكفينه فيه أو بعد ستره بنحو الاذخر والطين ثم تكفينه فيه أعنى في المتنجس أو قبل
 جميع ذلك لصحتها قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما مر الخ) كأنه يريد قوله في شرح عيم في الاصح ومحل
 توقف صحة التيمم أي والصلاة الخ وحينئذ فقضية ذلك صحة الصلاة عليه مكفنا في متنجس لم يجد غيره ولم يمكن
 تطهيره وفيه نظر وقياس الحى هو الصلاة عليه عاريا قبل تكفينه سم (قوله وتكفن بمحده في ثوب زينة) أي كما
 يباح تطبيقها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضية وجوب تعميمه بنحو الطين لو جوب التعميم في الكفن

وبجث الاذرى حله اذالم
 يجد غيره وظاهر أن مراده
 بالحل ما يشتمل الوجوب اذ
 لا خفاء فيه حينئذ ولقبيل
 المعركة اذا لبسه بشرطه
 وكان عليه حالة الموت لكنه
 خالفه في مواضع أخرى وبجث
 هو وغيره أنه يحرم التكفين
 في متنجس بما لا يعفى عنه
 وجد غيره وان حل لبسه
 في الحياة ويقدم على نحو
 حرير لم يجد غيرهما وليستظر
 في هذا مع ما دناي في المسائل
 المنشورة أن شرط صحة الصلاة
 عليه طهر كفته ومع ما مر
 أنفا ما يعلم منه أن محله ان
 أمكن تطهيره وحينئذ فان
 أمكن تطهيره هذا تعين والا
 سوغ به وتكفن بمحده في
 ثوب زينة وان حرم لبسها
 له في الحياة كالحرير ويحرم في
 جلد وجد غيره لانه مزربه
 وكذا الطين والحشيش فان
 لم يوجد ثوب وجب جلد ثم
 حشيش ثم طين فيما يظهر
 * (فسر ع) * أفق ابن
 الصلاح بجرمة ستر الجنابة
 يحمر بر

وكل ما المقصود به الزينة) لعل المراد به مما يحرم كالزعفران ولا فستر البيت بما لا يحرم المقيس عليه مكره
 لاحرام وقد يقال ان كان المستر مع وضع نحو قفص فينبغي التحريم لانه حينئذ كستر البيت وان كان بدونه
 فينبغي الحل لانه حينئذ كالتدثر ثم رأيت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة طاهر في تصوير الحل
 بما ذكرته بصري (قوله وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ) أي لان ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا
 ببدنها وهو جائز لها فمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو وحلى الذهب
 ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين أي ولا علم بدين مستغرق ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع
 لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز مر سم على حج أي ومع ذلك فهو
 باق على ملك الورثة فلا يخرجها سبل او نحو مما جاز لهم أخذه ولا يجوز زلهم فتح القبر لاجرا جملها فيه من هتك
 حرمة الميت مع رضائهم بدفنه معها فلا تعدوا وافتحوا القبر وأخذوا ما فيه مما جاز لهم التصرف فيه ع ش وزاد
 شيخنا عقب مثل ما مر عن سم لكنه مع الكراهة اه وقول سم ودفنه معها الخ يأتي في شرح ويجوز
 رابع وخامس ما يقتضي خلافا فهو الى رده أشار سم بقوله لا يقال الخ (قوله وفي الطل) أي الصبي شيخنا
 (قوله واعتده جمع) وهو أو جهة نهاية قول المتن (ثوب) أي واحد معنى (قوله بستر العورة) أي عورة
 الصلاة ع ش (قوله المختلفة بالذكورة الخ) أي فيجب في المرأة ما يستر بدن الأوجهها وكفيها حرمة كانت
 اوامة ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما موقع في الفتنة غالباً شرح
 مر اه سم (قوله وان بقيت الخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما مر من جواز تغسيل السيد لها لان ذلك ليس
 لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز زل ز وج تغسيل ز وجته مع أن ملكه زال عنها
 اه (قوله وان بقيت آثاره الخ) لك أن تقول الاقتصار في ستر عورتها على ما بين السرة والركبة أيضاً ثم من
 آثار الرق فان وجد نص من الشارع من التفارقة بين أثر وأثر فليذكر والا فالنفرقة تحكم بحسب بصري
 هذا جرح وبحث والاف في النهاية والمعنى والاسنى وغيرهما مثل ما في الشرح ويمكن التفارقة بان في اتباع الاثر
 الاول از راء للميت دون الثاني (قوله مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز له نكاح أختها واربع سواها سم
 (قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين في روضة فقال وأقله ثوب
 يعم البدن والواجب ستر العورة فعمل الاول على انه حق لله تعالى والثاني على انه حق للميت وهو جمع حسن
 معنى (قوله فوجب الكل) أي كل البدن (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ الخ (قوله وأطال جمع
 الخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كما
 صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذرعى تبعاً لجهو راخر اسانين وفاء بحق
 الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من ان أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق
 الله تعالى اه وفي المعنى نحوها وعبارة شيخنا فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن الرأس المحرم ووجه
 المحرمة على المعتد وان كان محجوراً عليه بالفلس ولو قال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء
 بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فانه يجب الورثة ثوباً وثلاثة ثوباً
 ولو لم يوجد الاحب فهل يجب التكفين فيه باخخال الميت فيه لانه ساتر فيه نظر ولا يبعد الوجوب قال مر ويتجه
 تقديم نحو الخناء المجموع على الطين لان التطمين مع وجوده از راعبه (قوله وخالفه الجلال البلقيني فجوز الخ)
 هو الذي اعتده مر (قوله وخالفه الجلال البلقيني الخ) أي لان ستر سريرها يعد استعمالا متعلقا ببدنها
 وهو جائز لها فمما جاز لها فعله في حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو وحلى الذهب ودفنه
 معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه
 وتضييع المال واتلافه لغرض جائز مر (قوله دون الرق والحرية الخ) أي فيجب ما ستر من الأثر ولورقة
 ما عدا الوجه والكفين ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنة غالباً شرح مر
 (قوله مع زوال عصمتها عنه الخ) أي ولهذا جاز له نكاح أختها واربع سواها (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا

وكل ما المقصود به الزينة ولو
 امرأة كما يحرم ستر بيتها
 يحرم يروى خالفه الجلال
 البلقيني فجوز الحرير فيها
 وفي الطفل واعتده جمع مع
 ان القياس هو الاول (وأقله
 ثوب) بستر العورة المختلفة
 بالذكورة والافونة دون
 الرق والحرية بناء على
 الاصح الذي صرح به الرافعي
 أن الرق يزول بالآونة وان
 بقيت آثاره من تغسيله
 لامتة وقول الزكشي لو زال
 ملكه لم يغسلها بده أنه
 يغسل ز وجته مع زوال
 عصمتها عنه ثم الاكتفاء
 بساتر العورة وهو ما صححه
 المصنف في جميع كتبته إلا
 الايضاح ونقله عن الاكثرين
 كالحلي ولانه حق لله تعالى
 وقال آخرون يجب ستر
 جميع البدن الرأس المحرم
 ووجه المحرمة لخلق الله تعالى
 كما يأتي عن المجموع وبصرح
 به قول المذهب ان ساتر
 العورة فقط لا يسمى كفننا
 أي والواجب التكفين
 فوجب الكل للخروج عن
 هذا الواجب الذي هو لخلق
 الله تعالى وأطال جمع
 متأخرون

في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يكفن بساترها ولو رثته بسابغ كفن في السابغ اتفاقاً فان الزائد على ساترها من السابغ حق (١١٦) مؤكداً لم يسقطه فقدم به على الغرماء كالأثر في ثمنه وان لم يكن واجباً في التكفين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وان فقد جزم الماوردي بان للغرماء منع ما يصرف في المستحب وعلى ما تقرر من تأكد كده وتقدمه بحمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت أي للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به واللام يبق خلاف في ان الواجب ساترها أو السابغ فعلم انه بالسائر يسقط حرج التكفين الواجب عن الامه ويبقى حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرماء ومن كونه حقه بحمل تصريح آخرين بأنه يسقط بإيصائه بالسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه اذا غطى من الميت عورته فقط سقط الغرض ولكنه أحل بحقه صريح فيما قررناه انه واجب للميت كما أفاده قوله ولكنه أحل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط الغرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكْتفاء بسائر الغورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط بالسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض الآن يكون قوله لحق الله ليس من كلام

والغرماء على ثلاثة جواز بخلافه يكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتد في حق الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوباً اهـ (قوله في الانتصار له) أي لما قاله آخرون (قوله وعلى الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله بساترها) أي العورة (قوله بسابغ) أي لجميع البدن (قوله في ثمنه) أي الغرماء ولو رثته (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجباً من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب سم (قوله والافق قد جزم الخ) أي وان لم يقل باستثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الاتي لم يصح ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبعاً للشيخ الاسلام من ان سائر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منه وفاقاً للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الاتي بحمل قول الخ (قوله من تأكده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لانه) أي سائر العورة فقط (قوله والا) أي وان لم يحتمل قول البعض المذكور على ما تقرر من تأكد الاستحباب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلاف الخ) وذلك منع المأزمة بالجميع السابق عن النهاية والمغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرماء) أو لمنع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) عطف على قوله من تأكده الخ والضريح الاول للسابغ والثاني للميت (قوله بأنه يسقط الخ) أي الزائد على السائر (قوله كما يأتي) أي في شرح ولا تنفذ وصيته الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني ان السابغ حق مؤكداً (قوله للخروج الخ) عطف على قوله للميت و (قوله كما أفاده) أي قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي اذا قطع الاول يسلب كون الزائد حقه تعالى والقطع الثاني يشبهه وذلك مع التناقض بان المراد بالقطع الاول أن وجوب السائر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني أن وجوب الزائد لحق الميت مشو باحق الله تعالى كما يأتي (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقات المجموع على حسب فهمه من منسأه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكداً للميت (قوله وبما تقرر) أي في توجيه ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكتفاء بسائر العورة وتوجيه قول جمع أنه يجب ستر جميع البدن الخ المقيد أن الخلاف بينهما إنما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله يرد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالجل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو سائر العورة فقط حتى يرد عليه ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجباً من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل المعنى معه للاستثناء من منع ما يصرف في المستحب (قوله وبما تقرر الخ) علم ان قول شيخنا في شرح الروض الخ أقول هذا الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض مائنه وأقله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة اهـ فقال في شرح قوله وأقله ثوب يعم البدن مائنه وعمل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرماء أخذاً من الاتفاق الاتي في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى والأفهم مناقض لقوله والواجب ستر العورة اهـ بحروفه وهذا لا يتوجه عليه الرد الذي ذكره لان الشيخ لم يقصد بالجل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين المتولي فانه لا تناقض فيموجباً تقرر وعلم ان قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد انه لحق الميت التناقض بالنسبة للغرماء أخذاً من الاتفاق المذكور لا لحق الله تعالى والا فهو تناقض يرد بان الحق انه تناقض وان ذلك الجمل لا يصح لان الخلاف

في وجوب ساترها أو الكحل
انما هو بالنظر لحق الله كما
تقرر في توجيههما وبأن
عن المجموع النص يرجح به
في ان الوصية باسقاط الزائد
لا تنفذ لانه واجب لحق الله
تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق
الذكر لان الوجوب فيه
لحق الإبدى فهو مبنى على
ان الواجب ساترها لحق
الله والزائد لحق الإبدى
ويعلم منه بالاولى تقدمه
بالزائد عليهم على وجوب
الزائد لحق الله فصح الاتفاق
ولا بد من ستر البشارة هنا
كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد
الفاء والبناء للمفعول
ويجوز عكسه (وصيته
باسقاطه) أي ساتر العورة
لما تقرر أنه حق لله تعالى
بخلافها بما زاد عليه خلافا
لما في المجموع عن جمع
فانه انما يأتي على الضعيف
أن الواجب ستر جميع
البدن لحق الله تعالى فقله
لحق الله صريح في البناء
على هذا الضعيف لما تقرر
عنه في التفرع على الاول
الذي صححه أن الزائد حقه
يتقدم به على الورثة كما
صرح به نقله الاتفاق
السابق ومما عن الشافعي
فان قلت ظاهر كلام بعضهم
أن وصيته لا تنفذ باسقاطه
وان قلنا انه حقه لان اسقاطه
له مكر وهو الوصية لا تنفذ
قلت كون وصيته باسقاطه
مكر وهه منوع كيف وفيه
من المسامحة بحقه لا ورثة

التناقض في عبارة الروض بذلك الجمل سم (قوله انما هو بالنظر لحق الله تعالى الخ) تقدم عن النهاية
والغنى رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال ما حاصله أن
السكن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب ستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشو باحق الله تعالى ما يستتر
بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الساتر للعورة والسابع للبدن
لا يسقط بوصية ولا يغيرها الثالث الذي هو محض حق الميت من الثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية
ويمنع الغرماء لا الورثة كالأب أو بعضا واعتمده متعقبوكلاهما (قوله وياتي) أي آتيا (عن المجموع الخ)
عطف على قوله تقرر الخ (قوله التصريح به) أي بان الخلاف انما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله في
أن الوصية باسقاط الخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله ولا ينافي ذلك) أي ان الخلاف
انما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله الاتفاق المذكور) أي عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله
لان الوجوب) أي وجوب الزائد (فيه) أي الاتفاق المذكور (قوله فهو) أي الاتفاق المذكور (قوله
ان الواجب ساترها لحق الله تعالى الخ) اعتمده النهاية والغنى وغيرهما كما مر (قوله ويعلم منه) أي من
تقدم الميت بالزائد على القول بانه لحق الإبدى (قوله عليهم) أي الغرماء (قوله على وجوب الزائد) أي
على القول بان وجوب الزائد الخ (قوله بتشديد الفاء) أي المتن في النهاية واقتصر الغنى على الاول (قوله
بخلافها بما زاد الخ) أي بخلاف الوصية باسقاط الزائد على ساتر العورة فتنفذ (قوله خلافا لما في المجموع
عن جمع الخ) المعتمد في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك اسقاطه بالوصية نظرا
لثابتة حق الله تعالى مر اه سم وتقدم عن النهاية والغنى مثله واعتمده شيخنا (قوله لما في المجموع
الخ) أي المار تان من أن الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله فقوله) أي قول
المجموع المتقدم نفا (قوله صريح في البناء الخ) يدفعه ما مر نفا عن سم وقوله لما تقرر الخ يجاب
عنه بان علة الوجوب مكر وهه بل أنها وصية بمكر وهه (قوله كيف وفيه من المسامحة بحقه الخ) يجاب عنه بانه
قوله نقله الخ (قوله ظاهر كلامهم الخ) اعتمده النهاية والغنى (قوله ممنوع) قدر بأن السائل لم يدع
مجرد أن هذه الوصية مكر وهه بل أنها وصية بمكر وهه (قوله كيف وفيه من المسامحة بحقه الخ) يجاب عنه بانه
ليس حقه له وحده بل فيه حق لله تعالى مر اه سم (قوله هو) أي ستر العورة فقط (قوله مكر به) أي يجعله
ذاعيب (قوله اسقاطه) أي الزائد كدعى قول المتن (والافضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من

الاصحاب في أن الواجب ما يعم البدن أو ساتر العورة فقط حتى يقال ان ذلك الجمل لا يصح لان الخلاف الخ بل
قصد دفع التناقض في عبارة الروض كما يصرح به قوله لعل مراده وقوله والافوه مناقض لقوله الخ ولا اشكال
في اندفاع التناقض عن عبارة الروض بذلك الجمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق
الله تعالى لجواز أن يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما يعم لكنه جعل وجوبه مشو باحق الله تعالى
و- ق الميت ومحض وجوب ساتر العورة لحق الله ولا يمنع من هذا الجعل كونه خلاف مرادناو بل ذلك
القول لو سلم ذلك لجواز أن يوافق في الحكم ويخالفه في صفة وسببه فليستأمل (قوله خلافا لما في المجموع عن
جمع الخ) المعتمد في المجموع لان الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك اسقاطه بالوصية نظرا لثابتة
حق الله مر (قوله والوصية لا تنفذ) قدر عليه أن الوصية بالزيادة على الثالث مكر وهه أو بحرمة
مع أنها نافذة بشرط اجازة الورثة ويجاب بالفرق بين الوصية المكر وهه والوصية بالمكر وهه كما في المتن وفيه
فليستأمل ويجاب أيضا بالفرق بان المكر وهه هنا وقع الايصاء به قصد اوصي ثم بالزيادة قصدنا نقول هذا لا يتصور
لمسنون وهو الايصاء بالثلث أو اقل لا يقال قضيته انه لو اوصى ثم بالزيادة قصدنا نقول هذا لا يتصور
لعدم تميز الزيادة بل لانه لو اوصى بقدر الثلث لو اوصى بثلث شي آخر لا حرمنا وورد الورثة الزيادة اشتركا
في الثلث بالنسبة فليستأمل (قوله قلت كون وصيته باسقاطه مكر وهه ممنوع) قدر بأن السائل لم يدع مجرد ان
هذه الوصية بمكر وهه بل أنها وصية بمكر وهه (قوله كيف وفيه من المسامحة بحقه لا ورثة الخ) يجاب بانه ليس

أو الغرماء لا يخفى وبه يندفع ما يقال هو مكر به فكيف جاز له اسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا ورثتها ما هو لا ينافي بالرجال (والافضل للرجل)

انتم كنهانها وان كانت واجبة فالأقصر عليهما أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخامس نهاية
ومعنى (قوله أى الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمعنى الاقوله ووجه محرمه (قوله أى الذكر) أى
بالغا كان أو صبي أو محرما معنى ونهاية قال ع ش أى أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه اه (قوله ووجه محرمه)
استطردى بل ينبغي انقطاعه (قوله لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وان زيد الرجل على الثلاثة
لغا ئف فصاوعهما مستحار قال في شرحه وليست زيا دتهما مكر وهه لكنها خلاف الأولى كما في المجموع اه
(قوله المطلقين التصرف) أفهم امتناع الرابع والخامس اذا كانوا أو بعضهم محجور عليهم وبواقفه قوله
الآن ولهم الزيادة عليها الا ان كان فيهم محجور عليه والحاصل امتناع الزيادة على الثلاث حيث كان فيهم
محجور عليه والاجازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم يحصل ذلك أى جواز الرابع والخامس اذا كان
الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا اه زاد المعنى
أو كان الوارث بيت المال فلا اه (قوله لكن مع الكراهة) عبارة الغنى واما الزيادة على ذلك أى الرابع
والخامس فهى مكر وهه وان أشعر كلام المصنف بحرمتها وبحته في المجموع اه (قوله كما أطلقوه) اعتده
النهاية والمعنى (قوله محرمه) أى الاكثر سم (قوله فهو الاصح) من كلام الاذرى (قوله لانه اضاعة ملك
الخ) يمنع استلزامه للتحريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع خلعها من أنه قضى بغير غرض وهو
اكرام الميت وقضيه المال لغرض جائز ويأتى عن الجبيرى ما وافقه (قوله أى المرأة) إلى قوله لنظير
ما تقر فى النهاية والمعنى الاقوله أو من مال المورس من لفق ما ذكر وقوله لئلا كد أمره الى واذا قلنا (قوله أى
المرأة) قضية إطلاقه وما مر عن النهاية فى الرجل ولو صغيرة (قوله وتكره الزيادة الخ) عبارة الروض وتكره
الزيادة على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها الخ * (فرع) * هل الخمسة
للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شئ منها يسقط وان كان فيهم محجور عليهم سم أقول بصرح بالثاني قول
شرح الروض والمنهج أما نعمه أى الوارث من الزائد على الثلاثة ولو فى المرأة فائز بالاتفاق كما حكاه الامام
وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة فى حق المرأة كد الثلاثة فى حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر
على الثلاثة وبه صرح فى الروضة اه قال الجبيرى قوله وليست الخمسة فى حق غير الذكور كالثلاثة الخ
فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز الا برضا
الورثة ولا تجوز اذا كان فيهم محجور عليهم وان الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها
ولا توقف على رشدهم اه (قوله وتكره الزيادة عاها) قال فى المجموع ولو قيل بتحريمها لم يبعد شرح
المنهج قال الجبيرى قوله ولو قيل بتحريمها الخ ضعيف والمعتدل لا حرمه فى الزيادة على الخمسة لانه لغرض شرعى
وهو اكرام الميت اه (قوله هذا كله الخ) أى الا فضل والجائز فى الرجل وغيره (قوله ممن تلزمه نفقته)
أى من سيد وزوج وقريب نهاية ومعنى (قوله أو من بيت المال الخ) فتحرّم الزيادة عليه من بيت المال كما
يعلم من كلام الروضة وكذا لو كفن بمواقف للتكفين كما أفتى به ابن المصلاح ولا يعطى الخنوط والقطن فانه
من قبيل الامور المستحبة التى لا تعطى على الاظهر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر فتحرّم الزيادة عليه الخ
أى ويحرم على ولي الميت أخذها اذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه
طريق فى الضمان ولا يجوز لواحد منهما نبش لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخنوط الخ أى من

أى الذكر (ثلاثة) يعم كل
منها البدن غير رأس محرم
ووجه محرمه اتباعا لما فعل به
صلى الله عليه وسلم (ويجوز)
بلا كراهة لكنه خلاف
المستحب (رابع وخامس)
برضا الورثة المطلقين
التصرف وكذا أكثر لكن
مع الكراهة كما أطلقوه
قال فى المجموع ولا يبعد
تكره لانه اضاعة مال الا
أنه لم يقل به أحد اه وقال
الاذرى جزم ابن بونس
بالتحريم وهو قضية أو
صرح كلام كثيرين فهو
الاصح (و) الافضل (لها)
أى المرأة ومثلها الخنثى
(خمس) لطالبز يادة الستر
نبيها وتكره الزيادة عليها
هذا كله حديث لا دين وكفن
من ماله والاوجب الاقتصار
على ثوب ساتر لشكل البدن
ان طلبه شرع مستغرق أو
كفن من تلزمه نفس قتل
ينبرع بالزائد أو من بيت
المال أو وقفا الا كفن

أومن مال الموصرين لفقد ما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر اتفقوا على (١١٩) ثوب واحد أو كان فمهم محجور عليه

قال ثلاثة ولهم الزيادة عليها
الان كان فمهم محجور عليه أو
الورثة والغرماء المستغرقون
في سائر العورة والبدن
فسائر البدن لما مر أنه
حقه بتقديمه عليهم لتأكد
أمره بقسوة الخلاف في
وجوبه وان أسقطه وهذا
فارق اجابتهم في منع سائر
المستحبات واذا قلنا باجبار
الغرماء والورثة على السابغ
كما تقر فليس مثله بقية
الثلاثة بالنسبة للغرماء بل
للورثة فاذا اتفقوا على ثوب
أجبرهم الحاكم على الثلاثة
لتظير ما تقرر وأما حقه
بالنسبة لهم فمقدم عليهم
مالم يسقطها لكونها
واجبة من حيث التكفين
وفارق الغرماء الورثة هنا
بان حقه في الثلاث أضعف
منه في السابغ فلم يمنع
الغرماء تقرر البراءة ذمته
ومنع الورثة لأنه لامعارض
لحقه وقول المجموع القول
بوجوب الثلاث شاذ مجمله
القول بوجوبها من حيث
واجب التكفين وليس
كلامنا فيه وانما هو في
وجوبها من حيث انها حقه
ولم يسقطه ولا معارض له
ومن ثم قال السبكي والأذري
يجبرهم الحاكم على الثلاث
وان كان فمهم محجور قال
الأذري أو غائب وقول
الأذري الاجبار انما يتأتى
على الوجه الشاذ أن الثلاث
واجبة عليهم رده مما تقرر في
كثيره للمعلس دست ثوب

بيت المال والوقوف والزوج وغيرهم اه ع ش (قوله أومن مال الموصرين الخ) أى ولم يتبرعوا بالزائد
كما هو ظاهر قال البصري ماضيا بط السار هنا اه وقال البحرى عن غ ش والمراد بالموصرين ملك كغاية
سنة لمونه وان طاب من واحد منهم تعين عليه لثلاثه وكأوا اه وباقى ما يتعلق به (قوله أو كان الخ) عطف
على قوله اختلف الورثة الخ (قوله محجور عليه) أى أو غائب نهاية (قوله فالثلاثة) أى لزوم انما نهاية قال
ع ش * (فرع) * هل يجب تكفين الذمي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد
كالسليم في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم وقد وافق مر على ذلك سم على المنهج اه (قوله محجور عليه) أى
أو غائب نهاية (قوله وان أسقطه) غاية لقوله بقوله اختلف الخ (قوله وبهذا الخ) أى بقوله لتأكد أمره
الخ (قوله فليس مثله) أى مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرماء) فلو قال الغرماء يكفن في ثوب
والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء نهاية ومعنى (قوله بل للورثة) أى بالنسبة للورثة فيجبون على بقية الثلاثة
فلا يسقط الثانى والثالث الا بإصاء أو منع الغريم سم (قوله فاذا اتفقوا الخ) تقرير على قوله بل للورثة
(قوله أجبرهم الحاكم الخ) حاصل ما عتده الشارح أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله تعالى
وهو سائر العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطابقا حق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا للميت اسقاطه
بالوصية دون غيره حق الغرماء وهو الثانى والثالث فالغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة
حق الورثة وهو الزائد على الثلاث فلو ورثة اسقاطه والمنع منه وافق الجاهل الرملى والمغنى على هذه الاقسام
الا الثانى منها فاعتمد أن فيه حقا لله وحقا للميت فاذا أسقط الميت حقه بقى حق الله فليس لاحد اسقاط شئ من
سابغ جميع البدن عندهما كمدى على بافضل (قوله الغرماء الورثة) فاعل ففعول (وقوله هنا) أى حيث
أجيب الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبر وعلى الثلاثة (قوله مالم يسقطها) أى بقية
الثلاثة (قوله بأن حقه) أى الميت (قوله فلم يمنع) أى حقه في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله لا تنفى
ومنع الخ (قوله القول بوجوب الخ) أى الوجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أى لاجل كون قول
المجموع محجولا على ذلك (قوله ذلك الوجه) أى الشاذ (قوله ومن ثم) أى لاجل رد قول الأذري المذكور
بذلك المقرر (وقوله ذلك) أى قول الأذري المذكور (قوله انما الخ) بيان لما (قوله قال) الى قوله وبحث في

الخ * (فرع) * هل الخمسة للمرأة كاللثة للرجل فلا شئ منها يسقط وان كان فمهم محجور عليه (قوله
فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء الخ) اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وأنه لا يسقط
الثانى والثالث الا بإصاء أو منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أى ليس له المنع من
ثلاث لغائف ما نصه وظاهر قولهم لغائف أنهم لو أرادوا ثلاثة ليست لغائف لم يجزوا وهو محتمل لما فيه من
مخالفة السنة الثابتة كدقة في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رأيت الشارح يعنى الجوزى بحث
ان ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وأنه لو أراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة اللغائف ومنع
بعضهم منها لم يجب الاحتنع ولو اتفقوا على المنع منها وأرادوا ثلاثة لا على هيئة لم يمنعوا اه ما فى شرح
الارشاد وظاهر كلامهم ان الثلاث واجبة لحق الميت لا مستحبة وأما وجوب كونها لغائف فمعمل نظروسياتى
فيه كلام عن الاسعاد فان قلت وجوب الثلاثة ينافى قول المصنف كغيره والافضل للرجل ثلاث قلت ممنوع
لجواز ارادة أنها أفضل في الحلة ويكفى تحقق الافضية في بعض الصور وكلو كفن من غير التركة فالافضل
للكفن تكفينه في الثلاث وهذا لا ينافى وجوبها من التركة بشرطه وجواز ارادة الاقتصار عليها أفضل كما
يشعر به قوله ويجوز رابع وخامس وهذا لا ينافى وجوبها في نفسها * (فرع) * منع الغريم من الثانى
والثالث ثم بعد الدفن ابرأ مثلاً ثم نبش الميت وسرق كفته فهل يجب الثانى والثالث ولا نظر الان منعه منع
التعاقب بالتركة فلا يعود اليها بقية نظر واحتمال * (فرع آخر) * هل يجب تكفين الذمي في ثلاث حيث
لا مانع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث أو لا كما هو ظاهر اطلاقهم فيه نظر (قوله بل للورثة) أى
بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرماء) الضمير في يمنع يرجع لحقة

تقر بذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لانها الجاهل كما يترد للمعلس دست ثوب

النهاية والغنى (قوله قال) أي السبكي (قوله دفع المنة الأول الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به أجنبي عليه
 الآن قبل جميع الورثة وليس لهم إبداله أن كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو علمه فيتعين صرفه إليه فان
 كسفه في غير ردوه لمالكه ولا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره نهاية وما دنا قال ع ش قوله مر لا يكفن
 أي لا يجوز وقوله مر الآن قبل جميع الورثة أي أن كانوا أهلاً وقوله ردوه لمالكه أي وجوباً وأخذ من
 هذا حكم ما يقع كثيراً من أنه إذا مات شخص بوثقه با كفان متعددة من أنه يكفن في واحد منها وما فضل
 رد له لمالكه ما لم يتبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث
 تكفينه في الجميع جاز أن تدل قرينة على رضا الدافع بذلك كنحو اعتقادهم صلاح الميت والا كفن في واحد
 باختیار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الآن تبرع به الخ ولا يكفي في عدم وجوب الرد
 ما جرت به العادة من أن من دفع شيئاً لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد
 وقوله مر والأى أن لا يقصد تكفينه الخ اه ع ش (قوله وهو وجبه مدر كالانقلا) محل تأمل إذ غايته
 تقييد اطلاق المعنى بقتضيه ولا يحذو وفيه وكمن تقييد صادر من متأخر لا طلاق كلام المتقدمين واعتمده
 الشارح وغيره بل وقع كثير للشارح أيضاً أنه بقيد اطلاق من سبقه ويرتضيه ويرى حيث كان المعنى
 والقواعد تقضي به وما هنا كذلك إذ ملاحظة براءة ذمته أو خلوص كفه عن الشبهة أو خفيها أو حاجة أطفاله
 أولى بالاعتناء من دفع المنة فالخامس أن تقييد الأذرى رحمه الله تعالى خلى عن الانتقاد وحري بالاعتناء
 بصري وهو الظاهر وإن أشعر أقرار النهاية والمعنى الفرع وسكونه ما عمن بحث الأذرى باعتناء اطلاق
 الفرع (قوله ومثله قول واحد الخ) أي فيجاب الأول دفعاً للعارضه عبارة تشرح العباب قال الأذرى والظاهر
 أن الداعي إلى تكفينه من عنده يجب دون الداعي إليه من بيت المال لما أشار إليه اه وهو ظاهر انتهى
 اه سم (قوله أي الذكر) إلى قول المتن ويس في النهاية لا قوله على مالى أولاً وكذا في المعنى لا قوله أي
 الأفضل إلى كيان أي (قوله وغيره) أي من الأنثى والخثى قول المتن (لغائف) هل يعتبره مفهوم حتى لو أراد
 الورثة ثلاثة لا على هيئة اللغائف لا يجابون أولاً لا يعتبر فيجابون قال في الاسعاد الظاهر الأول نظر إلى تنقيص
 الميت والاستهانة به لمخالفة السنة في كفه نهاية واعتمده شيخنا وكذا ع ش عبارته وأفاد قوله فهى لغائف
 أنه لا يكفي القميص أو الملوطة عن أحداها وهو موافق لما يأتي عن الاسعاد فتنبه له اه وقوله لما يأتي الخ
 يعنى به ما قدمناه آنفاً (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة فالأسفل من سرته إلى ركبته وهو المعنى بالآزار
 والثاني من عنقه إلى كعبه والثالث يستبر جميع بدنه مغنى ونهاية وأسنى قال ع ش قوله متساوية الخ
 أي بمعنى أنه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل (قوله في عومها جميع البدن
 الخ) أي غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما سيأتي مغنى ونهاية (قوله أي الأفضل فهذا ذلك) أي المساواة
 المذكورة قول ع ش أي أن تستر جميع البدن اه لا يناسب التفرع الآتى (قوله أن الأولى الخ)
 أي البسوة أولاً من اللغائف الثلاث (قوله لأن المراد الخ) أو المراد بتساو بها وهو الوجه كما أفاده الشيخ
 شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت نهاية (قوله ذلك) أي الأوسع قول المتن (وان كفن) أي ذكر نهاية
 ومغنى قول المتن (ز يذيق الخ) لم أر لأمتنا رجهم الله تعالى شيئاً في بيان قيص الميت وظاهر الاطلاق

(قوله أجيب دفع الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به أجنبي عليه الآن قبل جميع الورثة شرح مر (قوله
 ومثله قول واحد من مالى وآخون بيت المال) عبارة تشرح العباب قال الأذرى والظاهر أن الداعي إلى تكفينه
 من عنده يجب دون الداعي إليه من بيت المال لما أشار إليه اه وهو ظاهر اه (قوله في المتن لغائف) هل
 يعتبره مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لا على وجه اللغائف لا يجابون أولاً لا يعتبر فيجابون قال في الاسعاد
 الظاهر الأول نظر إلى تنقيص الميت والاستهانة به لمخالفة السنة في كفه نهاية واعتمده شيخنا وكذا ع ش وقوله نظر الخ قضيته
 امتناع نقص المرأة عن الخمسة لمخالفة السنة في كفه لكن قوله ومن كفن منهما الخ أفاد جواز الثلاثة للغائف
 لها فيكون الواجب لها اما الخمسة المذكورة في قوله وان كفنت في خمسة واما الثلاثة للغائف (قوله في المتن

يأبى به قال فالتأذانها هو
 إيجاب الحق لله تعالى فلا
 تسقط وإن أوصى بأسقاطها
 اه * (فرع) * قال وارث
 أ كفه من مالى وقال آخر
 من التركة أجيب دفع المنة
 الأول عنه وبحث الأذرى
 أن الحاكم يعتبر الأصل
 فيجب المهر على استغراق
 دين أو خبث التركة أو قلها
 مع كثرة أطلاقه وهو وجه
 مدر كالانقلا وقال وارث
 أ كفه من المسبلة وآخون
 مالى أجيب الأول على ما بحثه
 الزركشى والوجه ما نقله
 الأذرى عن السرخسي أنه
 يجاب الثاني دفعاً للعارضه
 ومثله قول واحد من مالى
 وآخون بيت المال أو قال
 وارث أدفعه في ملكه وآخون
 في مسبلة أجيب الثاني
 لأنه لا عارضاً لوجه (ومن
 كفن منها) أي الذكر
 وغيره (بشأنه فهى
 لغائف) متساوية في عومها
 لجميع البدن ثم في عرضها
 وطولها أي الأفضل فيها
 ذلك فلا ينافى ما يأتي أن
 الأولى أوسع لأن المراد أن
 اتفق فيها ذلك كما يأتي ليس
 فيها قيص ولا عمامة للرجل
 ولا إزار ونحوها لمرأة تبعاً
 لما فعل به صلى الله عليه وسلم
 (وان كفن في خمسة تر يد
 قيص وعمامة) لغير محرم
 (تحتسن) أي اللغائف كما
 فعله ابن عمر رضي الله عنهما
 بولده

مع انسكوت أنه كقميص الحى فايراجع نعم رأيت فى شرح الكنز للزمين بن نجيم الحنفى مانصه والقميص من المنسكب الى القدم بلادخاريس لانها تفعل فى قميص الحى ليتسع اسفله للمشى وبلا جيب ولا كمين ولا تكف اطرافه والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر انتهى وهذا هو الذى عليه العمل الآن قوله لا تكف اطرافه هل المراد به عدم كف الجنين بعضهم الى بعض أو عدم كف الذيل محل نامل بصرى وقوله ولم أر لأئمتنا الخ أقول ما تقدم آنفاً عن المغنى وغيره والثانى من عنقه الى كعبه وسكوت العلماء حتى فى كتبهم على الذى عليه العمل كالصريح فى بيان القميص على وفق ما ذكره عن شرح الكنز وقوله هبل المراد به الخ الظاهر أن المراد ما يشبه ذلك جميعاً فلا يكف شئ منهما كما عليه العمل قول المتن (وان كفت فى خمسة فازار الخ) تصریح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللغائف إذا كفت فى خمسة التعميم سم (قوله لغير محرم) راجع للقميص أيضاً (قوله وفى قول الخ) أى فيما إذا كفت المرأة فى خمسة (قوله الثالثة عوض الخ) عبارة النهاية والمغنى أى واللغافة الثالثة بدل القميص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن فى كفته صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الابيض) وسياق أن المغسول أولى من الجديده نهاية ومغنى (قوله والابيض الخ) ولو قيل بوجوده الآن لم يبعد فى التكفين فى غيره من الأزارع لكن إطلاقهم بخالفه وينبغى أن ذلك جائز وان أوصى بغير الابيض لانه مكر وهو الوصية لا تنفذ ظاهر إطلاقهم ندب الابيض ولو كان الميت ذمياً ع (قوله وكفوا فيها الخ) ويكره أن يكون فى الكفن غير البياض كجعل نحو عصفر فوق رأسه وأسفل قدميه شيخنا (قوله الاصلى) الى قوله لا تلثها فى النهاية والمغنى قول المتن (أصل التركة فان لم تكن الخ) ولا يشترط وقوع التكفين من مكاف كفى المجموع وفيه عن البندنيجى وعبره ولو لم يمان انسان ولم يوجد ما يكفن به الاثوب مع مال غير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة كاطعام المضطر زاد البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فمجاناً لان تكفينه لازم للائمة ولا يدل بصره اليه مغنى ونهاية واسنى أقول قد يقال قولهم ولا يدل الخ يحل تأمل لنصر يحكم بأجزاء الخشيش والطين عند فقد الثوب فابتأمل وأيضاً فنبه على أن يكون محل ذلك حيث كان من الموسرين ولا يغنى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كاهو ظاهر لانه قد يحتاج لثمنه بصرى وقوله لنصر يحكم بأجزاء الخشيش الخ فى تقريره نظر ظاهر اذا ثوب غير مفعود هنا بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله حيث كان من الموسرين أى أولم توجد الاغنياء مثلاً كفى سم عن مر (قوله التى لم يتعلق بعينها) أى جميعها كاهو المتبادر ويعبده قوله كياأتى الخ زوجه ينسفع مالم سم هنا (قوله ولا أصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الركة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الاصل من لزوجه مال ويلزمه نفقتها فكفنها ونحوه عليه فى الاصح الاثنى اه وهى سالمة عنها (قوله كافر) أى فى الفرع (قوله وراعى) الى المتن فى النهاية الاما أنه عليه (قوله وراعى) أى وجوباً قال سم وظاهر أنه يحرم تكفينه ولو كان فى ذمته دين مستغرق فى غير اللائق به لانه أزرعه وهو حرام اه (قوله فيه) أى فى التجهيز من التبرك (قوله سبعة وضيقاً) فان كان مكثر من جبال الشيا آب ومتوسطاً فمن متوسطها أو معقلاً من خشنها شرح المنهج (قوله ولو كان الخ) غاية ع (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه إطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعل مثله كما عبر به النهاية (قوله بنسبة الرق

(وان كفت فى خمسة فازار الخ) على ما بين سرتهم اور كتبها أولاً (وخار) على رأسها ثالثاً (وقيص) على يدينها رانيا (ولغافتان) متساويتان اتباعاً لفعله صلى الله عليه وسلم بنبته أم كاثوم (وفى قول ثلاث لغائف) الثالثة عوض عن القميص اذ لم يكن فى كفته صلى الله عليه وسلم (ولزار وخار ويسن) القطن لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيه (والابيض) لذلك والخبر الصحيح البسوا من ثيابكم البياض وكفوها فيها موتاكم (ومحمله) الاصل الذى يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) التى لم يتعلق بعينها حق كما يأتى أول الفرائض لاثانها فقط ولا أصلها فى مروجة بموسر ما سذكروه ويقدم من طلب التجهيز منها على من طلبه من ماله كما مر وراعى فيه ما خاله سعة وضيقاً وان كان مقتراً على نفسه فى حياته ولو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم ويفرق بينه وبين نظيره فى المغلس بان ذلك يناسبه الحاق العربى الذى رضى لنفسه لعنه يترجى عن مثل فعله بخلاف الميت وتجهيزه لبعضه فى ملكه وعلى سيده بنسبة الرق

وان كفت فى خمسة فازار الخ) تصریح بأنه لا يجب فيما إذا زاد على اللغائف إذا كفت فى خمسة التعميم فكلام الاسعاد المار فى غير ذلك خصوصاً وقد عالى بمخالفة السنة وما هنا غير مخالف موافقته ما فعل بينت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله التى لم يتعلق بعينها) فى إطلاق هذا التقييد نظراً لان الحق اذ لم يستغرقها لا يمنع انما يحل (قوله وان كان مقتراً الخ) اعتمده مر (قوله ولو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم) اعتمده مر وعبارة شرح الروض وينبغى جملة على ما اذالم يكن عليه دين مستغرق ولا يفتى بغير اعتبار تقديره كما اعتبره فى المغلس ويحتمل الفرق بتعذر كسب الميت بخلاف الحى يمكنه كسب ما يملك به غالباً اه وظاهر أنه يحرم تكفينه فى غير اللائق به لانه أزرعه وهو حرام (قوله ويفرق بينه وبين نظيره فى المغلس) انظر ما لومات المغلس (قوله

والحرية الخ) عبارة النهاية وأما البعض فإن لم تكن بينه وبين سيده مهابة فالحكم واضح والا الخ قال ع ش قوله مر فالحكم واضح أى فى أنهم اعلمهم ما فعل السيد نصف لغافة لان الواجب عليه بقطع النظر عن البعض لغافة واحدة وفى مال البعض لغافة ونصف فكميل له لغافتان فيكفن فيه ما وزاد الثلثة من ماله وبقى ما لا يختلف هل موته فى نوبة السيد أو نوبته وينبغى أنه كمال لم تكن مهابة لعدم الترجيح اه (قوله تركة) الى قوله نعم فى النهاية والمعنى الا قوله كما فاده الى نوبة التجهيز (قوله واستغفر قهادين) أى متعلق بعين التركة بصرى وسم قول المتن (فعلى من عليه نفقته الخ) ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لاتفى الا بتجهيز أحدهما فقط فالوجه كما أفتى به الواجد رحمه الله تعالى أنه يقدم الميت الثانى لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال ع ش قوله فالوجه الخ ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين أن تجهيزه ليس واجبا على الثانى لعجزه اه قول المتن (من قريب) أى أصل أو فرع صغير أو كبير نهاية ومعنى (قوله كمال الحياة) عبارة النهاية والمعنى اعتبار احتمال الحياة فى غير المكاتب ولا نفسا خها بموت المكاتب اه (قوله ولد كبير فقير) أى قادر على الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) الى قوله كما أفهمه فى المعنى الا قوله فى وقف الا كفان وقوله أى هو كماله وكذا فى النهاية الا قوله جملة محله (قوله فى وقف الا كفان ثم فى بيت المال) أنظر ما وجه الترتيب بين وقف الا كفان وبيت المال مع أن كلاما منها جهة مصرف ما ذكر بصرى وقد بوجه بأن متعلق حق الميت بالوقوف للسكن أقوى وأتم من تعلقه بما فى بيت المال الصالح له ولغيره ثم رأيت فى ع ش مانصه يقدم على بيت المال الموقوف على الا كفان وكذا الموصى به للا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظرا والاقرب الثانى لان الوصية تملك فهي أقوى من الوقف اه (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجور بن فعلى ولهم الاخراج مر اه سم قال ع ش المراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذا ما مامش وهو موافق لما فى الروضة فى الكفاية وفى المجموع فهم الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد بقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ولوقيل بالترتيب بينهم ما لم يعد يجب على الأغنياء بالمعنى الثانى ثم على الأغنياء بالمعنى الاول ثم على الا نزل منه فالانزل الى غنى الفطرة والله أعلم قول المتن (وكذا الزوج) أى وكذا محل الكفن أيضا الزوج الموصى به بما انخر اليه من ارثها بحيث كانت نفقته لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة كانت أو أمتر جعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقته عليه فى الحياة بخلاف نحو النائرة والصغيرة بان أعسر عن تجهيز الزوجة الموصرة أو عن بعض جهزت أو تم تجهيزها من مالها نهاية وكذا فى المعنى الا قوله ولو بما انخر اليه من ارثها أو باقى فى الشرح ما وافقه قال ع ش قوله مر الموصى به بما ياتى فى الفطرة اه (قوله أى هو كماله) أى الذى هو أصل التركة فلو قال كاصل التركة كان أولى (قوله غير المملوكة له الخ) عبارة أو كانت واستغفر قهادين) هذا يقتضى تقديم الدين على التسكين وهو ممنوع ولهذا قال فى الروض وغيره وهو أى كفن الميت مع سائر مؤن تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى ذمته ويصرح بذلك أيضا قوله السابق ولو كان عليه دين على ما شمله اطلاقهم وما مر نقله فيه عن شرح الروض اللهم الآن يريد بالدين ما يتعلق بعين التركة (قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لاتفى الا بتجهيز أحدهما فقط فالذى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى انه يقدم السيد لتبين عجزه عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره ولو محجور بن فعلى ولهم الاخراج مر قال فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البندى بنجي وغيره لومات انسان ولم يوجد ثم ما يكفى به الا ثوب مع مال غير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة كالطعام للمضطرب زاد البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فمجانا لان تكفينه لازم للائمة ولا بد له ان يصار اليه اه وعبارة العباب فان لم تكن تركة فمجانا اه وظاهره انه لا يجب حينئذ قيمة على أغنياء المسلمين فلينظر على هذا ما محل الوجوب عليهم فان كان محله اذا كثر وجود الاثواب فلم وجب عليهم اذا كثر ولم يجب اذا لم يوجد الا واحد ثم أو ردت ذلك على مر فحمله على ما اذا لم توجد الاغنياء مثلا (قوله فيلزمه مؤن تجهيز زوجته وخادمها الخ) ولومات الزوجة

والحرية ان لم يكن مهابة والا فعلى ذى النوبة فان لم تكن تركة ولا مألحق بهاد وهو الزوج كما فاده سياقه أو كانت واستغفر قها دين أو ببقى ما لا يكتفى (ف) مؤنة التجهيز كلها أو ما بقى منها (على من عليه نفقته من قريب وسيد) ولولا م ولد ومكاتب كمال الحياة نعم يجب تجهيز ولد كبير فقير ولا يرد لانه الآن عاجز والعاجز يجب مؤنة فان لم يكن له منفق وجب فى وقف الا كفان ثم فى بيت المال فان لم يكن أو ظلم متوليه بمنعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف على جملة محله أصل التركة أى هو كماله فيلزمه مؤن تجهيز زوجته وخادمها غير المملوكة له وغير المكثرة على الاوجه

النهاية هذا إذا كانت مما لو كنهها فان كانت مكثرا أو أامة أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذها
 إياها بالانفاق عليها كانت مما قال عس قوله أو أامة أي فيجب عليه تكفيها لكونها مملكة لا لكونها خادمة
 وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب اه عس (قوله اذ ليس لها
 الخ) أي فلا يجب عليه تكفيها عس (قوله بخلاف من حبيته الخ) أي فيجب عليه تكفيها عس وبصري
 (قوله وبأن الخ) عطف على زوجته (قوله مطلقا) أي مطلقا أولا (قوله وان أسبرت الخ) أي الزوجة
 حرة كانت أو أامة (قوله ودعوى عطفه على أصل الخ) رد للمحلي وتبعه النهاية عبارة في بما تقرر أي في حل
 المتن علم أن جله وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح رادا لما قيل ان ظاهره يقتضي أن
 محل وجوب الكف على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو بخلاف ما في الرضا وأصلها اه (قوله على أهل
 وحده) أي على الخبر فقط لا على مجموع المبتدأ والخبر (قوله يلزمهارة المعنى) أي اذ ملول التركيب حينئذ
 ومحل الكف الزوج مثله ولا خفاء في ركنه وقول سم والازوم ممنوع قطعنا ما ظاهره اذ حاصل المعنى
 حينئذ أن محله أصل التركة في غير الماروجة والزوج في الماروجة وأي ركنه في ذلك اه ان أراد بحاصل المعنى
 اذ ملول الصنعى فمكارة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كإيا في الشرح (قوله والغاء قوله كذا
 الخ) هو ممنوع أيضا إذ يكفي أن من فوائده بيان الاختصاص بالخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه اذ هو
 مفيد ذلك ان كان العطف من قبيل المفردات كادل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواله ويشترط
 تساويهما جنسا وقدر او كذا احسوا ولا أجل وصحة وكسرا في الاصح انتهى فتأمل ولا تغفل اه وقد يقال
 ان أراد بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العمدة كنهنا فما استدلل به من كلام المصنف ليس من العمدة فلا يتم
 تقريره أو الفضلات فقط فاهنا ليس منها (قوله لا يتكف) اعلم بان مراد المحل المقدر بالعطف أصل
 التركة الذي هو فرد من ساق المحل المذكور وعلى سبيل شبهة الاستخدام فعني التركيب حينئذ وأصل التركة
 الزوج مثله وقال الكردى أي بتأويل الجلة بالمفرد والتقدير الزوج المماثل له في أنه محله أيضا اه ولا يخفى
 أنه لا يزال ركة المعنى (قوله قائل ذلك) أي العطف المذكور (قوله العطف) مفعول أراد (قوله
 لا الصناعة) أي لا بالنسبة للتركيب كردى (قوله اذ أصل الخ) توجبه للعطف بالنسبة للمعنى الخ يعني
 فيكاهه قال أصل التركة محمل الكف والزوج مثله أي أصل التركة (قوله انه الخ) بيان ما تقرر (قوله قلت
 يلزمه الخ) الازوم ممنوع علمت من دلالة استقراء كلام المصنف وكاه توهم أن الخلاف لا يختص بما
 بعد كذا الا اذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كإيتين سم ومما فيه وأيضا يمنع نسبة ذلك التوهم الى
 الشارح (قوله على من ذكر الخ) والالقال على أصل التركة انه هو المعطوف عليه لا من عابه نفقة الميت (قوله
 فساد اجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله وجود الزوج) ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال ففساد الزوج
 وعليه يظهر ما ذكره من لزوم اجراء الخلاف الخ اذ المتبادر حينئذ جوع في الاصح للحال كاه والغالب في
 القيود المتعددة بلا عطف وأما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهور وجه الازوم وتوجيه الكردى له بما
 نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه أن لا يجري الخلاف في الزوج كإلا يجري في الاصل فاجراء المصنف

ونادى معا ولم يوجد الاتجهيز احداهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها والافالزوجة شرح مر (قوله
 يلزمهارة المعنى) هذا ممنوع قطعنا ما ظاهره اذ حاصل المعنى حينئذ ان محله أصل التركة في ذير الزوجة
 والزوج في الماروجة وأي ركنه في ذلك وقوله والغاء قوله كذا هو ممنوع أيضا إذ يكفي ان من فوائده بيان
 اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه اذ هو مفيد ذلك وان كان العطف من قبيل عطف المفردات
 كادل عليه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحواله ويشترط تساويهما جنسا وقدر او كذا احسوا ولا أجل
 وصحة وكسرا في الاصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قات يلزمه الخ الازوم ممنوع علمت من دلالة استقراء
 كلام المصنف وكاه توهم أن الخلاف لا يختص بما بعد كذا اذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما
 تبين* (فرع)* أسلم على أكثر من العدد الشرعى وأسلم أو كن كتابات ثم متز وامتنع من الاختيار ينبغي

اذ ليس لها الا لاجرة بخلاف
 من حبيته بنفقها وبأن
 حامل منه وجبة مطلقة
 وان أسبرت وكان لها
 تركة كما أنهم عطفه
 المذكور ودعوى عطفه
 على أصل وحده يلزمها
 ركة المعنى والغاء قوله كذا
 الخبره عن الزوج لا يتكف
 كإلا يخفى أو أراد قائل ذلك
 العطف بالنسبة للمعنى
 المقصود لا الصناعة اذ أصل
 هو الخبر عنه في الحقيقة
 بانه المحل فالزوج كذلك فان
 قلت بل الصناعة صحيحة
 وكذا حال أي ومحل الزوج
 حال كونه كالأصل فيها
 تقرر أنه اذا فقد يكون على
 نحو القريب وهذا اعتبار
 صحيح حامل على العطف
 المذكور قلت يلزمه فساد
 اجراء الخلاف في كونه على
 من ذكره وجود الزوج

الخلاف في الزوج يكون فاسدا وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أى ولا خلاف فيه وهذا كما تقدم اضافة الفساد الى ما بعده (قوله وعلى كل) أى من احتمالى العطف (قوله زعم ابيهم المتن الخ) أى ما قيل ان ظاهره يقتضى أن وجوب الكفن على الزوج انما هو حديث لم يكن للزوجة تركته وهو خلاف ما في الروضة وأصلها مغنى (قوله بذلك) أى بأنه عطف على قوله وسجله أصل التركة كلاً أو بعضاً على قوله من قريب وسيد (قوله انه يكفي) أى في تكفين الزوجة عس (قوله يؤيد الاول) أى بحث الجمع ومال اليه سم على المنهج عس (قوله وهل يجري ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أى سواء كان الكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بأن مال الزوجة) أى من الكفن (قوله وهي فيها) أى الزوجة في الحياة (قوله في ذلك) أى في ترجيح أحد الأمرين من اطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والاوجه الاول) أى عدم الفرق وجرى الخلاف في مطلق الكفن الا لزم على الغير (قوله لا يلزم الاثوب واحد الخ) وظاهر كلامهم أنه اذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثانى والثالث في تركته الزوجة ويقصر على الثوب الواحد الذى هو عليه لان الوجوب لم يلقها أصلاً نعم لو أسر الزوج ببعض الثوب فقط كل من تركها وينبغي حيث وجوب الثانى والثالث لان الوجوب في هذه الحالة لا قاه في الجملة مر اه سم على حج اه عس وكردى على بافضل أقول لو قيل في الصورة الاولى بوجوب الثانى والثالث أيضاً في تركته الزوجة لم يبعد (قوله وانما الخ) عطف على أن من لزمه الخ والضمير لكون التجهيز (قوله امتناع الخ) وعليه فينبغي انه لو أكل الزوجة سبع مثلاً والكفن باق رجع للزوج لا للورثة بحسبى (قوله ان كفنها لا يلزم الزوج الخ) أى لقوات التمكن المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقاً) أى لزمه نفقتها في الحياة أولاً (قوله وحينئذ) أى حين مخالفت حال المعات بحال الحياة فيما ذكره مع نقل مقابل الاصح هنا عن أكثر الأصحاب وانتصار جميعه (قوله بينها) أى الزوجة (قوله فيما ذكر) أى من جريان الخلاف في مطلق الكفن (قوله وخرج) الى قوله لا من خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولو ماتت زوجه دفعة بنحو هدم ولم يجد الا كفناً فويل يقرع بينهن أو تقدم المعسرة أو من يخشى فسادها أو من مرتبة هل تقدم الاولى أو المعسرة أو يقرع احتمالات أقربها وأولها فيها مغنى وعمارة النهاية ولو ماتت زوجه دفعة بنحو هدم ولم يجد الا كفناً واحداً القياس الإقراع لم يكن ثم من يخشى فسادها والا قدمت على غيرها أو مرتبة فالوجه تقديم الاولى مع أمن التغير وقال البندنجي لو ماتت آثار به أى الذين تجب نفقتهم عليه وهم الأصول والفرع ودفعه هدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فساداً فان استؤوا قدم الأب ثم لام ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين أسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقاً نظر ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البر النقي وان كان أصغر منه ولم يذ كر ما إذا لم يمكنه القيام بأمر الكل ويشبه أن يجي فيه خلاف الفطرة أو النفقة انتهى وسأى بعض ذلك في الفرائض ولو ماتت الزوجة ونادى بها معاً لم يجد الا تجهيزاً أحدهما فالوجه أخذ ما سار تقديم من يخشى فسادها والا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة انتهت قال عس قوله مر ولا وجه لتقديم الفاجر الخ أى من الأخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجر شقياً ومعلوم أن المراد بالأخوين ولدان للمجهز والافئدة الاخ ليست واجبة ولا تجهيزه اه وقال سم (فرع) أسلم على أكثر من العسدد الشرعى وأسلمن أو كن كليات ثم منز وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع اذ لا يصل لاداء ما عليه الا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد موته ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكلايته وماتت معاً لم يجد الا ما تجهز به احدهما فهل يقدم كل من الحرية والمساواة على الامتة والكفاية لشر فهما أو يقرع بينهما والظاهر الثانى اه (قوله كالخياة) الى قوله لا من خصوص الخ في المغنى (قوله كالخياة) أى كماله نفقتها في الحياة (قوله نحو نائمة الخ) هل يشمل القرناء أن يلزمه تجهيز الجميع اذ لا يصل لاداء ما عليه الا بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد

وليس كذلك وعلى كل اندفع زعم ابيهم المتن استراخ فقرها ثم رأيت ابن السبكي أجاب بذلك وغيره نازعه فيه بما لا يجدى وبحث جمع أنه يكفي ملبوس فيه قوة وقال بعضهم لا بد من الجديد كفى الحياة والذي يتجسه اجزاء قوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أولوية المغسول على الجديد يؤيد الاول وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو أو يفسر بان مال الزوجة معاوضة فوجب أن يكون كفى الحياة وهي فيها انما يجب لها الجديد بخلاف كسرة الثوب لا يجب فيها جديد ككله وظاهر للنظر في ذلك نجمال والاوجه الاول كما يصح به قولهم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه الا ثوب واحد وانما امتناع لالة ليلت وانما لا تصير ديناً على المعسر وان المعبرة بحال الزوج دونم باختلاف الحياة في الشكل بل نقل عن أكثر الأصحاب وانتصر له جمع أن كفنها لا يلزم الزوج مطلقاً وحينئذ لا فرق بينها وبين غيرها فيما ذكر وخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجته أبيه وان لزمه نفقتها في الحياة (في الاصح) كالخياة ومن لم يلزمه تجهيز نحو نائمة

والرتقاء المربضة التي لا تحتل الوطء أولاً فيه نظر والقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج
 و (قوله وصغيرة) أي لا تحتل الوطء ع ش (قوله نعم أن أعسر الخ) أي فان أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة
 الموسرة أو عن بعض جهزته أو تم تجهيزها من مالها بما يتوفاه أي بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئاً لوجود
 مانع قام بها ككفرها واستغراق الدين لتركها المتعلقة بها أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كفنها على الدين
 سم على حج بالعمى اه ع ش (قوله أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل تكفينها مر
 اه سم وفي ع ش عن مر خلافه عبارته مشي مر على أنه ينبغي فيما لو كان معسراً عند موت الزوجة
 ثم حصل له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها ببقاء علقته الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن النهاية اعتماد (قوله
 والاح) أي وإن لم يرث المانع كقتل واختلاف دين كفي المتزوج بكفاية سم (قوله وهو متجه) اعتمده
 مر اه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعاً (قوله بمن ليس عنده الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة
 مر اه سم واعتمده ع ش كما مر (قوله فان لم يكن لها تركة) أي أو تعلق بعينها دين (قوله أو لم يجب
 نفقة الخ) أي لنحو وشوزها (قوله فعلى من عليه نفقة) أي من قريب وسيد (قوله فالوقوف الخ) استقر
 ع ش تقديم الوصية عليه كما مر (قوله ولو غاب) إلى قوله كما بحثه في المغني وإلى قوله ونظير في النهاية الأقوله كما
 بحثه إلى وقياس نظائره (قوله وهو موسر) أي ويجب عليه نفقتها (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورثة
 فقول النهاية والمغني فجهزت الزوجة الورثة الخ جرى على الغالب (قوله براه) أي يستحسن التكفين مما
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من
 مال نفسه ع ش أي باذن الحاكم فالأشهاد (قوله وعلى شقه الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي لم يتيسر استدانه بلا مشقة وبلا تأخير مدة بعد
 التأخير إليها راء بالميت عادة وعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الاذن الا بدهام وان قلت ع ش (قوله
 ليرجع به) فلو فقد الشهود فهل يرجع أولاً لأن فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الجمل فيه نظر والقرب الثاني
 ع ش ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظفر إذا
 نواه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
 لأنها تبرز وليست وصية لو ارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم
 موتهن ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله نعم أن أعسر الخ) أي عند الموت وإن أيسر بعده وقبل
 تكفينها مر وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركته الزوجة
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلقها بل لا فاء ابتداء وهو لا يجب عليه الاثوب
 واحد لا يقال بل لا فاء لكن الزوج تحمّل عنها كالفطرة لا تمنع ذلك ويؤيد المنع أنه لو لا فاءها الوجوب
 لو جبت الاثوب الثلاث على الزوج وليس كذلك نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا فاءها في الجملة ولو ماتت زوجته دفعة
 بهدم أو غيره ولم يجد الا كفناً واحداً فالقياس الاقراء ان لم يكن ثم من يخشى فسادها والا قدمت عليها أو
 مر بتأفالا وجهه تقديم الاولى مع أمن التغير أخذاً مما مر وقال البندنجي لو ماتت آثار به دفعة قدم في
 التكفين وغيره من يسرع فسادها فان استؤا قدم الاب ثم الاقرب فالقرب ويقدم من الاخوان اسنهما
 ويقر ع بين الزوجين وذكر بعضهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقاً نظر ولا وجه
 لتقديم القاجر الشقي على البر التقي وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بالمر السك وبشبه أن يجيء
 فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسأني بعض ذلك في القرائض شرح مر (قوله والا) أي وإن لم يرث
 المانع كقتل واختلاف دين كفي المتزوج بكفاية سم (قوله وهو متجه) اعتمده مر (قوله ويظهر ضبط المعسر
 الخ) ويحتمل الضبط بالفطرة مر (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

وصغيرة نعم أن أعسر جهزت
 من أصل تركتها لامن
 خصوص نصيبه منها كما
 اقتضاء كلامهم وقال بعضهم
 بل من نصيبه منها إن ورث
 لأنه صار موسراً به والا فم
 أصل تركتها مقدم على
 الدين وهو متجه من حيث
 المعنى وإذا كفنتها أو
 من ذيرها لم يبق ديناً عليه
 للسقوط عنه باعساره مع
 أنه امتنع وبه فارق الكفارة
 ويظهر ضبط المعسر بمن
 ليس عنده فاضل عما يترك
 للمعسر ويحتمل بمن لا يلزمه
 الانقضاء المعسر من فان لم
 يكن لها تركة وهو معسر أو
 لم يجب نفقتها عليه حية فعلى
 من عليه نفقتها فالوقوف فيبت
 المال فلا غنياء ولو غاب أو
 امتنع وهو موسر وكفنت
 من مالها أو غيره فان كان
 باذن حاكم براه رجوع عليه
 والا فلا كما بحثه الأفرعي
 وعلى شقه الثاني يحتمل
 قول الجلال البلقيني أنه
 لا يستقر في ذمته لأنه امتنع
 إذا التملك بعد الموت متعذر
 وتعليك الورثة لا يجب فتعبر
 الامتناع أي وما هو امتناع
 لا يستقر في النمة وقياس
 نظائره أنه لو لم يوجد حاكم
 كفي المجهز الأشهاد على أنه
 جهز من مال نفسه ليرجع
 به ولو أوصت بان تكفن من
 مالها وهو موسر

كانت وصية لوارث لانها أسقطت (١٢٦) الواجب عنه وانما لم يكن ايصاله بقضاء دينه من الثالث كذلك لانه لم يوفّر على أحدهم

تعلق الكفن مطا بقا بالتركة مع وجود الزوج الموصر مر سم (قوله كانت وصية لوارث) أي فتوقف على اجازة الورثة غش زاد سم عن مردو ينبغي أن يعتبر من الثالث لانه شأن التبرع وهـ ذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اعتبار قبوله بعد الموت اهـ (قوله كذلك) أي وصية لوارث مع أنه بذلك وفّر عايم فهو في معنى الايصال لهم سم (قوله وفي كل ما بعده) أي الى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (وأوسعها) أي وأطولها نهاية ومعنى (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهاية والمراد أووسعها ان اتفق الموصر من أنه يندب أن تكون متساوية والمراد بتساويها وهو الاوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت اهـ وفي سم بعد ذكر مثالها عن الاسنى الا قوله مر كما أفاده الشيخ مانصه فقوله الشارح ان تفاوتت الخ فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لغائف اهـ (قوله ويظهر فيها اذا تعارض الخ) لعل محله فيها اذا ضاق الحسن بحيث لو جعل أعلى لم يكن لفه على الاخر أما اذا أمكن لفه على المتسع الذي هو دون في الحسن فينبغي أن يتعين تقديم الاحسن كما يؤخذ من تعليمهم جعل الاوسع أعلى بإمكان لفه على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك أن محله ما ذكر من تقديم المتسع مطالقا حيث لم يكن لف الضيق عليه أما اذا أمكن لف كل منهما على الآخر فلا ترجيح الا بنحو حسن فليست بل بصري ووافقه قول سم ولعل الوجه أن يقال ان كانت أي اللغائف سابعة طولاً وعرضاً قدم الاحسن فيسقط أولاً والا قدم الاوسع فليست اهـ (قوله فان اتفقت سعة) يعني عنه قوله ان تفاوتت حسناً أم (قوله وهي التي) الى قوله ثلاثاً في النهاية والمعنى (قوله كما يجعل الخ) هذا لا يفيد وجه تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية والمعنى وأما كونه أوسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس اهـ قول المتن (ويذكر الخ) أي في غير المحرم نهاية ومعنى (قوله منهن) أي اللغائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن أو على هن في الشرح (قوله قبل الخ) متعاقب يذّر (قوله بخبرهن) أي وما زاد (قوله بالعود) أي الغير الطيب بالمعنى شرح بافضل (قوله في غير محرم) الاولى تقديمه على كل واحدة أو تأخيرها بين ثلاثا ليرجع لكل من الفر والتخير (قوله من الامر بها) أي بالتخير وكونه بالعود وكونه ثلاثاً (قوله وهو أولى) أي العود وقول المتن (مستلقيا) وهل يجعل يده على صدره اليمنى على اليسرى أو يرسلان في جنبه لا تنقل في ذلك فكل من ذلك حسن ومعنى وكذا في النهاية الا قوله لا تنقل في ذلك (قوله هو نوع) الى قوله ويعرض في النهاية والمعنى الا قوله بل قال الى المتن (قوله على نحو صندل وذرة) وهما بنوعيه أي الاحمر والابيض من أنواع الطيب بحسبى (قوله يشتمل الخ) قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط للميت نهاية ومعنى (قوله وللاهتمام الخ) الاولى أو بدل الواو (قوله كالخفاط) أي بان تكون مشقة الطريق وتجعل الى الهيئة المتقدمة في المسحاضة نهاية ومعنى (قوله عليه خنوط)

والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم تعلق الكفن مطا بقا بالتركة مع وجود الزوج الموصر مر (قوله وصية لوارث) ينبغي أن يعتبر من الثالث لانه شأن التبرع وهذه تبرع مر أقول فيه نظر لان الوصية للوارث موقوفة على الاجازة وان خرجت من الثالث قال مر وقياس كونها وصية للزوج اعتبار قبوله بعد الموت اهـ (قوله وانما لم يكن ايصاله بقضاء دينه من الثالث كذلك) أي مع أنه بذلك وفّر عايم فهو في معنى الايصال لهم (قوله في المتن وأوسعها) قال في شرح الروض والمراد أووسعها ان اتفق الموصر من أنه يندب أن تكون متساوية والمراد بتساويها وهو الاوجه شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقريضة كونه في مقابلة وجهه قائل بان الاسفل يأخذ ما بين سترته وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث اليسر جميعه اهـ فقوله الشارح ان تفاوتت فيه اشعار بالجواب الاول وهو الموافق لما قدمه في قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لغائف (قوله وأوسعها) فلوتعارض الاحسن والاوسع فيجتمعا في تقديم الاحسن

بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقي (وييسر) أولادها هن وفي كل ما بعده (أحسن اللغائف وأوسعها) ان تفاوتت حسناً وسعة ويظهر فيها اذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسناً قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلي الاولى حسناً وسعة (فوقها) وكذا الثالثة فوق الثانية كما يجعل الخى أحسن ثيابه الاعلى وما يليه (ويذّر) بالمجتمعة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (خنوط) بغض أوله لانه يدفع سرعة بلاهن ويستحب تخيرهن أولاً بالعود في غير محرم ثلاثاً لما صاع من الامر بها وهو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لانه أطيب الطيب وقد أوصى على كرم الله وجهه كلباء بسند حسن أن يحنط بمسك كان عنده من فضلة خنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوضع الميت فوقها) برفق (مستلقيا) على ظهره (وعليه خنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على نحو صندل وذرة وفوقه كافتور فمطغه عليه بقوله (وكافور) لا فاده ندب وضعه صرفاً أيضاً للاهتمام بشأنه ثلاثا يغفل عنه مع أنه

بالحلقه ويسالغ في شدة
حتى يمنع الخارج ويكره
دسه الى داخل الحلقه بل
قال الاذرى ظاهر كلام غير
الدارجى تحريمه لما فيه من
انتهاك حرمة اه ويجاب
بانه لعذر فلا انتهاك ويجعل
على كل منعذ من منافذ
بدنه (الاصليه كعين واذن
وفم ونحر والطائفة بنحو
بحر وحلى كل مسجد من
مساحده السبعة السابقة
والانف (قطن) حليج
عليه حنوط دفعا للهوام
واكراما للمساجد (وتلف
عليه الاقائف) بأن يثنى كل
منها من طرف شقه اليسرى
على اليمين ثم من طرف
شقه اليمين على اليسرى كما
يفعل الحى بالقباء ويجعل
الفاضل عند رأسه أكثر
(ويشدي) في غير الحرم بشداد
ويعرض بعرض ثدي
المرأة وصدورها لئلا ينتشر
عند الحركة والجل (فاذا
وضع في قبره نزع الشداد)
لزال مقتضيه ولكراهية
بقاء شئ معقود معه فيه (ولا
يلبس الحرم) قبل التحلل
الاول (الذكر محيطا) قال
الجرجاني ولا تشدد عليه
أ كفانه ولا يستتر رأسه
ولا وجه الحرمه (ولا كفها
بقفازين لما سر مع امتناع
ان يقرب طيبا وان يؤخذ
شئ من نحو شعره قبيل
الفصل والخمسين يكشف
وجهه وأرأسه لما يأتي في
احرامه * (فرع) * ينبغي
ان لا يعدل نفسه كفنا

أى وكافور نهاية ومعنى (قوله بالحلقه) أى حلقة الدر نهاية (قوله ويكره دسه الخ) أى الالعة يخاف
خروج شئ يسببها شرح بافضل (قوله كعين الخ) الكاف استقصائية وابدل المغنى الكاف بن (قوله
وعلى كل مسجد الخ) أى ولو كان صغيرا فيما يظهر اكراما للمواضع السجود من حيث هى عش ومثل
الصغير كما استقر به الاطعمى مسلم لم يسجد أصلا وياتى عن النهاية ما يشمل الشكل (قوله من مساجده الخ)
أى الجهة والركبتين وباطن الكفين وأصابع القدمين نهاية (قوله قطن حليج) بالحلاء المهملة أى مندوف
عش وفى الكردى على بافضل عن شرح الارشاد أى منزوع الحب اه (قوله للمساجد) أى مواضع
السجود من بدنه عش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أى ما لم يكن محرما حلي (قوله عند رأسه الخ) أى
عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر نهاية ومعنى أى فوق رأسه عش قول المتن (وتشدد)
أى عليه اللقائف ولا يجوز أن يكتب على الكفن شئ من القرآن أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد
ولان يكون الميت من الثياب ما فيه زينة كفى فتاوى ابن الصلاح ولعله محمول على زينة محرمة عليه حال
حياته نهاية وكذا فى المغنى الاقوله أو الاسماء المعظمة وقوله ولعله الخ (قوله فى غير الحرم الخ) أى كفى
تحرير الجرجاني لانه شبهه بغيره لا نهاية ومعنى وفيه دلالة على أن استثناء الحرم على سبيل التذلل لا الوجوب
ويندفع بذلك التردد الا ترى عن البصرى واعتراض سم بما نصه قد يقال مطلقا لا يمنع على الحرم
فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا يغرز طرفه فيه وانما الممتنع نحو العقد والربط فهلا طلب الشدي غير نحو
العقد والربط اه (قوله ويعرض الخ) عبارة شرح البهجة ويشدد على صدر المرأة ثوبا لئلا يطرب
تدبير عند الجمل فتنتشر الاكفان قال الأئمة ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر
اه ومقتضى التعليل المذكور الا كتماء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشدي من الانتشار لكن الظاهر
أنه غير مراد لان مثل هذا قد يعذر راعوا أن المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه أبلغ فى عدم ظهور
الثدين عش أقول وقول الشارح يعرض بعرض ثدى المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لئلا
ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعليل أن الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لاسن لها ذلك عش و يؤخذ
من التعليل أيضا ان الصغيرة ليست بقيدة فالكبيرة التى ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فاذا وضع فى قبره
نزع الشداد) وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أى فى القبر نهاية ومعنى قول المتن
(ولا يلبس الحرم) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى (قوله قبل التحلل) أى قوله لانه لا يكتب فى النهاية والمعنى
الاقوله الخفى الى القبر وقوله ومع هذا الى أو كان قول المتن (مخطئا) أى ولما فى معناه بما يحرم على الحرم
لبسه نهاية ومعنى (قوله ولا تشدد عليه أكفانه) ان كان المراد لا يشدد فمحمول أو لا يجوز فمحمول تأمل
اذا كان بنحو محيط أو فى محل التكة فليتم تأمل بصرى وفى سم نحوه وصنيع النهاية والمعنى ظاهر فى الاول
كما مر قول المتن (ولا يستتر رأسه الخ) أى يحرم ذلك نهاية ومعنى أى فلا خفا فوا فعلا وجب للكشف
ما لم يدفن الميت منهما عش أى الحرم والحرمه (قوله قبيل الفصل) متعلق بقوله مر (قوله ينبغي الخ)
عبارة النهاية والمعنى ولا يندب أن يعدل نفسه كفنا الخ قال عش ظاهره انه لا يكره سم على البهجة اه
وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الأمن حل أو من أثر صالح بخلاف القبر فانه ليس اتخاذ اه (قوله كفنا
الخ) أى ولا يكره أن يعدل نفسه قبر ايدفن فيه قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا معنى وأسنى قال عش

فيسطأ أولا ولعل الوجه أن يقال ان كانت سابعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيسطأ أولا والا قدم الاربع
فليتم تأمل (قوله وعلى كل مسجد من مساجده) هل يشمل القفل الذى لا يمر نظر المامن شأن النوع (قوله فى
غير الحرم) قد يقال مطلقا لا يمنع على الحرم فانه يجوز ان يلف على بدنه ثوبا يغرز طرفه فيه وانما
الممتنع نحو العقد والربط فهلا طلب الشدي غير نحو العقد والربط (قوله ولا تشدد عليه أكفانه) ظاهر
هذا امتناع الشد مطلقا حتى ما كان يجوز له فى الحياة كشد أزاره ويمكن الفرق ولا يخلو عن بعد (قوله فرع
ينبغي ان لا يعدل نفسه كفنا) قال فى شرح الروض قال أى الزكشى ولو أعدله قبر ايدفن فيه فينبغى ان لا يكره

أى فالغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه لأجل حفره مر اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه والافليس لغيره أن يسبقه في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين الكفن المعد أنه لا يجوز زلوا رثه دفنه في غيره بلا عذر فليراجع (قوله الان سلم الخ) أى لحسن اعداده وقد صرح فعله عن بعض الصحابة مغنى واسنى (قوله ومع هذا لا يحتاج الخ) محل تأمل بصري عبارة سم قد منع عدم الاحتياج بأنه اذا عمت الشبهة ولم تتفاوت التحديد لا كغناء بكونه من آثاره وكذا اذا عمت انتفاؤها اه (قوله تعين) وفاقا للنهاية (قوله وترجع الزركشى الخ) اعتمد الاسنى والمغنى (قوله والغرق ظاهر) أى اذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلاف ما هنا نهاية قال ع ش قوله مر اذ ليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه أن يقول بعد اعداده كغنى في هذا أو نحو ذلك اماماً أعده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان استحسن لنفسه ثوباً وأدخروه ولدت القرينة على أنه قصد ان يكون كفاله فلا يجب التكفين فيه نعم الاولى ذلك كفى ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على البهجة بعدم مثل ما ذكر مانصه قد نوجه ظاهر العبارة بأن ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليست تأمل انتهى اه ومقالة سم هو الاقرب (قوله ولو سرق) الى قوله والتجبة في المغنى والنهاية والاسنى الا قوله ويظهر الى فان لم تقسم (قوله وظاهر الخ) خبر مقدم لقوله ان الصورة الخ (قوله ان الصورة هنا الخ) عبارة ع ش وصورة المسئلة ما اذا انكشف القبر والافلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيس كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويترتب على ذلك أنه لو فسخ فسقية فوجده بعض أمواتها بلا كفن لنحو بلائيه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع الثوب عليه ولا يرضه فيها الا فيه انتها كاله وقد يقال اذا أمكن لغه في الكفن بلا زراع وجب بخلاف ما اذا توقف على اذراء كان تقطع أو خشى تقطعه بلفظه مر ويجب إعادة الكفن كما مبلى وظهور الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كالتجبة النفقة أبدالو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت هلا وجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه ان يبقوا قولهم اذا سرق الكفن بعد القسم لم يلزمه تكفينه من التركة بما اذا لم يكن في الورثة من يلزمه نفقة الميت حيا سم على التمسك ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من تجب عليه نفقته في الحياة والا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم على عموم المسلمين أخذاً بما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة الكفن كما الخ أن ما يقع كثيران ظهور عظام الموتى من القبور لا نهدماها وأنحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته ان كان وعرف ثم على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين اه (قوله فان لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق الخ (قوله جدد وجوبا) أى سواء كان كفن اولاً من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لان العلة في المرة الاولى الحاجة وهى موجودة أسنى ومغنى قال سم هل يجب ثلاثة أثواب حيث لا مانع كما في الابتداء اه أقول الظاهر أخذاً من قولهم أن وجوب الثاني والثالث للجمال ومما تقدم عن الاسنى والمغنى آتفاً أن العلة الحاجة وعن ع ش عن مر في مسألة الفسقية من التعبير بالستر أن الواجب هنا السابغ فقط (قوله وكذا ان قسمت الخ) خلافاً للنهاية عبارته فلو قسمت لم يلزمهم أى الورثة لكن يسن ومجمله كما يحسنه الاذرعى اذا كان قد كفن أولاً في الثلاثة التي هي حق له اذ التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما له مال فكم من مات ولا ماله اه ويأتى عن سم ما وافقه بزيادة (قوله وقال الماوردى ندبا) أقره الاسنى وقال المغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومجمله ان كان كفن أولاً بثلاثة والا كان كفن

الان سلم عن الشبهة أوهى فيه أخف ومع هذا لا يحتاج أن يقال أو كان من آثاره يتبرك به لانه لا يكفي بكونه من آثاره الان خفت شبهة فيدخل في الاول ثم اذا عينه تعين كقولنا اقض ديني من هذه العين وترجع الزركشى جواز ابداله كتاب الشهيد فيه نظير والفرق ظاهر ولو سرق كفنه ولو بعد دفنه يظهر أن بلاه مع بقاء الميت كسرقته فيما يأتي وظاهر أخذاً مما يأتي من عدم النيش للكفن لحصول المقصود منه بستره في التراب فلا نتهك حرمة ان الصورة هنا ان السارق أخذ الكفن ولم يطعمه التراب عليه أو طعمه فنبش لغرض آخر فرضى بلا كفن فان لم تقسم التركة جدد وجوبا وكذا ان قسمت عند المتولى وقال الماوردى ندبا

بشوب واحد وجب أن يكفن بشان وثالث لانهم احق ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لانه حقته كذلك وينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفينه مما وقف للاكفان فن بيت المال فن أغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين رأسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ وعلى هذا فإذا وجب على الأغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا أغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النسيب لانه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافق اه (قوله والمتجه الاول) خلافا للنهاية والمعنى والاسنى وسم كاسم (قوله وكذلك لو كان المكفن الخ) أي يحدد وجوبها كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافا سم وتقدم عن ع ش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التتمة (قوله الا ان كان من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد انه ان كان الميت ممن يقصد تكفينه لصالحه أو علمه تعين صرفه اليه فان كفوه في غيره ردوه الى مالكه والا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما يوافقاه (قوله لانه حينئذ عارية الخ) أي فريد لما لكه قول المتن (وجعل الجنائز الخ) ويحرم حمل الميت بهيئة مزرية كحمله في غرارة أو قعة أو بهيئة يخشى سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير أو لوح أو حجل وأي شيء حمل عليه أجزأ فان خيف تغييره وانفجاره قبل أن يهيمأه ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الايدي والرقاب حتى يوصل الى القبر اسنى (قوله لفعل الصعابة) الى قوله وتشيع الخ في النهاية والمعنى (قوله ووردته الخ) أي وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ بسند ضعيف نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر وحمل النبي الخ المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم باشر حمله ويجوز أنه أمر بحمله كذلك فنسب اليه اه وباتي في الشرح ما صرح بالاول وقال الجعري قرر شيخنا الحنفى الثامى وقال لم يثبت مباشرة لهما بحديث اه (قوله هذا) أي كون الجلبين العمودين افضل (قوله والا فلا فضل الجميع الخ) أي نحو ما من الخلاف في أيهما افضل اسنى وإيعاب (قوله تارة كذا الخ) أي تارة بهيئة الجلبين بين العمودين وتارة بهيئة البرييع نهاية قول المتن (وهو أن يضع الخشبين الخ) فلو جاز عن الجلب اعانه اثنتان بالعمودين وياخذ اثنتان بالموخرتين في حالتي العجز وعدمه فاما لوجه عند فقد العجز ثلاثة ومعه وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومعنى زاد الاسنى وشرح بافضل وأما ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين أو واحد فمكروه الا في الطفل الذي حوت العادة بحمله على الايدي اه قول المتن (على عاتقيه) والعائق ما بين المنكب والعنق وهو مذكرو قبل مؤنث نهاية ومعنى قال ع ش قوله وهو مذكرو هذا على خلاف قاعدة أن ما تعدد في الانسان مؤنث اه (قوله لا واحد الخ) أي وانما تأخر اثنتان لم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر الى ما بين قدميه ولو وضع الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وأدى الخ) أي غالبا ولا فقد يكون حامل الموخر اقصر من حامل المقدم سم

كفن بشوب واحد وجب ان يكفن بشان وثالث لانهم احق ولم يستوفهما أو باثنين وجب له الثالث لان حقه كذلك وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفينه مما وقف للاكفان فن بيت المال فن أغنياء المسلمين لانه يسقط التكفين رأسا وعلى هذا يتضح قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق الخ ولو أريد سقوطه رأسا أشكل وجوب التجديد على المنفق وبيت المال وعلى هذا فإذا وجب على الأغنياء دخول فيهم الورثة حيث كانوا أغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماوردي من النسيب لانه باعتبار خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافق (قوله وكذلك لو كان المكفن المنفق) أي يحدد وجوبها كما أفصح به في شرح الروض عن التتمة وقياس الماوردي خلافا سم وتقدم عن ع ش عن سم عن مر ما يوافق المنقول عن التتمة (قوله الا ان كان من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفينه وقبل الورثة جاز وان امتنعوا أو بعضهم لم يكفن فيه لما عليهم فيه من المنة ثم ذكر خلافا فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زيد انه ان كان الميت ممن يقصد تكفينه لصالحه أو علمه تعين صرفه اليه فان كفوه في غيره ردوه الى مالكه والا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح (قوله وأدى

والمتجه الاول وكذلك كان
المكفن المنفق أو بيت المال
ولو كل الميت سبع مثلاً
فهو للورثة الا ان كان من
أجنبي لم ينوبه رفقه بأداء
الواجب عنهم لانه حينئذ
عارية لازمة (وجعل الجنائز
بين العمودين أفضل من
البرييع في الأصح) لفعل
الصعابة رضى الله عنهم له
وورد عنه صلى الله عليه وسلم
هذا ان أراد الاقتصار على
كيفية والا فلا فضل الجميع
بينهما بأن يحمل تارة كذا
وتارة كذا (وهو) أي
الجلب بينهما (أن يضع
الخشبين المتقدمين) وهما
العمودان (على عاتقيه
ورأسه بينهما) ويحمل
الموخرتين رجلاً (أحدهما
من الجانب الأيمن والاخر
من الجانب الأيسر لا واحد
لانه لو توسطهما لم ينظر
الطريق وان حمل على رأسه
خرج عن الجلب بين العمودين
وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع ١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران (ولاداءة في جملها بل هو مكرمة وبر ومن ثم فعله صلى

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة
انظر يق سوا القبلة وغيره بصرى قول المتن (ان يتقدم رجلان) أى يضع أحدهما العمود الايمن على
عاتقه الايسر والاخر عكسه فيحمل الآخران كذلك فيكون الحاملون أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية
بالتربيع فان تجزأ الاربعه على جملها ستة أو ثمانية أو أكثر اشغاعا بحسب الحاجة وما زاد على الاربعه يحمل
من جوانب السرير أو ترا داءة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر فانه كان جسيما وأما الصغير فان
جله واحد جازا إذا زدرافه ومن أراد التبرك بالجل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمهما
على كتفيه ثم باليسر من مؤخرهما ثم تقدم لللايشى خلفها فبدأ باليمن المؤخر أو بهيئة التربيع بدأ
بالعمود الايسر من مقدمها على عاتقه الايمن ثم باليسر من مؤخرها كذلك ثم تقدم لللايشى خلفها فبدأ
باليمنى من مقدمها على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك أو بالهيئة التي بدأ بها في الثانية ويحمل المقدم
على كتفيه مقدما أو مؤخرا مغنى وأسنى (قوله ولاداءة الخ) أى ولا سقوط مروءة أسنى ومغنى (قوله وتشيع
الجنازة الخ) أى للرجال ويندب مكثهم أن لا يدفن ويكره القيام لمن مررت به ولم ير الذهاب معها والا مر به
منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره للنساء الخ) والرجل بلا كراهة تشيع جنازة كافر قريب قال الاذرى
وهل يلحق به الجار كفى العيادة فيه نظرا انتهى وأما زيارة قبره ففي المجموع الصواب جواز به قطع الاكثرون
ولا يتولاه أى حمل الجنازة الا الرجال وان كان الميت امرأه لضعف النساء غالبا وقد ينكشف من شئ لوجان
فكره لهن جله لذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عليهن أسنى وقال في شرح المنهج وفي معناه الخناثي فيها
يظهر اه (قوله وضابطه ان لا يعدا الخ) يظهر أنه يتفاوت بتفاوت الجنازة التي يشيعها عشرة مثالا
إذا بعد عنها نحو خمسين ذراعاً مثالا قد يقطع العرف نسبتها اليها والتي يشيعها عشرة آلاف مثالا يقطع العرف
نسبتها اليها ولو بعد عنها نحو مائتي ذراع مثالا فليأمل بصرى أقول بل نحو خمسة مائة ذراع عبارة السكرى على
بافضل حاصل ما في الایعاب أنه ان بعد عنها المنعطف أو أكثره تشيع حصل فضيلة التشيع والا فلا اه قول
المتن (والمشى الخ) أى للمشييع لها نهاية (قوله أفضل) الى الفصل في المغنى والنهاية الا قوله وهل يجرد المنصب
الى المتن وقوله لكن انتصر الى وكونه وقوله أى رؤية كلمة (قوله بل يكره الخ) أى في ذهابه معها ولا كراهة
في الركوب في العود منها ومغنى (قوله كضعف) أى وبعد المقبرة كما قاله الماوردى وظاهره أنه لا كراهة
حينئذ وان أطاق المشى بلا مشقة وقد بوجه بأن من شأن البعيد أن فيه نوع مشقة أما لو فرض انقطاعها
قطعا فالوجه السكر اهنا عاب (قوله وغيره) أى كاشعة (قوله يعكر عليه) أى يشكل على الفرق (قوله هنا)
أى مع الجنازة (قوله وكون المشى امامها الخ) أى ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قريبا منها فيظهر
ونقي مالى تعارض عليه الركوب امامها مع التبر والمشي امامها مع البعد هل يقدم الاول أو الثاني فيسه نظرا
والاقرب الثاني لورود النهى عن الركوب وقال الشيخ عبرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا راى انتهى
والاقرب مراعاة الامام وان بعد عرش (قوله أفضل) أى ولو مشى خلفها حصل له فضيلة أصل المتابعة دون
كاملها ولو تقدمها الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام حتى توضع الجنازة وان شاء قعد نهاية ومغنى
وقوله لم يكره لكن فانه فضل الاتباع عاب (قوله للاتباع الخ) وأما خبر امشوا خاف الجنازة فضعيف نهاية
ومغنى (قوله وكونه بقر بها أفضل) أى من بعدها بان لا يراها الكثرة المشايين معها نهاية ومغنى وأسنى (قوله
أى رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصرى (قوله خجب) أى زيد في الاسراع ويكره القيام

الله عليه وسلم ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعى رضى الله عنه وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة والاحرم كخوض قياس نظائره وضابطه أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبتها اليها (والمشى) أفضل من الركوب للاتباع بل يكره بغير عذر كضعف وهل يجرد المنصب هنا عذر قياسا على ما يأتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق أوجه فان قلت يعكر عليه ما مر ان فقد بعض لباسه اللائق عذرى الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشى هنا حتى من ذوى المناصب قواضعا وامتنالا للسنة فلا تخبر به مروءتهم بل تزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم اللائق بهم وكون المشيع (أمامها) أفضل للاتباع ولانهم شفعاء سوا الراكب والماشى ونقل الاتفاق على أن الراكب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوى غلط لكن انتصر له الاذرى بحجة الخبرية وبأن في تقدمه اذاء للمشة وكونه (بقر بها أفضل) للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت رآها أى رؤية كاملة (ويسرع بها) ندبا للصحة الامر به بان يكون فوق المشى المعتاد ودون الخجب (ان لم يخف تغيره) بالاسراع والاتأني به ولو خاف التغير ان لم يخجب خجب

بخطوطه وكفنه من الجنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* (فصل) في الصلاة على الميت (قوله قيل الخ) اعتمده المغني والنهاية ووافقه سم سجادة الاول وهى من خصائص

﴿فأما﴾ ﴿فالملاقاة﴾ ﴿وقد﴾ ﴿من﴾ ﴿خصائص﴾ ﴿هذه﴾ ﴿الامة﴾ ﴿الح﴾ ﴿ذكر﴾ ﴿الفاكهة﴾ ﴿في﴾ ﴿المالكي﴾ ﴿في﴾ ﴿شعر﴾

[illegible]

أحدها النية) لحديثها السابق (ووقتها) هنا (ك) وقتية (غيرها) فيجب بمقارنتها التكبيرة الحزم كإسراء أو لصفة الصلاة

عدم الوجوب هنا على معنى المرة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي الأنثى فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ سم عبارة عرش والراجح من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح مر عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكروه بتأنيص صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكافئين مع وجودهم فتقويت مشابهمها للفرض فيجوز أن تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكروه منه فانها لا تسقط الخرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فتقويت جهة انقلبية فيها فلم يشترط فيها نية الفرضية اهـ (قوله وتجب نية الفرض) أى ولو في صلاة امرأة مع رجال نهايتها زاد سم نظرا لان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكافئ بخلاف الصبي كفى غيرها وفيها اذا تعينت صلته للاجزاء نظر اهـ قال عرش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره بما بل وضربه عامها ويجب عليهن أمره بنية الفرضية وان لم يشترط نية الفرضية في المكروه بات الخمس مر انتهى وهو ظاهر في أنه اذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لا تسقط الصلاة عنهم فليراجع اهـ (قوله حينئذ تكفي نية الفرض الخ) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض مر اهـ سم وعرش (قوله ويردبانه كفى الخ) قد يقال ان ارد بحسب الواقع فلا يفيد وادلم يجب تعيين العبد بأنه فطر أو اضحى بل لم يجب تعيين في معينة مطلقا وبحسب الملاحظة للنزوى ثبت ما ادعاه الخصم فلا تأمل ثم رأيت المحشى استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استند اليه الخصم من عدم التميز مستندا الى أنه أى التميز حاصل بالتعيين وهذا القدر كاف في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عرش كلام الشارح بما نصده المراء أن الفرض المضاف للعبث معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا للمعنيين بوضعين والالفاظ متى أطلقت أولو حظت حامت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وهو هذا يجب بما أورده سم هنا اهـ (قوله وقياسه الخ) أى قياس سن الاضافة ندب كونه مستقبلا للقبلة كركى (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اهـ (قوله وقد قال الخ) يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية اطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة وسأيت ذلك (قوله وتجب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكتوبة قال في شرحه واستغنى عن التنبه انه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم الاماسة في فن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الأنثى وان وقعت لها نفلا كما يأتي قياسا على ما ذكر وفي الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الأنثى وان لم تقل به في المعادة لا مكان الفرق واقترانها بتكبيره الاحرام وانه حسن هنا ما سن ثم وكذا قال في الكفاية وفي الاضافة هنا الى الله تعالى الوجهان المعروفان اهـ ثم قال في العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا قال في شرحه وانما تسقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها ما تجب فيها نية الفرضية والقيام للقدركم أول الفصل ولا يجوز زواله وج منها على الوجه كما مر ويفرق بينهما وبين عدم لزوم الجهاد لهما بخوض والصف بان الصلاة يحتاط لهما أكثر اهـ ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمسة عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي الأنثى فينبغي اشتراط نية الفرضية حينئذ (قوله ويردبانه كفى الخ) لا يبعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه نظر الاصلها والتعين نارض ووجوب نية الفرض على المرأة اذا صلت مع الرجال لان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكافئ بخلاف الصبي كفى غيرها وفيها اذا تعينت صلته للاجزاء انظر * (فرع) * يتجه استحباب نية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطأ كان اعتقادها خمس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه نظروما قد يناسب الفرقان الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الآتي وان نوى بتكبيره الركنية بل من نوى بتكبيره الركنية فهو بعنة دأها خمس مثلا فلي تأمل (قوله اختلاف) معنى الفرضية قد يقال هذا

(و) تجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية حينئذ (تكفي نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العيني (وقيل تشترط نية فرض كفاية) ليميز عن فرض العيني ويردبانه كفى مجزا بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما وتسبب الاضافة الى الله تعالى وقياسه ندب كونه مستقبلا

ولا يتصور هناية أداء وضده ولا نية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات (١٣٣) لما ياتي في انهم يشابه الركعات (ولا

يجب تعيين الميت) ولا
معرفة بل يكفي أدنى تميز
كعلي هذا أو من صلى عليه
الامام واستثناء جمع الغائب
فلا بد من تعيينه بالقلب
أي باسمه ونسبه والا كان
استثناؤهم فاسدا برده
تصريح البغوي الذي حرم
به الانوار وغيره بأنه يكفي
فيه أن يقول على من صلى
عليه الامام وان لم يعرفه
ويؤيده بل بصرح به قول
جمع واعتمده في المجموع
وتبعه أكثر المتأخرين بأنه
لوصلي على من مات اليوم
في أقطار الارض ممن تصح
الصلاة عليه جاز بل ندب
قال في المجموع لان معرفة
أعيان الموتى وعددهم
ليست شرطا ومن ثم عبر
الزر كشي بقوله وان لم يعرف
عددهم ولا أثنى عليهم ولا
أسماؤهم فالوجه انه لا فرق
بينه وبين الحاضر وأقار
قولنا ميز أنه يكفي في الجمع
قصدهم وان لم يعرف
عددهم كإيائي لابعضهم
وان صلى ثانيا على البعض
الباقى لوجود الابهام المطلق
في كل من البعضين (فان
عين الميت وأخطأ) كما اذا
نوى الصلاة على زيد فبان
عرا (بطلت) صلاته أي لم
تنعقد كما بأصله مالم يشر اليه
لتفسير ما مر في الامام (وان
حضر موتى نواهم) أي
الصلاة عليهم اجمالا ولا

رد الركعات في بقية الصلوات نعم لو عين واخطأ كان اعتقاد أنها خمس فهو تبطل كبقية الصلوات أو يفرق
فيه نظر ومما قد يناسب الفرق أن الزيادة هنا لا تبطل وقد يؤيد ذلك قوله الاتي وان نوى تكبيره الركنية
اه بل من نوى بتكبيره الركنية فهو يعتقدها خمس مثلاً فليتمل سم (قوله ولا يتصور هناية أداء الخ)
أي فلو نوى الاداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو أطلق أو نوى المعنى اللغوي فلا تبطل ع ش انظر
ما للفرق بين الاطلاق والمعنى اللغوي وينبغي أن لا تبطل أيضا لو أراد بالاداء الصلاة على الميت ابتداءً بالقضاء
الصلاة عليه نائبا وكان الامر كذلك فليراجع (قوله ولا يعرفه) الى قوله واستثناء جمع في النهاية والمعنى
(قوله استثناء جمع الغائب الخ) جرى عليه النهاية والمعنى فقيد الميت في المن بالخاضر ثم قال لا ملوصلي
على نائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل الحضري وعزى الى البسيط وزاد الاول نعم لوصلي الامام على
غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي كالحاضر اه قال ع ش قوله مر بقلبه أي لا باسمه
ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أي بقلبه كما تقدم في الشرح اه (قوله والا) أي بأن أرادوا لا باسمه ونسبه
(قوله كان استثناؤهم فاسدا) أي لعدم الفرق حيث يندبهم عبارة الكردي على بافضـ ل ولا فرق
بين الغائب والحاضر في ذلك أي في عدم وجوب التعيين كما اعتمده في التحفة وغيرها وقيد في شرح
المنهـج بالحاضر فاقضى أنه لا بد في الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح في
الامداد ما يفيد أن الخلف لفظي والحاصل أنه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي عن
التعيين عندهما أي الشارح وغيره وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضا ولو
صلى على من مات اليوم في أقطار الارض ممن تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل ندب فإل الأمر الى أنه
لا خلف بينهما اه (قوله برده الخ) خبر واستثناء جمع الخ (قوله يكفي فيه) أي في الميت الغائب
(قوله ممن تصح الصلاة عليهم) قال في الايعاب لا بد من هذا القول أو ما يجعناه المستلزم لاشتراط تقدم
غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا لغية المحوزة للصلاة عليه وحيث قدان تذكر هذا الاجال ونواه فواضح والا
فلا بد من التعرض لهذه الشرط الثلاثة انتهى اه كروى على بافضل (قوله فالوجه أنه لا فرق بينه الخ) أي
فيكفي في كل منهما أدنى تميز (قوله يكفي في الجمع) الى قول المن الثاني في النهاية والمعنى الا قوله كما بأصله (قوله
لا بعضهم الخ) أي لا يكفي في الجمع قصد بعضهم على الابهام قال ع ش ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلث
والربع اه أي فلا يكفي (قوله كإيائي) أي آتيا بقوله اجمالا (قوله الميت) أي الحاضر أو الغائب نهاية
ومعنى (قوله على زيد فبان الخ) أي أو على الكبير أو الذكـ من أولاده فبان الصغير أو الانثى نهاية ومعنى
(قوله مالم يشر اليه) فان أشار اليه صحت تغليبا للإشارة نهاية ومعنى أي بقلبه ع ش (قوله في الامام) أي في
تعيينه (قوله اجمالا) أي وان لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله ذكر عددهم) أي بالقلب (قوله كما مر)
أي فيجب على المأموم نية الاقتداء أو الجماعة بالامام كما مر في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما سيأتي
نهاية ومعنى قال ع ش وقياس ما مر أنه اذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيرة على ما مر بأن
يقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير اه (قوله لم يصح) أي لان فهم من لم يصل عليه
وهو غير معين نهاية ومعنى قال سم يتجه أن محله مالم يلاحظ الأشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه
الأشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر فالتجه الصحة والاجزاء اه وأقره ع ش عبارة
البصري من الواضح أنه ينبغي تعيينه بما اذا لم يشر اما اذا أشار فينبغي الصحة تغليبا للإشارة اه (قوله أو على حي
وميت الخ) أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت نهاية قال ع ش قوله بطلت أي فيهما وبقي لوقال

الاختلاف ممزق في الواقع والمعتبر كون المميز في النية بان يقصد ما يميز فهذا لا يصلح للرد (قوله لابعضهم) أي على
الامام (قوله لم يصح) يتجه ان محله مالم يلاحظ الأشخاص والا بان قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص
الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر فالتجه الصحة والاجزاء (قوله أو على حي وميت الخ) أو على

يجب ذكر عددهم وان عرفه وحكم نية القدوت هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح أو على حي وميت صحت ان
جهل ولا فلا تلاعبه ويؤخذ من قوله نواهم انه لو حضر جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حاجتها

فويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني
لأنه لم ينو الصلاة عليهم او يحتمل الصحة كمن نوى الصلاة على حيوة يتجاهل بالحال اه وتعل هذا الاحتمال هو
الأقرب تغليباً للاشارة (قوله فبعد سلامه الخ) قد يفيد صحة الصلاة وعدم تأثرها بتلك النسبة لكن قد يقال اذا
تعهدوا مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فالوجه البطلان بنيتها سم وأقره الشوبري (قوله أو سدس) الى
قول المتن ولو خمس في النهاية والغنى (قوله ولم يعتد البطلان) أي والا كان متلاعبا اه سم عبارة النهاية
والمغنى نعم لوزاد على الأربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كذا ذكره الأذرعى اه قال ع ش ولعل وجه
البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى بتكبيره الركنية) غاية موط هره
أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقهة أو لا ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن بعيدا وفي سم على جج لوزاد
على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأعتقاد جميع أفعال الصلاة فروضاً وقد يفرض
و يؤيد الأول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان أراد بنوى اعتقاد كانت هي المسئلة انتهى اه
ع ش (قوله أو سدس مثلاً) ظاهره عدم البطلان ولو كثرت الزائدة جدد وتكررت الزيادة عليها الخلاف في
البطلان بها وحديث زاد فالأول له الدعاء بالمسلم لبقائه محكماً في الرابعة والاطول فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ
الفتاححة في الأولى آخرته حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على جج صرح بما استظهرناه * (فرع) *
لوزاد الامام وكان الماء موم مسبوقاً في بالاذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الامام بعد الخامسة
فقرأ ثم ما كبر الامام السابعة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ما كبر السابعة كبرها
معه ثم دعا للصلاة ثم ما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة
أو جهل ذلك أو يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كافي بقية الصلوات فيه نظر ومال مرر لأول فليحذر سم
على المنهج أقول وقد يتوقف التسوية بأن الزيادة على الأربع أذكار محضة للإمام فالسبوق في الحقيقة
انما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك (فرع)
موافق في الجندزة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها ما بعد الأولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير
الأولى أو لا قال مر لا يجوز بل أعينت عليه بالشرع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف لنحو بطء قراءتها
تخلف وقرأها لم يشرع الامام في التكبيرات الثلاثة انتهى فان كان عن نقل فسلم والافقيه نظر ظاهر فليحذر
وليراجع سم على المنهج والأقرب الميل الى النظر ع ش (قوله وذلك) أي عدم البطلان (لتبوت) أي
الزائد على الأربع (قوله ولأنه) أي التكبير (قوله اما سهواً الخ) أي أوجهلها نهاية (قوله عـ د) لم يذكره
النهاية والغنى وعلله لتعيين محل الخلاف نظيره ما تقدم آنفاً قول المتن (لم يتابعه) أي المأموم نهاية قال ع ش
قال سم على البهجة هذا شامل للمسبوق اه أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي أن لا يحسب له عن
بقية ما عليه لان حسبان ما عليه محله بعد سلام الامام وما زاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه
اه (قوله ندبا) أي لا تسن له متابعتة في الزائدة نهاية ومغنى أي بل تكره خروج من خلاف من أبطل بها
ع ش (قوله لا مدخل لسجود السهو الخ) * (فرع) * قرأ آية سجدة في صلاة الجنادة وسجد الوجه
بطلان الصلاة ان كان عامداً عالماً مر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه فارق الخ) عبارة
شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العبدان ذلك فيه خلاف محترم باق الى الآن بخلاف الزيادة على

فبعد سلامه تجب عليها
صلاة أخرى (الثاني أربع
تكبيرات) بتكبيره
الاحرام اجاماً (فان خمس)
أو سدس مثلاً عدم اعتد
البطلان (لم تبطل) صلاته
(في الاصح) وان نوى
بتكبيره الركنية خلافاً لجمع
متأخرين وذلك لتبوت
في صحيح مسلم ولأنه ذكر
وزيادته ولوركا لا تضر
كتكرير الفاتحة بقصد
الركنية اما سهواً فلا يضر
حزماً ومراً أنه لا مدخل
لسجود السهو فيها (ولو
خمس امامه) عدا (لم يتابعه)
ندبا (في الاصح) لان ما فعله
غير مشروع عنده من يعتد
به لما تقرر من الاجماع

ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر (قوله فبعد سلامه تجب عليه صلاة أخرى) قد يفيد صحة
الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا تعهدوا مع العلم بعدم كفايتها كان متلاعبا فالوجه
البطلان بنيتها (قوله في المتن فان خمس الخ) لوزاد على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأ
اعتقاد جميع أفعال الصلاة فروضاً وقد يفرض بان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر باعتقادها فروضاً
بخلاف الزائد على الأربع هنا فإنه غير مطلوب برأساً وقد يؤيد الأول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية
بل ان أراد بنوى اعتقاد كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتد البطلان) أي والا كان متلاعبا (قوله وبه فارق

الاربعة ومن ثم لو كبرز يادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به انتهى اه سم (قوله ما مر في تكبير العبد)
عبارة هناك نعم ان كبر امامه سستا أو ثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي
فيما لو كبر امام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها اختلاف في الابطال بخلافه هنا
والذي يتجه أنه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقه أحدهما والا فلا وجه لتابعته حيثما انتهى اه سم قول
المتن (بل يسلم) أي بنية التمازقة والابطال صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فيبطل كالسلام قبل تمام
الصلاة مر اه سم على البهجة اه عش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراتها وقدمه
ذكر امع تاخو رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديمهم ما يقل عليه الكلام تقريرا على الافهام نهاية (قوله حال
كونه) أي على مذهب من يجوز مجي المال من الحبر و (قوله أو وهو الخ) أي على مذهب الجمهور من
عدم جوازه (قوله فيما مر الخ) عبارة المغني والنهاية في كيفية وتعدد يؤخذ من ذلك عدم سن زيادة
وبركاته وهو كذلك خلافاً لما قال بسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمه واحدة يجعلها تلقاء
وجهه وان قال في المجموع انه الأشهر اه قال عش قوله وتعدد أي فان اقتصر على واحدة أتى بها من جهة
يعني وقوله مر عدم سن زيادة الخ أي ولو على القبر أو على غائب اه عش (قوله على ما مر فيه) أي في ركن
السلام كمدى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) * فرع * لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير
الامام ما بعدها فينبغي أن يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لانهم وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا لم راه سم على البهجة وقوله أن يشتغل
بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما
يقال بعدها ونقل بالدرس عن اليعاقبة لحج أن المأموم اذا فرغ من الفاتحة قال الامام سن له قراءة السورة
اه وفيه وقفة والاقرب ما قاله سم اه عش (قوله فبدلها) الى قوله وتعيينها في النهاية والمغني الا قوله أي
طريقة مألوفة (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة ثم الذكر قال سم على ح انظر هل يجري نظير ذلك في
الدعاء لميت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدل الدعاء قراءة أو ذكر من غير
ترتيب بينهما أو معهما فيه نفاذ والوجه الجري بان انتهى اه عش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله قرأها هنا) أي بالفاتحة في صلاة الجنازة وقال الخ وفي
رواية قرأ بأمر القرآن فظهر بها وقال انما جهرت لتعلموا أنهم سته نهاية ومعنى (قوله أي طريقة الخ) عبارة
عش أي طريقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعيينها فيها) أي الذي اختاره الرافي قول المتن (قات
تجزئ الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النور الشيرازي حقه الله تعالى ما نصه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقوع
السؤال عنها وهو أن شافعي اقتدى بحالكي وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الاولى
فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب بحكمة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه أنه ترك
الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضي البطلان لجواز أن يأتي بما بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت
صلاته بالنسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جليلة يحتاج اليها

الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العبد بان ذلك في خلاف محترم بان الى الآن بخلاف
الزيادة على الاربع ومن ثم لو كبرز يادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به اه (قوله وبه فارق ما مر في
تكبير العبد) عبارة في باب العبد نعم ان كبر امامه سستا أو ثلاثا مثلاً تابعه ندبا وان لم يعتقه الامام ويفرق بينه
وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنازة خمساً بان التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها اختلاف في الابطال
بخلافه هنا وهذا والذي يتجه أنه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقه أحدهما والا فلا وجه لتابعته حيثما انتهى اه
(قوله في المتن كغيرها) يؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك شرح مر (قوله ونديا) بدخل
فيه الالتفات حتى يرى خداه (قوله فبدلها فالوقوف بقدرها) انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء لميت حتى

وبه فارق ما مر في تكبير
العبد (بل يسلم أو ينتظره
ليسلم معه) وهو الاضن
لتأكد المتابعة (الثالث
السلام) حال كونه أو وهو
(ك) سلام (غيرها) فيما
مر فيه وجوباً وندياً
وبركاته فسنة هنا فقط على
ما مر فيه (الرابع قراءة
الفاتحة) فبدلها فالوقوف
بقدرها لما مر في مجزئها
وروى البخاري أن ابن
عباس قرأها هنا وقال
لتعلموا أنها سنة أي
طريقة مألوفة ومحلها
(بعد) التكبير (الاولى)
وقبل الثانية المصحح أن أبا
امامة رضى الله عنه قال
السنة في الصلاة على الجنازة
أن يقرأ في التكبير الاولى
بأمر القرآن وعلى تعيينها فيها
لونسها وكبر لم يعتقه بشئ
مما يأتي به كما أفهمه قولهم
فيما بعد المتر وك لغو

(قلت تجزئ الفاتحة بعد غير (١٣٦) الأولى) وقول الروضة وأصلها بعدها أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافاً لما

زعم تخالفهما (والله أعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فتعين لا يجوز دخول سجدة عنه وما كان في الفرق عسر اختلافاً كثيراً ولا يجوز به المصنف نفسه في تبيانه وإنصره الأذرى وغيره وقد يفرق بأن القصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة لقبوله ومن ثم سن الحمد قبلها كما يأتي فتعين محلها ما لو ارد ان فيه عن السلف والخلف أشعاراً بذلك يخلف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز دخول الأولى عنها وانضمها إليها واحدة من الثلاثة أشعاراً أيضاً بأن القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم آسن فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لانه من السنة كإرواه الحاكم عن جيع من الصحابة رضي الله عنهم وصححه (بعد الثانية) أي عقبها فلا تجزئ في غيرها لما تقر من تعينها فيها بخلاف الفاتحة في الأولى فزعم بناء هذا على تعين الفاتحة في الأولى رد بما قدمته (تفاه) والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب كغيرها بل أولى لبنائها على التخفيف نعم آسن وظاهر أن كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضاً

في الصلاة خلف المخالف وظاهر أن الحكم جارح في لو كان الإمام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنائز كالخفي إذ لا فرق نظر إلى ما وجهه الشيخ بقائه الله تعالى أي ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام بضرورة الفاتحة والالم تصح الصلاة خلفه مطلقاً لانه لا يعتد وجوب المسئلة وأما بقايد يقال انه حيث كان الإمام لا يرى قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنتيه غير صحيحة عندنا فقي فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضر حيث كان ناشئاً عن عقيدة رشدي (قوله تجزئ الفاتحة الخ) فيه أمران الأول أنه شامل لما إذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة هو ظاهر الثاني أنه لا فرق في اجزائها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فالمسبوق الذي لم يدرك الإمام مع بعضها سواها شرع فيه أولاً وتأخيرها لما بعد الأولى لكن إذا أخرها المسبوق يتجه أن يجب بكملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو أراد فعلها في محلها فكبر الإمام الثانية قبل أن يأتي بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه سم قول المأز (بعد غير الأولى) أي من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما حرمه في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صح المصنف في تبيانه تبع الظاهر كلام الغزالي الأول وشمل ذلك المنفرد والإمام والمأموم ويتبع عليه لزوم دخول الأولى عن ذكر والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب أي بين الفاتحة وبين واجب التكبيرة المنقول إليها ولا يجوز زلة قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وبقية أخرى لعدم وروده نهاية زاد المغني وكالفاتحة فيما ذكر عند العجز عنها بدلها اه (قوله أما غير الفاتحة) إلى قوله ولما كان في النهاية والمغني (قوله وجزم به المصنف في تبيانه الخ) والقوى على ما في التبيان وفاقاً للنص والجمهور وأسن وشرح المنهج (قوله لا يجوز له منه) أي محله الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم الوسائل ولذا سن لزاماً لميت أن يقرأ أو يدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تق بطلب الإسراع بالجنائز سم قوله كما يأتي أي قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمها الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقولة هي إليها أم لا انتهى أقول الظاهر أنه لا يجب سم على المنهج أي فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها بنامها لأنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط الموالة فيها ع ش وتقدم عن المغني والنهاية التصريح بما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المأز (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وألها اللهم صل على محمد وجميع فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا تجزئ فيها ما يجزئ في الخطبة من الحاشر والماسح ونحوهم وصرح بذلك في العباب فقال وألها كما في التشهد ع ش (قوله لانه) إلى قوله وظاهر تعين الخ في النهاية والمغني الا قوله وظاهر إلى ويندب (قوله لانه) أي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز نهاية قول المأز (بعد الثانية) أي لفعل السلف والخلف نهاية ومغني (قوله عقبها) أي قبل الثالثة ومغني (قوله فزعم بناء هذا) أي تعينها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر أن الخ) اعنده شيخنا (قوله قولهم ثم) أي في صلاة التشهد (قوله وهما أي في صلاة الجنائز) (قوله خروجا من الكراهة) قد يقال الكراهة انما تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة سم عبارة ع ش اذ لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد بدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معية فيه نظر والمجته الجريان (قوله في المن قات تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى) فيه أمران الأول أنه شامل لما إذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني أنه لا فرق في اجزائها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فالمسبوق الذي لم يدرك الإمام مع بعضها سواها شرع فيه أولاً وتأخيرها لما بعد الأولى ويحتمل انه لا يجب الا قدر ما أدركه لانه الذي خوطب به أصالة ولعل هذا وجهه لكن إذا أخرها يتجه أن يجب كملها لانها في غير محلها لا تكون الا كاملة بخلاف ما لو أراد فعلها في محلها فكبر الإمام الثانية قبل أن يأتي بقدر ما أدركه لا يلزمه زيادة عليه كلو ركع أمام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق الا قدر ما أدركه (قوله وقد يفرق بان القصد الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القراءة من أعظم الوسائل ولذا سن لزاماً لميت أن يقرأ أو يدعو وعدم سن السورة تخفيف لا تق بطلب الإسراع بالجنائز (قوله خروجا من الكراهة) قد يقال الكراهة انما

وانه يندب ضم السلام للصلاة كما أفهمه قولهم ثم الخ لم يحجج اليه لتقديمه في التشهد وهما لم يتقدم فليس خروجا من الكراهة وفي

ويُفارق السورة بأنه لا حد لكالها فلو ثبت لادّعت إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا ويندب (١٣٧) الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب

الصلاة والحمد قبلها وأولى
عكس ترتيب هذه الثلاثة
فإنه لا اكمل (السادس الدعاء
للميت) بخصوصه بأقل
ما ينطلق عليه الاسم لأنه
المقصود من الصلاة وما قبله
مقدمة له وضح خبر إذا
صليت على الميت فأخلصوا
له الدعاء وظاهر تعين الدعاء
له بأخروى لا بنحو اللهم
احفظ تركته من الظلمة
وان الطفل في ذلك كغيره
لأنه وان قطع له بالجنة
فزيد من تبت فيها بالدعاء
كأن يدعى صلوات الله وسلامه
عليهم ثم رأيت الأذرى قال
يستثنى غير المكاف فالاشبه
عدم الدعاء وهو عجيب
منه ثم رأيت الغزى نقله
عنه وتعقبه بأنه باطل وهو
كما قال وليس قوله اجعله
فرضاً إلى آخره مغنياً عن
الدعاء له لأنه دعاء بالالزام
وهو لا يكفي لأنه اذا لم يكف
الدعاء بالعموم الذي
مدلوله كلية تحكمهم بها على
كل فرد فرد مطابقاً لقولي
هذا (بعد الثالثة) أى عقبها
فلا يجزئى بعد غيرهما جوا
قال في المجموع وليس
لتخصيصه بهادليل واضح
اه ومع ذلك تابع الاحباب
على تعيينها دون الاولى
للفاتحة قال غيره وكذا
ليس لتعين الصلاة في الثانية
ذلك (السابع القيام على
المذهب ان قدر) لأنها
فرض كائن في أي هذا

وفي سم على شرح البهجة طاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم إليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة
في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك أن الاقتصار على الصلاة أفضل اه ونقله شيخنا العلامة
الشورى على المنهج عن الشارح مر ووافق ما تقدم عن المناوى من أن محصل كراهة افراد الصلاة عن
السلام في غير الوارد اه (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبت سورة من قصار
المفصل كفى المغرب لم يؤد إلى ترك المبادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين الخ) أى بنحو اللهم اغفر
للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد الخ) أى بأى صيغة من صيغته والمشهور ومنها الحمد لله رب العالمين فينبغي
الاتيان بها عش (قوله ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه أولى
كفى زيادة الروضة اه قال عش قوله مر بين الصلاتين أى الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله
بخصوصه) أى أولى عموم غيره بقصده فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده شيخنا (قوله بأقل
ما ينطلق عليه الاسم) أى كاللهم ارحمه أو اللهم اغفر له نهاية ومعنى (قوله وما قبله الخ) شامل للفاتحة لكن
ينافيها ما قدمه في الفرق (قوله وظاهر) إلى قوله ثم رأيت الخ أقره عش واعتده شيخنا (قوله لا بنحو اللهم
الخ) عبارة شيخنا فلا يكفي بدنيوى إلا أن آل إلى أخروى بنحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه
ولو في صغير أو نبى لم أعلم من أن المغفرة لا تقتضى سبق الذنب اه (قوله وان الطفل الخ) أى ومن بلغ
يجوز نادى إلى موته نهاية (قوله في ذلك) أى في وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أى من وجوب الدعاء
للميت مغنى (قوله وليس قوله اجعله فرضاً الخ مغنياً الخ) يأتي عن النهاية والمغنى وشيخنا خلافة (قوله وهو
لا يكفي) تقدم عن شيخنا تقييده (قوله فأولى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لأن العموم لم يتعين لتناوله
لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى أن قول المصنف الآتى ويقول في الطفل مع هذا الثانى
الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أى عقبها) إلى قوله قال غيره في النهاية
والمغنى (قوله قال في المجموع وليس لتخصيصه بها الخ) يمكن أن يقال بل له دليل واضح وهو ما صرح من خبر أبى
امامة من السنة في صلاة الجنائز أنه يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافة ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يخص الدعاء للميت ويسلم وذلك لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب
الذى ذكره لأن تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى الخ
معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ معناه بعد الثالثة فليتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمل
ذلك الصبي والمرأة اذا صلياً مع الرجال وهو الوجه خلافه للناسى نهاية قال عش ويحرم على المرأة القطع
ويمنع منه الصبي كفى الايعاب اه قول المتن (ان قدر) أى فان عجز صلى على حسب حاله نهائه (قوله لأنها)
إلى قوله الأعلى غائب في النهاية وكذا في المغنى الاقوله والحاقها إلى المتن وقوله أى الامام إلى المتن (قوله

تكون حيث لم يرد الاقتصار على الصلاة (قوله ويفارق السورة الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبت
سورة من قصار المفصل كفى المغرب لم يؤد إلى ترك المبادرة (قوله فأولى هذا) قد تمنع الاولوية بل المساواة لأن
العموم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتأمل ولا يخفى أن قول المصنف الآتى ويقول في
الطفل مع هذا الثانى الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء في
الكبير بنحو اللهم شفعه في أهله أو أهله عصره واجعله فرضاً عليهم وهو بعيد الآن يفرق بأنه سوغ في الطفل
لأنه مغفور له فليتأمل (قوله قال في المجموع وليس لتخصيصه بهادليل واضح) يمكن أن يقال بل لتخصيصه
بهادليل واضح وهو ما صرح من خبر أبى امامة من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن مخافة ثم
يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء للميت ويسلم وذلك لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها
أن يكون بعد تكبيرة على الترتيب الذى ذكره لأن تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحدة
مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء للميت

ما مر ثم في مجت القيام والحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنالان

القيام هو المقوم لصورته في عدمه (١٣٨) محو لصورته بالكيفية (ويسن رفع يديه في كل من التكبيرات) الاربع حذو من كميته

وبعضها تحت صدره
ويأتي هنائي كيفية الرفع
والوضع مأمور ويجهر نداء
بالتكبيرات والسلام أي
الامام أو المبلغ لا غيرهما
تظير مأمور في الصلاة كما هو
ظاهر (واسرار القراءة)
ولوليلاماصح عن أبي امامة
انه من السنة وعلم منه ندب
اسرار التعوذ والدعاء (وقيل
يجهر لسلام) بالفتحة
(والاصح ندب التعوذ) لانه
سنة للقراءة كالنامين (دون
الافتتاح) والسورة الاعلى
غائب أو قبر على مأمور ذلك
لما ولهما في الجملة (ويقول)
ندب بحيث لم يحش تغير الميت
والاوجب الاقتصار على
الاركان (في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك
الى آخه) وهو كباصله
خرج من روح الدنيا وسعها
أي بفتح أولهما نسيم يحيا
واتساعها ومحبوبه وأحباؤه
فيها أي ما يحبه ومن يحبه
وهو جلاله حاله تليمان
انقطاعه وذله ويجوز زوجه
بل هو المشهور الى طلعة
القبر وما هو لاقية أي من
جزاء عمله ان خير انخير وان
شرا فشر كان يشهد ان لا اله
الا أنت وأن تجمد عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
احتاج اليه ليرأى من عهدة
الجزم قبله اللهم انه تزل بك
وأنت خير منزوله أي هو
ضيفك وأنت الاكرم على
الاطلاق وضيف الكرام

محو لصورته الخ) فيه شيء سم قول المتن (ويسن رفع يديه الخ) أي وان اقتدى بمن لا يرى الرفع الخنفي فيها
يظهرون لان ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا الواقدي به الخنفي لليلة المذكورة أي فلو
ترك الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة لا مانصا فيه على الكراهة وأما ترك الاسرار
فقياس مأمور في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا ع ش (قوله وعلم منه) أي من سن
اسرار القراءة (قوله بالفتحة) أي خاصة أما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فنسب الاسرار بهما
اتفاقا نية ومعنى (قوله كالنامين) أي فاستحب كالنامين بنهاية ومعنى (قوله الاعلى غائب أو قبر) خلافا
للهاية والمعنى وسم تبع الشهاب الرمي عبارة الاول وشمل ذلك أي قوله دون الافتتاح والسورة مالموصلي على
قبر أو غائب وهو كذلك كما أفاده الواو البر حجه الله تعالى في فتاويه لبنائهم على التخفيف خلافا لابن العماد اه
قال ع ش وتبعه ابن ج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر أو غائب اه (قوله وذلك) أي
عدم سن الافتتاح والسورة (قوله وهو) أي آخه (كباصله) أي في المجرور تركه المصنف لشهرته بنهاية
ومعنى (قوله أي) كان الاولى تأخيرها وايضا به قوله نسيم الخ (قوله بفتح أولهما) أي على الافصح والافيجوز
في الروح الضم وفي السعة الكسر ع ش وشيخنا (قوله ومحبوبه الخ) بالرفع مبتدأ أو (قوله فيها) خبره والواو
للحال أو بالجر عطفا على ما قبله وقوله فيها حال والواو للعطف شيخنا (قوله لبيان انقطاعه الخ) أي ذكر هذه
الجملة لبيان الخ أي ليحصل الفرق والرحمة: نه سبحانه وتعالى بالمشغوع له (قوله ويجوز زوجه) أي عطفا على
روح الخ (أي ما يحبه) أي الشيء الذي كان يحبه الميت عاقلا كان أولا (قوله ومن يحبه) أي والشخص الذي
كان يحب الميت (قوله بل هو) أي الجرح (قوله كان يشهد الخ) أي في الظاهر شيخنا (قوله احتاج اليه الخ)
عبارة شيخنا قوله وأنت أعلم به من أي في الباطن والمقصود به تغويض الامر الى الله تعالى خوفا من كذب
الشهادة في الواقع اه (قوله اللهم انه تزل بك الخ) المقصود به التمهيد للشفاععة ليحصل الفرق منه تعالى بالميت
فيقبل الشفاععة شيخنا (قوله وأصبح فقيرا) أي صار فقيرا الى رحمتك شدة الانتقار فلا ينافي أنه كان فقيرا الى
رحمته تعالى قبل الموت أيضا شيخنا (قوله وقد جئتكم الخ) أي قصدناك شيخنا قال ع ش هل ذلك مخصوص
بالامام كافي القنوت وان غيره يقول جئتكم شافعا أو عام في الامام وغيره في قوله المنقر بلفظ الجمع فيه نظر
والا قرب الثاني اتباع اللوارد ولانه ربما يشاركه في الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما سيأتي في كلام
الشارح م في الصلاة على جنازته صلى الله عليه وسلم اه (قوله محسنا) أي بعمل الطاعات والاعمال الصالحة
و (قوله في احسانه) أي في جرائه احسانه وثوابه (قوله وان كان مسينا الخ) هذا في غير الانبياء أما فهم فيأتي
بما يليق بهم وقال بعضهم يأتي بذلك ولو في الانبياء اتباع اللوارد ويحمل على الغرض فالمعنى وان كان مسينا
فرضا وعلى أنه من باب حسنات الارزاسيات القريين فالمراد بالسينات الامور التي لا تليق بمرتبتهم وان كانت
حسنات تكون غيرها على منها فتعدي بالنسبة لقامهم سينات شيخنا عبارة ع ش والذي يظهر ان الاولى ترك
قوله وان كان مسينا فتجاوز عنه في حق الانبياء لما فيه من امهم قديكون مسيين فيقتصر على غيره من
الدعاء ويزيد ان شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله وسلم عليهم أجمعين وبقى مالمو ترك بعض الدعاء هل
يكراهه أولا فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله فاغفر له الخ) عبارة غيره فتجاوز عنه باسقاط اغفر له (قوله ولقاه)
بسكون هاء الضمير وكسر هاء الاشباع ودونه أي أنزل الميت وأعطاه (قوله وقفته القبر) أي واحفظه
من التلجج في جواب سؤال المسكين وفي هائه ما تقدم انغامن التسكين والكسر مع الاشباع ودونه والمراد من
ذلك توفيقه للجواب والافاسؤال عام لكل أحد وان لم يقبر كالغريق والحريق وان سحق وذرف في الهواء

معناه بعدا لثالثه فليتأمل (قوله محو لصورته بالكيفية) فيه شيء (قوله في المتن في التكبيرات) فان قلت هل
يستفاد من لفظه ان المراد في كل تكبيرة قلت نعم لان لفظ التكبيرات جمع محلي بال وهو من صيغ العموم
والحكم في العام على كل فرد وافراد الجمع العام آحادا لاجوع على الصحيح (قوله الاعلى غائب أو قبر) المعتمد

او
لايضام وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتكم راغبين اليك شفاعله اللهم ان كان محسنا فزدي احسانه وان
كان مسينا فاغفر له وتجاوز عنه ولقاه رحمتك وقفته القبر

أو كآلة السباع قاله تقدم بالقبر جرى على الغالب نعم يستثنى من عمومها الانبياء وشهداء المعركة وكذا الاطفال
فلا يستأون على المعتد تقدم تكليفهم و(قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص و(قوله وافسخ له في القبر)
أي وسع له فيه بقدر مد البصر ان لم يكن غير يساوالا فن محل دفنه الى وطنه والقبامار وضعت من رياض الجنة أو
حفرة من حفر النار و(قوله وجاف الارض) أي باعدها والمراد منه تخفيف ضربة القبر عليه و(قوله ولقه
الح) فيه ما تقدم و(قوله من عذابه) أي الشامل لما في القبر وما في يوم القيامة و(قوله حتى تبعه) أي الى
أن تبعه شيخنا (قوله وهذا التقطه) الى قوله وظاهر ان المراد في النهاية والغنى الا قوله وليحذر الى وفي الخنثي
وقوله وفي نص الشافعي الى انما يأتي وقوله وظاهر أنه أولى (قوله وهذا التقطه الشافعي الح) يريد أنه لم يرد في
حديث واحد هكذا سم على المنهج عن الشيخ غير مرة اه ع ش (قوله وفي الاثنى الح) عبارة شيخنا قوله هذا
عبدك أي هذا الميت الخاص متدلل وضاع لك و(قوله وابن عبدك) المراد بهما أبو الميت وأمه هذا ان كان
له أب فان لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمك وهذا في الذكر وأما الاثنى فيقول فيها هذه
أمك وبنات عبدك ان كان لها أب فالأب كبنات الزنا فالقياس أن يقول وبنات أمك وفي الخنثي يقول هذا
مملوكك وولد عبدك ان كان له أب فالأب قال وولد أمك ويجوز التذكير مطلقا على ارادة الشخص والتأنيث
مطلقا على ارادة النسبة فان كانا اثنين مذكرين أو مذكرا ومؤنثا قال هذان عبدك وابناء عبدك أو مؤنثين
فالها تان أمك وبنات عبدك وان كانوا جمعا مذكرا أو مذكرا ومؤنثا قال هؤلاء عبدك وابناء عبدك أو
مؤنثا قال هؤلاء أمك وبنات عبدك وبراى جميع ذلك فيما بعد الا في قوله وأنت خير من ولده فيجب
تذكير هذا الضمير وافرادهم ان كان الميت أنثى أو اثنين أو جمعا أنه ليس عائدا على الميت بل على الموصوف
المحذوف والتقدير وأنت خير كريم منزول به فتعليل المحشى بقوله لانه عائدا على الله فيه نظر وان اشتهر فان
أنه على معنى وأنت خير أنثى منزول بها كقوله لا تستلزام ذلك تأنيث الله تعالى أو على معنى خير ذات منزل بها
لم يكفر وكذا ان جمعه على معنى وأنت خير كرام منزل بهم شيخنا (قوله يبدل العبد بالامة) هذا على المشهور
أما على قول ابن حزم ان العبد يشمل الامة فلا حاجة الى الابدال وينبغي ان يختار في هذا المحل بخصوصه وقوامع
لفظ الوارد فأنمله و(قوله كعكسه) ان أراد الجواز الصنعى فواضح لكن الاولى اجتنابه لانه تغيير للوارد
من غير ضرورة بصرى (قوله بارادة النسبة) أي النفس كوردى عبارة الغنى على ارادة لفظ الجنادة اه
(قوله وليحذر من تأنيث به الح) أي ضمير به فانه راجع الى الله تعالى ع ش وفي الجبري بعد ذكر مثله عن
الزبادى وغيره مانعه واعتراض بأنه عائدا على موصوف مقدر أي خير كريم منزول به ويجوز تقدير المحذوف
جمعا أي خير كرام فيجمع الضمير أي بهم ومؤنثا أي خير ذات فيؤنث أي بهم اوقال شيخنا الحنفى وهو متعين
وما وقع في الحواشي من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلا اه أي لانه يصير التقدير عليه وأنت يا الله خير منزل
بالله وهذا المعنى له اه وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الاولى من صور التقدير
الثلاث المتقدمة عن شيخنا (قوله كمملوكك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر في الاثنى ع ش (قوله
ذكور واناث) الظاهر أن المراد الجنس ولو واحدا بصرى (قوله وقوله الح) مبتدأ خبره قوله انما يأتي الح
و(قوله وفي نص الشافعي وابن عبدك) جملة اعتراضية (قوله وفيما اذا اجتمع ذكور الح) عبارة النهاية
والقياس أنه لو صلى على جمع معا يأتي فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم
الاشارة صحت صلته كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اذا اختل في صيغة الدعاء أما اسم الاشارة فليقول أئمة النخبة
انه قد يشار بما للواحد للجمع والما من الفقهاء من جواز التذكير في الاثنى على ارادة الشخص وأما لفظ
العبد فلانه مفضل مضاف لمعرفة فيجوز أفراد من أشير اليه اه (قوله وانما يأتي في معروف الاب) محل تأمل بل
يمكن ابقاؤه فيه على الوارد أيضا نظر الاصول أمه أو بالنظر الى اطلاق اللغة والعرف العام فليأمل بصرى
(قوله وفي مسلم دعاء طويل الح) ويأتي فيه ما من التذكير والافراد وضدهما فلو أخره وذكره بعده هذا

عند شيخنا الشهاب الرملى عدم هذا الاستثناء

وعذابه وافسخ له في قبره
وجاف الارض عن جنبه
ولقه برحمتك الامن من
عذابك حتى تبعه الى
جنتك يا أرحم الراحمين
وهذا التقطه الشافعي من
مجموع أحاديث وردت
واستحسنه الاصحاب وفي
الاثنى يبدل العبد بالامة
ويؤنث الضمائر ويجوز
تذكيرها بارادة الميت أو
الشخص كعكسه بارادة
النسبة وليحذر من تأنيث
به في منزل به فانه كفران
عرف معناه وتعمده وفي
الخنثى والمجهول يعبر بها
يشمل الذكر والانثى
كمملوكك وفيما اذا اجتمع
ذكور واناث الاولى تغليب
الذكور لانهم أشرف
وقوله وابن عبدك وفي
نص للشافعي وابن عبدك
بالافراد انما يأتي في معروف
الاب أما ولد الزنا فيقول
وابن أمك وفي مسلم دعاء
طويل عنده صلى الله عليه
وسلم

الدعاء كفى النهاية والمعنى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة الاسنى وهذا أصح دعاء الجنائز كفى الروضة
 عن الحفاظ اهـ (قوله واعف عنه) أى عاصد منه عش (قوله بالماء والثلج والبرد) هذه الثلاثة بالتكبير
 فى النهاية والمعنى (قوله وزوجا خير من زوجة) قضيته أن يقال ذلك وان كان الميت أنثى سم على البهجة
 اهـ عش (قوله وظاهر أن المراد بالابدال الخ) قد يقال ما يأتى فى الحاق الذرية والزوجة انما هو فى الجنة
 والغرض الآن الدعاء به بما نزيل الوحشة عنه عقب الموت فى عالم البر زخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك
 كزود ثبوت ذلك للامتحان فى كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالابدال فى الذوات فقط ويحمل على ما تقرر
 أو فيها وفى الصفات يشمل ما فى الجنة أيضا فليتأمل وبه يعلم اندفاع تنظيره الآتى فى كلام شيخ الاسلام
 بصري (قوله لقوله تعالى الخ) وقوله ولجبر الخ نشر على ترتيب ألف (قوله رأيت شيخنا قال الخ) هذا الذى
 حكاه عنه لم أره فى شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا فى شرح الروض بل الذى فيه ما نصه
 وصدق قوله وأبدله زوجا خير من زوجة فمن لاز وجته وفى المرأة اذا قلنا بانهم زوج جهافى الآخرة بان
 يراد فى الاول ما يعى الفعل والتقدير وفى الثانى ما يعى ابدال الذات وابدال الهبة اهـ وفى قوله فى الاول
 وقوله فى الثانى للتعليل ومراعاة أنه أراد فى هذا الدعاء بالابدال الاعم من الفعل والتقدير لاجل أن يتناول
 الاول فان ابدال فيه تقديرى ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل أن يتناول الثانى فان ابدال فيه ابدال
 صفة لذات والحاصل أن المراد الاعم من ابدال بالفعل كما فى من له زوجة وبالتقدير كما فى من لاز وجته ومن
 ابدال الذات كما فى من طلق زوجته وماتت فى عصمة غيره وابدال الصفة كما فى من ماتت فى عصمة زوجة وعلى
 تقدير أن هذا اللفظ الذى حكاه عن الشيخ وقع له فى بعض كتبه فراه منه ما بيناه فقوله فيه يراد بابدالها الخ
 معناه يراد به القدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع النظر
 الآتى سم ويأتى عن النهاية مثل ما حكاه عن شرح الروض (قوله ان لاز وجته الخ) أى بالنسبة له (قوله يصدق
 الخ) خبر وقوله الخ (قوله ان لو كانت الخ) كلمة أن هنا بغض الهمزة وسكون النون مفسرة للضمير المجرور
 فى قوله بتقديرها الخ (قوله يراد بابدالها) أى بابدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة (قوله ما يعى ابدال
 (قوله ثم رأيت شيخنا قال الخ) هذا الذى حكاه عنه لم أره فى شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه
 مطلقا ولا فى شرح الروض بل الذى فيه ما نصه وصدق قوله وأبدله زوجا خير من زوجة فمن لاز وجته
 له وفى المرأة اذا قلنا بانهم زوج جهافى الآخرة بان يراد فى الاول ما يعى الفعل والتقدير وفى الثانى ما يعى
 ابدال الذات وابدال الهبة اهـ ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بان يراد فى الاول الخ ان المراد بالنسبة للاول
 بخصوصه الاعم من الفعل والتقدير حتى يكون ابدال بالنسبة ان لاز وجته تارة يكون فعليا وتارة
 يكون تقديرى او يتوجه حينئذ ان هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور ان يكون التقديرى او لا بقوله
 وفى الثانى الخ ان المراد بالنسبة لآتى بخصوصه الاعم من ابدال الذات وابدال الصفة حتى يكون ابدال
 بالنسبة للامرأة المذكورة تارة يكون ابدال ذات وتارة يكون ابدال صفة ويتوجه حينئذ انه لا يتصور
 كونه ابدال ذات بل انما يتصور كونه ابدال صفة بل الغظة فى التعليل والمراد انه أراد فى هذا الدعاء بالابدال
 الاعم من الفعل والتقدير لاجل الاول أى لاجل أن يتناول الاول فان ابدال فيه تقديرى فلولم يرد بالابدال
 الاعم لم يشمله ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل الثانى أى لاجل أن يتناول الثانى اذا ابدال فيه ابدال
 صفة لذات فلولم يرد الاعم لم يشمله والحاصل ان المراد الاعم من ابدال بالفعل كما فى من له زوجة وبالتقدير كما
 فى من لاز وجته ومن ابدال الذات كما فى من طلق زوجته وماتت فى عصمة غيره وابدال الصفة كما فى من
 ماتت فى عصمة زوجة وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذى حكاه عن الشيخ وقع له فى بعض كتبه فراه منه ما بيناه
 فقوله فيه بان يراد بابدالها الخ معناه بان يراد به القدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك
 متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وانه لا منشأ له الا عدم التأمل فتأمل (قوله يراد بابدالها) أى بابدال
 الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعى ابدال الذوات أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجه فى الدنيا كما

وظاهر انه أولى وهو اللهم
 اغفر له وارحمه واعف عنه
 وعافه وأكرم نزله ووسع
 مدخله واغسله بالماء والثلج
 والبرد ونقه من الخطايا كما
 ينقى الثوب الأبيض من
 الدنس وأبدله دارا خيرا من
 داره وأهلا خيرا من أهله
 وزوجا خيرا من زوجته
 وأدخله الجنة وأعذه من
 عذاب القبر وفنته ومن
 عذاب النار وظاهر أن المراد
 بالابدال فى الاصل والزوجة
 ابدال الاوصاف لا الذوات
 لقوله تعالى ألقناهم
 ذرياتهم ولجبر الطبرانى
 وغيره ان نساء الجنة من
 نساء الدنيا أفضل من الحور
 عسین ثم رأيت شيخنا قال
 وله زوجا خيرا من
 جهنم لاز وجته له
 لرجل بتقديرها ان
 ت له وكذا فى
 زوجة اذا قيل انها لزوجه
 الدنيا يراد بابدالها زوجا
 خيرا من زوجها ما يعى ابدال

الذوات وابدال الصفات اه واردة ابدال الذات مع فرض أنها في وجهها في الدنيا فيه نظر وكذا (١٤١) قوله اذا قيل كيف وقد صرح الخبر به

وهو ان المرأه لا تخرأز واجها

روته أم الرداء لمعاوية

لما خطبها بعد موت أبي

الرداء ويؤخذ منه أنه فيمن

مات وهي في عصمته ولم

تتزوج بعده فان لم تكن

في عصمة أحدهم عند موته

احتمل القول بأنها تخير

وأنها الثانية ولومات أحدهم

وهي في عصمته ثم تزوجت

وطاقت ثم ماتت فهل هي

للاول أو للثاني ظاهر

الحديث أنها الثانية وقضية

المستدرك أنها الاول وأن

الحديث يحول على ما اذا

مات الآخر وهي في عصمته

وفي حديث رواه مجمع لكنه

ضعيف المرأة منار بما يكون

لهما زوجان في الدنيا فتتزوج

ويؤتون ويدخلان الجنة

لاهم ما هي قال لاحسنهما

خلقا كان عندها في الدنيا

(ويقدم عليه) ندبا اللهم

اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا

وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا

وذكرنا وأئتنا اللهم من

أحبيته منا فأحبه على

الاسلام ومن توفيته منا فوفقه

على الايمان اللهم لا تحرمنا

أجره ولا تضلنا بعده لان هذا

اللفظ صرح عنه صلى الله عليه

وسلم (ويقول في الطفل)

الذي له أولان مسلمان مع

هذا الثاني في الترتيب

الذكرى (اللهم اجعله

فرطاً لا يوبى) أى سابقاً

مهما لمصالحهما في الآخرة

ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم

أنا فرطكم على الخوض وسواء أمانات في حياتهم ما أم بعدهما أم بينهما خلافاً للشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لا يموت من أسلم تبعاً للاحد

الذوات) أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا كما دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة
(قوله وابدال الصفات) أى كما اذا قلنا انها في وجهها في الدنيا وهذا يندفع نظر الشارح المبني على أن الهاء في
قول الشيخ أن يراد بابدال الهاء لزوجته المذكورة فليست اسم وبأى عن النهاية ما يصرح بوجود الخلاف في
المسئلة (قوله بابدال الهاء) وجاهز من زوجهما الانسب بذكر الضمير بن (قوله فيه نظر) علم جوابه مما تقدم
وقوله وكذا قوله الخ يجوز أن يكون مراد شيخ الاسلام اذا قال قائل أو اعترض معترض بانها لزوجها كما صرح به
الخبير فكيف يطالب ابداله بالنسبة اليها فيجاب بأنه يراد بالابدال حيث ذمنا به الخ لأن مراده تضعيف هذا
القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالجمل عليه أولى من اعترضه ثم رأيت في نسخة من شرح
الروض عبارته اذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة بصري وبأى عن النهاية مثل ما في هذه النسخة (قوله
كيف وقد صرح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يرده على الشيخ صحة الخبر تأمله سم ويصرح بثبوت الخلاف في
المسئلة قول النهاية ما نصه وصدق قوله وأبدله زوجهما من زوجه فين لازم وجهه وفي المرأة اذا قلنا بانها مع
زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعي الفعلي والتقدير يرى في الثاني وما يعي ابدال الذات وابدال
الهية اه أى الصفة ع (قوله ويؤخذ منه أنه الخ) محل تأمل لأن لفظ الحديث يصادف بهذا بالصورة
التي ذكرها عقب ذلك أو ترد فيها أى فتكون للثاني بمقتضى الحديث وكون الرواية صورته الأولى
لا يخص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الأولى صريح الحديث والثانية ظاهرة كالثالثا لفظ
الأزواج أظهر في بقاء العصمة حين الموت (قوله ظاهر الحديث الخ) أى في الصورة الثالثة وكذا في الثانية
بالأولى (قوله أنه الثاني) أقول وهو كذلك بصري (قوله وقضية المدرك أنها الاول) لم يظهر توجيهه فليست أم
بصري وقد يقال وجهه دوام العصمة في حياة الاول دون الثاني (قوله وأن الحديث الخ) عطف على قوله أنها
الخ (قوله لاحسنهما خلقة الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الآخر سم قول المتن (عليه) أى على الدعاء المار
بنهاية (قوله ندبا) الى قوله وفي ذكره في النهاية والمعنى الا قوله واغفر لنا وله وقوله ومن ثم الى والظاهر (قوله
لان الخ) متعلق بقول المتن ويقدم الخ عبارة النهاية والمعنى وقدم هذا اثبت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء
للميت بخلاف ذلك فان بعضه مروي بالمتن وبعضه باللفظ اه قول المتن (ويقول الخ) أى استحباباً بنهاية
ومعنى وأسنى قول المتن (اللهم اجعله الخ) وبأى في معام من التذكير وضده وغيرهما ويكفي في الطفل هذا
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه نعم لودعنا خصوصه كفي
فلو نك في بلوغه أهل يدعو بهم هذا الدعاء لان الأصل عدم البلوغ أو يدعو له بالغفره ونحوها والاحسن الجمع
بينهما احتياطاً بنهاية ومعنى واعدته سم وشيخنا قال ع (قوله مر ويكفي في الطفل الخ) خلافاً لابن حج وقوله
مر لثبوت هذا الخ أى على أن قوله اجعله فرطاً الخ حيث كان معناه سابقاً بمصالحهما في الآخرة دعاءه
بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك وقوله مر والاحسن الجمع الخ
أى فلوم يأتي بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء بالغفره لاحتمال بلوغه ع (قوله سواء أمانات الخ)
قاله الاسنوى وقال الزركشى محله في الاولين الحيين المسلمين فان لم يكونوا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا
أولى بنهاية ومعنى وأسنى أى ما قاله الزركشى ع (قوله أمانات في حياتهم ما الخ) يمكن توجيهه بأنه وان مات
بعدهما لا عائق له في النشأة الخشيرية من نحو الدوال والحساب من ورود الخوض وما بعده تغلظها فلا
بعد في تقدمه عليها فيها وان تقدمت عليه بالنسبة للنشأة البرزخية بصري (قوله والظاهر في ولد الزنا الخ) فيه
دل عليه قوله اذا قيل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها في وجهها في
الدنيا وهذا يندفع نظر الشارح المبني على أن الهاء في قول الشيخ بان يراد بابدال الهاء لزوجته المذكورة
فليست أم (قوله وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صرح الخبر الخ) ان ثبت خلاف لم يرده على الشيخ صحة الخبر
فتأمل (قوله قال لاحسنهما خلقة كان عندها في الدنيا) ظاهره وان ماتت في عصمة الآخر (قوله ويقول في
الطفل الخ) ويكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر لثبوت هذا

أنا فرطكم على الخوض وسواء أمانات في حياتهم ما أم بعدهما أم بينهما خلافاً للشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لا يموت من أسلم تبعاً للاحد

أصوله أن يقول لاصلة المسلم ويحرم الدعاء بخروي لكافر وكذا من شك في إسلامه ولو من والديه بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالأمر هذا هو الذي يتجه من اضطراب في ذلك (١٤٢) (وسلفا وخر) بالمجتمعة شبه تقدم لهما بشي نفيس يكون أمهما مذخر إلى وقت حاجتهما له

نظر يعلم بما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لآخرى لكافر على احتمال هنا دون ما تقدم ظاهر (قوله وكذلك من شك الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الأذري فلو جهل إسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والدار انتهى والاحوط تعليقه على إيمانهم لا سيما في ناحية كثرة الكفار فيها ولو علم إسلام أحدهما وكفرا الآخر أو شك فيه لم يخف الحكم كما مر اه قال ع ش أي من أنه يدعو للمسلم منهم أو يعلق الدعاء على الإسلام فمن شك فيه ثم مات فتركه في الوعاء علم الإسلام الميت أو ظن فلو شك في إسلامه كما هو اليك الصغار حيث شك في أن السابغ لهم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال ابن حج الأقرب أن لا يصلي عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي عليه ويعاقب النية كولو اختلط مسلم بكافر ويؤيده قول الشارح مر الاتي في شرح ولواختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعرضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما اه واعتمد شيخنا ما قاله ابن حج (قوله مذخر) خبرنا أن ليكون عبارة شيخنا والنحر بالمجتمعة الشيء النفيس المدخر شبهه الصغير لكونه مذخر أمهما ما لو كانت حاجتهما له فيشفع لهما كما مر في الحديث اه (قوله اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدرا غاية الأمر أنهم تصرفوا فيه بنحو يضاهونه عن واوه كوعدة عدة وذهب بقدر شديد عبارة الجعري والظاهر أنه مصدر كعدة لأنه عوض من المحذوف التاء اه (قوله الذي هو الخ) عبارة النهاية بمعنى الوعاء أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وما بعده غاية وهو الظفر المطلوب من الخير وثوابه اه وعبارة المعنى بمعنى اسم مفعول أي موعظة أو اسم فاعل أي واعظا اه قول المتن (وثقل به الخ) هذا لا يتأتى في الأوبن الكافرين بجعري (قوله أي بثواب الصبر الخ) هذا التقدير مبني على أن نفس المصيبة لا يشاب عليها وسما في تحريره في كلام الشارح في محض التعزية بصري (قوله هذا الخ) أي قوله وأفرغ صبر بجعري (قوله لا يتأتى إلا في حي) تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الثواب (قوله زاد) إلى قوله وإيمان الخ في النهاية والمعنى (قوله إذا الفتنة يكتفى بها الخ) لكن لا يظهر حينئذ نكتة التقييد بالبعدية بصري وسم (قوله وذلك) أي الدعاء للدين نهاية (قوله يندب) إلى قوله وضابط الخ في النهاية والمعنى الإقوله وفي رواية ولا تضلنا بعده (قوله بضم أوله وفتح) أي من أحرمه وحرمه والثانية أفصح شيخنا قول المتن (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به فان المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد معنى ونهاية (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغيرا لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب ع ش زاد شيخنا ولا بأس بزيادة وللمسلمين اه (قوله فيسن ذلك) نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنة فالقياس كما قاله الأذري الإقتصار على الأركان نهاية ومعنى واسني وسم وشيخنا أي بل يجب ذلك الإقتصار إن غاب على ظنه غيره بالزيادة ع ش وتقدم في الشرح مثله (قوله أن يلحقها الخ) أي إن تكون مقدارا لثانية (قوله أو تطو يلها الخ) عبارة النهاية وحده إن يكون كباين التكبيرات كما أفاده الحديث الواردة فيه اه وأقره سم قال ع ش قوله كباين التكبيرات أي الثلاثة المتقدمة وظاهره مر حصول السنة ولو بتكرير الادعية السابقة اه وقال الرشدي الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين تكبيرتين من أي التكبيرات ويعد أن يكون المراد بجملة ما بين التكبيرات فليراجع اه وعبارة شيخنا ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ البابلي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه قول المتن (فلم يكبر حتى بالنص لخصوصه شرح مر ولو دعاه لخصوصه كفي ولو شك في بلوغه فهل يدعو له هذا الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والأحسن الجمع بينهما احتياطا شرح مر (قوله إذا الفتنة يكتفى بها عن العذاب) لنظر حينئذ معنى بعده (فرع) لو خشى تغير الميت أو انفجاره ولو أتى بالسنة فالقياس الإقتصار على الأركان قاله الأذري شرح الروض (قوله قيل وضابط التطويل الخ) وحده إن يكون كباين التكبيرات كما

بشفاعته لهما كما صرح (وعظة) اسم المصدر الذي هو الوعاء أي واعظا وفي ذكره كاعتبارا وقد ماتا أو أحدهما قبله فنظر إذا الوعاء التذكير بالعواقب كالاختبار وهذا قد انقطع بالوفاة أن يدبهما غايتهما من الظفر بالمطلوب اتجه ذلك (واعبارا) يعتبران بموته وفقده حتى يحكما ذلك على عمل صالح (وشقيا وثقل به) أي بثواب الصبر على فقده أو الرضا به (مواز بينهما) وأفرغ الصبر على قلوبهما هذا لا يتأتى إلا في حي زاد في الروضة وغيرها ولا تقنهما بعده ولا تحرمهما أجره وإتيان هذا في الميتين صحيح إذ الفتنة يكتفى بها عن العذاب وذلك لورود الأمر بالدعاء لأبويه بالعافية والرجة ولا يضر ضعف سند لأنه في الفضائل (و) يقول (في الرابعة) ندبا اللهم لا تحرمنا بضم أوله وفتح آخره ولا تقننا بعده أي بارتكاب المعاصي لأنه صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو به في الصلاة على الجنائز وفي رواية ولا تضلنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول الدعاء عقب الرابعة

فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثالثة لأنها أخف الأركان اه وهو تحكيكم غير مرضي بل ظاهر كلامهم كبر الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقتسدي بلا عذر فلم يكبر حتى

كبراماه أخرى) أى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان التخلف بتكبيره فاحشا كهو

بركعة وخرج بحق كبره لو تخلف بالاربعة حتى سلم لكن قال البارزى تبطل أيضا وأقره الاسنوى وغيره لتصریح التعليل المذكور بأن الرابعة كركعة ودعوى المهمات أن عدم وجوب ذكر فيها - في كونها كركعة ممنوعة كيف والاولى لا يجب فيها ذكر على ما مر وهى كركعة لاطلاقهم البطلان بالتخلف بها ولم يبنوه على الخلاف في ذكرها أما اذا تخلف بعذر كنسيان وبطء قراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه قال الغزى لكن هل له ضابط كافي الصلاة أم أرفيه شيأ اه ويظهر الجسزى على نظم نفسه مطلقا لما مران التكبير بمنزلة الركعة وقد قالوا بعد التكبير هنا انه يجزى على نظم نفسه وبعد الركعة في الصلاة لا يجزى على نظم نفسه فافترقا وكان وجهه أنه لا تخالفه هنا فاحشة في جزئه على نظم نفسه مطلقا بخلافه ثم وقع لشارح أن الناس يغتفره التأخر بواحدة لا بثلثين وذكره شيخنا في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطابقا لانه لو أنسى فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى ولو تقدم عدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح وجرى عليه شيخنا أيضا

كبراماه الخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شرعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محصل نظر انتهى غير أنه قول الاقرب الاول لانه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبراماه أخرى ع ش قول المتن (أخرى) وظاهر أن الاخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشئ ع ش (قوله أى شرع) الى قوله لكن قال الخ في النهاية والمغنى والاسنى (قوله وخرج بحق كبره لو تخلف بالاربعة الخ) أى فلا تبطل فيما يبا بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة خلافا لما صرح به البارزى في التمييز من البطلان معنى ونهاية وأسنى وشيخنا وياتى في الشرح اعتماد مقالة البارزى وعن سم رده وقال السيد البصرى ينبغي أن يفصل في التخلف بالاربعة الى سلام الامام فيقال بالبطلان ان أتى فيها الامام بذكر لفحش التخلف بكيفية التكبيرات وقول الشيخين كغيرهما حتى كبر الخ تصو ير فلا ينافي مع كون والى الامام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم فحش المخالفة اه وهذا وان كان وجهها من حيث المذكور لكنه كاحداث قول في مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله لا صرح التعليل الخ) وهو قوله لان المتابعة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) أى مؤيد لما أفهمه المتن من عدم البطلان بالتخلف بالاربعة (قوله كيف والاولى لا يجب الخ) يفرق بأنما يحل الواجب بالاصالة وبهذا يندفع قوله ولم يبنوه الخ سم (قوله على ما مر) أى من تصحيح المصنف (قوله وهى كركعة لاطلاقهم البطلان الخ) يتأمل هذا الكلام فان الاولى هى تكبير الاحرام ولا معنى للتخلف بها لعدم الاحرام أو عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها سم زاد البصرى واقتصار أصل الروضة على التخلف بالثانية أو الثالثة وعدم تعرضه للاولى مشعر بغيرتها في الحكم للتكبيرتين ولعل وجهها أن شرب اليه من عدم تصوره وقد أخذ في المهمات من عدم التعرض للاربعة مخالفته لما ذكر فى فى البطلان وأيضا قول المنهاج لو تخلف المقتدى الخ مخرج للتخاف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتدو بعده لم يتخلف بها فليتأمل اه (قوله أما اذا تخلف الخ) الى قوله فيراعى في النهاية والمغنى (قوله فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم اه وكذا في المغنى الا أنه عبر بعلى ما يدل كما قال ع ش قال سم على ابن ج بعد كلام طويل ملحا صله أنه لا يتحقق التخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامام في الرابعة اه (قوله هل له) أى للتخلف بعذر و (قوله ضابط) أى كشروع الامام في الثالثة (قوله مطلقا) أى ولو شرع الامام في الرابعة (قوله بعد التكبير) أى بعد التخلف بتكبير واحد فقط بعذر (قوله فافترقا) أى التكبير ههنا والركعة في الصلاة فكان الاولى تانث الفعل (قوله مطلقا) أى سواء تخلف بتكبيره أو أكثر (قوله لشارح الخ) وافقه النهاية والمغنى كما مر (قوله والوجه عدم البطلان مطلقا الخ) ويمكن جعل النسيان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض ع ش عبارة الجيزى قوله والوجه الخ مسلم في نسيان الصلاة أو الاقتداء دون غيره كنسيان القراءة حاجي وشو برى اه وعبارة شيخنا فان كان بعد ذكر كطاء قراءة ونسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله بطؤها وأما اذا نسي الصلاة فاعتمد أنها لا تبطل ولو بالتخلف لجميع أفراد الحديث الوارد فيه شرح مر (قوله والاولى لا يجب فيها ذكر الخ) يفرق بأنما يحل الواجب بالاصالة وبهذا يندفع قوله ولم يبنوه الخ (قوله والاولى لا يجب فيها ذكر الى اطلاقهم البطلان بالتخلف بها) يتأمل هذا الكلام فان الاولى هى تكبير الاحرام ولا معنى للتخلف بها لعدم الاحرام أو عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كما هو ظاهر فليتأمل صورة التخلف بها (قوله وذكره شيخنا في شرح منهجه الخ) عبارة شرح المنهج فان كان ثم عذر كنسيان لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه ومثله في شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشه ما أنه اقتضى هذا انه لو استمر في الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الامام في الثالثة بطلت فالواجب عليه حينئذ ان يقطع الفاتحة ويتابعه قبل شروعه في

لم تبطل صلاته فهنا أولى ولو تقدم عدا بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح وجرى عليه شيخنا أيضا

تتكبيرات اه أي ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل (قوله ويشكل عليه) أي على عدم
البطلان بالتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) اعتمده النهاية والمغنى والزيادى وشيخنا وقال البصرى
أقول إذا قيل بأن التقدم كالتأخر فهل يصور بنظر ما ذكره في التأخر فلا تبطل صلاته إلا إذا شرع في
تكبيرة ولم يأت أمامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيرة لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام في التلفظ بها
عقب فراغه منها محل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول اتجه ما قالوه لو جرد ما يضر مع التأخر مع
التقدم لا يخش أو الثاني اتجه ما قاله ذلك الشارح وحوى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيرة
المخالفة فيه بسيرة جسد لا يقر بغير المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فليتأمل ولو جمع
بين الكلامين بتزويل كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما
بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذي كرمته غلبه لم يضر لأنه زيادة ذكر في تكبيرة لا تقديم
تكبيرة ويتردد النظر في حال الإطلاق اه وحزم عس بالبطلان فيها عبارة قوله مر ولو تقدم على
إمامه بتكبيرة الخ أي وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فان قصد بهما الذي كرمته لم يضر كذا كر الركن
القول في الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر أحرامه عن أحرام الإمام في الأولى
أو عن تكبيرة فيها بعد هاوان أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكثر لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا
يسع الفاتحة بدليل قوله ويقرأ الفاتحة الخ برماوى وسم قول المتن (ويقرأ الفاتحة) أي إذا أدرك
زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام أخرى ان شاء وإن شاء أخرىها لتكبيرة أخرى سم زاد شيخنا لأنها لا تنعبد
بعد الأولى وقال الشيخ عوض تتعين بعد الأولى في حق المسبوق دون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم
من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الآتى وفي النهاية والمغنى ما وافقه نعم
قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله في تكبيرة غيرها) أي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء نهاية
ومغنى وسم قول المتن (ولو كبر الإمام أخرى الخ) ولو كبر الإمام الثانية عقب أحرام المسبوق بحيث لم يدرك
قبل تكبير الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند أحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا
القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو تمكن بعد أحرامه من قراءة بعضها فقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء

الثالثة هذا قضية كلامه رحمه الله اه ولقائل أن يقول لا تجزئ البطلان بمجرد الخلف إلى شرع الإمام في
الثالثة وإنما تبطل بخلفه ومشيءه على نظم صلاته لأن التكبيرتين هنا معتزلة الأكثر من ثلاثة أركان في باقي
الصلاة ولا بطلان هناك بمجرد الخلف إلى تلبس الإمام بالأكثر بل بالخلف والمشى على النظم بعد التلبس
بالأكثر فليتأمل ومعلوم أن عبارة شرح المنهج المذكورة في أهم من النسيان لكن يتعين في النسيان ما قاله
الشارح لما بينه مما هو في غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال قياس أن الخلف بتكبيرة إنما يتحقق إذا شرع
الإمام فيها بعدها كما أفاده قوله حتى كبر الإمام أخرى أن الخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيها
بعدهما فالخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شرع الإمام في الرابعة ففي قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو استمر
في الفاتحة لبطء القراءة مثلا حتى شرع الإمام في الثالثة الخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقرأ حتى شرع الإمام
في الرابعة الآن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهي الرابعة (قوله فالتقدم بها أولى) اعتمده مر (قوله ويكبر
المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) أراد بالمسبوق من لم يدرك الإمام من أول صلاته فيشمل من
أدرك بعد أحرامه قدر الفاتحة قبل أن يكبر الإمام أخرى لا الاصطلاحى وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة
بدليل قوله ويقرأ الفاتحة أدلو أراد الاصطلاحى لكان قوله ويقرأ الفاتحة منافيا له فهو مع قوله بعده ولو كبر
الإمام أخرى الخ وقوله وإن كبرها وهو في الفاتحة الخ من القرآن الواضحة على أنه أراد بالمسبوق من لم يدرك
الإمام من أول صلاته وقوله ويقرأ الفاتحة أنه يجب عليه قراءتها إذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الإمام
أخرى وهذا التقدير لا ينافي قوله نعم قوله ويقرأ الفاتحة الخ (قوله ويقرأ الفاتحة) أي إن شاء وإن شاء أخرىها
لتكبيرة أخرى (قوله في المتن وإن كان الإمام في غيرها) أي بأن أدرك الإمام بعد الثانية مثلا (قوله في المتن

ويشكل عليه ما مر أن
التقدم أخش فاذا ضر
التأخر بتكبيرة فالتقدم
بها أولى ويمكن أن يجاب
بأن التأخر هنا أخش إذ غاية
التقدم أنه كزيادة تكبيرة
وقد مر أن الزيادة لا تضر
هنا وإن نزلوا التكبيرات
كالركعتين بخلاف التأخر
فإن فيه خفا ظاهرا
(ويكبر المسبوق ويقرأ
الفاتحة وإن كان الإمام في
تكبيرة غيرها) أي الأولى
لأن ما أدركه أول صلاته
فبراى ترتيب نفسه

قرأ ما يمكن فيه أولاً فيه نظراً فليست تأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط حيث قرأ ما يمكن وإذا أخرها يتجه أن تجب
بكماله لا تخفى في غير محله لا تكون الاكتماله اه سم بتصرف قول المتن (قبل شروعه في الفاتحة) أي بان
كبر عقاب احرام المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قضية طلاقه ولو أحرم قاصداً تأخير الفاتحة
الى ما بعد الاولى كما تقدم عن سم خلافاً لما نقل عن الجوهرى من تأثير القصد المذكور (قوله نظير ما مر
الح) أي من أنه لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويحمله عنه نهاية ومعنى (قوله وقد
يقال الح) سأتى عن النهاية والغنى ما وافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لانها محلها الاصلى و(قوله الا
على الضعيف) أي انها لا تجزئ بعد غير الاولى و(قوله فاعله الح) أي على تقدير هذه الارادة سم قول
المتن (تركها الح) أي فلو اشتغل بكامل الفاتحة فمختلف بغير عذر فان كبر امامه أخرى قبل متابعتها بطلت
صلاته * (فرع) * يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطه مر سم على المنهج اقول ولعل شرطه
عدم طول المكث ع ش قول المتن (وتابعه في الاصح) ويتحمل منه باقياً كل ركع الامام والمسبوق في أثناء
الفاتحة ولا يشك هذا أي سقوط الفاتحة بعضها وكلاهما في قوله بما مر أن الفاتحة لا تعين في الاولى لان
الاكمل قراءتها في ما يحمله عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة معنى
ونهاية (قوله ان لم يكن) الى قوله وان حولت في النهاية والغنى (قوله ان لم يكن) اشتغل بتعوذ أي
ولا افتتاح نهاية (قوله والاقرأ بقدره الح) وتحريره أنه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر
الامام الثانية أو الثالثة لزم التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفاً بعد ان غلب على ظنه أنه يدرك
الفاتحة بعد التعوذ ولا يغير معذور فان لم ينهها حتى كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله
ويكون متخلفاً بعد زوي ينبغي ان يكون من العذر ما ترك المأموم الموافقة في الاولى وجمع بينهما وبين
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها فتختلف لاتمام الواجب عليه اه
وعبارة سم قوله والاقرأ بقدره لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل أن يكبر الامام أخرى كبر هو
ولحقه واذا أراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارقه وعلى هذا فهل يغنيه عن المغارقة قصد تأخيرها
الى تكبيرة أخرى لعدم تعين الاولى للقراءة اه اقول قضية تعاصر من قول النهاية لزم التخلف الح عدم انغناء
والله اعلم قول المتن (واذا سلم الامام الح) يتردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة أو قبل
الشروع فيها فهل تسقط عنه بقية ما في الاول وكلاهما في الثاني ولا يحمل تأمل غير آيت كلام المغنى والنهاية
مصرحاً بالثاني بصري وقد مناه آتفاً (قوله لان الجنائز رفع حينئذ) أي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة الح) لو أحرم قاصداً تأخير الفاتحة الى ما بعد الاولى فكبر الامام
أخرى قبل مضي زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق بحقيقة ولا اعتبار
بقصد تأخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها أو لان قصد تأخيرها صرفاً عن هذا المحل فيه نظر وكذا يقال لو
تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها نقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء قرأ ما يمكن منه أولاً وكيف الحال فيه
نظر فليست تأمل فيه فإنه لا يبعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصد المذكور وكذا في الثانية حيث قرأ ما يمكن
(قوله في المتن قبل شروعه في الفاتحة) أي بان كبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرفة اليها) أي لانها
محلها الاصلى (قوله لا يتأتى الا على الضعيف) أي انها لا تجزئ بعد غير الاولى (قوله فاعله الح) أي على تقدير
هذه الارادة (قوله والاقرأ بقدره) هل يتعين تخلفه والقراءة بقدره لانه لما شرع في القراءة في محلها الاصلى
تعين لها أو يجوز التأخير الى تكبيرة أخرى لعدم تعين القراءة بعد الاولى وحينئذ يقرأ جميع ما لزمه اذا لجوز
توزيع واجبه على تكبيرتين فيه نظر وعلى بعض الطلبة من تقرير مر في الدرر في بعض الاعوام الثاني
(قوله والاقرأ بقدره) لا يبعد على هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل ان يكبر الامام أخرى كبر هو ولحقه واذا أراد
الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارقه على ما تقدم فيما اذا أراد الامام الهوى للسجود قبل ان يتم
المسبوق قدر ما اشتغل به من افتتاح أو تعوذ بما فيه وعلى هذا فهل يغنيه عن المغارقة قصد تأخيرها الى تكبيرة

(ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر
شروعه في الفاتحة كبر
معه وسقطت القراءة)
نظير ما مر في المسبوق في
بقية الصلوات وهذا انما
يأتى على تعين الفاتحة عقب
الاولى كذا قيل وقد يقال
بل يأتى على ما صححه المصنف
أيضاً لانها وان لم تعين
انها هي منصرفة اليها الا
أن يصرفها عنها بتأخيرها
الى غيرها فخرى السقوط
نظر لذلك الاصل نعم قوله
ويقرأ الفاتحة ان اراد به
الوجوب لا يتأتى الا على
الضعيف فاعله ترك التنبيه
عليه للعلم به مامر (وان
كبرها وهو في الفاتحة
تركها وتابعه في الاصح) ان لم
يكن اشتغل بتعوذ والاقرأ
بقدره نظير ما مر (واذا سلم
الامام تدارك المسبوق باقى
التكبيرات بأذكارها)
وجوباً بالواجب وتداركها
المنسوب (وفى قول
لا تشترط الاذكار) أي
بها نسق لان الجنائز ترفع
حينئذ وجوبه

(قوله يسن ابقاؤها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فيما أمره بتأخير الجل فان لم يتنق من الولي أمر ولا نهى
استحب التأخير من المباشر من العمل وان أرادوا الجل استحب الا حاد أمرهم بعدم الجل اه ولو قيل
المخاطب بذلك المباشر ثم الولي ثم الاحاد لم يعد (قوله حتى يتم المقسدون) عبارة شرح الروض
ويستحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ففاته فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء
عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع
وقضيته ان الموافق كالسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشی بها فاصلى عليها جاز بشرط ان لا يكون بينهما
أكثر من ثلثمائة ذراع كسبأني وأن يكون محاذيا لها كالأمر مع الامام اه زاد النهاية على القول بذلك
الما في صلاة الجماعة اه وزاد الغني على تلك أيضا وان بعدت بعد ذلك اه قال ع ش قوله مر بشرط
أن يكون الخ قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهومه أنه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر
وقد يشعر كلامه بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثمائة الخ اي يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على
ذلك أو لا لم يضر لان الاصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيا لها أي بان لا تحول عن القبلة وقوله
على القول بذلك الخ أي القول المرجوح اه ع ش (قوله وان حولت عن القبلة) يظهر أنه تعميم لقوله
وبعد فقط لا لقوله قبل الخ أيضا (قوله ما لم يزد الخ) ظاهره أنه قيد في الثاني فقط وفيها وعلى كل ففيه
مخالفة لما تقر في الغني من أن البعد في الدوام لا يضر جاز ما به خزم المذهب فليراجع وليحرر بصري أقول
تقدم آغا أن ع ش حل كلام النهاية على ماوافق كلام الغني والخاتمة أنه لو أحرم على جنازة وهي
قارة لم يضر بعد ذلك رفعها وتحويلها عن القبلة والزيادة بينهما على ثلثمائة ذراع ووقوع حائل بينهما كفي
البحري عن الحاي وبقيده أيضا كلام الغني والنهاية وشيخنا وأما لو أحرم عليها وهي سائرة فيشترط كل من
عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلثمائة وعدم الحائل عند التحريم فقط على ما مر عن الغني وع ش
ووافقهما شيخنا في جميع ذلك الا في عدم الزيادة فاشترطه وفاقا للزيادة وسم في الدوام أيضا وقال ما جرى عليه
سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام أيضا ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم
الزيادة وعدم الحائل في الدوام أيضا قول المتن (ويشترط شروط الخ) أي يشترط في صلاة الجنازة شروط
غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبال نهاية وغنى (قوله والقعدة) أي ان أراد الاقتداء سم
ولعل المناسب أي لو فرض الاقتداء بالمت (قوله لو فرض) أي السجود (قوله ذلك) أي النظر لحمل
السجود لو فرض النظر (قوله وهذا هو الوجه) أي سن النظر لحمل السجود (قوله وذلك) أي اشتراط
ما ذكر (قوله وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله كياتي) أي في المسائل المنشورة (قوله
بلا طهارة) أي للميت (قوله وانما المراد منه) أي من كلام الرافعي و (قوله ان كون الحاضر) أي الميت
أخرى لعدم تعيين الاولى للقراءة (قوله وانه لا يضر رفعها والمشي بها قبل احرام المصلي وبعده وان حولت عن
القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق فافاته فان رفعت لم يضر وان
حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل
في الابتداء قال في المجموع وقضيته ان الموافق كالسبوق في ذلك ولو أحرم على جنازة يمشی بها واصلى عليها جاز
بشرط ان لا يكون بينهما أكثر من ثلثمائة ذراع كسبأني وان يكون محاذيا لها كالأمر مع الامام ولا يضر
المشي بها الخ اه ومثله في شرح العباب فليتأمل مع قول الشارح قبل احرام المصلي مع قوله وان حولت عن
القبلة وبالجملة فالمتدان من أحرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وان بعدت وتحولت عن القبلة
ومن أحرم بغير رفعها اشترط عدم البعد والتحول فان بعدت أو تحولت قبل سلامه بطلت صلاته * (فرع) *
لو رفعت قبل فراغ المسبوق وبعثت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعده والوجه عدم صحة الاقتداء بل
عدم انعقاد نفس الصلاة أخذنا ما تقدم خلافا لما توهمه طلبة فانهم سم توهموا الاعتقاد البعد في حقه تبعا
لاعتقاده في حق امامه (قوله والقعدة) أي ان أراد الاقتداء

أنه يسن ابقاؤها حتى يتم
المقتدون وأنه لا يضر رفعها
والمشي بها قبل احرام المصلي
وبعده وان حولت عن
القبلة ما لم يزد ما بينهما على
ثلثمائة ذراع أو يحل بينهما
حائل مضر في غير المسجد
(وتشترط شروط الصلاة)
والقعدة أي كل ما مر لها
مما يتأني بحجته هنا وظاهر
انه يكره ويسن كل ما مر
لهما مما يتأني بحجته هنا
أيضا نعم بحث بعضهم انه
يسن هنا النظر للجنازة
وبعضهم النظر لحمل السجود
لو فرض أخذنا من بحث
البلقيني ذلك في الاعنى
والمصلي في ظلمة وهذا هو
الوجه وذلك لانها صلاة
وتقدم طهر الميت كما ياتي
وقول ابن جرير كالشعبي
تصح بلا طهارة بدانها عارف
للإجماع وابن جرير وان
عدم الشافعية لا يبعد
تفرده وجهالهم كما ترى
ووقع للاسنوي أنه فهم
من كلام الرافعي وجوب
استقباله القبلة تنزيلا له
منزلة الامام كما نزلوه منزله
في منع التقدم عليه ورد
بأنه يخيل فاسد اذ الميت
غير متصل فكيف يتوهم
وجوب استقباله للقبلة
وكلام الرافعي لا يفهمه
وانما المراد منه أن كون
الحاضر في غير جهة

الحاضر و (قوله) امام المصلي (ماي قد امله و) (قوله ابتداء) اي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فانه يحتل في الدوام ما لا يحتل في الابتداء و (قوله مانع) أي من انعقاد الصلاة كردى (قوله بالرفع) الى قوله وكون الخ في النهاية والمعنى الا قوله ولا ينافيه الى المتن (قوله لا منهم الخ) هذا لا يلزم عدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية فلا يشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أو يعوف رجلاً لا يشركون بالله شيئاً الا شفعهم الله فيه وانما صلت العجاجة الى النبي صلى الله عليه وسلم فرادى كما رواه البيهقي قال الشافعي لعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد عين امام يوم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة صار مقدماً في كل شيء ويتعين للخلافه ومعنى صلو افرادى قال في الدقائق أى جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفاً ومن الملائكة ستون ألفاً لان مع كل واحد ملكين ومواقع في الاحياء من أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفاً من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعله أراد من المدينة والافقروى أبو زرعة المروزي ثلثة مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً كلهم له صحبة وروى عنه وسنعه منه اه قال عرش قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أى بان صلو ا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهر وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع اه عرش وقال الرشيدى قوله أى جماعات بعد جماعات لعل معناه أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلى كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتأمل وقوله لان مع كل واحد ملكين ظاهر هذا أن الحفظة يشركون في العمل فلا يرجع وقوله كلهم له صحبة الخ أى أمان ثبت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فنألمهم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصاً مع أسفاره وانتقاله فادعى على هذا فالواحد منا يتفق له أن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم من سبع وروى فهم كثير أيضاً فتدبر اه (قوله ولا ينافيه) أى قوله لعذر عدم الاتفاق الخ عبارة عرش قديقال يشكك عليه ما تقر ان الولي أولى بالامامة وقد كان الولي موجوداً كعهده العباس رضى الله تعالى عنه وقد يجاب عن ذلك بان عادة السلف حرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعين الامام وفيه نظر اه (قوله لانه لو تقدم الخ) قديقال ان كان المعروف في زمنه صلى الله عليه وسلم أن صلاة الجنازة مفوضة الى الولي فلا ايهام اذا لحق بالولى فيها أو الى الولي كان الجديد معترضا ولا يفيد دعوى الخصوصية بصري وسم ولك ان تمنع توقف ثبوت الجديد على كون التقوى بض الى الولي مشهوراً في زمنه صلى الله عليه وسلم وكهم من حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فمعجرجى بان عادة الاولياء في ذلك الزمن بتقديم الامام الاعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر أيضاً (قوله لتوهم أنه الخليفة) أى فرما ترتب على ذلك فتنبه عرش (قوله به) أى الامام الاعظم (قوله اذ ذلك) أى في زمنه صلى الله عليه وسلم (قوله ولو صلباً) أى بميزانية ومعنى (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ولحصول المقصود) وهو الدعاء للميت (قوله ويجزى) الى قوله ومر الخ فيه وقفة وسكت عنه النهاية والمعنى لكنه اقره عرش ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن الا الفاتحة فقط هل يكررها أو لا فيه نظر والا قرب بل المتعين الاول لقيام مقام الادعية اه أى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومر) واما التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين الخ) عبارته هناك فقال أى الاذرى في باب الجنائز من لا يسقط تيممه الغرض وفاقدا الطهورين ان تعينت على احدهما صلى قبل النفس ثم أعادها اذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمانع ومن قال بالجواز اه (قوله لها) متعلق بالصلاة قول المتن (وقيل يجب الخ) أى لسقوط فرضها نهاية (قوله لانه) الى قوله على ما مقتضى ذلك علم الصحابة وعلمهم بذلك أو امامة ما عدا الجنازة أشكل تعليل التوهم بذلك (قوله ولو لم يجمع وجود

امام المصلي ابتداء مانع (لا الجماعة) بالرفع فلا تجب بل تسن لانهم صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فرادى وان كان لعذر عدم الاتفاق على امام خليفة بعد ولا ينافيه الجديد الاثنى لانه لو تقدم الولي لتوهم انه الخليفة لاختصاص الامامة به اذ ذلك (ويسقط فرضها بواحد) ولو صلباً مع وجود رجل لانه لا يشترط فيها الجماعة فكذلك العدد كغيرها وكون صلاة الصبي نفلاً لا يؤثر لانه قد يجزئ عن الغرض كما لو بلغ بعد هذا الوقت ولحصول المقصود بصلاته مع رجاء القبول فيها أكثر ويجزئ الواحد أيضاً وان لم يحفظ الفاتحة وغيرها ووقف بقدرها ولو لم وجود من يحفظها في يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت ومرأواخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين ومن لا يغنيه تيممه عن القضاء فراجع (وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة) لانه صلى الله عليه وسلم قال صلوا على من قال لاله الا الله

بحقه في النهاية والغنى الا قوله أخذ الى المتن (قوله وأقل الجمع الخ) أي الذي دلت عليه الواو في صلوات الخ ع ش
(قوله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة) وهو دليل للقولين على التوزيع رشدي (قوله كايجب الخ) عبارة المغنى
بناء على معتقده في حل الجنائز أنه لا يجوز النقصان عن أربعة لأن الخ فالصلاة أولى اه (قوله ولا تجب الجماعة
الخ) أي في صلوات فرادى ان شأوا وفي المجموع عن الاصحاب لو صلى على الجنائز عدد زاد على المشروط وقعت
صلاة الجميع فرض كفاية مغنى ونهاية ويأتي في الشرح مثله (قوله أي بعمل الصلاة الخ) عبارة النهاية والغنى
والاوجه أن المراد بحضوره أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة
القصر اه (قوله مما يأتي) أي في شرح ويصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم كان الرجل أو
الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن م ر اه
سم (قوله أو رجل) قد يوجه المتن بأن المراد الجنس و (قوله أو صبي) قد يشمله المنزل لأن الرجال قد تنطق
بمعنى المذكور كما في حديث فلاولى رجل ذكر سم وفي المغنى ولو عبرة قوله وهناك ذكر مميز لشمل ما ذكر
وكان انحصار اه (قوله قبل وعليه الخ) اعتمده المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملي (قوله يلزمهن أمره
بفعلها الخ) فان أصر على الامتناع وأيسن من فعله فلا يبعد ان تجزئ صلاتهن قاله سم وقد يفيد قول
الشارح وإنما الذي يتجه الخ ويصرح بذلك قول المغنى والاولى أن يقال ان امتنع اجزأت صلاتهن والا فلا اه
(قوله لان) الى قوله ولك في النهاية والغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والغنى ذكر أي ولا تخفى فيما
يظهر اه ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله فتلزمهن الخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم
تلزمه الاعادة انتهى ولو حضر بعد اجرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعد أو لا
فيه نظر والاول قريب سم وشو برى وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ
ولعل ع ش لم يطلع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس أنه يجب على الخنثى أو غيره من الرجال اذا حضر
بعد الدفن ان يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهن) واذا وصلت المرأة
سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى أي فلم يأتى ع ش (قوله وتسب لهن الجماعة الخ) وهو المصنف كما في
غيره من الصلوات وقبل لا تستحب لهن وقبل تسب لهن في جماعة المرأة مغنى (قوله واعمالهن الخ) فيه
أن الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شيء آخر) أي كعدم ارادة الصبي هنا (قوله على

الخ) اعتمده م ر (قوله أي بعمل الصلاة الخ) فان قيل قياس يوم الخطاب أنها لا تسقط بالنساء في محله
مع وجود رجال ولو بعمل آخر وان بعدوا ووطنوا أنه ليس في محله الانساع بما له الامر انهم ان قرئوا
وجب الحضور للصلاة والاصحاب يمكنهم كالاتساق عنه الصلاة بعمله اذا لم يظن أن فيهم غيرهم من
الرجال بالفرض ويمنع الاخذ مما يأتي باختلاف المقامين ومذكره ما قلنا ينافي ذلك كلامهم كقولهم
انه لو وصلت المرأة لفسد الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة الا أن يحمل على ما اذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بعمل
الميت الانساء قبل صلاة النساء والزمته الصلاة (قوله أي بعمل الصلاة الخ) والاوجه ان المراد بحضوره
أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر شرح م ر (قوله
رجال أو رجل) نعم ان كان الرجل أو الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض
على النساء ويسقط بفعلهن م ر (قوله أو رجل) قد يوجه المتن بأن المراد الجنس (قوله أو صبي) مميز قد
يشمله المتن لان الرجال قد يطلقون بمعنى المذكور كما في حديث فلاولى رجل ذكر (قوله قبل وعليه يلزمهن
أمره الخ) فان أصر على الامتناع وأيسن من فعله فهل يسب لهن حرمة الميت وتجزئ صلاتهن أو لا تجزئ ولا بد
من الصلاة عليه بعد الدفن اذا طاع الصبي أو حضر بالغ وصلاتهن انما كانت لحرمة الميت فيه نظر والاول غير
بعيد (قوله اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن الخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الاعادة اه
ولو حضر بعد اجرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لان الفرض لم يسقط بعد ولا فيه نظر والاول قريب
(قوله كايجب المصنف) عبارة الروض وصالتهن فرادى أفضل قال في شرحه وتعبيره بذلك أولى من قول

وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة
(وقيل أربعة) كايجب
أي على هذا القول أن
يجعلها أربعة لأن مادونه
أزراء بالميت ولا تجب الجماعة
على كل وجه (ولا تسقط
بالنساء) ومثلهن الخنثى
(وهناك) أي بعمل الصلاة
وما ينسب اليه كحارج
النور القريب منه أخذ
مما يأتي عن الواو (رجال)
أو رجل ولا يخاطب بها
حينئذ بل أو صبي مميز على
ما بحثه جمع قبل وعليه
يلزمهن أمره بفعلها بل
وضر به عليه اه وهو بعيد
بل لا وجه له وإنما الذي يتجه
أن يحمل البحث اذا أراد
الصلاة والاتوجه الفرض
عليهن (في الاصح) لان فيه
استهانة به ولان الرجال
أكمل فدعاؤهم أقرب
للإجابة اما اذا لم يكن غيرهن
فتلزمهن وتسقط بفعلهن
وتسب لهن الجماعة كايجب
المصنف لكن نوزع فيه بأن
الجمهور وعلى خلافه وإنما
لزمتهن ولم تسقط بفعلهن
مع وجود الصبي المريد
لفعلها على ذلك البحث لان
دعائه أقرب للإجابة منهن
وقد يخاطب الانسان بشيء
وتتوقف صحته منه على شيء
أجر ذلك أن تقول أقرية
دعائه تأتي حتى في اجتماعه
مع الرجال ولم ينظر واليهما
حينئذ وكونه من جنسهم
لا يجتنب لاثاره هنا على

أنها إنما تقتضي أنه يندب لهن الائتمام به لا منع صحة صلاتهن ودعوى أنه قد مخاطب الإنسان إلى آخره تحتاج لتأمل فإن إطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذي يشهد له أن ثبت أنهم في صورة مأوؤجوا على واحد أو جع شياً (١٤٩) ومنعوا سقوطه عنه بفعله إذا أراد

غير المخاطب به التبرع به فان

ثبت ذلك أي ذلك البحث

والا كان مع عدم اتضاح

معناه خارجاً عن القواعد

على أنه يخالف الفهوم قول

المتن وغيره وهنالك رجال فلا

يقبل قائله وفي المجموع

والرجل الاجنبي وان كان

عبداً أولى من المرأة القريبة

والصبيان أولى من النساء

اه قيل هذه العبارة مشككة

لاقتضائها سقوطها بهامع

وجود البالغ ورد بان

الصورة أئمن أردت الجماعة

ومعهن بالغ أو غير فتقديم

أحدهما أولى من تقديم

أحدهن اه وعجب

ذلك الاستشكال باقتضائها

ما مر مع انها صريحة في أن

الكلام إنما هو في الأولوية

بالماسة لا غير وحديث

فكان ينبغي للراذ كذا ذلك

لاما ذكره لانه موهم ولو

اجتمع خنثى وامرأة لم تسقط

بها عنه لاحتمال ذكوره

بخلاف عكسه (ويصلي على

الغائب عن البلد) بأن

يكون بمحل بعيد عن البلد

بحيث لا ينسب اليها عرفاً

أخذ من قول الزكشي عن

صاحب الوافي وأقره ان

خارج السور القريب منه

كداخله ويؤخذ من كلام

الاسنوي ضبط القرب هنا

بما يجب الطلب منه في التيمم

أنها) أي أقر بية دعاء الصبي للإجابة (قوله لا منع صحة صلاتهن) انظر من أين لزم على هذا البحث منعها سم
(قوله بان إطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بحتاج الخ والضمير للدعوى (قوله وإنما الذي يشهد له أن ثبت
أنهم في صورة ما الخ) قد يجاب عن ذلك بأنهم في هذه الحالة خطوطين بامرهم وضرب به لا بفعل الصلاة كما أشار إلى
ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أي على وجه الوجوب سم (قوله على أنه يخالف
الخ) فيه أن كثير ما مراد بالرجال الذكور سم أي فيشمل الصبي (قوله فلا يقبل) أي ذلك البحث (قوله
سقوطها بها) أي صلاة الجنابة بالمرأة (قوله باقتضائها) أي عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال (قوله
مع انها صريحة الخ) أي صراحة فيه سم (قوله فكان ينبغي للراذ كذا ذلك) قد يقال كلام الراذ ظاهر
في ذلك وان لم يصرح بما ذكر بل قد يدعى أنه صريح فيه وقول الشارح لانه موهم بمحل تأمل بصري (قوله
ذكر ذلك) أي أن الكلام الخ (قوله لا ما ذكره) أي قوله ان الصورة الخ حاصله أنه كان ينبغي للراذ أن
يذكر في الجواب عن الاشكال ما قلناه وهو أن الكلام الخ لا ما قاله وهو ان الصورة الخ اه كذا (قوله
لانه الخ) أي ما ذكره (موهم) أي الحق ما مائة واحد من مع وجود الذكور (قوله ولو اجتمع) إلى المتن في النهاية
(قوله ولو اجتمع خنثى وامرأة الخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خنثى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان
كلامهم يحتمل ذكوره وأثوته من عداه فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وعش (قوله لم تسقط
بها عنه الخ) خلافاً للمعنى عبارة الظاهر لاكتفاء بصلاة كل من الخنثى والمرأة كما أطلقه الاصحاب لان
ذكوره غير محققة اه (قوله بخلاف عكسه) أي يسقط الفرض بفعل الخنثى عن المرأة مغنى قول المتن
(ويصلي على الغائب الخ) أي خلافاً لابي حنيفة وما لك مغنى قول المتن (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء
فتجوز صلاة الغيبة عليهم ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر في نظر والقلب للجواز أم لا وان قال مر
بالمعنى سم على البهجة والمراد بالانبياء الذين يكون المصلي من أهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى
والخضر عليهم السلام عش والقلب إلى ما قاله مر أم لا بل قضية إطلاق الحديث لا في النهي عن
الصلاة عليهم في غيبتهم أيضاً (قوله بان يكون) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله من قول الزكشي)
عبارة من كان خارج السور ان كان أهله يستعبر بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور
للخارج ولا العكس انتهى والوجه أن القرى المتقاربة تجد أنها كالقري الواحدة نهاية (قوله وهو متجه
الخ) أقره عش (قوله ولا يشترط) إلى قوله ولا تسقط في النهاية والمغنى الا قوله وجاء إلى ولا بد الخ (قوله
أخبر الخ) ببناء الفاعل عبارة شرح المنهج والمغنى أخبرهم اه (قوله لانها الخ) عبارة النهاية لانها أي
الرؤية ان كانت لان أجزاء الارض تداخلت حتى صارن الحبشة بباب المدينة فوجب ان تراه الصحابة أيضاً ولم

أصله فان لم يكن رجل صلي منفرات قال في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والاصحاب وفيه نظر وينبغي
أن تسن له الجماعة كفي غيرهما وعليه جماعة من السلف اه وبه يعلم أن المصنف معترف بان الجهور على
خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق ونوزع الخ اه (قوله لا منع صحة صلاتهن الخ) انظر من
أين لزم على هذا البحث منع صحة صلاتهن (قوله وإنما الذي يشهد له أن ثبت أنهم في صورة ما الخ) قد يجاب
عن ذلك بأنهم في هذه الحالة خطوطين بامرهم وضرب به لا بفعل الصلاة كما أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعل
المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب (قوله يخالف الفهوم قول المتن وغيره هنالك رجال) فيه أن كثيراً
ما مراد بالرجال الذكور (قوله صريحة في أن الكلام الخ) أي صراحة فيه (قوله ولو اجتمع خنثى وامرأة الخ)
قياس ذلك أنه لو اجتمع خنثى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان كلامهم يحتمل ذكوره وأثوته من
عداه فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله في المتن ويصلي على الغائب) يشمل النبي ويتصور في السيد عيسى

وهو متجه ان أريد به حد الغوث لا القرب ولا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت النجاشي يوم موته وصلى
عليه هو وأصحابه واهل السخنان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سر بره رفع له صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض صحة لا ينفي
الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضرة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يقيد بثلاثة أيام أي خلافاً لما في حنيقة ولا بمدة بقائه قبل بلائه ولا بتسجحه اه قال ع ش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها على أن في غير المنبوشة يتحقق انفعاله عادة ونجاسة كقنه بالصيد ويصرح بالتعميم قول الشارح مر ولا يقيد بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه وسنته الخ اه وقول النهاية بالشرط الذي الخ يعني به كون المصلي من أهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على القبر بمعنى زاد النهاية والغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه أن صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليجوز الفرق واضح اه وقد يفرق بضيق الوقت في الحاضر دونهما وبان في التأخير فيه إلى حضور البالغ ازراعتها وناظرها وادومها (قوله حين الموت) أي حين الموت (قوله مسامحاً طاهراً) أي بخلاف الكافر والخائض يؤمنئذنهاية (قوله من طراً) تسكياً فيه الخ) أي بان بلغ أو أفاق بعد موت أي أو من طراً - أسلمه أو طهره عن نحو الحيض بعده (قوله فيه) أي فيما اقتضاه كلامهما (قوله ومن ثم حرم بعضهم الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية والمعنى واعتبار الموت يقتضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لمزمت الصلاة اتفاقاً وكذلك لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم يأتون بل لوزال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زماناً يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ فينبغي الضبط بين كان من أهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شرح الروض والمنهج عن الاسنوي مثل ذلك وأقره وقوله لم بل لوزال المانع الخ قال الجيبري أي بان بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس سم اه (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانهم ألغوا نافلة وهي صحيحة وقال الزركشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى أي من صلاتها لا يعيدها أي لا يطلب منه ذلك ولكن يأتي أنه لو أعادها وقعت له نافلة وكان هذا مستثنى من قولهم أن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لم تنعقد أما لو صلى عليها من لم يصل أولاً فانها تنفع له فرضاً معني ونهاية وأقره سم قال ع ش قوله مر لو أعادها الخ أي ولو مراراً أو منفرداً كان عليه سم على الصحة اه (قوله صلاة النساء الخ) أي والصبي المميز يجزي (قوله وقد يرد عليه) أي على التعليل المذكور (قوله وذلك) أي غير المكاف والمسلم والطاهر عند الموت (قوله ولا ينافي

(والاصح تخصيص الصحة
بمن كان من أهل) أداء
(فرضها وقت الموت)
بأن يكون حينئذ مكافاً
مسلماً طاهراً لأنه يؤدي
فرضاً نحو طه به بخلاف من
طراً تسكياً بعد الموت ولو
قبل الغسل كما اقتضاه
كلامهما وان نوزعاً فيه ومن
ثم حرم بعضهم بان تسكياً
عند الغسل بل قبل الدفن
كهو عند الموت وذلك لان
غير المكاف متطوع وهذه
الصلاة لا يتطوع بها وقد
يرد عليه صلاة النساء مع
وجود الرجال فانهم يحض
تطوع الآن يجاب بأنهم
من أهل الفرض بتقدير
انفرادهم وذلك لم يكن
كذلك فكانت صلاته
محض تطوع مبتدأ ولا ينافي

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة بمن كان الخ) عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اه وتلخص منه أن صلاة الصبي المميز صحيحة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليجوز الفرق واضح (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال الزركشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء من غير سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانهم ألغوا نافلة لهن مع صحته ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضي ولعله مستثنى من قولهم أن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم أن كان عدم الطلب لها لأنها لو لم تكن كذلك بل لا مخرج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهو أنه لا يتنفل بها المألو صلى عليها من لم يصل أولاً فانها تنفع له فرضاً وقد اعترض ابن العماد قول المجموع بخلاف الظاهر بأنه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز ابتداء فعله من غير سبب لأنه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام وإن سبب التي يؤدي بها الظاهر ثلاثة الأدعاء والقضاء والاعادة ورد شيخنا الشهاب الرملي بان ما قاله هو

لهذا الزومها لمن أسلم أو كاف قبل الذن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورية فلا يقاس بها غيرها (ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله

عليه وسلم) وغيره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم (بحال).
أي على كل قول للخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد أي بصلاتهم إليها أكدوا قالوه وحيث ذنفي المطابقة بين الدليل والمدعى أنظر ظاهر الآن يقال إذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليقه المنع أنه لم يكن من أهلها حين موته رقبول بعضهم في صحابي حضر بعد دونه صلى الله عليه وسلم لا تجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته برده عليهم المذكورة فلا نظر لتعليقه بخشية الاقتتان على أنه لا خشية فيه واستدلالة بأحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم لا يبقى في قبره ليس في محله لان تلك الأحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الأحاديث الكثيرة الصحيحة أن لا أنبياء أحياهم في قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياسا على ما قبل الدفن لأنها وإن كانت حياة حقيقية بالنسبة للروح والبدن إلا أنها ليست حقيقية من كل وجه (فسرع) مر تعريفة (الجديد أن الولي) أي القريب

هذا) يحتمل أن المشار اليه ما في المتن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور آنفا وهو الأقرب (قوله لان هذه حالة ضرورية) قديقال وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر إذا الشأن كثرة وجود المكلفين بالنسبة لصلوة الغائب والمدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلي الخ) أي لا يجوز نهاية (قوله وغيره) أي قوله أي بصلاتهم في النهاية الاقوله أي على كل قول وإلى قوله الآن يقال في المغنى الاما ذكر (قوله أي على كل قول) يخالفه قول المغنى وقيل يجوز فرادى لاجتماعها فكأن ينبغي أن يقول أي لفرادى ولا جماعة (قوله للخبر الصحيح الخ) ولا نالم نكن من أهل الفرض وقت موتهم نهاية ومغنى (قوله كذا قالوه) أي في الاستدلال (قوله اتخذوا قبورا نبيائهم الخ) قال السيوطي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل اذ نبيهم تقبض روحه الان يقال ان لهم انبياء غير رسل كالخوارين ومريم في قول أو الجمع بأزاء المجموع اليه ودوا النصارى أو المراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكتفي بذكر الانبياء ويؤيد رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم وأمراد بالاتخاذ أنهم من الابتداء والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا انتهى اه ع ش ولا يخفى أن أولى الاجوبة أو سطها وأدناها آخرها (قوله الآن يقال اذا حرمت اليه الخ) لكان تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قديقال الاتخاذ لا يشمل الفعل مرة مثلا سم وفيه توقف اذا المراد بانصلا اليه اتخاذ قبلة وتعظيمه كتعظيم المعبود الحقيقي بخلاف الصلاة عليه كحوض ظاهر (قوله وفيه الخ) أي في الجواب (قوله وظاهر أن الكلام في غير عيسى الخ) والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في خاتمه الصواب أن علة المنع النهي عن الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود الخ شرح مر اه سم وقضية طلاق شيخ الاسلام والمغنى عدم استثناء سيدي عيسى ايضا صلوات الله وسلامه على نبيينا وعليه (قوله وفيه يجوز الخ) الاخصر فيجوز الخ (قوله كما يصرح به الخ) تقدم أنه لا عبرة بهذا التعليل وانما علة المنع النهي (قوله أنه لم يكن الخ) أي بانه الخ (قوله وقول بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كسر (قوله تردعاتهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله لتعليقه) أي البعض (قوله لا تمنع ذلك) أي جواز الصلاة على قبورهم (قوله لأنها) أي حياتهم في قبورهم قول المتن (فرع) وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعي النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاوجة فلما تكلم فيما سبق على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله أي القريب) أي قوله فيكون الترتيب واجبا في النهاية والمغنى الاقوله يحتمل (قوله أي القريب الخ) هذا التفسير يقتضي تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقديم الامام عليه الان يقال ان هذا تفسير لولي في الجلالة وان تقدم على بعض افراده الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعتق وعصبته ع ش وقديقال ان ما ذكر تفسيره في المتن فقط وبيان لمراده (قوله يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى فقالا أي أحق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كإنبه عليه سم والكردى على بافضل وقضية تعبير الروض والمنهيم ومتن بافضل بأولى النذب كإنبه عليه الشورى ومال اليه الشارح هنا وقال ع ش قوله مر أي أحق أي أولى فلو تقدم غيره كروا بن حج اه واعتمده

الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما مرده ما قاله لو قال المجموع يؤتى بها شرح مر (قوله لان هذه حالة ضرورية) قديقال وتلك كذلك (قوله الآن يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك) لكان أن تقول بل الصلاة عليه صلاة اليه نعم قديقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق العلم مرة مثلا (قوله وظاهر أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز ان كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في خاتمه الصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة في قوله في الحديث لعن الله اليهود الخ شرح مر (قوله فرع) وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع ان الصلاة تستدعي النظر في المصلى وصفاته التي يقدمها عند المزاوجة فلما تكلم فيما سبق على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك

الذكر ولو غير وارث (أولى) يحتمل أنه هنا بمعنى أحق فيكون الترتيب واجبا وهو نظير (١٥٣) ما مر في الغسل بمافيه ويحتمل أنه على

ظاهره فيكون الترتيب للذنب وهو ظاهر ما يأتي في الدفن وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطاع أقرب كان ذلك أحب للميت لأنه مظنة للستر أكثر فان قلت الامامة ولاية يتفاخر بها ولا كذلك الغسل قلت لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بأنه لاحق له فيما ضعفت ولايته ثم رأيت في الروضة عبر بأنه لا بأس بانتظار ولي غائب وظاهره أنه لا فرق بين كونه اذن ان يوم قبل غيبته وأن لا فيكون ظاهرا في الثاني (بامامتها) أي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنه لانهم من حقوق الميت فكان وليه أولى بها والقدير وبه قال الاثنية الثلاثة الاولى الوالي فامام المسجد فالولي كبقية الصلوات وقد علمت وضوح الفرق وأيضاً فدعاء القريب أقرب للاجابة لحزنه وشغفته فكان لتقدمه هنا وجه مسوق بخلافه ثم يؤخذ منه بالاولى أن القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الانثى فيقدم الذكر عليها ولو أجنبيان لم يوجد الا النساء قدمت بفرض ذكورتها كما يجب وظاهر تقديم الخشي عليها في امامتها ولو غاب الاقرب بأي ولا نائب له على ما يأتي ولو غيبة قرية تقدم البعيد ويغفر بينهما وبين نظيره في النكاح

الشورى وما لم سم الى الحرمة كما يأتي (قوله الذكر) سيد كرم حترزه (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق والافقد تستعمل بمعنى أولى سم (قوله مافيه) أي من أن المذهب ندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا أنه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تغويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضا ولا يناقيه ما في النكاح من أنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعاً لا مكان حله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو أجنبيان لان الجميع مخاطبون بهذا الغرض حتى الاجنبى مر اه سم أقول ويمكن حله أيضاً على سقوط الغرض لا على عدم الاثم (قوله وعليه) أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والدفن (قوله على ما لا يحبه الميت) أي لا يحب الاطلاع عليه سم (قوله الامامة ولاية الخ) أي يقتضاها وجوب الترتيب فيه بالاولى (قوله ما قوى الخلاف الخ) أي كما يأتي آنفاً (قوله بأنه لاحق له) أي الاولى (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا خبر قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في الندب (قوله أي الصلاة) الى قوله ويغفر في النهاية والمغنى الا قوله وظاهره الى ولو غاب (قوله على الميت) أي ولو امرأته نهاية (قوله حيث لا خشية فتنه) أي من الوالي والا قدم الوالي مطلقاً مغنى ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الاولى الى الوالي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله لانهم من حقوق الميت الخ (قوله وأيضاً الخ) اقتصر النهاية والمغنى على هذا فالا لفرق الجديد ان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القرى بيب الخ (قوله بخلافه) أي في بقية الصلوات (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق الثاني (قوله أن القريب الخ) اعتمدته النهاية والمغنى والاسنى قال سم يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من السيد بالغسل أيضاً اه وخالف السيد عمر البصري فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يتجه تقديم السيد اه (قوله فان لم يوجد الا النساء الخ) عبارة المغنى والاسنى والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكور انتهى زاد سم والنهاية تؤامرد بعضهم ذلك بأن الواجهة أنه لاحق للنساء في الامامة اذ لا تشرع لهن الجماعة فجوابه أما أولاً فلا فسد تقدم من المصنف استحبابهن وأما ثانياً فيكفي في هذا الحكم جواز هالهن فاذا أردنهما قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كافي الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرح على النص (قوله ويغفر بينهما وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق يعلم مافيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير المسلمة وقد يغرق بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية الصلاة هنا للقطع بأن الترتيب في تلك الاوجوب وأنه لو تصرف البعيد وزوج فتر ويجه غير صحيح بخلافها هنا للتردد في أن الترتيب في تلك الاوجوب اول للندب وعلى القول بأنه لا وجوب له تقدم البعيد أو أجنبي فتصح صلاته والاقتداء به وان كان متعبداً كما هو واضح ونقل عن المجموع أيضاً فلضعف الولاية هنا قلنا

السلام على المصلى وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق والافقد تستعمل بمعنى أولى (قوله ويحتمل أنه على ظاهره) في احتمال أولى هنا مع حله على الولي لغير معنى أحق نظر ظاهر اذ لا يمكن الاخبار عنه بخو أفضل خصوصاً مع تعلق بامامتها فتأمل (قوله فيكون الترتيب للندب) لا يبعد على هذا أنه لو تقدم غير الاولى مع رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقدم غيره حرم لان فيه تغويت فضيلة على الغير يستحقها بغير رضاه ولا يناقيه ما في الروض عن النكاح فيما لو احتج بالافتراف من أنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة جاز قطعاً لا مكان حله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الندب جواز تقدم الغير ولو أجنبيان لان الجميع مخاطبون بهذا الغرض حتى الاجنبى مر (قوله مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت) أي يحب الاطلاع عليه (قوله فالولي كبقية الصلوات) انظر ما معنى الولي في بقية الصلوات وكان قوله كبقية الخ راجع لتقدم الوالي فامام المسجد (قوله ان القريب الحر أولى من السيد) يؤيده زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من أولى من السيد بالغسل أيضاً (قوله فان لم يوجد الا النساء قدمت بفرض ذكورتها) عبارة شرح الروض والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكور اه وأما رد بعضهم ذلك بأن الواجهة لاحق للنساء في الامامة اذ لا تشرع لهن الجماعة فجوابه أما أولاً فلا فسد تقدم من المصنف استحبابهن وأما ثانياً فيكفي في هذا الحكم جواز هالهن فاذا

بان القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد وهنا لاحق للوالي مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت للابعدو يقدم من الأقارب الأقرب فالأقرب نظرنا في الشفقة اذ من كان (104) أشفق كان دعاؤه أقرب للإجابة (فيقدم الأب ثم الجد) للأب (وان علائم الابن ثم ابنه) وان سفل

(ثم الاخ والاعظم تقديم الاخ
للابوين على الاخ للأب)
كالأرث والام وان لم يكن لها
دخل هنا مصلحة للزوج
لان المدار على القرينة
الموجبة لأقرنية الدعاء
لا يقال هي مصلحة مع كون
الأقرب مأموما لان الامام
رعاها بعجزه عما يفرغ
وسعه فنه من الدعاء اقرب
بجماع الخير ومهماته ومن
تدبر ذلك وتأمله علم أن
الأقرنية مردادهم بالانكسار
القلب المتقاضى لزيادة
الخشوع المتقضية للكمال
وهو في الامام أكد منه في
المأمووم ويجري ذلك في نحو
ابني عم أحدهما أخ لام
(ثم) بعدهما (ابن الاخ
لابوين ثم لاب ثم العصبية)
من النسب فالولاء فالسلطان

ان انتظم بيت المال (على
ترتيب الارث) في غير ابني
عم أحدهما أخ لام كإبائي
(ثم) بعد عصبية الولاء
فالسلطان بقبده (ذوو
الارحام) الأقرب فالأقرب
أيضا فيقدم أبوالام فالخال
فالعم للام نعم الاخ للام يقدم
على الخال ويتأخر عن أبي
الام ووجه بأنه وان كان
وارثا لم تكن يدلي بالام فقط
فقدم عليه من هو أقوى في
الدلاء بها وهو أبوالام وقدم
في الذناخ على الاخ للام بنى
البنات وله وجه لان الدلاء

بالانتقال للابعد بمجرد الغيبة من غير اناية بخلاف النكاح فتأمل له سالك الجادة الانصاف بصري (قوله بان
القاضي الخ) قد يكفي في الفرق أن دعاء القريب أقرب الى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم
(قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر وكذا قوله وهنا لاحق للوالي الخ فيه نظر سم (قوله ويقدم الخ)
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الابن) أي ونائبه كإفالة ابن المقرى وكغير الاب أيضا نائبه (ثم الجد) أبو
الاب (وان علا) أي لان الاصول أكثر شفقة من الفروع عن نهاية ومعنى قول المتن (ثم الابن الخ) وخالف ذلك
ترتيب الارث بأن معظم الغرض هنا الدعاء للميت فقدم الأشفق لان دعاءه أقرب الى الاجابة بمعنى (قوله وان
سفل) بتدليل الغاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع أشفق من الخواشي نهاية ومعنى (قوله
والام الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) أي في امامة الرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدار الخ)
عبارة النهاية والمعنى اذ لها دخل في الجلة لانها تصلى مأموومة ومفردة وامامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم
بها اه (قوله لأقرنية الدعاء) أي للقبول بصري (قوله لا يقال هي الخ) أي الأقرنية بسبب الموجهة الخ (قوله
لان الامام الخ) حلة للنفق لا للمعنى (قوله ويجري) الى قوله وانما قدم في النهاية والمعنى الاقوله ويوجه الى
وقدم وقوله كما هو الاولى الى ولا مدخل وقوله ولا يراد الى فان استمر ياسنا وقوله ودخل الى فالوجه (قوله
ويجري ذلك) أي الخلاف الذي في المتن (قوله في نحو ابني عم الخ) أي كابني معتمق بجري (قوله أحدهما
أخ لام) أي فيقدم الذي هو أخ لام على غيره وان كانا في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) أي الاخ
لابوين والاخ لاب ولو أفردا الضمير راجعا الى الاخ كان أنصر قول المتن (ابن الاخ لابوين) أي وان سفل
عش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أي العصبية من أجل النسب في أجل الولاء في أجل الامامة
العظمى فقوله فالولاء الخ بالجرح عطف على النسب كذا في الجبري ويؤيده قول الشارح الآتي ثم بعد عصبية
الولاء الخ وعبارة النهاية والمعنى ثم العصبية النسبية أي بقيتهم على ترتيب الارث فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن
عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبات النسب يقدم المعتق ثم عصباته النسبية ثم معتقه
ثم عصباته النسبية ثم السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال اه وفيضة هذا الصنيع أن قول الشارح فالولاء
بالرفع عطف على العصبية (قوله في غير ابني عم الخ) يعني عنه ما قدمه آتفا (قوله أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم
هنا الاخ سم (قوله كإبائي) أي آتفا (قوله بقبده) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذووالارحام)
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كحرف في الغسل نهاية ومعنى أي ولو خطأ أو قاتل بحق قياسا على عدم ارثه
وتقدم أنه لاحق له فيدوق باسمه هنا أنه لاحق له في الامامة عش (قوله ووجه) أي تاخرا الاخ للام عن أبي الام
(قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمد اه (قوله وان أوصى بخلافه الخ) أي فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية
ومعنى أي لا يجب تنفيذها لكنه أولى كإبائي عش (قوله ولا ينافيه) أي التعليل (قوله مامر) أي في شرح

أردنهم أقدم نساء القرابة بترتيب الذكور (قوله بان القاضي فيه كولي آخر الخ) قد يكفي في الفرق ان دعاء
القريب أقرب الى الاجابة ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله ولا كذلك البعيد) فيه نظر (قوله
وهنا لاحق للوالي) فيه نظر ونقل الاذرى أيضا عن القفال ان ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمتها
كالصلاة عليها أم لان المدار في الصلاة على الشفقة والمتحبه الاولى أي حيث لا أقارب للامامة أخذت بما تقدم
شرح مر (قوله وان لم يكن لها دخل) هل باقى مع ما تقدم ان النساء تقدم بقرض الذكورة (قوله في غير ابني
عم أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقبده) ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى
الارحام خرم به في الروض من زيادته قال في شرحه وبه صرح الصيرى والمتولى اه وخزم بذلك في شرح
المنهج لكن ذكر الاذرى في القوت ان تقديم ذوى الارحام على السلطان طريقة المروزة وتبعهم الشنخان
وان طريقة العراقيين عكسوا ذكر منهم الصيرى والمتولى واختارها أعني الاذرى (قوله وقدم في الذناخ

بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويتبع ذلك كله وان أوصى بخلافه لاحق للولى كالأرث ولا ينافيه مامر أنهم من حقوق الميت
لان الولي يخلقه فيها قهر اعياه فلم يملك اسقاطها

من الوالي (قوله وما ورد ما يخالفه) أي من أن أبابكر وصي أن يصلي عليه فمرفضلي وأن عمر وصي أن يصلي عليه صهيب فصلي وأن عائشة وصت أن يصلي عليها أبوهريرة فصلي وأن ابن مسعود وصي أن يصلي عليه الزبير فصلي نهاية واسني ومغني (قوله كاهو الأولى) أي تنفيذ وصيته بالامامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة النهاية والمغني وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ويحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الأجانب والأقارب زوج مقدم على الأجانب اه (قوله حيث وجد من مر) أي والأقارب زوج يقدم على الأجانب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي كالتكفين (قوله أي اثنتان) أي وليان ولو كان أحدا مستويا يزوجا قدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطي وقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومغني واقره سم (قوله لم مر) أي أنفا (قوله فان استويا بالخ) عبارة النهاية والمغني فان استويا في الصفات كاهو تشارك أقرع كافي المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح اه أي ولا ثم كاستنقر به حج عس (قوله أقرع) أي وجوبان كان عند الحاكم قطعا للترافع ونداب فيهم لانه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب عس (قوله ودخل في الأهل الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تتخالف لان محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الأسن أقرب بخلافه هنا فان الأسن ليس دعاء أقرب لانه لم يشارك الفقيه في شيء اه (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه سم (قوله وللأحق الانابة وان غاب الخ) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضر وأن نائبه طالقا يقدم والأقارب كغير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت قال شيخنا الشهاب الرمي أنه المعتبر لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالأسن على مفضولها كالأفقه وليس مراد في شرح الروض أي والنهاية والمغني وفي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر انتهى وقد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الأقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة أعهم من استوائهما أيضا في نحو السن والفقه أولا سم قال عس قوله مر على نائب فاضله أي وإن كان حاضرا وقوله مر ونائب الأقرب الغائب وكذا الحاضر كماله مر اه (قوله نحو الفاسق والمبتدع) أي فلاحق لهم في الامامة نهاية ومغني أي مع وجود عدل أمالوهم الفسق الجميع قدم الأقرب كاهو ظاهر ثم ظاهر اطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق بدمه أم لا وهو مخالف في الشهادات من التفرقة بينهما الآن يقال أراد بالمبتدع الذي

الخ) وهو المعتبر شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) والأقارب زوج يقدم على الأجانب شرح مر (قوله ولوالأخ للام) انظر أي حاجة الى هذا مع قوله السابق نعم الأخ للام الخ (قوله بخلاف نحو الغسل والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المنزل فلو اجتمع في درجة الخ) فلو كان أحدا مستويا بين درجة زوجا أي كابني عم أحدهما زوج يقدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطي فقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استويا في الكل أقرع) ولو صلى غير من خرجت قرعته صح مر (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه (قوله فالأوجه تقديم الفقيه الخ) في شرح الروض أنه قضية كلامهم وأنه ظاهر (قوله وللأحق الانابة وان غاب الخ) المفهوم من هذه العبارة أن له الانابة غاب أو حضر وإن نائبه طالقا يقدم على من بعد والأقارب كغير فائدة في أن له الانابة وهذا ما في القوت فانه مراد بان الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا والذي في السنوي تقديم نائب الغائب دون نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرمي ما مش شرح الروض أن المعتبر ما في القوت وإن ذكره السنوي لاعتداده عليه اه لكن قد تفهم عبارة الشارح المذكورة أيضا تقديم نائب فاضل الدرجة كالأسن على مفضولها كالأفقه وليس مراد في شرح الروض وفيه أي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة السنوي فيما تقدم

نفسه ببدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بين وبين الفاسق عموم من وجه
 لانفراد المبتدع عن الفاسق في المجهول حاله وانفراد الفاسق فحين فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام
 الشارح مـ ان مرتكب خاتم المروعة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدة ولو قيل بتقديم غيره عليه
 لم يكن بعيدا عـش ولعل الشارح أراد ادخاله بزيادة لفظة نحو على ما في النهاية والمعنى (قوله وانما قدم الخ)
 ونقل الاذري عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها والاولان المدار على الشفقة
 والمجته الاول أي حيث لا اقرب للامة أخذ ما تقدم شرح مـ اهـ سم قول المتن (البعيد) أي القريب بدليل
 ما يأتي سم قول المتن (على العبد الخ) أي وعلى البعض أيضا وينبغي ان يقدم في البعض أكثرهم ما حريصون
 يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب عـش (قوله ولو أوقفه) إلى قوله وأظهار في النهاية والمعنى الا قوله
 وأفاد إلى المتن (قوله فهو بالامة أليق) أي لان الامامة ولاية نهائية ومعنى (قوله ما حريص) أي ولو أقرب
 كدليل عليه السياق ونبه عليه شيخنا البرلسي اهـ سم (قوله فن بالغ) ظاهره ولو اجنبيا كفي البحيري
 لكن يأتي عن العباد خلافه ويؤيد الاول تعديل النهاية والمعنى بأنه مكاف فهو أحرص على تكميل الصلاة
 ولان الصلاة خلفه مجمع على جوازها بخلافه في كل موضع اهـ (قوله واما بعد قريب) أي
 ولو صيا في العباد ثم عصبات النسب بترتيبهم في ارثه حتى يميزهم ورفيقهم على بالغ أو حراً جنبى اهـ (قوله
 فقدم على الحر الاجنبى) ظاهره ولو أوقفه أو فقهها سم وقد يقتضى ما ذكره تقديم العبد الصغير القريب
 على الحر الاجنبى البالغ وفيه توقف والظاهر ما في الحاشي من أن ما في الشارح محمول على ما إذا كانا بالغين أو
 صبيين والا فالبالغ مقدم على الصبي مطلقا اهـ (قوله وأفاد الخ) وفي المجموع ان التقديم في الاجانب معتبر
 كفي القريب بما يقدم به في سائر الصلوات نهائية قال عـش هذا قد يقتضى ان الاجانب يقدم فيهم الا فقه
 على الاسن وقياس ما في القريب خلافه اهـ قول المتن (ويقف الخ) والا فقه فاقالم في الجزء الموجود
 أنه ان كان العضو الرأس او منه في الذكر او العجز او منه في المرأة إذا المصلى في الموقف وان كان غير ذلك
 وقف حيث شاء سم على التمسح اهـ عـش (قوله المستقل) خرج به المأموم الاتى سم قول المتن
 (عند رأس الرجل) أي الذكر ولو صيا (قوله وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي اليها نهائية ومعنى
 وفي البحيري ما نصه و يضع رأس الذكـر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس
 الآن ويكون رأس الانثى والخنثى لجهة يمينه على عادة الناس الآن عـش والحاصل أنه يجعل معظم الميت
 عن يمين المصلى فيمنذ يكون رأس الذكـر لجهة يسار المصلى والانثى بالعكس اذ لم تكن عند القبر الشريف أي
 اذا كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كـرأس الذكـر ليكون رأسها جهة القبر الشريف سلوكا
 للادب كما قاله بعض المحققين اهـ ويأتى ان شاء الله تعالى ما نقله عن عـش ٩ بعبارة وعن سم ما وافقه (قوله
 أي المرأة) أي ولو صغيرة نهائية ومعنى (قوله ومحاولة الخ) عطف على الاتباع عبارة المعنى وحكمة المحاولة
 المبالغة في ستر الانثى والاحتياط في الخنثى اهـ (قوله وأظهار الخ) لعل أو بمعنى الواو (قوله به) أي بالستر

عنه وقد يجاب عن الشارح بحمل الاحق في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في مجرد الدرجة
 أعم من استوائهما في نحو السن والفقه أو لا وقد يفهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقديم
 الاسن غير الفقيه على نائب الفقيه فليراجع (قوله في المتن البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي (قوله أما حـ
 صي) أي ولو أقرب كدليل عليه السياق (قوله أما حـ صي فيقدم عليه) كذا في شرح المذهب قال شيخنا البرلسي
 وقضيته ان الحكم كذلك ولو كان الصبي أقرب وهو ظاهر اهـ (قوله واما بعد قريب) أي ولو صيا وفي
 العباد ثم عصبات النسب بترتيبهم في ارثه حتى يميزهم ورفيقهم على بالغ أو حراً جنبى اهـ (قوله فيقدم على
 الحر الاجنبى) ظاهره ولو أوقفه أو فقهها (قوله ولو على قبر المستقل) خرج المأموم الاتى (قوله في نابوت واحد)
 ما المانع اذا كانا في نابوتين من مراعاتهما بان يجعل رأسه عند عجزها ويدل عليه ما يأتي عن شرح الروض

وانما قدم في امامة الصلاة
 في ملك نحو امرأة نائبا
 لانه ليس معنى في ذاته نابل
 خارج عنها وهو المكينة
 وذلك غير موجود هنا
 (ويقدم الحر) البالغ
 العدل (البعيد على العبد
 القريب) ولو أوقفه وأسـن
 وأوقفها كم حر على أخ فن
 لانه أكمل فهو بالامامة
 أليق ودعاؤه أقرب للاجابة
 أما حـ صي فيقدم عليه فن
 بالغ لانه أكمل وأما بعد
 قريب فيقدم على الحر
 الاجنبى وأفاد به ما في
 أصله بالاولى أن الحر في
 المستويين درجة أولى
 (ويقف) تدب المصلى ولو
 على قبر المستقل (عند رأس
 الرجل) لا تباع حسنه
 الترمذى (وعجزها) أي
 المرأة لا تباع رءاه الشيطان
 ومثلها الخنثى ومحاولة
 لسترها أو اظهار الاعتناء
 به ولو حضر رجل وأنثى
 في نابوت واحد

٩ قوله بعبارة كذا
 بأصل الشيخ ولعل الاول
 التذكير اهـ من هامش

فهل يراعى في الموقف الرجل

لأنه أشرف أو هي لأنها
أحق بالستر أو الأفضل
لقربه للرجة لأنه الأشرف
حقيقة كل محتمل وله حل
الثاني أقرب أما المأموم
فيقف حيث تيسر والأفضل
أفراد كل جنازة صلاة الامع
خشية نحو تغير بالتأخير
(ويجوز على الجنازة صلاة)
واحدة برضا أوليائهم اتحدوا
أم اختلفوا كما صرح عن جمع
من الصحابة في أم كلثوم بنت
علي ولدها وقد قدم عليها
الى جهة الامام رضى الله
عنهم ان هذا هو السنة وصلى
بن عمر على تسع جنازة رجال
ونساء وقد قدم اليه الرجال ولان
الغرض منها الدعاء والجمع
فيه يمكن واذا جمعوا وحضروا
معاً ويظهر ان العبرة في
المعية وضدها جعل الصلاة
لاغير واتحد النسوة
والفضل أقرع بين الاولياء
ان تنازعا فحين يقرب
للإمام والأقدم من قدموه
ولا تنازعا قبل الحق للميت
فكف سقطا برضا غيره
لان الغرض تساويهم في
الحضور وليس لاحد منهم
حق معين أسقطه الولى فان
اختلف النوع قدم اليه
الرجل فالصبي فالخنثى
فالمرأة أو الفضل قدم الأفضل
بما ينظر به قربه الى الرجة
كالورع والصالح لا نحو
حرية لا تقطع الرق بالموت
نعم بحث الأذرع ومن تبعه
تقديم الاب على الابن كفى
الجد

(قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) بقى احتمال الرابع في غير من يتأبوت واحده وهو مراعاتها بان تجعل
بحيرة المرأة بأزاع رأس الرجل ويحاذيها والمتجهلى ترجح هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح
به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض سم أقول وظاهر ان الجعل المذكور يتأتى في تأبوت واحد
أيضاً بان يراعى في طوله وعرضه في الشرح مقرر وض فيما اذا جعل رأساهما في جانب واحد (قوله بقربه
الخ) أى بان يغلب على الظن كونه أقرب من رخصة الله تعالى لورعه وتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده
مر اه سم (قوله اما المأموم) الى قوله ثم يقرر في المنعنى الاقوله ويظهر الى فان اختلف وقوله نعم الى اما
اذا (قوله والأفضل) الى قوله فان لم يرضوا في النهاية الاما ذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحداً
فالوجه ان المطلوب وقوفه عن عين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف بازاء
ما ذكر والوقوف بجعل آخر غير عين الامام لم يعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لان فيه زيادة في المعنى المقصود
بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الانثى سم (قوله والأفضل) أى كايه همة تعبيرة فيما يأتى بالجواز (افراد
كل جنازة الخ) أى لانه أكثر عملاً وأرجح قبولاً والتأخير لذلك يسير نهاية ومعنى (قوله الامع خشية الخ) أى
فالأفضل الجميع بل قد يكون واجماً بنهاية أى بان غلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تغير) أى كالانفجار
نهاية قول المتن (ويجوز على الجنازة الخ) أى سواء كانوا ذكراً أم إناثاً ذكراً أو إناثاً بنهاية ومعنى (قوله
برضا أوليائهم) سيد كبر محترزه (قوله اتحدوا الخ) أى الجنازة نوعاً (قوله عن جمع الخ) أى نحو ثمانين نهاية
(قوله ولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنها بنهاية ومعنى (قوله وقد قدم عليها الخ) أى
وجعل الامام وهو سعيد بن العاصى الغلام ما يليه وجعلها على القبلة بنهاية (قوله ان هذا الخ) أى قولهم
في مقام الثناء عليها ان هذا هو السنة عش (قوله منها) أى صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل
يعد الشواب لهم وله بعددهم أولاً فيه نظر والأقرب الاول ومثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت له مر قبيل
قول المصنفو يكره تخصيص القبر الخ ما يصرح بذلك عش (قوله أقرع الخ) أى بدالتمسكن كل واحد من
صلاته بنفسه على ميتة عش وقضيته وجوب الاقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير (قوله والا) أى ان لم
يتنازعا (قوله برضا غيره) وهو الاولى (قوله وقدم اليه) أى الى الامام في جهة القبلة عش (قوله تساو بهم
في الحضور) أى والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذى برأس الرجل بحيرة المرأة
انتهى اه سم وفي عش عن ابن عبدالحق مثله (قوله فالمرأة) أى البالغة ثم الصبيبة قياساً على الذكر
حقنى (قوله أو الفضل الخ) أى فان كانوا رجالاً أو نساء جعلوا بين يديه واحداً خلف واحد الى جهة القبلة
ليحاذى الجميع وقدم اليه أفضلهم بنهاية ومعنى قال عش قوله مر واحداً خلف واحد الخ أى والشرط
أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قال والام على البنت سم (قوله

على قوله فان اختلف النوع الى فالمرأة) (قوله فهل يراعى في الموقف الرجل الخ) قد يقال بقى احتمال الرابع في
غير من يتأبوت واحده وهو مراعاتها بان تجعل بحيرة المرأة بأزاع رأس الرجل ويحاذيها والمتجهلى ترجح
هذا الاحتمال ما لم يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتى في الحاشية عن شرح الروض فينبغي ان يجعل
نردداً الشارح على ما ذالم برد أن يحاذى برأس الرجل بحيرة المرأة أو لم يمكن ذلك كان يكونا في تأبوت واحد
اه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمده مر (قوله اما المأموم فيقف حيث تيسر) لو كان المأموم واحداً
وتعارض وقوفه على عين الامام وبأزاع رأس الرجل أو بحيرة المرأة فالوجه ان المطلوب وقوفه عن العين ولو
تعدد المأموم وقاموا صفا خلف الامام فن تيسر له الوقوف بازاء ما ذكر والوقوف بجعل آخر عن عين الامام لم
يعد وقوفه بازاء ما ذكر كالامام لان زيادة المعنى المقصود بالوقوف بازاء ما ذكر كالستر في الانثى (قوله في المتن
ويجوز على الجنازة صلاة) علم من تعبيرة بالجواز ان الأفضل افراد كل صلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في
شرح الروض ويحاذى برأس الرجل بحيرة المرأة اه (قوله نعم بحث الأذرع ومن تبعه تقديم الاب على الابن)
هلا قال والام على البنت

أقول وسبق كلام الشارح كالصريح في الأول الآن قوله ثم من علم موته موهم لارادة الثاني (قوله اما الحربى) الى قوله وروهم في النهاية والمعنى قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الجزء من ذى القياس وجوب تكفينه ودفنه عمرة اه عش (قوله فيما في العدة أنه لا يصلى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ثم قال الاول وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل اه قال عش قوله مر وكلامهم الى الفرق الخ معتد اه عبارة سم ولعل الاوجه الفرق نعم بعض الظفر ليسير يتجه أنه كالشعرة اه (قوله لا يصلى على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة وأقره مغنى وأقره عش عبارة الحاي وعلى قياس ذلك الغسل والتكفين والدفن فلا يجب واحد منها اه (قوله وأخذه) أى بالتوقف قوله ترج أنه لا فرق أى بين الشعرة الواحدة وغيرها فصيل عليه مطلقا بصرى وسم (قوله ويؤيده الخ) رده النهاية بأنه لما كان بقية البدن تابعاً لما صلى عليه اشترط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فإنها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع اه (قوله وان كان) فيه استخدام المراد بالصبر ما عدا ما وجد (قوله وان كان تابعاً لما وجد) بهذا يدفع التأييد وترجيح عدم الفرق لأن ما لا يقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن (علم موته) أى بغير شهادة معني ونهاية (قوله وان هذا) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله أو حركته حركة مذروح) عبارة المغنى والنهاية وشرح المنهج نعم ان أبين من حركات في الحال فحكم الكل واحد يجب غسله ودفنه بخلاف ما إذا مات بعد مدة سواء اندملت جراحته أم لا اه قال عش قوله نعم ان أبين الخ شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فحالة فليراجع ومفهوم كلام ابن حنبل بخلاف ذلك وقضية أيضاً أنه لا فرق بين كون وصوله الى حركة المذروح بمرض أو بجناية وقد فرقوا بينهما في مواضع فليجروا وقد يقال الاقرب تصوبر ذلك بمالومات بجناية * (فائدة) * وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم مات مرتداً أو يد الكافر ثم مات مسلماً فهل تعود يدهما وتعذب في الأولى وتنعى في الثانية أم لا فيه نظر والظاهر فيهما الاول لأن المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بار تداصحا حبها والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخذة بما صدر منها باسلام صاحبها (قوله ولم يعلم أنه غسل الخ) أى طهره والا فلا تجب الصلاة عليه نهاية ومعنى (قوله ويظهر أن المراد الخ) ظاهر القصة الاستئناس المستدل بها بخلافه وقوله الا فى والظاهر الخ تحمل تأمل بصرى (قوله وبين الاسلام) أى حيث وجب الصلاة على من ظن اسلامه (قوله أحكامها الخ) أى ومنها عدم جواز الصلاة عليه (قوله الا يبقين) أى للموت (قوله لجميع ما بعده) أى ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد ولو ترك تغسيله مع امكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب أو الحاضر فهل له ذلك أو يمتنع الابد تغسيله مع امكانه فلا بد منه ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظر مال مر الى الثاني فليراجع سم (قوله بالتعليق عليه) أى على الاسلام بان يقول أصلى عليه ان كان مسلماً كرى (قوله وجوباً) الى قوله وبحث في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والظاهر الى ويجب وقوله فان كان بدارهم الى ويجب (قوله وقعة الجبل) أى مقاتلة على مع معاوية يرضى الله تعالى عنهما من جهة الخلافة

عبارة شرح البهجة في المسلم وهل المخاطب بهذه الفر وض أى الغسل والتكفين والحل والصلاة والدفن أقار بالميت ثم عند عزهم أو غيبتهم الاجاب أو الكل مخاطبون من غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وهو غريب والمشهور عوم الخطاب لكل من علم موته وسيأتى في القرائن الكلام على محل مؤن التخيير اه وحاصله ان وجوب الفعل لا يختص والمؤنة تختص بنحو تركته ان كانت فقول الشارح المخاطبة ان أراد بالمال فواضح أو الفعل فمشكل مع قوله نظير ما مر في المسلم (قوله ترج أنه لا فرق) أى في الصلاة بين الشعرة وغيرها (قوله وان كان تابعاً لما وجد) فيه مساححة لا تخفى (قوله وان كان تابعاً لما وجد) بهذا يدفع التأييد وترجيح عدم الفرق لأن ما لا يقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك وهل الظفر الواحد كالشعرة فيه نظر ولعل الاوجه الفرق نعم بعض الظفر ليسير يتجه أنه كالشعرة (قوله في المتن صلى عليه)

لما ذكرته عنه أولاً فتأمل ذلك ولا تغتر بخلافه أما الحسرى فيجوز انغسراء الكلاب على جيفته وكذا المرتد والزندق (ولو وجد عضو مسلم) أو نحوه كشعره أو ظفره وروهم من نقل عن المجموع خلافه وقضية كلامهم التوقف فيما في العدة أنه لا يصلى على الشعرة الواحدة وأخذه غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتى أن الصلاة في الحقيقة انما هى على الكل وان كان تابعاً لما وجد (علم موته) وأن هذا الوجود منه انفصل منه بعد الموت أو وحركته حركة مذروح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر أن المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الاسلام بأن الأصل الحياة فلا تنقل أحكامها عنه الابقين وأيضاً فإوت هو الموجب لجميع ما بعده فهو يجب الاحتياط له بخلاف نحو الاسلام فانه من جملة التسويات لا أحكام الموت وأيضاً فالاسلام يكتفى فيه بالتعليق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوباً كما فعله الصحابة رضى الله عنهم لما أتى عليهم بمكة طائراً سر يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجبل وعرفوها بجثاته

(قوله مع معاوية الخ) لعل

الصواب مع عائشة فان وقعة الجبل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطلحة والزبير ورضى الله عنهم اه صحيح وسبب

وسميت وقعة الجبل لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت على جبل مع معاوية فظفر بها جيش على فغرقوا
 الجبل وهي عليه حتى وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا بها الى على فبكى وبكت واعتذر كل منهما لالاخر ومكثت
 مدة عنده في البصرة ثم جهزها وارساها الى المدينة رضي الله تعالى عنهم أجمعين بحبري (قوله انهم كانوا عرفوا
 الخ) أي قبل انفصالها سم (قوله وسر بخرقه) يفهم أنه لا يجب ثلاث لغتف ع ش عبارة سم هل
 يجب ثلاث خرق سابغة اذا أمكن ذلك من تركته أم لا ويرق بين الجزء والجملة كما هو قضية اطلاق هذه العبارة
 اه (قوله ومواراته الخ) والاقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع راحة الجملة ونبس السبع عليها
 وأنه يجب توجيهه للقبلة بان يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه للقبلة سم وأقره
 ع ش في الثاني ثم قال ويجه أنه يجب الدفن فيما عني الراثحة في الميت الذي جف دون الشعر اه (قوله فانه
 يسن ذلك) ظاهره أن الاشارة الى جميع ما ذكر من الغسل والستر والمواراة لكن اقصر المعنى والنهاية على
 الاخيرين عبارتهما اما انفصل من حي أو شككنا في موته كيدسارق وظفر وشعر وعاقودم فصد ونحوه
 فيسن دفنه اكراما لصاحبها ويسن لف اليد ونحوها بخرقه أيضا اه قال ع ش قوله مر كيدسارق
 وينبغي اذا دفنت أن يجعل باطنها للجهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما زال بحاق الرأس وينبغي أن المخاطب
 به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الخالق يفعل سقط عنه الطلب اه ع ش (قوله ويسن مواراة الخ)
 أي ولا تجوز الصلاة عليه سم (قوله ولو ما يقطع للختان) فرع هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى
 اذا مات أحد هما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها اذا وجدت وحدها ويجب
 تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء ولا تلزم الاتعمد من اجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل
 سم على المنهج اقول الظاهر أنه لا يجب فيها شيء ع ش عبارة البيهقي اما المشيمة المسماة بالخلاص التي تقطع
 من الولد فهي جزء منه واما المشيمة التي فيها الولد فلا يستجزأ من الام ولا من الولد قليو و برماوى اه (قوله
 وكاسلم في ذلك) أي في تجهيز الشكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعضه بلا دناصلى عليه اذ
 الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه اذ وجد في موات لا ينسب الى دار الاسلام ولا الى دار الكفر
 وهو الذي لا يذب عنه أحد وهو كذلك اه وعبارة الغنى ولو جهل كون العضو من مسلم صلى عليه أيضا ان
 كان في دار الاسلام كالموجود فيها ميت جهل اسلامه اه (قوله لكن الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق
 في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة للدار ع ش (قوله فكاللقيط فيما يأتى) أي
 من أنه ان كان فيها مسلم فمسلم والا فكافر ع ش (قوله وتجب نية الصلاة الخ) وان علم أنه صلى على جملة الميت
 لا على العضو وحده اذا الجزأ الغائب تابع للحاضر نهاية وقال الغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو
 نوى الصلاة على العضو وحده كجزء به ابن شهبة اه وياتى عن مر مثله (قوله على الجملة) أي فيقول
 نويت أصلى على جملة من انفصل منه هذا الجزء بحبري (قوله ان علم انه غسل الخ) أي والا وجبت نهاية

والظاهر ان هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد عنه ولو ترك
 تغسيله مع امكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب فهل له ذلك أو يمتنع الا بعد تغسيله مع امكانه فلا بد منه
 ومن نية الصلاة على الجملة فيه نظير بحري فيما لو أدين بعض اجزاء الحاضر بن وأراد تغسيل ما عدا المبان
 وتخصيصه بالصلاة عليه ومال مر الى الثاني فليراجع (قوله والظاهر انهم كانوا عرفوا موته) أي قبل
 انفصالها (قوله وسر بخرقه) هل يجب ثلاث خرق سابغة اذا أمكن ذلك من تركته كما في الجملة أم لا ويرق
 بين الجزء والجملة كما هو قضية اطلاق هذه العبارة (قوله ومواراته) هل يعتبر فيها ما يعتبر في الجملة من حفرة تمنع
 راحة الجملة ونبس السبع عليها أم يكفي ما يصان معه من التعرض له غالبا فيه نظر ولعل الاقرب الثاني وهل
 يجب توجيهه للقبلة بان يجعل على العضو الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه للقبلة فيه نظر ولا
 يبعد الوجوب (قوله وتسن مواراة كل ما انفصل من حي) أي ولا تجوز الصلاة عليه (قوله وتجب نية الصلاة
 على الجملة) أي ومع ذلك هي صلاة على حاضر نظر للجزء الحاضر واستتباعه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر أنهم كانوا عرفوا
 موته بخو استفاضت ويجب
 غسل ذلك قبل الصلاة
 عليه وسر بخرقه ومواراته
 وان كان من غير العورة لما
 مر أن ما زاد عليها يجب
 ستره لحق الميت بخلاف ما لا
 يصلى عليه كيد من جهل
 موته فانه يسن ذلك فيها
 وتسن مواراة كل ما انفصل
 من حي ولو ما يقطع للختان
 وكاسلم في ذلك مجهول
 الحال بدارنا لان الغالب
 فيها الاسلام فان كان بداوهم
 فكاللقيط فيما يأتى فيه
 وتجب نية الصلاة على الجملة
 فلو ظفر بصاحب الجزء لم
 تجب اعادتها عليه ان علم انه
 غسل قبل الصلاة

ومعنى (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده مر ويبنى أن تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن صلى على باقيه
والأجزاء بنية فقط مر اه سم وكتب البصري أيضا ما نصه قول الزركشي والأهوا صدق بما إذا شك وينجبه
حينئذ ما أفاده الشارح وبما إذا علم عدم غسله أو نجبه حينئذ ما أفاده الزركشي فعلم ما في صنيع الشارح
رحمه الله تعالى اه أقول نقل المغني عن الزركشي الثاني فقط عبارته وقال الزركشي محل نية الصلاة على الجثة
إذا علم أنها قد غسلت فإن لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شك في ذلك نوى الصلاة عليها ان
كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اه (قوله ويظهر بناؤه الخ) وحمله النهاية والمغني على ما إذا صلى على
أحدهما قبل طهور الآخر (قوله ولا تكفي الصلاة الخ) (فرع) وإن حضر بعد الصلاة على الميت ففعلها
جماعة وفرادى والأولى التأخير إلى الدفن كأنص عليه ونوى الفرض لو وقعها منه فرضا نهاية وشرح الروض
قول المتن (والسقط الخ) وهو كما عرفت فمأثرة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره به يعلم أن الولد النازل بعد تمام
أشهر وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاتها وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة أو ذهو
خارج من كلام المصنف كغيره كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم
وتكفينه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي المغني نحوه وفي سم عن افتاء الحيوطي ما رواه فقهه خلافا لما يأتي في
الشرح وفاقا للشيخ الإسلام قال ع ش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أي وإن لم يظهر فيه تخطيط
ولا غيره حيث علم أنه آدمي اه (قوله لأن هذا) أي من استهل أو بكى قبل تمام انفصاله (قوله مستثنى الخ)
قضية هذا أنه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجزى في النازل ما تقدم في قول المصنف ولو
وجد عضو مسلم الخ كدل إليه سم (قوله وما عدا هذين) أي ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل
فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة اه (قوله ولا تعلم حياته)
أي بان لم يستهل ولم يبك نهاية ومعنى قول المتن (كاختلاج) أي أو فحرق نهاية ومعنى أي ولو دون أربعة
أشهر إن فرض ع ش (قوله اختياري) بما إذا تميز عن الاضطراب بصرى (قوله لا احتمال الحياة) إلى
قوله ومن ثم في النهاية والمغني (قوله عليها) أي الحياة أي الدالة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة
أشهر) أي مائة وعشرين يوما أي لم يظهر خلقه نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لم يغسل) أي لم يجب غسله سم
قول المتن (وكذا إن بلغها) أي أربعة أشهر أي مائة وعشرين يوما عند نفع الروح فيه عادة أي ظهر خلقه
فالعبرة فيما ذكر بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره كما تقرر فالتعبير ببلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغه أجرى
على الغالب من ظهور خلق آدمي عند هوانه عبر بعضهم بمن أمكان نفع الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط
وعدمه وكلاهما وان تقاربت فالعبرة بما ذكره مغني وعبارة النهاية واعلم أن السقط أحوالها أنه ان لم
يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء ثم يسم ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه الحياة وجب
فيه ما سوى الصلاة أما هي فمستترة كما مر فان ظهر فيه أمارات الحياة فكذلك كبير اه (قوله كما صرحوا به في قولهم

على الحاضر مر (قوله وبحث الزركشي تقييد الخ) اعتمده مر ويبنى تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكن
صلى على باقيه والأجزاء بنية فقط مر (قوله بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم الخ) في شرح العباب ولو
انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون محققون يثبت له
وإليه الأقرب أما لو لم يغسل الباقي فلا يصلى عليه لأن الجنين متى لم يغسل كله يكون كالموت يغسل
منه شيء إلا في بعض المواضع وقول الأذرى الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اه ولا
يخفى أن قضية الأول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أي مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو
علمت حياته حال اجتنائه قبل انفصال شيء منه ثم مات وانفصل ميتا أنه لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة
وفيه نظر ولعل الوجه لثبوت الفجر (قوله لأن هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه
ونزل دون باقيه فهل يجزى في النازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم الخ (قوله وما عدا هذين) يدخل
فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضى به العدة (قوله ومن ثم لم يغسل)

الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت
والأنوى العضو وحده وفيه
نظر بل الذي ينجبه أنه نوى
الجملة وإن لم يعلم ذلك معلقا
نتيجه بكونه قد غسل نظير
ما مر في الغائب وفي الكافي
لنقل الرأس عن بالداجنة
صلى على كل ولا تكفي الصلاة
على أحدهما ويظهر بناؤه
على الضعيف أنه يجب نية
الجزء فقط (والسقط)
بتثليث أوله من السقوط
(ان) علمت حياته كان
(استهل) من أهل رفع صوته
(أو بكى) بعد انفصاله كذا
قيد به بعضهم وليس في محله
لأن هذا مستثنى من أنه إذا
انفصل بعضه لا يعطى حكم
المنفصل كله وكذا آخر رقبته
حينئذ فيقتل حازه وفي
الروضة وغيرها أخرج رأسه
وصاح فخره آخره قتل لانا
تبقنا بالصباح حياته وما
عدا هذين فحكمه فيه حكم
المتصل (ككبير) للخبر
الصحيح على كلام فيه إذا
استهل الصبي ورث وصلى
عليه (والا) نعم لم حياته
(فان ظهر) رت أمارات الحياة
كاختلاج) اختياري (صلى
عليه) وجوباً (في الاظهر)
لا احتمال الحياة بظهور هذه
القرينة عليها ويغسل
ويكفن ويدفن قطعاً (وان
لم تظهر) أمارات الحياة (ولم
يباغ) أربعة أشهر (حدث نفع
الروح فيه) لم يصل عليه
أي لم تجز الصلاة عليه لأنه
جسد ومن ثم لم يغسل (وكذا إن بلغها) وأكثر منها كما صرحوا به في قولهم فان بلغ أربعة أشهر

فصاعدا ولم تظهر اماراة الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) انه هو الخبير وبلوغه وان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة
أي السكامة وكذا القول لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل النمو (١٦٣) للتسعة مع تخلف نفخ الروح فيه لامر

أراد الله تعالى اه ولك
أن تقول سلمنا النفخ فيه
هو لا يكتفي بوجوده قبل
خروجه وإذا قال جمع بان
استهلاله الصريح في نفخ
الروح فيقبل تمام انفصاله
لا يعتد به فكيف به وهو
كله في الجوف ومن ثم تعين
أن الخلاف في وجوده قبل
تمام انفصاله لا يأتي في
وجوده في الجوف لو فرض
العلم بها عنه فافتاء بعضهم
في مولود تسعة لم يظهر فيه
شي من أمارات الحياة بانه
يصلى عليه انما يأتي على
الضعف المقابل وزعم أن
النازل بعد تمام أشهره
لا يسمى سقطا لا يجدي لانه
بتسليمه يتعين حله على انه
لا يسمى له لغة اذ كلامهم
هنا مصرح كما علمت بانه
لا فرق في التفصيل الذي
قالوه بين ذي التسعة وغيره
ثم رأيت عبارة أئمة اللغة
وهي السقط الذي يسقط
من بطن أمه قبل تمامه وهي
محملة لان يريدوا قبل تمام
خلقه بان يصكون قبل
التصور أو قبل نفخ الروح
فيه أو قبل تمام مدته
وحشئ يحتمل أن المراد
بمدته أقل مدة الحمل أو غالبا
أو أكثرها وحشئ فلا دلالة
في عبارتهم هذه بوجه ثم
رأيت شيخنا أفتى بما ذكرته

(الح) وباتى من السيوطي ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تخصيصه بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها
دخل في حكم المولود لا السقط انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله انه هو الخبير) أي
المتقدم في شرح ككبير وقد يقال ان مفهومه ينافي الاظهر السابق آنفا (قوله وبلوغه وان النفخ الح) رد
لدليل مقابل الاظهر (قوله وجوده) أي النفخ (قوله للتسعة) لا لام بمعنى الى (قوله هو الخ) الاسبق وهو الخ
بالواو (قوله قبل خروجه) أي من الجوف (قوله وإذا قال جمع الح) أي كما تقدم في شرح أو بكر (قوله قبل
تمام الح) متعلق باستهلاله (قوله لا يعتد به) خبران (قوله فكيف به) أي بوجود النفخ في السقط (قوله
ومن ثم) أي لاجل أن الاعتداد بنفخ الروح فيه وهو كله في الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) أي
السابق في شرح أو بكر (قوله في وجودها) أي الحياة (قوله منه) أي في الجوف فن بمعنى في (قوله فافتاء
بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي سم أي ووافقه النهاية والمغني ومن بعدهما (قوله لتسعة) بل للتسعة كما
مر عن النهاية ويزيد (قوله المقابل) أي مقابل الاظهر (قوله وزعم أن النازل الح) وجهذا أفتى الرملي فقال
السقط هو النازل قبل تمام أشهره أي أقل مدة الحمل أما النازل بعد تمامها وهي ستة أشهر ولحظتان فلا
يسمى سقطا فيجب فيه ما يجب في الكبير من وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة عاين نزل مينا
والتفصيل انما هو في السقط كزدي (قوله لا يجدي لانه بتسليمه يتعين الح) هذا غير صحيح نهاية (قوله مصرح
الح) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل الح) أي بظهور اماراة الحياة وعدمه (قوله محتمل لان يريدوا الح) وظاهر أن
المتبادر هو الاحتمال الاخير فينبغي جعلها عليه وفي سم عن افتاء السيوطي مانصه قال ابن الرفعة في الكفاية
نقل عن الشيخ أبي حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هومن ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على أن
المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقط اه (قوله وحشئ) أي حين أخذ
الاحتمال الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته أقل مدة الحمل) وظاهر أن هذا هو المتبادر فتعين ارادته (قوله
بما ذكرته) أي من انه لا فرق في التفصيل الذي قالوا الح (قوله يغسل) الى قوله لتوهم الح في المغني الا قوله أو
فاعل الى المتن وكذا في النهاية الا قوله حتى بنص القرآن (قوله والاسن ستره بخرقه ودفنه) أي دون غيرهما
سم (قوله بها) أي بالاربعة (قوله بما تقرر الح) ما معنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقة
أي فيما قرره سم ولك ان تقول ان معناه بيان مورد الخلاف بين الاظهر الثاني ومقابله (قوله ويزيد)
أي وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق آدم وعدمه (قوله نظر للغالب من ظهور الخلق
عندها الح) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي بناء على الغالب من ظهور خلق آدم عند هان لم يظهر

أي لم يجب غسله (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله فافتاء بعضهم في مولود الح) في
افتاء السيوطي سقط لم يستهل ولم يتخلج وقد باع سبعة أشهر فصاعدا هل تجب الصلاة عليه أم لا فاجاب
بقوله قديهم من عبارة الرازي في شرحه حيث قال وان باع أربعة أشهر فصاعدا ولم يتخلج ولا استهل
في الصلاة عليه قولان أظهرهما لا يصلي عليه ولو بلغ سبعة أشهر مثلا حث قال فصدعنا وكذا من تعليمه
بانه لا يرث ولا يورث ومن تعليل غيره انه قد يتخلف نفخ الروح لامر أراد الله تعالى والاشبه تخصيص
قوله فصاعدا بما إذا لم يجاوز ستة أشهر فان جاوزها دخل في حكم المولود لا السقط وقد قال ابن الرفعة في الكفاية
نقل عن الشيخ أبي حامد السقط من ولد قبل تمام مدة الحمل وقبل هومن ولد ميتا فترجيحه الاول يدل على
ان المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقط اه (قوله والاسن ستره بخرقه
ودفنه) أي دون غيرهما (قوله بل بما تقرر الح) ما معنى هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقة
(قوله نظر للغالب من ظهور الخلق عندها ودفنه قبلها) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي بناء على الغالب

و يغسل ويكفن ويدفن قطعان ظهر خلقه آدمي والاسن ستره بخرقه ودفنه وفارقت الصلاة غير بابها انما تضيق منه لبا من الذي يغسل
ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه وأفهمت تسوية المتن بين الاربعة ما دونها انه لا عبرة بها بل بما تقرر من ظهور خلق آدمي وغيره ولم يبين ما به
الاعتبار نظر للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها (ولا يغسل الشهيد)

فعليل بمعنى مفعول لانه مشهود له (١٦٤) بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لان روحه تشهد الجنة قبل غيره (ولا يصلى عليه) أى يحرم ذلك وان لم يؤد الغسل لازالة دمه لانه حتى ينص القرآن وابقاء لا ترشهادتهم وتعظيمهم لهمم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لتوهم النقص فيهم وبه فازقوا غسله صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه لان كل أحد يقطع بأنه غير محتاج لذلك وان القصص به التشرية وزيادة الزلفى فقط فلم يحتج لاظهار استغنائه ولانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الاحاديث التي كادت ان تتواتر وخبر أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح أنه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلته على الميت ولادليل فيه لان المخالف لارى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهو من) أى مسلم ولو قنأ أنى غير مكاف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بسببه) أى القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو قودى بوهدة أو رفته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمان بسببها أو غيره لان الظاهر مونه بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لاسير صبرا

حينئذ وجب ماعد الصلاة سم (قوله فعيل بمعنى مفعول الخ) لعله بالنسبة للمعنى اللغوى المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة فى النقل والاختصاص الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها بصرى (قوله لانه الخ) عبارة النهائية والمغنى سمي بذلك لان الله ورسوله شهد له بالجنة ولانه يبعث وله شاهد بقتله اذ يبعث وجرحه يتعجز دما ولان ثلاثا لانه شهد به فيقبضون روحه اه (قوله اى يحرم ذلك) اى كل من الغسل والصلاة (قوله لانه حتى ينص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمنع ذلك نظير ما تقدم فى حياة الانبياء (قوله وابقاء لا ترشهادتهم الخ) عبارة غيره والحكمة فى ذلك ابقاء الخ قال الجبري وفيه ان هذا الاشمل الشهيد الذى لم يظهر منه دم وأوجب بان الحكمة لا يلزم اطرادها اه (قوله لتوهم النقص الخ) يعنى لو امر بغسلهم والصلاة عليهم لتوهم انه لا جمل نقص فيهم بخلاف الانبياء فان احد الايتوهم نقصا فيهم بحال كردى (قوله وبه فازقوا الخ) اى بالتعليل الاخير ومحط الفرق تقييد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله لذلك) اى ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وان القصص به التشرية) فيه تأمل (قوله ولانه الخ) عطف على قوله لانه حتى الخ (قوله ضعف الخ) بل خطا قال الشافعى ينبغي ان رواه ان يستحى على نفسه معنى (قوله نعم) الى قول المتن ويكتفى فى النهاية لا قوله وخرج الى بخلاف الخ وكذا فى المغنى الا قوله تنبيه الى المتن (قوله نعم صح الخ) عبارة الاسنى والمغنى والنهاية واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج الخ فالمراد كفى المجموع انه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم اى ادع لهم والاجماع يدل على هذا الان عندنا لا يصلى على الشهيد وعند المخالف وهو ابو حنيفة لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام اه (قوله ولادليل فيه) اى الخصم والا فهو وارد علينا ولا يجزى فى دفعه قوله لان المخالف الخ ولا يتم تبرير قوله فعين الخ الا بالنسبة لازام الخصم فليتأمل بصرى قول المتن (وهو الخ) اى الشهيد الذى يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه كل من مات الخ نهائية ومعنى (قوله ولو قنأ أنى الخ) وقع السؤال فى الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أولا فاجبت عنه بان الظاهر الثانى لانه لم يصدق عليه انه مات فى قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم فى قتال الكفار انه بصدده ولو بخدمة الغزاة ونحوها ع ش اقول قضية اطلاق قولهم ولو صغيرا او مجنونا الاول وقضية تعليل المحشى ان المعير الذى يصدد القتال شهيد (قوله غير مكاف) اى صغير او مجنون اسنى ومعنى قول المتن (فى قتال الكفار) اى سواء اكلوا حريين ام مرتدين ام أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال ع ش قوله قصدوا الخ احترز به عما لو قتلوا من منهم مسلما غيلة اه (قوله بسببه اى القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيخذلون سردا تحت الارض علونه بالبار ودفاذا مرجهم المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محلها واهلكت المسلمين (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول فى حرب الكفار عاصيا بالخرج فقيه نظرا والظاهر انه شهيد اما لو كان فاراحيا لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد فى أحكام الآخرة لكنه شهيد فى أحكام الدنيا انتهى اه سم على البهجة (فرع) قال فى تجريد العباب لو دخل حربى بسلافا فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعوا لوروى مسلم الى صيد فاصاب مسلما فى حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين سم على المنهج اه ع ش اقول قولهم الا تى أنفا كان اصابه سلاح مسلم الخ كالصريح فى انه شهيد (قوله خطأ) ظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين أن يقصد كافر افيصيه أولا ولا مانع منه ع ش وهذا صريح فى خلاف ما قدمه عن القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه الخ) أى وان لم يكن عليه اثر دم نهائية ومعنى (قوله او غيره) اى غير القتال (قوله فليس بشهيد) اى الشهادة المخصوصة سم (قوله الاصح) خلافا لانهىة والمغنى (قوله واحد منهم) أى مثلا (قوله وان قطع بوجه) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والاولى على الاصح أى الشهادة المخصوصة

فليس بشهيد على الاصح بخلاف ما لو انكسر واوابعناهم لاستئصالهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منافاه شهيد كما على الاوجه (فان مات بعد انقضائه) أى القتال وقد بقى فيمحيية مستقرة وان قطع بوجه من خرج به (أو) مات أحد من أهل العدل (فى قتال

البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيغسل ويصلى عليه اما الاول فلانه يقتول بسبب (١٦٥) آخر واما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

ثم لوقته كافر استعانوا به

كان شهيدا امامن حركته

حركة مذبح عند انقضاء

قتال الكفار فشهيد جزيا

ومن هو متوقع الحياة حينئذ

فغير شهيد جزيا (وكذا)

لا يكون شهيدا اذا مات

(في القتال) مع الكفار

(لا بسببه على المذهب) بان

مات فجأة أو بمرض أو قتله

مسلم عدا (ولو استشهد

جنب فلا يصح انه لا يغسل)

عن الجنابة فيجزم غسله

لان الشهادة تسقط غسل

الموت فكذا غسل الحدث

ولان الملائكة تغسل

حفظه رضى الله عنه

لاستشهاده يوم أحد جنبا

نحو وجهه عقب سماعه

الدعوة وهو مع أهله اليها كما

صح ولو وجب غسله لم

يسقط بفعل الملائكة كما مر

(و) الاصح أنه (نزاع)

وجوبا (نجاسة غير الدم)

الذي هو من أثر الشهادة

وان أدت ازالها لازالت كما

أفاده أصله لانه لا فائدة

لبقاها اذا ليست أثر عبادة

(تنبيه) هل للنجاسة

الحاصلة من أثر الشهادة

حكم دمها أو يغرق بان

الشهوده بالفضل الدم فقط

ولان نجاسته أخف في

كلامهم شبه تناف في ذلك

لكنه الى الثاني أميل

(ويكفي) ندبا (في ثيابه)

التي مات فيها (الملطخة

بالدم) وغيرها لكن الملطخة

أولى بالتقيد لذلك وذلك لاتباعه والوجه أنه لا يجب

كما في المحلى والغنى والنهاية ترك ان لا يهاجر يان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيشرح به
بصرى قول المتن (فغير شهيد الخ) أى سواء أطال الزمان أم قصر نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لوقته كافر
استعانوا به الخ) شامل لذى استعانوا به بأن ظن جواز اعانتهم مر بقى مالوا استعان أهل العدل بكفار قتلوا
واحدا من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر سم على حج والا قرب أنه شهيد وبقى مالوا شكت في
كون المقتول مقتول مسلم أو كافر والا قرب أنه ليس بشهيد ع ش أقول والقلب في الاول الى عدم الشهادة
أميل اذ مقاتلة الكفار فيه تبسح لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور أنه مات في قتال الكفار (قوله
أو قتله مسلم الخ) أى لم يستعن به الكفار أخذ ما مر قول المتن (جنب) أى أو نحوه كحائض ونفساء
نهاية ومعنى (قوله وهو مع أهله) الجملة حال من ضمير سماعه الفاعل في المعنى (قوله اليها) أى الدعوة والجار
متعلق بالخر وج (قوله كما مر) أى في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) أى الشهيد وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر أن المراد النجس الغير المعفوع عنه نهاية أى اما المعفوع عنه فتحرم
ازالته ان أدت الى ازالة الدم ع ش (قوله غير الدم الذى الخ) أى ادم الشهادة الخالى عن النجاسة فتحرم
ازالته لاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه أثر عبادة وانما لم تحرم ازالة الخلو من الصائم مع أنه أثر عبادة
لانه المفوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أن غيره أزاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مر الإشارة الى ذلك
في باب الموضوع نهاية ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) أى بخلاف الدم فإنه يمنع ازالته بالغسل
بخلافها بنحو عود والفرق أن الغسل يزيله بالكلية عينا أو أثر أو ازالته بنحو عود يزيل العين دون الأثر مر
اه (قوله أو يفرق الخ) معتمد ع ش (قوله لكن) أى كلامهم (الى الثاني أميل) عبارة النهاية والثاني
أقرب اه أى الفرق (قوله ندبا) الى قوله ويظهر في المعنى الاقوله ان لاقت به والى قول المتن فان لم يكن في النهاية
الا ما ذكر (قوله ندبا) أى ان لم يختلفوا في ذلك والا فوجوبها كما يأتى في قوله والا وجه الخ (قوله التي مات فيها)
أى واعتدلبسها غا البانها ومعنى أى وان لم تكن بها باقاعلا أثر الشهادة وعليه فمعمل سن التكفين في
الابيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه ع ش (قوله فالتقيد لذلك) عبارة المعنى والنهاية فالتقيد في
كلام المصنف كاصله بالمطخة لبيان الاكمل وعلم بالتقيد ندبا أنه لا يجب تكفينه فيها كسائر الموتى اه
(قوله والاوجه الخ) عبارة المعنى وشرح الروح والنهاية ولو أراد الوردية نزعها وتكفينه في غيرها جاز سواء
كان عليها أثر شهادة أم لا ولو طلب بعض الورثة النزع وامتنع بعضهم أجيب المحتج في أحد احتمالين يظهر
ترجيحه اه (قوله لا يجب أحد الورثة) أى بخلاف جميع الورثة بدليل قوله ندبا سم (قوله ان لاقت
به) أى بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفينه في اللاتق مر اه سم (قوله نظير ما مر في الثلاث) أى كالأ
قال بعضهم تكفينه في ثوب وامتنع الباقيون نهاية (قوله رعايته لمصلحة الخ) قال في شرح العباب فان قلت أصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بشيابه قلت الذى استعبد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعايته حق
الميت وأنه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا عدم النزع انتهى اه سم (قوله وينزع ندبا الخ) أى

(قوله ومن ثم لوقته كافر استعانوا به) شامل لذى استعانوا به بأن ظن جواز اعانتهم مر بقى مالوا استعان
أهل العدل بكفار قتلوا واحدا من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر (قوله في المتن تزال نجاسة
غير الدم) أى بخلاف الدم فإنه يمنع ازالته بالغسل بخلافها بنحو عود والفرق أن الغسل يزيله بالكلية
عينا أو أثر أو ازالته بنحو عود يزيل العين دون الأثر مر (قوله والاوجه الخ) أى لا يجب أحد الورثة أى بخلاف
جميع الورثة بدليل قوله ندبا (قوله ان لاقت به) أى بخلاف ما إذا لم تلق به يجوز نزعها وتكفينه في
اللاتق مر (قوله نظير ما مر في الثلاث) قد شكل التنظير بما مران الذى تحرر وجوب التكفين
في ثلاثة أبواب وان اتفق الورثة على المنع من الثاني والثالث بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه المذكورة
فانه مندوب لا واجب قال في شرح العباب فان قلت أصل التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بشيابه قلت
الذى استعبد من تقديمهم لطالب الثلاثة هو رعايته حق الميت وأنه عند التنازع يفعل به الاكمل وهو هنا

أولى بالتقيد لذلك وذلك لاتباعه والوجه أنه لا يجب أحد الورثة لنزعها ان لاقت به رعايته لمصلحة نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

ولو فرض أنه بعد ازراء الاثبات الى لور ودالامربه عش (قوله نحو در ع الخ) عبارة غير آله حرب
 كدر ع وكذا كل ما لا يعتاد لبسه غالباً تكف وجبة محشوة الخ (قوله أن محله) أي محل ندب نزع ما ذكر قول
 المتن (سابعاً) أي سائر الجميع بدنه و (قوله تم) أي وجوباً بنهاية ومعنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة
 أبواب إذا كف من ماله ولادين عليه يادى (قوله هذا) أي الفصل في المغنى الاقوله وألحق به ان ومقتول
 وكذا في النهاية الاقوله بل واختياراً (قوله هذا الخ) عبارة للمغنى والاسنى والنهاية الشهاد كما قاله في المجموع
 ثلاثة الاول شهيد في حكم الدنيا بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثواباً خاصاً وهو
 من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من
 قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياءاً ونحوه والثالث شهيد في حكم
 الآخرة فقط كما مقتول ظلماً من غير قتال والمبطون اذ مات بالبطن والمطعون اذ مات بالطاعون والغريق
 اذ مات بالغرق والغريب اذ مات بالغربة وطالب علم اذ مات على طلبه ومن مات عشقاً أو بالطاق أو بدار
 الحرب أو نحو ذلك واستثنى بعضهم من الغريب العاصي بغرته كالأبق والناسرة ومن الغريق العاصي
 بركوبه البحر كان كان الغالب فيه عدم السلامة أو استواء امرين أو ركبه لشرب خمر ومن الميت
 بالطلق الحامل بزنا والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة اهـ ويأتي في الشرح ما يوافق (قوله وهو من
 قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب سم ويظهر أنه من القسم الاول
 وأن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لامر ديني والله أعلم (قوله ومبطون) أي
 كالمستقي وغيره خلافاً لمن قيده بالاول بنهاية قال الرشدي قوله خلافاً لمن قيده بالاول بمعنى قيد المبطون
 بمن مات بمرض البطن المدعى أي الاسهال اهـ (قوله وحريق الخ) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب
 عليه العلامة الشوبري قال شيخنا ابن عسبد الحق في تنقيح اللباب وأحد وجه بعضهم على ما اذا قتل على
 غير الكيفية المأذون فيها والوجه جملة على ما اذا سلم نفسه لاستيقاء الحمد منه تأبناً انتهى أقول الاقرب
 أنه شهيد مطلقاً سواء أريد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرف بالجر ومات أو مات بسبب
 الولادة من جل الزنا ونحوهما عـ (قوله وميت زمن طاعون) أي وان لم يطعن وظاهره وان لم يكن
 من نوع الطاعون بان كان الطعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم عـ عبارة شيخنا أو في زمن
 الطاعون ولو يغيره لكن كان صابراً محتسباً أو به بعده اهـ (قوله وقديون خذ منه) أي من اطلاق ان
 الميت في زمن الطاعون شهيد بدون تقييده بعدم الفرار وعدم الدخول لكن لم يظهر لي وجه الاخذ (قوله
 لكن الاوجه ما أطلقوه الخ) أي فيحرم كل من الفرار والدخول عم الطاعون ذلك الاقليم ولا (قوله تعليل
 الاول) أي حومة الفرار و (قوله والثاني) أي حومة الدخول (قوله انه نوع الخ) أي الطاعون (قوله انما
 تقتضي الكراهة) أي كراهة الدخول (قوله ومقتول الخ) كقوله الا في وميتة الخ عطف على غريق
 (قوله ظلماً) أي ولو هيئة كان استحق شخص خرقته فقد نصغين شيخنا وتقدم استقرب عـ
 أن المقتول أحد شهيد مطاقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو اختسلي بمحبوبه لم يتجاوز
 الشرع و (قوله والكنتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعتداه للمغنى والنهاية وشيخنا
 (قوله في عاشق غيرها) أي كامرء بنهاية ومعنى (قوله بل واختيار الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للظاهر النهاية
 قال عـ قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرملي وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان
 الغرض العفة والكنتم بل قال الطبرسي لاوى و مر وان كان السبب المؤدى الى عشق الامرء اختيارياً
 حيث صار اضطراراً يا عفو وكنتم والله أعلم اهـ ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه اذا اختل به حصل بينهما
 فاحشة بل عزم على أنه وان خلى به لا يقع منه ذلك والكنتم أن لا يذكراً به لاحد ولو محبوبه اهـ (قوله
 لان الجهة منفكة) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال ان كان الموت معصية كان تسبب في القاء الجمل
 عدم النزع اهـ (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) بقى من قاتل لرجاء الشهادة أو مجرد الثواب

نحو در ع و فرو وثوب جلد
 ونحف ويظهر أن محله
 حيث كان ملكه ورضى به
 وارثه الرشيد والاوجب
 نزع (فان لم يكن ثوبه سابعاً
 تم) الواجب وجوباً وغيره
 ندباً هذا حكم شهيد الدنيا
 فقط وهو من قاتل لنحو
 حمة أو الآخرة وهو من
 قاتل لتكون كلمة الله هي
 العليا أم شهيد الآخرة فقط
 كغريق ومبطون وحريق
 وألحق به من مات بصاعقة
 وميت زمن طاعون وقيد
 يؤخذ منه أن حومة الفرار
 من بلد الطاعون والنحول
 اليه محله ان لم يعم ذلك الاقليم
 لكن الاوجه ما أطلقوه كما
 يشهد به تعليل الاول بعدم
 القيام بالباقي وتجهيزهم
 والثاني بانه ر بما أصابه
 فيسند له دخوله فان قلت
 غايته انه نوع من العدوى
 وهي انما تقتضي الكراهة
 فقط قلت ممنوع بل هذا
 يصدق عليه عرفاً أنه من
 الالتقاء بالبدن الى التهلكة
 ومقتول ظلماً وميت عشقاً
 ان يحصل نكاحها بشرط
 العفة والكنتم كافي الخبر
 ولا يبعد في عاشق غيرها
 اضطراراً انه شهيد أيضاً بل
 واختياراً أيضاً اذا عفو وكنتم
 كنم وكتب بجر المعصية لان
 الجهة منفكة

وصلاة وغيرهما

* (فصل) * في الدفن وما

يتبعه (أقل القبر) المحصل

للواجب (حفرة تمنع) بعد

طمعها (الرائحة) أن تظهر

فتؤذي (والسبع) أن

ينبشها بأكمله لأن حكمه

وجوب الدفن من عدم

انتهالك حرمته بانتشار ريحه

واستقذار جيفته وأكل

السبع له لا تحصل الإبدالك

وخرج بحفرة وضعه بوجه

الأرض وسره بكثير نحو

تراب أو تجارة فإنه لا يجزئ

عندما كان الحفر وان منع

الريح والسبع لأنه ليس

بدفن وبتنع ذنبك ما يمنع

أحدهما كان اعتادت

سباع ذلك الحفر عن

موتاه فيجب بناء القبر بحيث

تمنع وصولها إليه كالجو طاهر

فإن لم يمنعها البناء كبعض

النواحي وجب صندوق كما

يعلم مما يأتي وكالفاسقي

فإنها بيوت تحت الأرض

وقد قطع ابن الصلاح

والسبكي وغيرهما بحرمته

الدفن فيها مع ما فيها من

اختلاط الرجال بالنساء

وإدخال ميت على ميت قبل

بلاء الأول ومنعها للسبع

واضح وءدمه للرائحة

مشاهد فقول الرافعي

الغرض من ذكرهما أن

كانا متلازمين بيان فائدة

الدفن والأفسيان وجوب

رعايتهما فلا يكفي أحدهما

يتعين جملة على أن التلازم

فما أتى أو ركب الجرس وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وإن لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وإن قارنها معصية لأنه لا تلازم بينهما اه قال ع ش ومنه ما لو صاد حية وهو ليس حاذقاً في صيدها ونحو الهوان إذا لم يكن حاذقاً في صنعته بخلاف الحاذق فيه ما فإنه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اه (قوله وميتة طلقاً) أي ولو كانت حاملاً من زمانها ميتة ومعنى وشيخنا (قوله فهو كغيره) جواب أما شهد بالأسخوة الخ

* (فصل في الدفن وما يتبعه) * (قوله وما يتبعه) أي الدفن كالتعزية رشدي (قوله المحصل) أي قوله فقول الرافعي في النهاية والمغنى الأقوله وبتنع إلى كالفاسقي (قوله المحصل الخ) صفة القبر قول المتن (تمنع الرائحة والسبع) هذا صابط الدفن الشرعي فإن منع ذلك كفي والأفلاخية قال ع ش هذا يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلاً ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة أصلاً كان جف اه وياتي عن سم ما يوافق (قوله أن تظهر) إشارة إلى تقدير مضاف وكذا قوله أن ينشأ إشارة إليه (قوله فتؤذي) أي إلى الختية نهاية ومعنى (قوله وبأكمله) عبارة النهاية والمغنى لا كل الميت اه (قوله من عدم انتهالك حرمته الخ) يفيد أنه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى أحد لان فيه انتهالك حرمته سم (قوله لا تحصل الخ) (فرع) لو لم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك إنسان غير محتاج إليه لزمه بذلك بالقيمة فإن لم يكن له مال فمجاناً على قياس ما تقدم في الكفن على ما مر فيه سم (قوله وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بناءها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسقي أن كانت بناء في حفر كفت أن منعت ما ذكر والأفلاخية لا إطلاق ما يأتي سم (قوله وسره الخ) عبارة النهاية والبناء عليه بما يمنع ذنبك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كلومات بسفينة والساحل بعيداً وبه مانع فيجب غسله وتكفينه وأصله عليه ثم يجعل بين لوحين أي ندباً ثلاثين متعرج ثم يليق ليتبذه البحر إلى الساحل وإن كان اهله كفار الاحتمال أن يحجده مسلم فيدفنه ويجوز أن ينقل أي بنحو حجر لينزل إلى القبر وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا لم يكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه اه قال ع ش قوله مر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها من بني عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي اه وتقدم تغاغن سم ما يتخلفه (قوله وبتنع الخ) عطف على قوله بحفرة (قوله كان اعتادت الخ) مثال المنع الريح دون السبع و (قوله وكالفاسقي) مثال المنع السبع دون الريح بصري (قوله ووصولها إليه) أي وصول السباع إلى الميت (قوله مما يأتي) أي في المسائل المتنورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ (قوله وكالفاسقي) أي المعروفة ببلاد مصر والشام وغيرهما معنى (قوله فإنها بيوت تحت الأرض الخ) أي فلا يكفي الدفن فيها فإنه كوضعه في غار ونحوه ويسد بابها معنى (قوله وعدمه للرائحة) متعلق بالضمير ففيه انظر سم (قوله يتعين الخ) عبارة النهاية والاسنى والمغنى وظاهر أنها غير متلازمين كالفاسقي التي لا تنكح الرائحة مع منعها الوخش فلا يكفي الدفن فيها اه (قوله يتعين جملة الخ) كلام الرافعي ليس فيه دعوى التلازم حتى يحتاج إلى الحمل والتأويل بصري وسم (قوله فبالنظر إليه) أي إلى التلازم غالباً (قوله لعدمه) أي لعدم التلازم على قلة (قوله بالأول) أي التلازم قول المتن (ويندب أن يوسع الخ) وينبغي

* (فصل في الدفن وما يتبعه) * * (فرع) * لو لم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك إنسان غير محتاج إليه لزمه بذلك بالقيمة فإن لم يكن له مال فمجاناً على قياس ما تقدم في هامش قول المصنف في فصل الكفن فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج في الأصح فيلزم لو لم يوجد الاثوب مع مالك غير محتاج إليه على ما مر فيه (قوله في المتن حفرة تمنع الخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بناءها حيث منعت ما ذكر كفت فالفاسقي أن كانت بناء في حفر كفت أن منعت ما ذكر والأفلاخية لا إطلاق ما يأتي (قوله من عدم انتهالك حرمته بانتشار ريحه) يفيد أنه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى أحد لان فيه انتهالك حرمته (قوله وعدمه للرائحة) للرائحة متعلق بالضمير ففيه انظر (قوله يتعين جملة الخ) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلاً عن تعيينه كإدراك

بينهما باعتبار الغالب فبالنظر إليه الجواب ما ذكره أولاً وبالنظر لعدمه الجواب ما ذكره ثانياً فخرم شارح بالأول فيه تساهل (ويندب أن يوسع)

بأن يزاد في طوله وعرضه
(ويعمق) بالمهمله وقيل
المجمله للخبر الصحيح في قبلي
أحد أحفر وأوسعوا
وأعمقوا وان يكون التعميق
(قائمة) لرجل معتدل
(وبسطة) بأن يقوم فيه
ويستطيد مرتفعة وصحح
الرافعي أن ذلك ثلاثة أذرع
ونصف والمصنف أنه أربعة
ونصف ولا تعارض إذا الأول
في ذراع العمل السابق بيانه
أول الطهارة والثاني في
ذراع البس (واللحد) بفتح
أوله وضحه وهو أن يحفر في
أسفل جانب القبر والأولى
أكونه القبلي قدر ما يسع
الميت (أفضل من الشق)
بفتح أوله (أن صلبت
الأرض) لخبر مسلم أن سعد
ابن أبي وقاص أمر أن
يجعل له لحد وأن ينصب
عليه اللبن كأنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي
خبر ضعيف اللحد لنا والشق
لغيرنا أما في رخوة فالشق
أفضل خشية الانهيار وهو
حفرة كالنهر بيني جانبها
ويوضع بينهما الميت ثم
تسقف والجذر أولى ويرفع
قليلا بحيث لا يمس رأسه
أن يوسع كل منهما ويتأكد
ذلك عند رأسه ورجليه
للخبر الصحيح به (ويوضع)
نوبا (رأسه) أي الميت في
النفس (عند رجل القبر)
أي مؤخره الذي سيكون
عند سفله رجل الميت
(ويصل من قبل رأسه)

أن يكون ذلك مقدرا ما سيع من منزلة القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن فيه تحجيرا على الناس ع ش
(قوله بان يزاد) إلى قوله ويسن في النهاية الاقوله والأولى كونه وقوله وفي خبري إلى أماني رخوة وكذا في المغني
الأنه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرافعي وأما الأول قول المتن (ويعمق) أي بان يزاد
في نزوله مغني (قوله أحفر وا) بكسر الهمزة من باب ضرب ع ش قوله وأوسعوا وأعقوا هما من باب
الافعال فهما من باب مفتوحة (قوله وأن يكون التعميق) إشارة إلى أن قول المصنف قائمة بالخبر
ليكون المحذوفة (قوله ويستطيد) أي غير قابض لأصابعها ع ش (قوله ولا تعارض) جرى عليه مر
اه سم (قوله اذ الأول في ذراع العمل الخ) أي الذي اعتد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع
النجار أي وهي تقرب من الاربعه ونصف بذراع الأدمي فلا تخالف بينهما ع ش (قوله السابق بيانه)
وهو أنه ذراع وزبع بذراع السد فيكون التفاوت بينهما ثمن ذراع لأن الثلاثة ونصف بذراع العمل
باربعة ونصف الاثنا بذراع السد فقوله فلا تعارض أي تقر بينا يجري قول المتن (واللحد أفضل من
الشق) ولا يكتفي بوضع الميت في القبر كما هو المعهود الآن أي في الفساق قال الناس آثمون بترك الدفن في
اللحد أو الشق شيخنا (قوله القبلي) أي وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره ع ش قول المتن (ان صلبت)
بضم اللام من الصلابة وهي اليبوسة والشدة (قوله اللحد لنا) يحتمل أن المراد للمسلمين ويحتمل لأهل
المدينة لصلابة أرضهم ولحقهم من في معناهم بصري (قوله وهو حفرة الخ) عبارة النهاية وهو أن يحفر قعر
القبر كنهرو بيني جانبها بلين أو غيره مما لم تسمه النار اه قال ع ش قوله مر مما لم تسمه الخ أي الأولى
ذلك اه (قوله بيني جانبها) هل يسن ذلك البناء بحيث يكره تركه وان كانت الأرض في غاية الصلابة
أو انها وفيها إذا كان في الأرض نوع رخوة بخلاف ما إذا كانت في غاية صلابه لا يخشى من الانهيار أصلا فلا
يندب البناء كما يفيد قول المغني أو بيني الخ باو ثم رأيت قال شيخنا على الغرض مائنه قوله وبيني جانبها الخ
ظاهره أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعينا بل يمكن الاختصار على أحدهما فتجعل الواو بمعنى أو ثم تجعل
أو مائة خلت بجوز الجمع قصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع
بينهما اه (قوله ويوضع بينهما الميت) ولو كان بارض اللحد أو الشق بحاسة فهل يجوز وضع الميت
عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون من صديد الموتى كفي المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها أو من غيره
كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر رحمة الصلاة عليه في هذه
الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيخنا (قوله ثم يسقف) أي بلين أو خشب أو حجر مغني (قوله
ويرفع قليلا) هل ذلك وجوب بالثلاث زري به سم على ج والظاهر أنه كذلك لعله المذكورة ع ش
(قوله ويسن الخ) عبارة المغني والنهاية عبارة المجموع كالجهو ورو يستحب أن يوسع من قبل رجليه ورأسه
أي فقط وكذا رواه أبو داود وغيره والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب اه قال ع ش وما
ذكره مر عن المجموع محمول على الشق واللحد لا في قول المصنف ويندب أن يوسع الخ وفرضه يجمع بينهما
أو يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصري عبارة الاسني ويوسع من زيادته أي يوسع اللحد ندب بالعموم
الخبر السابق ويتأكد ذلك عند رأسه ورجليه للأمر به في خبر صحيح في أبي داود اه ففهم منه تخصيص
تأكد توسعة محل الرأس والرجلين باللحد وعبارة التحفة مصرحة بعموم التأكد المذكور اه (قوله عند
رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله ندبا) إلى قوله وفارق في النهاية والمغني الاقوله ندبا
وقوله لنا مر إلى المتن وقوله وقد يشكك إلى وبعده المحارم وقوله وهو محتمل إلى فتها قول المتن (ويصل الخ) أي
بادنى تأمل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله ويرفع قليلا الخ) هل ذلك وجوب بالثلاث زري به
(قوله ويسن أن يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع والجهو ثم هذه العبارة تفيد
سن التوسيع في غير ما يلي رأسه ورجليه أيضا خلافا لما تقدم عن المجموع وغيره واقتصر في شرح الروض
على الموضع الثاني (قوله عند رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر

من السنة وهو في حكم المرفوع
(وبدخله) ولو أنى ندبا
(القبر الرجال لأنه صلى الله
عليه وسلم أمر أباطحة أن
ينزل في قبر بنته أم كلثوم
لأرقية وان وقع في المجموع
وغيره لأنه صلى الله عليه وسلم
عند موتها كان يبدر ولا ينهم
أقوى نعم يتولين حملها من
الغتسل إلى النعش وتسلمها
بأن بالقبر وحل شداها فيه
(وأولاهم) بالدفن (الاحق
بالصلاة) عليه وقدم لكن
من حيث الدرجة والترب
دون الصغائر إذا فقه هنا
مقدم على الاسن الأقرب
عكس الصلاة كما مر
في الغسل ولا خلاف أن
الوالى لاحق له هنا قال ابن
الرفعة ونأزعه الأذرى بأن
لقاس أنه أحق فله التقديم
أو التقديم (قلت الآن
تكون امرأته زوجة
فأولاهم الزوج) وإن لم يكن
له حق في الصلاة (والله أعلم)
لأنه ينظر مالا ينظرون وقد
يشكل عليه تقدمه صلى الله
عليه وسلم أباطحة وهو
أجنبي مفضل على عثمان
مع أنه الزوج الأفضل
والعذر الذي أشير إليه في
الخبر على رأى وهو أنه كان
وطئ سريته تلك الليلة
دون أبي طحمة ظاهر كلام
أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن
يسهل ذلك أنهم إذا وقع حال
ويحتمل أن عثمان لغرط
الحزن والاسف لم يثق من
نفسه

يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ليسلم إن في القبر (قوله برفق) أى سلا برفق لا بعنف (قوله المصاحح
الح) عبارة النهاية لأنه السنن في ادخاله أما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة وأما السـ
فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي المغنى وشرح المنهج نحوه وعلم بذلك ما في صنيع الشارح
من إيهام أن ذلك - له السلسل أوله وللوضع (قوله ندبا) خلافا للمغنى عبارة وطاهر ما في المختصر وكلام
الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتكبرهم واستظهره الأذرى وهو ظاهر اه
قول المتن (الرجال) أى إذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبها نهاية ومغنى قال عـ
وينبغي أن المراد بالرجال ما يشبه الصبيان حيث كان فهم قوة وأنه لو فعله الأناث كان مكرها وخروجا من
خلاف من حرمة وتبعه الخطيب اه (قوله أمر أباطحة الح) أى مع أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة
وغيرها رضى الله تعالى عنهم نهاية ومغنى (قوله وان وقع الح) أى انما رقية نهاية ومغنى (قوله عند موتها)
أى ودفعها نهاية أى رقية (قوله ولا ينهم الح) عطف على قوله لأنه الح (قوله اقوى) أى من النساء ويخشى
من مباشرتهن هتلك محومة الميت وانكشفهن مغنى (قوله نعم يتولين الح) أى ندبا مغنى ونهاية (قوله
حملها من الغتسل الح) وكذا من الموضع الذى هو فيه بعد الموت إلى الغتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهم عـ
وشحنا (قوله وتسليمها بالقبـ) فيه توقف (قوله بالدفن) أى الإدخال في القبر (قوله دون الصغائر) أى
المعتبرة في الصلاة فلم يقدم هنا بل بعكسها فلا يقال ان تقديم الأفعه على الاسن تقديم بالصغائر فينا
قوله دون الصغائر سم وعش (قوله إذا فقه الح) أى والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا والمراد
بالأفعه العلم بذلك الباب نهاية ومغنى (قوله ولا خلاف الح) عبارة النهاية والمغنى والوالى هنا لا يقدم على
القريب جزما اه قول المتن (فأولاهم الزوج) والأوجه كما قال الأذرى أن السيدى الأمة التى تحل له كالزوج
وأما خبرها فهل يكون معها كالأجنبي أولا الأقرب نعم الآن يكون بينهم محرمة وما العبد فهو أحق بدفعها
من الأجانب حتم مغنى وأسنى وكذا في النهاية لا فى المسئلة الثانية فقال فيها الأوجه لا وان لم يكن بينهما
محرمة لأنه في النظار ونحوه كالحرم وهو أولى من عبد المرأة إذا سالكتها أقوى من المملوكة اه واعتده
الحاجي وأقره عـ (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الأقارب ونحوهم على ما تقدم ثم
وتقدم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الأقارب سم عبارة البصرى هذا لا يلزم ما تقدم نقله وأقره
من أنه مقدم على الأجانب وحرم به صاحب المغنى والنهاية وحينئذ في الغاية يقال وان كان مؤخر
عن الأقارب اه (قوله وقد يشكك عليه) أى على قول المصنف فأولاهم الزوج (قوله أنهم لا يعتبرونه)
أى الوطمانعا (قوله لكن يسهل ذلك) أى يزيل الاشكال و (قوله أنها الح) أى الواقعة في الخبر كـ

(قوله إذا فقه هنا مقدم على الاسن الأقرب) لا يقال تقديم الأفعه على الاسن تقديم بالصغائر فينا قوله
دون الصغائر لانا نقول قوله دون الصغائر المراد فيه الصغائر المعتبرة في الصلاة ولم يقدم هنا بل بعكسها
وعبارة شرح البهجة يقدم هنا الأفعه أى بالدفن على الأقرب والاسن والبعيد كالمع الفقيه على الأقرب أى
والاسن أخذنا ما قبله بالأولى لأنه إذا قدم الأفعه على الاسن مع المشاركة فى أصل الفقه فعليه مع عدم المشاركة
فى أصله بالأولى كاخ غير فقيه وثم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مما
مرئاه اه لكن الذى تقدم ثمة فى كلام الشارح ان تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه محله عند الاستواء فى
الدرجة وهنا لا يتقيد بذلك كما تبيده عبارة شرح البهجة المذكورة الآن تحمل على ذلك ثم يقال لاجابة
لقوله والبعيد الفقيه الح مع ما قبله فتأمل * (فرع) * تقدم ان قضية كلامها بل صريحه ان الترتيب
السابق في الغسل واجب وأما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة كلام انه مقتضى
كلام الجمهور اه والفرق لا غنى فليستامل (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أى مع وجود الأقارب ونحوهم
على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل ان الزوج أحق من رجال الأقارب

(قوله باحكام الدفن) بكسر الهمزة اى اتقانه (قوله لم يقارف) اى لم يجامع (قوله يقدم منهم من بعده عهده الخ) ولا ترد أنهم قالوا فى الجملة انه يسن ان يجامع ليتمها ليكون أبعد عن الميل الى ما يراد من النساء لان قول الغرض ثم كسر الشوكة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا ان يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العيدين من أقوى فى عدم التذكر عس (قوله وبعده) اى بعد الزوج سم وكردى عبارة النهاية والمغنى وبلىه الافقه ثم الاقرب الخ (قوله المحارم الاقرب فالاقرب كالصلاة) أى فيقدم الاب ثم أبوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب ثم الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم أوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبيدها اى الميتة ويشبه أن يتقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة أسنى وفى سم عن شرح البهجة مثله (قوله ان عرف ما قدم به) يعنى أحكام الدفن وهل المراد الاحكام الواجبة فقط أو هى والمندوبة ينبغى الثانى نظر المصلحة الميت بصري أقول قول الشارح بل الفقيه كالصريح أو صريح فى الاول (قوله فتنها) والاشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضا ومحارم المصاهرة على عبيدها نهاية قال عس وقياس ما تقدم فى الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت فى سم على المنهج اه (قوله نخصى الخ) قال الاذرى وقديقال ان العين والهم من الفحول اضعف شهوة من شباب الحصان فيقدمان عليهما نهاية (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبله سم أقول بل يرتبه بقوله بترتيبهم فى الصلاة (قوله فذروهم كذلك) أى غير محرم كبنى خال وبنى عمه سم ونهاية (قوله فصالح أجنبي) أى ثم الافضل فالافضل ثم النساء كترتيبهن فى الغسل والخاتى كالنساء نهاية ومغنى قال عس وينبغى تقديم الخنائى على النساء لاحتمال ذكورتهم اه (قوله فان استوى اثنتان الخ) أى وتنازعا نهاية ومغنى (قوله أقرع) أى ندبا عس (قوله لا نقطاع الملك) أى وهو بعينه موجود هنا أسنى (قوله اذ الرجال الخ) فى تقريبه تأمل (قوله ثم) أى فى غسل المرأة (قوله وهن الخ) أى فى دفن المرأة سم (قوله كبن العم) أى كأن قنأولى من ابن العم (قوله انه الخ) أى قنأ (قوله ونحو ابن العم) ادخل فى النحو الاجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعلم انه النهاية والزيادة فى سم وفى شرح الروض انه قضية كلامهم اه (قوله أى الدافنون) الى قول المنزى ويسدى فى النهاية والمغنى الاقوله وان كانت الى حرم وقوله وصح الى ولومات (قوله أى الدافنون) أى المدخلون للميت فى القبر نهاية ومغنى (قوله ندبا الخ) أى اما الواجب فى المدخله فهو ما تحصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) ينبغى ندبها موافقة لما فعل به ص الى الله عليه وسلم وان حصل المقصود بواحد ثم رأيت عبارة الروض وشرحه ترشد الى ما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعده عهده بالجماع لانه أبعد) قد يعارض بان القريب العهد أسكن نفسا من ذلك أخذنا مما قالوه فى خبر من اغتسل بوجه الجماعة غسل الجنابة (قوله وبعده) أى بعد الزوج المحارم الاقرب فالاقرب عبارة شرح البهجة فمحرم من العصة ثم ذوى الارحام فيقدم الاب ثم أبوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم أوالام ثم الاخ منها ثم الخال ثم العم منها ثم عبيدها محارم الرضا والمحارم المصاهرة فان لم يكن محرم فعبد من نظم أى التى تدفن اه وفى شرح الروض ويشبه أن يتقدم على عبيدها محارم الرضا ومحارم المصاهرة اه قال فى شرح الروض قال الاذرى والمتبادر من كلامهم انه لاحق للسيد فى الدفن والوجه انه فى الامة التى تحل له كالزوجة وأما غيرهما فهل يكون معها كالأجنبي أو لا فيه نظر والاقرب نعم الآن يكون بينهما محرمية وأما العبد فهو أحق بدفنه من الاجانب حتما اه شرح الروض وقضية تعميده بقوله من الاجانب ان الاقارب أحق منه وهو قياس ما قدمه الشارح فى الصلاة وقلنا بما مشه ان قياسه الغسل (قوله ومعتق) لم يرتبه مع ما قبله (قوله كذلك) أى غير محرم كبنى خال وبنى عمه (قوله اذ الرجال الخ) أى فى غسل المرأة (قوله وهن يتقدمون) أى فى دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب مستحب) فى شرح الروض انه قضية كلامهم (قوله كما) أى فى أول القرع السابق

باحكام الدفن فأذن وأوانه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فتقدم أباطلهم من خبر اذنه ونخصه ليكون لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر أن الاجانب المستوين فى الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه أبعد من مذكري يحصل له لو ماس المرأة وبعده المحارم الاقرب فالاقرب كالصلاة وظاهر كلامه تقديم الزوج على المحرم الافقه بل الفقيه وهو محتمل لكن محله فى الثانية ان عرف ما قدم به فتنها فمسوح فمحبوب ونخصى أجنبي اضعف شهوة ثم ولتقواهم فهارتوا كذلك فعصبة غير محرم كبن عم ومعتق وعصبة بترتيبهم فى الصلاة فذروهم كذلك فصالح أجنبي فان استوى اثنتان قربا وفضيلة أقرع وفارق ما ذكر فى قنأما صر أن الامة لا تغسل سبيدها لانقطاع الملك بأن المخطط مختلف اذ الرجال ثم يتأخرون عن النساء وهن يتقدمون ولو أجنب عامن وقنأولى من الاجانب كبن العم لان لنا خلافا أنه يغسلها ونحو ابن العم لا يغسلها قطعاً وهذا الترتيب مستحب كما مر مع الفرق بينه وبين الغسل (ويكونون) أى الدافنون (وترا ندبا واحد اثلاثة وهكذا

بحسب الحاجة لما صح أن دافنه صلى الله عليه وسلم على والعباس والغفل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة بزيادة شقران مولاه صلى الله عليه وسلم وقثم بن العباس رضى الله عنهم يحتمل أنه عدفيهما من ساعدهم في نقل أو مناولته شئ (١٧١) احتجوا إليه على أن بعض الحفاظ

صححها واقتضى كلامه أنها

الافضل (ووضع في اللحد)

أو الشق (على يمينه) ندبا

كلاضطجاع عند النوم

ويكره على يساره (للقبلة)

وجوبا لنقل الخلف له عن

السلف ومر في المصلى

المضطجع أنه يستقبل

وجوبا بمقدم يده ووجهه

فلمأت ذلك هنا إذا فارق

بينهما فان دفن مستديرا أو

مستلقيا وان كانت رجلاه

اليها على الاوجه حرم ونبتش

مالم يتغير كيأني (ويستند)

ندبا في هذا والافعال المعطوفة

عليه (وجهه) ورجلاه (الى

جداره) أي القبر ويتجافى

بباقية حتى يكون قريبا من

هيئة الرأع لئلا ينكب

(و) يستند (ظهوره بلبنة)

طاهرة (ونحوها) لئلا ينع من

الاستلقاء على قفاه ويجعل

تحت رأسه نحو لبنة ويفض

بجده الايمن بعد تخيمة الكفر

عنه اليه أو الى التراب ليكون

بهيشة من هو في غاية الذل

والافتقار وصح أنه صلى الله

عليه وسلم كان عند النوم

يضع خده الايمن على يده

اليمنى فيجتمل دخولها في

نحو اللبنة ويحتمل عدمه لان

الذل فيها هو من جنس اللبنة

أظهر ولو مات صغيرا سلم

دفن بمقابر الكفار لاجراء

أحكامهم الدينية عليه

وهي يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين ثلاثة فكثر بحسب الحاجة انتهت اه بصري (قوله بحسب الحاجة) أي فلما انتهت الحاجة بالثنتين مثلاً زيد ثالث مراعاة للورتية عش (قوله في نقل الخ) بلا تنوين (قوله أو الشق) عبارة النهاية والمغنى أو غيره اه وهو لعمومه أولى (قوله ويكره الخ) أي ولا ينبتش مغنى (قوله لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى على الوجه الذي هو على السمين وعلا وجوب توجيهه للقبلة بقولهما تنزيلا له منزلة المصلى ولئلا يتوهم أنه غير مسلم اه (قوله ومر الخ) وقع السؤال في الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما ويحك الجواب عنه بان الظاهر فصلاهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة الى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق عش وفيه توقف ولو قيل بالاقراع لم يعد (قوله مستديرا) أي أو مستقيما (قوله أو مستلقيا) أي أو منكبا على وجهه شيخنا (قوله المضطجع) لعلة المستلق سم أي كما عبر به الشيخ غيره (قوله وان كان رجلاه الخ) أي وان جعل انخضاء للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل بالمختضر غيره اه وسأني ذلك في كلام الشارح مر أيضا عش (قوله على الاوجه) اعتمدته غيره والنهاية كما مر عن عش وقال سم ظاهره وان استقبل بأن رفع رأسه ومقدم يده لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه فيه نظار ظاهر (قوله ونبتش الخ) أي وجوبا والمراد بالغير النتن كما قاله الماوردي وهو المعتمد خلافا لمن قال المراد به الانفجار شيخنا (قوله أي القبر) أي اللحد أو الشق قول المتن (ونحوها) أي كطين نماية (قوله نحو لبنة) أي كحجر نماية ومعنى (قوله اليه) أي الى نحو اللبنة سم (قوله دخولها الخ) أي اليد اليمنى أي في شمسها لفظ نحو لبنة (قوله ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله نفخت فيه الروح) أي بلغ أربع أشهر عش قال شيخنا فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أولى اه (قوله أو كافرة الخ) أي اما المسلمة فترأى هي لا مافي بطنها عش (قوله دفنت الخ) قال في الروضة ولا يدفن مسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى أنه حرام انتهى ولولم يوجد موضع صالح لدفن الذي غير مقبرة المسلمين ولو أمكن نقاه لصالح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ في مقبرة المسلمين ولولم يمكن دفنه الا في لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظر ويحتمل الجواز للضرورة لانه لا سبيل الى تركه من غير دفن فلجرح سم على المنهج ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه الا مع الذميين عش (قوله وجعل ظهورها الخ) أي وجوبا بنماية ومعنى (قوله ليتوجه) أي الجنين للقبلة نهاية قول المتن (ويستدفع اللحد) وكذا غيره (قوله بلبن) أي طوب لم يحرق بنماية ومعنى قال عش قوله ويستدأى وجوبا بقوله بلبن أي ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق وأهيل التراب على جنته فالوجه تكريم ذلك ثم رأيت مر أفتى بحرمه ذلك (فرع) لو لم يوجد الابن لغائب هل يجوز أخذه كافي الاضطراب لا يبعد الجواز اذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله بنحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطين أو نحوه اه قال البيهقي قوله وطين ندبه على أن اللبن وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سده خلافا لبعضهم برماوى اه (قوله اتباعا) الى قوله وظاهر في المغنى والى قول المتن ثم بهال في النهاية الا قوله بان كان الى ووقع (قوله غيره) أي

(قوله ويكره على يساره) كذا مر (قوله في المتن للقبلة) هذا للمسلم فلا يجب الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله ومر في المصلى المضطجع) لعلة المستلق وان كانت رجلاه اليها على الاوجه طاهره وان استقبل بأن رفع رأسه ومقدم يده لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله الممه) أي الى نحو اللبنة (قوله نفخت فيه الروح) أي كما قيد به الاسنوى قال وان كان قبله دفنت أمه كنفساء أهله لان دفنه حينئذ لا يجب فاستقباله أولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسطر دما اعتبرض

ومن ثم يصل عليه كما مر أو كافرة ببطانها جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابر الكفار وجعل ظهورها للقبلة ليتوجه لوجهه الى ظهرها (ويستدفع) يفتح فسكون (اللحد بلبن) بان يبنى به ثم يسد ما بينه من الفرج بنحو كسر لبن اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم ولانه أبلغ في صيانة الميت عن النبتش ومنع التراب والهوام وكالابن في ذلك غيره وآثرة

لأنه الماتور كاتفر وظاهر صنيع المتن أن أصل سد المجد مندوب كسابقه ولا حقه فنجو زاهالة التراب عليه من غير سدونه صرح شيخ واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد كما (١٧٢) عليه الاجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم الى الآن فحرم تلك الاهالة لما فيها من الازراء

وهناك الحرمة واذا حرموا ما دون ذلك فكيف على وجهه وجهه على هيئة مصرية فهذا أولى اه ويجري ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اه وجهه أنه يغفر في النوام ما لا يغفر في غيره وألحق بانهدامه انه يبار ترابه عقب دفنه وواضح أن الكلام حيث لم يحس عليه سبع أو يظهر منه رجح والاوجب اصلاحه قطعاً (ويجوز من دنا) الى القبر بان كان على شفيره كأنص عليه ووقع في الكفاية أنه يسكن لكل من حضر وقد يجمع بحمل الاول على التأكد (ثلاث حثيات تراب) بيديه جميعاً من قبل رأس الميت للاتباع وسنده جيد ويقول في الاولى منها خلقتنا كم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى * (تنبيه) * بين بالجمع بين بحث وحثيات المناسب لبحثي لا لبحثي أنه سمع حثاً بحثوا وحثوا وحثوا وحثوا بحثي حثوا وحثيات والثاني أقصم (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر نذب الغورية كما يفهمه التعليل الآتي بخلاف

كالطين نهاية ومعنى (قوله لانه الماتور الخ) ونقل المصنف في شرحه سلم أن اللبنة التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع نهاية ومعنى أي فيندب كون اللبنة تسعاً شيئاً (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه بعد ازراء سم أقول هذا الخلل من الخل على الحال العادي قوله مر فهذا أولى الخ طاهر وان لم يصل التراب الى جسد الميت للعلية المذكورة ولو قيل بان يحصل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعد اتمام رأيت عبارة شيخنا الزياي وأما أصل السد فواجب ان أدى عدمه الى اهالة التراب عليه والا فندوب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب ان السد مندوب ع ش وتقدم ما في ذلك الخ (قوله ما ذكر) أي في المنزل والشرح (قوله عقب دفنه) أي فلما نهار قبل تسوية القبر وسده وجب اصلاحه قليلاً وجرى ماوى اه بجري (قوله وجب اصلاحه الخ) أي أو نقله أخذاً مما مر بصري قول المتن (ويجوز الخ) أي بعد سد المجد ع ش (قوله ووقع في الكفاية أنه يسكن لكل من حضر) أي الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً واستظهره العراقي وهو المعتمد على أنه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأكد نهاية وكذا في المعنى الاقوله على أنه يمكن الخ قال ع ش قوله مر وهو شامل للبعيد الخ أي وللنساء أيضاً ومعلوم أن محله حيث لم يؤدقربهم من القبر الى الاختلاط بالرجال اه (قوله بيديه جميعاً) أي وان كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة ع ش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى قال ع ش ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً سم على المنهج وبق ما لو فقد التراب فهل بشر باليه بيديه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون * (فائدة) * وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوي عن خط والده قال وجدت ما مثاله حدثني الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال ارادته وقرأ أنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علقمى وينبغي أولوية كون التراب في القبر اذا كانت المقبرة منبوشة لا في الكفن لخاسته اه (قوله ويقول في الاولى الخ) زاد المحب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة حخته وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء له وحده وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه نهاية قال ع ش قوله حخته أي ما يحتاج به على صحة ايمانه واطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت عن يسئل كالطفل واطلاقه يشمل أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء وأخوها وينبغي تقديم الآية على الدعاء أخذاً من قوله زاد المحب الخ اه (قوله والثاني أقصم) وفي كلام المختار والمجلي ما يشعر بان الاقصم الاول ع ش (قوله ثم بعد حثي الحاضرين الخ) مقتضاه انتظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جدا فتغويته بالمبادرة فليتأمل بصري (قوله كذلك) أي ثلاث حثيات التراب قال النهاية والمغني وانما كان الاهالة بعد الحثي لانه أبعد عن وقوع اللبنة وعن تأذي الحاضرين بالغبار اه (قوله أي يردم) أي يصب التراب على الميت نهاية (قوله مثلاً الخ) عبارة النهاية والمغني بفتح الميم جمع مسحاة بكسر ها وهي آلة تسمع الارض بها ولا تكون الا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لانها مأخوذة من السحو أي السكف وظاهر أن المراد هنا هي أوما في معناها وحكمة ذلك اسراع تكميل الدفن اه (قوله اذهي الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله بخلاف المجرفة) أي فانها تكون من الحديد ومن غيره ع ش (قوله على ترابه) أي القبر مغنى (قوله أي ان كفاه الخ) أي وان لم يرتفع بترابه شبرا والاوجه كما قال شيخنا

به عليه (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويحمل المتن على ما إذا لم يترتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه بعد ازراء (قوله ووقع في الكفاية أنه يسكن لكل من حضر) هو المعتمد شرح مر (قوله في المتن ثلاث حثيات) انظر لو تعدد الحثي فهل تطلب الاشارة اليه بيديه فيه نظر

(ويرفع) القبران لم يخش نبش من نحو كافر أو متدع أو سارق (شبرا فقط) تقريرا (١٧٣) ليحرف فيزار ويحترم وصح أن قبره صلى

الله عليه وسلم رفع نحو شبرا فان احتج في رفعه شبرا الزاب آخر زيد عليه كما بحث (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسميته) لما صح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة رضي الله عنهم كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوحة بطحاء العرصة الجرار ورواية البخاري أنه مسمم كلها البيهقي على أن تسميها حدث لما سقط جداره وأصلح زمن الوليد وقيل عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه وكون التسطيع صار شعار الروافض لا يؤثر لأن السنة لا تترك لفعل أهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر) أي لحد أو شق واحد من غير حاجر بناء بينهما أي يندب أن لا يجمع بينهما فيه فيكره ان اتحدوا أو اختلفوا ولو احتملا لا تخشين اذا كان بينهما محرمة أو زوجية أو سببية والاحرم فالنفي في كلامه للكرهية تارة والحرمة أخرى ومافي المجموع من حرمة بين الام وولدها ضعيف ويحرم أيضا ادخال ميت على آخر وان اتحد قبل بل جميعه أي الاجب الذنب فانه لا يلبس كما مر على انه لا يحس فلذا لم يستشوه ويرجع فيما لاهل الخبرة بالارض ولو وجد عظمة قبل كمال الحفر طمه وجوبا ما لم يحتج اليه أي

ان زاد لهذا معنى ويأتى في الشرح مثله قول المتز (ويرفع الخ) أي ندبانه ومغنى (قوله ان لم يخش) الى قوله من غير حاجر في النهاية والمغنى الا قوله ورواية البخاري الى وكون التسطيع الخ (قوله ان لم يخش نبشه الخ) أي وان خشي من ذلك فلا يرفع نهاية ومغنى قال ع ش هل ذلك واجب أو مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا لم يخش القان فعلهم به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كعدو نهاية ومغنى قول المتز (شبرا الخ) أي فلور زاد عليه كان مكرها ع ش (قوله زيد عليه) أي ولومن المقبرة المنبوشة ع ش (قوله كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الرج قبل اتمام حفرة أو قل تراب الارض لسكرة الحجارة اه قول المتز (ان تسطيعه) أي جعله مسطحا مستويا له سطح (أولى من تسميته) أي جعله مسما كالجولون على هيئة سنام البحر شيخنا (قوله وكون التسطيع الخ) رد ليدل على المقابل (قوله لان السنة لا تترك الخ) اذ لو روي ذلك لادى الى ترك سنن كثيرة مغنى قول المتز (ولا يدفن اثنان الخ) وينبغي ان يلحق بهم ما واحد وبعض بدن آخر * (فرع) * ولو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كما توضع الامعة بعضها على بعض فهل يسوغ النبش حيث ذلوا وضعا على وجهه اثنان وسع المكان والانتقال لحد آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم س م على المنهج اه ع ش (قوله أي يندب الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمغنى ومن تبعهما عبارة الاول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حاله الاختيار لا يتبع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلور دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو أمامع ولدها ولو كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مولودية كجارية عليه المصنف تبع السرخسي اه (قوله فيكره الخ) والمغنى التحريم حيث لا ضرورة مطلقا ابتداء ودواما وان كان هناك محرمة واتحد الجنس لان العلة في منع الجمع التأذي لا الشهوة شيخنا ويجوز (قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث سم (قوله ومافي المجموع الخ) أفتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي و (قوله بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضا الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قالوا وعلم من تعليلهم ذلك بهتك حرمة عدم نبش قبره لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم يظهر له راحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فح الفسقية للدفن فيها ان كان هناك هتك لحرمة من بها كان تظهر راحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك هتك الحاجة كان لم يتيسر له مكان مر انتهى ثم ذكر كلاما يعطى قوته أن ما ذكره يجري في حق الكفار أيضا حتى يحرم عليهما دفن ذميي في لحد واحد بلا ضرورة * (فرع) * لو شق في ظهور الراحته وعديها ه ل يحرم أم لافيه نظرا والاقرب أن يقال ان قريب من الدفن حرم والا فلا اه (قوله ادخال ميت على آخر الخ) وفي الزيادة ومحل تحريمه عند عدم الضرورة أما عند ما يجوز كافي الابتداء لم انتهى اه ع ش (قوله قبل بل جميعه) أفهم جواز النبش بعد بل جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر اه سم (قوله على أنه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله نحاه) أي نحى العظم من

(قوله أو سببية) قيده في شرح الارشاد الصغير بموت الرقيق أو لا بخلاف عكسه لا تنقله للوارث (قوله ومافي المجموع ضعيف) أفتى بما فيه شيخنا الشهاب الرملي (قوله من حرمة بين الام وولدها) وبين الرجلين والمرأتين (قوله ويحرم أيضا ادخال ميت على آخر) عللوه بتك حرمة وبؤخذ منه عدم حرمة نبش قبره لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم تظهر له راحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما أعلم شرح مر (قوله قبل بل جميعه) أفهم جواز النبش بعد بل جميعه ويستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فيمتنع نبشه مطلقا مر (قوله بان كثر الموتى) ينبغي الاكتفاء بالعسر وان لم يكن كثير الموتى وأن

بعد نحاه ودفن الاخر فان ضاق بان لم يمكن دفنه الاعليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة

القبر بان يجعله في جانب أو في موضع آخر كردي وحاجي وزياي (قوله وليس بعيد الخ) ظاهره
 الحرمة وإن وضع بينهما حائل كلو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فابرجع عرش أقول قد وفاق
 ذلك الظاهر قول شيخنا ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها اه (قوله بأن كثر)
 الى قوله وعلم مما مر في النهاية والمغني الا أنهم ما عبر بالكاف بدل الباء في بأن كثر (قوله بأن كثر الموتى) ينبغي
 الاكتفاء بالعسر وإن لم يكن الموتى وأن يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم
 بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عرش مما نصه في سهل
 أفرد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيره ولو
 كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة البلد ويسهل زيارته وغايته تعدد التراب وأي مانع منه وليس من
 الضرورة ما جرت به العادة في مصر من الاحتياج للنواهي تصرف للمتكم على التربة في مقابلة المتكمن من
 الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اه (قوله ولم يوجد
 الا كفن الخ) أي ويجعل بينهما حاجز بآخذ ما يأتي عرش (قوله فاكتر الخ) أي بحسب الضرورة
 نهاية ومعنى (قوله ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله حاجز تراب) أي ونحوه كاذخر يجبري (قوله وهذا
 الجوز مندوب الخ) أي إن لم يكن مس والواجب برماوى اه بجبري (قوله وان اختلف الجنس الخ) عبارة
 النهاية والمغني ولو اتحد الجنس اه فغلا الغاية اتحاد الجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فانه قد يباح ما لا يحل
 محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبغي ان لا يندب فاشار الى نفيه وقد يلحق آخر أن محل الندب
 عند الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغي الوجوب فاشار الى ردّه ثم رأيت في الروضة ما يشعر بخلافه في
 طاب الحاجز عند اتحاد الجنس وفي الغرض احتمال الوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين أشار
 الى رد أحد الخلافين بصري أقول ويمكن الجمع بحمل الندب على ما لا يمكن مس والوجوب على خلافه
 كما مر عن البرماوى ولقول الشوبري عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك أي الجمع في كفن واحد تماس
 عورتيهما لا مكان أن يحجز بينهما باذخر ونحوه اه (قوله بما يقدم به في الامامة) أي السابق في قول المصنف
 الجديد أن الولي أولى بامامتها فيقدم الاب الخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغني وهو أي الأفضل لاحق
 بالامامة اه وقال سم كأن المراد ما يقدم به الى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجوز على
 الجنائز صلاة الفجر فان طاهر العبارة خلاف ذلك اه (قوله والا) أي بأن اختلف النوع سم (قوله
 نفختي الخ) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتخير مطلقا فيه نظر سم والاقرب الاول
 كما يأتي عن عرش ما يؤيده (قوله نعم يقدم أصل الخ) أي وان علا حتى يقدم الجسد ولو من قبل الام وكذا
 الجدة قاله الاسنوي فيقدم اب على ابنه وان سفل وكان أفضل منه لحرمه الا نوة وآم على بنت كذلك نهاية ومعنى
 (قوله فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثي على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل
 عدم الذكورة فيسه نظر سم على حج والاقرب الثاني لان الاصل تحققه واحتمال الذكورة مشكوك
 فيه عرش (قوله مما مر) أي في شرح وتجوز على الجنائز صلاة (قوله الاما استثنى) تبس في شرح
 الروض وظاهره أنه اذا سبق وضع المرأة مثلا في المحدث للذكر ولا يتخلو عن اشكال ويتجه خلافه مر

يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشق زيارتهم بأن لم يتيسر مواضع
 متقاربة (قوله ويجعل بينهما حاجز تراب) كيف يتأتى في صورة الكفن الواحد (قوله بما يقدم به في الامامة)
 كان المراد ما يقدم به الى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول
 الراعي فيقدم الرجل ثم الصبي ثم المرأة فلجرح فان طاهر العبارة خلاف ذلك اه (قوله والا) أي بأن
 اختلف النوع (قوله نفختي فامرأة) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتخير مطلقا فيه
 نظر (قوله فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثي على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان
 الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله وانهم لو ترتبوا لم يخ الاسبق الخ) ذكر في شرح الروض ان هذا هو

وليس بعيد لان الايداء
 هنا أشد (الضرورة)
 بأن كثر الموتى وعسر افراد
 كل ميت بقبر أولم يوجد الا
 كفن واحد فلا كراهة ولا
 حرمة حيث تدفن في دفن اثنين
 فاكثر مطلقا في قبر واحد
 لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يجمع بين الرجلين من قتلى
 أحد في ثوب ويقدم
 أقرؤهما للقبلة ويجعل
 بينهما حاجز تراب وهذا
 الجوز مندوب وان اختلف
 الجنس على الوجه كتقديم
 الأفضل المذكور في قوله
 (فيقدم) في دفنهما الى
 القبلة (أفضلهما بما يقدم
 به في الامامة عند اتحاد
 النوع والا فيقدم رجل
 ولو مفضولا فصبي نفختي
 فامرأة نعم يقدم أصل على
 فرعه من جنسه ولو أفضل
 لحرمه الا نوة والامومة
 بخلافه من غير جنسه
 فيقدم ابن على أمه لفصلته
 الذكورة وعلم مما مر أنه
 لو استوى اثنان أقرع
 وانهم لو ترتبوا لم يخ الاسبق
 المفضل الاما استثنى (ولا

يجلس على القبر)

اه سم عبارة عش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر أن ما مر في الصلاة على الميت من أنهم إذا تساوا في الفضيلة يقرع بينهم وأنهم إذا اترتبوا لا ينحى الأسبق وإن كان مغضولاً إلا ما استثنى يأتي هنا وأن ما ذكر هنا من استثناء الأب والأم يأتي هناك أيضاً انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وأنه يدل على أنه إذا سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الآخر استثنى فينحى ويؤخر فإني أن المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع أولاً في اللحد لغيره وإن كان أنى وذلك الغير أباه لأنه بسببه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وإنما المراد الأسبق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شغير القبر ثم أخذه ووضعه في اللحد أولاً لا فيما استثنى فليست أمه وانظر لودفن ذممان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر أحفهما كقرا أو عصيانا سم على المنهج أقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسلم الخ) عبارة المغنى المحترم أما غير المحترم كقبر حربى ومردوز نذيق فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يتيقن أنه لم يبق من الميت في القبر شئ أى سوى عجب الذنب فلا بأس بالانتفاع به ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل على المشهور اه زاد النهاية والظاهر أنه لا حرمة لقبر الذى فى نفسه لكن ينبغى اجتنابه لأجل كفى الأذى عن أحيائهم إذا وجدوا ولا شئ فى كراهة المكث فيه ما برهم اه قال عش قوله مر فلا يكره ذلك أى الجلوس والوطء وينبغى عدم حرمة البول والتغوط على قبرهم لعدم حرمة ولا عبرة بتأذى الأحياء وقوله مر ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل أى ما لم يكن متجنباً بنجاسة رطوبة فيكره من مشي به على القبر أما غير الرطوبة فلا وقوله لكن ينبغى اجتنابه أى وجوباً فى البول والغائط وندبا فى نحو الجلوس اه عش (قوله ولو مهدوا كبحار) وزان محسن وتارك صلاة بشرطه (قوله ولا يستند إليه) أى بظهوره (ولا يشك عليه) أى بتجنبه فهمامة غاير ان حقنى (قوله وظاهر) الى المتن أقره الشورى وعش (قوله ويحتمل الحاق ما قرب منه الخ) التعليل بالاحترام يقتضى ترجيح هذا الاحتمال ولو لم تطلق عليه المحاذاة بصرى (قوله احتراماً) الى قوله وبحسب الخ فى المغنى الا قوله ويحتمل الى أماتعزيتها وقوله ضيعف وكذا فى النهاية الاما ذكر وما أنبه عليه (قوله الاضرورة) المراد بالضرورة ما يشمل الحاجة (قوله بأن المراد) أى بالجلوس فى الخبرو (قوله القعود عليه الخ) أى وهو حرام بالإجماع نهاية ومعنى (قوله لقضاء الحاجة) أى للبول والغائط نهاية قول المتن (كقبر به منه حيا) نعم لو كان عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قريب منه لأنه حقيقة كولو أذنه فى الحياة قاله الزركشى أما من كان به به فى حال حياته لكونه جباراً كالولاية الظلمة فلا عسيرة بذلك نهاية ومعنى (قوله احتراماً) يؤخذ منه كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دفعهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة فى حقهم التأديب فى زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما يجزى به العادة فى زيارتهم فى الحياة تعظيم ما لهم وأكراما عش (قوله وتقبيله) أى تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نهاية ومعنى (قوله بدعة الخ) نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أتقى به الوالتر حجة الله فقد صرحوا بأنه اذا عجز عن استلام الحجر يسن ان يشير بعصاوان يقبلها وقالوا أى أجزاء البيت قبل ففسن نهاية قال عش قوله مر بتقبيل أضرحتهم ومثلها غيرهما كالاعتاب وقوله فقد صرحوا الخ أى فيقاس عليه ما ذكر وقوله بأنه اذا عجز الخ يؤخذ من هذا أن محلات الاولياء ونحوها التى تقصد زيارتها كسيدي أحمد البدوي اذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول الى القبر أو يؤدى الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف فى محله

الظاهر وزاد ان انظار ان ما ذكر هنا من استثناء الأب والأم يأتي هناك قال وقد يفرق بان المدة هنا مؤبدة بخلافها ثم وبان القصد من الصلاة الدعاء والافضل أولى به اه واعلم ان قول الشارح تبعا لشرح الروض الا ما استثنى ظاهراً انه اذا سبق وضع المرأة مثلاً فى اللحد نحتت للذكر ولا يخلو عن اشكال ويتجى خلافة مر (قوله الذى لمسلم) أى اما غير المحترم كقبر مردوز حربى فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذى فى نفسه لكن ينبغى اجتنابه لأجل كفى الأذى عن أحيائهم اذا وجدوا ولا شئ فى كراهة المكث فى مقابرهم ومحل ما مر عن عدم مضى مدة يتيقن فيها أنه لم يبق من الميت شئ فى القبر فان مضت فلا بأس بالانتفاع به شرح مر (قوله

الذى لمسلم ولو مهدوا كبحار
يظهر ولا يستند اليه ولا
يشك عليه وظاهر أن المراد
به محاذى الميت لا ما اعتيد
التحويط عليه فإنه قد يكون
غير محاذ له لا سيما فى اللحد
ويحتمل الحاق ما قرب منه
جداً به لأنه يطلق عليه عرفاً
انه محاذ له (ولا نوطاً)
احتراماً له الاضرورة كان
لم يصل لقبر ميتة وكذا ما يريد
زيارته ولو غير قريب فيما
يظهر أولاً يتمكن من الحفر
اليه والنهى فى هذه كلها
للكراهة وقال كثير من
للحرمة واختير خبر مسلم
المصرح بالوعيد عليه لكن
أولوه بأن المراد القعود عليه
لقضاء الحاجة (ويقرب) ندبا
(زائره) من قبره (كقبر به
منه) اذا زاره (حيا)
احتراماً له والتزام القبر أو
ما عليه من نحو نابوت ولو
قبره صلى الله عليه وسلم بنحو
يده وتقبيله بدعة مكرهة
قبحة (والتعزية) بالميت
والحق به

الخبر إلا في أهما أيضا (سنة)
 لكل من يأسف عليه
 كقريب وزوج وصهر
 وصديق وسيد ومولى ولو
 صغير انعم الشابة لا يعز بها
 إلا نحو حرم أي يكره ذلك
 كابتدائها بالسلام ويحتمل
 الحرمه وكلامهم اليها اقرب
 لان في التعزية من الوصلة
 وخشبة الفتنة ما ليس في
 تجرد السلام اما تعزيتها له
 فلا شك في حرمتها عليها
 كسلامها عليه وذلك لخبر
 ضعف من عزى مصافه
 مثل آخر وفي خبر لابن ماجه
 انه يكسب حال الكرامة يوم
 القيامة ويبحث بعضهم انه
 لا يسن لاهل الميت تعزية
 بعضهم لبعض وفيه نظر
 فظاهر لمخالفته للمعنى
 وظاهر كلامهم والافضل
 كونها (قبل دفنه) ان رأى
 منهم شدة خزع ليعزهم
 ولا فبعده لاشتغالهم
 بجهيزه (و) تمتد (بعده)
 ثلاثة ايام تقر ببالسكون
 الحزن بعدها غالب ومن ثم
 كرهت حينئذ لانها تتجدده
 وابتدأوها من الدفن كفي
 المجموع واعترضه جمع بان
 المنقول انه من الموت هذا ان
 حضر المعزى والمعزى وعلم
 والاخر القدوم او بلوغ
 الخبر وكغائب نحو مريض
 او محبوس ويكره الجلوس
 لها وهي الامر بالصبر والجل
 عليه بوعده الاخر والتحذير
 من الوزر بالجزع والدعاء
 للميت المسلم بالمغفرة
 وللمصائب بحسب المصيبة

يتكهن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تيسر ويشير بيده أو نحوها الى الولي الذي قصد زيارته أي ثم قبل
 ذلك اه ع ش واعند شيخنا ذلك أي ما تقدم عن النهاية وع ش وقال البصري بعد ذكر كلام النهاية المتقدم
 وذكر السيوطي في التوضيح على الجامع الصغير أنه استنبط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الاسود
 تقبيل قبور صالحين انتهى اه أقول في الاستنباط المذكور مع صحة النهي عما يشعر بتعظيم القبور توقف ظاهر
 ولو سلم فينبغي لمن يقتدى به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولياء في حضور الجاهلاء الذين لا يميزون بين التعظيم
 والتبرك والله أعلم (قوله مصيبة نحو المال) أي ولو هرة شيخنا ويحيرى قول المتن (سنة) أي في الجملة مؤكدة
 وخروج بقولنا في الجملة تعزية الذي بذى فانها جائزة لا مندوبه معنى ونهاية (قوله لكل من يأسف عليه الخ)
 وتندب البداءة باضعفهم عن حمل المصيبة معنى وشيخنا (قوله ولو صغيرا) أي له نوع تمييز ويبعض الهوامش
 الصحيحة وتسن المصافحة هنا أيضا انتهى وهو قريبي لان فيها اجبرا لاهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا
 أولى من المصافحة في العبد ونحوه وتحصل سنة التعزية بجمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكرها ما فيه من
 تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار في الكراهة على ما بعد الله - ثلاثة ايام عدم كراهة
 التكرار في الثلاثة سيما اذا وجد عند أهل الميت خزع عليه ع ش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكراهة
 التكرار فيها (قوله الان نحو محرم) عبارة المغنى والنهاية الامحار مهاوز وجهها وكذا من ألحق بهم في جواز النظر
 كما يحتمل شيخنا اه أي كعبدها ع ش (قوله أي يكره ذلك) وكذا يكره رد الجانب عنها اذا عزت شيخنا (قوله
 ويحتمل الحرمه الخ) ذكر في شرح العباب أن الاسنوي اخذ الحرمه من كلام أبي الفتوح سم عبارة البصري
 يتأمل فيه أي في الاحتمال المذكور وفي مستنده وتعليقه فان التعزية حال اشتغال القاب عادة من الطرفين
 خالية عن دواعي الفتنة والحصر في كلامهم يجوز أن يكون للندب والمشرعية الذي يقتضيه السياق لا للحوار
 اه وقوله فان التعزية الخ في عموم وجوده باطنا أيضا تأمل (قوله اما تعزيتها له) أي للاجنبي (فلا شك في
 حرمتها عليها) وكذلك ردها على الاجنبي المعزى بنحو تقبيل الله منك حرام سم وع ش وشيخنا (قوله كسلامها
 الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة أن مثله خلوة عدم الحرمه وهو
 ظاهر سيما اذا قطع باتقاء الرية ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعنده ع ش وكذا شيخنا عشارته
 ويسن لاهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما أجاب به الرملي فبسن للخنخ أن يعزى أحاه لان كلامهم مصاب
 ويسن كما استظهره ابن حجر أي والنهاية اجابة التعزية بنحو خراك الله خيرا وتقبل الله منك ومنه قولهم الآن
 ما أحد عشي لك في سوء اه (قوله وظاهر كلامهم سم) بالخزع عطا على المعنى (قوله والافضل) الى قول
 المتن ويعزى المسلم في النهاية والمغنى الا قوله من الدفن الى من الموت (قوله تقريرا) أي فلا يضر زيادة بعض
 يوم شيخنا أي لا تذكره (قوله حينئذ) أي بعد الثلاثة أيام فان وقع الموت في أثناء يوم ثم من الرابع ع ش
 (قوله بان المنقول انه من الموت) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهم (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) أي وان
 بعدت المسافة بينهم ما في البلد وينبغي أن مثل البلد ما جاورها ع ش (قوله وكغائب نحو مريض الخ)
 أي مما يشبههم من اعذار الجمادة وتحصل بالمكاتبه من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بمرض ونحوه وفي
 خبر المعذور وقفة نهاية (قوله ويكره الجلوس لها) عبارة النهاية والمغنى ويكره لاهل الميت الاجتماع بمكان
 لتأنيهم الناس للتعزية اه قال ع ش وينبغي ان يحل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم
 المعزى الى كراهته لهم حيث لم يجلس لتلقبهم والافتتن في الكراهة بل قد يكون الجلوس واجبا ان شلب على
 ظنهم لم يجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله وهي) أي التعزية اصطلاحا نهاية (قوله الامر بالصبر الخ)
 فظاهر ان التعزية انما تحقق بمجموع ما يأتي والظاهر انه غير مراد فليراجع رشيدى (قوله بالصبر) هو
 حبس النفس على كربه يتحمله أولئك الذين يفارقوه وهو محذور ومطلوب ع ش قوله بوعده الاجزى ان كان
 ويحتمل الحرمه) ذكر في شرح العباب ان الاسنوي اخذ الحرمه من كلام أبي الفتوح (قوله اما تعزيتها له)
 بنحو تقبيل الله منك وهو نظير ردها سلامه (قوله وابتدأوها من الدفن كفي المجموع) واعترضه جمع بان

(و) حينئذ يعزى المسلم بالمسلم أى يقال فى تعزيتة (اعظم الله اجره) أى جعله عظيماً بزيادة الثواب والبركات فاندفع ما جاء عن جيع من شكر اهتبه لانه دعاء بتكثير المصائب ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصرة فى تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يثق بالله يكثر عنه سيئاته ويعظم له اجره على ان هذا هنار واه الطبرانى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ بن ابي له (تنبيه) وقع للعز بن عبد السلام ان المصائب نفسها لا ثواب فيها لانهم لا يستمن الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنب (١٧٧) اذ لا يشترط فى المكفر ان يكون كسباً بل قد يكون غير كسب كالبلاء

فالجزع لا يمنع التكفير بل هو معصية أخرى ورد بنقل الاسنوى كالرواية عن الام فى باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يثاب عليها لتصريحه بان كلاءه المجنون والمريض المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالارض فحكم بالاجماع اتقاء العقل المستلزم لاتقاء الصبر ويؤيده خلافاً لمن زعم أن ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها لا كفر الله بها من خطاياهم مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد سافر كتب له مثل ما كان يعمل مريضاً صحيحاً فقيهاً أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلاً عن الله تعالى وحينئذ أفاد مجموع الحديثين أن فى المصيبة المرض وغيره جزاء من أى أحدهما لنفسها والاخر للصبر عليها وحينئذ اندفع ما مر انه لا ثواب الا مع

مسلم رشيدى (قوله حينئذ) أى حين اذ سنت التعزية او حين اذ ارادها قول المتن (يعزى الخ) بفتح الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلعاً من كل هالك ودركاً من كل فائت فبالله فثقوا وانيه فارجو فان المصائب من حرم الثواب مغنى زاد النهاية وورد انه صلى الله عليه وسلم عزى معاذ بن ابي له بقوله اعظم الله لك الاجر والهمك الصبر وورقنا وياك الشكر ومن احسنه كافى المجموع ان الله ما اخذ ذلوه ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى اه (قوله أى جعله) الى قوله على ان هذا فى النهاية (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر الخ) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) أى الدعاء المذكور (هنا) أى فى التعزية (قوله لتصريحه) أى الام وكذا الضمير المستتر فى حكم (قوله ويؤيده) محل تأمل بصري وباقى عنه وعن سم ما يتبين به وجه التأمل (قوله خبر الصحيحين الخ) فاعل يؤيد (قوله من نصب) أى تعب (ولا وصب) أى مرض (قوله لفعله الخ) أى لثوابه هذا اذا كان قوله ثواب مماثل تركيباً ووصفاً او اما اذا كان تركيباً اضافياً فلا حذف ولا تقدير (قوله وحينئذ افاد الخ) مما يتجرب منه بصري (قوله وحينئذ افاد مجموع الحديثين الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثواباً على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير سم زاد البصري ولا أن تقول ان كلاماً من الثواب والعقاب قد يطاق على نعمة ونقمة متصل الى العبد من ربه فى مقابلة كسب يناسبه وهذا المعنى هو الذى يكثر دورانه فى الاطلاقات الشرعية وقد يطلق بأزاء النعمة والنقمة الواصلان الى العبد من مولاه ومنه قولهم فى الكتب الكلامية ان له عز وجل انا بة العاصى و تعذيب المطيع فيجوز أن يكون الواقع فى كلام العز من الاول وفى النص من الثانى فلا تعارض لتغير ما ورد فى تعليل العز اشعاراً بأنه لم ينف مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفى النص انا بة الثواب بالمرض الذى ليس من الكسب فى شئ فتأمل له سال كجادة الانصاف مغضياً عن نية التكاف والاعتساف اه أقول قولهما لا ثواب الخ ظاهر المنع وما زاد السيد عمر البدرى ناشئ عن كمال العلم لم لكنه مشوب بالتكاف (قوله انه الخ) أى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع ذلك بأنه يتصور فى ابتداء الشروع فى الجنون قبل تمامه والتميز سم ولا أن تجيب بعروض بعض افراد الجنون دفعة بلا تدرى وبان النص كالصريح فى حصول الاجر لاجل مرض بعذر والعقل مطلقاً (قوله لنفس المصيبة وللصبر الخ) أى ثواب لنفس المصيبة وثواب آخر للصبر عليها (قوله ومنه) أى من الغير (قوله وان من انتفى الخ) عطف على قوله ان من أصيب الخ (قوله فان كان لعذر كجنون الخ) يقتضى حصول ثواب الصبر أيضاً وهو محل تأمل اللهم الا اذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمحتمل أخذ من الحديث المذكور

المنقول أنه من الموت هذا هو المعتمد شرح مر وأول فى شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصرة فى تكثير المصائب) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التى وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مثلها وهو مستفاد من كلام الشارح (قوله وحينئذ افاد مجموع الحديثين أن فى المصيبة المرض وغيره جزاء من) يتأمل فيه فان الحديث الاول افاد مجرد التكفير لا الثواب والثانى افاد ثواب ما كان يعمل قبل لا ثواباً على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف فى التكفير (قوله ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون) قد يمنع

(٣٣ - (شروانى وابن قاسم) - ثالث) الكسب وحمل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زوال عقله برده انه سوى بين المريض والمجنون فى الثواب ومثل ذلك لا يتصور فى المجنون فالجل المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره فى الجنون ثم رأيت بعضهم قال عقب هذا الجل وفيه نظر وكأنه لم يذكره والحاصل ان من أصيب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كآفة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد فى السنة وبينته فى كتابى فى العبادة وان من انتفى صبره فان كان لعذر كجنون فهو كذلك

أول نحو خرج لم يحصل له من ذنبك الثوابين شيء فان قلت المقر في المذهب وان اختير خلافه أن من تخلف عن الجماعة لعذر كرض لا يحصل له ثواب اقلت يتعين حمله على أنه (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بكمله ضرورته لا تفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قراءة الاخلاص

بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصويره (قوله أول نحو خرج) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله لم يحصل الخ) فيه وقفة فان قياس الصلاة في المغصوبان يحصل له ثواب المصيبة ومعصية الجزع (قوله فان قلت الخ) أي معترضاً على قول الشارح ومنه كتابة الخ (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعيين كالمحمول نظر ظاهر اذا لامانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم (قوله وما في معناه) أي ونظائر من الاحاديث (قوله ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت شخص بان نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها ثواب غير التكفير وقد علمت أن كلام من الحديثين السابقين لادلالة فهمه على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ مرافيه (قوله عام مخصوص) أي منه دعاء الغير وصدقة ونحو المرض وقول الكندي يعني مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الاجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر آتفا عن البصري (قوله على أن الخ) متعلق بالاجماع (قوله في ثواب عليهما) فيه نظر في الاول سم وبجواب عنه بان المراد بالاثابة على الدعاء حصول خبره بسببه (قوله وقدم المعزى) بفتح الزاي قول المتن (بالكافر) أي الذي نهية ومعنى (قوله ويضم اليه ما وصرك الخ) كذا في شرحي الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغني أعظم الله أجرك وصرك واتخلف عليك أوجب مريضتك أو نحو ذلك الخ أن وصرك لا بد منه في حصول الندب وانما البرزخية ما بعده (قوله فبين يخلف الخ) أي فيما اذا كان الميت ولداً أو نحوه من يخلف بدله أسنى عبارة النهاية والمغني قال أهل اللغة اذا احتل حدث مثل الميت أو غيره من الاموال يقال أخاف الله عليك بالهمز لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك والاتخلف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقده اه (قوله ولا يدعو) الى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغني الا قوله بل قال الاسنوي الى فيقال وقوله فليس الى بل قال شارح (قوله ان احترم) يشمل المؤمن والمعاهد فليراجع (قوله وبغزى الكافر الخ) أي جواز ما لم يرج اسلامه والافند بانهاية ومعنى (قوله لا كربي) أي ومريض نهية ومعنى (قوله وتسبغ تعزيتاً الخ) أي الكافر ولو غير محترم نهية ومعنى قول المتن (غفر الله لميتك الخ) وقدم الدعاء هذا للميت لانه المسلم فكان أولى بتقدمه تعظيماً للاسلام والحقى كافر ولا يقال أعظم الله أجرك لانه لا أحوله نهية ومعنى قال عرش وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً من الناس في التعزية من قولهم لا مشي لكم أحد في مكره وقولهم هو قاطع السوء عندكم هل ذلك جائز أو حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يريدون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم توالي الهموم وترادفها بوجع غير الميت الاول بعده قريبياته اه (قوله وتباح تعزية كافر محترم الخ) أي ما لم يرج اسلامه والافند بان كبريت الاشارة الى نهية ومعنى (قوله بل قال الاسنوي يتجه الخ) ينبغي ان يجري نظير هذا الكلام في تمثية الطعام من جيران أهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترماً بل يتجه نديه ان تسن عبادته على بحث الاسنوي فليراجع سم (قوله ولا تنقص عددك) بنصبه ورفع نهية ومعنى أي مع تخفيف القاف وتشديدها مع النصب عرش (قوله فليس فيه دعاء الخ) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتأمل اه سم (قوله بل قال شارح) وهو ان النقيب نهية ومعنى (قوله بخلاف نحو محار بالخ) ظاهره أنه يسن ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام زوال التمييز (قوله أول نحو خرج لم يحصل له من ذنبك الثوابين شيء) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله قلت يتعين حمله الخ) في التعيين كالمحمول نظر ظاهر اذا لامانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب (قوله في ثواب عليهما) فيه نظر في الاول (قوله قال الاسنوي يتجه الخ) ينبغي أن يجري نظير هذا الكلام في تمثية الطعام من جيران أهل الكافر فيقال تباح اذا كان الكافر محترماً بل يتجه نديه ان تسن عبادته على بحث الاسنوي فليراجع (قوله فليس فيه دعاء بدوام كفر) فيه شيء مع قوله أي لتكثير الجزية الخ فتأمل اه (قوله

تعدل ثلث القدر آن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وأن ليس للانسان الا ما سعى لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعاء الغير وصدقة في ثواب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (وأحسن عزاءك) بالمدأى جعل سلوكه وصبرك حسناً (وغفر لميتك) وقدم المعزى لانه المخاطب وقيل يقدم الميت لانه أحوج (و) يعزى المسلم (بالكافر) أي يقال له (أعظم الله أجرك) ويضم اليه ما (وصرك) وما وجب مريضتك أو نحو - وه وما وأخاف عليك فبين يخلف أو وخلف عليك في نحو أب أي كان خليفة عليك ولا يدعول الميت بنحو مغفرة حرمة (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا كربي فتعزى تعزيتة على ما قاله الاسنوي والذي يتجه المكرهات ان كان فيها توفير حرمت حتى لذى وقد تسن تعزيتة ان رجى اسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وتباح تعزية كافر محترم لماله بل قال الاسنوي يتجه نديه ان تسن عبادته فيقال له أخاف أو تخلف الله عليك ولا تنقص عددك أي لتكثير الجزية به سم للمسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة فليس فيه دعاء بدوام كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلاً أي لانه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكافر

وظاهر انه لا تسن تعزية مسلم بميت أو حربي بخلاف نحو محارب و زان محسن و نارك صلاة و ان (١٧٩) قتل حدا (و يجوز البكاء) هو بالقصر

السمع و بالسدر رفع الصوت
(عليه) أى الميت (قبل
الوت) اجساعا (وبعده) لما
صح أنه صلى الله عليه وسلم
دمعت عيناه وهو جالس
على قبر بنته و زار قبر أمه
فبكى و أبكى من حوله نعم هو
اختيار اختلاف الأولى بل
مكره كفى الاذكار عن
الشافعي و الاصحاب للخبز
الصحيح فاذا وجبت فلا تبكين
يا كيسة قالوا و ما الوجوب
يا رسول الله قال الموت
و حكمته انه أسف على
ما فات و قضية كلام الروضة
تدنيه قبل الموت و به صرح
القاضي قال اظهر الكراهة
فراق و عدم الرغبة في ماله
و قضية اختصاصه بالوارث
قال شارح و الأولى أن
لا يكون بحضرة المحتضر
(و يحرم النسيب بتعدد)
الباعز اذ حقيقة النديب
تعدد (شماله) نحو
وا كهفاه و اجبلاهما في
الخبر الحسن ان من يقال
فيه ذلك لوكل به ملكان
يلزمانه و يقولان له أهكذا
كنت و الهز الدفع في الصدر
بالسنة قبوضة و اشترط في
المجموع للقرين اقتران
التعداد بالبكاء غيره اقترانه
بنحو و اكذا و الادخل
المادح و المؤرخ و مع ذلك
المحرم النديب لا البكاء لان
اقتران المحرم بجائز لا يصير
حراما خلافا للجامع و من ثم رد
أبو زرعة قول من قال يحرم

تعزية المسلم بنحو محارب الخ لكن في البحري عن البرماوى ما نصه و تذكر له تارك صلاة و مبتدع اه
فليراجع (قوله و ظاهره أنه لا تسن الخ) * (فائدة) * سئل أبو بكر عن موت الاهل فقال موت الاب قصم
الظهر و موت الولد صدع في القواد و موت الاخ قص الجناح و موت الزوجة حزن ساعة و لذا قال الحسن
البصري من اذنب أن لا يعزى الرجل في زوجه و هذا من تغردانه و لما عزى صلى الله عليه وسلم في بنته
رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكر مات رواه العسكري في الامثال مغنى و كتب بعضهم في هامشه ما نصه
قوله حزن ساعة أى حيث لا أولاد له منها و الا فهو حزن كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا يمنأله عيش فكلامه
محول على عدم الاولاد اه (قوله هو بالقصر) الى قوله و قضية الخ في النهاية و المغنى (قوله هو بالقصر
الخ) أى و الكلام فيه و ما البكاء بالمد فهو مكر و عند الرمى قاله شيخنا و لعله في غير النهاية و ما فيه فقيه
تفصيل يأتي (قوله اجساعا) لكن الأولى تركه بحضرة المحتضر نهاية و مغنى و يأتي في الشرح مثله
(قوله على قبر بنته) و هى أم كثرهم ع ش قول المتن (وبعده) أى ولو بعد الدفن مغنى (قوله نعم هو الخ)
أى البكاء بعد الموت نهاية (قوله اختيارا) أى اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف ع ش عبارة
البصري لاحاجة اليه أى قيد الاختيار لان مورد الاحكام انما هو فعل المكلف الاختيارى فذكره لجرد الايضاح
اه (قوله خلاف الأولى) و هو المعتمد مغنى قال شيخنا هذا فى البكاء بعد الموت و أم قبله فباح اه (قوله كما
في الاذكار الخ) قال السبكي و ينبغي ان يقال اذا كان البكاء لرقعة على الميت و ما يتخشى عليه من عقاب الله تعالى
و أهوال يوم القيامة فلا يكره و لا يكون خلاف الأولى و ان كان للجزع و عدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم
انتهى و الثانى اظهر قال الرويانى و يستثنى ما اذا غلبه البكاء فانه لا يدخل تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر
و هذا ظاهر و قال بعضهم و ان كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به و الصبر أجل و ان كان لما فقد من علمه
و صلاحه و بر كنه و شجاعته فيظهر استحبابه أو لما فاته من بره و قيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم
الثقة بالله تعالى قال الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما بمجر دمع العين فلا يمنع منه انتهى اه مغنى و شيخنا
و كذا فى النهاية الا قوله و الثانى اظهر قال ع ش قوله مر قال بعضهم الخ معتمد اه (قوله و قضية كلام
الروضة الخ) خلافا للنهاية و الا سنى و المغنى حيث قالوا و اللفظ الاول قال فى الروضة كاصلها و البكاء قبل الموت
أولى منه بعده و ليس معناه كما قال الزركشى انه مطلوب و ان صرح به القاضي و ابن الصباغ بل انه أولى بالجواز
لانه بعده يكرن أسف على ما فات اه (قوله و قضية اختصاصه الخ) هذه القضية مسلمة ان كانت العلة
مر كبة و الا ف قضية الأولى العموم بصري (قوله قال شارح الخ) اعتمدته النهاية و المغنى كما مر قول المتن (شماله)
جميع شمال كهلال و هو ما اتصف به الميت من الطباخ الحسنة مغنى (قوله نحووا كهفاه) الى قوله و اشترط فى
المغنى و الى قوله و سيأتى فى النهاية الا قوله لافى الخبر الى و اشترط و قوله و ذيره الى و مع ذلك (قوله لافى الخبر
الخ) سيأتى انه محمول على من أوصى به أو كان كافرا مغنى (قوله و اشترط فى المجموع الخ) المعتمد كلام المجموع
فالبكاء وحده لا يحرم و عد السائل من ذير بكاء لا يحرم حاشى اه بحيرى (قوله والا) أى و ان لم يشترط
الا فتران بما ذكر (قوله دخل) أى فى النديب الحرام (المادح و المؤرخ) أى مع ان تعدادهما شمائل الاموات
ليس بجرام و المؤرخ من يذكر التوارىخ كرى (قوله المحرم النديب) ان أراد فى ذاته بقطع النظر عن الاقتران
نعم هو اختيار اختلاف الأولى الخ و بحث السبكي انه ان كان البكاء لرقعة على الميت و ما يتخشى عليه من عذاب الله
و أهوال القيامة لم يكره و لا يكون خلاف الأولى و ان كان للجزع و عدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال
الزركشى هذا كله فى البكاء بصوت اما بمجر دمع العين فلا دفع منه و استثنى الرويانى ما اذا غلبه البكاء فلا يدخل
تحت النهى لانه مما لا يملكه البشر و هذا ظاهر و فصل بعضهم فى ذلك فقال ان كان لمحبة ورقة كالبكاء على
الطفل فلا بأس به و الصبر أجل و ان كان لما فقد من علمه و صلاحه و بر كنه و شجاعته فيظهر استحبابه أو لما
فاته من بره و قيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى شرح مر (قوله بل مكره) أى
بعد الموت (قوله و مع ذلك المحرم النديب) قد يشكل الاشتراط حيث

البكاء عند نديب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بان البكاء حائز مطلقا

وهذه الامور محرمة مطلقا

وسبأني في الشهادات

في اجتماع آله محرمة وآلة

مباحة بناؤا بذلك (و) يحرم

(النوح) ولومن غير بكاء

وهو رفع الصوت بالندب

المصاح في الناحية من

التغليظات الشديدة ومن

ثم كان كبيرة كالذي بعده

(و) يحرم (الجزع يضرب

صدره ونحوه) كشق ثوب

ونشر أو قطع شعر وتغيير

لباس أو زى أو ترك لبس

معتاد كما قال ابن دقيق العيد

وغيره ولا تعتبر بجهالة المتفقهة

الذين يفعلونه قال الامام

ويحرم الافراط في رفع

الصوت بالبكاء ونقله في

الاذكار عن الاحتجاب

(فرع) * لا يعذب ميت

بشي من ذلك وما ورد من

تعذيبه به محمول عند الجمهور

على من أوصى به وقيل يعذب

ما لم ينه عنه لان سكوتيه يشعر

برضاه فيما كدنهى الاهل

عن ذلك خرو جامن هذا

الخلاف فان في أحاديث

صححة ما يشهد له بل

للاطلاق قلت هذه مسائل

مشورة) أى مبددة بعضها

من الفصل الاول وبعضها

من الفصل الثاني وهكذا

(يسادر) بفتح الدال ندبا

(بقضاء عين الميت) عقب

موته ان أمكن مسارعة

لذلك نفسه عن حبسها بدنها

عن مقامها المكرم كما صح

عنه صلى الله عليه وسلم وان

قال جمع محله

بالبكاء فيما في ما تقدم عن المجموع وان أراد بشرط الاقتران به فلا يظهر التعميل الا في فعل غسل الظاهر ما مر
آتبعنا الحلبي من ان كلامه مناجاة في ذاته ثم رأيت سم والرشيدى اشار الى الاشكال المذكور فقال الاول
قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكل الاشتراط حيثئذ اه وقال الثانى قوله واشترط في المجموع الخ
هذا لا يلتزم مع قوله الا في زم ذلك المحرم الخ اذ هو صريح في أن النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء
لا فتأمل اه (قوله وهذه الامور محرمة الخ) فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر (قوله بان البكاء الخ) متعلق
برد (قوله مطلقا) أى مع البكاء وبدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى (قوله ويحرم النوح الخ) ويكره
رثى الميت بذكر ما ثره وفضائله لله من المراثى والاولى الاستغفاره ويظهر حمل النهى عن ذلك على ما يظهر
فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له او على الاكثار منه أو على ما يجرد الحزن دون ما عد ذلك فما زال كثير من
الصحابة يترهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ماذا على من شم ترربة أحمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليها

صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام عدن لياليا

نهاية ومعنى وياتى ما يوافقه في الشرح (قوله ولومن غير بكاء) الى قوله وقيل في النهاية والمعنى الا قوله ومن ثم الى
المن (قوله وهو رفع الصوت بالندب) فالنوح مركب من شينين رفع الصوت والندب فان فقد أحدهما فلا
حرمة فيما يقع الا من أن بعض الناس يقول كان عالما وكان كريما لا حرمة فيه بل يسن لخبر اذ كروا بحسن
موتاكم ومن ذلك المرتبة التي تفعل في العلماء شيخنا (قوله ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتد شيخنا ومال ع ش
الى خلافه فقال كل من النذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات انتهى خطيب وفي
ابن حجر أن النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أى وتسويد وجهه والقاء الرماد على الرأس نهاية
ومعنى قال ع ش ومثله الطين بالاولى سواء منه ما يجعل على الرأس والبدن وغيرهما اه (قوله ونشر الخ)
أى وضرب يده على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش (قوله وتغيير لباس) يعنى عنه ما بعده ولذا
أسقطه النهاية والمعنى (قوله لو ترك الخ) عبارة غير وترك الخ بالواو (قوله معتاد) أى للمصاب ع ش (قوله
كما قاله ابن دقيق العيد الخ) قال الامام والضابط أن كل فعل يتضمن اظهار جزع ينافى الانقياد والاستسلام
لله تعالى فهو محرم نهاية ومعنى (قوله يحرم الافراط الخ) خرج غير الافراط سم (قوله محمول عند الجمهور
الخ) والاصح كما قاله الشيخ أبو حامد محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب ومعنى نهاية (قوله أى مبددة
الخ) أى متفرقة متعلقة بالباب والقطن برد كل مسألة منها الى ما يناسبه مما تقدم وانما سجعها في موضع واحد
لانه لو فرقها لاحتاج الى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فؤدى الى التطويل المضاف لغرضه
من الاختصار نهاية ومعنى زاد سم فان قلت فهذا فعل كذلك في بقية الابواب قلت لعله لزبادات فيها بالنسبة
لهذه اه (قوله ندبا) الى قوله قال الزركشى في النهاية والمعنى الا قوله وان قال الى فان لم يكن وقوله بل صرح
به كثير منهم وما نبه عليه (قوله عقب موته) أى قبل الاشتغال بغسله وغيره من اموره نهاية ومعنى (قوله
لذلك نفسه) أى روحه نهاية (قوله وان قال جمع الخ) أى لان ما قاله ليس قطعا فلا احتياط المبادر ديمطلقا
سم عبارة ع ش أفاد به هذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخاف وفاء وغيره وبين من عصى
بالاستدانة وغيره اه (قوله من حبسها بدنها الخ) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الغاسية كالعاطاة حيث لم يوف
العاقدة بدل المقبوض كان اش ترى شراء فاسد او قبض المبيع وتلف في يد ولم يوف بدله أمام قبض بالمعاملة
الغاسدة وقبل كل من العاقدين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا وبدله ان
كان ناقضا ولا مطالبة لاحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضى نعم على كل منهما اثم الاقدام على

(قوله ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله أى مبددة) أى باعتبار محالها اللاتقطة وانما يذكر كرا
منها في محله لانه يؤدى الى الطول لاحتياجه حيثئذ الى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله
أعلم فان قلت فهذا فعل كذلك في بقية الابواب قلت لعله لزيادات فيها بالنسبة لهذه (قوله وان قال جمع

فمن لم يخلف وفاء أو فمين عصي بالاستدانة فإن لم يكن بالتركة جئش الدين أى أو كان ولم يسهل القضاء منه فورا فمما يظهر سأل نداء الولي غرماءه أن يحتالوا به عليه وحينئذ فقبير أذمتهم بمجر در ضاهم عصير في ذمة الولي وأن لم يحالوه كما يصرح به كلام الشافعي والاصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للحاجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشي وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة على دينه وفي رواية صحيحة أنه لما ضمن الدينار من الذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهم ما يرى قال نعم فصلي عليه ان الاجنبي كالولي في ذلك وأنه لا فرق في ذلك بين أن يخلف الميت تركته وأن لا ينبغي لمن فعل ذلك أن يسأل الدائن تحليل الميت تحليله لا يصح البرأ بيقين وليخرج من خلاف من زعم ان المشهور ان ذلك التحمل والضمان لا يصح قال جمع وصورة ما قاله الشافعي والاصحاب من الحوالة أن يقول لارائن أسقط حثك عنه أو أبرئه وعلى عوضه فاذا فعل ذلك برئ الميت ولزم المسترزم ما التزمه لانه استدعاء مال لغرض صحيح اه وقولهم أن يقول الى آخره مجرد تصوير لما مر عن المجموع أن مجرد تراضيهما بمصير الدين في ذمة الولي يبرئ الميت فيلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة وبحت بعضهم أن تعلقه بها لا يقطع بمجرد ذلك بل يدوم رهنها بالدين الى الوفاء لان في ذلك مصلحة للميت أيضا

العقد الفاسد ع ش (قوله محله) أى الحبس بالدين كرى (قوله فان لم يكن الخ) محذوف قوله ان أمكن عبارة النهاية والمعنى فان لم يتيسر حلا سأل وليه غرماءه أن يحالوه ويحتالوا به عليه نص عليه الشافعي الخ (قوله فقبير أذمتهم الخ) هل للولي حينئذ التوفيق من غير حصته من التركة أو لالان المال لزمه بطريق التبرع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفيق من غير حصته منافية نظر سم وياتي عن البصري استظهار الثاني ويؤيد قول الشارح الآتي فيلزمه وفاؤه من ماله وان تلفت التركة ويؤيد الاول البحث الآتي وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لاحسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أى البراءة بذلك نهاية ومعنى (قوله قاله) أى قوله وحينئذ فقبير أذمتهم الخ (قوله قال الزركشي الخ) أقره ع ش (قوله أن الاجنبي الخ) مقول الزركشي وغيره بصري (قوله أسقط حثك الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بصيغة الامر في الاسقاط والمساخي في الامراء وكان الانسب جريانها على منوال واحد ويمكن ان يقرأ أبرئه على صورة الامر المؤكد بالنون فيناسب أسقط بصري أقول ورسم النسخة المصححة على أصل الشارح مرارا ظاهر في انه بصيغة الامر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أى التزامه (قوله وقولهم) أى الجمع (قوله بمجرد ذلك) أى التراضى (قوله وبحت بعضهم الخ) يظهر ان محل ما ذكر بتسليمه فيما اذا انحصرت التركة في الملتزم والافيتعلق بنصيبه دون نصيب من عداة من الورثة ولا يتعلق بها بالكمية حيث كان أجنبيا وقتلناه كالولي فيما ذكر بصري أقول قضية تعليل الباحث بان في ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم الاختصاص بصورة الانحصار المذكورة (قوله يساعده) أى البحث وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله لان ذلك ليس قطعيما الخ) أى اولانه مشروط بحصول الوفاء فالاحتياط بقاءه يتعلق بالتركة سم عبارة البصري أو يقال برأ براءة موقوفة فان تبين الاداء تحققنا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء تحققنا البقاء وتعلق بالتركة اه (قوله استجلابا) الى قوله وفي المجموع في المعنى والنهاية (قوله وبحت الاذرى الخ) يخزم به النهاية والمعنى (قوله وجوب المبادرة) أى بقضاء دين الميت (قوله عند التمكن) أى تمكن القضاء من التركة (قوله وطلب المستحق) أى مع طلبه حقه (قوله ونحو ذلك) أى كان عصي بأخبره بمطل او غيره كغشمان الغصب والسرقة وغيرهما نهايتو سم (قوله وكذا في وصية نحو الفقراء الخ) أى فيجب المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية والمعنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند التمكن في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات او كان قد أوصى بتجملها اه قال الرشيدى قوله او كان

محله الخ) أى لان ما قالوه ليس قطعيما فالاحتياط بالمبادرة مطلقا (قوله فقبير أذمتهم بمجر در ضاهم) هل للولي حينئذ التوفيق من غير حصته من التركة أو لالان المال لزمه بطريق التبعية فليس له الرجوع على التركة ولا التوفيق من غير حصته منافية نظر (قوله أنه ذامن الحديث الصحيح الخ) قد يناقش في الاختصاص الذي في الحديث ظاهر في الضمان وهو لا يشترط فيه أن يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ منه ان الاجنبي كالولي في الحوالة التي يشترط فيها أن يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه ان الظاهر انه لو مات الضامن قبل الوفاء ولا تركه لا يسقط الدين عن الميت وانما فائدة الضمان وجود مرجع في الحال للدين فليراجع ثم آيت قول الشارح الآتي وبحت بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعيما) أى اولانه مشروط بحصول الوفاء فالاحتياط بقاءه يتعلق بالتركة (قوله وتنفيذ ذوصيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند التمكن في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات او كان قد أوصى بتجملها شرح مر (قوله ونحو ذلك) أى

ونوزع فيه ويحاج بان احتمال أن لا يؤدى الولي يساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعيما بل ظاهرا فاقضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر في التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلابا للبر والدعاء له وبحت الاذرى وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا في وصية نحو الفقراء أو اذا أوصى بتجملها (ويكره معنى الموت لضرر نزل به) أى ببذنه

أمواله للنهي الصحيح عنه (لافتنة دين) (١٨٢) أي خوفها فلا يكره بل يسن كما أفتى به المصنف اتباعه الكثير وبحسب الأذرعى نذب تخذه بالشهادة

قد اوصى الخ معطوف على قوله طاب المستحق أي وكذا ان لم يطلب وكان قد اوصى بتجملها اه (قوله
أمرله) أي اوضح في دينه او نحو ذلك مغنى ونهاية أي كتحديد ظالم عش (قوله أي خوفها) أي او
خوف زيادتها عش (قوله كما أفتى به المصنف) أي في فتاويه غير المشهور ونقله بعضهم عن الشافعي
وهو المنة نهاية ومعنى (قوله وبحسب الأذرعى الخ) عبارة النهاية أما تخذه لغرض آخر وى فمحبوب كتمنى
الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يمتني الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم اه زاد المغنى وقال غيره
انما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه (قوله نذب تخذه الخ) ينبغى أن يسن تخنى الموت أيضا شوقا الى لقاء
الله سبحانه وتعالى ومشاهدة الارواح المقدسة كالانبياء والاولياء كما صرح الشارح بالاول ويشمل ذلك
قولهم أما تخذه لغرض آخر وى فمحبوب ويشهد له الحديث الشريف وأسألك شوقا الى لقائك من غير ضراء
مضرة ولا فتنة مضلة أي غمير مشوب بشئ من العلل الدينية والدينية بصرى (قوله يسن تخذه ببلدا الخ)
بالتأمل الصادق يظهر ان تخنى الشهادة وتخنى الموت بمحل شريف ليس من تخنى الموت بل تخنى صفة أو لازم له
عند روضه بصرى أقول وهذا فيما اذا تخنى ذلك وأطلق وأما اذا تخنى ما ذكر وقده بنحو سفر او عام بخصوص
فظاهر انه من تخنى الموت عبارة عش ولا يتأتى ان ذلك من تخنى الموت الا اذا تخناه حالا أو في وقت معين أما
بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى اذا توفيتنى قوفنى شهيدا أو في مكة الخ كما قيل به في الجواب عن قول سيدنا
يوسف صلى الله وسلم على نبينا وعليه توفنى مسلما وألقنى بالصالحين اه (قوله وكلام الآخرة برده) ان
كان للاخرة كلام في خصوص الدفن فسلم وان كان من عموم تفضيل مكة فمحل تأمل لان تفضيل مكة بمعنى ان
العمل بها أكثر نوابها من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا ينافى أن ان دفن بالمدينة خصوصيات ليست ان دفن
بمكة اذ من المعاصم ان بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الاحاديث ما يقتضى خصوصية
الدفن بالطائف عليه بصرى (قوله تنبيه) الى المتن أقره عش (قوله تنافى مفهوم كلامه) أي اذ مفهوم
اضراح عدم الكراهة ومفهوم لفتنة الخ الكراهة (قوله كهو ببلدا الخ) في هذا القياس ما لا يخفى سم
قول المتن (ويسن أي للمريض) (التداوى) ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك
ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتد به من سببه ومغنى ومنه الامر بالداواة بالخمس سم وعش (قوله للخبر)
الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى الا قوله ثم رأيت الى ونقل وقوله واق- ترض الى وفارق وقوله قال شارح
وما لبث عليه (قوله خير الهرم) وهو كبر السن عش (قوله فهو فضيلة) عبارة المغنى فهو أفضل اه
وقال سم قوله فهو فضيلة هذا يدل على أن التداوى افضل اه عبارة البصرى الذى يظهر أن التداوى
أفضل لانه سنته صلى الله عليه وسلم قولاه فعلاد دعوى أنه تشرىع محض تكاف للاحمل عليه اه (قوله قاله
المصنف) أي في المجموع نهاية ومعنى (قوله واستحسن الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قالوا يمكن
حل كلام المجموع عليه اه (قوله بين أن يقوى توكله) أي بان لا يخشى على نفسه من التضجر بدوام
المرض ورزق الرضا به (قوله ويجاب الخ) يمكن ان يرد بان اطلاق التشرىع يقتضى انه فيه وفي غيره كغیره
كفى غير ذلك من المواضع الآن يقال يكفى في التشرىع بمجرد الجواز سم (قوله وجهه اوجوبه)

كان كان قد صرح بالتأخير اطل أو غيره كغیره ان انغصب والسرقة كما أفصح بذلك عن الأذرعى في
شرح العباب (قوله كما أفتى به المصنف) في الفتاوى على المشهور (قوله نذب تخذه) أي الموت
(قوله كهو ببلدا شريف) في هذا القياس ما لا يخفى (قوله فان تركه توكل فهو فضيلة) هذا يدل على ان
التداوى أفضل (قوله ويجاب الخ) يمكن أن يرد بان اطلاق التشرىع يقتضى انه فيه وفي غيره كفى غير
ذلك من المواضع الآن يقال يكفى في التشرىع بمجرد الجواز (قوله واقترض بان لنا وجهه اوجوبه اذا
كان به جرح يخاف منه التلف) في باب ضمان اللوات من الاضرار بن البغوى انه اذا علم الشفاء في المداواة
وجبت اه ولعل محله الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لاطع البراء قال مر في شرحه ويجوز
الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتد به من سببه ومنه

في سبيل الله كما صرح عن عمر
وغیره وفي المجموع يسن
تخذه ببلدا شريف أي مكة
أو المدينة أو بيت المقدس
وينبغى أن يلحق بها محال
الصالحين وبحسب ان الدفن
بالمدينة أفضل منه بمكة
لعظم ما جاء فيه من او كلام
الآخرة رده * (تنبيهه) *
تنافى مفهوم كلامه في
مجرد تخذه والذي يتجه انه
لا كراهة لان عائتها انه
مع الضم يشعر بالتبرم
بالقضاء بخلافه مع عدمه
بل هو حينئذ دليل على
الرضا لان شأن النفوس
النفسرة عن الموت فتنبه
لا لضر دليل على محبة
الآخرة بل حديث من
أحب لقاء الله أحب الله
لقائه يدل على نذب تخذه
محبة للقاء الله كهو ببلدا
شريف بل أولى (ويسن
التداوى) للخبر الصحيح
تداو وا فان الله لم يضع داء
الاوضح له دواء غير الهرم
وفي رواية صحيحة ما أنزل
الله داء الا أنزل له شفاء فان
تركه توكل فهو فضيلة قاله
المصنف واستحسن الأذرعى
تفصيل غيره بين أن
يقوى توكله فتركه أولى
وألا ففعله أولى ثم اعترضه
بانه صلى الله عليه وسلم سيد
المتوكلين وقد فعله ويجاب
بانه تشرىع منه صلى الله
عليه وسلم ثم رأيت بعضهم
أجاب به ونقل عياض

وفارق وجوب نحو اساغته ما غص به بخمر و ر بط محل الفصد لتيقن نفعه (ويكره اكرهه) أى المريض (عليه) أى التداوى وتناول الدواء
لانه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للنهى الصحيح لا تكره هو امراضكم (١٨٣) على الطعام والشراب فان الله يطعمهم
ويسقيهم واعتد في ذلك

على تحسين الترمذى له
وليس كما قال فقد ضعفه
البيهقي وغيره كفى المجموع
(ويحوز لاهل الميت
ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل
وجهه) لما صح أنه صلى الله
عليه وسلم قبل وجه عثمان بن
مظعون رضي الله عنه بعد
موته ومن ثم قال في الجرائد
سنة وقيد السبكي بنحو أهله
والاوجه حمله على صالح
فيسن لكل أحد تقبيله
تبركاه وعلى ما في المتن
فالتقبيل لغير من ذكر
خلاف الاولى حمله على الجواز فيه
على مستوى الطرفين كما هو
ظاهر (ولا بأس باعلام
بموته) بل يندب كفى المجموع
بالنداء ونحوه (للصلاة)
علمه (وغيرها) كالدعاء
والترحم لانه صلى الله عليه
وسلم نعى النجاشي يوم موته
(بخلاف نعي الجاهلية) وهو
النداء بذكر مفارقة فكره
للنهي الصحيح عنه ويكره
ثبوته بذكر محاسنه في نظم
أونثر للنهي عنها ومحلها
حيث لم يوجد معها النذب
السابق والا حتمت وحيث
جلت على تجد بدخون أو
اشعرت بتبرم أو فعات في
مجامع قصدت لها والابان
كانت بحق في نحو عالم وخات
عن ذلك كله فهي بالطاعات
أشبهه (ولا ينظر الغاسل)

وفي الانوار عن البغوي في باب ضمان الولاة أنه اذا علم الشفاء في المداواة وجبت اه ولعل محله الشفاء مما
يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطن البرء سم (قوله وفارق) أى عدم وجوب التداوى (قوله بخمر)
الاولى ولو بخمر بصرى (قوله لتيقن نفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بافاداة التداوى وجب وهو قريب
عش وتقدم عن الانوار مثله قوله المتن (ويكره اكرهه الخ) أى الاحاح عليه وان علم نفعه له معرفة
طبيب وليس المرابة الا كراه الشرى الذى هو التهديد بعقوبة عاجلة ظاهرا الى آخره وطمه عش (قوله
قال شارح الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا اكرهه على الطعام كفى المجموع لما في ذلك من التشويش
عليه وأما حديث لا تكره هو امراضكم الخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذى أنه حسن اه وفي سم
عن شرح العباب ما وافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الآتى ليس كما قال الخ مناقشة في الاستدلال بالحديث
المدكور لافى الحكيم ويندفع بذلك ما هنا السيد البصرى من أن اقتصار الشارح على النقل عن شارح
قد ينافى فى النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم عن المجموع (قوله واعتد في ذلك الخ) أى يعتد في التصحيح
على التحسين بصرى (قوله فقد ضعفه الخ) أى فيقدم على من قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرى
لراوى عش (قوله كاصدقائه) الى قوله والاوجه في النهاية والمغنى قول المتن (تقبيل وجهه) أى أويده
أوغبرهما من بقية البدن وانما اقتصر على الوجه لانه الوارد عش (قوله لما صح انه الخ) أى ولما في البخارى
أن أبابكر رضى الله تعالى عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومغنى (قوله والاوجه
حمله على صالح الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة ما ينبغي ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم
وفي زوائد الروضة ولا بأس بتقبيل الميت الصالح فقيده بالصالح وأما غيره فينبغي أن يكره اه واقره سم قال
عش قوله مر وينبغي ندبه لاهله الخ أى ولو كان غير صالح وقوله مر وجوازه لغيرهم أى حيث لا مانع
منه فلا يحوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبيل الميت أى فى أى محل كان كما
يفيده اطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث لا شهوة وأنه للتبرك أو الورقة والشفقة عليه وقوله مر وأما غيره
فينبغي الخ هو ظاهر ان كان الغير معر وفا بالمعاصى أما اذا كان لم يوصف بصالح بحيث يتبرك به ولا بغساد
فينبغي أن يكون ممابا عش (قوله لغير من ذكر) أى لغير أهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب) الى قول
المتن ولا ينظر في النهاية والمغنى (قوله بل يندب الخ) أى لوليه عش وظاهر أنه ليس بقيد (قوله أو نحوه)
أى كارسال من يخبر أهل البلد فردا (قوله الصلاة عليه الخ) أى لكثرة المصلين عليه مناهية بعبارة المغنى
فان قصد الاعلام بموته لم يكره أو قصد به الاخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب اه (قوله كالدعاء الخ)
أى والمحاللة نهاية ومغنى (قوله نعى النجاشي) أى أوصل خبره لاحتبابه عش قول المتن (نعى الجاهلية)
بسكون العين وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نعاها نعاها بضم ناء (قوله ثبوته بذكر محاسنه) الباعزائدة اذ
حقيقة تم اذ كرم محاسنه كفى النذب كرى (قوله النذب السابق) أى المقر ون بالباء عش (قوله على تجديد
حزن) أى لغير نحو علمه (قوله أو فعلت في مجامع) أى أو كانت بغير حق أخذ ما ماتى بصرى (قوله والابان
كانت بحق الخ) وينبغي أن تذكره أيضا اذا كانت بحق وخات عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو
مبتدع بصرى أى كما يفيد قول الشارح في نحو عالم (قوله ولا عس) الى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغنى
الاقوله الانظر الى دنظر المعين (قوله فيكره ذلك) أى كل من النظر والمس اعتد النهاية والمغنى (قوله وربما
راى ما يسي الخ) أى ربما رأى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسي به ظنا نهاية ومغنى (قوله ويؤيد الاول)
أى الكراهة قول المتن (الابقدر الحاجة) قديتوقف في تصور الحاجة للمس بلائيل بصرى قول المتن

الامر بالمداواة بالنخس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) حزم في العباب بكرهته هذا ونقله في شرحه
عن الروضة وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتد مر وفي زوائد الروضة أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل

ولا عس من غير خرقه تشبا (من بدنه) فيكره ذلك كفى الروضة وغيرها لانه قد يكون به ما يكره اطلاقه أو بما رأى ما يسي عظمه به وصح
في المجموع انه خلاف الاولى ويؤيد الاول الخلاف في حرمته (الابقدر الحاجة) كسيرة المسؤول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الاولى بعدره

ومحل جواز ذلك ان مس أو نظر (من غير العورة) والاحرم اتصافا لا نظرا أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة والا الصغير لما يأتي في النكاح ونظر المعين لغيرهما مكره والا (١٨٤) لضرورة ويسن تغطية وجهه من أول غسله الى آخره ويحرم كبه عليه كاسر (ومن تعذر غسله)

(من غير العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح مر اه سم أي سواء كان ذكر أو أنثى (قوله والاحرم الخ) ظاهره ولو لم يلزم بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازها إذا كان به نجاسة واحتاج لزال النجاسة (قوله لا نظر أحد الزوجين الخ) أخرج المس وتقدم به ماش ويغسل بيساره الخ ما فيه كالنظر سم عبارته هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونقله المصيري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لانه أبلغ منه وحل مر المذكور في باب الكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه (قوله الا الصغير) أي الذي لم يبلغ محل الشهوة ذكر أو أنثى وإن كان الناظر أجنبيا ع ش (قوله ونظر المعين الخ) عبارة المغني وأما غير الغاسل من معين وغيره فيكره له النظر الى غير العورة الا لضرورة اه (قوله ولو غسل الخ) جملة حاله (قوله أو خفف الخ) عطف على نهى أي ولو غسل نهى المني أو خفف على الغاسل من سراية السم اليه كروى (قوله لغسل الماء الخ) وليس من الغسل ما لو وجد ماء في يده لم يغسل الميت فقط أو لظهور الخ فيجب تقديم غسل الميت لان الخ يمكنه الصلاة عليه بالتييم ان وجد ترابا أو فاقدا للظهور بن بخلاف ما لو تظاهر به الخ فان ذلك قد يؤدي الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع ش قول المتن (ع) ظاهر كلامهم أنه لا يجب في هذا التيمم النية لعطاءه حكم مبدله وهو الغسل ايعاب (قوله كالحى) أي قياسا على غسل الجنابة ثم ياتى ومعنى (قوله ويجاف الخ) عطف على قوله كالحى (قوله وليس من ذلك) أي من التعذر (قوله ومر) أي في التيمم كروى عبارة النهاية والمغني ولو جمعه لغسل الماء ثم وجدته قبل دفنه وجب غسله كاسر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع ش قوله مر ثم وجدته قبل دفنه مفهوما أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفعلنا ما كلفناه وهو التيمم اه (قوله حكم ما لو وجد الخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه (قول المتن بلا كراهة) أي ولو لمع وجود غيرهما ع ش قال البصري لكن يظهر انه خلاف الاول للحديث الا ترى اه (قوله وفيه) أي في قولهم ويغسل الجنب الخ (قوله وجهه الخ) أي ما قاله المحاملى و (قوله اذ لو نظر الخ) علة للتضعيف وذلك اشارة الى ما قاله المحاملى كروى أقول بل اشارة الى منعهم الملائكة الرحمة (قوله به) أي بالموت كما تقدم في الشهيد الجنب وانفرد الحسن البصري بإيجاب غسلين مغنى (قوله وكذا معنيته) الى قول المتن ويكره في النهاية والمغني الا قوله ويعلم الى المتن وقوله والصلاة والدفن وما أتبعه عليه (قوله لا يوثق به بالاتيان الخ) أي وقد يظهر من مظهره يظهره من سرور يستر عكسه نهاية (قوله ومع ذلك) أي الاجزله (قوله يحرم على الامام الخ) أي لانه أمانة ولا يولى وليس انفاسق من أهلها نهاية قال ع ش وقياس ما مر عنه مر في الاذان من أن التولية صحيحة وان كان نصبه حراما أن يقال بمثله هنا اه أي على مختار الرملى دون الشارح ج (قوله في أذانه) أي الفاسق (قوله وكذا الخ) أي يحرم التغويض وظاهر التشبيه الاجزاء وفيه توقف بل قضية قول النهاية والمغني ويجب ان يكون عالما بما لا بد منه في الغسل اه عدم الاجزاء قول المتن (فان رأى خيرا ذكره الخ) قد يقال يجب كتم خيرا رآه من متجاهر بخوفسق أو مستتر عند من يعلم حاله ان خشى ترتب ضرر على ذكره ويجب ذكر شر رآه ممن ذكر ان غاب على نفسه أن ذكر ذلك يؤدي الى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفا به بصري وما استظهره أولا يأتى في الشرح (قوله كسواد وجهه) أي وتغير رايه وانقلاب صفة نهاية ومعنى (قوله لانه غيبة) أي لمن لا يأتى الاستحلال منه (غريبة) حتى أن امرأه بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأته فالتصقت يدها على فرجها فتخبر الناس في أمرها هل تقطع يد الغاسلة أو فرج الميتة فاستغنى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت سلوا وضعت يدها على فاسألوه فقال قلت طال ما عصي هذا الفرع وجه الميت الصالح فقيده بالصالح وأما غيره فينبغي أن يكره شرح مر (قوله في المتن من غير العورة) أي وهي ما بين ركبته وركبته مر (قوله لا نظر أحد الزوجين) أخرج المس وتقدم به ماش ويغسل بيساره

لفس قدماء أو لنحو حرف أو لدغ ولو غسل ثم سرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (ع) وجوبا كالحى ولجافظا على جنته لتدفن بحالها وليس من ذلك خشية تسار الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلوى ومرحكم ملو وجسد الماء بعده (ويغسل الجنب والحائض) ومثلهم النساء (الميت بلا كراهة) لانهم طاهرون وفيه تضييف لما قاله المحاملى من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجهه عنهما مما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب اذ لو نظر لذلك لحرم تعساها لهما له أيضا ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجزى لاحتياج كل الى حضور ملائكة الرحمة (واذا ما غاسلا غسلا فقط) للموت لا تقطاع ما علم حياه (وليكن الغاسل آمينا) وكذا معنيته ندبافيهما لان غيره لا يوثق به في الاتيان بما طلب منه نعم يجزى غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تغويض غسل مولى المسلمين اليه نظير ما مر في أذانه وكذا ان لم يعلم ما لبد منه فيه ويعلم ما مر في الاجتهاد أنه يكفي قول الفاسق والكافر غسله

لا غسل (فان رأى) الغاسل أو معنيته (خيرا) كطبري يوحى واستناده وجهه (ذكره) ندب لانه ادعى لكثرة المصلين عليه والداعين ربه له (أو رأى) غيره (كسواد وجهه) كرم ذكره لانه غيبة قد صح الامر بالكف عن ذكر مساوى الموتى (الاصح) فيها تفسير الخبر

في نحو متجاهر بنفسه أو بدعة للتلا غير به و يظهر الشرف فيه لئلا يترحم عن ظهر بقية غيره بل بحث وجوب الكتم في الاول وهو متجه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) أو غيرهما من نزل اثنين استويا قربا أو نحوهما ولا مرجح (١٨٥) (أوز وجتان) ولا مرجح أيضا (أفرع)

بينهما في الغسل والصلاة
والدفن قطع النزاع وقضيته
وجوب الاقراع على نحو
قاضي رفع اليه ذلك وهو
متجه (والكافر أحق
بقربه الكافر) في تجهيزه
لأنه وليه (ويكره) على
المذهب نقلا لوصية كافر
آخر اللباس (الكفن
المعصر) للرجل وغيره
ويكره المزعفر للمرأة
ويحرم المزعفر كله وكذا
أكثر من يحرم عليه الحر
قياسا عليه واعتدانا
الرفع وغيره قول القاضي
أبي الطيب لا تكره الخبرة
وهي بكسر ففتح نوع مخطوط
من ثياب القطن ويحمله ان لم
يكن يقصد للزينة أخذها
من قول شرح مسلم وأعتده
الاذري يكره المصبوغ
ونحوه من ثياب الزينة اه
وظاهره أو صريحه أنه
لا فرق بين المصبوغ قبل
النسج وبعده وهو ظاهر
وقول لقاضي يحرم الثاني
ضعيف وان صوبه الزكشي
وقد قال القاضي وغيره
يحرم على الحي لبس الثاني
ان صبغ للزينة وهو
ضعيف أيضا كما بينته بما
فيه في شرح العباب (و) يكره
حدث لادين عليه مستغرق
ولاني ورثته غائب أو محجور
والاحرم (المغلاة فيه)
بارتفاع ثمنه عما يليق به
للنهي الصحيح عنه رواه أبو
داود أما تحسينه ببياضه

ربه فقال مالك هذا قذف احاد وهاتين اثنين يتخلص يدها فادوا ذلك فخلصت يدها فن ثم قيل لا يفتي ومالك في
الدينه معني وبصري (قوله في نحو متجاهر بنفسه الخ) لعل الاولى في متجاهر بنحو فسق الخ أي كالظلم (قوله
ويظهر الشرف فيه الخ) وينبغي كنه قوله الاذري أن يتحدث بذلك عن الاستبراء بدعته عند المطلاعين على حاله
المائلين اليه العلمهم يترجون انهم في نهاية أقول وعلى قياسه يأتي ذلك في الفاسق المستبرأ بالنسبة للمطاعين
على حاله المائلين اليه وفي كتم خبير رآه في الفاسق المذكور بالنسبة لذكر بصري (قوله بحث الخ) اعتده
المغني والنهاية في المبتدع دون الفاسق عبارة الاول والوجه كما قال الاذري أن يقال اذا رأى من مبتدع أمانة
خير كنهها ولا يبعد إيجابه للمال يحمل الناس على الاغتراب بدعته ويسن كنهان من المتجاهر بالفسق والظلم
لئلا يغير بذكرها أمثاله اه (قوله في الاول أي فيما اذا رأى خيرا في نحو متجاهر بنفسه أو بدعة) (قوله
وقضيته) أي التعليل (قوله وجوب الاقراع أي على نحو قاضي الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحب لانه
يجب قطع النزاع وقطاعه متوقف على القرعة فوجب لذلك أمما بالنسبة اليه بما فلا يظهر الوجوب حيث
فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوي فكيف معه بصري
وعش قول المتن (والكافر أحق الخ) من قربه المسلم نهاية ومعني (قوله لانه وليه) لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم أولياء بعض فان لم يكن تولاه المسلم نهاية ومعني (قوله نقلا لوصية) أي الحكم مبني على ما نقل
عن الشافعي من نصه على حل المعصر لاهل وصيته فانما يدل على الحرمة كردى (قوله كما مرأ خال اللباس)
عبارة هنالك وكذا المعصر على منحت به الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم ينالوا بنص الشافعي على حله
تقدما للعمل بصيته اه أي بانه اذا صرح الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) الى قوله كانه في النهاية والمغني
(قوله وكذا أكثر الخ) أي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر في المعروف على ما قدمه مر وينبغي
مثل ذلك في كراهة المعصر * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقرها
من جعل الخناء في يد الميت ورجليه وأجنياعه بان الذي ينبغي أن يحرم ذلك في الرجال حرمة عامهم في
الحياة ويكره في النساء والصبيان عش عبارة ابصري قوله وكذا أكثره ينبغي ان يكون المعصر كذلك
ان قلنا بحرمة اه (قوله لمن يحرم عليه الحر) خرج به نحو الصبي لجواز الحرية له في الحياة سم (قوله
ومحله) أي عدم الكراهة (قوله وظاهره الخ) أي قول شرح مسلم (وقوله انه لا فرق الخ) أي في الكراهة
(قوله يحرم الثاني) أي المصبوغ بعد النسج (قوله وهو ضعيف الخ) أي قول القاضي وغيره ويحرم الخ
(قوله بارتفاع ثمنه) الى قوله واعترض في النهاية الا قوله وقيل الى المتن والى قوله والظاهر في المغني الاما ذكر
(قوله عما يليق به) أي وان اعتاد الجنياد في حياته برماوى اه بحيرى (قوله وسبوغه) أي كونه سابغا
كردى عبارة عش أي كونه سابغا اه (قوله فليحسن الخ) أي يتخذ أبيض نظيفا سابغا نايبة (قوله
فانهم يترأرون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الا كفان حال تراورهم وهو لانه لا ينفى ذلك
ما مر في الحديث قبله أنه يسلب سلبا سر يعاقلت يمكن أن يجاب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشأ بها
كغير الميت وأنهم اذا تراوروا ويكون على صورته التي دفنوا بها أو أمورا لا شخوة لا يقاس عليها وفي كلام
بعضهم ما يصرح به عش (قوله وقيل المراد بتحسينها الخ) يتجه اعتبار الامرين سم (قوله ومن ثم كفن
فيه الخ) قد يجاب بانه لم ييسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمع بين الدليلين سم (قوله
وعامه اخرقة سوا آتية ما فيه كالنظر (قوله كما مرأ خال اللباس) أي انه يحرم وصية (قوله ان يحرم عامه الحر)
خرج نحو الصبي لجواز الحرية له في الحياة (قوله وقيل المراد بتحسينها كونها من حل) يتجه اعتبار الامرين
(قوله ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم) قد يجاب بانه لم ييسر اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جمع

(٢٤ - (شر واني وابن قاسم) - ثالث) ونظافته وسبوغه وكثافته فسنه لغير مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنهم وروى ابن
عدي خبر حسنوا أكفان موتاكم فانهم يترأرون في قبورهم وقيل المراد بتحسينها كونها من حل (والغسل) اللبس (أولى من الجديد) لانه
للصديق والحي أحق بالجديد كما قاله الصديق كرم الله وجهه واعترض بان المذهب نقلا وروا لا أولوية الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم

والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم إجزاء اللبس وان لم يبق فيه قوة أصلاً ومرفاهية (والصبي كالبالغ في تكفينه بأثواب) والصبيبة كالبغسة في ذلك أيضاً وقد مر وأشار بأثواب إلى أنه مثله عدد الأصناف لحل الحرير للصبي دون البالغ (والخنوط) أي ذره السابق (مستحب) فلا يتقدم بقدر ولا يفعل الإبرضا الغسراء لكن في المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنة وأنه ليس لغريم ولا وارث منعه وجزم به في الأثوار وظاهر ذلك أنه مفرع حتى على التدبير بوجهه بقدر تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت ولا ينافيه قول الأم بعد ذلك بسطرين ولولم يكن خنوط (١٨٦) ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزئ لأن هذا في الأجزاء المضاف للوجوب والاولى في أنه مع

تدبه لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزئ خلاف الخنوط في الكافور عند جمع ولا في الغبر والمسل عند الكل وأفتى ابن الصلاح بأن ناظر بيت المال وقف الأكفان لا يعطى قطن ولا خنوطاً أي إلا أن اطراد ذلك في زمن الواقف وعلم به لأنه حينئذ كشرطه كإيائى (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفاً للاجماع الفعلي عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطبيب كإي المغلس ولا يحمل الجنائز إلا الرجال وان كانت (خنثى أو أنثى) لضعف النساء عنه فيكره لهن كالحنائى ويحمل على سر برأولوح وأن يحمل وأي شيء يحمل عليه أجزاءه في المجموع) ويحرم حملها على هيئة ضريرة كحملها في نحو قبة أو غرارة وكحمل كبير على نحو يد أو كتف (وهيئة يخاف منها سقوطها) لأنه تعسر بوضاهاته مالم يخش تغيره قبل هيئة ذلك

أنه باتفاقهم) أي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله ومسر) أي في التكفين (قوله والصبيبة) أي قول المتن مستحب في النهاية والمغنى (قوله والصبيبة) أي والخنثى مغنى (قوله لكن في المجموع) أي قوله ولا ينافيه أقره ع ش (قوله وظاهر ذلك) الخ) أي ما في المجموع عن الأم (قوله ولا ينافيه) أي ما مر عن المجموع (قوله من ذلك) أي من الأكفان والاغتسال (قوله لأن هذا) أي ما في الأم آخره والخارج متعلق بعدم المنافاة (قوله والاول) أي القول الاول في الأم (قوله عند جمع) أي ويجزئ عند جمع آخره ما به (قوله وأفتى ابن الصلاح) الخ) أي هذه النهاية والمغنى كما مر في الغسل (قوله إلا أن اطراد ذلك) الخ) لعل المراد الاطراد من التركة كان لتحقيقه دائماً أو غالباً لكن المتبادر أن المراد الاطراد لو من التركة كان سم (قوله لأنه حينئذ كشرطه الخ) قديقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه أن يعطى أيضاً الثوب الثانى والثالث بشرط الاطراد والعلم الآن يفرق بسهولة أمر القطن والخنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن الإيعاب مانصه قال ابن الاستاذان قد الواقف أي بالاكفان بالواجب وألا كمل اتبع وان أطلق واقضت العادة شيئاً نزل عليه اه (قوله كإيائى) أي في الوقت (قوله فيكون) أي قوله كذا قالوه في النهاية والمغنى (قوله كإي المغلس) أي حال حياته فيتركه الكسوة وجوبه بدون الطبيب قول المتن (الرجال) أي تدبها به (قوله لضعف النساء عند الخ) أي عن الرجل فان لم يوجد شيرهن تعين عليهن نهاية ومغنى (قوله فيكره لهن) أي وان أدى إلى إزار محرم سم (قوله أجزاء) أي كفى في سقوط الطلب بشرط جوارحه أن لا يكون الرجل على هيئة ضرير يؤمنه حمله على ما يليق به ع ش (قوله وكحمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف سم وينبغي أن يراد بالكبير هنا الكبير بالجثة فتحو ابن عشر سنين حكمه حكم البالغ فليراجع (قوله ويتجه الخ) معند ع ش (قوله مطلقاً) أي دعيت حاجة ذلك أم لا ع ش (قوله كذلك) أي على الأيدي والرقاب قول المتن (ويندب للمرأة) ومثاله الخنثى نهاية ومغنى (قوله يعنى) أي قوله وروى البيهقي في المغنى الاقوله قال في المجموع قيل (قوله يعنى قبة الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو سر برفوقه خيمة أو قبة أو مكتبة لأنه أستر لها اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجه النهاية عبارته وأول من عطى نعشها في الاسلام كقوله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هذا زين بنت جحش وكانت رآته بالحشة لها حجرة وأوصت به فقال عمر بن الخطاب الطاعنة اه والطاعنة اسم للمرأة في اليهودية ع ش (قوله أول ما اتخذ) مبتدأ وما مصدرية (قوله في جنازة الخ) خبره والجملة خبره ان (قوله بأمره متعلق باتخذو) قوله باطل خبر وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في المجموع (قوله وبغرض من ذلك) أي ما رواه البيهقي (قوله انى رآته الخ) صفة من فعل الخ بين الدليلين (قوله إلا أن اطراد الخ) لعل المراد الاطراد من التركة كان لتحقيقه دائماً أو غالباً لكن المتبادر أن المراد الاطراد ولو من التركة كان سم (قوله لأنه حينئذ كشرطه) قديقال قضية كون الاطراد مع العلم كشرطه أن يعطى أيضاً الثوب الثانى والثالث بشرط الاطراد والعلم الآن يفرق بسهولة أمر القطن والخنوط وفيه نظر (قوله فيكره) وان أدى إلى إزار محرم (قوله وكحمل كبير على نحو يد أو كتف) ينبغي وكذا صغير على نحو كتف (قوله قال في المجموع قيل هي أول من حمل كذلك وروى البيهقي الخ) قال مر في شرحه وأول من

قوله فلا بأس بحمله على الأيدي والرقاب كذا قالوه ويتجه أن يحمله مالم يغلب على الظن تغيره قبل ذلك والواجب حمله كذلك ولا بأس في الغفل بحمله على الأيدي مطلقاً (ويندب للمرأة أم ما يسترها كالأوت) يعنى قبة مغطاة لا يصاع أم المؤمنين زينب رضي الله عنها وكانت بقدر أنه بالحشة لها حجرة فان في المجموع قيل هي أول من حملت كذلك وروى البيهقي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه فان صح هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم أن ذلك أول ما اتخذ في جنازة زينب بنته صلى الله عليه وسلم بأمره باطل الخ ملخصاً وبغرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافى بما قيل أن أول من فعل به ذلك زينب لان المراد أول من فعل به ذلك الذي رآته بالحشة

وقاطمة الظاهر أنها الخ
علمت ذلك من زينب
فاستحسنه وأمرت به (ولا
يكبر الركوب في الرجوع
منها) أي الجنائز لفعله صلى
الله عليه وسلم له رواه مسلم
بخلافه في الذهاب لغير عذر
كالمس (ولا بأس بالتباعد
بالتشديد) (المسلم جنازة
قريبه الكافر) فلا كراهة
فيه خلاف للرواية بخبر أبي
داود وغيره بسند حسن
وروي في المجموع بأسناد
ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم
أمر علماء كرم الله وجهه أن
يؤاخذوا بالباطل قال الاسنوي
ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه
تجهيزه كونه في حياته وبردة
بأنه كان له أولاد غيره وبقرضه
فلا يلزمه تولى ذلك بنفسه
فكان الدليل في توليه له
بنفسه ويجوز له زيارة قبره
أيضا وكذا لغيره من الأهل
قال شارح وجار واعترض
بأن الأوجه تقيده بوجاه
اسلام أي لنحو قريبه أو
خشية فتنة وأفهم المتن حمة
اتباع المسلم جنازة كافر غير
نحو قريب وبه صرح
الشاشي (ويكبره بالغطاء) وهو
رفع الصوت ولو بالذكر
والقراءة (في المشي مع
الجنازة) لأن الصحابة رضي
الله عنهم كرهوه حينئذ
رواه البيهقي وكره الحسن
 وغيره استغفر والاخيكم ومن
ثم قال ابن عمر لقائله لا تغفر
الله لك بل يسكت متفكرا
في الموت وما يتعلق به وفناء
الدنيا إذا كبر بالسنة سرا

(قوله وقاطمة) مبتدأ وجه الظاهر أنها الخ خبره قول المتن (ولا يكبر الركوب الخ) أي لا بأس به معنى (قوله
أي الجنائز) إلى قوله ويؤيد في النهاية لا قوله خلاف للرواية وقوله ووقع في المجموع بأسناد ضعيف وقوله
قال شارح وقوله واعترض إلى وأفهم وكذا في المعنى الاقوله ورد إلى ويجوز (قوله لغير عذر) أي كضعف
وبعد مكان نهاية ومعنى قول المتن (باتباع المسلم) أي مشبه عتق قول المتن (جنازة قريبه الكافر) ولا يبعد
كما قاله الأذري الحاق الزوجة والمأول بالقریب ويحق به أيضا المولى والجار في العبادة فيها يظهر نهاية
ومعنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم أمر الخ) بدل من خبر أبي داود عبارة النهاية والمولى المار واه أبو داود وغيره
عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له إن عليا الضال
قدمت قال انطلق فواره اه (قوله ولا دليل فيه) أي في الخبر على معاقب القربة نهاية ومعنى (قوله لانه) أي
لما كرم الله وجهه نهاية (قوله ورد) أي نزاع الاسنوي (قوله وبقرضه) أي فرض لزوم تجهيز أبي طالب
على كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه الخ) أي إذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته
نهاية (قوله ويجوز له الخ) أي مع الكراهة نهاية ومعنى (قوله يزارة قبره) أي قبر قريبه الكافر نهاية (قوله
وكالقریب زوج الخ) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما أتى عن الشاشي
ولو قيل بكراهته هنا كان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسأني للشارح مر أن زيارة قبور
الكفار مباحة بخلاف ما ورد في تحريمها وهو بعمومه شامل للقریب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم
الكراهة لأن المراد بغير الحرمته يدل لذلك مقابله بكلام الماوردي ع (قوله واعترض) أي على
ذلك الشارح (قوله بأن الأوجه تقيده الخ) بخلاف المعنى والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكرناه لوجه
للتخصيص بالجار فلا تأمل بصري (قوله أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق بإسلام (قوله وأفهم
المتن حمة الخ) أي خلافه في هامس وزيارة القبور للرجال سم وتقدم عن ع (قوله ولولا بالذكر الخ) فرضوا كراهة
(قوله وبه) أي بالتحريم قول المتن (الغطاء) بفتح الغين وسكونه بانهية (قوله ولولا بالذكر الخ) فرضوا كراهة
رفع الصوت به في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور وعند غسله وتكفينه ووضعه في النعش وبعد
الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع سم على حج اه ع (قوله كرهوه
حينئذ) عبارة النهاية والمعنى كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر والمختار والصواب كفي المجموع
ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال ع (قوله ولو قيل بنسب ما يفعله إلا أن
أمام الجنائز من اليمانية وغيرهم لم يبعد لأن في تركه أراء باليت وتعرضا للتكلم فيه وفي ورثته فليراجع اه
وفيه وقفة ظاهرة (قوله استغفر والاخيكم) أي قول المنادي مع الجنائز استغفر والخ نهاية (قوله
لا تغفر الله لك) كان مراد رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يشغل به إلا أن باللسان جهرا لكونه
بدعة ثم ابتدأ الدعاء بقوله غفر الله لك امرأك بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها
نحو وجهه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حدث غاب على الظن أن اشتغالهم بالجهر بالذكر يمنع من معصية
كنحو غيبة نزول الكراهة بصري أقول تأويله الحديث بما ذكره حسن جيد في الغاية وحله سم على
ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور وجواز التأديب والذبح بالدعاء على من وقع منه ما يليق
ليكن في جواز ذلك لغير نحو العالم انظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية والمعنى في بل
غطى نعشه في الاسلام كما قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها زينب بنت جحش
وكانت رآته بالحسنة ما حرت وأوصته شرح مر (قوله ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح
مر (قوله بوجاه اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله وأفهم المتن حمة الخ) أي خلافه في هامس زيارة
القبور للرجال (قوله ولولا بالذكر والقراءة) فرضوا كراهة رفع الصوت به في حال السير وسكتوا عن ذلك
في الحضور وعند غسله وتكفينه ووضعه في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك
فليراجع (قوله ومن ثم قال ابن عمر الخ) يستفاد من قول ابن عمر المذكور وجواز التأديب والذبح بالدعاء

(واتباعها) بإمكان التاء
(بنار) بمجمره أو عسبرها
اجتماعاً لأنه تقاؤل قبيح ومن ثم
قبل بحرمته وكذا عند القبر
نعم الوقود عندها المحتاج
اليه لا بأس به كما هو ظاهر
ويؤيده ما حرم من التجهيز
عند الغسل (ولو اختلط) من
يصل عليه بمن لا يصل عليه
كان اشبهه (مسلمون) أو
مسلم (بكفار) أو شهيد أو
سقط لم تظهر فيه أمارات حياة
بغيره وتعذر تمييز بعضهم من
بعض (وجب غسل الجميع)
وتكفينهم ودفنهم من بيت
المال فالأغنياء حيث
لا تركة ولا أخرج من تركة
كل تجهيز واحد بالقرعة
فيما يظهر ويغفر كما أشار
اليه بعضهم فتفاوت مؤن
تجهيزهم للضرورة
(والصلاة) عليهم اذ لا يتحقق
الاتيان بالواجب الا بذلك
وقول الاسنوي هذا تردد
بين واجب وحرام فلا يقدم
الحرام على القاعدة برد
بأنه لا يكون حراما الا مع العلم
بعينه وأما مع الجهل فلا على
أن ذلك لا يرد في الصلاة
أصلاً لأنه يخصها بالمسلم
وغير نحو الشهيد في نيته
ولا في غسل الكافر لا باحته
ثم رأيت شيخنا أشار لذلك
(فإن شاء صلى على الجميع)
صلاة واحدة (بقصد المسلم)
وغير نحو الشهيد (وهو
الافضل والمنصوص) وليس
هنا صلاة على كافر حقيقة
والنية جائزة

يشغل بالتفكير في الموت الخ وهي احسن (قوله لاجهر الاله بدعة الخ) وما يفعله جهلة القراء من
القرعة بالتخطيط واخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره نهائية ومعنى قال ع ش قوله فحرام الخ
اي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما حوت به العادة الا أن من قرأه الرءساء
ونحوهم اه قول المتن (واتباعها بنار) ظاهره ولو كافر اولاً مانع منه لان العلة موجودة فيه ع ش (قوله
نعم الوقود عندها الخ) عبارة النهاية نعم لو احتج الى الدفن لكان في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل
السراج والشعلة ونحوهما ولا سيما حال الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)
يتردد النظر في استباحة الحرم بغيره ويظهر أنه من حيث نحو الطيب يراعى المحرم لان فعل ذلك يؤدي الى
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غايته ترك سنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا
ان الواجب سائر العورتان الاقتصار عليه لا يؤثم فالامر واضح والا فمعمل نظره بصري عبارة ع ش وكتب
العلامة الشو برى مانعه انظر لو اختلط الحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً
للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرمة جزاً بخلاف ستر ما زاد على العورة اه والا قرب الاول لان
التغطية حق للميت فلا يترك للغير الا آخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام سم ما يصرح
بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه وقوله ثم رأيت في كلام سم الخ فيه نظره بل ليس كلام سم كما
بقي الى الاول (قوله من يصل عليه) الى قوله وقول الاسنوي في النهاية والمغني الا قوله من بيت المال الى المتن
(قوله لم تظهر فيه أمارات حياة) عبارة النهاية وانغني أو سقط يصل عليه بسقط لا يصل عليه اه (قوله ولا
أخرج من تركة كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كغاية واحد وما زاد من بيت
المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال فحيث لم يوجد محمل يؤخذ منه ما زاد أخذ من بيت المال كالموات شخص
لا مال له وبقي ما لو كان المشتبه مرئياً وحراً يافك كيف يكون الحال فيه لانهما لا يجهران من بيت المال اللهم
الا أن يقال يجهران هنا ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم ع ش أي كما هو ظاهر اطلاق المتن
وقضية تعليل الشارح الا أن (قوله بالقرعة الخ) يظهر أن الاقراء ليس للاخراج بل لتخصيص المخرج
وان كان كلامه الى الاول أميل بصري وقد يدن عن ذلك ما تقدم آنفاً ع ش (قوله ويغفر الخ) هل
المراد منه أن يخرج من تركة كل ما يليق به ومعنى الاعتذار احتمال أن القرعة تؤدي الى أن يجهر الواحد
منهم بما أخرج من تركة الغير بحسب نفس الامر أو المراد أنه يخرج من تركة كل تجهيز بلا تفاوت بينهم
ومعنى الاعتذار أنا حينئذ لم نعتبر بما هو الاول من كون تجهيز كل لا ثقبه محمل نامل فان كان المراد الثاني
فيظهر أنا اعتبر أقلهم لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الاول كما مر منه (قوله الا بذلك)
أي يتجهز الكل والصلاة عليه (قوله وقول الاسنوي الخ) أي معارضاً للعلة المذكورة (قوله هذا) أي
تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أي نظراً لاحتمال الفريق
الاول وحرام أي نظراً لاحتمال الفريق الثاني (قوله على القاعدة) أي قاعدة اذا اجتمع المانع والمقتضى
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان درء المفسد مقدم على جلب المصالح (قوله برد الخ) خبر وقول الاسنوي
الخ (قوله بأنه لا يكون حراماً الخ) قضية هذا الرد أنه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللغائف أولى مع حرمة على
المحرم فليتأمل اه وتقدم استقراء ع ش القضية المذكورة وأما قول سم ولا يبعد الخ هذا في نفس
الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدسه كما هو ظاهر خلاف الامر عن ع ش (قوله على أن ذلك الخ)
اقتصر على هذا الجواب النهائية وانغني ولعله لان الجواب الاول يمكن ان يعارض بمثله فيقال لا يكون واجبا
الامع العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أي الجواب العلوي (قوله صلاة واحدة) الى قول المتن ويشترط
على من وقع منه ما يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله يرد بأنه لا يكون حراماً الامع العلم بعينه)
قضية هذا الرد أنه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخيط على

ويقول هتافي الاولى اللهم اغفر للمسلم منهم (أوعلى واحد فواحدنا وبالصلاة عليه ان كان (١٨٩) مسلما) أو غير نحو شهيد ويغزى في تردد

النسبة للضرورة واعتراض
بأنه لا ضرورة لامكان
الكيفية الاولى وبجواب
بأنها قد تشق بتأخير من
غسل الى فراغ غسل الباقي
بل قد يتعين ان أدى
التأخير الى تغير وكذا تعين
الاولى لو تم غسل الجميع وكان
الافراد يؤدى الى تغير المتأخر
(ويقول) في الكيفية الاولى
اللهم اغفر للمسلمين منهم
كما مر في الثانية (اللهم اغفر
له ان كان مسلما) ولا يتول
في اختلاط نحو الشهيد
بغير اللهم اغفر له ان كان غير
شهيد بل يطلق ويدفنون
في الاولى بين مقبرتنا وقابر
الكفار (ويشترط اتفاقا
(لحجة الصلاة تقدم غسله)
أو تيممه بشرطه لانه المنقول
وتزولا للصلاة عليه منزلة
صلاته ومن ثم اشترط طهارة
كفنه أيضا الى فراغ الصلاة
عليه (وتكره قبل تكفينه)
واستشكل الفرق مع ان كلا
من المعنيين موجود فيه
وقد يجب أن أخف بدليل
النسب للغسل دونه وان من
صلى بلا طهر بعيد وعاريا
لا بعيد ثم رأيت شيخنا أجاب
بذلك (فلومات يهدم ونحوه)
كوقوعه في عيق أو بحر
(و) قد تعذر اخراجه منه
(وغسله وتيممه لم يصل عليه)
لغوات الشرط واعترضه
الاذرى وغيره وأطالوا بما
منه بل أمته ان الشرط

افى النهاية الاقوله ويقول هتافي المتن وقوله فمن ثم الى المتن وكذا فى الغنى الاقوله ويرد
الح (قوله ويقول هتافي الاولى) أى فى الصورة الاولى من الصور المتقدمه وهى صورة اختلاط المسلمين
بكفار بخلاف بقية الصور باختلاط الشهيد بغيره بصرى أى فطاق الدعاء فيها أخذاء (قوله أو
غير نحو الشهيد) أى يقول فى الثانية ان كان غير شهيد وفى الثالثة ان كان هو الذى صلى عليه معنى ونهاية
(قوله للضرورة) أى كمن نسي صلاته من الخمس نهاية (قوله بل قد يتعين) أى افراد كل صلاة (قوله ان
أدى التأخير الى تغير) أى لشدة حروك الموقوفة (قوله فى الكيفية الاولى الح) قد يقال فيه مع
ما مر تسكرار بصرى (قوله ولا يقول الح) عبارة النهاية ولا يحتاج الى ذلك فى الثانية والثالثة لان تغاير المحذور
وهو دعاؤه بالغفرة للكافر ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان
مسلم وفى المجموع عن المتولى لومات ذمى فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته فى توريث قريبه
المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر باختلاف وهل تقبل شهادته فى الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان أحكمهما
القبول اه قال ع ش وعليه فيجزم بالنسبة فى الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله غير شهيد) أى واسقط الاصل
عائمه (قوله ويدفنون فى الاولى الح) أى سواء كان الميت الكافر بالغ أو صبيا لان الدفن من أحكام الدنيا
وأطفال المبشرين فيها كفار ع ش قول المتن (وتكره قبل تكفينه) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة
والاولى المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة اذا خيف من تأخيرها الى تمام التكفين خروج لحس منه كدم أو
نحوه ع ش (قوله واستشكل الفرق الح) أى بين الغسل والتكفين بان جعل أحدهما شرطاً للصحة الصلاة
دون الآخر مع أن كلا من المعنيين المذكورين فى الغسل من كونه منقولا وتزول الصلاة عليه منزلة صلته
موجود فى التكفين أيضا كردى (قوله بأنه أخف) أى ترك الستر أخف من ترك الطهارة معنى عبارة النهاية
بان باب التكفين أوسع من الغسل اه (قوله وقد تعذر اخراجه منه وغسله الح) يؤخذ منه أنه لا يصلح على فاقد
لظهورين الميت سم ومر عن ع ش ما يوافقه بل قول الشارح كانه نهاية ويرد الح صريح فى ذلك (قوله
وتيممه) الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية والغنى قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو المتعذر خلافا لجمع من المتأخرين
حيث زعموا أن الشرط انما يعتبر الح نهاية عبارة الغنى لم يصل عليه كانه نقله الشيخان عن المتولى واقراء وقال فى
المجموع لاختلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لان الميسور لا يسقط بالمعسور الى ان قال
وبسط الاذرى الكلام فى المسئلة والقلب الى ما قاله بعض المتأخرين أن يسئل الكنى تلقيناه عن مشايخنا
ما فى المتن اه وينبغى تعقيد ذلك الجمع لاسمى فى الغريق على مختار الراعى فيه تكرر زاعن ازراء الميت وجبرا
لخاطر أهله (قوله بما منه) أى بآدلة بعضها قوله بل أمته أى اقواها عطف على قوله منه وافراده الضمير
باعتبار لفظ ما (قوله ولا كذلك هنا) أى فان الشارح لم يحدد لصلاته وقتا وجوب تقدم الصلاة على الدفن
لا يستدعى الحاق ذلك بالوقت المحدود ع ش (قوله لصحة الصلاة) الى قوله ولما تقر فى النهاية والغنى الاقوله
هو لقب الى سهل (قوله ان لا يتقدم الح) ويشترط أيضا أن يجمعهما مكان واحد كما قاله الاذرى وأن لا يزيد
ما بينهما فى غير المسجد على ثلثمائة ذراع تقر بياتنزيلا للميت منزلة الامام مغنى زاد النهاية ويؤخذ منه كراهة
الجمع لعدم توقف التكفين عليه بل اللقائف أولى مع حرمة على المحرم فليتامل (قوله ويقول هتافي الاولى)
أى وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لان الشهيد وان امتنع الصلاة عليه لا يمنع الدعاء له بنحو المغفرة
وسياقى فى كلام الشارح (قوله تقدم غسله أو تيممه) انظر فاقد الطهورين (قوله وقد يجب الح) قد يقال
هذا الجواب انما يصلح فرقا لولد على اختلاف الحكم (قوله وقد تعذر اخراجه منه وغسله وتيممه لم يصل عليه)
يؤخذ منه انه لا يصلح على فاقد الطهورين الميت (قوله ويرد الح) قد ينزاع فى هذا الرد وجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وان لم تغن عن القضاء كصلاة المتيمم فى الحضر فقد راعوا حرمة هنا كراعاة حرمة ثم
(قوله فى المتن ان لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة الح) وفى الروض يشترط أن لا يكون بينه أى الامام وبينها

انما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها ويرد بان ذلك انما هو حرمة الوقت الذى حدد الشارح طرفيه ولا كذلك هنا
(ويشترط لصحة الصلاة) (أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة)

ولا على (القبر على المذهب فيهما) اتباع الاولين وكلامهم اما الغائبة فلا يؤثر فيها كونها اوراء المصلي كالحس (وتجوز الصلاة عليه) بل نسن (في المسجد) خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء أي هو لقب أمهم ما ومعناه كفلان أبيض نقاء العرض من الدنس والعيب سهل وأخيه في المسجد وزعم أنهم ما كانوا خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الأصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي كالصلاة هنا يكون لهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا في ان قلت زيدا في المسجد فأنبت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلافه في ان قدّمته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في بحره وقال انه نفيس بعد قوله مفهوم ظرف المكان بحجة (١٩٠) عند الشافعي وقوله مقتضى كلام النخاعة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف

مسأوانه وقد مر بعض ذلك اه وبؤخذ منه أيضا أنها مفعولة لفعل الصلاة كحس في صلاة الجماعة على الخلاف فيهما كما أشار اليه في شرح الروض بصري (قوله ولا على القبر) أي الحاضر سم أي على المحل الذي يتحقق كون الميت فيه ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام فان تقدم فيهما بطلت صلاته وانظر بما اذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي أن يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فلا يرجع عش (قوله هو لقب أمهم الخ) فيه نوع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فإراد ومعناه بحسب أصل الوضع لا في حال كونه لقباً لانه حينئذ لا دلالة له الاعلى الشخص وكان ما حذره كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى ايراد ما ذكره عليه وأما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها ما صه واسمه أي أخى سهل سهل والبيضاء وصف أمهم واسمها داء وفي تكملة الصغاني اذا قالت العرب فلان أبيض وفلان بيضاء فالمعنى نقي العرض من الدنس والعيوب انتهى بصري (قوله في المسجد) أي في مسجده صلى الله عليه وسلم وصلى أيضا في مسجد بني معاوية على أبي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس ابن هنة قاله صاحب النور وفيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود عش (قوله ولما تقرر الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله بعرفاعله ومفعوله) أي فاعل ومفعول عامله (قوله في الفعل الحسي) أي بعده (قوله ومن ثم قال أصحابنا الخ) ان كان المراد بالحسي المدرج بحسب البصر خاصة فتجوز هذا التفريع والافعل تام لان القذف محسوس بحسب السمع بصري (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أي لازماً ومتعبداً (قوله بعكسه) أي بشرط وجود القاذف لا المقذوف (قوله ما ذكره) أي عن الاحتجاب من اشتراط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المجرور) أي الذي يبحث (قوله في هذه) أي صورة لا بالبدال بالبدال (قوله فتأمل ذلك كله فانه الخ) لا ينبغي على المتأمل ما في هذا الذي أطنب به وقال انه مهم فاعلم ان المتأمل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله وقد صلى الى نعم (قوله ضعيف) صرح بضعفه أحمد وابن المنذر والبيهقي مغني (قوله والرواية المشهورة الخ) ولو صح الاول وجب حمله على هذا جميعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن في قوله تعالى وان أسأتم فلانها نهاية (قوله منه) أي من ادخاله (حرم) أي ادخاله نهاية (قوله حيث كانوا سعة) الخ مفهومه ان ما دون الستة لا يطلب منه ذلك وفي سم أي الجنائز في غير المسجد فوق ثلثة ذراع تقر بها اه قال في شرحه وان يجمعهم امكان واحد تنزيلا للجنائز منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تأتي هنا اه (قوله في المنزل ولا القبر) أي الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وجه حسبهما في هذا المثال دون الا (قوله فتأمل ذلك فانه مهم) لا ينبغي على المتأمل ما في هذا الذي أطنب به وقال انه مهم فعلمك بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كانوا سعة فاكثر) قال في العباب فان كانوا سعة فقط وقف واحد مع الامام في صفه والاربعة صفان اه فان كانوا

اه ولك أن تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجه لان الظرف المكاني من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسي متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه أجنبي عن الظرف الحسي فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاحتجاب فهو لا يتشبه على مخرج الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجوهه بأن ذكر المسجد قرية على ان القصد به الزجر عن انتهاك حرمة وانها كما يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف فان قلت هل لما ذكره وجه قلت يمكن أن يوجه بأن القتل لما استلزم

غالب وجود أثر حسي في حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسي في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف على القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط ونحو ما تقرر أن ذكر المسجد قرية إلى آخره ما لو أبدله بالدار كان قتلته أو قذفته في الدار ولا نية له ومقتضى القاعدة بناء على ان القتل منزل منزل الحسي انه يشترط فيه وجودهما فيها وفي القذف وجود القاذف فقط لكن المجرور في هذه انه لا بد من وجودهما فيها في الصورتين وبوجه بان هذه القاعدة السالم تطرد وجوب تخريجها على القاعدة المطردة وهي ان القيد المتأخر يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف والرواية المشهورة فلا شيء عليه وقد صلى عمر والسجدة على أبي بكر رضي الله عنهم فيه وأوصى عمر بالصلاة عليه فيه فنقذها الصحابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم ان خيف تلويث المسجد منه حرم (ويسن) حيث كانوا سعة فاكثر (جعل صفوفهم ثلاثة فاكثر) الخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد
أوجب أي غفرله كفي
رواية والمقصود منع النقص
عن الثلاثة لا الزيادة عليها
ومن ثم قال فأكثروا في مسلم
ما من مسلم يصلي عليه أمة
من المسلمين يبلغون مائة
كلهم يشفعون له الشفعاء
فيه وفيه أيضا مثل ذلك في
الاربعة وببحث الزركشي
وقال بعضهم ان الصفوف
الثلاثة في مرتبة واحدة في
الفضيلة وهو ظاهر الا في
حق من جاء وقد اصطف
الثلاثة فالفضل له كاهو
ظاهر أن يتعسر الاول
لانا انما نسوق بين الثلاثة
لثلاث كوها بتقديم كلهم
للاول وهذا منتف هنا ولولم
يحضر الاستة بالامام وقص
واحد معه واثنان صفا
واثنان صفا (واذا صلى عليه
فحضر من لم يصل صلى) ندبا
لانه صلى الله عليه وسلم صلى
على قبور جماعة ومعلوم
انهم انما دفنوا بعد الصلاة
عليهم ومن هذا أخذ جع
انه يسن تأخيرها عليه الى
بعد الدفن وتقع فرضا
فينوبه ويشاب ثوبه وان
سقط الحرج بالاولين لبقاء
الخطاب به ندبا وقد يكون
ابتداء الشيء سنة واذا وقع
وقع واجبا كج فرقة تأخروا
عن وقع باحرامهم الاحياء
الا في (ومن صلى) ندب له
انه (لا يعيد على الصحيح)
وان صلى منفردا لان صلاة
الجنائز

على ج بعد كلام مانصه فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه أقرب الى
العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام أو صفا واحدا لعدم
ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه انه وقضيته أنهم لو كانوا ثلاثة
وقفوا خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفا لم يعد لقر به من الصفوف الثلاثة التي طلبها
الشارع وأما لو كانوا أربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من
الثلاثة الصفوف أيضا عش وقوله ولو قيل الخ يأتي في الشرح ما يؤيده وقوله وأما لو كانوا أربعة فينبغي
لا يخفى أنه عين ما قدمه من سم (قوله والمقصود أي من الخبر (قوله لا زيادة الخ) بالجر عطف على النقص
(قوله قال) أي المصنف (قوله وببحث الزركشي الخ) عبارة النهاية ولها أي للخبر السابق كانت الثلاثة بمنزلة
الصف الواحد في الفضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يجبه أن الاول بعد الثلاثة كدخول الغرض
بها قال الرشيدى قوله مر ان الاول بعد الثلاثة كدأ أي مما بعده اه عبارة البهري قوله مر بعد الثلاثة
لعله بعد استكمالها اه وعبارة المغني وهنا فضيلة الصف الاول وفضيلة غير سواء بخلاف بقية الصلوات للنص
على كثرة الصفوف هنا اه ومقتضاها بل هو يحتمل أن الثلاثة أكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضلية خلافا
للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا في حق من جاء الخ) أقره عش (قوله أن يتعسر الاول) أي بعد الثلاثة
كما تقدم عن النهاية ويحتمل أن المراد الاول من الثلاثة (قوله ولولم يحضر الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث
كانوا ستة الخ (قوله وقف واحد معه) الخ قضيته أن أقل الصف اثنان والجمعات الخمسة صفين والامام صفا
عش (قوله واثنان صفا) * فخرج * بئنا كد كفي البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم
عرفة والعيد وعاشوراء ولوم الجمعة وليلتها وحضور دفنه نهاية ومعنى قال عش ولعل وجه التأكد أن موته
في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة له فيستحب الصلاة عليه تبركاً به حيث اختير له الموت في تلك الاوقات
وظاهره وان حرف بغير الصلاح اه قول المتن (فحضر من لم يصل الخ) أي قبل الدفن أو بعده ومعنى ونهاية
(قوله ندبا) الى قوله فيجوز في النهاية الا قوله ندبا وما أنبه عليه وكذا في المغني الا قوله ومن هذا الى وتقع (قوله
انه يسن تأخيرها الخ) أي ان حضر بعد الصلاة عليه مسارعة الى دفنه عش وسم (قوله وتقع فرضا) أي تقع
صلاة من لم يصل فرضا كالاولى نهاية ومعنى (قوله سقط الخ) عبارة النهاية والمغني لا يقال سقط الفرض بالاولى
فامتنع وقوع الثانية فرضا لان قول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو وأوضح ذلك السبكي رحمه الله تعالى
فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل تجدد مصالحة بتكرار الغافلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة
الجنائز اذمة قصودها الشفاعة لا يسقط بنفسه بل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطاقا
اه (قوله بالاولين) الاول بالاولى (قوله ندبا) ينبغي اسقاطه كالحكم مما مر عن النهاية ومعنى (قوله وقد يكون
الخ) جواب نان اي لو ساهمنا ان الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية نفلا لانه قد يكون الخ (قوله
كج فرقة الخ) عبارة الايعاب والنهاية والمغني كج التطوع وأحد خصال الواجب المنجز اه (قوله الا في)
أي في السير كدري قول المتن (ومن صلى) أي على ميت جماعة أو منفردا لا يعيدها أي لا تستحب له اعادتها
لا في جماعة ولا انفرادا نهاية ومعنى قال عش قوله مر لا تستحب له اعادتها أي فتكون مباحة اه أي

خمس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه أقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة
الصفوف ولا يصرحون ثلاثة صفوف بالامام أو صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة
فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه (قوله وببحث الزركشي الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشي قال
بعضهم والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الفضلية اه (قوله الا بعد الدفن) أي بعد جود الصلاة عليه قبل
الدفن كما هو ظاهر ما تقدم انه يجب تقديمها على الدفن ويحرم دفنه قبلها (قوله ندب له انه لا يعيد) قال في
شرح الروض أي سواء صلى منفردا أو جماعة أعادها في جماعة أو منفردا حضرت الجماعة قبل الدفن أو
بعده اه فغيبه تصرح بعدم استحباب اعادتها في جماعة بخلاف بقية الصلوات التي تطالب الجماعة فيها قال

خلافا للتحفة (قوله لا يتغل بها) أى بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا نهاية (قوله ومضى التيمم الخ) عبارة المغنى نعم فاذا الطهور من اذ صلى ثم وجد ماء تطهر به فانه يعيد كما أفتى به القفال اه زاد النهاية وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة بخلل يصلى هنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أولا في احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال سم وقوله مر فانه يعيد الخ ينبغي أن محل طلب اعادته ما لم يقع الغرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفى الاعياب ومجمله أيضا في التراب اذا كان يحمل بغلب فيه فقد الماء أخذ امر في التيمم اه وقال ع ش قوله مر بل لا ينبغي الخ عبارته في باب التيمم والوجه جواز صلاته أى التيمم عليه مطاوعة وان كان ثم ينحصل الغرض به اه ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه اه (قوله واذا أعاد الخ) أى ولو كان منفردا وفعلا مرارا ع ش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز أعادتها ولو منفردا أو أكثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء انتهى اه (قوله وقعت له فلا) أى كفى المجموع وهذه خارجة عن القياس اذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية وبوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفعة والدعاء له وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقيتها نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لانهم انفسل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة أعادتها وأيضاً اختلف فيها هل الفرض الاولى والثانية وأما هنا فالأعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين أن يصلى منفردا أو في جماعة ويقطعوها ع ش عبارة سم هل المعادة من الجنس كذلك وبه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانهم من فروض الاعيان اه (قوله أى لا يندب) الى قوله بل يظهر في النهاية الاقوله وقضيته الى المتز وقوله لان قسلى الى ويحرم وكذا في المغنى لأنه مال الى ما اختاره السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة أو أربعين الخ) أى انتظار كمالهم اذا كان الحاضرون دونهم لان هذا العدد مطلوب فيها وفي مسلم بن ابن عباس أنه كان يؤخر لار بعين قيل وحكمته أنه لم يجتمع أربعون الا كان لله فيهم ولى وحكم المائة كالار بعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال ع ش وجرت العادة الآن بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعد أن يقال يسن انتظارهم ما فيه من المصلحة الميت حيث غاب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشى عليه اه (قوله للحديث) أى المتقدم في شرح ويسن جعل صفوفهم الخ (قوله لا امر السابق) أى ولما كنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى وقال ع ش ويؤخذ من هذا التعاليل أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر لزيادة المصلين حيث آمن من غيرهم على هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على المنه عن مر اه (قوله أو الجماعة الخ) عطف على قول المتن لزيادة مصلين سم (قوله لم يلحقوا) أى الصلاة الاولى اذا صلى عليه من يسقطه الغرض معنى (قوله لحضور ولى) أى عن قرب نهاية ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتبعها النهاية والمعنى (قوله بلا باس بذلك) أى بانتظار الولى اذا ربح حضور عن قرب نهاية ومعنى (قوله على ما مر الخ) أى من الخلاف في وجوب الترتيب في الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتضد الخ) أى فصم الاحتجاج به (قوله لم يصل الخ) أى وصلت عليه الصحابة معنى قول المتن (أو عكس) أى كل منهم ما نهاية (قوله وبه) أى

مر ظاهر كلامهم جواز أعادتها ولو منفردا أو أكثر من مرة ووجهه ان المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم فاقد الطهورين) في شرح مر نعم فاقد الطهورين اذا صلى ثم وجد ماء تطهر به يعيد قاله القفال في فتاويه وقياسه ان كل من لزمته إعادة المكتوبة بخلل يصلى هنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليه أولا في احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي ان محل طلب اعادته ما لم يقع الغرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج ومنها) هل المعادة من الجنس كذلك وبه ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بانهم من فروض الاعيان (قوله أو الجماعة آخرين) عطف على قول المتن لزيادة المصلين (قوله والجهور بأنه لازجر عن مثل فعله) ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز كالأصل الظاهر خالف من يصلى العصر وبه

لا يتنفل بها ومضى التيمم
حكم ما اذا وجد الماء بعدها
مع حكم صلاة نحو فاقد
الطهورين واذا أعاد وقعت
له نفلا فيجوز له الخروج
منها (ولا تؤخر) أى لا يندب
التأخير (لزيادة مصلين)
أى أكثرهم وان نازع فيه
السبكي واختار وتبعه
الاخرى والركن كشي وغيرهما
انه اذا لم يخش تغيره ينبغي
انتظار مائة أو أربعين
رجى حضورهم قريبا
للحديث أو الجماعة آخرين
لم يلحقوا ذلك لا امر السابق
بالاسراع بها نعم تؤخر
لحضور الولى ان لم يخش
تغيره وعبر في الروضة بلا باس
بذلك وقضيته ان التأخير له
ليس بواجب وينبغي بناؤه
على ما مر أول فرع الجديد
(وقال تل نفسه كغيره في الغسل
والصلاة) وغيرهما خبر
الصلاة واجبة على كل مسلم
وسلمته براك أو فاجرا
وان عمل الكافر وهـ و
مرسل اعتضد بقول أكثر
أهل العلم وخبر مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم لم يصل
على الذى قتل نفسه أجاب
هذه ابن حبان بأنه منسوخ
والجهور بأنه للزجر عن
مثل فعله (ولو نوى الامام
صلاة غائب والمأموم صلاة
حاضر أو عكس جاز) كالأصل
على الظاهر خالف من يصلى
العصر وبه

علم بالاولى جواز اختلافهما
في حاضرين أو غائبين
(واندفن بالمقبرة أفضل)
الكثرة الدعاء له بتكرير
الزائر والمأثرين ودفن
صلى الله عليه وسلم بحجرة
عائشة لان من خواص
الانبياء انهم يدفنون حيث
يموتون واقعاء القفال بكرهة
الدفن بالبيت ضعيف ويحت
الاذرى ندب غير المقبرة لنحو
شبهة بأرضها أو ملحوة أو
نداوة أو لنحو مبتدعة أو فسقة
فسقا ظاهرها هو ندب دفن
الشهيد بجعله أى ولو بقرب
مكة ونحوها مما يأتى لان
قتلى أحد نقلا للمدينة
فأمر صلى الله عليه وسلم
بردهم اضاجعهم فردوا إليها
صححه الترمذى ويحرم نقله
للمقبرة ان أدى لانفجاره بل
يظهر انه لو خشى انفجاره
من حمله عن محل موته
وجب دفنه ان أمكن ولو
ملكه (ويكره المبيت بها)
لغير عذر كهو ظاهرا
فيه من الوحشة نعم لو قيل
بندبه حيث يتقن انتقاء
الوحشة وجله ذلك على دوام
تذكر الموت والبلبلى المستلزم
للاعراض عما سوى الله
تعالى لم يبعد أخذ من الخبر
الآتى انها تذكر الاسخرة
(ويندب ستر القبر بثوب)
مثلا عند ادخال الميت فيه
(وان كان) الميت (رجلا)
لثلا ينكشف ومن ثم كان
لخنثى وامرأة أكد
احتياطا (وأن يقول)
الذى يدخله

بما فى المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالخامس اربع مسائل ولو قال المصنف ولو نوى المأموم الصلاة على غير من
نواه الامام لشمل الاربع معنى ونهاية قول المتن (والدفن بالمكة - بر الخ) ويسن الدفن فى أفضل مقبرة بالبلد
كالمقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن فى مائة أو فى أرض التركة ولباقون فى المقبرة أجيب
طالما فان دفنه بعض الورثة فى أرض نفسه لم ينقل أو فى أرض التركة فللباقين لا المشتري نقله والاولى تركه وله
الخيار ان جهل والمدفن له ان يلى الميت أو ينقل منه ون تنازعوا فى مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال ابن
الاستاذ ان كان الميت رجلا أجيب تقدم فى الصلاة والغسل فان استوا أقرع وان كان امرأة أجيب
القريب دون الزوج وهذا كما قال الاذرى محله عند استواء الترتيبين والافجب ان ينظر الى ما هو أصح
للميت فحساب الداعي اليه كولو كان احدهما أقرب أو أصح أو مجاورة الاخيار والاخرى بالذ - من ذلك
بل لو اتفقا على خلاف الاصح منعهم الحاكم من ذلك لاجل الميت ولو كان المقبرة مغصوبة أو اشتراها
ظالم بمال خبيث ثم سبها او كان أهلها أهل بدعة أو فسق أو كانت تربتها فاسدة الموحدة أو نحوها أو كان
نقل الميت اليها يؤدى الى انفجاره فالأفضل اجتنابها بل يجب فى بعض ذلك كهو ظاهر ولو مات شخص
فى سفينة أو مكن من هناك دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لهم من التأخير ليدفنه فيه والاجعل بين لو حين
لثلا ينتفع وألقى ليندبه البحر الى من لعله يدفنه ولو نقل بشئ لينزل الى القرار لم يأثموا اذا ألقوه بين لو حين أو
فى البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف ولا يجوز دفن مسلم فى مقبرة الكفار
ولاعكسه واذ اختلطوا دفنوا فى مقبرة مستقلة كالمروم مقبرة أهل الحرب اذا اندرست جاز ان تجعل مقبرة
للمسلمين ومسجد الان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان كذلك ولو حفر شخص قبراً فى مقبرة لا يكون أحق
به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى أرض يموت لكن الاولى ان لا يزاحم عليه أى اذا مات وحضر ميت
آخر ولم يدفن فيه أحد معنى ونهاية (قوله واقعاء القفال الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهائية وفى ذوى القفال
أن الدفن بالبيت مكروه وقال الاذرى الآن تدعو اليه حاجة أو مصلحة على أن المشهور أنه خلاف الاولى
لامكروه اه قال سم ويحجب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما ما
أحدثه المتأخرون كما تقرر فى محله اه (قوله لنحو شبهة الخ) أى شبهة نصب وادخل بالنحو كون ثمنها خبيثا
(قوله أو لنحو مبتدعة الخ) أى كظلمة ولعل العبرة بغالب أهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى أو كان
أهلها أهل بدعة الخ (قوله وندب الخ) - طاف على ندب غير المقبرة (قوله لان قتلى أحد الخ) قد يقال قضية هذا
الدليل وجوب دفنه بجعله لاندبه سم أى الا ان ثبت ما يصره من الوجوب (قوله ويحرم نقله) أى نقل
الميت مطلقا نهاية ومعنى (قوله ولو ملكه) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره المبيت بها) أى المقبرة
وفى كلامه اشعار بعدم الكراهة فى التبريد المغرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء
أو فى بيت مسكون انتهى والتفرقة أو جبه بل كثير من التربة مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة
نهاية ومعنى (قوله ما فيه من الوحشة) يؤخذ منه أن محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما
يقع كثيرا فى زماننا فى المبيت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره نهاية ومعنى (قوله عند ادخال الميت الخ)
مفهومه أنه لا يندب ذلك عند وضعه فى النعش وينبغى أن يكون مباحا ع ش (قوله لثلا ينكشف) أى ولانه
صلى الله عليه وسلم ستر قبر سعد بن معاذ معنى ونهاية (قوله كان لخنثى أو امرأة أكد) أى منه لرجل وامرأة
والسلام أيضا لم يصل عليه أشكل جواب الجهور بانه يقتضى جواز تركها أيضا والمفهوم من المذهب
خلافه الا ان يقال الزجر بمثل ذلك خاص به عليه السلام وان كان غيره عليه السلام صلى الله عليه وسلم يحتج لجواب
(قوله واقعاء القفال بكرهة الدفن بالبيت ضعيف) قال فى شرح الروض على ان المشهور انه خلاف الاذرى
لامكروه اه ويحجب بان المكروه عند المتقدمين يصدق بخلاف الاولى لان الفرق بينهما ما أحدثه
المتأخرون كما تقرر فى محله (قوله لان قتلى أحد الخ) قد يقال قضية هذا الدليل وجوب دفنه بجعله لاندبه (قوله
فردوا اليها صححه الترمذى) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلب رده اليه

(بسم الله) أى ادخلك (وعلى ملة) (١٩٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى ادفئك للاتباع بسند صحيح وفى رواية سنة بدل ملة وفى أخرى

زيادة وبالله (ولا يفرش تحته شئ ولا) بوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم أى يكره ذلك لما فيه من اضاءة المال أى لكنه لنوع غرض قد يقصد فلا تنافى بين العلة والعلة لان محل حرمة اضاءة المال حيث لا غرض أصلاً قبل تعبيره فيه مرة لأن المخدة غير مفروشة فان أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل رفعها اه وهو عجيب وكان قائله غفل عن قول الشاعر

وزججن الخواجب والعيونا عطف العيون لفظاً على ما قبله المتعذر اضربوا له العمل المناسب وهو كحان فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه فى تابوت) اجبا لانه بدعة (الا) لعذر ككون الدفن (فى أرض ندية) بتخفيف التختبة (أورخوة) بكسر أوله وفخه أو به اسباع تحفر أرضها وان أحكمت أو نهري بحيث لا يضبطه الا التابوت أو كان امرأة لا يحرم لها فلا يكره للمصلحة بل لا يبعد وجوبه فى مسألة السباع ان غلب وجودها ومسألة النهري وتنفذ وصيته من التابوت بما تنب فان لم يوص فى رأس المال ان رضوا ولا تغدبوا كره (ويجوز الدفن ليل) بلا كراهة بخلاف الحسن وحده مع انه استدلل بخبر فى مسلم لا يدلله وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم فعله وكذا الخلفاء الراشدون

أكد من الخنثى نهاية ومغنى قول المتن ويقول (بسم الله الخ) ويسن أن يزيد من الدعاء ما يناسب الحال مغنى ونهاية أى كاللهم افتح أبواب السماء لوجهه وأكرم نزهة وسع مدخله وسع له فى قبره عش (قوله الذى يدخله) أى وان تعدد عش (قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الطرفين به سم (قوله وفى رواية سنة الخ) قد يقال وعليها ينبغي الجمع بينهما ان يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو كمال أو على ملة رسول الله وسنته (قوله وفى أخرى زيادة وبالله) لم يبين الشارح محلها والذى عليه العمل ذكرها اثر باسم الله فلجرح جميع ما ذكر بصري عبارة العباب وشرحه بسم الله وبالله وعلى ملة أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وفيها إشارة الى كيفية الجمع بان يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح بمحل بانه قول المتن (ولا يفرش تحته شئ) قال البغوى لباس بان يسط تحت جنبه شئ لانه جعل فى قبره صلى الله عليه وسلم قطعة جراء وأجاب الاستصحاب بان ذلك لم يكن صادراً عن جل الصحابة ولا برضاهم وانما فعله شقران كراهية أن يلبسها أحد بعده صلى الله عليه وسلم وفى الاستيعاب أن تلك القطعة أخرجت قبل أن يحال التراب مغنى ونهاية قال عش قوله مر وفى الاستيعاب الخ معتد اه (قوله ولا يوضع) الى قوله انتهى فى المغنى الا قوله قيل والى المتن فى النهاية (قوله بكسر الميم) وجعلها مخاد بفتحها سميت بذلك لانها آلة لوضع الخد عليها نهاية ومغنى (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وان كان من التركة وفى الوارث قاصر ولعله غير مراد سم (قوله لمسا فيه من اضاءة المال) أى بل يوضع بدلها خيراً أو لينته ويغضى بخده اليه والى التراب كما مرن الإشارة اليه مغنى ونهاية (قوله فان أخرجت من الفرش) أى وهو الصواب مغنى (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) أى وعن نص النخاعة على جواز مثله فى المتن وقد ذكره صاحب الالفة بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله وعن تمثيلهم لذلك بقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى وألفوا الايمان سم (قوله عطف العيون الخ) بالجرح بدل من قول الشاعر ويحتمل نصبه بنزع الخافض أى بعطف الخ (قوله المتعذر) صغته (قوله اضربوا الخ) مفعول له للعطف أحوال من فاعله المحذوف لآل المتن (فى تابوت) أى وأنحوه من كل ما يحول بينه وبين الارض عش (قوله لانه بدعة) الى قوله فان لم يوص فى النهاية والمغنى الا قوله بل لا يبعد الى وتنفذ (قوله بتخفيف التختبة) أى وسكون الدال مغنى (قوله بكسر أوله الخ) وهو أفصح من فتحه وحكى فيه الضم أيضاً نهاية (قوله وأخبرى الخ) أى الميت بحريق أو لدغ نهاية ومغنى وذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله أو كان امرأة الخ) أى كما قاله المتولى لثلاثيها الا جانب عند الدفن وشيخه مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولى بقوله فيه نظر اه (قوله بل لا يبعد وجوبه الخ) أقره عش (قوله وتنفذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنفذ وصيته به الا فى هذه الحالة اه أى حاله وجود المصلحة كالصور المذكورة فى المتن والشرح (قوله ان رضوا) يتأمل مع اطلاقهم الا فى الفرائض فى مؤن التجهيز وتصريحهم بالحنوط مع أنه من السند وبات بصري أقول تقدم فى شرح والحنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجعه (قوله بما كره) أى فيما اذا كان لغيره عذر قول المتن (ويجوز الدفن الخ) أى للمسلم اماموتى أهمل الذمة فسيأتى ان شاء الله تعالى فى الجزية أن الامام يمنعهم من اظهار جنازتهم نهاية ومغنى (قوله بلا كراهية) كذا فى النهاية والمغنى (قوله لما صح الخ)

(قوله أى أدفئك) يمكن تعليق الطرفين به (قوله أى يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهية وان كان من التركة وفى لورثة قاصر ولعله غير مراد (قوله وكان قائله غفل عن قول الشاعر الخ) لا حاجة الى الاستناد فى الرد لقول الشاعر فانه بمجرد لا يفتدشياً كما لا يخفى فان النخاعة نصراً على جواز مثل ذلك فى المتن وقد ذكره صاحب الالفة بقوله وهى أى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله ومن أمثلة ذلك قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان أى وألفوا الايمان (قوله أو كانت امرأة) قال فى شرح الروض لثلاثيها الا جانب (قوله أو كانت امرأة لا يحرم لها) نقله فى شرح الروض عن حكاية الأذرى له عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظر اه

(ووقت كراهة الصلاة) اجناها وكالصلاة ذات السبب الاثني (اذالم يتجره) لان سببه وهو الموت متقدم ومقارن اما اذا تجرته في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي خبر مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات نها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن وأن نقبر فيهن موتانا وذلك وقت الاستواء والطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع انهم أجابوا عنه بأن الاجماع دل على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين انهم أجابوا بأن النهي انما هو عن تجرى هذه الاوقات (١٩٥) للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد

الحديث قال وهذا أحسن من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يجزى فيه وان تجرى كما قاله الاسنوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لا فرق وعليه فليس من التجري التأخير بقصد زيادة المصلين كما هو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعلمهم البطلان في التجري بأن فيه مراعاة الشرع وهذا الامر انما فيه بوجه وان لم يندب كما مر * (تنبيه) * ظاهر كلامهم بل مر به انه لا فرق فيما ذكر وهما باسبب حرم مكة وغيره وبشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة ومما يؤيد اتحاد المصلين المعتمد المذكور انه لا فرق بين الاوقات الزمانية والفعلية كهو ثم وان الاصحاب هنا أطلقوا الكراهة عند التجري واختلفوا ثم هل تكروه أو تحرم والمعتمد الحرمة قال جمع فقيسه الحرمة هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة

عبارة النهاية والمعنى لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضا اه قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) أي بلا كراهة نهائية ومعنى (قوله كالصلاة الخ) أي وقياسا عليها (قوله الاثني) أي انقضى التنبيه (قوله متقدم) أي باعتبار الابتداء (أو مقارن) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي متى تجرته في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح اما لا فلحصول المقصود واما ثانيا فلانه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المؤداة اذا تجرى به وقت الكراهة كالعصر اذا تجرى بها وقت الاصفى فانها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة النهاية فان تجرته كرهه كافي المجموع اه زاد المعنى واقتضاه كلام الروضة وان اقتضى المتن عدم الجواز وجري عليه شيخنا في شرح منبهه ويمكن جملة على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة حل خبر مسلم عن عقبة الخ (قوله كما يأتي) يعني بالمعنى الاثني عن المجموع (قوله وأن نقبر) بضم الباء وكسر هاء نهاية (قوله وذ كراه الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزى (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفى سم (قوله أجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعلمه النهاية والمعنى (قوله وهو الخ) أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يجزى الخ) أي ولا يكرهه معنى ونهاية (قوله بالخبر) أي المارآ نفا ومفهومه (قوله لكن نوزع فيه الخ) عبارة المعنى والنهاية وصوب في الخادم كراهة تجرى الاوقات كلها وهو الظاهر اه (قوله فلا فرق) أي بين الاوقات الزمانية والفعلية فيكره في كلها مع التجري (قوله وعليه) أي النزاع المذكور (قوله لتعلمهم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطلان) أي بطلان الصلاة في وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير الى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كما مر) في قول المصنف ولا تؤخر زيادة المصلين (قوله فيما ذكر وهما) أي من الكراهة أو الحرمة مع التجري (هنا) أي في الدفن (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله ما مر) أي في الصلاة (قوله اتحاد المصلين) أي الدفن والصلاة (قوله المعتدل الخ) فادل يؤيد (قوله انه الخ) بيان للمعتمد المذكور (قوله كهو ثم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الاصحاب الخ) عطف على قوله المعتدل الخ ومحط التأيد قوله قال جمع الخ (قوله فقيسه) أي التحريم في الصلاة (قوله كهو ثم) أي كاستثناء في الصلاة (قوله وافتراقهما الخ) عطف على اتحاد المصلين يعني بما يؤيد افتراق المصلين أمران أحدهما ما مر قبيل التنبيه عن الاسنوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهما مردودان لما يظهر من قوله ولك الخ فثبت أنهما متحدان فقوى الاشكال ثم أجاب عنه بقوله ويفرق الخ كردى (قوله بخلافه ثم) أي التحريم في الصلاة فيعم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه ثم) أي بخلاف المنع في الصلاة فيعم التجري وعدمه (قوله ولك أن تقول الخ) أي راد التأيد الافتراق بما ذكر (قوله فن ثم انتفى النهي الخ) في هذا التفرع تأمل (قوله وبهذا) أي بعدم افتراق المصلين فيما ذكر (قوله واختلافهما في حرم مكة) أي حيث يكره الدفن مع (قوله فلا يجوز) أي ومع ذلك يصح اما لا فلحصول المقصود واما ثانيا فلانه في وقت أدائه فهو نظير الصلاة المرادة اذا تجرى بها وقت الكراهة كالعصر اذا تجرى بها وقت الاصفى فرافقها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الاصفى (قوله بان المعتمد الخ) اعلمه مر

هنا وان تجرى كهو ثم وافتراقهما ما مر عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التجري على الاوقات الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا عند عدم التجري لا كراهة بخلافه ثم ولك أن تقول ما هنا من خبر ذي السبب المتقدم أو المقارن كما تقرروا وهو كذلك لاسوة أو كراهة فيه ثم لا عند التجري فكذا هنا فن ثم انتفى النهي عند عدم التجري نظر للسبب بقسميه هنا ثم وبهذا يتجه ترجيح المعتمد المذكور انه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمانى لان المدار على التجري وهو عام في الوقتين ثم فكذا هنا ويفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما تجرت فيه عليها في غير المضاعفة

الآية التي لا توجد أصلاً في غيره (١٩٦) ناسب أن يوسع فيه لم يدها وان تحراها فيقول لم يؤمر بشاخيرها إلى خارجة حيازة لتلك المضاعفة إلى

لا توجد في غيرها وأيضاً
فالتحرى في خلاف الصلاة (قوله الآية) أي في الاعتكاف كردى (قوله فيه) اعلمه متعلق بمدها
والضمير لحرم مكة (قوله وان تحراها) أي أوقات الكراهة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ)
نطف على قوله ناسب الخ (قوله الخ) أي خارج حرم مكة والتأنيث باعتبار المضاف اليه وكذا
ضمير في غيرها (قوله في الأمرين) أي قوت المضاعفة بالآخر وعدم تصور المراجعة بالتحرى (قوله فانه
الخ) علة لا تتفاء الأمر الاول (قوله وأيضاً الخ) علة لا تتفاء الأمر الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل
الأمرين المقتضين لاختلافهما في حرم مكة (قوله ان من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أذن له الشارع
في ان يصلي فيه في أية ساعة شاء بقدر نيته وله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم يأذن
الشارع به علة في أية ساعة أو يدل على منى عن تحرى أوقات الكراهة (قوله فتصورت الخ) أي فكره
الدفن عند التحرى في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحرى فيه سم (قوله أفضل للدفن منها) * فرع *
يحصل من الاجر بالصلاة إلى الميت المسبوقه بالحضور معه أي من منزله متلاقياً ويحصل منه بها بالحضور
معه إلى تمام الدفن لا للموارد فقط قبر اطان لخبر الصحيجين من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قبر اطان ومن
شهدها حتى تدفن وفور واية البخارى حتى يفرغ من دفنها فله قبر اطان قيل وما القبر اطان قال مثل الجبلين
العظيمين وسلم أصغرهما مثل أحد وهل ذلك بقبر اطان الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قراريط فله احتمال
لكن في صحيح البخارى في كتاب الايمان التصريح بالاول ويشهد للثاني ما رواه الطبراني مرفوعاً عن شيع
جنازة حتى يقضى دفنها كتبه ثلاثة قراريط وبما تقرّر علم أنه لو صلى عليه ثم حضر وحدده ومكث حتى دفن
لم يحصل له القبر اطان الثاني كما صرح به في المجموع وغيره لكن له أجرة في الجنة ولو تعددت الجنائز واتحدت
الصلاة لمها دفعة واحدة هل يتعدد القبر اطان تعددها أو لا نظر الاتحاد الصلاة قال الاذرى الظاهر التعدد
وبه أجاب قاضي حياه البارزى وهو ظاهر معنى وكذا في النهاية الاقوله قيل الى وبما تقرّر قال عرش قوله مر
لو صلى عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه
أي ولم يصل على الجنائز (قوله أي فاضل) إلى قوله نعم في النهاية الاقوله أو زيادة إلى المتن وقوله بل يجب ان
نظير ما مر وكذا في المغنى الاقوله وسيعلم إلى المتن (قوله بخلاف السنة) أي فانه ما خلا السنة (قوله بالخص)
بفتح الجيم وكسر هاء ماوى (قوله وقيل الجير) وهو النورة البيضاء نهاية (قوله لا تطيبينه) أي لا يكره تطيبينه
لانه ليس للزينة نهاية (قوله والبناء عليه الخ) أي ويكره البناء على القبر في حرم القبر وهو ما قرب منه جدا
وخارج الحرم هذا في غير المسئلة وما الخ بها كما يشير إليه الشارح وأما فيها فسيأتى كردى (قوله لم يكره
البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو في مسئلة تحل تأمل ثم رأيت الشارح صرح به فيما سياتى بصري عبارة
عرش ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضاً ان من ذلك ما يجعل في بناء الجنازة على القبر خوفاً من أن ينش
قبل بناء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي أيضاً الخ سياتى عن سم مثله (قوله والتجصيص) لعمل
المراد به هنا البناء بالخص لا المعنى المتقدم أي التبييض والافلام تدخله في دفع نحو النيش (قوله بل قد
يجبان الخ) أقره عرش (قوله نظير ما مر) أي في شرح أقل القبر حفرة تمنع الراحة الخ (قوله وسيعلم من
هدم ما في المسئلة الخ) أي فافهم أن ذلك يخص لما هنا سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) أقر المغنى
الاعتراض عبارته * (تنبيهه) * ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسئلة مكر وهو ليس يهدم فانه أطاى
في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها ولا يكره صرح في المجموع وغيره بتحريم البناء فيها وهو المعتد
فلو صرح به هنا كان أولى فان قيل يؤخذ من قوله هدم الحرمه أوجب بالمنع فقد قال في الروضة في آخر

(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد يعكس ذلك لانه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مراعاة (قوله
فتصورت المراجعة فيه) أي فكره الدفن عند التحرى في حرم مكة ولم تذكره الصلاة عند التحرى فيه (قوله
وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها) أي فافهم ان ذلك يخص لما هنا

شروط

لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرمة البناء فيها
الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لهم فيه (والكناية عليه) للنهي الصحيح

عن الثلاثة سواء كانتا سمى وغيره في لوخ عند رأسه أو في غيره نعم بحث الأذري حرمه كتابة (١٩٧) القرآن لتغريضه للأمتان بالدوس

والتي تحبس بصديد الموت
عند تكرار الدفن ووقوع
المطر ونذب كتابة اسمه لمجرد
التعريف به على طول
السنين لاسم القبور الانبياء
والصالحين لانه طريق
للاعلام المستحب وما
روى الحاكم النهي قال
ليس العمل عليه فان
أئمة المسلمين من المشرق الى
المغرب مكتوب على قبورهم
فهو عمل أخذ به الخلف عن
السلف ويرد بجمع هذه الكتابة
وبفرضها فالبناء على
قبورهم أكثر من الكتابة
عليها في المقابر المسلمة كما هو
مشاهد لاسم بابا الحرم
ومصر ونحوها وقد علموا
بالنهي عنه فكذا هي فان
قلت هذا اجماع فعلي وهو
حجة كما هو جوابه قلت ممنوع
بل هو أكثرى فقط اذ لم
يحفظ ذلك حتى عن العلماء
الذين يرون منعه وبفرض
كونه اجماعا فعليا فيحصل
حجته كما هو ظاهر انما هو عند
صلاح الازمنة بحيث ينغد
فيها الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ أزمنة * (فرع) *
يسن وضع جريدة خضراء
على القبر للتباعد وسنده
صحح ولانه يخفف عنه ببركة
تسبيحها اذ هو أكمل من
تسبيح الياسمين في تلك من
نوع حياة وقيس بهما اعتبه
من طرح الرميح ونحوه

شروط الصلاة ان غرس الشجرة في المسجد مكروه ثم قال فان غرست قطعت وجمع بعضهم بين كلامي المصنف
بحمل الكراهة على ما اذا بنى على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر والحرمة على ما اذا بنى على
القبر قبة أو بيتا يسكن فيه والمعتد بالحرم مطلقا اه وقوله وجمع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)
وهو التخصيص والبناء والكتابة (قوله سواء كتابة اسمها الخ) نعم لو خشى نبش الدفن عليه وكان يتحفظ عن
ذلك بكتابة اسم صاحبه لم يداخره حينئذ فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليست أملا اعياب اه سم
وتقدم ويأتي مثله عن ع ش (قوله وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذري حرمه كتابة القرآن لتغريضه
للامتان بالدوس الخ) هذا المحذور غير محقق فالاعتد اطلاق الاصحاب أى الشامل لكتابة القرآن ويكره أن
يجعل على القبر مظلة لان عمر رضى الله تعالى عنه رأى قبة ففحهاها وقال دعوه بظله عمله وفي البخارى امامات
الحسن بن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهم ضربت امرأته القبة على قبره سنة ثم رفعت فسمعوها صاحبها يقول
ألا هل وجدوا ما فقدوا فاجابه آخر بل يسوا فان قلبوا مغنى وكذا في النهاية الاقوله لان عمر الخ وفي البصري
بعد ذكره من المغنى كراهة المظلة من نصه وقد يقال ينبغي أن يكون محمل ذلك اذ لم يكن ثم غرض صحيح في
التظليل والا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحر والبرد اه (قوله
ونذب كتابة اسمها الخ) عطف على حرمه كتابة القرآن واعتد به النهاية بلا عزو الى الأذري ونقل شيخنا عن شرح
البهجة اعتد به مع العزو الى الزركشى وأقره (قوله لمجرد التعريف به الخ) أى ليزار نهية (قوله النهي)
أى عن الكتابة (قوله فهو) أى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) أى قول الحاكم فان أئمة المسلمين الخ
(قوله أكثر من الكتابة الخ) فيه نظر ظاهر (قوله فكذا هي) أى فلا يكون اتفاههم على الكتابة بحجة لندبها
(قوله هو اجماع) أى عمل كتابة الاسم لمجرد التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب
امالايرون الخ بزيادة لا أو اسقاط لفظه حتى (قوله لا يسن) الى قوله عرف في المغنى الاقوله وسنده الى وقيس
وقوله أعرض عنه وقوله ولذا قيدوا الى المتن وقوله لغير حاجة الى أو نحو نحو بط وقوله وهل من البناء الى المتن
والى قوله واعترض في النهاية الاما ذكر (قوله يسن وضع جريدة الخ) وينبغي انه لو ثبت عليه حشيشا كفى به
عن وضع الجريدة قياسا على نزول المطر الآتى ويحتمل خلافه ويرى بان زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي
لامعنى لها للحصول المقصود من تهذيب التراب بخلاف وضع الجريدة بزيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة
رجة للميت بتسبيح الجريدة ع ش (قوله ولانه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
أى من الاشياء الرطبة و (قوله ويحرم أخذ ذلك) أى على غير ما لكمة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر
من الاشياء الرطبة يدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير ما لكمة أى
أما ما لكمة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض
عن مثله عادة لم يحرم سم على المنهج و يظهر أن مثل الجريد ما اعتد من وضع الشمع في ليالى الاعياد ونحوها
على القبور فيحرم أخذه لعدم اعراض ما لكمة عنه وعدم رضاه باخذه من موضعه ع ش ولعل محل الحرمة
اذ لم تطرد عادة أهل البلاد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لئلا يأخذه واعراض واضعه
عنه بالكتابة والا فلا يحرم أخذه فايراجع (قوله لفوات حق الميت الخ) قد يناهيه قوله السابق اذ هو أكمل
(قوله ونذب كتابة اسمها لمجرد الخ) عبارة شرح العباب ونذب أى وبحث الأذري والزركشى نذب كتابة اسم
الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسم قبور الصالحين فانما لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك وأجابا أخذوا
من كلام الحاكم بان النهي عن الكتابة منسوخ أو مجمل على الزائد على ما يعرف به الميت والمذهب خلاف
ذلك كاه نعم لو خشى نبش الدفن عليه وكان يتحفظ عن ذلك بكتابة اسم صاحبه لم يداخره حينئذ فلا
يبعد استثناء ذلك على المذهب اه فليست أملا

ويحرم أخذ ذلك كما بحث لما فيه من تقويت حق الميت وظاهره أنه لا حرمة في أخذه لئلا يس أعرض عنه لفوات حق الميت بيبسه ولذا قيدوا نذب
الوضع بالخضرة وأعرضوا عن الياس بالكتابة نظر التقيد صلى الله عليه وسلم التخفيف بالخضرة بما لم ييس

حاجة مما سار كما هو ظاهر أو نحو نحو بط أو قبة عليه بخلاف من زعم أن المراد الثاني ودخل من البناء ما اعتيد من جعل أربعة أحجار مربعة محيطة بالقبر مع اصق رأس كل منها رأس الآخر بحيث يحكم أوله لأنه لا يسمى بناء عرفاً والذي يتجه الأول لأن العلة السابقة من التأييد هو جودة هنا (في مقبرة مسيلة) وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها عرفاً أصلها ومسبلها بأولها ومثلها بالأولى موقوفة بل هذه أولى حرمة البناء فيها قطعاً قاله الأسنوي واعترض بأن الموقوفة هي المسيلة وعكسه ويرد بأن تعريفها يدخل مواتاً اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسيلاً لا موقوفة فصح ما ذكره (هدم) وجوباً لحرمة كل المجموع إما فيه من التضييق مسح البناء يتأبد بعد ان يحاق الميت فحرم الناس تلك البقعة وقد أفتى جمع بهدم كل ما بقرة مصر من الابنية حتى قبة امامنا الشافعي رضي الله عنه السقي بناها بعض المسلول وينبغي أن لكل أحدهم ذلك ما لم ينحس منه مفسدة فتعين الرفع للإمام أخذ من كلام ابن الرفعة في الأصل ولا يجوز زرع شيء من المسيلة وإن يتقن بلى من بهالانه لا يجوز الانتفاع بها بغير

الحاصي فعل قول المتن (ولو بنى الخ) لا يبعد أن مثل البناء ما جعل عليه دار خشب كمصورة لوجود العلة أيضاً فليتأمل سم على ج وهي التضييق عش (قوله بماسر) أي في شرح والبناء (قوله أو نحو نحو بط الخ) أي كبيت أو مسجد أو غير ذلك معنى ونهاية (قوله من جعل أربعة أحجار مربعة الخ) أي مسماة بالتركيبة عش (قوله والذي يتجه الأول) لا يبعد أن يستثنى عليه ما جعل الأحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه قبل بلائه سم وعش (قوله لأن العلة السابقة الخ) في أي محل نعم سياتي الإشارة إليها سم قول المتن (في مقبرة مسيلة) ومن المسبل كقَالَ الدمي وغيره قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمر بن العاص أعطاه القوقس فيها ما لا يخيل ولا ذكر أنه وجد في الكتاب الأول أي التوراة أنها تربة أهل الجنة فكاتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب إليه أني لأعرف أي اعتقد تربة الجنة لا الأجساد المؤمنين فأجعله مواتاً كما وقد أفتى جماعة من العلماء بهدم ما بني فيها معنى زاد النهاية ويظهر حمله على ما إذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك جلاله وضعه بحق كافي الكنائس التي تقرأ أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكفى البناء ما وجد على حافة الأنهار والشوارع اه ويندفع بذلك قول الشارح الآتي حتى قبة امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله بالأولى) الأولى ليظهر الاضراب الآتي اسقاطه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتاً الخ) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات داراً أو غيرها ويملك المحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بأنه ليس للملك ويؤدي إلى التججير أو لا يكون اعتياد الدفن فيه ما نعام الاحياء فيه نظراً وقد يؤيد الأول اطلاقهم صحة احياء الموات سم ويؤيده أيضاً قول الأسنوي والنهاية قال الأذري ويقر بالحق الموات بالمسيلة لأن فيه تضيقاً على المسامين بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الاحياء اه وياتي آتياً في الاعياب ما قد يصح بذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتي ولا يجوز زرع شيء الخ مرجع في الثاني وهو الظاهر والله أعلم (قوله يدخل مواتاً الخ) قد يقال وكذا يدخل موقوفة الدفن اعتادوا الدفن فيه فلا يصح ما ذكره الأسنوي المقتضى للمباينة بينهما (قوله وجوباً) إلى قوله مع أن البناء في النهاية والمعنى (قوله وقد أفتى جمع الخ) الأوجه خلاف هذا الافتاء لم يتحقق التعدي في بناء بعينه والافان من بناء لم يتحقق أمره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتأمل سم وتقدم عن النهاية ما وافقه (قوله حتى قبة امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه الخ) هذا الافتاء مردود لأن قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم عش (قوله محمول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة في ذلك سم أقول قد يصح بذلك قول الشارح في الاعياب ما نصه يجوز زرع تلك الأرض أي التي يتقن بسلام من بها وبناؤها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الاصحاب ذكر ذلك كله في المجموع وينبغي فرضه في مقبرة مملوكة أو موات لا مسيلة لحرمة متعوى البناء فيها مطلقاً اه لكن صنيع الشارح هنا مع قوله المتقدم وورد بان تعريفها يدخل مواتاً الخ كالصريح في خلافه ويمكن أن يجمع بينهما بان يحمل ما في الاعياب على ما إذا ترك أهل البلد الدفن في ذلك الموات حاله مع عزهم على تركه استقبلاً لا أيضاً وما هنا على خلافه فليراجع قول المتن (ويندبان برش القبر) أي بعد الدفن وشمل ذلك الاطفال وهو ظاهر عش (قوله ما لم ينزل مطر الخ) أقره عش (قوله لا اتباع) أي لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم معنى ونهاية

اقوله في المتن ولو بنى الخ لا يبعد أن مثل البناء ما جعل عليه دار خشب كمصورة لوجود العلة أيضاً فليتأمل (قوله والذي يتجه الأول) لا يبعد أن يستثنى عليه ما لو كان جعل الأحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن عليه (قوله لأن العلة السابقة) في أي محل نعم سياتي الإشارة إليه (قوله ويرد بان تعريفها يدخل مواتاً الخ) هل يجوز احياء موضع من هذا الموات داراً أو غير ذلك ويفرق بين ذلك وحرمة البناء للقبر بأنه ليس للملك ويؤدي إلى التججير أو لا يكون اعتياد الدفن فيه ما نعام الاحياء فيه نظراً وقد يؤيد الأول اطلاقهم صحة احياء الموات (قوله وقد أفتى جمع الخ) الأوجه خلاف هذا الافتاء لم يتحقق التعدي في بناء بعينه والافان من بناء لم يتحقق أمره الا وهو محتمل للوضع بحق فليتأمل (قوله محمول على المملوكة) هل الموات كالمملوكة في

الدفن فيقلع وقول المتن يجوز بعد البلي محمول على المملوكة (ويندبان برش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

وللامر به وحفظ التراب وتفاوت لا تبريد المصحح ومن ثم ندب كون الماء طهورا وباردا ويكره (١٩٩) بالنجس أو يحرم قاله الأذري ويكره

طليه بخلاف ورشه بجماع ورد

قال الاسنوي ولو قيل

بالتحريم لم يبعد ويرد بأن

فيه غرض طيبه وحسن

ريحه ومن ثم اختار السبكي

انه اذا قصد بيسره حضور

اللائكة لكونها تحب الريح

الطيب لم يكره (و) ان

(يوضع عليه حصي) صغار

(و) أن (يوضع عند رأسه)

ولأنه (يخبر أو خشبية)

للاتباع رواء في الأول

الشافعي في قبر ابراهيم

والثاني أبو داود بسند جيد

في قبر عثمان بن مظعون

وفيه التعبير بصخرة وقصيته

ندب عظم الحجر ومثله نحوه

ووجهه ظاهر فان التقصد

بذلك معرفة قبر الميت على

الدوام ولا يثبت كذلك الا

العظيم قيل وتوضع أخرى

عند رجليه وفيه نظر لانه

خلاف الاتباع (و) يندب

(جمع الاقارب) ونحوهم

كأزوجه والمعالين

ولعقائهم بل والاصدقاء فيها

يظهر في موضع للاتباع ولانه

أسهل على الزائر وأروح

لأرواحهم ورتبون

كترتهم السابق في القبر

فيما يظهر (و) تندب

(زيارة القبور) التي

للمسلمين (الرجال) اجاعا

وكانت محظورة لقرب

عهدهم بجاهلية فربما

جلتهم على ما لا ينبغي ثم

استقرت الامور ونسخت

(قوله وللامر به) ظاهر صديقه أنه غير الاتباع وقضية اقتصار غيره على الاتباع خلافه (قوله وحفظا) الى قول المتن وزيارة القبور في النهاية والمعنى الاقوله وفيه نظر الى المتن وما به عليه (قوله بتبريد المصحح) بفتح الميم والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع مصباح اه عش (قوله ومن ثم) أي من اجل التفاؤل (قوله طهور الخ) أي ولو لمالحاحش عبارة الرشيدى أي لاستعمل اه (قوله ويكره بالنجس) اعتمده الامام والمغنى و (قوله ان يحرم) اعتمده النهاية (قوله قاله الخ) أي قوله ندب الى هنا قال عش وسكت عن المستعمل ومفهوم قوله طهورا أنه خلاف الاولى اه (قوله ويكره طليه بخلاف ورشه الخ) أي لانه اضاعة مال نهاية ومعنى قال عش وينبغي أن مثل ذلك الرش على غير القبر ما قصده اكرام صاحب القبر كالرش على أضرحة بعض الاولياء اكرام الله فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ويرد) أي ما قاله الاسنوي (قوله بيسره) أي ماء الوردين نهاية ومعنى أي ومثله الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه حينئذ لم يبعد شيئا قول المتن (ويضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك أي تنيئة بنحو حص في مسجلة محل تأمل ولعل الاقرب الجواز والفرق بينه وبين المرة بضع التي مر ذكرها واضح فان تثبيت ما ذكرناه لا يوجب فيه ولا يمنع من الوصول الى القبر بوجه بخلافها بصري قول المتن (خبر أو خشبية) أي أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله ر واه في الاول الشافعي) فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابنه ابراهيم وروى أنه رأى على قبره فرجة فامرهم سافسدت وقال انه لا تضر ولا تنفع وان العبد اذا عمل شيئا أحب الله منه ان يتقنه مغنى (قوله وفيه الخ) أي عمار واه أبو داود (قوله قيل الخ) أقره النهاية والمعنى والاسنى عبارتهم وذكرنا ما وردى استحبابه عند رجليه أيضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجب بان هذا وان لم يذكره في معنى ما ورد بجماع أن في كل تمييز يعرفه القبر عش (قوله كالأزوجه الخ) بيان لنحو الاقارب (قوله والمعالين الخ) أي والمحامرم من الرضاع والمصاهرة نهاية (قوله ورتبون الخ) أي يقدم ندب الاب الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور وفيما اذا دفنوا في قبر واحد نهاية ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال في شرح العباب ولا يسن السفر لزيارة قبر غيره نبي أو عالم أو صالح خروج من خلاف من منعه كالجوفى فانه قال ان ذلك لا يجوز زنتى اه سم عبارة المغنى قال الأذري والاشبه أن موضع النذب اذا لم يكن في ذلك سفر لزيارة فقط بل في كلام الشيخ أبي محمد انه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر نبي صلى الله عليه وسلم ولعل مراده أنه لا يجوز زجوازم مستوى الطرفين أي فيكره اه وقال عش ويتأكد ذلك في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا يبادون غير البلد الذي هو فيه اه (قوله التي للمسلمين) لم يبينوا أن الزائر يزور قائما أو قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا أولا كبر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجاعا) الى قوله وقول بعضهم في المغنى (قوله فر بما حلتهم) أي الزيارة بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور) فرزور ورواه الخ) ولا تدخل النساء في ضمير الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقيع فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا بكم ان شاء الله لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع الغرقم مغنى (قوله ثم من كان الخ) عبارة المغنى وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه ما حاصله أنه من كان يستحب له زيارة في حياته من قريب أو صاحب فيسن له زيارته في الموت كما في حال الحياة وأما غيرهم فيسن له زيارته اذا قصد به تذكير الموت والترحم عليه أو نحو

ذلك (قوله أو يحرم) اعتمده مر (قوله ويرد) اعتمده مر (قوله في المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال في شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غيره نبي أو عالم أو صالح خروج من خلاف من منعه كالجوفى فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا أن الزائر يزور قائما أو قاعدا ويحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل للقيام مطلقا أولا كبر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في نفس الزبارة وما لا داعي نحو صديق والد الخبر أي نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان

وأمر واجبه بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فرزور وها فانه تذكرا لا حرة فمن كان تسن له زيارته حيا لنحو صداقة واضح وغيره يقصد بزيارته تذكير الموت والترحم عليه وقول بعضهم تكرر بالذهاب بعد الدفن للقرأة على القبر ليس بسنة ممنوع أدبسن

ذلك قال الاسنوي وهو حسن اه قال في الايعاب وانما تنس الزيارة للاعتبار والترحم والدعاء أحسن من قول الزركشي ان ندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار أو الترحم والاستغفار أو التسلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلماً أي ولو أجنبي لا يعرفه لكنها حين يعرفه آكد فلا تنس زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وإذا كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة أنها المجرى تدكير الموت والآخر فتسكن في رؤية القبور من غير معرفة أصحابها أو المأخوذ الدعاء فتسن لكل مسلم وأما للتبرك فتسن لأهل الخسيران لهم في برازهم تصرفات وبركات لا يحصى عددها وأما الادعاء حق صديق والدخبر أبي نعيم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان كسبعة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة وأما رحله وتأسيس الماروي أنس ما يكون الميت في قبره إذا رأى من كان بحبه في الدنيا وصح ما من أحد غير بقير أخيه المؤمن فيسلم عليه لا عرفه ورد عليه السلام وتناً كذا الزيارة لمن مات قريبه في غيبة أو اختصاراً (قوله كما نص الخ) أي ويأتي في المتن (قوله قراءة الخ) نائب فاعل بسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في المعنى وعش (قوله بل قيل تحرم الخ) عبارة النهاية والمعنى أما زيارة قبور الكفرة رافضة خلافاً لما ورد في تحريمها قال عش قوله مر خلافاً لما ورد في الخ عبارة المناوي أما قبور الكفار فلا ينسب زيارتها وتجويزه على الأصح نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتدكير الموت فهي مندوبة مطلقاً ويستوى فيها جميع القبور وكما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشترع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن أن توجه بالآراء واح تحضر القبور من عصر الخمس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الآراء فيه اه ولعل المراد حضور خاص والآراء واح ارتباطاً بالقبور ومطلقاً بزيارته صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد يوم السبت لعله لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الأعمال المطلوبة فيه من التفكير وغيره سم على المنهج اه عش (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو قرييب الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر مما نصه ويجوز له زيارة قبره أيضاً وكالقرريب زوج ومالك قال شارح وجار واعترض بأن الأوجه تقيده بوجاء اسلام أو خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قرييب وبه صرح الشاشي انتهى قال في العباب والمسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به الأكثرون وصوبه في المجموع انتهى وظاهر قطع الأكثرين هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والأجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضاً في اتباع جنازته لقريب أو أجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا إكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والاحرام وقضية الإباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة القريب سم ومأثله عن شرح العباب مر آ نفاعن النهاية والمعنى مثله وقوله وقضية الإباحة عدم الكراهة الخ قال عش الآن يحمل أن المراد بها أي بالإباحة عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته أي في النهاية بكلام الماوردي أي القائل بالتحريم اه (قوله للخنائي) إلى قوله والحق في النهاية والمعنى الإقوله والعلاء (قوله للنساء) من المتن لكنه كذلك في أصل الشارح من غير أن يميز بما يؤذن بأنه من المتن اه بصري (قوله مطلقاً) أي ولو عجزوا تذهب في نحو الهودج (قوله نعم بسن لهن

كما نص عليه قراءة ما تيسر على القبر والدعاء له بالبدعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كما لا يخفى ويسن الوضوء لها ما قبور الكفار فلا تنس زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه في غير نحو قرييب قياساً على ما صرح في اتباع جنازته (وتكره) للخنائي (والنساء) مطلقاً خشية الفتنة ورفع أصواتهم بالبكاء نعم تنس لهن زيارته صلى الله عليه وسلم

كسبعة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتب له براءة (قوله ويتعين ترجيحه في غير نحو الخ) كان الشارح لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله مانصه ويجوز له زيارة قبره أيضاً وكالقرريب زوج ومالك قال شارح وجار واعترض بأن الأوجه تقيده بوجاء اسلام أو خشية فتنة وافهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قرييب وبه صرح الشاشي اه قال في العباب والمسلم زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كما قطع به الأكثرون وصوبه في المجموع اه وظاهر قطع الأكثرين هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والأجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضاً في اتباع جنازته لقريب أو أجنبي خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا إكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والاحرام وقضية الإباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح مر كراهة زيارة قبر

قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والاولياء قال الاذرى ان صح فأقاربها أولى بالصلة من الصالحين اه وظاهره أنه لا يرتضيه لكن ارتضاه غير واحد بل جزموا به والحق في ذلك أن يفصل بين أن تذهب بشهد كذاهم بالمسجد فيشترط هذا ما مر ثم من كونها محجوزا ليست مزية بطيب ولا حلي ولا توب زينة كافي الجماعة بل أولى وأن تذهب في نحو هودج ما يستتر شخصها عن الأجانب فيسرن لها ولو شابهة إلا خشية فتنة هنا ويفرق بين نحو العلماء والأقارب بأن القصد اظهار تعظيم نحو العلماء باحياء مشاهدتهم وأيضاً فروا عنهم يعود عليهم منهم متدد آخرى لا ينكره إلا المحرمون بخلاف الأقارب فاندفع قول الاذرى ان صح الى آخره (وقيل تحرم الخبر الصحيح لعن الله زوارات القبور ومحل ضعفه حيث لم يترتب على خروجهن فتنة والا فلا شك في التحريم ويحمل عليه الحديث (وقيل تباح) اذا لم تخش محذوراً لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة بمقبرة ولم ينكرها (وبسمل الزائر)

الخ) أى سلب كل من الاقوال الثلاثة بل هي أعظم القربان المذكور والاثبات نهاية ومعنى قال عش ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن لها الروح أو السيد أو الولي اه وأوانع الخلو فقط أخذنا ما مر في العبد والجماعة (قوله قال بعضهم الخ) عبارة المغنى وألحق الممنوعين بقبور بقاء الانبياء والصالحين والشهداء وهذا ظاهر وان قال الاذرى لم أره للمتقدمين قال ابن شعبة فان صح ذلك فينبغي أن يكون زارة قبر أبويها وأخوتها وسائر أقاربها كذلك فانهم أولى بالصلة من الصالحين انتهى والاولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدم من تعليل الكراهة اه وعبرة النهاية ينبغي أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقولى وهو المعتد وان قال الاذرى لم أره للمتقدمين والوجه عدم إلحاق أبويها وأخوتها ببقية أقاربها بذلك أخذنا من العلة وان بحث ابن قاضي شعبة الإلحاق اه وما فهم ما من قل بحث إلحاق الأقارب من ابن شعبة بخلاف لقول الشارح قال الاذرى ان صح الخ (قوله والعلماء) أى العاملين (والاولياء) أى من استتر بذلك بين الناس عش (قوله فأقاربها أولى الخ) هذا ممنوع سم أى كإلحاقى في الشرح وما تقدم من علة الكراهة (قوله وظاهره أنه لا يرتضيه) أى ظاهر منيع الاذرى أنه لا يرتضى بقول بعضهم وكذا الخ (قوله والحق في ذلك) أى فى سائر زيارتهم سائر الانبياء والعلماء والاولياء (قوله كذاهم بالمسجد) أى فى داخل الملاية بدون ما يستتر شخصهم من نحو هودج (قوله فيشترط هنا) أى فى سائر زيارتهم لقبور نحو العلماء (قوله وان تذهب في نحو هودج الخ) الظاهر أن محل اشتراط ما ذكره كان ثم أحسن الجانب والافلا وجه لاشتراطه بصري وقوله حيث كان ثم الخ أى عند المشهد وطريقه كإلحاقى عن سم أنفاً (قوله فتسرن لها الخ) أى ولا أجانب عند القبور فيما ينبغي إذا فرقت في المعنى بين وجودهم عندها وفي طريقها سم (قوله ويفرق الخ) اعني هذه النهاية والمغنى كبر (قوله بين نحو العلماء والأقارب) أى حيث يسرن زيارتهم لقبور ونحو العلماء على التفصيل الماردون قبور أقاربهم فلا تسرن لهم زيارتهم مطلقاً بل تكره كما هو صريح صانعهم (قوله بخلاف الأقارب) أى ما لم يكن نواً لعلماء أو أولياء عش أى أو صلحاء أو شهداء (قوله ويحمل عليه الحديث) أى على ما يترتب على خروجهن فتنة عبارة النهاية وجعل أى الخبر المذكور على ما إذا كانت زيارتهم للتعبيد والبكاء والنوح على ما جرت به عادة من أولان فيه خروجا محرمات اه (قوله اذا لم تخش الخ) عبارة المغنى وقيل تباح خروجه في الاحياء وصححه الروايات اذا آمن الاقتناع بالاصل والخبر فيما اذا ترتب عليها بكاء ونوح ونحو ذلك اه (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة الخ) يمكن أن يجاب بانها واتصال فعلية محتملة لو جوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا مجرد الزيارة سم قول المتن (وبسمل الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم أو قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم الخ وفي شرحه عقب وهو قائم أو قاعده كفى المجموع عن الحافظ أبى موسى الاصبهاني قال كما أن الزائر في الحياة زار بما زار قائماً أو قاعداً أو ماراً وروى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم أنهم مروحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة القرآن جالساً أفضل وصريح به القرآن جالساً أفضل وصريح به

القريب اه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فأقاربها أولى بالصلة الخ) هذا ممنوع مر (قوله وان تذهب في نحو هودج الخ) أى ولا أجانب عند القبور فيما ينبغي إذا فرقت في المعنى بين وجودهم عندها وفي طريقها. لكن بشكل على ذلك أن وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم في المسجد مع أن كلامهم صريح في حضورها بالمسجد مع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم في المسجد لا يتضح (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة بمقبرة ولم ينكرها) يمكن أن يجاب بانها واقعة حال فعلية محتملة لو جوه ككونها خرجت لضرورة تتعلق بالمقبرة لا مجرد الزيارة (قوله في المتن وبسمل الزائر) عبارة العباب ويقول وهو قائم أو قاعده مقابل وجه الميت السلام عليكم الخ وفي شرحه عقب وهو قائم أو قاعده كفى المجموع عن الحافظ أبى موسى الاصبهاني قال كما أن الزائر في الحياة زار بما زار قائماً أو قاعداً أو ماراً وروى القيام من حديث جماعة اه واعلم أنهم مروحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة القرآن جالساً أفضل وصريح به

سم أي مستقبلا لوجه الميت كياتي (قوله ندبا) الى قوله وقيل في النهاية الا قوله عموما الى الخبر الخ والى قول المتن ويحرم في المغني الاما ذكر وقوله انه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على اهل المقبرة الخ) أي من المسلمين مستقبلا وجهه مغني زاد النهاية اما قبور الكفار فالقيا س عدم جواز السلام عليهم كافي حال الحياة بل أولى اه قال ع ش وينبغي أن يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعوه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقهم سن السلام على اهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل الى جنتهم لو كانوا أحياء اه (قوله دار الخ) أي أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء ويجوز جره على البدل مغني أي من الضمير (قوله لاحقون) زاد النهاية والمغني أسأل الله ما أولكم العافية اه (قوله والاستثناء الخ) أي قوله ان شاء الله نهاية (قوله للتبرك الخ) أي وأن ان بمعنى اذ كقوله تعالى خافوني ان كنتم مؤمنين مغني ونهاية (قوله والموت على الاسلام) وروا عن أن هذا النوع جبهه خاص بنا ولا يتأتى فيه صلى الله عليه وسلم فليتنبه له بصري (قوله وقيل الخ) عبارة المغني والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال الناقض حسبن والموتى لا يقل السلام عليكم لانهم ليسوا أهلا للخطاب بل يقل وعليكم السلام فقد ورد أن شخصا قال عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى وأجاب الاول بان هذا الخبر عن عادة العرب لا تعليم لهم اه وفي الايعاب بعد نحو هو ودعوى أنهم ليسوا أهلا للخطاب بمنوعة الخبر السابق ما من أحد غير بقبر أخيه الخ على أن في كل من الصيغتين خطبا بفعل كونهم أهلا للخطاب في احدهما دون الاخرى تحكم اه (قوله وبرده) كلام القيل (قوله هذا الخبر) أي خبر مسلم المسار آ نفا (قوله ومعنى ذلك) أي خبر أنه تحية الموتى (قوله ماتيسر) أي من القرآن وأولاه أول البقرة وأخرها ويس ايعاب قول المتن (ويدهوله) قال المصنف ويستحب الاكثر من الزيارة وان يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل أسنى ومغني (قوله بعد توجهه للقبلة) عبارة المغني وعند الدعاء يستقبل القبلة وان قال الخراسانيون باستقبال استقبال وجه الميت اه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المغني ويقرأ عنده من القرآن ماتيسر وهو سنة في القابر فان الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرجى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي ان شاء الله تعالى في الوصايا اه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أي وان لم يهد ثواب ذلك اليه ايعاب (قوله لحاضر) أي كحاضر في محل القراءة (قوله هنا) أي فيما اذا قرأ بحضرة الميت (قوله ولو بعيدا) غاية للمعطوف فقط أي ولو كان الميت بعد ما عن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومغني قال ع ش يؤخذ منه أن دفن أهل انبا بتموتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لاهل انباة فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انباة مر سم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها وفي انباة فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كجانب النصر والقرافة والاز بكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانهم مقبرة بلده بل ذلك وان كان ساكنا بقرب أحد هاجدا لليلة المذكورة اه (قوله قبل الدفن) الى قوله وينقل في المغني الا قوله وصح أمره الى وقضية الخ وقوله وكذا البقية والى قول المتن ونبشه في النهاية لا ما ذكر وقوله وفيه ما نظر (قوله ويأتي الخ) أي في مسئلة نبشه مغني (قوله ماسر) أي في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كردد (قوله وصح أمره الخ) قد يشكل على هذا الاستدلال ما تقدم من الاستدلال به على ندب دفن الشهيد بمجمله سم (قوله لاحتمال أنهم نقلوه بعد الخ) أي ولعلمهم فهمه وأن الامر للاباحة والا فلا يليق بهم مخالفته أو أن بعضهم ممن لم يبلغه الامر نقل بعض القليل فامرهم بردهم سم أي أو أن الامر انما ورد بعد نقل بعضهم بعض القليل (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمغني وتعبيره المصنف في البيان أيضا وقضية أن من أراد القراءة عند القبر سن له الجلوس (قوله وصح أمره صلى الله عليه وسلم الخ) قد يشكل على الاستدلال به الاستدلال بامرهم صلى الله عليه وسلم بردهم الى مضاجعهم بعد نقلهم الى المدينة على ندب دفن الشهيد بمجمله كما تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لاحتمال أنهم نقلوه بعد الخ) أي ولعلمهم فهمه وان الامر للاباحة والا فلا يليق بهم مخالفته أو أن بعضهم ممن لم يبلغهم الامر نقل

ثم خصوصا لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكل لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا آخرهم ولا تقتلنا بعدهم والاستثناء للتراث أو للدفن تلك البقعة أو للموت على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبرانه تحية الموتى قاله ابن سلم عليه ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرامته أو ان العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقرأ) ماتيسر (ويدهو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لانه عقبها ترجى للاجابة ويكون الميت كحاضر يرجى له الرحمة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما اذا دعي له عقبها ولو بعيدا كما يأتي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتي حكما بعده الى بلد آخر وان أوصى به لان فيه هتكاً لحرمة وصح أمره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما أرادوا نقلهم ولا ينافسه ما مر لاحتمال أنهم نقلوه بعد فأمرهم بردهم اليها وقضية قوله بلد آخرانه لا يحرم نقله لثبته ونحوها والظاهر انه غير مراد وان كل ما لا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رأيت غير واحد جزموا بحرمته نقله الى محلي أبعد من مقبرة محل موته (وقيل يكره) اذ لم يرد دليل لخبر به

(الآن يكون بقرب مكة) أي حرمها وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع

في ثبوته عنسه أو قرية بها
صلحاء على ما يحسنه المحب
الطبري قال جمع وعليه
فيكون أولى من دونه
مسح أقاربه في بلده أي لأن
انتفاعه بالصالحين أقوى منه
بأقاربه فلا يحرم ولا يكره بل
يندب اغضالها ومجمل حيث
لم يحش تغيبه وبعد غسله
وتكفينه والصلاة عليه والا
حرم لأن الفرض تعلق
بأهل محل موته فلا يسقطه
حل النقل وينقل أيضا
لضرورة كان تعذر اخفاء
قبره بسلاسل كقبر أو بدعة
وخشى منهم نبشها وابتاؤه
وقضية ذلك أنه لو كان نحو
السيل يعم مقبرة البلد
ويفسدها جاز لهم النقل
إلى ما ليس كذلك وبحث
بعضهم جواز لا أحد الثلاثة
بعد دفنه إذا أوصى به وواقعه
غيره فقال بل هو قبل التغير
واجب وفيه ما نظر وعلى كل
فلا حجة فيهما وإه ابن حبان
أن يوسف صلى الله عليه وآله
وعليه وسلم نقل بعد سنين
كثيرة من مصر إلى جوار
جده الخليل صلى الله عليه وآله
وسلم وإن صح ما جاءه أن
الناقل له موسى صلى الله عليه
وسلم وعليه وسلم لأنه ليس
من شرعنا ولا يحرم حكايته
صلى الله عليه وسلم له لا تجعله
من شرعه (ونبشه بعد دفنه)
وقبل بلى جميع أحوال الميت
الظاهرة عند أهل الخبرة

بالبلد مثال فالخبراء كذلك وحينئذ فينتظم كقوله الأسنوي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازها في
البلدتين المصليتين أو المتقاربتين لاسيما والعادة تجارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة
مقبرتها اه قال عرش قوله مر أربع مسائل هي نقله من بلد إلى بلد أو لحجره أو من حجره إلى بلد
وقوله مر بمسافة مقبرتها يعني فلما أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة اه قول
المتن (الآن يكون بقرب مكة الخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزركشي وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته
حيث قرب وأمن التغير كما قاله الأذري نهى ما يتوهم معنى قال عرش قوله مر لا يتغير فيها الخ أي غالباً ولو
زادت على يوم ومن التغير إن تفاخه أو نحو وقوله مر وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيحرم وقوله
مر من الأماكن الثلاثة أي أمان غير ما فيحرم تنفيذهما وقوله مر نفذت وصيته الخ أي ولو دفن بغيرها
نقل وجوباً على ما يأتى والاعتد منه عدم النقل مطلقاً اه عرش (قوله أي حرمها الخ) ويظهر
أن النقل من حرم مكة إليها مندوب لأنها على بقية وإن النقل من محل من المحل آخر منه كذلك حيث
كان في المنقول إليه مزية ليست في المنقول منه كجواره أهل صلاح مثلاً ولا فيحرم فيها يظهر إذا لمعنى
له حينئذ وعليه أن يتم بحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالاولى ثم جميع ما ذكر يتأتى في
المدينة وبيت المقدس والتفصيل يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكر ولم أر في شيء
منه نقلاً فليست أم ولا يحرم بصرى وقوله والأفحرم الخ وقوله يرم النقل من مكة الخ تقدم من عرش ما يفيد
تقييده بما إذا لم يكن المنقول إليه مقبرة لأهل مكة أو حرمها أو مثلها بمسافة والأفحرم (قوله ٧ بحرمه
نقله إلى محل أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده
فتأمل رشيدى وتقدم عن عرش مثله (قوله وكذا البقية) أي ما يأتى في المتن وهو المدينة وبيت المقدس
وفي الشارح وهو قرينة الصلحاء يعني المراتب جميع حرمها كمدى (قول المتن نص عليه الخ) أي لفظها
وحينئذ فالاستثناء عائداً إلى الكراهة ويلزم منه عدم الحرمه أو إليها وما هو أولى كما قاله الأسنوي عـ لا
بقاعدة الاستثناء عقب الجمل نهاية ومعنى (قوله وإن نوزع في ثبوته الخ) أي ضمن حفظ صحة على من لم
يحفظ نهاية (قوله أو قرينة الخ) أي أو بقرب قبر صالح كالإمام الشافعي ونحوه شيخنا (قوله على ما يحسنه
المحب الخ) اعتمده النهاية وما عني (قوله فلا يحرم الخ) راجع للمتن (قوله ومجمله الخ) أي محل جواز النقل إلى
الأماكن الثلاثة وما أتى بها (قوله فيكون أولى الخ) وهو الظاهر معني ونهاية (قوله وبعد غسله الخ) عطف
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أي يجوز ذلك عرش (قوله وقضية ذلك) أي جواز النقل للضرورة
الذكورة (قوله يعم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسد هذا من النيل دون
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن محل جواز النقل ما لم يتغير والدفن بمكانه ويحتاط في أحكام قبره
بالبناء ونحوه كجعله في صندوق عرش (قوله إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الميت من
الفساد عرش (قوله وبحث بعضهم الخ) ضعيف عرش (قوله وقبل بلاء) أي قوله ودفنه في مسجد في
المعنى الأقوله وإن غرم إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإن غرم إلى بان الهتك وقوله
أي إلى المتن (قوله وقبل بلاء الخ) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فإن فتح باب المصدرومدت
انتهت وهي تقيدها أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والغض مع المد عرش (قوله الظاهرة) اـ ترازع
عجب الذنب فإنه عظم صغير جد الأيسر (قوله ولحقومكة) أي ما لم يوص به على ما مر آنفاً سم أي من البحث
الضعيف (قوله كان دفن بلا غسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله أو تيمم) الاولى الواو
بعض القتلى فأمرهم بردهم (قوله في المتن الآن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله ولحقومكة) أي ما لم يوص به على ما مر

بتلك الأرض (للقول) ولحقومكة (وغيره) كـ كفن وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هتكاً لحرمته (الضرورة) فيجب (بأن) أي كان (دفن بلا
غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بنين أو تقطع ٧ حقها أن يقدم على قول المتن الآن يكون الخ اه من بعض الهوامش

كأخبر به النهاية والمغنى (قوله أو تيمم الخ) وفهم أنه إذا تيمم قبل الله فن لا يجوز نبشه وإن كان تيممه في الأصل
 لفقد الغسل أوله فقد المأى بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عس (قوله وإن غرم الخ) فيسه إياي في
 نظيره الآتي (قوله ما لم يسامح المالك) هذا صادق بصورتي الطالب ولسكوت عنه وعن المسامحة وكذا
 الأمر في إياي بصري وقيد النهاية والإيعاب والمغنى وجوب النيش هذا بطلب مالكمهما ثم قال الأولان فإن
 لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاط له
 وهو ظاهر ويكره له طلب النيش ويسن في حقه الترك اه وأقره سم قال عس قوله مر فإن لم يطلب
 المالك الخ شمل ما لو سكنت عن الطالب ولم يصرح بالمسامحة فيعزم أخراجه ومقتضى كلام ابن حج وجوب
 نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بان في إخراج الميت ازراء والمسامحة جارية بمثله فالأقرب عدم جواز نبشه
 ما لم يصرح المالك بالطلب اه (قوله فلا) أي فلا يجوز النيش مغنى ونهاية (قوله لأنه يؤخذ من مالكمه الخ)
 أي ويعطى قيمته أي الثوب من تركه الميت أن كانت والأفن منقعة أن كان والأفن بيت المال فياسير المسلمين
 أن لم يكن هو منهم عس وإياي ما ذكر في أجرة الأرض أيضا (قوله في مسجد) ينبغي ونحوه كالمدرسة والباط
 وينبغي أيضا استثناء مولد بني مسجد أو عين جانبها منه لدفن نفسه فيه مثلاً واستثنائه عند قول جعلته مسجداً
 مثلاً فلا يرجع (قوله ويخرج مطلقاً) أي ضيق على المصلين أولاً سم وقال عس أي تغيير أم لا اه
 (قوله ولو من التركة) أي ولو من بيت المال بإيعاب (قوله وإن قل) أي تكاتم مغنى ونهاية (قوله وإن تغير)
 أي الميت لأن تركه فيه إضاعة مال مغنى ونهاية (قوله ما لم يسامح) أي سواء طالبه مالكمه أم لا نهية قال عس
 المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نسي عنه لم ينش وهو ظاهر اه (قوله وتقييد المذهب
 الخ) اعتده المغنى عبارته وقيدته في المذهب بطلب مالكمه وهو الذي يظهر اعتداده قياساً على السكوت وأما قوله
 في المجموع ولم يوافقوه عليه فقد رد بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقيدته في
 المذهب بطلب مالكمه وهو المعتبر اه (قوله بأنهم لم يوافقوه) قال الأذرى لم يبين المصنف أن الكلام هنا
 في وجوب النيش أو جواز ويحتمل أن يحمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند
 الطالب فلا يكون مخالفاً لاطلاقهم انتهى اه مغنى ونهاية (قوله على المعتبر) خلافاً للنهاية والمغنى والإيعاب
 عبارتهم واللفظ للأول ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكمه ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة
 عن صاحب العدة وهو المعتبر بنش وشق جوفه ودفع مالكمه اه قال عس قوله ولم يضمن بدله الخ أي أمالو
 ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا
 للميت عن انتهاك حرمة اه (قوله أما إذا ابتاع) إلى قوله وأخذ في المغنى الأقولة إلى الإلى المتن وقوله وإن
 كان إلى فيحب وقوله أو نحو شمل إلى أو يلحقه وقوله أي في غير المسئلة إلى ما فيه (قوله فلا ينش الخ) أي
 لاستهلاكه ماله في حال حياته مغنى ونهاية قال عس يؤخذ من هذا التعليق أنه لا يشق وإن كان عليه دين
 لاهلاكه قبل تعلق الغرماء به اه (قوله وإن كان) إلى وأخذ في النهاية الأقولة أي في غير المسئلة إلى ما فيه
 (قوله وإن كان رجلاً لها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر محفوراً على ما حوت به العادة
 آنفاً (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله ما لم يسامح المالك) فإن لم
 يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجوراً عليه أو ممن يحتاط له وهو
 ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقاً) أي ضيق على المصلين أولاً (قوله في المتن أو وقع فيه مال) أي وإن لم
 يطلبه مالكمه شرح مر (قوله وإن قل وتغير الميت) كذا مر (قوله ما لم يسامح مالكمه أيضاً) قد شمل
 عبارته اعتبار هذا القيد وعدم اعتبار الطالب أيضاً فيما إذا كان من التركة أيضاً (قوله على المعتبر) أي وفقاً
 لما نقله في المجموع عن إطلاع الأصحاب من الوجوب حينئذ وإن ضمنه الو رثته إرادته على مافي العدة من أن
 الورثة إذا ضمنوه لم يشق لكن جزم في الر وض بما في العدة فقال ولم يضمنه أي مثله أو قيمته أحد أي من الورثة
 أو غيرهم كافي شرحه (قوله وإن كان رجلاً لها) ظاهره وإن رفع رأسه ومقدم بدنه بحيث استقبل بوجهه

على الأوجه لأنه واجب لم
 يخلفه شيء فاستدرك (أوفي
 أرض أو ثوب مغصوبين)
 وإن تغير وإن غرم الورثة
 مثله أو قيمته ما لم يسامح
 المالك نعم أن لم يكن ثم غير
 ذلك الثوب أو الأرض فلا
 لأنه يؤخذ من مالكمه قهراً
 وليس الحسر بركام مغصوب
 لبناء حقيق الله تعالى على
 المسامحة ودفعه في مسجد
 كهو في المغصوب فينبش
 ويخرج مطلقاً على الأوجه
 (أو وقع فيه) أي القبر
 (مال) ولو من التركة وإن
 قل وتغير الميت ما لم يسامح
 مالكمه أيضاً وتقييد المذهب
 بطلبه مرده في شرحه بأنهم لم
 يوافقوه عليه وفارق تقييدهم
 نبشه وشق جوفه لإخراج
 ما ابتاعه غيره بالطلب
 فينبش يجب وإن غرم الورثة
 مثله أو قيمته من التركة أو
 من مالهم على المعتبر إن
 الهتك والابتداء والعار في هذا
 أشد وأخش وأيضاً فكثير
 من ذوي المروآت يستبشعه
 فيسامح به أكثر من غيره
 أما إذا ابتاع مال نفسه فلا
 ينش قبره لإخراجه أي إلا
 بعد بلائه كما هو ظاهر (أو
 دفن لغير القبلة) وإن كان
 رجلاً لها على الأوجه
 خلافاً للمتن في كافي فيجب
 لوجهه إليها ما لم يتغير
 استندرا كاللواجب

وتقدم عن الشيخ عبيدة وابن جج التصريح بالحرمه وان رفع رأسه اى ومقدم بدنه بحيث كان القبر ممتدا من
 قبلى الى بحرى عش وفيه وقفة وقال سم بعد ذكر ما وافقه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير
 القبلة وقول الشارح فيجب ليوجهها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر عن عش ثم (قوله على المخرج) (قوله
 لعل صوابه على خلاف ما جرت الخ) (قوله وقد حصل الخ) اى مع ما في نبشه من هتسكه نهاية (قوله أو دفنت
 الخ) اى أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امرأته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت
 امرأته أنه زوجها وان هذا الولد همامنه وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى قدمت بينة
 الرجل أو دفن في ثوب مرهون وطلب الميراث من اخراجيه قال الأذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر نبش
 وانخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتى في الجزية أو كفته أحد الورثة
 من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب اخراج الميت لاخراج ذلك لم يلزمهم اجابته وليس لهم
 نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد والظاهر كما قال الأذرى
 أن المراد الزائد على الثلاثة شرح مر اه سم وقوله قدمت بينة الرجل خالفه المغنى فقال تعارض
 البيهتان على الاصح ووقف الميراث وقال العبادى في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال عش قوله مر
 قدمت بينة الرجل اى لأن بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينته المرأة تشهد لانها حصول الولد منه
 مستندة لمجرد الزوجية وقوله مر لم يلزمهم اجابته اى ويجوز فينبش لاخراج عش (قوله ترجى حياته) اى
 بان يكون له ستة اشهر فاكتر اسنى ونهاية معنى (قوله آخر دفنها الخ) اى ولو تغيرت للابن الجنين حياة عش
 وبصرى (قوله غلط فاحش) اى ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بل ستة اشهر او لا لعدم تبين حياته عش
 (قوله او علق الطلاق أو الذر أو العتق الخ) اى كان قال ان ولدت ذكر اقامت طالق طليقة أو انى فطلقتين
 او قال ان رزقى الله ولدا ذكر افله على كذا او بشر بولود فقال ان كان ذكر افعدى حرا وانى فامتنى حرة فقامت
 المولودى في جميع ذلك ودفن ولم يعلم حاله نهاية ومعنى (قوله بصفة فيه) اى كالد كورة أو الاونة سم (قوله
 فينبش الخ) ظاهره وجوبه (قوله او بعده) كذا فى اصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر او بعده ما بصرى (قوله
 وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله للعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولا على قول المصنف للضرورة لانه ليس
 مغاير لها بل هو من افرادها كما هو مقتضى صنيع غيره الا ان يختار الاول ويقطع النظر عن التفرع
 (قوله او ليشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المغنى ذكره
 الغزالى في الشهادات وسيأتى ما فيه اه (قوله اذا عظمت الواقعة) عبارة غيره اشتدت الحاجة اه (قوله
 عند تنازع الورثة فيه) اى ان المدفون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمره ذلك فى المناسبات نهاية

وتقدم بدنه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجب ليوجهها (قوله في
 المتن أو دفن لغير القبلة) اى أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امرأته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه
 منها وادعت امرأته زوجها وان هذا الولد همامنه وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينش فان وجد خنى
 قدمت بينة الرجل أو دفن في ثوب مرهون وطلب الميراث من اخراجيه قال الأذرى والقياس غرم القيمة فان تعذر
 نبش وانخرج ما لم تنقص قيمته بالبلى أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ياتى في الجزية أو كفته أحد
 الورثة من التركة واسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب اخراج الميت لاخراج ذلك لم يلزمهم اجابته وليس لهم
 نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد والظاهر كما قال الأذرى ان المراد
 الزائد على الثلاثة شرح مر (قوله لالتكفين) اى فلا ينبش ويخرج بالنش ما لو لم يوار بالستراب فينبغى
 وجوب اخراجه للتكفين اذا انتهك وقد يقال نفس اخراجه انتهاك وينع بانه لهذا الغرض ليس انتهاكا
 (قوله ترجى حياته) قال فى شرح الروض بان يكون له ستة اشهر فاكتر اه (قوله بصفة فيه) اى
 كالد كورة أو الاونة أو ليشهد على صورته الخ قاله الغزالى والاصح خلافه شرح مر (قوله اذا عظمت
 الواقعة) عبارة شرح الروض واشتدت الحاجة (قوله أو ليحقة القائف باحد متنازعين فيه) قيده البغوى

(الالتكفين فى الاصح) لان
 غرضه الستر وقد
 حصل بالتراب أو دفنت
 ويطننها جنين ترجى
 حياته ويجب شق جوفها
 لاخراجها قبل دفنها وبعده
 فان لم ترج حياتها آخر دفنها
 حتى يموت وما قبل انه يوضع
 على بطنها شى لم يموت غلط
 فاحش فليحذر أو علق
 الطلاق أو النذر أو العتق
 بصفة فيه فينبش للعلم بها
 أو بعده أو ليشهد على
 صورته من لم يعرف اسمه
 ونسبه اذا عظمت الواقعة
 أو ليحقة القائف بأحد
 متنازعين فيه أو ليعرف
 ذكره أو أو ثوبه عند
 تنازع الورثة فيه أو نحو
 شل عضو عند تنازعهم
 مع جانيه

(قوله او يلحقه الخ) لا يظهر وجه ضعفه على ما قبله (قوله اونداده) هذا قد يغني عما قبله اسنى قال ع ش قوله اونداده اي ولوقبلها عند ظن حصولها طناقويا ولودلم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث امكن ولوجب على ع (قوله فينبش الخ) متفرع على قوله او يلحقه الخ (قوله في الكل) اي في كل من قوله اول يشهد الخ وما بعده بل من قوله او على وما بعده (قوله بما لم يتغير الخ) فان تغير كذلك لم ينبش وان كان له مال وتنازع فيه وحيث لم ينبش وقف الامر على الصلح ع ش (قوله وانه يكتفى الخ) عطف على التقييد (قوله او لما كان فيه الخ) عطف على العادة الخ (قوله ولولا انحق الميت الخ) اي عندها هل الخبرة معنى ربح ماية (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية والغنى ومحل ذلك كقوله الاول ف ابن حزم في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون حيا بيا او ممن اشهرت ولا يتعول الامتنع بنسبه عند الانحق وابده ابن شعبة بجواز الوصية لعمارة قبور الاولياء والصالحين ما فيه من احياء الزبارة والتبرك اذ قضته جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما من حرمة تسوية القبور وعبارته في المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) اي النش قضية ذلك ان يجوز البناء عليه ولو في مسئلة لانه التحريم البناء لانه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انحق الميت وهذا انما يتأتى فيما يجوز التصرف فيه والاتفاق به بعد انحق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اي في غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغي ان يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النش فيه سم (قوله بعمارة قبور الصالحاء) اي والعلماء والمراد بعمارة ذلك بناء على الميت فقط لانباء القباب ونحوها ع ش وتقديم عن سم مثله (قوله ويؤيده الخ) قد يقال اذا قيد بغير المسئلة فأي تأييده فيلزم على أن تجوز بعمارته لغرض احياء الزبارة لا ينافي جواز بنسبه والدفن عليه وأيضاً على السلف برده فقد دفن على الحسن عده من أهل البيت ودفن في البقيع من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصري وما ذكره ثانياً فقيد يقال ان الدفن على الصالح بزيل دوام احترام قبره لا نسباً به بذلك للغير وما ذكره ثالثاً فيقال انه من الوقائع الفعلية المحتملة لوجوه وأما ما ذكره أولاً فظاهر ولا ينظر فيه سم كما مر وأسقط ذلك القيد النهاية وما عني كما نبهنا وكذا الايعاب عبارته فالذي يتجه أنه يجوز فيها أي في قبور الصالحين في المسئلة وتسوية التراب ونحوها ما يمنع اندراسها وديم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء في حريم القبر كما مر من سم وع ش (قوله وأخذ من تحريمهم الخ) ومن سبق الى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجد نظام ميت وجب رد ترابه عليه وان وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب وجاز دفنه معهم ورض اه سم قال ع ش وينبغي أن يعلم أن ما حرمته العادلات من حفر الفساق في المسئلة وبنائهم ما قبل الموت حرام لان الغير وان جاز له الدفن فيه لكنه يمتنع منه احتراماً للبناء وان كان محرماً خوفاً من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز بنسبه ولا يغرم ما دمره الاول في البناء لان فعله هدر اه (قوله لا ترا الصلح الخ) أي لانه صلي الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر والاخيمك واسألوا له التثبيت فانه الا ان يسئل نهاية زاد المغنى رواه الزوار وقال الحاكم انه صحيح الاسناد اه قال ع ش قوله واسألوا له التثبيت أي كان يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم لقنه حجة فلو أن غير ذلك كاذب كره على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكر وبقى ايمانهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الذكر بالاولى الاذان فلو أن ثوابه كانوا آتين بغير المطلوب منهم ع ش وقوله فلو أن ثوابه غير ذلك كاذب كره الخ ينبغي استثناء الاستغفار للميت من امر من الامر به (قوله وأمر به الخ) عبارة المغنى وروى مسلم عن عمرو بن العاص أنه قال اذا دفنتوني فاقموا بعد ذلك حول قبري ساعة قد رما تحترق خرو و يفرق لجها

بما اذا لم تتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم الا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز رأى النش وان انحق الخ) قضية ذلك أنه يجوز البناء على ولو في مسئلة لانه انما يحرم البناء لانه يضيق على الغير ويحجر المكان بعد انحق الميت وما نحن فيه لا يجوز فيه ذلك مر فقول الشارح اي في غير المسئلة فيه نظر نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بان يكون فيما يمتنع النش فيه (قوله لان فيه حيث شذت كالحرمات البتين معاً)

أو يلحقه سبيل أونداده فينبش جواز النقل ويظهر في الكل التقييد بما لم يتغير تغيراً يمنع الغرض الحامل على بنسبه وأنه يكتفى في التغير بالظن نظراً للعادة المطردة بمجمله أولاً كان فيه من نحو قروح تسرع الى التغير ولو انحق الميت وصار تراباً جاز بنسبه ولدفن فيه بل تحرم بعمارته وتسوية ترابه في مسئلة لتحجيره على الناس قال بعضهم الا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز وان انحق ويؤيده نصريحهما بجواز الوصية بعمارة قبور الصالحاء أي في غير المسئلة على ما يتأتى في الوصية ما فيه من احياء الزبارة والتبرك وأخذ من تحريمهم النش الا لما ذكر أنه لو نبش قبر ميت بمسئلة ودفن عليه آخر قبل ثلاثه ثم طمه لم يجز النش لانخراج الثاني لان فيه حيث شذت هتكا لحرمات البتين معاً (وبسن أن يقف ساعة جماعة بعد دفنه عند قبره يسألون له التثبيت ويستغفرون له لا اثر الصحيح بذلك وأمر به عمرو بن العاص

قدر ما تخر جؤر ويغرف لجها وقال حتى استأنس بكم وأعلم ماذا أراجع به ورسلي ربي ويستحب تلقين بالغ عاقل أو مجنون سبق له تكليم ولو شهيدا كما اقتضاه إطلاقهم بعد تمام الدفن لخبر فيه وضعفه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام

أنه بدعة وترجيح ابن الصلاح أنه قبل اهتالة التراب مردود بمافي خبير الصريحين فإذا انصرفوا أن ملكان قد أخيره بعد تمامه أثرب إلى سؤالهما (و) يسن (لخبر ان أهله) ولو كانوا غير بلداء إذا عبر ببلدهم ولا قاربه إلا بعد ولو ببلد آخر (تهنئة طعام يشبعهم يومهم وإيتهم) للخبر الصحيح اصنعوا لكل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم (ويلع عليهم في الأكل) ندباً لأنهم قد يتركونه حياء أو لفرط خزع ولا بأس بالقسم ان علم أنهم يبرونه (ويحرم تهنئته للنحات) أولنا تحة واحدة وأريد بها هنا ما يشمل النادة ونحوها (والله أعلم) لانه اعانة على معصية وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاما ليدعوا الناس عليه بدعة مكر وهمة كجابتهم لذلك ما صح عن جرير كما نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دونه من النياحة ووجدها من النياحة ما فيه من ثلثة الاهتمام بأمر الحزن ومن ثم كره اجتماع أهل الميت ليقتصدوا بالعزاء قال الأئمة بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فن صادقهم عزاهم وأخذ جمع من هذا

حتى استأنس بكم الخ (قوله قدر ما تخر الخ) متعلق بضمير به الرجوع بالوقوف (قوله ويستحب) الخ قوله ولو شهيدا في النهاية والمغنى (قوله تلقين بالغ الخ) ويقعد الملقن عند رأس القبر بغيره في عبارة فتح المعين فيقعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن أمة الله الخ وعبارة النهاية ويقف الملقن عند رأس القبر ويتبع ان يتولاه أهل الدين والصلاح من أقاربهم والأقرب غيبرهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فلا يسن تلقين طفل ولو مر اهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم افتتاحهم ما نهاية ومعنى (قوله ولو شهيدا) خلافا للنهاية وشيخنا عبارة الاول واستثنى بعضهم شهيدا المعركة كما لا يصلي عليه وبه أفق والد رحمه الله تعالى والاصح أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لأن النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال ع ش قوله مر واستثنى بعضهم شهيدا المعركة الخ أي لانه لا يسأل وأقاربه اقتضاه عليه أن غيبره من الشهداء يسأل وعبارة الزيادة والسؤال في القبر عام لكل مكاف ولو شهيدا الاشهاد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم من ورد الخبر بانهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيبه فيشمل الغريق والخريق وان سحق وذرى في الرجم ومن أكله السماعة وقوله مر لا يسألون أي فلا يلقون اه ع ش (قوله بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله ابن أمة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها ان الله يبعث من في القبور وانك رضيت بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما بالكعبة قبله وبالمؤمنين اخوانا معني زاد النهاية وانكر بعضهم قوله يا ابن أمة الله لان الشهور ودعاء الناس يا آباؤهم يوم القيامة كائنه عا به البخاري في صحيحه وظاهر أن محله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف خبر فقال يا فلان بن فلان أو يا عبد الله بن أمة الله اه (قوله لخبر فيه) أي في التلقين عبارة المغنى لحديث وروفيه قال في الروضة والحديث وان كان ضعيفا لكنه اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الاول في زمن من يقتدي به وقد قال تعالى وذكركم فان الذكري تنفع المؤمنين وأحوج ما يكون العبد إلى الله في هذه الحالة اه (قوله مردود) خبر وترجيح الخ قول المتن (لخبر ان أهله) أي ولو أجنب وله رفهم وان لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار نهاية (قوله ولو كانوا) الخ قوله ووجه هذه الخ في النهاية (قوله ولو كانوا الخ) أي أهل الميت مغنى قول المتن (يشبعهم) أي أهله الأقارب مغنى قول المتن (يومهم وليلتهم) قال الاسنوي والتعبير باليوم والليلة واضح اذا مات في أوائل اليوم فلو مات في آخره فقياسه أن يضم إلى ذلك الليلة الثانية أيضا لاسيما اذا تأخر الدفن عن تلك الليلة مغنى ونهاية (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمه شاذ اعاب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع يبرو بالكسر ع ش (قوله ونحوها) أي كالمثل في (قوله من جعل أهل الميت طعاما الخ) أي قبل الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلومة أيضا ع ش (قوله بدعة مكر وهمة كجابتهم) بدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعر وفقر الخراج الكفار وقصص الجمع والسج ان كان في الورثة تحجور عليه الا اذا أوصى الميت بذلك وخرجت من الثالث اه (قوله وصنعهم) في أصله رحمه الله صنعهم بالياء بصري أقول وكذلك في الاسنى والمغنى والنهاية وصنعهم بلام (قوله ووجه هذه الخ) مبتدأ وخبره قوله ما فيه الخ (قوله من هذا) أي من كراهة اجتماع أهل الميت الخ أخذ من قوله الآتي لانه متضمن الخ ويحتمل من كراهة ما اعتيد الخ (قوله متضمن للجواس الخ) أي المكروه (قوله وبه) أي بالبطلان (مرح في الأنوار) اعتدله في الاعاب فقال في شرح قول الاعاب وصنعتهم ليجتمع الناس عليه مكر ومناصه ويؤخذ من كراهته عدم نفوذ الوصية به وبه صرح في الأنوار في باب ما أتبعه الغزي وغيره اه (قوله ان فعل لأهل الميت) أي فعله نحو قال في الروض ومن سبق إلى مكان مسبل فهو أولى بالحفر فيه فان حفر فوجده عظام ميت وجب رد ترابه

ومن بطلان الوصية بالمكروه بطلانها باطعام المعزين لكرهته لانه متضمن للجواس للتعزية فوز يادة وبه صرح في الأنوار نعم ان فعل لأهل الميت مع العلم بانهم يطعمون من حضرهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فأفتى بحجة الوصية بالطعام المعز بن وأنه ينقذ من الثلث بالغ فنفقه عن الأئمة وعليه فالتقييد باليوم والليلة (٢٠٨) في كلهم لعلة لا لفضل ففسن فعله لهم أطمعوا من حضرهم من المعز بن أم لا ماداموا مجتمعين

جيران أهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي في مأخوذ الجمع نثار كركدي ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم أن فعل الخ (قوله فافتي الخ) تفسير للجملة (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور وهذا ظاهر صنيعة لكن لا يظهر حينئذ وجه تغريب ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم أن فعل الخ وهو الأقرب بمعنى (قوله فالتقييد الخ) أي المار في المتن كركدي (قوله ففسن الخ) أي فإذا كان تهيشة الطعام سنة مطلقا سواء في اليوم الأول وغيره وسواء أطمعوا المعز بن أم لا ففسن فعله من الجيران والأقارب البعيدة لأهل الميت أطمعوا الخ كركدي (قوله ثم يحمل الخلاف) في كراهة تصنيع الطعام للحاضر من (قوله يعمل لهم مثل ما عملوه الخ) أي يعمل غير أهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل أهل الميت له في مصيئته على قصد أن ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيئتهم فيكون كالدين عليه كركدي (قوله الخلاف الآتي) أي في فصل الاقراض (في النقوط) من أنه هبة أو قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الافراح لصاحب الفرح كركدي (قوله فن عليه الخ) أي من نحو جيران أهل الميت و (قوله لهم أي لأهل الميت) (قوله على الأول) وهو مأخوذ الجمع قاله الكركدي ويظهر أن المراد بالأول الاعتياد السابق من جعل أهل الميت طعاما الخ فهو احتراز عما اعتيد الآن أن أهل الميت يعمل لهم الخ وأما على ما قاله الكركدي فهو احتراز عما يرمي بقوله وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن ممنوعة من ثم الخ (قوله والأموال الخ) أي انقاعا لولن الطعام للناثحات أو المعز بن (قوله وأخذ منه أنه لا يسئل الخ) صريح في أن الفتنة غير السؤال سم عبارة الإيعاب في شرح وقفة فتنة القبر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر أن المراد بالفتنة هنا غير حقيقة تهلا ستمها فافتي مات على الإسلام بل نحو التحليل في الجواب أوعدم المبادرة إليه أو محيى عالمكين على صورة غير حسنة المنظر اه (قوله وانما يتجه ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعدم الأدلة الخ) * (خاتمة) * صرح أن موت الفقهاء أخذة أسف أي غضب وروى أنه استعاض من موت الفقهاء وروى المصنف عن أبي السكين الهجري أن إبراهيم وداود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ما توافوا فاهة ويقال أنه موت الصالحين وحل الجمهور الأول على من له تعلقات يحتاج إلى الإصاء والتوبة أما المستعطفون المستعدون فانه تخفيف ورفق بهم وعن ابن مسعود دعاء نثشة أن موت الفقهاء راحة للمؤمن وأخذة غضب للفاخر معنى وفي العباب ما يوافقه

* (كتاب الزكاة) *

(قوله هي لغة) إلى قوله والاطهر في المعنى الأقوله والإصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد أفلح من زكاها أي طهرها أي طهرها من الأدناس معنى (قوله والنماء) بالمداي الزيادة يقال زكا الزرع إذا نما (قوله والمدح) قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تحذوها وتطلق أيضا على البركة يقال زكت الفتنة إذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا أي كثير الخير شيئا ومعنى (قوله لوجود تلك المعاني كلها الخ) أي لانه يظهر المخرج عنه عن تنسبه بحق المستحقين والمخرج عن الأثم ويصلح ويؤتمن المال بركة أخرجه دعاء الاستحذله ويمدح بخبر جبه عند الله حتى يشهده بحجة إيمانه فالتناسب بين المعنى الشرعي واللغوي موجود على كل من المعاني اللغوية شيئا (قوله نحو أو نوا الزكاة) أي وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة معنى (قوله بمجمله) أي لا تدل على القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له وإنما بينها السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيح المجمع بمجمله (قوله مشتق) أي كلمة عليه وان وجدها بعد تمام الدفن جعلها في جانب وجازد منه معه اه (قوله وأخذ منه أنه لا يسئل) هذا صريح في أن الفتنة غير السؤال والله أعلم

* (كتاب الزكاة) *

(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكره من الشراء ويمكن أن يفرق بان معنى الشراء الشرعي هو أو

ومشغولين لا لشدة الاهتمام بأمر الحزن ثم يحمل الخلاف كنه هو واضح في غير ما اعتيد الآن أن أهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوا لغيرهم فان هذا حينئذ يجري فيه الخلاف الآتي في النقوط فمن عليه شيء لهم بفعله وجوبا أو ندبا وحينئذ لا تتأى هنا كراهته ولا يحمل فعل ما للناثحات أو المعز بن على الأول من التركة إلا إذا لم يكن عليه دين وليس في الورثة محجور ولا غائب والأئمة وضمنوا والذبح على القبر قال بعضهم من صنيع الجاهلية اه والظاهر كراهته لانه بدعة فلا تصح الوصية به أيضا * (فائدة) * ورد أن من مات يوم الجمعة أوليتها آمن من عذاب القبر وفتنته وأخذ منه أنه لا يسئل وانما يتجه ذلك ان صرح عنه صلى الله عليه وسلم أوتن محجبا أذمته لا يقال من قبل الرأي ومن ثم قال شيخنا يسئل من مات يوم رمضان أو ليلة الجمعة لعدم الأدلة الصحيحة

* (كتاب الزكاة) *

هي لغة التطهير والإصلاح والنماء والمدح وشرع اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي سمي بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والأصل في وجوبها

الكتاب نحو أو نوا الزكاة لاظهار أنهم بالجملة لا عامة ولا مطلقة ويشكل عليها آية البيع فان الظاهر فيها من أقوال أربعة اشتقاقية أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا وكل مفرد مشتق

واقترنا بألف فترجع عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متحصنة فاحرمه الشرع خارج عن الاصل ومالم يحرمه موافق له فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين يتعذر القول بالاجمال لانه الذي لم

تتضح دلالة على شيء معين والحل قد علمت دلالة من غير اجماع فيه فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تضاح دلالة على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الغير قهر عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بديهته مع اجماله فصدق عليه الحد المجمل ويدل لذلك فيهما أحاديث البائين لانه صلى الله عليه وسلم اعنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الى باو غيره فاكثر منها لانه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الاصل لا يبين البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لا يبين ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوّل من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فنأنكر أصلها كغيره وكذا بعض جزئياتها الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال النقيدين

اشتقاقية فيشمل المشتق منه كاهنا ويندفع بهذا قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله واقترنا) الانسب الاخصر اقترن بحذف الواو والالف (قوله دقيق) أي غير ظاهر (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوطه - هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بما بل في نفس البيع ونفس الزكاة وعلينا أن يفرق بان معنى البيع الشرعي هو أو ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوما لاهو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضمنة فامتثل سم (قوله لاصل الحل) أي قبل ورود الشرع (قوله مطلقاً) أي بلا شرط وجود منفعة في المبيع (قوله ومع هذين) أي الموافقة لاصل الحل مطلقاً والموافقة لاصل الحل بشرط المنفعة (قوله دلالة الآية عليه (قوله وأما إيجاب الزكاة الخ) - يدل قوله بأن حل البيع الخ فكان الانسب وجوب الزكاة الخ (قوله مع اجماله) الاولى حذفه (قوله لذلك فيهما) يعني موافقة حل البيع للاصل وخروج إيجاب الزكاة عن الاصل (قوله بأحاديث البيوعات) الانسب هنا ببيان البيوعات وفي قوله فاكثر منها من أحاديثها (قوله لا يبين البيوعات الخ) عطف على قوله بأحاديث الخ كردد (قوله والسنة) الى الباب في النهاية والغنى (قوله والسنة الخ) عطف على الكتاب أي تكبر بنى الاسلام على خمس نهاية وغنى (قوله بل هو معلوم الخ) عبارة الغنى وهي أحد أركان الاسلام فيكفر جاحداً وان أتى بها أو يقاتل المستنك من أذائها وتوخذ منه قهراً كإفعل الصديق رضي الله تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها المختلف فيها كزكاة التجارة والركوز كزكاة الثمار والزرع في الارض الخراجية والزكاة في غير مال المكاف فلا يكفر جاحداً لا اختلاف العلماء رضي الله تعالى عنهم في وجوبها اه وفي النهاية والعياب نحوها (قوله فنأنكر أصلها) أي أنكر وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعلق بشيء من الاموال عيش (كفر) أي ومن جهلها عرف فان جحدنا بعد ذلك كفر نهية (قوله وكذا بعض جزئياتها الضرورية) أي دون المختلف فيه كوجوبها في مال الصنبي ومال التجارة نهية زاد العباب وفطرة اه قال شيخنا وليس زكاة الفطر منه لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جداً فلا عبرة به كما قيل وليس كل خلاف جاء معتبراً * الاخلافه حفظ من النظر

اه (قوله بعد صدقة الفطر) والمشهور عند المحدثين أن زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان لطيفي اه بجري (قوله النقيدين) أي الذهب والفضة ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) أي الابل والبقر والغنم الانسية مغنى * (باب زكاة الحيوان)

(قوله ولانه الخ) الاولى اسقاط الواو (قوله أبدل شيخنا الخ) أي وفاقا لابي شعاع (قوله ثم ذكر الخ) أي وفاقا لشارحه ابن قاسم الغزي (قوله بأنهم أعم) الخ قال شيخنا لانهم اشتمل كل دابة اه (قوله وليس يصح الخ) محل تأمل وليس فيما استند اليه اثبات للمدعى لجواز أن يكون كل من المذكورين اقتصر على الأشهر أو على ما أحاط به وقد قال الامام الشافعي لا يحيط باللغة الانبي ولو كان عدم الذكر يدل على عدم اللزم بطلان

ما يصدق عليه كان معلوما لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضمنة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوما لهم لاهو وما يصدق عليه ولا متعلقها وأجناسها فكانت دلالة لفظ غير متضمنة فامتثل سم (قوله وقد يفرق بان حل البيع الخ) لا يخفى سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجمال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظهور معناه بما بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاعتبروا بأولى الاضمار (قوله فنأنكر أصلها كغيره وكذا الخ) عبارة العباب هي أحد أركان الاسلام حيث تجب اجزاء كغير جاحدها حيث اختلف فيه كالغير مكاف

(٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث (والانعام والقوت والثمر والعنب لثمانية أصناف من الباس يأتي بيانهم في قسم الصدقات * (باب زكاة الحيوان) * أي بعضه بدأ به بالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه ولانه أكثر أموال العرب * (تنبيه) * أبدل شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصرح بانها أعم من النعم وليس يصح حكوا بالافال الذي في القاموس

انها الابل والغنم وفي النهاية انهم الابل والبقر والغنم فهي اخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الاتي ان اتخذ نوع الماشية وقوله ولو جوب بركاة الماشية شيطان (٢١٠) الى آخره (انما يجب) منه (في النعم) وجعه انعام وجعه أناعم يذكر ويؤنث سميت بذلك

لكثرة انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) اهلية (والغنم) وتقيدها بالاهلية أيضا غير محتاج اليه لان الطباء انما تسمى شياء البر لا غنم كما اقتضاه كلامهم في الوصية ويفرض انما تسماه فهو لم يشتر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لان الخيل والرقيق) وغيرهما لغير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والماتول من) ما يجب فيه وما لا يجب فيه كالتولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين (غنم وطباء) بالمد جمع طبي ويأتي بيانه آخر الخ لانه لا يسمى بقر أو لا غنما وانما لزم المحرم جزاؤه تغليظا عليه امام تولد ما يجب فهما كابل وبقر أهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا للسن كالربعين متولدة بين ضأن ومعر فتعتبر بالاكثركا يئنه في شرح الارشاد (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمس) نظيرهما ليس فيها دون خمس ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان (و) في (خمس عشرة ثلاث) من الشياه (و) في (عشرين أربع) من الشياه (و) في (خمس وعشرين بنت مخاض)

كل من التقين بصرى عبارة ع ش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانهم عرفا اه (قوله انها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من اطلاقها مساوية له قول المتن (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قبل لو حذف المصنف لفظة النعم كان أخص وأسلم أجيب بانه أفاد يذ كرها تسمية الثلاث انعاما غنى ونهاية (قوله أناعم) كذا في أصله رحمه الله تعالى بعد أن كان أناعم بدون ياء فضر ب عليه فليحزر بصرى وكذا في النهاية والمغنى أناعم بلا ياء (قوله يذ كرو ويؤنث) أي برجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري وأسماء الجوع التي لا واحد لهما من لفظها اذا كانت لغير الاذى لزمها التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم ع ش (قوله سميت الخ) حقه أن يؤخر عن قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكثرة انعام الله الخ) أي لانها اتخذ للثناء غالب الكثرة منافعها نهاية ومعنى قول المتن (وهي الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل وأحمال والبقر اسم جنس جمعي واحد بقره وبقره بالذكرة والانثى فالتاء للوحدة والغنم اسم جنس افرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكر والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شيخنا (قوله وتقيدها الخ) أي تقيدها بالغنم بالاهلية لانها خرج الطباء غير محتاج الخ كردى (قوله أيضا) أي كالبقر (قوله فهو الخ) أي اطلاق الغنم على الطباء قول المتن (لان الخيل) هو مؤنث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والاناث سميت بذلك لاحتياجها في مشيها وأوجها أبو حنيفة في الاناث من الخيل وحدها ومع الذكور والرقيق اسم جنس افرادي يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شيخنا ومعنى وكذا في النهاية الاقوله وأوجها الى والرقيق (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية الاقوله ويأتي الى لانه كذا في المغنى الاقوله وانما لزم الى امام تولد (قوله جمع طبي) وهو الغزال نهاية ومعنى (قوله لانه) أي المتولد (قوله وانما لزم الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ايجاب الجزاء على المحرم قتله للاحتياط لان الزكاة واساة فاسما التخفيف والجزاء غرامة للمتعدي فتناسبه التغليظ اه قال سم قوله وانما لزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه أنه لا ينوهم المنافاة هنا حتى يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحشي (قوله بالنسبة للعدد) أي كالبقر في هذا المثال (قوله كاربعين الخ) أي كاربعين السن في أربعين الخ (و) (قوله فيعتبر بالاكثر) أي سنا كردى (قوله كايئنه في شرح الارشاد) عبارته ثم فيعتبر بالاكثر كايئني في الاضحية فلا يخرج هنا الاماله سنتان انتهت اه بصرى وع ش زاد سم وقد يقال قياس اعتبار الانخف عدد اعتبار سنا ثم ظاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة أحد هما أولا اه (قوله نظيرهما) أي الصحيحين قول المتن (ففيها شاة) أي ولود كرا وانما وجبت الشاة وان كان وجوبها على خلاف الاصل للفرق بالفرق لان ايجاب البعير يضر بالمالك وايجاب جزء من بعير وهو الخس مضر به وبالفقراء بالتبعض مغنى ونهاية (قوله فلا يرد الخ) أي اطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيدى الذكور والذكور بقر ينما ياتي (قوله ويجزئ) الى قوله لكن فيه في النهاية والمغنى (قوله لاجرائهما الخ) راجع لقوله ويجزئ عنها بنتا لبون أيضا قول المتن (وستوس - بعين بنتا لبون) أي تعبدا لا بالحساب والاقتضى الحساب أن تجبا في اثنتين وسبعين لان بنتا لبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله واحد وتسعين حقتان وقوله ومائة واحد وعشرين ثلاث بنتا لبون أي تعبدا لا

وزكاة تجارة وفطرة اه (قوله النعم) أي وهي ثلاثة (قوله وانما لزم) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارته ثم بحث انه تركوز كاه أخفهما اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد وأما بالنسبة للسن كما في أربعين مستولدة بين ضأن ومعر فيعتبر بالاكثر كايئني نظيره في الاضحية فلا يخرج هنا الاماله سنتان اه وقد يقال

وسياتي ان في الذكور ذكر او في الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنتا لبون) في (ست) بالحساب واربعين حقة) ويجزئ عنها بنتا لبون (و) في (احدى وستين حقة) ويجزئ عنها حقتان أو بنتا لبون لاجرائهما معازاد (و) في (ست وسبعين بنتا لبون واحد وتسعين حقتان) في (مائة واحد وعشرين ثلاث بنتا لبون) فان نقصت الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الحقتين

(ثم ان زادت على ذلك غير
الواجب زيادة تسع ثم زيادة
عشر عشر فينتد (في كل
أربعين بنت لبون و) في
(كل خمسين حقة) لخبر
البحار عن كتاب أبي بكر
لانس رضي الله عنهما لما
وجهه الى البحرين على الزكاة
بذلك لكن فيه ما يشكل
على قواعدنا وقد ذكرت
الجواب عنه في شرح المشكاة
وعلم مما تقرر أن في مائة
وثلاثين بنتي لبون وحقة
وفي مائة وأربعين حقتين
وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقات وللا واحدة
الزائدة على العشرين قسط
من الواجب فلو تلتفت واحدة
بعدد الحول وقبل التمكن
سقط جزء من مائة واحد
وعشرين جزءاً من ثلاث
بنات لبون وما بين النصب
بما ذكر عفو لا يتعلق به
الواجب ولا ينقص بنقصه
فلو كان معه تسع ابل فالشاة
في خمس منها فقط فلو تلتفت
أربع لم يسقط منها شيء
(فرع) ملك ست ابل
ثلاثة احوال ولم يكمل الزمه
ثلاث شياه لانه اذا أخرج
في كل سنة شاة كان الباقي
نصاباً قاله الشيخ أبو حامد
قال العمراني وإنما يصح
ان كانت قيمة كل من الست
تساوي قيمة شاة في الحول
الثاني وقيمة شاتين في الحول
الثالث

بالحساب والاول جبت الحقتان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحق في ست وأربعين ووجبت ثلاث
بنات لبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه شيخنا (قوله ثم ان زادت على ذلك
تغير الواجب الخ) والحاصل أن بنات اللبون الثلاث تجب في مائة واحد وعشرين وتسهر الى مائة
وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففي المائة والثلاثين
حقة وبنات اللبون وفي مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرحنا بفضل
ويأتي في شرح مثله (قوله ما وجهه الخ) طرف لكتاب أبي بكر الخ (قوله الى البحرين) هي بلفظ التثنية
اسم لاقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر *(فائدة)* ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير
أن الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى ولان الزكاة انما هي طهرة لاسعاه أن يكون
من وجبت عليهم والانبياء مبرؤون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال
المنائوي في شرحها ما نصه وهذا بناء على ما ذهب اليه من أن الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي
خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملي القول بوجوب الزكاة عليهم ع (قوله لكن فيه)
أى في ذلك الكتاب (قوله مما تقرر) وهو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب الخ (قوله وللا واحدة الخ)
كلام مستأنف (قوله الزائدة على العشرين) أى في مائة واحد وعشرين (قوله ان كانت الخ) أى لانها
اذا ساوت في الثاني قيمة شاة وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصاباً وفي
الثالث قيمة شاتين أى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصاباً

قياس اعتبار الاخف عدد اعتباراً سنه ثم طاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة أحدهما
أولاً وقد يؤيد بانه لو اعتبر الصورة لأحدهما كان القياس الماقبه في سائر أحكامه اه (قوله ان كانت
الخ) أى لانها اذا ساوت في الثاني قيمة شاة أى وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب
الاول نصاباً وفي الثالث قيمة شاتين أى وهما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب
الاول والثاني نصاباً وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر فأمله ثم رأيت الفتى شيخ المصنف قال معترضاً على
القموي الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني فتأمل اه ومع ذلك ففيه نظراً أيضاً وان تبعه المصنف
فقال في تحريده اعتبار كونها بقيمة شاتين في الثالث لا يتجه وفي تخصيصه ذلك بالشاتين نظراً أيضاً وقول الفتى
الصواب الخ أى لانه اذا ساوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد واجب
الاول والثاني نصاباً فتأمله وإنما الذي يتجه في هذا المحل أن يقال انه يشترط في الشاة في الخمس أن تساوى نحو
قيمة خمس بنت مخاض ومرأى أيضاً أنما أن المستحقين شركاء في الخمس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص
عفو فلا يتعلق به الزكاة وهذا الأخير يتبين أن ما قاله الشيخ أبو حامد مبنى على الضعيف أن الواجب يتعاق
بالوقص أيضاً أما على الصحيح والشاة في الحول الثاني متعلقة بالخمسة فقط فيلزمه وقصها وكذا في الثالث فلا
فرق بين الخمس والست وما فوقها الى العشرين فجزم المصنف بما قاله الشيخ عفاً عنه كما ذكرته وإنما الصواب أن
حكم ذلك حكم الخمس فيما قدمه فيه آنفاً وعلى التنزل واعتماد كلام الشيخ يوجب ما ذكره بان المستحقين
شركاء في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب نقصهما عن قيمة واحدة من الست وفي الثالث شاركوه بقيمة شاتين
والغالب فيهما ذلك أيضاً فصح قول الشيخ تعليلاً لما ذكره اذا أخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصاباً فتأمل
ذلك فانه مما يشبهه ومن ثم غلط فيه المصنف وغيره اه وأقول لا يخفى أن الشارح استند في حكمه على
المذكورين بالغفلة والغلط الى أن الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعير السادس في المثال وقص فلا يتعلق به
الزكاة فهو كالعدم فلا يجب للعام الثاني والثالث شيء لنقص النصاب وهو الخمس لملك المستحقين به تمام العام
الاول مقدار شاة منها ولقائل أن يقول اذا نقص النصاب بعد تمام العام الاول بملك المستحقين ما ذكره كل من
البعير السادس ولا تكون التكملة وقصا لان الوقص ما زاد على النصاب والتكملة حينئذ غير زائدة فينقصد
الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتكملة بالنسبة اليه أيضاً وهكذا وهذا يظهر أن ما دعاه من الغفلة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله واعترض بان الصواب اسقاط كل) أي وايد الها بلغظ
واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر أنه المراد وانما كان الصواب ذلك لأنه اذا ساءت
واحدة فقط ماذا كراى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني
والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا بافتأله سم (قوله كما بينته في شرح العباب) عبارته هنالك بعد
كلام نصه وانما الذي يتجه في هذا المحل أن يقال بشرط في الشاة في الجنس أن تساوى نحو قيمة خمس بنت
مخاض ومرا أن المستحقين شركاء في الجنس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص عفو فلا يتعلق به الزكاة
وهذا الاخبر يثبت أن ما قاله الشيخ أبو حامد مبني على الضعيف أن الواجب يتعلق بالوقص أيضا أما على
الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالجنس فقط فيلزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الجنس والست وما
فوقها الى العشر بخزم المصنف : ما قاله الشيخ في قوله عما ذكرته وانما الصواب أنه تلزم شاة فقط للاول انتهى
وأقول لا يخفى أن الشارح استند في حكمه على المذكور بن بالغلة والغلط الى أن الوقص لا يتعلق به الزكاة
والبعير السادس في المثال وقصر فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب العام الثاني والثالث شيء لنقص
النصاب وهو الجنس بملك المستحقين بتمام العام الاول مقدار شاة منها ولقال ان يقول اذا نقص النصاب
بعد تمام العام الاول بملك المستحقين ماذا كراى كل من البعير السادس ولا يتكون التكملة وقصا لان
الوقص ما زاد على النصاب والتكملة حيث نذغ غير زائد فينقص الحول الثاني لتحقيق النصاب بالتكملة بالنسبة
اليه أيضا وهكذا وهذا يظهر أن ما دعاه من الغلة والغلط لا منشأه الا الغلة والغلط نعم برده عليهم سم شيء
آخر غير ما ذكره وهو أنه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون
بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان
الآن يجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهي قدر واجب العام
الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتنامل اه سم بحذف (قوله وكله
الخ) أي من أقوال الشيخ أي حامد والعمراني ومن اعترضه (قوله كماله) الى قول المتن وقيل ستة في النهاية
والمغنى الا قوله وحديثنا في هذا (قوله كماله) عبارة الحلبي والشريني والزملي أي وغيرهما وطعن في الثانية
وكذا في البقية والظاهر أنه لا تخالف وأن مرادهم ما به يتحقق كمال السنة مثلا بصرى (قوله لان أمها الخ)
أي سميت به لان الخ نهاية (قوله فتصير ما خاض الخ) فيه تفرع الشيء على نفسه عبارة النهاية والمغنى فتصير

واعترض بان الصواب
اسقاط كل والتعبير
بشاة في الثالث أيضا وكذا
مبني على ضعف أن
الوقص يتعلق به الزكاة
خلاف ما نزل غلط فيه كما بينته
في شرح العباب قبيل قسم
الصدقات بما يعلم منه أن
الواجب شاة في الحول الاول
فقط فالتأخره فانه مهم
(وبنت المخاض لها سنة)
كاملة لان أمها أن لها أن
تحمل ثانيا فتصير ما خاض أي

حاملها

لأمنشأه الا الغلة والغلط فنعود بالله من الهجوم على تغليب الأئمة من غير تثبت ومراجعة للأفاضل السنين
العديدة نعم برده عليهم سم شيء آخر غير ما ذكره وهو أنه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة
وفي الثالث قدر قيمتين وفرضا أن قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فذلك المستحقون بتمام العام الاول
قدر قيمة شاة فقد ملك المستحقون بتمام العام الاول واحدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب
ثلاث شياه كما قالوا بل ثنتان وبالأولى البعض اذا فرضنا أن قيمة كل في العام الاول دون قيمة شاة مع أن اطلاقهم
شامل لذلك فليتنامل الآن يجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوى قيمة شاتين فهي قدر
واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليتنامل (قوله واعترض
بان الصواب اسقاط كل) أي وايد الها بلغظ واحدة فيقال ان كانت قيمة واحدة من الست تساوى الخ كذا
يظهر أنه المراد (قوله كما بينته في شرح العباب الخ) قال في العباب ولولم يترك أربعين غنما أو خمس من الأبل
حولين ولم تتوالد ثمز كاهما من غيرهما أو من عينها لزمته شاة فقط للحول الاول له أي لان المستحق شره يكره
فهو شريك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والخالطة معه غير مؤثرة اذا زكاة عليه لعدم تعيينه ثم قال
في العباب أو أي لم يترك ستاى من الأبل ثلاثة أحوال لزمته ثلاث شياه ان كان اذا أخرج لكل سنة بقي النصاب
قال الشارح في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ أبي حامد وعلاوه بانه اذا أخرج في كل سنة شاة كان الباقي
نصا بان قال العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

(واللبون سنتان) كاملتان لان أهمها أن لها أن تلد نائبا بصير لها لن (والحقة ثلاث) كاملة لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها ويطرقها الفحل ويقال للذكر حقة لانه استحق أن يطرق (والجذعة أربع) كاملة (٢١٣) لانها تجذع مقدم أسنانها أي تسقطها

وظاهر كلامهم انه لا عبرة

هنا بالاجذاع قبل غلام

الاربع وحينئذ يشكل بما

يأتي في جذعة الضأن وقد

يفرق بأن القصدم بلوغها

وهو يحصل بأحد أمرين

الاجذاع وبلوغ السنة

وهنا غاية كمالها وهو لا يتم

الا بنعام الاربع كما هو

الغالب وهذا آخر أسنان

الزكاة وهو نهاية الحسن

درا ونسلا ووقوعا واعتبر في

الجميع الاثنية لما فيها من

رفق الدر والنسل (والشاة)

الواجبة في مادون خمس

وعشرين من الابل (جذعة

ضأن لها سنة) كاملة وان لم

تجذع أو أجدعت وان لم

تبلغ سنة (وقيل ستة أشهر

أو ثمانية مع زلها سنتان)

كاملتان (وقيل سنة) وقيدت

الشاة هنا بالجذعة والاثنية

جلال المطلق على المقيد كما

في الاخصية (والاصح أنه

خبر بينهما أي الجذعة

والثنية (ولا يتعين غالب

غنم البلد) أي بلد المال بل

يجزئ أي غنم فيه لصدف

الاسم ولا يجوز العدول عنه

هنا وفيما يأتي في زكاة الغنم

الامثلة أو خبر منه قيمة

وحيث قد تمتنع التخيير

المذكور ويتعين الضأن

فيما لو كانت غنم البلد كلها

ضأنة وهي أعلى قيمة من

المعز وبشرط كما صححه في

من الخاض أي الخواصل اه (قوله وبصير لها الخ) الاولى ابدال الواو بالفاء كما في النهاية والمغني قول المتن (واللبون) معطوف على الخاض و (قوله والحقة) معطوف على بنت الخ سم قول المتن (وبنت الخاض الخ) قال العلامة في شرح الجامع الصغير وهو أي الابل حوار يضم الحاء والراء ثم بعد فصله من أمه فصل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حقة وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ثنية وثنية وفي السابعة باعور وباعة بفتح الراء وفي الثامنة سدس بفتح السين والدال وسديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة تخلف بضم الميم واسكان الحاء المجمة اه زاد شرح الروض ثم لا يختص هذان أي بازل وتخلف باهم بل يقال بازل عام وبازل عامين فأكثر فاذا كبر بان جاوز الخمس سنين بعد العاشرة فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هم فالذ كرفعهم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة واللام وشارف انتهى اه عش (قوله أن يطرق) أي وأن يحمل عليه أيضا عش (قوله أو أجدعت الخ) عطف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الاجماع نهاية ومعنى (قوله جلال المطلق على المقيد) أي بجامع أن في كل شاة مطبوعة شرعا بحبري (قوله أي بلد المال) إلى قوله لأن الواجب في النهاية والمغني الا قوله هنا إلى الامثلة وقوله وحينئذ إلى ويتعين (قوله أي بلد المال) شامل لغنمه هو سم أي المالك (قوله لصدق الاسم الخ) عبارة النهاية والمغني لخبر في كل خمس شاة والشاة تنطق على الضأن والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي عن غنم بلد المال إلى غنم بلد آخر نهاية ومعنى (قوله هنا) أي في الغنم المخرج عن الابل (قوله وفيما يأتي في زكاة الغنم الخ) كذا في المنهج والاسنى (قوله وحينئذ قد تمتنع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والاخر دونه سم (قوله ويتعين الخ) عطف تفسيرا (قوله ويتعين الضأن الخ) أي عن الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم ونهاية قال عش وقياسه أنه لو كان غنم البلد كلها من المعز وأن الثانية منها على قيمة من جذعة الضأن تعينت ثنية المعز واقتصار الشارح مر على الضأن نظرا للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز اه (قوله كما صححه في المجموع) وهو المعنى نهاية قال عش قضية ما ذكر أن الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل السائمة وتسمى بأن ابلة مثلا لو اختلفت صحة ومرضا أخرج صححة قيمتها دون قيمة المخرجة عن الصحاح الخ لخص وقياسه أن يقال يخرج هنا صححة عن المراض دون قيمة الصححة المخرجة عن السليمة وما بمجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها الا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة اه وما ذكره يأتي فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الشاة الخ) أي بخلاف بعير الزكاة المخرج عن جذع خمس وعشرين فيجزئ ولو مر بضأن كانت ابلة أو أكثرها مراضا على المعتمد شورى اه بحبري (قوله بخلافه فيما يأتي الخ) أي فان الواجب ثم في المال نهاية (قوله فان لم

في الحول الثالث وفيما قاله العمراني نظر ظاهر (قوله في المتن واللبون) معطوف على الخاض وقوله والحقة معطوف على بنت (قوله جلال المطلق على المقيد) كافي الاخصية (الجل كافي الاصول بالقياس فلجبر القياس هذا (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي عن غنم البلد هنا وفيما يأتي في زكاة الغنم الخ مثله في الروض وشرحه وقديهم منه انه في زكاة الغنم لا يجزئ مادون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يخفى اشكاله للقطع باجزاء المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزئ اخراج مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه لا يتعين الاخراج من عين غنمه والوجه أن المراد أنه لا يجزئ مادون غنم البلد اذا كان أي غنم البلد دون غنمه أو مثله أما اذا كان أعلى وأخرج من دونه الذي هو كغنمه هو فلا وجه الا للاجزاء بل هذا من غنمه لانه لا يجب الاخراج من عنده بل يجوز سم ثلها ولو بالشرا بل قد يقال غنم البلد في قوله لا يجوز العدول عنه شامل لغنمه فليتأمل (قوله وحينئذ قد تمتنع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والاخر دونه اه (قوله ويتعين الضأن)

المجموع خلافا لما قد يقتضي تصحيحه كلام الروضة وأصلها صحة الشاة وكما لها وان كانت الابل مريضة أو معيبة لان الواجب هنا في الذمة فلم يعتبر فيه صفة المخرج عنه بخلافه فيما يأتي بعد الفصل

يجد) الى قوله كن فقد الخ في المعنى (قوله فان لم يجد صححة الخ) يحتل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وحواله مما دون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق قيمتها الخ) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة غير مضطربة لتفاوتها جسد الآن يقال الواجب قدر قيمة أى صححة مجزئة ولو أقامها سم (قوله ولا بالثمن) أى لا في ملكه ولا بالثمن (قوله ولو عن ائاث) الى قوله بناء في الهاية والمعنى الا قوله اذا تاوها الى المتز وقوله ثم بدلها الى الآن (قوله لصدق اسم الشاة) أى في الخبر (وقوله للوحدة) أى لا للتأنيث شرح بأفضل (قوله وبه فاروق) أى بانها من غير الجنس اه (قوله أى يجب فيها) هذا التفسير يخرج الشاة أى من الابل وكلام غيره كما صرح بدخولها وهو متجه لانها اذا أجزأت في الجنس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحيث قد لا يرى نفسه بغيره بما يجزئ فيها بصري (قوله وهو بنت مخاض الخ) هل يشترط الصحة والكمال فيها وان كانت ابله مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة اذا الواجب ليس في المال اذا الواجب اصاله هو الشاة وهي في الذمة وما ذكر بدل عنها أو يعتبر صفة المال هنا أيضا فيه نظر والمتجه الاول الآن يوجد نقل بخلافه سم أقول يؤيد الثاني قول الشارح الآتي ولا جزاءه عنها الخ وتقدم آتيا عن الشو برى اعناده وكلام المعنى والنهاية كالصريح فيه عبارتهم ما وفادت اضافته الى الزكاة اعتبار كونه أنثى بنت مخاض فافوقها كافي المجموع وكونه مجزئة عن خمس وعشرين فان لم تجز عنها لم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الا قوله وكونه الخ قال ع ش قوله وكونه مجزئا الخ يشهد ذلك ما كان عنده خمسة مثلاً كاهام عيبة فاخرج بنت مخاض معينة من جنس المخرج عنه فتجزئ وعليه يفرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صححة وان كانت ابله مراضا ويز ما لو أخرج بنت مخاض معينة مما دون خمس وعشرين مريضة بان المريضة تجزئ عن خمس وعشرين مريضة فتجزئ عما دونها بالاولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب ان تكون صححة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم آتيا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما وافقه وفي شرح الارشاد للشارح وتجزئ بنت المخاض أو بدلها عند فقدها من ابن لبون أو نحوه كما يأتي وفي كلام المجموع ما ينافي ذلك خلافا لما فهمه الاسنوي وتبعه شرح المنهج وكذا شيخنا الامام أبو الحسن البكري فقال ولا تجزئ ابن لبون وان أجزأت في غير هذا المحل (وقوله عند فقدها) أفاد أنه لا يجزئ مع وجودها انتهت وبعبارة الكردى على بأفضل قوله كابن لبون عند فقدها نقله في شرح الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي البهجة وصرح به في الاسنوي وخري عليه الزيادة في حواشي المنهج وسم

أى عن الابل (قوله فان لم يجد صححة الخ) يحتل أن المعتبر هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حواله مما دون مسافة القصر (قوله فوق قيمتها اراهم) قد يشكّل الحال بان قيمة الصحيحة المجزئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بتفاوتها جسد الآن يقال الواجب قدر قيمة أى صححة مجزئة تجزئ به بقى أنه هل يعتبر قيمتها بالبلد مطلقاً وان كان وجد فيها شيء قبل أو لا مطلقاً راجعه (قوله لا يتأتى على الاصح انه أصل) أى هنا (قوله وهو بنت مخاض فافوقها الخ) هل يشترط الصحة والكمال في بنت المخاض وما فوقها وان كانت ابله مراضا لان اجزاء ذلك لم يخرج عن كون الواجب في الذمة اذا الواجب ليس في المال اذا الواجب اصاله الشاة وهي في الذمة وما ذكر بدل عنها أو يعتبر صفة المال هنا أيضا فيه نظر والمتجه الاول الآن يوجد نقل بخلافه فايراجع (قوله ثم بدلها عند فقدها) وافقه قول الروض فرع تجزئ بنت مخاض ثم بدلها في خمس من الابل الى خمس وعشرين اه وقوله ثم بدلها في نسخة أو بدلها كما قاله في شرحه وقوله بدلها قال في شرحه من ابن لبون ونحوه كما يأتي اه وفي شرح الارشاد للشارح وتجزئ بنت المخاض أو بدلها عند فقدها من ابن لبون أو نحوه كما يأتي وكلام المجموع لا ينافي ذلك بل يقتضيه خلافا لما فهمه الاسنوي اه لكن قال في المنهج ويجزئ بعير الزكاة قال في شرحه موافقاً لضافته الى الزكاة اعتبار كونها أنثى بنت مخاض فافوقها كافي المجموع اه وقضيه عدم اجزاء الذكر هنا وان أجزأ عن خمس وعشرين عند فقده بنت المخاض واعتقه

فان لم يجد صححة فرق قيمتها دراهم كن فقد بنت المخاض مثلاً فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالثمن فيعرق قيمتها للضرورة (د) الاصح (أنه يجزئ الذكر) ولو عن ائاث وهو جذع ضأن أو ثني معز كالأضحية لصدق اسم الشاة عليه اذا تاوها للوحدة كما يأتي في الوصية ولا يها من غير الجنس وبه فاروق منع اخراج الذكر عن الاناث في الغنم والفرق بأنه هنا بدل ثم أصل لا يتأتى على الاصح أنه أصل أيضاً الآن براد البدلية من حيث القيام اذ هي لا تنافي الاصاله من حيث الاجزاء من غير نظر لقيمة الابل (وكذا بعير الزكاة) أى ما يجب فيها وهو بنت مخاض فافوقها ثم بدلها كابن لبون عند فقدها

الاصح انه يجزئ (عن دون
خمس وعشرين) وان نقص
عن قيمة الشاة بناء على الاصح
انه الاصل أي القياس وان
كانت الشاة هي الاصل أي
المخصوص عليه فالواجب
أحدهما لا بعينه وبهذا
يجمع بين الخلاف في ذلك
ولاخره عنهما فعمادونها
أولى فسلوا أخرجه عن خمس
مثلا وقع كله فرضا لتعذر
تجزئه بخلاف نحوه مسح كل
الرأس في الوضوء فان قلت
بل يمكن تجزئه بنسبة قيمة
الشاة الى قيمته بدليل ما روي
الزركشي في إخراج بنت
البون عن بنت المخاض انه
لا يقسم فرضا الا ما يقابل
خمس وعشرين جزءا من ستة
وثلاثين بدليل أخذ الجبران
في مقابلة الباقي قلت ممنوع
لان الواجب ثم الشاة اصاله
وهي من غير الجنس فتعذر
تجزئه لان القيمة تخمين
وهنا من الجنس فقيمته زيادة
بحسوبة معروفة بالأجزاء
من غير نظر لقيمة قائمته فيه
التجزئ ويخرج بعير الزكاة
ابن المخاض وما دون بنت
المخاض (فان عديم) من
عنده خمس وعشرون
(بنت المخاض) بان تعذر
إخراجها وقت إرادة الإخراج
ولولم يورث من بمو جمل
مطلقا أو بحال لا يقدر عليه
أو غصب عجز عن تخلصه
أي بان كان فيه كافة لها
وقع عرفا فيما يظهر.

في شرح أبي شجاع ونقل الشوري عن الشيخ عميرة أجزاء ابن البون ولو لمع وجود بنت المخاض وظاهر
الخطب والجمال الرمي ع- دم أجزاء ابن البون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزئ) أي عواض عن الشاة
اتحدت أو تعددت نهابة ومغنى قال ع ش ظاهر التعبير بالأجزاء أن الشاة أفضل منه وينبغي أن يقال
بأفضليته لانه من الجنس وانما أجزأ غيره وفقا لما لا يحل وأفضليته على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة
الشاة فان تساوى ما من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس أو الشاة لانه المصوص عليها أو يتخير بينهما
كل محتمل والاقرب الثالث اه (قوله ولا جزأته) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزأته الخ)
عطف على قوله بناء على الاصح الخ (قوله فلو أخرجه الخ) عبارة النهاية وهل يقع فيما لو أخرجه عما دونها
كاه فرضا أو بعضه كخمسة عن خمسة فيموجها ن يجزيان فيما لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع
كلها فرضا أو سبعة معا فيمنع جميع رأسه في وضوئه أو أطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك
وأفتى والدرجة الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا في مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع
قدر الواجب فرضا والباقي نفلا والضابط لذلك أن لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما لم يكن يقع البعض
فرضا والباقي نفلا كما مر اه وفي المغنى بعد ذكر مثلها وهو ظاهر اه قال ع ش قوله مر وما لم يكن
يقع البعض الخ أي سواء أمكن تجزئته بنفسه كمسح جميع الرأس أو بدله كالأجزاء بنت لبون
عن بنت مخاض بلا جبران كإياي اه (قوله أنه الخ) بيان لما روي الزركشي والضمير للشاة (قوله
الا ما يقابل خمسة وعشرين الخ) الإحصاء الواضح الا قدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو أحد
عشر جزءا (قوله لان الواجب ثم) أي في إخراج بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة
تخمين الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة أو تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة اصله (قوله وهنا)
أي في إخراج بنت لبون عن بنت مخاض قول المتن (فان عدم الخ) أي في ماله بدليل ولا يكف شراءها الخ سم
عبارة المغنى بان لم تكن في ماله يعني في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منهما أقل قيمة منها ولا
ومشتري عن بنت مخاض لم تكن في ماله يعني في ملكه وكذا حق وما فوقه وان كان كل منهما أقل قيمة منها ولا
يكف تحصيلها بشراء أو غيره اه (قوله بان تعذر) الى قوله بخلاف الكفار في النهاية الا قوله أي بان
كان الى المتن (قوله وقت إرادة الإخراج) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما مر (قوله أو غصب الخ) أي أو نذر وعجز

شيئا الا امام أبو الحسن البكري في شرحه فقال ولا يجزئ ابن لبون وان أجزأ في غير هذا المحل اه فقد تبعا
ما قاله الاسنوي فليستأمل (قوله عند فقدها) أفادانه لا يجزئ مع وجودها (قوله فلو أخرجه عن خمس مثلا
وقع كله فرضا لتعذر تجزئه بخلاف مسح كل الرأس في الوضوء) في شرح العباب في قول العباب في باب الوضوء
واذا عمر رأسه ولو دفعة فما يقع عليه الاسم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد أن ذكر خلافا
في ذلك ما نصه ومن نظر ذلك ما لو طول قيام الفرض أو الركون أو السجود زيادة على قدر الواجب فقيس
الواجب الجميع وقيل القدر الذي لو اقتصر عليه أجزاءه وما لو أخرجه بعير عن خمس من الابل فقيس الواجب
الجنس وقيل الواجب الجميع وما لو نذر أن يهدي شاة أو يضحى بها فخرج بدنة فقيس الواجب السبع وقيل
الواجب الجميع والاصح الأول الى أن قال اه وما روي تخمين ان الباقي تطوع عجز عليه أيضا في التحقيق هنا
وفي الروضة في بابي الدماء والاضحية وفي المجموع في النذر لاكثر حج في الزكاة أن الزائد في بعيرها فرض وفي
بقية الصور نفل وقال ان الاضحية تمتعتون على تصحيحه وكلام الروضة وأصلها رعايتهم وبقوله الاتفاق
عليه يعلم أنه المعتمد اه وبجواب السؤال الذي أورده هنا يظهر الفرق بين مسئلة الزكاة وما لو نذر أنه يهدي
شاة أو يضحى بها لان شاة نحو النذر والاضحية مقابلة شرعا بجزء من البدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال
هذا لا يمنع إمكان التجزئ مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخمينها فيما لا يخص من المسائل وفيه ما ياتي في
الفصل الآتي (قوله لان القيمة الخ) وايضا فالشاة قد تساوى البعير قيمة أو تزيد عليه فيها فلا يتصور نسبة
أصلا (قوله في المتن فان عديم) أي في ماله بدليل ولا يكف شراءها الخ

(فان ابون) أو خنثى ولد لبون بخبره عنها وان كان أقل قيمة منها ولا يكف شراءها وان قدر عاها بخلاف الكفارة لبناء الزكاة على التخفيف ولا يجوز الخنثى من أولاد الخماض قطعاً لعدم تحقق الأنوثة كذا قيل وفيه نظر لجرى بان خلاف قسوى باخزاء ابن الخماض فلا قطع وله إخراج بنت اللبون مع وجود ابن (٢١٦) اللبون لكن إن لم يطلب جبراً أو لو فقد الكل فان شاء اشترى بنت خماض أو ابن لبون

أما إذا لم يعد بنت الخماض بان وجدها ولو قبل الإخراج فيتعين إخراجها ولو معلوفة بخلاف ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يتعين على المعتد والفرق ظاهر وبحت الاسنوى أنها لو تلفت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون بالتصبيره فان قلت ينافيه ما بحثه أيضاً أن العبرة في التسذير بوقت الاداء المعبر عنه فيه ما تقر به رابذة الإخراج قلت يتعين أن مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته الإخراج مع التمكن ثم مع ذلك أخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه أنه يلزمه البقاء على تلك الإرادة بان لا يعدل لما يتأخر إخراجها عنها قلت ليس ذلك ببعيد لان هذا التعيين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فعده عنه بقيد المذكور تقصير أى تقصير وممراته اذ لم يجدها ولا ابن لبون فرق قيمتها وحملها ان لم يكن بماله سن مجزئاً وأمكن الصعود اليه مع الجيران والا وجب على ما بحثه شارح وأيده ذيره بان ابن اللبون بدل وقد ألزمه تحصيله فكذا هنا اه وفي كل من البحث والتأييد نظر ظاهر

أما البحث فلانه يخالف للمعتدل في الكفارة بخبره عليه الاسنوى والزركشي وغيرهما أنه مخير بين إخراج القيمة والصعود قد بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجزئ ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبر الدافع بين إخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه وأما التأييد فلوضوح الفرق بين البدل والأصل فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال إذا ألزم بتحويل البدل فكذلك بتحويل أصل آخر

عن الامسالك فيما ينظر وعليه فينبغي ان يفسر العجز بنظير ما فسر به الشارح في الغصب بصرى (قوله فان لبون أو خنثى الخ) أى لانه جاء في رواية أبي داود فان لم يكن فيها بنت خماض فان لبون ذكر وقوله ذكر أراد به التأكيده دفع توهم الغلط والخنثى أولى ولو أراد ان يخرج الخنثى مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكره مغنى ونهاية (قوله وان كان) أى ولدا اللبون ذكر أو خنثى و (قوله منها) أى من بنت الخماض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة المغنى على شراء بنت خماض اه (قوله وفيه نظر) أى في قوله قطعاً (قوله فلا قطع) أى فان الخنثى ولد الخماض أولى من ابن الخماض (قوله أو ابن لبون) أى أو حقاً أو خنثى ولد لبون أو حق شرح المنهج (قوله بان وجدها) أى في ملكه أسنى (قوله لو وجدها وارثه الخ) أى بان مات المورث بعد تمام الحول وقبل الاداء فقوله بين الخ متعلق بقوله وارثه (قوله فلا تتعين على المعتد الخ) المعتد التعيين كاللورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر اه سم عبارته مع المتن وان عدم بنت الخماض حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه إخراجها اه فقيد تعيينها على الوارث لكونه من التركة خلافا لما حكاه سم عنه من الاطلاق (قوله امتنع ابن اللبون) الوجه عدم امتناعه اعتباراً بحالة الاداء شرح مر اه سم عبارته ولو تلفت بنت الخماض بعد التمكن من إخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافاً للاسنوى اه قال عش أى وان كان تلفها بفعله على ماقتضاه اطلاقه وذكر ابن حج عن بحث الاسنوى ما يخالفه واطال في تأييده والى رده أشار الشارح مر بقوله خلافاً للاسنوى اه (قوله ينافيه) أى البحث المذكور (قوله فيما تقر) أى في حل المتن فقوله بارادة الإخراج أى بوقتها على حذف المضاف (قوله هنا) أى في البحث الثاني (قوله ثم مع ذلك) أى مع التمكن وقت الإرادة (قوله يلزم عليه) أى على ذلك المراد كرى (قوله أنه يلزمه) أى السالك (قوله بان لا يعدل الخ) يعنى عن تلك الإرادة لارادة إخراج نحو ابن اللبون عوضاً عن بنت الخماض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتأخر إخراجها عنها) ضمير إخراجها يرجع الى ما وعنها الى بنت خماض و (قوله ذلك) إشارة الى قوله أنه يلزمه البقاء الخ كرى (قوله لان هذا التعيين) أى تعين إخراج بنت الخماض حينئذ أى حين تلفها بعد التمكن بالمعنى المذكور ويحتمل أن المراد بقوله هذا التعيين البقاء على تلك الإرادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) أى في هذا التعيين وكذا ضمير عنه و (قوله بقيد المذكور) هو قوله مع التمكن هذا ما ظهر لى في حل هذا المقام ثم رأيت في الكرى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير في فيه وفى عنه يرجعان الى هـ هذا التعيين وقوله بقيد المذكور أشار الى قوله لما يتأخر الخ وقوله تقصير أى تقصير عظيم فيصير آثماً اه (قوله وممر) أى قبيل قول المصنف وأنه يجزئ الذكر (قوله ومحمل) أى مامر (قوله سن مجزئ الخ) شامل للثنية التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة و ليست من أسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) أى الصعود اليه (قوله على ما بحثه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ عيرة ثم نقله عن العراقي في النكت عش (قوله تحصيله) أى إخراج ابن اللبون (قوله انه الخ) بيان للمنفق والضمير بان عدم بنت خماض وبدله (قوله ويجزئ ذلك الخ) كان الاولى أن يؤخره ويدكره قبيل المتن الآتى (قوله في سائر أسنان الزكاة الخ) عبارة شيخنا وابن عدم واجبا من الابل ولو جذعة في ماله أن يصعد درجة ولو للثنية وبناخذ جبراً باشرط أن تكون ابلة سليمة أو ينزل درجته ويعطى الجبران اه (قوله فكذلك بتحويل أصل آخر) (قوله فلا يتعين على المعتد) المعتد تعين كاللورث لان العبرة بوقت الاداء شرح مر (قوله فكذلك بتحويل أصل آخر) قديقال الأصل الآخر يدل هنا يدل اجرائه فالجامع البدلية هنا في الجملة (قوله في المتن

قد

أما البحث فلانه يخالف للمعتدل في الكفارة بخبره عليه الاسنوى والزركشي وغيرهما أنه مخير بين إخراج القيمة والصعود قد بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجزئ ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبر الدافع بين إخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه وأما التأييد فلوضوح الفرق بين البدل والأصل فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال إذا ألزم بتحويل البدل فكذلك بتحويل أصل آخر

(والمعينة كعدمه) فخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكاف) بنت مخاض (كرمة) أي دفعها وابله مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم كما يأتي للخبر الصحيح أي كرائم أموالهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (ابن لبون) (٢١٧) وحقا (في الأصح) لوجود بنت مخاض

مجزئة بماله فلزمه شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لأنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند علمها فلا يؤخذ (في الأصح) وفارق أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بأن فيه مع ورود النص زيادة - عن عامها توجب تيقنه بغضلة قوة وزود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في ابله (كما في غير فرضها) خمس بنات لبون أو أربع حقائق لأنها خمس أربعين وأربع خمس بنات (فالمذهب) أنه (لا يتعين أربع حقائق) (بل) الواجب (هن) أو خمس بنات لبون) حيث لا غبط لما يأتي لأن كذا يصدق عليه أنه واجب ولا يجوز إخراج حقتين وبنت لبون ونصف وان كان أغبط للتشقيص وقضيته إخراج ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو الأغبط وهو كذلك لكن بشكل عليه أن من خير بين شيئين لا يجوز له تبعيهما كما في

قصد يقال الأصل الإتيان بدليل اجزائه فالجاء بالبديهة في الجملة سم قول المتن (والمعينة الخ) أي والمقصود بالاجزاء عن تخليصها والمرونة بمؤجل أو بحال وعجز عن تخليصها معني وتقدم في الشرح وعن النهاية مثله (قوله فيخرج) إلى قوله مثلاً في النهاية والمعنى الإقوله حيث إلى لان قول المتن (ولا يكاف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ علمت رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الإواحدة فهو يسهل جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الإواحدة فهو يسهل جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الأسنى ما يصرح بما قاله أولا وأما قاله ثانياً في البحرى عن الألفيحي أنه لو كان بعض ابله كراما وبعضها مهازيل يخرج كريمة بالغبط التي فيها إذا كان بعضها صحاحا وبعضها مرضا اه (قوله وابله الخ) أي بقيتها أسنى (قوله مهازيل) أي هزال ليس عيبا سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فليزمنه إخراج كريمة معني ونهاية (قوله كما يأتي) أي في الغصل الآتي في شرح وخبر (قوله أياك وكرائم أموالهم) وكرائم الأموال نقاشتها التي تتعلق بها نفس مالكها لعزيمه سبب ما جئت من جميل الصفات فان تطوع بها فقد أحسن أسنى (قوله مع ورود النص) أي في أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله لا يوجب هذا الاختصاص) أي اختصاص الحق بمه القوة بل هي موجودة فيها ما جئ به من غنى (قوله في ابله) أي أو بقوله ولا يكون ذلك إلا فيما حفني اه بحيرى (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وان وجد هما الخ (قوله وقضيته) أي قضية تعاميل عدم الجواز بالتشقيص و (قوله أجزاء ثلاث مع حقتين) أي زيادة نصف بنت لبون على الواجب تبرعا و (قوله وأربع مع حقة) أي بأن يزيد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان الخ) متعلق بالأجزاء والضمير المستتر راجع لإخراج كل من ثلاث بنات لبون مع حقتين وأربع بنات لبون مع حقة (قوله هو الأغبط) هل أو المساوي في الغبطة سم أي كما يؤيد مسئلة المتن مع قول الشارح حيث لا غبط (قوله وهو كذلك) أي كافي الروض وشرحه وان لم يذكر الشرط المذكور سم وقوله كافي الروض الخ أي والنهاية والمعنى وقوله وان لم يذكر الشرط الخ أي هنا صريحنا ولا فيؤخذ من سابق كلامه اعتبار الشرط المذكور هنا أيضا (قوله لكن بشكل عليه) أي على إجماعنا ذكر قول المتن (فان وجد بماله الخ) عبارة المعنى والنهاية وأعلم أن لهذه المسئلة خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد بشئ منهما أو كلها تعلم من كلامه وقد مرع بيان ذلك فقال فان وجد الخ اه (قوله كاملا) إلى التبيين في النهاية وكذا في المعنى الإقوله أو بصفة الكرم (قوله كاملا) أي تاما مجزئاً بنهاية ومعنى قول المتن (أخذ) أي وان وجد بشئ من الآخر أو الناقص كعدمه شرح المنهج وأسنى وشيخنا (قوله ان لم يحصل الآخر الأغبط) أي والاتعين الأغبط وينبغي أو مساوي في الغبطة أي ولا يتعين ما جئ به سم ووافقه قول المعنى والنهاية وقوله أخذ قد يقتضى أنه لو حصل المقود ودفعه لا يؤخذ وعبارة الروض والمحرم لا يكاف تحصيل الآخر وان كان أغبط وهي

ولا يكاف كريمة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ علمت رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الخمس والعشرين كرائم الإواحدة فهو يسهل جاز إخراجها وقياس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الإواحدة فهو يسهل جاز إخراجها مع كريمة فليراجع ذلك سم أقول يأتي عن الأسنى ما يصرح بما قاله أولا وأما قاله ثانياً في البحرى عن الألفيحي أنه لو كان بعض ابله كراما وبعضها مهازيل يخرج كريمة بالغبط التي فيها إذا كان مع وجود فرضين عنده هو الأغبط هل أو المساوي في الغبطة (قوله وهو كذلك) أي كافي الروض وشرحه وان لم يذكر الشرط المذكور (قوله

(٢٨) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث

كقارة البين وقد يفرق بان التخيير ثم بالنص مع ان كل خصلة مقصودة لذاتها ولا كذلك هنا ويؤيده تعين الأغبط هنا لا م (فان وجد بماله أحدهما) كاملا (أخذ) ان لم يحصل الآخر الأغبط ولا يلزمه تحصيله وان سهل على المعتمد

ولا يجوز هنا نزول ولا صعود لعدم الضرورة اليه (والا) يوجد بماله أحدهما كاملا بان فقد كل منهما أو بعض كل أو بعض أحدهما أو وجد
أو أحدهما بالصفة الأجزاء أو بصفة (٢١٨) الكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما أي كاه أو تمامه بشراء أو غيره وان لم يكن أغبط المشقة

تقتضي أنه لو حصل الآخر ودفعه أجزاء لاسيما ان كان أغبط وهذا هو الظاهر اه (قوله ولا يجوز هنا
نزول الخ) أي مع الجبران نهاية ومعنى (قوله ولا صعود) أي بالجبران سم (قوله أحدهما) أي واحد
منهما سم (قوله كاملا) أي بصفة الأجزاء نهاية ومعنى (قوله أو بعض أحدهما) أي ولم يوجد من
الآخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر أتت مع قوله أو بعض كل عش عبارة سم قوله أو بعض
أحدهما لعل الأولى بدل هذا أو أحدهما أو بعض الآخر فتأمل اه (قوله أو بصفة الكرم) عطف على
قوله لا بصفة الأجزاء فكان ينبغي ان يقول بالصفة الأجزاء حتى يظهر العطف عليه وعلى كل من التعبيرين
لا يظهر وجه ادراجه في تفسير والافى المتن ولذا عدل النهاية الى قوله ويلحق بذلك ما لو وجد دافئسين اذ
لا يلزمه بذلها اه أي اذ لم يكن إياه كاهن كرائم أخذنا من (قوله ويعلم بما يأتي ان له الخ) عبارة
النهاية والمعنى وأشار بقوله أنه الى جواز تركهما والنزول أو الصعود الخ (قوله في تلك الأحوال الخمسة) أي
المذكورة بقوله بان فقد كل منهما الخ (قوله وبنات اللبون الخ) عطف على قوله الحقائق أصلا الخ (قوله أو
بعضها الخ) أي كأن دفع حققت مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات نهاية ومعنى (قوله مع الجبران لكل)
أي من الباقي سم (قوله كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا القيل سم عبارة البصري هو
شيخ الاسلام في الاسنى وكلامه متجه في المسئلتين خلافا للشارح رحمه الله تعالى كما يعلم بتتبع كلامهم وقوله
لان أحد الواجبين الخ كلامهم كالصريح في رده في أصل الروضة مانصه الخال الرابع ان يوجد بعض كل
صنف بان يجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون فهو بالخيار ان شاء جعل الحقائق أصلا فدفعتها مع بنات لبون
وجبران وان شاء جعل بنات اللبون أصلا فدفعتها مع حقة وأخذ جبرانا انتهى فتأمل صديقه كيف صرح
بالتخير بين النوعين ومع ذلك سوغ كون كل منهما بدلا عن الآخر وهذه الصورة المنقولة عن أصل
الروضة تقدمت في كلام الشارح أيضا فلي تأمل اه وفي مطابقة دليله لدعاء نظر اذ قد يفرق بين بذلية
أحدهما عن كل الآخر الذي في الصورة الأولى وبين بدليته عن بعض الآخر الذي في الصورة المنقولة عن
أصل الروضة (قوله عن الآخر) كأنه احتراز عما ذكره قبيل التنبيه اذا صلح فيه أحد الواجبين عن
بعض الآخر لكن قد يتوجه أنه حيث صلح للبدلية في البعض فليصلح في الكل والاحتجاج لفرق واضح سم
وقد يفرق وجود الضرورة هناك لانها وبكثرة الجبرانات هنا لانها (قوله وفيه اذا كان) الى قوله ومن
ثم في النهاية والمعنى الاول ولا يشكل الى الثاني (قوله وفيه اذا كان الخ) عطف على قوله فيما اذا فقدهما الخ
ان لم يحصل الآخر الاغبط أي والاتعين الاغبط وينبغي أو المساوى في الغبطة أي ولا يتعين ما بماله (قوله ولا
صعود) أي بالجبران (قوله والا يوجد أحدهما) أي واحد منهما (قوله أو بعض أحدهما) لعل الأولى
بدل هذا أو أحدهما أو بعض الآخر فتأمل اه (قوله أو بعض أحدهما) أي أو فقد بعض أحدهما ولا ينبغي
أن المفهوم منه انه وجد أحدهما وبعض الآخر دون بعض وليس بصحيح ولا مراد عبارة شرح المنهج في
هذا المقام والأى وان لم يوجد أو أحدهما بماله بصفة الأجزاء بان لم يوجد شيء منهما أو وجد بعض كل
منهما أو بعض أحدهما أو وجد أو أحدهما بالصفة الأجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله أو بعض
أحدهما أي أو وجد بعض أحدهما أو قد أحدهما وجد بعض الآخر وهذا ما أراده الشارح بقوله أو
بعض أحدهما لكنه في شرح المنهج عجز بالوجود فاصاب المقصود بخلاف الشارح فانه بالغد فلم يصب
المقصود فتأمل أقول الشارح أصل هذا المحل طب (قوله في تلك الأحوال الخمسة) أي المذكورة بقوله فان
فقد كل منهما الخ (قوله مع الجبران لكل) أي من الباقي (قوله كذا قيل) كلام شرح الروض موافق لهذا
القيل فانه قال وظاهر أنه يجوز له أن يجعل الحقائق أصلا وينزل الى أربع بنات لبون يحصلها و يدفع أربع
جبرانات ثم قال وكلامهم يقتضي ذلك (قوله عن الآخر) كأنه احتراز عما ذكره قبيل التنبيه ان صلح فيه أحد

تحصيل الاغبط ويعلم بما
يأتى أن له أن يصعد أو
ينزل مع الجبران فله في تلك
الأحوال الخمسة ان يجعل
الحقاق أصلا ويصعد لأربع
جبرانات فيخرجها أو يأخذ
أربع جبرانات وأن يجعل
بنات اللبون أصلا وينزل
لخمس بنات مخاض فيخرجها
مع خمس جبرانات فعلم أن
له فيما اذا وجد بعض كل
منهما كثر ثلاث حقائق
وأربع بنات لبون ان
يجعل الحقائق أصلا فيدفعها
أو بعضها والباقي من بنات
اللبون مع الجبران لكل
وبنات اللبون أصلا
فيدفعها أو بعضها والباقي
من الحقائق ويأخذ الجبران
لكل وفيه اذا وجد بعض
أحدهما كثر أن يجعلها
أصلا فيدفعها مع ثلاث
جذاع ويأخذ ثلاث
جبرانات أو بنات اللبون
أصلا فيدفع خمس بنات
مخاض مع خمس جبرانات
* تنبيه * قضية كلامهم
أنه فيما اذا فقدهما يجوز
له جعل الحقائق أصلا و يدفع
أربع بنات لبون مع أربع
جبرانات لا يجعل بنات
اللبون أصلا ويدفع خمس
حقاق ويأخذ خمس
جبرانات لانه وجد عين
الواجب هنا فامتنع أخذ
الجبران كذا قيل وهو متجه

في الثانية وأما الأولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضي ما ذكره لان أحد الواجبين المخير فيهما لا يصلح للبدلية عن (قوله
الآخر) بل اذا وجد هو أو بعضه فأنما يقع عن نفسه ثم يكمل من غيره وفيما اذا كان له أربع بماله الخ اخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون

كان يجعل نبات الدون أصلاً

واصعد الخمس حذاقوا بأخذ

(قوله اذ لا تشقيص الخ) أي بخلاف ما مر في المتن من معنى (قوله ما ياتي من تعين الانشيط) أي وهو لا يكون

ولامكان تحصيل الفرض هنا بعينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزئ غيره) أي لا يعطى (إن دلّس) المالك بأن أحق

الانغبط (أو قصر الساعي) ولو في الاجتهاد في أيهما أنغبط فترد عينه ان وجدوا الاقيمته (والا) يدلس ذلك ولا قصر هذا (فيجزي) عن الر

لأن دة مشقة (والاصح) بناء على الإجزاء ما لم يعقد الساعي حل أخذ غير الاعبط ويقوض الامام له ذلك لأجزاء غير الاعبط حبشاً (وحدو

قدر التفاوت) بينهما وبين الاغبط

إذا كانت الاغبطية تزيد القيمة لأنه لم (٢٢٠) يدفع الفرض بكاه فاذا كانت قيمة أحد الفرضين أربع مائة والآخر أربع مائة وخمسين وأخرج

هذا لقب قوله ولا يجوز غيره فأمه سم (قوله إذا كانت الاغبطية الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بغير ذلك مما تقدم سم (قوله بزيادة القيمة) أي والا فلا يجب معها شيء كما قاله الراعي نهاية ومعنى (قوله لأنه الخ) تعليل للاصح (قوله أحد الفرضين) أي كالحق أو (قوله والآخر) أي كبنات اللبون ثم أية (قوله دنانير أو دراهم الخ) قضية أن غيرهما لا يجوز وإن اعتد تعامل أهل البلد به وأعله غير مرادوان التعبير بهما للغالب فيجزي غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه إطلاق قول الحلي ومراهمهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ غيره ما نصه أي لا خصوص الدراهم وهي الفضة ع ش أقول وكذا يقتضيه قول الشارح الآتي لأن القصد الخ (قوله من الاغبط) أي لأنه الأصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون) وظاهر أن محله حيث لم يتفاوت التقويم بين الصحح والكسر والافيني أن زاد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهما ما لضعف الرغبة في الكسر ويشمله قوله أنفان يخرج بقدره جزأ فليتلأمل حق التأمل بصري (قوله بخمسة اتساع بنت الخ) عبارة النهاية والغني بخمسين وبخمسة اتساع الخ اه (قوله لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون الخ) أي ونسبة الخمسين لخمس اتساع لأن تسع التسعين عشرة بجبري (قوله وابن لبون) إلى قول المتن وفي الصعود في النهاية الا قوله وأمكنه تحصيلهما وكذا في المغني الا قوله ثم إلى أما إذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطفًا على الهاء (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وأمكنه الخ) ينظر وجه هذا التقييد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلهما فله دفع بنت لبون عنده وأخذ الجبران وإن جاز له أيضا إخراج القيمة كما تقدم قبيل والمعينة كعدمه كما أن من أمكنه تحصيلهما كان له دفع بنت لبون عنده وأخذ الجبران وله تحصيلهما فهو مخير بينهما وله هذا قيد قوله دفعها بقوله إن شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال النهاية وإن أمكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصلية من قلم الناسخ (قوله بصفة الاجزاء أي بصفة الشاة المخرجة فيمادون خمس وعشرين من الابل في جميع ما سبق وفاقا وخلافا للآن الساعي لو دفع الذ كرورضي به المالك جاز قطعا نهاية (قوله لأن الحق له) أي فله اسقاطه شرح المنهج قول المتن (أو عشرين درهما) والحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبًا وليس هناك ما كهم ولا مقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرون وهما يادى (قوله اسلامية نقرة) والدرهم النقرة يساوي نصف فضة وجددا كما قاله بعضهم أو يساوي نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلي لتناسب الدراهم المذكورة بقيمة الشاتين لأن الكلام في شاة العرب وهي تساوي نحو أحد عشر نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور حتى اه بجبري وقد يخالفه قول الشارح كغيره وهي المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة الاسنى والنهاية أو غابت (قوله وهي) أي الفضة الخالصة مغنى (قوله قدر الواجب) أي أو أقل إذا رضى المالك كما هو ظاهر لأن الحق له بقى أنه يلزم من اعطائه ما يكون نقرته قدر الواجب التطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم إلا أن يحسب أولا يكون له قيمة سم (قوله كما مر) أي في شرح فان عدم بنت المخاض فابن لبون قول المتن (فعدمها) أي في ماله نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه من فقده الخ) ولو صعد من بنت المخاض مثلالا إلى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع كاهار كاه أو بعضها الظاهر الثاني فان زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستة وثلاثين جزأ ويكون أحد عشر في مقابلتها الجبران

الاولر جبع عليه بخمسين (ويجوز الخرج) دنانير أو (دراهم) من نقد الباردان أمكنه شراء كامل لأن القصد الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه أخرى دلل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز أن يخرج بقدره جزأ من الاغبط لا من المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وبنت اللبون أربع مائة وخمسين وأخذ الحقائق فالجبر بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين تحصيل شقص به) من الاغبط (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها) وابن لبون في ماله وأمكنه تحصيلهما (وعنده بنت لبون دفعها) إن شاء (وأخذ شاتين) بصفة الاجزاء إلا ان رضى ولو بذكر واحد لان الحق له (أو عشرين درهما) اسلامية نقرة أي فضة خالصة وهي المراد بالدرهم حيث أطلق نعم لولم يجدها وغلبت المغشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها الخراج ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب أما إذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون الا إذا لم يطلب جبرانا كما مر (أو) لزمه (بنت لبون فعدمها) دفع بنت مخاض مع شاتين) بصفة الشاة التي في الابل في جميع ما مر فيها (أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذ شاتين

أربع عشرين درهما) كلواه البخاري عن كتاب أبي بكر رضى الله عنه وكذا كل من لزمه من فقده

نهاية

وما نزل منزله له الصعود لآعلى منه ولو غيّر سنز كاه وأخذ الجبران والنزول لاسفل منه ان كان سنز كاه ودفع الجبران وخرج بعدهما ما اذا وجدها
فممنوع النزول وكذا الصعود ان طلب جبرانا ونحو المعيب والكريم هنا كعدم نظير ما مر وانما منعت بنت الخاض الكريمة ابن لبون كحرم
لان الذكر لا مدخل له في فرائض الابل فكأن الانتقال اليه اعطاه من الصعود والنزول (والخيار (٢٢١) في الشاتين والبراهم) وأحدهما

هو معنى الجبران الواحد
(لداقها) مالك كان أو
ساعيا لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء أخذوا دفعا
كيلزم وكيل لا وليا رعاية
مصلحة المالك (و) الخيار
(في الصعود والنزول للمالك
في الاصح) لانهما شرعا
تخفيفا على من لا يكاف
الشراء فناسب تخييره ولو
مع الجمع بينهما كما ذكره
بالبون فنزل عن احدهما
لبيت الخاض مع اعطاء
جبران وصعد عن الاخرى
لحقه مع أخذه لكن ان
وافق الساعي والا يجب
هذا ما عساه الزركشي
والذي يتجه المنع مطلقا لان
الواجب واحد فاما أن يصعد
واما أن ينزل وأما الجمع
نفارج عن القياس من غير
حاجة اليه ومحل الخلاف ان
دفع غير الاغبط والالزم
الساعي قبول الاغبط خروما
(الا أن تكون ابله معيبة)
بمرض أو غيره فلا يجوز له
الصعود اعجب مع طلب
الجبران الا ان رآه الساعي
مصلحة لان الجبران للنفقات
بين السامين وهو فوق
التفاوت بين المعيين فقد
تزيد قيمة الجبران المأخوذ
على العيب المدفوع ومن

نهيته (قوله وما نزل الخ) - ططف على الهاء (قوله وخرج بعدهما الخ) أي في موضعين (قوله ما اذا وجدها)
أي ولو معلومة كما تقدم ع ش (قوله فيمنع النزول) أي مطلقا معنى (قوله كعدم الخ) أي فوجود
الكريمة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجود بنت مخاض كريمة العسول الى ابن لبون نهية ومعنى وسم
(قوله نظير ما مر) أي في شرح تعين الاغبط (قوله كحرم) أي في المتن قبيل ولو اتفق فرضان (قوله لا مدخل
له في فرائض الابل) أي لم يجب منها ذكر واما أخذها عند فقد بنت الخاض فهو بدل عنها لا فرض ع ش
(قوله فكان الانتقال اليه) أي مع وجود بنت الخاض في ماله قول المتن (لداقها) أي في دفع ما شاء منها ما وان
كان قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع المالك فان كان الدافع الساعي راعى الاصلح كما ذكره الشارح بقوله
لكن يلزمه الخ وبقى ما لو تعارض على الوكيل والولي مصلحة الموكل والولي عليه دفعا ومصلحة الفقراء على
الساعي اخذ اقل راعيهما وراعى مصلحة الفقراء فيه نظروا الذي يظهر أن الساعي ان كان هو الدافع راعى
مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان الدافع هو الولي أو
الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مواليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع ع ش وبصرح بهذا قول
الغني والنهاية فان قيل كيف يلزمه مراعاة الاصلح والخيرة للمالك أجب بانه يطالب بذلك فان ايجابه فذلك
والأخذ منه ما يدفعه ذلك اه أي وجوبه باختياره على أخذه ع ش (قوله لكن يلزمه) أي الساعي رعاية
مصلحة الخ ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم نهية ومعنى (قوله أخذنا) أي للاغبط الجبران
لثلاثين في ما قبله ويمكن ارادته بان فوض المالك الخيرة بين أخذ الشاتين وأخذ العشرين اليه فلا تنافي أو
المراد بالاختيار طلبه وان لم يلزم المالك موافقته شو برى وتقدم الجواب الاخبر عن الغني والنهاية (قوله هذا
ما عساه الزركشي) أي وأقره الاسني (قوله مطلقا) أي وافقه الساعي أولا (قوله ومحل الخلاف) الى قول المتن
ولا تجزئ شاة في المغني وكذا في النهاية الا قوله الان رآه الساعي مصلحة (قوله ومحل الخلاف) أي الذي في المتن
(قوله الان رآه الساعي الخ) أي فيجوز كما أشار اليه الامام قال الاسنوي وهو متجه اسني ومعنى وسم
وخالف النهاية فقال فلورأي الساعي مصلحة في ذلك فاذ وجب المنع أيضا أخذنا بعموم كلامهم خلافا للاسنوي
اه (قوله لان الجبران الخ) تعليل للمتن (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود در جتين
الخ) أي كلاً وجب عليه بنت لبون فصعد الى جذعة عند فقد بنت لبون والحقة مغني ونهية (قوله في جهة
الخروج) أي التي يريد اخر احدها وجهتها وما بينهما وبين الواجب الشرعي يجزئ (قوله فلا يصعد عن بنت
مخاض للحقة الخ) أي وان كان فيه منفعة للفقراء لتزيل الدرجة القربى منزلة الواجب ع ش (قوله
للازائد) عبارة عن الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) أي تعذر الدرجة القربى أولا (قوله وصعود نزول
الخ) أي وحكم لصعود والنزول بثلاث درجات كدر جتين على ما سبق كان يعطى عن جذعة فقدرها والحقة
وبنت لبون بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو يعطى بدل بنت مخاض جذعة عند فقد ما بينهما ويأخذ
ثلاث جبرانات مغني ونهية (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

(قوله كعدم نظير ما مر) أي فوجود الكريمة لا يمنع الصعود والنزول (قوله أو ساعيا لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء الخ) لو تعارض رعاية الساعي مصلحة الفقراء أخذوا دفعا ومصلحة المالك دفعا
(قوله ان دفع غير الاغبط) يفيد جواز غير الاغبط (قوله الان رآه الساعي مصلحة) نقله الاسنوي عن إشارة
الامام اليه وقال انه متجه (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزول للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو عدل تسليم مع طلب الجبران جاز وله النزول اعجب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود در جتين وأخذ جبرائين ونزول در جتين مع)
دفع (جبرانين) كما اذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض (بشرط تعذر درجة) قربي في جهة الخروج (في الاصح) فلا يصعد عن بنت الخاض
للحقة ولا ينزل عن الحقة اليها الا عند تعذر بنت لبون لا مكان الاستغناء عن الجبران للزائد نعم لو صعد در جتين ورضى بجبران واحد لقطعها
مطلقا وصعود ونزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر ونخرج بقولنا في جهة الخروج جنة ما يلزمه بنت لبون

فقد هاءوا الحقة هذه الصعود للجدعة وأخذ جبرائيل وان كان عنده بنت خضاض لانها وان كانت أقرب لبنت البعلون ليست في جهة الجدعة (ولا يجوز أخذ جذع من ثنية) وهي ماله اخس سنين كلمة (بدل جدعة) فقد هاءوا (على أحسن الوجهين) لانها ليست من أسنان الزكاة (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) لانها (٢٢٢) أسن منها بسنة فكانت كجدعة بدل حقة ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عنها اصاله انتفاء

نيابتها ولا تعدد الجبران
 باخراج ما فوقها لان الشارع
 اعتبر الثنية في الجملة كافي
 الاخذة أما اذا لم يطلب جبرائيل
 فمحور جزاء ولا تجزئ شاة
 وعشرة دراهم) عن جبران
 واحد لان الحديث اقتضى
 التخيير بين الساتين
 والعشرين فلم تجزئ خصلة
 ثالثة كالأجور في كفارة
 مخيرة اطعام خمسة وكسوة
 خمسة نعم ان كان الاخذ
 المالك ورضى بالتفريق
 جاز لان الحق له (وتجزئ
 شاتان وعشرون لجبرائيل)
 لان كلامه مستقل فأجبر
 الاخذ على القول (ولا
 شيء في (البقر حتى تبلغ
 ثلاثين ففيها تبسيع) وهو
 (ابن سنة) كانه لانه يتبع
 تبسيعه في المشرح وتجزئ
 تبسيعه بالاولى (ثم في كل
 ثلاثين تبسيع) في (كل
 أربعين مسنة) واستغنى
 بهذا عما يوجد في بعض
 النسخ وفي أربعين مسنة
 وهي ما (لها سندان)
 كاملتان لتكامل أسنانها
 ويجزئ تبسيع بالاولى
 ويبحث أن في كل أربعين
 تبسيعا تبسيعا الظاهر أنه وهم
 لان المخرج عند حديث كان
 في سن تجب فيه الزكاة لا تعتبر
 موافقة سنة للمخرج وسيأتي

نقرب في جهة المخز جتوطا هرا ان المراد بالقرب في المثال الدرجتان المتوسطتان اذ لو تعددت احداهما دون
 الاخرى لم يلحق الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع امكان تقليله سم (قوله ولا يتعدد
 الجبران الخ) أي فغاية درجات الصعود مع الجبران أربع بان يصعد من بنت الخاض الى الثنية فيأخذ
 أربع جبرائيل وغاية درجات النزول ولا يكون الامع الجبران ثلاث بان ينزل من الجدعة الى بنت الخاض
 ويدفع ثلاث جبرائيل بجبري (قوله لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة الخ) أي دون ما فوقها ولا ما فوقها
 تناهى ونها أسنى ونهاية وقضية هذا التعليل أن الساعي لا يجبر على قبول ما فوق الثنية مطاوعا لكن قولهم ولا
 يتعدد الجبران الخ قد يقتضى أنه يجبر عليه بجبران واحد فليراجع قول المتن (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم
 الخ) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى سم ويأتى عن النهاية ما يوافق
 (قوله نعم ان كان الاخذ المالك الخ) أي بخلاف الساعي كغيره نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين
 وقضية ذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتتمل والا قرب المانع نظر الاصل وهذا عارض
 نهاية قال عس ويجزئ ذلك في كل ما أخرج فيه المالك ما لا تجزئ فلا يكفي وان رضى به الفقراء وكانوا
 محصورين كالأودع بنتي لون ونصف ما مع حقين فيما لو اتفق فرضان الله (قوله لان الحق له) أي وله
 اسقاطه بالكتابة غنى وبهاية قول المتن (ويجزئ شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع
 قصد كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيره مالا تحرف هل يمتنع نظر القصد ما لا يوضح شرعا لا بعد الامتناع
 فليجرب به مري (قوله لان الحديث) الى التنبه في النهاية والمغنى الا قوله واستغنى الى وهي وقوله ويبحث الى
 وذلك (قوله لان كلامه مستقل الخ) ولولو وجه عليه ثلاث جبرائيل فخرج عن واحدة ساتين وعن أخرى عشرين
 درهما وعن أخرى ساتين وأعشرين درهما جاز مغنى (قوله لانه يتبع الخ) أي سمي بذلك لانه الخ نهاية
 (قوله وتجزئ تبسيع) أي وان كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكر لغرض تعاقبها عس (قوله
 عما يوجد في بعض النسخ) أي قبل قوله ثم في كل الخ (قوله لتكامل أسنانها) أي سميت بذلك لتكامل الخ
 نهاية (قوله بالاولى) عبارة النهاية والغنى على الاصح (قوله تبسيعا تبسيعا) الاول تمييز والثاني اسم ان سم
 (قوله الظاهر أنه وهم الخ) وهو كذلك والمسئلة منقولة في زوائد الروضة عبارتها ولو ملك احدهما وسنتين
 بنت خضاض فخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب ثلاث جبرائيل وفي الحاوي وجه أنها
 تكفيه وحدها خذرا من الاحتياط وليس بشيء انتهت فالبحت المذكور انما يفرج على الوجه المر جوح
 بصري (قوله حيث كان في سن الخ) أي كافي الاتبعة سم (قوله يجب فيه الزكاة) الجملة صفة سن و (قوله
 لا تعتبر الخ) خبر ان (قوله موافقة سنة للمخرج) لعل الانسب موافقة المخرج له فيه (قوله وذلك الخ) راجع
 لما في المتن (قوله لا يتغير الا زيادة عشرين الخ) أي في سنتين بقرة تبسيعا وفي سبعين مسنة وتبسيع
 وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثئة تبعة وفي مائة مسنة وتبسيعا وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيع نهاية
 ومغنى (قوله ففي مائة عشرين من ثلاث مسنات أو أربعة تبعة) أي يتفق فيه فرضان مغنى (قوله
 تفصيل ما مر الخ) أي من خلاف وتفرع مغنى (قوله هنا) أي في زكاة البقر نهاية (قوله

القربى في جهة المخز جتوطا هرا ان المراد بالقربى في المثال الدرجتان المتوسطتان اذ لو تعددت احداهما دون
 الاخرى لم يلحق الصعود والنزول مع تعدد الجبران لما فيه من تكثيره مع امكان تقليله (قوله في المتن
 ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصر المستحقون ورضوا وذلك لان الحق لله تعالى (قوله
 ويبحث ان في كل أربعين تبسيعا تبسيعا) الاول تمييز والثاني اسم ان (قوله حيث كان في سن تجب فيه الزكاة)

في رداستش كالخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للخبر الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الاربعين لا يتغير الا
 بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين من ثلاث مسنات أو أربعة تبسيعا ويأتى فيها تفصيل ما مر في المسائلين الا أنه لا جبران
 بها كالعنم لعدم وروده (ولا شيء في (العنم حتى تبلغ أربعين فشاة جدعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحد وعشرين شاتان و) في (مائتين

وواحدة ثلاث) من الشياه (وفي أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة) كافي كتاب الصديق رضي (٢٢٣) الله عنده واه البخاري * (تنبيه) *

أكثر ما يتصور من الوقص
في الابل تسعة وعشرون
ما بين احدى وتسعين ومائة
واحدى وعشرين وفي البقر
تسع عشرة ما بين أربعين
وستين وفي الغنم مائة وثمانية
وتسعون ما بين مائتين
وواحدة وأربع مائة

* (فصل) في بيان كيفية
الاجراج لما مر وبعض
شروط الزكاة (ان اتحد
نوع الماشية) كان كانت
ابله كلها أرحبية ومهرية
أو بقره كلها جواميس أو
عرايا أو غنمه كلها ضأن أو
معزاً (أخذ الفرض منه)

وهذا هو الأصل نعم ان
اختلفت الصفة مع اتحاد
النوع ولا نقص وجب
أغبطها كالحقاق وبنات
البون في ما مر ولا ينظر

لا مكان الفرق بأن الواجب
ثم أصلان لا هنا ولا ملحظ
القياس أنه لا حيف على
المالك في المسئلتين فلا
ينافي هذا الفرق الآتي في

خمس وعشرين معيبة
وفارق اختلاف الصفة هنا
اختلاف النوع بأنه أشد
فان قلت ينافي الاغبط هنا
ما يأتي أنه لا يؤخذ الخيار

قلت يجمع بعمل هذا على
ماذا كانت كلها خياراً
لكن تعدد وجه الخيرية
فيها وكلها غير خيار بأن
لم يوجد فيها وصف الخيار
الآتي وقد مر أن الاغبطة

كافي كتاب الصديق رضي الله عنه الخ) ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد حتى
لوملك أربعين شاة في بلد من بلد في بلد من بلد في كل مائة شاة وفي كل مائة شاة واحدة وان
عدت المسافة بينهما نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لزمت الزكاة أي ويدفع زكاته لادام لانه الذي له
نقل الزكاة ويقال مثله فيما يأتي اه عبارة شيخنا فان اجمع المستحقون في البلدين اعطاهما الشاة في هاتين
المسئلتين والاعطاهما لادام وهو يعطيهما لمن شاء لانه نقل الزكاة اه

* (فصل في بيان كيفية الاجراج) * (قوله وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها
كونها انعماء وكونها انصافاً ع ش قول المتن (نوع الماشية) سميت بذلك لرعايتها وحى تحشى نهاية ومعنى
(قوله كان كانت) الى قوله فان قلت ما وجه الخ في النهاية الا قوله ولا تنظر الى فان قلت وقوله وقدم مر الى
وذلك وقوله أو أخرجه هو بنفسه وقوله على ما قيل وكذا في المعنى الا قوله فان قلت الى المتن (قوله أرحبية)

نسبة الى أرحب بالهملتين والموحدة قبيلة من همدان (قوله أو مهرية) بغض الميم أي وسكون الهاء نسبة
الى مهرة بن حيدان أبو قبيلة أسنى وكردي قول المتن (أخذ الفرض منه) أي من نوعه لا من خصوص ماله
ع ش (قوله وهذا هو الأصل) تمهيد لما يأتي من تصحيح تقرير فلو الخ على ما قبله (قوله نعم ان اختلفت
الصفة) أي بان تفاوتت في السن معني ولعل الباء بمعنى الكاف (قوله ولا نقص) وأسبابه في الزكاة خمسة

المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع بان كان عنده من الماشية نوعان أحدهما ردي ع كردي
(قوله وجب أغبطها) أي بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتي لاتحاد النوع هنا سم عبارة النهاية والمعنى
والاسم في فاعامة الاصحاب كافي المجموع من البيان أن الساعي يختار أنفعها اه قال ع ش أي أنفع
الموصوفين بالصفات المختلفة وينبغي ان يأتي هنا تفسير ما تقدم من أنه لا يجوز أن يغيره ان دلس المالك أو قصر

الساعي الخ اه (قوله كالحقاق وبنات البون) أي قياساً على وجوب الاغبط هناك (قوله ولا تنظر لا مكان
الفرق) أي بين ما هو ردي (قوله ثم) أي فيما مر سم (قوله فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق
مفعوله سم عبارة الكردي أي لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق الآتي اه (قوله وفارق اختلاف
الصفة) أي حيث وجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أي الآتي حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعاً عائدة اختلاف النوع ففي لزوم الاجراج من

أجودها زيادة انحاف بالمالك انتهت لا يقال الاجراج من أجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذي شرطوه
سيان فاي انحاف في الاجراج من أجودها فضلاً عن زيادته لا تمنع أنهم ماسيان وهو ظاهر سم (قوله بأنه)
أي اختلاف النوع كردي (قوله ينافي الاغبط هنا) أي وجوب الاغبط عند اختلاف الصفة (قوله ما يأتي)
أي عن قريب في قوله ولو كان البعض أردأ الخ (قوله وقدم مر) أي في شرح تعين الاغبط (قوله وذلك)
أي وحمل ما يأتي قول المتن (عن ضان) هو جمع مفردة الحمد كرضائن والمؤنث ضائنه مرة قبل النون معني

وزيادتي قول المتن (معزاً) هو بغض العين وسكونه ج جمع مفردة الحمد كرماءز والمؤنث ماعزة والمعزى بمعنى
المعز وهو منون منصرف في التكبير إذ ألغى الحاقاً للتنايت معني وع ش قول المتن (جاز في الجمع) هذه
أي كافي الاتبعة
* (فصل في بيان كيفية الاجراج الخ) * (قوله وجب أغبطها) أي بلارعاية القيمة بخلاف ما يأتي لاتحاد النوع
هنا (قوله وبنات البون) قال في شرح الروض نقله في المجموع عن العمراني عن عامة الاصحاب (قوله ثم)
أي فيما مر (قوله ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا فاعله والفرق مفعوله (قوله وفارق اختلاف الصفة) أي
حيث وجب معه الاغبط (قوله اختلاف النوع) أي الآتي حيث لم يجب معه الاغبط وعبارة شرح الروض
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعاً عائدة اختلاف النوع ففي لزوم الاجراج من أجودها زيادة
انحاف بالمالك اه لا يقال الاجراج من أجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة الذي شرطوه سياتي فاي انحاف

لا تنصرف في زيادة القيمة وذلك على ما إذا اقتصرت بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعي أو أخرجه هو بنفسه (عن
ضأن معزاً أو عكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(جاز في الاصح) لاتحاد الجنس ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بان تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحاد قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تسوى قيمة ثلثة العز وجذعة الضأن وتبيع العرب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس دائماً تنقص عن قيمة العرب بمجموعة ولو تساوت قيمتا الارحبية والمهرية أجزأت احدهما عن الاخرى قطعا على ما قيل وكان الفرق أن التمايز بين الضأن والمهر والعرب (٢٢٤) والجواميس أظهر فخرى فيهما الخلاف تنزيلا لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف

الارحبية والمهرية فان قلت ماوجه تفريع فلو على ما قبله يقتضى عدم الاجزاء مطلقا قلت وجه النظر الى أن قوله منه انما ذكر لكونه الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه (وان اختلف) النوع (كضأن ومهر) وكارحبية ومهرية وجواميس وعرب (ففى قول يؤخذ من الاكثر) وان كان الاحتلافه تغليباً للغالب (فان استويا فالأغلب) هو الذى يؤخذ أى لانه لا مرج غير موقبل يتخير المالك (ولا يظهر أنه) أى المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عسراً) وهى أنثى العز (وعشر نجمات) ضأناً (أخذ عسراً أو نجمة بقيمة ثلاثة أرباع عسراً) بجزئة (وربع نجمة) بجزئة وفى عكسه ثلاثة أرباع نجمة وربع عسراً والخيرة للمالك كما أفاده المتن لا للسأى فعنى قوله أنخذ أى أنخذ ما اختاره المالك وكذا يقال فى الابل والبقير فلو كانت قيمة عسراً بجزئة ديناراً ونجمة بجزئة

الصورة ليس من اختلاف النوع الا حتى فى قوله وان اختلف الخ لان ما هنا مقرر وض فيما اذا كان الكل من الضأن وأخذ عسراً من المعز أو عكسه عسراً (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز أو ثلثة معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيمة نهاية (قوله تعدد الخ) أى المخرج (قوله قيمة الواجب الخ) مفعول تساوى (قوله ودعوى ان الجواميس الخ) عبارة النهاية وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس لم يصح ما بذلك مبنى على عرف زمانه والا فقدر يد قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب فى زماننا اهـ (قوله وكان الفرق) أى بين الارحبية والمهرية وبين نحو المعز والضأن حيث اختلف فى الثانى دون الاول كردى (قوله ما وجه تفريع فلو الخ) يجوز كون الفاء فى فلو مجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال عسراً ولو عبر بالواو كان أظهر اهـ (قوله قلت الخ) حاصله أن التفريع باعتبار ما أوراده المصنف من المهر ع عليه وور بما جعل التفريع قرينة الارادة سم وفيه أن عدم صحة المعنى لا يصلح ان يكون قرينة (قوله كما تقرر) أى حيث قدر قوله وهذا هو الاصل عقب قول المصنف أخذ الفرض منه (قوله كارحبية) الى قوله نعم فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله كما أفاده الى فلو كانت (قوله تغليباً للغالب) أى اعتباراً بالغلبة معنى (قوله وهى أنثى المعز) تقدم أن أنثى المعز ماعزة فالعز والماعزة مترادفات عسراً (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قديته وهى من أخذ سم عبارة المعنى لو عبر المصنف باعطى دون أخذ لكان أولى لان الخيرة للمالك اهـ (قوله كما أفاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء وقوله أى أنخذ ما اختاره المالك أى بدليل ماشاء (قوله فكذا يقال فى الابل الخ) فلو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرون مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاث أخماس أرحبية وخمسة مهرية نهاية (قوله نعم) الى قوله أى مع اعتبار الخ فى الاسنى مثله (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا الخ) أى لا اختلاف النوع غاية الامر أنه انضم اليه اختلاف الصفة فهما وذلك ان لم يؤخذ اعتبار القيمة مانفاً سم قول المتن (ولا تؤخذ من بضه الخ) عبارة النهاية والمعنى ثم شرع فى أسباب النقص فى الزكاة وهى خمسة المراض والعيب والذكورة والصغر والرذالة فقال ولا تؤخذ الخ (قوله بما ردد) الى قوله كذا عبروا فى النهاية الا قوله فلو ملك الى ويؤخذ (قوله بما ردد به المبيع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة تقصايقوت به غرض صحيح اذا غلب فى جنس المبيع عدمه كردى على بأفضل (قوله أى المراض الخ) أى بان تميمت ماشيته منها نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض) أى من المراض أو العيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم أخرج من أجود النوع فيما مرآ نفاً الا أن

فى الاخراج من أجودها فضلا عن زيادته لانه انما يقع انهم ماسيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفريع فلو على ما قبله المقضى الخ) يجوز كون الفاء فى فلو مجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله ان التفريع باعتبار ما أوراده المصنف من المهر ع عليه وور بما جعل التفريع قرينة الارادة (قوله والخيرة للمالك) دفع لما قديته ودم من أخذ مر (قوله كما أفاده المتن) أى بقوله يخرج ماشاء (قوله أنخذ ما اختاره المالك) أى بدليل ماشاء (قوله أى مع اعتبار القيمة هنا الخ) أى لا اختلاف النوع غاية الامر أنه انضم اليه اختلاف الصفة فهما وذلك ان لم يؤخذ اعتبار القيمة مانفاً (قوله ولو كان البعض) أى من المراض والعيبات (قوله اخرج الوسط) لم أخرج من أجود النوع فيما مرآ نفاً الا ان يفرق بان أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لا اختلاف

دينار من لزمه فى المثال الاول عسراً ونجمة قيمتهما دينار وربع وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج يفرق من أى نوع شاء لكن من أجوده أى مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ من بضه ولا معيبة) بما ردد به المبيع عطف عام على خاص انتهى عن ذلك واه البخارى (الامن مثلاً) أى المراض أو العيبات لان المستحقة بن شركاؤه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى العيب ولا يلزمه الخبار جمعاً بين الحقبين فلو ملك خمساً وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الاجود وأخرى دونها تعينت هذه لانها الوسط

يفرق بان أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لاختلاف النوع فلا يحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أحجف وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر آتيا بخلافه هنا سم (قوله بخلافه هنا) يحرم لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا سم وقد يجب أخذنا مما قدمه الشارح في الفرق بين اختلاف الصفة واختلاف النوع بان اختلاف المعيب أشد فلو أخرج الاعلى منه أحجف (قوله ويؤخذ بان لبون خثي عن ابن لبون الخ) لم يبين وجه احتجائه هنا ولعله أنه لا يخلو من الذكورة والانوثة فان كان أنثى فهو أرقى من بنت الحماض وان كان ذكر أجزأ عن بنت الحماض بخلافه في البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والانوثة عش (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) أي وانقسمت نوعا نهاية ومعنى (قوله نصفها سليم الخ) وان لم يكن فيها الا صحيحة فعليه صحيحة بالنسبة وثلاثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة مريضة أو معيبة ويجزء من أربعين جزأ من قيمة صحيحة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا نقس نهاية ومعنى (قوله تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة الخ) ولو لم توجد في ماله صحيحة تفي قيمتها بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من أربعين فقيمة الصحيحة المجرئة احد واربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيما لو انقسمت ماشيته لصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة بالقسط عش (قوله أخذ بصحيحة بالقسط مع مريضة الخ) هذا التعبير محل تأمل فليراجع وليحذر والذي رأيت بخط بعض الافاضل نقلا عن شرح المذهب بصحيحة ومريضة بالقسط وهو الذي يظهر وقول الشارح فوجه الخ لا يخفى ما فيه على النية والحاصل أن من تأمل كلامهم في هذا المحل أدنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط يقطع بال صواب العبارة ما تقدم عن شرح المذهب ويعلم ما وقع فيه الشارح رحمه الله في هذا المحل ثم رأيت في شرح العباب للزور بن عراق ما نصه وان كان الكامل دون الفرض كما ثنى شاة فيها كاملة فقط أجزأته كاملة وناقصة اي بالتقسيط كما في المجموع بحيث تكون نسبة قيمة الخارج الى قيمة النصاب كنسبة ما أخذ الى النصاب رعاية للجانبين انتهى اه بصري وفي سم ما وافقه (قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف مراتب الصحة لأمع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله أو صححتان الخ) عطف على قوله بنت لبون صحيحة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما اربع

النوع فلا يحاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أحجف وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر آتيا بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر آتيا بخلافه هنا سم (قوله بخلافه هنا) يحرم لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا ومن المعيب حيفا سم (قوله كذا عبروا به) أي قيدوا الصحيح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف مراتب الصحة لأمع اختلاف مراتب العيب) قد تمنع هذه التفرقة سم (قوله أو صححتان الخ) عطف على قوله بنت لبون صحيحة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما اربع

وانما لم تجب الاولى كالاعطى في الحقائق وبان لبون لان كلاً ثم أصل منصوص عليه ولا حيف بخلافه هنا ويؤخذ بان لبون خثي عن ابن لبون ذكر مع أن الخنثة عيب في المبيع ولو انقسمت ماشيته لسليمة ومعيبة أخذت سليمة بالقسط ففي أربعين شاة نصفها سليم ونصفها معيب وقيمة كل سليمة ديناران وكل معيبة دينار تؤخذ سليمة بقيمة نصف سليمة ونصف معيبة مما ذكر وذلك دينار ونصف ولو كانت المنقسمة لسليمة ومعيبة ستاوسب عن مثلهما بنت لبون صحيحة أخذ صحيح بالقسط مع مريضة كذا عبروا به وظاهره أن المريضة لا يعتد بها فيها قسط وعليه فوجه أن القيمة تنضب مع اختلاف مراتب الصحة لأمع اختلاف مراتب العيب أو صححتان أخذنا مع رعاية القيمة بأن تكون نسبة قيمتهما الى قيمة الجميع كنسبتهما الى الجميع (ولا

ذكر)

لان هذه حالة ضرورة نظير ما مر في السام والمعيب (وفي الصغار) اذا ماتت الامهات عنها وبنى حولها على حولها كياناً أو ملكاً أو بعين من صغار المعز ومضى عليها - ولقد دفع استشكل ذلك بان شرط الزكاة الحول وبعده تبلغ حد (٢٢٧) الاجزاء (صغيرة في الجدي) لقول الصديق

رضي الله عنه والله لو منعوني عنافا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعز لم تجزع ويحتج الساعي في غير الغنم ولجتر عن التسوية بين ما قل وكثر فيؤخذ في ست وثلاثين فصيلاً فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصيلاً فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهكذا والكلام فيهما اذا اتحد الجنس في خمسة أبعرة صغار يجب جذعة أو ثنية لانها لما كانت من غير الجنس لم تختلف باختلافه ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كإمر وكذا يقال فيما سبق (ولا تؤخذ (ربي) أي حديث عهد بنتاج ناقة كانت أربقرة أو شاة وان اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لانها تربي ولدها ويستمر لها هذا الاسم الى خمسة عشر يوماً ولادتها والى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثه عرساً لانه المناسب لنظر الفقهاء (وأكولة) بفتح فضم أي مسمنة لئلا كل (وحامل) وألحق بها في

راجعة لقوله فان تعدد واجبها الخ عش (قوله لان هذه الخ) لعل الاولى ان يقال لما تعينت الانثى لجهة الزكاة صارت ماشيته بعد هذا كور امتحضة فخرج منها بقية الواجب ذكرها اماما على به الشارح فقد كتب عليه ما فضل المحشي سم أنه فيه ما فيه اه أي ان ما أفاده لا يمنع ووده على العبارة وان كان مراد المصنف التقييد بغير حالة الضرورة لان المراد لا يدفع الاراد بصري (قوله حالة ضرورة) قد يجب بان في مفهوم تمحضت تفصيلاً سم (قوله اذا ماتت الامهات الخ) أي وقد تم حولها نهاية (قوله ما لم تجزع) أي لم تبلغ سنة مغنى وعش (قوله وكثر) الاولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي وأما الغنم فقد اختلف واجب أنصافها بالعدد (قوله فصيل فوق المأخوذ الخ) ينبغى أن يقال هنا يعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة المغنى والنهاية ومحل اجزاء الصغار اذا كان من الجنس فان كان من غيره كخمسة أبعرة صغار اخرج عنها شاة لم يجز الا ما يجزى في الكبار اه (قوله ولو انقسمت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولو ملك أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة بنصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لثقة فالقيمة ولو ملك مائة من الكبار فنجت قبل تمام الحول احدى وعشرين فينبغى ان الواجب كبيرتان بالقسط بان تساوي مائة جزء من كبيرتين واحدتين وعشرين جزءاً من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

السكافية عن الاصحاب التي طرقها الفعل لغلبة حل الهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وانما تجزئ في الاضحية لان مقصودها اللحم ولجها ردى عنها مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها بالبوا والجل انما يكون عيباً في الآدميات (وبخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد بخيار بوصف آخر

غير ما ذكر وحديثه فيظهر ضبطه بان يزيد قيمة بعضها اوصاف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار (٢٣٨) التي ذكروها لا يعتبر مع زيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالاطنة وذلك لخبرنا بك وكرام

أموالهم نعم ان كانت ماشيته كلها خيار أخذ الواجب منها كما مر الا الحوامل لان الحامل حيوانان (الابرضاء المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكاة وطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد وان اختلف النوع من (ماشية) نصاب أو أقل ولا حدهما نصاب بخوارث أو ثمراء (زكاة كرجل) تخلط الجوارح الا تبتل أولى وقد يفهم من قوله زكاة انه ليس لاحدهما الا نفر اذ بالاجزاع بلا اذن الاخر وليس مراد بل له ذلك والا نفر اذ بالنسبة عنه على المنقول المعتمد فيرجع ببطل ما أخرجه عنه لاذن الشارع في ذلك ولان الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطته على الدفع المسبري الموجب للرجوع وبهذا فارق نظائرها ونقل الزكشي أن محل الرجوع حيث لم ياذن الاخر ان أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر انه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ يرجح ذلك ثم قد يفيد ههما الاشتراك تخفيفا كتمانين بينهما سواء وتنقبلا كان بعين كذلك

للمغايرة (قوله غير ما ذكر) أي من الرعي ولا كولة والحامل عش (قوله وانه لا عبرة الخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) الى المتن في المغنى (قوله لخبرنا بك الخ) أي ولقول من رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرعي ولا الماسخض أي الحامل ولا قبل الغنم نهاية ومغنى (قوله كما مر) أي في شرح ولا يكف كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) أي في أخذها أخذ حيوانين بحيوان نهاية قول المتن (الابرضاء المالك) وينبغي أن يحل في الرعي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حكمة التفريق حيث عث قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما بعقد أو غيره كان وزناه عث (قوله في جنس) الى قوله وقد يفهم في المغنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم وبقر ونحوهما نهاية (قوله أو أقل ولا حدهما نصاب) أي وان لم يتم الابحصة من المشترك بدليل قوله الاثنى ولا حدهما ثلاثون انفردهما سم (قوله ولا حدهما الخ) قيد لقوله أو أقل و (قوله بخوارث) متعلق باشتراك بصري (قوله وبهذا) أي بالتعليق الثاني (قوله فارق) أي زكاة الخلطة (قوله نظائرها) أي من كل حق محتاج الى نية أدى عن غيره بغير اذنه فانه لا يسقط بخلاف زكاة الخلطة لانها تجعل المالكين كمال واحد كردى (قوله ونقل الزكشي الخ) اعتمد النهاية فقال وظاهر كلامهم بالخبر انه لا فرق في الرجوع بغير اذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن نقول الزكشي عن القاضي أي يحمى المروزي أن يحل اذا أخرجه من المشترك والظاهر أن كلامهم بالخبر محمول عليه أي على ما نقله الزكشي اه (قوله ان أدى من المشترك) أي بخلاف ما اذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وان لم ياذن الاخر كسبائي ثم ذلك في خلطة الجوارح الا تبتل أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الا أن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوارح قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه اذا كان بينهما نصاب على سواء أو التفاوت فاذا أخرج قدر الواجب فقد أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا ما إذا كان بينهما أر بعون شاة لاحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين الاخرى ثلاثة ارباعها وقيمة الشاة أر بعون درهم فان أخذت من العشرين المربعة رجوع صاحب الاكثر على الاخر بنصف درهم كافي شرح الروض عن ابن الرفعة سم (قوله انه لا فرق) أي في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره كردى (قوله يرجح ذلك) أي عدم الفرق (قوله ثم قد يفيد هما) الى قوله ونصوا في النهاية والمغنى الا قوله وكان اشتركا الى وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار اليه بقول المصنف ولو اشترك الخ وهو الاول من نوعي الخلطة المسمى بخلطة شركة وبغير عنها أيضا بخلطة الاعيان وخلطة الشيوخ نهاية ومغنى (قوله كتمانين) أي شاة (قوله لاحدهما ثلاثاها) أي ولا آخر ثلثها نهاية (قوله ويأتى ذلك) أي ما ذكر من الاقسام (في خلطة الجوارح) وهى الثانية من نوعي الخلطة الذى أشار اليه

(قوله أو أقل ولا حدهما نصاب) أي وان لم يتم الابحصة من المشترك بدليل قوله الاثنى ولا حدهما ثلاثون انفردهما (قوله ونقل الزكشي الخ) والظاهر ان كلامهم بالخبر محمول عليه أي على ما نقله الزكشي شرح مر (قوله ان أدى من المشترك) أي بخلاف ما اذا أخذ الساعي من مال أحدهما فيرجع وان لم ياذن الاخر كما سبائي (قوله ان أدى من المشترك) أي اشتراك في خلطة الجوارح لفاعل المراد بالمشترك فيها المتجاور وهذا في خلطة الجوارح الا تبتل أظهر منه في خلطة الشيوخ التي الكلام الا أن فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الروض في سياق الكلام على خلطة الجوارح قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوخ فانه فيها مستبعد لانه اذا كان بينهما نصاب على سواء أو التفاوت فاذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من ملك صاحب حتى يتصور الرجوع نعم يتصور فيه بخوما في شرح الروض حيث قال أو تفاوت قدر المالكين

المصنف

وتنقبلا على أحدهما وتخفف على الآخر كسنتين لاحدهما ثلاثاها وكان اشتركا في عشرين من مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفردهما فيلزمه أر بعون شاة والاخر خمس شاة وقد لا تنقبشأ كتمانين سواء

المصنف بقوله الاتي وكذا الوخلط الخ ويسمى أيضا خلطة أو صاف نهاية ومعنى (قوله ويأتى ذلك فى خلطة الجوار) كان الاولى أن يذكره قبيل المتن الاتي (قوله كان انفراد الخ) هذا من خلطة الشيوخ الذى فيه الكلام و (قوله الاتي أو خلط الخ) من خلطة الجوار الاتي ولذا ذكره النهاية فى الكلام عليه (قوله أو خلط الخ) أى أو كان ملك كل منهم ماعشرين من الغنم فخلط تسعة عشر بمثلها وترك شاتين منفردتين نهاية ومعنى (قوله دائما) ليس بقيد قول المتن (وكذا الوخلط الجوار الخ) وينبغى للمولى أن يفعل فى مال المولى عليه ما فيه من المصلحة من الخلطة وعدمها أو اساعلى ما سبقت فى الاسامة وبقى ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل براعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظرا والا قرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة غيره المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعى عشرين شاة بمثلها المسمى حنفى وجب على الشافعى نصف شاة بمثلها عقيدته دون الحنفى عش (قوله والخبر البخارى الخ) ما لم يطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالاجماع والخبر الخ وهى ظاهرة ثم رأيت فى هامش نسخة قديمة مانصه كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى اجماعا والخبر الخ ثم ضرب على اجماعا اه أى فسها القس لم يلحق الوار (قوله لا يجمع بين منفرد ولا يفرق الخ) مسمى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتم أو مسمى الساعى عنهما خشية سقوطها أو قلتها والخبر ظاهر فى الجوار ومثلها الشيوخ وأولى نهاية (قوله وخرج باهل الزكاة الخ) عبارة المغنى والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد فى الخليطين فلو كان أحد المالكين موقفا الخ اه (قوله فيعتبر الآخر) أى نصيب من هو من أهل الزكاة و (قوله زكاة) أى زكاة المنفرد نهاية ومعنى (قوله فلو لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بان ملك كل الخ وان اختلف حولاهما بان ملك هذا غرة محرم وهذا غرة صفر وخلط اغرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفراد على الخلطة فنبلغ ماله نصيبا زكاة ومن لا فلا اه وقوله ما فعل كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال الكردى على بافضل أى فى الحول الاول وأما فيما بعده فشاة نصفها على الاول فى المحرم والآخرى على الثانى فى صفر ولولم يكن واحدان بعين فى المحرم ثم آخر عشرين بصفر وخلطها حينئذ فى الحول الاول على الاول شاة فى المحرم وعلى الثانى ثلث شاة فى صفر وفى كل حول بعده عليهما شاة على ذى العشر من ثلثها الحول وعلى الآخر ثلثها الحول اه (قوله لم تثبت الخ) أى الخلطة نهاية (قوله المحرم) الاولى التمسك (قوله وبقائه الخ) عطف على دوام الخلطة (قوله عليه) أى على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله مع اشتراطها قبله الخ) أى قبل وقت الوجوب (وقوله لانه الخ) متعلق بنصوا والضمير لوقت الوجوب كردى (قوله ولا نهما) أى اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب واشتراطها بعده (قوله اذلو ورث الخ) عبارة للعللة الثانية (قوله اذلو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب وما أى وينبغى على ثبوت الخلطة مالو ورثا نخلا ثم اوقفتهما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتري كة حينئذ اه قال الشارح فى شرحه قوله زكاة الخلطة أى خلطة الشيوخ وقوله حينئذ أى وقت الوجوب وقد صرح صاحب الحاوى الصغير وفر وعه بان ما لا يعتبر به حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبدا والصالح فى الثمر ومرادهم خلطة الشيوخ أما خلطة المحاورة فلا بد منها فى أول الزرع الى وقت الانحراج بدليل اشتراطهم الاتحاد فى الماء الذى تسقى منه الارض والحراث وملك النخل والجداد والجوين ونحو ذلك اه وسبب كان كان بينهما أر بعون شاة لاحد هما فى عشر من مائة نصفها وفى العشر من الاخرى ثلاثة أر باعها وقيمة الشاة أر بعون قدر اهم فان أخذت من العشر من المربعة رجح صاحب الاكثر على الآخر نصف درهم قاله ابن الرفعة اه (قوله اذلو ورث جمع نخلا الخ) عبارة العباب وما أى وينبغى على ثبوت الخلطة مالو ورثا نخلا ثم اوقفتهما بعد الوجوب زكاة الخلطة المشتري كة حينئذ اه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح فى شرحه أى خلطة الشيوخ وقوله حينئذ قال فى شرحه أى وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحاوى

ويأتى ذلك فى خلطة الجوار
أما اذ لم يكن لاحدهما انصاب
فلا زكاة وان بلغه مجموع
المالكين كان انفراد كل منهما
بنسعة عشر واشتركا فى
ثنتين أو خلطاً ثمانية وثلاثين
وميزا شاتين دائماً (وكذا
لو خلطاً) أى أهلاً الزكاة
(بجورة) بان كان مال كل
معيناً فى نفسه فز كان
كر جمل اجماعاً والخبر
البخارى عن كتاب الصديق
رضي الله عنه لا يجمع بين
منفرد ولا يفرق بين مجتمع
خشية الصدقة وخرج باهل
الزكاة مالو كان أحد المالكين
موقفاً وأولاهنى أو مكاتب
أوليت المال فيعتبر الآخر
ان بلغ نصيباً زكاة والا فلا
(بشرط) دوام الخلطة سنة
فى الحصول فلو لم يكن كل
أر بعين شاة أول المحرم
وخلطها أول صفر لم تثبت
فى الحصول الاول فإذا جاء
المحرم أخرج كل شاة وثبتت
فى الحول الثانى وما بعده
وبقائها فى غير الحولنى وقت
الوجوب كبدا وصالح الثمر
واشتداد الحب ونصوا
عليه مع اشتراطها قبله
وبعداً أيضاً بدليل اتحاد
نحو المقيع والجوين لانه
الاصل ولا يمانع من مطردين
اذلو ورث جمع نخلا ثم

فانقسموا بعد الزهول منهم زكاة الخلطة لاشتراكهم حالة الوجوب والحاصل ان ما لا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهو في الثمر
كذافي الحاروي وفروعه ومرادهم خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الانحراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو
الماء والجوين (ان لا تميز) ماشية (٢٣٠) احدهما عن ماشية الاخر (في المشرح) أي محل الشرب ولا في الدلو والانية التي تشرب

فيها ولا فيما تجتمع فيه قبل
السقي وما تنجي اليه ليشرّب
غيرها بأن لا تنفرد احدهما
بجعل لا ترد فيه الاخرى لا بأن
يتحد في محل واحد اذ ذكر
دائما وكذا في جميع ما يأتي
فعلم ان ما يعتبر الاتحاد فيه
لا يشترط اتحاد الذات بل
أن لا يختص أحد المالكين
به وان تعدد الا لفعل عند
اختلاف النوع كما يأتي
(والمشرح) الشامل للمرعى
وطريقه أي فيما تجتمع
فيه لتساق للمرعى وفيما
تورعى فيه والطريق اليه لانها
مسرحة في الكل (والمراح)
بضم الميم أي مأواها لئلا
(وموضع الحلب) بفتح
اللام مصدر وحكي سكنها
وقد يطلق على الابن وهو
أعني محل الحلب المحلب
بفتح الميم اما بكسر هاء فهو
الاناء الذي يحلب فيه ولا
يشترط اتحاد كالحالب
(وكذا الراعي والفعل)
لكن ان اتحاد النوع والام
يضر اختلافه للضرورة
حينئذ (في الاصح) وان
استعير أو ملكه أحدهما

كلامه هنا بصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار الا أن ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر
لان هذه الشرط وانما هي خلطة الجوار سم (قوله فانقسموا الخ) هذا لا يناسب أن الشرط خلطة
الجوار سم أي التي فيها الكلام (قوله وان لا تميز الخ) ويشترط في خلطة الجوار في النقد ان لا يميز
أحدهما بصندوق يضع فيه كيسه ولا يحارس بحرسه ونحوهما قال سم في شرح أبي شجاع لو كان عنده
ودائع لا تبلغ كل واحد منها انصافا فجعلها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبوت حكم الخلطة لانطباق
ضابطها عليه ونية الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها ان لا يميز في الدكان والحارس
والجمال ومكان الحفظ من خزائنه ونحوها وان كان مال كل برأية أي ركن كافي الا يعاب والاسنى والميزان
والوزان والكيل والمكيال والذراع والفرع والنقاد والمنادى والمطالب بالاثمان كروى على بافضل وما
نقله عن سم فيه توقف وان أقره ع ش أيضا الا ان باذن أبي الوائلي في الجعل المذكور وفاته وان لم
تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة وظاهر أنه لا عبرة بها الا اذا كان بفعل أو اذن المالك أو الولي
فليراجع (قوله ماشية أحدهما) الى قول المتن والظاهر في النهاية الا قوله ولا الدلو والانية وفيما
وبشكل الى ويضر وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدهما) أي احدي الماشيتين
(قوله بان يتحد) أي المالكين (قوله كياتي) أي آتيا في الشرح (قوله مصدر) أي وهو المراد هنا نهاية
ومعنى (قوله يطلق) أي بضبطه (قوله فلا يشترط اتحاد كالحالب) أي وكما لا يشترط اتحاد آلة الجز ولا
خلط اللبن في الاصح نهاية ومعنى قال ع ش وكذا لا يشترط اتحاد الجز اذ قياسا على الحالب ولا خلطة
الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز اه عبارة
الكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجار وآلة الجز اه قول المتن (وكذا الراعي والفعل الخ) ويجوز تعدد
الرعاة قطعاً بشرط عدم انفراد كل برأية والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل والفعل مرسلة فيهما تنوعا وعلى كل
من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية كل بفعل عن ماشية الاخر وان كانت ملكا لأحدهما أو معارضة
أولهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومغز فلا يضر اختلافه حرما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاع
كالحلب نهاية ومعنى واكثر ذلك موجود في الشرح (قوله اختلافه) أي الفعل (قوله وان استعير
الخ) أي الفعل (قوله وهو موجود الخ) أي المقضى (قوله ويشكل عليه الخ) أي على عدم اشتراط نية
الخلطة ويحتمل ان مرجع الضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها الخ) أي
ليست موجبة للزكاة في جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم
الخ قاله الجعري ومأوله ان السوم له مدخل تام في الايجاب ولذا يلزم من انتفاءه عدم الوجوب بخلاف
الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الوجوب ولا يخفى ما فيه وبالجملة في هذا الفرق خفاء فليحذر واللهم الا أن يكون
باطلا فها متعلقا بليست وبرا بالاطلاق موافقة الاصل بقرينة ما بعده (قوله مطلقا) أي ولو بلا قصد معنى
ونهاية (قوله او يسير ابتعد الخ) عبارة النهاية والمعنى فان كان يسيرا ولم يعلم به لم يضر فان علم به واقره

الصغير وفروعه بان ما لا يعتبر له حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبذوالصلاح في الثمر ومرادهم
خلطة الشيوع اما خلطة المجاورة فلا بد منها في أول الزرع الى وقت الانحراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء
الذي تسقى منه الارض والحراث وملق النخل والجدار والجوين ونحو ذلك اه وسياق كلامه هنا بصرح
بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار الا ان ذكر الاقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذه الشرط وانما
هي خلطة الجوار (قوله فانقسموا بعد الزهول) هذا لا يناسب ان الشرط خلطة الجوار اه

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا بد من قصد الا أن يفرق بان الخلطة ليست موجبة باطلاقها بخلاف
السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصد الاعتلاف لانه لما لم يوجب كان موافقا للاصل ويضر الافتراق في
واحد ما ذكر أو يأتي زمانا طويلا كثلاثة أيام مطلقا أو يسيرا ابتعد أحدهما أو بتقريبه للتقريب

ويجزئ أيضا أخذ الساعي
الواجب من مال أحدهما
فيرجع على شريكه بحصة
من القيمة لأن الخلطة تصيرت
المالين كالمال الواحد ومن
ثم أحرأت نية أحدهما عن
الأخر ويصدق فيها لأنه
غارم (والاظهر تأثير الخلطة
الثمر والزرع والنفد وعرض
التجارة) باشتراكهما في
لعموم خبر ولا يفرق بين
مجتمع خشية الصدقة
ولو جود خفة المؤنة
بالخلطة هنا أيضا (بشرط
أن لا يميز) في خلطة الجوار
(الناطور) هو بالمهمة
حافظ النخل والشجر وحكي
اعمالها وقيل الأول حافظ
السكرم والثاني الحافظ
مطلقا (والجرين والدكان
والحارس) ذكره بعد
الناطور من ذكر الاعم
بعد الاختص على غير الأخير
(ومكان الحفظ ونحوها)
كله تشرب به وحراث
ومتعهد وجداد نخل
وميزان ومكالم وزان
وكالم وجمال قاله في المجموع
ولقاط وملق ونقاد ومناد
ومطالب بالاثمان لأن
المالين انما يصيران كالمال
الواحد بذلك واستشكل
البلقيني الجرين وهو يحيم
مفتوحة موضع تجفيف
الثمار وتخليص الحب وقيل
محل تجفيف الزبيب

أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذري وغيره ضرر اه (قوله ويجزئ أخذ الساعي الخ) عبارة
المغنى والنهاية والاسنى ويجوز للساعي الاخذ من مال أحد الخليطين وان لم يضطر اليه أى بان كان مال كل
منهما كاملا وجد فيه الواجب كله الاخذ من مالهما فان أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما
يخصه من قيمتهما لانها غير مثلية فلو خلطت بمائة وأخذ الساعي من أحدهما شاتين رجع على صاحبه
بنصف قيمتهما لا بشاة ولا بنصف شاتين فان أخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما اذ لم يؤخذ من كل
منهما الا واجبها انفرد فلو كان لز يدمانة ولعمز وخسون واخذ الساعي الشاتين من عمرور رجع بشاتين قيمتهما
أو من زيدر رجع بالثالث وان أخذ من كل منهما شاة رجع زيدر بثلاث قيمته شاته وعمرور بثلاث قيمته شاته وإذا
تنازع في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر
أربعون منها فواجبهما تسع ومسنة على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة
أسباعهما فان أخذهما الساعي من صاحب الأربعين رجع على الآخر بثلاثة أسباع قيمتهما وان أخذهما
من الآخر رجع باربعة أسباع قيمتهما وان أخذ التسع من صاحب الأربعين وأخذ المسنة من صاحب الأربعين
والتسع من الآخر فالمنصوص أنه لا رجوع لواحد منهما على الآخر لأن كلا منهما لم يؤخذ منه الا ما عليه
اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كما تقدم أى وان لم ياذن كما هو ظاهر سم ونهاية (قوله ويصدق
فيها) أى الشريك في القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) الى قوله
وقيل في المغنى والنهاية (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله أيضا) أى كوجودها في الماشية (قوله
في خلطة الجوار) أى في الزراعة نهاية ومغنى (قوله حافظ النخل والشجر) كذا في المحلى والذي في المغنى
وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والدكان) أى وبشرط أن لا يميز في خلطة الجوار في
التجارة الدكان وهو بضم الدال المهملة الحانوت مغنى ونهاية (قوله على غير الأخير) والاخير هو قول القيل
على احتمال الاعمال قول المتن (ومكان الحفظ) أى تكثران فلو كان مال كل بناحية منه نهاية ومغنى (قوله
كله) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله واستشكل الى وصورة الخ (قوله تشرب) أى الارض وكان الاولى
التثنية عبارة النهاية والمغنى وما عسى به لهما اه (قوله وحراث) أى وحصاد نهاية ومغنى (قوله وميزان)
أى وذراع وذراع كرددى على بافضل (قوله ونقاد) أى صراف (ومناد) أى دلال (قوله لان المالين انما
يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة ودعا عند شخص دراهم ومضى على
ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصابا أم لا فيما يظهر
فلا تراجع ثم رأيت في سم على الغاية مانصه * (فرع) * عنده ودائع لا تبلغ كل واحد منها نصابا فخلطها
في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الشك لا تعاقب ضابطها ونسبة الخلطة
لا تشترب انتهى اه ع ش زاد الجريح فوجب عليهم زكاتها وزعت على الدراهم اه وظاهر ذلك وان لم

(قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كما تقدم أى وان لم ياذن كما هو ظاهر قال في الر وض فرع قد ثبت التراجع
في خلطة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل فيعطى الشاة أحدهما أى فيرجع على الآخر
بنصف قيمتها فان كان بينهما عشر فآخذ من كل شاة تراجعاً أيضاً فاذا تساوا ياتقاسما اه قال في شرحه وما ذكر
من التراجع المبني عليه التقاض انما ياتي على ما مر عن الامام وغيره اما على الاصح فلا تراجع كما مر به في
المجموع اه وقال في الر وض قبيل ذلك وان كان زيدا وبعون من البقر ولعمز وثلاثون فآخذ التسع
والمسنة من عمرور رجع باربعة أسباع قيمتهما أو من زيدر رجع بثلاثة أسباع فان أخذ من كل فرضه فلا تراجع
قال في شرحه كما مر نظيره خلافا للرافعي تبع الامام وغيره في قوله يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة المسنة وعمرور
باربعة أسباع قيمة التسع اه (قوله ويصدق فيها) أى القيمة (قوله في المتن وعرض التجارة) يشمل الرقيق
(قوله وقيل الاول حافظ السكرم والثاني الخ) الاول هو الناطور بالمهمة والثاني هو بالمجمعة (قوله

فذلك البدر للحنطة والمربد للثبر بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجري من بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فيه وبحساب بان الاخراج لما توقف على التجفيف كان العرف بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فاتضح وجهه عندهم له على أن قوله انما الى آخره غير صحيح كاعلم

ياذن أصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلموه فيه توقف اذ الخلطة وان لم تشتط نيتها لكن الظاهر أنه لا بد من فعلها وحصولها بفعل المالك أو الولي أو باذنه فليراجع (قوله فتمله) أي مثل الجرين في الاستشكال (قوله البدر) أي بفتح الموحدة والدال المهملة (للحنطة) أي موضع تصفية الحنطة (والمربد) أي بكسر الميم واسكان الراء (قوله بان الخلطة الخ) متعلق باستشكل (قوله بان الاخراج) أي للزكاة (قوله عليه) متعلق بتوقف الخ والاولى أن يقول بعد الارتفاق بالخلطة متوقفاً عليه (قوله وجهه عندهم له) أي للجري واتحاده من شروط الخلطة (قوله علم مماصر الخ) كأنه في قوله اذلو ورت جمع تخلا مئرا الخ وحينئذ فيبحث اذ للبقية أن يرد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يرد عليه مامر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها فليتأمل سم وأشار الكردى الى الجواب عنه بما نصه وهو أي مامر انما قوله الى وقت الاخراج قبيل قول المصنف أن لا يتميز اه (قوله في ذلك) أي ما تقدم في المتن (قوله أن يكون لكل الخ) أي من الخليطين خلطة جوار عبارة النهاية لكل منهما تخيل أو زرع مجاور لتخيل الآخر أو زرعه أو لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق الخ اه (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط سم أي في بستان فلا خلطة (قوله وكيس الخ) الواو بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان أحد الكيسين وديعة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب الزكاة في الوديعة أيضاً وان لم ياذن صاحبه لآن خبر موضعهما مع دراهمه في صندوق واحد وفيه مامر انما (قوله وممر الخ) أي في شرح أن لا يتميز في المشرع (قوله التي) الى قوله ضعيف في النهاية الا قوله وممر الى فلا اعتراض (قوله مما قدمه) أي قدمه المصنف في أول الفصل (قوله وممر) أي في أول الباب كردى (قوله أنه الوضع الخ) فاعل ممر والغدير لمساواة المشايبة للنعم (قوله ويصح كونها الخ) أي والاضافة للملابسة (قوله غير مامر) الى قوله ضعيف في المعنى (قوله ويأتى) الاول وما يأتى (قوله من النصاب) بيان لما مرود (قوله وكل النصاب الخ) بيان لما يأتى (قوله أحدهما) أي المشرطين (قوله سمي) الى قوله ورد في النهاية والمعنى (قوله لماصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لقول أمير المؤمنين ع من الخطأ برضي الله تعالى عنه لساعية اعتد عليهم بالسخلة اه (قوله لماصر عن أبي بكر) أي في شرح وفي الصغار صغيرة في الجديد (قوله وان مات) أي الاصل سم (قوله فاذا كان الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بالخطئة والامهات باقية لزمه شتان ولو ماتت الامهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى النتاج نصاباً في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الاولين كما يحول الاصل اه (قوله وجب شتان) أي كبرتان ع ش أي بالقسط فان لم توجد به القيمة كما مر (قوله أو عشرين) لم يقد كفى الروضة الخ) عبارة النهاية وذكري في الروضة والمجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالنتاج نصاباً آخر بان ملك مائة شاة فتحت احدى وعشرين فيجب شتان فلون تجب عشرة فقط لم يقد انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم تبلغ به نصاباً آخر وذلك عند التلف بان ملك أو بعين ستة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت من الامهات عشرون قبل انقضاء الحول وكذا الوات في الصورة التي مثلهم انما نون قبل انقضاء الحول فانما نون وجب شاة لحول الامهات بسبب ضم السخلة فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا في المعنى الا قوله كاعلم مما مر) يحتمل ان يرد قوله السابق وبقائه في غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كاعلم مما مر) كله في قوله اذلو ورت جمع تخلا مئرا الخ وحينئذ فيبحث اذ للبقية ان يرد الخلطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يرد عليه مامر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حال الوجوب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها فليتأمل (قوله لكل صف تخيل أو زرع في حائط) خرج ما اذا كان كل في حائط (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره وان كان أحد الكيسين وديعة عند الآخر (قوله وان مات) أي الاصل

مما مر انما وصورة خلطة المجاورة في ذلك أن يكون لكل صف تخيل أو زرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد وممر ما يعلم منه أنه ليس المراد بما يجب اتحاد كونه واحداً بالذات بل أن لا يظهر تميز أحد المالين به وان تعدد (ولو جو بزكاة المشايبة) التي هي النعم كما عرف مما قدمه وممر على ما فيه أنه الوضع الغوى أيضاً فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى في نحو بل مكر اليل أي الزكاة فيها كما بأصله ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) غير مامرو يأتى من النصاب وكل الملك واسلام المالك وحرية أحدهما (مضى الحول) كله وهى (في ملكه) خبر لاز كفاية مال حتى يحول عليه الحول وهو ضعيف بل صحيح عند أبي داود على أنه اعتضد بانما صحته عن كثيرين من الصحابة قبل أجمع التابعون والفقهاء عليه وان خالف فيه بعض الصحابة رضي الله عنهم سمي حصولاً لانه حال أي ذهب وأتى غيره (لكن مانع) بالبناء للمفعول لا غير (من نصاب) قبل تمام حوله ولو بالخطئة (من كبحوله) أي النصاب لما مر عن أبي بكر

ووافقه ع وعلى رضي الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف ولان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج غناء عظيم وكذا فتبع الاصل في حوله وان مات فاذا كان عنده مائة فولدت احدى وعشرين قبل الحول وجب شتان أو عشرين لم يقد كفى الروضة والمجموع

لأنهم تبلغ بالنتائج ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما إذا ملك أربعين فولدت عشرين ثم مات من الأمهات عشرين ورويات كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا يرد عليهما هذا قيل برد الأول على المتن لأن العشر ين يصدق عليها أنها نتجت من نصاب ومع ذلك لا تركى بحوله ويرد بأنه علم من كلامه أن الأمهات لو لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأربعين فالنتائج أولها فإيراد

مثل ذلك عليه تساهل أو

أربعون شاة فولدت أربعين

وماتت قبل الحول فتجب

شاة واستشكل الاسنوي

هذا بأنه يقتضى أن السوم

لا يجب في جميع النصاب

وأوجب بفرض ذلك فيما إذا

كان النتائج قبل آخر الحول

بغير يومين مما يؤثر العلف

فيها وفيه نظر لما فاته

لكلامهم وبأن السخلة

المغذاة بالبن لا تعد معلوفة

عرفوا لا شرعا أى لأن اللبن

كالكلال لأنه ناشئ عنه وبأن

اللبن الذى تشر به السخلة

لا يعد مؤنثا لأنه لا يتخلف

إذا حلب كالماء وأوجب بغير

ذلك أيضا مما فيه نظر

وأحسن من ذلك كله أن

يجب أن النتائج لما أعطى

حكم أمهاته في الحول فأول

في السوم فعمل اشتراطهم

في غير هذا الزايع الذى

لا تصور أسامته ثم رأيت

شيئا أشار لذلك ويأتى من

التولى ما يخالف ذلك مع

رده وخرج بنتج ما منكم بنحو

شراء كى يأتى وبقوله من

نصاب ما نتج من دونه

كعشرين نتجت عشرين

فحولها من حين تمام

النصاب وبقوله بحوله ما

حدث بعد الحول أومع آخره

فلا يضم للحول الأول بل

وكذا لو مات الخ قال ع ش قوله عشرة صوابه عشرين كما عبر به ج هـ (قوله واعترض الخ) أقره النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله ورد الخ) تقدم عن النهاية أن غامرا بهذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) أى ولادة المائة عشرين فقط وقوله هذا أى ولادة أربعين عشرين و (قوله برد الأول) أى ولادة المائة عشرين فقط (على المتن) أى على طرده (قوله بأنه) أى الشأن و (قوله من كلامه) أى المفيد أن ما بين النصابين وقص (قوله أو أربعين) إلى المتن في النهاية والمغنى الاقوله بفرض أن اللبن السخلة وقوله مما فيه نظر وقوله ثم رأيت إلى وخرج وقوله وبقوله إلى ويشترط (قوله أو أربعين الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله وماتت) أى الأربعين الأمهات كلها (قوله فيجب شاة) أى صغيرة ع ش (قوله واستشكل الاسنوي هذا) أى قولهم لكن ما نتج من نصاب الخ وكذا الإشارة في قوله بفرض ذلك (قوله لمناقاة لكلامهم) أى الشامل لما إذا كان النتائج في نصف الحول (قوله أى لأن اللبن كالكلال الخ) على أنه لا يشترط في الكل أن يكون مباحا على على ما يأتى بيانه نهاية ومغنى (قوله لأنه يستخاف الخ) أى يأتى من عند الله تعالى ويستخلف إذا حلب فهو شبه بالماء فلم يسقط الزكاة نهاية (قوله بغير ذلك) راجع النهاية والمغنى ان رمتهم (قوله فعمل اشتراطهما) أى الحول والسوم (قوله ويأتى الخ) أى قبيل المصنف فان عاقبت الخ (قوله كى يأتى) أى في المتن آنفا (قوله وبقوله بحوله ما حدث الخ) لا يخفى ما فيه ولذا جعله النهاية والمغنى محتمزا ما قدره كالشارح من قيد قبل تمام حوله ولو لم يخلطه فعلا فان انفصل النتائج بعد الحول وأقبله ولم يتم انفصاله الأبعد كجنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الأبعد تمام الحول لم يكن حول النصاب حوله لانقضاء حول أصله اهـ قال ع ش أنهم كلامهم مر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حول أصله حوله لكن كلام ابن ج يفيد خلافه اهـ (قوله أومع آخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وأنه ظاهر ثم ومر آنفا عن النهاية والمغنى ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله ويشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغنى عقب المتن بشرط كونه مملوكا لملك النصاب بالسبب الذى ملك به النصاب ثم قال وخرج بقولنا ان يكون مملوكا كالخ مملوكا أوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله لملك الأمهات ثم مات ثم حصل النتائج لم يزل بحول الأصل كما نقله في الكفاية عن المتولى وأقره اهـ قال الرشيدى قوله بالسبب الذى ملك به النصاب يعنى أنه انجر اليه ملكه من ملك الأصل لأنه لا يملكه بسبب مستقل كالسبب الذى ملك به النصاب اهـ (قوله فلأوصى به) أى بالنتائج (الشخص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هـ هذا التفرع اعتبر شرط آخر لم يصرح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه توهيم أن ما ذكره مغنى عنه وليس كذلك فقد يتحد السبب ويختلف المالك كما إذا أوصى بها الشخص وبناتجها لا تتغير رأيت عبارة المغنى والنهاية بشرط أن يكون مملوكا لملك النصاب بالسبب الذى ملك به النصاب انتهت اهـ بصري (قوله وكذا لو أوصى الموصى له بالحل به الخ) كان أوصى زيد المالك لأربعين من الغنم بحملها العمر ثم مات زيد وقبل عمر الوصية بالحل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالارث ثم مات عمر وقبل وارث زيد الوصية فلا تركى النتائج بحول الأصل لأنه ملك النتائج بسبب غير الذى ملك به الأمهات ع ش (قوله وانفصال كل النتائج الخ) مكرر مع ما قدره عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المملوك الخ) أى إلى ما عنده و (قوله أو غيره) أى كالأرث وصية وهبة نهاية ومغنى (قوله لأنه) إلى قوله نعم في النهاية

(قوله فتجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أومع آخره) قال في شرح الروض ان ذلك قضية كلامه كاصله وأنه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهره ان وقع الموت قبل آخر الحول أومع آخره فلا زكاة

للثاني ويشترط اتحاد سبب ملك الأمهات والنتائج فلأوصى به لشخص لم يضم لحول الوارث وكذا لو أوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله لملك الأمهات ثم مات ثم نتجت ثم يزل بحول الأصل وانفصال كل النتائج قبل تمام الحول والأفلاز كاة واتحاد الجنس فلوجلت البقر بأبل ان تصور فلا ضم (ولا يضم المملوك بشرأ أو غيره في الحول)

(٣٠) - (شروانى وابن قاسم) - ثالث)

لأنه لم يتم له حول والنتاج انما خرج (٢٣٤) عنه للنص عليه وخرج في الحول النصاب فيضمن فيه لبلوغه به احتمال المواساة فاذا اشترى غرة

والغنى الا قوله ومن ثم الى المتن وقوله مع أن الاصل الى المتن وما أنبه عليه (قوله) لأنه لم يتم له حول (الح) أي وقد دل الدليل على اشتراط الحول نهاية ومعنى (قوله) والنتاج انما خرج عنه (أي من اشتراط الحول) (النص عليه) أي فبق ما عده على الاصل نهاية ومعنى (قوله) فاذا اشترى غرة محرم ثلاثين (الح) أي أو ورثها أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لو طرأت (الح) لا يظهر وجه تغريعه على ما قبله فكان الاولى أن يقول كلو طرأت (الح) قول المتن (بعد الحول) أي أو مع آخره كما قدمه آتينا خلافاً للنهاية والغنى (قوله) أو نحو البيع (الح) عبارة الغنى والنهاية وأنه استفاده بخوشراء وادعى الساعي خلافه اه (قوله) أو نحو البيع اثنائه (الح) أي ثم الرد عليه بنحو عيب عبارة النهاية والغنى ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو اقاله استأنف من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من ادائها فان سارع لاخراجها ولم يعلم بالعيب الا بعد اخراجها نظروا في آخر جهات المال أو غيره بان باع منه بقدرها واشترى بثمنه ولجبه لم يرد لتفرق الصفقة وله الارش وان أخرجهما من غير رد اذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بان كان الخيار له أو موقوفاً بان كان الخيار لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد اه (قوله) واحتمل قول كل (الح) أي بخلاف مالو قطعت قرائن الاحوال بكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والنتاج بشئ أو أربعة أشهر وادعى المالك حين طلب الساعي في نصف مال الزكاة أنها بعد الحول فلا يمالى بكلامه كما يأتي عن البصري (قوله) مع أن الاصل في كل حدث (الح) هذا لا يلائم دعواه البيع اثنائه الحول بل يقتضى خلافه بصري وقد يجاب بان هذا راجع لما في المتن فقط (قوله) ندبا أي احتياطاً لحق المستحقين (فان أي) أي نكلاً (ترك ولا يخلف ساع) أي لأنه وكيل (ولا مستحق) أي لعدم تعيينهم نهاية ومعنى قال شيخنا وكذا أيمان الزكاة كلها مسنونة اه ويأتي عن ع ش ما وافقه (قوله) ولو لمات المالك (أي للنصاب نهاية) (قوله) انقطع (الح) وملك المرتد زكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تبييناً بقاء ملكه وحوله وجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا نهاية ومعنى (في الحول (الح) وظاهر أنه ان وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب اخراجهما من التركة سم (قوله) منه أي من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لاسامتها بعد علمه بالموت) هذا صريح في انه لو كان الراعي هو الوارث وقد أسامها غير عالم بموت مو رثه فلا تعتبر هذه الاسامة كما اعتده ع ش (قوله) ومثل ذلك (الح) في الروض مثله (قوله) حتى يتصرف (الح) أي الوارث بعد علمه بموت مو رثه كما يفيد التشبيه (قوله) هنا) أي في عرض التجارة (قوله) في بعضه) أي في السائمة كما يأتي (قوله) أو زال ملكه (الح) أي عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره نهاية ومعنى أي كهيئة شرح بافضل قول المتن (فعاد) أي بشراء أو غيره نهاية ومعنى أي كرد بعيب واقاله وهبة كردى على بافضل قول المتن (أو بادل بمثله) أي كابل بابل مغنى (قوله) مبادله) الى قوله وكذا في الغنى وكذا في النهاية الا قوله وفي الو جيز الى وشمل (قوله) مبادله صحيحة) أي اما المبادلة الفاسدة أي كالمعاوضة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض لأنها لا تزال الملك فلو عاوض غيره بان اخذ منه تسعة عشر ديناراً بمثلها من عشرين ديناراً زكى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها نهاية ومعنى قال ع ش قوله فلو عاوض الخ صريح ما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما خرج عن ملكه دون ما بقي وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استئناف الحول بالنسبة للسائل وان كان الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين الماشية وغيرها الآن يقال المراد استأنف في ما بادل فيه وأجاب عنه سم على ما قلنا عن بعضهم بان محل انقطاعه بها أي بالمعاوضة اذ لم يقارنهما يحصل به تمام النصاب من نوع

لذلك الحول أو عقبه وجب اخراجهما من التركة

المحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تبيع عند محرم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الاحوال ثلاثة أرباع مسنة عند محرم وربيعها عند رجب وهكذا ومن ثم لو طرأت الخاطئة على الانفراد لم للسنة الاولى زكاة الانفراد وما بعدها زكاة الخلطة (فلو ادعى) المالك (النتاج بعد الحول) أو نحو البيع اثنائه أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتمل قول كل (صدق) المالك لان الاصل عدم الوجوب مع ان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن (فان انهم) من الساعي مثلاً (حلف) ندبا فان أي ترك ولا يخلف ساع ولا مستحق (ولو مات) المالك في الحول انقطع فيسأ ثمنه الوارث من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لاسامتها بعد علمه بالموت ومثل ذلك مالو كان مال مو رثه عرض تجارة فلا ينقطع حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة وأما اثناء البلقيسني بالاكتفاء هنا وفي السائمة بقصد المورث فهو مخالف لكلام الاصحاب فاحذره وان وافقه الا ذرعى في بعضه (أو زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله) مبادله صحيحة

المتهم له عش (قوله في غير نحو قرض الخ) عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المغني بغير الصرف قال
 الرسيدي قوله في غير التجارة أي بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل
 لا يعترض به اه قال عش أي ما هي فلا يضر بالمبادلة فيها أثناء الحول على ما يأتي اه فاعمل الشارح
 أدخل بالنحو عرض التجارة (قوله ويكره) أي كراهة تنزيه نهاية ومعنى وشيخ الاسلام عبارة الكردى
 على بافضل وهو المعتمد في المذهب أي الكراهة اه (قوله ذلك) أي إزالة ملك النصاب أو بعضه أثناء
 الحول بمعاوضة أو غيرها (قوله أن قصد به الفرار) أي فقط بخلاف ما إذا أطلق أو كان الحاجة فقط أولها
 وللفرار فلا يكره نهاية ومعنى وشيخنا (قوله وفي الوجيز يحرم الخ) أي إذا قصد بذلك الفرار من الزكاة
 معنى (قوله وان هذا من الفقه الخ) عبارة المغني وان أبا يوسف كان يفعل والعلم علما ناضرا ونافع وهذا
 من العلم الضار اه (قوله وهو كذلك) أي فانهم يستأنفون الحول كما يبدلوا له ذلك قال ابن سريج
 بشر والصياغة بأنه لازكاة عليهم نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله مر فانهم يستأنفون الخ أي بشرط
 صحة المبادلة من الحول والتعاقب والمماثلة عند اتحاد الجنس والحول والتعاقب فقط عند اختلافه
 والايحاب والقبول مطاقا عش (قوله فينقطع الحول أيضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين
 أم حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا كما إذا سبق حول التجارة سم وحزم بذلك الشيخ باعش في شرح
 بافضل ويفهمه أيضا ما مر عن النهاية والمغني تقييد بالمبادلة بغير التجارة (قوله والشرط الثاني) إلى قوله
 أي ما لم يكن في المغني الا قوله واعتد إلى والاستنوى وإلى قوله وفيه ما فيه في النهاية لا ما ذكر (قوله بفعل
 المال الخ) أي مع علمه بملكها عش وشيخنا وتقدم في الشرح آتيا ما يفيد عبارة شرح بافضل
 لباعش ولا بد أن يكون السوم من المالك المكاف العالم بملكها أو من نائبه ولو كما اه (قوله أو وليه)
 قال الأذرى والظاهر أن اسامة ولي المحجور كاسامة الرشد لكن لو كان الخط للمحجور في تركها فهذا موضع
 تأمل انتهى ولا يحتاج إلى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسامة في هذه الحالة مغني زاد أنها نهاية وهل تعتبر
 اسامة الصبي والمجنون ماشيتهما أولا أم لا ذلك فيه نظر ويعد تخريجها على أن عدهما عدا لا إذا كان
 لهما تميز ويحتمل أن يقال إن اعتاقت من مال خربي لا يضمن أن السوم لا ينقطع كولو جاءت بسلام ولا
 علف والمولد بين سائمة ومعروفة له حكم الام فإن كانت سائمة ضمن الهيا في الحول والأفلا اه قال عش قوله
 مر ويعد تخريجها الخ أي فيكون الراجح أنه لا اعتبار باسماتهما و (قوله لا يضمن) أي بان لم يكن له أمان
 و (قوله أن السوم لا ينقطع) معتمد اه عبارة سم بعد ذكر مقالة الأذرى المارة قوله فهذا موضع
 تأمل لا يبعد بناء على أنه يجب على الولي مراعاة المصلحة أنه لا يعتد باسماته إذا اقتضت المصلحة خلافها كأن
 كان العلف يسيرا جدا بالنسبة لما يجب أخيه في الزكاة وما يقره على الاسامة من نحو أجرة راعيها بخلاف
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة صغيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فيعتد بها
 وكذا لو استوى الامران فيهما يظهر فليتأمل وينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم لغية المالك مثلا اه
 قال الكردى على بافضل وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك اه يعنى الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق
 بماشيته وأما وكيله في خصوص اسامة ماشيته بان أمره بها فيعتد بها مطلقا كما هو ظاهر (قوله لما يأتي الخ)

(قوله فينقطع الحول أيضا) هل محله حيث كان الواجب زكاة العين أم حيث كان الواجب زكاة التجارة فلا
 كما إذا سبق حول التجارة * (فرع) * قال في الروض فلو عاوض أي بان أخذ من غيره تسعة عشر دينارًا بتسعة
 عشر من عشرين زكاة الدينار لحوله وتلك لحولها اه أقول لا ينبغي اشكاله إذا بالمعاوضة ينقطع الحول ثم رأيت
 جمعا استشكلوا ذلك وبعضهم أجاب بان محل انقطاعها إذا لم يقارنهما يحصل به تمام النصاب من نوع المتهم
 له (قوله لثبوت بدله) ان كان ثبوت البدل يقارن ملك المقرض والأفوه مشكل (قوله أو وليه) قال المناشرى
 مانصه تنبيهه قال الأذرى الظاهر ان اسامة ولي المحجور كاسامة الرشد ماشيته ولو كان الخط للمحجور
 في تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهما أولا أم لا ذلك فيه نظر ويعد تخريجها

في غير نحو قرض النقد
 (استأنف) لانه ملك جديد
 فاحتاج لحول ثان وأتى
 بالفاء ومثل ليفهم
 الاستئناف عند طول الزمن
 واختلاف النوع بالاولى
 ويكره له ذلك ان قد
 الفرار من الزكاة وفي
 الوجيز يحرم زاد في الاحياء
 ولا تبرأ به الذمة باطنان وان
 هذا من الفقه الضار وقال
 ابن الصلاح يأثم بقصده
 لا بفعله وشمل المتن بيع
 بعض النقد الذي للتجارة
 ببعض كما يفعله الصيارفة
 وهو كذلك وكذا لو كان عنده
 نصاب سائمة للتجارة فبإدائها
 بمثلها فينقطع الحول أيضا
 ولو أقرض نصاب نقدي
 الحول لم ينقطع عنه لان
 المالك لم يزل بالكلية لثبوت
 بدله في ذمة المقرض
 وليس فيه الزكاة كما يأتي
 (و) الشرط الثاني (كونها
 سائمة) بفعل المالك
 أو وكيله أو وليه أو الحاكم
 لغيته مثلا ما يأتي أنه
 لازكاة في سائمة بنفسها

علة للتقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والساعة الرابعة في كلام مباح) كان الاولى أن يؤخره ويذكر
قبيل قوله أما المملوك الخ (قوله في كلام مباح) والكل بالهمز الحشيش مطاوعا رطباً أو يابساً والهشيم
هو اليابس والعشب والخل بالقصير هو الرطب وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم أن استقاء الماء
وسقيها ياباه لا يضري وجوب الزكاة بوجه بان الغالب انه لا كافية في الماء ولو فرض فيه كافية فهي بسيرة
بخلاف العلف فلو كان فيه كافية ليدفع وجوب الزكاة كالعلف للمملوك الذي قيمته غير يسيرة شيخنا (قوله
وذلك) أي اشتراط كونها ساعة (قوله أما المملوك) شامل لما لا يستتبهه الاكميون وما استتبهوه وبعضهم
نقل عن شيخنا الرمي تصويره بغير ما يستتبهونه ورده مر بأنه بتسليم حخته ليس للتقييد بالانقل سم على
ج اه ع ش عبارة النهاية ولو أسيت في كلام المملوك كأن نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه
فهو هل هي ساعة أو معلوفة وجهان أحدهما كما أفق به القفال وحزم به ابن المقرئ أولهما لان قيمة السكلا
تافسة غالباً ولا كافية فيها ورجح السبكي انها ساعة ان لم يكن لا كالا قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد
مثلها كافية في مقابلة ثمنها والافعلوفة ولو جره وأطعمها ياباه في المرى أو البلد فمعلوفة اه زاد المغني
والسكلا المصوب كالسكلا في ما ذكر فيه اه قال ع ش قوله مر كأن نبت في أرض مملوكة أي أو
اشتره ولو بقيمة كثيرة ومثل ذلك ما يستتبهه الناس كأن استأجر أرضاً لزرعته وبذرهم صاحباً فبنت
فهو من السكلا المملوك في الرابعة الخ الخلاف المذكور وقوله أحدهما كما أفق به القفال الخ أي انما
ساعة فتجب فيها الزكاة وقوله فمعلوفة أي ان كان ما كانته من الحزب وقدره لا تعيش بدونه بلا ضرر بين
اه ع ش (قوله على ما رجحه السبكي) اعتمد مر اه سم أي في غيرا نهاية وكذا اعتمد شرح المنهج وشيخنا وكذا
الشارح في الحاصل الا اني وان تبرأ هنا عنه (قوله انه يؤثر مطلقاً) اي وان قلت اعتمد في شرحه باو ضل وفي
الكردى عليه وكذلك في الاسنى وشروح الارشاد والعباب للشارح وظاهر المغني والنهاية اعتماداً أنهم لو
رعت ما اشتره أو المباح في محله فساعة وان جره فمعلوفة اه (قوله والاسنوى وغيره اقتناء القفال الخ) وكذا
اعتمد النهاية والمغني بشرط عدم الجز كمر وظاهر هذا الاقتناء ولو كانت قيمته كثيرة كما تقدم عن ع ش
وضعه الخ فني فقال لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها ساعة ج اه (قوله قال القفال الخ) اعتمد النهاية
(قوله وان قدمه الخ) أي ان جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله أي ما قدمه لها) (قوله
لانه لا يملك) أي ولهذا لا يصح أخذه للبيع نهاية (قوله قاله ابن العماد) أقره نهاية والضمير راجع لقوله اي
على ان عددهما بعد أول اذا كان لهما تمميز ويحمل ان يقال لو اعتقت من مال حربي لا يضمن ان السوم
لا ينقطع كلوجاءت بلا علف ولا رعى لان ذلك لا يؤثر والمتولد بين ساعة ومعلوفة حكم الام فان كانت هي
الساعة ضم اليها في الحول والا فلا وتقدم أول الباب في المتولد بين زكويين وجوب الزكاة فيه لكن بشكل
بأي أصله بالحق وينبغي على قياس هذه المسئلة ان يلحق بالام اه مافي الناشرى وقوله فهو هذا موضع تأمل
لا يبعد بناء على انه يجب على الولي مراعاة المصلحة انه لا يعتد باسامته اذا اقتضت المصلحة خلافها كان كان العلف
يسير اجدا بالنسبة لما يجب اخراجه في الزكاة وما يضره على الاسامة من نحو أجرة واعيا كأن كان الواجب
بنت شخص تساوي عشرين دينارا وأجرة واعيا في العام خمس دنانير وكان العلف بنحو دينارين بخلاف
ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حقيرة بالنسبة الى مؤنة العلف فاعتد بها
وكذا لو استوى الامر ان فيما يظهر فليتأمل وينبغي ان يجري جميع ذلك في الحاكم لغلبة المالك مثلاً (قوله
والساعة الرابعة في كلام مباح) لم يتعرض لاعتبار سقيها من ماء مباح أو عدم اعتباره (قوله فانهم انه لازم كاة
الخ) قديقال التقييد بالسوم في الاحاديث خرج مخرج الغالب فلام فهو ملة كما تقر في الاصول الان يمنع
ان السوم مما لا ينبغي الوقف فيه فليتأمل (قوله اما المملوك) أي كان نبت في أرض مملوكة له أو موقوفة عليه
شرح مر (قوله اما المملوك) شامل لما لا يستتبهه الاكميون وما استتبهوه وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي
تصويره بغير ما يستتبهونه ورده مر بأنه بتسليم حخته ليس للتقييد بالانقل (قوله على ما رجحه السبكي)

والساعة الرابعة في كلام مباح
وذلك للتقييد بالسوم في
الاحاديث في الابل والغنم
والحق بهما البقر فانهم
أنه لازم كاة في معلوفة لان
مؤنتها لم تتوفر لم تحتمل
المواساة أما المملوك فان
قلت قيمته بحيث لم يعد مثله
كافية في مقابلة ثمنها فهي
ساعة والافهي معلوفة على
ما رجحه السبكي واعتد
الجلال الباقي أنه يؤثر
مطلقاً والاسنوى وغيره اقتناء
القفال بانهم لو رعت ما اشتره
في محله فساعة والا فمعلوفة
قال القفال ولورعاها
ورقاتنا تر فساعة وان قدمه
لها فمعلوفة أي ما لم يكن من
حشيش الحرم فلا ينقطع
به السوم لانه لا يملك وانما
يثبت لا تحذره نوع اختصاص
فاذا علفها به فقد علفها
بغير مملوك فلم ينقطع السوم
قاله ابن العماد وفيه ما فيه
لان المدار على الكافة
وعندها لا على ملك المعلوف

والحاصل أن الذي يتجه من ذلك أن ملك العلف أو مؤنة تشديم المباح لها أن عده أهل العرف نافها في مقابلة بقائها أو نفاها فهي باقية على سوماها أو الألفا فان قلت بشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر إلى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشترى من منعه وجوب كمال العشر مطلقا قلت يفرق بأن ما هنا فيه النظر للمعروف وذلك فيه النظر لمنه فليط كل بما يناسبه على (٢٣٧) أن المذكور فيهما واحد في الحقيقة

كيعلم بما يأتي فان شراء

الماء لا يسقط الوجوب

من أصله فلم ينظر فيه لتأذنه

وغيره بخلاف العلف هنا

ويظهر استبان ذلك أيضا

فيما لو استأجر من رعاها

بأجرة فيفرق بين كثرة الأجرة

وقلتها ولا أثر لشرب النتائج

لبن أمه لانه ناشئ عن

الكل المباح مع كونه تابعا

ولذا لم يفسد بحول وقول

الاسنوي عن المتولي لا يضم

لامه حتى يسام بقية حولها

اعترض بأنه يلزم منه أنه

لا يركى مادام صغير لانه

لا يجتزى بالسوم عن لبن

أمه وهو باطل وخرج باسمه

من ذكر سائمة ودرها وتم

حولها ولم يعلم فلازكاة

فيها خلافا لما بحثه الأذري

ودلو أسامها غاصب أو مشتر

شراء فاسدا (فان علفت

معظم الحول) لئلا أو نهرا

(فلازكاة) فيها لكثرة

مؤنتها حيثئذ (والا) تغلف

معظمه كان كانت تسام نهرا

وتغلف لئلا (فلاصح) أنها

(ان علفت قدرا تعيش

بدونه بلا ضرر بين) اما

لقلة الزمن كيوم أو يومين

فقد قالوا انها تصبر عن

العلف اليومين لا الثلاثة

واما الاستغناء بالرعى فلا

يتغير حكمها بالعلف حيثئذ

كما حرم به الروياني (وجب) زكاتها لحقيقة مؤنتها (والا) تعيش أصلا أو مع ضرر بين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة سواء كان ذلك القدر الذي

علفت به متوالي أم غير متوالي كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر لما تقرروا المدار على قلة المؤنة وكثرة ما يحل ما ذكر حيث لم يقصد بالعلف قطع

السوم والا انقطع به مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلازكاة بناء على الأصح انه يشترط قصد السوم

لم يكن الخ (قوله والحاصل الخ) اعتمده شيخ الاسلام في المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع والجال الزملي في شرح البهجة كردى على بافضل وكذا اعتمده الحنفى وشيخنا والجبيري (قوله بشكل على هذا) أى الحاصل المذكور (قوله ما ياتي الخ) أى أنفاي المتن (قوله مطلقا) أى وان كانت قسمة الماء نافهة (قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للمعروف وهناك لزمنه سم ويأتى نظيره في قول الشارح فان شراء الماء الخ (قوله وينظر الخ) ينبغي ان يتأمل فيه ويحذر فان في أصل الروضة اطلاق وجوب الزكاة في الماشية المسداحة على رعيها بصري وقد يجاب بان شأن المتأخرين بتقييد اطلاق المتقدمين بما يظهر لهم (قوله استبان ذلك الخ) أى الحاصل المذكور وهل يثنأى ذلك أيضا في ما حوت به عادة ولاية الجور من أخذ شئ من رعاة المواشى في مقابلة زعيمهم من السكلا المباح لافيه من الكفاة أو يقال هي في الحقيقة قراعية في كلا مباح ولا نظر لهذا التأخوذ بحمل تأمل بصري وخم ع ش بالثاني (قوله يفرق بين كثرة الأجرة الخ) أى ان عدت كفاة فعلوقة والافسامة كردى (قوله ولذا) أى ولكون النتائج تابعة للامهات (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والغنى (قوله وخرج باسمه من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس على أسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وأنها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعه له أم لا أقول فيه نظرا والاقرب الثاني وقد يدل له كلام سم على المنهج ع ش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصح بالثاني (قوله خلافا لما بحثه الأذري) تقدم ردهذا سم (قوله ولو أسامها الخ) عطف على قوله سائمة الخ (قوله شراء فاسدا) أى كالمعاطاة ع ش (قوله لئلا أو نهرا) أى ولو مفرقا معنى ونهاية وياتى في الشرح ما وافقه (قوله واما لاستغنائها بالرعى الخ) ولو كان يسرحها نهرا أو يلقي لها شيا من العلف لئلا لم يؤثر نهية (قوله فلا يتغير الخ) جواب ان علفت الخ وكان حق هذا المزج ان يزيدوا العطف قبل وجبت الا تقي في المتن (قوله كما اقتضاه اطلاقهم الخ) أى بل قولهم السابق كأن كانت تسام نهرا وتغلف لئلا مع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فلاصح ان علفت قدرا الخ مصرح به اه (قوله ويحل ما ذكر) الى قوله ويفرق في النهاية والغنى الاقوله مطلقا وقوله أولغاصب وقوله وصح الى وزن الخ (قوله ويحل ما ذكر) أى قول المصنف فلاصح ان علفت الخ (قوله والا انقطع به) قيدته النهاية والغرر والاسنى بان يكون متولا قال في الابواب فان لم يتول لم يؤثر قطعا اه كردى على بافضل عبارة الاول ولا أثر لغير دنية العلف ولا لعلف يسير كالحرا الا ان قصده قطع السوم وكان مما يتول اه قال ع ش وقياسه أنه لو استعملها قدر اسيرا وقصده قطع الحول سقطت الزكاة اه وفيه وقفة لانه قد ينافيه قولهم لانها معدة الخ (قوله مطلقا) أى وان قل أو كان قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين شرح بافضل لبعثت قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما حوت به العادة من رعى الدواب في تحو الجزائر فهي سائمة وأما ما يأخذ المتكلم عاها من نحو المتكلم من الدراهم فهو ظم بجر ولا يمنع

اعتمده مر (قوله قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا للمعروف وهناك لزمنه (قوله خلافا لما بحثه الأذري) تقدم ردهذا (قوله فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه لوجود علف مؤثر فهل يصدق بلاينة أو لا بد من بينة لان العلف مما يظهر ويمكن اقامة البينة فهو كالو ادعى هلاك الخروص بسبب ظاهري لم يعرف فانه يحتاج لبينة بوقوعه ثم يصدق في التلف به كإسائة ذلك فيه نظرو ولو وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شك هل وجد علف مؤثر أو لا فهل يلزمه الزكاة لانه ثبت السوم والأصل بقاؤه وعدم انقطاعه فيه نظر فراجع (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) أى بل قولهم السابق كان كانت تسام نهرا

كما حرم به الروياني (وجب) زكاتها لحقيقة مؤنتها (والا) تعيش أصلا أو مع ضرر بين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤنة سواء كان ذلك القدر الذي علفت به متوالي أم غير متوالي كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر لما تقرروا المدار على قلة المؤنة وكثرة ما يحل ما ذكر حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم والا انقطع به مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلازكاة بناء على الأصح انه يشترط قصد السوم

(أو اعتلفت السائمة) بنفسها القدر المؤثر فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وقصد العلف غير شرط الرجوعه الى الاصل وهو عدم الوجوب (أو كانت عوامل) للمالك ولو في حرم أو بأجرة أو لغاصب (في حرث ونضح) وهو محل الماء المعد للشرب (ونحوه) كحمل (فلا زكاة في الاصح) لانها معدة لاستعمال مباح فأنه يثبت ثياب البسطن وصح ليس في البقر العوامل شي وفي رواية ليس على العوامل شي وزمن كونها عوامل يقاس بزمن علفها فيمأروم ويفرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكاة في المستعملة في محرم وجوبها في حلي محرم بانها متأصلة في النقد ومن ثم لم يخرج

لقد ولا فعل فلم يستطعها فيه الاقوى والمحرر لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت الى اسامة وقصد فتأخرت بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم (واذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده) ندبا لا مبره رواه احمد ولانه أسهل ولا يكفون حينئذ ردها للبلد ولا الساعي أن يتبع المرائي (والا) ترد الماء لنحوه غنائم بالكل (فمنع بدوت أهلها) وأقنيتهم في كفون الردائها لانه أضبط ويظهر فيما لا ترد ماء ولا مستقر لأهلها الدوام انجماعهم معها تكيف الساعي النجعة اليهم لان كلفه أهون من كلفة تكليفهم ردها الى محل آخر ثم رأيت المتولى قال للارزم للمالك التمكين من أخذ الزكاة دون حملها الى الامام ثم ا- تشككه بان وأتوا الزكاة يقتضى وجوب الحمل اليه حتى لو كان بعير اجروا لزمه العقل وعليه حمل قول أبي بكر رضي الله عنه لو منعوني عقالا اعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتا تلتهم عليه اه والقاضى قال يلزمه التسليم بالعقل

من الاسامة ومعلوم أنه لا تجب الزكاة الا اذا كانت كذلك جميع السنة وبقي ما لو كانت ترمى في كلاً مباح جميع السنة لكن بحرق عادة ما كتبها باعفاها اذا رجعت الى بيوت أهلها قدر الزيادة النماء أو دفع ضرر يسير يلحقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح مر ولو كان يسرحها نارا ويلقى لها شيئا لم يؤثر أنها سائمة ع (قوله أو اعتلفت السائمة بنفسها) أى أو علفها الغاصب أو المشتري شراء فاسدانهاية ومغنى قول المتن (أو كانت عوامل الخ) أى وان أسيت * (تنبيه) * وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتاج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر أن يقال تجب فيه الزكاة اذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول اللامهات قبل الانفصال لا يعبأ به لعدم وجوب الزكاة فيها ع (قوله اذا تم نصابه وحوله الخ) أى وسومه بشرطه (قوله ولو في محرم) أى كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كقوله الماوردي اعاب اه كروى على بافضل (قوله أو لغاصب) لعل وجهه الايمان به دفع توهم وجوب زكاتها اذا استعملها غاصبا لانه لا مؤنة لها على مالكها كالسائمة فالتجيز كاتها (قوله وهو محل الماء المعد للشرب) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو محل الماء للشرب فليحرق بصري قال ع (قوله مر وهو محل الماء للشرب لعل المراد به اخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه ما ياتي في كلام المحلى من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر يبعير أو بقرة ويسى ناضحا اه (قوله وزمن كونها الخ) عبارته في شرح بافضل وشرط تأثير استعملها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر اه أى متوالية أم لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله ويفرق بين عدم وجوب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى وفرق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا ينظر الى الفعل الخسيس واذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله اه (قوله بانها الخ) أى الزكاة (قوله والمحرم الخ) أى الاستعمال المحرم (قوله للامر) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى (قوله ولانه أسهل) أى على كل من المالك والساعي نهاية زاد المغنى ولو كان له ماشيتان عند ما من أمر بمعهما عند أحدهما لأن يعسر عليه ذلك اه (قوله حينئذ) أى حين اعتد الماشية وورد الماء (قوله لنحوه استغنائها الخ) عبارة المغنى بان استغنت عنه في زمن الربيع بالكل اه (قوله بالكل) عبارة النهاية بالربيع اه (قوله) وأقنيتهم عطف تفسير (قوله لو منعوني الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بدون والله والذي في المغنى والنهاية ونحوه هما والله لو منعوني الخ فليحرق بصري ولك أن تقول اقتصر الشارح على ما يتوقف على الحمل (قوله والقاضى الخ) عطف على المتولى كروى (قوله واعتد في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية متوحشة بعسر أخذها وامساكها فعلى رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقل لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لان العقل هنا من تمام التسليم اه قال ع (قوله ولو توقف ذلك على عقل لزمه الخ) أى ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا فان تالفت في وتعلف ليلامع تفصيلهم فيه كغيره بقولهم فالأصح ان علفت قدر الخ مصرح به (قوله ويفرق بين عدم وجوب الزكاة الخ) فرق أيضا بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمه الامارخص فاذا

تم يترددون في الكفاية فقال مؤنة اصالها الى الساعي أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقل في الجرح وعليه حمل يده أ- اسامة ك- عن أبي بكر رضي الله عنه اه وبواقعه قول المجموع عن صاحب البيان وأقره ومؤنة احضار الماشية الى الساعي على المالك لانها لا تمكس - لا تستفاد عا ل- أن تقول ان قلنا وجوب الدفع الى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعدهم فان أرسل ساعيا وجب تحكيمه من القبض ولو نحو عقل الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاجلها الى محله ان بعد لان في ذلك مشقة تطابق

وهذا التفصيل يجمع بين كلام التهمة وغيره وتعليل المجموع بشير لما ذكرته فتأمل وفيه عن الاحتجاب يلزمه بعث السعاة لاخذها أي من لا يعلم منهم أنهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عدد هان كان ثقة) وللساعي (٢٣٩) عددا (والا) يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوبها

كلها وظاهره والاولى كون العدد (عند مضيق) تجربه واحدة فواحدة وبذلك واحد من الاخذ والمخرج قضيب بشير به البها ويضعه على ظهره لانه أسهل وأبعد عن الغلط فان ادعى أحدهما الخطأ بما يختلف الواجب به أعيد العدد ويسن لاخذ الزكاة الدعاء لعطيتها وتغيتها وتطعيمها لقلبه وقيل يجب ويكره لغير بني أو ملك أفراد الصلاة على غير بني أو ملك وقيل يحرم وأما أفراد الصلاة على غير أفراد غائبه أي الأفي المكاتبات أخذها بما يأتي في السيرة لانهم منزلة منزلة الخاطبة ثم رأيت المجموع صرح بذلك هنا فقال وما يقع منه في غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع منه خطأ ويسن لمعطي نحو صدقة أو كفارة أو نذر بناتقبل منا انك أنت السميع العليم ويسن الترضي والترحم على كل خير ولو غير محابي خلافاً لمن خص الترضي بالصحابة

* (باب زكاة النبات) *

أي النبات وهو ما شجر وهو على الأشهر ماله ساق وأما نجم وهو ماله ساق كالزروع والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (تختص

بده بلا تقصير اه وقوله أي ويتصرف الخ تقة - دم ويأتي في الشرح خلافه ولعله لم يطلع عليه (قوله وبهذا التفصيل) أي قوله ان قلنا الخ (قوله يجمع بين كلام التهمة) أي بحمله على الشق الاول منه (قوله وغيره) أي كالتقاضي بحمله على الثاني منه (قوله وتعليل المجموع) أي قوله لانها للمكاتب الخ (قوله لما ذكرته) أي قوله أو بعده فان أرسل الخ (قوله وفيه) أي في المجموع قوله يلزمه أي الامام (قوله أو نحو وكيله) إلى الباب في النهاية الاقوله وقيل يجب وقوله وقيل يحرم وإلى قوله ويسن الترضي في المغنى الاقوله أي وجوباً وقوله أو ملك (قوله أو نحو وكيله) أي كوليته نهاية ومعنى (قوله من الاخذ والمخرج) شامل للمالك الساعي وولي المالك ونائبه (قوله ويضعه الخ) الواو بمعنى أو كما عبر به شيخ الاسلام والمغنى (قوله أعيد العدد) أي وجوباً ع ش (قوله لاخذ الزكاة) أي من الساعي أو المستحق (قوله الدعاء لعطيتها الخ) أي فيقول آجر الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت ولا تبغين دعاءه نهاية ومعنى (قوله ويكره لغير بني أو ملك) أي أمأمة فلا كراهة مطلقاً لانها حقهم فلهما الانعام بها على غيرهما خبر أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى (قوله على غير بني أو ملك) أي اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاً لهم كالآل نعم من اختلف في نبوته كقمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام عليه مما لا رتفاعاً عن حال من يقال رضى الله عنه نهاية (قوله وقيل يحرم) وقيل يستحب وقيل خلاف الاول مغنى (قوله اعطى نحو صدقة الخ) أي كقراء درس وتصنيف وافتاء نهاية زاد المغنى واتبان ورد اه قال ع ش وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لان تعبه في التحصيل عبادة اه (قوله على كل خير) عبارة النهاية على غير الانبياء من الاختيار اه قال البصري هل المراد بالخير ظاهره وهو من تميز بعلم أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لان المسلم الفاسق الجاهل أحوج الى طلب الرضاه من الله سبحانه وتعالى من غيره ينبغي ان يراجع ويحرم اه أقول كلامهم كالصريح في الاول ويؤيده أن الترضي دعاء مشوب بالمعظم فلا يناسب في حق الناسق

* (باب زكاة النبات) *

(قوله أي النبات) لما كان النبات يستعمل مصدراً واسماً بمعنى النبات فسرهما هو المراد هنا (قوله وهو) أي النبات (قوله مثلاً) أي أوتدوا ويا قول المتن (والشعير) بفتح الشين ويقال بكسر هاءه نهاية والمغنى قول المتن (والأرز) وتسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند اكلمه لانه خلق من نوره بلا واسطة وكل ما نبت في الأرض فيه داع ودواء إلا الأرز فان فيه دواء ولا داع فيه شجنا وبجريحى (قوله بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات) أي السبع والثانية كذلك الآن الهمزة مضمومة أيضاً والثالثة بضمهما وتخفيف الزاى على وزن كتب والرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن فقل والخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاى والسادسة تنوين بين الراء والزاى والسابعة بفتح الهمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد ع ش قال شجنا والشائع على الالسنه الخامسة اه قول المتن (والعدس) بفتح العين والدال المهملة بن وما اشتهر من أنه أكل على سباط سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الأرز والباذنجان والهريسة كما قال الاجهوزى

أخبار رزقهم باذنجان * عدس هريسة ذرو بطلان

استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا تنظر الى الفعل الخسيس وان استعمل الخلى في ذلك فقد استعمله في أصله شرح م

* (باب زكاة النبات) *

بالقوت) وهو ما يتقرب من البسطن غالباً لان الاقنيات ضرورية للحياة فوجب الشارع منه شيئاً لأرباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنعماً أو تأدماً مثلاً كالأشجار والنباتات (وهو من الثمار الرطب والعنب) احساء (ومن الحب الخنطة والشعير والأرز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات (والعدس

وسائر المقتات اختياراً ولونادراً (٢٤٠) كالخص والبسلا والبقلاء والذرة والدخن وهو نوع منها والوربي وهو الدجر والجلبان والماش

وهو نوع منه وظاهرات
الدقسة قال في القاموس وهي
حب كالجاروش كذلك
لانها بجملة ونواحها مقتاتة
اختياراً بل قد تكثر كثيراً على
بعض ما ذكر للخبر الصحيح
فيما سقت السماء والسيل
والبعل العشر وفيما سقى
بالنضح نصف العشر وانما
يكون ذلك في الثمر والحنطة
والحبوب فانما الثناء والبطيخ
والرمان والقضب أي
بالمحمة وهو الرطبة يفتح
فيسكون فعبقوا عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيس بما فيه غيره بجماع
الاقتيان وصلحين لا دخار
فيما يحب فيه وعدمهما
فيما لا يحب فيه سواء أزرع
ذلك قصداً أم نبت اتفاقاً كما
في المجموع كما في
الاتفاق وبه يعلم ضعف قول
شيخنا في من تحريه وشرحه
تبعاً لأصله وأن يزرعه مالكه
أوثابه فلاز كافيهما نزرع
بنفسه أو زرعه غيره بغير
أذنه كنظيره في سوم النعم اه
وفي الروضة وأصلها ما حصله
ان ما تناثر من حب بمالوك
بحجر ربح أو طير زكي وحري
عليه شراح التنبيه وغيرهم
فقالوا ما نبت من زرع بمالوك
بنفسه زكي وعليه يفرق بين
هذا والماشية بأن لها نوع
اختباراً فاحتج لصارفة
وهو قصد اسامتها بخلافه هنا
وأيضاً فنبات القوت بنفسه

شيخنا ويجري (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتهر على اللسان من
ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغة شيخنا (قوله والبسلاء) هو حب كروي أكبر من الدحرج (قوله
والبقلاء) بالتشديد مع القصر أو بالتخفيف مع المد وهو الغول شيخنا ويجري (قوله والذرة) بضم الذال
المحمدة بخلاف ما اشتهر على اللسان من جعله بالمد المهيمله وفتح الراء شيخنا (قوله واللوبيا) بالمد والقصر
و (قوله وهو الدجر) بتثنية الدال وسكون الجيم كروى على بأفضل (قوله والجلبان) بضم الجيم
عش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماش) وهو المعروف بالكشري كروى
على بأفضل (قوله ان الدقسة) كغرفة ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبران (قوله لانها بجملة
ونواحها الخ) لعله في زمنه والافلا وجود لها بجملة الآن (قوله العبر) الى قوله وقبس في المغني والى قوله وبه
يعلم في النهاية (قوله للخبر الصحيح الخ) علة لجميع ما في المتن والشرح (قوله والبعل) بالجر عطف على ما من
قوله فيما الخ عش قال الشوري وفي المصباح البعل ما يشرب بهر وقه فسيستغنى عن السقي اه (قوله
وانما يكون ذلك الخ) مدرج من الراوي تفسير المراد من الحديث عش (قوله وهو الرطبة) أي الحشيش
الانخضر شرح بأفضل لباعشن (قوله أم نبت اتفاقاً) أي كان سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة أو وقعت
العصافير على سنابل فتناثر الحب ونبت نهاية (قوله ان ما تناثر من حب بمالوك الخ) أي ونبت سم (قوله
وعليه) أي على المعتمد في النبات من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاحتج الخ) لم ذلك سم (قوله
بخلافه) أي الامر (هنا) أي في الحب وكان الاولى الاخصر بخلاف هذا (قوله في سوم الماشية) الاولى حذف
في (قوله ويظهر ان يلحق بالمالوك الخ) أي فتجب فيه الزكاة اذا بلغ نصاباً (قوله الى أرضه) أي أرض مالوكه
له ولو منقعة بخلاف مالوكه الى أرض مباحة فثبت فيها فلاز كافيها كباقي (قوله وقصد تملكه الخ) ينبغي فيما
تملكه بعد النبت ان ينظر الى حاله حيث كان مما يعرض عنه جازاً تملكه والافلا اذ هو باق على ملك صاحبه
الى الآن وقد لا يسمع به الا ان بعد النبات والاعراض عما ذكر لا يزال الملك وانما يبيع أخذه وتملكه ان كان
مما يعرض عنه لفقاهته فليأتمل وليحرر ويبقى النظر فيما لو لم يملك فان مقتضى كلامه أنه لا يكون ملكه ولا
زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فالظاهر أنه ملك لصاحب البذر ما اقرر فان علم فواضح أنه الخاطب بالزكاة وهل
ياتي في مالك الأرض نظير ما ذكره في العارية أو يقال له أن يقلعه مطلقاً لانه لم يصدر عنه اذن بالملك وان لم يعلم
فظاهر أن له حكم الاموال الضائعة فيصرف في المصالح وعليه فهل يخرج منه الزكاة حيث يقطع أو يغيب على
الان أن مالكه من أهلها أولاً لئلا يملك ولعل الاول الاقرب فليأتمل جميعه اذكر وليحرر فان لم أر في شيء
منه نقلاً ثم رأيت الغاضل المحشي سم قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ملكه على قصد تملكه وسيأتي في شرح
قول المصنف في العارية ولو حل السيل بذرا الى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر تقييده بعدم اعراض مالكه
ثم قوله أماما أعرض مالكه عنه وهو من يصح اعراضه لا كسقيه فهو لذي الأرض ان قلنا زال ملك مالكه
عنه بمجرد الاعراض انتهى اه بصري (قوله وكذا يقال فيما حله سبل الخ) أي ان قصد تملكه قبل النبت
أو بعده وجبت فيه الزكاة والافلا وهو محل تأمل اذ مقتضى ما ذكر أنه يجوز تملكه ويختص به والقياس أن
يكون لما ذكره كبحكم النبي عفايتمل وليحرر ثم رأيت الغاضل المحشي قال قوله فثبت الخ طاهره أن من قصد تملكه
ملك جميعه فليست وجه ذلك وهذا جعل غنية أو فيا بل لا ينبغي الا أن يكون غنية ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا

(قوله وفي الروضة وأصلها ان ما تناثر من حب الخ) عبارة الروض وما نبت من انتشار الزرع قبل يضم الى
أصله قطعاً لانه لم ينفرد بقصد وقيل كالزريعين المختلفين اه (قوله أو طير) أي ونبت (قوله فاحتج لصارف
عنه) لم ذلك (قوله وقصد تملكه الخ) قضيته توقف ملكه على قصد تملكه وسيأتي في شرح قول المصنف في
العارية ولو حل السيل بذرا الى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر تقييده بعدم اعراض مالكه ثم قوله أماما
أعرض مالكه عنه وهو من يصح اعراضه لا كسقيه فهو لذي الأرض ان قلنا زال ملك مالكه عنه بمجرد

القصد استدلاء وهو بعيد خصوصا ان نبت في غير أرضه انتهى وهو ما تقدمت الإشارة اليه الآن اختصارا أنه غنيمته تحمل نابل اذ الظاهر أنه في بصرى وقال ع ش أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا المملا يعرض عنه ملكه من نبت هو في أرضه بلا قصد فان نبت في موات ملكه من استولى عليه كالخبط ونحوه وان كان مملا يعرض عنه ملكه تركه خوفا من دخولهم بارضا فهو في موات قصد به في مواته فباعتل فهو غنيمته لمنعه اه وهذا هو الظاهر الا انه لو اتى في الشق الثاني وهو كونه مملا يعرض عنه كل من الترك والقصد المذكورين كجوه موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم سم انه غنيمته بشرطها (قوله فنبت بدارنا) أي نبت بارض واحد منا وقصد تملكه بعد النبت أو قبله وجبت فيه الزكاة ولا فلاذر (قوله وبه يخص الخ) أي بهذا التفصيل يخص اطلاقهم الخ يعني أن اطلاقهم محمول على ما ذالم يقصر تملكه كرهى أقول لا يبعد أن يحمل اطلاقهم المذكور على ما ذالت في أرض مباحة في دارنا عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السيل جبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضا فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء الخ اه قال ع ش قوله فنبت بارضا أي في محل ليس له لو كالأحد كالأوت اه زاد شيخنا هذه المسائل خارجة في الحق بقاء ذلك فالتعبير بالاستثناء فهماصو رى أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح بها بشرط المالك مع أنه لم يثبت عليه اتسكاله على علمه سابق اه (قوله وغمار موقوفة الخ) ظاهر صناعته أنه معطوف على نخل مباح وفيه ما لا يخفى عبارة النهاية والمغنى وكذا أي يستثنى من اطلاق المصنف غمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والبطو والقاطر والساكنين لا تجب فيه الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين اه قال ع ش قوله وغلة القرية الخ أي والحال أن الغلة حصت من حب مباح أو بذرة الناظر من غلة الوقف أمالوا استأجر شخص الأرض وبذر فيها جبا تملكه فالزرع لصاحب البذر وعالمه زكاة اه (قوله بل الوجه خلافه) معتمد ع ش (قوله وبعضهم الخ) أي وأفتى بعضهم الخ ع ش (قوله فيها باقى) أي فيها لو وقف على غير آثار به بقا منقطع الا حرقا فأنقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق الى أقرب رحم الواقف ع ش (قوله كالوقف على معين) أقول هو متجه فليتأمل بصرى أي لعين المالك هنا لأن (قوله لان الواقف الخ) قد يقال ان جعل الواقف الوقف منقطع الا حرقا في قوله يقول ثم لا قرب رضى وأيضا أن المدارعى تعين المالك ولو من الشرع (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر تقريره على ما قبله عبارة الروض مع شرحه فرع لو ملك نصا بافتذر التصديق به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو ضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملك النصاب اه (قوله قبل وجوبها) أي الزكاة (قوله فان بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الرجوب (قوله وسيأتى تحرير ذلك الخ) قال هناك في موضع وينعقد معلقا في نحو اذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كإياتي آخر الباب انتهى اه سم (قوله وينبغي حله على ما نبت فيها الخ) اهلا حله على ما نبت فيها من بذره المملوك اه كذا قاله الغاضل المحشى وكانه إشارة الى التوقف في تقييده بالمباح بصرى (قوله ان زرعه نحو المغصوبة الخ) أي كالشجرة اشترأ فاسدا (قوله وان الثمر الخ) ينظر أنه معطوف على أن غلة الأرض الخ (قوله المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء (قوله وما جزئه السيل من دار الحرب) أي ونبت بارض مباحة ع ش وشيخنا (قوله وخرج) الى قوله وهو الاشارة في النهاية الى الحلبلة وكذا في المغنى الى التمس والسمسم (قوله الاعراض اه) (قوله فنبت بدارنا) ظاهره ان من قصد تملكه ملك جبا فليفتقر وجه ذلك وهلا جعل غنيمته أو فيا بل لا ينبغي الا ان يكون غنيمته ان وجد استدلاء عليه أو جعلنا القصد استدلاء وهو بعيد خصوصا ان نبت في غير أرضه (قوله فنبت بدارنا) أي فتجب فيه اذا قصد تملكه قبل النبت أو بعده (قوله وبه يخص اطلاقهم الخ) عبارة مر في شرحه ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السيل جبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضا فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالصحراء انتهى (قوله وسيأتى تحرير ذلك في النذر) قال هناك في موضع وينعقد معلقا في نحو اذا مرضت فهو نذر له قبل مرضى بيوم وله التصرف هناك قبل حصول المعلق عليه كإياتي آخر الباب اه (قوله وينبغي حله الخ) اهلا حله على ما نبت فيها من بذره المملوك اه (قوله

٢٠١٦

يؤكل ثدياها أو ثدياها أو ثديها (٢٤٣) كالقرطم والتمر من وجب الفجل والسمن وباختيار ما يقتان اضطرارا كحب الحنظل والخلبة

والغاسول وهو الأسنان وضبطه جمع بكل ما لا يستنبه الآدمرون لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتنائهم به اختيارا أى ولا عكس إذا الخلبة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك وعلى زارع أرض فيها خراج وأجرة الزكاة ولا يسقطها وجوبه بالاختلاف الجهة والخبر الثاني لاجتماعهما ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤيدهما من جهة الابعاد اخراج زكاة الكل وفى المجموع لو أخرج الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لأو جزأ أرض أخذ آخرتها من جهة قبل أداها كأنه كان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما بيده أو نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته ولو أخذ الامام أو نائبه كالقاضي بشرطه الاثنى آخر الباب الخراج على أنه بدل عن العشر فهو كالأخذ القيمة بالاجتهاد أو التقليد والأصح اجزأه أو ظلمها لم يجز عنها ونواها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحل الاجزاء بردبان الغرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الاختصاص معه كان قصد بالاختلافه أخرى فلا يؤيده قول بعضهم يحل الاجزاء على ما ذكره من الظلم

كالقرطم الخ) أى والتين والسفرجل والخوخ والرمان والاوز والجوز والفتح والمشمش مغنى (قوله والتمر من) يضم التاء وقد تغفح وبالميم معروف يدق بمصر وتغسل به الايادى و (قوله وجب الفجل) يضم الفاء واسكان الجيم اه كرى على بافضل (قوله والسمن) بكسر السين وسكون الميم (قوله كحب الحنظل) يغسل مرات الى أن تزل مرارته ثم يقتات به حال الضرورة و (قوله والغاسول الخ) قال فى الصحاح حب الاشتان حب يخبر ويؤكل فى الجذب اه كرى على بافضل (قوله ولا تقتات كذلك) أى اختيارا سم (قوله وعلى زارع) الى قوله والخبر فى المغنى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما العموم الاخبار وحب لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام عنوة ثم تعوضها من الغائبين وقفها علينا وضرب عليها خراجا أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو أجرة ولا يسقط بالاسلام فان سكنوها به ولم تشترط هى لنا كان خرية يسقط باسلامهم اه (قوله وأجرة) الواو بمعنى أو التى يمنع الخلو (قوله لاجتماعهما) أى العشر والخراج نهاية (قوله ولا يؤيدهما) أى الخراج والاجرة (قوله فالخراج على المالك) أى على المستأجر سم (قوله لم يملك) أى المؤجر (قوله ولو أخذ) الى قوله أو ظلمنا فى النهاية والمغنى الا قوله أو نائبه الى الخراج (قوله ولو أخذ الامام الخ) ولودفع المكس مثلا بنية الزكاة أخره على المعتمد حيث كان الاخذ له امسا فقيرا أو نحوهم من المستحقين شيئا (قوله على أنه بدل عن العشر الخ) ينبغى أن الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب أجزأ عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره أو من غير جنسه نظرا فى اعتبار النية وعدمه بل ذهب الآخذ سم ويأتى عن ع ش عدم اشتراط نية المالك حينئذ (قوله والأصح اجزأه) أى يسقط به الغرض فان نقص عن الواجب تمه نهاية ومغنى وروض قال ع ش أى وتقوم نية الامام مقام نية المالك كالمعتنع وليس منه ما يأخذ هذه الملتزمون بالبلاد من ذلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام فى قبض الزكاة ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه فى مقابلة تعبه فى البلاد ونحوها بخلاف ما يأخذ الملتزمون لاجزاء البلاد من الامام بمقدار معين من النقود أو غيرها فيسقط به الغرض اذا كان بتقليد صحيح فانهم نائبون عن الامام (قوله أو ظلمنا) أى لغير قصد الظلم بدون أن ينضم اليه قصد أنه بدل العشر كما يفيد المقابلة وقوله برد الخ زكوله يؤيده الخ وقول المغنى والروض مع شرحه والخراج المأخوذ ظلم لا يقوم مقام العشر وان أخذته السلطان على أن يكون بدل العشر فهو كالأخذ القيمة بالاجتهاد فيسقط به الغرض اه (تم له بردبان الغرض الخ) قضيته أنه لو أطلق الآخذ من الامام أو نائبه ولم يقصد حين الاخذ العصب ولا كونه بدلا عن الزكاة يجزئ خلافا لما يفيد قوله وبهذا يعلم الخ فليراجع ثم رأيت أن سم ربح تلك القضية كما يأتى (قوله أنه قاصد الظلم) أى فقط (قوله محله عند عدم الصارف الخ) قد يقتضى أنه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير أنه هدية أو عن دين وقصد أخذها من هذه الجهة لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد سم (قوله ويؤيده) أى تقييد قولهم المذكور بعدم الصارف من الآخذ (قوله يحل الاجزاء) أى اجزاء الخراج المأخوذ ظلمنا ولا تقتات كذلك) أى اختيارا (قوله وعلى زارع أرض فيها خراج الخ) عبارة الروض وتجب وان كانت الارض مستأجرة أو ذات خراج قال فى شرحه فجب الزكاة مع الاجرة أو الخراج ثم قال وأما خبر لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم ضعيف قاله فى المجموع اه (قوله فالخراج على المالك) أى على المستأجر (قوله على أنه بدل عن العشر) ينبغى ان الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب اجزأ عندنا بشرط نية المالك ان دفع باختياره أو من غير جنسه نظرا فى اعتبار النية وعدمه ما ذهب الآخذ (قوله على أنه بدل عن العشر) فهو كالأخذ القيمة بالاجتهاد أو التقليد انظر هل يشترط فى هذه الحالة نية المالك ولا يكفي نية الامام لان المالك غير ممنوع ويمكن ان يقال ان دفع المالك باختياره فلا بد من نيته والاعتبار اعتقاد الآخذ وقد يقال لا اعتبار بنية المالك واختياره الا ان رأى جواز ذلك ولو بتقليد من يراه (قوله عند عدم الصارف) قد

بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذي لم يعول على نية الدافع وهذا يعلم ان المكس لا يجوز عن الزكاة الا ان اخذه الامام أو نائبه على انه بدل عنها باجتهاد أو تقليد صحيح لا مطلقا خلافاً لهم فيه كما بسطت الكلام عليه في كتابي الزاوي واوجع اقتراح الكافر وفي غيره وسيأتي لذلك مزيد * (تنبيه) * أخذ الزكشي من كلامهم ان أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الخنابلة انه أنكر افتراء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج على كمالها كما نأموه هي ليست كذلك فتجب الزكاة أي حتى على قواعد الحنفية وأوجب بانه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية أنهم افتتحت عنوة وان عمر وضع على رؤس أهلها (٢٤٢) الجزية وأرضها الخراج وقد أجمع المسلمون على أن الخراج بعد

توظيفه أي على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام و يأتي قبيل الامان ما ورد جزمهم بفتحها عنوة وصرح أئمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من أراضيها ولا يعلم أصله بحكم يجوز أخذها لان الظاهر انه بحق وبذلك أهلها لها فله - م التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في الدار الملك وحيداً فالوجه ان أرض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في فتحها أهو عنوة أو صلح في جميعها أو بعضها كما يأتي بسطه قبيل الامان صارت مشكوكاً في حل أخذها منها وقد تقرران ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاختلاف المذكور * (تنبيه آخر) * قدم مخالف لشافعي أو باعه مثلاً لا يعتقد تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي فهل له أخذه اعتباراً باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ماء وضوءه الخالي عن النية وفرقوا بينه وبين ما مر في اعتبار اعتقاد المقتدي بان سبب هذا رابطة الاقتداء

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله وبمذايعلم الخ) أي بقوله ولو أخذ الامام الخ (قوله وسيأتي الخ) أي في آخر فصل أداء الزكاة (قوله لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر سم أي مما حاصله أنه ينبغي أن يكون حالة اطلاق أخذ الامام المكس بأن لا يقصد شيئاً من الغصب وبدل الزكاة كآخذ باسم الزكاة باجتهاد أو تقليد صحيح فيجزي عن الزكاة اذا نواها المالك حين الاختلاص لعدم الصارف حينئذ فالسابع من الاجزاء قصد الامام نحو الغصب وينبغي ان يقترن هذا القصد بالقض فلا تقدم لم يضر اه وفيه فسحة في حق التجار اذا الظاهر عدم مقارنة قبض ناظر الكمرك بقصد نحو الغصب والظلم أيضاً أن أصل وضع الكمرك كفي بعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاة مال التجارة والظاهر ان هذا يعلمه سلطان الوقت ويقصده وهو كاف في سقوط الزكاة اذا نواها المالك وان لم يعلمه ولم يقصده ناظر الكمرك فانه نائب عن السلطان (قوله أن أرض مصر الخ) مغعول أخذ (قوله ثم نقل الخ) أي تأييد لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعني زكاة النبات في أرض مصر (قوله بأن الخ) متعلق بانكر (قوله أي حتى على قواعد الحنفية) أي من عدم الزكاة في الارض الخراجية (قوله وأوجب الخ) أي عن طرف الحنفي (قوله ويأتي الخ) ردلساً أجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح) الى قوله وبذلك الخ في المغنى والى قوله وحينئذ في النهاية (قوله وصرح أئمتنا بان النواحي التي الخ) يعلم منه أن وجوب الخراج لا ينافي ملكها وفي بحث عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضاً سم (قوله وحينئذ فالوجه الخ) أقره ع ش (قوله من ذلك) أي من تلك النواحي (قوله في حل أخذه) أي الخراج (قوله فاندفع الاختلاف) أي أخذ الزكشي (قوله قدم مخالف لشافعي الخ) أي أحضره المخالف طعماً لمألباً كرهدي (قوله لا يعتقد الخ) تنازع فيه قدم و باع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعني أن الشافعي يعتقد تعاق الزكاة بدون المخالف كرهدي (قوله كما اعتبروه الخ) أي قياساً عليه (قوله بان سبب هذا) أي اعتبار اعتقاد المقتدي دون الامام (قوله رابطة الاقتداء) قد يقال مقتضى هذه الرابطة العكس أي اعتبار اعتقاد الامام لا المأموم (قوله ولا رابطة ثم) أي في ماء الوضوء وقال الكرهدي أي في استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) أي عدم الرابطة وقال الكرهدي أي الفرق المذكور اه (قوله وايضاً الخ) عطف على قوله كما اعتبروه الخ (قوله ويأتي الخ) عطف على قوله مر الخ (قوله على فعله) أي ما يحل عنده (قوله اتفاقاً) متعلق بقوله نقرأ الخ (قوله أولاً) عطف على قوله أخذه الخ أي أوليس للشافعي اخذ ذلك (قوله ويوجب عن الاول) أي عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف في استعمال الماء (قوله المؤدى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطاً) متعلق به أي بالاعتبار (قوله لا يقاس الخ) خبران (قوله وعن الثاني والثالث) أي ويوجب عن القياس بما مر والقياس بما يأتي (قوله باننا وان لم نناقش بر المخالف لكن يلزمنا الخ) قضية هذا الجواب عدم جواز الاختلاف في عكس

بقتضى هذا انه لو دفع الزكاة بنيتها الفقير فاعتقد الفقير انها هدية أو عن دين وقصد أخذها عن هذا الوجه لم تجز وفيه نظر ولعله بالنسبة لهذا غير مراد (قوله وسيأتي لذلك مزيد) يأتي فيه كلام آخر (قوله وصرح أئمتنا بان النواحي التي يؤخذ الخراج من أراضيها الخ) يعلم منه ان وجوب الخراج على الارض لا ينافي ملكها وفي

ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجودهنا وأيضاً ما نه يحرم على شافعي لعب الشرع فمع حنفي لان فيه عانة على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفي اذ لا يتم اللعب المحرم عنده الا بساعدة الشافعي له و يأتي أن الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لا ناقراً من اجتهاد أو قل من يصح تقليده على فعله اتفاقاً ولا اعتبار بعقيدة نفسه ويوجب عن الاول بان اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً من انه لا يخالفه من الامانة به وجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تتعريم امامنا نحواً كل ما تعلقت به الزكاة قبل اخراجها عن الثاني والثالث باننا وان لم نناقش بر المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحريره غير عانة له بالاولى

وهذا هو الذي يجب ترجيحه خلافاً لما مال إلى الأول وعبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلفت المذهب فيه فأراد قضاء دين به لمن (٢٤٤) يفسده فقيه خلاف والاصح أن من يصححه أن كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذا أن لم ينقض

وقلنا المصيب واحد أي وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لأنه فيما باطن الأمر فيه كظاهاً ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتي بسبب طه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه (وفي القديم يجب في الزيتون والزعفران والورس) بفتح فسكون ثبت أصغر بالين يصغ به ولودون نصاب لقلة حاصلهما غالباً (والقرطم) بكسر أوله وثالثه وضمة هاء حجب العصفور (والعسل) من الخسل كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الأول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لأننا في ما عدا الزعفران عن الصحابة لكنها ضعيفة (ونصابه خمسة أوسق) من وسق جمع أو حل لخير السجين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي ألف وستمائة رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعاً أجمعاً فجعله الأوسق ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث قدرته بالبغدادية لأنه الرطل الشرعي (وبالدمشقي ثلثمائة وستون أربعون رطلاً وثلثان) لأن رطل دمشق ستائة درهم ورطل بغداد عند الرافعي مائة وثلثون درهما (قلت الاصح) أنها بالرطل المسمى (ثلثمائة) رطل (واثنان وأربعون رطلاً) (وسنة أسباع) من رطل (لأن الاصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلثون والله أعلم) وتقدير الأوسق بذلك تجد بدعي الاصح والاعتبار بالكيل

مسألة الشارح بأن قدم مخالفاً لشافعي أو باعه مثلاً لا ما يعتد المخالف تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي وفيما لو أعطى حذ في لشافعي مالك نصاب لا يفي لغالب عمره ما يقطع أو يظن ظناً غالباً أنه زكاة أو نحوها فليراجع (قوله وهذا) أي الثاني من عدم الجواز (هو الذي يجب) أقره ع ش وسم (قوله أن من تصرف فاسداً الخ) الأولى أن من تصرف تصرفاً مختلف المذهب في فساد أي كاستبدال الوقف والمعاطاة (قوله به) أي بما وقع نحو من في ذلك التصرف (قوله أن يفسده) أي يعتقد فساداً كردى أي هل يجوز له أخذه (قوله ففيه الخ) أي في جواز أخذه وحله (قوله أن من يصححه) أي يعتقد صحة ذلك التصرف (قوله أن كان قوله مما ينقض) أي لكونه مخالفاً للنص مثلاً (قوله لم يحل له) أي لمن يفسده (قوله وكذا أن لم ينقض) أي لكونه مخالفاً للقياس الخفي مثلاً (قوله ما لم يتصل به) أي بصحة ذلك التصرف وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لأنه) أي حكم القاضي (فيما باطن الأمر فيه كظاهاً) أي بخلافه فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدة فينفذ ظاهر الإباطن فلا يفيد الحل باطناً لمال ولا يبيع (قوله بفتح) أي قول المتن ونصابه في النهاية والمغنى الإقوله ولودون إلى المتن وما أنبه عليه (قوله ولودون نصاب الخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كردى وبصرى (قوله في ما عدا الزعفران) أي وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذي في النهاية والمغنى في ما عدا الورس وأحق الورس بالزعفران فليراجع قول المتن (ونصابه الخ) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة * (تنبيه) * مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض إلا الحطب والقصب والخشيش ولا يعتبر بعنده النصاب ومذهب أحمد يجب فيما يكال أو يوزن ويدخ من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي قاله في القلائد بأعش قول المتن (خمس أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فبحسبه فلا وقص فيها والأوسق جمع وسق وهو بالفتح على الأفصح مصدر بمعنى الجمع سى بذلك لجمعه الصبيحان شيخنا ونهاية ومعنى قال ع ش والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع اهـ (قوله لخبر) أي قوله قال بعضهم في النهاية والمغنى الإقوله قال الرويانى إلى وانما ما أنبه عليه (قوله فجعله الأوسق الخ) أي فإذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعاً كانت الجلة ثلثمائة صاع شيخنا (قوله والصاع أربعة أمداد الخ) أي فإذا ضربت أربعة أمداد في الثلثمائة صاع صارت الجلة ألفاً ومائتي مدو (قوله والمد رطل وثلث) أي فتصير الجلة ألفاً وستمائة رطل بالبغدادية شيخنا (قوله وقدرت) أي الخمسة أوسق (قوله لأنه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأمر ع ش (قوله ورطل بغداد عند الرافعي مائة وثلثون درهما) أي في ضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانمائة آلاف ويقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكرناه في قول المتن (لأن الاصح أن رطل بغداد الخ) بيانه أن ضرب ما سقط من كل درهم وهو درهم وثلثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف نهاية زاد المغنى لأن الباقي بعد الأسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبع مائة وأربعة عشر درهما وسبعة درهما وخمسة آلاف ومائتا درهم في مقابلة ثلثمائة واثنين وأربعين رطلاً والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعة درهما في مقابلة ستة أسباع رطل لأن سبعة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع اهـ (قوله لتحديد) أي فلا زكاة في أقل منها إلا في مسألة الخلطة السابقة شرعاً بفضل (قوله على الاصح) وهو المعمد ووقع في شرح مسلم والمجموع ورؤس المسائل أنه تقرىب وعليه لا يضر نقص رطل أو رطلين قال المحاملى وغيره بل وخمسة وأقرهم في المجموع كردى على بفضل (قوله والاعتبار بالكيل) أي على الصحيح مغنى زاد النهاية بما كان

بحث عيوب المبيع ما يصح بذلك أيضاً

في

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) أي أو إذا وافق الكيل نهاية ومعنى زاد شرح بافضل
 فان اختلفا فبلغ بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم تجز كانه وفي عكسه تجب اه عبارة
 الجبري قوله استظهارا أي طلب الظهور واستيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال مر فلو
 حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يرد أن نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في
 الوزن لانه اخف عش انتهت (قوله والمعتبر فيه) أي في الوزن من كل نوع (الوسط) أي فانه يشتمل على
 الخفيف والرزين معنى ونهاية قال الكبردي مثلا نوع الحنطة بعضه في غاية الثقل وبعضه في غاية الخفة وبعضه
 متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا أنواع الشعير وغيره اه (قوله ستة أراذب الاسدس أراذب الخ)
 اعتمده الشارح في كتبه وفي الاسنى هو أوجه وايدى سم في شرح أبي شعاع وقال القمولى ستة أراذب
 ور ببع أراذب واعتمده الخطيب في المعنى ومر في النهاية والذهب بالارذب المسمى ستة أراذب صما كبردي
 على بافضل (قوله كبحره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالكيل المصري ستة أراذب ور ببع أراذب
 وهذا بحسب زمانه وأما الآن فمرر وها باربعة أراذب وبيته لان الكيل قد كبر عما كان عليه شيئا
 عبارة الجبري وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والافانصاب الآن بالكيل المصري اربعة أراذب
 وسدس بسبب كبر ما يكال به الآن حتى صارت الاربعة أراذب وسدس بقدر الستة أراذب والربع
 من الاراذب المقدرة نصابا سابقا اه (قوله بناء على ان الصاع قدحان الخ) أي وكل خمسة عشر مدا سبعة
 أقداح وكل خمسة عشر صاعا وبيته ونصف ور ببع فتلاثون صاعا ثلاث وبيته ونصف فتلاثمائة صاع خمسة
 وثلاثون وبيته وهي خمسة أراذب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وقال القمولى كيله
 بالارذب المصري ستة أراذب ور ببع أودب وهو المعتمد يجعل القدح صاعا كز كاة الفطر وكفارة اليمين
 وعليه فالنصاب ستمائة نهاية ومعنى قول المتن (ويعتبر تمر أوز يما) قال في الروض فان أخذ الزكاة
 أي فيما يجفر طباردها ولو تلفت فقيمتها ولو جففتها ولم تنقص لم يجز انتهى وقوله لم يجز هو المعتمد لانه ليس
 بصفة الوجوب عند القبض بخلاف ما سياتي في المعدن لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله مالو
 قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزا والارد التفاوت أو أخذه وذلك لانه عند
 القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه سم (قوله لخبر مسلم ليس في حب ولا تمر الخ) أي
 فاعتبر الاوسق من التمر معنى قول المتن (والافر طباعنا) قضيته امتناع خراج البسر وعدم اجزائه نعم ان لم
 يتأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر انتهى سم على جج وقوله نعم ان لم يتأت
 منه رطب أي غير ردي كما يؤخذ مما يأتي اه عس (قوله في وسق رطباوعنا) أي بتقدير الجفاف
 (رطباوعنا)

قال الروباني عن الاصحاب
 بمكال أهل المدينة أي للخبر
 الآتي أول زكاة النقصد
 وانما قدر بالوزن استظهارا
 والمعتبر فيه من كل نوع
 الوسط وهو بالارذب المصري
 ستة أراذب الاسدس أراذب
 كبحره السبكي بناء على
 ان الصاع قدحان بالمصري
 الاسبكي مد (ويعتبر)
 الرطب والعنب أي بلوغه
 خمسة أوسق حاله كونه
 (تمر أوز يما ان تمر أو
 تراب) لخبر مسلم ليس
 في حب ولا تمر صدق فتخى
 يبلغ خمسة أوسق (والا)
 يتتمر ولا يترب (في وسق
 رطباوعنا)

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسط) قد يقال أوساط الأنواع مختلفة ثقلا وخفة فيلزم اختلاف مقدار النصاب
 باختلافها (قوله وهو بالارذب المصري ستة أراذب الاسدس الخ) وقال القمولى ستة أراذب ور ببع جعل
 القدح صاعا كز كاة الفطر وكفارة اليمين واعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله ويعتبر تمر أوز يما الخ) قال
 في الروض فان أخذ الساعي الزكاة رطباودها اه وهل محل ردها ان بين والا كان تبرعا كما يأتي في باب زكاة
 النقصد فيما إذا أخذ الردي عن الجيد أو المكسور عن الصحيح أو يفرق فيه نظر والقلب الى الاول أميل
 فلا يرجع قال في الروض فان أخذ الساعي الزكاة رطباودها ولو تلفت فقيمتها ولو جففتها ولم تنقص لم يجز اه
 وقوله فقيمتها أي بضاع على انه متقوم كما بينه في شرحه وقوله لم يجز هو المعتمد لانه ليس بصفة الوجوب عند القبض
 كلقبض المستحق سخلة فكملت بيده لا تجزئ بخلاف ما سياتي في المعدن انه اذا قبضه الساعي مختلطاً ثم ميزه
 فان كان قدر الواجب اجزائه والارد التفاوت لو أخذه وذلك لانه بصفة الوجوب لكنه مختلط بغيره ومثله مالو
 قبض الحب بعد جفافه في قشره ثم ميزه فان كان قدر الواجب اجزا والارد التفاوت أو أخذه وذلك لانه عند
 القبض بصفة الوجوب لكنه مختلط بقشره ونحوه (قوله في المتن والافر طباعنا) قضيته امتناع خراج
 البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يتأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر

فلو كان عند ستة أسوق مثلاً لا يتجفف قدر ما يجفها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أسوق وجبت زكاتها وأقل منها فلا يتخذوا عش أي وإن شئت فلا قرب عدم الوجوب لانه الأصل أخذ ما يأتي في الارز الشعير (قوله ويخرج منه) أي ويقطع باذن الامام ويخرج الزكاة منه في الحال شرح المنهج ونهايه وهذا صريح في أنه لو جعله دبساً ثم أخرج الزكاة من الدبس لم يجز (قوله ويضم غير المتجفف) أي بتقدير الجفاف هنا وفيما يأتي مما ألحق بذلك (قوله وما يجب ردنياً كما لا يخفى الخ) أي فيعتبر برطباً ويقطع باذن الامام ويؤخذ الواجب برطباً شرح المنهج (قوله وله قطع ما لا يجب الخ) ويجب استئذان العامل في قطعه كفي الروضة فان قطع من غير استئذانه أم وعزروا على الساعي ان يأذنه خلافاً لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب نهايته ومغنى وباقي بعضه في الشرح قال ع ش قوله مر ويجب الخ أي على المالك ثم هذا واضح فيما إذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العسوى اه ولو لم يكن في هذا الاقيم امام ولا ذو شوكه فهل يجب استئذان أهل حله وعقده أخذاً من نظائره فليراجع (قوله أي وما ألحق الخ) أي مما يجب ردنياً وما يطول زمن جفافه (قوله وكذا ما مضى أصـ له الخ) أي وإن كان يجف سم (قوله لنحو عطش) ولو اندفعت بقطع البعض لم تجز الزيادة عليه نهاية ومغنى (قوله أو خيف عليه) أي على الأصل الضرر (قوله قبل أو أنه) متعلق بالقطع وكذا الضمير راجع اليه (قوله وإن كان رطباً) فيه اشعار بأنه لم يصل حداً يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل أو أنه والا فلو كان وصل الى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وأنه لا يجزى بدونه فليتأمل سم أي كما يأتي في الشرح (قوله لزمه تمر جاف) أي أو زبيب جاف قال سم لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتي في الفروع آخر الباب اه (قوله وعلى كل منهما) أي لزوم التمر أو القيمة (قوله لم تتعلق بعينه) أي بل بالتمر أو القيمة (قوله فيبطل البيع في الشكل) فيه نظر سم (قوله لعدم العلم الخ) يكفي العلم عند التوزيع سم (قوله وللأسعي قبضه الخ) أي قبض ما لا يجف وما ألحق به بخلاف ما يجب كما يأتي في التنبية كردى سم (قوله على النخل) أي قبل القطع وروض أي مشاناً (قوله ثم يقسمه بالخ) أي بان يخرصه ويعين الواجب في نخلة أو نخلات اسنى (قوله وبعد قطعه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة وما تقدم عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعي رطباً وان تفرق يده ولم ينقص لا يخالف هذا لانه مغروض في غير ذلك وهل للأسعي أخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم (قوله مشاعاً) أي بتسليم جميع المقطوع للأسعي اسنى (قوله ثم يقسمه) أي بكيل أو وزن (قوله بناء على الاصح الخ) راجع لكل من البقطين وكذا قوله وله بعد قبضه الخ أي ولو قبل القسمة أيضاً راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للأسعي (قوله وكذا ما مضى) أي وإن كان يجف (قوله وإن كان رطباً للضرورة) فيه اشعار بأنه لم يصل حداً يصلح لتجفيفه ويناسب ذلك قوله قبل أو أنه والا فلو كان وصل الى ذلك كان القياس اعتبار تجفيفه وأنه لا يجزى بدونه فليتأمل (قوله لزمه تمر جاف) لزوم التمر الجاف هو بحث الرافعي الآتي في الفروع آخر الباب (قوله لان الزكاة لم تتعلق بعينه) أي بل بالتمر الجاف أو القيمة (قوله فيبطل البيع في الشكل) فيه نظر (قوله لعدم العلم) يكفي العلم عند التوزيع (قوله وللأسعي قبضه الخ) كانه متعلق بما تقدم ان له قطع ما لا يجف وما مضى أصله أو خيف عليه ثم رأيت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وترتب عليه وحيداً بقوله وبعد قطعه مشاعاً الخ اه شرح بصحة القبض والاجزاء لا يخالف ما في الحاشية الاخرى عن الروض من عدم اجزاء ما قبضه الساعي رطباً لانه غير ذلك (قوله وبعد قطعه مشاعاً ثم يقسمه الخ) هذا الكلام نص في صحة القبض في هذه الحالة واجزائه عن الزكاة فالقول بان قبضه رطباً لا يجزى وإن تفرق يده لا يخالف هذا لانه مغروض في غيره (قوله وبعد قطعه الخ) وهل له أخذ قيمة عشر المقطوع وجهان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه (قوله وله بعد قبضه بيعه الخ) عبارة الروضة

ويخرج منه لان هذا أكمل أحواله ويضم غير المتجفف للمتجفف في اكمل النصب لاتحاد الجنس وما يجب ردنياً كما لا يخفى وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة كما يحسنه الرافعي وله قطع ما لا يجف أي وما ألحق به كإهوى ظاهر وإن لم يضر لانه لا نفع في بقاءه وكذا ما مضى أصله لنحو عطش قال بعضهم أو خيف عليه قبل أو أنه ويخرج منه وإن كان رطباً للضرورة ومن ثم لو قطعه من غير ضرورة لزمه تمر جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب وعلى كل منهما له التصرف في المقطوع لان الزكاة لم تتعلق بعينه كذا قيل وفيه نظر لما يعلم مما يأتي قبيل الصيام في شاة واجبة في خمسة أبغرة ان المستحقين شر كاه بقدر قيمته فيبطل البيع في الشكل لعدم العلم بما عدا قدر الزكاة وللأسعي قبضه على النخل ثم يقسمه بالخ رص وبعد قطعه مشاعاً ثم يقسمه بناء على الاصح ان قسمة المثليات اقرار وله بعد قبضه بيعه للصحة المستحقين ولو للمالك وتفرقة ثمة

ان لم يكن تخفيفه وتثمة بعد القطع والالزমে على الاوجه ليسلمه تمرا وبحث بعضهم ان للمالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمه ونؤيده اطلاق قول التثمة عن جمع تجوز

القسمه بين المالك والفقراء
كسلا أو وزنا ولا بلان
للمالك أن يدفع لهم أكثر
من نصيبهم فيستظهر بحيث
يعلم ان معهم زيادة ويلزم
على هذه الطريقة تجوز
القسمه على النخل بان يسلم
اليهم نخيلا يعلم ان ثمرها
أكثر من العشره ويجب
على المتهاد استئذان العامل
لانهم شركاؤه فاحتج لاذن
نائبهم فان قطع بغير اذنه
وقد سهلت مراجعته عزز
وسبأ ان القاضي يستفيد
بولاية القضاء ولاية الزكاة
ما لم يول لها غيره فحينئذ هو
قائم مقام العامل في جميع
ما ذكر (تنبية) ما أفهمه
ما ذكر من صحة قبض الساعي
للربط ليس اطلاقه مرادا
بل ما يجب لا يصح قبضه له
فيلزم مرده ان بقي و بدله ان
تلف فان أخوه عنده حتى
جف وسواى قدور الزكاة
أجزا فان زاد رد الزائد أو
نقص أخذ ما بقي هذا ما نقله
عن العراقيين ثم لا الى قول
ابن كعب لا يجوز بحال
لفساد القبض من أصله
اه وهذا هو القياس وان
اختار في المجموع الاول
وقد يوجه بان الزكاة ما
خرجت عن قياس المعاملات
سوح فيها باجزاء ما وجد
شرط اخراجه ولو بعد
قبض الساعي له فاسدا

أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطعه ويقرقه بينهم بفعل ما فيه الاحظ انتهت اه وياتى في
الشرح قبيل قول المتن وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروض مع شرحه بعد الشقين ثم يبيحهم ان شاء من
المالك وغيره قال في الاصل أو يبيع هو والمالك ويقتسمان الثمن اه (قوله ان لم يكن تخفيفه الخ) لعله
فيما ضر أصله لنحو عطش أو خيف عليه (قوله والالزمه) ظاهر لزوم الساعي فليراجع سم أى بناء على
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يكن الخ لقوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله وللساعي الخ فيفيد
لزوم المالك كما يفيد قوله ليسلمه تمرا (قوله وبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنفس الخرص سم عبارة الكردى والعند خلاف هذا البحث اه ولعل هذا لم يأت على ما ياتي
فيه أن قول الشارح يجب الخ مقابل لهذا البحث وياتى ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسبأ تقدم
عن النهاية والمغنى مثله (قوله ويجب الخ) أى فيما اذا احتج للقطع فيما لا يجب وما لم يوجب ع ش وسم
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه أقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجب الخ كما هو صريح
صنيع النهاية والمغنى (قوله استئذان العامل) أى فى القطع سم (قوله لانهم) أى المستحقين سم (قوله
فان قطع بغير اذنه وقد سهلت الخ) مفهومه أنه لا يعز اذا عسرت مراجعته ولعله اذا احتج للقطع ثم هذا مع
قوله وللمالك الاستقلال بالقسمه فيفيد جواز الاستقلال بهادون القطع سم (قوله عزز) أى ولا ضمان
ع ش عبارة الروض مع شرحه عصي وعززان علم بالتحريم أى عزز الامام ان رأى ذلك قاله في المذهب قال
ولا يغرمه ما نقص لانه لو استأذنه وجب عليه أن يأذن له فى القطع وان نقصت به الثمرة اه أى اذا الكلام فيما
اذا احتج للقطع لنحو عطش (ما أفهمه ما ذكر) أى قوله وللساعي الخ (قوله بل ما يجب الخ) أى لا رد يثاب ولا
مع طول الزمن اذ هما مما لا يجب كاتقدم ومثلها ما ضر أصله أو خيف عليه سم (قوله فيلزم مرده ان بقي الخ)
لعله فيما اذا بين والا كان تبرعا كياتى في باب زكاة النقاد اذا أخذ الردى عن الجسد أو المكسور عن الصحيح سم
(قوله ثم لا الى قول ابن كعب الخ) اعلمه مر وشرح الروض اه سم وكذا اعلمه النهاية والمغنى كياتى (قوله
وهذا) أى قول ابن كعب (قوله وان اختار فى المجموع الاول) أى ما نقله عن العراقيين من الاجزاء
و (قوله ويوجه) أى الاول وهو الاجزاء كردى وياتى فى شرحه ويجب ببسود وصلاص الثمر الخ حزمه بالاجزاء
(قوله ويظهر الخ) اعلمه النهاية (قوله وما مبتدأ) أى والخبر فعشرة أو سق (قوله أو معطوف الخ)
أى فيقدر فى هذه الصورة حال أو التقدير ويعتبر ما ادخر فى قشره مقشورا فيناسب ما عطف هو عليه كردى
أشارته الى دفع اعتراض سم بما ناصه قوله أو معطوف على فاعل يعتبر به فخره مع قوله فعشرة أو سق اه
(قوله ولو قشرته الجراء) أى اللاحقة بالحب يعنى نصابه عشرة أو سق وان كان فى قشرته الجراء فقط كردى

فى الشق الاول ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطعه ويقرقه بينهم بفعل ما فيه الحظ
لهم اه وسكت عن ذلك فى الشق الثانى والظاهر انه كالاول كما هو ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة
الروضة المذكورة انه لا يلزم والادام الساعي أو المالك تخفيفه وان أمكن خلاف قول الشارح والالزمه
على الاوجه لكن قول الروضة يفعله ما فيه الحظ يفيد ان عليه مراعاة الحظ فقد يؤخذ منه وجوب التخفيف
اذا كان أحظ (توبه والالزمه) ظاهر لزوم الساعي فليراجع (قوله وبحث بعضهم أن للمالك الاستقلال
بالقسمه) انظر هذا مع ما ياتي قبيل قول المتن وقيل ينقطع بنفس الخرص (قوله استئذان العامل) أى فى
القطع (قوله لانهم) أى المستحقين (قوله فان قطع بغير اذنه وقد سهلت مراجعته عزز) مفهومه أنه لا يعز
اذا عسرت مراجعته ولعله اذا احتج للقطع ثم هذا مع قوله وللمالك الاستقلال بالقسمه فيفيد جواز الاستقلال
بهادون القطع (قوله بل ما يجب) أى لا رد يثاب ولا مع طول الزمن اذ هما مما لا يجب كاتقدم ومثلها ما ضر
أصله أو خيف عليه (قوله ثم لا الى قول ابن كعب الخ) اعلمه مر (قوله أو معطوف على فاعل يعتبر) فيه
خزازه مع قوله فعشرة أو سق (قوله ولو فى قشرته الجراء) أى السفلى وهذه المبالغة تقتضى ان نصابه عشرة

(و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصابا حال كونه (مصفى من) نحو (تنبه) وقشر لا يؤكل ولا يدخل معه ويظهر اغتفاره قليل فيه لا يؤثر فى الكيل
(وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (ادخر فى قشره) الذى لا يؤكل معه (كالارز) ولو فى قشرته الجراء

عبارة سم أراد بهذا أن الجراء أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى اشكاله وقد يجب أن الوالوالحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه اه عبارة النهاية والمغني ولا أثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارز كفي المجموع عن الاحتجاب اه قال ع ش قوله مر ولا أثر للقشرة الخ أي خلافا للحج اه (قوله بفتح أوليه ولا يدخل في قشرة غيرهما) كذا في النهاية والمغني (قوله ولا يدخل في قشرة الخ) أي الذي لا يؤكل معه ولا ورد عليه ما سيذكره سم (قوله فكاف التشبيه الخ) عبارة النهاية فكاف استقصائية اه أي انما بدأت على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات ع ش (قوله اعتبار القشرة الذي ادخله فيه أصل له الخ) فعلم أنه لا يجب تصفيت من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصت الارسق من دون العشرة اعتبرناه دونها بقاذا المغني أولم يحصل من العشرة خمسة أوسق فلازكاة فيها وانما ذلك جرى على الغالب اه قال ع ش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشباب الرمي ما نصه سئل عن عليه زكاة ارز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أيضا فحسب منه أصله مثلثا ثم أخرجه عن الارز الشعير هل يحزى أولا فاجاب بانه لا يحزى ما أخرجه عن واجبه انتهى أقول هذا قدينا فيه قول الشارح مر فعلم أنه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء لوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم وانما أسقط عنه تمييزه تخفيفا عليهم وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق لهم بحمل المؤنة عنهم وبقى ما لو لم يضربه وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أولا هل يجب عليه الزكاة أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكف ازالة القشر ليجتبر خالصه هل يبلغ نصابا أولا ولا يشك ذلك بما لو اختلف اناء من ذهب وقضة وجهل الاكثر بحث كاف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في أصل الوجوب اه (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ (قوله غالبا) أي وقد يكون خالصها من ذلك دون خمسة أوسق فلازكاة فيها أو خالص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب أي يجب فيه الزكاة شرح المنهج وتقدم عن المغني والنهاية مثله (قوله فيعتبر) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده الشارح في شرح بافضل قال الكردي عليه وكذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاسنى وشرح المنهج والخطيب في المغني ومر في النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في الایعاب اه (قوله واعتمده أيضا بن الرفعة الخ) وكذا اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغني كما مر آنفا (قوله اعتمده الاذري) أي ما نقله الماوردي الخ وكذا اعتمده النهاية والمغني وسم كما مر آنفا (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغني (قوله على ما اعتمده) وقال لانها علية غير مقصودة انتهى وقد يؤخذ منه أنها لا تؤثر كل معه فترد على قوله السابق ولا يدخل في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره سم (قوله مخرج الدخول) أي دخول قشرة الباقلا السفلى في الحساب قال سم لا يخفى أن قضية الدخول هنا الدخول في قشرة الارز الجراء اه أي بطريق الاولى (قوله واعتمده الاذري الخ) أي الدخول وهو المعتمد نهاية ومغني قول المتن (ولا يكمل الخ) أي في النصاب نهاية (قوله اجماعا) الى أوسق سواء كان في قشره السفلى وهي الجراء أي فقط أو كان في العلين المستلزم لكونه في السفلى أيضا ولا يخفى اشكاله اذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تقسده بركونه في القشرة الواحدة وكونه في القشرتين وقد يجب بان الواو في ولو كان الخ واو الحال فيكون قيدا وفيه مع هذا ما فيه (قوله ولولو في قشره الجراء) أراد بهذا ان الجراء أيضا لا تدخل في الحساب (قوله ولا يدخل في قشره) أي الذي لم يؤكل معه ولا ورد عليه ما سيذكره (قوله فيعتبر) اعتمده مر (قوله وكذا ضعف أيضا نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الجراء حتى الخ) ولا أثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارز كفي المجموع عن الاحتجاب شرح مر (قوله ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى في الحساب) قال الشيخان لانها غلظة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منه أنها لا تؤثر كل معه فترد على قوله السابق ولا يدخل في قشره غيرهما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف بما ذكره (قوله مخرج الدخول) أي في قشرة الارز الجراء

(والعلس) بفتح أوليه ولا يدخل في قشره غيرهما فكاف التشبيه حسنة لا فائدة عدم انحصار الافراد الذهبية لان الخارجية فلا اعتراض عليه (ذ) نصابه (عشرة أوسق) تحديدا اعتبار القشرة الذي ادخله فيه أصل له وأبقى بالنصف لان خالصه يجيء منه خمسة أوسق غالبا وقول أبي حامد قد يجيء من الارز الثلث فيعتبر ضعفه في المجموع وان كان ظاهر كلام الرافعي اعتماده واعتمده أيضا بن الرفعة وغيره وكذا ضعف أيضا نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الجراء حتى اذا بلغ بها خمسة أوسق وجبت زكاته واعتمده الاذري وخرج بلا يؤكل معه المرة لا تدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتختص عنه نادرة كمنقشير الحنطة ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى في الحساب فنصابه عشرة على ما اعتمده لكن استغربه في المجموع ثم وجب الدخول واعتمده الاذري وغيره (ولا يكمل جنس بجنس) اجماعا في التمر والزبيب وقيا

في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى النوع) كتمر معقل وبرنى وبرمى وشامى لاتحاد الاسم ومن أن الدخن نوع من الذرة وهو صريح في أنه يضم اليها لكنه مشكل لاختلافها بصورة ولولا وطبعها وطعمها ومع الاختلاف في هذه الاربعة تعتذر النوعية اتفاقاً أخذنا من الخلاف الآتى في السلت فليحمل كل منهم على نوع من الذرة يساوى الدخن في أكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) ومراً أيضاً ان الماش نوع من الجلبان

فيضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لا مشقة فيه بخلاف المواشى المتنوعة كتمر (فان عسر) التقسيط لكثرة الانواع (أخرج الوسط) لأعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين فان تكاف وأخرج من كل بقسطه فهو أفضل (ويضم العلس) وهو قوت نحو أهل صنعاء في كل كلم جبتان وأكثر (الى الحنطة لانه نوع منها) عبره هنا مع قوله قبله النوع الى النوع ليبين ان مآل العبارتين والمقصود منهما واحد (والسلت) يضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانه اكنسب من تركب السببين الآتين طبعا انفرده فصار أصلا مستقلا برأسه وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه مثله لوانا ملامسة * (تنبيه) يقع كثير ان البر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قسلا بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزئ اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فاكمل نصابه أخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه

قوله ومرفى النهاية والمعنى (قوله في نحو البر والشعير) أى كالعسل مع الحصر معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تباين في الجودة والرداءة واختلف مكانهما نهاية ومعنى (قوله وطبعها) محل تأمل فقد مر ح الاطباء بانهم جاباردان باسان بصري وقد يجاب باختلافه ما في درجات البرودة واليبوسة (قوله على نوع من الذرة) الموافق لقوله السابق ومرفى الح على نوع من الدخن يساوى الذرة سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين أو الانواع نهاية ومعنى قال ع ش مفهوم المتن أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما يكتفى وان كان ما أخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الاله لا ضرورة على الفقر او ليس بدلائل الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاصح أنه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كتمر ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة نهاية ومعنى (قوله لكثرة الانواع) أى وقلة الحاصل من كل نوع نهاية ومعنى (قوله لا اعلاها) أى لا يجب اخراجها فلو اخرج الاعلى زاد خيرا ع ش اه بجري (قوله من كل بقسطه الخ) أى أو من اعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العلس الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله وأكثر) عبارة النهاية والمعنى وثلاثة (قوله ليبين أن مآل العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه محس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول اذ لا وجود للجنس الا في ضمن النوع (قوله فلا يجزئ الخ) يتأمل المراد به سيدعرو ويظهر أن المراد بذلك انه لا يحسب من الواجب بقوله ولا يدخل الخ عطف تفسيره (قوله ولا) أى بان كثر بحيث لو ميز أثر في النقص (قوله أخرج عنه) من غير المختلط عبارته في باب زكاة النقص فاذا باع خالص الغشوش نصه بأو كان عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصا أو من الغشوش ما يعلم أن فيه قدر الواجب فلو كان محجورا عين الاول ان نقصت مؤنة السبب المحتاج اليه عن قيمة الغشوش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبب على قيمة الغشوش ولم يرض المستحقون و ينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبب على قيمة الغشوش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في الغشوش زكاة بخالص أو يغشوش خالصه قدر الواجب يقينا ولا يجزئ مغشوش عن خالص انتهى اه وينبغي أن هذا كله يجزئ نظيره أيضا وانما سكتوا عنه هنا اكتماء بما ياتي اه فقول الشارح من غير المختلط أى ومن المختلط ما يعلم أن فيه قدر الواجب (قوله في تسكمل النصاب) الى قوله لجريان العادة في النهاية والمعنى قول المتن (ويضم ثمر العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان سقى أحدهما مؤنة وثلا آخر بدونها شرح بافضل قول المتن (واختلف ادراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يباغ نصا بالجزء الا تصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا أو بالغافان باع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبده ان كان بالغاف ش وياتي في الشرح قبيل قول المتن وتجب بدو صلاح الثمر مثله (قوله أو جملة) أى حرارة وبرودة كنجدة وتهامة اذ تهامة حارة يسرع ادراك ثمرها ونجدة باردة نهاية ومعنى (قوله

(قوله فليحمل كلامهم على نوع من الذرة) قد يقال الموافق لقوله السابق ومرفى الح ان يقول على نوع من الدخن يساوى الذرة الخ (قوله في المتن ويضم العلس الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليبين ان مآل العبارتين الخ) اذ مفاد هذا كون المضموم اليه محس المضموم وذلك ان المضموم والمضموم اليه نوعا جنس واحد

(٣٢ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) الى ثمر وزرع عام (آخر) في تكميل النصاب ولو فرض اطلاع ثمر العام ان الثاني قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه لاختلاف نوعه أو جملة لجريان العادة الالهية أن ادراك الثمار ولو في النخلة الواحدة لا يكون في زمن واحد اطالة الزمن التفكه فلو اعتبر التساوي في الادراك تعتذر وجوب الزكاة

فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجسا على ما حكى وهو أربعة أشهر على . في الكفاية عن الاعشاب لجران العادة بان ما بين اطلاق النخلة الى بدو صلاحها منتهى ادراكها (٢٥٠) ذلك كن ردي العتد اثنا عشر شهرا نظير ما ياتي (وقيل ان اطلع الثاني بعد جدد الاول)

فاعتبر وقوع القطع في العام الخ) فالعبر في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمدان العبرية في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه سم وكذا اعتدته النهاية والمغني وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما مر به ابن المقرئ في شرح ازشاده وهو المعتمد في ضم طلع نخلة الى الاستحراق طلع الثاني قبل جذاذ الاول وكذا اعتدته في عام واحد اه وفي الكردى على بافضل وكذلك الاعباب والامداد واعتدته شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشريفي والجال الرملي وغيرهم وجرم شيخ الاسلام في منبهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجيه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتدته النهاية والمغني وشرح بافضل ايضا (قوله نظير ما ياتي) أي في الزرعين كردى (قوله بفتح الجيم) الى قوله قبل في النهاية والمغني (قوله يحمل في العام مرتين الخ) أي بان ينغصل الجبل الثاني عن الجبل الاول وأما ما نخرج متنا بعبا بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبر فكله جل واحد ع ش (قوله مرتين) أي أو أكثر كما أن في الروم نوعان من الكرم المعروف فيه أنه ينثر في كل عام مرات (قوله بل الجبلان كثرة عامين) أي فلا يضم أحدهما للآخر ختم بهاية ومغني (قوله ان كل الخ) الاولى ان كان الثاني بعد جدد الاول الخ (قوله و يردا براده الخ) حاصله أن ما في المتز مقيد بالغلب وقد يجاب عن هذا الرديان المراد لا يدفع الايراد (قوله وان صبح ما قاله من الحكم) اعتدته هذا الحكم النهائية والمغني وشرح المنهجي أيضا (قوله و بهذا) أي النقل (قوله وقد يقال الخ) أي جمع بين القولين (قوله وان استخلفا) الى قول المتز وواجب الخ في النهاية والمغني الا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغني والمستخلف من أصل كذرة سبقت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من الكرم والنخل لانهم ما يراد ان للتأييد بفعل كل حل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تجل اذراك بعضه اه قال ع ش قوله مر يضم الى الاصل ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصاد اه ما في عام ويمكن توجيهه بأنه لا كان مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله أو اختلغا زرا الخ) ولو توأصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تغاير البذر بان اختلاف أوقاته عادة فانه يضم أيضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصاد في عام واحد أي في اثني عشر شهرا غير بيته سواء وقع الزرعان في سنة واحدة أم لا كردى على بافضل وبعث ونهاية ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مائه وفيه تصریح بان ما توأصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشراح اه (قوله وفارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرع العام المقام اذ ليس ذلك نظير جل ما ذكر سم وصنيع ما رعن النهاية والمغني صريح فيما ترجمه قول المتن (وقوع حصاديهما الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع أي عند النهاية والمغني ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صلي لا تتفاد به بسائر أنواع بخلاف الزرع فانه لا يتفاد به بمجرد ذلك وانما المقصود منه للاكتفاء بالحب خاصة فاعتبر حصاده ع ش (قوله ولا عبرة بابتداء الزرع) أي فيضمان اذا وقع حصادهما في سنة وان

(قوله فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجسا على الخ) فالعبر في اتحاد العام بوقوع القطعين فيه قال مر والمعتمدان العبرية في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه سم وكذا اعتدته النهاية والمغني وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما مر به ابن المقرئ في شرح ازشاده وهو المعتمد في ضم طلع نخلة الى الاستحراق طلع الثاني قبل جذاذ الاول وكذا اعتدته في عام واحد اه وفي الكردى على بافضل وكذلك الاعباب والامداد واعتدته شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشريفي والجال الرملي وغيرهم وجرم شيخ الاسلام في منبهجه بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجيه اه (قوله بان المعتمد الخ) اعتدته النهاية والمغني وشرح بافضل ايضا (قوله نظير ما ياتي) أي في الزرعين كردى (قوله بفتح الجيم) الى قوله قبل في النهاية والمغني (قوله يحمل في العام مرتين الخ) أي بان ينغصل الجبل الثاني عن الجبل الاول وأما ما نخرج متنا بعبا بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يتلاحق به في الكبر فكله جل واحد ع ش (قوله مرتين) أي أو أكثر كما أن في الروم نوعان من الكرم المعروف فيه أنه ينثر في كل عام مرات (قوله بل الجبلان كثرة عامين) أي فلا يضم أحدهما للآخر ختم بهاية ومغني (قوله ان كل الخ) الاولى ان كان الثاني بعد جدد الاول الخ (قوله و يردا براده الخ) حاصله أن ما في المتز مقيد بالغلب وقد يجاب عن هذا الرديان المراد لا يدفع الايراد (قوله وان صبح ما قاله من الحكم) اعتدته هذا الحكم النهائية والمغني وشرح المنهجي أيضا (قوله و بهذا) أي النقل (قوله وقد يقال الخ) أي جمع بين القولين (قوله وان استخلفا) الى قول المتز وواجب الخ في النهاية والمغني الا قوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا الخ) عبارة النهاية والمغني والمستخلف من أصل كذرة سبقت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من الكرم والنخل لانهم ما يراد ان للتأييد بفعل كل حل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تجل اذراك بعضه اه قال ع ش قوله مر يضم الى الاصل ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصاد اه ما في عام ويمكن توجيهه بأنه لا كان مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله أو اختلغا زرا الخ) ولو توأصل بذر الزرع عادة بان امتد شهر أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تغاير البذر بان اختلاف أوقاته عادة فانه يضم أيضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصاد في عام واحد أي في اثني عشر شهرا غير بيته سواء وقع الزرعان في سنة واحدة أم لا كردى على بافضل وبعث ونهاية ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض مائه وفيه تصریح بان ما توأصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشراح اه (قوله وفارق الخ) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الخ لا باعتبار زرع العام المقام اذ ليس ذلك نظير جل ما ذكر سم وصنيع ما رعن النهاية والمغني صريح فيما ترجمه قول المتن (وقوع حصاديهما الخ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع أي عند النهاية والمغني ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صلي لا تتفاد به بسائر أنواع بخلاف الزرع فانه لا يتفاد به بمجرد ذلك وانما المقصود منه للاكتفاء بالحب خاصة فاعتبر حصاده ع ش (قوله ولا عبرة بابتداء الزرع) أي فيضمان اذا وقع حصادهما في سنة وان

يفتح الجيم وكسرها وانما الجيم
الذال واهمالها أي قطعه
(لم يضم) لحدوثه بعد انصرام
الاول فاشبهه بغير العام الثاني
ولو اطلع الثاني قبل بد صلاح
الاول ضم اليه جز ما قبل
قضية كلامه أنه لو تصور
نخل أو كرم يحمل في العام
مرتين ضم أحدهما الى
الآخر وليس كذلك بل
الجلان كثرة عامين ان كان
كل بعد جدد الآخر أو
وقت نهايته و يردا براده
وان صبح ما قاله من الحكم
بان كلامه حري على الغلب
الاعتاد فلا ترد عليه هذه
الصورة النادرة وان نقل
ثقات كثرته في مشارق
الجبهة وبهذا اعترض من
عبر بالاستحالة وقد يقال ان
أريد ان العرجون بعد
جداذ ثمره يخلف ثمر آخر
فهو الحال عادة لاننا لم نسمع
بمثله أو أنه يخرج بحيث
تلك العرجون عراجين
أخرى قبل جدد تلك و
بعده فهو موجود مشاهد
في بعض النواحي (وزرعا
العام يضمنان) وان استخلفا
من أصل أو اختلغا زرا
وجداذا كالذرة تزرع
ربعا وصفا وغير بغا وفارق
ما مرأت جلى العنب والنخل
لا يضمنان بان هذين يرادان
للدوام فكان كل حل كثره
عام بخلاف الزرع لا يراد

ولازع الاسنوي في ذلك
وأطال بما لا يجدي ويكفي
عنه وعن الجد في الثمر
زمان امكانهما على الارح
ويصدق المالك انه زرع
عامين ويحلف نذرانا
رواجب ما شرب بالمطر
والماء المنصب اليه من ثمر
أو جبل أو عين أو النخل أو
البرد (أو شرب) (عروقه)
به ويصحه أي أو شرب
بعروقه (لقر به من الماء)
ويسمى البعل (من ثمر
وزرع العشر) واجب
(ماسق) من ثمر أو ثمر
(بنضج) بنحو بغير أو بقره
يسمى الذ كرا نضجوا لا يني
ناضجة وكل منهما سانية (أو
دولاب) بضم أوله وقد يفض
وهو ما يدبره الحيوان أو
ناعورة يدبرها الماء بنفسه
أو بدلو (أو على استأجره)
شراء صبيحة أو فاسد أو غصبا
أو استأجره لوجوب ضمانه
أو وهبه لعظم المنع من ماء
أو نخل أو برد في المتن
موصولة (نصفه) أي العشر
للأخبار الصحيحة المرية
في ذلك ومن ثم حكى فيه
الاجماع والمعنى فيه كثرة
المؤنة وخفتها كما في السائمة
والمعلوفة بالنظر للوجوب
وعدمه فان قلت لم تؤثر
كثرة المؤنة اسقاط الوجوب
من أصله هنا أو ثمره ثم قلت
لان القصد باقتناء الحيوان
نماؤه

لم يقع الزرعان في سنة نهاية وغنى (قوله ونازع الاسنوي في ذلك) أي في الاظهر المذكو وعبارة النهاية والغنى
وجمله ما فيها عشرة أقوال: أحدها ذكره المصنف ونقله عن الأكثرين وهو الغنى ودون قال الاسنوي انه نقل
باطل بطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الأكثرين الخ قال الشيخ في شرح
منهجه ويوجب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخ لان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله ويكفي عنه
الخ) أي عن الحصاد في الزرع عبارة النهاية والغنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال بن
أبي شريف اه (قوله وعن الجد الخ) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاصلاح خلافا للنهاية
والغنى (قوله زمن امكانهما الخ) أي حصولهما بالقوة لا بالفعل كمدى قول المتن (رواجب ما شرب
الخ) ولا يجب في عشر ائمة كاة لغير السنة الاولى بخلاف غير هالانم انما تذكر في الاموال لنامية وهذه
منقطعة النماء معرضة للفساد نهاية وغنى وبقي في الشرح مثله (قوله من نهر الخ) أي أو ساقية حفر
من النهر وان احتاجت لمؤنة نهاية (قوله أو النخل) عطفا على المطر ويحتمل على ثمر (قوله أو شرب
عروقه الخ) أي عطفا على الضمير المستتر مع الفصل (قوله به) الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من أو للسببية
كما يفيدها قوله ر يصح حره الخ وقال الكردى الباء هنا لا عديدة أي اشربه الماء عروقه على ان يكون
الماء معقول أو شرب وعروقه فاعله اه وفيه ما لا يخفى (قوله ويصحه) أي عطفا على المطر (قوله
ويسمى) الى قوله من ماء الخ في النهاية والغنى الا قوله أو استأجره (قوله بنضج بنحو بغير الخ) أي بنقل
الماء من محله الى الزرع بحيو أو غير كالتظالة والشادوف ويعبر في صورة الحيوان ان يكون بغير
ادارة كأن يحمل الماء في راوية على نحو جبل ويؤتي به الى الزرع فبسيق به شيئا وبجبري (قوله
سانية) بسين مهملة وفون ومثناة من تحت نهاية وغنى أي ساقية وفي المختار والسانية الناضجة وهي
الناضجة التي يستقي عليها بجبري (قوله ما يدبره الحيوان) أي أو الأكميون شيئا (قوله أو ناعورة) عطفا على
دولاب (قوله يدبرها الماء نفسه) وحيث كان الماء يدبرها بنفسه فلا وجب فيما سقى به العشر لخطة المؤنة
عش وأجيب بأنه لما كان يحتاج لاصلاح الآلة اذا انكسرت كان فيه مؤنة بجبري (قوله أو استأجره)
يتأمل فيه الآن يقال غاية الامر فساد الاجارة فلم يخرج الماء عن كونه بعوض ضم (قوله أو بدلو)
معطوف على قول المصنف بنضج (قوله لوجوب ضمانه) أي عوضه راجع لجميع ما تقدم ويحتمل رجوعه
لما عدا الشراء الصحيح (قوله من ماء الخ) بيان لما في قول المتن: اشتراه كمدى (قوله فاني المزن الخ) عبارة
الغنى الاولى قراءة مأمقصة على أنها موصولة لاممدودة اسماء الماء المعروف فانما على التقدير الاول تم
النخل والبرد بخلاف الامدودة وقول الاسنوي وتم على الاول الماء النجس ممنوع اذ لا يصح شراؤه انتهت وقد
يقال الماء النجس داخل على التقديرين ان ارد ضرورة الشراء الصادقة بالبيع والفساد وخارج على كليهما
ان ارد حقيقة وهو الصحيح فالحظ الاسنوي في التخصيص وقد يقال لعل المحظ أن الماء اطلق لا يطلق
شرا على النجس بصري (قوله أي العشر) الى قوله فان قلت في الغنى وكذا في النهاية الا قوله ومن ثم حكى فيه
الاجماع (قوله والمعنى فيه) أي فيما ذكر من وجوب العشر فيما شرب بنحو المطر ونصفه فيما شرب بنحو
النضج (قوله هنا) أي في النبات (قوله ثم) أي في الماشية (قوله قلت الخ) ويمكن الفرق بان الثمر

ضمن ما حصل حصاده في سنة واحدة اه وفيه تصريح بان ما توصل زرع واحد وان لم يقع حصاده في سنة
واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح (قوله في المتن بنضج) يشمل حمل الماء على الناضج الى الارض بدون
ساقية أو دولاب أو غير ذلك (قوله أو استأجره) يتأمل فيه الآن يقال غاية الامر فساد الاستأجر ولم يخرج
الماء عن كونه بعوض (قوله فاني المتن موصولة) أي لاممدودة (قوله فان قلت لم تؤثر الخ) يمكن الفرق بان
مشرعية الزكاة دفع حاجة الفقراء مثلا والحاجة الى الثمر والزرع أشد بيل ذلك ضروري لا يمكن
الاستغناء عنه فشرعت زكاته مطالبا بخلاف الحيوان والحاصل ان الثمر والزرع من الاقوات التي لا يقوم
البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقا وان اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون

لا نفسه فنظر الواجب فيه بالحاصل منه كخز قيل الباب ومن الحب والثمر عيه فنظر اليها مطلقا ثم اوجبوا التفاوت بحسب المؤنة وعندها نظرا الى انه مواساة وهي تكثر وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمل وللبلقيني افتاء طويل في المسقي بما عيون أودية مكة حاصله أن المسقي منها

بمشتري فاسدا للقرار أو مع الماء أو للسما وحده أو بغيره بثلثه نصف العشر مطلقا لأنه مضمون عليه وكذا اذا توجه البيع الى الماء وحده في كل زرة وان فرضت صحته بخلاف شرائه مطلقا أو مع القرار وفرضت صحته فان ماسقي به أولا فيه النصف للمؤنة بخلاف المسقي به بعد فان فيه العشر لان الثمن انما يقابل الاول دون ما بعده فلا مؤنة في مقابلته اه وما فصله في الصحيح فيه نظر ظاهر والذي يتجه وجوب النصف فيه مطلقا كما هو ظاهر كلامهم أنه حيث ملك بمؤنة لم يلزمه سوى النصف في سنة الشراء وما بعده ولا نسلم أن الثمن مقابل لاول ماء فقط بل لكل ما حصل منه قال وإذا لم ملك حصل النبع لم ملك الماء فيجب العشر مطلقا اه وقضيته وجوب العشر في تلك العيون مطلقا لانها تخرج من جبال غير مملوكة وأصل منبعها الذي يتنجر منه الماء غير مملوك بل ولا معروف وذلك أن تقول هذا وان كان هو القياس الآن قولهم لو وجدنا نهر يسقي أرضين لجاعة ولم نعرف أنه حفر أو انخرق بنفسه

والزروع من الاقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب زكاتها مطلقا وان اختلف قدر الواجب بخلاف الحيوان فان الحاجة اليه دون الحاجة اليها فلم تتعلق به الزكاة مطلقا سم زاد الشوري وبان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل الاباحة اه (قوله فنظر اليها) أي الى عيه (قوله الواجب) أي للوجوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على باقتناء الحب والثمر (قوله مطلقا) أي كثر المؤنة أولا (قوله بحسب المؤنة الخ) الانسب لما قبله بحسب كثرة المؤنة (قوله نظر الى أنه) أي الواجب كرهدي (قوله في المسقي الخ) أي من الزرع والثمر (قوله بمشتري فاسدا) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فهو صفة من عمل مطلق أي شراء فاسدا بصري (قوله للقرار) أي لمحل الماء وحده كرهدي (قوله مثلا) أي أو بصري (قوله مطلقا) أي في السنة الاولى وما بعدها كرهدي (قوله في كل زرة) أي فيما يحتاج اليه كل زرر يخصه من وقت زرعته الى وقت ادراكه وهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي الخارج يغني عما في البصري مما صه قوله في كل زرة كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل محله اذا اكتفت الزرعة بسقية واحدة فلو عبر بسقية بدل زرعة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) أي الماء وحده (مطلقا) أي بدون التوقيت بمدة كسنة (قوله أو مع القرار) بقي ما لو اشتري القرار وحده شراء صحيحا فالظاهر أن ماسقي به فيه العشر مطلقا فانه لا مؤنة حينئذ في مقابلة الماء أصلا فلا يراجع ثم أيت ما يأتي عن سم آفنا وهو صريح فيما قلت (قوله وفرضت صحته) أي الشرع مطلقا أو مع القرار (قوله وما فصله في الصحيح) وهو قوله فان ماسقي به أولا الخ كرهدي (قوله أنه حيث الخ) بيان لكلامهم (وقوله في سنة الشراء الخ) تفسير لقوله مطلقا (قوله قال) أي الباقي (قوله لم ملك الماء) أي لا يكون ملكا لا بدليل بصير مباحا (قوله في تلك العيون الخ) أي في المسقي من الزرع والثمار (قوله مطلقا) أي عن التفصيل الذي تضمنه الحاصل المذكور (قوله ولك أن تقول الخ) أي مناقضة القضية قول الباقي كرهدي (قوله هذا الخ) أي القضية المذكورة (قوله أرضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) خبران (قوله لكن قال الاذري الخ) منع للمناقضة المذكورة فيثبت المألوف وهو وجوب العشر في أودية مكة كرهدي (قوله على أن مياهها) أي مكة أي مياه عيونها (قوله كما يأتي) أي في احياء الموات كرهدي (قوله وعليه) أي ما قاله الاذري (قوله لان ماء عيونها مباح الخ) قد يقال هو وان كان مباحا الا أنه لم يحصل الامانة ولا أثر لجره بالاباحة التي لم تدفع المؤنة فاتجه أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر اذا كان المشتري الماء أي ولو مع القرار فان كان القرار أي وحده فالمنع العشر لانه حينئذ كالمسقي بالقنوات فليتأمل سم وفي الكرهدي على بافضل مانصه وبحسب سم في حواشي التحفة في حصول المباح بكافة وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجيلي أن ما يأخذ السلطان أو حافظ النهر لا يمنع العشر وهذا ان لم يكن استرداده من آخذه يظهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم عن عه أن ما يأخذ للتملك على نحو الجزا ثم من نحو الملتزم من الدراهم على رعي الدواب فيها فهو ظلم مجرد لا يمنع من الاسامة اه وقضيته أن ما يؤخذ ظلم على الماء لا يمنع العشر مطلقا (قوله وكذا السواقي) الى قوله فتعبره في المعنى وكذا في النهاية الاقولة الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناة هي الآبار المتصل بعضها بالحاجة اليها فلم تتعلق به الزكاة مطلقا (قوله لان نفسه) قد يقال قصد عين الثمر والحب ليس الا لكونه يؤكل والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما يكون لنفسه مقصودة أيضا (قوله لان ماء عيونها مباح) قد يقال هو وان كان مباحا الا أنه لم يحصل الامانة ولا أثر لجره بالاباحة التي لم تدفع المؤنة فاتجه أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر اذا كان المشتري الماء فان كان القرار فالمنع العشر لانه حينئذ كالمسقي بالقنوات فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما نسبته للقنوات

حكم لهم بملكه ظاهر في ملك ماء تلك العيون ومن ثم أجمع أهل الحجاز قديما وحديثا على ان مياهها مملوكة لاهلها لكن قال بعض الاذري كما يأتي محل قولهم ما جهل أصله ملك لذوي البدعيه ان كان منبعه من مملوك لهم بخلاف ما منبعه بعوان أي يخرج من نهر عام كرجلة فانه يأتي على اباحتها اه وعليه فيجب في أودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع منابعها في موات قاطعا (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كما طر على الصبح) ففي السقي بها العشر لانه لا كفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض أو العين أو النهر واحياها
أو تهيئها لان يجري الماء فيها بطبعه الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضح فان الكفة في مقابلة الماء نفسه (و) في (ماسقى بهما) أى النوعين
(سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة أرباعه) أى العشر رعاية للجانبين (فان غاب أحدهما) (٢٥٣) ففي قول يعتبر هو (ترجيح الغلبة

(والاطهر) أنه (يقسط) كما
هو القياس فان كان ثلثه
بنحو مطر وثله بنحو نضح
وجب خمسة أسداس
العشر ثلثا العشر للثلاثين
وثلث نصف العشر للثلث
وتعتبر الغلبة على الضعيف
والتقسيم على الاظهر
(باعتبار عيش الزرع) أو
الثمر (وغنامه) أنه المقصود
بالسقي فاعتبرت مدته من
غير نظر الى مجرد الانفع
فتعتبره بالنماء المراد به مدته
وجندأولا (وقيل بعدد
السقيات) النافعة بقول
الخبراء فاذا كان من بذره
الى ادراكه ثمانية أشهر
فاحتاج في ستة أشهر زمن
الشتاء والربيع الى سقيتين
فسيق بنحو مطر وفي شهرين
زمن الصيف الى ثلاث
سقيات فسيقها بنحو نضح
فيجب على المعبود ثلاثة
أرباع العشر وربع نصف
العشر فان احتاج في أربعة
أشهر لسقية بمطر وأربعة
لسقيتين بنضح وجب ثلاثة
أرباع العشر وكذا لو جهل
المقدار من نفع كل باعتبار
المدة أخذ بالاستواء لثلاث
يلزم التحكم ولو علم أن
أحدهما أكثر وجعل
عنه فالواجب ينقص عن

ببعض تحت الارض والساقية هي المحفورة من النهر وجسه الارض (قوله بل في عمارة الارض) عبارة
المغنى لان مؤنة القنوات انما تخرج لعمارة القرية ولا نهارا انما تحفر لاحياء الارض فاذا نهأت وصل الماء
الى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى اه (قوله واحياها) أى الارض والعين والنهر اداء (قوله أو تهيئها)
أى هذه الثلاثة دواما (قوله أى النوعين) أى كطر ونضح قول المتن (سواء) المراد لا سواء باعتبار عيش
الزرع وغنامه أخذ بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك سم (قوله كياتي) أى أن ياقوله وكذا لو جهل المقدار الخ
(قوله الى مجرد الانفع) أى ولا الى عدد السقيات نهائية (قوله المراد به مدته الخ) أى النماء (قوله النافعة)
الى قوله وهذا في المغنى الا قوله فان احتاج الى وكذا (قوله بقول الخبراء) ينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار
واحد أخذ من الاكتفاء منهم به في الخارص الا حتى فراجع ع (قوله فاذا كان) الى قوله بهذا في النهاية
الا قوله ولا فرق الى ويضم (قوله فاذا كان الخ) أى عيش الزرع ومدته (قوله فسقيها) أى الثلاث سقيات
فالمعير مفعول مطلق عددي (قوله وكذا لو جهل المقدار الخ) ويظهر أنه يعمل بما كان في نفس الامر
عند زوال الجهل بصرى أى أخذ من قول الشارح الا حتى الى أن يعرف الحال (قوله أخذ بالأسوأ الخ)
وقيل وجب نصف العشر لان الاصل براءة الذمة من الزيادة على محلي ومعنى وفي بعض النسخ بالاستواء
(قوله ولو علم أن أحدهما أكثر الخ) تبسج شيخه في شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره الشارح
فيها عن الماء ردى وأقره قدسوى الرافعي في الحكم بين هذه الصورة والتي قبلها كمنقلبه عنه في الخادم
وكذا سوى بينهما في الجوهر نقل ابن شريح والجوهر ثم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي أن يكون المعتمد
فيها التسوية اذ كرته بصرى أقول وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج مثل ما في الشرح الا أنه زاد الثاني
ذكره الماوردي اه والا اول قاله الماوردي وهو ظاهر اه بعد اتفاق هذه الشروح على اعتماد ما في
شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه بعلما انفرذا السيد البصري بترجيحه (قوله فيؤخذ اليقين الخ) قال
سم انظر ما يقين الذي يأخذ وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه انتهى والظاهر
أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على
ظنه أنه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب ع (قوله وان تصرف المالك الخ) يخالف قول الشارح
والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغنى ووقف الباقي الى البيان وعقب المغنى كلام ع (قوله بمائمه وفي
الرشدى ما نصه قوله فيؤخذ اليقين أى ووقف الباقي كفى في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل
من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع انتهى ولو علمنا انه سقى ستة أشهر بأحدهما
وشهرين بالأخر وجهل عين الأكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أردبما فلا فعلي تقدير أن الأكثر هو الذي
عماه السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة أردب وعلى تقدير العكس
يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة أردب فاليقين اخراج خمسة أردب
ويوقف أردبان الى علم الحال فان أراد براءة الذمة اخوجهما اه (قوله ولا فرق الخ) عبارة للمغنى وسواء في
جميع ما ذكر في السقي بما من أنشأ الزرع على قصد السقي بهما أم أنشأه فاصدا السقي بأحدهما ثم عرض
السقي بالأخر وقيل في الحال الثاني يستحب حكم ما قصده اه (قوله وان اختلف الواجب) أى وهو
العشر في الاول ونصفه في الثاني نهاية (قوله وهذا) أى بقوله ويضم المسقى الخ (قوله يعلم أن من الخ)

(قوله في المتن سواء) المراد الاستواء باعتبار عيش الزرع وغنامه أخذ بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك

العشر و من عدلى نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر بين أن يقصد السقي بهما فيعرض خلافه وان لا يضم المسقى
بنحو مطر الى المسقى بنحو نضح في الكمال النصاب وان اختلف الواجب وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالباً يعلم ان من له أراض في مجال متفرقة
ولم يتحصل النصاب الامن بمجموعها لزمه زكاته ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وان ظن يصوله مما زرعه أو
سيزرعه ويتجدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب

الامر كذلك والمسئلة مصرح بها في الروضة والعز زوالها وغيروها بصري (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) أي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبثله ان كان تالفا ع ش (قوله ويصدق) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ويصدق المالك في كونه مسقيا الخ) اطاعوا تصديق المالك وان اتهم مع أن قرائن الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع بقلادة ماء فيها ولا فيما قرب منها بحمل السقي منه بنحو ناضع فاعل كان مهم محمول على غيره ما ذكر فقد صرحوا بانه لو قال المالك ذلك بحريق وقع في الجرين وعلمنا أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المتن فلو ادعى المالك النتائج بعد الحل أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتمل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتمل قول كل صريح فيما ترجأ وكأنه لم يستحضره (قوله فيما ر) أي من الثمر ولزراع (قوله ولو في البعير) الى قوله نعم في النهاية والمغني الا قوله قال الى ولا بشرط (قوله ولو في البعض) وان قل كجبة ع ش و باعشن وكردى على بافضل (قوله ضابطه) أي بدو صلاح نهاية (قوله في البيع) أي في باب الاصول والثمار مغني قول المتن (واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمنع على المالك الاكل والتصرف وحيث سدد فينبغي اجتناب الغريبيك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عيرة اه ع ش ومثله الزرع فيما ذكر الثمر كيا في الشرح (قوله قال أصله) أي أصل المنهاج وهو المحرر (قوله فلو اشترى الخ) ولو اشترى نخيلا بثمره بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك وهو البائع ان كان الخيار له أو المشتري ان كان له وان لم يبق المالك له بان أمضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذالم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة جمع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار له ما فالزكاة موقوفة فن ثبت له المالك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخيل بثمرها أو ثمرتها قط كافر أو مكاتب فبدا الصلاح في ملكه ثم ردها بعيب أو غيره كقائه بعد بدو الصلاح لم تحبز كأنها على أحد أمما المشتري فلا نه ليس أهلا للوجوب وأما البائع فلا ثم لم تكن في ملكه حين الوجوب أو اشتراها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يرددها على البائع قهر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يرددها وله الارش أو من غيرها فله الرد أم لو ردها عليه مرضا فبدا لا سقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعاقب حق المستحقين بها فاذا لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ لتضرره بمص الثمرة ماء الشجرة ولو رضى به وأبى المشتري الا للقطع لم يكن للمشتري الفسخ لان البائع قد رضى بالسقاط حقه للبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه عارضا واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان يدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة جمع البائع على المشتري * (فرع) * قال الزركشي لو بدا الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث بيد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار للمشتري قال وهذا اذا بدا بعد الزرع والافه - هذه ثمره استحق ابقاءها في زمن الخيار فصار كالشروط في زمنه فينبغي أن يفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد شرح الروض ومعنى زاده النهاية والاربع عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما أن الشرط في المقيس عليهما أو أحده العاقدان في حريم العدة صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتر في الشرع لا لا يغتر في الشرطي اه (قوله وحذفه) أي حذف المنهاج قول أصله المذكور (قوله من حيث تعليقه الخ) أي تعليق المصنف الوجوب بيدو الصلاح كردى (قوله ومؤنة نحو الحداد الخ) أي كالدياس والجل وغيرهما مما يحتاج الى مؤنة نهاية ومعنى (قوله من خالص ماله الخ) فلو خالف وأخرجها من مال الزكاة وتعدر استرداده من أخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه ع ش (قوله لا يجب الاخراج الا بعد التصفية الخ) أي الا الارز والعلس فانه يؤخذ واجبهما في قشرهما كما مر مغني ونهاية أي ويجوز اخراجهما للصاعن القشر ع ش (قوله فيما يحجب) أي لا ردنيا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة أصله او خوف عليه (قوله بل لا يجزئ قبلهما) فلو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتثر (قوله مع وجوبه الا يجب الاخراج الا بعد التصفية الخ) وحمل ما تقرر في ذير الارز والعلس اماهما فيؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مسقيا بما اذا يحلف ندبا ان اتهم (وتجب) الزكاة فيما مر (بدو صلاح الثمر) ولو في البعض ويأتي ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمره كاملة وقوله بلح أو حصرم (واشتداد الحب) ولو في البعض أيضا لانه حينئذ قوت وقوله بقل قال أصله فلو اشترى أوورث نخيلا بثمره وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ومؤنة نحو الحداد والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر المؤن من خالص ماله وكثير يخبرون ذلك من الثمر أو الحب ثم يزكون الباقي وهو خطأ تعظيم ومع وجوبهما بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفية والجفاف فيما يحجب بل لا يجزئ قبلهما

نعم يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيه ما يتعين مجيء كله هنا فتنبه له فالمراد بالوجوب بذلك انعقاد سبيل الوجوب الاخراج اذا صار تمراً
أورز بنبأاً وجب ما صنف فعمل ان ما اعتيد من اعطاء المالك الذين يلزمهم الزكاة الفقراء سنابل أو رطباً عند الحصاد أو الجراد حرام وان نوره
الزكاة ولا يجوز زكاهم حسابه منها الا ان صنف أو جف وجدد أو اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت (٢٥٥) مجلياً صرح بذلك مع زيادة فقال

ما حاصله ان فرض ان
الآخذ من أهل الزكاة
فقد أخذ قبل محله وهو
تمام التصفية وأخذه بعدها
من غير اقباض المالك له
أو من غير نيته لا يبيحه قال
وهذه أمور لا بد من رعايتها
جميعها وقد نوطاً الناس
على أخذ ذلك مع ما فيه من
الفساد وكثير من المتعبدين
برونه أحل أو جدد وسببه
نبد العلم وراء الظهور اه
واعترض بمارواه البيهقي
ان أبا البرداء أمر أم البرداء
أنها اذا احتاجت تلنقط
السنابل فدل على ان هذه
عادة مستمرة من زمنه صلى
الله عليه وسلم وأنه لا فرق
فيها بين الزكوى وغيره
توسعة في هذا الامر واذا
حرى خلاف في مذهبنان
المالك ترك له تغلات بلا
خصص يأكلها فكيف
يضابق بمثل هذا الذي اعتيد
من غير تكبير في الاعصار
والاصار اه وفيه ما فيه
فالاصواب ما قاله مجلي ويلزمهم
اخراج زكاة ما أعطوه كولو
أتلوه ولا يخرج على ما مر
عن العراقيين وغيرهم
لأنه يغتفر في الساعي مالا
يغفر في غيره ونوزع فيها
ذكر من الحرمة باطلا فهم
نبد اطعام الفقراء يوم

أو يتزب غير ردى علم يحزه ولو أخذه لم يقع الموقع وان جفقه ولم ينقص لفساد القبض كحرمه ابن المقري
واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل العراقيون خلافه ويرده حتماً ان كان باقياً ومثله ان كان بالغاً كما
في الروضة في باب الغصب نهاية ومعنى وكذا في الاسنى الا أنه اختار رد القيمة عند التلف قال ع ش قوله
مر وهو المعتمد هذا بخلاف ما لو أخرج حباتي تبنة أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الاخذ فبلغ الحاصل
منه قدر الزكاة والفرق أن الواجب هنا ليس كما في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور
والاعتدال فان الواجب بعينه موجوداً فيما أخرجه غايته أنه اختلط بالتراب أو التبن فنعج المختلط من معرفة
مقداره فاذا صنف وتبين أنه قدر الواجب أجزأه واللاهم اه وتقدم عن سم مشله (قوله نعم يأتي في
المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل م م صرح بعدم اشتراط تجديد اقباض هناك فينا في قوله هنا وجددوا
اقباضه سم وقد دفع المناقاة بحمل قوله هنا وجددوا الخ على ما يشمل تجديد النية بقربنية تاييده بكلام
الحلى المشتمل على صراحة (قوله نعم يأتي مجيء كله هنا) أى خلافاً للاسنى والنهاية والمعنى كما مر آنفاً (قوله
بذلك) أى بدو الصلاح والاشتداد (قوله انعقاده سبيل الوجوب الاخراج الخ) عبارة غير انه قد سبب
وجوب الاخراج الخ (قوله سنابل) أى بعد بدو اشتداد الحب فان لم يشتد أو شل نفسه فلا زكاة فيه ولا
يحرم التمر فيها باعشن (قوله أورطاً) الأولى كونه بفتح الراء وسكون الطاء (قوله حرام) نعم ان عمل
زكاة ذلك ما عنده من الحب الماصفى أو الثمر الجاف جاز وسبب ما بقي جواز التصرف في الثمر بعد الخرص
والتصميم بقوله باعشن (قوله وجددوا الخ) يقتضى تعيينه وأنه لا يكتفى بالمالك حينئذ ولا عند
الاقباض الاول كما صرح به في الثاني قوله وان نوره الزكاة وقوله السابق نعم يأتي في المعدن الخ صريح في
الاكتفاء بالنية ابتداء أو بعد نحو التصفية كما يعلم من ارجعة ما ساقى في المعدن بصري وتقدم جواب الاشكال
الاول وأما الاشكال بنافاته لقوله السابق الصريح في الاكتفاء بالنية ابتداء أو بعد (قوله بذلك) أى
التفصيل فيه على المنقول فقط لا على ما يشمل ما حقه هناك من الاكتفاء بالنية ابتداء أيضاً (قوله بذلك) أى
بقوله ان ما اعتيد من اعطاء المالك الخ (قوله أن لا أخذ) أى للسنابل عند الحصاد (قوله بعدها) أى
بعد تصفية المسحق (قوله وهذه أمور) أى اقباض المالك ونية بعد التصفية (قوله واعترض) أى
ما قاله الحلى (قوله على أن هذه) أى التقاط السنابل والتأنيث لرعاية الخبر (قوله وأنه لا فرق فيه) أى في
جواز التقاط السنابل (قوله واذا حرى خلاف الخ) أى كما يأتي (قوله انتهى) أى كلام المعترض (قوله
وفيه ما فيه) أى من كونه قول صحابي وكونه واقعاً قابل للعمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ)
أى الاصوب والافالاعتراض قوى جداً (قوله ويلزمهم الخ) عطف على قوله حرام و (قوله اخرج زكاة
ما أعطوه) أى ويرجع في مقداره لغلبة ظنه كما مر عن ع ش (قوله كولو أتلوه) أى انصاب كاه او
بعضه بنحو الاكل (قوله على ما مر) أى في التنبيه الذي قبيل قول المصنف والحب مصفى من تبنة (قوله
لأنه يغتفر الخ) قد منع اطلاقه (قوله أنه لا فرق الخ) اعنده الاسنى والنهاية والمعنى (قوله لما ذكر الخ)
لعله ببناء المفعول (قوله ويحجب الخ) لا يخفى ما فيه من البدو والتكاف (قوله قال) أى الزركشى (قوله
أوزادت الخ) محمل تأمل بصري أى فان مقتضاه ان من شروط وجوب اخراج الزكاة أن لا تزيد المؤنة على
واجبها في قشرهما كما مر شرح مر (قوله نعم يأتي في المعدن تفصيل الخ) ذلك التفصيل م صرح بعدم
اشتراط تجديد اقباض هنا فينا في قوله هنا وجددوا اقباضه فليتأمل (قوله فيلزمه بدله) عبارته فيما مر
قطعه من غير ضرورة ولزمه تخرجاً أو القيمة على ما يأتي آخر الباب اه

الجداد والحصاد خروجا من خلاف من أوجب له ور والنهي عن الجداد دليلان ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما اعتد به الزكاة
وغيره ويحجب بان الزركشى لما ذكر جواز التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه أو علم انه زكى أوزادت أجرة جمعه على
ما يحصل منه فكذلك يقال هنا قول المحشى (قوله فيلزمه بدله الخ) ليس موجوداً في نسخ الشرح التي بأيدينا

زكاة فيه وقد صرحوا بان
من تصدق بالمال الزكوى
بعد حوله تلزمه زكاته ولم
يغرقوا بين قليله وكثيره
فتعين حمل الزكوى ليجتمع
به أطراف كلامهم ولا ينافي
ذلك ما ذكره في منع خص
نخل البصرة لانه ضعيف كما
يأتي ويأتي رد قول الامام
والغزالي المنع السككي من
التصرف خلاف الاجماع
وضعف ترك شيء من الرطب
للمالك وأحاديث الباكورة
وأمر الشافعي بشراء الغول
الرطب بمحلولان على ملا
زكاة فيه اذ الوقائع الفعلية
تسقط بالاحتمال وكالم ينظر
الشيخان وذيرهما في منع
بيع هذا في قشره الى
الاعتراض عليه بانه
خلاف الاجماع الفعلي
وكلام الاكثربن وعيايه
الاثمة الثلاثة كذلك لا ينظر
فيما نحن فيه الى خلاف
ما صرح به كلامهم وان
اعترض بنحو ذلك اذا المذهب
نقل فاذا زادت المشقة في
التزامه هنا فلا عيب على
المختص بتقليد مذهب
آخر كذهب أحدفانه يجيز
التصرف قبل انطرص
والتضمين وأن يأكل هو
وعيايه على العادة ولا
يحسب عليه وكذا ما مهيده
من هذا في أوأانه (ويسن
نحو الثمر) الذي يجب

ففيه الزكاه وان كان من تخيل
فيخرجون أكثر مما عليهم

لبصرة وما أطلب به الماوردي من استثنائه ونقل فيه الإجماع لأنهم لا يمنعون منه بختارا
لحق بهم من هو مثلهم في ذلك ودوه بأنه طريقة ضعيفة تغرد بها (إذا بدأ إصلاحه)

أو صلاح بعضه (على مالكة) للأمر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبحسنه بعضهم على الأول إذا علم الإمام أو نائبه تصرف المالك بالبيع وغيره قبل الجفاف والخرص التخمين فهو هنا خرص ما يجبي عن الرطب والعنب ثم أرو (روى) زبيبان يرى ما على كل شجرة ثم إن شاء

وهو الأول قدر عقبر رؤية

كل ما عاينها رطباً ثم جافاً وإن

شاء قدر الجميع رطباً ثم

جافاً بشرط اتحاد النوع

وخرج بالثمر المراد به الرطب

والعنب الحب لتعذر الخرز

فيه لكن بحث بعضهم أن

للمالك إذا اشددت الضرورة

لشيء منه أخذه ويحسبه

واستدل بما لا يتأتى على

قواعدنا فهو وضعيف وإن

نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل

أنه لو وافقه ويعد بدو الصلاح

قبله لتعذر خرصه ولعدم

تعاق حق الفقراء به

(والمشهور إدخال جميعه

في الخرص) لعدم الأدلة

الوجبة لعشر الكل أو نصفه

من غير استثناء شيء لا كله

وأكل عياله ونحوهم لكن

يشهد للاستثناء خبر صحيح به

وجله كالشافعي رضي الله

عنه في أظهر قوله على أنه

يترك له من الزكاة شيء

ليفرقه بنفسه في أقاربه

وجيرانه وفي تضعيف المتن

مدرك هذا المقابل فنظر مع

شهادة الحديث وبعد تأويله

ومن ثم قال الأذرى ليس

عنه جواب شاف وهو مذهب

الحنابلة واختاره بعضهم

إذا دعت حاجة المالك إليه

ولم يجد خالصاً يثقبه ونوى

أن يخرج بعد الجدا دعماً

يأكله واستشهد به بتأويله

صلى الله عليه وسلم الباكورة

قبل بيعت الخارص ومرا الجواب عن هذا الاستشهاد (وأنه يكفي خارص) واحد

لأنه يجتهد بعمل يقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفت احتج بعرف الأمر منه ما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعي

واعتمده عش (قوله أو صلاح بعضه) أي ولو حبة أخذ ما قالوه فيعلم لو بد صلاح حبة في بستان أنه يجوز بيع الكل بلا شرط قطع عش (قوله وبحسنه الخ) أي وجوب الخرص (على الأول) أي على سن الخرص (قوله والخرص) أي قوله وفي تضعيف المتن في النهاية والمغنى الأقوله لكن بحث إلى ويبعد الخ (قوله والخرص التخمين الخ) عبارة المغنى والخرص لغة القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون واصطلاحاً ما تقر روحكمته الرق بالمالك والمستحق اه (قوله بان يرى ما على كل شجرة) أي ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها في غاية ومغنى (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله لتعذر الخرز فيه) أي لاستحار حبه ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة نهاية ومغنى قال عش قوله مر ولأنه لا يؤكل غالباً الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير سم على البهجة والحكم إذا كان مع لابلين يبق ما بقيت احدهما فلا يجوز خرصه اه (قوله فهو وضعيف) فيه تأمل فإن شدة الضرورة تبج الحرام المحض فضلعان المشترك بالاشتراك الغير الحقيقي مع نية إخراج زكاته فإيراجع (قوله وإن نقل عن الأئمة الثلاثة الخ) تقدم عن أحمد ما نوافقه بل ما هو أبلغ منه سم (قوله قبل أنه) ما فائدة زيادته (قوله ويعد بدو الصلاح) عطف على قوله بالثمر (قوله قبله) الأولى ما قبله لأنه فاعل خرج المقدر بالعطف قال عش ومنه أي مما قبل الباء والبلغ الذي اعتدي به قبل تأويله اه (قوله لتعذر خرصه) أي لعدم انضباط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو نهاية قول المتن (إدخال جميعه) أي جميع الثمر والعنب نهاية (قوله أو نصفه) أي لنصف العشر (قوله نحوهم) أي كحباثة موصيافه (قوله لكن يشهد الخ) عبارة المغنى والثاني أنه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله واحتج به بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع رواه أبو داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عياله وقائهم وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه بحمله على أنه يترك له ذلك من الزكاة لامن الخروص ليقربه الخ إذا النهاية إذ في قوله خذوا ودعوا الإشارة لذلك أي إذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخروص وأتركوا له شيئاً مما خرص فجعل التترك بعد الخرص مقتضى الإيجاب فيكون المتروك له قدر يستحقه الفقراء ليقربه هو اه (قوله وحلوه الخ) أي حل الأئمة ذلك الخبر بعلم الشافعي الخ نهاية (قوله من الزكاة شيء) أي لامن الأشجار بعضهم غير خرص نهاية (قوله وفي تضعيف المتن) أي بتعبيره بالمشهور لا بالأظهر (قوله مدرك هذا المقابل) الأوفق ما بعده اسقاط لفظ مدرك (قوله وهو) أي هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله واختاره الخ) أي مطلق الاستثناء الذي تضمنه المقابل عبارة الكردى الضهير يرجع إلى المقابل بالمعنى الأعم وهو لا يدخل جميعه في الخرص سواء خرص ولم يدخل الجميع أو لم يخرص اه أي فلا ينافي قوله إلا أن نوى الخ (قوله ومرا الجواب الخ) وهو أنه محمول على ما لا زكاة فيه قول المتن (وأنه يكفي خارص) ولا يجوز زكاته لم يبعثه الأبعد بثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله عش (قوله واحد) أي قوله ولا يكفي في المغنى وإلى قوله وبتحكيمهما في النهاية (قوله لأنه يجتهد الخ) ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً أول ما تطيب الثمرة مغنى وشرح المنهج (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه أن يقدم الأكثر عدداً عش (قوله ولو فقد خارص الخ) عبارة النهاية والمغنى فإن لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكماً يحاكم إلى عدلين عالين بالخرص يخرصان الخ اه قال عش قضيته أنه لا يكفي خرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً بالخرص وهو ظاهر لاتهمه اه

أو صلاح بعضه) نعم إذا بد صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الأقدس كما قاله ابن قاضي شبهة الجواز شرح مر (قوله لتعذر الخرز فيه) في تعذره في الشعير نظر (قوله وإن نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل أنه يوافقه) تقدم عن أحمد ما يوافقه بل ما هو أبلغ منه

(شرواني وابن قاسم) - ثالث

لأنه يجتهد بعمل يقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفت احتج بعرف الأمر منه ما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الساعي

يحكم المالك عبد بن بحر صان عليه ويضمنه كياناً ولا يكتفي واحداً احتياطاً لحق الفقراء ولأن التحكم هنا على خلاف الأصل وفقاً للمالك
فحببت بعضهم أجزاء واحداً بذلك (٢٥٨) ويتحكم بهما مع التضمن الآتي المفيد للتصرف رداً بنا للرفعة والاستاذ قول الغزالي كاملاً

(قوله حكم المالك عبد بن) كذا في الروض وغيره سم (قوله كياناً) أي تضميناً صريحاً بقوله المالك
(قوله على خلاف الأصل) أي لأن الأصل فيه أن يكون من المتخاصمين وهما من المالك فقط (قوله
وبذلك) أي بالتعديل الثاني (قوله ويتحكم بهما مع) متعلق بقوله الآتي رداً (قوله ينبغي التصرف في) أي
أي بلا حرم (قوله وحل ما قالاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع قولهما في ما عدا قدر الزكاة ثم أنه بعد
الحرص والتضمن يباح التصرف في الجميع كسائر ما في آفلاسهم وبصري قول المتن (وشرطه الخ) أي الخارص
واحداً كان أو اثنين مغني (قوله العلم بالحرص) أي لأنه اجتهدوا والجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد
نهاية ومغني (قوله بالاستفاضة) يظهر أن مثله اعلم من بيعته من امام أو نائبه بأنه عالم بالحرص بصري قول
المتن العدة أي في الرواية تحلى ومغني وهذا أقدم مما سلكه الشارح وإن كان المالك واحد بصري
(قوله ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها سم قول المتن (وكذا الحرية الخ) وعلم من العدة الاسلام والبلوغ
والعقل ولا بد أن يكون ناطقاً وبصيراً إذا خرس أخباراً ولا ياتى وتنفاء وصف ما ذكر يمنع قبول الخبر
نهاية (قوله ومراخ) أي في شرح ويجب الاغبط للفقراء قول المتن (و بصير الخ) معطوف على ان حق
الخ لا على ينقطع الخ وإن كان هو المتبادر لعدم الرابط إلا أن يجعل الثمر والزبيب حاليين يتأويلهما بالنسبة
بصري ويجوز أن يجعل الثمر الخ خبر البصير والظرف حالاً منه مقدماً عليه (قوله ان لم يتلقا) أي قوله وباتى في
النهاية والمغني الاقوله أي كل منهما وقوله أو خذ به كذا وما انبه عليه (قوله ان لم يتلقا) أي قبل التمكن نهاية
والمغني والاولى افراد الضمير بارجاعه الى الثمر الشامل للربط والعنب كافي النهاية والمغني (قوله بغير تقصير
منه الخ) فان تلف بتقريط كان وضعه في غير حر زمله ضمن وانما لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم
التضمن لئلا يمتد الأمر الزكاة على المساهلة لانها علقه ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان
الاداء نهاية (قوله أي كل منهما) هلا فسر الهاء بالثمر فلا اشكال حينئذ في افراد ضمير جفاهه وتثنية ضمير
ليخرجهما لان مرجع الاول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني سني وهو الثمر والزبيب ولا حاجة الى التأويل
الذي اتركه المبني على اتحاد المرجع في الموضوعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل
سم (قوله من الساعي) عبارة النهاية والمغني من الخارص أو من يقوم مقامه اه أي ومنه شريكه ع ش
ثم قال المغني والمضن هو الساعي أو الامام اه وعبارة شرح بافضل وشرح الروض واذا خرس وأراد نقل
الحق الى ذمة المالك فلا بد أن يكون مأذوناً له من الامام والساعي في التضمن اه (قوله والخارص) آل للجنس
في شمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرح انه يكفي خارص من اشتراط تعدد المحكم (قوله لنحو المالك) أي
من وليه أو وكيله أو شريكه (قوله كضمتك اياه بكذا) أي نصيب المستحقين من الربط أو العنب بكذا أمراً أو
زبياً نهاية ومغني (قوله أو خذ به بكذا) أي أو أقرضك نصيب المستحقين من الربط أو العنب بكذا أمراً
أو زبياً يجبري قول المتن (وقول المالك) أي فوراً ورشد ذلك قول الشارح أي شيخ الاسلام فيقبل حيث
يهر بالقاء يجبري وقد يفيد أيضاً قول النهاية والمغني فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقى حق الفقراء
بحاله اه ثم رأيت قول الغلاب مع شرحه ويقبل ذلك المالك الاهل أو وكيله ولا يمكن أهلاً فوليته ويجب
في القبول أن يكون فوراً اه (قوله بل الكل) أي ولو بغير اذن شريكه كياناً (قوله كما يجوز أن
يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودي) قضيته صحة ذلك وإن لم يأذن له المسلم في القبول ع ش (قوله

ينبغي التصرف في الربط
قبل الجفاف فيما عدا قدر
الزكاة بالاجماع والامتنع
الناس من الربط وحل
ما قالاه آخرون على ما بعد
الحرص والتضمن (وشرطه)
العلم بالحرص و يظهر
الاكتفاء فسمحت
لا شاهدان به بالاستفاضة
و (العدة) وتأتي شروطها
في حيث أطلقت أريد بها
عدة الشهادة لكن لاجل
حكاية الخلاف صرح
ببعض ما خرج بها فقال
(وكذا الحرية والذكورة
في الاصح) لأنه ولا يقول
من لم تكمل فيه شروط
عدالة الشهادة أهلاً لها
(فاذا خرس) وضمن
(فالظاهر أن حق الفقراء
أي المستحقين ومركبة
تعليلهم) ينقطع من عين
الثمر) بالثلاثة (وبصري
خمة المالك الثمر) بالثلاثة
(والزبيب) ان لم يتلقا بغير
تقصير منه فان تلقا بغير
تقصير منه قبل التمكن من
الاداء فلا ضمان عليه
(ليخرجهما بعد جفاهه)
أي كل منهما لان الخرس
مع التضمن يبيح له التصرف
في الجميع وذلك يدل على
انقطاع حقهم منه (وشرطه)
في الانقطاع والصيرورة
الذكورية (التصريح)

(قوله حكم المالك عبد بن) كذا في الروض وغيره (قوله وحل ما قالاه آخرون الخ) يتأمل هذا الحل مع
قولهما في ما عدا قدر الزكاة مع أنه بعد الخرس والتضمن يباح التصرف في الجميع كسائر ما في آفلا
مرح ببعض ما خرج بها) هلا قال ما دخل فيها (قوله في المتن بعد جفاهه) هلا فسر الهاء بالثمر فلا اشكال

من الساعي أو الخارص المحكم في الخرس (بتضمنه) أي حق الفقراء لنحو المالك كضمتك اياه بكذا أو خذ به بكذا
(وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمن (على المذهب) لان الانتقال من العين الى الذمة يستدعي رضاها وما يأتي قرياً ما يعلم منه مجواز تضمين
المساعي أحد شريكه قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمن زكاة حصه المسلم شريكه اليهودي

كما يأتي ويجب أخذ من هذا ومن أنه يجوز له أن يخرجها من غيره أنه لو ضمن حصته أو أخرجها من قسمها حـ لـ له التصرف في ماله وإن لم يخرج شريكه حصته بناء على أن القسمة أفرز قال غيره أو يبيع وقد اقتسم بعد الجفاف للضرر ولا يكلف بغيره مع صحة القسمة وتبعية الزكاة للمالك له وفيه نفاذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فلحصول ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عينه بتضمين صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسمة وإن أخرج أحدهما قبلها أو عدها حصته يبيع في المال كله فيبطل في حصته الشريك لعدم أدنه ولم يحسب للمخرج الزكاة لأن تناصفا وحيد لا يجوز له التصرف في شيء (٢٥٩) من المال لبقاء تعلق الزكاة بحصته

ونظيره ما لو باع شريك عديدين بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي كل أحدهما اه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المقول المعتمد أن الخلطة أي شيوعا أو جوارا في الحيوان والمعسر وغيرهما كما صرحوا به تجعل المالكين كالمالك الواحد فيجوز لأحد الشريكين الإخراج من ماله ولو بغير إذن شريكه اكتفاء

بإذن الشارع ويرجع على الشريك بحصته مالم ينو التبرع وحينئذ يفي أخرج أحد شريكين أو خليطين جاز له التصرف في قدر حقه كولو ضمن قدر الزكاة تضمينا صحيحا ولا يجب سماع طلب قسمة ما يبيع أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالحرص في نخلة أو أكثران قلنا القسمة يبيع والأجيب

وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع قبض الساعي الواجب من المقتطوع مشاعا بقبض السك وبه يبرأ المالك وعامة المستحقون بقبض نائبهم ثم

كما يأتي (أي في آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شريكين قدر حقه الخ (قوله من غيره) أي غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعلة بيناء الفاعل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته له (قوله أو أخرجها) أي مما عنده من الحب المصفي أو الثمر الجاف (قوله وإن لم يخرج شريكه الخ) أي لم يضمن (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطف على قوله أفرز (قوله أذ لا يكلف بغيره) يعني بما يتعلق بحصته شريكه (قوله وفيه نذر) أي فيما قاله الغير (قوله أذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفي من تنبه سم أي من قول الشارح وبجبت بعضهم أن للمالك الاستقلال بالقسمة الخ وقد يجب أن ما تقدم في قسمة المالك بينهما وبين المستحقين وما هنا في قسمة الشريكين بينهما (قوله فلحصول ذلك) أي ما قاله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) فديقال قد فرض أنه ضمن حصته أو أخرجها ومع ذلك ينقطع حقهم من العين الآن يقال كلامه بالنسبة لشريكه فإنه لم يوجد منه ضمان ولا إخراج فالخلق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وأن أخرج الخ) عطف على بطلان القسمة (قوله بقاء تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ما قاله البعض (قوله مالم ينو التبرع) يشمل الإطلاق (قوله ولا يجب) أي قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمة ما يبيع) أي مما يضر أصله ونحوه كما يؤخذ من كلام الروض ويغنيه أيضا قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله بان تفرد الخ) أي فسر القسمة بذلك لأنها ليست حقيقة قسمة بل المراد بها تعيين شيء للزكاة ليتصرف المالك في الباقي توثقا كردى (قوله ان قلنا القسمة يبيع) أي لا امتناع يبيع الرطب بالرطب أيعاب (قوله والا) أي بان قلنا أنها أفرز وهو ما صححه في المجموع وأيعاب وتقدم في الشرح أنه الأصح (قوله وعلى المنع) أي المرجوح (قوله من المقتطوع الخ) إنما يقيد به لأن غير المقتطوع الذي يجب لا يتصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يجب فهو كالمقتطوع كما مر أيضا كردى أقول تقدم أن المراد بما يجب في كلام الشارح نحوه ما يضر أصله وتقدم عن الرضا والروى أنه مثل المقتطوع فالساعي قبضها مشاعا بقبض السك ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وإن يقطع ويفرق بينهم بفعل ما فيه الاحتياط (قوله ويلزمه فعل الاحتياط) أي من البيع أو التفريق أو التجفيف (قوله مع بقاء الثمرة) أي التي لا تجف أو تضر أصلها روض (قوله فان أتلفه الخ) أي الثمرة التي تضر بالأصل أو تجف رد ثمار روض (قوله وقت التلف) أي أو التلاف أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لزوم قيمة الواجب وطبها هنا (ما مر) أي في شرح والا فربطها وعينا

حينئذ في أفراد ضمير جفافه وتثنية ضمير ليخرجهما لأن مرجع الأول حينئذ مفرد وهو الثمر والثاني مشئ وهو الثمر والزبيب ولا حاجة إلى التأويل الذي ارتكبه المبني على اتحاد المرجع في الموضعين فيرد الاشكال المحوج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل (قوله أذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة الخ) انظر ما تقدم قبيل والحب مصفي من تنبه (قوله فلحصول ذلك على ما إذا الخ) ان أراد جعل البحث المذكور فلا يخفى ما في هذا الجمل كما يدرك بالتأمل (قوله على ما إذا انقطع حقهم) فديقال قد فرض أنه ضمن حصته أو

يبعه أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الاحتياط وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي الإباحة أو تقليد صحيح كما علم مما مر في الخلطة فان أتلفها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه قيمة الواجب رطب وقت التلف ذكره في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسألة العرافين بأنه ثم يلزمه بقاؤه إلى الجفاف حتى يدفع الجفاف فإذا قطع قبله فقد تعدى فليزمه الجفاف وهذا لا يفتأ عليه لأن الغرض أنه خاف العطش فلم يلزمه الثمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غموض فتأمل (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الحرص) لأن التضمين لم يرد وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان

من لزوم التبر الجفاف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف ولو ادعى هلاك المخروص
الح فإنه يفيد أيضاً (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأفة سميوية أو سرقة من الشجر أو
الجرب قبل الجفاف من غير تقصير بغير تقصير (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لأنه) أي قوله
وتبعه في المغني والنهاية (قوله واستبعده الخ) أي إطلاقهم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمين
مغني ونهاية (قوله بصرفه الخ) أي يظن أنه يصرفه الخ (قوله لاحظ لهم) أي المستحقين (قوله فقال)
أي الغدير (قوله انما يصرفه) أي يضمن الامام أو نائبه للمالك (قوله فان ظنها فاختلف ظنه الخ) أي فان
ضمنه على ظن أنه موسر نفذ التضمن ثم ان بان أنه معسر يتلف الثمر كله باع الامام من الثمر أو غيره مما
ملكه ما يفي بمأضنه وبذلك يندفع قول سم ما المراد بذلك البيع مع بقاء الثمر وتعلق الزكاة بحاله على
هذا البحث اه لان الباحث انما بحث عدم جواز التضمن لمن علم عساره لافساده أيضاً اذا تبين خلاف
ظنه (قوله أي حيث لم يبين الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يبين الخ (قوله وببحث بعضهم الخ) حرم به
النهاية (قوله اما قبل الخ) أي قوله كما يأتي في النهاية والمغني (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في
الكل أو البعض شائعاً كما في شرح الروض وكذلك البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي
أنفاً مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم التصرف مطلقاً في الكل والبعض معيناً أو شائعاً لأنه تصرف
في حق الغير أي المستحقين لان لهم في كل حصة حقاً بغير اذنه لكنه مع الحرمة يصح وينفذ فيما عدا قدر الزكاة
ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سيأتي آخراً الباب فينبغي عدم التحريم سم
(قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ) كذا في الروض وشرحه لكن يخالفه قول النهاية والمغني وقد يفهم
كلامه استناع تصرفه قبل التضمن في جميع المخروص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب
شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فيحرم كل شيء منه اه أي لان الاكل انما يرد على معين بخلاف البيع
يقع شائعاً بحري (قوله مع كون الشركة الخ) جواب سؤال عبارة الاسني فان قلت هلا جاز التصرف
فيه أيضاً في قدر نصيبه كفي المشترك قلت الشركة هنا غير حقيقية بل المذهب فيها جانب التوثيق فلا يجوز
التصرف مطلقاً اه (قوله لان المذهب فيها الخ) أي فلا يقال هلا جاز التصرف في قدر نصيبه كفي المشترك ترك
سم (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وكذا ظاهر عبارة
الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو عن الاشكال وقد يدفع بأنه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من كل أو
بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخراً الباب فينتج عدم التحريم سم
آخر جهاه ومع ذلك فيقطع حقهم من العين الا أن يقال كلامه بالنسبة لشر يكة فإنه لم يوجد منه ضمان ولا
اخراج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له (قوله في المتن واذا ضمن الخ) وبحل جواز التضمن اذا كان المالك موسراً
ينبغي ولو بالشجر فان كان معسراً فلا شرح مر (قوله باع الامام الخ) ما المراد بذلك مع بقاء الثمر وتعلق
الزكاة بحاله على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في الكل أو البعض شائعاً كما في شرح الروض وكذلك
البعض معيناً كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي أنفاً مع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم
التصرف مطلقاً سواء كان في الكل أم في البعض معيناً أم شائعاً ووجه الحرمة أنه تصرف في حق غيره لان ما
أوقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقاً المستحقين فيه حق فقد تصرف في حق غيره بغير اذن صاحب
الحق فيحرم لكنه مع الحرمة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويبطل في قدرها نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع
على ما سيأتي في آخراً الباب فينبغي عدم التحريم لانه خص التصرف بغير حق المستحقين فليتأمل وقضية ذلك
انه يحرم على الشريك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير اذن شريكه الا أن يفرض بالنسبة للبعض بان
المذهب هنا التوثيق (قوله لان المذهب فيها جانب التوثيق) أي فلا يقال هلا جاز التصرف في قدر نصيبه كفي
المشترك (قوله فحرم التصرف مطلقاً) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعاً وعبارة الروض
(فرع) يحرم الاكل والتصرف قبل الخرص قال في شرحه لكن ان تصرف في الكل أو البعض شائعاً

لما يأتي أنه لا يضمن ما تلف
بغير تقصير (واذا ضمن)
وقبل على الأول (جاز تصرفه
في جميع المخروص بغير
غيره) لانه ملكه بذلك ولم
يبقى لاحد تعلق به وهذا هو
فائدة التضمن واستبعده
الاذن في معسر يصرفه
في دينه أو يأكله ويقاؤه
في ذمته لاحظ لهم فيه وتبعه
غيره فقال انما يضمنه حيث
برى المصلحة ولا مصلحة
هنا فان ظنها فاختلف ظنه
باع الامام جزءاً من الثمر أو
الشجر أي حيث لم يكن
مهره وانما يضمنه حيث
مضى أم يمكن الاستيفاء من
الشجر أو غيره خوص عليه
وضمنه والا فلا أما قبل
الخرص والتضمن أو
القبول فلا ينفذ تصرفه
بيعه أو غيره الا فيما عدا
قدر الزكاة كما يأتي ومع ذلك
يحرم عليه التصرف في شيء
منها تعلق الحق بهامع
كون الشركة غير حقيقية
لان المذهب فيها جانب التوثيق
بحرم التصرف مطلقاً

و جهدا يعلم ضعف افتاء غير واحد بان للمالك قبل التضمين الا كل اذ انوى أنه يخرج الجفاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز
 أكله بنية غرم بدله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) جعلها من الهلاك لان الغالب أن المسروق يخفي
 ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه أو ظاهره (كرىق) (عرف) دون عمومه أو معه (٢٦١) ولكن انهم في هلاك الثمرة (صدق

بيمينه) في دعواه ما ذكر
 واليمين هنا وفي سائر ما يأتي
 مستحبة (فان لم يعرف
 الظاهر) بان عرف عدمه
 أولم يعرف شي (طوب
 بيمينه) بوقوعه (على الصحيح)
 لسهولة اقامتها (ثم يصدق
 بيمينه في الهلاك به) أي
 بذلك السبب لاحتمال
 سلامة ماله مخصوصه ولو
 اقتصر على دعوى الهلاك
 من غير تعرض لسبب قبل
 قوله و يحلف ندبان انهم
 (ولو ادعى حيف الخارص)
 عليه باخباره بزيادة عمدا
 قليلة أو كثيرة لم تسع دعواه
 الابينة كدعوى الجور
 على الحاكم (أو غلطه بما
 يبعد) وقوعه عادم من عالم
 بالخروص كالربع (لم يقبل)
 للعلم بطلان دعواه ثم يحط
 عنه القدر الممكن الذي لو
 اقتصر عليه قبل (أو
 بمحتمل) بغض الميم وبين
 قدره كواحد في مائة
 وكسدر أو عشر على ما قاله
 البندنجي واستبعد في
 السدس وقدم مثله الراعي
 بنصف العشر (قبل)
 وحلف ندبان انهم (في
 الاصح) لان صدقه ممكن
 هذا كله ان تلف الخروص
 ولا أعيد كيلة * (فرع) *
 علم مما مر أنه اذا تلف الثمر

وتقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد جواز التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله وبهذا يعلم ضعف الخ)
 وفاقا للنهاية والمغنى وشرحى الروض والمنهج (قوله أو بعضه) الى الفرع في المغنى الا قوله بان عرف الى
 المتن وقوله واستبعد الى المتن وكذا في النهاية لا قوله أو كسدر الى المتن (قوله كرىق) أي أو برد أو ذهب
 نهاية ومغنى (قوله ولكن انهم الخ) أي وان لم ينتهم صدق بلاعين نهاية ومغنى (قوله في دعواه ما ذكر)
 أي في دعوى التلف بذلك السبب نهاية ومغنى (قوله بان عرف عدمه) فيه توقف ظاهر ثم رأيت في شرح
 العباب وشرح الروض مانصه وان لم يعرف وقوعه ولم يمكن كان قال تلف بحر يق وقع في الجرين وعلما بخلافه
 لم يلتفت الى قوله والى بينته اتفاقا اه وفي النهاية والمغنى وشرح المنهج ما وافقه قول المتن (أو غلطه الخ)
 ولو لم يدع غلطه غير أنه قال لم أجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره
 أسنى ونهاية ومغنى (قوله للعلم بطلان دعواه) عبارة النهاية والمغنى لم يقبل الابينة للعلم بطلانه عادة في
 الغلط اه (قوله وبين قدره) أي والالم يسمع دعواه سم ونهاية ومغنى (قوله كوا- دالخ) عبارة
 النهاية وكان مقدارا يقع عادة بين الكيلين كوا- ق في مائة وسق قبل في الاصح وحط عنه ما ادعاه فان كان
 أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسة أو سق في مائة قبل قوله وحط عنه ذلك القدر اه
 وكذا في المغنى والاسنى الا أنهم ما زاد اعقب كخمسة أو سق في مائة قال البندنجي وكعشر الثمرة وسدسها اه
 (قوله هذا كله) أي قوله أو بمحتمل وبين قدره الى هنا منهج ونهاية ومغنى (قوله ولا أعيد كيلة) أي
 وعمل به نهاية وشرح المنهج قال الجعيري قوله أعيد كيلة أي وجوب بالتعبير بالعادة لتزيل الخروص
 منزلة الكيل ويمكن أنه كى ل أول بعد الجذا ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله علم مما مر) لعلم من قول
 المصنف فاذا خروص فالظاهر أن حق الفقراء الى قوله ولو ادعى الخ وما ذكره الشارح في شرحه (قوله أو قبل
 ذلك) أي قبل الخروص أو التضمين أو القبول ايعاب واسنى (قوله لا تخوف ضر الخ) أي فان كان تخوف
 ذلك ونحوه فقد تقدم أن اللازم حينئذ قيمة الواجب طبيا (قوله لزمنه مثله) أي عشر الرطب أو نصفه قال
 سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المغنى والنهاية ما يفيد ترجحه وعن عس أنه اعتمد
 (قوله وترجع الروضة الخ) اعتمده الايعاب والاسنى (قوله هنا) انما قال هنا فانه رجع في باب الغصب
 لزوم المثل كالم (قوله القيمة) أي قيمة عشر الرطب ان سبق بلامونة ايعاب واسنى (قوله كما راعوا ضد ذلك)

فما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يتخلو عن الاشكال وقد يدفع
 بانه لا يؤمن أن يتلف ما عدا قدر الزكاة وان لم يلزمه فيما اذا تلف بغير تقصير الاحصاء الواجب من ذلك الباقي
 كجديد عليه قوله الآتى آخر الصفحة أو بعضه من الباقي والاولى دفعه بانه تصرف في حق غيره لان ما تصرف
 فيه من كل أو بعض فيه حق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فيتجه عدم
 التحريم (قوله لان الغالب ان المسروق الخ) قد يجاب أيضا بان المراد بالهلاك فواته عن يده (قوله في المتن
 أو بمحتمل) قال الاسنى أي وكان مقدارا يقع بين الكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال انما قصدنا
 المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين الكيلين احترازا عما فوق ذلك مما هو محتمل أيضا كالخمس في المائة فان
 الرافعي قد حرم بانه يقبل ويحلف عند التهمة وحكى الوجهين فيما يقع بين الكيلين خاصة فلذلك شرعنا به
 كلامه هنا اه ووجه تخصيص الخلاف بما يقع بين الكيلين عدم تحقق النقص واحتمال انه من تفاوت
 الكيل (قوله وبين قدره) أي والالم يسمع دعواه (قوله لزمنه مثله) لزوم المثل هو الاوجه مر (قوله
 وترجع الروضة الخ) عبر في الروض بقوله لزمنه عشر الرطب فقال في شرحه أي قيمته

الذي يحلف بعد الخروص والتضمين والقبول لزمنه زكاة جافا أو قبل ذلك لا تخوف ضر وأصله لزمنه مثله لانه مثلي على تناقض فيه وترجع الروضة
 هنا القيمة هو منصوص الشافعي والاكثر من وجهه هنا وان كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين خشية فساد الرطب قبل وصوله اليهم
 كما راعوا ضد ذلك حيث ألزموه فيما اذا تلف نصاب الماشية عين الحيوان الواجب

وان كان منقوما رعاية الجنس ما أمكن (٢٦٢) بخلاف ما لو أتلفه أجنبي لا تلزمه الا القيمة ففرقوا بين المالك وغيره وأيد ذلك جمع بقولهم

أى فوجبوا انتمثل في اتلاف المقوم (قوله وان كن منقوما) الواو للمحال (قوله رعاية الجنس الخ) الانسب لما قبله ما فى الاسنى والاعراب لان الماشية أنفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر اه (قوله بخلاف ما أتلفه أجنبي) ان كان المراد بخلاف ما لو أتلف نصاب الماشية كما يتبادر فقوله لا يلزمه الا القيمة فى غاية الظهور سم أقول وخزم الكردى بذلك وعليه فقول الشارح فقرقوا الخ أى فى الماشية لكن فى الجزم نظرا لاحتمال رجوعه الى الثمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين أو بعده (قوله وأيد ذلك) أى أيد ترجيح الروضة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعى الخ) أى فيما اذا أتلف الثمر الذى يجب قبل الحرص والتضمين والقبول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعى وعمله لقوله لو جوب الثمر الجاف و (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) بظهور أنه من الشرح وليس من مقول الجمع (قوله فى لزوم القيمة) أى قيمة عشر الرطب على ترجيح الروضة (قوله ولو تلف) الى قوله قال الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو تلف الخ) أى بأقصة مما وية أو غيرها كسرقه قبل جفافه أو بعده ايعاب (قوله بعد ذلك) أى الحرص والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (قوله زكى الباقى) أى بحصته وان كان دون نصاب ايعاب ونهاية (قوله ولو أتلف المال بعدهما) أى بعد الحرص والتضمين كما عبره فى العباب وشرحه عن الدارمى سم (قوله ان ضمن الجاني) قال فى شرح العباب بان كان ملتزما ولو لمعسر الا حريا فيما يظهر انتهى اه سم (قوله والا فلا) أى كولو تلفت بأقصة ايعاب (قوله فلا شئ عليه الخ) أى لان الزكاة متعلقة بالعين ايعاب (قوله الغاصب) أى المتلف بعد التضمين أو قبله (قوله وعليه) أى على ما قاله الدارمى (قوله ان غرم القيمة الخ) قياس جريان الاجنبى على قياس الضمان فى مسئلة الحيوان ضمنانه هنا بالمثل سم أقول قضية قول الشارح المارأ نفا بخلاف ما لو أتلفه أجنبي الخ أن الضمان هنا بالقيمة (قوله واذا لزمه التراج) يحتمل أن هذا فيما اذا أتلف الاجنبى بعد الحرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما اذا أتلف قبله مما ويحتمل ان هذا مبنى على بحث الرافعى وما تقدم على ما رجحه الروضة وما لى به الشارح فى اتلاف المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله ما فى ذلك) أى من السؤال والجواب (قوله وفى المجموع الخ) عبارته فى الاعراب وفى المجموع قال الامام اذا كان بين رجلين رطب مشترك على التخيل فحرص أحدهما على الآخر وألزم ذمته له تراجا قال صاحب التقرير يصرف الحرص عليه فى الجميع ولزمه لصاحبه التركة كما يصرف فى نصيب المساكين بالحرص قال الامام وما ذكره بعيد فى حق الشركاء وما يجرى فى حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء فى أملاكهم المحققة انتهى كلام المجموع وضعف ابن عدلان ما قاله صاحب التقرير اه (قوله فيلزمه) أى يلزم التمر على الحرص عليه (قوله ويتصرف) أى الحرص عليه فى الجميع لعله فيما اذا وجد حرص وتضمين آخر من الساعى أو الامام بعد حرص والزام الشريك كما يفيد ما مرأ نفا عن الاعراب والا فاطلاقه مشكل فإبراجع (قوله واغتر الخ) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقرير (قوله عدم رضا بقصة الشركاء) أى على حرص أحد الشريكين على صاحبه والزامه بحصته تراجا (قوله خلاف القسمة) أى بان يصح الالزام المذكور ان قلنا ان القسمة أفراو وأن لا يصح ان قلنا انها بيع (قوله ويؤيد ما قاله) أى صاحب التقرير (قوله فله الخ) أى للمالك فى الاصل والعامل فى العكس (قوله وللشاعى ان يضمن

جوابا عن بحث الرافعى وجوب التمر الجاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه الجاف الا اذا جف أو ضمنه بالحرص وسلطناه عليه ولا فسرق فى لزوم القيمة بين ما يثمر وغيره ولو تلف كله بعد ذلك قبل امكان الاداء بلا تقصير لم يلزمه شئ أو بعضه زكى الباقى قال الدارمى ولو أتلف المال بعدهما أجنبي لزم المالك الزكاة ان ضمن الجاني والا فلا وقبل التضمين فلا شئ عليه ويعطى الغاصب اه وعليه ان غرم القيمة وقلنا هى الواجب بدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة بها كاهو طاهر كلام الروضة وأصلها وغيرهما واذا لزمه التمر فقال له المالك أدعنى مما عليك لم يصح له فاقبه من اتحاد القابض والقبض الا اذا قلنا فممن قال المذنبه اشترى كذا بجماعك لانه يصح ويبرأ أن الاتحاد وقع ضمنا لا قصدا ويأتى رابع شروط البيع وآخر الوكالة ما فى ذلك وفى المجموع عن الامام عن صاحب التقرير لاحد الشريكين فى رطب خوصه على صاحبه والزامه بحصته تراجا فيلزمه ويتصرف فى الجميع واغتر عدم رضا بقصة الشركاء وهم المستحقون لما يأتى ان شركتهم غير

يهوديا

بحقيقة لبناء الزكاة على الرفق ولا يأتى هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم آخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل أو عكسه فله خوصه عليه وتضمنه ما به تقرر قال جمع متقدمون وللشاعى ان يضمن

يهوديا (الخ) أى ولا نظر لكون الذى ليس من أهل الزكاة لان التضمين كعلم مما منزل منزلة القرص ايعاب
(قوله لانهم) أى اليهود (قوله وابن ر واحتمن الغائمين) بيان للواقع ان مجرد كونه ساعيا كافى في صحة
التضمين (قوله فتضمنه لهم الخ) أى تضمين ابن ر واحدة لليهود نظا في أن اليهود ملكوا ذلك الرطب ببدله
الثابت في ذمتهم وهو النمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا كله لقوله انهم شركاؤهم في النمر و (قوله
قال السبكي الخ) رد لما قد يتوهم ور وده على قوله فتضمنه الخ فكان المناسب ايصال العلة بمعلولها والمؤيد
اسم فاعل يؤيده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغتفر) أى هنا والافق قد اغتفروا في معاملة الكفار ما لم
يغتفروه في غيرها في مواضع سم

(باب زكاة النقد)

(قوله وهو ضد العرض الخ) كأن المراد أن النقد والمراد في هذا الباب ضماذ كروا لافالدين فديكون ذهبيا
وفضة وأطلق عليه المصنف التقدي باب من تلزمه الزكاة في قوله أو عرضا أو نقدا سم (قوله لمن زعم الخ) وهو
الاسنوى معنى (قوله اختصاصه بالضررب) أى من الذهب والفضة بمعنى (قوله الوزان) أى صاحب الوزن
كردى (قوله وهو صريح الخ) قديم منع الصراحة بجواز أن له معنى آخر سم عبارة النهاية أصل النقد لغة
الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول وللنقد اطلاقان أحدهما على ما يقابل
العرض والدين يشمل المضروب وغيره والمراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له اطلاقان أيضا
كالنقد اه قال الرشيدى قوله مر لغية لاعطاء ظاهره ولو لغير المنقود فليراجع وقوله ثم اطاق على
المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لامطلاق ما يعطى بدليل قوله وللنقد اطلاقان اذ هو
كالصريح في أنه ليس له غير هذين الاطلاقين اه وقال ع ش قوله مر ولله نقد اطلاقان أى في عرف الفقهاء
وقوله مر والناض له اطلاقان الخ أى من الذهب والفضة اه (قوله وحيثئذ) أى حين اذ كان للنقد
معنيان عرفى عام ولغوى خاص كرى (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره
في باب من تلزمه الزكاة الا أنى لانه لم يبين هناك قدر نصابه سم (قوله والاصل) الى قوله قال بعض الخ فى المغنى
الاقوله ولا بعد الى المتن والى قول المن ولا شئ فى النهاية الا قوله وقيل الى قوله أو البرسبى (قوله الكتاب)
أى قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة والكثمالم تؤذرن كانه والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على
عباده اذ هم ما قام الدين و نظام أحوال الخلق لان حاجات الناس كثير وقولها تنقضى هم ما يخالف غيرهما من
الاموال فن كثرت ههما فقد أبطل الحكمة التى خلقها لها كن حبس قاضى البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس
نهاية ونهى (قوله تحديدا) أى يقينا يظهر قوله فلونقص الخ*(فرع)* ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل

(قوله وزعم انه يغتفر) أى هنا والافق قد اغتفروا في معاملة الكفار ما لم يغتفروه في غيرها في مواضع

(باب زكاة النقد)

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد والمراد في هذا الباب ضماذ كروا لافالدين فديكون ذهبيا وفضة
وأطلق عليه المصنف التقدي باب من تلزمه الزكاة في قوله أو عرضا أو نقدا فلا يكون ضد النقد المفسر بالذهب
والفضة من حيث هو فليشأمل*(فرع)* ابتلع نصابا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاة فيه نظر ولا يبعد
انه كالعائيب فحبب فيه الزكاة ولا يلزم أداؤها حتى يخرج فلو تبسر اخراجه بنحو دواء فهل يلزمه الاداء الزكاة
والانفاق منه على نمونه وأداء دين حال طول ببه فيه نظر ويجه في الوتيسر اخراجه بلا ضرر أن يلزمه أداء
الزكاة في الحال ولو قبل اخراجه كفى دينه الخ على موسر مقر وأن يلزمه اخراجه كنفقة المومن والدين فلو
مات قبل اخراجه فهل يجبات يقال ان كان يتيسر له اخراجه بلا ضرر نزل استحققت الزكاة عليه فتخرج من
تركته ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان خرج ولو بالتعدي
يشق جوفه وجبت تركته والا فلا (قوله وهو صريح فى ان وضعه اللغوى الخ) قد منع الصراحة بجواز ان له
معنى آخر فى اللغة (قوله شمل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شركاؤهم مسلمز كانه
لان ابن ر واحتمن الغائمين
عنه ضمن يهود حيز كاه
الغائمين لانهم شركاؤهم في
النمر وابن ر واحتمن
الغائمين فتضمنه لهم ظاهر
في أنهم ملكوا ذلك ببدله
من الثمر المستقر في ذمتهم
لانه صلى الله عليه وسلم
ساقاهم بشرط ما يخرج وهم
لا تلزمهم زكاة قال السبكي
وزعم انه يغتفر في معاملة
الكفار ما لا يغتفر في غيرها
لا يرتضيه ذولب

(باب زكاة النقد)

أى الذهب والفضة وهو
ضد العرض والدين فيشمل
غير المضروب أيضا خلافا
لن زعم اختصاصه بالضررب
كذا قاله غير واحد والذى فى
القاموس النقد الوزان من
الدرهم وهو صريح فى أن
وضعه اللغوى المضروب
من النضفة لا غير وحيثئذ
فسلاوجه للاختلاف
الذكر لانه ان أريد النقد
فى هذا الباب شمل الكل
اتفاقا أو الوضع اللغوى فهو
ما ذكر والاصل فيه الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
الفضة ما تاداهم) نصاب
(الذهب عشرون مثقالا)
اجماعا تحديدا فلو نقص فى
ميزان وتم فى آخر

تليزمه الزكاة فيه نظر ولا يبعد أنه كالتعاقب فتجب فيه الزكاة ولا يلزم أدائها حتى يخرج فلو تيسر أخراجه بخو
دواء فهل يلزمه لأداء الزكاة والانفاق منه على نفسه وأداء دين حال طوبى به فيه نظر ويخبر فيه ما لو تيسر أخراجه
بلا ضرر أن يلزمه أداء الزكاة في الحال ولو قبل أخراجه كفي دينه الحال على موسر ومقر وأن يلزمه أخراجه
لنفقة المومن والدين فلو مات قبل أخراجه فقد يخبره أن يقال إن كان يتيسر له أخراجه بلا ضرر فترك استحق
الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه وإن كان لم يتيسر له أخراجه كذلك لم يجب الإخراج من تركه بل
أن يخرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركته ولا فلا سم على حج قال شيخنا الشوبري ابتلاعه قريب من
وقوعه في البحر وقد صرحوا بأنه ناف فليكن هنا كذلك اه أقول قديفرق بان ما في البحر مألوس منه عادة
فأشبهه التالف والذي ابتاعه يسهل خروجه باستعماله الدواء بل يغلب خروجه لانه لا تحمله المعدة فأشبهه الغائب
كما قاله ستم اه ع ش (قوله فلازكاة) أي وإن راجح رواج التام نهاية (قوله للشك) أي في النصاب مخي (قوله
ولا بعد في ذلك) أي في نقصه في ميزان وعظمته في آخر سم (قوله ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما) سيأتي أنه حدث
فيه أيضا تغيير (قوله لم تقصر) بناء المفعول من الثلاثي (قوله اختلف وزنه الخ) وكان غالب المعاملة في زمنه
صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده بالدرهم البغلي الاسود وهو ثمانية دنانير والطبري وهو أربعة دنانير
قال المجموع عن الخطابي وكان أهل المدينة يتعاملون بالدرهم عداء عند قدومه صلى الله عليه وسلم فأرشدتهم
الى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة وهو ستة دنانير ايعاب زاد ع ش عن شرح البهجة والطبري نسبة
الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليه صورته اه (قوله
ثم استقر الخ) أي ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر وأعيد الملك وأجمع عليه المسلمون قال الاذري كالسبكي
ويجب اعتقاد أنه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه
الراشدين ويجب ناويل خلاف ذلك نهاية وايعاب (قوله والدانق الخ) قال في المصباح الدانق معرب وهو
سدس درهم وهو عند اليونان حبتا خرنوب وان الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب والدانق الاسلاني
حبة خرنوب وثلاثة خرنوب فان الدرهم الاسلاني ستة عشر حبة خرنوب وتفتح النون وتكسر وجع
المكسور ودانق وجع المفتوح ودانق زيادة ياء قاله الازهرى ع ش (قوله وخساحبة) أي حبة شعير
كعبريه العباب سم وبصري (قوله فعلم منه متى زبد الخ) أي لان ثلاثة أسباعه احدى وعشرون
وثلاثة أخماس فاذا ضمت هذه الخمسين وخسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المثقال (قوله ومتى
نقص من المثقال الخ) أي لان ثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين
وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين (قوله بقرار بط الوقت) وهي الاربعه والعشرون
رشيدى والقيراط ثلاث حبات من الشعير يجبري (قوله قال شيخنا الخ) وقد نصاب الذهب بالبندق
سبعة وعشرون الاربعاء ومثله القندقلى والمحجوب ثلاثة وأربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره
مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره ذلك أن هذا بالمثقال الاصطلاحى وهو غير معول عليه وأما بالمثقال الشرعى
المعول عليه فنصاب البندق الكامل به عشرون لانه حروفه جد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الجربا الكامل
اكبه فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاث وقد نصاب الفضة بالريال أبى طاعة ثمانية وعشرون
ريالا ونصف ريال مع زيادة نصف درهم بناء على أن الريال فيه درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا
بناء على أن الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره أن هذا بالدرهم
الاصطلاحى وأما بالدرهم الشرعى وهو المعول عليه فنصاب الريال أبى طاعة وأبى مدفع عشرون ريالا لانه
حرر الاول فهو جد احدى عشر درهما وثلاثة أسباع درهم والثاني احدى عشر درهما وثلاثي سدس درهم وخالص
كل منهما عشرة دراهم وقد ربه بعضهم فى الانصاف المعروفه بستائة نصف وستين وثلاثي نصف لان كل

فلازكاة للشك ولا بعدنى
ذلك مع التعبد لاختلاف
نخبة الموازين باختلاف
حذق صانعها (وزن مكة)
للخير الصحيح الميكال مكال
الدينسة والوزن وزن مكة
والمثقال ولم يتغير جاهلية
ولا اسلاما ثنتان وسبعون
حبة شعير متوسطة لم تقصر
وقطع من طرفها مدق
وطال والدرهم اختلف
وزنه جاهلية واسلاما ثم
استقر على انه ستة دنانير
والدانق ثمان حبا وخمسا
حبة فالدرهم خمسون حبة
وخساحبة والمثقال درهم
وثلاثة أسباع درهم فعلم انه
متى زيد على الدرهم ثلاثة
أسباعه كان مثقالا ومتى
نقص من المثقال ثلاثة
اعشاره كان درهما فكل
عشرة دراهم سبعة مثاقيل
وكل عشرة مثاقيل أربعة
عشر درهما وسبعان قال
بعض المتأخرين ودرهم
الاسلام المشهور واليوم ستة
عشر قيراطا وأربعة أخماس
قيراط بقرار بط الوقت
وقيطيل أربعة عشر قيراطا
والمثقال أربعة وعشرون
قيراطا على الاول وعشرون
على الثانى قال شيخنا نصاب
الذهب بالاشرفى خمسة
وعشرون وسبعان وتسع
اه

عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون دوهما فالجملة مائة دراهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش شيخنا وفي الكردى قال السيد محمد أسعد المدي في رسالته في النصاب الدرهم الشرعى ينقص عن المدي بقدر ثمنه فينقص ثمن المائتين وهو خمسة وعشرون ويبقى مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أربعة دراهم وثمانون درهم ثم قال وأما الرية سكة لوك الهند فالنصاب منها اثنان وخمسون رية وأما الدراية وهى التى يقال لها فى مصر أنصاف الفضة بحيث لا يمكن ضبطها بالعدد فالحش الاختلاف فى وزنها رجعت فى تحريرها الى الوزن لا غير وذلك مائة وخمسة وسبعون درهما مديا وبقي سكة فضة يدخلها النحاس تضرب فى اسلامبول يقال لها زلطة بضم الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة رباحه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن لا ينضبط عددها وكذلك القرش وهو وان كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة الى الريال وهما لا ينضبطان بالعدد لثغرات وزانها وانما يرجع الى الوزن فى أنواعهما * (تمة) * والنصاب من الفضة بالدرهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السين فى الاولى والتاء فى الثانية غير ثمن درهم الى آخر ما قاله فى الرسالة المذكورة اهـ (قوله القايتباي) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عش واقصر النهاية على القايتباي قال القليوبى لانه الذى كان فى زمن شيخ الاسلام اهـ قول المثنى (وز كانهم ماربعة عشر) وهو خمسة دراهم فى نصاب الفضة ونصف مثقال فى نصاب الذهب فان وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين أو من وكاهه منهم أو من غيرهم وان لم يوجد سلم اليهم مثقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم يتفاضل معهم بأن يسعوه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشترى وامنه نصفه أو يشتري نصفه لكن مع الكراهة لانه يكره للانسان شراء صدقة ثمن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع شيخنا ونهاية ومعنى قال عش قوله ماربعة تصدق عليه مفهومه أنه لو اشتراه من انتقل اليه من المتصدق عليه لم يكره اهـ وفيه وقفة فايراجع (قوله لخبرين) الى المثنى فى المغنى (قوله لخبرين صحيحين الخ) عبارة المغنى لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وروى البخارى وفى الرقة ربع العشر ولما روى أبو داود والبيهقى بإسناد جيد ليس عليك شئ حتى تكون عشرون دينارا فإذا كانت وحالها حول فقيمها نصف دينار اهـ (قوله ويجب فيما زاد بحسابه الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم وفى المائتين خمسة دراهم وفى المائة درهمان ونصف فالجملة سبعة دراهم ونصف شيخنا (قوله اذلاوقص هنا) أى كالعشرات (قوله وانما تكرر الواجب هنا) أى كالماشية (قوله بخلافه) أى الواجب (قوله لا يجب فيه) أى فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أى المخلوط) الى قوله وينبغي فى النهاية والمغنى الا قوله ويصدق الى فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المغنى أى المخلوط بما هو أدون منه اهـ (قوله لخبر الشيخين الخ) وخبر أبى داود وغيره بإسناد صحيح أحسن كما قاله فى المجموع ليس فى أقل من عشرين دينارا شئ وفى عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أواق) بالتوين على وزن جوار وبأثبات التحتية مشددا وخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتية وفى لغة بحذف الالف وفتح الواو وهى أربعون درهما بالاتفاق كردى على بأفضل (قوله من الورق) بكسر الراء وفتحها مع فتح الواو فهم ما يجوز اسكان الراء مع تثليث الواو وفيه خمس لغات ويقال رقة أيضا أى والهاع عوض عن الواو شيخنا (قوله أو من المغشوش الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصوفة فيشترط أن يكون وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخالصة أى الكاملة اهـ وقوله الفضة المقصوفة الخ أى والدینار المقصوص (قوله ما يعلم) أى يقينا عباب (قوله أن فيه قدر الواجب) أى ويكون متطوعا بالغش شرح بأفضل ونهاية ومعنى (قوله ويصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن (قوله ويصدق المالك فى قدر الغش) عبارة شرح الروض ومتى ادعى المالك أن قدر الخالص فى المغشوش كذا وكذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجهل قدر الغش وأدى اجتهادى الى أنه كذا وكذا لم يكن للساعى

والظاهر ان مراده بالاشرفى القايتباي أو الريبساي وبه يعلم النصاب بدنايىر المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث أيضا غير فى المثقال لا يوافق شيئا مما امر فليتنبه له وليجتهد الناظر فيما يوافق كلام الأئمة قبل التغيير (وز كانهم ماربعة عشر) لخبرين صحيحين بذلك ويجب فيما أزداد بحسابه اذلاوقص هذا وفارق الماشية بضرر سوء المشاركة لو وجب جزء وانما تكرر الواجب هنا تكرر السنين بخلافه فى الثمر والحب لا يجب فيه ثانيا حيث لم ينوبه تجارة لان النقد دام فى نفسه ومتهيبى لا انتفاع والشراء به فى أى وقت بخلاف ذلك (ولا شئ فى المغشوش) أى المخلوط من ذهب بنحو فضة ومن فضة بنحو نحاس (حتى يبلغ خالصة نصابا) لخبر الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فإذا باغ خالص المغشوش نصابا أو كان عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصا أو من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب ويصدق المالك فى قدر الغش فلو كان لمحجور تعين الاول

قدر الخالص في الغشوش كذا، كذا صدق وحلف ان انهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادى الى أنه كذا وكذا لم يكن للساعى قبوله منه الا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك انتهت اه سم أى والا فخير بين أن يسبكه ويؤدى خالصا وان يحتاط ويؤدى ما يتقن أن فيه الواجب خالصا كرى على بأفضل (قوله ان نقصت الخ) أى بخلاف ما لو ساوت أو زادت فيخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا فائدة حينئذ في السبك اذ يغرم مؤنة السبك والمستغاد به مثلها أو أقل سم (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والغشنى أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه (قوله المحتاج اليه) أى بان لا يوجد خالص من غير الغشوش والاتعين لان في الاخراج من الغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنة وفي اخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت ويفهم منه أن التعيين المذكور فيما اذا كان للغش قيمة والا فلا فيراجع ثم رأيت ما يأتى عن الغنى والنهاية والاياعاب عند قول الشارح ويكره للامام الخ فقلته الحمد (قوله وينبغى فيما اذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين أحدهما أن هذا فى الاخراج عن الغشوش وما يأتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلتزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا أى كما يأتى فى الشرح عن المجموع والثانى أن ظاهر كلامهم اجزاء اخراج الغشوش عن الغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الابعاب فى الغشوش زكاه بخالص أو يغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا ثم قال ولا يجزئ مغشوش عن خالص انتهى ونازع الشارح فيه قاله نانيا بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا فيجوز سم أقول بل يأتى فى الشرح عن المجموع أن الغشوش لا يجزئ عن الخالص (قوله بخلاف ما اذا لم ترد) شامل للمساواة وفيه وقفة اذا فائدة لهم مع تعب السبك سم (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان كانت هذه غيبة مسئلة المثل اذا مال هنا خالص وهناك مغشوش سم (قوله لو أخرج خمسة عشر الخ) هنا وفيما يأتى قريبا كذا فى صلوة ربه الله تعالى فيخرج رفات الذى فى أصل الروضة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ بصرى

ان نقصت مؤنة السبك المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغى فيما اذا زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجزئ اخراج الثانى لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم ترد أو روضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه لو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين

قبوله منه الا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلاف ما لو ساوت أو زادت فيخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا فائدة حينئذ في السبك اذ يغرم مؤنة السبك والمستغاد به مثلها أو أقل وقد يشكل التعيين فى المثل اذ لا خسارة على المولى والمولى رضى بتحمل العيب (قوله مؤنة السبك) قال فى شرح الروض أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك (قوله المحتاج اليه) أى بان لا يوجد خالص من غير الغشوش والاتعين لان فى الاخراج من الغشوش فوات الغش وفي السبك غرامة مؤنة وفي اخراج الخالص السلامة منهما سم (قوله وينبغى فيما اذا زادت مؤنة السبك الخ) قد ينظر فيه من وجهين أحدهما أن هذا فى الاخراج عن الغشوش وما يأتى عن القمولى وغيره فى الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى ومن تبعه الخ مع ان كلامه هو لاء انما هو فى الاخراج عن الخالص ولا يلزم من حرمان هذا التفصيل فى الاخراج عن الغشوش الواسم جريانه فى الاخراج عن الخالص بل قد يلتزم فى الاخراج عن الخالص المنع مطلقا وان قلنا بهذا التفصيل فى الاخراج عن الغشوش لان المخرج فى الاول ليس كالخارج عنه بخلافه فى الثانى والثانى ان ظاهر كلامهم اجزاء اخراج الغشوش عن الغشوش وان زادت مؤنة السبك على قيمة الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى الابعاب فى الغشوش زكاه بخالص أو يغشوش خالصه بقدر الواجب يقينا اه ثم قال ولا يجزئ مغشوش عن خالص اه وقوله أولا أو يغشوش الخ قال فى شرحه وحينئذ يكون منطوقا بالنحاس كما ذكره الشيخان وغيرهما الخ اه وقوله نانيا ولا يجزئ الخ نازعه فى شرحه فى ذلك بما ينبغى الوقوف عليه هذا وقد يتجه أنه لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا فيجوز (قوله ما اذا لم ترد) شامل للمساواة وفيه وقفة اذا فائدة لهم مع تعب السبك (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان

(قوله خالصه) الاولى التثنية (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزئ عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية (قوله ويخرج الباقي من الخالص) ينبغي أو من مغشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فلي تأمل سم (قوله وقول آخر لا يجوز لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قال في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الأجزاء ولا نسلم أن فيه تكليفهم بما ذكر بل إما أن نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر أو نكافئه بغيره لئلا يشبه لياثمه ويؤيد الاول قولهم لو عاق في الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقم وما كرها ولا تنظر كيف الروضة الى الغش لحقارته في جانب الفضة ويكون تابعا اه أقول ان كان الكلام في الإخراج عن الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين الخ) قضية الصنيع أنه لا يلتفت الى التكليف في الإخراج عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله وينبغي الخ (قوله في إخراجها) أى المالك (قوله بينه) أى المغشوش (قوله وبين الردى) أى لحو خشونة إذا أخرجه عن الجيد لحو نعومة سم (قوله وان له الخ) عطف تفسير على قوله إخراجها الخ (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته سم وهذا مبنى على أن الاستثناء راجع الى قول الشارح لم يجزئه الخ وأما إذا رجع الى قوله وأنه الاسترداد كما هو صريح ما ياتي عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك المخرج المغشوش أو الردى وتنافسه (قوله فيخرج التفاوت) وبقي عن الأعياب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى في المجموع (قوله انتهى) أى كلام المجموع (قوله ان بين عند الدفع الخ) أى والا فلا يسترد من مائة ومعنى قال الرشدى قوله والا فلا الخ وهل يكون مسقطا للزكاة أولا راجع اه والظاهر هو الاول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف في يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله أنه عن ذلك المال) أى الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الأجزاء) أى عدم أجزاء المغشوش عن المغشوش الذي هو قول الآخرين وجهه الشارح على ما إذا زادت مؤنة السبيل الخ ويحتمل أنه راجع أيضا الى عدم أجزاء المغشوش عن الخالص الذي ذكره عن المجموع وأقره وهو الأقرب (قوله في يده) أى الساعي أو المستحق (قوله والتراب الخ) أى يعنى وما في تراب المعدن والمغشوش ولو قل والواجب في التراب والمغشوش بصفته الخ كان أولى (قوله ويكره) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله وما لا يرجع الى ولا يكره (قوله ويكره للامام الخ) أى لخبر الشيخين من غشنا فليس منافاة علم معيارها أى قدر الغش صحت المعاملة بهامعينة وفي التمتع اتفاقا وان كان مجهولا ففيه أربعة أوجه أحدها أنها مطلقا ولو كان الغش قليلا بحيث لا يأخذ حظا من الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النهاية ويحمل العقد عليها ان غابت أى في محل العقد اه زاد الأعياب قال الصيرى ولا يجوز بيع بعضها بغير ولا بخالص الا ان علم قدر الغش ولم يكن له قيمة ولا اثر في الوزن وبيع الدراهم الخالصة أو المغشوشة بذهب مخلوط بغضه لها قيمة لا يجوز أيضا لانه

كانت هذه غير مسئلة المتن اذا المال هنا خالص وهناك مغشوش (قوله عن قسطه) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فيجزئ عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية وقوله ويخرج الباقي من الخالص ينبغي أو من مغشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فلي تأمل سم (قوله وقول آخر لا يجوز لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة إخلاصه) قال في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تجريد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الأجزاء أولا نسلم أن فيه تكليفهم بما ذكر بل إما أن نجعله متطوعا بالغش نظير ما مر أو نكافئه بغيره لئلا يشبه لياثمه ويؤيد الاول قولهم لو عاق في الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقم وما كرها ولا تنظر كيف الروضة الى الغش لحقارته في جانب الفضة ويكون تابعا اه أقول ان كان الكلام في الإخراج عن الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين) قضية الصنيع أنه لا يلتفت الى التكليف في الإخراج عن المغشوش (قوله بينه وبين الردى) أى لحو خشونة إذا أخرجه عن الجيد لحو نعومة سم (قوله الا اذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة شرح الروض واذا قلنا له استرداده فان كان باقيا أخذناه والا أخرجه التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع
بأجزاء ما فيها من الخالص
عن قسطه ويخرج الباقي
من الخالص وقول آخر لا
يجوز لما فيه من تكليف
المستحقين مؤنة إخلاصه بل
سوى في المجموع في إخراجها
عن الخالص بينه وبين
الردى وان له الاسترداد لانه
لم يجزئ عن الزكاة الا اذا
استهلك فيخرج التفاوت
ثم قال ولو أخرج عن مائتين
خالصتين خمسة عشر مغشوشة
فقد سبق انه لا يجوز ثم وان له
استرداده اه ومحمل
الاسترداد ان بين عند الدفع
انه عن ذلك المال وعلى عدم
الأجزاء لو خالص المغشوش
في يد الساعي أو المستحق
أجزأ كما في تراب المعدن
بخلاف من خلة كبرت في يده
لأنه لم تكن بصفة الأجزاء
يوم الأخذ والسراب
والمغشوش هنا بصفته لكنه
مختلط بغيره ويكره للامام
ضرب المغشوش

حينئذ من قاعدة مدعومة كما يعلم مما يأتي فيها اه (قوله ولغيره ضرب الخالص الخ) عبارة العباب مع شرحه
ويكره لغير الامام الضرب لبراهم أو دنائير وينبغي أن يلحق بهما الفلوس للعلامة لا تميزه بغيره ولوضرب
ذلك خالصا لانه من شأن الامام ولان فيه اقنابا عليه وللإمام تعزيره قال القاضي وتعزيره للمغشوش أشد
وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك اذا جاز الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب
المغشوش ويكره له ضرب الخالص وهذا تعلم أن قول الشيخ الخطيب أي والنهاية ويكره لغير الامام ضرب
البراهم والدنائير ولو خالصا ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه (قوله وما لا يروج الخ)
ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها از يد من شس ضربه حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بايها
أنه مثل مضر به نهاية قال ع ش ومثل المغشوشة المذكورة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها
مخالفة لصناعة دراهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهتته في دراهم الامام فحرم لما في صنعتها من
التدليس اه (قوله موافق لنقد البلد) أي اذا كان نقدا للبلد مغشوشا ولا فيكره امساكه بل يسبكه ويصفيه
نهاية ومعنى (قوله يدوم اثم الخ) خبر قوله وما لا يروج الخ وقضية تعبيره بالاثم ان ضرب ما ذكر حرام وهو
ظاهر (قوله ولا يكمل أحد النقيدين الخ) أي لاختلاف الجنس نهاية ومعنى (قوله ولا يكمل كل نوع الخ)
أي فيكمل جيد نوع برديته ووردى نوع آخر وعكسه كما في الماشية والعشرات والمراد بالجودة الامة ومرة الصبر
على الضرب ونحوهما وبالرداعة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوهما قال القموني وايس الخلو
والغش من نوع الجودة والرداعة ايعاب وفي النهاية والغنى ما يوافقه (قوله ان سهل) أي بأن قلت الانواع
و (قوله والا الخ) أي فان كثرت وشق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كما في العشرات مغنى ونهاية قال ع ش
قوله مر أخذ من الوسط الخ أي أو يخرج من أحدهما مراعى للقيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية
اه (قوله فن الوسط) والاعلى أولى كما مر نظير ذلك في العشرات شرح العباب (قوله لا عكسهما) أي
لا يجوز ردى ومكسور عن جيد وصحح نهاية ومعنى (قوله فيستردهما الخ) أي وله استرداداه ان بين
عند الدفع أنه عن ذلك المال والا فلا يسترده كلو على الزكاة فتلف ماله قبل الحول واذا جازله الاسترداد فان بقي
أخذه والا يخرج التفاوت وكيفية معرفته ان يقوم بالخروج بخمس آخر كان يكون معه ما تادهم جيده
فأخرج عنها خمسة معيبة والخمسة الجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى به خمسي دينار فيبقى
عليه درهم جيد نهاية وابعاب وأسنى قال ع ش قوله مر فان بقي أخذه الخ قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع
التفاوت مع بقاءه ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد جازله أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله مر ان
يقوم بالخروج بخمس آخر أي ولا يجوز تقويمه بخمسة لان النقد لا يجوز بيعه بمثل مفاضله كما هو معلوم من
الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جيد أي وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف
خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمسي دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار
نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة اه ع ش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه الخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا
كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه اما اسقاط لفظة نصف أو إفراة لفظة درهمان قوله ان
بين أي عند الدفع أنه من المال الجيد والصحيح وقياس ما يأتي في التجميل أن المدار على علم الاستحالة لا تبين

ولغيره ضرب الخالص الا
بأذنه وما لا يروج الا بتدليس
كأكثر أنواع الكيمياء
الموجودة الآن يدوم اثم
بدوامه كما في الاحياء وشد
فيه ولا يكره امساك مغشوش
موافق لنقد البلد ولا يكمل
أحد النقيدين بالآخر
ويكمل كل نوع من جنس
بآخر منه ثم يؤخذ من كل
ان سهل والا فن الوسط ط
ويجزي جيد وصحح عن
ردى ومكسور بل هو
أفضل لا عكسهما فيستردهما

(قوله ولغيره ضرب الخالص الا بأذنه) أي يكره قال في العباب وللإمام تعزيره وللمغشوش أي وتعزيره
للمغشوش أشد اه وقوله وللإمام تعزيره نقله في شرحه عن جماعة قال وحري عليه الشيطان في الغصب
ثم قال وفي التوسط الوجه التحريم مطلقا ولا شك فيه اذا جاز الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم ان
التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله لا عكسهما) أي لا يجوز بيعه في الروض في نسخة قال في شرحه
وهي أوفق بالأصل اه (قوله فيستردهما) قال في شرح الروض واذا قلنا باسترداده أي الردى يخرج
عن الجيد فان كان باقيا أخذه والا يخرج التفاوت اه وقضية اجزائه حال التلف مع وجوب التفاوت لامعه
حال بقاءه ويمكن الفرق وقد يقال قياس اجزائه حال التلف مع التفاوت اجزائه حال البقاء مع التفاوت

الدافع ع ش (قوله أي النقيدين) إلى قول المتن ويزكي في المغني الأقوله وانما لم يجعلوا إلى وليس وكذلك في
النهاية الأقوله ومؤنة السبك على المال (قوله وجهل عينه) أي عين الأكثر وهو السمتة قوله المتن (زكي
الأكثر) * (فرع) * لوملك نصا بانصفه بيده وباقيه مغصوب أو دين مؤجل زكي الذي بيده في الحال لأن
الامكان أي إمكان الاداء شرط للضمان لا الوجوب أي وجوب الاداء ولأن الميسور لا يسقط بالمعسور راغب
وأسنى ونهاية ومغني قال ع ش أي وأما المغصوب والدين فإن سهل استخلاصه لكونه حالا على ملي عا بذل
وجب زكاته فوراً أيضاً ولا فعند رجوعه إلى يده ولو بعد مدة طويلاً كما يأتي اه (قوله ذهباً فضة) أي
مقدرا كون الأكثر ذهباً وكونه فضة عبارة عن المغني وشرحي المنهج والروض والنهاية زكي كلامه ما يفرضه
الأكثر اه (قوله في زكي الخ) تفريع على ما في المتن (قوله ويحصل) أي التمييز بالنار (قوله عند
تساوي أجزائه) أي بان يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غير من ذلك سم وع ش (قوله أو بالماء)
عطف على النار (قوله بان يضع الخ) أي بان يضع ما في قصعة مثلاً ثم يضع فيه ألف الخ مغني (قوله ثم ألفاً
فضة الخ) أي ثم يخرج الذهب ثم يضع فيه ألفاً الخ مغني (قوله وهو أزيد ارتفاع الخ) أي لان الفضة
أكبر حجماً من الذهب نهاية ومغني وأسنى (قوله ثم يضع المختلط الخ) ولا شك أنه يكفي بوضع المخلوط أولاً
و وسطاً أيضاً سنى ونهاية ومغني (قوله ويأتي هذا في مختلط الخ) وكذا يأتي في مغشوشة بخوص نجاس لم يعلم
هل خالصها مائتان وعشهما مائة أو بالعكس شيخنا (قوله جهل وزنه بالسكينة) ان كان المراد بذلك انه لم يعلم
أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان أو متفاوتان مع العلم بان الجلالة ألف فواضع وان كان المراد الجهل
بالجلالة أيضاً فهو مشكل سم (قوله كان يكون ارتفاع الفضة أصعب الخ) أي فالفضة الموازنة للذهب
يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً شدي (قوله فهو نصفان) باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم فليحذر
من شرح البهجة وما بهما من نسختنا منه سم وبأني أنفلاً يتبين به أن المراد الثاني (قوله فثلاثاه فضة
الخ) أي أو بالعكس فبالعكس أسنى ونهاية ومغني (قوله وبان يضع الخ) أي بان يضع في الماء قدر
المخلوط منهما مع امرتين في أحدهما إلا أكثر ذهباً والقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم
يضع المخلوط فيلحق بماء وصل إليه قال الأسنوي ونقل في الكفاية عن الإمام وغيره طريقاً آخر يأتي أيضاً مع
الجهل بمقدار كل منهما وهو أن يضع المختلط وهو ألف مثلاً في ماء ويعلم كحجم ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الذهب
شيئاً بعد شيء حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج منه ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر
وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا أن نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد أنهم نصفان في الحجم لأن الوزن فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة أربع مائة لأن
المختلط من الذهب والفضة انما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك وبأنه انما انك اذا جعلت كلا

فليست أم (قوله ان بن) قال في شرح الروض انه عن ذلك المال (قوله ويحصل عند تساوي أجزائه) المراد كما
هو ظاهر بتساوي أجزائه أن يكون ما في جزء كل منهما من كل منهما مساوياً في القدر لما في الجزء الآخر منه (قوله
جهل وزنه بالسكينة) ان كان المراد بجهل وزنه بالسكينة أنه لم يعلم أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان أو
متفاوتان مع العلم بان الجلالة ألف فواضع وان كان المراد الجهل بالجلالة أيضاً فهو مشكل اذ لا يتجه حينئذ كون
الموضوع من خالص كل ألفاً لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الاناء ولا يتجه أيضاً الجزم بان علامة المخلوط بين
العلامتين اذ قد يكون فيه من الفضة ما يوجب زيادة علامته على العلامتين أو نقصها عنهما (قوله فهو
نصفان) لم يبين أنه نصفان باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم فليحذر من شرح البهجة وما بهما من نسختنا منه
(قوله وان نقص عن علامة الذهب بشعيرتين الخ) في هذا التعبير نظر لان المفهوم من النقص عن علامة
الذهب انه لم يصل إليها وذلك متعذراً لان بعضه فضة فيلزم أن يجاوزها لان الفضة أكبر حجماً من الذهب فالمختلط
منها ومن الذهب أكبر حجماً من خالص الذهب قطعاً ولذلك قال لان علامته بين علامتي الخالص وعبارة شرح
الروض وغيره وان كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ ولا يغار عليها (قوله فثلاثاه فضة وثلاثة ذهب)

ان بسين (ولو اختلط اناء
منهما) أي النقيدين بان
اذينا وصيغ منهما وجهل
أكثرهما) كأن كان وزنه
ألفاً وأحدهما ستمائة
والآخر أربع مائة وجهل
عينه (زكي الأكثر ذهباً
فضة) احتياطاً ان كان لغير
محمور والاعتين النيسير
الاستي في زكي ستمائة ذهباً
وستمائة فضة وحشيداً
يقينا ولا يكفي تركية كله
ذهباً لانه لا يميز عن الفضة
كعكسه (أو مبين) بينهما
بالنار ويحصل عند تساوي
أجزائه بسبك أدنى جزء
بالماء بان يضع فيه ألفاً ذهباً
ويعلم ارتفاعه ثم ألفاً فضة
ويعلم وهو أزيد ارتفاعاً
من الاول ثم يضع المختلط
فألي أيهما كان ارتفاعه
أقرب فهو الأكثر ويأتي
هذا في مختلط جهل وزنه
بالسكينة لان علامته بين
علامتي الخالص فان استوت
نسبته اليهما كان يكون
ارتفاع الفضة أصعباً
والذهب ثلثي أصبع والمختلط
خمساً سداس أصبع فهو
نصفان وان زاد على علامة
الذهب بشعيرتين ونقص
عن علامة الفضة بشعيرة
فثلاثاه فضة وثلاثة ذهب
وبان يضع فيه ستمائة فضة
وأربع مائة ذهباً ويعلم
ارتفاعهما

منهما أربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفاً مائة وعباب قال
 غش قوله مر فيكون زنة الذهب ستمائة الخ ايضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من
 الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحجم حلة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فإذا كان
 الأناء ألفاً وجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجحلة
 ألفاً إلا إذا كان فيه ستمائة ذهباً وأربعمائة فضة سم على البهجة وقوله مر وبيانها الخ وهذه الطرق
 كلها إذا وجد الأناء أما إذا فقد فيقوى اعتبار ظنه ويعضده التخمين في مسألة المذوى والودى اه دميرى
 وسيأتى في كلام الشارح مر ما يتخالفه أى من أنه إذا علم أصابته ما أثبته وجهل حله وجب غسل الجميع
 عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا الخ يعلم منه أن
 الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصف وسيأتى التصريح به لكن في كلام ابن
 الهائم أن جوهر الذهب كجوهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المثقال درهماً وثلاثة أسباع درهم
 والدرهم سبعة أعشار المثقال اه (قوله ويلحق بما وصل اليه) أى وإذا لم يصل لواحدة من العلامتين
 فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض فلا اعتبار بمعاملة أقرب الى علامته فيكون
 أكثره هو الاكثر مما يقرب لعلامته سم (قوله وانما لم يجعلوا الماء معياراً في الربا) أى كان يكتفى وافي
 المماثلة بان يغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الا خوفه ويكون هذا
 قائماً مقام الوزن سم (قوله لانه أضيق) أى لان المدار ثم على حقيقة المماثلة والوزن بالماء لا يقيد هذا
 غاية ما يقيد الظن وهنا على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المذكورة بقيد ايعاب (قوله
 في السلم) عبارته في ايعاب في قضاء الدين كالحرص في المكيلات اه (قوله وليس له الخ) أى ولا يعتمد
 المالك في معرفة الاكثر غلبة الظن ولو تولى اخراجها بنفسه وصدق فيه ان أخبر عن علم نهاية ومعنى وشرح
 الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقياً فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن
 الدميرى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة النهاية والغنى وإذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بان يفقد آلة
 السبيل الخ اه (قوله ولو فقد آلة السبيل الخ) أى ولم يجد سبباً كالاباكثر من أجرة المثل كهو ظاهر
 أخذ من نظائره ايعاب (قوله أو احتاج فيعلم من طويل) أى عرفاً ويحتمل أنه ما زاد على ثلاثة أيام ايعاب
 (قوله كذا نقله الخ) أى قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله وتوقف الخ) أى الرافعى (قوله ولا يبعد أن يجعل
 السبيل الخ) معتد عش قول المتن (من حلى) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واحد حلى
 بفتح الحاء وسكون اللام معنى ونهاية قول المتن (وغیره) أى كالأواني ولا تزل زيادة قيمته بالصناعة لانها محرمة
 فلو كان له اناء وزنه مائتا درهم وثمينة ثلاثمائة وجب زكاته مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لامن نوع آخر
 دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعاً ما يتوابع في الشرح

ثم يعكس ثم يوضح المشبهة
 ويلحق بما وصل اليه وانما
 لم يجعلوا الماء معياراً في الربا
 لانه أضيق ولذا جعلوه معياراً
 في السلم وليس له الاعتماد
 على غلبة ظنه من غير تمييز
 لتعلق حق الغيرة فلم يقبل
 ظنه فيه ومؤنة السبيل على
 المالك ولو فقد آلة السبيل
 أو احتاج فيه زمن طويل
 أجبر على تزكية الاكثر
 من كل منهما ولا يعذر في
 التأخير الى التمكن لان
 الزكاة فورية كذا نقله
 الرافعى عن الامام وتوقف
 فيه فقال ولا يبعد أن يجعل
 السبيل أوثاناً معناه من
 شروط الامكان (ويزكى
 المحرم) من النقد (من حلى
 وغيره)

قال في شرح الروض أو بالعكس فبالعكس اه (قوله ثم يعكس) قد يقال لا حاجة الى العكس بل لو اقتصر
 على وضع ستمائة فضة وأربعمائة ذهباً وعلم ثم وضع المشبهة فان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة
 والإعلم ان الاكثر الذهب ويجاب بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينمزج بعضها مع بعض بخلاف الدراهم
 بدون الصوغ فقد يزيد بحملها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يلزم أن يكون الاكثر من
 الاجزاء لجواز أن لا يصل لواحدة من العلامتين وحينئذ فلا اعتبار بمعاملة أقرب الى علامته فيكون أكثره
 هو الاكثر مما يقرب لعلامته وأيضاً فقد يكون ما أخذ الموضوع أولاً من الماء سبباً لعدم وصوله لعلامة
 الاخر فلا بد حينئذ من النظر لما هو أقرب اليه فمجرد عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضى أنه يصل لعلامة
 الاخر وان أكثره من جنس أكثر الاخر فليتأمل (قوله وانما لم يجعلوا الماء معياراً في الربا) أى كان يكتفى وافي
 في المماثلة بان يغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما يغوص الموضوع فيه الاخر ويكون هذا
 قائماً مقام الوزن (قوله فقال ولا يبعد الخ) قال في شرح ايعاب وأوجب بان السبيل يمكن تقديمه على وقت

ما وافقه بزيادة (قوله بالجهر) الى قوله ولا نظري في النهاية الا قوله ل هو الى ولو انه كذا في المعنى الا قوله
والاحاديث الى ولومات (قوله بالجهر) أي عطف على حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تقييد
المحرم حينئذ بالحلى تفصيلا الا في بقوله فن المحرم الخ ولان الغير حينئذ يشمل أيضا غير المكر وغير المباح
وليس مراداً سم (قوله وكذا المكر والخ) أي تجب فيه الزكاة أيضاً نهاية (قوله كضبة فضة الخ)
قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناء فيه ضبة مكرهة سم على البهجة وهي تغيد الكراهة في
الجميع لا في محل الضبة فقط ع ش قول المتن لا المباح) ينبغي أن يراد به الجائر الذي لم يتركه فيشمل
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليأمل سم (قوله لانه معد الخ) وضع عن ابن عمر أنه كان يحسب بناته
وجواربه بالذهب ولا يخرج زكاته وضع نحوه عن عائشة وغيرهما رضي الله تعالى عنهم أسنى وايعاب (قوله
لاستعمال مباح) ولو اشترى اناء ليأخذ به حلياً مباحاً فليس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبق
حولاً كذلك فهل تلزمه زكاته الاقرب كما قال الاذري لانه معد لاستعمال مباح نهاية قال ع ش قوله
واضطر الى استعماله الخ أي أو لاستعماله للشرب منه ارض أخبر من الثقة انه لا يزيله الا هو وأمسكه لاجله
أو اتخذه ابتداء لذلك فتوجه في طهره أي مثلاً اه (قوله على انها الخ) أي تلك الاحاديث (وقوله فيها)
أي في تلك الافراد (قوله لزمه زكاته) كذا مر اه سم وكذا في الروض والعياب وأقرهما شارحهما
وفي النهاية والمعنى وشرح المنهج وغيرهما (قوله لما يأتي) أي في المتزاعف (قوله على ما في المتن) عبارته
في اليعاب كجزمه في الجواهر ونقله الاسنوي وغيره عن الر ويأني ولو لده احتمال وجهه في إقامة لنية
مورثه مقام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذه بلا قصد شي بان في تلك اتخاذ دون هذه والاتخذ مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يحدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غير صحيحة هو الاتخاذ اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصري قوله هو الصوغ الخ لا يتلوه عن غرابة لان الاتخاذ لا ينصرف
فيه بل يصدق بالشرع والاثاب بل ذكر الجلال البلقيني في حواشي الروضة في مسألة الاتخاذ ما نصه وفي
الاستدكار للداعي فرض المسئلة في الميراث والشرع الخ فجعل مسألة الميراث من صور الاتخاذ فقتضاه عدم
وجوب الزكاة فيها وان لم يعلم ومضى حول فعل مافي البحر مفرع على مقابل الاصغر في مسألة الاتخاذ اه
وقد قدمنا أن مافي البحر اتفق المتأخرون على اعتماده فقوله فالعمل الخ اختلف لذلك الاتفاق في قوة حرق
الاجماع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجهه ذلك أنه لا يتأني اقتضاء الصوغ لاستعماله مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو حلى
المساجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم لانها ليست في معنى المحض لان ذلك لم ينقل عن السلف
فهو بدعة وكل بدعة ضلالة الا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجهر فريز كذا لان جعل وقف على
المسجد فلا نزك لعدم المالك المعين وطاهر كلام شيخنا أن محل صحة وقعه اذا حل استعماله بان احتج اليه
والافوق المحرم باطل وبذلك علم أن وقعه ليس على التحلي كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد
ونقشه لانه اضاءة مال وقضية ما ذكر أنه مع صحة وقعه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح
الاذري نقسالة عن العمراني عن أبي اسحق اه وفي اليعاب ما وافقه قال ع ش قوله مر ولا يجوز

الوجوب فلم يحسب زمنه من شروط الامكان كما أن وضوء الفاهية لما أمكن تقدمه على الوقت لم يجعل زمن
فعله شرطاً في الزوم بل اعتبر فيه مضي زمن يسع فعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجهر) أي عطف على
حلى لا بالرفع عطف على المحرم لانه لا يناسب تقييد المحرم حينئذ بالحلى تفصيلا الا في بقوله فن المحرم الخ ولان
الغير حينئذ يشمل أيضاً غير المكر وغير المباح وليس مراداً (قوله في المتن لا المباح) ينبغي أن يراد به الجائر
الذي لم يتركه فيشمل الواجب والمندوب ان تصور ذلك فليأمل سم (قوله لزمه زكاته) كذا مر (قوله
ويجانب الخ) في شرح العباب وفارق ما لو اتخذه بلا قصد شي بان في تلك اتخاذ دون هذه والاتخذ مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه بما لا يحدى اه (قوله هو الصوغ الخ) يتأمل (قوله ولا صارف هنا أصلاً)

بالجراجماء وكذا المكر و
كضبة فضة كبيرة واحدة
وصغيرتين سنة (لا المباح في
الاطهر) لانه معد لاستعمال
مباح فأشبهه أمتعة الدار
والاحاديث المقضية لوجوب
الزكاة وحرمة الاستعمال
حتى على النساء حملها البهق
وغيره على ان الحلى كان
محرمًا أول الاسلام على
النساء على أنها في أفراد
خاصة فيجوز ان ذلك
لا سرف فيها بل هو الظاهر
من سابق الاحاديث
ولومات مورثه عن حلى
مباح فضى عليه حول أو
أكثر ولم يعلم لزمه زكاته
على مافي البحر لانه لم ينو
امساكه لاستعمال مباح
ورد بان الموافق لما يأتي في
اتخاذ سوار بلا قصد عدم
وجوبه ويجاب بما يأتي
ان ثم صار فاقوا هو الصوغ
المقتضى للاستعمال غالباً
ولا صارف هنا أصلاً ولا نظار
لنية مورثه لانها انقطعت
بالموت ولو حليت الكعبة

استعماله أى حيث حصل منه شئ بالعرض على النار والافهو وكغير المحلى اه (قوله مثلاً) أى أو مسجد أو مشهد عباب (قوله حرم) أى فيز كروض وعباب (قوله كتعليق محلى) أى مثل تعليق قنديل و (قوله بان القصدمنه) أى من الوقف عابهاو (قوله عينه الخ) أى عين المحلى (لا وصفه) الذى هو الاستعمال و (قوله فصم وقفه) أى وقف المحلى كأنه ونحوه و (قوله نظر الذك) أى لقصد العين كردى وقوله هو الاستعمال ولعل الأولى هو الحاجة (قوله فان وقف) أى نحو قنديل النقد أو المحلاة به أسنى وإيعاب (قوله احتاج إليها الخ) يحتمل أن المراد الحاجة إليها فى نحو تضييب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل سم على وهو ظاهر فى تحلية المسجد نفسه دون وقف القنديل عليه عش عبارة الكردى قوله احتاج إليها أى احتاج المسجد إلى عين المحلى بنحو اجارته له لتحصيل مصالحه وقوله على تحليته أى بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو اجارته له الخ فيه وقفة فان هذه الاجارة فاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التسريح فيها و (قوله أى بالمحلى الخ) أى أو بالنقد نفسه (قوله فباطل) أى فهو باق على ملك واقفه فيجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التى أمرها البيت المال عش (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التحلية تشمل التضييب ويتصور ابا حته بلا كراهة كفى تضييب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة لحاجة سم وفيه أن كلام الشارح كذا هو صريح صنيعه فى التحلية لغير حاجة (قوله كميل) الى قوله وذكر فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله كميل الخ) وما اتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة نهاية وإيعاب قال عش أى حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغى أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كغيره فى الضبة الكبيرة لحاجة اه (قوله الجلاء عين الخ) أى فهو مباح للضرورة ويجب كسره بعد زواله والى ما أبج للضرورة بقدرها شيخنا ولو قيل يجوز اتمامه لا احتمال طرو الاحتياج اليه بعد لم يعدلانه يعتقر فى الدوام لا يعتقر فى الابتداء فراجع (قوله توقف عليه) أى ولم يقم غيره به تمامه نهاية قال عش أى أما ان قام غيره مقامه لم يجوز ان كان الذهب أصلح اه (قوله وذكرهنا) أى الاناء مع بيان حرمته أول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الى قول المتن فلا زكاة فى النهاية والغنى (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كآلة الحرب المحلاة سم (قوله بالاسوأ) أى الاحوط مغنى قول المتن (فلواتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه (قوله بالاسوأ) أى الاحوط مغنى قول المتن (فلواتخذ الرجل سواراً) أى مثلاً ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس فى الوجوب احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لهما وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم وياتى فى الشرح ما وافقه (قوله بلا كراهة) احترازه عن المكروه كالضبة الكبيرة والصغيرة لزينة سم (قوله

كان وجه ذلك انه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويحجب الخ) فى شرح العباب وجوابه أنه تجوز على ما داخل استعماله بان احتج اليه ومن زعم صحته على التحلى فقد وهم اذ هو حيثنذ كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاعة مال وقضية ما ذكر انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرى ناقلاً عن العمرانى عن أبى اسحق اه (قوله احتاج إليها) يحتمل أن المراد الحاجة إليها فى نحو تضييب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا فى صرفه لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليتأمل (قوله فباطل) أى مع بيان حرمته أول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التحلية تشمل التضييب ويتصور ابا حته بلا كراهة كفى تضييب نحو جذعه وبابه بضبة صغيرة لحاجة (قوله وكامرأة فى حلى الرجال) أى كآلة الحرب المحلاة (قوله فلواتخذ الرجل سواراً الخ) ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله فى المباح فى وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس فى الوجوب احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء حولاً من وقته ولو اتخذه لهما وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله بلا كراهة) احترازه عن المكروه كالضبة الكبيرة للصغيرة لزينة

مثلاً بقدر حرم كتعليق محلى فيها يتحصل منه شئ فان وقف عليها فلا زكاة فيه قطعاً لعدم المالك المعين مع حرمة استعماله ونزع الاذرى فى صحة وقفه مع حرمة استعماله ويجب بان القصد منه عينه لا وصفه فصم وقفه نظر لذلك وبه يعلم ان المراد وقف عينه على نحو مسجد احتاج إليها لا للترتيب بينه وبينه او وقفه على تحليته به فباطل لانه لا يتصور حله (ومن) النقد الذهب أو الفضة (المحرم الاناء) كميل ولولا أنه لا لجلاء عين توقف عليه وذكر هنا للضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرر (والسوار) بكسر السين أكثر من ضمها (والخيل) بفتح الخاء وسائر حلى النساء (لبس الرجل) بان قصد ذلك باتخاذهما فهما محرمان بالقصد فاللبس أولى وذلك لان فيه خنوخة لا تليق بشهامة الرجل بخلاف اتخاذهما للباس امرأة أو صبي والخنوخة كرجل فى حلى النساء وكامرأة فى حلى الرجال أخذها بالاسوأ (فلواتخذ الرجل سواراً) (قوله) قصد للباس أو غيره (أو قصد اجارته ان له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة) فيه (فى الامح)

لأنه في الأولى بالصياغة بطل
تهويه لاخراج المحقق له
بالنمات اذ التصديها
الاستعمال غالباً مع افضائها
اليه غالباً فلا ترد السبائك
وفي الثانية يشبه ما مر في
أماواشي العوامل وقضية
كلهم انه لا فرق بين أن
ينسوي بذلك التجار وان
لا وحيتن فيشكل عليه
ما يأتي فين استأجر أرضاً
ليؤجرها بقصد التجارة الا
أن يفرق بما يأتي أن التجارة
في النقد ضعيفة نادرة فلم
يؤثر بقصد هام مع وجود صورة
الحلي الجائر المنافي لها
وخرج بقوله بلا قصد اذا
قصد اتخاذ كثر افرز كي
وان لم يحرم الاتخاذ في غير
الاناء ولو قصد مباحاً ثم غيره
لمحرم أو عكسه تغير الحكم
ولو قصد اعارته لمسن له
استعماله لم يجب خماً (وكذا
لو انكسر الحلي المباح
فعلمه (وقصد اصلاحه)
فلازكاة فيه في الاصح وان
دام أحوال الدوام صورة
الحلي مع قصد اصلاحه هذا
ان توقف استعماله على
الاصلاح بنحو لحام ولم يحتج
لصوغ جديد فان لم يتوقف
عليه فلا أثر للكسر قطعاً
وان احتاج لصوغ جديد
ومضى حول بعد علمه
بتكسره كي قطعاً وان عقد
الحول من حين الكسر
وخرج بقصد اصلاحه

في الأولى هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله أو قصد الخ عش (قوله اذ القصد بها) أي
بالصياغة (قوله بذلك) أي الإجارة (قوله المنافي لها) أي للتجارة (قوله وخرج) أي المنافي في النهاية
والمغنى (قوله بقوله بلا قصد) أي إلى آخره (قوله ما اذ قصد اتخاذ كثر) أي بان اتخذه ليدخره ولا
يستعمله لافي محرم ولا في غيره كالأدخلة ليدخره عند الاحتياج إلى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل
والمرأة عش (قوله ولو قصد الخ) عبارة الروض مع شرحه وكما قصد المالك بالحلي المباح الاستعمال
الموجب للزكاة بان قصده استعماله محرماً أو مكرراً وما ابتدأ الحول من حين قصده وكما غيره إلى المسقط لها
بان قصده استعماله محرماً أو مكرراً ثم غير قصده إلى مباح انقطع الحول اهـ (قوله لمن له استعماله) أي
بلا كراهة (قوله المباح) إلى قوله كافي أصل الروضة في النهاية والمغنى والایعاب وشرحي المنهج والروض
الأقوله ومضى حول بعد علمه (قوله فعلمه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند
علمه بانكساره ثم قالوا وشمل كلامه ما لم يعلم بانكساره إلا بعد حوله أو أكثر فقصد اصلاحه فانه لازكاة
فيه أيضاً كافي الوسيط لان القصد بين أنه كان مرصداً له فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام
وجب زكاته فان قصد بعد اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اهـ سم وقوله أي الاسنى
فالظاهر الخ يؤيده أو يعينه قول الروض بعد وكما قصد المولى جب ابتداء الحول وكما غيره إلى المسقط انقطع
انتهى اهـ (قوله فلازكاة فيه الخ) أي وان كان علمه بذلك بعد أحوال كانه قبله شيخ الاسلام في شرحي
المنهج والروض والزملي في نهايته والشارح في الإيعاب وغيرهم اهـ كروى على بافضل أي خلافاً لما
يفيده صنيع الشارح (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومة عدم الوجوب فيه مضى قبل علمه لكن لم
يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسببك وصوغ عاذز كويا
وحوله من انكساره اهـ وقضيته أنه لا فرق بين العلم وغيره سم أقول ويصرح بذلك المفهوم قول
باعتين في شرح بافضل مانصه أي فان لم يعلم بانكساره فلازكاة قطعاً اهـ أي سواء احتاج اصلاحه إلى
سببك وصوغ أم لا وياقي عن الكروى على بافضل مثله (قوله زكاة كي قطعاً) أي وان قصد صوغه كما صرح
به شرح الروض سم (قوله ما اذ قصد الخ وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مقرر وضمان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) أي الصياغة الاستعمال أي والاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى اناء
ليتخذ به حلماً مباحاً فليس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبق حولا كذلك فهل تلزم من كانه
الأقرب كما قاله الأذرع لأنه مع عدم استعماله مباح شرح مر (قوله في المتن: قصد اصلاحه) قال في شرح
الروض عند علمه بانكساره ثم قال وشمل كلامه بتقريره أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر
فقصد اصلاحه لازكاة أيضاً لان القصد بين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم
يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجب زكاته فان قصد بعد اصلاحه فالظاهر أنه لا وجوب في المستقبل اهـ
ويؤيد أو يعين قوله فالظاهر كلام الروض بعد كلياته (قوله ومضى حول بعد علمه) مفهومة عدم
الوجوب فيما مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان
احتاج للاصلاح بسببك وصوغ عاذز كويا وحوله من انكساره اهـ وقضيته أنه لا فرق بين العلم وغيره
وعبارة الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لازكاة فيه وان دارت عليه أحوال ان قصد عند
علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بتقريره أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام
أو أكثر فقصد اصلاحه لازكاة أيضاً لان القصد بين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم
انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجب زكاته فان قصد بعد اصلاحه فالظاهر أنه لا وجوب
في المستقبل اهـ وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكما قصد المولى جب أي كان قصد بالحلي
استعماله محرماً أو مكرراً وما ابتدأ الحول وكما غيره إلى المسقط أي كان غير قصد الاستعمال المحرم أو المكرره
إلى المباح انقطع أي الحول اهـ (قوله زكاة كي قطعاً) أي وان قصد صوغه كما صرح به شرح الروض (قوله في المتن

استعمال المنكسر الى الاصلاح والافلاز كاه كاه في الشرح آنفا (قوله ما اذا قصد كنهه الخ) أي ولولم
 قصد الاصلاح نهاية وشرح بافضل (قوله نحو تبر) أي كالدراهم أسنى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد
 شيئا) أي وقد علم بانكساره والافلاز كاه مطلقا اه كاردى على بافضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المغنى
 وشيئا تنبيه حيث أوجبت الزكاة في الحلى واختلفت قيمته وزنه فالعبرة بقيمته لا وزنه بخلاف المحرم
 لعينه كالأواني فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلى ووزنه مائتا درهم وقيمه ثلثمائة تخير بين أن يخرج ربع
 عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير جنسه ويغرق ثمنه على المستحقين أو يخرج خمسة مصوغة أى كذا تم قيمتها
 سبعة ونصف نقد أو لا يجوز كسره ليعطى منه خمسة سكسرة لأن فيه ضررا عليه وعلى المستحقين أو كان له
 ائنا كذلك تخير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا اه
 وزاد في الأسنى في الأول وظاهر أنه يجوز إخراج سبعة ونصف نقدا اه واعتده عش والكردى وفي
 العباب مثل ما مر عن المغنى وقال الشارح في شرحه وأفهم كلامه أنه إذا خرج خمسة دراهم جيدة تساوى
 لجودة سبكيها وليست بها سبعة دراهم ونصف لم يجوز وليس كذلك كفى المجموع لأنه بقدر الواجب عليه وبقيته
 وقال ابن الرفعة وغيره لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصف لأنه بابتاعه على أن الفقراء ملكوا قدر الفرض
 اه (قوله فيما صنعت محرمة) أي كالائنا والخلى الذى لا يحل لأحد كاردى (قوله وفيما صنعت مباحة)
 أي ككنوز ومكسور لم ينو إصلاحه عباب عبارة الكردى أى كالحلى الذى يحل لبعض الناس اه
 * (تمة) * قال في المجموع عن الأصحاب كل حلى حرم على الفقيرين كائنا النقد يحل كسره ولا ضمان فيه
 بخلاف ما حل لأحدهما يحرم كسره ويضمن صنعه اتفاقا لا مكان الانتفاع به أيعاب وأسنى ومغنى قول
 المتن (ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفر وض في الرجل والخنى كاترى فقهومه
 جواز نحو الأصبع واليد والأغصان للمرأة أو بدل عليه أنهم والامتناع ذلك بتمحضه للزينة والزينة
 غير متمنعة في حق المرأة بل هى مطلوبة بقى حقها وهذا هو الظاهر الآن بوجوده نقل صحيح صريح
 بخلافه لكن خالف مر في ذلك سم ومال عش أيضا إلى الجواز كما يأتى لكن نقل البحيرى عن
 جمع خلافه عبارته وقضيته أى الإقصار على الرجل والنهى أن المرأة لا يحرم عليها اتخاذ أصبع من
 ذهب أو فضة وينبغى التحريم زيادى وحفى وقلوبى وبرماوى اه ووافقهم الشيخ باعشن
 فقال ويحرم على رجل وأنتى أصبع من ذهب وفضة اه (قوله والنهى) إلى قول المتن ويحل في النهاية
 الأقوله فاطلاق إلى ويبحث وقوله والتطريف بالحرف وكذا في المغنى الأقوله ويؤخذ إلى ويبحث (قوله
 والنهى) أى ولو اتضح بالاثوثة وقدمضى حول أو أكثر فينبغى وجوب الزكاة لأنه في مدة الخلوثة ممنوع من
 الاستعمال فاشبهه الأولانى إذا اتخذت على وجهه يحرم عش (قوله إلا ان صدئ الخ) عبارة العباب يحرم
 على الرجل استعمال الذهب مالم يصدأ اه وبعبارة شرح مر ومر أن الذهب إذا حال لونه وذهب حسنه
 يلتحق بالذهب إذا صدئ على ما قاله البندنجي كما نقله في الخادم فلان كاه فيه في الأظهر وفيه نظر انتهت اه
 سم قال عش قوله مر وفيه نظر معتمد وجهه أنه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدئ فإن صداه يمنع صفة
 الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يبين) أى فلا حومة لكن ينبغى كراهته فتحب الزكاة فيه ثم ان استعماله على
 وجه لا يوجد إلا في النساء حرم لاقية من التشبيه بهن والافلا عش (قوله أو غشى) ربما يفهم تعبيرهم
 بالتشبيه أنه لو غطى بخوطين أو خرقة حل وعليه فهو كالحرى لكنهم لم يشبهوا لذلك باعشن أقول يمنع

ما اذا قصد كنهه أو جعله نحو
 تبر فبركى قطعاً وكذا ان لم
 يقصد شيئا كما في أصل
 الروضة والشرح الصغير
 لأنه الآن غير معد
 للاستعمال ويصح في الكبير
 في موضع عدم وجوبها
 وصورة الأسنى ويعتبر
 فيما صنعت محرمة وزنه
 دون قيمته الزائدة بسبب
 الصنعة لأنها مستحقة لإزالة
 فسادها بترام لها وفيما
 صنعت مباحة كلاهما
 لتعلق الزكاة بعينه الغير
 المحترمة فوجب اعتبارها
 بهيئتها الموجودة حينئذ
 (ويحرم على الرجل)
 والنهى (حلى الذهب) ولو
 في آلة الحرب للخبر الصحيح
 إلا ان صدئ بحيث لا يبين
 كما نقله في المجموع عن جمع
 وأقرهم ويوجه نزول
 الخلاء عنه حينئذ نظير ما س
 في إناه نقد صدئ أو غشى

ويحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كله مفر وض في الرجل والنهى كاترى فقهومه جواز نحو الأصبع واليد
 والأغصان للمرأة أو بدل عليه أنهم علوا امتناع ذلك بتمحضه للزينة والزينة غير متمنعة في حق المرأة بل هى
 مطلوبة بقى حقها وهذا هو الظاهر الآن بوجوده نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر في ذلك (قوله إلا
 ان صدئ) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب مالم يصدأ اه ومر أن الذهب إذا حال لونه
 وذهب حسنه يلتحق بالذهب إذا صدئ على ما قاله البندنجي كما نقله في الخادم فلان كاه فيه في الأظهر وفيه

ما ذكره من الافهام تقيد بهم التعشبية بكونها بنحو نحاس عبارة شرح بافضل اما اناء الذهب والفضة اذا غشي
بنحاس أو بنحوه بحيث ستره فانه يحل اه قول المتن (الا لاند والاخله والسن) أي فيجوز له اتخاذ ذلك
من الذهب ولازكاة فيه وان أمكن نزعها ورده كما اقتضاه كلام الماوردي نهاية ومعنى وايعاب قال ع ش
و يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكرها والى جبت فيه كانه قدم في الضبة وينبغي أن مثل
الانف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غلبا) أي اذا كان خالصا نهاية
ومعنى قول المتن (والاخله) أي ولولسكل أصبع والا نامل أطراف الاصابع وفي كل أصبع غير الإبهام
ثلاث أنامل نهاية ومعنى وايعاب وأسنى وهذا صريح في دخول أكلة الإبهام في حاشية شيخنا على الغزى مما
نصه ولو قطعت أكلة جاز اتخاذها من الذهب ولولسكل أصبع ما عدا الإبهام اه لعلمه من تحريف الناسخ
أو سبق قلم نشان انتقال نظره عن الجملة الاولى الى الجملة الثانية المشبهة على الاستثناء في كلامهم المذكور
فلايراجع (قوله أفصحها وأشهرها الخ) قال المصنف أفصحها فتح همزة او ميمها ولم يحك الجوهرى غيرها اه
عبارة المختار الاكلة بفتح الهمزة وواو الميم أيضا وقد يضم أولها أو ما ضم الميم فلا عرف أحدا ذكره غير المصنف
في المغرب انتهى اه ع ش (قوله وان تعدد) أي بل وان كان بدلا لجميع الاسنان ع ش (قوله وذلك)
أي جواز اتخاذ الاكلة والسن من الذهب (قوله أجوز) أي أولى نهاية ومعنى قول المتن (الا اصبع) أي ولو
للمرأة مر اه سم على انه سيجأقول ولو قيل بجواز لزالة التشويه عن يدها بقدر الاصبع وحصول
الزينة لم يبعد ع ش وتقدم عن سم ما وافقه وعن المتأخرين ما يخالفه (قوله وأخذ منه) أي من التعليل
(قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل أو من كلام الأذرى (قوله حلت) أي الاكلة من ذهب مثلا فوقها
* (فرع) * لو اتخذ الرقيق نحو أكلة أو أنف فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يبيع ذلك الرقيق
حينئذ ذهب اوله والربا ويحتمل أن يقال ان التحريم ذلك بحيث صار يخشى من نزعها محذور تهتم صار كالجزء منه
فيستدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متعخص للتبعية غير مقصود بالنسبة لفعلة الرقيق بخلاف
الدار المصفحة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقلعة مدعوجة لان الذهب المصفحة به يتأني ويقصد فصله
عنها بخلاف ما هنا * (فرع) * آخر حكم ما اتصل بالرقيق في ذكر في الطهارة أنه ان صار بحيث يخشى من نزعها
محذور تهتم كفي غسله ولم يجب اتصال الماء الى ما تحتمل من البدن ولا التيمم تحتها والاف حكمه حكم الجيرة هكذا
ينبغي سم (قوله فيها) أي في الأكلة الزائدة (قوله وباحت الخ) اعتمدته النهاية والمعنى (قوله الحاق أكلة سفلى
الخ) أي بان فقدت أصبعه فاراد اتخاذ أكلة بدل السفلى من أنامل الاصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك كما لا يجوز
اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الاكلة السفلى الاكلة الوسطى لو جود علة منع الاكلتين فيباعش قول المتن (ويحرم
سن الخاتم) أي اتخاذها واستعمالها على الرجل مغنى ونهاية قال ع ش ويحرم عليه أيضا لبس الدمع والمج والسوار
والطوق خلافا للغزالي اه دميرى والدمع يضم الدال واللام ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية
وسواء في ذلك قليله وكثيره ويقارن ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بان الخاتم الخ زاد المعنى نعم ان صدق
بحيث لا يتبين جازاستعماله نقله في المجموع وأجيب عن قول القاضي بان الذهب لا يصدأ بان منه نوعا
يصدأ وهو ما يحتاجه غيره اه (قوله أى الرجل) الى قوله ويجوز في المغنى الى قوله وبه يعلم في النهاية
(قوله أى الرجل) ومثله الخشب بل أولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم في رجله فيه نظر
اه وقد يقال قضية قولهم الاصل في الفضة التحريم الا ماصح الاذن فيه عدم حله والله أعلم قول المتن (من
نظر شرح مر (قوله لا الانف الخ) عبارة العباب لا كتبديل مبان أنف وأكلة ولومن كل الاصابع وأسنان
أولسدها ان تقلقت ولا ترك وان أمكن نزعها اه وقوله ولا ترك قال في شرحه أي كل من هذه
المذكورات يحل استعمالها فهي كالحلى المباح اه وقوله وان أمكن نزعها قال في شرحه كذا كره الصيرى
والماوردي وأقرهما التمهولى وغيره وهو ظاهر للحاجة اليه اه (قوله حلت) أي الاكلة من ذهب مثلا
فوقها (قوله وفارق ما في الضبة) أي على رأى الرافعي شرح مر (قوله في المتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

(لا الانف) ان زال أنفه وان
أمكن من فضة لانه لا يصدأ
غالبا ولا يفسد المنبت ولما
صح أنه صلى الله عليه وسلم
أمر به من جعله فضة فأذن
عليه (والأكلة) بتثنية أوله
وثالثه فهي تسع أفصحها
وأشهرها ففتح ثم ضم
(والسن) وان تعدد فاولى
شدها به عند تحركها وذلك
قياسا على الانف وكل ما حازله
بالذهب فهو بالفضة أجوز
(الا اصبع) أو البديل
وأكثر من أكلة من أصبع
فلا يجوز من ذهب وكذا
فضة لانها لا تعمل فتتعضض
لنزينة بخلاف الاكلة وأخذ
منه الأذرى ان ما تحتها لو
كان أشل امتنع ويؤخذ
منه ان الزائدة ان عمل
حلت والا فلا فاطلا
الزركشى المنع فيها لبس
يصح وباحت الغزى الحاق
أكلة سفلى بالاصبع لانها
لا تتحرك (ويحرم سن
الخاتم) من ذهب وهو
ما يستعمله فضة (على
الصحيح) لعموم أدلة التحريم
وفارق ما في الضبة
والتطريف بالحري ربان
الخاتم الزم للشخص من
الاناء واستعماله أدوم
(ويحل له) أى الرجل
(من)

الغضة الخاتم) اجسا عا بل يسن ولو في اليسار لكنه في اليمين أفضل لانه الاكثر في الاحاديث وكونه صار شعارا للزرافة ولا أثر له ويجوز بقص منه
أو من غيره ودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحلقة اذا غايتها انها خاتم بلا فص ويتردد النظر في قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل تحل

الغضة الخاتم) أي ويجعل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا
الزيادي أنه رجح واعتمد الجواز فلله الحمد ع ش (قوله بل يسن الخ) أي يسن لبسه في خنصر يمينه وفي
خنصر يساره لا يتبع لكن لبسه في اليمين أفضل نهاية (قوله لانه الاكثر الخ) ولانه زينة واليمين أشرف
نهاية (قوله وكونه الخ) أي اللبس في اليمين مغني (قوله لا أثر له) أي لان السنة لا تترك بجوافقة بقص أهل
السدة لثانها يعاب (قوله ويجوز بقص الخ) عبارة النهاية ويجوز لبسه فيهما أي الخنصرين معا بقص
وبدونه ويجوز نقشه وان كان في نفسه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع ش أي في النقش لكن
يحرم استعماله اذا أدى ذلك الى ملاقة النجس كان لبسه في اليسار واستنجد به بحيث يصل ماء الاستنجاء
اليه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه أو كلمة حكمية أو باسم الله تعالى أو باسم رسوله صلى
الله عليه وسلم ولا يكره الختم بخور صا وحديد ونحاس اه (قوله وحينئذ فالوجه الحل هنا) فيه
نظر ويتجه الحرمة لانها الاصل في استعمال الغضة سم وشيخنا عبارة ع ش وعبارة شيخنا الزيادي
وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبث بعضهم الجواز
انتهت اه (قوله ويسن جعل فصه الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله ولا يكره الخ) كذا في الايعاب والمغني
(قوله لبسه) أي خاتم الغضة (قوله للمرأة) أي الخلية والمزوجة ايعاب (قوله وظاهره جواز اتخاذ
لا اللبس) وفيه خلاف منتشر والذي ينبغي اعتباره فيه ما أفاده شيخنا من أنه حارم لم يؤد الى سرف مغني
عبارة النهاية ويجوز تعدده اتخاذا وليسافا لضابط فيهما لا بعد اسرافا وانما عبر الشيخان بما مر أي بالخاتم
لانهما يتكلمان في الحل الذي لا تجب فيه الزكاة أما اذا اتخذ خواتيم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب
فيها الزكاة لوجوبها في الحل المكروه اه قال ع ش قوله مر ويجوز تعدده الخ ظاهره ولو كثرت وخرجت
عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله مر فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما اذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد
واحد سم عن مر وقوله مر لوجوبها الخ فضيته أن التعدد في الوقت الواحد حيث حرت به عادة مثله مكروه
لا حرام ع ش أقول هذا الذي ذكره آخرون من التقييد بعادة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أولامن التعميم
ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس فن لا يليق به تعدد اللبس كبس اثنين يحرم اه وقال
شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الغضة بحسب عادة أمثاله قدر او عدد او محلا ولو اتخذ خواتيم ليلبس الواحد بعد
الواحد فان لبسها معا حارم لم يكن فيه اسراف ولو تختمت في غير الخنصر جاز مع الكراهة اه (قوله لكن
صوب السنوي الخ) تقدم عن النهاية والمغني وغيرهما اعتماده لكن بشرط ان لا يكون فيه اسراف (قوله
والذي يتجه اعتماده الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسا واتخاذا متحدا أو متعديا لكن تعدده لبسا مكروه
كلبسه في غير الخنصر سم (قوله الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا سم (قوله مطلقا) أي في بدأ ودين
(قوله والاوجه الخ) أي وقفا للمغني والاياعاب ومر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم اه) أي الختم

في رجليه فيه نظر (قوله وحينئذ فالوجه الحل هنا) فيه نظر ويتجه الحرمة لان الأصل في استعمال الغضة
ويلزم حل استعمال حل الغضة بنحو النشر وهو بعيد جدا (قوله وأل في الخاتم للجنس فيصدق الخ) فالاعتماد
ضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في زينتته كإقتضاء كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فخرج عنه
كان اسرافا كما قالوه في الخلل للمرأة وعلى ما تقر فلا وجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده
اتخاذا أو لبسا فالضابط فيه أيضا أنه لا يعد اسرافا شرح مر وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللبس
فن لا يليق به تعدد اللبس كبس اثنين يحرم وقد يتجه جواز ما نقص عن مثقال وان كان أكثر من عرف
اللبس لظاهر قوله في الحديث ولا تبلغه مثقالا ولو اعتبر عرف اللابس مطلقا لم يمتنع ما زاد على الجبة ان
زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يتجه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمة التعدد) أي لبسا

لانها لا تسمى انا فلا يحرم
اتخاذها أو تحريم لانها
تسمى انا تلعب بالختم ومر
آخر الاواني انما كان على
هيئة الاناء حرم سواء كان
يسمى بعمل في البدن أم لا
ومالم يكن كذلك فان كان
لاستعمال يتعلق بالبدن
حرم والا فلا وحينئذ فالوجه
الحل هنا ويسن جعل فصه
مما يلي كفه لا يتبع ولا
يكره لبسه للمرأة وأل في
الخاتم للجنس فيصدق بقوله
في الروضة وأصلها لو اتخذ
الرجل خواتيم كثيرة ليلبس
الواحد منها بعد الواحد
جاز وظاهره جواز اتخاذ
لا اللبس واعتماده المحب
الطبري لكن صوب
الاسنوي جواز اتخاذ اثنين
وأكثر ليلبسها كلهما معا
ونقله عن الدارمي وغيره
ومنع الصيدلاني ان يتخذ
في كل يذو جاف وفضته حل
زوج بيد وفرد باخر وبه
صرح الخوارزمي والذي
يتجه اعتماده كلام الروضة
الظاهر في حرمة التعدد
مطلقا لان الأصل في الغضة
التحريم على الرجل الامام
الاذن فيه ولم يصح في الاكثر
من الواحد ثم رأيت المحب
علل بذلك وهو ظاهر جلي
على ان التعدد صار شعارا
للحمقاء والنساء فليحرم
من هذه الجهة حتى عند

الدارمي وغيره ونحو وجهان في جوازها في غير الخنصر وفضية كلامهم الجواز ثم رأيت القمولي يبرح بالكراهة وسبقه اليها
في شرح مسلم والاذن صوب التحريم والاوجه الاول وزعم انه من خصوصيات النساء ممنوع

غير الخنصر (قوله والكلام الخ) أي في تعدد الخاتم اتخذوا لبساً في وقت واحد ومجمله (قوله يحل ذلك) أي تعدد الخاتم وكونه في غير الخنصر (قوله لكرأهتها كقوله ابن العماد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة بلبسهما في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر سم أقول قضية ما قدمنا عن النهاية وقول الشارح السابق والذي يتجه الخ عدم اشتراط اليد الواحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والمغنى وغيرهما اعتماده (قوله والاحرم ما حصل به الاسراف) هل ما حصل به الاسراف ما عدا الاول اذ ارتب وأحدهما اذ لم يرتب سم أقول الاسراف قد يكون بما فوق الثلاثة مثلاً فليكن المحرم في المرتب حينئذ ما عدا الثلاثة الاول وفي الجمعية ما عدا أي ثلاثة اختارها (قوله فانا طوه بالعرف) أي عرف تلك البلدة وعادة أمثاله فيها فخرج عن ذلك كان اسرافاً كما قالوه في خلخال المرأة هذا هو المعتمد مغنى ونهاية (قوله فاعبرة) أي في زنته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغنى كما مر آنفاً (قوله ويحل) أي للرجل مغنى (قوله أي تحلية) قضيةه أن الكلام في الفعل وان جاز جاز استعماله لكن كان يمكن جعل المتن شاملاً بان يراد حلية آلة الحرب فعلاً واستعمالاً سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كهو سم عبارة الكردى وغلافه كهو اه وفي باعشن ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تحلية آلاب الحرب بما ثبت أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم ونعله كانا من فضة مرسج في جواز تحلية الغمد والكلام حيث لا سرف كعميم الغمد بالحلية والاحرم وفي غير الخارج عن حد نحو السيف أما الخارج عنه فحرام جزماً لكن أجازوه بوجوه بشرط كون بعضه في حد نحو السيف فليقلده من ابتلى به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها معتادة وفي الدميري بشرط أن تكون معتادة فلوا اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة وجبت الزكاة قطعاً لأنه غير معتاد لاستعمال مباح عش عبارة الايعاب وحل التحلية ان لم يسرف فلوحلى منطقة حتى ثقات وشق عليه لبسها حرم كذا قيل ويظهر أن الماراد على السرف عرفاً وان لم تثقل الآلة بالحلة ولا شق حملها اه (قوله

مطلقاً فالحاصل أنه يجوز لبسها واتخاذها متحدة لكن تعدده مكرره كلبسه في غير الخنصر فوجب الزكاة فلهما مر منه ويجوز تعدده واتخاذاً ولبساً فالضابط فيه أيضاً أن لا يعد اسرافاً قال ابن العماد انما عبر الشرحان بما مر لانهم سميت كما كان في الحللى الذي لا تجب فيه الزكاة لوجوبها في الحللى المكرره وشرح مر وفي كلام ابن العماد هذا إشارة الى وجوب الزكاة في لبس المتعدد ويبقى ما لو اتخذ المتعدد لبس الواحد بعد الواحد هل يكره لانه قد يجزى الى المكرره الذي هو لبس المتعدد كما فهمه كلام ابن العماد هذا فوجب الزكاة حينئذ أيضاً ولا يزال مر أن يعطى الشيء حكم ما قد يجزى اليه ألا ترى لجواز اتخاذ الخمر يروان كان قد يجزى لبسه المحرم فيه نظر ومال مر لعدم الكراهة (قوله لكرأهتها كقوله ابن العماد) هل كراهة لبس الاثنين مشروطة بلبسهما في يد واحدة أو هي ثابتة في لبسهما في يدين فيه نظر (قوله والاحرم ما حصل به الاسراف) هل ما حصل به الاسراف ما عدا الاول اذ ارتب في الاخذ وأحدهما اذ لم يرتب (قوله فاعبرة بعرف أمثال اللابس) كذا مر * (فرع) * لو اتخذ الرقيق نحو أغلة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق حينئذ يذهب أو لا لرباؤ يتجه أن يقال ان التحم ذلك بحيث صار يخشى من نزع محذورتهم صار كالجزء منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه متمحض للتبعية غير بالنسبة لمنفعة الرقيق بخلاف الدار المصفحة بالذهب حينئذ حيث امتنع بيعه بالذهب لقاعدة مدعونة لان الذهب المصفحة يتأتى ويقصد فصله عنها بخلاف ما هنا * (فرع آخر) * حكم ما أنصّل بالرقيق مما ذكر في الطهارة انه ان صار بحيث يخشى من نزع محذورتهم كفى غسله ولم يجب اتصال الماء الى ما تحته من البدن ولا التيمم تحتها والا فحكمكم بحكم الجبيرة هكذا ينبغي * (فرع آخر) * اذا أوجبنا الزكاة فيما اذا اتخذ خواتم لبس المتعدد منها الكراهة ذلك فهل المراد وجوبها في الجنح أو فيما عدا واحد بان يختار واحداً لعدم الوجوب ان اتخذها معاً والا فالاول فيه نظر (قوله أي تحلية) قضيةه ان الكلام في الفعل وان جاز جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملاً بان يراد حلية آلة الحرب فعلاً واستعمالاً (قوله في المتن كالسيف)

والكلام في الزجل فقد
صرح الزاغي في الوديعنة
بحل ذلك للمرأة واذا جوزنا
اثنين فما كثر دفعته وجبت
فيها الزكاة لكرأهتها كقوله
ابن العماد قال غيره وبحل
جواز التعدد على القول به
حيث لم يعد اسرافاً والاحرم
ما حصل به الاسراف وصوب
الأذرى ما اقتضاه كلام ابن
الرفعتين وجوب نقصه عن
مثقال لانهى عن اتخاذه
مثقالاً وسنده حسن وان
ضعفه المصنف وغيره ولم
يبالوا بتخريج ابن حبان له
وخالفه غيره فانا طوه بالعرف
ونقله بعضهم عن الخوارزمي
 وغيره وعليه العبرة بعرف
أمثال اللابس فيما يظهر
(ويحل من الغضة) حلية
أي تحلية (آلات الحرب)
للمجاهد أو المرصد للجهاد
كالرتق (كالسيف والرمح
والمنطقة)

بكسر الميم وهي ما يشدها الوسط وأطراف السهام والدرع والخود والثرس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلمة لأن في ذلك أرهاها
للكفار ولا تجوز بذهب زيادة الاسراف (٢٧٨) والخيلاء وخبر أن سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل أنه توبه

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه له ووقائع الاحوال الفعلية تسقط بطل هذا على أن تحسين الترمذي له معارض بتضعيف ابن القطن والتحلية فعل عين النقد في مجال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارت التوبة السابق أول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة هنا حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم لا مالا يلبسه كالسرج واللباس وكل ما على الدابة كبرتها (في الاصح) كالاتية اما غير مجوز بجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كارتضاه جمع تبعا للروايات لكن قضية كلام الاكثرين انه لا فرق وبوجه بانها تسمى آلة حرب وان كانت عند من لا يحارب ولان اغاظة الكفار ولو من بدارنا حاصله مطلقا به يفرق بين هذا وحرمه قنية كلب لصيد على من لم يصطد به (وليس للمرأة) ولا للخنثى (حلية آلة الحرب) مطلقا لان فيه تشبها بالرجال وهو حرام كعكسه وجواز قتالها بسلاح الرجل ما فيه من المصلحة نعم ان كان محلي لم يجز لها استعماله الا عند الضرورة بان تعين القتال وبوجه عليها ولم تجد غيره فعلم انه لا يحل استعمال الخلية الا ان كانت له تحلية كذا قيل وقياس ما مر في الآية الموهبة ان ما لا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقا ونؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي أو المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان ألحق بها في الخلية

بكسر الميم الى قوله والتحلية في النهاية والغنى الا قوله يحتمل الى وتحسين الترمذي (قوله والخود) لعل المراد بها البيضة (قوله دون سكين المهنة الخ) أي أما سكين المهنة والمقلمة فيحرم على الرجل وغيره تحليتهما كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرآة نهاية ومعنى قال ع ش ومن سكين المهنة المقشط اه (قوله والمقلمة) أي وسكين المقلمة وهو المقشط والمقلمة بكسر الميم وعاء الاقلام ع ش اه بجعري (قوله لان في ذلك أرهاها الخ) وقد ثبت أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ثم ايتزاد المغني وأن نعله كان من فضة والقبعة بنفخ القاف وكسر الباء الواحدة هي التي تكون على رأس قائم السيف ونعل السيف ما يكون في أسفل قدمه من حديد أو فضة أو نحوهما اه عبارة ع ش قبعة السيف هي ما على مقبضه من فضة أو حديد مختار اه (قوله ولا تجوز بذهب الخ) ولو نسجت درع بذهب أو طليت بيضة به حرام على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه فيجوز ان للضرورة ايعاب (قوله بغير فعله) أي أمره (قوله بتضعيف ابن القطن) أي لذلك الخبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اسنى ونهية ومعنى قال ع ش قوله مر لجزم الاصحاب الخ معتمد اه (قوله الترمذي السابق الخ) أي في الاواني (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة في شرح العباب وظاهر صنيع المتن أنه لو توبها بفضة سواء حصل منها شيء أم لا ولا ينافيه تعليلهم حرمة الترمويه بان فيه اضاءة مال لان ذلك في توبه لا حاجة اليه وما هنا فيه حاجة أي من شأنه ذلك اه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق متجه جدا وما يتخيل من أن فيه اضاءة مال ليس في محله لان محلها حيث لا تعرض مقصود فيها والغرض في ما نحن فيه واضح بصري (قوله كبرتها) أي والر كلب والقلادة والثغر وأطراف السيور ونهاية زاد المغني ولا يجوز تحلية لباسم البغل والجار وسرجهما وجها واحدا لانهم لا يعدان للحرب اه (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) الى قوله فعلم في المغني الا قوله وبه يفرق الى المتن والى قوله كذا قيل في النهاية اما ذكر (قوله أنه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد نهية ومعنى (قوله ولان اغاظة الخ) لعل الاولى وبان الخ بالبلاء (قوله وبه يفرق الخ) أي بالتوجيه الثاني (قوله مطلقا) أي لا بذهب ولا فضة وان جاز لهن المحاربة بانها مغني ونهاية (قوله وجواز قتالها الخ) عبارة النهاية والمغني لا يقال اذا جاز لهن المحاربة بانها غير محلاة فمع التحلية أجوز اذا التحلى لهن أو مع من الرجال لانا نقول انما جاز لهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضروره ولا حاجة الى الحلية اه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقياس ما مر في الآية الخ) قد يفرق بما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا الجواز ما يتحصل منه أيضا لان التحلى لها أو مع سم (قوله ان ما لا يتحصل الخ) الجلة خبر وقياس الخ وما وقعت على الحلي من آلة الحرب (قوله ان ما لا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ بدليل قوله عقبه كالاتية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقا) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل أن المراد بالاطلاق ما يشمل المرأة وعدم الضرورة ولا حاجة حينئذ الى تقدير المرأة (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله تحل له الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده النهاية وشرح المنهجي والاياعاب (قوله وان ألحق) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان غشاه كهو (قوله السابق أول الكتاب) تقدم بها مشه ما ينبغي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الاكثرين) اعتمده الرمي (قوله وقياس ما مر في الآية الخ) قد يفرق بما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا الجواز ما يتحصل منه أيضا لان التحلى لها أو مع سم (قوله ان ما لا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا يلبسه الخ بدليل قوله عقبه كالاتية (قوله يحل له تحلية الخ) كذلك اعتمده مر اه (قوله وان ألحق بها) أي بالمرأة

كعكسه وجواز قتالها بسلاح الرجل ما فيه من المصلحة نعم ان كان محلي لم يجز لها استعماله الا عند الضرورة بان تعين القتال وبوجه عليها ولم تجد غيره فعلم انه لا يحل استعمال الخلية الا ان كانت له تحلية كذا قيل وقياس ما مر في الآية الموهبة ان ما لا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقا ونؤخذ من تعليل ما ذكر بالتشبه بالرجال ان الصبي أو المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان ألحق بها في الخلية

ويوجه بان فيه شبهان النوعين اذ لا شهامة له فاشبه النساء وهو من جنس الرجال فكان (٢٧٩) القياس جواز حلى الغريقتين له (ولها)

والصبي والمجنون (لبس

أنواع حلى الذهب والفضة)

كطوق وخاتم وسوار وخلخال

ونعل ودراهم ودنانير معراة

أى لها عرى تجعل فى

القلادة قطعاً أو مثقوبة

على الأصح فى المجموع

لدخلوها فى اسم الحلى وبه

رد الاسنوى وغيره مافى

الروضة وغيره ما من التحريم

بل زعم الاسنوى انه غلط

لكنه غلط فيه ومما يؤيد

غلطه قوله تجزئ كلنا

لبقاء نقديتها لانهم لم يخرج

بالثقب عنها اه والوجه

انه لاز كاه فيها ما تقرر انها

من جملة الحلى الا ان قيل

بكرهتها وهو القياس لقوة

الخلاف فى تحريمها لكن

صرح الاسنوى بقلاعن

الروبانى وأقره بعدهما

وحشد فهو قائل بوجوب

زكاتها مع عدم حرمتها ولا

كرهتها وهو كلام لا يعقل

كما قاله الزركشى وقول

الاذرى النعل أولى بالمنع

من خلخال وزينه مائتاً مثقال

مردود ويوجه بان الكلام

فى نعل لا يعد مثله سرفافى

جنسه وبه فارق الخلخال

وكناج كاصرح به فى المجموع

وينبغى ان ما وقع فى حله لها

خلاف قوى بكره لبسه لها

لانهم نزلوا الخلاف فى

الوجوب والتحريم منزلة

النهى كفى غسل الجمعة وما

صكره هنا تجزئ كلنا

ووجه الخ) أى ذلك المأخوذ (قوله بان فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلى
الغريقتين) أى أن لا حرمة على وليهما فى الباسهما حلى الرجل والمرأة (قوله وللصبي) الى قوله أو مثقوبة فى
النهاية والمعنى (قوله وللصبي والمجنون) وفائدة أن لهما ذلك أنه لا حرمة على وليهما فى الباسهما ما ذكر
(قوله ودنانير معراة) أى فلا زكاة فيها نهاية ومعنى وعباب (قوله أى لها عرى الخ) عبارة الجبرى والعراة
هى التى يجعل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حررقاله الحابى وقيد به بعضهم
بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما ل عى أيضاً الى التقيد المذكور كى يأتى (قوله
تجعل فى القلادة) القلادة كناية عن دنانير أو دراهم كثيرة تنظم فى خيط وتوضع فى رقبة المرأة بجبرى (قوله
قطعاً) أى اتفاقاً (قوله أو مثقوبة الخ) وفقاً للشرحى الروض والمنهج ونحوها فالنهاية والمعنى (قوله لدخولها
الخ) هذا التعليل فى غاية الظهور ولم يذكر وأعله التحريم الذى فى الروضة وغيره ما حتى تتأمل فيها
(قوله وبه) أى مافى النهج وع (قوله على مافى الروضة الخ) اعتمدناه فى النهاية والمعنى عبارة عما ولو تقلدت دراهم
أو دنانير مثقوبة إن جعلنا مافى قلادتها كنهى بناء على تحريمها وهو المعتمد كفى الروضة وما فى المجموع فى باب
اللباس من حلها محمول على المعراة لانها صرقت بذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها اه قال
عش قوله مر محمول على المعراة وهى التى يجعل لها عروضة من ذهب أو فضة ويعلق بها فى خيط كالسبحة
واطلاق العروضة يشبه مالو كانت من حر بر أو نحوه وفيه نظر اه وعبارة شيخنا وكذا ما علق من النقد من على
النساء والصغار فى القلائد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرى من غير جنسها بحيث تبطل
بها المعاملة والا فلا حرمة كالصفا العرف اه وقوله من غير جنسها الخ فيه وقفعة وتخالف اصرح ما مر عن
عش والجبرى ولا طلاق ما مر عن النهاية والمعنى (قوله من التحريم) أى للمثقوبة اعتمده مر اه سم
(قوله انه الخ) أى مافى الروضة الخ (قوله ومما يؤيد الخ) محل تأمل (قوله غلطه قوله الخ) مفعول ففاعل
وضميرهما للاسنوى (قوله لبقاء نقديتها) أى المعاملة بينهما وكونهما معدة لها واطلاق اسم البرهم أو
الدنانير عليهما عرفاً (قوله والوجه الخ) هل يجزئ هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون سم ويأتى عن عش
ما يفيد الجريان وكذا يفيد ما مر فى شرح اللبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذهما للباس امرأه أو
صبي (قوله الا ان قيل بكرهتها الخ) سياتى اعتماده فى قوله وينبغى الخ (قوله بعدهما) أى عدم الكراهة
(قوله فهو) أى الاسنوى (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بأن حصل كلام الاستوى أن الحلى قسمان
ما بقى نقديته وتسميته درهماً أو ديناراً والمعاملة به فغيره كاه مطاوعاً لم يبق فيه ذلك فيباح له كاه فيه وغيره
تجب فيه الزكاة (قوله مردود) خبر وقول الاذرى الخ (قوله ويوجه الخ) أى الرد (قوله وكناج الخ) أى
وان لم يتعودنه معنى عبارة النهاية ومنه التاج فيجوز لها لبسه مطلقاً وان لم تكن ممن اعتماده ككلها الصواب فى
باب اللباس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عش قوله مر فيجوز لها وما مثلها الصبي والمجنون فذكر
المرأة للتشبه اه (قوله منزلة النهى) أى عن الترك فى الاول وعن الفعل فى الثانى كردى (قوله لبسه)
أى التاج أسنى (قوله نعم لا يبعد فى ناحية الخ) والمختار بل الصواب الجواز مطلقاً من غير تردد لعدم الخبر
والدخوله فى اسم الحلى ايعاب واسنى (قوله الآن يقال الخ) هذا واضح اذا كان معتاد الرجال لبس تاج من
النقد من أمالو كان معتادهم لبسه من غيرهما فقد يقال فى لبسها له تشبه بالرجال وان جعلناه منهم ما بصرى
وهذا مجرد بحث فى الدليل والافق من عن النهاية والمعنى اعتماد الحل مطلقاً (قوله لها) وفى نسخة أى من
النهاية ولين ذكر من مر عش (قوله لبس ما نسج بها) أفهم أن غير اللبس من الافتراض والتدثر بذلك

(قوله وللصبي والمجنون) فائدة أن لهما ذلك أنه لا حرمة على وليهما فى الباسهما (قوله معراة) أى فلا زكاة فيها
شرح مر (قوله وبه رد الاسنوى وغيره مافى الروضة من التحريم) أى للمثقوبة واعتمد مر مافى الروضة
(قوله والوجه الخ) هل يجزئ هذا فيما لبس من ذلك للصبي والمجنون (قوله كاصرح به فى المجموع) اعتمده
واعتماد عظماء الفرس لبسه لا يحرمه علمه نعم لا يبعد فى ناحية اعتماد الرجال فيها لبسه تحريمه علمه الآن يقال انه محرم على الرجال فلا نظر
لاعتيادهم له ولا عدمه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا) لها (ليس ما نسج بها) أى الذهب والفضة (فى الأصح)

لعموم الأدلة (والاصح
تحریم المبالغة في السرف)
في كل ما أبغى ممانر) تكلم
وزنه) أي مجموع فردته
لا احدهما فقط خلافاً لما
وهم فيه (ما تادينار) أي
مثقال ومن عبر بمائة أراد
كل فردة منه على حبالها
لكنه يوهى ان هذا شرط
وليس كذلك بل المدار على
المائتين وان تفاوت وزن
الفردتين ولا يكفي نقص
نحو المائتين عن المائتين
كما يفهمه التعليل الآتي
وحيث وجد السرف الآتي
وجبت زكاة جميعه لا قدر
السرف فقط ولم يرتض
الاخرى التقييد بالمائتين
بل اعتبر العادة فقد زيد
وقد تنقص وبحث غيره ان
السرف في خلخال الفضة
أن يبلغ ألفي مثقال وهو
يعبد بل ينبغي الاكتفاء فيه
بما انتهى مثقال كالذهب كما
يصرح به التعليل الآتي
فما أخذ منه ان المدار على
الوزن دون النفاة وذلك
لانتفاء الزينة عنه المحوذة
لهن الخليل بل ينقر الطبع
منه كذا قال ودوبه يعلم ضابط
السرف واعتبر في الروضة
كالسرف مطلق السرف
ولم يقيد به بالمبالغة كالمثني
ويجمع بان المراد بالسرف
ظهوره فيساوي قيد
المبالغة فيه المذكورة في
المثني ثم رأيت في المجموع
مصرح بما ذكرته من ان
المسرد السرف الظاهر لا
مطلق

لا يجوز قال السمد في حاشية الروضة لم يتعرضوا لافتراض المنسوج بهما كما قلنا عند المطرزة بذلك قال الجلال
البلقيني وينبغي أن ينبنى حل ذلك على القولين في افتراض الحر بوقلت وقد يلحظ من زيد السرف في الافتراض
هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحر برانتهى شوبري وقوله في لبس النعل المعتد فيه الجواز فيكون المعتد
في الفرش الجواز أيضاً ع (قوله لعموم الأدلة) أي ولان ذلك من جنس الخلي مغني ونهية قول المثنى
(والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ أساور وخلخيل لللبس الواحد منها بعد الواحد
ويأتي في لبس ذلك معاً مرفي الخواتيم للرجل نهاية ومعنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويحب حل
لبس عدد لا تقي اه والتقييد باللائق مأخوذ من قولهما ما لم يسرفن في حيث جعلن بين خلخال حل ما لم يعد
الجمع بينهما سرفاً عرفاه (قوله في كل) الى المتن في المغني والى قوله خلافاً في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف رأساً عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين وفيه
تأمل وما المانع حيث ندم حل الاولى وان حرمت الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردته منزل منزل ملبوس
واحد (قوله ولا يكفي نقص نحو المائتين الخ) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعذر زينة ولا تنفر منه النفس (قوله
التعليل الآتي) وهو قوله وذلك لا تنفاه الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وفاقاً للنهاية والمغني والاسنى
والابواب (قوله الآتي) أي في قوله أما الزكاة فتجب بادنى سرف (قوله وجبت زكاة جميعه الخ) أي وان لم
يحرم لبسه لان السرف ان لم يحرم كرهه والخلي المكروه فتجب فيه الزكاة وظاهره ان الطفل في ذلك كله كالنساء
أسنى وابواب (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن وتعليل له (قوله لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ من هذا اباحة
ما يتخذ النساء في زمننا من عصائب الذهب والتراكيب وان كثر ذهبها لان النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية
الزينة نهاية ومعنى زاد سم بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث ندم اه قال ع ش قوله مر
من عصائب الذهب الخ المراد بها هي التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصائب اماما يقع لانساء الارياق من
الفضة المذقوبة أو الذهب المخططة على القماش خرام كالدرهم المذقوبة المجمولة في القلادة كالمس وقياس
ذلك أيضاً حرمه ما حرم به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الاولاد الصغار وهو قضية قوله مر
الآتي وكأمرأة الطفل في ذلك اه وهذا كله على مسلك النهاية والمغني من حرمه اتخاذ قلادة من الدراهم
أو الدنانير المذقوبة بالغير المعراة وأما على ما عده الشارح وشيخ الاسلام من جوازه الظاهر من حيث المدرك
فلا حرمه في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه (قوله واعتبر في الروضة الخ) هو الوجه مر اه سم
وع ش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية عبارة الاول وخرج بتقييده السرف
تبعاً للمعبر بالمبالغة اذا أسرفت ولم تبلغ فانه لا يحرم لكنه يكره فتجب فيه الزكاة كما يؤخذ من كلام ابن
العماد وفارق ما ساقى في آله الحرب حيث لم يعتبر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حالهما
للمرأة بخلافهما للغيرها فاغتفر لهما قليل السرف اه وزاد الثاني وما تقرر من اغتفار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وحري عليه بعض المناخين والوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيه حري على الغالب اه قال ع ش قوله ولم تبلغ الخ ضعيف وقوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف في حق المرأة أن تجعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله مر السابق بل تنفر منه النفس
مر (قوله في المتن والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كالا يحرم اتخاذ أساور وخلخيل لللبس
الواحد منها بعد الواحد ويأتي في لبس ذلك معاً مرفي الخواتيم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتنى السرف رأساً عن احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسعين
وفيه تأمل وما المانع حيث ندم حل الاولى وان حرمت الاخرى (قوله وذلك لا تنفاه الزينة الخ) يؤخذ من هذا
التعليل اباحة ما يتخذ النساء في زمننا من عصائب الذهب والتراكيب وان كثر ذهبها اذا تنفر منها
بل هي في نهاية الزينة شرح في مر بخلاف نحو الخلخال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث ندم مر (قوله
واعتبر في الروضة الخ) هو الوجه مر

الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والأغنياء اه (قوله ثم هذا كماله الخ) وكلمة المرأة الطفل في ذلك لكن لا بقيد
بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فيحرم عليهما البس حلى الذهب والفضة على ما مر
وكذا ما نسج بهما الآن فأتاهما الحرب فيما يظهر ولم يجد أغنياء غيرهما يقرح بالمنسج قال الجبيرى المراد
بالطفل غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا بقيد بغير آلة الحرب أى كقيدت المرأة فيجوز له استعمال
حايهما ولو فى آلة الحرب اه (قوله ومرا الخ) أى فى شرح ولها البس أنواع حلى الذهب الخ (قوله
وهذا) أى التعليل (قوله فأنظر لها الخ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية كما مر قول المتن (وجواز تحلية
المصحف الخ) وينبغى كما قاله الزركشى الحاق اللوح المعدل لكافة القرآن بالمصحف فى ذلك نهاية ومعنى وأسنى
وابعاب قال سم أقول ينبغى أيضا الحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعنى ما فيه
قرآن الخ لا فرق اه قال ع ش قوله مر المعدل لكافة القرآن أى ولو فى بعض الأحيان كاللوح المعدة
لكتابة بعض السور فيما يسمونه صرافة اه (قوله يعنى ما فيه قرآن ولوللتبرك الخ) خرج بذلك ما لو كتب
ذلك على قبص مثلا ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد به ذات عظم القرآن وإنما يقصد به التزين ع ش
وفيه نظر وتعليله ظاهر المنع (قوله وغلافه) الى التنبه فى النهاية والمعنى الاقوله تحلية ما ذكره وقوله كتخليتها
الى أما بقية الخ (قوله وغلافه) أى بيت جلد ع ش (قوله وغلافه الخ) أى لا كرسية ولا علاقته شرح
العجاب قول المتن (وكذا للمرأة بذهب) شامل لما اذا كانت التحلية بالنمويه ولما اذا كانت بالصاق ورق
الذهب بورقه مر ولوحات مصفها بالذهب ثم باعته للرجل أو أجزته أو أعارته اياه فهل يحل له استعماله
بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح اذا كان يحصل منه شئ بالعرض على النار والا فلا يمكن
غير الحل لأنه لا يز يدحيثئذ على الاناء الموه الذى لا يحصل منه شئ بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله
للرجل كما تقدم فى باب الاجتهاد سم (قوله تحلية مذكر) شامل لغلاف المصحف ولذا قال باعشن محل
للمرأة تحلية ما فيه قرآن ولولو لوحا ولوللتبرك وغلافه بذهب اه لكن قضية كلام المعنى أنه لا يجوز باتفاق
عبارة ويحل تحلية غلاف المصحف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع فخرام بلا
خلاف نص عليه الشافعى والاحتجاب أى وانما يجوز للمرأة ذلك لأنه ليس تحلية مصحف اه فليراجع قول
المتن (للمرأة بذهب) والطفل فى ذلك كله كالمراة نهاية وعباب قال الشارح فى شرحه أى فى جواز تحلية
بالذهب وغيره مما يحل لها كما قدمه فى اللباس وقد مر ثم أن المجنون مثله اه (قوله كتخليتها) أى قياسا
على تزين المرأة بالذهب (قوله مطلقا) أى سواء فى ذلك كتب الاحاديث وشيها نهاية ومعنى أى وسواء
كانت للرجل أو المرأة بالفضة أو الذهب (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ) بتذكر ما أسلفناه يعلم ما فى
هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الفاضل المحشى قال قوله حرمة التمويه هنا الخ الوجه عدم الحرمة واضاعة المال
لغرض جائزة مر اه اه بصري (قوله مطلقا) أى حصل منه شئ أو لا كردى أى وسواء كان للرجل
أو للمرأة (قوله بكل) أى من التمويه والتحلية (قوله يؤيد الاطلاق) أى اطلاق التزين الشامل

(قوله فى المتز وجواز تحلية المصحف) وينبغى كما قاله الزركشى الحاق اللوح المعدل لكافة القرآن بالمصحف فى
ذلك شرح مر أقول ينبغى أيضا الحاق التفسير حيث حرم مسه بالمصحف بل على قول الشارح يعنى ما فيه
قرآن الخ لا فرق (قوله فى المتز وكذا المرأة بذهب) شامل لما اذا كانت التحلية بالتمويه ولما اذا كانت
بالصاق ورق الذهب بورقه مر والطفل فى ذلك كله كالمراة شرح مر ولوحات مصفها بالذهب ثم باعته
للرجل أو أجزته أو أعارته اياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب وهذا واضح اذا
كان يحصل منه شئ بالعرض على النار والا فلا يمكن غير الحل لأنه لا يز يدحيثئذ على الاناء الموه الذى لا يحصل
منه شئ بالعرض على النار مع أنه يحل استعماله للرجل كما تقدم فى باب الاجتهاد (قوله حرمة التمويه هنا)
الوجه عدم الحرمة واضاعة المال لغرض جائزة مر

السرف ثم هذا كماله انما هو
بالنسبة لحل اسمه وحرمة
أما الزكاة فتجب بأدى سرف
لأنه ان لم يحرم كرهه
وجوبه فى المكروه (وكذا)
يحرم (اسرافه) أى الرجل
(فى آلة الحرب) لما فيه من
زيادة الخلاء وهذا يظهر
وجه عدم تقيده بالمبالغة
هذا اذا اصل حل التمويه
وعدم الخلاء فيه بالنسبة
للمرأة دون الرجل فاعتذر
لها قائل السرف بخلافه
(وجواز تحلية المصحف)
يعنى ما فيه قرآن ولوللتبرك
فيما يظهر وغلافه وان
انفصل عنه (بفضة) للرجال
والنساء اكرامه (وكذا)
يجوز تحلية ما ذكره (للمرأة
بذهب) كتخليتها مع
اكرامه أما بقية الكتب
فلا يجوز تحليتها مطلقا
* (تنبيه) * يؤخذ من
تعبيرهم بالتحلية المار
الفرق بينها وبين التمويه
حرمة التمويه هنا بذهب أو
فضة مطلقا ما فيه من
اضاعة المال فان قلت العلة
الاكرام وهو حاصل بكل
قلت لئلا يكتفى فى التحلية
بمختلفه محظور بخلافه فى
التمويه لما فيه من اضاعة
المال وان حصل منه شئ
فان قلت يؤيد الاطلاق

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد احسن ولاز كان عليه قلت يفرق بانه يغتفر في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وحلده
علي انه لا يتأتى اكرامها الا بذلك (٢٨٢) فكان مضطرا اليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الاكرام فيه بالتخيلية فلم يحتج للتو به فيه رأسا (وشرط

للتو به عبارة الكردي أي اطلاق الجواز سواء التحلية والتو به اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتدله
العباب والاسنى وانها ية والمغنى (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته
للرجل أو للمرأة وهو كذلك نهاية ومغنى وابعباب (قوله فقد أحسن) أي وان لم يحصل بالكتابة شيء
بالعرض على النار سم (قوله اكرامها) أي حروف القرآن (قوله الا بذلك) أي بالتو به قال
الكردي أي كتب القرآن اه (قوله فكان) أي التو به وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في
اكرام حروف القرآن أو في كتبها (قوله بخلافه) أي الاكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف
القرآن (قوله نعم) الى قوله كما مر في النهاية والمغنى (قوله ستة أشهر) أي مثلاً نهاية ومغنى (قوله
كلمر) أي في شرح ولوزال ملكه فعاد ككردي (قوله فاذا كان) أي لا آخر (قوله موسرا) أي
وباذلا (قوله كاللؤلؤ) الى الباب في النهاية والمغنى (قوله وليواقيت) أي والزبرجد والغير وزج
والمرجان مغنى زاد النهاية ومنها المسك والعنبر ونحوهما اه * (خاتمة) * لا يجوز تنقيب الاذان
للقرط وان أبيع القرط لانه تعذيب بلا فائدة ووجب القصاص على المثقبان وجددت شرطه كما قاله في
الانوار ويجوز ستر الكعبة بالحرير لرفع السلف والخلف له تعظيمها بالها بخلاف ستر غيرها به وأخذ بعض
المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم به وينبغي اعتداده قال ابن عبد السلام ولا بأس بتزيين
المسجد بالقناديل أي من غير التقدين والشعوع التي لا توقد لانه نوع احترام مغنى

*) (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) *

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قيل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أي زكوا من خيار
ما كسبتم أي من المال وما أخرجهما لكم من الارض أي من الحبوب والثمار وخبر الحاكم في صحيحه أنه
صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن القليلة الصدقة وهي بفتح القاف والباء الواحدة ناحية من قرية بين مكة
والمدينة يقال لها الفرع يضم الفاء واسكان الراء مغنى ونهاية (قوله هو) الى المتن في المغنى والنهاية (قوله
وهو) أي الاطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخرج ذهباً أو فضة من معدن (قوله
ومنه جنات عدن) أي اقامته مغنى (قوله وهو) الى قوله كذا في النهاية والمغنى (قوله وهو من أهل الزكاة)
خرج به المكاتب فانه يملك ما يأخذه من المعدن ولاز كان عليه فيه وأما ما يأخذه العبد فليس عليه قلم من كانه مغنى
ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صلبا عس (قوله وقضية) أي قضية اقتصاهاهم على ما ذكر (قوله
والذي يظهر) الى قوله وان ترددوا في حاشية شيخنا بلا عز ووالى قوله ويؤيد في الجبري عن الزيادة
(قوله ونحو المسجد) أي وملكه المسجد ونحوه يصرف في مصالحهما شيخنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وان لم يحصل بالكتابة شيء بالعرض على النار وظاهره عدم
الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو للمرأة وهو كذلك وان نازع فيه الاذرى شرح الرملي

*) (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) *

(قوله ملكه الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول انه نزل منزلة ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره
شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ايضا فليستظر ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يمنع التصرف فيه
ولو لجهة الوقف (قوله لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به
ما يفعل بالثمرة غير المؤثرة اذا دخلت في الوقف ويجه أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعله حليا
مباحا ينتفع به بمباح ليس أوعارة أو اجارة ووجب الالفعل به ما يفعل بالثمرة ويحتمل ان له حكم الارض فلا
يفعل به الا ما يفعل بالارض (قوله وان ترددوا كذلك) المفهوم منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

زكاة التقدر الحول) كما في
المواشي نعم لو ملك نقد انصابا
سنة أشهر ثم أقضه لا آخر
لم ينقطع الحول كما مر فاذا
كان موسرا او عاد اليه زكاة
عند تمام السنة الأشهر
الثانية كما قاله الشيخ أبو حامد
وجعله أصلا مقيسا عليه
وذكره الرافعي أثناء تعليل
واعتمده البلقيني وغيره
ولو حلى حيوانا بنقد حرم
تولمته زكاته (ولا زكاة
في سائر الجواهر كاللؤلؤ)
والياقوت لعدم ورودها
في ذلك ولانها معدة

للاستعمال كالماشية العاملة

*) (باب زكاة المعدن) *

هو بفتح فيكون فكسر
كان الجواهر الخلوقة فيه
يطلق عليها نفسها كنفد

وحديد ونحاس وهو المراد

في الترجمة من عدن كضرب

أقام ومنه جنات عدن

(والركاز) هو ما دفن

بالارض من ركز غزأو

خفي ومنه أو تسع لهم ركزا

أي صوابا خفيا (والجارة)

وهي تقايص المال بالتصرف

فيه لطلب النماء (من

استخرج) وهو من أهل

الزكاة (ذهباً أو فضة من

معدن) من ارض مباحة

أو مملوكة له كذا اقتصر وا

عليه وقضيته انه لو كان من

أرض موقوفة عليه أو على

جهة عامة أو من أرض نحو مسجد أو من أرض لا تجب زكاة ولا ملكه الموقوف عليه ونحو المسجد والذي يظهر في ذلك أنه
أن أمكن حدوده في الارض وقال أهل الخبرة انه حدث بعد الوقفة أو المسجد بملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم بالأكه
المعزولة كانه أو قبائها فلاز كانه لانه من عين الوقف وان ترددوا كذلك ويؤيد ما تقر من انه قد يحدث قولهم انما لم يجب اخراج الزكاة للمعدة

يتأمل مع ما سيأتي في الركاز من جعله من زوائد بصرى عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضيته شمول الوقف له وصحته بالنسبة اليه فليست نظرا لماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يمنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمره الغير المؤثرة اذا دخلت في الوقف ونجته أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعله حليا مباحا يتقبح به بباح لبس أو عارضة أو جارة وجب والافعل به ما يفعل بالثمره ويحتمل ان له حكم الارض فلا يفعل به الا ما يفعل بالارض اه وجرى شيخنا على هذا الاحتمال فقال وان كان موجودا حال الوقفية فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اه (قوله ولزم ملكه المعين الخ) أي بان وقف على معين لان وقف على جهة عامة ونحو مسجد كرددى (قوله وان ترددوا في ذلك) المفهوم منه أن المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه سم عبارة البصرى قوله وان ترددوا في ذلك اما عدم وجوب الزكاة فواضح لان الاصل براءة الذمة ومع احتمال تقدمه على الوقفية لا زكاة وأما جعله من عين الوقف كما يقتضيه ضيقه فمعمل تامل لان الاصل في كل حادث ان يقدر باقرب زمن ولهذا اذا شك في كون الركاز جاهليا أو اسلاميا كان له حكم الاسلامي لا يقال لولو حفظ ما ذكر فينبغي ان تجب الزكاة أيضا لاننا نقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه شيء فمعين العمل به لا يقال يلزمه تبعض الاحكام في أمر واحد لاننا نقول لا مانع منه عند اختلاف المدارك بل هو متعين حينئذ وله نظائر شتى فلا يتأمل ثم رأيت الغاضل المحشى قال وقد يتوقف في الحكم بوقفيته الخ اه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت أحوال الركاز تلك الاحوال جميعا ما لم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى سم عبارة البصرى مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه ركز في سائر الاحوال ومقتضى ما يأتي أن الوجوب في المعدن بحصول النبل في يده أنه لا يركز لعدم انعقاد سبب الوجود فاجزر اه وقد يقال ان تحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يده بل من أفراد قول المتن (لزمه ربع العشر) أي سواء كان مديونا أو لا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استخرج منه مسلم من دار الحرب كان غنمه خمسة ثم ياتى قال ع ش قوله مر بناء على ان الدين الخ أي وهو الراجح اه (قوله للخبر الخ) ولا تجب عليه في المدة الماضية اذا وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة مغنى ونهاية وتقدم في الشرح مثله وعن سم والبصرى ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد ونهاية ومعنى (قوله أي طعن الخ) أي وحفره نهاية ومعنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو بضمة الى ما في ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به روض ياتي في الشرح مثله (قوله أو جمع) عبارة الروض والنهية والغنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاة للخلطة اه زاد العباب ويتجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اه قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في الخلطة من اعتبار الاتحاد في تلك الامور السابقة فهنا حتى يصير المالان كمال الواحد وقد ينزع فيه بانهم كالمشترطوا هنا الحول لانه نماء محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق أيضا باشرط اتحاد ما ذكر وهذا أقرب للمعنى وللكلام هم اه (قوله بغير المعدن) الباء داخل على المقصور عليه فهو بمعنى على (قوله معنى يخصه) أي كتمام النماء هنا (قوله ووقت وجوبه) الى قوله أي ان نوى في

الماضية وان وجدته في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة: وحديث ان الذهب والفضة مخلوقان في الارض يوم خلق الله السموات والارض ضعيف على أن المراد جنسهما لا بالنسبة لمحل بعينه (لزمه ربع عشره) للخبر المصريح به وخرج بذهبها وفضة غيرهما فلا زكاة فيه (وفي قول النحس) قياسا على الركاز الا في جماع الانخفاض في الارض (وفي قول ان حصل يتعب) أي كطعن ومعالجة بنار (فربع العشر والا لنفسه) ويتجرب بان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فانطنا كالمطلقة (ويشترط النصاب) استخراج واحد أو جمع لعموم الادلة السابقة ولان مادونه لا يتحمل المواصلة بخلافه (لا الحول) لان النماء اعتبارا لاجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء كله فاشبه الثمر والزرع (على المذهبين) وخبر الحول: السابق بخصوص بغير المعدن لانه يستنبط من النص معنى يخصه

الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفيته مع احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكه الخ) قضيته انه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلم يأخذه حتى مضت أحوال الركاز تلك الاحوال جميعا ما لم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر كما لا يخفى (قوله أي كطعن الخ) لم يجعل من التعب حفر الارض وقطعه منها (قوله استخراج واحد أو جمع) قال في الروض فرع اذا استخرج اثنان نصابا زكاة للخلطة اه

النهاية والمغنى (قوله) وقت وجوبه حصول النبل (الح) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء وعلم أن فيه معدنا كان شاهده لاكتشافه بنحو سبيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وان يجزئ اخراج الخالص عنه قبل استخراجها فليتنامل سم أي وقولهم وقت وجوبه حصول النبل بيده جرى على الغالب من عدم تبين وجوده في ملكه وبلوغه النصاب (قوله) وقت اخراج أي وقت وجوب اخراج زكاة المعادن نهاية ومغنى (قوله) بعد التخليص والتقية أي عقب التخليص والتقية من التراب ونحوه كأن وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت الانحراج التقية ويجبر على التقية كفي تنقية الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التقية وان زادت مؤنتها على ما يحصل منها وتقسم في شرح وتجب ببدو صلاح الثمر واشتداد الحب ما يغد خلافا لميراجع (قوله) وجوب قسط ما بقى أي وان نقص عن النصاب كتلف بعض المال قبل التمكن مغنى ونهاية وروض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الح) أي كونه الحصاد والدياس مغنى واسنى وعباب (قوله) ثم (قوله) أي في تنقية الحبوب كردى (قوله) فلا يجزئ اخراجها قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما مر نظيره في اخراج الغشوش بل لا يتجه فرق بينهما سم (قوله) ويضمنه (الح) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعي قبلها من قبله مردد ان كان باقيا وبده ان كان تلفا ويصدق بهينه في قدره ان اختلفا فيه قبل التلف أو بعده اذا اختلفت راءة الذمة فان تلف في يده قبل التميز لم يزل غرمه فان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم بقبضة فان اختلفا في قيمته صدق الساعي بهينه لانه غارم قال في المجموع فان ميزه الساعي فان كان قدر الواجب أجزاء والاراد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعي بعمله لتبرعه اه قال ع ش قوله مر ضمن أي من ماله لتقصيره في الجلة بقبضه اه (قوله) أجزاء) أي فقوله السابق فلا يجزئ اخراجها (الح) أي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله) حينئذ أي بعد التميز (قوله) ان نوى أي المالك المخرج كردى (قوله) وانما فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز يبين الاعتداده والافلاخ مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صححا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الح) أي فيما اذا تلف في يد قبل التميز والمراد بالتراب في الموضوعين المعدن المخرج نهاية ومغنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما بقى (الح) يفرق في هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد في اخراج الردي عن الجيد في النقود أن يبين أنه عن زكاة المال وقاسوه على مسألة التجهيل والاصل أن الاوجه التقييد كفي مسألة اخراج الردي عن الجيد والغشوش عن الخالص ثم رأيت العاضل المحشى أشار الى ذلك بمن يدهم فليكن مرجعته بصري (قوله) لسبب (الح) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير مانع (الح) خبر قوله وتبين (الح) (قوله) فاشترط في الرجوع به شرطه) فديقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب

(قوله) وقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء مثلا وعلم أن فيها معدنا كان شاهده لاكتشافه بنحو سبيل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وان يجزئ اخراج الخالص عنه قبل استخراجها فليتنامل (قوله) وجوب قسط ما بقى أي وان نقص عن النصاب وروض (قوله) فلا يجزئ اخراجها قبلها) ظاهره وان علم أن ما فيه من الخالص بقدر الواجب ورضى المستحق ويحتمل الاجزاء حينئذ كما مر نظيره في اخراج الغشوش بل لا يتجه فرق بينهما (قوله) فكان قدر الواجب) عبارة شرح الروض عن المجموع فان كان قدر الواجب أجزاء والاراد التفاوت أو أخذه ولا شئ للساعي بعمله لانه متبرع اه (قوله) أجزاء (الح) فقوله السابق فلا يجزئ اخراجها (الح) أي مادام كذلك لا مطلقا (قوله) فسد القبض) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز يبين الاعتداده والافلاخ مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صححا (قوله) ويقوم تراب فضة (الح) أي فيما اذا تلف في يده قبل التميز وغمه قال في شرح الروض فان اختلفا في قيمته صدق الساعي لانه غارم اه (قوله) وعليه يفرق (الح) فديفرق بان اخراج قبل الوجوب يناسب التبرع (قوله) فاشترط في الرجوع به شرطه) فديقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب الى التبرع مما يجزئ في ذاته فليخرج

وروعت وجوبه حصول النبل بيده ووقت الانحراج بعد التخليص والتقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الانحراج سقط قسطه وجوب قسط ما بقى ومؤنة ذلك على المالك كما مر نظيره ثم فلا يجزئ اخراجها قبلها ويضمنه قابضه ويصدق في قدره وقيمه ان تلف لانه غارم ولو ميزه الاخذ فكان قدر الواجب أجزاء أي ان نوى به الزكاة حينئذ وكذا عند اخراج فقط فيما يظهر لو جرد قدر الزكاة فيه وانما فسد القبض لا اختلاطه بغيره وبه فارق ما لو قبض مختل فكتبت في يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه (تنبيه) * ظاهر اطلاقهم هنا ضمنان قابضه انه يرجع عليه به وان لم بشرط الاسترداد وعلمه يفرق بينه وبين ما بقى في التجهيل بان المخرج ثم يجزئ في ذاته وتبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لصفة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزئ في ذاته فليخرج للشرط بالاولى سم (قوله فانه غير مجزئ الخ) لك ان تمنعه بانه لو كان غير مجزئ في ذاته لما أجزأ اذ اميزه فكان قدر الواجب سم (قوله ففسد القبض) هذا صريح في أن مدار الفرق فساد القبض فقد ينقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بحذف قول المتن (واضح بعضه الخ) أى بعد نيته (قوله ان اتحد) الى قوله بخلاف الخ في النهاية اللفظة نحو في غير نحو نزهة وكذا في المعنى الا قوله أى غير الى ثم عاد (قوله ان اتحد المعدن لان تعدد الخ) عبارة بالمعنى والنهاية ان اتحد المعدن أى المخرج وتتابع العمل كما يضم المتلاحق الخ ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا اذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في الركز نقله في الكفاية عن النص اه فأقاده يشترط اتحاد المخرج أيضا بان كان جنسا واحدا ويمكن أن المراد بالمعدن في كلام الشارح ما يشملهما وبالضمير المستتر في قوله لان تعدد الخ المعنى الثاني فقط على طريق الاستخدام (قوله وكذا الركز) الاولى قد عده على قوله لان تعدد الخ ليعيد الاشتراك في الشروط الاتية أيضا (قوله وان أتلغ أولا فلا) أى كان كان كلما أخرج شيئا باعته أو وهبه الى أن أخرج نصا فليجب زكاة الجميع ويثبت بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه وان تلف وتعذر رده فبإساعلى ما ذكره ابن حجر في زكاة النابت ع ش اه بجري (قوله أى لغير الخ) عبارته في الاعاب أى الحاجة كغيره وظاهر اه (قوله أى لغير نحو نزهة) يقتضى أنه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج أنه يكون عذرا وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان يتجه تأمير رأيت الأذرى قال وينبغي ان يفرق بين سفر وسفر والزركشى عن ابن عبد السلام أن المسئلة مصورة بالسفر بغير اختياره بصرى أقول ما ذكره متجه معنى لكن فضية اطلاق شرح المنهج والروض والمعنى السفر وتقييد التحفة كالنهاية والاعاب بما تقدم بحثنا أن الاطلاق هو المذموم وأنهم لم يرضوا عما نقله الزركشى عن ابن عبد السلام (قوله والا لا يقطع بعذر) أى بان قطعه بلا عذر نهية ومعنى (قوله فلا ضم الخ) نعم تسامح بما اعتد للاسترخاء فيه من مثل ذلك

للشرط بالاولى (قوله بخلافه هنا) ينبغي أن يجزئ على ما لا يقال هنا فاجعلوا أخذ الرطب عن زكاة ما يتم (قوله فانه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض الخ) صريح في أن مدار الفرق فساد القبض لعدم الاجزاء وحينئذ ففسد ينقض هذا الفرق ما صرحوا به في باب زكاة النقود ما نصه واللفظ للروض وشرحه ولا يجزئ ردى ومكسور عن جيد وصحح كالأخرج من بضعة عن صحاح وله استردادها كما يأتي في الفرع الآتى ثم قال وإذا أخرج ردينا عن جيد كان أخرج خمسة معية عن مائتين جيدة فله استرداده كالمعمل الزكاة فتلف ماله قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع والا فلا يسترده اه فقد صرحوا بعدم اجزاء الردى عن الجيد ومن لازمه فساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام غما فأقاده اشتراط البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد هو غير مجرد البيان قلت هما واحد في الحكم كما يعلم من مجتئ التجمل فسيأتى فيه انه يكفي في الاسترداد مجرد قوله هذين كاتى المجمل وان لم يشترط الاسترداد على انه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا صرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقر وفروق الشارح المذموم مصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظر الفساد القبض فان قلت مدار الفرق انه مجزئ في ذاته مع فساد القبض قلت لا نسلم انه غير مجزئ في ذاته والالم يجزئ اذ اميزه فكان قدر الواجب (قوله ففسد القبض الخ) قد يشك فساد القبض من أصله مع ما تقدم من الاجزاء اذ اميزه الساعى فكان قدر الواجب (قوله لان تعدد الخ) وظاهر أن ما أخرج من أحد المعدنين يضم الى ما أخرج من الآخر قبله في اكمال النصاب كما يعلم مما يأتى آنفا (قوله وكذا الركز) قال في شرح الروض نقله في الكفاية عن النص (قوله ولا يشترط بقاء الاول بملكه) كذا في الروضة عن التهذيب وعبارة الروض وان أتلغ أولا فلا ولا ينبغي اشكال ذلك لان النصاب حينئذ لم يجتمع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه هنا فانه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض من أصله فلم يخرج للشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لان تعدد وان تقارب وكذا الركز (وتتابع العمل) كما يضم المتلاحق من التماس ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان أتلغ أولا فلا (ولا يشترط في الضم) اتصال النبيل على الجديد لانه لا يحصل غالبا الا مغرقا (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح آلة وهرب أجير ومرض وسفر أى لغير نحو نزهة فيما يظهر أخذ ما يأتي في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وان طال الزمن عرف لانه عاكف على العمل متى زال العذر (والا) يقطع بعذر (فلا) ضم وان قصر الزمن عرف لانه اعراض ومعنى عدم الضم

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح باكثر منه كما قال المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعليل
 نهاية (قوله في اكمال النصاب) أي حتى يركب الاول سم (قوله بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه
 عند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من
 معدن أو ركاز وفي ملكه نصاب من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ركيب المستخرج في الحال لضمه الى ما في
 ملكه لان كان ملكه غائباً فلا يلزم تركه حتى يعلم سلامته فيحقق لزوم وكذلك لو كان الملك دون نصاب
 أيضاً الا أنهم جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فنال من المعدن مائة فيركب المعدن في الحال اه وفي
 العباب مع شرحه ما يوافقه (قوله فانه الخ) أي الاول (قوله اليه) أي ما ملكه (قوله نظير ما يأتي) أي
 آتفاي قول المصنف كما يضمنه الخ قول المتن (ويضم الثاني الى الاول) أي ان كان باقياً نهاية ومعنى عباب
 قال ع ش أي فان تلف قبل اخراج باقي النصاب فلازكاة ولا يشك في هذا بما مر من قوله ولا يشك بقاء
 الاول الخ لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصري ما يوافقه (قوله ولو
 بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) أي وهبة وغيرهما
 نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) أي بقاء ما له الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام
 النصاب) أي مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عذر اعياب (قوله فان كل) الى قوله ولو كان الاول
 في النهاية والى المتن في المغني (قوله ثم اذا أخرج الخ) عبارة المغني وينعقد الحول على المائتين من حين
 تمامهما اذا أخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل
 ان كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا
 المثال وان أخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الانخراج تلك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي
 هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العباب بعد أن قال وأخرج زكاة النيل من
 غيرهما قال ما نصه ومرويات في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه
 مما قيل في نظائره فليتأمل سم (قوله أي المركز) الى قوله نظير ما يأتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى المتن
 وكذلك في المغني الا قوله واليدله (قوله اذا استخرجه أهل الزكاة) خرج به المكاتب فلازكاة فيه ما وجدته مع أنه ملكه
 وما وجدته العبد فليست هذه قلة الزكاة وما وجدته البعض فلذي النوبة ان ثياباً والاقلهما كريد على أفضل
 قول المتن (مصرف الزكاة) المصروف بكسر الراء محمل الصرف وهو المراد هنا وبفتحهما مصدر مغني قول المتن
 (وشراءه النصاب) أي واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله أو الغضة) الاول الواو (قوله
 فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل الخ) سكت عما اذا قطع الانخراج بعذر أو بغيره ثم أخرج بهل يضم كل من الاول
 والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فليراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الركاز
 تعدد لم يضم تقار بأوتباعه وكذا في الركاز بقوله في الكفاية عن النص اه (قوله في المتن فلا يضم الاول الى
 الثاني) أي حتى يركب الاول (قوله بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب
 (قوله ولو كان ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب) (قوله ومضى حول من حين كمال المائتين)
 عبارة الروض وينعقد الحول عليهما من حين النيل ان كان نقد وفي شرح الروض وكذلك لو كان الملك
 دون نصاب أيضاً الا أنهم جميعاً نصاب فيركب المعدن في الحال وينعقد الحول عليهما من حين النيل ان كان
 نقد اه وفي البصري ما يوافقه (قوله فانه الخ) أي الاول (قوله اليه) أي ما ملكه (قوله نظير ما يأتي) أي
 آتفاي قول المصنف كما يضمنه الخ قول المتن (ويضم الثاني الى الاول) أي ان كان باقياً نهاية ومعنى عباب
 قال ع ش أي فان تلف قبل اخراج باقي النصاب فلازكاة ولا يشك في هذا بما مر من قوله ولا يشك بقاء
 الاول الخ لان ما مر حيث تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصري ما يوافقه (قوله ولو
 بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) أي وهبة وغيرهما
 نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) أي بقاء ما له الغائب وقت الحصول عباب وروض (قوله ثم استخرج تمام
 النصاب) أي مائة وخمسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عذر اعياب (قوله فان كل) الى قوله ولو كان الاول
 في النهاية والى المتن في المغني (قوله ثم اذا أخرج الخ) عبارة المغني وينعقد الحول على المائتين من حين
 تمامهما اذا أخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينعقد الحول عليهما من حين النيل
 ان كان نقد وأخرج زكاة المعدن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النيل في نحو هذا
 المثال وان أخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الانخراج تلك المستحقين قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي
 هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العباب بعد أن قال وأخرج زكاة النيل من
 غيرهما قال ما نصه ومرويات في نظائره بسط فاعرفه اه ولعله إشارة لما ذكرناه من الاشكال وما يمكن في جوابه
 مما قيل في نظائره فليتأمل سم (قوله أي المركز) الى قوله نظير ما يأتي في النهاية الا قوله وكان سبب الى المتن
 وكذلك في المغني الا قوله واليدله (قوله اذا استخرجه أهل الزكاة) خرج به المكاتب فلازكاة فيه ما وجدته مع أنه ملكه
 وما وجدته العبد فليست هذه قلة الزكاة وما وجدته البعض فلذي النوبة ان ثياباً والاقلهما كريد على أفضل
 قول المتن (مصرف الزكاة) المصروف بكسر الراء محمل الصرف وهو المراد هنا وبفتحهما مصدر مغني قول المتن
 (وشراءه النصاب) أي واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ع ش (قوله أو الغضة) الاول الواو (قوله
 فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل الخ) سكت عما اذا قطع الانخراج بعذر أو بغيره ثم أخرج بهل يضم كل من الاول
 والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فليراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الركاز

انه لا (يضم الاول الى الثاني)
 في اكمال النصاب بخلاف
 ما ملكه بغير ذلك فانه يضم
 اليه نظير ما يأتي (ويضم
 الثاني الى الاول كما يضمنه الى
 ما ملكه) من جنسه أو
 عرض تجارة تقوم بجنسه
 ولو (بغير المعدن) كارت
 وان غاب بشرط علمه ببقائه
 (في اكمال النصاب) فان
 كل به النصاب) ركب الثاني
 فلو استخرج بالاول خمسين
 ثم استخرج تمام النصاب لم
 يضم الخمسين لما بعدهما
 فلازكاة فيه او يضم المائة
 والخمسين لما قبلها فيزكاة
 لعدم الحول ثم اذا أخرج
 حق المعدن من غيرهما
 ومضى حول من حين كماله
 المائتين لم يميز كأنهما ولو
 كان الاول نصاباً ضم الثاني
 اليه قطعاً (وفي الركاز) أي
 المركز واذا استخرجه أغل
 الزكاة (النجس) كل في الخبير
 المتفق عليه لعدم المؤنة فيه
 بربه فاروق ربع العشر في
 المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة
 وفيه ما مر في العشر
 في المعدن (مصرف)
 على المشهور) لا
 حق واجب في الاستفاد من
 الارض كالحب والبر وبه
 اندفع قياسه بالنوع (ر)
 النصاب والنقد الذهب
 الفضول وغيره مضمون (على
 المذهب) كالمعدن فيأتي
 هنا ما مر في التكميل
 بما عنده (الاحول) اجاماً

على تفصيل المعدن وفي الايعاب عن المجموع اتفق اصحابنا على أن حكم الركن والمعدن في تنعيم النصاب
وجميع هذه التفريعات سواء رفاقا وخلافاً اهـ وبعبارة الكردى على باقة وهو ما يخرج من ركن نارة يضم
بعضه الى بعض وذلك ان اتحاد الركن وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كصلاح آلة وهرب أجير وسفر
لغير نزهة وان طال الزمن ونارة لا يضم بعضه الى بعض لكن يضم الثاني الى الاول وذلك اذا انقطع العمل
بغير عذر وان قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتد للاستراحت فيه من ذلك العمل أو تعدد الركن ثم معنى ضم
بعضه الى بعض وجوب ركة الجميع ومعنى ضم الثاني الى الاول دون عكسه وجوب الركة في الثاني فقط فلو
وجدما تم مثلاً ووجدما تم أخرى من ذلك المثل ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بينهما كما هو الحال في ركن
تكن المائة الاولى باقية عنده كان تلف الاول ولو وجد المائة الاخرى في ركن ثان أو كان ثم ما يقطع
التتابع بين الاخرين ركن المائة الثانية حال دون الاولى ولو نال من الركن دون نصاب وله الذي ملكه
من غير الركن نصاباً أكثر وجنسهما متخالفان نال الركن مع تمام حول ماله الذي ملكه من غير الركن
ركنهما حالاً أو نال الركن في اثناء حول ماله ركن الركن حالاً أو ناله حول ماله الذي ملكه دون نصاب
وماله من الركن يكمل النصاب ركن الركن حالاً وانعقد الحول من تمام النصاب بحصول النسل وهذا
التفصيل جميعه يجري في المعدن اهـ (قوله اجماعاً عبارة النهاية والغنى بلا خلاف اهـ) (قوله وكان سبب
الح) لا يخفى ما فيه سم عبارة المغنى فلا يشترط أى الحول بلا خلاف وان جرى في المعدن خلاف للمشقة فيه اهـ
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) أى في موانع مطلقاً سواء كان بدار الاسلام ام بدار الحرب وان كانوا يذنبون
عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لانهاية تشرح الزمان ويأتى في الشرح ما يوافقه (قوله بدفن الح)
عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفوناً ما وجد ظاهره علم أن السبل أو السبع أو نحو ذلك أظهره
فركاز أو أنه كان ظاهراً فلقطه فان شك في كماله تردى كونه ضرب الجاهلية والاسلام اهـ (قوله وهم من
قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ ولو قبل عيسى وغيره مـ اهـ سم عبارة الرشيدى يشمل ما اذا دفنه
أحدهم من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الاذرى ما يفيد انه ليس بركاز وأنه لو رثهم أى
ان علموا والا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع اهـ (قوله ورجعت) أى عبارة الروضة كردى (قوله
قال السبكي الح) وهو متعين ثم ايتو معنى (قوله بل يكتفى بعلامة من ضرب الح) أى كان يوجد عليه اسم
ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه ما من الملك من ملوكهم علم وجوده بدينه ببعثه صلى الله عليه
وسلم فلا يكون ركازاً بل فينا عـ (قوله ولو وجد الح) عبارة النهاية والاسنى ويعتبر في كونه ركازاً ان
لا يعلم أن ماله بملكوته الدعوة وعاندوا فهو في كافي المجموع عن جمع وأقره وقضيته أن دفن من أدرك
الاسلام ولم يتبعه الدعوة ركاز اهـ قال عـ ش قوله مـ ولم تبلغه الدعوة أى أو بلغت ولم يعاند اهـ
(قوله وعاند فهو في) لعل محله ما لم تعقله ذمة وله وارث والا فلوارثه ان لم يكن هو موجوداً أو ما لم يكن موجوداً
ويؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقة والا فهو غنمية سم (قوله أو اسم ملك اسلامي) لو أريد بالاسلامى أى في كلام
المتن الموجود في زمن الاسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والغنى
وهى اسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشمول وتقدم عن عـ ش ما يفيد أن ما وجد عليه اسم ملك
كافر علم وجوده بعد البعثة في قول المتن (علم ماله) شامل لغير النسي ولا يناقيه ماسياً في التنبيه لأن ذلك في
بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقاً أو على تفصيل المعدن فليراجع (قوله
وكان سبب الح) لا يخفى ما فيه (قوله وهم من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حينئذ لمن قبل عيسى وغيره مـ
(قوله بلاك من عاصر الاسلام وعاند الح) قال في شرح الروض ويؤخذ منه ان دفن من أدرك الاسلام ولم
تبلغه الدعوة ركاز اهـ (قوله وعاند فهو في) لعل محله ما لم تعقله ذمة وله وارث والا فلوارثه ان لم يكن هو
موجوداً أو ما لم يكن موجوداً ويؤخذ قهر عليه أو بنحو سرقة والا فهو غنمية (قوله أو اسم ملك اسلامي) لو أريد
بالاسلامى أى في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل (قوله

وكان سبب عدم جريان
خلاف المعدن هنا الحصول
هنا دفعة فلم يناسبه الحول
وذلك بالتدرج وهو قد
يناسبه الحول (وهو) أى
الركن (الموجود) يدفن
لاعلى وجه الارض أو على
وجهها وعلم ان نحو سبل
أظهره فان شك أو كان
ظاهراً فلقطه (الجاهلي)
أى دفن الجاهلي بغيرهم من
قبل الاسلام أى ببعثه صلى
الله عليه وسلم وبعبارة أصله
على ضرب الجاهلية والروضة
دفن الجاهلية بريحته بأن
الحكم منوط بدفنهم اذ لا يلزم
من كونه بضر بهم كونه
دفن في زمنهم لاحتمال ان
مسلم وجدته ثم دفنه كذا قاله
وأجيب بأن الاصل والظاهر
عدم أخذه ثم دفنه ولو نظر
لذلك لم يوجد ركاز أصلاً
قال السبكي والحق انه
لا يشترط العلم بكونه من
دفعهم لتعذر بل يكتفى
بعلامة تدل عليه من ضرب
أو غير ولو وجد دفن جاهلي
ملك من عاصر الاسلام وعاند
فهو في (فان وجد اسلامي)
كان يكون عليه قرآن أو
اسم ملك اسلامي (علم ماله)
يعينه (فله) فيجبرده اليه
(والا) يعلم ماله

الجاهلي المجهول الموجود بغير الملك وللحربي وظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الروض وإن وجد في ملك أي
 لحربي في دار الحرب فله حكم النبي أن أخذ بغير قهر كما في شرحه لأن دخل بآمانهم أي فبرد على مالكه وجوبا
 وإن أخذ أي قهرا فهو غنيمته اه وفي العباب وما وجد بملوك بدار الحرب غنيمته مطلقا قال في شرحه أي سواء
 أخذه قهرا أم غير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمده الروض
 فاستشكاه الشيخان بأن من دخل دارهم بلا أمان وأخذ ما لهم بلا قهر ما أن يأخذ غنيمته فيكون سارقا أو
 جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الآخذ واعتراض الاسنوي ما ذكرناه من اختصاص الآخذ بهما بأن
 الصحيح الذي عليه الأكثرون أنه غنيمته خمسة اه ويجب بحمل كلامهما على أن المراد اختصاص الآخذ
 بماعد الخمس سم (قوله كذلك) أي بعينه (قوله هذا الخ) أي قول المصنف والافلطة (قوله بنحو موات)
 أي كسجد وشارع (قوله بدارنا الخ) أي بخلاف ما لو وجد بملوك في دار الحرب ولم يدخلها بآمانهم فهو
 غنيمته أو بآمانهم فيجب رده على مالكه كرده على بافضل وتقدم عن سم مثله بزيادة (قوله ببقيد) وهو
 غدم لم يعلم بملكه ووجوده بنحو موات (قوله تغلبنا الخ) أي ولأن الأصل في كل حادث أن يقدر بأقرب
 زمن بصري قول المتن (إذا وجد الخ) أي وكان من أهل الزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر
 ملكهما ما استقر جاه والزكاة تجب في مالهما سم وتقدم عن عس في المعدن الجزم بالشئول (قوله ولو بدارهم
 الخ) وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبور أيضا (قوله أو في موقف
 عليه الخ) قال سم على المنهج فرع في أصل الروضة أن وجده بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب
 انتهى أي فهو له كما اعتمده مر فلونغاه من بيده الوقف فيبغي أن يعرض على الواقف فإن ادعاه فهو له
 والأقل من ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحي وانظر لو كان الوقف يسد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود
 لناظر أو المستحق لأن الحق له والناظر إنما يتصرف له الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمستجد هل ما وجد
 فيه للمستجد لا يعد نعم وعليه فيبغي نفاه ناظر لا يصح نفيه فليحرر كل ذلك عس (قوله والبدله) ظاهره وإن
 كان البدله عليه بغيره قبل وهو وقفه قضية كلام سم وعس (قوله نظير ما يأتي عن المجموع الآتي) ليس زائد
 على هذا إلا بالقيد الآتي سم (قوله بما فيه) أي من قوله أنه محمول على الظاهر فقط الخ (قوله فإن كان)
 أي ما وجد فيه الركاز (قوله صرف لجهة الوقف) يتأمل هذا مع ما تقدم في المعدن المعلوم وجوده حال الوقفية
 بصري وقد يفرق بحزبة المعدن من الأرض الموقوفة فتخلقه دون الركاز (قوله وبوجه ذلك) أي قوله أو في
 موقف عليه الخ (قوله في أرض) إلى المتن في النهاية (قوله غنيمته) أي فلان غنيمته (قوله ففي) أي فلا هل
 التي عن نهاية قول المتن (أشارع) أي أو طريق نافذته نهاية (قوله لأن يد المسلمين الخ) أي ولأن الظاهر أنه
 في المتن علم مالكه) شامل لنحو الذي ولا ينافيه ما سأتى في التنبيه لأن ذلك في الجاهلي المجهول الموجود بغير
 الملك وللحربي وظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الروض وإن وجد في ملك أي لحربي في دار الحرب فله
 حكم النبي أن أخذ بغير قهر كما في شرحه لأن دخل بآمانهم أي فبرد على مالكه وجوبا وإن أخذ
 أي قهرا فهو غنيمته اه وفي العباب وما وجد بملوك بدار الحرب غنيمته مطلقا قال في شرحه أي سواء
 قهرا أم غير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمده الروض
 فاستشكاه الشيخان بأن من دخل دارهم بلا أمان وأخذ ما لهم بلا قهر ما أن يأخذ غنيمته فيكون سارقا أو
 جهارا فيكون مختلسا وهما خاصة ملك الآخذ واعتراض الاسنوي ما ذكرناه من اختصاص الآخذ بهما بأن
 الصحيح الذي عليه الأكثرون أنه غنيمته خمسة اه ويجب بحمل كلامهما على أن المراد اختصاص الآخذ
 بماعد الخمس (قوله في المتن وإنما علمك الواجد وتلزمه الزكاة الخ) أي أن كان أهلا للزكاة وهل يشمل
 الأهل الصبي والمجنون لأن الظاهر ملكهما ما استقر جاه والزكاة تجب في مالهما * (فرع) * المكاتب ملك
 ما يأخذه من المعدن أي والركاز ولا زكاة عليه وما يأخذه العبد فليس له أي فتلزمه زكاته روض (قوله نظير
 ما يأتي عن المجموع) الآتي ليس زائدا على هذا إلا بالقيد الآتي

كذلك (فاقطة) فيعطى
 أحكامها من تعريف وغيره
 هذا أن وجد بنحو موات أما
 إذا وجد بملوك بدارنا فهو
 مالكة فيحفظ له حتى
 يؤيس منه فإن أيس منه
 فهو لبيت المال وإن كان
 عليه ضرب الإسلام لأنه
 مال ضائع (وكذا) يكون
 لقطة ببقيد (إن لم يعلم من
 أي الضربين هو) كسبر
 وحلي وما يضرب مثله جاهلية
 وإسلاما تغلبا لحكم الإسلام
 (وأغلبك) أي الجاهلي
 (الواجد) له وتلزمه الزكاة
 فيه (إذا وجد في موات)
 ولو بدارهم وإن ذلوا عنه
 ومثله خراب أو قلا أو قبور
 جاهلية (أو ملك أحياء) أو في
 موقوف عليه والبدله نظير
 ما يأتي عن المجموع بما فيه
 فإن كان موقوفا على نحو
 مسجد أو جهة عامة صرف
 لجهة الوقف على الأوجه
 وبوجه ذلك بأنه لتبعيته
 للأرض نزل منزلة زوائدها
 لعدم المعارض ليد عليه
 (فإن وجد في أرض غنيمته
 فغنيمته أو في في أرض غنيمته
 مسجد أو شارع) ولم يعلم
 مالكه (فالقطة على المذهب
 لأن يد المسلمين عليه موقد
 بجهل مالكه

وبحث الأذري أن من سبل

ملكه طس ريقا يكون له
وان ماسسبله الأمام طس ريقا
من بيت المال يكون لبيت
المال وان المسجل لو علم انه
بني في موات فهو ركاز ولا
يغير المسجد حكمه قال
وصورة المتي ما اذا جهل
حاله وتجب منه الغزى بأن
المسجد والشارع صار في
يد المسلمين واختصا بهما
وربما اختصاهم بهما
أمر حكيم طارئ فلم
يقتض بدا لهم على الدفن
فلزم بقاؤه بحاله ولا يقال
الواقف ملكه لانه يكتب في
مصره مسجدا بنيت وما هو
كذلك لا يحتاج لتقدير
دخوله بملكه وبانه يلزمه
ان من وجده بملكه لا يكون
له بل لمن انتقل منه اليه ولا
قائل به ويرد بان هذه ليست
نظرة مسئلة لان فيها
تعاور أملاك ومسئلة
ليس فيها الاطر ومسجدي
أو شارعية وقد علمت أنها
لا تقتضي ملكا ولا يداحسية
فلم يخرج ما قبلها عن حكمه
وقوله لا قائل به برده قول
الأذري وتبعوه بل نقله
شارح عن الأصحاب ان من
ملك مكانا من غيره بنحو
شراء يكون له بظاهر اليد
ولا يحل له أخذه باطنيا بل
يلزمه عرضه على من ملكه
منه ثم من قبله وهكذا الى
المحي وبأي هذا في واقف
نحو مسجد ملك أرضه بنحو
شراء فاليد له ثم لو رتبته
ظاهرا كالمشترى (أو)
وجده (في ملك شخص)
أو وقف عليه

اسلم أو ذى ولا يحل تلك مالهما غير بدل قهر انماية (قوله وبحث الأذري الخ) والوجه حمل كلام الأذري
على ما لو لم يرض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركا في مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما اذا
مضى ما ذكر لانه قبل الماضي يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا للمسبل ولم يخرج عن ملكه
بالتسبيل وبعد الماضي صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد التسبيل وأنه كان يملو كالبعضهم
بطريق شرعي ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا في تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتمال
صدقه ولو على بعد الخ سم وبصري وزاد الاول وهذا كله في مملوك سبل وأمالو بني مسجدا في موات فانه
يصير مسجدا من غير تقدير دخوله في ملكه والوجه فيما وجد فيه أنه ان وجد قبل مضي زمن يمكن دفنه
فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته في ملكه واجده اذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضي
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه (قوله طس ريقا) أي أو مسجدا انماية
وسم (قوله يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه والافلمن ملك منه الى آخر ما يأتي ثم رأيت
الشارح ذكر هذا في الصفحة الآتية سم (قوله طس ريقا) أي أو مسجدا انماية (قوله ما اذا جهل حاله) أي
حال المسجد كردى (قوله وتجب منه الغزى الخ) اعند النهاية ما قاله الغزى وتقدم عن سم والبصري
الجمع بين ما بحثه الأذري وما قاله الغزى (قوله ورد) أي ما قاله الغزى (قوله فلزم بقاؤه الخ) أي فيكون
للمسبل ان سبق ملكه الأرض على التسبيل والافلو اجده (قوله ولا يقال الخ) أي فيما لو بني مسجدا
في موات (قوله لانه الخ) متعلق بالنفي وعلة له (قوله وبانه الخ) عطف على بان المسجد دخل وضير يلزمه
يرجع الى الأذري كردى (قوله ورد) أي قول الغزى أنه يلزم الخ (قوله بان هذه الخ) أي مسئلة من
وجده في ملكه وكذا الضمير في قوله لان فيها الخ (قوله انما) أي المسجدية والشارعية وكذا ضمير قوله
ما قبلها (قوله وقوله) أي الغزى (قوله برده قول الأذري الخ) أقول بل قول المتن الآتي أو في ملك شخص
الخ مع التأمل فتأمل سم عبارة البصري بل المسئلة مصرح بها في أصل الروضة وعبارتها أو ما اذا كان
الموضع الذي وجد فيه الكثر للواحد فان كان قد أحياه فار جدر كاز وان كان انتقل اليه من غيره لم يحل
له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهي الى المحي انتهت اه (قوله وباني هذا) أي
قول الأذري أن من ملك مكانا الخ (قوله فاليد له) أي الواقف (ثم لو رتبته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يرض بعد
الوقف ما يمكن فيه الكثر أما ماضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتي في مسئلة

(قوله وبحث الأذري ان من سبل ملكه طس ريقا يكون له) قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه الا
فلن ملك منه الى آخر ما يأتي وقياس بحث الأذري المذكور نه لو وقف ملكه مسجدا كان له أي ان ادعاه والا
فلن ملك منه الى آخر ما يأتي ثم رأيت الشارح ذكر هذا على ما يأتي وقد يقال ما بحثه في المسائل الثلاثة ظاهر
باطنا وكذا ظاهر المالم بعض بعد التسبيل والبناء مدة تحت حمل الكثرة اذ لا بد حينئذ للمسبل مع الاحتمال
والوجه حمل كلام الأذري على ما لو لم يرض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج الركا في مجلس
التسبيل وكلام الغزى بعد على ما اذا مضى ما ذكر لانه قبل الماضي يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون
ملكاً للمسبل ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد الماضي صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد
التسبيل وأنه كان يملو كالبعضهم بطريق شرعي ويؤيد هذا التفصيل أو يعينه ماسيا في تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا ان احتمال صدقه ولو على بعد الخ فتأمل وهذا كله في مملوك سبل وأمالو بني مسجدا في
موات فانه يصير مسجدا من غير تقدير دخوله في ملكه والوجه فيما وجد فيه أنه ان وجد قبل مضي زمن يمكن
دفنه فيه بعد صيرورته مسجدا فهو على اباحته في ملكه واجده اذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضي
زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطعة لان اليد صارت للمسلمين كما تقدم (قوله وتجب منه الغزى الخ) اعند مر
ما قاله الغزى (قوله برده قول الأذري الخ) أقول بل قول المتن الآتي أو في ملك شخص الخ مع التأمل فتأمل
(قوله فاليد له ثم لو رتبته ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يرض بعد الوقف ما يمكن فيه الكثر أما ماضى ذلك فاليد

والبيدله على ما في المجموع
عن البغوي مشير إلى
التبري منه بما أبدية في
شرح العباب مع بيان أن
غيري سبقني إليه وأنه محمول
على الظاهر فقط أو
والباطن أن كان وارث
الواقف مستغرقا لركته
(فله ان ادعاه) أولم ينفعه عنه
على ما صوبه الاسنوي
لكنه مردود بلا عين كلمة
الدار وقال الاسنوي لا بد
منها ان ادعاه الواجد وهو
ظاهر (والا) بدعه (ف) هو
(لمن ملك منه) ثم ان قبله
(وهكذا) يجري كاتقرر
(حتى ينتهي) الامر (إلى
الحجي) للارض أو من أقطعه
السلطان إياها بأن ملكه
وقبها وان لم يعمرها والقول
بتوقف ملكه على أحيائها
غلط أو من أصابها من غنية
عامرة أو عمرها فتكون له
أولوارثه وان لم بدعه بل
وان نفاه كما صرح به كلام
الداري لانه ملكه بالأحياء
أو نحوه تبع للارض ولم
يزل ملكه عنه ببيعها لانه
مدفون منقول فيخرج
نفسه الذي لزمه يوم ملكه
وزكاة باقيه للسنين الماضية
كضال وجده فان قال بعض
الورثة ليس لورثتي سلك
بنصيبه ما ذكر فان أسس
من ماله تصدق به الامام
أو من هو في يده ولا ينافي
هذا ما صرح في نظيره انه
لبيت المال لان ما لبيت
المال للامام ومن دخل
تحت يده صرفه لمن له حق
فيه كالفقراء (ولو تنازعه)

التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لان يده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكورة وحيث
فالتباس أن ما وجد فيه لقطعة فليست أم (قوله والبدله) خرج به مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر
حيث ويجه أنه لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه إياه والا فلا لان يده ثابتة عن الموقوف عليه
سم (قوله على الظاهر فقط) أي وأما في الباطن فلا يحل له إيعاب (قوله ان كان) أي الواجد (قوله أولم
ينفعه) إلى قول المتن ولو تنازعه في النهاية لا قوله بان ملكه إلى فيكون وقوله بل وان نفاه إلى لانه ملكه وكذا
في المغني الاقوله وقال الاسنوي إلى المتن (قوله وان لم ينفعه عنه الخ) عبارة المغني والنهاية كذا قالاه وقال ابن
الزبعة والسبكي الشرط أنه لا ينفعه قال الاسنوي وهو الصواب كسائر ما يده والمعتد ما قالاه ويقارق سائر
ما يده بانها ظاهرة معلومة غالباً بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال أن ذيره دفعه اه (قوله ولا يبدعه)
أي بان سكت عنه أو نفاه منها يتوهم مغني قول المتن (فلمن ملك منه) ويقوم ورثته مقامه بعسدموته فان نفاه
بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي ما ذكر مغني ونهاية قال ع ش قوله فلمن ملك منه الخ قياس ما قدمه
فيمن وجده في ملكه أنه لا يكفي هنا رد عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقرر أنه ان ملك منه أو ورثته
ظاهر ان علموا به وادعوه أولم يعلموا وأعلمهم بذلك واعلامهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بان من
نسب له شيء من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالأذى وانها بهان هـ ذابعض ما وجدته فهل يكون ذلك عزرا
في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبداً أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كن
وجد ما لا أس من ملاكه وخاف من دفعه لأمين بيت المال ان أمين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظراً ولا
بعد الثاني للعدول المذكور وينبغي له ان أمكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره ان كان مستحقاً لبيت المال
اه (قوله بل وان نفاه الخ) كذا في الإيعاب لكن اقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والغني على ما قبله واعتد سم فقال قوله وان نفاه الخ فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الأحياء قطعياً
وحيث فاذا نفاه هو أو ورثته حفظ فان أسس من ماله فليبت المال اه وعبارة ع ش قوله مر وان لم بدعه
قال سم أي مالم ينفعه فالشرط فيمن قبل الحجي أن يدعيه وفي الحجي أن لا ينفعه مر انتهى لكن في الزيادة
مائمه قوله فيكون له وان لم بدعه أي وان نفاه كما صرح به الدارمي انتهى والاقرب ما في الزيادة اه قال
الجبري اعتمد ما قاله الزيادة الحاي والحفي اه والقباب إلى ما قاله سم اميل والله اعلم (قوله وزكاة باقيه للسنين
الماضية) أي بربع العشر كقولنا هر رشدي (قوله فان قال بعض الورثة ليس لورثتي سلك بنصيبه ما ذكر)
هذا مغرور في شرح الروض في ورثته من قبل الحجي ثم قال في الحجي فان مات الحجي قام ورثته مقامه وان لم ينفعه
بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أسس من ماله تصدق به الامام أو من هو في يده انتهى وهو يفهم
أن من نفاه منهم اتفق عنه وقضيته انتفاؤه بنفي الحجي سم وأقول ومثل صنيع شرح الروض صنيع المغني في
الموضعين واقتصر النهاية على ذكره في ورثته من قبل الحجي (قوله سلك بنصيبه الخ) أي وسلم نصيب من قال انه
أورثنا إليه كردى (قوله أو من هو في يده) ظاهره التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جازياً صرفه هو لمن
يستحقه لم يكن بعيداً يمكن أن أوفى كلامه للتوزيع قال بعضهم ويجوز لو اجدته أن يكون منه نفسه ومن تلزمه

للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياس ما يأتي في مسألة التنازع وليس نظير مسألة المشتري المذكورة لان
يده ثابتة في الحال بخلاف يد الواقف المذكورة وحيث فالتباس ان ما وجد فيه لقطعة فليست أم (قوله والبدله)
خرج مالو كانت لناظره فانظر لو ادعاه الناظر حيث ويجه أنه لم يحتمل سبق وضع يد الموقوف عليه ودفعه إياه
إياه والا فلا لان يده ثابتة عن الموقوف عليه (قوله بلاعين) اعتمد مر (قوله وقال الاسنوي الخ) اعتمد
أيضا مر (قوله بل وان نفاه) فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الأحياء قطعياً وحيث فاذا نفاه
هو أو ورثته حفظ فان أسس من ماله فليبت المال (قوله وان نفاه) فيه نظر وعبارة شرح الروض تخالفه
فالوجه خلافه وعلمه فهل قياس قول المصنف السابق والافلقة أنه هنا قطعة أو مال ضائع (قوله فان قال
بعض الورثة) هذا مغرور في شرح الروض في ورثته من قبل الحجي ثم قال في الحجي فان مات الحجي قام ورثته

مؤنته حيث كان من يستحق في بيت المال بجبري أي كماله هو قياس نفائره (قوله أي الركاز) إلى قوله ولو ادعاه
اثنان في النهاية لا قوله سكت وكذا في المغني لا قوله وفي نسخة إلى المتن (قوله أي الركاز) لا قوله ليس المراد
بالركاز هنادين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم تصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله إلا أن بان لم يمكن
دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لأن قال دفنته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال وهذا ظاهر
وان خفي على بعض الضعفة سم (قوله بذلك) بالتزوين (قوله أي ثارها) أي الواو (قوله وفي نسخة أو الخ)
أي في قوله ومعبير عش (قوله الإشارة الخ) محل تامل (قوله أو قال البائع الخ) أي أو قال ذوالبذل ذلك
وقال المالك ملكته الخ إيعاب وأسنى فقول الشارح البائع أي ونحوه قول المتن (صدق ذواليد) يؤخذ منه
ان المصدق البائع أي ونحوه اذا تنازع قبل القبض سم (قوله هذا) أي تصديق ذواليد (قوله ان
احتمل صدقه) أي ان امكن دفن مثله في مثل زمن يده أسنى ونهاية (قوله لم يصدق) أي لا يقبل قوله قال
في المجموع ولو اتفق على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك لا بخلاف أسنى وإيعاب (قوله وكان الخ) عطف
على قوله احتمل الخ كردد (قوله قبل حود العين) أي إلى البائع أو المكري أو المعبر (قوله والافكر
الخ) أي فبائع مغني (قوله وامكن) أي بان مضى زمن من حين الرد يمكن دفنه فيه إيعاب ويظهر أن قول
الشارح و أمكن راجع لقوله سكت أيضا (قوله لانه الخ) أي المالك نهاية ومغني (قوله فنسخت) أي يد
المشتري أو المستأجر أو المستعير أسنى (قوله ولو ادعاه) إلى الفصل في المغني (قوله وقد وجد بك غيرهما)
أي ولم يدعه عاب (قوله لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
الجاهلي وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا لالامام وغيره الذي من المعدن والركاز الاسلامي فان أخذ قبل ذلك
منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اهـ ويحتمل أنه أراد بالاسلام ما يدار الاسلام كالعبر به في شرح الروض
ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذ بعد المنع لا يملكه والكلام كالعلم بما مر في الأصل والحاشية في غير ما وجد
بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العباب ويمنع ندبا ما نصه كما صرح به الدارمي واقتضت عبارة
الشيخين آخر الكن قضية قد سها المنع على منعه من الاحياء بدارنا الو جوب وكلام المجموع ظاهر فيه وعلى
الاول يفرق بما مر من تاب دضر الاحياء اهـ وقول سم ويحتمل أنه أراد الخ أي كماله الشارح في
شرحه عليه ويغده أيضا كلام العباب ان ما في وسع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع مما يدار الاسلام
لامطلقا (قوله نعم ما أخذ قبل الازعاج بملكه الخ) قال في شرح الروض ويقارن ما أحياء بتأيد ضرره
اهـ فان قلت فنية ذلك ان ما وجد بك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لامتناع أخذه وحياته بدار
الاسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر ان ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ركاز حكم له به ان ادعاه في
مقامه وان لم ينفسه بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أيس من ماله كماله تصديق به الامام أو من هو في
يده اهـ وهو يفهم ان من نقاه منهم انتفى عنه وقضيته انتفاؤه بنفى المحي (قوله أي الركاز) لا قوله ليس
المراد بالركاز هنادين الجاهلية الباقى على دفنهم والالم تصور منازعة المشتري ونحوه ولا قوله إلا أن بان لم
يمكن دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لأن قال ان دفنته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال وهذا
ظاهر وان خفي على بعض الضعفة (قوله في المتن صدق ذواليد) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تنازع قبل
القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عبر في الروض وشرحه وهو ظاهر في الركاز
الجاهلي وهو ظاهر وعبر في العباب بقوله ويمنع ندبا لالامام وغيره الذي من المعدن والركاز الاسلامي فان أخذ
قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اهـ ويحتمل أنه أراد بالاسلام ما يدار الاسلام كالعبر به في شرح
الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك ان ما أخذ بعد المنع لا يملكه والكلام كالعلم بما مر في الأصل والحاشية في
غير ما وجد بملكه وادعاه (قوله تنبيه لا يمكن ذى من أخذ معدن وركاز من دارنا) قال في شرح الروض كما
يمنع من الاحياء ما وقوله نعم ما أخذ قبل الازعاج بملكه كخطبها قال في شرح الروض ويقارن ما أحياء بتأيد
ضرره اهـ فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بك ذى بدار الاسلام لا يحكم له به وان ادعاه لامتناع أخذه

أي الركاز الموجود بذلك
(بائع ومشتري أو مكري ومكتر
ومعبر) وفي نسخة أو قالوا
بمعناها وكان سبب إشارتها
الإشارة إلى مغايرة يد المستعير
ليد المستأجر (ومستعير)
بان ادعى كل منهما أنه له
وأنه الذي دفنه أو قال البائع
ملكته بالاحياء (صدق ذو
اليد وهو مشتري ومكتر
ومستعير لان يده نسخت
اليد السابقة) (بمينه) كبقية
الامتعة هذا ان احتمل
صدقه ولو على بعد والابان لم
يمكن دفن في مده يده لم
يصدق وكان تنازعهما قبل
عود العين والافكر أو غير
ان سكت أو قال دفنته به
العود إلى أو يمكن لان قال
دفنته قبل نحو الاعارة لانه
سلم له حصول الدفن في يده
فنسخت اليد السابقة ولو
ادعاه اثنان وقد وجد بملك
غيرهما فلن صدقه المالك
(تنبيه) * لا يمكن ذى
من أخذ معدن وركاز من
دارنا لانه دخيل فيها نعم
ما أخذ قبل الازعاج بملكه

الر كاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً
 الملك محله بنحو الشراء وأما في الر كاز فلا احتمال أنه من نحو موت قبل الارعاج ثم كثره في ملكه وعلى هذا فقول
 الشارح السابق أما إذا وجد بمالك بدارنا في حفظ الخ شامل لما وجد بمالك الذي وكذا قول المصنف ولو
 نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فان وجد اسلاحي علم ما ملكه شامل للذي لانه يتصور
 ملكه كما تقر رقبته أي ان يعلم انه مالك الموجود فليست أم له

* (فصل في زكاة التجارة) * (قوله في زكاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة ع ش
 والتجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح اسني ومعنى وايعاب وهذا هو المراد مما تقدم في الشرح أنها
 تقلب المال بالتصرف فيه لطلب النماء اه اذا اراد بالتصرف فيه للبيع ونحوه من المعاضات كما تبين
 عليه ع ش فشرأ بزر البقم ليزرع ويبيع ما ينبت ويحصل منه ليس من التجارة وان خفي على بعض
 الضعفة فقال بوجوب الزكاة فيه ويلزمه فيما اذا اشترى نحو بزر سم أو كان وقطن ليزرع ويبيع
 ما يحصل منه كما هو عادة الزراعة ان تجب زكاة التجارة فيما ينبت منه اذا مضى عليه حول من حين الشراء وبلغ
 الحاصل منه نصاباً وهو ظاهر الفساد ويأتي فيه زيادة بسط ان شاء الله تعالى (قوله قال) الى قوله وفائدة الخ
 في النهاية الا قوله أي ولم يكن الى المتن وقوله وهو دون الى وهو نصاب وكذا في المغنى الا قوله أي اكثرهم
 (قوله أي اكثرهم) أي فلا بد ان أباحنيق لا يقول بوجوب ما ع ش (قوله وصح خبره في البرالخ)
 والبرخ بياض موحدة مفتوحة وتراى مجمعة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين على السلاح
 قاله الجوهرى نهاية ومعنى (قوله وزكاة العين لا تجب في هذين) أي في الثياب والسلاح بالاجماع ع ش
 (قوله حله) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أبي داود (قوله في الخبر السابق) أي في اوائل زكاة الحيوان
 قول المتن (الحول) ويظهر انعقاده بول متاع يشتره بقصدها وينتج حول ما يشترى بعده عليه شجرى
 اه بجبري ويأتي ما يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا الخ) حل معنى والا فالظاهر أن قول المصنف معتبرا
 الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول بجمعه) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول
 فان كمل بعد ذلك استأنف الحول من حينئذ نهاية (قوله فعلى الاول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية
 (قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومعنى وسم (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك
 جعل آل العهد نهاية ومعنى زاد سم وفيه انه لا قرينة اه (قوله بان يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الزمة
 سم (قوله مثلاً) أي أو يجرأ ويبيع به (قوله أي ولم يكن بملكه الخ) أقول هو متجه بل هو مأخوذ مما يأتي
 بالاولى للنصوص هنا بالفعل بخلافه فيما يأتي فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التوقيف فلا يضم مع النصوص
 بالاولى ثم رأيت الفاضل المحشى قال لعل هذا هو الاوجه وان كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح

واحياؤه بدار الاسلام فأتى هذا ممنوع بل الفاهر ان ما وجد بملكه في دار الاسلام من معدن أو ر كاز حكم له به
 ان ادعاه في الر كاز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة اليد على الملك أما في المعدن فلا احتمال انه
 ملكه تبعاً للملك محله بنحو الشراء وأما في الر كاز فلا احتمال أنه أخذ من نحو موت قبل الارعاج ثم كثره في
 ملكه وعلى هذا فقول الشارح السابق أما إذا وجد بمالك بدارنا في حفظ الخ شامل لما وجد بمالك الذي
 وكذا قول المصنف ولو نازعه بائع ومشتري شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فان وجد اسلاحي علم ما ملكه
 شامل للذي لانه يتصور ملكه كما تقر رقبته أي ان يعلم انه مالك الموجود فليست أم له (قوله كطها) قال في الروض
 ولا يلزمه شيء أي بناء على ان مصرف المعدن مصرف الزكاة

* (فصل في زكاة التجارة) (قوله وكذا على الثاني بالاولى) لك أن تقول ان أريد الاولوية حتى بالنظر للخلاف
 الذي في قوله فالاصح فهو ممكن وان أريد الاولوية في مجرد الانقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث
 كذلك الان الخلاف داخل في التفريع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك
 جعل آل العهد وفيه انه لا قرينة (قوله بان يبيع به مثلاً) شامل للبيع بعينه وفي الزمة (قوله أي ولم يكن في

كطها

* (فصل في زكاة التجارة) * في زكاة التجارة
 قال ابن المنذر وقد أجمع
 على وجوبها عامة أهل العلم
 أي أكثرهم وصح خبره في
 البرصدته وهو الثياب المعدة
 للبيع والسلاح وزكاة
 العين لا تجب في هذين
 فتعين حله على زكاة التجارة
 وروى أبو داود مرفوعاً
 الامر باخراج الصدقة مما
 يعد للبيع وبذلك يعلم ان
 نفي الوجوب في العبد
 والفرس في الخبر السابق
 محمول على ما لم يعد منها
 للبيع (شرط زكاة التجارة
 الحول والنصاب) كغيرها
 نعم النصاب هنا انما يكون
 (معتبراً بآخر الحول) أي
 فيه لانه حالة الوجوب دون
 ما قبله لكثرة اضطراب القيم
 (وفي قول بطريقه) قياساً
 للاول بالآخر (وفي قول
 بجمعه) كالمواشي (فعلى
 الاول) (الانظر) وكذا على
 الثاني بالاولى فخذ فذلك
 أولاً لانه ليس من غرضه (لو
 رد) مال التجارة الى النقد
 الذي يقوم به آخر الحول
 بان يبيع به مثلاً (في خلال
 الحول وهو دون النصاب)
 أي ولم يكن بملكه

المنهج خلافه أخذ باطلا فقام انتهى اه بصري أقول بل المسئلة مصرح بها في العباب عبارته مع شرحه وان
باعه أي عرضها أثناء الحول بدون نصاب منه أي من نقدها ولا تلك تمامه انقطع حولها أو بدون نصاب من
عرض أو من نقد آخر أي غير نقد التقويم بنحوه على حول مال التجارة اه (قوله نقد من جنسه الخ)
لعل تقييده بالنقد لانه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وأبقى منه شيئاً لم ينقطع الحول
وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلسي به امش شرح المنهج سم (قوله أخذ مما ياتي) أي في شرح فلا يصح
انه يتبدأ حول الخ بقوله ومحل الخلاف الخ (قوله الا ان يفرق) تقدم عن سم والبصري اعتماد عدم الفرق
(قوله لتحقيق نقص النصاب الخ) برده عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو أنقص من ذلك النقد رشيدى
(قوله لانه مطلق) يؤخذ منه أنه لو علم في أثناء الحول أن مال التجارة لا يساوى نصاباً استأنف الحول من
حينئذ حرر شيخنا اه بجري ويرده ما مر عن العباب والرشيدى وقول النهاية والمغنى والثاني لا ينقطع كما
لو بادل به سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الروض ولو باعه بدون النصاب من نقد
التقويم في أثناء الحول انقطع أو من عرض أو نقد آخر بنى أي حوله على حول مال التجارة كما اذا باعه بنصاب
اه (قوله عرض آخر) أي ولو دون نصاب كمر عن العباب والروض والنهاية والمغنى (قوله كان باعه
بدراهم) أي ولو دون نصاب كما تقدم عن العباب والروض عبارة شرح بافضل كان باع في أثناء الحول عرضاً
اشتره بنصاب ذهب أو درهين بمائة وخمسين درهما فاضاه اه (قوله والحال يقضى التقويم بدنانير) أي
أما لكونه اشتره بها أو كونها غالب نقد البلد عش (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب اما (قوله
وفائدة الخ) مبتدأ أخبره أنه لو ملك الخ (قوله في الثالثة الخ) أي في الدلنقد يقوم به وهو دون نصاب ولم
يشتر به شيئاً (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله زكاة) أي مال التجارة لا المجموع فالنقد الآخر
مضمون اليه في النصاب دون الحول سم (قوله الذي) الى قوله لان التجارة الخ في النهاية والمغنى قول المتن

ملكه نقد من جنسه يكمله الخ) فسه أمران الاول لعل هذا هو الواجب وان كتب شيخنا الشهاب
البرلسي به امش شرح المنهج خلافه أخذ باطلا فقام كاستحكيه عنه والثاني ان تقييده بالنقد في قوله تقدم من
جنسه لعله لانه لو كان الذي يملكه عرض تجارة كان باع بعض عرضها وأبقى منه شيئاً لم ينقطع الحول وقد جزم
بذلك شيخنا المذكور فيما كتبه به امش شرح المنهج وصوره ما كتبه تنبيهه لو نض المال ناقصاً وكان في ملكه
من النقد ما يكمله به نصاباً فلا أثر له في استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقي من عرض
التجارة شيء لم ينض ولو قل فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذي نض ناقصاً ولو باع جميعه بنقد ناقص عن
النصاب يقوم به ولو كان في ذمة المشتري ثم اعتاض عنه ما لا يقوم به ولو في المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف
عكسه اه صورة ما كتبه وقوله فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذي نض ناقصاً يحتمل ان يحله ان لم يكن
حوله سابقاً حول الذي لم ينض والا فلا عبرة بحول الذي لم ينض ويضم هذا اليه فيه أخذ من كلام ذكره في
المجموع في نظير ذلك حيث قال مانصه فلو اشترى العرض بالمائة أي المائة الدرهم التي معه فلما مضت ستة
أشهر استفاد خسين درهما من جهة أخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخسين
لم يتم حولها لانها وان ضمت الى مال التجارة فأنما تضم اليه في النصاب لا في الحول لان البست من العرض ولا
من ربحه فاذا تم حول الخسين زكاة المائتين ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضاً للتجارة في أول المحرم ثم
استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضاً ثم استفاد مائة والثاني في أول شهر ربيع فاشترى بها عرضاً آخر فاذا تم
حول المائة الثانية تقوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الاولى نصاباً زكاةهما وان نقصا عنه فلا زكاة في الحال
فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصاباً زكاة والا فلا اه وفي القوت مانصه اشارة تضم أموال
التجارة بعضها الى بعض في النصاب وان اختلف حولها اه وينبغي حله على ما تقر عن المجموع فلا يضم
ما سبق حوله الى ما آخرو حوله في النصاب في الحول الاول فليتأمل (قوله أخذ مما ياتي) أي في قوله
الا في قريناً ومحل الخلاف الخ (قوله يكمله زكاة) أي هو لا المجموع فالنقد الآخر مضمون اليه

نقد من جنسه يكمله
أخذ مما ياتي الآن يفرق
(واشترى به سلعة فلا يصح
أنه ينقطع الحول ويتبدئ
حولهما من وقت شرائها)
لتحقق نقص النصاب حساً
بالتضيض بخلافه قبله لانه
مطلوب مال ولم يراد بالنقد
كان بادل بعرضها عرضاً آخر
أورد لنقد لا يقوم به كان
باعه بدراهم والحال يقضى
التقويم بدنانير أو النقد
يقوم به وهو دون نصاب
ولم يشتر به شيئاً أو هو نصاب
فلا ينقطع الحول بل هو
باق على حكمه لان ذلك كلمة
من جملة التجارة وفائدة عدم
انقطاعه في الثالثة التي
ذكرها شارح وفيها ما فيها
ان تأمل كلامهم الصريح
في أن قول المتن واشترى به
سلعة تمثل لا تقيده لانه لو
ملك قبل آخر الحول نقداً
آخر يكمله زكاة ثم رأيت
أن المنقول العمد خلاف
ما ذكره وهو انه ينقطع
الحول اذا لم يملك تمامه
لتحقق النقص عن النصاب
بالتضيض (ولو تم الحول)
الذي لمال التجارة (وقبلة
العرض دون النصاب
فلا يصح انه يتبدئ الحول

(ويطل الاول) قضيته أنه لو اشترى بغير مال القنية عرضا للتجارة أول المحرم ثم بياقيه عرضا آخر أول
 صفر أنه لازم كافي واحد منهما إذا لم يباغ قيمة كل واحد نصابا لأنه باول محرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه
 أولا لنقصه عن النصاب ويتبدل ذلك الوقت باول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانيا
 كذلك وهكذا فلا يجب في واحد منهما ما زاد كافي الا اذا باغ نصابا وليس مراد بابل تركي الجميع آخر حول الثاني
 عش ويأتي عن الایعاب وغيره ما وافقه (قوله اذ لم يكن الخ) أي من أول الحول معني (قوله ولزمه
 زكاة الكل الخ) أي المائتين لتام النصاب يعاب (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة الخ) أي عرضا
 بلغت قيمته آخر الحول مائة وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها الحولها والخمسين الحولها سم (قوله
 ومالك خمسين بعد) أي بعد ستة أشهر مثلا يعاب (قوله فان الخمسين الخ) ولو كان مع مائة درهم
 فاشترى بها عرض تجارة أول المحرم ثم استغاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استغاد مائة أو شهر ربيع
 فاشترى بها عرضا فاذ اتهم حول المائة الاولى وقيمة عرضها نصاب زكاة والا فلا فاذ اتهم حول الثانية وبلغت
 مع الاولى نصابا زكاهما والا فلا فاذ اتهم حول الثالثة والجميع نصاب زكاه والا فلا انتهى كلام المجموع ملخصا
 يعاب وكذا في سم عن الشهاب عميرة به أمش المنهج (قوله فان الخمسين انما تضم) أي الى مثال التجارة
 في النصاب دون الحول أي لانها ليست من نفس العرض ولا من ربحه يعاب (قوله فاذ اتهم حول الخمسين
 زكي المائتين) هذا كالصريح في أنه لا يفر دكل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه أي
 والایعاب مانصة فان نقص عن النصاب يتقوى به آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكي
 الجميع حول الموهب من يوم وهب له لأن يوم الشراء لا ينقطع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله
 لانقطاع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا عميرة من قوله والظاهر ان مال التجارة زكي عند
 تمام حوله سم على ج اه عش (قوله ولو للتجارة) أول الفرار من الزكاة نهاية (قوله لان التجارة في
 النقدین) الظاهر أن المراد بالنقدین ما هو أعم من المضروب فلا زكاة على تاجر يتجر في الذهب والفضة
 الغير المضروبين وان لم يسم صيرف في العرف بصري (قوله نادرة) محمل تأمل بصري ويدفع التوقف
 قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله الزكاة الواجبة الخ) أي بالنص والاجماع نهاية (قوله فغلبت)
 أي زكاة العين على زكاة التجارة في النقدین (قوله وأترفها) أي في زكاة النقدین فكان الظاهر التفریع
 ويحتمل أن الضمير لزكاة العين والاول للتفسير (قوله وكذا) الى التنبيه في النهاية والمعنى الا قوله والالم يؤثر
 على الواجبه وقوله عند جمع (قوله حتى يتصرف فيها الخ) ظاهره أنه لا ينعقد الحول الا فيما تصرف فيه
 بالفعل فلو تصرف في بعض العروض المورثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حول الا فيما تصرف فيه
 بالفعل وهو ظاهر رشیدی (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه وأقر بالوجهين تأثير بعض غير
 معين كقوله شيخنا الشهاب الرملي ويرجع في ذلك البعض اليه انتهى اه سم (قوله والالم يؤثر الخ) وقفا
 في النصاب دون الحول يمكن قوله زكاة لاوافق قوله الا في فاذ اتهم حول الخمسين وما بهامش سم عن
 الروض وشرحه فليتأمل (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أي عرضا بلغت قيمته آخر الحول مائة
 وخمسين فلو بلغت مائتين فينبغي زكاتها الحولها والخمسين الحولها (قوله فاذ اتهم حول الخمسين زكي
 المائتين) كالصريح في أنه لا يفر دكل بحول وأصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانصة فان نقص
 عن النصاب يتقوى به آخر الحول وقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصابا زكي الجميع حول الموهب من
 يوم وهب له لأن يوم الشراء لا ينقطع حول تجارته بالنقص اه فتأمل وقوله لانقطاع الخ وبه ينقطع ما في
 هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة زكي عند تمام حوله اه وسيا في الحاشية
 وشرحه في نظيره عن الاصل والربح خلافة وان كلا زكي لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لا تخ فليتأمل
 (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه فيما اذا نوى القنية ببيع عرض التجارة ولم بعينه وجهان
 حكاهما الماوردي وأقر بهما كقوله شيخنا الشهاب الرملي التأثير ويرجع في ذلك البعض اليه اه

ويطل الاول) فلا تجب
 زكاة حتى يتم حول نان وهو
 نصاب ومحمل الخلاف اذا
 لم يكن له من جنس ما يقوم
 به ما يكمل نصابا والا كان
 ملك مائة درهم فاشترى
 بنصفها عرض تجارة وبقي
 نصفها عنده وبلغت قيمة
 العرض آخر الحول مائة
 وخمسين ضمها عنده ولزمه
 زكاة الكل آخره قطعاً
 بخلاف ما لو اشترى بالمائة
 وملك خمسين بعد فان
 الخمسين انما تضم في النصاب
 دون الحول فاذ اتهم حول
 الخمسين زكي المائتين
 * (تنبيه) * لازم كافي
 صيرفي بادل ولو للتجارة في
 أثناء الحول بما في يده من
 النقد غير من جنسه أو غيره
 لان التجارة في النقدین
 ضعيفة نادرة بالنسبة
 لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة
 عين فغلبت وأترفها انقطاع
 الحول بخلاف العروض
 وكذا لازم كافي على وارث
 مات مسوره عن عروض
 تجارة حتى يتصرف فيها
 بنيتها في تديست أنف حولها
 (واصر) بغير عرض التجارة
 كاه أو بعضه ان عينه والالم
 يؤثر على الواجبه

(القنية بنيتها) أى القنية
 فينقطع الحول بمجرد نيتها
 بخلاف عرض القنية
 لا يصير للتجارة بنية التجارة
 لأن القنية لا تحبس إلا لتفادع
 والنيسة محصلة له والتجارة
 القلب بقصد الارباح
 والنيسة لا تحصله على أن
 الاقتناء هو الاصل فكفى
 أدنى صارف اليه كأن
 المسافر يصير مقبلاً بالنية
 عند جمع والمقيم لا يصير
 مسافراً بالنية * (تنبيهه)
 لو نوى القنية لاستعمال
 الحرم كبس الحر بفهل
 تؤثر هذه النية قال المتولي
 فيه وجهان أصلهما أن من
 عزم على معصية وأصر
 هل يأثم أولاً والظاهر
 أن مراده أصر صمم لأن
 التصميم هو الذى اختفى
 في أنه هل يوجب الاثم أولاً
 والذى عليه المحققون أنه
 يوجب به ومع ذلك الذى
 يقبحه ترجحه لا أثر له
 هنا وان أثرت ثم يفسر
 بأن سبب الزكاة وهو التجارة
 قد وقع فلا بد من رافع له
 والنية المحرمة لا تصلح لذلك
 وإنما أتم بها المعنى آخر
 لا يوجد هنا وهو التغاير
 والزجر عن الزكاة إلى
 المعصية على أن قضية التغاير
 عليه بنية الحرم عدم
 الانقطاع هنا فاختار أنه
 (وإنما يصير العرض للتجارة
 إذا اقترنت نيتها

للاستنى وخلافاً للمعنى والنهية تعبر عنهما قال الماوردى ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه ففي
 تأنيده وجهان أقربهما كما قال شيخنا أنه يؤثر ويرجع في التعيين اليه وإن قال بعض المتأخرين أقربهما
 المنع اه قول المتن (للقنية) بكسر القاف وضمة هاء ومعنى القنية أن ينوى حبسه للاستفادع به بحري قول المتن
 (بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بل بنية قنية فانه لا يؤثر معنى وروض وعباب وشرح بافضل (قوله)
 فينقطع الحول بمجرد نيتها) أى ولو كثر جسد البحث تقضى العادة بأن مثله لا يحبس للاستفادع به و يصدق
 في دعواه القنية ولو دلت القرينة على خلاف ما ادعاه عرش (قوله القلب) أى بالبيع ونحوه عرش
 (قوله يصير مقبلاً بالنية الخ) أى بنية الإقامة وهو سائر لكن المتخذ خلافه كما تقدم بصري عبارة المعنى يصير
 مقبلاً بمجرد النية إذا نوى وهو ما كث ولا يصير مسافراً إلا بالفعل اه (قوله لاستعمال الحرم) الأولى التوضيف
 (قوله الذى يظهر ترجحه أنه لا أثر الخ) خلافاً للاسنى والمعنى والنهية تعبر عنهما وقضية اطلاق المصنف أنه
 لا فرق بين أن يقصد بنية استعماله أو مجرد ما كبس الديباغ وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك ككله
 أحد وجهين في النية يظهر ترجحه اه قول المتن (إذا اقترنت نيتها الخ) أى بنية التجارة بهذا العرض بكسب
 ذلك العرض وتلكه معاوضة وتقدم أيضاً أن التجارة تقلب المال بالتصرف فيه بنحو البيع لطلب النماء
 فبين بذلك أن العزم المشتري بنية أن يزرع ثم يتجرى ما ينبغي يحصل منه كبر البقم لا يكون عرض تجارة
 لاهو ولا ما يثبت منه أما الأول فلأن شرائه لم يقترن بنية التجارة به بنفسه بل بما يثبت منه وأما الثانى فلأنه لم يملك
 معاوضة بل بزرعة ثم راقية ولا يقاس البذر الذى كور على نحو صبغ اشترى ليصبغ به للناس بعوض لأن
 التجارة هناك بعين الصبغ المشرى لا بما ينشأ منه بخلاف البذر الذى كور فانه بعكس ذلك ولا على نحو صبغ
 اشترى ليصير ويتجر بدنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسار جزء منه حقيقة لا ناشئ منه فالتجارة
 هناك بعين المشرى أيضاً ولا على نحو عصير عنب اشترى ليخمد خلاوة يتجر به لأن العصير لا يخرج بصير ورته
 خلاص حقيقة إلى أخرى بل هو باق على حقيقة الأصلية وإنما المتغير صفته فقط فالتجارة هناك أيضاً بعين
 المشرى لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر الذى كور فانه بعكس ذلك وما يتوهم من أن تعليلهم عدم صيرورة
 ملح اشترى ليصنع به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وعدم وقوعه مسماً لهم يفسد أن البذر
 الذى كور يصير مال تجارة لأنه لم يستهلك بالزراعة بل انشئت أجزاءه في نباته كسريان أجزاء الديباغ في الخلد
 فقد تقدم ما يرد من الفرق بينهما ولو سلم فتعليلهم المذكور من الاستدلال بانقضاء الشرط على انقضاء
 مشروطه معلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ماذا كركه فيما إذا كانت الأرض التى
 زرع فيها البذر الذى كور عرض تجارة والافسسيات عن العباب وغيره ما يفسد أن النبات فى أرض القنية
 لا يكون مال تجارة مطلقاً نعم لو كان كل من البذر والأرض الذى زرع هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل
 منهما متاع التجارة أو بنية التجارة فى عينه كان النبات منه مال تجارة تجب فيه الزكاة بشرطه كما يأتى عن
 العباب وغيره لكن لعام أخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع إلا أعوام الماضية إلا ما
 علم بلوغه فيه نصاً بآيات شاهدته لا لكشافه بتوسيل ولا يكتفى الظن والتخمين أخذاً بما تقدم من سم
 والبصرى في زكاة المعدن وأما إذا كان أحدهما للقنية فلا يكون النبات حينئذ مال تجارة لقول العباب مع
 بشرحه والروى والبسطة مع شر وحدهما واللفظ للأول وإن كان المملوك بمعاوضة للتجارة فخلاصة أو غير
 مثمرة فأنثرت أو أراضى مرة أو غير مرة فزرعها بالبذر التجارة وبلغ الحاصل نصاً وحبش زكاة العين
 لقومها فى الثرى وأحب العشر أو نصفه ثم بعد وجوب ذلك فهمها مال تجارة فلا تسقط عنها زكاة
 اه فتقدم بكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيد أنه متى كان أحدهما للقنية لا يكون الحاصل مال
 (قوله والظاهر أن مراده بأصر صمم) قد يقال لأجله لأن بل ولا لزماً بقيد الاصرار بل العزم بمعناه المراد
 لهم يحمل الخلاف وموجب الاثم عند المحققين قال السكك المتدسى فى حاشية جمع الجوامع وشيخه شيخ الاسلام
 والخامسة أن من مراتب ما يجرى فى النفس العزم أى الجزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين اه

تجارة وإنما أطلت في المقام لكثرة الأوهام قول المتن (يكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الامداد ولا بد من اقترانها بكل تلك إلى أن يفرغ رأس مال التجارة بأعش وفي البحري من الحلبي والا طغبي ما وافقه ويأتي ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كسراء) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقتين أحدهما أن قوله معاوضة عام لا يذهب خاص بقريته ما يأتي فانه حيث حكي الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج أن فيه معاوضة إلا أنها غير محضة علم أن مراده بالمعاوضة المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كسراء تيمنا للتصور لا تيمنا والمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن العلوم أن المعاوضة فيه محضة بصري (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة سم قول المتن (كسراء) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا التجارة مر اه سم عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه بهبة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو قرض اه قال ع ش قوله أو قرض مثله في الزيادة وقضيته أنه لو استبدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لأنه قبضه عوضا عن ذمة الغير فانطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قيل انه مال تجارة الخ وسيأتي عنه عن سم على التهج الخزم بذلك (قوله وكجارة) عطف على كسراء وكذا ما يأتي من قوله وكافةراض وكسراء نحو دباغ كردى (قوله وكجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الغنى وانهاية ومن المملوك معاوضة ما آجره نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بان كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اه وكذا في العباب وشرحه الأئمة ابدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه الاقوله بان كان الخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أي من المملوك بمعاوضة ما آجره ما استأجره وقوله أو منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما آجره نفسه أي من المملوك بمعاوضة منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد تبدل بلسان فليست اه وقال ع ش قوله أو منفعة ما استأجره يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعةها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من قوله أو ما استأجره عوض الذي أخذ عن منفعة ما استأجره بان آجره ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجره ما كن بقصد التجارة ففناها مال تجارة اه فالمراد من قولهم أو منفعة الخ ما ذكره الشارح بقوله ومنه أن يستأجر المنافع الخ ويأتي ما فيه (قوله ومنه) أي من التلك بمعاوضة (قوله المنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة أيعاب (قوله تلزمز كاه التجارة الخ) فيه وقفة لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حول ولم يؤجر وبين ما أوجر وتلفت الاجرة قبل تمام الحول أو عقبه قبل التمكن من اخراج زكاتها وسيأتي أن الثاني لا زكاة فيه فليكن الاول مثله في عدم الزكاة بل أولى ثم رأيت الكردى على بافضل سرد كلام الشارح هذا ثم قال ما نصه وفيه أن المنفعة قد تلفت بضى الزمان من غير مقابل فما الذي يزكسه اه وبالجمله أن ما قاله الشارح هنا وان سكك عليه سم وأقره الرشيدى مشكلا لا يسوغ القول به الآن يوجد نقل صحيح صريح فيه فليراجع (قوله على مال التجارة) أي وهو منفعة الارض سم (قوله نقدا عينا) أي ولم يستأجره كاه وظاهر ويأتي عن ع ش في هامش له جعل به الخ ما يفيد (قوله يأتي فيه ما من وما يأتي) كان مراده بما من نحو قوله لو رد الى النقد الخ فاذا آجرها بتقدم جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي أن الدين الحال أو المؤجل يأتي في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الآتى سم عبارة الكردى قوله ما من راجع الى عينا ويأتي الى ديناي معنى في صورة كون النقد عينا

بكسبه بمعاوضة محضة وهي ما تنفسد بفساد عوضه (كسراء) بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل وكجارة لنفسه أو ماله ومنه أن يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ففناها إذا استأجر أرضا لم يؤجرها بقصد التجارة ففنى حول لم يؤجرها تلزمز كاه التجارة فيقومها بأجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وان آجرها فان كانت الاجرة نقدا عينا أو دينالا أو مؤجلا تأتي فيه ما من ويأتي

فليست أم (قوله محضة) أي وستأتي غير المحضة (قوله في المتن كسراء) أي ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه ناويا التجارة مر (قوله وكجارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا أي من المملوك بالمعاوضة ما آجره نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره اه وقوله أو ما استأجره عطف على ما من قوله ما آجره نفسه أي من المملوك منفعة ما استأجره كذا يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد تبدل بلسان فليست أم (قوله لانه حال الحول على مال التجارة) أي وهو منفعة الارض (قوله ما من وما يأتي) كان مراده بما من نحو قوله لو رد الى النقد الخ فاذا آجرها بتقدم جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول وبما يأتي

أو عرضا فان استهلكه أو نوى قتيبه فلاز كاته فيه وان نوى التجارة فيه استمرت كاة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكافتراض كاشه له

باتي فيه ما مر من أحكام النقد العين وفي صورة كون التقديدينا ياتي فيه ما ياتي في أحكام الدين النقدي وهما
ظاهران اه (قوله أو عرضا فان استهلكه الخ) وكذا الحكم اذا كانت عيننا نقدا واستهلكه كاهو ظاهر
وباتي عن عش في هامش لي عمل الخ ما يفيد (قوله وان نوى التجارة فيه الخ) وكذا الاطلاق أخذ من
قوله الآتي وبعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكافتراض) الى قوله واقتناء البلقيني في النهاية والمعنى
الاقوله ويظهر الى المتن (قوله لان مقصوده الخ) أي املو قبض المقرض بدل القرض بنسبة التجارة كان
أقرض حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالجاء أنه مل تجزة سم على المنهج اه عش (قوله وكشراء
نحو دباغ الخ) أي كشراء شحم ليدهن به الجلود عباب (قوله لي عمل به اللباس الخ) أي قلزمه ز كانه بعدمضي
حواله نهاية أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبغ أو مما اشتراه به من الصبغ أو كان الاول باقيا في
يده كالأو بعضا فتجبز كانه عش (قوله وان لم يملك عند الخ) قديقال اذا ملك عند حوله فواضح
انا نقوم تلك العين في آخر الحول وأما اذا خرجت في أثناء الحول دفعة أو بالتدريج فهل تقوم في آخر الحول
بقرض بقاءها اليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ ووزع على العين والصنع وتجميع ما يقابل العين
ويخرج منه محل تردد ولعل الثالث أقرب ثم يحمل قولهم وان لم يمكن الخ على ما اذا لم ينض بجنس رأس المال
والا فاعلم أن الحول ينقطع بصرى أي بشرطه قال عش قضية كلامهم أنه لا فرق في الصبغ بين كونه
تحويرا أو غير وقضية ما ياتي من التعليل للصاوب اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد أخذ باطلا منهم
وعاءه فيمكن أن يفرق بينهما وبين الصاوب بأنه يحصل من الصبغ لون مخالف لاصل الثوب يبقى بقاءه فتزل
منزلة العين بخلاف الصاوب فان المقصود منه مجرد إزالة وسخ الثوب والآخر الحاصل منه كاله الصفة التي كانت
موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين اه (قوله لا لا تمتعه الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو
صاوب الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صاوب وملح ليغسل الخ (قوله
ما ياتي في كناية الطلاق) والمعتمد منه الاكتفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النسبة بجزء مما ياتي به الزوج
حتى لو خالعهما بكناية ولم ينوم لفظه فلغو وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء هنا
بما وان اقترنت بالقبول وبعبارة شيخنا الزياي وينبغي اعتباره في مجلس العقد انتهت اه عش عبارة
الكردى على بافضل قال في الامداد هل العبارة باقترانها بجزء من لفظ القبول بالنسبة للمبيع أو من الإيجاب
بالنسبة للثمن أو باول العقد كل محتمل وقياس ما ياتي في الكناية في الطلاق ترجيح الاول والثاني على الخلاف
الآتي ثم ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب انتهى ونقل الهاتفي في حواشي التحفة عن الشيخ
عميرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كان زوج أمته الخ) أي أو تزوجت الحرة
بذلك أسنى وإيعاب قال عش أمالو زوج غير السيد موليته فان كان مجبرا فالنسبة منه حال العقد وان كان
ذير مجبرا فالنسبة منها مقارنة لعقد ولها أو توكله في النسبة اه (قوله أو خال الخ) أي حر أو عبد أسنى وإيعاب
(قوله فيمالة لك به) أي يصلح أو نكاح أو خلع (قوله والاصطيداء الخ) أي والاحتشاش نهاية ومعنى
(قوله بانه يورث الخ) ببناء الفاعل من التوريث (قوله أو الرد) الى قول المتن ويضم في النهاية والمعنى

ان الدين الحال أو المأجل ياتي في وجوب الاخراج قبل قبضه التفصيل الآتي (قوله أو نوى قتيبه ثم قوله
وان نوى التجارة فيه) بقي الاطلاق ويتجه فيه استمرار التجارة أخذ من قوله الآتي وبعد هذا الاقتران
الخ (قوله لكن قال جمع متقدمون لا يصير الخ) اعنده مر (قوله لان مقصوده أي الاصل الخ) قد
يقضى هذا التعليل انه لو قبض بدل القرض بنسبة التجارة كان أقرض حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك
كان مال التجارة فايراجع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه الاكتفاء في مسألة الارض السابقة
بقصد التجارة عند استئجارها بخلاف ما قد يقتضيه قوله وان نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله

تجارة فلا يحتاج لنية الوارث اختياره جار على اختياره الضعيف أيضا ان

الوارث لا يشترط قصد السوم الاكتفاء بقصد مورثه (والاسترداد) أو الرد (يعيب) كلو باع عرض قتيبة بما وجد به عيبا فرده واسترد عرضه

أو فردد عليه بعيب فقصده التجارة (٢٩٨) أو اشترى بغير قنية شيئا ولو عرض تجارة أو بعرض تجارة عرض قنية فردد عليه كذلك فلا يصير مال

الاقوله كما ينبغي الى بخلاف ما الخ (قوله أو اشترى الخ) قد يغني ه عما قبله (قوله فلا يصير مال تجارة الخ) أي فلا يعود ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرد بعيب أو نحوه من اشترى عرض التجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها كالموابع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا ولو قبضه التاجر ان ثم تقايلا يعاب وأسنى ومعنى ونهاية (قوله بخو اقاله) أي كقلس نهاية ومعنى (قوله أي بعين ذهب الخ) ولو اشتراه بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضا مثالا فالوجه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غير مضر وب) أي اذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلى كباقي رشيدى (قوله كان اشتراه بعين الخ) أي سواء قال اشترى بتهذه الدراهم أو بعين هذه لان المعقود عليه في صورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشترى هذا الدينار فانه يختير بين الشراعية وبين الشراء في ذمته بخلاف ما اذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ع ش (قوله بعين عشرين دينارا) أي أو بعشرين في الذمة ونقد هافي المجلس كما ذكره الشهاب حج أي وكان ما أقبضه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو أقبضه عن الفضة ذهباً أو عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عبرة البرلسى رشيدى ويأتى عن سم مثله قول المتن (خو له من دين ملك النقد) أي من غير الحلى المباح لما يأتى أن الحلى المباح من عرض القنية ع ش (قوله كما ينبغي حول الدين على حول العين) أي كان ملك عشرين دينارا مثلاً وأقرضها في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أي كان استوفى في أثناء الحول نصاباً أقرضه (قوله بخلاف ما اشتراه بنقد في الذمة الخ) يستثنى ما لو نقد في المجلس فانه كالمو اشتراه بعين النقد كبحر به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب البرلسى وهو ظاهر فعليه لو اشترى بفضة في ذمته ثم عين عنها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة انتهت اه سم (قوله ثم نقده ما عنده) أي أعطى حالا النصاب الذي عنده في هذا الثمن و (قوله لا يبنى عليه) إشارة الى أنه ينقطع حوله ما عنده و (قوله بخلافه فيما اذا اشترى بعينه) أي فان صرفه الى تلك الجهة متعين وهو صورة المتن و (قوله فيتمتع الخ) متعلق بقوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد الخ كرددى وقوله أي أعطى حالا الخ في اطلاقه نظر يعلم مما مر عن سم والرشيدى وعبارة النهاية والمعنى أمالوا اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حوله النقود ويتداول التجار من وقت الشراء أذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين اه قال ع ش قوله مر ثم نقده أي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله مر اذ صرفه الخ اه (قوله أي كلى مباح) أي وكنصا سائة سم قول المتن (أو دونه الخ) ولو شل هل اشترى بنصا أو دونه فحوله من الشراء والاحتياط البناء يعاب (قوله الحاصل) الى قول المتن في الاظهر في المعنى الا قوله أو مع آخره و (قوله النصاب) الى قوله فعلم في النهاية الاما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الاسنى والاياعاب (قوله في نفس العرض الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان المضموم زيادة القيمة الان يجعل في للسببية فلا تسامح بصرى عبارة النهاية والمعنى سواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق اه

أي بعين ذهب أو فضة) لو اشتراه بعين أحدهما ثم عوض عنه عرضا مثالا فهل يختلف الحكم فيه نظر والوجه عدم الاختلاف (قوله كما ينبغي حول الدين على حول العين وبالعكس) نظره فيه البلقينى بان الزكوى في غير التجارة لا بد ان يبقى بعينه كل الحول وهنا ليس كذلك وأجاب بانا كلبينا المشتري بالنقد على حوله حصول بدل بخلاف فلا ينبغي مع حصول بدل موافق أولى قال ولا يخرج هذا على مبادلة النقود لعدم القصد اليها في القرض وانما القصد به الارفاق اه (قوله كما ينبغي حول الدين على حول العين) أي كان ملك عشرين دينارا مثلاً وأقرضها في أثناء الحول (قوله بخلاف ما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده ما عنده فيه) يستثنى ما لو نقد في المجلس فانه كالمو اشتراه بعين النقد كبحر به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب البرلسى فيما كتبه بهامش شرح المنهج وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بفضة في ذمته مثلاً ثم عين عنها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عما في الذمة اه (قوله أي كلى مباح)

تجارة لا تنفك عنه وضو مثله الرد بنحو اقاله أو تخالف (واذا ملكه) أي مال التجارة (يقدر) أي بعين ذهب أو فضة ولو غير مضر وب (نصاب) أو دونه وملكه باقية كان اشتراه بعين عشرين دينارا أو مائتي درهم أو بعين عشرة وملكه عشرة أخرى (خو له من حين ملك) ذلك (النقد) قيني حول التجارة على نحوه لا اشترا كهما في قدره لو اجب وجنسهما كباينى حول الدين على حول العين وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده ما عنده فيه فانه لا يبنى عليه لان صرفه الى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما اذا اشترى بعينه فمتعين ابتداء نحوه من الشراء كفى قوله (أو) ملكه بعين نقد (دونه) أي النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) أي كلى مباح (ذ) حوله (من الشراء) لان ما ملكه به لم يكن له حول حتى يبنى عليه (وقيل ان ملكه بنصا سائة بنى على حولها) لانها مال زكاة جار في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكوتين قدر او متعلقا (و يضم الربح) الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيره كارتفاع السوق (الى الاصل في الحول ان لم ينض) بكسر النون بما يقوم به

قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً لوالاشترى في المحرم
عرضاً بما اثنين فساوى قبيل آخر الحول ثلثمائة وأنض فيه بها وهي مما لا يقوم به زكى (٢٩٩) الجيع عند تمام الحول لان الربح كامن غير

مميز (لان انض) أى صار

ناض ذهباً أو فضة من جنس

رأس المال النصاب وأمسكه

الى آخر الحول أو اشترى به

عرضاً قبل تمامه فلا يضم

الى الاصل بل يترك الاصل

بحوله ويفرد الربح بحول

(في الاظهر) ومثله أصله

بأن يشتري عرضاً بما تثنى

درهم ويبيعه بعد ستة أشهر

بثلاثمائة وعسكه الى تمام

الحول أو يشتري بها عرضاً

يساوى ثلثمائة آخر الحول

فيخرج آخره كاه مائتين

فاذا مضت ستة أشهر أخرى

أخرج عن المائة لان

الربح متميز فاعتبر بنفسه

ولكونه غير جزء من الاصل

فارق النتائج مع الامهات

ولهذا رد الغاصب النتائج

للاربح فعلم انه لو انض بغير

جنس المال فكيسع عرض

بعرض فيضم الربح للاصل

وكذا لو كان رأس المال

دون نصاب ثم انض بنصاب

وأمسكه لتمام حول الشراء

وانه لو انض بما يقوم به بعد

حول ظهر الربح أو معه

زكى بحول أصله للحول

الاول واستؤنف له حول من

نصوده (والاصح ان يولد

العرض) من الحيوان غير

السائمة تكسب وجوار

ومعروفة (وغره) ومنهنا

صوف وغصن شجرة ورقه

ونحوها (مال تجارة) لانهما

(قوله قبيل آخر الحول) عبارة بالمعنى قبل آخر الحول ولو لم يخطئه (قوله وأنض فيه) أى في الحول ولو قبل
آخره لم يخطئه (قوله وهي مما لا يقوم به) فيه مع قوله بم انواع حرارة عبارة بالنهاية والمعنى وأنض فيه بما
لا يقوم به اه (قوله كامن) أى مستتر كرى قول المتن (لان انض) أى الكل بمعنى (قوله ذهباً أو فضة الخ)
عبارة بالنهاية والمعنى أى صار ناضاً بقدر يقوم به يبيع أو تلافى أجنبي اه (قوله من جنس الخ) قديقال لو قال
مما يقوم به لكان أولى لان جنس رأس المال قد يكون عرضاً الآن يقال ان مراده بجنس رأس المال ما يقوم
به بصري وقد رد عليه أن المراد لا يدفع الا براد قول المتن (في الاظهر) فلو اشترى عرضاً للتجارة بعشرين ديناراً
ثم باعه لستة أشهر بار بعين ديناراً واشترى بها عرضاً آخر وبلغ آخر الحول بالتقويم أو بالتضييض مائة
زكى خمسين لان رأس المال عشرة ونصيبها من الربح ثلاثون فتركى الثلاثون الربح مع أصلها العشرين
لانه حصل في آخر الحول من غير انضوض له قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين من الربح كان باعه
آخر الحول الاول زكاهما أى العشرين من الربح لحولها أى لستة أشهر من مضى الاول وزكى بحولها وهو
ثلاثون حوله أى لستة أشهر أخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين من الربح زكى بحولها وهو
لثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حوله المعنى وروض وعباب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على
عسكه الخ (قوله فعلم انه لو انض الخ) محتمر وقوله من جنس رأس المال (قوله وكذا لو كان رأس المال دون
نصاب الخ) ظاهره أنه في يرفع علم وأن الربح هنا يضم للاصل فيكون محتمر بتقييده بالنصاب في قوله السابق
أى صار ذهباً أو فضة من جنس رأس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما في الروض وشرحه كغيرهما مما
نصه واذا اشترى عرضاً بعشرة من الدنانير وباعه في اثناء الحول بعشرين منها لم يشتري بها عرضاً زكى كلا
من العشرين حوله بحكم الخلطة الخ فانه دل على أنه لا ضم هنا فلا يرجع سم وقوله كغيرهما أى كالعباب
وشرحه للشارح وما ذكره أيضاً قضية اسقاط النهاية قيد النصاب السابق وعبارة الحل والمعنى ولو كان رأس
المال دون نصاب كان اشترى عرضاً بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بما تثنى درهم وأمسكه الى تمام حول
الشراء زكاهما من ضمن الربح الى الاصل واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط والازكى مائة الربح بعد ستة
أشهر اه قال الشهاب عميرة في حاشية الاول قوله ان ضمننا الربح أى الناض وذلك على مقابل الاظهر اه (قوله
وانه لو انض) الى المتن في الاسنى والعباب وشرحه مثله (قوله واناه لو انض الخ) معطوف على قوله انه لو انض الخ
كردى (قوله زكى بحول أصله للحول الاول الخ) أى سواء أظهر ربحه قبل الاخراج والتمسك من الاداء أم لا
ايحاب (قوله واستؤنف له الخ) أى الربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت في المعنى (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقيد أن قوله الا حتى ولو كان العرض سائمة يدل على أن كلامه السابق في غير السائمة مع أنه
يمكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولد السائمة فليتامل سم (قوله ومنه) أى الثمر (قوله ووصوف)
أى ووبر وشره معنى (قوله ونحوها) أى كالتين ايحاب والبن والسمن عميرة (قوله وعلى الجديدى كونه

سزا من الام والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها (ربيع عشر القيمة) اتفاقاً
العشر كالنقد لان عرضها تقوم به وعلى الجديدى كونه من القيمة لانها متعاقبة هذه الزكاة

الح) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر ما في يده سم عبارة المغني والقديم يجب الانخراج من عين العرض
لأنه الذي يملكه والقيمة تقدر وفي قوله يتخير بينهما التعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله
وان زادت في النهاية (قوله مما سر) أى فى أول الفصل (قوله وان زادت ولو قبل التمكن الح) وفاقا
للعباب والروض وخلافا للنهاية والمغني عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال في المجموع ما حاصله لو قوم
العرض آخر الحول بمائتين وباعه ثلثمائة لرغبة أو عين ضمت الزيادة الى الاصل في الحول الثاني دون الاول
سواء كان البيع قبل انخراج الزكاة أم بعده لان الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها وان قوم آخر
الحول بثلثمائة وباعه بانقص نظران قبل النقص بان يتعابن به لم يلزمه الا زكاة ما يبيع به وان كثير كان باع
ما قوم باربعين بخمسة وثلاثين زكى الاربعين وكان باع ما قوم بثلثمائة بثلاثين زكى حال كونه مغبونا أو محابيا
زكى ثلثمائة لان هذا النقص بتفريطه هكذا فصله أصحابنا انتهى ما في المجموع ثم قال واذا اشترى بمائتي
درهم أو بمائة ما تقي تغير خبطة وقيمتها آخر الحول مائتان لزمه خمسة دراهم فلو أخراها الزكاة فعادت قيمتها الى
مائة نظرفان كان ذلك قبل مكنة الاداء زكى الباقي فقط بدرهمين ونصف اذا لا تقصير منه أو بعد أى مكنة
الاداء زكى الكل بخمسة دراهم لان النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن أو بعد
الاتلاف لم يلزمه شئ للحول السابق فاذا زادت في المثال المذكور مائتين ولو قبل الامكان أو اتلف الخبطة بعد
الوجوب وبلغت قيمتها بعده أربع مائة لزمه خمسة دراهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن أو الاتلاف اه
وفي الروض وشرحه ما يوافقه وعبارة الاخيرين ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو باكثر منها ففي زكاة
الزائد معها وجهان أو جههما الوجوب اه قال ع ش قوله مر ولو باع العرض أى بعد حوله لان الحول
وقوله زكى القيمة أى لا ما باع به فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنه أو يصدق في قدر ما فوته اه ع ش
قوله و يظهر الاكتفاء بتقويم المالك الح) بل الذي يظهر أن على المالك حيث لا ساعى تحكيم عدلين
عارفين قياسا على الخرص المار بجمايع أن كلامهم متخمين لا لتحقيق فيه واما عند الماشية فامر محسوس بحقق
فتامله حق التامل بصرى عبارة ع ش قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجران يبادر الى تقويم ماله بعد لين ويمتنع
بواحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج به ويتجه أنه لا يجوز أن
يكون هو أحد العدلين وان قلنا يجوز في جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء أشاروا ثم الى ما يضبط الماشية
في بعد انما فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا يضبط لها انتهى ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أى
فى الاخذ به سم على البهجة أى فى مثل ذلك العرض حالا فافرض أنهم ألف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت
به عادته مفرقا في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه
السابق لان الزيادة لمفرضة انما حصلت من تصرفه بالتغريق لا من حيث كون ألفين قيمته اه وماتقدم
عن ابن الاستاذ اعتمد الشارح فى الاعباب (قوله نظير ما مر فى عدم الماشية) وقد يفرق بأن متعلق العدمتين
ويبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاحتماد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتهمة فيه أقوى ومن ثم
لم يكتف بخبره للثمر بل لولم يوجد صار من جهة الامام حكم عدلين يخوصان له كالمس ع ش (قوله ولو غير
نقد) الى قوله أو بنقد لا يقوم به فى النهاية والمغني الا قوله أو مغشوشا وقوله الى المتن وقوله بنقد الى
المتن وقوله أو كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله وان كان غير مصروب الح) حاصله مع
قوله أى عين المضر وبأنه اذا ملك بنقد غير مضر وب قوم بالمضر وب من جنسه وهذا هو ما أشار اليه بقوله
الا تقي غير المضر وب فيما مر سم عبارة الكردى على بافضل فان كان مضر وب أو ولو مغشوشا قوم بعين
المضر وب الخالص وان كان غير مضر وب قوم بالمضر وب من جنسه اه (قوله أى عين المضر وب
الخالص) يعنى ان ملك بالمضر وب الخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد وفى الذمة و (قوله والا الح)

فلا يجوز ان يخرج من عين
العرض وعلم مما سر انما
تعتبر باخر الحول فان
آخر الانخراج بعد التمكن
ونقص القيمة ضمن ما نقص
لنقصه بخلافه قبله وان
زادت ولو قبل التمكن أو
بعد الاتلاف فلا يعتبر
ويظهر الاكتفاء بتقويم
المالك الثقة العارف
وللساعى تصديقه نظير ما مر
فى عدم الماشية (فان ملك)
العرض (بنقد) ولو غير
نقد البلد وفى الذمة وان كان
غير مضر وب أو مغشوشا
(قوم به) أى عين المضر وب
الخالص والا فبمضر وب
أو خالص من جنسه

الح) وعن القديم أنه يخرج عشر ما في يده (قوله وان كان غير مضر وب) حاصله مع قوله أى بعين
المضر وب أنه اذا ملك بنقد غير مضر وب قوم بالمضر وب من جنسه وهذا ما أشار اليه بقوله الا تقي غير

زان ملكه بنصاب وان

أبطاله السلطان وحينئذ فان

بلغ به نصابا زكاه والا فلا وان

بلغه بنقد آخر لان الحول

مبنى على حوله فهو أقرب

اليه من نقد البلد (وكذا) اذا

ملكه بنقد (دونه) أى

النصاب (فى الاصح) لانه

أصله ولو ملك من جنسه

ما يكمله قوم بذلك الجنس

ولا يجزى فيه هذا الخلاف

لانه اشترى ببعض ما اعتد

عليه الحول اذ ابتدأه من

حين ملك النقد (أو) ملكه

بنقد وجهل أو نسي أو

(يعرض) لقية أو نحو

نكاح أو خلع (ذ) يقوم

(بغالب نقد البلد) اذ هو

الأصل فى التقويم فان بلغ

به نصابا زكاه والا فلا وان

بلغه بنقد وجهل أو نسي أو

نقا لتعاملهم بالفلس مثلا

اعتبر نقد أقرب البلاد اليها

(فإن غلب) فى البلد (نقدان)

على التساوى أو كان

الأقرب فى جوارته المذكورة

بلدين اختلف نقدهما فيها

يظهر (و) بلغ مال التجارة

(بأحدهما) فقط (نصابا

قوم) مال التجارة كله إذا ملك

بغير نقد وما قابل غير النقد

إذا ملك بنقد وعرض كى يأتى

(به) لبلوغه نصابا بنقد غالب

يتمناو به فارق ما مر فبما

لوثم النصاب بأحد ميزانين

أو بنقد لا يقوم به على أن

الميزان أصبغ من التقويم

فأثر التفاوت فيها لا فيه

(فان بلغه) (بهما) أى بكل

منهما (قوم بالانفع للفقراء)

يعنى المستحقين نظير ما مر مع ذكر حكمه

أيثار الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات

اللبون

أى وان لم يملك بالمضر وبالحال فهو راجع الى قوله وان كان غير الخ كردى أى ولو حذف قوله وان كان الخ ثم قال أى بعين ذلك النقدان كان مضر وبالحال والافضل وبالحال كان أحضر مع السلامة عن الركابة قول المتن (قوله ان ملك بنصاب) وان ملكه بنصابين من النقدين كان اشترى بمائتي درهم وعشرين دينارا قوم أحدهما بالآخر بعرفة التقسيط يوم الملك فان كان قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول بهما نصفين أو عشرة من الدينارين قوم آخر الحول ثلثه بالراهم وثلاثة بالدينارين وكذا يقوم أحدهما بالآخر لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب فيريان ان لغا فى الاحوال كلها نصابين فى آخر كل حول فان لم يباغما نصابين فلا يريان وان بلغهما المجموع لو قوم الكل بأحدهما وان بلغ أحدهما نصابا زكى وحده شرح الرضى زاد شرح العباب فعلم أنه لا بد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لعرفة التقسيط ثم آخر الحول لعرفة وجوب الزكاة اه (قوله وان أبطله الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف قوم كما فى النهاية والى (قوله وان بلغه بنقد آخر) أى كان اشترى عرضا بدينارين وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر الحول دون عشرين مثقالا ومثل ذلك عكسه فلا زكاة فيها باعته وان كان نقد البلاد لم يبلغ عشرين قومت به نصابا ويبتدأها حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون كردى على بافضل (قوله لان الحول الخ) علة لمسا فى المتن عبارة غير لانه أصل ما يبيده فكان أولى من غيره اه وهى أولى (قوله أو ملكه بنقد وجهل الخ) ولو ملك بذهب وفضة وحمل مقدار الاكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالا من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدريان الا اكثر هو الذهب والفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب فى المرتين والغضبة فى الاخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك وزكى الاكثر من كل منهما فى المثال لو قومنا الفضة بالذهب بعد فرض أن الاكثر الذهب فساوت العشر ومن مثقالا من الفضة عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض أن الاكثر الفضة فساوت العشر ومن مثقالا من الذهب أربعين من الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة وزكى باعتبار الاكثر فهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة وزكى عن ثلاثة أرباع القيمة ذهباً وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان أحد الجنسين لا يجزى عن الآخر ولو ملك بهما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كقوله فيما لو شك فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان قوم جميع العرض ما عدا ما يساوى أقل متول بكل منهما فليراجع سم عبارة عيش قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما أو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين فى براعة ذمته ان يفرض الاكثر من كل منهما وهل له التأخير الى التذكر ان ربحى اه أقول لا يبعد أن له ذلك بل قياس ما تقدم عن الدميرى أنه يكفى غلبة الظن انتهت (قوله جهل أو نسي) كذا فى شرحى الرضى والعباب (قوله أو بنحو نكاح الخ) عطف على يعرض (قوله أو خلع) أى أو صلح عن دم مغنى ونهاية قول المتن (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كقوله المأوردى وهو الاصح نهاية قال عيش والعبارة بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول الذى فيه المال ذلك الوقت وعبارة سم على البهجة أى بلد الاخراج كقوله المأوردى وجزم به فى العباب أى وبلد الاخراج هى بلد المال لما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة اه (قوله أقرب البلاد اليها) أى بلد الاخراج ايعاب (قوله وبه الخ) أى بالتعليق (قوله فارق ما مر الخ) أى من عدم وجوب الزكاة (قوله بأحد ميزانين) أى دون الآخر (قوله أو فها) عبارة فى الميزان معروف اه ومقتضاه أنه مذكور عيش وقد يمنع بان تذكىر المختار خبر الميزان يكونه مما ذكر ويؤنث قول المتن (بالانفع للفقراء) ضعيف عيش وكردى على بافضل (قوله نظير ما مر) أى فى شرح المضروب فيما مر اه (قوله أو ملكه بنقد وجهل أو نسي الخ) لو ملك بذهب وفضة وحمل مقدار الاكثر منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالا من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدريان الا اكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب فى

منهما (قوم بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير ما مر مع ذكر حكمه أيثار الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات اللبون

وقيل يحب الاغبط للفقراء كرى قول المتن (وقيل بخير) هو المعتمد ع ش وكردى على بافضل (قوله
 كعطى الجبران) اى كخير بين شاقى الجبران ودراهمه نهاية ومعنى (قوله واعنده الاسوى الخ) وكذا اعنده
 المنه والنهاية والمعنى (قوله ودليه) اى على تخير المالك هنا (قوله اجتمع ما ذكر) اى الحقائق وبنات
 اللبون قول المتن (وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد معشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل
 خالصه وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلاد سم وقضية ما مر في شرح فان ملك بنقد يقوم به أنه ليس من ذلك
 وينبغي حمل ما مر على ما ذالم يقابل الغش بشئ من المبيع لقلته وجران العادة بالتطوع به وما قاله سم على
 خلافه (قوله كاتى درهم) الى قوله فيقوم فى النهاية والمعنى الاقوله أو من أحد الى لان الخ قول المتن (قوم
 ما قابل النقديه والباقي الخ) اى ما قابل العرض ويعرف مقابله بتقويمه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد
 ونسبته من الخلة فلو كان اشتراه بعشرة دراهم وثوب قيمته خمسة فقابل به ثلث مال التجارة فيقوم بغالب نقد البلد
 ولو اختلف جنس المقيدين المقوم بهما لم يكمل نصاب أحدهما بالآخر ولا تجزأ كاه فيمالم يبلغ نصابا منهما
 أو من أحدهما ما قلوبى ومر عن الاسنى مثله (قوله وان كان دون نصاب) كان المناسب ذكره عقب قول
 المصنف الباقي (قوله أو من أحد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله كاهم) اى فى شرح فان غالب نقدان
 وبلغ باحدهما الخ (قوله ويجزى ذلك أى التقسيط روض (قوله فيقوم ما يخص كلابه) اى فيقوم ما يخص
 الصبيح بالصبيح وما يخص المكسر بالمكسر روض (قوله فيما مر) اى فى شرح فان ملك العرض بنقد يقوم
 به (قوله لاختلاف السبب) الى قوله أو اشتري فى المعنى الاقوله وهو المال والبدن وقوله قال الى المتن وقوله
 وانفق الى المتن وقوله اذلا تضم الى المتن الى قوله ولا يتصور فى النهاية الا ما ذكر (قوله وهو المال والبدن)
 فيه نظر تأمل شو برى ووجه النظر أن البدن ليس سبباً لكاه الفطر وانما سببها ادراك خرم من رمضان وخرم من
 شوال شيخنا اه يجزى وقد يجاب بان البدن سبب أيضاً ولو بعيد الما يأتى أنهم اطهر تالفاً (قوله فى الصيد)
 أى المملوك اذا قتله الحر من نهاية (قوله أو ثمر أو حبا) ولو قال المصنف ولو كان العرض مما يجزى كاه فى عينه
 إحدى المرتين والفضة فى الأخرى ثم يقوم العرض بهما مرتين كذلك وركى الاكثر من كل منهما باقى
 المثال وقومنا الفضة والذهب بعد فرض ان الاكثر الذهب فساوت العشر ومن مثقالا من الفضة عشرة من
 الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض ان الاكثر الفضة فساوت العشر ومن مثقالا من الذهب أر بعين من
 الفضة فيقوم العرض بهما مرتين بهذه النسبة تركى باعتبار الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أر بأعه بالذهب
 وثلاثة أسباع بالفضة تركى عن ثلاثة أر بأع القيمة ذهباً ثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان أحد
 الجنسين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك بهما وجعل قدر كل منهما فيجعل اعتبار غالب نقد البلد كما قاله فيما لو
 شك فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان يقوم بجميع العرض ما عدا ما يساوى منه أقل منقول بكل
 منهما فلا يرجع (قوله فيقوم باهم اشاء) فى العباب وشرحه للشارح ولو اشتراه أى عرض التجارة بنصابين
 أو أقل من النقد قوم بهما جميعاً بنسبة التقسيط يوم الملك بان يقوم أحد النقيدين بالآخر فان اشترى عرضاً
 بمائتى درهم وعشرين ديناراً فساوت المائتان عشرين مثقالاً أو عشرة ونصف العرض فى الاولى وثلاثة فى
 الثانية مشترى بدراهم ونصفه فى الاولى وثلاثة فى الثانية مشترى بالدينار وكذا يقوم آخر الحول بهما مع
 ما قبله علم أنه لابد من تقويمهم فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك المعروف بالتقسيط ثم آخر الحول
 المعروف وجوب الزكاة فيزكى ان بانغنى الاحوال كلها نصابين فى آخر كل حول وان لم يبلغا نصابين فابالغ
 منهما نصاباً زكاه وحده ولا زكاة فيما لم يبلغ منهما نصاباً وان بالغوا قوم الكل باحد النقيدين اذلا يضم
 أحدهما الى الآخر اه وعادة الروض وشرحه وان ملكه بنصابين من النقيدين قوم أحدهما
 بالآخر اعرفه التقسيط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما نصفين الخ
 اه (قوله فى المتن وان ملك بنقد وعرض) هل من ذلك مالو ملكه بنقد معشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل
 خالصه وما قابل بنحو نحاسه بغالب نقد البلد (قوله فيقوم ما يخص كلابه) عبارة شرح الروض فيقوم

(وقيل يتخير المالك) فيقوم
 بأهم ما شاء كعطى الجبران
 وصححه فى أصل الروضة
 واقتضاه كلام المجموع
 وغيره واعنده الاسوى
 وغيره وبوبه ما يأتى فى
 الفطرة فى أقوات لا غالب
 فيها انه يتخير ولا يتعين
 الانفع وعليه فقار اجتماع
 ما ذكر بأن تغلق الزكاة
 بالعين أشد من تعلقها بالقيمة
 فسوى هنا أكثر (وان
 ملك بنقد وعرض) كاتى
 درهم وعرض فنية (قوم
 ما قابل النقد به) (قوم
 الباقي بالغالب) من نقد
 البلد وان كان دون نصاب
 أو من أحد الغالبين اذ بالغه
 به فقط كاه لان كلاهما
 لو انفرد كان حكمه ذلك
 ويجزى ذلك فى اختلاف
 الصفة أيضاً كان اشترى
 بنصاب دنائير بعضها صبيح
 وبعضها مكسر وتقواها
 فيقوم ما يخص كلابه لكن
 ان بلغ مجموعهم نصاباً
 تركى لاتحاد جنسهما
 ويفرق بين التقويم بالمكسر
 هنادون غير المضروب فيما
 مر بان كسره لا ينافى
 التقويم به بخلاف غيره
 (وتجب فطرة عبيد التجارة
 مع زكاتها) لاختلاف
 السبب وهو المال والبدن
 فلم يتداخل كالقيمة والجزاء
 فى الصيد (ولو كان العرض
 بمائة)

لكان أعم واستغنى عن تقدير هذا معنى (قوله أو ثمر أو جبا) أى كان اشترى التجارة نخلا مثمرة أو فثمرت أو أرضا مزرعة أو فزرعها بذر التجارة سم وعباب (قوله أو اشترى دنائير) ليتأمل بصري عبارة الاعباب ويأتى ما تقرّر في الثمر والحب كما يحسنه بعض المحققين فيقالو كان المملوك للتجارة نقدا كان اشترى لها دنائير بخنطة مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أول وغيره نقدًا بنقد كما يفعل الصارفة فإن الحول ينقطع بذلك ومن ثم لا زكاة على الصارفة اهـ (قوله مثلا) لعلمه راجع للشراء والدنائير أيضا أى فمثل الشراء سائر المعاوضات ومثل الدنائير الدراهم ومثل الخنطة بقية العروض (قوله كنسع وثلاثين الخ) أى وكسعة عشر من الدنائير قيمتها مائتان وكعشر من منها قيمتها دون المائتين في مسئلة ابن النقيب أى وغالب نقد البلد الدراهم (قوله أو كل نصابهما) أى كاربعين شاة قيمتهما مائتان درهم معنى (قوله واتق الخ) الأولى حذف الواو قول المتن (فزكاة العين) قال في شرح المنهج أى والغنى والنهاية فعلم أنه لا يجتمع الزكاة لأن الخلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمرة وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجرة عند تمام حوله اهـ وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حوله التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الإخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل سم قال ع ش وعليه فقديقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع الزكاتين في مال واحد لأنه زكاة الثمر عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكاة عنها بعد بدو الصلاح فتكرر فيه زكاة مالها لان يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لين اهـ (قوله وإذا أخرج زكاة العين في الثمر والحب الخ) أى فيما اذا بدا صلاح الثمر واشتد الحب قبل حوله التجارة وهو ظاهر ان تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجرة والارض فهل يسقط زكاة مالها لعدم تمام نصابها أو يضم نصابها أو يضم الشجرة الى الثمر والارض الى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاة عنه وتسقط زكاة العين فيه نظرا والاقرب أخذ من اطلاقهم وجوب زكاة العين اذا تم نصابها بالاول لعدم تمام النصاب ع ش أقول ويصرح بالاول قول الشارح ان بلغت نصابا الخ وما نذكر في حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط الخ) قال في الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذي يخرج زكاة فيه بعد الجداد لا من وقت الإدراك وتجوز زكاة التجارة فيه ابدأ أى في الاحوال الآتية اهـ والظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الشجرة من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهم سم (قوله في قيمة عروضه) أى التجارة (قوله اذا تضم الخ) تعليل لفهوم قوله ان بلغت الخ وهو ما لو لم تبلغه بصري عبارة العباب وشرحه ولا يسقط بإخراج العشر زكاة التجارة للعذر والتين والارض لكن اذا نقصت قيمة هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لأنه أدى زكاة كليهما ولاختلاف حكمهما كما علم ما تقرّر اهـ (قوله اذا تضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

ما يخص الصحيح بالصحيح وما يخص المكسر بالمكسر اهـ (قوله أو ثمر أو جبا) أى كان اشترى للتجارة نخلات مثمرة أو فثمرت أو أرضا مزرعة أو فزرعها بذر التجارة (قوله في المتن فزكاة العين) قال في شرح المنهج فعلم أنه لا يجتمع الزكاة لأن الخلاف فيه كفى المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مالا زكاة في عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبدا قبل حوله صلاح ثمرة وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجرة عند تمام حوله اهـ قال في الروض وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذي يخرج زكاة فيه بعد الجداد لا من وقت الإدراك وتجوز زكاة التجارة فيه ابدأ أى في الاحوال الآتية اهـ والظاهر ان ابتداء الحول الثاني على الشجرة من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهم ويقول شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حوله التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الإخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل (قوله اذا تضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول

أو ثمر أو جبا قال ابن النقيب أو اشترى دنائير للتجارة بخنطة مثلا (فان كل) يتلث الميم (نصاب احدى الزكاتين فقط) كنسع وثلاثين من الغنم قيمتها مائتان وكل بعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غيره معارض (أو) كل (نصابها) وانفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هي الواجبة (في الجديد) لقونها للاجتماع عليها بخلاف زكاة التجارة وإذا أخرج زكاة العين في الثمر والحب لم تسقط زكاة التجارة في قيمة عرضها من نحو الجذع والارض وتبين الحب ان بلغت نصابا فلا يضم لقيمة الثمر والحب (فعلى هذا) وهو تقديم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بأن) أى كان (اشترى بماله) بعد ستة أشهر من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصده القنية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر ولا يتصور سبق حول العين في السائمة

الثمر والحب بأن يبدو الصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كما علم مما سمر أنه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر حولها (فالأصح وجوب زكاة التجارة أتمام حولها) ثم لا يحبط بعض حولها ولأن الموجب قد وجد ولا معارض له (ثم) من انقضاء حولها (يفتح حول زكاة العين أبدا) أي في سائر الأحوال وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور) بل بالقسمة وهو الأصح فعلى المالك زكاة الجميع (ربحا ورأس مال لأنه ملكه) (فإن أخرجها) من عنده فواضح أو (من مال القراض حسبت من الربح في الأصح) كونه المال من نحو أجرة دلال وفطيرة عبد تجارة وفداء جنانية (وإن قلنا) بالضعيف أنه (يملك) الربح المشروط له (بالظهور) لزوم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لأنه مالك لهما (والمذهب) على هذا الضعيف (أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لأنه من التوصل إليه متى شاء بالقسمة فهو كدين حال على ملى وعليه فابتداء حول حصته من الظهور

(باب زكاة الفطر)*

سميت به لأن وجوبها بدخوله كذا يأتي على ضعيف

الأول لاداء الزكاة فيه فبما كان زكاة عين لا فيما بعده لأن زكاة ثمره حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة أخرج حولها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا ركني الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأ من الوقت الذي يخرج فيه زكاة بعد الحداد كما في الحاشية الأخرى عن الرض وشرحه سم أقول والذي يقتضيه كالمهم أنه من كذا في الصورة المذكورة الجميع لحول الثمر والشأن إذا لم تبلغ قيمة الثمر أو الحب نصابا أيضا ولا يبر كذا ماله من الحلوة الثاني والله أعلم (قوله لأنه الخ) أي السوم (قوله مما سمر) أي أن نقاب قوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) أي في قيمة العروض لا العين كما سكردي عبارة عس وليس فيه وجوب زكاة لأن ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيته خاليا عن الثمر اه (قوله وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر) زاد الرض عقب هذا إذا اتفق الحولان واشترى بهما عرضا أي بعد سنة أشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص في نصاب الساعة أي حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل أي إلى زكاة العين لأن الحول انعقد للتجارة انتهى اه سم (قوله بل بالقسمة) إلى الباب في النهاية والمغنى (قوله فواضح) أي ولا رجوع له على العامل عس (قوله وعليه الخ) أي على ذلك الضعيف (خاتمة) يصح بيع عرض التجارة قبل إخراج زكاته وإن كان بعد وجوبها أو باعه بعرض فنية لأن متعلق زكاته القيمة وهي لا تفوت بالبيع ولو اتفق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لأنهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كأن البيع يبطل متعلق زكاة العين وكذلك وجعه صدقا أو صلحا عن دم أو نحوه هـ مالان مقابل له ليس بمال فان باعه صحا بقاء قدر الحماة كما هو بطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تقريرا للصيغة معنى ونهاية وشرح الرض وشرح العباب قال عس قوله ورجع في الباقي أي ويعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لأنه مخاطب بالأخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه والأدلة ما دام التعلق بما بقي لأنه حق الفقراء اه

(باب زكاة الفطر)*

(قوله سميت) إلى قوله كما في المجموع في المغنى لا قوله كذا إلى ويقال (قوله سميت به الخ) كذا في المغنى وقول الشارح وإنما يتأتى الخ ممنوع أما الأول فليجوز أن يكون مراد قائل ذلك أن وجوبها يتحقق به إذا هو الجزء الأخير من العلة وأيضا فباء السببية لا يتعين أن يكون مسدودا حولها هو السبب التام وأما الثاني فواضح جدا وما أدري ما منشأ الجدل على البيانية على ذلك التقدير ولا يقال إن منشأ قوله به أي بالفطر لأننا نقول المرجع إلى زكاة الفطر والتذكير على تأويل اللفظ أو الاسم سائغ شائع ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله وإنما يتأتى الخ فيه نظر لأن قول هذا القائل أن وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره

الثمر والحب الأول لاداء الزكاة فيه فبما كان زكاة عين لا فيما بعده لأن زكاة ثمره حتى لو نقصت قيمة عروض التجارة المذكورة أخرج حولها عن النصاب وبلغت بقيمة الثمر والحب نصابا ركني الجميع لحول الثمر والحب الثاني الذي ابتدأ من الوقت الذي يخرج فيه زكاة بعد الحداد كما في الحاشية الأخرى عن الرض وشرحه سم أقول والذي يقتضيه كالمهم أنه من كذا في الصورة المذكورة الجميع لحول الثمر والشأن إذا لم تبلغ قيمة الثمر أو الحب نصابا أيضا ولا يبر كذا ماله من الحلوة الثاني والله أعلم (قوله لأنه الخ) أي السوم (قوله مما سمر) أي أن نقاب قوله وإذا أخرج الخ (قوله ثم زكاة التجارة الخ) أي في قيمة العروض لا العين كما سكردي عبارة عس وليس فيه وجوب زكاة لأن ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيته خاليا عن الثمر اه (قوله وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر) زاد الرض عقب هذا إذا اتفق الحولان واشترى بهما عرضا أي بعد سنة أشهر مثلا استأنف الحول من حين شرائه فلو حدث نقص في نصاب الساعة أي حيث غلبناه انتقل إلى التجارة واستأنف الحول فلو حدث نتاج لم ينتقل أي إلى زكاة العين لأن الحول انعقد للتجارة انتهى اه والله تعالى أعلم

(باب زكاة الفطر)*

(قوله وإنما يتأتى على ضعيف) فيه نظر لأن قول هذا القائل أن وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره أيضا مع فهو لا ينافي كون الوجوب بالجزءين وقوله وإن الإضافة بيانية هو مسلم أن كان هذا القائل صرح بأنها سميت بالفطر فإن قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز أداء مرجع الضمير المذكور للفظ زكاة الفطر

وان الاضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انها بمعنى اللام فصواب العبارة اضيفت اليه لانه جزء (٣٠٥) من وجه المركب الاتي يقال

زكاة الفطرة بكسر الفاء
وقول ابن الرفعة بضمها
غير يلائم لانها تخرج عن
الفطرة أي الخلقه اذهي
طهرة البدن كما يأتي وتطلق
على المخرج أيضا وهي مولة
لا عريسة ولا معربة بل
هي اصطلاح للفقهاء فتكون
حقيقة شرعية كما في المجموع
عن الحاوي وأما ما وقع في
القاموس من انها عربية
فغير صحيح لان ذلك المخرج
يوم العيد لم يعلم الا من الشارع
فأهل اللغة يجهلونه فكيف
ينسب اليهم ونظير هذا أعني
خلة الحقائق الشرعية
بالحقائق الغيرية ما وقع له
في تفسيره العزيز بربانه
ضرب دون الحدو يأتي في
بابه التنبيه عليه مع بيان انه
وقع له من هذا الخلط شيء
كثير وكما غلط يجب التنبيه
له وفرضت كرمضان ثاني
سني الهجرة ونقل ابن
المنذر الاجماع على وجوبها
ومخالفة ابن اللبان فيه
غلط صريح كما في الروضة
قال وكيع زكاة الفطر
لشهر رمضان كسجدة
السجود والصلاة تجبر نقص
الصوم كما يجبر السجود
نقص الصلاة ويؤيده الخبر
الصحيح انها طهرة للصائم من
الغو والرفث والخبر الحسن
الغريب شهر رمضان معلق
بين السماء والارض لا يرفع
الا زكاة الفطر (تجب
بأول ليلة العيد) أي بادره
هذا الجزم مع ادراك آخر جزء من رمضان

أيضامه فهو لا ينافي كون الوجوه بالجزأين و (قوله وان الاضافة بيانية) هو مسلم ان كان هذا القائل
صرح بانها سميت بالفطرة فان قال سميت به بالفطر لم يلزم ذلك لجواز أن مرجع الضمير المذكور لفظاً زكاة
الفطر كما أن مرجع الضمير في بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك أن تسلم رجوع الضمير الى الفطر وتنع
الثاني بان المراد جعل الفطر جزءاً من الاسم وله نظائر (قوله وان الاضافة الخ) عطف على قوله ضعيف
(قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية الاقوله كما في المجموع الى وفرضت (قوله ويقال زكاة الفطرة)
وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطلق) أي الفطرة بالكسر و (قوله أيضا) أي كما أطلقت على الخلقة
سم (قوله وهي) أي الفطرة بمعنى المخرج سم وعش وقوله مولة أي نطقهم المولدون و (قوله لا عربية)
وهي التي تكلمت بها العرب مساوٍ معاً واضح لغتهم و (قوله ولا معربة) والمعرب هو لفظاً غير عربي
واستعملته العرب في معناه الاصل في تغيير ما أي في الغالب عش عبارة الرشيدى قوله مولة لا عربي الخ
بمعنى أن وضعه على هذه الحقيقة مولى من جملة الشرع بدليل قوله فتكون حقيقة شرعية والا فالولد هو اللفظ
الذي ولده الناس بمعنى اخبروه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله
التي فطر الناس عليها اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والانساب أن يقول
حقيقة شرعية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية بما أخذت التسمية به من كلام الشارع ثم رأيت سم على
الشيعة قال مانصه فان قلت كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع
قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى
لا شبهة في صحتها وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار اصطلاح الاصولي هي ما كان بوضع الشارع
فليست ما انتهى اه عش (قوله فغير صحيح) قديماً يقال يجوز أن يكون مراد صاحب القاموس بالعربية
شعر المعربة فيشمل الحقيقة الشرعية وبسليم أن مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت مقدم على الثاني ولا مانع
من كون أهل الجاهلية يعتادون صدقة يوم الفطر من غير شريع سواء كان ذلك مستمراً الى زمنه صلى الله عليه
وسلم أو انقطع بعد بعثته وبالجملة فتأويل كلام الاجلاء وجملة على محل حسن أولى بحسب الامكان وهذا على
تقدير تصريحه بانها عربية فان كان كما نقله الفاضل المحشي من ان عبارته والفطرة صدقة الفطر فليس
تصريحاً في كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه
بشهرته اه بصري بخذف (قوله وفرضت) الى قوله ويؤيده في المعنى الاقوله ونقل الى قال (قوله ثاني
سني الهجرة) كان الظاهر التأييد قال عش لم يبين في أي يوم من أي شهر وعبارته المواهب اللدنية
وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين اه (قوله غلط صريح الخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر أن
فيه خلافاً لغير ابن اللبان ويحجب عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع أو يرد بالاجماع في عبارة غير واجبه
ما عليه الا كثرون ويؤيده قول ابن كيم لا ينكر جاحداً هانئاً (قوله تجبر نقص الصوم الخ) وجه الشبه
وان كانت هذه واجبة وذلك مندوباً عش (قوله ويؤيده) أي قول وكيع (قوله والخبر الحسن
الغريب شهر رمضان الخ) والظاهر ان ذلك كناية عن توقف ثوابه العظيم على اخراجها بالنسبة للقدار
عليها الخاطب بها من نفسه فلا ينافي حصول أصل الثواب ويتردد النظر في توقف الثواب على اخراج زكاة
عمومه وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه انما هو بطريق التبع على انه
لا يبعد أن فيه تطهيراً له أيضاً التحاف لان ج اه عش زاد الجبرني عن الشوري وليراد ما نصه ولا
يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور اذ لم تؤد عنه الفطرة اذ لا تقصير منه اه (قوله أي بادره هذا) الى
قول الميز و يس في النهاية الاقوله وبأول الليل الى ولما تقرر وقوله بشرط الغنى الى المتن وكذا في المعنى
الاقوله وكانت حياته مستقرة وقوله ولوشك الى المتن (قوله مع ادراك آخر جزء الخ) قال الاسنوي ويظهر
كما ان مرجع الضمير في بدخوله للفطر (قوله وتطلق) أي الفطرة وقوله أيضاً أي كما أطلقت على الخلقة
(قوله وهي) أي بهذا المعنى اه (قوله وأما ما وقع في القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

وكونت السيد موت العبد فيستردها سيد ع ش أي بشرطه (قوله أو باعه قبله الخ) انظر اذا قارن تمام البيع
 الناقل للملك أول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت
 أي تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والمورث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك
 فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع
 ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأت في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزآن من آخر
 نوبة أحدهما والآخرون نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الأصل الوجوب عليهما الا اذا وقع
 زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حيثئذ مر اه سم وتقدم عن الغني ما يوافق
 (قوله أو طلق) قال سم على البهجة لوعاق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه
 تسقط فطرته اعنه لانهم لم يدركوا الجزآن في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب
 التحمل عنها من ولوعاق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لان الطلاق يقع بمقارنا
 للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عند مزوجة ع ش وتقدم عن الاستوى
 وشيخنا ما يخالفه وهو الظاهر لانهم لم يدركوا الجزأ الأول (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه
 أعتق القن قبله عتق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول يبيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها
 لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فانه يريد نقلها الى غيره شرح مر اه
 سم قال ع ش قوله مر ولزمه الخ أي لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى طلاق زوجته قبل وقت
 الوجوب لم تسقط فطرته اعنه وقوله مر فانه يريد نقلها الى غيره أي وهو العبد بتقدير يساره بطر وماله
 قبل الغروب أو بشام ملكه على ما يريده بان كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن ليست من محل البحث
 لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده اه قول المتن (بعد الغروب) أي أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا
 (قوله ممن يؤدي عنه) بيان لمن في عن مات كرهى أي فيؤدي ببناء المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة
 الخ) مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك بخلافه والا
 ففيه نظر لانه ما دام حيا حكمه كالصبي حتى يقتل فانه ع ش (قوله عنده) أي وقت الغروب (قوله
 واستغناء القريب) أي الذي يؤدي عنه كرهى (قوله وانما سقطت الخ) جواب سؤال منسوبة قوله ولو قبل
 التمكن عبارة النهاية والغني ولومان المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في

أو باعه قبله وجب الاخراج
 على الوارث أو المشتري
 واذا قلنا بالاطهر (فتخرج
 عن مات) أو طلق أو أعتق
 أو بيع (بعد الغروب) ولو
 قبل التمكن ممن يؤدي عنه
 وكانت حياته مستقرة عند
 لو جرد السبب في حياته
 واستغناء القريب كونه
 وانما سقطت زكاة المال
 بتلغه قبل التمكن للتعليق
 بعينه وهذا الزكاة متعلقة
 بالذمة بشرط الغني ومن ثم
 لو تلف ماله هنا قبل التمكن
 سقطت كافي تلك (دون
 من ولد)

منه ان لم يكن له تركته سواء مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته ان قبل الوصية لانه وقت
 الوجوب كان في ملكهم شرح مر وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبد اغفر بت الشمس ليلة الفطر
 وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بان يكون اختياراً لاحد هما وان لم يتم له الملك وان قلنا
 بالوقف للملك بان كان اختياراً لهما فعلى من يؤول اليه الملك فطرته اه وظاهره جواز تأخيرها عن يوم العيد
 اذا استغرقه خيارهما الى ان يتبين من آل اليه الملك فابرجع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر اذا قارن تمام
 البيع الناقل للملك أول جزء من ليلة العيد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو
 قارن الموت أي تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والمورث وكذا لو قارن موت
 الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه
 والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأت في عبد مشترك مثلاً فوقع
 أحد الجزآن من آخر نوبة أحدهما والآخرون نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الأصل
 الوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حيثئذ مر (قوله أو
 أعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول
 يبيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا تنقل الزكاة لغيره بل يسقطها والأصل عدم وجوبها بخلاف

أى تم انفصاله وتجدد من
 زوجة وقن واسلام وغنى
 بعد الغروب لعدم ادراكه
 الموجب ولو شك في الحدوث
 قبل الغروب أو بعده فلا
 وجوب كما هو ظاهر للشك
 (وبسن أن) تخرج يوم
 العبد لاقبله وأن يكون
 اخراجها قبل صلاته وهو
 قبل الخروج اليها من بيته
 أفضل للاسراع الصحيح به وأن
 (لا تؤخر عن صلاته) بل يكره
 ذلك للخلاف القوي في
 الحرمة حينئذ وقد صرحوا
 بأن الخلاف في الوجوب
 يقتضى كراهة الترك فهو
 في الحرمة يقتضى كراهة
 الفعل وبما قررته أن الكلام
 في مقامين نذب الاخراج قبل
 الصلاة والخلاف الافضل
 ونذب عدم التأخير عنها
 والافضل كراهة وان كلام
 المتن انما هو في الثاني يندفع
 الاعتراض عليه بأنه لوهم
 نذب اخراجها مع الصلاة
 ووجه اندفاع ما تقرران
 اخراجها معها من جملة
 المنسوبة وان كان الافضل
 اخراجها قبلها فما أوهمه
 صحيح من حيث مطلق
 النديسة من غير نظر الى
 خصوص الافضلية التي
 قوهمها المعترض وان تبعه
 شيخنا جفى على ان اخراجها
 معها غير مندوب وألحق
 الخوارزمي كشخه البغوي
 ليله العبد بيومه ووجه
 بأن الفقهاء يرونهم الغد
 فلا يتأخر كلهم عن غيرهم

المجموع بخلاف المال وفرق بان الزكاة تتعلق بالعين والفقرة بالذمة اه (قوله أى تم انفصاله) أى ولو
 خرج بعضه قبل الغروب اه سم عبارة النهاية ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الحنين قبل الغروب
 وباقيه بعده لم يجب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله اه قال ع ش قوله مر وباقيه بعده قال سم على المنهج
 وينبغي أو معه لأنه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله ش من رمضان بل أول شوال اه (قوله
 وتجدد) أى حدث نهاية (قوله واسلام وغنى) فيه حازة اذ التقدير دون من تجدد من اسلام وغنى سم
 (قوله بعد الغروب) أى أو معه شيخنا (قوله بعد الغروب) أى في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في
 الاسلام سم (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل
 الغروب أو بعده فهل يجب لان الاصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لان الاصل عدم الوجوب وعدم ادراك
 وقت الوجوب سم قال ع ش بعد نحو ما ذكر والا قرب الاول للاملة المذكورة ورر بهذا الاصل على
 كون الاصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجة الذين هما سبب الوجوب اه (قوله
 ان تخرج) الى قوله للخلاف في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لاقبله (قوله يوم العيد الخ) قال القليوبي نعم
 لو شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالامس فاخراجها ليلاً أفضل قاله شيخنا كشخه البرلسي ولو قيل بوجوب
 اخراجها فيه حينئذ لم يبعد فراجعنا انتهى اه كردى على بأفضل (قوله لاقبله) شامل لليلة وسياق ما فيه سم
 (قوله وان يكون اخراجها قبل صلاته) ولو تعارض عليه الاخراج وصلاة العبد في جماعة هل يقدم الاول أو
 الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تستد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع ع ش وحزم بذلك باحش
 (قوله للاسراع الصحيح به) أى بالاخراج قبل الخروج الى صلاة العبد نهاية ومغنى (قوله بل يكره ذلك) أى
 تأخيرها عن الصلاة الى آخر يوم العيد مغنى ونهاية وشيخنا (قوله فهو) أى الخلاف (قوله وبما قررته الخ)
 متعلق بقوله يرفع الخ كردى (قوله نذب الاخراج الخ) أى الاول نذب الخ (قوله والا) أى بان أخرجهما مع
 الصلاة (قوله ونذب عدم التأخير الخ) أى والثاني نذب عدم التأخير الخ شامل للمعية (قوله وان كلام
 المتن الخ) عطف على قوله ان الكلام الخ (قوله عليه) أى على المتن كردى (قوله بأنه لوهم نذب اخراجها مع
 الصلاة) أى وظاهر الحديث برده مغنى (قوله ما تقرر) أى ما يقههم مما تقرر كردى (قوله فما أوهمه) أى
 المتن من أن اخراجها مع الصلاة مندوب (قوله التي توهمها) صفة الافضلية (قوله وان تبعه شيخنا الخ) أى
 والمغنى (قوله جفى على أن اخراجها معها غير مندوب) في الحزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال ان تعبير
 المنهاج صادق باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على جملة كلام المنهاج على
 المقام الاول اذ لا مانع من جملة عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من ارادة بيان سنية
 اخراجها قبل الصلاة سم (قوله وألحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما يخبر بها
 قبل العبد بيوم أو يومين فخرج الودود (قوله ووجه الخ) قديقتضى أفضلية الاخراج ليلاً سم أى

الاولى فانه يريد نقلها الى غيره شرح مر (قوله أى تم انفصاله) أى ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله
 واسلام وغنى) فيه حازة اذ التقدير دون من تجدد من اسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أى في المخرج عنه في
 الغنى وكذا في المخرج عنه في الاسلام (قوله ولو شك في الحدوث الخ) بقى ما لو شك في أن الموت أو الطلاق أو
 العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لان الاصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لان الاصل عدم
 الوجوب وعدم ادراك وقت الوجوب فيه نظر (قوله لاقبله) شامل لليلة وسياق ما فيه (قوله وان تبعه
 شيخنا جفى على ان اخراجها معها غير مندوب) في الحزم بأنه جرى على ذلك نظر لأنه قال ان تعبير المنهاج صادق
 باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على جملة كلام المنهاج على المقام الاول
 اذ لا مانع من جملة عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرضه من ارادة بيان سنية اخراجها
 قبل الصلاة فليتأمل ل وفي الناس من يتنبه اعلم أن من العبادات ما يستحب تأخير فعله عن أول وقت وجوبه
 وزكاة الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قديقتضى أفضلية الاخراج ليلاً

قال الاسنوي وانا طة ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلو أخرت عنه سن أخرجهما أوله ليمتدع الوقت للفقران نعم بسن تأخيرها عنها
لانتظار قريب أو جار ما لم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته مال (٣٠٩) أو مستحق لقول المعنى المقصود وهو
اغناؤهم عن الطلب في يوم

السرور ويجب القضاء
فور الغيبته بالتأخير
ومنه يؤخذ انه لو لم يعصبه
لخوئسيان لا يلزمه الغور
وهو ظاهر كمنظارة
* (تنبيه) * ظاهر قولهم
هنا كغيبته مال ان غيبته
مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه
نظر كافتاء بعضهم أنها تمنعه
مطلقا أخذنا بما في المجموع
ان زكاة الفطر اذا عجز عنها
وقت الوجوب لا تثبت في
الذمة اذا دعاء الغيبة من
جمله العجز هو محل النزاع
والذي يتجه في ذلك تفصيل
يجمع به أطراف كلامهم
وهو ان الغيبة ان كانت لدون
مرحلتين لزمته لانه حينئذ
كال حاضر لكن لا يلزمه
الاقتراض بل له التأخير الى
حضور المال وعلى هذا
يحمل قولهم كغيبته مال أو
لمرحلتين فان قلنا بما رجحه
جمع متأخرون انه يمنع
أخذ الزكاة لانه غنى كان
كالقسم الاول أو بما عليه
الشك ان كالمعذور
فيأخذها لم يلزمه الفطرة
لانه وقت وجوبها فقير
معدم ولا نظر لقدرته على
الاقتراض لم يشقه كما صرحوا
به (ولا فطرة) ابتداء ولا
تحملا (على كافر) أصلي
اجماعا والخبر ولا نها طهرة
وليس من أهلها نعم يعاقب

من الأخراج نهارا (قوله قال الاسنوي) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمعنى (قوله وانا طة ذلك) الى قوله نعم
جزم بذلك النهاية والمعنى بلا عذر (قوله وانا طة ذلك الخ) أي أخرج الفطرة كتردي أي قولهم بسن
الأخراج قبل الصلاة (قوله نعم بسن الخ) عبارة النهاية وسيأتي في زكاة المال التأخير لانتظار نحو قريب
وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر اه ع ش وقياس ما يأتي أنه لو أخرها عن غرض من
هذه ثم تاف المال استقرت في ذمتها ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس
من العذر انتظار الاحوج ع ش قال سم هل من العذر عدم تبين المال اذا بيع بشرط الخيار له ما أو تأخر
قبول الموصى له به اه (قوله كغيبته مال الخ) أي لا كانتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها
عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها له ان لم يشد ضرر الحاضر بن شيخنا (قوله أو مستحق)
ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة اليه محلي اه بيجري (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير
الفطرة عن الصلاة كتردي (قوله ويجب القضاء الخ) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن زكاة المال المؤخرة
عن التمكن تكون أداء والفرق أن الفطرة مؤقته بمن محدود كالصلاة معني ونهاية (قوله فورا) قال في
شرح الروض فيما اذا أخرها بلا عذر انتهى اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم ان تحصر المستحقون
وطالبوه وجب الفور كطوب الماوسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي ع ش عقب
حكايه هذا التنبيه بتما مانه وصحة قضية اقتصار الشارح مر على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير ان
المعتمد عنده مر الوجوب مطلقا وانما اغتفر له جواز التأخير بعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار
الشارح الخ أي والمنهج والمعنى (قوله مطلقا) أي سواء كان لمرحلتين أو دونها ع ش (قوله اذا دعاء الخ) اه
لقوله كافتاء بعضهم الخ وتوجيه للنظر في ذلك الافتاء (قوله أول مرحلتين الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين
(قوله كان كالقسم الاول) أي تلزمه الفطرة مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله
وولدان في أب في النهاية الا قوله وانما أخر الى وجزم وقوله ويعمل الى أم المرد وقوله ووجه الى أم الما كاتب
وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم الى وجزم وقوله وظاهره الى أم المرد قول المتن (على كافر) فلو خالف وأخرجها
حينئذ فالأقرب أنه يعاقب عليه في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكن من صحة أخرجها بان باقي بكامة
الاسلام ونقل بالدرس عن ابن ج في شرح الاربعين خلافة وفيه وقفة ولو سلم ثم أراد أخرجها عما مضى
له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح مر من عدم صحة قضائه لما فاته من الصلاة في الكفر عدم صحة أدائه هذا
وقد يقال يصح ويقع تطوعا ويقرب بان الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فانه من أهلها في
الجهة اذا بعد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا خصوص وقوعها فرضا ووقعت تطوعا
ع ش أي وهو الأقرب (قوله أصلي) سيد كرجحته (قوله والخبر) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم
يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكاف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من
المسلمين لجواز أنه لان المسلم هو الذي يمثل سم (قوله مستولته) الاولى ولومستولته (قوله المسئلة) أي اذا

(قوله نعم بسن تأخيرها عنها) لانتظار قريب أو جار ما لم يخرج الوقت اه (عبارة الناشئ لو أخر الاداء الى
قريب الغروب بحيث يتضيق الوقت فالقياس انه يأثم بذلك لانه لم يحصل الاغناء عن الطلب في ذلك اليوم الا
ان يؤخرها لانتظار قريب أو جار فقياس الزكاة انه لا يأثم ما لم يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبته مال
الخ) هل من العذر عدم تبين المال اذا بيع بشرط الخيار له ما أو تأخر قبول الموصى له به (قوله ويجب
القضاء فورا) قال في شرح الروض فيما اذا أخرها بلا عذر اه (قوله وهو ظاهر) نعم ان تحصر المستحقون
وطالبوه وجب الفور كطوب الماوسر بالدين الحال مر (قوله نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها) أي
بناء على انه مكاف بفروع الشريعة وهذا منها وقد يستدل عليه بقوله تعالى ولم نك نعظم المسكين أي نخرج

عليها في الآخرة كغيرها (الافق عبده) أي قبه ومستولته (وقريه) وخادم زوجته (المسلم) كل من ذكر وزوجته المسلمة ودونه وقت الغروب
(في الاصح) فتلزمه كالنفقة

أسلمت ثم غربت الشمس وهو مختلف في العدة مغنى ونهاية عبارة سم (فرع) أسلمت الزوجة وتختلف الزوج وجبت الفطرة أن أسلم في العدة مر اه وفي حاشية شيخنا على الغزى مثله بلا عوز زاد الشو برى والافيتين فرقتها من حين اسلامها فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لان الاصح الخ) والثاني أنها تجب على المخرج ابتداءً بنهاية ومغنى (قوله وعلى التحمل فهو كالحالة) أى فوجوبها على المؤدى بطريق الحوالة وهو الاعتماد لا بطريق الضمان وان جرى عليه جمع متأخرون محتجين بأنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المتحمل اجزاء وسقط عن التحمل بنهاية (قوله ومن ثم) أى من أجل أنه بطريق الحوالة لا الضمان (قوله لم يلزمها الخ) يعنى لو كان كالضممان للزمتها الاخراج (قوله كما يافى) يريد به قول المصنف قلت الخ كردى (قوله وانما اجزاء الخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر لكونها طهارة الخ) لا يخفى ما فى هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) أى عن استدلال القائلين بكونه بطريق الضمان بالاجزاء المذكور (قوله بكونه نوى) أى بأنه اغتفر عدم الاذن لكون التحمل عنه قد نوى بنهاية (قوله لان اجزاء نيته) أى التحمل عنه (قوله تصح من الكافر) أى عن مسلم يلزمه مؤنته (قوله ونقله فى الروضة وأصلها عن الاسلام الخ) عبارة المغنى وعلى الاول أى أنه كالحالة قال الامام لاصار الى أن التحمل عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم أن المنق عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه يكفى اخراجه ونيته لانه المكاف بالاخراج انتهى وظاهره وجوبها اه قال ع ش قوله مر وظاهره وجوبها معتمد أى وجوب النية على الكافر وهى للتمييز لا التقرب اه وفي البصرى مثله (قوله عنه) أى الامام (قوله وظاهره وجوبها) أى وجوب النية للتمييز لا للعبادة كردى وشيخنا عبارة سم والبصرى عبارة العباب فيجزئ دفعها بالنية تقرب وتجب نية التميز انتهى اه (قوله غلب فيها) أى الفطرة (المالية) أى على العبادة (والمواساة) أى الاعطاء كردى (قوله أما المرتد ومجونه الخ) وكذا العبد المرتد بنهاية يزاد المغنى ولو غربت الشمس ومن تلزم الكافر نفقته مرتد لم تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام اه قال ع ش بقى ما لو ارتد الاصل أو افرع وينبغى أن يأتى فيما قبل فى العبد اه (قوله فهى موقوف الخ) أى فطرة المرتد ومجونه ولو أسلم على عشرة تسوة قبل غروب الشمس ليلة العيد وأسلمن هن أيضاً قبله فلا وجه وجوب فطرة أو بع منهن بنهاية قال ع ش وينبغى أن توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التجبيل ويحتل وجوب اخراج زكاة أربع فور التحقق الزوجية فهن مبهمه ثم اذا اختار أو بعاتين ان أخرج عنهن الفطرة وهذا الثانى أقرب اه (قوله ولا فطرة على رقيق) أى استقرار افلا ينافى قوله السابق وعلى باب الخ ولا ما يافى سم أى فى شرح ولا العبد فطرة زوجته (قوله وهو الخ) أى المكاتب (قوله فلم تلزمه) أى السيد (فطرته) أى المكاتب قول زكاة الفطر ولا ينافيه قوله فى الحديث السابق من المسلمين لجواز انه لان المسلم هو الذى يعتل ويحتمل عدم الوجوب على الكافر مطلقاً فلا يعاقب عليها فى الآخرة (قوله ولان الاصح ان الفطرة الخ) قال فى شرح الروض ويجب القطع بان محله اذا كان المؤدى عنه مكافواً لا فتجب على المؤدى قطعاً اه وقد منع بان خطاب غير المكاف انما يمنع اذا كان مستقراً أما اذا كان منتقلاً عنه الى غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لان المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقاً (قوله ومن ثم لو أعسر زوج الحرة) لا يخفى ان المراد اعساره وقت الوجوب والمعسر حينئذ لا يخاطب بها فافهم معنى تعلقاتها بعلق حوالة (قوله نظر لكونها طهارة) لا يخفى ما فى هذا الاعتذار وقوة التأييد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الخ) أى كفى شرح الروض (قوله وظاهره وجوبها الخ) عبارة العباب فيجزئ دفعها بالنية تقرب وتجب نية التميز اه (قوله فهى موقوفة ان عاد الى الاسلام وجبت والا فلا) قال مر وكذا يقال فى العبد المرتد كما قال فى شرح الروض ان ذلك هو الموافق لكلام الجمهور وذلك لان الفطرة لا تجب الا على مسلم خلافاً لما صححه الماوردى من الوجوب وان لم يعد الى الاسلام (قوله فى المتن ولا فطرة على رقيق) أى استقرار افلا ينافى قوله السابق وعلى على باب الخ ولا ما يافى

ولان الاصح ان الفطرة تجب ابتداءً على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى وعلى التحمل فهو كالحالة ومن ثم لو أعسر زوج الحرة المورة لم يلزمها الاخراج كما يافى وانما جزاً اخراج التحمل عنه بغير إذن المتحمل نظر لكونها طهارة له فلا تأييد فى هذا للضمان خلافاً لمن زعمه وأما الجواب بكونه نوى ففيه نظر ظاهر لان اجزاء نيته هو محمل النزاع وحزم فى البسيط بأنها تصح من الكافر بغير نية نقله فى الروضة وأصلها عن الامام لعدم صحة نيته وعدم صائر الى ان التحمل عنه ينوى لكن فى المجموع عنه يكفى اخراجه ونيته لانه المكاف بالاخراج اه وظاهره وجوبها ويعلل بأنه غلب فيها المالية والمواساة فكانت كال كفارة اما المرتد ومجونه فهى موقوفة ان عاد الى الاسلام وجبت والا فلا (ولا فطرة على رقيق) لانه نفسه ولا عن غيره لان غير المكاتب لا يملك وجوبه ضعيف لا يحتل المواساة ولا استقلاله زل مع السيد منزلة أجنبي فلم تلزمه فطرته

المتن (وفي المكاتب وجهه) لو فسح المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما يرفع العقد من حينه سم زاد ع ش وانظر ولد الزنا وولد الملاعة هل فطرته على أمه أو لانيه نظر والا قرب الاول فلواستلحق المنفى باعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عباب وفي بعض الهوامش تقييده بما اذا أنفقت بلاذن من الحاكم والا فترجع وهو قريب اه وقوله وفي بعض الهوامش الخ أقول في شرح العباب ما يوافقه (قوله عنه) أي عن المبعوض (قوله هذا الخ) أي التقييد (قوله ان لم تكن مهابة) أي او كانت وقوع خرم من رمضان في نوبة أحد هما وخرم من شوال في نوبة الآخر باعشن وباقي عن سم مثله (قوله والازمت الخ) لو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بان كان آخر خرم من رمضان آخر نوبة أحد هما وأول خرم من شوال في نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما سم على الهجعة ع ش زاد سم على حج ثم رأيت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه اه (قوله ان المؤمن النادرة) أي التي منها الفطرة سم (قوله والافعل على كل قدر حصته) نقل سم على الهجعة عن الشارح اعتماده بقى ما لومات المبعوض أو ما نامعا وشك كافي للمهاياة وعدمها فهل تجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والا قرب الثاني وهذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالقرب المناصفة ع ش (قوله كما تقرر) أي بقوله عن نفسه (قوله اما ملوكه) الى المتن في النهاية (قوله اما ملوكه وقرية الخ) قال في شرح العباب أما زوجه فيلزمه من فطرته مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتي انه اذا كان الزوج عبد الزم فطرة زوجته ونفسها ان كانت حرة وسيد هان كانت أمة سم وعبرة ع ش وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والعقد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما فتى به شيخنا الرمي انتهى زيادى اه (قوله فيلزمه كل زكاة) أي يلزم المبعوض كل زكاة كل واحد من المملوك والقرية بمطلقا أي سواء كانت مهابة أو لم تكن كردى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في ثبوتها أيضا باعشن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعرفه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر له أخذه وقت الوجوب لمعاطلة الناطر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مالكا القدر المعالوم من ريع الوقف قبل قبضه حين أتى بماعليه ومن له دين دل على معسر تعذر استيقاؤه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه أو ينفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعاقبها بالعين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجهه) لو فسح المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبها على السيد أو لا لان الفسخ انما يرفع من الآن فقد كان مستقلا زمن الوجوب فيه نظر والظاهر الثاني فليراجع (قوله سيده خرم) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا ان لم يكن مهابة الخ) واذا وقع زمن الوجوب في نوبة السيد ولزمته الفطرة لزم المبعوض فطرة نحو قرينه ولا ينافيه انه في نوبة السيد له حكم الرقيق لانه بالنسبة لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رأيت الشارح صرح به آنفا (قوله والازمت من وقع زمن الوجوب في نوبته) بقى ما لو وقع أحد خرم في نوبة أحد هما والجزء الآخر في نوبة الآخر كان تحت نوبة أحد هما با آخر خرم من رمضان وكان أول نوبة الآخر ليلة العيد هل تجب عليهما أو لا تجب على واحد منهما فيه نظر والا قرب الاول كما لو لم تكن مهابة لان عدم اختصاص احدهما بمجموع الجزأين بمنزلة اشتراكهما فيه ثم رأيت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال مانصه فان غربت الشمس في نوبة أحد هما وطلع الفجر في نوبة الآخر قلنا يجب بالوقت لزمتهما اه ولا يضر في التأييد والتصريح تغريمه على مرجوح كالأجنبي (قوله ان المؤمن النادرة) التي منها الفطرة (قوله اما ملوكه وقرية الخ) قال في شرح العباب اما زوجه فيلزمه من فطرته مثل القدر الذي يلزمه لنفسه اه أي لما سياتي انه اذا كان الزوج عبد الزم فطرة زوجته ونفسها ان كانت حرة وسيد هان كانت أمة (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) أنها تلزمه في كسبه عن نفسه ومومنه ووجه أنها تلزم سيده لان الكل ملكه أما المكاتب كتابة فاسدة فلزم سيده خرم (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة عن نفسه (قسطه) بقدر ما يقب من الحرية وبقاها عنه على مالك الباقي كالنفقة هذا ان لم تكن مهابة والا لزم من وقع زمن الوجوب في نوبته بناء على الاصح عند الشيخين وان اعتبرنا ان المؤمن النادرة تدخل في المهابة وكذا شريكها في قرن وولدان في أب خباب فيه والافعل على كل قدر حصته والكلام في نفس المبعوض كما تقرر اما ملوكه وقرية فيلزمه كل زكاة مطلقا كما هو ظاهر (ولا) فطرة على (معسر)

لا تتعلق الابالةمة مر سم على ج وقد يتوقف فيما ذكره لان التعليل بتعلق الفطرة بالنمة لا تدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة في وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه وهذا واجد بالقوة ويؤيده ما ذكره ابن حزم من الوجوب على من له مال غائب ع ش أقول وقد يصرح بالوجوب قول اليعاب والمغني مانصه تمة أفق الفارق في ان المقيمين بالار بطة التي عليها أوقف عليهم الفطرة وان كان الوقف على غير معين لانهم ملكوا الغلة قطعاً فليسهم أغنياء بخلاف ما لو وقف على الصوفية مطلقاً فان الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل للرباط الاب بالنسبة ان دخل قبل غروب شمس آخر رمضان على عزم المقام فيه لتعينه بالحضور نعم لو شرط لكل واحد قوته كل يوم فلا زكاة عليهم وكذا متفقها المدارس فان حرايتهم مقدرة بالشهر فاذا أهل شوال والوقف غلة لم يثبت عليهم الفطرة وان لم يقضوها لثبوت ملكهم على قدر المشاهدة من جلة الغلة اه (قوله وقت الوجوب) الى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله وقول المغوي الى وهو هنا وكذا في المغني الا قوله واستقلالاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي انه لو ايسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر الكونه موسراً وقت الوجوب وقد يستشكل بان الجزء الاخير من رمضان صادفه معسراً فهل يصلح للعلية مع ذلك ولا يصري اقول والذي يفيد كلام ع ش والكردي على بافضل أن العبرة في الاعسار واليسار بالجزء الاخير فقط اى وقت غروب الشمس (قوله مبني على ضعيف) أى والموافق للصحح الاستقرار على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولو دخل وقت الوجوب وله اب معسر عليه نفقة ثم أيسر الاب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبه على الابن بطريق الحواله وهو الاصح بل تستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحواله اه (قوله وهو) أى المعسر مبتدأ خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها ثم هاية ومعنى اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الا تى ويسن الخ سم قول المتن (عن قوته وقوت من في نفقته الخ) وليس من الفاضل ما حرت به العادة من تهيشة ما اعتيد من الكعل والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد وليسته لا يقتضى وجوبه عليه فانه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهيشة ما يليق بحاله من ذلك لزوجه ع ش عبارة شيخنا ولا يلزم بيع ما ياء للعبد من كعل وسك ونقل كالوز وجوز وزيب وغر وغير ذلك اه قول المتن (شئ) اى يخرج منه في فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكاف المعسر بافتراض او غيره واخرجهما بل يصح الاخراج وتقع زكاة كلوا تكاف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل أنه كذلك فإبراجع سم على المنهج وقياس الاعتداده أو نديه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فبما لو تكاف بقرض او نحوه وأخرج ع ش (قوله لان القوت الخ) أى وانما اعتبر الفضل عما ذكر لان الخ ايعاب (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل ع ش عن العباب أنها تقع واجبة لكن عبارة العباب لا تغنيه كما يظهر بالمراجعة (قوله انه لا يجب الكسب الخ) وهو كذلك كما صرح به الرافي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلاً عن رأس ماله

وقت الوجوب اجزاء وان
أيسر بعد وقت البغوى
لو أيسر الاب وقت الوجوب
ثم أيسر قبل اخراج الابن
لزم الاب مبني على ضعيف
وهو هنا بخلاف سائر
الابواب (فن لم يفضل عن
قوته وقوت من في نفقته)
من أدى وجبوا واستعمال
من قيم لا يعقل تغليب
واستقلالاً شائع بل حقيقة
عند بعض المحققين فلا
اعتراض عليه خلافاً بان
زعمه (ليلة العيد ويومه شئ
فمعسر) ومن فضل عنه شئ
فموسر لان القوت لا بد منه
ويسن ان يساره أثناء
ليلة العيد بل قبل غروب
يومه فيما يظهر اخرجها
وأفهم المتن انه لا يجب
الكسب لها أى ان لم تصرف في
ذمته لتعديه وانما أو جبه
لنفقة القريب لانه كالنفس

وقت الوجوب) ينبغي أن يعد منه من استحق معلوم وطبيعة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالمقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حتى أتى بجماعه ومن له دين حال على موسر تعذر استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال أو في المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال بتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لانها تتعلق بالنمة مر (قوله مبني على ضعيف) أى والموافق للصحح الاستقرار على الابن بشرطه كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف الخ) وهو أى المعسر مبتدأ خبره بخلافه (قوله في المتن فن لم يفضل) أى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الا تى ويسن الخ (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

(ويشترط) في الابتداء
(كونه) أي الغاضل عما
ذكر (فاضلا عن) دين ولو
مؤجلا على تناقض فيه
ويفارق ما يأتي في زكاة
المال ان الدين لا يمنعها
بتعاقبها بعينه فلم يصلح الدين
مانعها لقوتها بخلاف هذه
اذ الفطرة طهرة للبدن
والدين يقتضي حبسه بعد
الموت ولا شلن ان رعاية
المخلص عن الحبس مقدمة
على رعاية المظهر وعن دست
ثوب لائق به وبجمونه وعن
لائق به وبهم من نحو
(مسكن) بفتح الكاف
وكسرها (وخادم يحتاج
اليه) أي كل منهما لسكنه
أو لخدمته ولولم ينصبه أو
ختمته أو خدمة مجونه
لأجله - له في أرض وماشيتة
(في الأصغر) كافي الكفارة
بجمع ان كلا مطهر أمان
ثبتت الفطرة في ذمته فيباع
فيها كل ما يباع في الدين من
نحو مسكن وخادم لتعديده
بتأخيرها عن البوايه يفرق
بين هذا وحالة الابتداء
ويندفع استشكال الأخرى
لذلك وخرج بالائق غيره فإذا
أمكنه ابداله بالائق واخراج
الثقة وتلزمه وان ألفه
(ومن تلزمه فطرته) أي كل
مسلم لما مر في الكافر تلزمه
فطرة نفسه ليساره (تلزمه
فطرته) من تلزمه نفقته

وضيعة ولو تسكن بدونهما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة نهاية ومعنى وعباب قال ع ش قوله
مر وهو كذلك ومثله بالاولى اذ قد روي على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكف ذلك لان الامر بالخارقة
العادة لا تنفي عليها الاحكام وقوله مر وضيعته وكالضيعة الوطيفة التي يستغلها فيكيف النزول عنهما ان
أمكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ع ش (قوله في الابتداء) سيد كبحترزه (قوله عن دين الخ) وفاقا
لشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمعنى وع ش وشيخنا (قوله ويفارق) أي الدين هنا حيث يمنع الوجوب اذالم
يكن المخرج فاضلا عنه (قوله ان الدين الخ) بيان لما يأتي (قوله بتعلقها الخ) متعلق بقوله ويفارق (قوله وعن
دست ثوب الخ) الى قوله وان ألفه في النهاية والمعنى الا قوله لتعديده الى وخرج (قوله وعن دست ثوب الخ) ومنه
قيص وسراويل وعمامة ومكعب وباحتاج اليه من زيادة البرد والتحمل مما يترك للمفلس شرح بأفضل
وفي الكردى عليه وزاد في الغاس في الابع وبدراسة بالسها فوق القميص وتكة ومنديل وقلنسوة تحت
العمامة وطبلسان ونخف وكل ما اعتاده وأزرى به فقده يترك له أو يشتري له ويترك له ما يحتاج اليه للبرد وان
كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصددا احتياج اليه شتاء انتهى اه (قوله لائق به وبجمونه) أي منصبا
ومروءة قد راووا عازماناوه كانا كلهما واضحا يعاب قال الكردى على بأفضل بعد ذلك عنه مانصه ويفهم
منه ومن غيره مما ينه في الاصل أنه لا بد أن يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجميل به يوم العيد
وهو نظاهاه وفي باعشن ما يوافق (قوله وعن لائق به الخ) فيجمع ما قبله شبه تكرار ولو قال وعن لائق به
وبجمونه من دست ثوب ونحو مسكن الخ السليم منه (قوله من نحو مسكن الخ) أي ولو مستأجره مدة طويلة
ثم الاجرة ان كان دفعها للو جراً واستأجر بعينها فلا حقه فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه
وهو لا يمنع الوجوب على المعتمد والمنفعة وان كانت مستحققة له بقية المدة لا يكف نقلها عن ملكه بعوض
كالمسكن لا يحتاج لهما ع ش قول المتن (يحتاج اليه) نعم ان أمكنه الاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى
بالاجرة أو لتيسر مسكن مباح بنحو مدرسة فلا يبعد ان يأتي هنا نظير ما سجي في الحج يعاب أي من أنه يلزمه
صرف النقد الذي معه للحج (قوله كافي الكفارة الخ) وقياس ما يأتي في التقليل وقسم الصدقات أنه يترك له
هنا أيضا نحو كتب الفقه بتفصيلها الآتي ثم وهو غير بعيد ولو كان معه مال يحتاج لصرفه الى الخادم أو
المسكن فكذلك لعدم اعاب وباعشن (قوله أم لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء سم (قوله لا لعم له في
أرضه الخ) قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية أي فيقال له أي يحتاجه لسكنه أو مسكن من تلزمه
مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تبين مثالا فاه ع ش (قوله غيره) أي النغيس من الثوب ونحو المسكن والخادم
كردى على بأفضل (قوله وان ألفه) أي غير اللائق معتمد ع ش (قوله لم مر في الكافر) أي من
أنه لا تلزمه فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطرة من تلزمه نفقته) وتسقط عن الزوج والقرىب الموسرين
باخراج زوجته أو قرىبه للفطرة عن نفسه باقتراض أو غيره ولو بغير ادخسها عاباب وشرحه وروض وشرحه
وتقدم ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله بقرابة) الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله بقرابة) قال في
فاضلا عن دين الخ) على القول بانه لا يشترط الفضل عن الدين قد يستشكل اذا قدمت على الدين مع ان الدين
يقدم على المسكن والخادم لان المقدم على المتقدم مقدم مع انهم آخر وهما عنهما كما تقرر اللهم الا ان يجاب بمنع
ان المتقدم على المتقدم مقدم كذا أو بان الدين انما تقدم علمهما السهولة تخصيها بالكرام واعتياد ذلك بخلاف
الفطرة مع قلها بالنسبة اليهما (قوله أم لو ثبتت الفطرة الخ) محترز في الابتداء (قوله في المتن ومن تلزمه
فطرته الخ) ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محبوسات بسبيته ولا تلزمه
الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب
الشمس له العبدان أسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي شرح مر وينبغي وجوب فطرة
أو بيع لان فيهن أربع زوجات قال في الروض ولا تجب فطرة والمالك قوت يوم العيد وليته فقط أي أو قدر
على كسبه كافي شرحه ولو لم يصح غير السقوط نفقته وتسقط عن الولد أيضا لغيره اه * (فرع) * أسلمت

بقرابة أو ملك أو زوجة لم يقترب (٣١٤) بهما سقط نفقة كمنسوز إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤديه عنهم خبر مسلم ليس على المسلم في عبده

ولا ذرئ سبه صدقة الا صدقة
النفقة (لكن لا يلزم المسلم
فقطرة العبد والعقرب
والزوجة الكفار) وان
لزمه نفقتهن المهر ويظهر
في قن سبي ولم يعلم اسلام
سأبه انه لا فطرة عنه في حال
صغره وكذا بعد بلوغه ان لم
يسلم عملا بالأصل بخلاف
من في دارنا وشكنا في
اسلامه عملا بان الغالب
فيمن يدارنا الاسلام (ولا
العبد فطرة زوجته ولو
حره وان لزمه نفقتها في نحو
كسبه لانه ليس أهلا
لفطرة نفسه فغيره أولى ومهر
وجوبها على البعض
ووجبه دخوله أثنى العبد
في القاعدة ان الاصح ان
الوجوب يلاقيه ثم يحمله
السيد عنه فيصدق حينئذ
انه لزمه فطرة نفسه لا موهبه
(ولا الابن فطرة زوجته أبية)
وسريته ولو مستولدة وان
لزمته نفقتها لانها لازمة
للزب مع الاعسار فتحملا
عنه ولا نفقة - دهايا سلطانها
على الفسخ فيحتاج لاعقافه
ثانها بخلاف الفطرة فهما
(وفي الابن وجه) انها تلزمه
كالنفقة وانتصره الأذري
ومن يجب نفقته دون فطرته
أضامطاقا عبد بنت المال
والمسجد وموقوف على
جهة أو معين ومن على
مياسير المسلمين نفقته ومن
يجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه ولا تجب على الأب فطرة ولله ملك قو يوم العيد وللمنه فقط أو قدر على كسبه ولو صغيرا
لسقوط نفقة عنه بذلك وتسقط أوضاع الولد لاعتساره انتهى عبارة باعشن فلو قدر على قوت يوم العيد
ولم يملكه فقط لم تجب أي فطرته على أصله ولا فرع به بل ولا يصح اخراجها عنه إلا بأذنه وهذا كثير الوقوع فاستنبه
له اه (قوله بقرابة أو ملك الخ) وينتاب المخرج عنه أولا فيه نظر والقرب الثاني فليراجع ع ش (قوله
أرزوجية) وتجب فطرة زوجية وكذا بائن حامل ولو أمة كنفقتها بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها
فلزمها فطرة نفسها اليعب وع ش (قوله خبر مسلم الخ) أي في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجامع وجوب
النفقة نهاية ومعنى (قوله المهر) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين معني ونهاية قول
المن (فطرة العبد) أي الرقيق نهاية (قوله ولو حرة) إلى قوله ووجه الخ في النهاية والمعني (قوله ومرو وجوبها
على البعض) ان أراد وجوب فطرة نفسه فالذي مر وجوب القسط فقط أو فطرة زوجته فلم يجر فليحرج سم
عبارة المعني واحدة ربه أي العبد من البعض فيجب عليه المقدار الذي يجب على نفسه وقد سبق بيانه اه
وتقدم عن شرح العباب ما يوافقوه عن سم توجيهه وعبارة النهاية واحترزه عن البعض فتجب عليه فطرة
أصله وفرعه وزوجته ورقيقه اه قال ع ش أي كالمسألة كالتقدم عن الزيادة عن الرمي اه (قوله في
القاعدة) أي قول المصنف ومن لزمه الخ (قوله ان الوجوب) أي الفطرة بنفس العبد (وقوله لانها) أي نفقة
زوجة الاب سم (قوله فيهما) أي في العائنين (قوله ومن تجب) إلى قوله ومن آجر في النهاية وإلى قوله وهل
الحره في المعني الا قوله قن شرط إلى ن آجر (قوله أيضا) أي مثل ما ذكر في المن (قوله مطلقا الخ) أي سواء
كان مسلما أو كافرا كركدي ويحتمل أن المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسجد) أي سواء كان العبد
مالكا له أم وقفاعليه معني وابعب واسني (قوله ومن على مياسير المسلمين الخ) أي الحر الفقير عن الكسب معني
وكركدي (قوله قن شرط عمله مع عامل الخ) أي وشرط العاخر نفقته عليه نهاية عبارة سم قال في الروض في باب
المساقاة ونفقته أي عبيد المالك المشروط معاونتهم للعامل على المالك ولو شرطت في الثمرة لم يجز وأعلى
العامل جاز ولو لم تقدر فالعرف كاف انتهى اه (قوله وهل الحر الغنية الخ) قيد بالغنية لبيان التردد
في أنها تلزمها فطرة نفسها أولا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغي أن يحمله ما لم يكن لها زوج موسر
والا فطرتها على زوجها لانه الأصل في وجوب فطرتها حيث أيسر فطرتها عليه والا فعلى زوج الخدومة
ويجوز ذلك فيما اذا كانت أمة ووجبت نفقتها على زوجها بان سلماته ليسا ونهرا فان كان حراما موسرا
فطرتها عليه أو حراما معسرا فعلى سيدها ان كان موسرا والا فعلى زوج الخدومة متحيث خدمتها به نفقتها خدومة
لا تمنع التسليم لبلوغها وانما تقدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج الخدومة لانها الأصل فيها فليست أتم سم
(قوله بغير استجار الخ) عبارة المعني ودخل في عبارته أي المصنف ما لو أخذ من زوجته التي تخدم عادة أمتهما
أو أجنبية وأنفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الأجنبية ما لو حرة لخدمتها كالتجيب عليه نفقتها
وكذا التي تخدمها بغيره فانه لا يملكها في معنى المؤجرة كالحرم به في المجموع وان قال الرافعي في النفقات
تجب فطرتها اه وكذا في النهاية لأنه قال وقال الرافعي الخ وهو القياس وبه جزم المتولي ثم جمع بما يأتي
آنفا قال ع ش قوله مر المؤجرة لخدمتها أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها

الزوجة وتختلف الزوج وجبت الفطرة ان أسلم في العدة مر (قوله ومرو وجوبها على البعض) ان أراد
وجوب فطرة نفسه فالذي مر وجوب القسط فقط أو فطرة زوجته فلم يجر فليحرج (قوله في القاعدة) أي
قوله ومن لزمه الخ (قوله ان الاجماع ان الوجوب) أي لفطرة نفسه (قوله فصدق حينئذ انه لزمه الخ)
في صدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لانها) أي نفقة زوجته الاب (قوله مع عامل قراض او
مساقاة) قال في الروض في باب المساقاة ونفقته أي عبيد المالك المشروط معاونتهم للعامل على المالك ولو
شرطت في الثمرة لم يجز وأعلى العامل جاز ولو لم يقدر فالعرف كاف اه (قوله وهل الحر الغنية الخ)

من

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن آجره وشرط نفقته على المستأجر ومن حج بالنفقة ففطرة
الاول والثاني على السيد والثالث على نفسه كما هو ظاهر وهل الحر الغنية الخدومة للزوجة بغير استجار تلزمها

من استنجا شخص لرجي: وابه مثله بشئ معين فانه لا طهر له لكونه مؤخر اجارة صحيحة أو فاسدة بخلاف ماله
استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته لخدم الزوجة ويحتمل الفرق بان خادم الزوجة استخراجه واجب
كلزوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلاً فانه لا يجب استخدام وهو متبكر من ان يخدم نفسه فان
فرض استخدام به بلا اجبار كان كاتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه اه واعتمد الاول باعشن والثاني
شيخنا وقد يؤيده ما ذكره الشارح كلفسني فيمن حج بالنفقة (قوله بناء على ما حرم به في المجموع) الخ
ولا وجه حمل الاول أي ما حرم به في المجموع من عدم الوجوب على ما اذا كان لهام قدر من النفقة لا تعداه
والثاني أي ما قاله الرافعي كالتولي من الوجوب على ما اذا لم يكن لهامه قدر بل تاكل كفايتها كالامام شرح
مر اه سم وهذا الجمع حسن بالغ كرهى على بافضل وكذا اعتمد باعشن عبارته وامامنا قدم زوجة مانتى
يخدم مثلاً عاده فان اخذ منها أمته أو أمته أو أجنبية ولم يكن لها شئ معين من نفقة أو كسوة أو حرة ولو باجارة
فاسدة لم يخدم فطرته وان عين لها شئ فلا فطرة لها عليه وبذلك يقال في خادمه اه (قوله أنه لا يلزمه) أي زوج
المخدومة (قوله فطرة نفسها) فاعل يلزمها (قوله اعتبارا بها) أي بنفسها يعني لاجل اعتبار نفسها مستقلة
لاتابعة للزوج (وقوله أولا) عطف على يلزمها كرهى (قوله والثاني أقرب إلخ) قديقتضى ذلك وجوب
فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدومة لكفرها واما مانع فليراجع وعبارته في شرح العباب لكن القياس
ما حرم به المتولي وجرى عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرته لانها في نفقة كأمته التي ينفقها اه أي
بان تخدمها أمته أو ينفق عليها فيجب فطرته كما بينه في العباب وشرحه قبل ما ذكر سم واعتمد شيخنا
عبارته ومنها: أو حر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستأجر وان وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس
الاجير ان كان حراما وسر او على سيده ان كان رقيقا نعم المستأجر لخدمته الزوجة بالنفقة حكمها فتجب فطرته
مثلاً اه وقال البصري والقباب الى الاول أميل أخذ من تعاليم المجموع عدم لزوم فطرته للزوج بانها في
معنى المؤخرة اه (قوله وعكس ذلك) المشار اليه ما ذكر في قول المصنف لكن لا يلزم إلخ يعني ما ذكر في أنه
تجب النفقة دون الفطرة وعكسه وهو المكاتب وما بعده في أنه تجب الفطرة دون النفقة (قوله ومسائل
المساقاة إلخ) عطف على مكاتب (وقوله المذكورة) اشارة الى قوله قن شرط الى ومن حج إلخ (وقوله

بما على ما حرم به في المجموع
وتبعه القمولى وغيره انه
لا يلزمه فطرته بخلاف الرافعي
كالتولي فطرة نفسها مع ان
نفقتها على زوج تخدمها
اعتبارا بها ولا لانها تابعة
للزوج وهى لا تلزمها فطرة
نفسها وان كانت غنية
والزوج معسر كل محتمل
والثاني أقرب الى كلامهم
في النفقات ان لها حكمها
الاف مسائل استثنوا ليست
هذه منها اما المستأجرة
فعليها فطرة نفسها كما هو
ظاهر لان نفقتها عليها
والواجب لها انما هو الاجرة
لا غير فهي كاجير لغير
الزوج وعكس ذلك مكاتب
كتابة فاسدة ومسائل
المساقاة والقراض والاجارة
المذكورة تلزم السيد
الفطرة لا النفقة

قيد بالغنية ليتأتى التردد في انها تلزمها فطرة نفسها أولا * (فرع) * حيث وجبت فطرة الخادمة فنبغي
ان يحمله ما لم يكن له زوج موسر والا ففطرته على زوجها لانه الاصل في وجوب فطرته حيث أيسر
ففطرته عليه والا فعلى زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على المعسر بخلاف
الفطرة وفي هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجية والاخرى على زوجها بالمخدومة بالاجرة ولها
فطرة واحدة لان الفطرة لا تعدد وانتقال فطرته عن زوجها اذا أعسر الزوج المخدومة لا ينافي ما مر ان
التحمل من قبيل الحوالة لان الحوالة انما تمنع الرجوع على المحيل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البديل
وان ترتيب كتمانها ويجرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة أمة وجبت نفقتها على زوجها فان سلمت له ليلا
ونهارا فان كان حراما وسر افطرته عليه أو حراما معسرا فعلى سيدها ان كان موسرا والا فعلى زوج المخدومة
حيث خدمتها بنفقتها خادمة لا تمنع التسليم ليلا ونهارا واه - قدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج
المخدومة لانها الاصل فيها فليتأمل (قوله بناء على ما حرم به في المجموع إلخ) والاوجه حمل الاول أي ما حرم
به في المجموع على ما اذا كان لهام قدر من النفقة لا تعداه والثاني على ما اذا لم يكن لهام قدر بل تاكل كفايتها
كالامام شرح مر (قوله والثاني أقرب إلخ) قديقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة
المخدومة لكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته في شرح العباب وكذا الحرة التي يخدمها بنفقتها باذنه
ما حرم به في المجموع وتبعه القمولى وغيره لانها في معنى المؤخرة لكن القياس ما حرم به المتولي وجرى
عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرته لانها في نفقة كأمته التي ينفقها اه أي بان تخدمها أمته
وينفق عليها فتجب فطرته كما بينه في العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله وعكس ذلك مكاتب كتابة فاسدة إلخ)

يكذاز وجهه حيل بينهما وبين زوجها (٣١٦) فتلزمه فطرته لان نفقتها (ولو أعسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فلا يطهرانه يلزم

زوجته الحرة فطرته) اذا كانت موسرة بها (وكذا سيد الامه) بناء على الاصح السابق ان الوجوب يلاقى المؤدى عنه ابتداء ثم يتحمل المؤدى فاذا لم يصلح التحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وان أيسر المؤدى بعدوا اذا قلنا بالاصح فقبل هو كالضمان وان تنصر له الاسنوي وأطال والاصح في المجموع انه كالحالة ومن ثم لو أعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما سيحسمه التحول الحق الى ذمة التحمل فهو كاعسار الحال عليه ولو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى بآخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولستحقه لانه لا تقع الحوالة على غير الجنس وان صح ضمانه ولا يلزم المؤدى نية الاخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة بل نية اخراج ما لزمه منها في الجلسة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الاخراج بغير اذن على الضمان وبه على الحوالة ومراده اخراج التحمل عنه لانه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يحتج لاذن بخلافه على الحوالة لكن مرابه لا يحتاج اليه ولو عابها (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة ولو عتيقة لكن يسن لها خروجا من الخلاف (والله أعلم) وتلزم سيد الامه والفرقان الحرة مسئلة الزوج

وكذا زوجة الخ) علف على مكاتب اه كرى قوله وعكس ذلك مكاتب الخ) أى يجب فطرته دون نفقته كما يذكره سم (قوله وكذا زوجة حيل الخ) وفاقا للنهاية والغنى والروض وشرحه ولا يعاب عبارته وفطرة الناشئة عليها ومثلها كل من لان نفقتها كغائبة ومحبوسة بدين وغير مكنته ولو لم يوصف ومعتدة عن شبهة بخلاف نحو مرضه لان المرض عذر عام ومن حيل بين الزوج وبينها كفى المجموع عن كلام الاصحاب اه وصريح صنيعة أن من حيل بين الزوج وبينها لا يشمل المحبوسة والمعتدة السابقتين في كلامه وعليه فاعل المراد من حيل الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فراجع قال ع ش قوله مر زوجة حيل بينهما الخ طاهره وان كانت الحيلة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ومن الحيلة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق اه وهذا قد يخالف ما مر من الاعياب انفا (قوله يلاقى المؤدى عنه) وهو هنا الزوجة الحرة وسيد الامه (قوله فاذا لم يصلح الخ) أى لا عساره أو رقيقته (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله واذا قلنا بالاصح) أى السابق أن الوجوب الخ (قوله فقبل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمها الاخراج) أى لو كان كالضمان للزومها الاخراج (قوله كاسيحه) أى بقوله قات الاصح الخ كرى (قوله التحول الحق الى ذمة الخ) انظر وجهه هذا التحول مع فرض اعساره وقت الوجوب المقضى لعدم مخاطبته رأسا سم وقد يعاب بان التحول انما يقتضى انقطاع تعلق الحمل ولا يستلزم مطالبة المحال عليه بان يكون موسرا كما أشار اليه الشارح بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو أعسر الخ عبارة الغنى ومن فوائد الخلاف ما لو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى ببلد آخر واختلفت قوت البلدين فان قلنا بالحوالة وجب ان يؤدى من بلد المؤدى عنه وهو الاصح وان قلنا بالضمان جاز أن يؤدى من بلد المؤدى عنه لانه يصح ضمان غير الجنس بخلاف الحوالة ومنها دعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة ان قلنا بالحوالة وان قلنا بالضمان دعاهما وقبل غير ذلك اه (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز سم (قوله منها) أى من زكاة الفطر (قوله لكن مر الخ) أى شى شرح ولا فطرة على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحوالة قول المتن (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) ومثله ما لو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعية فلاز كاف على واحد منهما عا بعقيدة كل منهما وفي عكس ذلك يتوجه الطاب عليه لا بعقيدته وعليها عا بعقيدتها فاي واحد منهما أخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي يوجب اخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفي لا يوجب ذلك فان كان الغالب البر وأخرج الزوج الشافعي عنها بمقتضى مذهبه كفى حتى عندها وان أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر في الذى أخرجته فان كان من الثمر والزبيب أو الشعير أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك في عقيدة الشافعي فيلزمه ان يخرج عنها بحسب عقيدته صاعا من البر وان أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أربعة أطال بالبغدادى والصاع عند الشافعية خمسة أطال وثالث بالبغدادى فاذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزم الزوج الشافعي اخراج رطل وثالث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرى على بافضل وباعشن في شرحه (قوله الغير الناشئة) أى اما الناشئة فتلزمها فطرة نفسها نهاية واعباب وسم (قوله ولو عتيقة) كذا في النسخ وكان الظاهر ولو غنية كفى الفتح وشرح بافضل (قوله لكن يسن) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والغنى الا قوله والمعسر الى وفي المجموع وقوله وقوى الى لو غاب (قوله يسن لها) أى للحرة المذكورة اخراج فطرته عن نفسها (قوله خروجا من الخلاف) أى ولتطهيرها نهاية قال ع ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت

أى يجب فطرته دون نفقته كما يذكره (قوله التحول الحق الى ذمة التحمل) انظر وجهه هذا التحول مع فرض اعساره وقت المقضى لعدم مخاطبته رأسا (قوله وان صح ضمانه) راجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم اللزوم يدل على الجواز (قوله لكن مر) أى في شرح ولا فطرة على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وأما واجب مع ذلك فطهرها على الزوج المورس إذا سلمته ليلا ونهارا لأن يساره لا يسقط بحمل السيد بل يقتضى تحمله عنه والمعرس ليس من أهل التحمل فافتروا ما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخر منه (٣١٧) كالروضة وأصلها أنها تلزمها لأنه

ليس أهلا لتحمل لوجه
بخلاف الحر المعسر وفي
المجموع ليس للموذي عنه
مطالبة المؤدى بانجابه
وقوى الأسنوي وأنه ليس
مطالبة ولو حسب تولو بن
قال في البحر فالزوج اقتراض
نفقتها للضرورة لا فطرته
لأنه المطالب بها وكذا بعضه
المحتاج (ولو انقطع خبره)
أي القن مع توصل الرفاق
(فالذهب وجوب إخراج
فطرته في الحال) لئلا العبد
ويومه لأن الأصل بقاء
حياته (وقيل لا يجب إلا
إذا عاد) كزكاة المال
الغائب وفرق الأول بأن
التأخير إنما يجزئ للتمتع
وهو غير معتبر هنا (وفي
قول لاشي) يجب مدة غيابه
لأن الأصل براءة الذمة نعم
يلزمه إذا عاد الإخراج ما
مضى كذا قيل تقر بعالي
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم
عليه اتحاد مع الثاني لأن
يقال ظاهر كلامهم بل
صريحهم أنها على الثاني
وجبت وإنما جازله التأخير
إلى عوده فقا به لا احتمال
موته فعليه لو أخرجه عنها
في ذمته أجزاء لو عاد
وأما على الثالث فلا يخاطم
بالوجوب أصلا مادام
غائبا فلا يجزئ الإخراج
حينئذ فإن عاد خوطب
بالوجوب لأن الحال ولما
مضى حينئذ فالفرق بين

مخالفات مذهبها (قوله وانما واجب الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بما سلمها سيدها
ليلا ونهارا والزوج موسر حيث يجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لئلا يسهل على السيد بل يرسا قطة عن السيد بل
يحملها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أي تحمّل الزوج عن السيد (قوله فافتروا) أي سيد الأمة والحرة
(قوله وما ذكر في زوجة العبد) أي من عدم لزوم فطرتها عليها (قوله هو ما في المجموع) اعتد به النهاية والمغنى
وشخ الاسلام (قوله لأنه) أي الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للموذي عنه ما الخ) اعتد به النهاية والمغنى
(قوله مطالبة ولو حسبة) أقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها أي الروضة هذا ولو قيل بان لها المطالبة
لرفع صومها اذ ثبت أنه معلق حتى يخرج الزكاة لم يبعد عيش وتقدم عن الشريفي والبرماوي ترجيح
عدم التعليق اذ لا تقتصر من المؤدى عنه (قوله للضرورة الخ) عبارة غير اقتراض نفقتها دون فطرتها
لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو مخاطب بإخراجها اه (قوله لأنه المطالب) أي
وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه سيدها أو يدفعها للقاضي لأنه لنقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت
في ذمته إلى الحضور وبعد في التأخير عيش وقوله أو يدفعها للقاضي أي إن كانت الزوجة من محمل
ولايته كما يأتي في الشرح (قوله وكذا بعضه الخ) أي في الاقتراض على منعه الغائب نفقته دون فطرته
(قوله أي القن) إلى قول المتن وفي قول في النهاية والمغنى (قوله أي القن الخ) أي الغائب ولم تعلم حياته
ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته نهاية ومغنى (قوله مع توصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف سم
(ويومه) الواو بمعنى أو كما عبر به بالمغنى (قوله لا يجب الخ) أي فطرته أي إخراجها (قوله يجب مدة
الخ) عبارة المغنى والنهاية أي لا يجب شيء بالكيفية لأن الأصل براءة الذمة عنها وهذا القول محمله إذا استمر
انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد إلى سيده وجب الإخراج وإن لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في الضال
ونحوه اه أي الذي في المتن وعبارة الروض وشريحه وتلزم مالك المذهب وأم الولد والمعلق عتقه والمرهون
والخائف والموصى بمنفعة والمغصوب والضال والأتق وان انقطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته
في الحال اه (قوله اتحاده) أي الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الأسنوي أي والنهاية والمغنى في
تقرير هذا الوجه أي الثاني وقيل إنهما يجب ولكن لا يجب إخراجها إلا إذا عادت انتهى اه سم يعني ولا
يناسب هذا الجواب تقر بالشرح لهذا الوجه بما قدمه (قوله لو عاد) أي اتفاقا وكذا لو بان حياته وإن
لم يعد على المعتد (قوله فلا يجزئ الخ) وهو ثمة الخلاف (قوله والالم يجب اتفاقا) أي ومحمل عدم
الوجوب عالم بتبين وجوده كاهو ظاهر سم (قوله ومحل الخلاف) إلى قوله فان تحقق في النهاية والمغنى
الاقوله وكان وجهه إلى واستشكل وقوله وعين إلى فالذي يجب (قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه
نصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة سم قال عيش وهو أي عدم الاشتراط قضية
كلام الشارح مر وقال الزيادة خرم ابن جحجح بان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملي فقال لا بد من
الحكم بموته وفي تصور الحكم نظر اذ لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصور برهانها لإدعى عليه بعض المستحقين
بفطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله يجب لفقره
بلد العبد) أي ومن غالب قوت بلده (قوله وذلك متعذر) أي لأنه لا يعرف موضعه نهاية (قوله وتردد

الزوم للناسخة (قوله وانما واجب مع ذلك الخ) قال في شرح الروض قولا واحدا (قوله هو ما في المجموع)
قال في شرح الروض وهو المعتد (قوله مع توصل الرفاق) كأنه تقييد لمحل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر
كلامهم بل صريحهم أنها على الثاني الخ) عبارة الأسنوي في تقرير هذا الوجه وقيل إنهما يجب ولكن لا يجب
إخراجها إلا إذا عاد اه (قوله والالم يجب اتفاقا) أي ومحمل عدم الوجوب عالم بتبين وجوده كاهو ظاهر
(قوله وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بموته الخ) فيه نصريح بأنه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي مضي المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنته مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المفقود والالم يجب اتفاقا وكان وجهه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا خلافا
في بقية الأحكام أنه محض حق الله تعالى فسوغ فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالاً بأنها يجب لفقره بلد العبد وذلك متعذر وتردد

والسبيل والطب عن الجسد والحب والتمر من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه
 بالبيان هنا أيضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد أن خادم الزوجة يليها فقدم على سائر من ذكر
 بعدها لانهم اوجبوا بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها ووافقا في ذلك لم يسم على التمسح والطاهر أنه لو كان
 الزوج موسرا فخرجت الزوجة من نفسها بغير اذنه لارجوع لها لانها متبرعة فليتمل ولا تسم على الزوج
 كالحوالة على الصحيح والمجمل لو أدى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتمل عرش قول المتن (ثم ولده الصغير)
 أي وان تعدد كاهوطاهر ولا يبعد تقديم ولد صغير لولده الكبير لما هو على الأب أيضا مر اهـ ثم وقديس
 اندراج في المتن اذ المراد وان سفل كما صرح به بأعشن (قوله لانه أعز) أي بمن يأتي بعده نهاية ومعنى أي الأب
 وما بعده عرش (قوله كذلك) أي وان مات ولوم من جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقضة)
 أي الفرق المذكور بين بابي النقطة والقطرة (قوله العنبر) أي قوله الاسبي مد في النهاية والمعنى (قوله
 العابر عن الكسب) أي وهو من أوجبون فان لم يكن كذلك فالاصح عدم وجوب نفقته وسببها أيضا
 ذلك في باب النفقات معنى ونهاية (قوله ثم الارقاء) هذا نهاية الراتب وقديس قال ان ذكر جميع المراتب
 لا يوافق أن يعرض وجود بعض الصيعان لاجتماعها ويوجب بان المذكور رتبة الارقاء وقد لا يجد البعض
 فتأمله قال في شرح الروض أي والنهاية والمعنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق
 عتقه بصفة انتهت اهـ ثم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كابنين وزوجتين نهاية ومعنى قال عرش قوله
 كابنين هل مثلهما أو الأب أو الأم لا ستوا في الدرجة أو يقدم الأب لتقديم ابنه على الأم فيه نظر وقضية
 اطلاقهم الاول اهـ (قوله تخير الخ) ينبغي التخير أيضا فيما لو استوى اثنان مثلاً في درجة وجد صاعا وبعض
 آخرين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) * فرعان * أحدهما يجب
 صرف زكاة الفطر الى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسياق في بيان ذلك في كتاب الصدقات ان شاء الله تعالى
 وقيل يكفي الدفع الى ثلاثة من الفقراء أو المساكين لانها قليلة في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز
 صرفه الواحد وهو مذهب الأئمة الثلاثة وابن المنذر ثانياً فمما يدفع فطرته الى فقير من تلزمه الفطرة فدفعه
 الفقير اليه عن فطرته جاز للدفع الاول اخذها ان وجد فيه مسوغة لان وجوب زكاة الفطر لا ينافي أخذ الصدقة
 لان أخذها لا يقتضي غايه الفقر والمسكنة معنى وايجاب عبارة شيخنا واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا
 بأس بتقليده في زمانها هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حياً لا فتي به انتهى اهـ (قوله وحكمته الخ) لك أن
 تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع

الاثم ويجه الاسترداد وان لم يشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله مر (قوله في المتن ثم زوجته
 الخ) لا يبعد أن خادم الزوجة يليها فقدم على سائر من ذكر بعدها لانهم اوجبوا بسبب الزوجة المقدمة على
 من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وان تعدد كاهوطاهر وقيل يقدم ولد صغير لولده الكبير على
 ولد الكبير وعلى الأب أيضا وفيه نظر ولا يبعد التقديم عليهما مر (قوله فدل على اعتبارهم للعاجزة في
 البابين) كيف هذا مع تقديمهم الأب على الأم (قوله ثم الارقاء) هذا يظهر ان الكبير ليس نهاية المراتب
 ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق ان الغرض وجود بعض الصيعان لاجتماعهم لكن قد يشك
 حينئذ كذا شارحه ويجب بان المذكور رتبة الارقاء وقد لا يجد البعض فتملهم قال في شرح الروض
 وينبغي ان يبدأ منه أي من الرقيق بام الولد ثم بالمدر ثم بالمعلق عتقه بصفة اهـ (قوله ولو استوى جمع الخ)
 درجة تخير الخ) ينبغي التخير أيضا فيما لو استوى اثنان مثلاً في درجة وجد صاعا وبعض
 عنه الصاع أو بعض الصاع منهما (قوله وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستعمله الخ) لك أن تقول هذه
 الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الاصناف ولا تأتي في صاع الاقط والجبن
 واللبن اللهم الا أن يجاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول من جمع

(ثم) ان فضل عنه شيء قدم
 (زوجته) لان نفقتها أكد
 لانها معاوضة لا تسقط
 بمضى الزمان (ثم ولده
 الصغير) لانه أعز ونفقته
 منصوبة بجمع عليهما (ثم
 الأب) وان علا ولوم من جهة
 الأم بشره ثم الأم) كذلك
 لولادتها وقدمت عليه في
 النفقة لان السد الخلة وهي
 أحوج والفطرة للتطهير
 والأب أحق به لشرفه بشره
 ونقضه الاسوي بتقديم
 الولد الصغير عليهما وهما
 أشرف منه فدل على
 اعتبارهم الحاجة في البابين
 ويوجب بأن النظر لشرف
 انما يظهر وجهه عند اتحاد
 الجنس كالاصالة وحينئذ
 فلا يرد ما ذكره فتأمل
 (ثم الكبير) العابر عن
 الكسب ثم الارقاء لشرف
 الحر وعلاقته لازمة للمالك
 بصدد الزوال ولو استوى
 جمع في درجة تخير وان تخير
 بعضهم بفضائل فيما يظهر
 لان الاصل فيها التطهير وهم
 مستوون فيه بل الناقص
 أحوج اليه (وهي) أي
 الفطرة عن كل رأس
 (صاع) وحكمته ان نحو
 الفقير لا يجد من يستعمله
 يوم العيد وثلاثة أيام بعده
 غالباً

وهو يحمل نحو ثلاثة أرطال ماء فيجيء منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان (وهو) أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وجملتها بناء على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستمائة (٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث) من درهم (قلت الأصح) أنه (ستمائة وخمسة وثلاثون درهما وخمسة أسباع درهم

الافط والجين والبن اللهم الا ان يحاب عن الاول بانه بالنظر لما كان شان النبي صلى الله عليه وسلم والصدر الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه أن الامام وان جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بانه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتمل سم وقوله لا يلزمه الخ أي ولو سلم الزوم فالكلام في وجوب الصاع ابتداء لا في دفعه بعد الجمع وأجاب شيخنا عن الاشكال الاول بمناصه اللهم الا أن يقال انه نظر لقول من يجوز دفعه الواحد اه (قوله غالب) أي لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم نهاية وغنى (قوله وهذا) أي الصاع الذي هو خمسة أرطال وثلاث نهاية (قوله فالمدار على الكيل الخ) هذا فيما يكال أما ما لا يكال أصلا كالافط والجين فعياده الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى شرح بأفضل وباقي عن النهاية مثله (قوله قدحان الاسبعي الخ) أي على ما قاله السبكي واعتمده الشارح وأما على ما قاله القمولى فقدحان واعتمده النهاية والغنى كما تقدم ويأتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى على بأفضل يعنى أن العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد أو نقص في الوزن ومما يستوى وزنه وكيله العدى والمماش وقد عاير المنصور الصاع النبوى بالعدس فوجده خمسة أرطال وثلاث قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل بمثله فكل صاع وسع من العدس ذلك اعتبر الاخراج به ولا بمبالاة بتفاوت الحب ووزنا اه (قوله وخبر المد الخ) دفع لما روى على قوله السابق والمدرطل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو بسم أقول المتبادر من العبارة أن صاع الحب اذا كيل به الماء يصير كل مدم من امداده الاربع طين لثقل الماء (قوله وقد قال مالك) أي الامام (قوله وقال) أي ابن عمر (قوله ولما نازعه) أي مالك (قوله فيه) أي في كون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعراق ما ذكر (قوله لما ج) أي الرشيد (قوله استدعى الخ) جواب لما نازعه الخ والضمير للرشيد (قوله وكلمهم قال انه) أي فاحضر أهل المدينة صاعناهم وقال كل منهم ان ما أحضره ورثه الخ (قوله زكاة الفطر الخ) نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أي الصاعان التي أحضرها أهل المدينة (قوله كذلك) أي خمسة أرطال وثلاث (قوله وحرق الخ) أي المصنف (قوله لكن استشكل في الروضة ضبطه بالارطال) أي جعلهم الوزن استظهارا (قوله بانه يختلف الخ) حاصله أن الاستظهار لا يتأق مع اختلاف الحب وخفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه الكيل في القدر عش (قوله باختلاف الحب) أي كالزردة والحصى نهاية (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والغنى عبارة الثاني والاصل في ذلك الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوى ان وجد أو لم يجد فان فقد أخرج قدرا يتقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع أر بع حشقات بكفى رجل معتدله انتهى والصاع بالكيل المسمى قدحان وينبغى أي ندب أن يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتباههما على طين أو تبن أو نحو ذلك اه زاد الاول واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقرىب ويوجب تقيد هذا بما من شأنه الكيل أما ما لا يكال أصلا كالافط والجين اذا كان قطعاً كبارا فعياده الوزن لا خير كفى الرما اه عبارة شيخنا وهو أر بع حشقات بكفى رجل معتدلهما وهو بالكيل المسمى قدحان وينبغى أن يزيد شيئا يسير الاحتمال اشتباههما على طين أو تبن أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فيقرم مقام ذلك كبر الكيل اه (قوله أي الصاع) الى قول المتن ويجب في المغنى الا قوله ويعتبر بالكيل وقوله والصاع منه الى وجين وقوله ويعتبر بالوزن الى ولا فرق (قوله أي الواجب فيه العشر الخ) أي لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والنثر والزبيب وقيس

بغداد مائة وثلاثون درهما (ستمائة (٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث) من درهم (قلت الأصح) أنه (ستمائة وخمسة وثلاثون درهما وخمسة أسباع درهم
نما سبق في ذكر كة النيات)
أن رطل بغداد مائة وثمانية
عشر وون درهما وأربعة
أسباع درهم (والله أعلم)
ومر أيضا أن الأصل الكيل
وانما قدر بالوزن استظهارا
والافط والمدار على الكيل وهو
بالكيل المصرى قدحان
الاسبعي مد وقال ابن عبد
السلام يعتبر بالعدس
فكل ما وسع منه خمسة
ارطال وثلاث فهو صاع وخبر
المدرطلان ضعيف على انه
وارد في صاع الماء فلا حجة
فيه لو صح وقد قال مالك
أخرج لنا نافع صاعا وقال
هذا صاع أعطانيه ابن عمر
وقال هذا صاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعبرته
فاذا هو بالعراق خمسة
أرطال وثلاث ولما نازعه فيه
أبو يوسف بين يدي الرشيد
لما ج استدعى بصيعان أهل
المدينة وكلمهم قال انه ورثه
عن أبيه عن جده وانه كان
يخرج به زكاة الفطر الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوزنت فكانت كذلك
وقضية اعتبارهم له بالوزن
مع الكيل انه تحسيد وهو
المشهور وجرى عليه في
رؤس المسائل لكن
استشكل في الروضة ضبطه
بالارطال بانه يختلف قدره

وزنا باختلاف الحب ثم صوب قول الدارمى الاعتماد على الكيل بالصاع النبوى دون الوزن قال فان فقد أخرج قدر يتقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالقدير بالوزن تقرىب اه (وجنسه) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي الواجب فيه العشر أو نصفه ومرباه (وكذا الاقط) بفتح فكسر على الأشهر ويجوز سكون القاف مع ثلث الهمة

وهو لين يجفف (في الاظهر) لصحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم ينزع زبد ولم يفسد (٣٢١) الملح جوهره ولا يضر ظهوره نعم

لا يحسب فيخرج قدرا يكون
محض الاقط منه صاعا
ويعتبر بالكيل ويجزئ
لبن به زبد والصاع منه
يعتبر بما يجيء منه صاع
اقط على ما قاله الخراسانيون
لانه الوارد وجب بشرط
الاقط ويعتبر بالوزن وفارق
الاقط بأن من شأنه أن يكال
ويعد الكيل فيه ضابطا
بخلاف الجبن ولا فرق في
هذه المذكورات بين أهل
البادية والحاضرة اذا كانت
لهم قوتا للحلم ومصل
وتحسب وسمن وان كانت
قوت البلد لا تتفاء الاقتان
بها عادة (ويجب من) غالب
(قوت بلده) يعني محصل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين انما
تشترط لذلك وأوفي خبر
صاعا من طعام أي برأصاعا
من أقط أو صاعا من شعير
أوصاعا من تمر أو صاعا من
زبيب لبيان بعض الأنواع
التي يخرج منها ولا نظير
لوقت الوجوب خلافا للغزالي
ومن تبعه ويفرق بين هذا
واعتبار آخر الحصول في
التجارة بأن القيم مضطربة
غالبا أكثر من القوت فلم
يمكن ثم غالب يضبطها
فاعتبرت وقت الوجوب
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا وقت الشراء في بلد
جم غالبا بأن المداير ثم على
ما يتبادر لفهم العاقلين

الباق عليه بجامع الاقتيات نهاية ومعنى (قوله وهو لين) الى قول المتر ويجب في النهاية الاقوله ويعتبر
بالكيل وقوله وفارق الى ولا فرق (قوله ولم يفسد الملح الخ) أي ولم يعبه وان لم يفسده شرح بافضل قال
الكردى عليه فالمراتب ثلاث افساد جوهره وتعييبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزئ في الاخيرة ولا يحسب
الملح دون الاولين فلا يجزئ فيهما اه (قوله جوهره) أي ذاته عرش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم عن
النهاية وشرح بافضل خلافة (قوله ويجزئ لبن به زبد) شامل للبن نحو الاذي والارنب والظبية
والضبيع وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفي خلاف الاصح منه الدخول سم ونهاية
قال عرش أي فيجزئ لبن كل ما ذكر وهل يجزئ اللبن المخلوط بالماء أم لا فيه نظر والاقر بان يقال ان
كان اللبن يتأتى منه صاع آخر أو لا فلا معلوم ان هذا فيمن يقتنه مخلوطا أم اذا كانوا يقتاتونه خالصا فالظاهر
عدم أخراجه مطلقا كالعيب من الحب اه (قوله على ما قاله الخراسانيون الخ) عبارة النهاية لانه فرغ عن
الاقط فلا يجوز أن ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر اه (قوله لانه الوارد) أي الاقط
(قوله بشرط الاقط) وهم اقدم نزع الزبد ودم اذ الملح جوهره وذاته وقد يقال اخذا مما رعن
شرح بافضل في الاقط انه يشترط هنا أيضا عدم تعيب المخلو (قوله في هذه المذكورات الخ) أي الاقط
واللبن والجبن وقيل تجزئ لاهل البادية دون الحاضرة فحكماء في المجموع وضعفه معنى (قوله للحلم ومصل
وتحسب الخ) أي ولا شيء آخر مما يغاير الاجناس السابقة في المتن والشرح كالخشب المعروف الذي يقتاتونه
في بعض بلاد الجاوى باتخاذ الخبز منه (قوله وصل الخ) وكذا الكسك وهو بفتح الكاف معروف معنى
ونهاية قال الكردى وهو ماء الشعير اه أي ونحوه (قوله وان كانت قوت البلد الخ) أي فلو كانوا لا يقتاتون
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار أقرب البلاد اليهم أخذ من قوله الآتي ومن لا قوت لهم يجزئ الخ عرش
(قوله ومصل) هو ماء نحو الاقط اعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافا في النهاية والى قوله ومن تبعه في المعنى
(قوله يعني محل المؤدى عنه) أي بلدا كان أولا (قوله في غالب السنة) فان غالب في بعضها جنس وفي بعضها
جنس آخر آخر أو أدناهما في ذلك الوقت كما في العباب نهاية قال عرش قال الشارح في شرحه على العباب
واستوياني الغلبة كسنة أشهر من بروسية من شعير أي أم لو غالب أحدهما لم يجز غيره اه (قوله لبيان
بعض الأنواع الخ) يعني أن أوفى الحسدي للتتوييع لا للتخير كما قال به المقابل الآتي كردى (قوله ولا نظير
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الاعاب وبراى غالب قوت السنة كما صوبه
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافا للغزالي ومن تبعه كمجلى وابس نونس وابن الرفعة وغيرهم اه (قوله
بين هذا) أي اعتبارا غالب السنة هنا (قوله وقت الشراء الخ) عطف على آخر الحصول أي واعتبار وقت
الشراء في المشري مطلقا من غير بيان نوع الثمن كردى وفي المشري يعرض القنينة والمالولة بنحو تكاح
(قوله وهو) أي غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) أي لفهم العاقلين (قوله ومن لا قوت
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من قوت أقرب محصل الخ) أي من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله فان
استوى محلان) أي في القرب ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه عرش (قوله واختلاف واجبا)
أي اختلاف الغالب من أقواته ما نهيته ومعنى (قوله خير) أي والافضل الاعلى معنى (قوله اعتبر أكثرهما)
أي وجب الاخراج منه فان لم يجد الا نصفين ذاو نصفين ذاو فوجها أو وجههما انه يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزئ الاخر نهاية ومعنى عبارة شيخنا أو وجههما انه يخرج النصف من الواجب الذي هو الأكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمته الى أن يجده اه قال عرش قوله مرد وجب الاخراج منه أي من خالص ذلك

الغالب اه (قوله ويجزئ لبن به زبد) شامل للبن نحو الاذي والارنب وقد يخرج على دخول الصورة
النادرة في العموم وفيه خلاف في الاصول والاصح منه الدخول (قوله ولو كان الغالب مختلطاً كبير شعير
اعتبر أكثرهما الخ) وعلم من عدم جواز تبعيض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعير أو نحوه

لا غير وهو انما يتبادر لذلك ومن لا قوت لهم
(٤١ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث)
مجزئ بخير من قوت أقرب اليهم فان استوى محلان واختلفا واجبا خبر ولو كان الغالب مختلطاً كبير شعير اعتبر أكثرهما والاختير

ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر (٣٢٢) الصاع من الواجب (وقيل) من غالب (قوته) كلبه من نوع ماله في زكاة المال و يرد ماله

في تحليل الاول الفارق بينهما (وقيل بخير بين) جميع (القوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزئ) على الاولين (الاعلى) الذي لا يلزمه (عن الادنى) الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعين المواساة منها والفطرة طهارة للبدن فظن لم يلبه غذاؤه وقوامه والقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو رفق فاذا عدل الى الاعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو اراد اخراج الاعلى فابى المستحق الا قبول الواجب أجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حيث ان الاعلى انما اجزاء فذا انبأ الواجب له فينبغي اجابته كما لو انبأ الدائن غير جنس دينه ولو اعلى وان أمكن الفرق (ولا عكس) أى لا يجزئ الادنى الذى ليس غالب قوت محله عن الاعلى الذى هو قوت محله (والاعتبار) فى كون شئ منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة فى وجهه) لان الارز بقيمة أرفق بهم (وبزيادة الاقنيات فى الاصح) لانه الايق بالغرض من هذه الزكاة كعلم بما تقر (فالبرخ) يرمن التمر

الاكثر وليس له أن يخرج قمعاً يخلوطا بشعر كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعر قمعاً صالحاً كان الاغلب من البر ولا تخير بينهما فاما ان يخرج صاعاً من خالص البر أو من خالص الشعر غير ولا يجوز اخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر شيئا وعش (قوله ولا يخرج الخ) واجمع لما قبله والا الخ أيضا (قوله ما مخرج الخ) أى بقوله لان نفوس المستحقين الخ (قوله بينهما) أى بين زكاة الفطر وزكاة المال (قوله على الاولين) الى قول المتن وان التمر الخ فى النهاية والغنى الاقوله ويؤخذ ان المتن قول المتن (ويجزئ الاعلى عن الادنى) بل هو أضعف لانه زاد خبرا فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض نهاية ومعنى وشرح الروض وشرح العباب (قوله الاعلى) رسمه بالباه هو الصواب لانه مما يعمل عش (قوله قوت محله) أى او قوت نفسه (قوله متساوية فى هذا الغرض) أى فى اصله فلا ينافيه قوله الا متى فاذا عدل الى الاعلى الخ سم (قوله وتعين بعضها انما هو رفق) محل تامل (قوله فاذا عدل الى الاعلى) كذا فى أصله هنا بالف وفى جميع ما ياتي بالباه فليحذر بصري أى وما ياتي هو الصواب كما مر عن عش (قوله وفيه نظر الخ) مجمل تامل فان الشرع حيث حكم باجزاء الاعلى بل بافضليته صار الواجب على المخاطب بها أحد الامرين فكيف لا يجب المالك الى الاعلى مع تخيير الشرع له بل قوله انه افضل فى حقه وتنظيره بالدين لا يتخلو عن غرابته بفرض اعتماد ما قاله يحتمل المستحق على الساعى أو على المحصورين ثم رأيت الفاضل المحشى سم قال قوله وان أمكن الفرق والظاهر الفرق ويجب المالك بان الدين يحضر حق أدى وتصور فيه المنة بخلاف ما نحن فيه انتهى اه بصري وما نقله عن الفاضل بل المحشى ليس فيما يابدين من نسخة عبارة عش بعد سرد كلام الشارح أقول ولعله أى الفرق ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الديون بدليل أنه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالغلب فيها معنى المواساة وهى حاصلة بما أخرجه وقد مر انه لو اخرج ضائعا من معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع أن الحق تعلق بغيره اه (قوله أى لا يجزئ الادنى الخ) وسكتوا عن المساوى والظاهر اجزاؤه ثم رأيت الزركشى نقل عن الذمات انه لا يجزئ ايضا لانه اخرج قيمة وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز الاعلى ايعاب عبارة باعشن وفى المساوى خلاف والصحيح اجزاؤه لكن فى شرح الارشاد انه لا يجزئ فى الجنس المساوى وأن غلبة النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وبزيادة الاقنيات الخ) أى بالنظر للغالب لا لزيادة نفسه معنى ونهاية (قوله مما تقرر) أى تنافى قوله والفطرة طهارة للبدن فنظر الخ (قوله والشعر والتمر الخ) وينبغي ان يكون الشعر خيرا من الارز وان الارز خيرا من التمر معنى زاد النهاية لغلبة الاقنيات به وقول الجار بردى فى شرح الحاوى والارز خيرا من الشعر مبنى على أن المعتبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعر وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعر ولم أر فيه نصا يبق النظر فى مراتب بقاء المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع فى ذلك لغلبة الاقنيات اه وأقره سم وقال الكردى على بافضل وفى ايعاب نحوها وهو أوجه

تخير ان كان الخليطان على السواء وان كان أحدهما أكثر وجب منه ثلثه عليه الاسنوى فلولم يجد سوى نصف من هذا ونصف من هذا الا خوف وجهان أقربهما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الاخر اما من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فيما اذا استوى الخليطان أحد النصفين الموجدين (قوله والا) أى بان استويا (قوله فتعينت المواساة منها) قد يقال تعلقها بالعين مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التبعين ومنع الاعلى الادفع لحاجته (قوله فاذا عدل الى الاعلى) ان أر يد الاعلى فى هذا الغرض نأى قوله متساوية أوفى غرض آخر لم يكن أولى الا ان يختار الاول ويريد التساوى فى أصل هذا الغرض (قوله فى المتن فالبرخ من التمر الخ) والاوجه تقديم الشعر على الارز والارز على التمر لغلبة الاقنيات به وقول الجار بردى فى شرح الحاوى والارز خيرا من الشعر مبنى على ان المعتبر بزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعر وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعر ولم أر فيه نصا يبق النظر فى

والارز) والشعر والزبيب وسائر ما يجزئ (والاصح ان الشعر خيرا من التمر) والزبيب لانه أبلغ فى الاقنيات (وان التمر خيرا من الزبيب) لذلك والشعر والتمر والزبيب خيرا من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لكنه ظاهر كلامهم وكأنه لعدم كثرة الغنى مما

بما في التحفة وان قال فيها له ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مر وتقديم الذرة والدخن وتقدم ان
الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انهما في مرتبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعير أى فيكونان في مرتبة
الشعير فيقدمان على الارز ز يادى وينبغى تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر اه ع ش أى
وتقديم الشعير على الذرة كما يأتى عن سم وغيره (قوله) أى للارز (قوله) بقسميها) كانه أراد بقسميها
الثاني الدخن و(قوله في مرتبة الشعير الخ) الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر
والزبيب خلافا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية كون الدخن قسما من الذرة
انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان ثبت انها ابلغ منه في الاقيان فينبغى تقديمها
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوتت في الاقيان لكن قضية اطلاقهم خلافا سم عبارة شيخنا
فالا على البرم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الحنظل ثم العسل ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب ثم الاقط
ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ثم اجزا كل من هذه لمن هو قوته وقدر من بعضهم لذلك بقوله
بالله سئل شيخ ذى رضى حكى مثالا * عن فور ترك زكاة الفطر لوجه
حروف اولها جاءت مرتبة * اسماء قوت زكاة الفطر لوعلا

اه زاد باعشن وهذا هو المعتمد وان قدم بعض المتأخر في التحفة اه وعادة الكردى على شرح بافضل
قال القليوبى في حواشى المحلى جلة مراتب الاقوات اربع عشرة مرموزا بالبحر وف اوائل البيت الاول
من هذين البيتين فالباء من بالله للبر والسين من سل للسات والسين من شيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها
الدخن والراء للارز والحاء للحنظل والميم للماش والعين للعدس والغاء للفول والناء للتمر والزاي للزبيب
والالف للاقط واللام للبن والجيم للجبن اه (قوله وما نصو الخ) اى اصحابنا واثمتنا (قوله فيخرج منه الخ)
وعليه فليس هو ما يكال كالجبن فعبارة الوزن باعشن (قوله يلزمه) الى قول المتن قلت في النهاية والملغى
الاقوله وان تعدد الى كالا يجوز وقوله وقول ابن ابي هريرة الى واما الخ (قوله وعن مجمره) أى وعن تبرع
عنه باذنه نهاية ومعنى (قوله تجوز فيه) أى كز وجهه وعنده نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) أى ولانه
زاد خبرا وكيجوز ان يخرج لاحد جبرائيل شاتين وللاخر عشرين درهمين نهاية ومعنى (قوله عن واحد
من جنسين) سيد كثر حترهما (قوله كشر يكين في قن) ولو اخرج أحدهما من الاعلى فيبعدان
يلزم الاخر موافقته لان الزام غير الواجب بعد وجواز اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض
الصاع فالوجوب الاول الى الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في
الوجوب فليستأمل سم (قوله اما من نوعي الجنس فيجوز) أى حيث كانا من غالب نهاية ومعنى عبارة
الايعاب ثم هل المراد الاعلى جسا فقط حتى يجوز اخراج بعض أنواعه وان لم يغلظ خصوص ذلك النوع

مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها واما راجع في ذلك الغلبة الاقيان شرح مر (قوله ويظهر ان الذرة
بقسميها) كانه أراد بقسميها الثاني الدخن (قوله في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الخ) الوجه تقديم الشعير
على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب خلافا لما ذكره الشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز
وقضية كون الدخن قسما من الذرة انها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان ثبت
انها ابلغ منه في الاقيان فينبغى تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوتت في الاقيان لكن
قضية اطلاقهم خلافا سم (قوله كشر يكين في قن) ولو اخرج أحدهما من الاعلى فيبعدان يلزم الاخر موافقته
لثلا يلزم تبعض الصاع لان الزام غير الواجب بعد وجواز اخرج نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض
الصاع الذى أطلقوا امتناعه فلا يبعدان الحكم اما اخراج الاخر من الاعلى واما رجوع الاول الى اخراج
الواجب مع هذا الاخر فيجب ان ما اخرج من الاعلى لم يقع الموقع فليستأمل والوجوب رجوع الاول الى
الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليستأمل (قوله اما من
نوعي جنس فيجوز) قضيته جواز تبعضه من الذرة والدخن بناء على انه نوع منها كما اقتضاه كونه قسما منها كما

الصدر الاول له فعلم ان الاعلى
البر والشعير فالتمراز بيب
فالارز ويتردد النظر في
بقية الحبوب كالذرة والدخن
والفول والحنظل والعدس
والماش ويظهر ان الذرة
بقسميها في مرتبة الشعير وان
بقية الحبوب الحنظل والماش
فالعدس والفول فالبقية
بعد الارز وان الاقط فالبن
فالجنس بعد الحبوب كلها
وما نصو على انه خبر
لا يختلف باختلاف البلاد
وقيل يختلف وانصره
بعضهم ولا يجوز في تمر مزوع
النوى كقوله جميع بخلاف
الكيس فيخرج منه ما يأتى
صاعا قبل كبسه (وله ان
يخرج عن نفسه من قوت)
يلزمه الاخراج منه (وعن)
مجمره نحو (قريبه اعلى
منه) وعكسه لانه ليس فيه
تبعض الصاع (ولا يبعد
الصاع) عن واحد من
جنسين وان كان أحدهما
اعلى من الواجب وان تعدد
المؤدى كشر يكين في قن
لان العبرة ببلده لم تكن
الوجوب بلاقية ابتداء
وذلك لظاهر الخبر وكما
لا يجوز في الكفاية المخيرة
ان يطعم خمسة ويكسو خمسة
اما من نوعي جنس فيجوز
وقول ابن ابي هريرة

وتوقف الأذرى في نوعين متباعدين وأما عن غير واحد كان ملك واحد نصفي قسبين فأخرج نصف صاع يجب الإخراج منه عن نصف ونصف صاع أعلى من ذلك عن النصف الثاني وان

اختلف الجنس فيجوز تعدد المخرج عنه فلا يحدو وحيداً (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخير) بينها فخرج ما شاء منها (والأفضل أشرفها) أي أعلاها كالكفارة الخيرة (ولو كان عبده يبلد آخر فلا يصح ان الاعتبار بقوت بلدا العبد) للأصح السابق أنها تلزم المؤدى عنه ثم تحملها المؤدى (قلت الواجب) الذي لا يجزئ غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أي من عيب ينافي صلاحية الإدخال والاقنيات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي ان العيب في كل باب معتبر بما ينافي مقصود ذلك الباب فلا تجزئ قيمة ومعيب ومنه مسوس ومبول أي الان جفوعاد لصلاحية الادخال والاقنيات كما علم مما ذكرته وقدم تغير طعمه أولونه أو ربحه وان كان هو قوت البلد لكن قال القاضي يجوز حينئذ وقبده ابن الرفعة بما إذا كان المخرج يأتي منه صاع وفيه ما نظر لانه مع ذلك يسمى معيباً والذي توافق

أو نوعاً حتى لو كان الاغلب نوعاً لم يجز نوع غيره وان اتحد اجنسا قال الاسنوي والثاني واضح انتهى ثم قال وأنهم كلامهم أنه لو غلب جنس وله أنواع جاز التبعض منها به صرح الدارمي وقال ابن أبي هريرة لا يجوز ويؤيده ما مر أن اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزيف ابن كعب لما قاله توقف فيه الأذرى ثم اختار أن النوعين ان تقاربا آخر أو الاطلاق وظاهر كلامهم أنه لا عبرة باختلاف النوع مطلقاً ووجهه بعضهم بأنهم لم يمتثلوا إلا باختلاف الاجناس كالشعير والنمر والزبيب اه وتقدم عن باعشن عن شريح الارشاد ما وافق ما مر عن النهاية والمغني ثم قال هنا أمان نوعي جنس فيجوز كفاي التحفة وغيرها وهو يؤيد أن أنواع الجنس يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها أو كان أنفع اه وظاهر أن الاحوط هو ما مر عن النهاية والمغني بل يمكن الجمع به بين المقاتلين (قوله فيجوز) قضيته جواز تبعضه من الذرة والدخن بناء على أنه نوع منها كما اقتضاه كونه قسماتها كما دل عليه كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) أي إذا غلب أحدهم فقط كما مر عن الإيعاب وما إذا غلب فيجوز باتفاق (قوله فخرج) الأولى ابدال الغاء بالواو (قوله فخرج الخ) عبارة النهاية والمغني نصفي عشرين أو مبعشرين ببلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعض الصاع اه (قوله يجب الإخراج منه) حق التعبير بما يجب الخ ولو قال من الواجب لكان أخصراً وأسلم (قوله وان اختلف الخ) غاية وكان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله أي أعلاها) أي في الاقنيات إيعاب ومغني قول المتن (ولو كان عبده) أي أوز وجته أو قربه قول المتن (بقوت بلد العبد) أي يدفع لفقراء بلد العبد وان بعدو هل يجب عليه التوكيل في زمن بحث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذ بما قالوه فيما لو حلف بقضيه حقه وقت كذا أو توقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكف ذلك ع ش (قوله اذا وجد الحب) حق المقام اذا تعين الحب كفاي النهاية والمغني (قوله فلا تجزئ) الى قوله لكن قال في النهاية الا قوله بمبول الى وقديم وكذا في المغني الا قوله وقديم الى وان كان (قوله فلا تجزئ قيمة) أي اتفاقاً نهائية ومغني أي من مذهبنا ع ش (قوله ومنه) أي الغيب (قوله مسوس) بكسر الواو أو سني وإيعاب أي وان كان يقناته مغني ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزئ حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ربحه نهاية وعيب (قوله وان كان الخ) أي المسوس أو الغيب (قوله لكن قال القاضي الخ) عبارة شرح العباب قال القاضي وأقره ابن الرفعة وغيره اذا فقدوا غيره واذا توه قال الأذرى ويجب الجزم به اذا لم يجدوا له جدياً أو بائناً أصلاً بزرع الناحية قال الأذرى كابن الرفعة وتجه اعتبار بلوغ الحب المسوس صاعاً كما ذكر في الاقط المعلق اه وقد ينظر في كلام القاضي وما يفرع عليه بأن الذي اقتضاه كلامهم أنه لا يجزئ ذلك وان كان غالب قوت البلد حينئذ فيخرج سليماً من قوت أقرب البلاد اليه اه عبارة ع ش قال سم على المنهع لو لم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزأ كما قاله مر قال في العباب وتجه اعتبار بلوغ الحب المسوس صاعاً اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح مر السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزئ فيها يخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ خلافاً اه وقوله وقضية قول الشارح الخ ظاهر المنع قنأمل (قوله يجوز حينئذ) أي حين اذ كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) أي بلوغ دقيق المسوس لو أخرج منه قدر ذرة صاع سليم إيعاب (قوله ان يلزمه إخراج السليم الخ) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر سم على حج وتوقف فيه شيخنا وقال الأقرب الثالث أخذ بما تقدم فيه الوفاء الواجب من أسنان الزكاة من أنه يخرج القيمة ولا يكف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران ع ش (قوله من غالب قوت أقرب المحال الخ) ظاهره وان بعدو ينبغي أن يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اه سم (قوله وقد صرحوا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذي توافق كلامهم أنه يلزمه إخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر (قوله من غالب قوت أقرب المحال اليهم) ظاهره وان بعدو ينبغي أن يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله

بان ملا يجزئ الخ) قد رد على هذا التأييد أن كون المسوس في الصورة المذكورة بملا يجزئ هو عين محل النزاع (قوله ودقيق الخ) معطوف على قيمة عبارة العباب مع شرحه ولا يجزئ دقيق خلافاً للاختصاص وسويق رخصت خلافاً للجمع من أصحابنا وزعمهم أنهم حائزون للمستحق مردود بان الحبأكل نفعاً لاجتهاد لكل ما براد منه اه (قوله لم تثبت) أي ضعيفة بل وهم من ابن عيينة يعاب (قوله وان اقتاته) أي هو دون أهل البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) إلى قوله فان فقد في النهاية الا قوله ان نوى إلى أما الوصي وكذا في الغني الا قوله ورجع إلى المتن (قوله والجد) أي من قبل الاب وان علا . غني قول المتن (جاز) أي لان له ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كأنه ملكه كذلك ثم نوى الاداء عنه نهاية ومغني (قوله ان نوى الخ) أي حين الاداء من ايتوا يعاب قول المتن (كأجنبي أذن) أي فيجوز إخراجها عنه كإني غيرهما من الدين فان لم يأذن لم يجز قطعا لأنهم اعبادة معتقدة إلى نية فلا تسقط عن المكاف غير اذنه مغني ونم ايتوا زاد الاعاب قال لزركشي وقياسها على الدين يقتضي أن للموذي الرجوع اذا شرطه أو أطلق وكأنه أقرضه اياه اه قال ع ش قوله مر فان لم يأذن لم يجز الخ أي وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مروءة وحيث لم يجز لا تسقط عن إخراجها عنه وله استردادها من الاخذوان لم يلزم به إخراج عن غيره وقوله مر لانهم اعبادة الخ منه يؤخذ جواب وقع السؤال عنه في البرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وانظر به المستحق هل يجوز له أخذها وتوقع له زكاة أم لا وهو عدم جواز الاخذ بغير اذنه عدم الإجزاء لما علم به الشارح ع ش (قوله مما ياتي) أي في فصل أداء الزكاة (قوله أما الوصي الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصي والقيم ولو بالأم فلا يخرج جان عن صحجو رهما من مالهما الا باذن القاضي لهما في ذلك ويظهر أنه بعد اذن القاضي له في الاداء من ماله كالأب فان نوى الرجوع ورجع والا فلا وبحث الاذرى أنه لو كان بمح للاحاكم فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله انتهى باختصار اه سم (قوله فلا يجوز له ذلك) أي الأخير عنه من ماله نهاية أي مال نفسه سواء نوى الرجوع أم لا ع ش (قوله فان فقد) أي الحاكم (قوله أي من الوصي والقيم الخ) بقى أب لا ولاية له ويرى بانه لا ولاية له سم قال ع ش وبقي ما لو فقد الوصي والقيم والحاكم هل لا حاد الاخراج عنه أم لا فيه نظر ثم رأيت عن الثوري لا اذرى ما ينفذ الاول اه وتقدم عن الاعاب مثله في كلام سم فيما اذا كان نحو الصغير ومضى أو قيم (قوله على ما ياتي الخ) الذي ياتي ثم أنه لا بد من فصل الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله وفرق القاضي الخ) الذي فرق به القاضي هو أن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يزد في شرح الروض أي والنهاية على حكايته وكان معناه أن المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قريب فوق دعوى أنه لا دخل له نظر فلنا مل سم عبارة ع ش قوله مر لان رب الدين متعين الخ أي فلا ينسب في الدفع إلى أنه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف الفقراء فانه قد يتهم بانه قد دفع إلى لا يستحق أولن غيره أحوج منه ويؤخذ من تعديل الشارح مر أنه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم اه قول المتن (في عبد) أي برفق والمعسر محتاج إلى خدمته

بان ملا يجزئ الخ) قد رد على هذا التأييد أن كون المسوس في الصورة المذكورة بملا يجزئ هو عين محل النزاع (قوله ودقيق الخ) معطوف على قيمة عبارة العباب مع شرحه ولا يجزئ دقيق خلافاً للاختصاص وسويق رخصت خلافاً للجمع من أصحابنا وزعمهم أنهم حائزون للمستحق مردود بان الحبأكل نفعاً لاجتهاد لكل ما براد منه اه (قوله لم تثبت) أي ضعيفة بل وهم من ابن عيينة يعاب (قوله وان اقتاته) أي هو دون أهل البلد ع ش انظر لم يعبر هنا بصيغة الجمع نظير ما مر في المعيب (قوله الاب) إلى قوله فان فقد في النهاية الا قوله ان نوى إلى أما الوصي وكذا في الغني الا قوله ورجع إلى المتن (قوله والجد) أي من قبل الاب وان علا . غني قول المتن (جاز) أي لان له ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كأنه ملكه كذلك ثم نوى الاداء عنه نهاية ومغني (قوله ان نوى الخ) أي حين الاداء من ايتوا يعاب قول المتن (كأجنبي أذن) أي فيجوز إخراجها عنه كإني غيرهما من الدين فان لم يأذن لم يجز قطعا لأنهم اعبادة معتقدة إلى نية فلا تسقط عن المكاف غير اذنه مغني ونم ايتوا زاد الاعاب قال لزركشي وقياسها على الدين يقتضي أن للموذي الرجوع اذا شرطه أو أطلق وكأنه أقرضه اياه اه قال ع ش قوله مر فان لم يأذن لم يجز الخ أي وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مروءة وحيث لم يجز لا تسقط عن إخراجها عنه وله استردادها من الاخذوان لم يلزم به إخراج عن غيره وقوله مر لانهم اعبادة الخ منه يؤخذ جواب وقع السؤال عنه في البرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وانظر به المستحق هل يجوز له أخذها وتوقع له زكاة أم لا وهو عدم جواز الاخذ بغير اذنه عدم الإجزاء لما علم به الشارح ع ش (قوله مما ياتي) أي في فصل أداء الزكاة (قوله أما الوصي الخ) عبارة العباب وشرحه لا الوصي والقيم ولو بالأم فلا يخرج جان عن صحجو رهما من مالهما الا باذن القاضي لهما في ذلك ويظهر أنه بعد اذن القاضي له في الاداء من ماله كالأب فان نوى الرجوع ورجع والا فلا وبحث الاذرى أنه لو كان بمح للاحاكم فيه ولاولى جاز للغير إخراج فطرة صبي ومجنون بلا اذن لاسيما ان قلنا انه يتصرف في ماله وتردد في انه هل يعتبر اذن العبد أو سيده وواضح انه لا عبرة باذن العبد وان قلنا انه يجب ابتداء على الموذي عنه اه باختصار (قوله أي من الوصي والقيم) بقى أب لا ولاية له وقد يفرق بانه لا ولاية له (قوله على ما ياتي قبيل الشركة) الذي ياتي ثم أنه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر (قوله وفرق القاضي الخ) الذي فرق به القاضي هو أن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة اه ولم يزد في شرح الروض على حكايته وكان معناه ان المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد فلم يحتج لاذن

لا يستقل بملكه بخلاف قيم الممغيه فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجهما عنه (ولو اشته له ميسر وميسر في عبا) أو أخته فخرين مائة

و (قوله لزم الموسر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا إذا لم يكن بينهما مهايأة فان كان وصاف زمن الوجوب نوبة
الموسر لزمه الصاع كحزب الإشارة اليه أو المعسر فلا شيء عليه كلبعض المعسر مغنى ونهاية وإعجاب قول المتن
(ولو أسرا الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيد من انتهى قال في شرحه فلا
يجوز التبعض في فطرته ما وتخرج من غالب قوت بلديهما انتهى اه سم عبارة العباب فان كان عبدهما
بغير بلدهما أخرجا فطرته من قوت بلده وكذا المبعض ومن في نفقة والديه اه قال الشارح في شرحه كما اعتمد
جميع متأخرون كالسبكي والاسنوي والاذري والبلقيني والزر كشي وقال الحاملي انه مذهب الشافعي وخزم
به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحينئذ فلا يجوز التبعض في المسائل الثلاث وما يصرح به قول
المنهاج وأصله ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح الخ في الروضة فيها والمنهاج في العبد من جواز التبعض مفرغ
على الضعيف أنه يجب ابتداء على المؤدى اه (قوله كما أفاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولعله) أي
المصنف (أعفله) أي ترك التنبيه على ذلك البناء (هنا) أي في المنهاج و (قوله للعلم به) أي بالبناء المذكور
(مما قدمه) أي هنا في الروضة و (قوله أن العبرة الخ) بيان لما قدمه (قوله المعتمد الخ) أي من أن العبرة
ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معني) أي لانه لا معنى حينئذ لقول المصنف واختلف واجبهما
إذا اتفقا كاختلافه على هذا في وجوب الإخراج من واجب العبد و (قوله ولفظا) يحتمل أنه أراد به عدم ذكر
العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أسرا الخ وفيه نظر إذا لا بعد مع اتحاد سياق الكلام
سم ويحتمل أن الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بلا قرينة ويجوز فساد المعنى لا يصلح أن يكون
قرينة كما تقر في محله (قوله تأويل الاسنوي له الخ) اقتصر صاحب المغنى والنهاية على حمل المتن عليه وقالوا
أن الحمل عليه أولى من بنائه على الضعيف به صرى (قوله فيخرج كل حصته الخ) أي وإن لزم تبعض الصاع
فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تأويل الاسنوي (قوله وليس كذلك
الخ) ظاهره أنه سلم ما اقتضاه كلامه من أن كلاله أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم تبعض الصاع وفيه
نظروا في اللغة لا طلائعهم أنه لا يبعض الصاع والموافق لذلك إخراج كل منهما من قوت أحد البلدين كالأحرار
من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المعين وهذا معنى قرىب في دعوى أنه لا دخل له بنظر
فليتأمل (قوله في المتن ولو أسرا الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيد من اه
قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرته ما وتخرج من غالب قوت بلديهما (قوله وأول بعضهم الخ) على هذا
التأويل لا معنى لقول المصنف واختلف واجبهما إذا اتفقا كاختلافه على هذا (قوله وهو فاسد معني ولفظا كما
لا يخفى) يحتمل أنه أراد بالفساد معني أنه لا دخل لاختلاف واجبهما في وجوب الإخراج من واجب العبد
فتقسيد وجوب الإخراج من واجبه باختلاف واجبهما لا معنى له وإن مفهومه أنه إذا اتحد واجبهما لا يجب
الإخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير وبالفساد لفظا بعد الحمل على ذلك لعدم ذكر العبد
الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أسرا الخ وفيه نظر إذا لا بعد مع اتحاد سياق الكلام (قوله
وأولى منه تأويل الاسنوي الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والأولى تأويل عابره ما أي الروضة والمنهاج
بحملهما على ما قدمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكاف اعتبر قوت بلد المؤدى وحينئذ فكل كلامهما هنا في
رقيق غير مكاف فيجوز التبعض حينئذ اه وقوله اعتبر ببلد المؤدى أي لأن الوجوب في هذه الحالة إنما
يلحق المؤدى ابتداء كما صرح به قبل هذا الكلام وكذا صرح به في شرح الروض وادعى فيه القطع ويحتمل
أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من مساقاة الوجوب لغير المكاف إذا كان لا يستقر والمخذور إنما هو مساقاة
ما يستقر ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وإن لزم تبعض الصاع هنا
فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع (قوله قال وحيث أمكن الخ) أي قوله لا يعدل إلى تعليلهم (قضية) أنه بدون
التأويل غلط وليس كذلك فان التفرغ يقع على أحد القوانين وإن كان مرجوحا لا يكون غلطاً (قوله وليس
كذلك بل كل خير الخ) ظاهره أنه سلم ما اقتضاه كلامه من أن كلاله أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم

(لزم الموسر نصف صاع) ولا
يلزم المعسر شيئا (ولو أسرا)
أي الشريكان (واختلف
واجبهما) باختلاف قوت
محملهما بناء على الضعيف
أن العبرة ببلديهما كما
أفاده كلام المجموع وغيره
ولعله أغفله هنا وفي الروضة
للعلم به بمقدمته أن العبرة
بقوت بلد العبد (أخرج كل
واحد نصف صاع من واجبه
في الأصح والله أعلم) ولا
تبعض للصاع حينئذ لأن
كلا أخرجهما جميع ما لزمه من
جنس واحد أما على الأصح
أن العبرة ببلد المؤدى عنه
فيخرج كل من قوت محمل
الرقيق وأول بعضهم المتن
ليوافق المعتمد المذكور
بأن الضمير في واجبه يعود
للعبد وهو فاسد معني ولفظا
كما لا يخفى وأولى منه تأويل
الاسنوي له بحمله على
ما إذا كان وقت الوجوب
يجعل لا قوت فيه واستوى
محمل سيديه الذي فيه قوت
إليه لما مر أن العبرة في هذا
بأقرب محمل قوت إليه فهنا
واجب كل منهما هو واجب
فيخرج كل حصته من واجب
نفسه قال وحيث أمكن
تنزيل كلام المصنفين على
قصور صحيح لا يعدل إلى
تعليلهم وظاهره تعين
إخراج كل من قوت بلده
وليس كذلك بل كل خير

بين الاخراج من أي البلدين شاء أو ما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعاق الزكاة بمعاين ههنا لاثم وتعلقها بمعاين يقتضي جواز نقلها كل مائة عشر من شاة ببلد وعشرين ببلد يجوز اخراج الشاة بأحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء أحد (٣٢٧) البلدين بدمه المالكين بخلاف ما اذا

كانا ببلد واحد فهو بعيد

جدوا والفرق المذكور مجرد

خيال لا يعول عليه ويفرق

بين ما هنا ومسئلة الشياه

بان الزكاة هنا متعلقة بالعين

المنقسمة في البلدين فلفقرا

كل تعلق بها وشركة فيها

ليكن للمعسر التشقيق

وساعت الماشية كجاء

تخصيص الواجب بفقراء

أحد ههنا لم يست متعلقة

بالمالكين المنقسمين الاعلى

الضعيف انهما المختاطبان

بالفرض أولا فعلى هذا يتجه

القياس على مسئلة الشياه

وأما على التمسك بالزكاة

العبد أولا فهو بمحل واحد

ولا تعدد فيه فلا جامع بينه

وبين مسئلة الشياه بوجه

فالقياس عليها حينئذ اشتباه

من تقر ببع الضعيف فهو

فاسد كما لا يخفى على متأمل

(باب من تلزمه الزكاة)

أي شروطه (وما يجب)

الزكاة (فيه) أي أحواله

التي يعلم بها أنه قد ينصف

بما يؤثر في السقوط وبما

لا يؤثر فيه كالغصب وحاصل

الترجمة باب شروط الزكاة

وموانعها وختمه بفصلين

آخرين لمناسبتهم له (شرط)

وجوب (زكاة المال)

بأنواعه السابق تفصيلها

(الاسلام) لقول الصديق

رضي الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واه البخاري ولا تجب على كافر أصلي وجوب

مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظير ما مر في الصلاة ويسقط عنه اسلامه ماضي ترغيبا فيه وخرج بالمأخذ زكاة الفطر لاسر

أنها تلزم الكافر عن عمومته

في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبعض كالموظف اهر سم (قوله بين الاخراج الخ) الاولى في الاخراج (قوله بان الفرض) بالغاء (قوله اذا كانا) أي السيدان (قوله ان العبر الخ) بيان المسألة (قوله فهو بعيد الخ) جواب واما الجواب الخ (قوله هنا) أي في مسئلة الشياه (قوله وثم الخ) عطف على قوله هنا والمشار اليه مسئلة اشتراك الموسرين (قوله فعلى هذا) أي الضعيف (قوله كما لا يخفى الخ) * (خاتمة) * لو اشترى عبد افقر بت الشمس لينة الفطر وهما في خداج مجلس أو شرط ففطرته على من له الملك بان يكون الخيار لآخذهما وان لم يتم له الملك فان كان الخيار لهما ففطرته على من يؤله الملك ومن مات قبل الفطر وب عن رقيق ففطرته بقيقه على ورثته كل بقسطه ولو استغرق الدين التركة لانه ملكهم وقت الوجوب وان مات قبل الفطر وب عن ارقاء الفطر عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا وصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته لبقائه وقت الوجوب على ملكه وان مات قبل وجوبها وقبل الوصية له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة على الموصي لانه بالقبول يتبين أنه ملكه من حين موت الموصي وان رد الوصية فعلى الوارث ففطرته لبقائه وقت الوجوب على ملكه فلو مات الموصي له قبل القبول وبعد وجوب الفطرة فوارثه قائم مقامه في الرد والقبول فان قيل وقع الملك للميت وفطرة الرقيق في التركة ان كان للميت تركة ولا يبيع منه جزء فيها وان مات قبل وجوبها أو معه الفطرة على ورثته عن الرقيق ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم غنى ونهاية وشرح الرض زاد شرح العباب ومثل ذلك يأتي في الهبة فلو وجبت بعد الهبة وقبل القبض فهي على الواهب كإلى المجموع اه

(باب من تلزمه الزكاة)

أي زكاة المال (قوله أي شروطه) و (قوله أي أحواله) لا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف والانساب أن يقدر في الاول الاحوال ولا يحفظ انسحابها على الثاني بمقتضى العطف بصري (قوله أي أحواله الخ) أي وليس المراد بما يجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وانما المراد اتصاف المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجود والضلال أو معارضة بما قد يسقطه كالدن وعدم استقرار المالك فيها ومعنى (قوله وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية لا قوله ويسقط الى وخرج وما أنبه عليه (قوله لما نسبتهم له) أي فكان الترجمة شاملة لهما فاساغ التعبير بفصل عش (قوله بأنواعه الخ) وهي الحيوان والنبات والنقدان والركاز والتجارة ومعنى ونهاية (قوله بأنواعه) الى قوله وعلم في المعنى الا قوله ويسقط الى وخرج (قوله أصلي) سياقي حكم المرتد (قوله وجوب مطالبة الخ) وقياس ما قدمه مر في الصلاة من أنه لو قضاها لا تصح منه أنه هنا لو أخرجه لا تصح لاقبل الاسلام ولا بعده ويستتردها من أخذها وقد يقال اذا أخرجه بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له أطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه في زكاة الفطر عش (قوله ماضى) أي عقاب ماضى أو ذات ماضى لانها تتعلق بدمته وان قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا بصري ويحتمل أن المراد طلب ماضى والمراد بسقوط طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله لما أمر الخ) مر أيضا أنهم يجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة فهي تبغض الصاع وفيه نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا يبعض لذلك اخراج كل منهما من قوت احدى البلدين كما لو كان الحر في محل لا قوت فيه واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا يبعض كالموظف اهر

(باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه)

(قوله لما أمر الخ) مر أيضا أنهم يجب على الكافر وجوب عقاب لا مطالبة فهي بالنسبة اليه على وزان

بالنسبة اليه على وزان كافة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم مما تقرر) أي في قوله وجوب مطالبة في الدنيا الخ ع ش (قوله ان هذا) أي الاسلام (قوله ولا يؤثر فيه الخ) أي في كون هذا شرط الوجوب بالانخراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كردى (قوله الكاملة) وسيأتى الوجوب على البعض سم (قوله لاصل الخطاب) أي شرط لاصل الخ وهو خبر ان الشرط الخ قوله لان مدار العطف الخ) قد يقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها اذ الفائدة حينئذ بل المحظ الشرطية المضافة الوجوب زكاة المال وحينئذ فان كان المراد بالوجوب أصل الطلب فممنوع اذا الاسلام ليس شرط فيه أو وجوب الانخراج أو هم أن الحرية شرط له وليس شرط لاصل الطلب فليتأمل يحصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني لما فيه من التكلف والتعسف بصري وفي سم نحوه زيادة بسط (قوله فلا زكاة الخ) عبارة النهاية فلا تجب على الرقيق ولومدبر او مـ تـ ولادة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه اه زاد المغني وعلى القديم ملك بملك سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لازكاه عليه ولا على سيده في الاصح وان قلنا ملك بملك غير سيده فلا زكاة عليه أيضا لضعف ملكه كالمرو ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من فيه مرق الخ) هل يشكل بما يأتي في البعض سم ولعل مراد الشارح من حيث ما فيه من الرقية وبسببه (قوله كاهم) أي في الغطاة (قوله الزكاة) الى قوله ويظهر في النهاية للمغني الا قوله كغطرته الى ويجزئ وقوله ويغفر الى اما اذا (قوله الزكاة) أي زكاة المال الذي حال عليه الحول في زدته نهاية ومعنى وأفاده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد وسيد كمرحترزه (قوله وقنه) أي المسلم وكذا المرتد اذا عاد الى الاسلام أيضا كما تقدم سم (قوله وألحق بهما) أي بالمرتد وقنه (قوله بعضه وزوجته) أي المسلمان وكذا المرتدان اذا عادا الى الاسلام أيضا (قوله عدم النية) أي نية التقرب (قوله على ما مر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وانما ذكر في الاصل في الانخراج عن نحو قرينه المسلم عن البسيط أنه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفي نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزئ دفعها بالانية تقرب وتجب نية التمييز انتهى اه سم أقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الاصل وفي سياقه فاشاره الى أن ما ذكره في الاصل من حيث النية يجري في المرتد مثله وذكر هناك أيضا أن ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم أنه لا يتأتى من الكافر الانية التمييز فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى أنه انما يتبين زواله بموته مرتدا

زكاة المال فكان التقييد بالمال لان في المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل بما يأتي في البعض (قوله الكاملة) وسيأتى الوجوب على البعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو أناسلمان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط المذكور والالزام أن يذكر في سياق شرط المذكور ما ليس منها من شرط غيره ولا يخفى قبحه بل فساده وحينئذ فان كان المشروط هنا أصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الانخراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرط السكل منهما اذ ليس شرط لاصل الخطاب وان كان القدر المشترك بينهما فالاول ليس شرطه لتحقيق القدر المشترك في أصل الخطاب وهو لا يشترط فيه اسلام فاعل الصواب خلاف ما أجابه ومنه أن يختار الاحتمال الثاني وهو ان المشروط وجوب الانخراج والحرية ككاهي شرط لاصل الخطاب بشرط وجوب الانخراج أيضا وهذا ليس مراد الشارح بدليل قوله وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فتمام (قوله وقنه) أي المسلم وينبغي والمرتد أيضا وعليه فيشترط عوده أيضا الى الاسلام كما تقدم في الحاشية (قوله على ما مر في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية المرتد وانما ذكر في الاصل في الانخراج عن نحو قرينه المسلم عن البسيط أنه يصح بغير نية وعن المجموع عن الامام أنه يكفي نيته وكتبنا على ذلك المحل قول العباب فيجزئ دفعها بالانية تقرب وتجب نية التمييز اه (قوله والابان زواله من حين الرد) ولا يخفى

وعلم مما تقرر ان هذا شرط
لوجوب الانخراج لا لأصل
الطلب ولا يؤثر فيه ان
الشرط الآخر (و) هو
(الحرية) الكاملة لاصل
الخطاب لان مدار العطف
على اشتراكهما في الشرطية
لا غير وهما كذلك وان
اختلف المراد بهما فلا
اعتراض عليه فلا زكاة على
من فيه رق وان قل لعدم
ملكه أو ضعفه كاهم (وتلزم)
الزكاة (المرتد) قبل وجوبها
(ان أبقينا ملكه) لان
أرلناه وهما ضعيفان
والاصح أنه موقوف فتوقف
هي أيضا كفطرة نفسه
وقنه وألحق بهما بعضه
وزوجته فان أسلم أخرج
لما مضى من الاحوال في
الردة لتبين بقاها معه
ريجزئ انخراجها في رده
ويغفر عدم النية على ما مر
في الفطرة والابان زواله من
حين الرد فلم يتعلق به زكاة
وحينئذ لو كان أخرج في
رده فهل يرجع على
أخذها من لاحق له في
القياس

مطابقا لانه بان أن لاحق له

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فلعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي عقلت أمل سم أي وقوله
يرجع ببناء المفعول (قوله مطابقا) أي علم الأشخذ الحال أولم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع
مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن
ملكه من وقت الردة فأخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي
وبدله ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وما في المجهلة فالخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر
منه حيث لم يذكر التجمل أنا صدقة تطوع أو زكاة غير مجملة وعلى التقديرين فتصرفه نافذو بقي ما وادعى
القباض أنه انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أولا بدم من يدته فيه نظر والاقرب الثاني لان
الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب زمن ع ش (قوله ثم) أي في الزكاة المجهلة (قوله
فانظر أي الإخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموث (قوله مطابقا) أي سواء
أسلم أو قتل مغنى ونهابة (قوله ويظهر أنه الخ) أي فيما اذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتل الإجزاء) خرم
به النهاية والمغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابه صحيحة اما المكاتب كتابه فاسدة فتجب الزكاة على
سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه ع ش (قوله لضعف ملكه) الى المتن في النهاية الا قوله سيعلم الى يشترط
وقوله تمام الملك الى كونه وقوله حالي آخره وقوله في مال الى في موقوف وكذا في المغنى الا قوله وصرح الى
يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولازكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بغيره أو
عق أو غيره انعقد حوله من حينز والها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ولازكاة على السيد الخ أي لاحالا ولا
استقبالا اه (قوله لانه قديتوهم الخ) أولانه قديتوهم أن المراد الحر يعزى في حكمهما من الاستقلال
المصحح للمالك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بان هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة الى
ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال المكاتب وكما المكاتبون المعاملة سم و مر ويغده
قول المصنف الا في أو كان غير لازم خلافا للمبري ع ش (قوله كما سيد كره) أي بقوله أو غير لازم
كإل كتابة فلازكاة سم (قوله وكونه الخ) المتبادر كونه في حين سي علم فانظر م يعلم سم وأيضا
أي حاجة الى قوله حرج سببه في المتن وما المراد من قوله الى آخره (قوله فلازكاة في مال مسجد) قديقال
المسجد معين حوالا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر أنه كالحر سم (قوله نقد أو غيره)
كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حسدها أو زيادة ألف أخرى (قوله مطابقا) أي على
معين أو غيره كرهى (قوله كره) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النيات كرهى (قوله ان كان على
جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حولان الحول ووجهه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق
نقد اقدر نصاب مثالا في وقف معلوم وتطبيقه بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك
من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الدين تى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج الا ان قبضه أو لا بل هو
شريك في أعيان ربح الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الأعيان زكوية فزكاته الزكاة والا فلا فيه
نظر سم على البهجة واعتد مر الاول ع ش وتقدم في زكاة العطور من الإيعاب والمغنى ما يؤيده
(قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعينين نصابا للشركة وصورته أن يقف بستانا
ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة ع ش (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا
الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومعنى أي لان الجنين لا يسمى صبيا ع ش (قوله موقوف للجنين)

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فلعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي عقلت أمل سم أي وقوله
يرجع ببناء المفعول (قوله مطابقا) أي علم الأشخذ الحال أولم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع
مطلقا (قوله ويفرق الخ) والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن
ملكه من وقت الردة فأخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي
وبدله ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وما في المجهلة فالخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر
منه حيث لم يذكر التجمل أنا صدقة تطوع أو زكاة غير مجملة وعلى التقديرين فتصرفه نافذو بقي ما وادعى
القباض أنه انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أولا بدم من يدته فيه نظر والاقرب الثاني لان
الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب زمن ع ش (قوله ثم) أي في الزكاة المجهلة (قوله
فانظر أي الإخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في ارتداده المتصل بالموث (قوله مطابقا) أي سواء
أسلم أو قتل مغنى ونهابة (قوله ويظهر أنه الخ) أي فيما اذا وجبت ثم ارتد (قوله ويحتل الإجزاء) خرم
به النهاية والمغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابه صحيحة اما المكاتب كتابه فاسدة فتجب الزكاة على
سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه ع ش (قوله لضعف ملكه) الى المتن في النهاية الا قوله سيعلم الى يشترط
وقوله تمام الملك الى كونه وقوله حالي آخره وقوله في مال الى في موقوف وكذا في المغنى الا قوله وصرح الى
يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولازكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بغيره أو
عق أو غيره انعقد حوله من حينز والها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ولازكاة على السيد الخ أي لاحالا ولا
استقبالا اه (قوله لانه قديتوهم الخ) أولانه قديتوهم أن المراد الحر يعزى في حكمهما من الاستقلال
المصحح للمالك سم (قوله فلا اعتراض الخ) أي بان هذا قد علم من اشتراط الحرية فلم تدع الحاجة الى
ذكره (قوله في دينه على مكاتبه) أي عن مال المكاتب وكما المكاتبون المعاملة سم و مر ويغده
قول المصنف الا في أو كان غير لازم خلافا للمبري ع ش (قوله كما سيد كره) أي بقوله أو غير لازم
كإل كتابة فلازكاة سم (قوله وكونه الخ) المتبادر كونه في حين سي علم فانظر م يعلم سم وأيضا
أي حاجة الى قوله حرج سببه في المتن وما المراد من قوله الى آخره (قوله فلازكاة في مال مسجد) قديقال
المسجد معين حوالا أن يقال المراد الحرية حقيقة والمراد بان المسجد حر أنه كالحر سم (قوله نقد أو غيره)
كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الاولى حسدها أو زيادة ألف أخرى (قوله مطابقا) أي على
معين أو غيره كرهى (قوله كره) أي في التنبيه الاول في باب زكاة النيات كرهى (قوله ان كان على
جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين عند حولان الحول ووجهه بان تعيينهم عارض (فرع) استحق
نقد اقدر نصاب مثالا في وقف معلوم وتطبيقه بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك
من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الدين تى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج الا ان قبضه أو لا بل هو
شريك في أعيان ربح الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الأعيان زكوية فزكاته الزكاة والا فلا فيه
نظر سم على البهجة واعتد مر الاول ع ش وتقدم في زكاة العطور من الإيعاب والمغنى ما يؤيده
(قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعينين نصابا للشركة وصورته أن يقف بستانا
ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة ع ش (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا
الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومعنى أي لان الجنين لا يسمى صبيا ع ش (قوله موقوف للجنين)

عبارة النهاية والغنى مال الجمل الموقوف له بارت أو وصية اه قال ع ش وبقى مالوا انفصل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق الخنثى كما لو كان الخنثى ابن أخ فبقدر نفوسته لا يرث وبقدر يرد كورثته يرث فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف ويؤيده مالوعين القاضى لسل من غرماء الفلاس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فانه لازم كاه عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على الفلاس لو انقل الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف اه (قوله لانه في حال الوقف الخ) عبارة النهاية والغنى لعدم الثقة بحياته اه قال ع ش أى مادام جلا وان حصلت حركه في البطن جاز أن تكون لغير رجل كالرجح وقياس ما ذكره لو انفصل ميتا من أنه لازم كاه على الورثة أنه لازم كاه فيه اذا تبين عدم الجمل للتردد بعده وت من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لا حصل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها وجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح مر لعدم الثقة الخ أنا اذا علمنا حياته ووجوده بخبر معصوم يجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خبيرا المعصوم لا يرد على انفصاله حيا وانفصاله حيا يحقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبهما بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوى الخ) معتمد ع ش (قوله لم يجب على بقية الورثة الخ) أى في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الشارح في شرح العباب بعد كلام قررناه مانصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه ولا عليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى بوجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلغفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله أى لا عليه حتى لا ينافى ما تقررنا انتهى اه سم (قوله والمحجور عليه) الى قوله سواء العاى في النهاية والغنى (قوله والولى مخاطب الخ) واذا لم يخرجها والولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجه قبل كماله وهل يضمن الولى فيه نظر وينبغى الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر لعاه احتراز عن نحو ما يأتى في قول الشارح ومع ذلك ينبغى تقييده بما اذا لم يغلب الخ (قوله منه) أى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) أى في مالهم نهاية ومغنى (قوله سواء العاى الخ) عبارة المغنى والنهاية بعد ذكرهما افتاء القفال الا تفى في الشرح ولو كان الولى غير متمذهب بل عاميا صرفا فان ألزمه حاكم براها باخراجها فواضح كما قاله الاذرى والا فلا وجه كما قال شيخنا الإحيط بمثل ما مر عن القفال والاوجه كما قاله أيضا ان قيم الحاكم يعمل بمذهبه كما أنابه حاكم آخر بخالفه في مذهبه اه قال ع ش قوله مر بل عاميا صرفا قد يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتبرة وفي حج والولى مخاطب باخراجها منه سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله مر بمثل ما مر الخ أى من أن يحسب زكاة الخ

لانه في حال الوقف لم يكن موقوفه ومن ثم بحث الاسنوى أنه لو انفصل ميتا لم يجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه والولى مخاطب باخراجها منه وجوب بان اعتقد الوجوب سواء العاى وغيره وزعم أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوى انه لما انفصل ميتا لم يجب الخ) فوزع بان الظاهر خلافه وقد قيد الامام بخروج الخنثى حيا وهو قياس ما ذكره فيما اذا بد الصلاح والاشتداد من خيارهما ان من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للحمل ظاهر وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وقف الملك في زمن خياره ونحوه شرح مر (قوله في المتن وتجب في مال الصبي والمجنون) في شرح العباب بعد كلام قررناه مانصه وبه يرد على من قال يجب في ماله أى المحجور راعيه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لان المعنى بوجوبها عليه ثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما تلغفه وبذلك صرح القاضى والرويانى فقال الصحيح وجوبها عليه وغلط من قال يجب في ماله أى لا عليه حتى لا ينافى ما تقرر وفائدة وجوبها في الذمة وجوب اخراجها بعد تلف المال فيما يظهر اه أقول اذا لم يخرجها الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوطها عنه لانه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجه قبل كماله وهل

وذلك انما كان قبل

تدوين المذاهب واستقرارها
ولا عبرة باعتقاد المولى
ولا باعتقاده غيره المولى
فيما يظهر وذلك لخبر ابتغوا
في أموال البائس لا تأكلها
الصدقة وفي رواية الزكاة
وهو مرسل اعترض بقول
خمس من الصحابة وبوروده
متصلان من طرف ضعيفة
والقياس على معشره وفطرة
بدنه الموافق عليهما الخ
أوضح حجة عليه قال ابن عبد
السلام ولا يعذر وصي أي
يرى وجوبها وهـ ومثال
نهاية الامام عن اخرجها فان
خافه أخرجها سرا هـ وهو
ظاهر في امام أو نائبه يرى
وجوبها أما إذا لم يره ونهاه
فينبغي وجوب امتثاله
حينئذ لأنه لم يتعد به بالنسبة
لاعتقاده الا اذا قلنا ليس له
حمل الناس على مذهبه
لتعديه حينئذ وكان هذا
هو لمخط ابن عبد السلام
ومع ذلك ينبغي تقييده بما
اذا لم يغلب على ظنه أنه
يغرمه ما أخرجه ولو سرا
وأفتى الفقهاء بالاحتياط
للمولى الحنفى أن يؤخرها
لكماله فيخبر بها ولا
يخرجها فيغرمه الحاكم
اه والاحتياط المذكور
بمعنى الوجوب أو بالنسبة
لضبطها واخبارها بما اذا كمل
وينبغي للشافعى أن يحتاط
باستحكام شافعى في اخرجها
حتى لا يرفع الحنفى فيغرمه
ويأتى قبيل الصلح ماله تعلق
بذلك

وله الرفع للحاكم اه عـش (قوله وذلك) أي قوله لا مذهب للعامة كـردى ولا عبرة بالخ وفاقا للزبادى
وخلافا لمـر كـيـا مـاتى (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد منع في البالغ السفيه وطائى الجنون بعد البلوغ سم
(قوله وذلك) أي وجوب الزكاة في مال الصبي الخ (قوله خبر) الى قوله قال في النهاية الا قوله وهو مرسل
الى والقياس (قوله خبر ابتغوا الخ) أي ولشمول الخبر المار لهم ولان المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير
المال وما لها مقابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة بحض عبادة حتى تختص بالمكلف بما يهـم مغنى
(قوله وفي رواية الخ) وروى الدارقطنى خبر من ولى يتيم له مال فليخبر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة
نهاية (قوله والقياس) مبتدأ خبره قوله أو وضع الخ (قوله الموافق عليهما الخ) أي ولم يصح في اسقاط
الزكاة ولا في اخرجها الى البلوغ شئ قال الامام أحمد لا أعرف عن الصحابة شيئا صححوا أنه لا يجب مغنى
(قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ) أي في ترك الاخراج سم (قوله وهو مثال) أي الوصى فالمراد
مطلق ولى المحجور عليه (قوله نهاية الامام عن اخرجها) أي من مال مولى له لصيان الامام بذلك (وقوله
فان خافه) أي الامام لو أخرجها جهرا (وقوله أخرجها سرا) أي بحفاظة على الواجب بقدر الامكان
(وقوله يرى وجوبها) أي في مال المحجور عليه (وقوله أما إذا لم يره) أي كالحنفى ايعاب (قوله فينبغى
وجوب امتثاله) أي ومع وجوب الامتثال ينبغي ان لا يسقط وجوب الزكاة لأسانم ان تصو رحكم بان
ادعى المستحق المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه سم عبارة اليعاب وجب على
المولى ان يطيعه وفيه نظر لما تقرر أن العبرة باعتقاد المولى فلا نظر لامر الامام بما يخالفه وان جازله ذلك في
اعتقاده اه (قوله اذ ليس له حمل الناس الخ) أي هو المعتمد (قوله وكان هذا) أي ليس للامام حمل
الناس على مذهبه (قوله ينبغي تقييده) أي ما قاله ابن عبد السلام من وجوب الاخراج مع النهى عنه جهرا أو
سرا (قوله إن يؤخرها الخ) أي ان يحسب زكاة المال حتى يكمل فيخبره بذلك مغنى (قوله والاحتياط
المذكور بمعنى الوجوب الخ) فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده عدم وجوب الزكاة
وامتناع الاخراج عليه اذا العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده ان لا وجوب سم (قوله وينبغي للشافعى الخ)
عبارة اليعاب ومن الاحتياط أن يستأذن المولى الشافعى مثلاً كما شافعى مثلاً في اخرجها أو يرفع الامر
اليه بعد اخرجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها اذا كمل وظاهر هذا كالا احتياط الذى ذكره
الفقهاء أن اعتقاد المولى انما يدار عليه خطابه بوجوب الاخراج عليه تارة وعدمه أخرى وأما بالنسبة لتعلقها
بالمال حتى يلزم المحجور اخرجها اذا كمل فلا يعتبر فيه اعتقاد المولى والا لا وجوب على الحنفى عدم الاخراج
ولم يقولوا الا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذى ذكره الفقهاء فائدة بل يكون متمعلا لانه اذا فرض أن المولى
حنفى وأن العبرة باعتقاد بالنسبة للتعلق بالمال أيضا لم يتعلق بالمال شئ فلا يجوز له الاخراج ولا يخرج
المولى اذا كمل وقد ذكر وما يبدل على خلاف هـ ذن اه (قوله ولا يخرجها الخ) أي فان أخرجها عالما
عامدا بخبريم ذلك عليه فينبغى مع عدم الاجزاء فسقة وانعزاله لانه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو
أخرج حيث لم يفسق كان جهل التعريم ثم قل من وجب الزكاة ويصح اخرجها فينبغى الاعتداد باخراجه
السابق سم على البهجة اه عـش وقوله فينبغى الخ تقدم عن اليعاب ما يفيد خلافه (قوله فيغرمه)
قد يقال هذا لا يقتضى الوجوب لانه ان يرضى بالغرامة سم أي فينبغى أن يراد بوجوب الامتثال عدم
يضمن المولى فيه نظرو ينبغي الضمان ان قصر (قوله ولا عبرة باعتقاد المولى) قد منع في البالغ السفيه وطائى
الجنون بعد البلوغ (قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر) أي في الاخراج فلا يتركه (قوله فينبغى وجوب
امتثاله) أي ومع وجوب الامتثال ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة لأسانم ان تصو رحكم بان ادعى المستحق
المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله فيغرمه الحاكم) قد يقال لا يقتضى الوجوب
لانه أن يرضى بالغرامة (قوله بمعنى الوجوب الخ) أي فاندفع ما قد يقال لا معنى للاحتياط مع أن اعتقاده
عدم وجوب الزكاة وامتناع الاخراج عليه (قوله بمعنى الوجوب) أي اذا العبرة كما علم باعتقاد المولى واعتقاده

لزوم الاخراج (قوله ولو أخرها المعتقد الخ) لو كان تأخير المعتقد للوجوب خوفاً أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فيه نظر سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقييده بما إذا لم يغلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في اخراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه اخراجاً وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لم يلزمه أن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه سم وبصرى عبارة ع ش قال الزيادة ولو أخرها معتقد الوجوب أم لم يلزم المحجور عليه بعد ذلك اخراجها ولو حنفياً إذا عبرة باعتقاد المولى اه وهو مخالف لما في سم على المنهج تبعا لم روعبارته وانظر لو اختلف عقيدة المحجور والمولى بان كان الصبي شافعيًا والمولى حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لم يلزم الصبي أما صبي حنفى فلا ينبغي للمولى الشافعى أن يخرج زكاته اذ لا زكاة عليه اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعى مثلاً إذا ألزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايتة بعد كماله أنه كشافعى لم يزكاه عند الشافعى فقلد أبا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المنخرجة من أموال المولى عبارة المغنى * (فائدة) * أجاب السبكي عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال اليتام من الدراهم المغشوشة والغش فيها ما كلفهم بان الغش ان كان مماثل أجره الضرب والتخليص فيسأخ به وعمل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان ساوى) أى الغش (قوله وممر) أى فى أوائل باب زكاة النقدر (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان المحجور ربع الأول أى اخرج قدر الواجب خالصا ان نقصت مؤنة السبكي المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي لأنه ساكت عن أجره الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لانه ليس من أهله فيكفر بالطعام أو الكسوة لكن يبقى النظر فى أنه يشترط لوجوب التكفير به ما ليسار بما يفضل عما يحتاج اليه فى العمر الغالب على ما فى المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سبيله فيه نظر وظاهر اطلاقه الأول فليراجع ع ش (قوله وتجب) الى قول المتن وقيل فى النهاية والمغنى الا قوله سأتى وقوله ولا حائل الى المتن فقله وتجب فى المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على ترعه ما نهاية ومعنى وهذا تقييد لمحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً وامتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون له به) أى بالمجحد نهائية ومعنى (قوله بينة) أى لا تمتنع عن ادعاء الشهادة (قوله أو يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهائية ومعنى أى بان كان مجتهداً أى ويسهل الاستخلاص بالبينة وعلم القاضى فان لم يسهل بان توقف استخلاصه به ما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج الا بعد عوده

ان لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى ان المدار على اعتقاده فى اخراج ماضى قبل الكمال فان كان حنفياً لم يلزمه اخراجاً وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لم يلزمه أن كان يعتقد المولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر لا اعتقاد نفسه مر اه سم وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعى مثلاً إذا ألزمه حق كزكاة عند الشافعى دون أبي حنيفة فقد أبا حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غايتة بعد كماله أنه كشافعى لم يزكاه عند الشافعى فقلد أبا حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المنخرجة من أموال المولى (قوله وممر) أى فى أوائل باب زكاة النقدر (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان المحجور ربع الأول أى اخرج قدر الواجب خالصا ان نقصت مؤنة السبكي المحتاج اليه عن قيمة الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي لأنه ساكت عن أجره الضرب (قوله كفر كالموسر) أى بغير العتق لانه ليس من أهله فيكفر بالطعام أو الكسوة لكن يبقى النظر فى أنه يشترط لوجوب التكفير به ما ليسار بما يفضل عما يحتاج اليه فى العمر الغالب على ما فى المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثانى على سبيله فيه نظر وظاهر اطلاقه الأول فليراجع ع ش (قوله وتجب) الى قول المتن وقيل فى النهاية والمغنى الا قوله سأتى وقوله ولا حائل الى المتن فقله وتجب فى المغصوب والمسروق) أى إذا لم يقدر على ترعه ما نهاية ومعنى وهذا تقييد لمحل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة النهاية والمغنى من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى اه قال ع ش أى أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً وامتنع من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون له به) أى بالمجحد نهائية ومعنى (قوله بينة) أى لا تمتنع عن ادعاء الشهادة (قوله أو يعلمه القاضى) أى فى حالة يقضى فيها بعلمه نهائية ومعنى أى بان كان مجتهداً أى ويسهل الاستخلاص بالبينة وعلم القاضى فان لم يسهل بان توقف استخلاصه به ما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج الا بعد عوده

ولو أخرها المعتقد للوجوب
أم ولزم المولى ولو حنفياً
ففيما يظهر اخراجها إذا كمل
ويستأخ بعشها ان ساوى
أجرة الضرب أى المحتاج
اليه والتخلص كما قاله السبكي
ومرمانيه (وكذا) تجب
على (من ملك ببعضه
الخرنصا فى الاصح) لتمام
ملكه ومن ثم كفر كالموسر
(و) تجب (فى المغصوب)
والمسروق (والضال) ومنه
الواقع فى بحر والمدفون
المنسى بحمله (والمجحد)
العين وسبأى الدين (فى
الاطهر) لوجود النصاب
فى الحول (ولا يجب دفعها)
أى الزكاة (حتى) يتمكن
من المال بان يكون له به
بينه أى يعلمه القاضى

ليده عش (قوله أو يقدر هو على خلاصه أى المصوب ونحوه نهاية ومعنى (قوله ولا حائل) أى كعسار
وغلبة وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون ونحوه
لكنه لا يظهر له موقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغيره من الشروح أو الدين بدل وسبأ الدين ومع ذلك
يغنى عنه قوله ولا حائل (قوله أو يعود إليه) فيه أمران الأول أنه لو عاد بعضه بنتق وجوب تركيته في الحال وإن
كان دون نصاب لتتمام النصاب بالباقي في المملوك له وكذا يقال في الغائب الآتى إذا وصل إليه بعضه والثاني
أنه لو أخرج قبل التمكن والعود إليه فهل له الرجوع مطلقاً أو لا مطلقاً وعلى تفصيل التحجيل فيه نظر ولعل
الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية ساعة) لعل صورته أن ياذن المالك للغاصب في اسماها والا
فالذى مر أنه إذا أساءها للغاصب لازمة فيها عش زاد البحري أو يغصبها قبل آخر الحول زمن سير بحيث
لو تركت فيه نلاً كل لم يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكها اسماها وتستمر ساعة وهى ضالة إلى
آخر الحول لأنه لا يشترط قصد الاسامة في كل مرة كما قاله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض
الح) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تجبز كامة معد الحول الأول وهذا شامل للساعة فقضية أنها
لو كانت غنماً خسين أو ستة قابل مثلاً وجبز كامة معد الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين
دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لهما وتم البيع سم وعش أى وحسن
انقضاء الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لزمه الإخراج حالاً الخ) أى كالدين الحال
على ملى مقر نهاية ومعنى (قوله إن هذا) أى صحة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل ملحظ الإيجاب
كونه الخ (قوله ولزوم الإخراج الخ) أى وبأن لزوم الإخراج الخ (قوله القدرة عليه) أى على التصرف (قوله
وبشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوب بركة المشتري قبل قبضه (قوله للثمن المقبوض) أى
للبيع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (إخراج زكاته) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى وبالأولى
تفصيل التحجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (قوله وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه
أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تجبز كامة معد الحول الأول وهذا شامل للساعة فقضية أنها لو كانت
خسين غنماً أو ستة قابل مثلاً وجبز كامة معد الحول منها وهذا موافق لما نقله في الفرع المذكور قبيل قول
المصنف وبنت مخاض لها سنة وقال أنه مبني على ضعف فراجع وتأمله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله
إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد فيما إذا كان الخيار له وحده أو لهما وتم البيع
فقد قال في الروض وشرحه في الشرط الثالث أن كامة أو شئ الحول * (فرع) * وإن باعه أى النصاب بشرط
الخيار له وحكمه بأن الملك في زمن الخيار للبائع أى بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لهما وفسخ العقد
فيهما لم ينقطع الحول لعدم تجدد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخيار في الأولى مطلقاً وفى الثانية ففسخ
العقد زكاه أى المبيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاه عليه وحوله
من العقد ذكره الأصل اه فقد أفاد هذا الكلام أن ابتداء الحول من العقد في حق المشتري إذا كان
الخيار له وحده ولا يكون خياره مانعاً من ابتداء الحول وفيهما في باب زكاة المعشرات فإن اشترى نخيلاً وثمرتها
بشرط الخيار فبدأ الصلاح في مدته فالزكاه على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان
الخيار له وأن لم يبق الملك له بان مضى البيع في الأولى وفسخ في الثانية وهى أى الزكاه موقوفة أن قلنا بالوقف
للمالك إن كان الخيار لهما فن ثبت له الملك وجبت الزكاه عليه اه وفيه تصريح بأن وقف الملك في زمن
خيارهما لا يمنع الاعتداده على من ثبت له ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد
كان ابتداء حول المشتري منه أعني العقد فتأمله وهذا كله ظاهر وإنما نهيت عليه لأن رأيت من وهم فيه
(بق) أنه سيأتى فى الحاشية في خيار الشرط أنه لو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما فهل يغاب
الأول فيكون الملك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الأحدهما قال في شرح الروض الظاهر الأول ثم نقل عن
الزركشي إن الظاهر الثاني اه (قوله فلا يلزمه إخراج زكاته ما لم يستقر ملكه عليه) وبالأولى إذا لم يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا
حائل ومن عليه الدين موسرا
به أو (يعود) إليه فحينئذ
يزكى لأحوال الماشية
أن كانت الماشية ساعة ولم
ينقص النصاب بما يجب
إخراجه فإذا كان نصاباً
فقط وليس عنده من جنسه
ما يعوض قدر الواجب لم
تجبز كامة ما زاد على الحول
الأول (و) تجب على المشتري
في (المشتري قبل قبضه) إذا
مضى حول من حين دخوله
في ملكه لئلا يكتفه من قبضه
بدفع الثمن ومن ثم لزمه
الإخراج حالاً حيث لا مانع
من القبض (وقيل فيه
القولان) في نحو المصوب
لعدم صحة التصرف فيه
ويجيب بان هذا ليس هو
ملحظ الإيجاب بل كونه
في ملكه ولزوم الإخراج
شرط القدرة عليه وهى
موجودة وبشكل على
ذلك قولهم للثمن المقبوض
قبل قبض المشتري المبيع
حكم الإحرة فلا يلزمه إخراج
زكاته ما لم يستقر ملكه
عليه

لان الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر وانما يلزمه اخراج كاه رأس مال السلم بعد تمام حوله وان لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه يقبضه بدل ان تعذر المسلم فيه لاوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمسك من الاستقرار كما تقرر لان له حيث وفي الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف (٣٣٤) البائع ليس متمسكاً من ذلك لان قبض المبيع ليس اليه لتعلقه بفعل المشتري فلم

واذا لم يقبضه وحال عليه حول قبل القبض وانظر اذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض المبيع ويتجسه وجوب الانخراج لاستقراره سم أي حيث لاحال من قبض الثمن (قوله لان الثمن الخ) عبارته في الایجاب وما دام المبيع لم يقبض ذلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وانما يلزمه الخ) أي المسلم اليه وهو جواب سؤال منشؤه قولهم للثمن القبول الخ (قوله وان لم يقبض الخ) ببناء المغعول من الاقباض ونائب فاعله قوله المسلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستر للمعلم اليه أو المغعول من القبض والضمير للمسلم قوله وقد يفرق (أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع) (قوله كما تقرر) أي في قوله لتمكنه من قبضه الخ (قوله لان قبض المبيع ليس اليه الخ) قديقال وقبض الثمن ليس الى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فليستأمل سم (قوله لم يكف به) أي لم يكف البائع باقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكفي التمكن) أي تمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عين المبيع (قوله الغائب الخ) يغني عن هذا التكاف قول المصنف الاتي والافكم مغضوب (قوله لانه) الى قوله كما اعتماداه في النهاية والمغني (قوله ويجب الانخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلد المال ان استقر فيه نهاية ومغني (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائراً) أي الى مالكة رشيدى (قوله حتى يصل لمالكه الخ) واذا وصل فهل يجب الانخراج في اقرب البلاد الى محل السير وقت الوجوب ان لم يكن به مستحق او في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الاتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فلهما الخ سم عبارة عرش أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته مستحق محل الوجوب كما ياتي في قوله مر والادجه أخذاً من انتضاء الخ اه (قوله ان كان الخ) أي المال (قوله محمول الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري ويحتمل أن يكون محمولا على ما اذا كان مستقرها اه (قوله وبه رد الغزى قول الاذرى الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الاذرى سم عبارة البصري عبارة الاذرى على ما نقله في النهاية اللهم الا أن يكون ثم ساع أو حاكم ياخذ زكاته في الحال انتهت وواضح أن مراده اذا كان من ذكر ياخذها باجتهاد أو تقليد صحيح اذا علمت ذلك تبين لك ما في قول الشارح ولا يتشكل الخ وقوله وبه رد الغزى اه وذكر المغني عن الاذرى غير ما في الشرح عبارته فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الراجح فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم ان كان هناك ساع أو حاكم ياخذ الزكاة دفعها اليه في الحال لان له نقل الزكاة منه على ذلك الاذرى اه وقوله دفعها اليه الخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لا بلد المال وكلام النهاية قابل للعمل عليه (قوله والا يقدر) الى قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المغني والقوله والذي يظهر الى المتن

يكف به فان قلت يمكنه أن يضعه بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضاً فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما ياتي في مجتبه الاستبدال فاشتراط نفسه لاستقرار كالأجرة لتتمام مشابهتها لها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكفي التمكن من قبضها ويأتي في اصداد المغني ما يؤيد ذلك (ويجب في الغائب ولا يجب دفعها في الحال عن الغائب الا ان قدر عليه) بأن سهل الوصول اليه ومضى زمن يمكنه الوصول اليه فيه لانه كمال في صندوقه ويجب الانخراج عنه في بلده فان كان سائراً لم يجب الانخراج عنم حتى يصل لمالكه أو وكيله كما اعتماداه هنا فتقولهما في قسم الصدقات ان كان بصادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه محمول على ما اذا كان المالك أو وكيله مسافراً معه وقضية قوله في الحال وجوب اخرجها فوراً وهو ظاهر ان كان المال بمحل لا مستحق به وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو أذن له الامام في النقل وأما في غير ذلك فيظهر أنه يلزمه التوكيل فوراً من يخرجها لبلد المال ولا يتشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها (قوله من المال لانه تمتنع على القاضي اخراج زكاة الغائبين على ما ياتي وبه رد الغزى قول الاذرى انه ياخذها والا) يقدر عليه لتعذر السفر اليه لمخو وخوف أو انقطاع خبره أو للشك في سلامته

والنقل وأما في غير ذلك فيظهر أنه يلزمه التوكيل فوراً من يخرجها لبلد المال ولا يتشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها (قوله من المال لانه تمتنع على القاضي اخراج زكاة الغائبين على ما ياتي وبه رد الغزى قول الاذرى انه ياخذها والا) يقدر عليه لتعذر السفر اليه لمخو وخوف أو انقطاع خبره أو للشك في سلامته

(فكمغصوب) فان عادله الاخراج الماضي والا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة (٢٣٥) فيه في نحو الغائب بمسحوق محل

الوجوب لا التمكن (والدين

ان كان) معشرا أو

(ماشية) للتجارة كان

أقرضه أو بعين شاة أو أسلم

اليه فيها مضى عليه حول

قبل قبضه (أو) كان (غير

لازم كل كتابة فلازكاة)

فيه لان علمتها في المعشر

الزهر في ملكه ولم يوجد في

الماشية السوم ولا يتم فيها

في الذمة بخلاف انعقدان

العلة فيه التقيد وهي

حاصلة ولان الجائر يقدر

من هو عليه على اسقاطه

متى شاء وقضية كلامهم في

مواضع أن الاليل للزوم

حكمه حكم اللازم وخرج

بمال كتابة احالة المكاتب

سده بالنجوم فيجب فيه لانه

لازم (أو عرضا) للتجارة

(أو نقدا فكذا في القديم)

لا يجب فيه لانه غير ملك

(وفي الجديد ان كان حلالا)

ابتداء وانتهاء (وتعذر

أخذ له اسرار وغيره) كمثل

أو غيبة أو جود ولا يثبت

(فكمغصوب) فلا يجب

الاجراج الان قبضه - اما

تعلقها به وهو في الذمة

فباقي حتى يتعلق به بحق

المستحقين فلا يصح الابرار

من قدرها منه (وان تيسر)

بان كان على قرضي

بازل أو جاد وبه بينة أو

يعلمه القاضي (وجبت

تزكيتيه في الحال) وان لم

يقبضه لانه قادر على قبضه

فهو كالمسند وقضية كلام

(قوله فان عاد الخ) عبارة النهاية والغنى فيأتي فيه ما لم يعدم القدرة في الموضوعين اه (قوله فيه) أي في

المغصوب برشيدى (قوله بمسحوق محل الوجوب) أي ان كان به مسحوق ومنه ركب السفينة أو الفيلة مثلا

التي بها المال وعليه فلو تعذر الدفع اليهم بعد وصول المال اليه فاحتل وجوب ارساله لمسحوق أقرب بلد

لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب والأقرب المستحقين بأقرب محل اليه

عش قول المتن (والدين الخ) * (تنبيه) * حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمسحوق بلد الدائن أو بلد المدين

لانه محل المال لانه في ذمته في نظر ويتجه الثاني سم وفيه نظر عبارة الجبري قال سم وهل يعتبر بلد الرب الدين أو

المدين المتجه الثاني ثم آيت مر اعتمد في باب قسم الصدقات أن العبرة ببلد الرب الدين وأنه لا يتعين صرفه في

بلده بل صرفه في أي بلد أراد مع ذلك بان التعلق بالذمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر تام

شور برى اه (قوله كأن أقرضه أو بعين شاة الخ) أو خسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهو) هو بدل الصلاح

وهو بفتح الزاى وسكون الهاء مخففة وبضم هاء مع تشديد الواو عش (قوله ولان الجائر الخ) عبارة الغنى وأما

دين الكتابة فلا تعلق العبد اسقاطه متى شاء ويؤخذ من ذلك أنه لو كان للسيد على المكاتب دين أي من المعاملة

لازكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب سيده بالتجريم على شخص أن الزكاة تجب على السيد وهو كذلك لانه يسقط

بتجريم في الأولى دون الثانية اه (قوله ان الاليل للزوم حكمه الخ) معتمد أي كمن المبيع في مدة الخيار لغير

البائع عش (قوله فوجب فيه لانه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتجريم المكاتب نفسه ولا فسخه فان

كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر اه سم وتقدم

عن المغنى ما وافقه قال عش قوله مر وعجز نفسه سقط أي ولازكاة فيه قبل تجريم المكاتب وان قبضه منه

لسقوطه بتجريم نفسه فكان كنجوم الكتابة اه (قوله لانه غير ملكه) أي حقيقة فاشبهه دين المكاتب مغنى

(قوله ولا يثبت) أي ولا نحو هاهنا أي من شاءدو عمن أو علم القاضى عش (قوله فلا يجب الاجراج الخ) ولو

كان مقراله في الباطن وجبت الزكاة دون الاجراج قطعا قاله في الشامل ثم يقول مغنى (قوله وبه بينة أو يعلمه

الخ) أي وسهل الاستخلاص مع ما فان لم يسهل بان توقف استخلاصه به على مشقة أو غرم مال لم يجب الاجراج

الا بعد عوده ليد عش (قوله أو يعلمه القاضى) أي وقلنا يقضى بعلمه مغنى (قوله وقضية كلام جمع الخ)

اعتمده مر اه سم (قوله ان من القدرة الخ) أي فيجب الاجراج حالا عش (قوله ما لو تيسر له الظفر

الخ) هذا ظاهر اذا تيسر الظفر بقدره من جنسه أما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يجب الوجوب في الحال

اذهو غير متمكن من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذ به ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لانه لا

قدر حقه من ثمنه فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وفاقا لنهاية وخلاف المغنى قول

المتن (أو مؤجلا) عبارة الررض وشرحه والابان كان مؤجلا ولو على ملي باذل أو حالا على معسر أو غائب أو

بمأطل أو جاحد ولا يثبت له بيعه القاضى فعند القدرة على القبض يلزم اخراجها كالمأطل ونحوه اه ففيه

تصريح بان لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة البهجة وشرحها

والجواب لدينه المؤجل وان لم يقبضه اذا كان المدين مليا ولا مانع سوى الاجل انتهت اه سم ويأتي عن النهاية

مر في شرحه على ما ذكره الاذرى (قوله والذي يظهر من كلامهم الخ) اعتمده مر * (تنبيه) * حيث

وجبت زكاة الدين فهل العبرة بمسحوق بلد الدائن أو بلد المدين لانه محل المال لانه في ذمته في نظر ويتجه الثاني

(قوله فوجب فيه لانه لازم) أي ولا يسقط عن ذمة المحال عليه بتجريم المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد

على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله وان لم يقبضه)

كذا مر (قوله وقضية كلام جمع الخ) اعتمده مر (قوله ما لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر اذا

تيسر الظفر بقدره من جنسه أما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يجب الوجوب في الحال اذهو غير متمكن

من حقه في الحال لانه لا يملك ما يأخذ به ويمتنع عليه الانتفاع به والتصرف فيه بغير بيعه لانه لا قدر حقه من ثمنه

فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر (قوله في المتن أو مؤجلا) عبارة الررض وشرحه والابان كان مؤجلا ولو

جمع ان من القدرة ما لو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وان قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافة (أو مؤجلا)

والغنى ما واقع ويغنيه أيضا ما قدمه الشارع من أن الحال انتهت كالحال ابتداء في التفصيل السابق وأما ما يذكره في شرح فالذهب أنه الخ فمجرد بيان ما يغنيه المتن اكتفاء بما قدمه في شرح ولا يجب دفعها حتى يعود (قوله ثابتا) إلى المتن في النهاية (قوله ثابتا الخ) ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كالنذر ليعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مر وقوله فالوجه الخ هذا ظاهر أن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالب به وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركيته في الحال مر اه سم قال ع ش قوله مر فالوجه أنه كالنذر ليعذر القبض الزكاة إلا بعد فراغ المدة وسهولة الأخذ وأصوله ليداه (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية فقيه مامر اه (قوله لا بعد قبضه) أي أو حله وسهولة أخذه كمن عن الروض والبهجة وشرحها عبارة سم قوله لا بعد قبضه قيد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك اه قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حله فان هذا الوجه محله إذا كان على مليء أو مائع سوى الاجل وحينئذ في حل وجب الانخراج قبض أولان نهاية ومعنى (قوله و رد الخ) يشمل سم (قوله بينه) أي الغائب (قوله وسيأتي الخ) عبارة المغني والنهاية فائدة قال السبكي إذا أوجبنا الزكاة في الدين وقذا تعلق بالمال تعلق شركة اقتضى أن تملك أر باب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدق والدون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أنه القبض لاجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف أن ذلك باقي في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له انتهى ومن ذلك أيضا ما لو علق الطلاق على الإبراء من صداقها وهو نصاب وقد مضى على ذلك أحوال فأبرأته منه فإنه لا يقع الطلاق لأنها لا تملك الإبراء من جميعه وهي مسئلة حسنة فتعطف لها فأنها كثيرة الوقوع اه قال ع ش قوله مر فيحتاج إلى الاحتراز الخ أي كان يقول في ذمته كذا ولي ولاية قبضه وقوله مر على الإبراء من صداقها يخرج بذلك ما لو علق طلاقها على إبراءها من بعض صداقها حيث أبرأت منه بوق في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع وقوله مر وهو نصاب خرج به مادونه بحيث لم يكن في ملكها من جنسها يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب وقوله مر لأنها لا تملك الإبراء الخ أي وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئ منه ع ش (قوله ومن ثم لا يحلف الخ) أي ولا يدعى أنه له سم (قوله وهو أوجه) وفاقا للنهاية والمغني (قوله تختص الشركة) أي شركة المستحقين (بالاعيان) أي ولا توجد في الدين (قوله أن ينزع الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أي من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أي ولا يجوز له أيضا على الصحيح وقيل يجوز له كذا كان ودعيه شيخنا (قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة شيخنا إلا أن قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكاته على مليء باذل أو حالا على معسر أو غائب أو ماطل أو جاحد ولا بينة ولم يعلمه القاضي فعند القدرة على القبض يلزمه إخراجها كالأضال ونحوه اه فقيه تصرح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعمارة البهجة وشرحها والحلول لا ينفك المؤجل وإن لم يقبضه إذا كان المدين مليئا ولا مائع سوى الاجل اه وعمارة الارشاد وحلول بقدره أي مع قدرته على استيفائه قال الشارع في شرحه باب كان على مليء حاضر باذل أو جاحد عليه بينة أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه اه (قوله فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه) قيد يقال قياس قوله قبله وإن لم يقبضه أنه هنا كذلك إلا أن يفرض هذا في غير المقر فتأمل (قوله في المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه) مراده به قبل حله شرح مر (قوله و رد الخ) يتأمل ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى أن لا يطالب به إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه أنه كالنذر ليعذر القبض خلافا للجلال البلقيني شرح مر قوله فالوجه الخ هذا ظاهر أن نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أما لو اقتصر على نذر أن لا يطالب به وتيسر التوكيل وكان على مقر مليء باذل فالوجه وجوب تركيته في الحال مر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له

ثابتا على مليء حاضر (فالمذهب أنه كغصب) فلا يجب الدفع إلا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كغائب يسهل احضاره و رد قياسه بقوله يسهل احضاره فإنه الفارق بينه وبين المؤجل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسوي أن الصواب قبل حله وسيأتي تعلق الزكاة بعين المال فعليه ملك المستحقون من الدين ماوجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لأن له ولاية القبض ومن ثم لا يحلف أنه له مثلا بل أنه يستحق قبضه قاله السبكي وهو أوجه من قول الأذري تختص الشركة بالأعيان وبحث السبكي أيضا أنه ينبغي للحاكم إذا غلب على نفسه أن الدائن لا يؤدي الزكاة مما قبضه ولا أداه قبل أن ينزع قدرها ويفرقه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا أن قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الأداء إليه أو يعطيه من زكاته ثم ردّها إليه عن دينه من غير شرط

(ولا يمنع الدين) الذي في ذمة من بيده نصاب فاكتر مؤجلاً وحالاً لله تعالى أولاً دى (وجوبها) (٣٣٧) عليه (في أظهر الأقوال) لاطلاق

النصوص الموجبة لها ولا نه
مالك لنصاب نافذ التصرف
فيه ولو زاد المال على الدين
بنصاب وجبت زكاته قطعاً
كلو كان له ما يوفيه غير ما يديه
والثاني يمنع مطلقاً (والثالث
يمنع في المال الباطن وهو
التقدي المضروب وغيره ومنه
الركاز (والعرض) وزكاة
الفطر وحذفها لان الكلام
في زكاة المال لا البدن وما
تكموا على ما يشملها ولو
بطريق القياس وهو أن له
أن يؤدي بنفسه زكاة
المال الباطن ذكرها فلا
اعتراض عليه خلافاً لما
وقع للاسئوى دون الظاهر
وهو المواشي والزروع
والثمار والمعادن ولا ترد هذه
على قوله التقدي لانها تسمى
نقداً لا بعد التخليص من
التراب ونحوه لانه ينمو
بنفسه بخلاف الباطن
(فعلى الاول) الاظهر (لو
حجر عليه دين خال الحول
في الحجر فكم غصوب) لان
الحجر يمنع من التصرف
كل حالاً لينه وبين ماله
فان عادله المال بابراء أو
نحوه أخرج لما مضى والا
فلا هذا ان لم يعين القاضى
لكل غيرهم عينا ويمكنه
من أخذه على ما يقتضيه
التقسيط فان فعل ولم يتفق
الاخذ حتى حال الحول فلا
زكاة قطعاً لضعف المالك
حينئذ وقيد السبكي

وشرط الدافع أن يقضيه ذلك عن دينه فلا يجزئه ولا يصح قضاؤه بها اهـ وعلموا أن طلب المدين الزكاة
ليس بقيد قول المتن (ولا يمنع الدين) أى وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذى) الى قوله وان اعتبره
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وما تكموا الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله لله تعالى أولاً دى)
من جنس المال أم لا والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الدين ونهاية معنى قال ع ش انما قيد مر
بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لا رجوع له بما أداه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالز منه
الدين قطعاً اهـ (قوله غير ما يديه) أى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) أى كما يمنع وجوب
الحج نهاية (قوله مطلقاً) أى في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) أى من التقدي وقال المغنى ومن
الباطن الركاز (قوله وما تكموا الخ) أى في بحث أداء الزكاة كردى وذلك جواب عما قد يقال فلم
ذكرها هنا (قوله على ما يشملها الخ) أى زكاة الفطر قال سم كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة
المال الباطن اهـ أقول أشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) أى ما يشملها
وقال الكردى أى التكلم اهـ (قوله ذكرها) أى في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كردى
(قوله فلا اعتراض عليه) أى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن
(قوله ولا ترد هذه) أى المعادن (قوله لانه الخ) على ما يفهمه قوله دون الظاهر أى يمنع في المال الظاهر لانه
الخ (قوله بخلاف الباطن) أى فانه انما يمنع بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه
نهاية ومعنى (قوله أو نحوه) أى كقضاء الغبير دينه (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا
زكاة عليه قطعاً والى ما لم يملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أخذاز كأنها لخر وجهها
عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية وأسنى أى ملك كل من الوارث
والموصى له أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال عدم قبوله ع ش (قوله فلا
زكاة قطعاً الخ) عبارة شرح الروض أى والمغنى فلا زكاة فيه عاجهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه
وكونهم أحق به وهو ظاهر فيما اذا أخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغي أن يلزمه الزكاة لتبين استقرار
ملكه اهـ وسأبقى في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير سم وأشار النهاية الى شرح الروض بما نصه والوجه
عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك أى المال للمعجور عليه خلافاً لبعض المتأخرين
اهـ (قوله وقيد الخ) أى عدم لزوم الزكاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك مر
اه سم (قوله مقتضى ما ذكر) أى قوله هذا اذا لم يعين القاضى الخ (أنه لا زكاة وان لم يأخذوه) تقدم عن

(قوله وما تكموا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فيه زكاة المال الباطن (قوله
دون الظاهر وهو الخ) والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الدين شرح مر (قوله فلا زكاة
قطعاً) عبارة شرح الروض فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق
به وهو ظاهر فيما اذا أخذوه بعد الحول فلو تركوه له فينبغي أن يلزمه الزكاة لتبين استقرار ملكه اهـ
وسأبقى في التنبيه ما يتعلق بهذا الاخير ثم قال في شرح الروض ثم عدم لزومها عليه قال السبكي انه ظاهر
ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من أخذه بلا بيع أو تعويض الخ اهـ أى فان لم يكن من
جنس دينهم وجبت الزكاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمد ذلك مر (قوله
تنبيهه مقتضى ما ذكرناه لازكاته وان لم يأخذوه الخ) والوجه في شرح مر عدم الفرق بين أخذهم
له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أخذاز كأنها
لخر وجهها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وانما لم تشرى
اذا تم الحول في زمن الخيار واجبر العبد لان وضع البيع على اللزوم وتعام الصيغتين جد فيه من ابتداء
الملك بخلاف ما هنا شرح روض (قوله وينافيه مما يأتي في الاجرة انه الخ) أقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٤٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) والاسئوى بما اذا كان ناعينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من
غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعتبره الاذرى * (تنبيهه) * مقتضى ما ذكرناه لازكاته وان لم يأخذوه وينافيه ما يأتي في الاجرة انه يتبين

الاستقرار بتبين الوجوب
وقد يفرق بان المانع ثم
عدم الاستقرار المقضي
للضعف وقد بان زواله
والمانع هنا تعلق جقه به
المقتضى للضعف أيضا وعدم
أخذهم له بعد الحول
لا يرتفع ذلك التعلق من
أصله وإنما يرتفع استمراره
فالضعف موجود إلى آخر
الحول أخذوا أو تركوا
فتأمله (ولو اجتمع زكاة
أو حج أو كفارة أو نذر (ودين
آدى فى تركه) وضاق
عنهما (قدمت) الزكاة أو
نحوها ما ذكر وان سبق
تعلق غيرها عليها للخبر
الصحيح فدين الله أحق
بالقضاء ولأنها تصرف
للأدى ففيها حق أدى مع
حق الله تعالى نعم الجزية
والدين يستويان لأنها وان
كانت حق الله تعالى فيها معنى
الاجرة (وقى قول الدين) لأن
حق الأدى مبدئى على
المضايقة وكما يقدم العقود
على قتل نحر الرذوق رديان
حدود الله مبناها على الدرء
ما أمكن والزكاة فيها حق
أدى أيضا كما تقرر (وقى
قول يستويان) فيوزع
المال عليهما لأن حق الله
تعالى يصرف للأدى فهو
المتنفع به ولو اجتمعت الزكاة
ونحو كفارة قدمت الزكاة
أهل تعلقت بالعين بان بقى
النصاب والايان تلف بعد
الوجوب والتمكن استوت
مع غيرها

النهاية اعتمادا على الاسنى والمغنى اعتمادا على (قوله ثم) أى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع
ظاهر لانه بتسام السنة الأولى مثلاً فى مال الاجرة لا حتى لم يتبين أن العشر من التى هى أجرة تلك السنة كانت
قبل التسام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشر من المذكورة موصوفة بعد التسام بكونها قبل التسام
كانت غير مستقرة غاية الامر أن هذا الوصف انقطع بالتسام لانه بالتسام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان
ما ذكر فى مسألة الجرم من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن أن يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرماء له
والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار سم (قوله أوج) الى قول المتن والغنية
فى النهاية الاقوله والزكاة فيها الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله لأنها وان كانت الى المتن (قوله أو حج الخ) أى
أو جزاء الصيد نهاية ومعنى قول المتن (ودين آدى) أى ولو كان الدين لمجور عليه عش (قوله قدمت
الزكاة الخ) أى ولو زكاة فطر على الدين نهاية ومعنى وتقدم فى الشرح وفاقا للشيخ الاسلام خلافه (قوله وان
سبق تعلق غيرها الخ) أى وان تعلق الدين بالعين قبل الموت كما رهون نهاية ومعنى (قوله فيها معنى الاجرة)
عبارة النهاية المذهب فيها معنى الاجرة اهـ (قوله مبنى على المضايقة) أى لاحتياجه وافتقاره نهاية ومعنى
(قوله ورد بان الخ) نشر مشوش (قوله على الدرء) أى الدفع كرى (قوله والزكاة فيها الخ) انظر الحج
الذى ذكره معها سم وقد يقال الغالب فيه وجود حق أدى أيضا كعدم التمتع والجنانية (قوله كما
تقرر) أى آتفاى قوله ولأنها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) أى من حقوق الله تعالى (قوله بان
بقى النصاب) أى كاله أو بعضه نهاية ومعنى (قوله فيوزع عليها) أى عند الامكان نهاية قال عش
أما إذا لم يمكن التوزيع كان كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يبق فانه يصرف للممكن منها ما لو كان عليه
زكاة وحج ولم يوجد أجبر بضى بما يخص الحج صرف كماله زكاة أموال واجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق
الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصبيد فيوزع الحاصل بينهما ولا يتأى التفرقة بينهما الامكان التجربة
دائما بخلاف الحج واجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان أمكن على
الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتقا ولم ينف ما يخصها ببقية
هل يشترى به بعضها وان قل ويعتقه أو لا لان اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظرا والظاهر الشافى وينتقل
الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اهـ وقوله والا صرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغير شئ هل يصرف
الزائد الى الورثة ولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من رضى به أو كيف الحال (قوله
قدمت الزكاة الخ) أى على دين الأدى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما سقطت
ان أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت فى التركة كما تقدم عش (قوله فتقدم) أى الزكاة ولو لمك نصا
فنسذر التصديق به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وان كان ذلك

فما اذا كان الخيار للمعتبى بعين ثم فسح العقد انه يلزم البائع الزكاة بل قديقال ان الوجوب هنا أولى بالحكم
بملك المغلس ظاهرا أيضا اللهم إلا أن يفرق بان تسلط البائع أقوى من غيره لم تكن من ابقاء الملك ودفع
المشتري عنه بمجرد الفسخ بلفظ أو فعل لا عسر فيه بخلاف المغلس واحتج بقولى بمجرد الفسخ الخ بما يقال
المغلس ممكن من ابقاء ملكه ودفع الغرماء بنحو الاقتراض وتوفيتهم لان ذلك فى غاية العسر بل الغالب تعذره
فليتأمل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه بتسام السنة الأولى مثلاً فى مال الاجرة لا حتى لم يتبين ان
العشر من التى هى أجرة تلك السنة كانت قبل التسام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشر من المذكورة
موصوفة بعد التسام بكونها قبل التسام كانت غير مستقرة غاية الامر أن هذا الوصف انقطع بالتسام لانه
بالتسام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر فى مسألة الجرم من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن أن
يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرماء له والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار
(قوله قدمت الزكاة) أى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كما رهون شرح مر اهـ (قوله والزكاة
فيها حق أدى أيضا) انظر الحج الذى ذكره معها (قوله بان بقى النصاب) أى أو بعضه مر (قوله

فيوزع عليهم ما يخرج بتركه اجتماع ذلك على حي ضاف ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة بما والا قدم حق الاكدي حرم ما لم تتعلق هي
بالعين فتقدم ماله (والغنية قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء الحرب (ان اختار (٢٣٩) الغاؤون) المسلمون سواء كانوا كل

الجيش أو بعضه كان عزل
الامام لثانئة منهم طائفة
من الغنية (تلكها ومضى
بعده) أي اختيار التملك
(حول والجيش صنف كوي
ولم يصيب كل شخص نصيبا
أو بلغه المجموع في موضع
ثبوت الخلطة) بان توجد
غير وطها السابقة ويكون
بلوغ النصاب بدون الجيش
(وجبت كائنها) كسائر
الاموال (والا) توجد هذه
كلها بان يختاروا تلكها
أو لم تنص حول أو مضى
وهي أصناف أو صنف غير
زكوي أو زكوي ولم يبلغ
نصاها أو بلغه بالجس (فلا)
زكاة فيها لعدم الملك أو
ضعفه في الاولى بدليل أنه
يسقط بالاعراض وعدم
الحول في الثانية وعدم علم
كل منهم بما يصيبه وكم
يصيبه في الثالثة وتظاهر
كلامهم فيها أنه لا فرق بين
أن يعلم كل زيادة نصيبه
على نصاب وأن لا وليس
يبعد وان استبعده الاذرى
لانه لا يعلم مقدار ما يستقر
له وعدم المال الزكوي في
الرابعة وعدم بلوغه نصاها
في الخامسة وعدم بثوث
الخلطة في السادسة لانها
لا تثبت مع أهل الجس اذ
لا زكاة فيه لانه غير معين
(ولو أصدقها نصاب سائمة
معينا) أو بعضه وجدت

في الزمة أولزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقائه ملكه نهاية ومعنى قال عش وان كان ذلك في الزمة أي
أصله في الزمة ثم عين ما يبدعه عنه اه (قوله مطلقا) أي جبر عليه أم لا عش ورشيدى (قوله وبعد
الحيازة وانقضاء الحرب) كذا في النهاية والمغنى (قوله أي اختيار) الى قوله نعم في النهاية الا قوله توجد
الى يكون وكذا في المغنى الا قوله وظاهر كلامهم الى وعدم المال قول المتن (والجيش صنف كوي الخ) أي
ماشية كانت أو غير هانها ومعنى (قوله بان توجد شرطها السابقة) قديقال الشروط السابقة انما
هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كاهنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ
المجموع نصاها غير الجس ثم رأيت قال الاسنوى في شرح ذلك كلاما فيه إشارة قوية لما قلنا سم ويشير
الى ما قاله أيضا اقتصار المغنى والنهاية على المعطوف في تصو والشرح كاسر (قوله ويكون الخ) عطف على
توجد (قوله والا توجد هذه الخ) أي وان اتى شرط من هذه الشروط الستة معنى (قوله وهو أصناف)
أي ولو زكويته وان بلغ كل نصاها أسنى وايعاب (قوله لعدم الملك) أي على انعدام شرط اختيار
الملك و (قوله أوضعه) أي على الضعيف القائل بانها تملك بجبر الحيازة فهو موزع على القولين
يجرى (قوله في الاولى) أي في صورة انقضاء الشرط الاول (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله أوضعه
فكان الاولى أن يقدم على قوله في الاولى كفي النهاية والمغنى (قوله وعدم الحول) عطف على عدم الملك
(قوله وعدم علم كل منهم ما يصيبه وكم نصيبه) أي فيكون الملك غير معين بالنسبة الى أي صنف فرض وهو
مسقط للزكاة كما مر أن شرطها أن يكون الملك معين ايعاب وأسنى وبقوله ما بالنسبة الخ ين دفع قول
البصري قديقال هذه العلة متحققة فيما اذا اتحد الصنف وعظم الجيش وكثر المال مع أن ظاهر كلامهم عدم
الفرق فليست اهل اه لظهور الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف (قوله اذ لا زكاة فيه) أي في الجس
(قوله أو بعضه الخ) عطف على نصاب الخ والضمير له قول المتن (لزمهاز كانه) ولو طلبة المرأفة امتنع
ولم تقدر على خلاصه فكأنه موصوب قاله المتولى نهاية ومعنى (قوله واذا قصدت سومه) أي وأذنت فيه
أو استأنبت من يسومها عش (قوله لانها ملكها الخ) فاذا ملقتها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع
في نصف الجميع شائعا أن أخذ الساعي الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعي بعد
الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضا بنصف قيمة المخرج وان طلقها
قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها وزم كلامهم ما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا
فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب نهاية ومعنى قال عش قوله مر رجع أي على الزوجة
ومثل ذلك يجري فيما لو اطلع في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رده فهر الا اذا أخرجهما من
غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعي الزكاة منه رجع ببقية ما أخذته على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد
ورضا البائع به جوز رده مع تفريق الصفقة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل
البائع له وقوله مر عند تمام حوله أي الذي يبتدأ من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما أي
ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب اه عش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله اما غير
السائمة) أي كالنقد سم (قوله من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ماشية الخ كردى

فيوزع عليهم ما أي عند الامكان مر (قوله بان توجد شرطها السابقة) قديقال الشروط السابقة انما
هي في خلطة المجاورة لا في خلطة الشيوخ كاهنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ
المجموع نصاها غير الجس ثم رأيت الاسنوى قال في شرح ذلك ثم ان الجس لازكاة فيه فلا اثر للخلطة معهم ثم
قال وأما أن يبلغه مجموع الغنية حيث ثبتت الخلطة حتى لا يؤثر بلوغها بالجس اه وفيه إشارة قوية لما قلنا
فتأمله (قوله وليس ببعيد) كذا مر (قوله اما غير السائمة) أي كالنقد (قوله لبيان الخ) ان كان صالة

خلطة معتبرة (لزمهاز كانه اذا) قصدت سومه و (تم حول من الاصداق) وان لم يقع وطء ولا قبض لانها ملكته بالعقد ملكا اما ما غير السائمة
فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم العشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا أصدقها بشرا أو زرعها بعنينا فان وقع الزهوى في ملكها الزمهاز كانه

وأما الساعة التي في النعمة فلازكافها لا تنقضاء السوم كما مر فذكر الساعة انضاح لبيان اشتراط تعيينها لا لئلا الوجوب عن غير الساعة وكلا اصدقا في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة بحثا وكذا مال الجعالة أي بعد فراغ العمل لما أمر أنهم لا يتجيب في دين جائز (ولو أكرى دارا) يملك منفعتها (أربع سنين: ٣٤٠) بثمانين دينارا) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الأعلى كل جزء مضمي ما يقابله

(قوله وأما الساعة الخ) عبارة النهاية والمغني وخروج بالمعين مافي الذمة فلازكاة لان السوم لا يثبت في النعمة كما مر بخلاف اصدقا النقدين تجب فهما الزكاة وان كانا في الذمة اه (قوله كما مر) أي في شرح والدين ان كان ماشية الخ كردى (قوله فذكر الساعة الخ) متفرع على قوله اما غير الساعة الخ (قوله لبيان الخ) ان كان صلة ابضاح فواضح أو علمته فقد يقال لاجابة للبيان مع قوله معيناً ثم المانع أنه احتراز عن المعلوف وان علم مما سبق سم وقد يقال المحوج للبيان اجهام موصوف المعين (قوله لا لئلا في الوجوب) عطف على لبيان الخ (قوله وكلا اصدقا) الى المتن في النهاية والمغني (قوله لا تجب في دين جائز) أي ومال الجعالة قبل فراغ العمل هو دين جائز قول المتن (ولو أكرى دارا أربع سنين الخ) أي كل سنة بعشرين دينارا نهاية ومعنى (قوله معينة) الى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغني الا قوله لكن علم الى المتن قول المتن (وقبضها) أي من المكثرى نهاية قول المتن (فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع لو لم يندم الدار في اثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر قال الماوردي والاصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الاندما لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة ما بعد الاندما من الاجرة ناقصا قدر الزكاة التي أخرجهما عن ذلك الحصة سم وما حكاها عن شرح الروض ذكره النهاية والمغني في ذيل القول الثاني الآتي في المتن وقال ع ش قوله مر لم يرجع بما أخرجه أي بناء على هذا القول ثم رأيت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر و لعل المراد الخ وهو مخالف لما ظهر قول الشارح مر لم يرجع بما أخرجه منها الخ اه (قوله اضعف ملكه الخ) أي وان حل وطع الجارية المجهولة أجرة لان الحسل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أي الاجرة (قوله وهو لا يتعين الخ) عبارة النهاية والمغني بخلاف اصدقا فانها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل أنه لا يسقط بعونها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتسقطه الخ اه (قوله بخو طلاق) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في عطفه على قوله وأراد الخ تأمل (قوله أما اذا تفاوتت الخ) عبارة النهاية وبحل ذلك اذا أدى الزكاة من غير الاجرة مجحلا فان أدى الزكاة من عينها زكي كل سنة ما ذكرناه ناقصا قدر ما أخرج مما قبلها وما اذا تساوت الاجرة فان اختلف فكل منها بحسبه لان الاجارة اذا انفسخت توزع الاجرة المسمومة على أجرة المثل في المدين الماضية والمستقبل اه وعبارة المغني فان قيل انه بالسنة الثانية تستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو حصته اه في ملكه سنتان وانما يخرج عن زكاة السنة الاولى عقب انقضاء العدم استقراره اذ ذلك فيكون قد ملك المستحقون منه نصف دينار فقسط حصة ذلك وهكذا قياس السنة الثالثة والرابعة أجيب بأنه أخرج الزكاة من غير الاجرة فان قيل اذا أدى الزكاة من غيرها فاول الحول الثاني في ربع الثمانين بكاه من حين أداء الزكاة لان أول السنة لانه باق على ملكهم الى حين الاداء أجيب بأنه يحل الاخراج قبل حول كل حول ابضاح فواضح أو علمته فقد يقال لاجابة للبيان مع معيناً ثم المانع أنه احتراز عن المعلوف وان علم مما سبق (قوله في المتن وقبضها) قال بالاسنوي وقوله وقبضها لانها لم تقبض فان كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وان كانت معينة فكالمبيع قبل القبض ولا بد مع القبض من بقائها معه الى آخر المدة والا لم يصح الجواب اه وقوله فكالمبيع قبل القبض أي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانظر لم شبهها بالمبيع

من الزمن وذ كر القبض هنا لتصوير الاستقرار بعنده بعض ما يقابله لكن علم مما مر أن القدرة على أخذ الدين كقبضه فيجبري ذلك هنا وحديث (فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الا زكاة ما استقر) دون ما لم يستقر لضعف ملكه تعرضه للسقوط بانهدام أو نحوه وفارقت اصدقا بانها انما تجب في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلة الاستقرار بالموت قبل الوطء وتسقطه بخو طلاق قبله انما انشأ بتصرف الزوج القيد ملك جدي وليس نقضا للملكها من الاصل كما يأتي فيه واذا لم يلزمه أن يخرج الا زكاة ما استقر وقد تساوت أجرة السنين وأراد الاخراج من غير المقبوض وبقيت بملكه الى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين) وهي نصف دينار لانها التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام السنة) (الثانية عشرين) وهي التي زكاه (للسنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (للسنتين) وهي دينار (ولتمام الثالثة زكاة

أربعين) وهي التي زكاه (للسنة) وهي دينار (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه الآن (وهي دينار ونصف) (ولتمام الرابعة عشرين) وهي التي زكاه (للسنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لاربعة) وهي ديناران إياها اذا تفاوتت فبذلك قدر المستقر في بعضها وينقص في بعضها وأما اذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين

الاسنة الاولى فقط ثم التفرقة بين الاخراج من العيين والغير مشككة بقول المجموع عن الشافعي والاصحاب في طر وخططة الشيوخ وردا على من زعم أنه بالاخراج من الغير يتبين عدم تعلق الزكاة بالعيين الاخراج من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو المحل كون القمولى لما نقل قول البغوي لو كانت أجرة الاربع سنين عشرون دينارا لزمه (٢٤١) لكل حول نصف دينار أخرج

من غيرها قال واعترض عليه

بأنه ينبغي أن يكون مغرعا

على الضعيف أنها متعلقة

بالزكاة فعلى تعلقها بالعين

ينبغي أن لا تجب في السنة

الثانية وان أخرج من غيرها

لاستحقاق المستحقين جزءا

منها اه ووافق قول

البغوي قول ابن الرقعة

وغيره محل قوله لم يزل

أربعين غنما أحوالهم تزد

لزمه شاة المحول الاول فقط

ان لم يخرج من غيرها والا

وجب في السنة الثانية بلا

خلاف اه ونظر بعض

المؤخرين لما مر عن المجموع

فقال هنا لافرق بين اخرجاه

من العيين والغير لان

الاجرة من الغير لا يمنع

تعلق الزكاة بالعيين وانما

يتبين به ان الملك عا بعد

زواله اه والجواب الذي

يجتمع به كلام البغوي

وابن الرقعة وغيره ونفهم

الخلاف فيه وأخذ الشراح

منه حل المتن على ما تقرره

أخرج من غيرها وكلام

المجموع المنقول عن

الشافعي والاصحاب انه

يتعين حل الاول وما وافقه

على ما اذا أخرج من غيرها

مجال بشرطه او من غيرها

مما لزمته الزكاة فهو كان

من جنس الاجرة وذلك لان

كلام من هذين يمنع تعلق

فلم يتم الحول والمستحقين حق في المال اه (قوله الاسنة الاولى) أي وأما في غيرها فالواجب أقل من
عشرين سم (قوله فلا يجب) أي نصف الدينار (قوله الاخراج) مقول القول (قوله بل الملك الخ)
أي ملك المالك عن قدر الزكاة (زال) أي بتمام الحول (ثم رجع) أي بالاخراج من غير النصاب (قوله
وكان هذا) أي قول المجموع (قوله عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخرًا سم (قوله قول البغوي
الخ) أي المبني على القول الثاني الآتي (قوله قال) أي القمولى (قوله عليه) أي على قول البغوي
(قوله ان لا يجب) أي نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزءا منها) أي في تأخر ابتداء الحول الثاني
الى الاخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الاول ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتخفيف
العين و (قوله لما مر الخ) صلته (قوله فقال هنا) أي في مسألة المتن و (قوله لافرق الخ) أي في كون
واجب غير السنة الاولى أقل من عشرين (قوله ونفهم الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله الخلاف
فيه) أي في وجود الفرق بين الاخراجين (قوله واخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من اصل الروضة بصرى
(قوله منه) أي من كلام البغوي الخ (قوله على ما تقرر) أي قبل قول المتن فيخرج الخ (قوله وكلام المجموع
الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله انه يتعين الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حل الاول) أي قول
البغوي وما وافقه أي قول ابن الرقعة وغيره و (قوله على ما ذا الخ) متعلق بالحل وجرى على هذا النهاية والمعنى
الانهما سكا عن قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أي تعين ما ذكر (قوله المقتضى الخ) أي آخر الحول
لانه وقت الوجوب (قوله وأما الثاني فلانه اذا كان الخ) قد رد عليه ان مسألة المتن لبيان اخراج واجب
ما استقر من الاجرة بخصوصها وليذا اقتصر النهاية والمعنى على الاول (قوله فلا يتعلق) أي الواجب (قوله
فلا ينقص) أي المجموع (قوله زكاة فوق قسطه) باضافة كل من الزكاة والقوف أي زكاة القدر الزائد
على قسط الحول الاول من الاجرة أي كان عمل فيه زكاة بعين و (قوله لم يجزئ) أي تجبيل زكاة ذلك القدر
الزائد وهو الربع الثاني (قوله لان الحول لم يتعقد الخ) أي لانه لم يستقر ملك المؤخر عليه وقد يقال ان
الاستقرار كما صرحوا به شرط للزوم الاخراج دون أصل الوجوب والما واجب اخرج زكاة الربع الثاني مثلا
لستين (قوله كعشرين الخ) مثال للدون أي كلوا أخرج زكاة عشرين وقسط الحول الاول خمسة

قبل القبض دون الثمن قبل القبض مع انها أشبه به لانها من المنافع قال في شرح الروض فرع قال في المجموع
لو انهدمت الدار في أثناء المدة انه سخط الاجارة فيما بقي فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم
في الزكاة كما مر قال المياوردي والاصحاب فلو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه
منها عند استقراره استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وأقول لعل
فاعل الاسترجاع في قوله عند استقراره المستأجر و لعل المراد من عدم الرجوع المذكور انه ليس له أن
يدفع للمستأجر حصته ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصا قدر الزكاة التي أخرجه عن تلك الحصته (قوله
الاسنة الاولى) أي وأما في غيرها فالواجب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أجرة الاربع سنين
عشرون) كذا بالواو ولعله اسم كان مؤخرًا اه (قوله لاستحقاق المستحقين جزءا منها) أي في تأخر ابتداء
الحول الثاني الى الاخراج فلا يصدق أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الاول ما ذكر (قوله يتعين
حل الاول وما وافقه على ما اذا أخرج من غيرها محملا) أقول في حل المتن على هذا نظر من وجوه الاول أن
تقييده بالتمام في قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ ينافي التجبيل اللهم الا أن يحمل التمام على
مشارفة التمام والثاني انه ان أراد انه يجبل عن كل سنة ما يجب اخرجاه عند تمامها قبل دخولها أي فيما عدا

الواجب بالعين اما الاول فظاهر لسبق ملكهم للمحل على آخر الحول المقتضى للتعلق بالعين وأما الثاني فلانه اذا كان في ملكه ما هو من جنس
الاجرة فلا يتعلق بالاجرة وحدها بل بجميع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالتعلق عن النصاب وانما قات بشرطه لقول الجواهر والخدام
عن والده الروابي لو عمل في الحول الاول زكاة فوق قسطه لم يجز لان الحول لم يتعقد في الزائد وأعمل زكاة دون قسط الاول كعشرين وقسطه خمسة

وعشرون كرهى أى بان كانت الاجرة فى مثال المتن مائة (قوله فان كان بعد مضى أو بعة أنجاس الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعاً على أجزاء الحول بل كل جزء منها انما يجب بنصيبه من جميع الحول فمضى أو بعة أنجاس الحول لا يوجب أو بعة أنجاس الزكاة ولا شيئاً منها سم (قوله لان من لا يعلم الخ) انظر من أين لم يرد العلم فى الخراج دون القسط قبل مضى الاربعه الانجاس سم وبعبارة الكرهى يعنى يحتمل انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وقسط ما مضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحول الاول عشر من كفى مثال المتن لا يجوز التججيل لذلك لانه قول المراد بالتججيل فى مثال المتن الاخراج قبل تمام الحول فقوله بشرطه اشارة الى هذا الوافق تقييد المتن بالتام اه أى فالتام فيه محمول على مشاركة التمام (قوله لا يجوز الخ) قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فيما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر أيضاً لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التججيل مطاقاً فليتأمل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله ومن ثم جاز الخ) تقدم عن النهاية والمغنى جوابه (قوله لو كانت) أى الاجرة (قوله ومرفق الخ) أى فى شرحه فلا يظهر أنه لا يلزمه الخ

* (فصل فى اداء الزكاة) * (قوله واعترض) الى قول المتن وكذا فى النهاية الاقوله ولا نظر الى وضع عدم الخ وقوله أو مضى الى المتن (قوله واعترض الخ) عبارة المغنى كان الاولى ان يترجم له بباب وكذا للفصل الذى بعده فانهم ما غير داخلين فى التبرع فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد فى الزوضة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب بابا فى اداء الزكاة وبابا فى تججيلها وبابا فى تأخيرها اه وعلم بذلك عدم ملاقة جواب الشارح للاعتراض

الاولى لم تجب بعامين والاصح امتناعه أو بعد دخولها اقضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلاً زكاة عشر من لستين مع أنه ملك الفقراء من العشر من الثانية التى قال فيها انه بزكاة لستين مقدار زكاة وحينئذ ينقص العشرون فى السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشر من لستين ودعوى أنهم لا يمكن ان يكون الا بعد الاستقرار فلا يمكن شيئا من عشر من السنة الثانية الا بعد تمامها لا تصح لان الاستقرار شرط للزوم الاخراج دون أصل الوجوب وان أراد أن يجز زكاة الثمانين لم يوافق كلامه لانه فرع قوله فيخرج عنده تمام السنة الاولى الخ على ما قبله لبيان الاخراج الواجب لاجل ما استقر وفى الاولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الا أن يقال المراد بهذا التقرير بيان مقدار ما يجب اخراجه فى الجملة وفى بعض الاحوال لا بيان كيفية الاخراج بالفعل فليتأمل والثالث أن تصور المسئلة بالتججيل قد ينافى مانقله عن الجواهر والخامس عن والده الر ويأتى لانه اذا عمل فى العام الاول فهو عند التججيل لا يعلم ان ملكه نصاب لاحتمال انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما عدا قسط ما مضى من الحول وهو أى قسط ما مضى دون النصاب لان قسط تمام الحول نصاب فقط فقسط بعضه دون نصاب قطعاً ومن لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوز التججيل فليتأمل (قوله مجزلاً) لا يقال أو غير مجزى غاية الامر أنه انما يحسب ابتداء السنة الثانية وما بعدها من حين الاخراج لامن حين الوجوب لما قبلها لا نقول لهذا لا يأتى مع كون المدة أربع سنين فقط اذ يلزم أن يكون الثانى بعد الاخراج عن الثالثة دون سنة فتأمل وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم اذ غاية الامر أن يتأخر الحول الرابع من مدة الاجارة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله فان كان بعد مضى أو بعة أنجاس الحول الخ) يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعاً على أجزاء الحول بل كل جزء منها انما يجب بنصيبه من جميع الحول فمضى أو بعة أنجاس الحول لا يوجب أو بعة أنجاس الزكاة ولا شيئاً منها وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كما فيما نحن فيه وبين من لا يعلم ذلك كما فيما استدلل به ولو منع احتمال الزوال منع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التججيل مطلقاً فليتأمل (قوله لان من لا يعلم الخ) انظر من أين لم يرد العلم فى الخراج دون القسط قبل مضى الاربعه الانجاس اه * (فصل) * فى اداء الزكاة

وعشرون فان كان بعد مضى أو بعة أنجاس الحول جاز أو قبله لم يجز لان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوز له في غير زكاة التجارة التججيل لكن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجزى قدرها فبانت نصاباً فانها لا تجزئه لعدم خرمه بالنسبة اه وسأتى قبيل الصوم فيما اذا كانت أجرة السنين الاربع مائة يأتى عن استحضاره هنا (و) القول (الثانى يخرج لتام السنة) (الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز وطو هالو كانت أمة ولا أثر لاحتمال سقوطها كالصداق ومرفق بينهما * (فصل) * فى اداء الزكاة واعتراض بأنه غير داخل فى الباب

الآن يكون هنالك اعتراض آخر بهرم الصحة كما يفيد قوله فصح الخ ولم يقل فحسن الخ (قوله ومررده) أي في أول الباب (قوله فصح الخ) قد يقال أي باعث على دعوى ادخاله فليكن ترجمة مستقلة وليس كل فصل داخل في ضمن باب فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي أشار إليه بصري عبارته ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وأن تقدمت عليها اهـ وقد يقال إن الباعث لتلك الدعوى ما قررروه من أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالاول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل (قوله إذا ادعاء الخ) توجيهه للمناسبة (قوله أي إذاؤها) دفع به عما يقال الزكاة اسم عين لانها المال المخرج عن بدن أو مال والاعيان لا يتعاقبهم ساحكم ثم المراد بالاداء دفع الزكاة لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروج ع ش (قوله أي إذاؤها) الى قول المتن وكذا في المغني (قوله فان آخر) أي الاداء بعد التمكن (قوله لا تتظارق ريب الخ) أي ولم يكن هنالك من يتضرر بالجوع أو العرى ولا فيجزم التأخير مطلقا لدفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لفضله شرح بافضل ونهايه (قوله من تفرقة بنفسه) أي بان كان الامام الحاضر جائر أو المال باطنا ولم يحضر المستحقون فيؤخر لحضورهم سم (قوله أو تفرقة الامام) أي بان كان المال ظاهرا مطلقا أو باطنا والامام عادل وغاب الامام أولا يطلها فيؤخر لحضوره أو حضور الساعي مادام يرجوه (قوله وألا تروى الخ) أي للتأمل في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو تردد فيها بالغمن استحقاقه والافني الضمان حينئذ نظرا لعدده اذا لا يجوز له الدفع الا اذا علم باستحقاق الطالب ع ش ويأتي عن سم ما وافقه (قوله ولم يشدد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد ع ش ويصدق الفقراء في دعواهم أي شدة الضرر بخو الجوع عا لم تدل قرينة على كذبهم اهـ (قوله لكنه يضمنه الخ) شامل للمسئلة الشك ويحتمل أن يقال ان جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فان قوله مقبول فاخر حتى تلف ضمن وان لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن عبارة شرح العباب قال الامام ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا وأقره في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا منع الدفع الههم والواجب التأخير أو اعطاء غيرهم كنهو ظاهر اهـ وفي العباب لا مدعى تاف ماله المعهود أو وجود عيال الابينة اهـ أي لا يعطيه الابينة وينبغي ان التأخير لا قامة البيئة اذا لم يوجد غيره غير مضمن سم قول المتن (بحضور المال) أي وان عسر الوصول اليه منها به أي

ومررده بأنه مناسب له فصح ادخاله فيه اذا ادعاء مترتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي إذاؤها (على الغور) بعد الحول لحاجة المستحقين إليها (اذا تمكن) والا كان التكليف بالمحال فان آخر أهم وضمن ان تلف كما يأتي نعم ان آخر لا تتظارق ريب أو جاز أو أوج أو أصل أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه أو تفرقة الامام أو للتروي عند الشك في استحقاق الحاضر ولم يشدد ضرر الحاضرين لم يأتهم لكنه يضمنه ان تلف ومير ان الفطرة تجب بمصر وتتوسع الى آخر يوم العبد (وذلك) أي التمكن (بحضور المال)

(قوله ومررده الخ) يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قوله وما تجب فيه على ما يشمل الاصناف الزكوية كالمعصوبات والمجموعات والديون وتشمّل الأزمان والاحوال التي يجب فيها أعم من أصل الوجوب أو وجوب الاداء فيسدرج الفصل الاول في الباب لان بيان وجوب الاداء فور بشرطه بيان لزوم وجوب الاداء فوراً ويمكن أن يجاب أيضا بادخال هذين الفصلين في كتاب الزكاة كالأبواب التي قبلهما اذا لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مندرجة فيه دون أبوابه وان تقدمت عليها اهـ (قوله أو لطلب الأفضل من تفرقة بنفسه) فان قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقة بنفسه اذا كان أفضل فان تفرقة بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن يمكن الدفع الى الامام أو نائبه بحضوره وله لكن يكون الأفضل تفرقة بنفسه ليكون المال باطنا والامام جائر الكن لم يحصر المستحقون فيؤخر لحضورهم لا يقال هذا الجواب ممتنع لان الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الاصناف لا نأقول يكفي في التمكن حضور الامام أو نائبه كالساعي قال في شرح الروض ثم ان لم يطلها الامام فلا مالك تأخيرها مادام يرجو جميع الساعي ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيرهما ثم ذكر اعتراض الزركشي كالأدعى عليه بما منه ان تأخيرها يضاد وجوب الاداء فوراً ثم قال فالجواب أن المعتمد ما مر عن الروضة ولو كان الدفع الى الامام فيه البراءة يقينا كما يأتي كان ذلك عذرا في التأخير لانه أولى بذلك من بعض اعداؤه كرهها ومع جواز التأخير يضمن ما تلف بيده كما يعلم مما يأتي (قوله ولم يشدد ضرر الحاضرين) ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر (قوله لكنه يضمنه) شامل للمسئلة الشك ويحتمل أن يقال ان جاز الدفع مع الشك كالدفع لمن ادعى فقرا أو مسكنة فان قوله

نسخ نحو التصفية للمعشر
والاممردن كاعلم مما مر ولا تنظر
لقدرته على الانحراج من
محل آخر لانه مشق ومع
عدم الاشتغال بهم ديني
أودنيوي كالكل وحمام أو
بعض مدة بعد الحول يتيسر
فيها الوصول لغائب
(والاصناف) أو نائبهم
كالساعي أو بعضهم فهو
متمكن بالنسبة لحضته حتى
لوتلفت ضمنها (وله) أي
للامالك الرشيد أو ولي غيره
(أن يؤدي بنفسه زكاة
المال الباطن) وليس للامام
أن يطلبها اجبا على ماني
المجموع نعم يلزمه اذا علم
أوطن أن المالك لا يزكي
أن يقول له ما يأتي (وكذا
الظاهر) ومربيا بينهما آتفا
(على الجديد) وانتصر للقديم
الموجب لادائها اليه فيه
لانه لا يقصد ان يخلفه فان
فرق بنفسه مع وجوده لم
يحسب بظاهرها خذ من
أموالهم صدقة ويحب
بان الوجوب بتقدير الاخذ
بظاهرها لعارض هو عدم
الفهم له ونقرهم عنه
لعدم استقرار الشريعة
وقد زال ذلك كله هذا ان لم
يطلب من الظاهر والاوجب
الدفع له اتفاقا ولو جاز ان
علم انه يصرفها في غير
مصارفها (وله) اذا جاز له
التفرقة بنفسه (التوكيل)
فيها الرشيد وكذا النكاح كافر
ومميز وسفينة ان عينه
المدفوع له

لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحوه عش (قوله مع نحو التصفية الخ) أي كجفاف الثمار نهاية
ومعنى (قوله ديني) أي كصلاة مغني (قوله أو بعض مدة الخ) عطف على بحضور المال قول المتن (والاصناف)
ظاهرة وان لم يطلبوا عش (قوله ونائبهم الخ) أي ولو في الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير
قابض ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة
كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك نهاية قال عش قوله مر ولو في الاموال الباطنة أي فعدم وجوب دفعها
للإمام في الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك متمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين
اه عبارة الرشيد أي فحضور واحد من الامام والساعي مقتضى للوجوب الفوري وان قلنا ان له أن
يفرقها بنفسه اه (قوله كالساعي) أي أو الامام مغني ونهاية (قوله حتى لوتلفت الخ) عبارة النهاية
والغني حتى لوتلف المال ضمن حصتهم اه أي الحاضرين عش (قوله أو بعضهم الخ) أي ويكفي
في التمكن حضور ثلاثة من كل صنف وجد عش قول المتن (وله أن يؤدي بنفسه الخ) أي لمستحقها وان
طلبها الامام نهاية ومعنى (قوله أو ولي غيره) أي من الصبي والمجنون والسفينة وكان الاولى الواو بدل أو
(قوله وليس للامام ان يطلبها الخ) أي قهرا كما هو ظاهر سم (قوله على ما الخ) عبارة النهاية والغني كما
(قوله نعم يلزمه الخ) ومثل الامام في ذلك الأحاد لكن في الامر بالدفع لافي الطلب عش (قوله ما يأتي) أي
آتفاقي شرح والصرف الى الامام (قوله ومربيا بينهما الخ) وهو أن المال الباطن النقود وعرض التجارة
والركاز وزكاة الفطر والمال الظاهر المواشي والزرع والثمار والمعادن (قوله لادائها اليه فيه) أي أداء
الزكاة الى الامام أو نائبه في المال الظاهر (قوله لانه لا يقصد) أي المال الظاهر (قوله بظاهر الخ) متعلق
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) أي وجوب الاداء للامام (قوله بظاهرها) أي ظاهر خذ الخ والجار
متعلق بالاخذ (قوله لعارض الخ) خبر ان (قوله عدم الفهم) أي العاقل المومنين في اوائل الاسلام له أي
لاداء الزكاة (قوله ونقرهم الخ) عطف على عدم الخ (قوله هذا) الى قول المتن وتجب في النهاية الا قوله قاله
القفل وقوله قال الاذرى الى ومثله او كذا في المغني الا قوله ومثله الى المتن (قوله هذا) أي الخلاف المذكور
(قوله والاوجب الدفع له) ظاهره وان حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك
(قوله اتفاقا) أي بذلا للطاعة وبقا لتلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وان قالوا سلمها للمستحقين لا قياتهم
عليه بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا تنظر له فيها كغيرها ومعنى أي فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدي الخ عش (قوله
ولو جازا) أي لنفاذ حكمه وعدم انعزاله بالجور ونهاية ومعنى (قوله اذا جاز له الخ) أي في المالين نهاية
ومعنى (قوله فيها) أي في تفرقة الزكاة وأدائها (قوله وكذا النكاح كافر الخ) عبارة النهاية والغني ومثل
اطلاقه مالمو كان الوكيل كافر أو رقيقا أو سفيا أو صبيّا ثم انعم بشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع
اليه اه قال عش قضيته أنه لا يشترط التعيين في السفينة ولا في الرقيق والقباس أنهم ما كالصبي المميز
اه (قوله ان عينه الخ) أي لمن ذكر ويشكل هذا على ما يأتي في الشرح وفي الحاشية عن شيخنا الشهاب
مقبول تأخر حتى تلف ضمن وان لم يجز الدفع مع الشك لم يضمن ثم رأيت في شرح العباب مائنه قال الامام
ولو تردد في استحقاقهم فله التأخير اتفاقا أو فقهه في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم والاوجب
التأخير أو اعطاء غيرهم كما هو ظاهر اه وفي العباب في باب قسم الصدقات لا مدعى تلف ماله المعهود أو
وجود عيال الابينة اه أي لا يعطيه الابينة وينبغي أن التأخير لا قامة الابينة اذ لم يوجد غيره غير مضمّن
(قوله وليس للامام أن يطلبها) أي قهرا كما هو ظاهر (قوله والاوجب الدفع له) ظاهره وان حضر
المستحقون وطلبوها (قوله ان عينه المدفوع له) يشكل هذا القيد على ما يأتي في الشرح وفي الحاشية عن
شيخنا الشهاب الرمي أنه لو نوى مع الافراز اخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق اجزا
الا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر (قوله ان عينه المدفوع له) قضيه ما يأتي عن فتوى

الرملي أنه لو نوى مع الإفراز فأخذها صني أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق آخر إلا أن يحمل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله إن عينه المدفوع له هل ودفع بحضرة سم عبارة ع ش ويشترط للبراءة العلم بنصها للمستحق اه والظاهر ولو بانخبار من ذكر (قوله أفضل) أي من التوكيل مغنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه أو وكيله نهاية ومعنى (قوله وإن قال أخذها الخ) أي ه الامام سم ونهاية أي وسواء صرفها بعد ذلك استحقها أو تافت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما ع ش (قوله ويلزمه الخ) ومثل الامام الأحادي في الأمر بالدفع لا الطلب ع ش (قوله إن يقول له الخ) عند تضيق ذلك نهاية وذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدة احتياجهم ع ش (قوله كأنهم الخ) أي الأصحاب (قوله أن يرهقه الخ) أي يكافئه الامام أحد الأمرين من الاداء بنفسه أو تسليمها إلى الامام حالا (قوله ومثلها) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ماذ \equiv كلالام (قوله أو كفارة كذلك) أي فورية وأو بمعنى الواو قول المتن (إن الصرف إلى الامام الخ) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش قول المتن (أفضل) أي من تفرقة بنفسه أو وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى كما قاله الماوردي نهاية ومعنى (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يجزئ ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والغنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور وهنا اه (قوله فالأفضل أن يفرق بنفسه) أي لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم للوكيل أفضل منه إلى الجائر لظهور رخصيته نهاية (قوله مطاعا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع الخ) اعتراض على المصنف ودفعه النهاية بما نصه قال في المجموع الا فتاهاة فتسليمه إلى الامام ولو جائرا أفضل من تفرق المالك أو وكيله وقد علم بما قرره أي مما نقله من المجموع صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في المجموع لانه قول قوله الآن يكون جائرا فيه تفصيل والفهوم إذا كان كذلك لا رد اه قال الرشدي أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام أفضل الآن يكون جائرا فليس الصرف إليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اه عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا اه (قوله نذب دفع زكاة الظاهر إليه الخ) ثم إن لم يطلبها فالمالك تأخيرها مدام يرجو مجيء الساعي فان أيس من تحيئه وفرق فجاء وطالبه وجب تصديقه ويحلف ندبان أنهم مغنى إذا انتهية ولو طالب أكثر من الواجب لم يمنع من الواجب وإذا أخذها الامام فهو بالولاية لا بالسياسة أي من الفقراء كما

شكنا الشهاب الرمي من أنه لو نوى عند الإفراز كفي أخذ المستحق انه يكفي أخذ المستحق من نحو الصبي والكافر وأن لم يعين له المدفوع إليه (قوله إن عينه الخ) هل ودفع بحضرة (قوله وأفهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع أنه أفضل كما صرح به عقبه لا نائقولا يدفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك أيضا إلا أن ما صرح به عقبه قرينة على عدم ارادة ما يفهم منه بل وعلى ارادة ما يفهم من هذا فتأمل اه (قوله وإن قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر ان الصرف إلى الامام أفضل) قال الاسنوي محل هذا الخلاف في الاموال الباطنة أما الظاهرة فتدفعها إلى الامام أفضل بل قطعاً وقيل على الخلاف المذكور ولفظ الكتاب يوافق الطريقة المرجوحة اه وحينئذ يمكن توجيه المنهاج ما ورد عليه مما نقله الشارح عن المجموع من نذب دفع زكاة الظاهرة للجائر بحمل قوله والظاهر ان الصرف للامام أفضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهرة ولا ينافيه ذكر الخلاف اما لانه مشى على الطريقة المرجوحة واما لانه أراد حكاية الخلاف في المجموع لاني الجيع وعلى هذا لا يشكل مفهوم قوله الآن يكون جائرا لان فيه تفصيلا وهو أفضلية الدفع بنفسه ولا يبعد ان وكيله كتنفسه في ذلك ثم رأيت الاسنوي قال * (فرع) * لا نزاع في ان تفرقة بنفسه أو دفعه إلى الامام أفضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اه (قوله لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهرة إليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

وأفهم قوله له أن صرفه بنفسه أفضل (و) له (الصرف إلى الامام) أو الساعي لانه نائب المستحقين فيبرأ بالدفع له وإن قال أي الامام أخذها منك وأنتهها في النفس - ق لانه لا ينزل به قاله الثقال ويلزمه اذا ظن من انسان عدم اخرجها ان يقول له آذها والافادفعها إلى لافرقها لانه ازاله منك قال الاذرى كأنهم أرادوا أن يرهقه إلى ه - نذا وهذا فلا يتكفى منه بوعده التفرقة لانها فور بية ومثلها في ذلك نذر فوري أو كفارة كذلك (والظاهر ان الصرف إلى الامام أفضل) لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب وقبضه مبررى يقينا بخلاف من يفر بنفسه لانه قد يعطى غير مستحق (الا أن يكون جائرا) في الزكاة فالأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جائرا ه (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا ففيها ذلك عقب قال اه من هامش

(وتجب النية) في الزكاة
 لخبر انما الاعمال بالنيات
 (فينبغي هذا فرض زكاة
 مالي أو فرض صدقة مالي
 ونحوهما) كهذا زكاة مالي
 المفروضة أو الصدقة
 المفروضة أو الواجبة ولعل
 هذا في الزكاة لبيان الافضل
 اذ لو اقتصر على نية الزكاة
 كهذا زكاة ~~مالي~~ كفي لانها
 لا تكون الا فرضا كرمضان
 بخلاف الصدقة والظاهر
 مثلا لما مر ان المعادة تغل
 (ولا يكفي) هذا (فرض
 مالي) لصدقة بالكفاية
 والنذر وغيرهما قبل هذا
 طاهران كان عليه شيء من
 ذلك غير الزكاة أه ورد
 بان القصر اثنان الخارجية
 لا تخص النية فلا عبرة
 بكون ذلك عليه أولا نظرا
 لصدق منويه بالمراد وغيره
 (وكذا الصدقة) فلا يكفي
 هذا صدقة مالي (في الاصح)
 لصدقها بصدق التطوع
 وبغير المال كالتمديد
 والتسبيح كفي الحديث (ولا
 يجب تعيين المال) المخرج
 عنه في النية فلو كان عنده
 جنس ابل وأر بع و ن شاة
 فأخرج شاة أو ايا الزكاة ولم
 يعين أجزاء وان رد د فقال
 هذه أو تلك فلو تلف أحدهما
 أو بان تلفه جعلها عن
 الباقي (ولو عين لم يقع عن
 غيره) وان بان المعين تالفا
 لانه لم ينو ذلك الغير ومن ثم
 لو نوى ان كان تالفا فعين
 غيره فبان تالفا وقع عن
 غيره ويأتي ذلك في ما تاتي
 درهم حاضرة ومائتين غائبة

في تعليق القاضي وهو المعتمد اه قال ع ش قوله مر لم يمنع من الواجب أي بل يعطاه ولا يقال بطلان
 الزائد ان عزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقبض كغيرها من النية
 ومعنى (قوله لخبر) الى قول المتن ولا يكفي في المعنى والى قوله وبغير المال في النهاية (قوله أو الصدقة
 المفروضة الخ) أي أو فرض الصدقة كإقتضاء كلام الروضة والمجموع ولا يضر شموله لصدقة الفطر بخلاف
 لما في الارشاد نهاية زاد سبب بدليل اجزاء الصدقة المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول
 * (فرع) * شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية تجزئة عند الدفع أو قبله فهل هو كفي نحو الصلاة فلا يجزئ
 أو يفرق ويتجه الاول الآن بتذكره مطلقا * (فرع آخر) * مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون
 المنحصرون أخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لان الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر اه (قوله كهذا
 زكاة) أي أوز كالمال نهاية ومعنى (قوله ولعل هذا) أي التقييد بالفرض والوجوب (قوله كفي)
 وفاقا لنهاية والمعنى (قوله مثلا) أي أو غيرهما من الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكفي فرض مالي) ونقل
 السبكي في شرحه عن الجرماني يقتضي أنه تكفي نية فرض تعلق بماله ثم رده بأنه أي من الزكاة فليست مل فان
 ما نقل من الجرماني معناه فان ما عداها لم يتعلق بالمال أي لم يوجبها الشرع في المال من حيث هو ماله
 كفي الزكاة بل متعلقة بالذمة فقط وان كان للمال دخل في وجوبه كعقبن العتق مثلا بالنسبة لقادر عاينه
 بصري ولا يخفى أن توجيه المذكو لا يظهر بالنسبة لنذر ثلث ماله مثلا وقوله أي لم يوجبها الخ ليس في النية
 المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وبغيرهما) ما المراد به (قوله قبل هذا) أي عدم كفاية ما ذكر (قوله نظرا
 الخ) علة لعدم العبرة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المعنى أموال لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب قال
 في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسئلين أن الصدقة تطاق على غير المال لقوله صلى الله عليه وسلم
 وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة انتهت وتدبره يعلم ما في صنيع الشارح ثم رأيت الفاضل المحشي
 قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا الى المخرج الذي هو مال فأنمله وهل يأتي قوله وبغير
 المال مع التصور بصدقة مالي انتهى اه بصري (قوله المخرج) الى قوله وأخذ في النهاية والمعنى الا قوله أي
 عند المجلس الى ولو أدى (قوله آخر) عبارة الاسنوي جاز وعينه لما شاء انتهت اه سم أي وظاهره أنها
 لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وان رد الخ) غاية (قوله جعلها عن الباقي) قضيتها أنها لا تقع عن الباقي
 بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذري وهو ظاهر وان كان قضيتها كلام
 المجموع أنه لا يحتاج الى صرف انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله وان بان المعين تالفا) قال في
 الروض فان بان أي ماله الغائب تالفا لم يقع أي المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة الخ) مثله فرض الصدقة اذ لا وجه للفرق
 بينهما بخلاف ابن المقرئ واحتج به بطلان لصدقة الفطر برده ان ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة
 المفروضة وهذه زكاة مع وجود ذلك الشمول * (فرع) * شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية تجزئة عند
 الدفع أو قبله فهل هو كفي نحو الصلاة فلا يجزئ أو يفرق ويتجه الاول الآن بتذكره مطلقا * (فرع آخر) *
 مات المالك بعد الوجوب وورثه المستحقون المنحصرون أخذوا قدر الزكاة عن الزكاة لان الارث
 وسقطت النية في هذه الحالة مر (قوله وبغير المال كالتمديد الخ) قد يمنع احتمال هذا مع الإشارة بهذا
 الى المخرج الذي هو مالي فأنمله (قوله أيضا وبغير المال) هل يأتي مع تصوره بصدقة مالي (قوله آخر)
 عبارة الاسنوي جاز وعينه لما شاء اه (قوله جعلها عن الباقي) قضيتها أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال
 في شرحه وبه وهو الاشبه بظاهر النص كما قاله الاذري وهو ظاهر لكن قضيتها قول المجموع وساق عبارته
 انه لا يحتاج الى صرف ثم أيد الاول ثم فرق فإي طالع (قوله وان بان المعين تالفا) قال في الروض فان بان أي ماله
 الغائب تالفا لم يقع أي المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال هذفر كماله
 الغائب فان بان تالفا استردته له وقضيتها انه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بانه عن الغائب منع

شرحه كان قال هذا زكاة مالي الغائب فان بان بالغاب استردته انتهى وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم
المستحق بأنه عن الغائب مع بينونة تافه ثم رأيت في شرح العباب مخرج بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين
المجمل حيث يكفي فيه قوله هذه زكاة مجمل وان لم يشترط الاسترداد بخلاف ما هنا ان وصف التجمل يقتضي
أنهم لم يجب بعد فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجب ظاهر فلم يدخل
القايض على عهدة الضمان انتهى اه سم (قوله أي عن المجلس) عبارة النهاية عن محله اه قال
الريسي قوله مر ونصابا غائبا عن محله أي وهو سائر إليه أو في ربه والبلد الذي به المال أقرب بالبلد لها
أو كان يدفعها إليه والافاق الغائب لا تصح الزكاة عنه الا في محله كقوله اه (قوله أي عن المجلس الخ) قال
في الروض والمراد الغائب في البلد أو أنها ان جوزنا النقل قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه
وبلده المال أقرب بالبلد إليه أو كان غيره مستقر بل سائر لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة
عنه أو كان مستقرا ببلد لا ماله فيه أو كان غيره مستقر بل سائر لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة
تفريق المالين واحدا قاله في المجموع انتهى وظاهر قوله أو كان غيره مستقرا إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء
وان لم يكن بلده أقرب بالبلد إليه بل لا يتصور معرفة أنه أقرب بالبلد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف
مكانه ولعله اغتفر ذلك للعذر وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن بلده ليس
أقرب بالبلد إليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافة فيه نظر وقضية الاطلاق الاول فراجع سم
(قوله الان جوزنا النقل) أي أردد دفعها إلى نحو الامام كقوله ظاهر بصرى وتقدم وياتي في الشرح
أن اذن الامام له في النقل = الدفع إليه (قوله لو أدى عن مال مورثه الخ) أي لو قال هذه زكاة مالي
ان كان ورثتي قد ماتت فبأن موته نهاية ومعنى (قوله لم يجزئه الخ) وينبغي مثله في عدم الاجزاء
مالو تردد كان قال هذا زكاة مالي ان كان مورثي قد مات والافقن مالي الحاضر ووجه عدم الصحة فيه
التردد بين ما يجب وما لا يجب ع ش (قوله وأخذ منه بعضهم أن من شئت الخ) هل محل ذلك اذا شئت في أصل
اللزوم أو في الاداء مع تحقق الوجوب أو مطلقا ووجه الاول بخلاف ما اذا تحقق الوجوب وشئت في الاجزاء
فلا يضر التردد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشيخان بان التردد المعتضد بالأصل
لا يضر هنا هذا ما يتحرر في كلام البعض بالنسبة إلى الذمة أما بالنسبة إلى عدم الاجزاء عن المجمل حيث قلنا
بعدم اجزائه عما في الذمة فمحل نظر وتامل اه بصرى بخذف (قوله ان علم القايض الخ) ظاهر وان لم
يشترط الاسترداد ويمكن أن لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية السارة سم (قوله وقضية ما مر الخ)
أنما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد النية في وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم في كلامهما يقتضي

بينونة تلفه ثم رأيت في شرح العباب مخرج بذلك فقال لكن برده عليه أي قول العباب كمجمل انه يكفي ثم قوله
هذه زكاة مجمل وان لم يشترط الاسترداد بخلافه هنا اذا قال هذه عن المال الغائب فبان بالغاب انه يقع صدقة
ولا يرجع إلا ان شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق ان وصف التجمل يقتضي أنهم لم يجب بعد
فالقايض موطن نفسه على الضمان والزكاة عن الغائب متحققة الوجب ظاهر فلم يدخل القايض على
عهدة الضمان اه (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو أنها ان جوزنا النقل
قال في شرحه كان يكون ماله ببلد لا مستحق فيه وبلد المال أقرب بالبلد إليه أو كان غيره مستقر بل سائرا
لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد لا ماله فيه أو كان غيره مستقر بل سائر
ببرية أو سفينة والبلد أقرب بالبلد إليه فان موضع تفريق المالين واحدا قاله في المجموع اه وظاهر قوله
أو كان غيره مستقرا إلى وأخرج الزكاة عنه الاجزاء وان لم يكن بلده أقرب بالبلد إليه بل لا يتصور معرفته
أقرب بالبلد إليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك للعذر وعدم تيسر معرفة الأقرب إليه
وخطر التأخير وعليه فلو تبين أن بلده ليس أقرب بالبلد إليه فهل يستمر الاجزاء أو يتبين خلافة فيه نظر
وقضية الاطلاق الاول فراجع (قوله ان علم القايض الحال) ظاهره وان لم يشترط الاسترداد ويمكن ان

أي عن المجلس لا البلد الا ان
جوزنا النقل ولو أدى عن
مال مورثه بفرض موته
وارثه له ووجوب الزكاة
فيه فبان كذلك لم يجزئه
لتردد في النية مع ان الأصل
عدم الوجوب عند الاجزاء
وأخذ منه بعضهم ان من
شئت في زكاة في ذمته فخرج
عنها ان كانت والا فمجل
عز زكاة تجارته مثلا لم يجزئه
عما في ذمته بان له الحال
أولا ولا عن تجارته لتردده
في النية وله الاسترداد ان
علم القايض الحال والا فلا
كما يعلم مما ياتي وقضية ما مر
في وضوء الاحتياط ان من
شئت ان في ذمته زكاة
فأخرجها أجرته ان لم ي
الحال عما في ذمته للضرورة
وبه رد قول ذلك البعض
بان الحال أولا ولو أخرج
أكثر مما عليه بنية الغرض
والنقل

انه يضر فلجرح على أنه يمكن الفرق بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد فليست اهل بصري بحوله ما يقتضي
 أنه يضر أي اذا تبين الحدث والاف كلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة أن لم يكن الحال (قوله من غير
 تعيين الخ) أي بخلاف ما لو نوى أن نصفه مثلاً عن الغرض والباقي نفعل فيصح ويقع النصف عن الغرض
 (قوله والسفيه) الى قوله وأفتى بعضهم في النهاية والمغني الا قوله والمغني عليه الى المتن (قوله وله تقوى
 النية للسفيه الخ) قد يقال المميز من أهل النية أيضاً فهل يجوز التقوى بض اليه الآن يقال انه ليس من أهل
 نية الواجب سم عبارة ع ش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو لم يميز في سم على المنهج بل ينبغي كما
 وافق عليه مر على البداهة أنه يكفي نية السفيه وان لم يفوضها اليه الولي اه أقول قد يتوقف فيه ويقال
 بعدم الاكتفاء لان السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال الا ان يصور بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال
 له ادفعه للفقر أعفدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة اه أقول قضية قول الشارح كالنهاية والمغني فان دفع الولي
 الخ عدم الاكتفاء بدون تقوى بض الولي النية اليه مطلقاً (قوله وضني مادفعه) أي واسترده منهم كافي
 المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وان لم يشترط الاسترداد وهو قرين ثم رأيت الاذري صرح بما يوافقه
 وشرط أنه لا بد من ثبوت كونه مال المولى ولو باقرار المستحق لا الساعي كما لا يقبل اقرار الوكيل وعجز الولي عن
 الاسترداد لا يمنع الضمان عنه يا عاب (قوله قال الاسنوي الخ) وتبعه على ذلك الزركشي وغيره يا عاب قول
 المتن (وتكفي نية الموكل الخ) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما اغتفرت
 من الوكيل اذا أذن له في تفرقة الزكاة لانها وقعت تبعاً كما صرح به ابن حج في شرح الاربعين لكنه صرح
 في باب الوكالة بخلافه ع ش وفي سم عن شرح الروض ما نصه قال المتولي وغيره وتعين نية الوكيل
 اذا وقع الغرض بماله بان قال له موكله أدر كلتي من مالك لينصرف فعـ له عنه كافي الحج نيابة فلا يكفي نية
 الموكل اه (قوله مقارنة لفعله) أي لان الصرف الى الوكيل من جملة فعل العباداة سم (قوله وبه
 فارق) أي بقوله مقاومة لفعله الخ عبارة النهاية والمغني والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية
 الوكيل المذكورة كما لا يكفي نية المذنب في الحج وفرق الاول بان العباداة في الحج فعل النائب فوجب
 النية منه وهي هنا بمال الموكل فكفت نيته اه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند عزل
 قدر الزكاة) أي ولا يضر تقديهما على التفرقة كالصوم لعسر الاقربان باعطاء كل مستحقو (قوله وبعبده
 الى التفرقة) أي وان لم تقارن النية أخذها كافي المجموع غنايه ومغني (قوله منه الخ) متعلق بالتفرقة
 (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعاً غنايه
 ومغني (قوله أجزأ عنها) أي ان كان القابض مستحقاً ما تقديهما على العزل أو أعطاه الوكيل فلا يجزئ
 كداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها مستحقها وأخذها
 المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي باعطائه الصبي الخ أجزأه وبرئت ذمته منها لوجود نية من المخاطب
 بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اشراجها أفتى بجميع ذلك
 الوالد رحمه الله تعالى نهاية (قوله وأفتى بعضهم الخ) نقل الناصري عن غيره ما يوافق هذا الاقتضاء ثم قال
 لا يخالف فرق شرح العباب في الحاشية المارة (قوله وله تقوى بض النية للسفيه لانه من أهله) قد يقال المميز
 من أهل النية أيضاً فهل يجوز التقوى بض اليه الآن يقال انه ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت بقوله الآية
 وصي غير مميز ومفهومه الجواز في المعير لكن عبارة شرح الروض كالصريح في عدم الجواز وعبارة الهجعة
 وشرحها صريحة في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلاً في الدفع والنية جاز ونيتهم ما جمعاً أكمل أو غير
 أهل ككافر وصبي مميز وعبد في اعطائه معين لا مطلقاً صرح واعتبرت نية الموكل اه وهو كالصريح فيما
 ذكر أيضاً (قوله مقارنة لفعله) أي لان الصرف الى الوكيل من جملة فعل العباداة (قوله وأفتى بعضهم) بان
 التوكيل الخ في الناصري نقله عن غيره ما يوافق هذا الاقتضاء حيث قال اذا وكله أي شخصاً في تفرقة الزكاة أو
 في اهداء الهدى فقال زك أو اهد في هذا الهدى فهل يحتاج الى توكيله في النية قال الحرادي لا يحتاج الى ذلك

من غير تعيين لم يجزئ
 أو الغرض فقط صح ووقع
 الزائد تطوعاً (ويكره
 الولي النية اذا أخرج
 زكاة الصبي والمجنون)
 والسفيه لانه قائم مقامه وله
 تقوى بض النية للسفيه لانه
 من أهلها فان دفع الولي بلا
 نية لم تقع الموقعة وضمن
 مادفعه قاله الاسنوي والمغني
 عليه قد بولي غيره عليه كما
 هـ ومذكور في باب الحجر
 وحينئذ ينوي عنه الولي
 أيضاً (وتكفي نية الموكل
 عند الصرف الى الوكيل)
 عن نية الوكيل عند الصرف
 الى المستحقين (في الاصح)
 لوجود النية من المخاطب
 بالزكاة مقارنة لفعله اذا مال
 له وبه فارق نية الحج من
 النائب لانه المباشر للعبادة
 ولذلك لو نوى الموكل عند
 تفرقة الوكيل جاز قطعاً
 ويجوز نيته أيضاً عند عزل
 قدر الزكاة وبعده الى التفرقة
 منه أو من غيره ومن ثم لو قال
 لغيره تصدق بهذا ثم نوى
 الزكاة قبل تصدقه أجزأ عنها
 وأفتى بعضهم بان التوكيل
 المطلق في اشراجها يستلزم
 التوكيل في نيته وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العز يز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرتي ففعل آخرًا كقولنا أقض ديني انتهى وأقول كلام الشيخين والروضة هنا يقتضي خلاف ذلك اه سم باختصار عبارة البصري وفي أصل الروضة ولو وكل وكيلًا وقوض النية إليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط انتهى وفيه تأييد لما استوجهه الشارح إذ لو كان التقوى بض المطلق في الادعاء تقوى يضاف في النية لم يكن التصديق على ذلك وجعله فرعًا مستقلاً محل فائتأمل اه (قوله بل الذي يتجه إلخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله ويجوز) إلى قوله غير مميز في المعنى وإلى قوله وبه رد في النهاية إلا قوله غير مميز وقوله باذن المالك (قوله وصي غير مميز) مفهومه الجواز في المميز لكن كلام شرح الروض وشرح البهجة صريح بعدم أهلية المميز أيضاً ثم رأيت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم أهلية الصبي المميز والعبد للنية أيضاً فراجعهم سم على ج والاقرب ما أفهمه كلام ابن ج من الجواز لأن المميز من أهل النية حيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنيته لكن عبارة الزيادة قيد الأذرى بن هو أهل لها بان يكون مسلماً بالغاية لا لصيلاً ولو غيراً أو كافراً كما اعتد به شيخنا الرملي ولا رقة انتهى أقول يتأمل هذا مع قوله مر السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أولاً وقد يجاب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم من ما التقوى بض وعليه فينوي المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر ع ش أقوله ويصرح بهذا الجواب قول شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في أداها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أي المميز بدليل قوله مع أنه يصح إلخ لظهور أن غير المميز لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم أهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح كما نبه عليه سم ثم رأيت في بعض الهوامش المعتبرة مانصه قوله وصي غير مميز هكذا في بعض النسخ وكتب عليه سم واعترض عليه بخالفته بما في شرح العباب وغيره والذي في النسخ المعتمدة وصي مميز أي لأن الصبي غير أهل للتقوى بض ولو ميزنا كما صرح به غيره انتهى شيخنا أحمد ثم رأيت في نسخة الشارح رحمه الله تعالى وصي مميز وضرب على قوله غير مميز اه (قوله لم يتعين لها) أي فله أن يرجع فيه ويدفع بدله رشدي (قوله باذن للمالك) تقدم عن النهاية ما يصرح بعدم اشتراطه (قوله وبه رد إلخ) قد يجاب بان أخذ المستحق الأهل قبض معتبر سم (قوله جزم بعضهم إلخ) وهو الشهاب الرملي واعتمده والله في النهاية كما مر (قوله

بل يزكي ويهدي الوكيل وينوي لأن قوله ذلك اهدي يقتضي التوكيل في النية وهذا الذي قاله مقتضى ما في العز يز والروضة من أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرتي ففعل آخرًا كقولنا أقض ديني اه وأقول كلام الشيخين هنا يقتضي خلاف ذلك وعبارة الروض ولودفع إلى الامام بلانية لم تجزئ الامام كوكيل أي لأنه لا تجزئ نية من الموكل حيث دفعها إليه بلانية قوله تقوى بض النية إلى وكيله اه وهو ظاهر في أن التوكيل في أداء الزكاة لا يتضمن التوكيل في النية والام يتأتى أنه لا يجزئ نية التوكيل ولم يحج له قوله وله تقوى بض النية إلى وكيله فليتأمل قال في شرحه قال المتولى وغيره وتعين نية الوكيل إذا وقع الغرض بماله بل قال له موكله أدر كافي من مالك ليتصرف فعليه عنه كافي إلخ زيادة فلا يكفي نية الموكل اه (قوله لا كافر وصي غير مميز) عبارة شرح الروض بخلاف من ليس بأهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيلهما في أداها لكن يشترط فيه تعيين المدفوع إليه اه وقوله والصبي أي المميز بدليل قوله مع أنه يصح إلخ لظهور أن غير المميز لا يصح توكيله فهذا تصريح بعدم أهلية المميز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح ثم رأيت في العباب وشرحه للشارح التصريح بعدم أهلية الصبي المميز والعبد للنية فراجعهم (قوله وبه رد جزم بعضهم إلخ) قد يجاب بان أخذ المستحق الأهل قبض معتبر (قوله بأنه لو أفرز قدرها بنيتها كفي أخذ المستحق لها إلخ) عبارة مر في شرحه ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه وبرئت ذمتها وجوز النقص المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

بل الذي يتجه أنه لا بد من نية المالك أو تقويضها للوكيل وبعضهم بان المستحق لو قال للموذي أعطه فلان إلى جاز وكان فلان وكلا عنه وفيه كلام مبسوط بان في الوكالة ويجوز تقويض النية للوكيل الأهل لا كافر وصي غير مميز فزق ولو أفرز قدرها بنيتها لم يتعين لها الإقبض المستحق لها باذن المالك سواء زكاة المال والبدن وانما تبعت الشاة المعينة للتخصيص لأنه لاحق للفقراء ثم في غيرهما هناك المستحقين شائع في المال لأنهم شركاء بقدرها فلم ينقطع عنهم إلا بقبض معتبر وبه رد جزم بعضهم بأنه لو أفرز قدرها بنيتها كفي أخذ المستحق لها

من غير أن يدفعها اليه المالك وبما برده أيضا قولهم لو قال لا أخربض ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم ياذن له في أخذه اذ قولهم ثم إلى آخره صريح (٣٥٠) في أنه لا يكفي استبداده بقبضها ويوجبها للمالك بعد النية والعزل أن يعطى من شاء

وعسر من شاء ويجوز استبداد المستحق بقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصارا يقتضي ملكهم لها قبل القبض كما يأتي في قسم الصدقات احتمل أن يقال إن ملكهم تعالى هذا المعين لها وحديثه ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل أن يقال هم كغيرهم في أن يحق لهم ما يعلق بعين المال مشاعا فيه على ما يأتي وذلك لا ينقطع الا بقبض صحيح فان قلت لم تنقطع ولاية المالك بملكهم قلت لأن ملكهم انما هو في عموم المال مشاعا كما تقر لاني خصوص هذا المعين فجاز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كما هو مقتضى القياس في أن أحد التبركين لو عين لشريكه قدر حصته من المشترك أو غيره لم يتعين بمجرد الافراز والتعيين فتأمل ويأتي أول الدعاوى انه لا ظفر في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته أو التضحية عنه ان عزل بخروج وقتها على ما يحسنه الازرق وقال انه مقتضى القواعد الأصولية (والافضل أن ينوي الوكيل عند التفريق

من غير أن يدفعها اليه المالك) أي وبلاذنه في الاخذ وشيدي (قوله حتى ينوي هو) أي المالك (بعد قبضه) أي الآخر (قوله ياذن له في أخذه) أي قال وجه قولهم ثم ياذن له أن قبضه عن دينه صارف للاعتدابه عن الزكاة فاحتج الى قبض تقديري بعد ذلك كما أن أخذ الامام عن المكس صارف عن الزكاة بخلاف المستبد بالقبض عن الزكاة لاصراف قبضه عنها فيجوز أن يكون قولهم ثم ياذن له لما ذكره لا ما أفاده رحمه الله تعالى فليتامل ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال قوله صريح في أنه الخ قد منع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر انتهى ولعله إشارة الى ما ذكره بصري (قوله لا يكفي استبداده) أي استقلال المستحق كركدي (قوله فامتنع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن للمالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون الخ) ظاهر العبارة اعتبار النقص انحصار المستحقين وملكهم فراجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الآتي قلت لأن ملكهم (قوله احتمل أن يقال إن ملكهم الخ) وهو الاقرب كما أشار اليه بتقدمه (قوله هذا المعين لها) أي بالقدر الذي أفرزه المالك لآزكاة بنيتها (قوله فان قلت الخ) متفرع على الاحتمال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصورين (قوله خ وجا) الى التبيين في المغني الا قوله والافضل الى المتن وقوله لكن الحق الى المتن وكذا في النهاية الا قوله والمقابل الى المتن (قوله وان لم ينو السلطان) أي أو نائبه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان أو نائبه نهاية ومعني (قوله عند الدفع للسلطان الخ) ينبغي أنه لو نوى المالك بعد الدفع اليه أجزأ اذا وصل للمستحقين بعد النية كالمعزل المالك المال بنية الزكاة قاسمته قبل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم باخذه بعد نيته فليتامل سم وقوله كالمعزل المالك الخ أي على مختار الشهاب الرملي ولعله خلافا للشارح قول المتن (لم يجز على الصحيح) محله ما لو نوى المالك بعد الدفع اليه وقبل صرفه والأجزأ شرح مر ويمكن أن يوجه ذلك بأنه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية الا أن استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض حصل القبض باعتدبه لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه ويجزئ فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته أمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القايض ثم دفعها القايض للامام أو المستحق لان النية وهي في يد القايض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتبرر وطباو تتم في يده ونوى المالك بعد تبرره في يده ومضى بعد نيته أمكان القبض فما تقدم أنه لا يجزئ وان تبرر في يده يحمل على نفي الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية انتهت (قوله صريح في انه الخ) قد منع الصراحة وعلى التسليم فالفرق ظاهر (قوله ومن ثم لو انحصر المستحقون) وملكهم فراجع (قوله في المتن فان لم ينو لم يجز على الصحيح) محله ما لو نوى بعد الدفع اليه وقبل صرفه والا جزأ اه ويمكن أن يوجه ذلك بأنه وان لم يعتد بقبضه لكونه بلانية الا أن استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الامام ومضى بعد النية فمن يمكن فيه القبض حصل القبض باعتدبه لان النية وهو في يده لا تنقص عن النية بعد افرازه فاذا مضى بعدها أمكان القبض جعل قابضا ويجزئ فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته أمكان القبض وفيما لو قبضها نحو صبي أو كافر بلانية ثم نوى المالك وهي في يد القايض ثم دفعها القايض للامام أو المستحق لان النية وهي في يد القايض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتبرر وطباو تتم في يده ونوى المالك بعد تبرره في يده ومضى بعد نيته أمكان القبض فما تقدم أنه لا يجزئ وان تتمر في يده يحمل على نفي الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة (قوله عند الدفع) يحتمل أن يجزئ نية المالك بعد الدفع له وقبل صرفه أو معه كالمعزل وقد ينظر فيه بأنه ليس نائباً للمالك وان قيل انه نائب المستحق فليتامل (قوله في المتن لم يجز) ينبغي أنه لو نوى المالك بعد الدفع اليه أجزأ

أيضا) خروجا من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع الى السلطان) أو نائبه كالساعي (كفت النية عنده) أي عند الدفع اليه السابقة وأن لم ينو السلطان عند انصرف لانه نائب المستحقين فالدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا أجزأ وان تلفت عنده بخلاف الوكيل والافضل للامام أن ينوي عند التفريق أيضا فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان)

من غير اذن له في النية لما تقر رآه نائمهم والمقابل قوي جدا فتد نص عليه في الام وقطع به كثيرون لكن الحق أنه ضعيف من حيث المعنى فلا اعتراض عليه (والاصح أنه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (اذا أخذ زكاة الممتنع) من (٢٥١) أدائها نيابة عنه بناء على الاكتفاء بها منه المذكور في قوله

السابقة مر اه سم (قوله من غير اذن له الخ) أي فلو اذن له في النية جاز كغيره نهاية ومعنى عبارة سم قوله من غير اذن الخ مفهومه الاجزاء اذا اذن له في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوي الخ) فلو عبر بالاصح كما في الروضة كان أولى معنى (قوله فلا اعتراض) لو أراد بعدم صحة تعبير المصنف بالصحيح فظاهر أو بعدم حسنه فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف الى المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى انتهى وما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى هو ما اعتبره شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله المذكور في قوله الخ) أشار به الى أنه كان الأنسب تقديم المسئلة الثانية على الاولى عبارة المعنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان أولى لان الوجهين في اللزوم مبنيان على الوجهين في الاكتفاء اه قول المتن (وان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ أو التفرقة نهاية ومعنى أي أو بينهما أخذ أحدهما تقدم وما ياتي عن ع ش قاله ع ش ومجمل اكتفاء نيته السلطان علم المالك نيته فان شك فيه لم يبرأ لأن الاصل عدم النية اه (قوله نعم لو نوى) أي الممتنع سم (قوله عند الاخذ الخ) وكذا لو نوى بعد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض ع ش وتقدم عن سم ما وافقه (قوله باعتبار ما كان) أي باعتبار ما سبق له من الامتناع والافتقار نيته غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا يأخوذ منهم يبرأ باطنا وكذا ظاهره على الاصح معني زكاة النهاية ويجب رد المأخوذ ان كان باقيا وبالله ان كان تالفا اه قال ع ش قوله مر ويجب رد المأخوذ الخ أي على من المالك في يده من امام أو مستحق لكن لا امام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوي قبل التفرقة اه (قوله المكس) ومثله المصادرة بصرى (قوله فقال الخ) عطف على قوله أفق الخ عطف مفصل على مجمل (قوله انما يأخذ ذلك منهم الخ) هذا الحصر ظاهر المنع (قوله أهل الزكاة) مفعول أوقع (قوله في ذلك) تنازع فيه قوله أوقع وقوله رخصوا والاشارة لنية الزكاة من المكس واعتقاد رعاة النعمة عن الزكاة بذلك (قوله انتهى) أي قول الكمال الرداد (قوله ومر ذلك) أي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) أي غير الكمال (قوله وهي) أي المقدمة (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على مجمل (قوله ان لم يعلم الخ) أي من يعطى الامام المكس و (قوله أي في ظنه) أي المعطى (قوله فهو الخ) أي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع أيضا يقال تايد الاجزاء أنه لو دفع المدين الدين له فآخذه بقصد أنه هبة له أو غير ذلك أجزأ اكتفاء بقصد

اذا وصل للمستحقين بعد النية كولو عزل المالك المال بنية الزكاة فاستقل المستحقون بأخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقلالهم بأخذه بعد نيته فليتام (قوله من غير اذن له الخ) مفهومه الاجزاء اذا اذن له في النية ونوى وحينئذ فيجوز ان يوكيل المالك في الدفع الى المستحق فلا يبرأ المالك قبل الدفع للمستحق اذا لظاهر صحة كونه نائب المالك ونائب المستحق أيضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كما قاله البغوي والمتولى لا عند الصرف الى المستحقين كما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى اه وما بحثه ابن الاستاذ وجرم به القمولى هو ما اعتبره شيخنا الشهاب الرملى وكتب بهامش شرح الروض انه القياس لانهم نزلوا السلطان في الممتنع منزله ولا صحت نيته عند الاخذ فتصح عند الصرف أيضا (قوله نيابة عنه) قد يؤخذ منه امتناع نقلها على الامام في هذه الحالة لانه يفرق بالنيابة لا بالولاية وهو ظاهر ان لم ينو الا عند الصرف فان نوى عند الاخذ ففيه نظر فليحرر (قوله في المتن والاصح ان نيته تكفي) وتكفي نيته عند الاخذ أو التفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد شرح مر (قوله قام غيره مقامه) يقيد ان السلطان نائب المالك حينئذ (قوله نعم لو نوى) أي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) بهذا يندفع أيضا يقال تايد الاجزاء أنه لو دفع المدين الدين له فآخذه بقصد أنه هبة له أو غير ذلك أجزأ اكتفاء بقصد الدافع كما هو ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم الدافع اليه بحجة الزكاة

أي والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالمتجه عدم الاجزاء لانه غاصب أي في ظنه فهو صارف لغيره عن كونه قبض الزكاة فاستحال وقوعه بزكاة وعدم اشتراط علم المدفع اليه بحجة الزكاة

الدافع كما هو ظاهر سم (قوله انما هو اذا كان) أي المدفوع اليه (المستحق الخ) تصریح بالفرق بين الامام
والمستحق بحيث كان القابض المستحق وقع المدفوع عز كذا اذا نواها الدافع وان أخذها المستحق فاصدا غير
الزكاة كالغصب هذا هو المتجه مر اه سم وأقره البصري عبارة ع ش ونقل عن افتاء الشهاب الرملي
الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله أيضا عن الزياي اه وتقدم عن شيخنا أنه لو دفع المكس مثلا بنية
الزكاة أخرجه على المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فقيرا أو نحوه من المستحقين خلافا لما أفتى به الكمال
الردادي شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك أبدا اه وعبارة الشوري ولونوي لدافع الزكاة والاخذ غيرها
كصدقة تطوع أو هدية أو غيرها فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذ لها عن الزكاة ان كان من
المستحقين فان كان الامام أو نائبه ضرر فمهما منها لم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرميا والعشور
وغيرها فلا ينفع المالك زكاة فيها وهذا هو المعتمد اه (قوله انما هي) أي قول الغير (قوله وانما يتجه
ما استظهره الخ) قديو يدا استظهره ظاهر ما سبق من قول الشارح وان قال أخذها أو نفقها في الفسق ومن
قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جاز أي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا أخذها باسم
الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه نامل فليتأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ماعد الزكوات فدفع
له انسان زكاة بنيتها أو نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه أو بعده بمنزلة
النية عند الافراز فاذا وصات بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوع سواء كان الواسطة المدفوع اليه من يرضه
أولا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة لئتمكن من صرفها مصرفها أم لا وما اليه مر أخذ من اطلاقهم
عدم اشتراط علم المدفوع اليه بجهة الزكاة فيه نظر وقديو يد الثاني اجزاء الدفع الى الامام الجائر وان علم أنه
يصرفها في الفسق وقد يفرق بأنه مع العلم متمكن من صرفها مصرفها وقد يرد عن تضيقها والتقصير منه
بعلمه بالحال لان المالك ولا كذلك ما نحن فيه فليتأمل سم وياتي آتفا اعتمادا السيد عر البصري الثاني
الذي مال اليه الحال الرملي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة (قوله ان أخذها الامام باسم
الزكاة) وينبغي أن يكون حالة الاطلاق كذلك فالسائع قصد نحو الغصب وان يقترب القصد المذكور
بالقبض فلو تقدم لم يضر فليتأمل ثم ما اقتضاء كلام القائل المذكور ومن التفرق بين اعلام الامام وغيره محل
تأمل فينبغي أن يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الاصل الى الامام مجزئ وان علم منه أنه يصرفها
في غير مصارفها كما تقدم فافاندة اعلامه وانما اشتراطنا انتفاء القصد المذكور لغرض تصحيح القبض
فتأمل حق التامل بصري وتقدم عن الشوري ما وافقه والا قرب أن حالة جهل حال الامام حين الاخذ هل
قصد نحو الغصب أو الزكاة أو أطلق كحالة اطلاق الامام اذا اصل عدم الصارف عن صحة القبض مع قولهم ان
الاصل الى الامام مجزئ وان الدفع له مبرئ وان قال أخذها منك وأنفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر
الى الامام أفضل وان كان جائرا في الزكاة وحمل ما ذكر على ما اذا أخذها باسم الزكاة وقصدها في غاية البعد كما
أشار اليه سم والله أعلم (قوله ان لا يصرف القابض) أي الامام أو نائبه بخلاف المستحق فلا يضر صرفه كما تقدم
(قوله ان لم تغوض هي) أي الزكاة وأمرها من طرف الامام (قوله عن غائب) أي عن ماله (قوله والاول

انما هو اذا كان المستحق
لباوع الحق محله وأما
الامام فلا بد في الاجزاء من
علمه بجهة ماله عليه ولاية
والا لكان المالك هو الجاني
المقتصر وان علمه بها احتمل
عدم الاجزاء أيضا واحتمل
الاجزاء وهو الظاهر اه
ملخصا وانما الذي يتجه
استظهره ان أخذها الامام
باسم الزكاة لا بقصد نحو
الغصب لانه بقصد هذا
صارف لفعله عن أن يكون
قبض زكاة وشروط وقوعها
زكاة أن لا يصرف القابض
فعله لغيره لانه حينئذ
يقبضها عن جهة أخرى
فيستحيل وقوعها في هذه
الحالة زكاة ووقع للاستوى
وغيره أن للقاضي أي ان لم
تغوض هي لغيره والالم يكن
له نظير فيها اخرجها عن
غائب ورد بانها انما تجب
بالتمسك وتمكن الغائب
مشكوك فيه ومن ثم حزم
جمع بين اخرجها لمها قبل
والاول ظاهر ويكون تمكن
القاضي كتمكن المالك
ويكن حمل الثاني على من
علم عدم تمكنه ولم يص
زمن يتمكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق لباوع الحق محله) تصریح بالفرق بين الامام والمستحق بحيث كان القابض
المستحق وقع المدفوع زكاة اذا نواها الدافع وان أخذها المستحق فاصدا غير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه
مر اه (قوله وانما الذي يتجه ما استظهره الخ) قديو يدا استظهره ظاهر قوله السابق لكن في المجموع
ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جاز أي في الزكاة ويجاب بان محل ذلك اذا أخذها باسم الزكاة لكنه يجوز
فيها بخلاف هذا وفيه نامل فليتأمل (قوله ان أخذها الامام باسم الزكاة) بهما لا يندفع أن يرد على
عدم الاجزاء قوله السابق وان قال أخذها أو نفقها في الفسق لانه في هذا أخذها باسم الزكاة لكن قصد
مع ذلك أن يصرفها في غير مصارفها ما هنا فاما أخذها باسم الزكاة فليتأمل * (فرع) * شخص
نصبه الامام لقبض ماعد الزكوات فدفع له انسان زكاة بنيتها أو نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام

ويرد بان للقاضي نقلا فيحتمل انه استاذن قاضيا آخر فيه كما يأتي وزعم ان تمكنه كتمكن (٢٠٣) المالك ليس في محله لان الوجوب انما

يتعلق بتمكن المالك لا غير
ونباته عنه انما هي بعد
الوجوب عليه وحينئذ فلا
فائدة للحمل المذكور لان
المحظ الشك في الوجوب
وبادام غائب الشك موجود
وهذا يندفع اعتداد جمع
الاول وتوجيه بعضهم بان
الاصل عدم المانع ووجه
اندفاعه ان هذا الاصل
لا يكفي في ذلك لان النيابة
عن المالك على خلاف
الاصل فلا بد من تحقق سببها
ولم يوجد مع احتمال انه
استاذن قاضيا آخر في نقلا
أو اخرجها أو قل من براه

(فصل) * في التجبيل
وتابعه (لا يصح تجبيل
الزكاة العينية) على ملك
النصاب كما اذا ملك مائة
فأدى خمسة لتكون زكاة
اذا تم مائتين وحال الحول
لفقد سبب الوجوب فاشبه
تقديم أداء كفارة يمين عليها
أما غير العينية كان اشترى
للتجارة عرضا قيمته مائة
فجعل عن مائتين أو أربع مائة
مثلا وحال الحول وهو
يساو بهما فيجوز له ما س
ان النصاب في زكاة التجارة
معتبر بما آخر الحول وكانهم
اغترق واله تردد النية إذ
الاصل عدم الزيادة لضرورة
التجبيل واللام يجوز تجبيل
أصلا لانه لا يدرى ما حاله
عند آخر الحول وهذا
اندفع ما للسبكي هنا ولو ملك
مائة وعشرين شاة فجعل

(الخ) أي ما وقع للاستوى وغيره والثاني ما رده ذلك كردد (قوله ويرد الخ) أي ما قبل (قوله فيحتمل انه)
أي الغائب (قوله فيه) أي في نقل زكاة ماله الغائب (قوله ان تمكنه) أي القاضي (قوله ونباته عنه) أي
نيابة القاضي عن الغائب (قوله وحينئذ) أي حين أن الوجوب انما يتعلق الخ (قوله لان المحظ) أي المحظ
رد ما وقع للاستوى (قوله وهذا) أي بقوله لان المحظ الخ (قوله وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتداد
جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الوجوب (قوله في ذلك) أي في جواز اخراج القاضي الزكاة عن الغائب
(قوله من تحقق سببها) وهو الوجوب (قوله أو اخرجها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من
براه أي النقل

* (فصل في التجبيل وتابعه) * (قوله في التجبيل) أي في بيان جواز عدمه وهو مقدم مع الامام مالك رضي الله
تعالى عنه صحة وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من أئمتنا (قوله وتابعه) أي من حكم الاسناد اذ ومن حكم
الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد ومن أنه لا يضر غناؤه ومن أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة
بجبري قول المنز (لا يصح تجبيل الزكاة) أي في مال حولي نهاية ومعنى (قوله العينية) أي قول المنز ويجوز في
النهاية الا قوله أي وقد أتى ثم وقوله ولظهوره إلى جزم وكذا في المعنى الا قوله وكانهم اذ ولو ملك (قوله العينية)
سيد كبر حتره قال سم أي ومن لازم تجبيل العينية على ملك النصاب تجبيلها على تمام الحول اذ ما دون
النصاب لا يجري في الحول اه (قوله اذا تم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تضييحه معنى
الصبر ورة (قوله لفقد الخ) أي واتفق ذلك فانه لا يجوز له لفقد سبب وجوبها وهو المال الزكوي ومعنى ونهاية
(قوله عليها) أي اليمين (قوله كان اشترى للتجارة عرضا قيمته مائة) فجعل عن مائتين الخ هل يشترط هنا في
التجارة أن يغيب على ظنه أنه يباع النصاب في آخر الحول أخذ ما يأتي عن الجبر في الحبوب والثمار كالتقله
صاحب المغني والنهاية عنه وأقره ولا يفرق بتيسر العلم بذلك فيما سياتي بخلاف ما هنا لانه بتعسر معرفة
القيم في آخر الحول محل تأمل به مري وقضية اطلاقهم الثاني بل تعليلهم فيما سياتي بإمكان معرفة القدر وتحسينا
يشير إلى الفرق المذكور (قوله أو أربع مائة الخ) عبارة النهاية والمعنى أو قيمته مائتان فجعل زكاة أربع مائة
وحال الحول وهو يساوي ذلك أجره اه (قوله يساو بهما) ليتأمل في ارجاع الضهير بصري ويمكن أن يقال
ان الضهير للنصابين المتقدمين على سبيل التوزيع أي يساوي نصاب المائتين في الصورة الاولى ونصاب
أربع مائة في الثانية (قوله تردد النية) أي التردد في النية ع ش (قوله اذ الاصل الخ) علة للتردد و (قوله
لضرورة التجبيل) علة للاغترار بشيدي (قوله والا الخ) وان لم يغترق والتردد في النية (قوله أصلا) أي لافي
النية ولا في غيرها لاقبل النصاب ولا بعده (قوله ما حاله) أي المال من حيث القيمة (قوله وهذا) أي بقوله
وكانهم اغترقوا الخ (قوله ولو ملك مائة الخ) ولو ملك خمسا من الابل فجعل شاتين فياغت بالتوا والاعشرا
لم يجوز بهما معجلاه عن النصاب الذي كل الا تساويه من تقديم زكاة العين على النصاب فاشبه بمال آخر ج زكاة
أربع مائة وهو لا يملك الامائتين معنى ونهاية (قوله أي وقدم الخ) كأن مراده أنه ميز واجب النصاب
الكامل عند الاخراج و واجب الذي سئل بعد وقبل الحول بالخروج واللام يجوز عن واحد منهما ما سياتي في

يتجه الاجزاء لان النية عند الدفع اليه أو بعده بمنزلة النية عند الافراق اذ وصلت بعد ذلك للامام فقصد وقعت
الموقع سواء أ كان الواسطة المدفوع اليه ممن يصح قبضه أولا مر وهل يشترط علم الامام بانها زكاة لئلا يمكن
من صرفها مضر فها أم لا وما ل اليه مر أخذ من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفوع اليه بحقيقة الزكاة فيه
نظر وقد يؤيد الثاني اجزاء الدفع إلى الامام الجائر وان علم انه يصرفها في القسوق وقد يفرق بأنه مع العلم متمكن
من صرفها مضر فها وقد يرتد عن تضييعها والتقصير منه بعلمه الحال لامن المالك ولا كذلك ما نحن فيه
فليتأمل (قوله فيحتمل انه) أي المالك

* (فصل في التجبيل وتابعه) * (قوله العينية) أي ومن لازم تجبيل العينية على ملك النصاب تجبيلها على
تمام الحول اذ ما دون النصاب لا يجري في الحول (قوله اذا تم) أي المال (قوله وقدم الخ) كأن مراده انه

(٤٥ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) عنها شاتين أي وقدم زكاة ما يأتي عن السبكي ثم أتبع بعضها سحلة قبل الحول لم

تجزئ المجلة عن النصاب الذي كل الآن كافي الرضوة وغيره عن الاكثر من وقيل تجزئ لان الساج انما الحول كالموجود اوله ولظهور روجه
وكونه قياس ما قبله حزم به الحوى (٣٥٤) ومن تبعه لكن يوافق الاول قول الرضوة والمجموع ولعل شاة عن أربعين ثم هلك

الامهات لم يجزئ المجمل عن
السجالات (ويجوز) التجميل
للمالك دون نحو الولي
(قل) تمام (الحول) وبعد
انعقاده بأن تلك النصاب
في غير التجارة وتوجد نيتها
مقارنة لأول تصرف وذلك
لما صح أنه صلى الله عليه وسلم
رخص للعباس فيه قبل
الحول ولو جوبها بسببين
الحول والنصاب فجاز تقديمها
على أحدهما كتقديم
كفارة اليمين على الحنث (ولا
تجمل لعامين) فأكثر
(في الأصح) وإن نازع فيه
الاسنوي وأطال لأن زكاة
السنة الثانية لم ينعقد
حولها فكان كالتجميل قبل
كمال النصاب ورواه أنه
صلى الله عليه وسلم تسلف من
العباس صدقة عامين مرسله
أو منقطعة مع احتمالها أنه
تسلف منه صدقة عامين
مرتين أو صدقة مالتين لكل
واحد حول منفرد وإذا عمل
لعامين أجرأة ما يقع عن
الاول وقيد السبكي بما إذا
مسير واجب كل سنة لأن
المجزئ شاة معينة لامتساعة
ولا مهمة (وله تجميل الفطرة
من أول) شهر (رمضان)
للا تفاق على جواره يومين
فألق بهما البقية إذا فارق
ولو جوبها بسببين الصوم
والفطر وقد وجد أحدهما
فان قلت ينافيه أن الموجب

قوله وقيد السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله أو غسل شاة عن
الاربعةين الخ) أي ثم ولت أربعين ثم هلك الخ نهاية (قوله لم يجز المجمل عن السجالات) أي لأنه عمل
الزكاة عن غيرها نهاية ومعنى (قوله التجميل) إلى قوله وقيد السبكي في النهاية اللفظة نحو وقوله
وتوجد إلى وذلك وقوله مرسله أو منقطعة (قوله دون نحو الولي) أي كالموجود من ماله جاز فيهما
ومجل ذلك في غير الولي أما هو فلا يجوز له التجميل عن موليه سواء الفطرة وغيره انما ان عمل من ماله جاز فيهما
يظهر اه قال ع ش ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع عنه لأنه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه
عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) إلى قول المتن وله تجميل الخ في المعنى الا قوله بان ذلك إلى وذلك
وقوله أو منقطعة (قوله وتوجد نيتها) أي نية التجارة (قوله وان نازع فيه الاسنوي الخ) أي بان العراقيين
وجوه وانظر اسانين الابغوي على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وأن الرافعي قد حصل له في
ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الاسنوي ولم أظفر بأحد صحيح المنع الابغوي بعد الفحص
الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسنى زاد النهاية ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله
تسلف) أي تجمل حفي (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة واضافتها لاول أو قرب الجواب بقوله مع
احتمال الخ كافي البرماوي يجزئ أقول على الاول لا مستند فيه للاسنوي حتى يحتاج إلى الجواب عنه فتعين
الثاني (قوله وإذا عمل لعامين الخ) أي فأكثر معنى (قوله أجرأة ما يقع عن الاول) أي أجرأة منه ما يخص الاول
والباقي يسترده يجزئ (قوله وقيد السبكي الخ) وفاقا للعباب والاسنوي والمعنى عبارة الاولين لكن قيسه
الاسنوي والاذري كالسبكي بما إذا ميز حصة كل عام ولا ينبغي عدم الاجزاء لان الجزئ عن تحسين شاة مثلا
شاة معينة الخ وأيده غيرهما بقول البحر لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والنطوق وقع
الكل تطوعا اه وخلافا للنهاية عبارته اجزاء عن الاول مطلة بدون غيره سواء في ذلك أو كان قدمير حصة
كل عام أم لا كما اقتضاء كلام اصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره
في البحر من أنه لو أخرج الخ طاهر اه قال ع ش وهو أنه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونفل وفي هذه
نوى ما يجزئ ولا يجزئ مما ليس بعبادة أصلا فلم يصلح معارضها لنواه اه ومال اليه سم فقال وعلى ما هو
مقتضى اطلاقهم من أنه لا فرق فيسترد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر
والمجته الاول اه قول المتن (وله تجميل الفطرة) يشعر بان التأخير أفضل وهو طاهر خروجا من خلاف
من منعه ع ش (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله لا تفاق) إلى قوله
فان قلت في النهاية والمعنى (قوله لا تفاق على جواره) ان كان المراد به الاجماع فواضع أو لا تفاق مع
انهم كاهو المتبادر أي وصريح النهاية والمعنى فهو دليل الزاوي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصرى
(قوله فألق بهما البقية الخ) أي قياسا بجامع اخراجها في جزئ منه نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان
نهاية (قوله والفطر) أي باول جزئ من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على ح ما حمله
أن السبب الاول القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط ادراك الجزء الاخير ع ش (قوله
ينافيه) أي قوله الصوم المراد به جميع شهر رمضان (قوله ان الموجب) أي السبب الاول (قوله كما مر)
أي في الفطرة (قوله لا أوله) أي أول الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت لا ينافيه الخ) قد

يز واجب النصاب الكامل عند الاخراج و واجب الذي كل به وقبل الجول بالخز جة والالم يجز عن واحد
منهما الماسأني في قوله وقيد السبكي الخ (قوله وقيد السبكي بما إذا ميز الخ) وعلى ما هو مقتضى اطلاقهم
من انه لا فرق فيسترد المالك إحدى الشاتين وهل الخيرة فيها إليه أو إلى المستحق فيه نظر والمجته الاول فان عمل
الاكثر من عام اجزاء عن الاول وان لم يميز حصة كل عام والفرق بين هذا وبين ما في البحر انه لو أخرج من عليه خمسة

آخر جزئ من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما هو معاد كقولنا لا ينافيه لان آخر الجزء انما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود
الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب والجاهل أنهم نظر دا

يقال لو تم ما أفاده وجه الله تعالى لم تجب فطرة من حدث قبيل الغر وبمن ولد أو عبد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذا سبب على ما قرره مجموع رمضان وأول جزء من الفطر وبأنه الجزء المتبقي في الكل وليس كذلك فتبين أن السببية منحصرة في الجزء الأخير وإن المناقضة محقة فلينأمل بصرى وتقدم آتقان عرض عن سم ما يدفع المناقضة بحمل كلام الشارح عليه (قوله إلى الآخر) و (قوله وإلى الأول) أي من أجزاء رمضان و (قوله لتحقيق الوجوب الخ) أي لتحقيق السبب الأول للوجوب (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتجمل الخ) متعلق بنظر وعلى النسبتين قاله الكردي ويظهر أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وأن المراد بالتجمل المذكور لتجمل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول الكردي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وإن ما خرج من واحد من أجزائه اهـ يلزمه استدراك لفظة حقيقة ولفظة كله قول المتن (منعه قبله) أي منع التجمل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لأنه تقديم على السببين) أي وكل حق مالي يتعلق بسببين يجوز تقديمه على أحدهما لا علم ما كان له ثلاثة أسباب لم يجوز تقديمه على اثنين منهما كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره أيعاب (قوله لأن وجوبها) إلى قوله قيل في النهاية والغنى الأقوله إلى المتن (قوله لأن وجوبها الخ) وأيضا لا يعرف قدره بتحقيقا ولا تخمينيا مغنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وأخرجها قبل الخ قول المتن (ويجوز بعدهما) ولو أخرج من غيب لا يترتب أو رطب لا يثمر أجزأ قطعها إذا لتجمل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الجفاف الخ) الأولى اسقاط ولو عبارة الغنى والنهاية أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتضيق إذا غلب على طنه حصول النصاب كما قاله في البحر لمعرفة قدر تخميننا ولأن الوجوب قد أثبت الآن الإخراج لا يجب وهذا التجمل على وجوب الإخراج لا على أصل الوجوب فهو أولى بالإخراج من تجمل الزكاة قبل الحلول اهـ (قوله ولو قبل الجفاف والتضيق) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو الغيب قبل جفافه لا يجوز وإن جف وتحقق أن المخرج يساوي الواجب أو يزيد عليه عـش وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية خلافا للشارح هناك بل قوله هنا ثم إن بان نقص الخ ظاهر في كون الإخراج من نفس الثمر والحب عبارة سم قال في الغيب ويجوز تجمل زكاة المعسر بعد وجوبه إن غلب على طنه حصول نصاب منسه اهـ قال الشارح في شرحه وعبر الراجعي بالمعروفة والمراد به ما إذا كسر بل عبر بعضهم بالظن وأعله الأقرب ويؤيده قوله من يمنع التجمل قبل بدو الصلاح والاشتداد لا يظهري ما يمكن معرفته مقداره بتحقيقا ولا ظنا انتهى اهـ (قوله بل بعضهم الخ) أي كشح الإسلام في شرح الروض (قوله فلهي تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قد يقال لا يتأتى فيه التفصيل الآتي في استرداد المحمل فليتأمل اهـ (قوله فلو مات) أي المالك عيب (قوله أو يسع) يعني خرج عن ملكه نهاية وأيعاب (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والغنى فقال والمزاد من عبارة المصنف أن يكون المالك مستصفا بصفتها لوجوبه لأن الأهلية تثبت بالإسلام والحرية ولا يلزم من وضعه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه اهـ (قوله الوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة ذواتهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا ظاهر مر (قوله في المتن ويجوز بعدهما) والثاني لا يجوز للتجمل بالقدر ولو أخرج من غيب لا يترتب أو رطب لا يثمر أجزأ قطعها إذا لتجمل شرح مر (قوله ويجوز التجمل) قد يقال فضية أن الوجوب بسبب واحد هو البدو والاشتداد إن الإخراج بعدهما أخرج بعد الوجوب وليس تجملا لأنها قدر الإخراج بعد التجمل كما هو قضية المتن ثم رأيت الأسوي قال لأن الوجوب قد ثبت الآن الإخراج لا يجب والمراد بشوق الوجوب متعلق بحق الفقراء ومشاركتهم للمالك لا الخطاب بأخواجه فذلك كان الإخراج في هذه الحالة تجميلا اهـ (قوله ويجوز بعدهما) قال في الغيب إن غلب على طنه حصول نصاب منعه قال في شرحه ذكره في البحر وكذا الراجعي في أثناء الاستدلال وعبر بالمعروفة والمراد به ما إذا كسر بل عبر بعضهم بالظن وأعله الأقرب ويؤيده قوله فلهي تبرع (قوله فلهي تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتجمل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منعه قبله) لأنه تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمنع قطعها (ويجوز التجمل بعدهما) ولو قبل الجفاف والتضيق لا يمكن معرفة قدرها تخمينيا ثم إن بان نقص كلمة أو زيادة فهي تبرع (وسم أجزاء المحمل) أي وقوعه من زكاة (نقاء المالك أهلا للوجوب) عليه وبقاء المالك (إلى آخر الحلول) فلهي تبرع وتلف المال أو يسع وليس ذلك تجارة لم يقع المحمل أو كقولنا بضر تلف المحمل قيل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالإسلام والحرية الوجوب المراد بالتعبير بالأهلية ليس بجديد اهـ وليس في محله لأن الغرض في تجمل جائز

عليه كرهى (قوله وهو يستلزم الخ) قد منع بان غاية ما يلزم من جواز التجميل اجتماع الشروط عند التجميل لأن المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا سم وأيضاً يقال عليه حينئذ عطف قوله وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) أى الوجوب (قوله نعم) الى قوله انتهى في النهاية والمغنى الا قوله قيل (قوله نعم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيراً ليس فيها بنت مخاض فجعل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الإجزاء كما اختاره الروايات بخلاف القاضي بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لحال الوجوب وهو الأصح كما مر شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر فجعل ابن لبون أى وأما لو أراد تجميل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ جبرانا وجب قبولها وإذا وجد بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت لبون لانه يدفعها وقعت الموضع وهو متبرع وان راد دفعها وطالب الجبران فينبغي ان لا يصح لانه لا حاجة الى التجميل وتغريم الجبران للمستحقين وتبقي راحة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت لبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا يبعد الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) أى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) أى بالتى أخرجهما رشدي عبارة سم أى بها كفى الروض أو غيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلقت فتأمل اه أى كى باقى أنغافى الحاشية (قوله لم تجز تلك) أى ان كانت باقية فان تلقت لم يلزم إخراج بنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محسو باعن الزكاة والاولا فلا بل هو كناف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لوقوعها موقعا نهاية زاد الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر اه قال الرشدي قوله لم يلزم إخراج بنت لبون أى لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ست وثلاثين اه (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يتجه أن محل ما ذكر من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلونوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغي أن تقع حينئذ عن الزكاة أخذاً من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى الساطان سم على ج اه ع ش (قوله بل يستردها) أى ان كانت باقية رشدي (قوله أو يعطى الخ) عطف على يستردها (قوله قيل ولا ترد هذه الخ) حاصله ليس معنى قول المصنف وشروط إجزاء الخ أنه كلما وجد البقاء وجد الإجزاء حتى يرد عليه ذلك لان وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود المشروط وهو الإجزاء بل معناه أنه شرط له فليكن له شرط آخر كرهى قول المتن (وكون القابض في آخر الحول) أى أو عند دخول شوال كرهى قول المتن (في آخر الحول مستحقاً) أى وان خرج الاستحقاق في اثنا عشر ع ش (قوله وفيها مر) أى أنغاف (قوله

وهو يستلزم أن المراد
بأهلية الوجوب هنادوام
شروطه ومنها عدم ردة
متصلة بالموت الى آخر
الحول نعم بشرط مع بقاء
ذلك أن لا يتغير الواجب والا
كان عمل بنت مخاض عن
خمس وعشرين فتسودت
وبلغت ستا وثلاثين قبل
الحول لم تجزئ تلك وان
صارت بنت لبون بل يستردها
ويعيدها أو يعطى غيرها
قيل ولا ترد هذه على المتن
لانه لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط اه وأحسن
منه حمل المتن على ما إذا لم
يتغير الواجب لانه الغالب
وهذه تغير فيها فلم ترد
لذلك (وكون القابض في
آخر الحول) المراد به هنا
وفيها مر وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد منع بان غاية ما يلزم من جواز التجميل اجتماع الشروط عند التجميل لان المراد بالاهلية المشترط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا (قوله نعم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيراً ليس فيها بنت مخاض فجعل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الإجزاء كما اختاره الروايات بخلاف القاضي بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لحال الوجوب وهو الأصح كما مر شرح مر (قوله فتسودت وبلغت ستا وثلاثين) أى بها كفى الروض وبغيرها بالاولى نعم يختلفان فيما اذا تلقت فتأمل (قوله لم تجزئ تلك الخ) قال فى الروض ان كانت باقية ثم قال فى الروض وشرحه وان بلغت لم يلزم إخراج لبنت لبون لاننا لم نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محسو باعن الزكاة والاولا فلا بل هو كناف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لوقوعها موقعا والتصريح بهذا من زيادته اه فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كما هو ظاهر * (تنبيه) يتجه أن محل ما ذكر من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلونوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغي أن تقع حينئذ عن الزكاة أخذاً من الحاشية السابقة فى الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى الساطان مر (قوله فى المتن وكون القابض في آخر الحول مستحقاً)

بين هذا وقول بغض شراح الوسيط (٣٥٨) اذ لم يكن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزئ لمنع النقل بحمل عدم الاجزاء على من علم

عند استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كيهو ظاهر وبحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل ان المعتمد الموافق للمنع قول انه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وانه لا اثر للشك لان الاصل عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً يلزم المالك الدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المحملة لتخو كثرة أو تولد ولو لم يسمع غير هالان القصد بالدفع اليه اغناؤه أما غناؤه بغيرها وحده فيضروقه الاذرى كالسبكي بما اذا بقيت أو تلفت ولم يؤد تغريمه الى فقره والالم يسترد منه لثلا ويعود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بأنه دين في ذمته وليس بزكاة فيؤخذ منه وان أنفق ولو استغنى بزكاة أخرى محملة أو غير محملة ضمر كما اعتمده الاذرى وصورتها ان تلفت المحملة ثم تحصل له زكاة يسد منها بدل المحملة ثم يبق منها ما يغنيه أو تبقى ويكون حالة قبضها محتاجاً لها ثم يتغير حاله عند الحصول فصار

كون فرضه غير صحيح كرهى ويجوز ان المراد حين كون الوجهين فيما اذا تحقق الخ واقفاء الحناطى في الشك المجرد (قوله بين هذا) أى ما ذكر من ترجيح الروايات واقفاء الحناطى (قوله بغيبته الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته و (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله وزعم ان حضوره الخ) تقدم عن الشهاب الرملى وولده والمعنى اعتماده و (قوله بعيد) خبر وزعم الخ (قوله وبحمل الاجزاء الخ) عطف على قوله بحمل عدم الاجزاء الخ كرهى (قوله من محل الصرف الخ) أى ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله أنه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) شمل اطلاقاً تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أى فى المجمل على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وفيما اذا مات الخ) لعلمه عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل أنه معطوف على قوله اشترط تحقق أهليته الخ عبارة النهاية والمعنى وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً فى أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك فى المجموع أنه قضية كلام الجمهور اه قال ع ش قوله معسراً أى أو موسراً بالاولى اه (قوله اذا مات المدفوع له) شامل لموته موسراً سم و (قوله موسراً) له محرف عن معسراً بالعين (قوله مثلاً) أى أو ارتددة مستمرة الى حال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) وكذا الحول فيما ذكر كذا الفطر أسنى ونهاية قال ع ش قوله مر فيما ذكر رأى من أنه يعتبر كون المازكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته الاستحقاق وأنه لو انتقل المخرج للزكاة الى غير بلد المستحق أخرته اه ولا يضر غناه بزكاة الفطر المحملة ولو منع غيرها (قوله المحملة) الى قوله بل نظرى فى النهاية الاقوله وفيه الاذرى الى ولو استغنى وكذا فى المعنى الاقوله كما اعتمده الى ورج (قوله لتخو كثرة الخ) عبارة المعنى والنهاية لكثرة ما أولت والدعاء أو درها أو التجارة فيها أو غير ذلك اه أى كجارتها (قوله ولو لم يسمع غيرها) لاجابة الى لفظة بها (قوله وفيه) أى قولهم وأما غناؤه بغيرها الخ (قوله تغريمه) أى التالف (قوله والا) أى بان أدى تغريمه الى فقره (قوله بانه) أى التالف (قوله وصورتها) أى مسئلة الاستغناء بزكاة أخرى (قوله يسد منها بدل المحملة) أى يسد بعضها مسد المحملة كرهى (قوله ورج السبكي الخ) والاوجه أنه لو أخذ مجملين معا وكل منهما أغنيته تخير فى دفع أيهما شاء فان أخذهما معاً استردت الاولى على ما قضاه كلام الفارقى والمعتمد كيجرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية غير محملة فالاولى هى المستردة وعكسه بعكسه شرح مر أى والخطيب وقوله مر وعكسه أى كانت الثانية محملة ولعل صورته أنه لما تم حوله أخرجه زكاته ثم عمل للحول الذى بعده لانه بتمام الاول افتتح الثانى سم عبارة الرشيدى قوله مر وعكسه أى بان كانت الثانية هى المحملة وقوله بعكسه أى فالثانية هى المستردة وهى المحملة أيضاً اه (قوله فيما لو اتفق حول مجملين الخ) أى أما لو اختلفا فنبغى أن المجزئ ما سبق تمام حوله سواء أخرجهما

ما تقدم فى الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله أنه لا بد من تحقق قيام مانع به) شمل اطلاقه تحقق الغيبة بناء على منع النقل (قوله وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً) شامل لموته موسراً (قوله يلزم المالك الدفع ثانياً الخ) قال مر فى شرحه وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً فى أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحق وهو كذلك فى المجموع أنه قضية كلام الجمهور اه (قوله فى المتن ولا يضر غناه بالزكاة) والاوجه أنه لو أخذ مجملين معا وكل منهما أغنيته تخير فى دفع أيهما شاء فان أخذهما معاً استردت الاولى على ما قضاه كلام الفارقى والمعتمد كيجرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترداد ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع اليه المحملة غنياً عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطعاً لفساد القبض ولو كانت الثانية غير محملة فالاولى هى المستردة وعكسه بعكسه أى كانت الثانية محملة ولعل صورته أنه لما تم حوله أخرجه زكاته ثم عمل للحول الذى بعده لانه بتمام الاول افتتح الثانى اذ لا مبالاة بغير وض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله ولو استغنى بزكاة أخرى الخ) فى القوت مانعه لكن لو عمل اثنان فى آن واحد فان لم يجعلهما بمنزلة المجل الواحد أشكل الحال والظاهر أنهم ما بمنزلة اه أقول ان أغنت كل ودفعاً ما ينبغى استرداد احدهما أو مر تبناً الثانية (قوله ورج السبكي فيما لو اتفق حول مجملين) امالو

بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح أنه لو قال هذو كاتى المجلة فقط) أى ولم يزد على ذلك (استرد) لانه عين الجهة فاذا بطل رجوع كالأجرة فيما ذكر وكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بانه زكاة مجله أمامه فكله أناط هذا التبرع بالتجمل

الشرط المذكور لعلم القابض بالتجمل (قوله بل نظر شارح الخ) وهو لا ينوى لكن الظاهر الصحة مغنى زاد النهاية ان كان عالما بفساد الشرط اه فالقبض فاسد ع ش وأطلق الشارح في الإيعاب عدم الصحة قول المتن (والاصح أنه لو قال الخ) أى عند دفعه ذلك وحمل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعاً اذا ذكر التجمل ولا حاجة الى شرط الرجوع مغنى ونهاية قول المتن (استرد) أى سواء أعلم حكم التجمل أم لا نعم لو قال هذو كاتى المجلة فان لم تقع زكاة فهي نافله لم يسترد كما صرح به الرافعي نهاية واسنى (قوله وكون الغالب الخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتجمل) متعلق بالتبرع و (قوله بوصف الخ) متعلق بقوله أناط الخ (قوله لانه لم يذ كر مشعر الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعر باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتجمل الخ) أى علماً بمقتضى القبض المجمل أو حداً تابعه كرجحه السبكي نهاية ومغنى ويأتى في الشرح مثله بزيادة قيد (قوله وان لم يذ كر) أى التجمل (قوله كما أفاده) أى كفاية العلم قول المتن (ان لم يتعرض للتجمل) أى بان اقتصر على ذكر الزكاة أو سكت ولم يذ كر شيئاً نهاية ومغنى (قوله لم يسترد الدافع) أى وان ادعى أنه أعطى قاصد له وصدة لا أخذ أسنى وإيعاب أى ويكون تطوعاً نهاية ومغنى (قوله لنفر بطه) الى قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظره في الإيعاب كرى على بافضل (قوله قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بهتامة استقر الامر فلا أثر للعلم بعد ذلك والالزم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فبان أنه من لا يلزمه دم) أى كان عاد الى الميقات وأحرم بالحج منه وان لا يحج في هذا العام (قوله ان شرط) أى الاسترداد ان عرض مانع (قوله أو يخص هذا) أى التفصيل قول المتن (وانهم مالوا اختلافاً في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل لمالوا اختلافاً في نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الأذرى فيه وقفة نهاية ومغنى قال الرشيدى وظاهره أنه انما يخلف في هذين أى النقص والتلف على نفي العلم فليراجع اه (قوله وهو ذكر) الى قول المتن ومتى في النهاية والمغنى الا قوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التجمل الخ) قال المحقق المحلى وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) أى عدم الخلاف (قوله وكان الشارح أشار لذلك الخ) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور ان مثبت الاسترداد منحصراً على مقابل الاصح في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه أيضاً قوله هذو كاتى المجلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أى فقط وأما لا نأقول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز الاسترداد لوجود علم القابض بالتجمل اذ قد بشرط الاسترداد ولا يذ كر أنها مجلة (قوله بل نظر شارح في صحة القبض الخ) اعتمد مر الصفة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذو كاتى المجلة فان لم تقع زكاة فهي نافله لم تسترد كما صرح به الرافعي شرح مر (قوله وعلم القابض بالتجمل الخ) أى علماً بمقتضى القبض المجمل أو حداً تابعه كرجحه السبكي شرح مر (قوله الوجه لانه ان كان قبل تصرفه فيه) ينبغي وقبل تمام الحول اذ بهتامة استقر الامر فلا أثر للعلم بعد ذلك والالزم جواز الاسترداد مطلقاً اذ من لازم الاسترداد حصول هذا العلم (قوله في المتن وانهم مالوا اختلافاً في مثبت الاسترداد) أى ومنه نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول وان قال الأذرى فيه وقفة ولم أرفيه نصاً شرح مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق المحلى وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح اه وقوله وهو ذكر التجمل أى مع شرط الاسترداد والافهوشامل لصورتى اشتراط الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذو كاتى المجلة فقط وقوله وشرط الاسترداد أى فقط على مقابل الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا ينحصر عليه في شرط الاسترداد (قوله وكان الشارح أشار لذلك بقوله

بوصف كونه زكاة فاذا اتفق الوصف اتفق التبرع وهذا فارق قوله هذو عن مالى الغائب فبان تالفه يقع صدقة لانه لم يذ كر مشعراً بالاسترداد وعلم القابض بالتجمل كاف في الرجوع وان لم يذ كر كما أفاده قوله (و) الاصح (أنه ان لم يتعرض للتجمل ولم يعلمه القابض لم يسترد) الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الأخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا أثر للعلم بالتجمل بعد القبض على أحد احتمالين الا وجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه (تنبيه) * هل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظايرها بان كان له سببان فيجمل عن أحدهما كان ذبح متمتع عقب فراغ عمرته ثم دفعه للمستحقين فبان أنه من لا يلزمه دم في كل ان شرط أو قال دعى المجمل أو علم القابض بالتجمل رجوع والا فلا أو يخص هذا بالزكاة ويفرق بانها في أصلها مواساة فرفق بمخرجها مجعلاً لها بتوسيع طرف الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في أصله بدل جنابة فضيق عليه بعدم رجوعه في تجمله مطلقاً كل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها على الثاني والمدرك على الاول فتأمل (و) الاصح (انهم مالوا اختلافاً في مثبت الاسترداد) وهو على ذكر التجمل أو علم القابض به على ما فهمنا من خلاف أو شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح أشار لذلك بقوله

على (قوله وكان الشارح أشار لذلك بقوله) ذكر التجمل أو علم القابض به على ما فهمنا من خلاف أو شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح أشار لذلك بقوله

على الاصح أي فعلى الاصح من
باب أولى (صدق القابض)
ووارثه لا الدافع خلافا لما
وقع في المجموع بل عدم
سبق القلم (بيمينه) لان
الاصل عدمه ولا تقادهم
على ملك القابض والاصل
استمراره وفيه لو اختلاف في
علم القابض بخلاف على نفي
علمه بالتجمل (ومتى ثبت)
الاسترداد (والمجمل) بأن
تعيين رده بعينه كمن فسخ
البيع والتمن بأن بعينه ولا
يجب من هو يده الى ابداله
ولو بأعلى منه أو (تالف
وجب ضمانه) بالمثل في
المثلي والقيمة في المتقوم لانه
قبضه لغرض نفسه ولا يجب
هنا المثل في الصوري مطلقا
على الاصح وقوله لم ملك
المجمل ملك القرض معناه
انه مشابه له في كونه ملكه
بلا بدل أولا (والاصح) في
المتقوم (اعتبار قيمته يوم
القبض) لان ما زاد عليها
يومئذ حصل في ملك القابض
ثم يضمنه (و) (الاصح) انه
أي المالك (لو وجدته) أي
المسترد (ناقصا) نقص صفة
كرض وسقوط يد (فلا
ارش) له لانه حدث في ملك
القابض كابر جمع في
هبة فرأى الموهوب ناقصا
أما نقص جزء متهرب كتلف
أحد شاتين في ضمن بدله
قطعا (و) (الاصح) انه
لا يسترد زيادة منفصلة
كولد وكسب ولبن ولو

بضم

على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فيجبه
تقديم بينة الدافع لان معها زيادة علم لكن قال مر محل ذلك ما إذا لم يعينا وقتا واحدا أو حالا واحدا فلو
شهدت احدا منهما بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط
ذلك ولم يتكلم به تعارضا لان النفي هنا محصور فليتمل سم قول المتن (بيمينه) أي ويخلف القابض على
البت ووارثه على نفي العلم نهية ومعنى (قوله عدمه) أي مثبت (قوله يخلف) أي القابض بخلاف لانه
لا يعرف الامن جهته و (قوله على نفي علمه الخ) أي على الاصح نهية ومعنى قال سم والظاهر أن هذا من
الخلف على البت والالكان يخلف أنه لا يعلم أنه علم فليتمل اه (قوله بأن) الى قوله ثم ختم في المغنى الا
قوله ولا يجب هنا الى المتن وقوله وسقوط يد الى قول المتن وتأخير الزكاة في النهاية الا قوله وسقوط يد (قوله
أو تالف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهية ومعنى وبقي ما لو وجدته مرهونا والا قرب فيه أخذ قيمته
للحصول أو بصري فكاكه أخذ ما في البيع عش (قوله بالمثل في المثلي) أي كالدرهم (والقيمة في
المتقوم) أي كالتغيم نهية (قوله مطا) أي مثليا أو متقوما عش (قوله ملك المجمل الخ) أي ملك المستحق
العين المجمل زكاة ان لم يبق الوجوب ملكه القرض ايعاب فقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق
بجاري لقوله ملك المجمل قول المتن (اعتبار قيمته يوم القبض) أي لا يوم التالف ولا بقضى القسب نهية زاد
الايعاب فان مات القابض في تركته ذلك البديل من المثل أو القيمة فغيره وارثه فان فقدت التركة زكي المالك
ثانيا ولو استردها بالامام أو بدلها صر فها ثانيا بلاذن جديدي وان كان البديل القيمة اه قول المتن (يوم
القبض) أي وقته نهية ومعنى (قوله يومئذ) كانه متعلق بمجر ورعى لايزاد سم أقول وكان الاولى
استقاطه لانه يغني عنه ضمير عليها (قوله حصل في ملك القابض الخ) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق
حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التالف أو مع لزومه قيمة وقت التالف لعدم ملكه للزيادة فظاهر
ما يأتي في الزيادة المنفصلة وأرش النقص في هذه الحالة يجري أقول في الايعاب ما يصح بجميع ذلك الا قوله
أو معه فيأني هو في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهية ومعنى
(قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تفرد بالعام له كانت من نقص الصفة سم (قوله كولد الخ) ولو
حدث حل بعد التجمل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً أو هو للمستحق كولو حل المبيع في يد
المشتري ثم رده بعيب سم وفي الجبري قال شيخنا ان الحل من المتصلة كما عهدهم شيخنا مر ونوزع فيه

وشرط الاسترداد الخ) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وان مثبت الاسترداد منحصر على مقابل الاصح
في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا ينحصر فيه لان منه أيضا قوله هذه كافي المجمل وعلم القابض فقوله
وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أي فقط وأما على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري انه
انه في غاية الظهور فالجواب كيف خفي عليه فوقع فيما قال (قوله صدق القابض) ومحل الخلاف في خبر علم
القابض بالتجمل اما فيه فيصدق القابض بخلاف لانه لا يضر لامن جهته ولا من خلفه على نفي العلم بالتجمل
على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الراعي يضمن مر والظاهر ان هذا من الخلف على البت
والالكان يخلف أنه لا يعلم أنه علم فليتمل (قوله صدق القابض بيمينه) ولو أقاما بينتين فيجبه تقديم بينة الدافع
لان معها زيادة علم لكن قال مر محل ذلك ما إذا لم يعينا وقتا واحدا أو حالا واحدا فلو شهدت احدا منهما بانه
شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والاخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم بشرط ذلك ولم يتكلم به تعارضا
لان النفي هنا محصور فليتمل (قوله صدق القابض بيمينه) أي ويخلف القابض على البت ووارثه على نفي
العلم مر (قوله وفيما لو اختلاف في علم القابض يخلف على نفي علمه بالتجمل) قال في شرح العباب ولو اختلفا
في ذكر التجمل فعن الماوردي انه يخلف على البت وهو متجه اه وينبغي ان الاختلاف في شرط
الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كانه متعلق بمجر ورعى لايزاد فتمله (قوله نقص صفة) أي حدث قبل
وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تفرد بالعام له كانت من نقص الصفة (قوله

فلا يرجع قلبه ويؤيده البرماوى أيضا اه (قوله وصوف الخ) أى بالغ أو أن الجزع عرفا فيما يظهر كفى
شرح العباب سم (قوله وان لم يجز) كذا حزم به أيضا شرح الروض ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلًا
عن الجواهر تقييد الصوف بالمجز وزفلي تأمل ويجز بصرى أقول وكذا حزم بذلك النهاية والمغنى وشرح
بافضل ويمكن أن المراد بالمجز وزفى كلام الجواهر ما يشبه ما بالقوة فوافق ما تقدم عن شرح العباب
(قوله والرجوع انما يرجع العقدم من حينه) لعله على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب
مع شرحه وحينئذ أى وحسن اذا استدبر شرطه لا يحتاج الى نقض الملك بلغظ يدل عليه كرجعت بل ينقض
بنفسه كفى المجموع عن الامام وبه يعلم أن ملك المجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ
وهو كذلك اه (قوله ومن ثم لو بان الخ) أى القابض سم أى الدافع عبارة العباب مع شرحه نعم ان
حدثت الزيادة المنفصلة أو العيب وقد وجد سبب الرجوع أو حدث أحد هما قبله أى قبل وجود ذلك
ولكن بان عدم الاستحقاق أى عدم أهلية المالك أو القابض الزكاة وقت القبض رجح جماع المجل اه
(قوله كفن) أى وغنى وكافرا بعباب (قوله بها) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص
عينا أو صفة ويحتمل أنه راجع لقوله بها أيضا (قوله لتبين عدم ملكه الخ) أى في ضمن قيمة التالف وقت
التالف لا وقت القبض كما مر عن الجبري (قوله وكذا يضمنها الخ) ظاهره وان حدث النقص بلا تقصير
كأفقه مساوية وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها المالك لانه قبضها الغرض نفسه رشيدى (قوله
لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وان تأخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكك الضمان لان الرجوع
انما يرجع العقدم من حينه كذا كره الآن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من حين
السبب فلا يرجع سم وتقدم عن الانعاب التعرير بذلك (قوله قبلها الخ) أى الزيادة والارش (قوله
كالسمن) أى والتعليم مغنى والكبر بعباب (قوله وان كان) أى افرادها بفصل مغنى (قوله اختصارا)
راجع لقوله غير مترجم لها الخ عش (قوله اشارة الخ) بيان المناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتجمل
وتلك المناسبة هى الاشارة الخ فهو بدل من المناسبة أو خبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش
من كونه علة للختم لعدم صحته كالا يخفى رشيدى ويجوز كونه علة للمناسبة فكانه قال فذكرها هنا للاشارة
الى الخ (قوله له الخ) أى للمالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الامر (قوله ويندفع) فى تأويل
المصدر عطف على قوله حسن الخ ويحتمل أنه بالجزم عطف على يظهر الخ عطف مسبب على سبب (قوله
ما اعترض به الاسنوى الخ) عبارة الاسنوى اعلم أن هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تتعلق بالتجمل فكان
ينبغي افرادها بفصل كما فعل فى الحرر اه فان كان مبنى اعتراضه أن الفصل للتجمل وهذا ليس منه فخواه
منع ان الفصل للتجمل اذ لم يترجم به بل هو لجميع ما ذكره فيه وان كان مبناه أنه لانه مناسبة بين هذا والتجمل
فكيف جمعها فى فصل واحد فخواه أن المناسبة بينهما كنار على علم اذ كل منهما يتعلق باداء الزكاة الواجبة
وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء أى مناسبة بعدهما والله أعلم سم (قوله وتأخير المالك) الى
قوله اذلو تأخر فى النهاية والمغنى الا قوله كالصوم والصلاة والخ (قوله بجمام) أى فى أوائل الفصل الاول
وصوف) أى بلغ أو ان الجزع عرفا فيما يظهر كفى شرح العباب (قوله ومن ثم لو بان) أى القابض (قوله وكذا
يضمنها لو وجد سبب الرجوع قبلها) ظاهره وان تأخر الرجوع عن ذلك وحينئذ يشكك الضمان لان
الرجوع انما يرجع العقدم من حينه كذا كره الآن يقال هو وان رفعه من حينه فستند الى السبب فكانه من
حين السبب فلا يرجع (فرع) لو حدث حمل بعد التجمل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو للمالك تبعاً أو
هو للمستحق كالموجع المبيع فيد المشتري ثم رده بعيب (قوله غير مترجم لها بفصل وان كان فى أصله اختصارا
الخ) أقول لا يخفى بادى تأمل أنه لا اشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل مطلقا لانه لم يترجم به بالتجمل
فيجوز ان يكون جميع ما فيه مقصودا بعدد مع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله فتأمل له يظهر لك حسن
صنيعه ويندفع ما اعترض به الاسنوى وغيره) عبارة الاسنوى اعلم ان هذه المسئلة وجميع ما بعدها لا تتعلق

وصوف وان لم يجز لحصولها
فى ملكه والرجوع انما يرجع
العقدم من حينه ومن ثم لو
بان غير مستحق كفن رجح
حاشية بها وبارش النقص
مطلقا لتبين عدم ملكه
والفساد قبضه وان صار عند
الحول مستحقا وكذا
يضمنها لو وجد سبب
الرجوع قبلها أو معها
أما المنفعة كالسمن فتنبع
الاصل ثم ختم الباب بمسائل
تتعلق به دون خصوص
التجمل غير مترجم لها بفصل
وان كان فى أصله اختصارا
أو اكالا على وضوح المراد
على ان الحق ان لها تعلقا
واضحاً بالتجمل اذ التأخير
ضده وذكر الضدين فى
سياق واحد مع تقديم ما هو
المقصود منهما غير معيب
بل حسن لما فيه من رعاية
التضاد الذى هو من أظهر
أنواع البديع وأما مسائل
التعلق فلها مناسبة بالتجمل
أيضا اشارة الى أنهم وان
كانوا شركاء له قطع تعلقهم
بالدفع لهم ولو قبل الوجوب
ومن غير المال لانها غير
شركة حقيقية فتأمل له يظهر
لك حسن صنيعه ويندفع
ما اعترض به الاسنوى وغيره
(وتأخير) المالك اخراج
(الزكاة بعد التمكن) بجمام

(بوجب الضمان الخ) أى وإن لم يأنم كان أخر لطلب الاحوج كالمسعى ونهاية (قوله لتقصير الخ) عبارة النهاية لحصول الامكان وانما أخر لغرض نفسه في تقدير جواز بشرط سلامة العاقبة اه (قوله والصلاة) ناقش فيه سم (قوله أخذ الخ) راجع للتفسير (قوله اذا أوجرت الخ) بدل من قولهم الخ (قوله وقد أدى الخ) أى بعد تمام الحول (قوله أى بالنسبة الخ) ملكه المستحقون (قوله أى وأما بالنسبة الخ) ملكه وهو قد أدى الزكاة فى حين الاداء (قوله فالول الحول الثانى فى ربع المائة بكلمة الخ) كذا فى شرح الروض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدرة الزكاة لانه الذى ملكه المستحقون لا فيما عداه من بقية ربع المائة لانه لم يخرج عن ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة نصابا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ماذكر لانه مضموم الى بقية الحصة لان جميعها مملوك له وهذا الذى ذكرناه هو المناسب للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربع بل قدر الزكاة فقط ولقول الشارح فى المأخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة الخ ملكه المستحقون فتأمل وقد تولى عبارته ثم بان المراد أن ابتداء حول مجموع الربع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتامل والله أعلم سم عبارة السيد حماد البصرى قوله فى ربع المائة بكلمة كذا فى أصله رحمه الله تعالى وهو محمل تأمل فان المملوك لهم ربع عشر ربع المائة فلجبر اه (قوله ولو حدث الخ) عطف على قوله لو تأخر الامكان الخ (قوله بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل سم وقد يجب بان ما يذكر من أن لا يتصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب فعله ولو قضاء (قوله وأما ثم) أى فى نحو الصلاة (قوله والقول به) أى بالوجوب فى نحو الصلاة

له بالتجمل فكان ينبغي افراده بفصل كالفعل فى المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه ان الفصل للتجمل وهذا ليس منه بخوابه منع ان الفصل للتجمل اذا لم يترجم به بل هو لجميع ماذكر فيه وان كان مبناه انه لا مناسبة بين هذا والتجمل فكيف جمعنا فى فصل واحد فوابان المناسبة ينما كذا على علم اذ كل منهما يتعلق باداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء وأى لمناسبة بعده هذا والله أعلم (قوله والصلاة والحج) صريح فى اعتبار التمكن فى وجوبهما فانظر هل فى ذلك مخالفة لقوله الآتى فى الحج مانعه وبقي شرط خامس وهو أن يبقى بعد وجود الاستطاعة ما يمكنه السير فيه لاداء النسك على العادة بحيث لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو فى يوم يوم واحد ليلة واحدة فان اتى ذلك لم يجب الحج أصلا فضلا عن قضائه خلافا لابن الصلاح لان هذا عاجز فكيف يكون مستطيعا وانما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل مضى زمن يسرها الامكان تيممها بعده ولا كذلك هنا اه فان هذا الكلام يقتضى اعتبار التمكن فى وجوب الحج دون الصلاة فليتامل وليراجع (قوله فالول الحول الثانى فى ربع المائة بكلمة من حين اداء الزكاة) كذا فى شرح الروض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدرة الزكاة لانه الذى ملكه المستحقون لا فيما عداه من بقية ربع المائة لانه لم يخرج عن ملك المائة ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثانى من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصة السنة بان كان حصة كل سنة نصابا فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصة السنة ماذكر لانه مضموم الى بقية الحصة لان جميعها مملوك له وهذا الذى ذكرناه هو المناسب للتعليل بقولهم لانه باق على ملكهم الى حين الاداء لانهم لا يملكون جميع الربع بل قدر الزكاة فقط ولقول الشارح فى المأخوذ من مسئلة الدار أى بالنسبة الخ ملكه المستحقون فتأمل وقد تولى عبارته ثم بان المراد أن ابتداء حول مجموع الربع من حين الاخراج ولا يخفى ما فيه فليتامل والله أعلم (قوله ويفرق بين ما هنا ونحو الصلاة بان هنا حكمين الخ) قد يقال وفى نحو الصلاة الحكمين المذكور ان الوجوب والاداء أى الفعل الذى هو نظير الضمان هنا لان المراد به الاخراج كما تقدم فتأمل

فتأمل

فتعين انه شرط الوجوب قبل

(٣٦٤)

قوله وان كان غير جسد لا تقتضاه اشترائه ما قبله او ما بعده في الحكم وان ما قبلها أولى به وليس

كذلك اذ التلف هو محصل الضمان وما قبله فالواجب الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم ولو تلف المال اه و بردها قررته ان معناه وتأخير اخراجها بعد التمكن بوجوب الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان ما قبل التلف وما بعده مشتركان في وجوب الاخراج وهو قبله أولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه اذا تلف سقط فاذا لم يسقط مع التلف فأولى مع البقاء (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا تغريب سواء أكان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا قيد في الاتلاف ببعده الحول (فلا) يلزمه الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان (ولو تلف بعضه) أي النصاب بعد الحول وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعد وقبل التمكن بلا تغريب (فلا يظهر) انه يغرم قسط مابق) فاذا تلف واحد من خمسة أبعرة وجب أربعة أخماس شاة امالو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة ففيه خلاف والاصح انه يجب شاة أيضا بناء على انه شرط للضمان وان الوقص عفوه على ان المستن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية

(قوله فتعين انه الخ) أي التمكن كبردى (قوله قبل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قبل قوله وان غير جسد الخ) قال في المغني وفي جعله التلف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان وأما قبل تلف فيقال وجب الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان فكان ينبغي اسقاط الواو وانتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد الانعدام والاعدام قد يكون بحسب الظاهر مستندا الى أحد كالمالك وقد لا يكون كان يكون باق فة سميوية والمتبادر من قوله وان تلف المال القسم الثاني فيبقى الاول ولا شك انه أولى بالضمان من الثاني فبطل قول المعارض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق والتأمل حقيق بصري و برده عليه أن قاعدته الغاية تقد برنقيض انذ كور ونقيضه هنا عدم التلف لا الاتلاف (قوله اشترائه ما قبلها) أي المقدور وهو عدم التلف (قوله وما بعده) أي المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) أي الضمان (قوله وأما قبله) الانسب وأما ما قبله (قوله و بردها قررته الخ) أقول بردها أيضا يجعل الواو للمحال سم عبارة الرشيدى فيه أنه يلزم عليه أن الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مر مع أنه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فلا صوب في دفع الاعتراض جعل الواو للمحال اه ولا يخفى أن كلام من تلك الاجوبة انما يلاقي الاعتراض و يدفعه لو كان الاعتراض بعدم الصحة لا بعدم الجودة والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال برده عليه أنه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نقول المقيد بالتأخير وجوب الاخراج حالتي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (قوله وهو) أي المؤخرز كانه بعد التمكن (قبله) أي التلف قول المتن (ولو تلف قبل التمكن) خرج به ما لومات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعاق الواجب بتركته عش (قوله بلا تغريب) الى قوله وعلى الثاني في النهاية الاقوله ولو نحو صبي الى أو قصر وقوله ولو تلفه أجنبي الى المتن وكذا في المغني الاقوله أم قبله الى المتن وقوله وكأنه الى وقبل التمكن وقوله أمالو تلف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغني وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد علم حكمه من اشتراط حولان الحول وأيضا كلام المتن وسبقه كالصريح في السقوط بعد الوجوب وهذا لا يتأتى في التلف قبل الحول (قوله أم قبله) لكنه لا يتقيد بقوله بلا تغريب اذا لفرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج) الاولى فلا ضمان كافي النهاية والمغني (قوله لعدم تقصيره) فان قصر كائن وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا نهاية ومعنى قال الرشيدى يعنى في صورة ما اذا كان التلف بعد الحول كما هو ظاهر اه (قوله عن ذكره) يعنى قوله بعد الحول رشيدى (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (أنه يغرم الخ) لوعبر بالزوم بدل الغرم كان أولى وعبارة المحرر يبقى قسط مابق معنى قول المتن (قسط مابق) أي بعد اسقاط الوقص نهاية ومعنى (قوله فاذا تلف) أي قبل التمكن نهاية (قوله واحد من خمسة أبعرة الخ) وكذا لو تلف خمسة من تسعة أبعرة نهاية ومعنى (قوله زائد عليه) أي على النصاب (قوله أيضا) الاولى اسقاطه (قوله بناء على أنه) أي التمكن (قوله قد يصدق الخ) أي بارجاع ضمير بعضه الى المال (قوله بهذه) هي قوله لو تلف زائد عليه الخ (قوله يضمن) احتراز عن الحربي (قوله لزومه بدل قدر الزكاة الخ) عبارة المغني والنهاية وشرح الروض انتقل الحق الى القيمة كالمقتل الرقيق الخافى أو المار هو ان اه (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى الخ) وفي شرح العباب وعدل عن تعبير الروضة وغيرها بالقيمة في الاجنبى

(قوله فتعين انه شرط الوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والجمع اه (قوله و بردها قررته الخ) أقول بردها أيضا يجعل الواو للمحال (قوله وهذا صحيح لا غبار عليه) لا يقال برده عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يتجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا نقول المقيد بالتأخير وجود الاخراج حالتي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (قوله سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله) أي لكنه قبله لا يتأتى التقييد بقوله بلا تغريب اذا لفرق (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثلى

بمعنى انها واجبتها (وان تلفه) أي المالك ولو نحو صبي وجنون كما هو ظاهر أو قصر في دفع متلف عنه كان وضعه في غير حرزه (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتعديه ولو تلفه أجنبي يضمن لزومه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثلى الى

المستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين ويأتي ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته باطلاه المال قبل التمكن وبعده وكذا بتلغه بعد التمكن لا قبله كافي المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) (٣٦٥) بقدر حالها لتجنب بصفة المال جوة

ورداءة وتؤخذ من عينه

قهره عند الامتناع كما يقسم

المال المشترك قهرا عند

الامتناع من القسمة وانما

جاز الاخراج من غيره على

خلاف قاعدة المشتركة

رفقا بالمالك وتوسعة عليه

لكونها وجبت مواساة

فعلى هذا ان كل الواجب

من غير الجنس كشاة في

خمس ابل ملك المستحقون

منها بقدر قيمة الشاة وان

كان من الجنس كشاة من

أربعين فهل الواجب شائع

أي ربع عشر كل أم شاة

منها بمهمة وجهان الاصح

الاول وعلى الثاني تفرع

واشكال ليس هذا محل

بسطه وانتصار بعضهم له

وانه مقتضى كلامهما مردود

وان أطال وتبجح بأنه لم ير

من جلا غبار المسئلة وانها

انجلت باعتادله كيف

وهو أعنى الثاني لا يتعقل

الافى شياء مثلا استوت فيها

كلها وهذا نادر جدا فليت

شعري ما الذي يقوله معتده

في غير ذلك الذي هو الاصح

الاغلب فان قال بعينها

مراعي القيمة قلنا يلزم عدم

انها لان المساوية لذلك

قد تكون واحدة منها فقط

بل قد لا تؤخذ منها ثم رأيت

جمعا قالوا يلزم قائله بطلان

البيع في السكك لانها

الى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك اخراج ما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية ما مرأى نقاعن شرح الروض وغيره أنه في الاجنبي القيمة مطلقا وفاقا لظاهر الروض وغيره (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هنا الدفع والنية وفيه نظر فلا يرجع سم أقول تقدم في محذور كذا الدين أن المستحقين يملكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالسكك ويحلف عليه لانه ولاية القبض اه وقضية أن ولاية القبض هذا للمالك أيضا (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أي من تازمه زكاة الفطر عن نفسه أو غيره (قوله باتلافه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) سياتي محذور في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أي يأخذها الامام من عين المال نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) بيناء المقبول أي يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وانما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر السالك (قوله رفقا بالمالك الخ) أي ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلى هذا) أي أن تعلقها بتعلق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل أفرادها صدق الاسم كمر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا من الماشية أو جميع الجنس أو جميع الجنس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعنا نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر أيضا سم (قوله وعلى الثاني) وهو الاجتهاد (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أي افتخر كردى (قوله من جلا) أي ازال (قوله باعتادله) أي للوجه الثاني (قوله لا يتعقل الا في شياء الخ) قد منع وسنده جواز اخراج أي شاة شاءها ثم رأيت الفاضل المحشى بنيه عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الا في الا أن هذا الا في الا الخ انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي في المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله بعينها) أي المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا رد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا تخرج الزكاة من نفس الاربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله ان البائع الخ (قوله تتعين الخ) صفة بمهمة (قوله بتعيينه) أي المالك كردى (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أي الاجتهاد (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في السكك وقال السكك كردى وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي بما

الخ في شرح العباب وعدل عن تعبير الروض وغيره بالقيمة في الاجنبي الى البديل فيه وفي المالك ليفيد أنه في الاجنبي المثل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المالك اخراج ما كان يخرج قبل التلف اه باختصار كبير (قوله للمستحقين) ظاهره أنه يسلم البديل للمستحقين فيسقط عن المالك هذا الدفع والنية وفيه نظر فلا يرجع سم أقول تقدم في محذور كذا الدين أن المستحقين يملكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالسكك ويحلف عليه لانه ولاية القبض اه وقضية أن ولاية القبض هذا للمالك أيضا (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أي من تازمه زكاة الفطر عن نفسه أو غيره (قوله باتلافه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي تجب في عينه) سياتي محذور في التنبيه (قوله وتؤخذ من عينه) أي يأخذها الامام من عين المال نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) بيناء المقبول أي يقسمه الامام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وانما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر السالك (قوله رفقا بالمالك الخ) أي ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب نهاية (قوله فعلى هذا) أي أن تعلقها بتعلق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة مجزئة في الزكاة ولو أقل أفرادها صدق الاسم كمر في زكاة الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثا من الماشية أو جميع الجنس أو جميع الجنس أو تزيد عليها فكيف الحال حينئذ اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها قطعنا نهاية ومعنى (قوله الاصح الاول) اعتمده مر أيضا سم (قوله وعلى الثاني) وهو الاجتهاد (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتبجح) أي افتخر كردى (قوله من جلا) أي ازال (قوله باعتادله) أي للوجه الثاني (قوله لا يتعقل الا في شياء الخ) قد منع وسنده جواز اخراج أي شاة شاءها ثم رأيت الفاضل المحشى بنيه عليه ثم قال وبهذا يعلم ما في قوله الا في الا أن هذا الا في الا الخ انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي في المتفاوتة قيمتها (قوله الذي الخ) صفة للغير بارادة الجنس من الموصول (قوله بعينها) أي المالك (قوله قد تكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا رد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا تخرج الزكاة من نفس الاربعين التي في ملكها (قوله قائله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبوت الشركة الخ) عطف على قوله ان البائع الخ (قوله تتعين الخ) صفة بمهمة (قوله بتعيينه) أي المالك كردى (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشيوخ) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطف تفسير للشيوخ (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أي الاجتهاد (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في السكك وقال السكك كردى وهو قوله كيف وهو الخ اه (قوله فكيف) أي لا يمنع (قوله وقد علمت) أي بما

الباطل من كل وجهه وسنعلم تصحيحهم بخصته فيما عدا قدرها وزعم ان البائع قادر على تغييرها فانه مقبوض اليه لا يمنع الجهل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في السكك وان ثبوت الشركة بمهمة تتعين بتعيينه أو بالساعي أقرب الى عدم الضرر بالشيوخ وسوء المشاركة ممنوع لولم يترتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد علمت ترتبه عليه

نعم ان قلنا ان له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك الآن هذا الا بانى الاعند تساوى السكك فيعود الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع نية اخراجها منها ومن (٣٦٦) غير هاقطعارقابه ولان الشركة غير حقيقية لكنهما مع ذلك الغلب فيها جانب التوثيق

قال الاستوى وهما مخصوصان بالماشية ان نحو النقود والحبوب فواجبها شائع اتفاقا على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله ابن الرفعة عن الجمهور انه لا فرق ومرة أنها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضا (وفي قول تعلق رهن) أى الغلب ذلك وهذا هو مرادهم على كل قول فلا يشكك فيهم على بعضها ما قد يخالف قضيته كقولهم على الاول يجوز ضمها بالاذن مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن الذمة وسيأتي في الحوالة جواز احواله انما لك للساعي بها وعكسه بما فيه وجوزوا الاخراج من اوسط انواع الحب أو التبر كالحق للعشقة ولو كانت حقيقة لا وجوبها من كل نوع وللوارث الاخراج من غير الزكاة المتعلقة بعين زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مرسوم به لانه لو امتنع من الاداء ولم يوجد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشترى به واجبه كبايع الموهون في الدين (وفي قول بالذمة) ولا تعلق لها بالدين كالفطرة وفي قول تعلق بالعين تعلق الارش برقبة الجاني لانها

مرآة نفع الجمع (قوله نعم ان قلنا ان له الخ) ان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض المفروض في بيع السكك ومخالف لقولهم ببحثه فيما عدا قدر الزكاة وان أبقى ذلك القدر وان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم بحذف (قوله الآن هذا الا بانى الاعند تساوى السكك) قد علم منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وهذا نادرا جدا فليت شعري الخ (قوله وعلى الاول الخ) وكذا على الثاني كمر عن النهاية والمغنى (قوله مع نية اخراجها) فيه فصل بين الموصوف ومر في المغنى (قوله وهما) أى الوجهان سم (قوله أمان نحو النقود الخ) أى كالركاز والمعدن والثمار (قوله أنه لا فرق) أى والخلاف جار في السكك (قوله أيضا) أى كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مرادهم سدا أن مرادهم على كل قول ان الغلب ماذ كرفيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا لكنهما مع ذلك الغلب فيها جانب التوثيق سم وأشار الكردى الى الجواب عنه بما نصه قوله وهذا هو الخ أى الغلب يعنى من قال تعلق شركة مراده للغلب فيه ذلك وكذا الباقي ولا ينافى ذلك ما مرآة نفع ان الغلب فيها جانب التوثيق لانه مغلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجاب أيضا بان المراد ما سبق الغلب فيها بعد هاجان التوثيق (قوله على بعضها) أى الاقوال و (قوله قضيته) أى ذلك البعض (قوله وسيأتي في الحوالة الخ) أى مع اختصاص الحوالة بالدين اللازم (قوله ولو كانت) أى الشركة (قوله وللوارث الاخراج الخ) أى ولو كانت حقيقة لا وجوبها من عين الشركة (قوله وعلى الرهن) الى قوله وفي قول تعلق في النهاية والى قول المتن فلو باعه في المغنى (قوله وعلى الرهن الخ) عطف على قوله على الاول قاله الكردى والاصوب أنه استئناف يأتى أو عطف على قول المتن وفي قول تعلق رهن (قوله ولو لم يجد الواجب في ماله باع الامام) هذا انما يتأتى في الماشية فقط فتأمل قول المتن (في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياه مثلا كاهو قضية ما قدمه من ان الاصح الاول ومرح به في شرح العباب فقوله ويرده المشتري الخ أى بان مرد شاة في مسألة الاربعين بدليل سابق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها معينا متيزا لا شاة في الجميع اذا تقرر ذلك فان كان المراد أنه يرد المشتري قدرها متيزا يصح البيع في جميع ما بق بيده فيلزمه بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم انقلبه يرد المشتري واحدة الى الصحة في جميع كل واحدة مما عدا هذه الواحدة وقد ياترزم ذلك ولو جسه بانه لما كانت شركة المستحق ضعة غير حقيقية ضعف الحكم ببطلان البيع في جزء من كل و جاز أن يرتفع هذا الحكم يرد المشتري واحدة الى البائع وبان غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرع في المالك فاذا رد واحدة الى البائع انقطع تعلق المستحق من كل جزء كالأخراج البائع شاة اه سم بحذف (قوله فيرده على البائع) وقضية ما ياتي عن السبكون يرادهنا أو يستأذن البائع في اخراجها أو يعلم الامام أو الساعي ليأخذها

نعم ان قلنا الخ ان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فيصح البيع فيه فليس في هذا دفع للاعتراض على هذا القائل بانه يلزمه فيما اذا باع جميع المال ببطلان البيع في الجميع وهو بخلاف قولهم ببحثه فيما عدا قدر الزكاة وان كان المراد أنه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فيصح فيما عداها ويبطل فيها بخصوصها لاجل تعيينها قبل البيع فهذا بعيد (قوله الآن هذا الا بانى الاعند تساوى السكك) قد علم منع هذا الحصر (قوله وهما) أى الوجهان (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كأن مرادهم هذا ان مرادهم على كل قول ان الغلب ماذ كرفيه فانظر على هذا قوله السابق أنفا لكنهما مع ذلك الغلب فيها جانب التوثيق (قوله في قدرها) أى وهو جزء من كل شاة في مسألة الشياه مثلا كاهو قضية ما قدمه من ان الاصح ان الواجب

منه

قبل اخراجها

تسقط بهلاك النصاب أى قبل التمكن كالمسقط الارش بموت العبد (فلو باعه) أى الجميع الذي تعلق به (قبل اخراجها) منه فالاظهر بناء على الاصح ان تعلقها تعلق شركة (بطلانها في قدرها) لان بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل فيرده المشتري على البائع لان له

ولاية اخواجه ولان له الاخراج من غيره وبحب انه برده ينقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري ويؤيده ما مر أن الشركة غير حقيقية فنزل قبض البائع لقدر هامزلة الاختيار الاخراج منه أو من غيره وعند اختيار ذلك ليس للساعي معارضة فيه قبل وبذلك البحث يتأيد انه لا مطالبة على المشتري بعد افرازه قدرها وان ما يحته السبكي محله اذا باع قبل الافراز وفيه نظر لما تقرران الذي قطع تسلط الساعي انما هو قبض من له ولاية الاخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكره ويجوز دافراز المشتري ليس كذلك فالوجه انه لا ينقطع (٣٦٧) به تسلط الساعي وذلك أعني ما يحته السبكي هو ما ملخصه آخر

السبكي هو ما ملخصه آخر
أرض للزراع وأخذ آخرتها
من حبه قبل اخراج زكاته
فهو كولو ابتاعه فله فقره
مطالبة اذ الساعي أخذها
من المشتري على كل قول
و يرجع عما أخذ منه على
الزراع ان أيسر وطريق
برأته أي المؤجر من قدر
الزكاة الذي قبضه أن
يستأذن الزارع في اخراجها
أو يعلم الامام أو الساعي
ليأخذها منه فان تعذر
فينبغي اصالها للمستحقين
ولم أر من ذكره وينبغي
اشاعته ثم يتردد النظر في
انه يؤخذ عشر ما قبضه فقط
أو عشر جميع الزرع اذا
تعذر الوصول للباقى من
المالك اه وقوله ان أيسر
قيس للمطالبة لا لاصل
الرجوع وقوله فينبغي
اصالها للمستحقين في
نظر لما تقرران ولاية
الاخراج انما هي للمالك
الحب وهو الزارع لا غير
فالوجه حفظها لتيسر
الزراع أو الساعي ومنه
القاضي بشرطه السابق
والذي يجبه مما تردده
الاول لما يصرح به كلام

منه فان تعذر المالك والامام والساعي فينبغي اصالها للمستحقين (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله ما مر)
أي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله منه) أي من المال الزكوي (قوله قدرها) أي كشاة في مسئلة
الاربعين (قوله وان ما الخ) عطف على قوله أنه لا مطالبة الخ (قوله ما يحته السبكي) أي الآتي آنفا (قوله اذا
باع) الاول اذا أعطى الآخرة (قوله وفيه نظر) أي فيما قبل (قوله من له الاخراج الخ) أي المالك البائع
(قوله المنزل الخ) صفة القبض (قوله منزلة ما ذكر) أي اختيار البائع الاخراج منه الخ (قوله به) أي مجرد
الافراز (قوله مطابته) أي المؤجر (قوله على كل قول) أي من أقوال المتعلقة (قوله ويرجع) أي المؤجر
(قوله أو الساعي الخ) قد يشكل لا تتفاء نسبة المالك ونائبه فيها الا أن ينزل هذا منزلة الامتناع فيكون نسبة
الساعي أي أو الامام عند الأخذ سم (قوله فان تعذر) أي وصول من ذكر من الزارع والامام والساعي
(قوله من ذكره) أي ذلك الطريق وكذا ضمه برأته (قوله يؤخذ) أي من المؤجر (قوله قيد للمطالبة)
أي المفهومة من قوله ويرجع كروى ويجوز زارادة المذكورة (قوله فالو جم حفظها الخ) يتأمل مع فرض
السبكي كلامه في التعذر أي تعذر المالك والساعي بصري ويجب ان المتبادر من كلام السبكي التعذر
في الحال فلا ينافي التيسر في المستقبل (قوله أو الساعي) أي أو الامام (قوله بشرطه السابق) أي قبيل
الفصل كروى وهو أن لا يفوض أمر الزكاة لغير القاضي (قوله الاول) خبر والذي الخ ويريد بالاول أخذ
عشر ما قبضه المؤجر فقط (قوله أن الذي يبطل الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله عنه) أي عن الميت (قوله
ان للمشتري الخ) جواب لومات الخ والجملة خبر ان البائع الخ (قوله مما مر) محله قوله أن الذي يبطل فيه البيع
هو قدرها من المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولان له ولاية الاخراج من غيره (قوله ولما تخرج) أي زكاته
(قوله منه) أي مما تحقق الخ وكذا ضمه برأته الخ (قوله وفيه نظر) أي يظهر وجهه من قوله الآتي

شائع لا مذهبهم وانه في أربعين شاة ربع عشر كل واحدة فلهذا قال في شرح العباب في جملة كلام ومن ثم قال
القمول وعلى الاول أي في كيفية الشركة من ان الواجب شائع متعلق بكل واحدة يبطل البيع في كل
خزم من كل شاة اه وقوله بفرده المشتري على البائع أي بان برده شاة في مسئلة الاربعين بدليل سياق كلامه
فانه ظاهر في ان المراد انه بردها معينا متميزا لا شائعا في الجميع الا ترى الى قوله فنزل قبض البائع الخ اذا
اختيار الاخراج انما يعتد به اذا كان في معين متميز لا في شائع من كل واحدة وقوله بعد افرازه قدرها اذا تقرر
ذلك فان كان المراد انه بعد رد المشتري قدرها متميزا يصح البيع في جميع ما بقي بيده ففيه اشكال لانه يلزم ان
يبطل البيع في خزم من كل شاة ثم اذا أراد المشتري واحدة انقلب البيع صحيحا في جميع كل واحدة مما عدا هذه
الواحدة وقد يجب بالانضمام ذلك ويوجهه بانه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية تضعف الحكم
ببطلان البيع في كل خزم وجاز ان يرتفع هذا الحكم برده المشتري واحدة الى البائع أو بان غاية البطلان بقاء
ملك المستحق لجزء من كل شاة ولكن شركته مع المشتري بمنزلة شركته مع البائع لانه فرع في المالك فاذا رد واحدة
الى البائع انقطع تعلق المستحق من كل خزم كولو أخرج البائع شاة فانه ينقطع تعلق المستحق من كل خزم
عداها مع ان تعلقه بذلك كان ناشئا من قبل لكن قياس ان الذي يبطل فيه البيع خزم من كل شاة مثلاً الذي
برده المشتري خزم من كل شاة مثلاً (قوله أو الساعي) قد يشكل لا تتفاء نسبة المالك ونائبه فيها ونية الساعي

المن وغيره ان الذي يبطل فيه البيع هو قدرها من المبيع سواء كان كل المال الزكوي أم بعضه واذا تقرر في بيع بعض النصاب ان الذي
يبطل فيه انما هو قدرها من المبيع لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجيح الاول ثم قدرها الذي فات على المشتري يرجع على البائع بحصته
من الثمن ان قبضه كان المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة مما قبضه ويظهر ان البائع أو الزارع لو مات وقنا لا جني أداء الزكاة عنه ان
للمشتري والمؤجر حينئذ اخرج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع أو الاجرة لانه على مالك مورثهم والزكاة قد سقطت عنه
وأخذ بعضهم مما مر ان ما تحقق وجوبه بركانه ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه يحل أكله وشراؤه سواء أبقاه أم شأه لا اه وفيه نظر

قبل التنبيه وان أبقاه فعلى الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لان حق المستحقين شائع فاي قدر باعه
كان حقه وحقهم نهاية ومعنى (قوله فيختير) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمعنى (قوله فيختير المشتري الخ)
أي وان اخرجها من محل آخر لانه وان فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحته في قدرها معني زاد النهاية فان أجاز
المشتري في الباقي لزمه قسطه من ثمن اه (قوله بناء على قولي تفريق الصفقة) راجع الى المتن عبارة
النهاية بناء على تفريق الصفقة اه وعبارة المعنى والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع
والاولان قولان قولان تفريق الصفقة ويأتیان على تعاقب الشركة وتعلق الرهن أو الارش بقدر الزكاة اه ويعلم
بذلك أن حق المقام اما افراد القبول واما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم
هنا حكم تفريق الصفقة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي امكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كبديل
عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سيم ما وافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما
يصرح به قوله الآتي ثم الاوجه الخ بصرى (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر اطلاق المتن البطلان في
قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره ع ش (قوله ان هذا الخ) أي قول المصنف فلو باعه
الخ (قوله أو مبهم) عطف على مشاع (قوله كما مر) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الاشاعة
في بيع الاربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الرفق بهذا أي لزوم التشخيص (قوله أموالو باع) الى قوله وكذا
لو وهب في النهاية والمعنى (قوله أموالو باع البعض الخ) عبارة التصحيح ببيع بعض مال الزكاة كببيع الكل
وان بقى قدرها وان نوى ببقائه الزكاة ويغارق الا هذه الشاة الآتي بان الاستثناء اللفظي أقوى من مجرد
الابقاء ولو بنية الزكاة ومع هذا الاستثناء لا يعين اخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له اخراج غيرها مر
* (فرع) * لو تافت الشاة في قوله الا هذه الشاة قبل اخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة الى ذمته
أو يتبين بطلانه في قدرها فيه نظر وما مر للثاني سيم (قوله فكبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة
من المبيع لافي قدرها مطلقا كما هو ظاهر وكذا قوله الآتي البطلان أي في قدرها أي من المبيع لامطلقا
كما مر في شرح الروض بذلك سيم عبارة المعنى وعلى الاول واستثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك
هذا الا قدر الزكاة صح البيع كبحر به الشيطان في بابه لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه وأما الماشية
لا تكتفى عند الاخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) ان أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لان الشرط
في تفريق الصفقة امكان العلم بالبطل ولو بعد البيع لاجل التقويم والتوزيع وان أريد ولو بعد البيع
فهذا يمكن فلا ينبغي الجزم باطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعي (قوله والافقضية كلام الرافعي البطلان)
راجع (قوله أموالو باع البعض فان لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ) عبارة التصحيح ببيع بعض مال الزكاة
كبيع الكل وان بقى قدرها وان نوى ببقائه الزكاة ويغارق الا هذه الشاة الآتي بان الاستثناء اللفظي
أقوى من مجرد الابقاء ولو بنية الزكاة وهذا جواب استشكل التصحيح الآتي مر * (فرع) * لو تلفت الشاة
في قوله الا هذه الشاة قبل اخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة الى ذمته أو يتبين بطلانه في قدرها
فيه نظر وما مر للثاني على أقيس الوجهين عند ابن الصباغ وأقره الشيطان وغيرهما ونسب البحر أيضا
نحو لو استثنى فقال بعثك ثمرة هذا الحائط الا قدر الزكاة صح كبحر به في البيع لكن بشرط ذكره أهو
عشر أم نصفه كما نقل عن الماوردي والرواية وقيد مر بحثنا من جهله أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره
عنهما انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والافلا في الاظهر والجمع بينه وبين ما سبق عن ابن
الصباغ والبحر مشكل ومع هذا الاستثناء لا يعين اخراج هذه الشاة كما هو ظاهر بل له اخراج غيرها اه
مر وأقول جواب اشكاله انه هنا بقوله الا هذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة معينا فكان بمنزلة افرازة بنية
الزكاة فصح البيع في جميع المبيع وان قلنا ان الواجب شائع في كل شاة كما هو قضية هذا الاطلاق كولو عزل
قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند
قوله الا هذه الشاة والافعل وقفة وقضية الاطلاق الصحة أيضا بخلاف ما سبق عن ابن الصباغ فانه لم يستثن

(وصحته في الباقي) فيختير
المشتري ان جهل بناء على
قولي تفريق الصفقة ومن
ثم اشترط العلم بقدر الواجب
والافقضية كلام الرافعي
البطلان في الكل وبه يعلم
البطلان في الكل في نحو
خمس أبعرة فيها شاة مائة
انهم شركاء بقدر قيمتها وذلك
لا يمكن معرفته حتى يخص
البطلان بمعاذ لان
التقويم تخمين وظاهر المتن
ان هذا يتفرع على الوجهين
السابقين الاشاعة والابهام
لكن بحث السبكي أنا
ان قلنا الواجب مشاع
صح في غير قدر الزكاة كولو
باع عبدا له نصفه أو مبهم
بطل في الكل كما مر لان
المملوك غير معين ونازعه
الغزى وبحث البطلان في
الكل حتى على الاشاعة
لانه يلزم منه تشخيص
الشاة على الفقير وهو ممنوع
ويجيب بأن هذا الزوم
مغتفر لانه قضية القول
يتعلق العين الذي فيه غاية
الرفق بالمستحقين فلم يبال
لاجل ذلك بهذا وقد اغتفروا
التجزى والقيمة في مسائل
من الزكاة على خلاف
الاصل للضرورة فكذا
هنا أموالو باع البعض فان لم
يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كونه الا هذه الشاة صحت في كل المبيع والا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما أشار اليه بقوله فلو باعه الخ فاما اذا باع بعضه فان لم يبق قدر الزكاة فهو ككلو باع الجميع وان أبقى قدرها بنسبة الصنف فيها أو بلانية بطل في قدرها على أقيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالصحة أجيب بان الاستثناء اللفظي أقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مثله الى قوله على أقيس الوجهين الا أنه زاد عقب والا فلا في الاظهر ما نصه ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عيها لها وأنه انما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال ع ش قوله مر والا فلا في الاظهر أي فبطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناءه شاة مبهمه واه ما هو الذي الى الجهل بالمبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ أي ككلو عزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله الا هذه الشاة والا فمحل وقعة وقضية الاطلاق الصحة أيضا وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الارذب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كاهو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلا تعيين كالقدر الزكاة فلا يفيد الا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامس اه (قوله وان أبقاه) أي قدر الزكاة بنسبة صنفه في الزكاة أو بلانية مغنى ونهاية (قوله في قدرها) أي من المبيع (قوله فيما عداها) أي ما عدا قدر الزكاة (قوله أي قطعاً) أي وبه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاوجه الخ) أي في صورة الاستثناء كردى (قوله أو ربعه) أي ربع العشر في النقود (قوله لنحو لبن الخ) أي كالصوف (قوله حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل سم أي فالتعدي بذلك لانه هو محل الترهيم (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) أي عدم التعدي (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع سم أي قبل اخراج الزكاة (قوله الا التمر بعد انخرص الخ) أي فانه يصح بيع جميعه قطعاً مغنى ونهاية (قوله لان الخ) علة لما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العباب واما هبتها أي أموال التجارة وعق رقيقها والحباية في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب ويظهر الحاق جعله عوضاً بنحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلنحرر عبارة الشارح ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب الى غير موضع وعقبه فان باعه بمحابة الى وان أفرز قدرها سم عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض وشرح العباب في زكاة التجارة ولو أعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانهم ما يطلان متعلق زكاة التجارة كما أن البيع يبدل متعلق زكاة العين وكذا الوجه صدقاً أو صلحاً عن ذم أو نحوهما لان مقابله ليس بالان فان باعه بمحابة فقدرها كما لو وهب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تغريقاً للصفة اه (قوله لو وهب أو أعتق

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة عزلها مع النية غاية الامر انه ابقاه من غير استثناء وذلك لا يفيد وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الارذب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كاهو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها بلا تعيين كالقدر الزكاة فلا يفيد الا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامس اه (قوله فكيبيع الكل) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لاني قدرها مطلقاً كاهو ظاهر وكذا قوله الا في البطلان في قدرها أي من المبيع مطلقاً كاهو ظاهر وهذا ما قال في شرح الروض فاذا باع النصاب أو بعضه أو رهنه صح لاني قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع أو المرهون وان كان الباقي قدرها في صورة البعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب) مفهومه التعدي لما حدث من نحو اللبن قبل الوجوب والوجه انه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو أعتق قنأه الخ) عبارة

وان أبقاه فعلى الشركة في صحة البيع وجهان أقيسهما وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطلان أي في قدرها لان حقهم شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال بعثك هذا الا قدرها صح فيما عداها أي قطعاً ثم الاوجه اشتراط معرفة المتبايعين لقدرها من نحو عشر أو نصفه أو ربعه* (تنبيه) لا يوهم على تعلق الشركة تعدى التعلق لنحو لبن ونتاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر انها غير حقيقية ومن ثم اقتضى كلام التتمة الاتفاق على ذلك وادع بل كاذبهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في زكاة الاعيان الا التمر بعد انخرص والتضمين بل مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ لما زكاة التجارة فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محابة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع وكذا لو وهب أو أعتق قنأه هو غير موسر

فان باعه بمحابة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من المحابة وان أفر زقدرها وأقضى الجلال البلقيني وغيره بانه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٣٧٠) أي بما لا يتغابن به كاهو ظاهر لغير جهاتها لافيه من الحيف عليه بل له التأخير

(الح) أي في سلطان في قدر الزكاة ومثلها كل مزيل للعالم ولكن ينبغي سراية العتق للباقي عند اليسار ككلو أعتق خزأه من مشترك فانه يسرى الى حصصة شريكه ع ش (قوله فان باعه بمحابة الح) أي كان باع ما يساوي أربعين درهما بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابي به وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كذا قرره شيخنا اه بجري (قوله من المحابة) أي من القدر المحابي به وهو بيان للموصول (قوله لا يكلف الح) أي فيما اذا لم يكن عنده نقد ايعاب (قوله بدون قيمتها) أي التي اشترى بها وان كان ثمن مثله في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصري وهذا ان كان نقلا فهاو الا فالظاهر الذي يفيد التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالحيف العكس فليراجع (قوله ولا ينافيه) أي الاغناء المذكور (قوله لان محله الح) علة لعدم المنافاة (قوله لاذن الشرع الح) علة للعلة (قوله والقول بتخصيصه الح) حقه الموافق لما قدمه في الخلطة ذكره عقب أنه يرجع على شريكه مع عطف لان الخلطة الح على لاذن الشرع فيه ومرفى الخلطة عن النهاية وسم اعتمادهما ذلك القول فيما اذا لم ياذن الشريك الآخر في الاخراج من المشترك (قوله انه يرجع على شريكه) أي وان لم ياذن له في الاخراج خلافا لنهاية وسم والله أعلم

(كتاب الصيام) *

(قوله هو لغة) الى قوله وينقص في النهاية والمعنى الا قوله زاد جمع وقوله وهو الى وفرض (قوله هو لغة الامسالك) ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم ان نذرت للرحمن صوما أي امساك وسكوتاً عن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرع الامسالك الح) أي امسالك مسلم مميز بنية عن المفطرات سالم من الحيض والنفاس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الانغماء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع ما ياتي آية كتب عليكم الصيام نهاية بزيادة من ع ش والرشد (قوله وهو) أي عدا الصائم زكاهنا (قوله كاهم) أي في صفة الصلاة من أن ماهية لا وجود لها في الخارج وانما تتعلل بتعلل الفاعل فجعل زكاه لتكون تابعة بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحتج للنظر لفاعله (قوله وفرض رمضان في شعبان الح) لم يبين هل كان ذلك في أوله أو آخره أو وسطه فراجع ع ش (قوله ومجمله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان الح) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس الاجموع الفضل المترتب على أيامه فليتنا مبل جدا سم على حج أقول وقد جمع الحصر ويقال ان لرمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كغفر الذنوب لمن صامه اعيانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد لصلاته وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصا أو تاما وما الشواب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر أخو فلا مانع أن يثبت للكمال بسببها ما لا يثبت للناقص ع ش وبصري وشيخنا (قوله يفوق) أي الكامل (قوله لم يكمل له رمضان الح) أي من تسع رمضانات شيخنا (قوله الواحدة) كذا وقع له هنا ووقع له في محلين آخرين الاسنتان وحري عليه المنذرى في سنه قاله شيخنا الشو برى وحري عليه أيضا الميرى وقال بعضهم صام أربعين ناقصا وخمس كمالا ع ش بحذف وحري شيخنا على ما قاله السارح هنا (قوله زيادة تطمين) كذا في أصله بخطه وفيه خلوة الصفة عن العائد الآن يقرأ تطمين بصيغة المصدر بصري أقول المعنى العباب واما هبتها أي أموال التجارة وعتق رقيقها والمحابة في بيع عرضها فكبيع الماشية بعد الوجب ويظهر الخاف جعله عوضا نحو بضع بالهبة اه ومثله في الروض وشرحه فلتقر بعبارة السارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب الى غير مؤسرحه عقب فان باعه بمحابة الى وان أفر زقدرها

(كتاب الصيام) *

(قوله ومجمله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

الى ان تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حيث يقال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين اخراج زكاة المشتركة بغير اذن الآخر وقضيته بل صريحه ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر ولا ينافيه قول الرافعي كل حق يحتاج لنية لا ينوب فيه أحد الا باذن لان محله في غير الخلطين لاذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردوده بانه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لان الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية قولهم لاذن الشرع فيمائه يرجع على شريكه ومرفى الخلطة وزكاة النبات ماله تعلق بذلك

(كتاب الصيام) *

هو لغة الامسالك وشرع الامسالك الا في بشرطه الآتية وأركاله النسبة والامسالك عما يأتي زاد جمع والصائم وهو مبني على عدا المصلي والمتوضى مثارا كما يحتمل عدم البناء والفرق كاهم وفرض رمضان في شعبان ثانيا سقى الهجرة وينقص ويكمل وثوابهما واحد كالاخفى ومجمله كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه أما ما يترتب

على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومندوبه عند سجود وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص وكان حكمته انه صلى الله عليه وسلم هنا لم يكمل له رمضان الاسنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال

فبما قدمناه (بجاءه وهو معلوم من الذين بالضرورة من الرض (٣٧١) وهو شدة الحر لان وضع اسمه على

مسماء وافسق ذلك وكذا

في بقية الشهور وكذا قالوه

وهو انما يأتي على الضعيف

ان اللغات اصطلاحية أما

على انها توقيفية أي ان

الواضع لها هو الله تعالى

وعلمها جعلا لا دم عند

قول الملائيكة لاعلم لنا فلا

يأتي ذلك وهو أفضل

الاشهر حتى من عشرة الحجة

للخير الصحيح رمضان سيد

الشهور وبجبت أبي زرعة

تفضيل يوم عيد الفطر اذا

كان يوم جمعة على أيام رمضان

التي ليست يوم جمعة فيه نظر

وان أطبل في الاستدلال له

وتفضيل بعض أصحابنا يوم

الجمعة على يوم عرفة الذي

ليس يوم الجمعة شاذ وان

وافق مذهب أحد رضى

الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم

عرفة أفضل أيام السنة كما

صرحوا به بفرض شذوله

لايام رمضان كما هو الظاهر

يجاب بان سيدي رمضان

شخصه بغير يوم عرفته لما

صح فيه مما يقتضى ذلك

وبفرض عدم شذوله يجاب

بان سيدي رمضان من

حيث الشهر وسيدي يوم

عرفته من حيث الايام فلا

تنافي بينهما وانما نقل

بذلك فيما ذكر من يوم

العيد والجمعة لانه لم يصح

فيهما ظهير ماصح في يوم عرفة

حتى يجز جامن ذلك العموم

ويأتي في صوم الشطوق في

عشر الحجة وعشر رمضان

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم

المتن انه لا يكره قول رمضان بدون شهر مطاوعا وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

هنا على الاضافة لا الوصفية وان تكاف الكردى في تصحيحها بما احصل له والجملة تقع مضافا اليها ولا
بالمصدر بلا سالك فلا ضرورة الى قراءته مصدر انعم المصدر أولى ولذا عبر به شيخنا فقال ولعل الحكمة في ذلك
تطمين نفوس من يصومه ناقصا من أمته الخ (قوله فيما قدمناه) أي من الثواب المترتب على أصل صوم
رمضان من غير نظر ليامه (قوله اجماعا) الى قوله وببحث الخ في النهاية والمغنى الا قوله كذا الى وهو أفضل
وقوله حتى من عشرة الحجة وما أنبه عليه (قوله معلوم من الذين بالضرورة) أي من جحد وجوبه كفر ما لم
يكن قريب تهدي بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن تركه صومه غير جاهد من غير عذر كركض وسفر
حبس ومنع الطعام والشراب نهارا يحصل صورة الصوم بذلك نهاية ومعنى زاد الاعباب ولانه بما حله ذلك
على ان ينويه فيحصل له حينئذ حقيقة اه (قوله لان وضع اسمه الخ) عبارة المغنى والنهاية لان العرب لما
أرادت ان تضع اسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان
لما وافقتهما من الربيع اه (قوله وكذا في بقية الشهور) عبارة المصباح في مادة ج م د ويحكي ان
العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الأزمنة فاشتق للشهور ومعان من تلك الأزمنة ثم = ثم حتى
استعملوها في الأذهان وان لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما رخصت الارض من شدة الحر وشوال لما شالت
الابل باذنائها الطرود وذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب وذو الحجة لما أجوا والمحرم لما حرم القتل أو
التجارة والصفر لما غزا وتروكا ديارا تقوم صفرا وشهر ربيع لما ربت الارض وأمرعت وجادى لما
جد الماء ورجب لما رجبوا الشجر وشعبان لما أشعبوا مثل العود انتهت اه ع ش (قوله ما على انها
توقيفية الخ) أي وهو المعتمد ع ش (قوله فلا يأتي ذلك) قديقال ما المانع من آتيانه لان وضع الله حادث
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكرنا مل كذا أفاده الفاضل المحشي وقديتوقف في
قوله لان الخ اذ وضعها ثابت في حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثه نعم قديقال ما المانع من كون
العرب لها اصطلاح وافق ما ذكر بصري أقول وأيضا ان العلم وان كان قدما تابع للمعلوم كما تقر في محله
(قوله في الاستدلال له) أي لابي زرعة سم (قوله وتفضيل بعض أصحابنا الخ) أي المستلزم لتفضيل يوم
جمعة ليس من رمضان على أيام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) أي لابي زرعة (قوله بان
سيدي رمضان مخصوص بغير يوم عرفة) الباء دخل على المقصور عليه (قوله لما صرح فيه) أي في يوم
عرفة (قوله يجاب بان سيدي رمضان الخ) هذا الجواب يأتي على الفرض الاول أيضا بالاول بل المناسب
للفرض الثاني أن يقال بان سيدي يوم عرفته مخصوص بغير أيام رمضان فليتامل (قوله وانما لم نقل بذلك)
أي بما تضمنه الجواب الاول أو الثاني (قوله من يوم العيد والجمعة) كأنه أراد يوم العيد المصادف ليوم
الجمعة على ما مر عن أبي زرعة ومطلق يوم الجمعة على ما مر عن بعض الأصحاب (قوله من ذلك العموم) أي
يوم تفضيل رمضان على غيره كردى (قوله في عشرة الحجة) عبارته هناك في تسع الحجة وهى الاصوب (قوله
وعشر رمضان) طغف على صوم الخ والواو بمعنى مع (قوله بذلك) أي بتفضيل رمضان (قوله انه
لا يكره الخ) وقافا لانه في المغنى (قوله طافعا) أي مع قرينة اعادة الشهر وبدونها (قوله للاخبار
الكثيرة فيه الخ) عبارة النهاية لعدم ثبوت النهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة لخبر من تصام
رمضان ايماناً واحتساباً فخره ما تقدم من ذنبه اه قال ع ش قوله مر بل ثبت ذكره الخ انما يتم به
الرد على من أطلق كراهته بدون شهر امان قيد كراهته بان تغلق القرينة الدالة على أن الراد به الشهر فلا

رمضان ليس الا مجموع الفضل المترتب على أيامه فليتامل جدا (قوله وكذا في بقية الشهور) انظر معنى هذا
في نحو رجب وجمادى (قوله فلا يأتي ذلك) قديقال ما المانع من آتيانه لان وضع الله حادث بناء على
حدوث الالفاظ فيجوز أن يكون الوضع وافق ما ذكرنا مل (قوله فلا دليل فيه) أي لابي زرعة (قوله
للاخبار الكثيرة فيه) أي كخبر من قام رمضان لا يقال لادلاله في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال
الشارع لا يقاس عليه استعمال غيره كذا كره في مواضع لا نأقول انما يصح ذلك لو ثبت نهى عن ذلك

الاخير ماله تعلق بذلك وأفهم المتن انه لا يكره قول رمضان بدون شهر مطاوعا وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه لما ليس بمستند

يتم الرد عليه بما ذكره لو جود القرينة الدالة على المراد اهـ (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا إلى
ورود النهي عن ذلك وأجيب بأنه لم يصح كإيئنه الحفظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغي وإن اعتقد صدقه
سم وبصري ويأتي في شرح وشروط الواحد الخ ما يفيد (قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب الخ) لو
رأه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفي
العلم بوجوده بالرؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعية بخوان له بالحيث
لا يلزم سماع حديد السمع أحد حتى السماع كخوطاها كلامهم وفيه نظر سم أقول قد يفرق بينه وبين
الجمعية بأن الصوم معلق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين أفراد الرأي فينبغي الثبوت برؤية حتى في حق
غيره والمخاطب في الجمعية كون المحل قريبا بحيث يعدل بقرينه من محل الجمعية فنظر في ضبط القريب عرفا لم توسط
السمع لأن حديد قد يسمع من البعيد عرفا وفي تكليفه فقط أومع غيره خرج بأباه محاسن الشر بعصية بصرى
وعش (قوله لا بواسطة) الأولى بلا واسطة (قوله لا بواسطة نحو مرآة) قد يتوقف فيه لأن رؤية ولو
بتوسط آله بصرى ويؤيده ما يأتي عن سم في مسألة الغيم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتهاد كإيائى
(قوله نحو مرآة) أى كالماء والبلور الذى يقرب البعيد ويكبر الصغير في النظر (قوله منه) أى من شعبان
(قوله لخبر البخارى الخ) تعليل لقول المتن أو رؤية الهلال (قوله لمن زعمهما) أى وجود الطعن في
سنده وقبول متنه التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) لعل محله ما لم يقلد أقبال به في ذلك عش أقول بل
ذلك على إطلاقه لأن من شروط التقليد في حكم أن لا يكون القائل به مخالفا لنص السنة كإهنا (قوله
خلاف موجب) وهو أحد في رواية وطائفة قليلة يعاب أى عند أطباق الغيم (قوله وكهذين) إلى قوله
وإن حصل غيم في النهاية الاقوله ولومن كفار إلى وطن وقوله ولا يجوز إلى نعم وقوله ولكن إلى ولا برؤية
النبي وقوله وفيه وجه إلى فقد حكي وكذا في المغنى الاقوله الخبر المتواتر إلى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ)
أى الأكل والرؤية في إيجاب صوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية والإيعاب الخبر المتواتر من جملة
ما يثبت به الشهر للمخبر فقط بفتح الباء عبارة الأولى في شرح وشروط الواحد الخ وقد علم مما مر أن ما تقرر
بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرأي فلا يتوقف على كونه عدلا في رأى هلال
رمضان وجب عليه الصوم ومثله من أخبر به عدد التواتر اهـ قال الرشيدى قوله مر ومثله من أخبر به
به عدد التواتر والشهاب ابن حج اعاد كرهذا بالنسبة لعموم الناس أى فأخبار عدد التواتر من جملة
ما يثبت به الشهور على العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهران صورة المسئلة أنهم أخبر وعان رؤيتهم
أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه أخبارهم عن واحد
رأه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثير من الإشاعات فتنبه اهـ (قوله وظن دخوله الخ) أى
عند الاشتباه لنحو حبس شيخنا (قوله كما يأتي) أى فى المتن فى أو خوف فصل النية (قوله أو بالامارة الظاهرة الخ)
ومما ثبت به البلوى تعليل القناديل ليله ثلاثى شعبان فتيت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم بهام نوى
ثم يتبين نهارا أنه من رمضان وقد أفتى الوا البرجه الله تعالى بصحة صومه بالنسبة المذكورة لبناها على أصل
صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الإزالة تركه لزمه قضاؤه نهاية وقوله مر ولا قضاء عليه قال سم ما لم يعلم
بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ووجه بان علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة
حكماء ورفضها لا يبطئها اهـ واعتمد شيخنا فقال ولو طفت القناديل لخوش في الرؤية ثم أوقدت للجزم

وهو الخبر الضعيف انه من
أسماء الله تعالى (با كمال
شعبان ثلاثين) يوما وهو
واضح قال الدارمى ومن
رأى هلال شعبان ولم
يثبت ثبت رمضان باستكراه
ثلاثين من رؤيته لكن
بالنسبة لنفسه فقط
(أو رؤية الهلال) بعد
الغروب لا بواسطة نحو
مرآة كخوطاها ليليلة
الثلاثين منه بخلاف ما إذا لم
يروان أطبق الغيم لخبر
البخارى الذى لا يقبل
تأويلا ولا مطعن في سنده
يعتد به خلافا من زعمهما
صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غيم عليكم
فأكملوا عدة شعبان ثلاثين
ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف
موجب وكهذين الخبر
المتواتر برؤيته ولو من كفار
لأفاده العلم الضرورى
وظن دخوله بالاجتهاد كما
يأتى أو بالامارة الظاهرة
الدالة السق لا تخاف عادة

في مكان حيث يثبت الكراهة به في حقنا ولا مرد عليها استعمال الشارع لما ذكر لكن لم يثبت نهى عن
ذلك والاصل فيما استعمله الشارع جواز مثله منا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند أيضا إلى ورود والنهى
عن ذلك وأجيب بأنه لم يصح كإيئنه الحفظ (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي وإن اعتقد صدقه
(قوله أو رؤية الهلال بعد الغروب) لو رأه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم
وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال إن كفي العلم بوجوده بالرؤية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتد به الرشيدي فقال قوله مر ويعلم
بها أي بأثرها - تراعى لوازوها بعد نومه أو نحوه فهذا خبر ما بحثه الشهاب سم فبما إذا علم سبب إزالتها
وأنة عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لانه يتضمن رفض النية بخلاف ما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان
نوى عند الإزالة الخ خرج به ما إذا حصل له تردد عند الإزالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سألني في كلامه
مر من ان النية بعد عقدها لا يبطلها إلا رفضها أو الرد اه رشدي (قوله كروية القناديل) أي
وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة شيخنا (قوله لا قول منجم) بالجر عطف على الاجتهاد ولو أعاد البناء
ليظهر عطف قوله ولا برؤية النبي الخ عليه لكان أولى (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرمي سئل
عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل يحل له إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم
يجوز رؤيته فان أتمتهم قد ذكر واللهلال ثلاث حالات حاله يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة
يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوز ونرى يتخالف بان عمل الحاسب شامل
للحالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للحالة الأولى بل والثالثة والعجب من الفاضل المحشي حيث
نقل هذا الافتاء وأقره اه بصري عبارة الرشيدى قوله مر نعم لانه يعمل بحسابه الخ أي الدال على
وجود الشهر وان دل على عدم إمكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان
الشارع انما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه أنه إذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه
يجب الامساك من وقت دخوله ولا ظن الاصحاب بوافقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا
المحل اه وياتي في شرح ورؤية الهلال ما يصرح بخلاف ما قاله الشهاب الرمي في الأولى والثالثة جميعا
وعن النهاية فيما دلل الحاسب على كذب الشاهد ما نصه ان الشارع لم يعتمد الحاسب بل الغاية الكلية كما
أفتى به الواو البرجحة الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال أيضا بالجملية ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب
بحسابه في الحالة الأولى وأما الحالة الثالثة فينبغي انها مثل الأولى في عدم الجواز كما مر عن السيد البصري
وسألني عن سم في مسألة الغيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) ياتي عن النهاية بخلافه (قوله نعم لهما العمل
الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيب لاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل
بالحساب والتخيم أيضا في الفطر آخر الشهر إذا اعتمدان لهما ما ذلك في أوله وأنه يجوز تخيم رمضان وان
قصية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهما ذلك وكذا من أخبراه إذا ظن صدقهما اه وقياس الوجوب
إذا ظن صدقهما الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذا وبهما عدلان كفاي نظائر ذلك أي ما لم يعتد خطاه
بموجب قام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز تخيم الخ) والمعتمد الاجزاء مغنى وإعجاب وتحاف ونهاية عبارة
الاخير ويجزئه عن فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم أن الظن يوجب
العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغاب على ظنه صدقه وأضافه جواز بعده حظار أي فيصدق
بالوجوب اه واعتمده شيخنا وتقدم عن سم ما وافقه (قوله كما صح في المجموع) أي هنا كذا قيل
وكلام المجموع ليس نصافي تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فيه فانه أخذ ذلك من كلام الزايعي وسكت عليه وكأنه
انما لم يعترضه لما يصرح به في الكلام على النية من أنه يجوز تخيم إيعاب (قوله ولا برؤية النبي الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة بخوان لها بدلا حيث لا يلزم بسماع حديث السمع أحد حتى السامع كاهو ظاهر
كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسب وهو الخ) سئل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه
في الصوم هل يحل له إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أتمتهم قد ذكر واللهلال
ثلاث حالات حاله يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوز ونرى يتخالف بان عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه (قوله نعم لهما العمل الخ)
ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيب لاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب
والتخيم أيضا في الفطر آخر الشهر إذا اعتمدان لهما ما ذلك وأنه يجوز تخيم رمضان بخلاف البعضهم ولما

كروية القناديل المعلقة
بالمناثر ونحو الغة ج.ع في
هذه غير صحيحة لانها أقوى
من الاجتهاد المصرح فيه
بوجوب العمل به لا قول
منجم وهو من يعتمد النجم
وحاسب وهو من يعتمد
منازل القمر وتقديره
ولا يجوز لاحد تقليد هما
نعم لهما العمل بعلمهما
ولكن لا يجوز تخيمهما عن
رمضان كما صح في المجموع
وان أطلال جمع في رده ولا
برؤية النبي صلى الله عليه
وسلم

لا قول منجم وكذا قوله ولا برؤية الهلال الخ عطف عليه كروى أى على توهم أنه قال هناك لا بقول منجم بالبلاء
(قوله في النوم) أى أو المراقبة والكشف (قوله فائلا الخ) أى خبر إبان غدا الخ (قوله بعد ضبط الراى الخ)
أى فيحرم الصوم وغيره استنادا لذلك ولا دبره بقطعه أنه سمع من تلك الصورة التى لا يتحمل الشيطان به لانه
لا سبيل الى هذا القطع وعلى التزل فليس هذا بما كاف به العباد لان حكم الله لا يتلقى الا من لفظ واستنباط
وهذا ليس واحدا منهما وعلى التزل فهذا من قبيل تعارض الدلائل وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح
وهو ما فى البيضة ايعاب (قوله فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
من حيث انه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندر جأتحت ما أمر به
الشارع أو جوزه جاز العمل به والا فلا ع ش عبارة الا يعاب وأما قول السبكي يحسن العمل بما سمع مما
لم يخالف شرعا ظاهر افهولا يتأتى على الاجماع أو الاصح السابق اللهم الآن يقال سمعنا ذلك من تلك
الصورة التى لا يتحمل الشيطان بها يحمله على التحرى والاحتياط والمبادرة لادامته لانه قد نذب له مراعاة ذلك
حيث لم يخالف ظاهر الشرع لاستناد الرؤية وحدها بل للدليل الدال على اجتناب الشبهة والاستسكان
من الطاعة ما أمكن فليس فى ذلك على الرؤية بقا والحاصل ان لا يمنع كونها مؤكدة وحاملة على المبادرة لامتنال
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقطة اه (قوله ولا برؤية الهلال الخ) عبارة العجايب مع شرحه* (فرع*)
رؤية الهلال نهارا يوم الاثنين من آخر شعبان أو رمضان لا أثر لها ولوروى قبل الزوال لانه ليس له
المستقبل ان روى بعد غروبها الا الماضية فلا نفطره من رمضان ولا تمسكه من شعبان واحترزوا يوم
الثلاثين عن رؤيته يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل أحدنا الماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية
وعشرين اه زاد المغنى أى ولا للمستقبل كما فى شرح الارشاد لابن أبي شريف اه (قوله في رمضان) أى فى
ثلاثي رمضان نهاية (قوله سواء ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال فالمضاهة أو بعده فالمستقبل
اي عاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) أى فلا نفطر ان كان فى ثلاثي رمضان ولا تمسك ان كان فى ثلاثي
شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) أى الغيم (لرؤى قطعا) أى بعد الغروب اي عاب (قوله لان الشارع انما
أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى
رؤيته لكن لم توجد بالفعل أن يكفى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتأتى رؤيته أى لو لم يوجد نحو الغيم
من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استسكال البصرى والرشيدى افتناء الشهاب الرملى بجواز عمل الحاسب
بحسابه مطلقا (قوله وما يأتى أن المدار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارع فى رسالته السمية
بتنوير البصائر والعيون فى بيان حكم بيع ساعة من قرار العيون مائنه فان ظاهرها الا كنفاء بالعلم وأنه المراد
بالرؤية فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده أى بعد
الغروب بحيث يتأتى رؤيته كما مر آنفا عن سم قول المتن (وثبت رؤيته بعد) أى وان كانت
السماء ممتلئة ودل الحساب على عدم إمكان الرؤية وانضم الى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى
تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمدا الحساب بل الغاوه وكذلك كما أفنى به الوالدرجه
الله تعالى خلافا للسبكي ثم اية ومعنى وحى الشارع على ما قاله السبكي هنا كما يأتى وكذا فى شرح العجايب
فقال مائنه وهو متجه لان الكلام فيما اذا اتفق الحساب على الاستحالة ونبلى أن مقدما لها قطعية فاذا فرض
وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤية لان شرط الشهود به امكانه عقلا وعادة وشرعا ولان غاية الشهادة الظن

فى المجموع وان قضية وجوب العمل بالظن انه يجب عليهم اذك وكذا من أخبر اذ اظن صدقهما اه
وقضيته عدم الوجوب اذ لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان وفيه نظر وقياس الوجوب اذ اظن
صدقهما والوجوب اذ لم يظن صدقهما ولا كذبهما عدلان كما فى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع انما
أناط الحكم بالرؤية بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأتى
رؤيته لكن لم توجد بالفعل أن يكفى ذلك فليتأمل (قوله وثبت رؤيته بعد) وكذا شهر نذر صومه وكذا

فى النوم فائلا غدا من
رمضان بعد ضبط الراى
للاشك فى الرؤية وفيه
وجه بالوجوب ككل
ما يأمربه ولم يخالف ما استقر
فى شرعه لكنه شاذ فقد
حكى عياض وغيره الاجماع
على الاول ولا برؤية الهلال
فى رمضان وغيره قبل
الغروب سواء ما قبل الزوال
وما بعده بالنسبة للماضى
والاستقبل وان حصل غيم
وكان مرتعا قدرا لولاه
لرؤى قطع خلافا للاسنوى
لان الشارع انما أناط الحكم
بالرؤية بعد الغروب ولما
يأتى ان المدار عليها على
الوجود (وثبت رؤيته)

وهو لا يعارض القطع وتنظير الزر كشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية بربانته ممنوع بل
نظر اليه هنا في جواز صيام الحساب استنادا اليه وفي بيان اختلاف المطالع واتفاقها وفي مواقيت الصلاة وغير
ذلك اه (قوله في حق) الى قوله ولا يدق النهاية لا قوله على ما فيه الى المن وقوله ولو مع الى بلغنا وكذا في
المغني الا قوله بحكم القاضي الى المتن (قوله يحصل الخ) خبر وثبت رويته (قوله بحكم القاضي الخ)
أى كأن يقول ثبت أن هذه السلسلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب (قوله بها) الاولى التذكير
(قوله بعلمه) أى حيث كان يقضى بعلمه بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح مر في باب القضاء ع ش أى
خلاف ما باتى في التحفة هناك (قوله من نقد) أى اعتراض (ورد) أى لهذا النقد (وتقييد) أى
بان لا يكون القاضي حنبليا ولا احتمل أنه أراد الحساب أى مع رده هذا التقييد فلو أخرق قوله ورد عن قوله
وتقييد كان أوفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد النقد ورده لا يقال سياتى أنه لا يكتفى قول الشاهد
عند من رمضان ان كان حنبليا أو احتمل أنه أراد الحساب فكذا هنا انما يثبت بحكم القاضي المستند بعلمه
حيث لم يكن حنبليا مثلاً ولا احتمل أنه أراد الحساب لا نقول ذلك في الشاهد والقاضي لا يقاس به ما باتى أن
سبب رد الشاهد حيث لا احتمال أن يعتقد سبباً لا يوافق عليه المشهود عنه وهذا لا يأتى في القاضي بل ينبغي
أن يقبل حكمه وان احتمل أنه استند لما رواه من حساب أو غيم اه (قوله وكذا الخ) حقه أن يكتب بعد
قوله شهادة حسبة نامل (قوله بحكم الخ) أى ولو بشهادة شاهد واحد ايعاب (قوله وبشهادة عدل)
وكذا شهر نذر صومه وكذا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اه سم زاد الكردى على بافضل وقال القليوبي
وكلى عبادة وتجهيز ميت كافر شهيد عدل باسلامه قبل موته صلى عليه بعد غسله وتكفينه ودفن في مقابر
المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اه (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمد مر اه سم (قوله)
بالفاظ الخ) كقوله الا ترى بين الخ متعلق بشهادة عدل (قوله خلافاً لما نازع فيه) وهو ابن أبي الدم فقال
لا يجوز أن يقول ذلك لانه شهادة على فعل نفسه بل طريقه أن يشهد بظهور الهلال أو على أن الليلة من رمضان
مثلاً ونحو ذلك ويدل لذلك المعتمد قبول شهادة المرضعة اذا قالت أشهد أنى أرضعته ولم تطلب أجره مغنى
وايعاب (قوله وان لم يتقدم دعوى) ظاهره جواز الدعوى ولعلها جازت من أى مسلم كان بل قال مر
ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى أنه قدر رأى الهلال سم (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ)
فعلم أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك أنه لا أثر لجوع الشاهد بعده كالأثر له بعد الحكم مر ثم قد
يدل قوله المذكور على أن مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب على من علم بها نعم ان اعتقد صدق
الشاهد وجب عليه وقضية ذلك أن من أخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه
لامطلقاً والالو يجب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك والظاهر أن
جميع ذلك ممنوع وأن من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم نعم ثبت عندى
وجب عليه الصوم كاهو قياس نظائره مالم يعتد خطاه لوجب قام عنده سم على حج أى كضعف بصره
أو العلم بنفسه ع ش (قوله أو حكمت بشهادته) ولو علم غير القاضي فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه مر (قوله ولو مع اطباق غيم) اعتمد مر (قوله وان لم يتقدم دعوى)
ظاهره جواز الدعوى ولعلها جازت من أى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها ادعى أنه قد
رأى الهلال (قوله ولا بد من نحو قوله ثبت عندى الخ) فعلم أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك أنه
لا أثر لجوع الشاهد بعده كالأثر له بعد الحكم مر (قوله ولا بد من نحو قوله الخ) هذا قد يدل على أن مجرد
الشهادة بين يدي القاضي لا يوجب الصوم على من علم بها نعم ان اعتقد صدق الشاهد وجب عليه وقضية
ذلك أن من أخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لامطلقاً والالو يجب على جميع
الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكوته اذا علموا ذلك ويؤخذ من ذلك أن من علم بصوم زيد باخبار
من اعتقد صدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتد هو أيضاً صدق خبره يدلان اخبار زيد لا يزيد على الشهادة

في حق من لم يره يحصل بحكم
القاضي بها بعلمه على ما فيه
من تقدرد وتقييد بينهما
في شرح العباب وكذا بحكم
محكم لكن بالنسبة ان رضى
بحكمه فقط على الاوجه
(ب) شهادة (عدل) ولو
مع اطباق غيم أى لا يحيل
الرؤية عادة كاهو ظاهر
بلفظ أشهد انى رأيت
الهلال خلافاً لما نازع فيه
أو انه هل أو نحوهما بين
يدى قاض وان لم تتقدم
دعوى لانها شهادة حسبة
ولا بد من نحو قوله ثبت
عندى أو حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له اذ لا يتصور جزمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجعل حال العدول فالأقرب أنه كلو لم يشهدوا ببناء على أنه ينعزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلاً لكانه عدلاً فالأقرب لزوم الصوم تنفيذاً لحكمه حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعاً نهياً وفي الاسنى والمغنى مثله الا قوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله مر ببناء على أنه ينعزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما اذا لم يعلم المولى بفسقه وتولييه لانه حينئذ لا ينعزل اه (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غـ بهذا الكتاب كالاتحاد خلافه وبعبارة الاتحاد ومحمل الخلاف في قبول الواحد اذا لم يحكم به كما كان حكمه براه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجزاء قاله النووي في مجموع وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى لا يحكم بكون الليلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لمعين ومما يردّه أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام معين الاعلى نوع من التعسف انتهى المقصود نقله وأطال فيه جداً بنقائس لاستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل سم على حج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهراً وان رجيع الشاهد قبل الشروع في الصوم ع ش وما ذكره الاتحاد عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أنه انما يكون الخ (قوله) لو ترتب عليه حق أدى ادعاء الخ) لكنه اذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش (قوله لا يلفظ ان غدا الخ) اعتمده الاسنى والاياعاب وكذا النهاية عبارة ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريب كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لوافق المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حقيقياً يرى ايجاب الصوم ليلة الغيم أو نحو ذلك اه قال ع ش قوله حقيقياً صوابه حقيقياً لانه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغيم اه وفي الاسنى والاياعاب ما وافقه (قوله وعلى الاول) أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية (قوله وان علم الخ) وقالوا لا يعاب والاسنى وخلاف الظاهر ما تقدم عن النهاية آنفاً من التقييد بوجود الرؤية (قوله وذلك) الى قوله ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله للغبر الصحيح) أي ولان الصوم عبادة تدينية فيكفي في الاخبار بدخول وقت واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي كجر جحه في البحر وجزمه ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر

بين يدي القاضي مع سكوت بل لا يساو بها هذابل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كاهو قياس نظامه ما لم يعتد خطأه بموجب قام عنده وانما يحتاج الى قول الحاكم ما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطاقاً بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده الا بعد فواته مر (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ) الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاد خلافه وبعبارة الاتحاد ومحمل الخلاف في قول الواحد اذا لم يحكم به كما كان حكمه براه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجزاء قاله النووي في مجموع الى ان قال وهو صريح في ان للقاضي ان يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشى ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لمعين الى ان قال ومما يردّه أيضاً ان قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فقد ذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الاعلى نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جداً بنقائس لاستغنى عنها فاعلم أنه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل (قوله لا يلفظ ان غدا الخ) اعتمده الاسنى والاياعاب وكذا (قوله لا يلفظ ان غدا أو الليلة من رمضان الخ) ولا يكفي أن يقول غدا من رمضان عارياً عن لفظ أشهد

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق أدى ادعاء كان حكماً حقيقياً لا يلفظ ان غدا أو الليلة من رمضان لكن أطلق غداً واحداً قبوله وعلى الاول لا يقبل وان علم انه لا يرى الوجوب الا بالرؤية أو كان موافقاً لمذهب الحاكم على المعتمد لانه لا يتخلون ايهام وفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك لغبر الصحيح ان ابن عمر رضي الله عنهما رآه فاحسب النبي صلى الله عليه وسلم به فصام وأمر الناس بصيامه وصح أيضاً ان امرأياً شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا بسال أذن في الناس فليصوموا ولا تجوز ان لم يره الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وان استفاض عنده ذلك بل وان أخبره به بعد الدنو وتروى عليه ضرورة

وغروها قيا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم أن أخبار العدل الموجب للاعتقاد الحازم بدخول شوال بوجوب الفطر وهو ظاهر نهاية وإيجاب قال الرشدي قوله فشهد برؤية هلاله عدل أي أو أخبر بها أه وقال ع ش قوله مر بوجوب الفطر أي وإن كان صام تسعة وعشرين فقط أه (قوله لأنه لا يكفي الخ) لا يخفى ما في تقريبه (قوله كما تقرر) في أي محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال في قوله بلفظ أشهد أي رأيت الهلال مع قوله لا بلفظ ان غدا الخ المفيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرؤية ثم في قوله لغسدا الصيغنا المفيد لعدم كفاية تلك الصيغة ولو مع ذكر أشهد (قوله ولا ذكر ما يفيد أنه رآه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكر ما يفيد الخ لصح (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا لصرح الإيجاب وظاهر النهاية (قوله ذكر صفة الهلال ولا يحل) أي بأن يقول رأيته في ناحية المغرب ويذكر صغره وكبره وتدبره وتقربه وأنه بحذاء الشمس أو في جانب منها وإن ظهره إلى الجنوب أو الشمال وإن السماء مصحبة أو لا إيجاب ومعنى (قوله فإن أمكن عادة الخ) أي وإن كان الغالب خلافه إيجاب (قوله قضاء بدل ما أفطروه الخ) عبارة في الإيجاب قضاء يوم بدل اليوم الأول الذي صاموه معتمد على رؤيته أه وينبغي حمله على ما إذا كانت الشهادة المذكورة في أول الشهر ثم تبين بطريق آخر أنه كان أول الشهر وحمل ما هنا على ما إذا كانت في آخر الشهر (قوله ولو تعارض الخ) عبارة في الإيجاب ولو شهدوا حد برؤية بصفة كسكونه بالجنوب وشهد آخر بخلافها كسكونه في الشمال لم يكن تعارض لا اتفاقا على أصل الرؤية وقد ينقل ويكفر ما بينة بكفر ميت الخ (قوله عمل باتفاقهما الخ) اعتمده ع ش وقال سم الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقرار بأحدهما يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر انتهى أه ومرآة نقاعن الإيجاب ما يوافقه (قوله فلا يتعارضان الخ) أي لا يمكن حمل الأولى على سبق الكفر والشانية على طرد الإسلام وكان الظاهر تأنيث الفعل (قوله وانتصر له جماعة الخ) وادعى الاسنوي أنه مذهب الشافعي رجوعه إليه ففي الام قال أشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان الأشاهدان وتقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته رجع الشافعي بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصبري إن صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد والا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صرح كل منهما وعندي أن مذهب الشافعي قبول الواحد وانما يرجع إلى الاثنين بالقياس لما ثبت عنه في المسئلة سنة فانه تمسك للواحد بأثر عن علي ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤية عدل رأيت أن أقبله لا ترفيه أه ومنهم من قطع بالأول وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله قبل أن يثبت) الأولى لما ثبت (قوله فلما ثبت الخ) أي بعده عند أصحابه (قوله على أنه علق القول به) أي بالخبر على ثبوته أي ثبوت الخبر فانه قال إن ثبت الخبر فهو قولي قاله الكردي وإن أراد بذلك تعليقا خاصا بخبر في المسئلة المذكورة كخبر ظاهر صنيع الشراح هنا فيسأرون أراد التعليق العام في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي وأضر بواقولي الحاشط ونحوه فيغني عن هذه العلل ما قبلها (قوله ومحمل ثبوته) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله ومحمل ثبوته) الأولى التأنيث (قوله

ولامع ذكرهما مع وجود رتبة كاحتمال كونه قديما قد دخله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنه بان يكون أحدهما من حساب أو يكون حذفا من إيجاب الصوم ليل الغيم أو نحو ذلك شرح مر (قوله كما تقرر) في أي محل تقرر ذلك مع لفظ أشهد (قوله عمل باتفاقهما الخ) الذي في شرح الارشاد الصغير والوجه كما بينته أن اختلاف شاهدين في نحو محل الهلال لا يؤثران تقرار بأحدهما يمكن عادة الانتقال من أحدهما إلى الآخر أه (قوله ومحمل ثبوته) بعد أنما هو في الصوم وتوابعه) عبارة العباب في باب الشهادات والمشهود به أشياء أحدها ما يثبت بشاهد وهو هلال رمضان لصومه وقدم وكذا غيره ليصومه عن نذر لا لعبادة أخرى كوقوف عرفة قوله كوقوف عرفة أنظره مع ما مر في الحاشية السابعة من مر وهل يقبل بطالوع الفجر من رمضان لم يسكن ونجوت كافر بعد إسلامه ليصلي عليه وجهان بناء على قبوله لرمضان ومقتضى البناء بقوله أه وعبارة هنا

لأنه لا يكفي قوله أشهدان
غدا من رمضان كما تقرر بل
لا بد من التصريح بأنه رآه أو بما
يتبادر منه ذلك وهذا لم يره
ولا ذكر ما يفيد أنه رآه
والذي يتجه أن الشاهد
لا يكف ذلك صفة الهلال
ولا يحل نعم أن ذكر محله
مثلا وبان الليلة الثانية
بجدا لانه فإن أمكن عادة
الانتقال لم يؤثر والاعلم
بأنه فيجب قضاء بدل
ما أفطروه برؤية ولو
تعارض في محله مثلا على
باتفاقهما على أصل الرؤية
كأن شهدتا بينة بكفر ميت
وأخرى بإسلامه فأنهما
لا يتعارضان بالنسبة لنحو
الصلاة عليه نظر الحق الله
تعالى (وفي قول) لا يثبت إلا
أن شهد بها (عدلان)
وانتصر له جماعة وأطالوا
بماددته في شرح الارشاد
ورجوع الشافعي إليه انما
هو قبل أن يثبت عنده الخبر
فلما ثبت قدم على بوضيعة
بذلك على أنه علق القول به
على ثبوته ومحمل ثبوته بعد
أنما هو في الصوم وتوابعه
كالترجيح

والاعتكاف الخ) أى كان نذرا لاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والغنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كدخول مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين لا يقال هلا يثبت ضمننا كثبت شوال بثبوت رمضان لواحده والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا ناقول الضمى في هذه الامور لا لزوم للمشهور به بخلاف الطلاق ونحوه وبان الشيء انما يثبت ضمننا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكل ولدادة والنسب والارث فانهم من المال والايل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والايل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلم يسبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بما بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حرأوز وجى طالق وقعا ومجمله كقائه الاسنوى ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاعتقابه اه قال ع ش قوله مر ان ثبت رمضان الخ خرج به ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حرأوز وجى طاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجدوا المعلق عليه فيما ذكرناه السكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما وافقه (قوله نعم ان تعلق بالرأى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلذا التعليق مر اه سم على ج وبمجة بى ما لو رآه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا فيه نظر والا قرب الاول فيجب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باخته كيجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكف وهذا ظاهر حيث علق برؤيته وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيته لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه ببقاء الزوجية طاهرا وباطنا ع ش (قوله عومل به) أى مطلقا سم أى تأخر التعليق أولا (قوله وكذا ان تأخر التعليق الخ) مفهومه انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء أو دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان أو حكمنا كم رمضان ثم ثبت بشهادة عدل أو حكمنا كم بها فيجب الوقوع لانه علقه على صفة هي الثبوت أو حكم الحاكم به وقد وجدت سم بخذف (قوله وتثبت) أى بدل وثبوت رؤيته كردى (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محمل الخلاف) قديقال كونه محمل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مشى هذه الصيغة قد تستعمل لغاير الحصر كالاهتمام وبان الحصر اضافى على وجهه المبالغة وبان الحصر لغاير العدل كالصبي والغاسق سم وقوله اضافى لعله من

والاعتكاف دون نحو طلاق
وَجَل علق به نعم ان تعلق
بالرأى عومل به وكذا ان
تأخر التعليق عن ثبوته بعدل
قبل صواب العبارة وتثبت
كبابصله ولا يأتى بالمبالغة
المشعر بالحصر اه ويجاب
بان الحصر هنا المعلوم مما
هو مقرر في شرح الارشاد
أول الطهارة لا محذور فيه
لان ذكره ليس الا لكونه
محمل الخلاف

ولا يثبت أى رمضان بواحد لغير الصيام لخلول دين ووقوع طلاق وعق معلقا بثبوته قبل الشهادة الا ان تعلقت بالشهادة وفي شرحه للشارح ان قضية قوله لغير الصيام ان نوابع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعال رمضان وليس كذلك اه (قوله والاعتكاف) أى كان نذرا لاعتكاف في رمضان (قوله نعم ان تعلق بالرأى الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد مخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان المعتبر في الطلاق المعلق برؤية الهلال بلذا التعليق مر (قوله عومل به) أى مطلقا (قوله وكذا ان تأخر التعليق عن ثبوته) مفهومه انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاء أو دخل رمضان اما لو قال ان ثبت رمضان ثم ثبت بشهادة عدل فيجب الوقوع لانه علقه على صفة الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبوت شرعا وقديو بذلك انه لو علق بالحكم كان حكمنا كم رمضان في حكمه حاكم بعدل فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعليق بالثبوت والتعلق بالحكم اذ كل تعليق على صفة وجدت بل جعلوا الثبوت هنا منزلة الحكم كاتقدم فليستأمل ويجزر (قوله لان ذكره ليس الا لكونه محمل الخلاف) قديقال كونه محمل الخلاف لا يقتضى ذكر الحصر مع كونه ليس من محمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل لغاير الحصر كالاهتمام وبان الحصر اضافى على وجهه المبالغة وبان الحصر بالنسبة لغير العدل

مع علم ما سواه منه من باب أولى ويحتمل ثبوته بالعدل ولو في أثناءه وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه على الاول فن فوائد وجوب قضاء
اليوم الاول الذي بان انه من رمضان (وشرط الواحد صفة العدول) في الشهادة (٣٧٩) (في الاصح لا بعدد امرأة) لانه من

باب الشهادة لا الرواية
نعم يكفي بالاستسور كتحقيقه
في المجموع ولا ينافيه كونه
شهادة لاروايه خلافا لمن
زعم لانهم سألوا في ذلك كما
سألوا في العددا احتاطا
وهو من ظاهره التقوى ولم
يعدل عند قاض وتقبل
شهادة عدلين على شهادته
ولا أثر لرد ديقي بعد الحكم
بشهادته للاستناد الى ظن
معتد نعم ان علم قاضا على به
باطنا لا ظاهرا تعرضه
للعقوبة ويلزم الفاسق
ومن لا يقبل العمل برؤية
نفسه كذا من اعتقد صدقه
في اخباره برؤية نفسه أو
بشوته في بلدته فقد مطالعه
سواء أول رمضان وآخره
على المعتمد والمعتد أيضا
ان له بدل عليه اعتماد
العلامات بدخول شوال اذا
حصل له اعتقاد جازم بصدقها
كجائده في شرح الارشاد
الكبير قيل قوله صفة العدول
بعد قوله بعدل فيسركه فان
العدل من فيه صفة العدول
وزعم ان المرأة والعبد غير
عدلين ممنوع اه وليس
في محله فان العدل له اطلاقان
عدل رواية وعدل شهادة
وعدل الشهادة له اطلاقان
عدل في كل شهادة وعدل
بالنسبة لبعض الشهادات
دون بعض كالأمر أو ما كان

تحريف الناسخ وأصله حقيق بقريته ما بعده (قوله ومع علم ما سواه) أي لا أكثر من عدل سم (قوله
ويحتمل ثبوته بالعدل في أثناءه) أي ومضان بان يشهد برؤيته في ليلة قبل ليلة التي روى فيها يعجب (قوله
فن فوائد) أي الثبوت في أثناء رمضان (قوله الاول) الاول اسقاطه قول المتن (وشرط الواحد صفة
العدول) ولو رأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب
ان توقف وجوب الصوم عليها مر وسبب أي نظر بذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) الى
قوله كجائده في النهاية والمغني لا قوله وهو الى وتقبل (قوله لانه الخ) أي الثبوت بالواحد - د ن ا ية ومعنى
(قوله نعم يكفي بالاستسور الخ) قضيه أنه لا يشترط هنا سلامة من حارم المروعة وهو ظاهر عش (قوله
نعم ان علم الخ) عبارة النهاية ولو علم أي غير القاضي فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له
اذ لا يتصور حزمه بالنسبة والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق
القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فلا قرب أنه كمال لم يشهدوا بناء على أنه ينزل بالفسق اه (قوله
ولا ينافيه) أي الاكتفاء بالاستسور (كونه) أي الثبوت بالواحد (قوله وهو من ظاهر الخ) وفسره الشارح
مر في النكاح بأنه الذي لم يعرف له مفسق وان لم يعرف لم يقوى ظاهرا عش (قوله ويلزم الفاسق الخ)
هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو أخذ برمن اعتقد صدقه لم يحتمل أنه كذلك مر اه سم عبارة
شيخنا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة
أو صبيا أو فاسقا أو كافرا اه (قوله وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكر عند القاضي ومثله في المجموع
برؤيته وجاريته وصديقه نهاية ومعنى قال سم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى ثبت دخول وقتها
بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو فيها
طريقه المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس وخرجه محله اذ لم يعتد صدقه ولا يجري ويفرق بين
الصوم والصلاة فيه نظر ولعل التجبة الاول لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحذر اه أقول كلام النهاية والمغني
والشارح في أواخر الفصل لا في صريح فيما تراه (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي سم
(قوله اعتداد العلامات الخ) أي من إيقاد النار على الجبال وسبع ضرب الطبول ونحوهما ما يعتادون فعله
لذلك نهاية (قوله وزعمه) أي المصنف (قوله عقبه بما بين المراد الخ) أي فان اطلاق العدول كما قال الشارح
منصرف الى الشهادة نهاية زاد المغني بخلاف اطلاق العدول فيصدق بها بالرواية اه قول المتن (وان كانت
السماعة معصية) أي لا تهم بها وأشار به الى أن الخلاف في حالتي الصبي والغيم وقال بعضهم بالافطار في حاله
الغيم دون الصبي وخاتمة قوله المزمع (معصية) من أصبحت السماء انقشع عنها الغيم فهى معصية اه مختار اه عش
(قوله والشئ قد ثبت الخ) رد القائل الأصح القائل بأنه لا يفطر لان الفطر يؤدي الى ثبوت شوال بقول واحد

كالصبي والفاسق (قوله ومع علم ما سواه) أي لا أكثر من عدل (قوله وشرط الواحد صفة العدول) لو رأى فاسق
جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها
مر وسبب أي نظر ذلك في الشهادات (قوله ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو أخبر
من اعتقد صدقه لم يحتمل أنه كذلك مر (قوله وكذا من اعتقد صدقه) هل يجري نظير ذلك في الصلاة
حتى ثبت دخول وقتها بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فيكون جميع ما ذكره من عدم قبول
الفاسق والصبي ولو في ماطر بقاء المشاهدة كالأخبار بطلوع الفجر أو الشمس وخرجه محله اذ لم يعتد
صدقه ولا يجري ويفرق بين الصوم والصلاة فيه نظر ولعل التجبة الاول لم يكن في كلامهم ما يخالفه فليحذر
(قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي

قوله بعدل محتمل لكل منهما عقبه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة وفي عدالة الشهادة عن العبد واضح وعن المرأة
باعتبار ما تقرر أنهما لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فأتضح أنه لا غبار على عبارته (واذا صمنا بعدل) ولو مستورا لعدالة (ولم نزال الهلال
بعد ثلاثين يوما) أفطرنا وجوبا (في الاصح وان كانت السماء معصية) لا كمال العدد كالأمر بعدلين والشئ قد ثبت ضمنا به لا يثبت

فيها مقدسودا كالانساب
والارث لا يشترط بالنساء
ويشترط ضمن الولادة الثابتة
بين ولا يقبل رجوع العدل
بعد الشروع في الصوم كما
رجحه الاذري لان الشروع
فيه كالحكم ومه يؤخذ ان
العدل لا يقبل رجوعهما
حينئذ ايضا وقد يؤخذ من
قوله بعدل زما الحق به من
المستور انه لو صام بقول من
اعتقد صدقه لا يفطر بعد
ثلاثين ولا رؤية وهو متجه
لانا انما صومناه احتياطا
فلا فطره احتياطا ايضا
وفارق العدل بانه حجة شرعية
يلزم العمل بانها خلاف
اعتقاد اصدق (واذ روى
بلد لزم حكمه البلد
القريب) قطعاً لانهما
كبار واحد * (تنبيه) *
ضية قوله لزم الخ أنه بمجرد
رؤيته يبلد لزم كل بلد
قريب منه الصوم أو الفطر
لكن من الواضح انه اذا لم
يثبت بالبلد الذي أشيعت
رؤيته فيها لا يثبت في
القريبة منه الا بالنسبة لكن
صدق المخبر وانه ان ثبت فيها
ثبت في القرية لكن لا بد
من طريق يعلم بها أهل
القرية بذلك فان كان ثبت
بمخبر حك فلابد من اثنين
شهادتين عند حاكم القرية
بالحكم ولا يفي واحد وان
كان المحكوم به يكفي فيه
الواحد لان المقصود اثباته
الحكم بالصوم لا الصوم أو
بمخبر استفاضة فلا بد من
اثنتين أيضا

وهو متمنع نهاية (قوله فيها) كذا في أصله رحمه الله تعالى والانساب بها بصري (قوله ولا يقبل رجوع العدل
الخ) فلو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجح لهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة
الحكم بالشهادة وقال الاذري انه الاقرب ويغفرون باتمام العدة وان لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطرون
الخ فيه خلاف يأتي قال ع ش يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشروا فيه اه (قوله
وما ألحق به الخ) هو على حذف أي التفسيرية (قوله بقول من اعتقد صدقه) أي من نحو الغاسق سم (قوله
لا يفطر الخ) خلافا لظاهر اطلاق النهاية (قوله وهو متجه الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو
صام بقول غير عدل يثقبه ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارح استظهر في شرح الارشاد وجوب الصوم
مع الصحو وترجيح أن يكون أقرب مع الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد
لا بصحو ولا بغيم واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقى ما لو رجح العدل عن الشهادة بعد
شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فبان بج في الاتحاف وشرح الارشاد
منع الفطر هنا كما منع في غالب كتبه فيمن صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال
لانا انما صومنا عليه رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وان الرمي قال
بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلور رجح العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد
الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا متمنع العمل بشهادته مر واذا كان رجوعه قبل الحكم
وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماعة صحبة فهل يفطر ظاهر كل منهم انما يفطر لانهم جوزوا
الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخالف شيخنا في الاتحاف الخ اه والقلب الى ما قاله الاتحاف أميل ع ش
وقوله أطلق الخ لكن سياقه كالصريح في العموم قول المتن (واذا روى بلد لزم حكمه البلد القريب) أي
كبعداد والكوفة نهاية ومعنى (قوله قطعاً الخ) أي لزم وما قطعاً بخلاف (قوله الصوم) أي في أول الشهر
أو الفطر أي في آخره (قوله وأنه ان ثبت الخ) عطف على أنه اذا لم يثبت الخ (قوله بنحو حكم) أي كقوله ثبت
عندى ان غدا من رمضان (قوله عند حاكم القرية) أي أو عند محكم فيها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط
كلهم (قوله بالحكم) أي وأنحوه (قوله اثباته) نائب فاعل المقصود (قوله الحكم الخ) خبران (قوله أو
بنحو استفاضة الخ) هذا كالصريح في ان الاستفاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فليراجع

(قوله وهو متجه) عبارة شرح الارشاد الكبير وتوقف الاذري فيما لو صام بقول من يثقبه ثم لم ير الهلال بعد
الثلاثين مع الصحو أي وليس بعدل كما صرح به الاذري في توقفه ومرح به الشارح في شرح العباب من جملة
توقف الاذري وصرح به أيضا في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الارشاد هنا وبين قوله قبل
ما حصل له اعتقاده جازم بدخول سؤال من العلامات المذكورة فزعمه الفطر بالاعتقاد الجازم
واخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول سؤال بوجوب الفطر اه وذلك لان كلامه السابق في
اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة واخبار غير العدل الذي الكلام فيه هنا ليس
واحد من الشينين كما هو ظاهر والذي يظهر انه يصوم لان اجاب الصوم عليه أولا انما كان احتياطا لاجل
الصوم ولا احتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العيد حرام لان محل حرمة فيمن علم انه
يوم عيد وظاهر تقييده بالصحو أنه يفطر الحادي والثلاثين ان كان غسيما وهو محتمل ويحتمل انه يصوم
نظرا للاحتياط أيضا ولعل هذا أقرب بانتهت وخزم في الارشاد الصغير بوجوب الصوم حاله الصحو ولم
يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام بقول غير عدل يثقبه ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارح
استظهر في شرح الارشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجيح ان يكون أقرب مع الغيم وخزم في الصغير
بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد لا بصحو
ولا بغيم واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا بقى ما لو رجح العدل عن الشهادة بعد شروع
الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فبان بج في الاتحاف وشرح الارشاد الكبير

لذلك فان لم يكن بالبلد من

يسمع الشهادة أو امتنع لم

يثبت عندهم الا بالنسبة لمن

صدق الخبر بان أهل تلك

البلد ثبت عندهم ذلك فعلم

انه لو وجدت شروط الشهادة

على الشهادة فشهادته

على شهادة الزاوي ولو واحدا

كفى ان كان ممن يسمعونها

والا فحكمهم ثم رأيت في

المجموع وغيره تكفي

الشهادة هنا من اثنين على

شهادة واحد اه وهو يؤيد

ما ذكرته آخر (دون

البعيد في الاصح) لخبر مسلم

عن كريب استعمل على

رمضان وانا بالشام فرأيت

الهلال ليلة الجمعة فرأه الناس

فصام معاوية ثم قدمت

المدينة في آخر الشهر

فاخبرني ابن عباس بذلك

فقال لكأنا يناه ليلة السبت

فلا تزال نوم حتى نكمل

ثلاثين فقلت الاتص كنفي

برؤية معاوية فقال لا تكذب

أمرنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الترمذي والعمل

عليه عند أكثر أهل العلم

(والبعيد مسافة القصر)

لان الشرع أنما يط بها كثيرا

من الاحكام واعتبار المطالع

يجوز الى تحكيم المتجملين

وقواعد الشرع تأباه

(وقيل باختلاف المطالع

قلت هذا أصح والله أعلم)

لان الهلال لا يتعلق له بمسافة

القصر ولان المناظر تختلف

باختلاف المطالع والعروض

فكان اعتبارها أولى وتحكيم

(قوله لذلك) أي لان المقصود إثباته الخ (قوله فعلم أنه لو وجدت الخ) مسألة ثبوت رمضان بالشهادة على
الشهادة منصوص عليها في أصل الروضة مع خلاف وتعارض كثير فلا يرجع ثم بصري (قوله كفى) أي
شهادة الاثنين فكان الظاهر الثاني (قوله فحكمهم) أي فلا تكفي الا بالنسبة لمن صدق الخبر ولو واحدا
(قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المن دون البعيد أي كالجزاز والعراق نهاية ومعنى (قوله لخبر مسلم)
الى قوله وقضيته في النهاية والمغنى الا قوله والمراد الى وقال الناج وقوله وكان مستنده الى والشك (قوله ففصام
الخ) عبارة النهاية والمغنى وصاموا وصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء قول المن
(والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله الى تحكيم المتجملين) أي الاخذ
بقولهم بجبري قول المن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا
لرافعي شرح المنهج قول المن (قلت هذا أصح) * فرج * ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتجه أن يكون كنعلم
أدلة القبله حتى يكون فرض عشرين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقا لم رسم على المنهج والتعبير
بالسفر والحضر جرى على الغالب والافعال على محل تكريره الحاضر ون أو تقل كقدمه في استقبال
القبله ع ش وقوله الحاضر ون صوابه العالمون (قوله لان الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقياسا على
طلوع الفجر والشمس وغروبها نهاية ومعنى (قوله والعروض) اعلم أن عرض البلد في اصطلاح أهل
الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء الى جانب الجنوب أو الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من
مبدأ العمارة في الغرب الى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافها فالاقصا على العرض ليس
على ما ينبغي الآن يقال ذكر المطالع اشارة الى الاطوال وخط الاستواء معروض على الارض بين المشرق
والمغرب في أقاليم الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضرب في الاصول دون التواضع)
عبارة النهاية والمغنى والاياعاب في الاصول والامور العامة دون التواضع والامور الخاصة اه قال الجبري
والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب أصالة واستقلالاً بالتواضع الوجوب تبعاً
وهذا هو الظاهر اه (قوله والمراد باختلافها الخ) عبارة الكريدي على بافضل معنى اختلاف المطالع أن
يكون طلوع الفجر أو الشمس أو الكواكب أو غروبها في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه

منع الفطر هنا كما منعه في غالب كتبه فيمن صام بخيار نحو فاسق اعتقد صدقه ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين
على ما مر قال لا تأثمنا عولنا عليه مع رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كذا كروا بن
الرملي قال بالفطر هنا كما قال به في تلك المسئلة فلور جمع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر
وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان
رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحبة فهل فطر ظاهر كلامهم انما فطر
لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجرى على ذلك مر وخالف شيخنا في الاحتياط الخ اه وعبارة شرح الارشاد
الكبير ولو رجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح به مر وتصبح به
عبارة لا تية أيضا فتأمل فليلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقيل يلزم لان شروعهم فيه بمنزلة
الحكم بالشهادة ورجه الاذرى لكنه توقف في الافطار فيما لو أكل العدة ولم ير الهلال والسماء مصحبة
والذي يظهر هنا أيضا أنهم لا يفطرون ولا نسلم ان العلة ما ذكر من ان شروعهم بالحكم بالشهادة من غير
نظر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لتزيله بمنزلة الحكم بها وحينئذ فقال هنا ما مر فيما لو صام
بقول من يثق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الاذرى فيمن صام بقول من يثق به وليس بعدل هل
هو كالعادل هنا أيضا أو يصوم حتما فالذي يتجه انان أو جبننا الصوم بقوله أولا أو جبننا الفطر بقوله آخر
أي وان كانت السماء مصحبة لان فرض توقف الاذرى انما هو مع الصحوة كما صرح به في شرح الارشاد الكبير
ولان المنهاج الذي أخذ الشرح منه ما خالف فيه المحشى واستظهر عليه بعبارة شرح العباب أخذ الصحوة
فليتأمل وان جوزناه أو لا يجوزناه هنا لانه بين أمره على حجة شرعية حتى يستمر على قضيتها بخلاف ما اذا

المتجملين انما يضرب في الاصول دون التواضع كجهنا والمراد باختلافها ان يتباعد الحلال بحيث لو روي في أحد همام بر في الآخر غالبا

التبريزي وتبعوه لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فسر سخا وكان مستنده الاسبقاء وبه ان صح يندفع قول الراعي عن الامام بصور اختلافها في دون مسافة العصر والشك في اختلافها كتحققه لان الاصل عدم الوجوب ومحله ان لم يكن آخرها اتفاقا والا وجب القضاء كما قاله الاذري ونبه السبكي وتبعه الاسنوي وغيره على انه يلزم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك جل سديد كريب فان الشام غربية بالنسبة للمدينة وقضيت ان متى روى في شرق لم يزم كل غربي بالنسبة اليه العمل بذلك الرؤية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة الظاهر كلامهم ووجه كلامهم بان اللازم انما هو الوجوب ودلا الرؤية اذ يمنع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهؤلاء وغيرهم فيما لو دل الحساب على كذب الشاهد بالرؤية والذي يتجه منه ان الحساب ان اتفق أهله على ان مقدماته قطعية وكان المخبرون منهم بذلك عددا لا توردت الشهادة والا فلا وهذا أولى من اطلاق السبكي الغاء الشهادة اذا دل الحساب القطعي على استحالة الرؤية

وذلك مسبب عن اختلاف عرض البلاد أي بعدد ما عن خط الاستواء وطولها أي بعدد ما عن ساحل البحر المحيط الغربي في سائر طول البلد ليس لزوم من رؤيته في أحد همارؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة مشهورة وتختلف طولهما لم يمنع تساويهما في الرؤية اه وتقدم عن الكردى بفتح الكاف الفارسي ما وافقه (قوله قاله في الانوار) وفيه نظر في المجموع بعد بسط الخلاف فصل ستة أوجه يلزم أهل الارض أهل اقليم بلد الرؤية وما وافقه في المطالع وهو استحباب كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض من دون مسافة العصر بل بالرؤية فقط اه فاني الانوار قرر من الرابع وكان وجهه مغايرته للثالث انه أعم حيث لم يتصور الخفاء عنهم لزومهم الصوم وان اختلف المطالع بخلافه على الثالث فانه لا بد من اتفاده المستلزم انه يلزم من رؤيته في أحد همارؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي الامناع ايعاب (قوله وقال التاج التبريزي) نقل المعنى كلام التبريزي وأقره بصري (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الموحدة والختية وزاى نسبة الى تبريز بل بأثر بيجان اه لب السيوطي عش (قوله لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين من الخ) أفتى به الواو لرحمة الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما أفتى به أيضا نهاية قال عش وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه اه وفي الكردى على بافضل وقال القاوي في حواشي المحلى ان ما قاله التبريزي غير مستقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انها تحديدية اه ويمكن ان يجاب عنه بأن مادون الثلاثة المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة كما أن الفقهاء لم يلاحظوه لقائمه اه (قوله وبه ان صح) أي بالاستسقاء (قوله ومحله) أي عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف (قوله ونبه السبكي الخ) أقره النهاية والمعنى (قوله على انه يلزم الخ) أي اذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى (قوله يلزم من الرؤية في البلد الشرقي) أي حيث اتحدت الجهة والعرض نهاية أي يلزم من رؤيته في مكث في مكره في مكره ولا عكس كردى على بافضل (قوله اذ الليل يدخل الخ) أي ومن ثم لو لمات متوارثان أحد هما بالشرق والآخر بالغرب كل وقت والبلده ورثا الغربي الشرقي لتأخر زوال بلده نهاية زاد الایعاب فاذا ثبت هذا في الاوقات لم يمتد في الاهلة وأيضاً فالهلال اذا لم يرب بالشرق لكونه في الشعاع عند الغروب أمكن أن يخرج منه قبل الغروب من المغرب لتأخره عن غروب الشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشيدى قوله مر لتأخر زوال باده الذي ذكره أهل هذا الشأن أن الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض ففي اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وان اختلف العرض واذا اختلف الطول اختلف الزوال وان اتحد العرض خلافا لما هوهمه كلام الشارح مر اه وتقدم عن الكرديين ما وافقه (قوله وقضيته) أي ما قاله السبكي ومن تبعه (قوله وفيه الخ) أي فيما اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه (قوله منافاة الظاهر كلامهم) قد يقال بالتأمل في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع بعلم انه لا منافاة وان المحظ واحد فتدبر واما قوله ووجه الخ فلو تم لو رد على اعتبار اتحاد المطالع أيضا فلي تأمل بصري (قوله والمدار علمه على الوجود) هذا يخالف ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي سم ومراد فيه (قوله اذ قد منع الخ) قد يقال الاستسقاء لعل شاهد لزوم الرؤية في الغربي للرؤية في الشرقي كاف في حصول الظن به وان منع مانع أرضي خفي كسبغ بخار بصري (قوله لهؤلاء) أي السبكي وتابعيه كردى (قوله وكان المخبرون منهم بذلك الخ) برده عليه ان اخبار عدد التواتر انما يفيد القطع اذا كان الاخبار عن محسوس فيتوقف على حسية تلك المقدمات سم وقد يجاب بأن مراد الشارح أن اخبار عدد التواتر عن قطعية تلك المقدمات يفيد ظنا قويا برده عليه من القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه أو جينا عليه الصوم به أولا فانه صار حجة شرعية في حقه فليست مرادها اه وهذا أوجه مما ذكره هنا ونقل عن الاذري اعتماده (قوله شهادة عدل هنا) أي في رمضان (قوله بانه رؤى بيا كذا) ينبغي ان لا يفتى من اعتقد صدق تلك الرؤية وكذا يقال في قوله بان أهل بلد كذا صيام (قوله والمدار علمه على الوجود) هذا يخالف ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر) برده عليه

كل لما قاله بما في بعضه نظر
للمتأمل * (تنبيه) * أثبت
مخالف الهلال مع اختلاف
المطالع لزمنا العمل بمقتضى
أثره لأنه صار من رمضان
حتى على قواعدنا أخذ من
قول المجموع محل الخلاف
في قبول الواحد ما لم يحكم
بشهادة الواحد ما حكم براه
والاوجب الصوم ولم ينقض
الحكم اجبا عما من مقتضى
اثباته أنه يجب قضاء
ما أفطرناه على ما علمنا وان
القضاء فوري بناء على ما قاله
المذولي وأقره المصنف
والاسنوي وغيرهما أنه اذا
ثبت أثناء يوم الشك أى
ثلاثي شعبان وان لم يتحدث
برؤيته أنه من رمضان لزمه
قضاؤه فورا كما يأتي (واذا
لم نوجب الصوم) (على)
أهل البلد الآخر) لاختلاف
مطالعهما (فسافر اليه من
بلد الرواية) انسان (فالاصح
أنه لو اتفقهم في الصوم آخر)
وان أتم ثلاثين لانه بالانتقال
اليهم صار مثلهم وانتصر
الاذري للمقابل بان تكليفه
صوم أحد وثلاثين بلا
توقيف لامعنى له وبان
ماروى أن ابن عباس أمر
كرباب ذلك لم يصح وب تسليمه
فعله انما أمره لثلاثين
به الظن اه واما قاله في الثاني
سهل وأما الاول فليس كما
قال لانه اذا تقر راعتبار
المطالع كان له معنى أى معنى
كما هو ظاهر وأتهم قوله آخر

(قوله واطلاق غيره الخ) أى كالتهاية والغنى (قوله أثبت مخالف الهلال الخ) كأن مراده حكم بقرينة
استشهاده بكلام المجموع لان الثبوت ليس بحكم والحكم هو الذى رفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي
قوله حكمته بأن أول رمضان يوم كذا وان لم يكن حكما حقيقيا كما تقدم في كلام الشارح أولا بدم حكم
حقيقي كان ترتيب عليه حق آدمي محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصبه
الامام عالما بحاله أما اذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا اثر لحكمه بناء على عدم
صحة استخلافه الا حتى في القضاء وانما نهت على ذلك لعموم البلوى بهذا زمانا بصري أقول تقدم عن سمن ان
الشارح حرر في الاتحاف أن قول القاضي حكمته بان غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا
أى فى التحفة وتقدم عنه عن مر أيضا أن الثبوت هنا بمنزلة الحكم (قوله ثم محل ما ذكر الخ) تقدم عن
النهاية ما يوافق (قوله مخالف) أى كالحنفى (قوله ولم ينقض حكمه) ظاهره وان رجع الشاهد عن
(قوله علا الخ) متعلق بأفطرناه (قوله وان القضاء فوري) قد ينظر فيه بان القوراء اوجب في مسألة الشك
لنسبته الى التقصير وأى تقصير هنا اذا تأخر اثبات المخالف عن الاول الا أن يفرض ذلك فيما اذا تقدم ولم
يعلموا به الا بعد ذلك فليست تأمل سم قول المتن (أنه لو اتفقهم) أى وجوب ما غنى ونهاية قال ع ش قال سم على
انهم خرجوا فلو افسد صوم اليوم الآخر فهل يلزمه قضاؤه والكفارة اذا كان الافساد بجما ع فيه نظر ولعل الاقرب
عدم الزوم لانه لا يجب صومه الا بقرينة الموافقة ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادى
والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحذر وقد يقال الاوجه للزوم لانه صار
منهم اه ثم رأيت في حج في أول باب المواقيت ما نصرح بعدم لزوم الكفارة اه أقول ويأتى عن سم عن
قريب ترجيح لزوم القضاء مطلقا (قوله وان أتم) الى قوله وانتصر في النهاية والغنى (قوله وان أتم ثلاثين
الخ) * فرع * لو صلى المغرب في بادئ شهره ثم سار لبلد مختلفه المطالع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب
فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كما في نقله يره من الصوم أولا كالموصلى الصبي ثم لمغ في الوقت لا يلزمه إعادة
الصلاة ترددوا الاول ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمدته بخطه في هامش شرح الروض ويوجه
الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بان من شأن الصلاة أن تكرر وتكثر فلو أوجسنا إعادة كان مظنة المشقة
أو كثرتها وبأن من لازم الصوم في محل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه بخلاف الصلاة فان من شأنها
التقدم والتأخر في الاداء ولو عيى في بلده وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها اصيام وأرجنا
عليه الامساك معهم ثم أصبح معي دمعهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظر ويتجه عدم الزوم سم وقوله
ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرح في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف ويبادر بالفتا ما يوافقته ونقل
الجبري عن الزياى ما يخالفه وقوله ويتجه عدم الزوم تقدم عن ع ش أنفعا عن التحفة في أول باب
المواقيت ما يؤيده (قوله للمقابل) أى القائل بوجود الانقار (قوله بالتوقيف) أى بلائص من الشارع
(قوله بذلك) أى الصوم (قوله في الثاني) أى ان ماروى أن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أمر الخ (قوله
كان له معنى الخ) قد يقال اعتبار المطالع في الحان غير أهل البلد الرواية بأهلها لا تأتى عنه قواعد الشرع بخلاف
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأتى عنه قواعد الشرع فاحتاج الى التوقيف (قوله في يومه) أى
المختص بيده وهو اليوم الاول (قوله لم يقطر الخ) وفي حواشى المغنى لمؤلغوه لوسافر في اليوم الاول من صومه
ان الخبر عدد التواتر انما يفيد القطع اذا كان الاتحاف عن محسوس قيو وقف على حسنة تلك المقدمات
والكلام فيه (قوله وان القضاء فوري) قد ينظر فيه بان القوراء اوجب في مسألة الشك لنسبته الى تقصير
اذا تأخر اثبات المخالف عن الاول الا أن يفرض ذلك فيما اذا تقدم ولم يعلموا به الا بعد ذلك فليست تأمل (قوله
وأفهم قوله آخر انه لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أى يوم بصومه وحيث
في الافهام حازة (قوله لم يقطر) قد يقال هاجز له الفطر وقضاء يوم كفى قوله الا أن عيى معهم وقضى يوما
بجامع انه في كل صار حكمه حكم المتنقل اليهم وان كان هذا في الاول وذلك في الآخر فليست تأمل فان الوجه

أنه لو وصل تلك البلدة في يومه لم يقطر وهو وجه

الى بلدة بعيدة أهلها مفطرون كان حكمه حكمهم اه وهذا هو الموافق لمصحح الشيخين أن العبرة في المسافر
بالحمل المنتقل اليه وإذا صححوا وجوب الامساك الآتي ثم رأيت الغاضل المحشي قال قد يقال هاجاز له الفطر
وقضاء يوم كافي قوله الآتي عيدهم وقضى يوما بجماع أنه صار حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في
الاول وذلك في الآخرة فليتاأمل فان الوجه التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما
بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتاأمل انتهى اه بصري ونقل
الجل عن بالخرمة عن حاشية الروضة للسيد ودي مثل ما مر عن حواشي المغني وكذا نقله الحاي عن موهبته
فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حج ووافقهم عند شيخنا موه ولو كان هو الرائي للهلل وعلمه
يلغز فيقال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطر ابلا عذر اه وعلى هذا القول المصنف آخرا ليس بقيد
(قوله كما قدمته الخ) عبارته هناك وبوجه بأنه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم الا ما هو
أضعف منها وهو استحباب المنتقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخر صاعا فانقل في ذلك اليوم لبلد عيده فانه
يفطر لانه عارض الاستحباب ما هو أقوى منه وهو الرؤية اه (قوله الفطر) أي آخر صام (قوله اذا ثبت
ذلك عندهم) اما بشهادته ان كان عادلا رأى الهلال أو بطريق آخر كركدي (قوله لزمه الخ) أي المسافر
وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بشوته كما مر قول المتن (ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية الخ) فلو
فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطرا الى البلد الاول بأن بيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد
الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم
وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عندهم) أي وجوبه بالمعنى ونهاية (قوله أفطر) ينبغي وجوبه باسم
(قوله وان كان) الى قوله وصورته في النهاية والمغني (قوله بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء الخ) لو كان في
هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه أدخل به فالوجه وجوب قضائه وان كان صام تسعة
وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في
المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتاأمل سم وكان حق هذه القولة ان تكتب على قول المصنف فالاصح أنه
يوافقهم أو على قول الشارح هناك لانه بالانتقال اليهم الخ فتأمل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهره وان تم شهر
المنتقل عنهم ونوجه بأنه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كله ناقص بل صار ناقصا في
حقه سم (قوله لانه يكون) أي الشهر قول المتن (سقيته) أي مثلانهاية قول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر
أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البادية أو الى مكان قريب أو بعيد منها حيث وافقه في المطالع بل قد يقال
لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله لان

التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صام
مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليتاأمل (قوله فليزم أهل الحمل المنتقل اليهم الفطر) أي آخر (قوله في المتن
ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطرا الى البلد
الاول بأن بيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد الرؤية ثم رجع منها الى الاول فيتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء
يوم لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه (قوله أي أفطر) ينبغي وجوبه باسم (قوله بخلاف
ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء الخ) لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه أدخل به
فالوجه وجوب قضائه وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذراكه وجب عليه صومه فاذا فوته استقر في
ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليتاأمل (قوله فانه لا قضاء الخ) ظاهره وان
تم شهر المنتقل عنهم ونوجه بأنه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كله ناقص بل صار ناقصا
في حقه (قوله في المتن الى بلدة بعيدة) وظاهر أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البادية أو الى مكان قريب أو بعيد
منها حيث وافقه في المطالع بل قد يقال لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كما قدمته بما فيه قبيل
قول المتن ويبادر بالغائب
أما اذا أوجبناه لاتفاق
مطالعهما فليزم أهل الحمل
المنتقل اليه الفطر ويقضون
يوما اذا ثبت ذلك عندهم
واللزيمه الفطر كلو رأى
هلال شوال وحده (ومن
سافر من البلد الآخر
الذي لم يرفيه (الى بلد الرؤية
عيد) أي أفطر (معهم)
وان كان لم يصم الاثمانية
وعشرين يوما ما صار
مثلمهم (وقضى يوما) اذا عيده
معهم في التاسع والعشرين
من صومه كما يصله لان
الشهر لا يكون ثمانية
وعشرين بخلاف ما اذا عيده
معهم يوم الثلاثاء فانه
لا قضاء لانه يكون تسعة
وعشرين (ومن أصبح
معيدا فسادت سقيته الى
بلدة بعيدة) عن بلده بان
تخالفها في المطالع (أهلها
صيام) وصورته بالتعابر
مسئلة الاصح الاول انه تم
وصل اليهم قبل أن يعيد
وهنا بعد ان عيده ويبدل لذلك

المراد الخ أي ولذا عبر المنهج بالحل (قوله أنه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى والافهم بعبر ثم بصام ولا هنا بامسك سم (قوله ووقع لبعضهم الخ) عبارة النهاية والمعنى وتصوروا المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم اه وفي الكردى عن الرافعي في العز يزايوا فقهه وظاهر أن التصو والثاني يحتاج الى ما قاله الشارح والالزم التكرار وان التصو بالاول لا يناسب لغرض الكلام في اختلاف المطالع قول المتن (فلاصح أنه بمسك الخ) ينبغي أن يشترط قصد الامسالك الواجب فلا يكفي الامسالك مع الغفلة او لغرض آخر مر اه سم (قوله لما تقرر راج) هل يلزمه قضاؤه اذا كان يوم الثلاثين أخذ من التعليل فيه نظر وينجبه أنه ان وصل اليهم ثم لم يلزمه قضاؤه لأنه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول وان وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه ان لم يصمه بقي ماله كان هذا اليوم أحدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره وأفطره فهل يلزمه قضاؤه فيه نظر وقياس أنه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه أحدا وثلاثين لأنه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين سم * (فائدة) * يسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والاعان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله الله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني أسألك خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وممرتين هلال خير ورشد وثلاثا أمنت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا واما بشهر كذا لا اتباع في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن أن يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترويه ولا نها المنجية الواقعة اه قال ع ش قوله مر يسن عند رؤية الهلال الخ هو ظاهر اذا رآه في أول ليلة أماله رآه بعدها فالظاهر عدم سنه وان سمي هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليل وان كان عدم رؤيته له لضعف في بصره وينبغي أن المراد برؤيته العلم به كالأعي اذا أخبر به والبصير الذي لم يره ما منع اه

انه عبر ثم بصام وهنا بامسك
ووقع لبعضهم تصوره بغير
ذلك مما فيه نظر (فلاصح
أنه بمسك بقية اليوم) لما
تقرر ان صار مثلهم

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله أنه عبر ثم بصام وهنا بامسك) لعله حكاية بالمعنى والافهم بعبر ثم بصام ولا هنا بامسك (قوله في المتن فلاصح أنه بمسك بقية اليوم) ينبغي أن يشترط قصد الامسالك الواجب فلا يكفي الامسالك مع الغفلة أو لغرض آخر مر (قوله فلاصح أنه بمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاؤه اذا كان يوم الثلاثين أخذ من كونه صار مثلهم فيه نظر وينجبه أن يقال ان وصل اليهم ثم لم يلزمه قضاؤه لأنه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لتمكن شغل ذمته بصومه وان وصل اليهم قبل الفجر لزمه صوم ذلك اليوم وقضاؤه ان لم يصمه لأنه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليست له ويحتمل أن يقال انه بوصول اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقه فيلزمه قضاؤه فليست له بقي ماله كان هذا اليوم أحدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل فجره وأفطره فهل يلزمه قضاؤه فيه نظر وقديقال قياس أنه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه أحدا وثلاثين لأنه بطريق العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين * (فرع) * لو صلى المغرب في بلد غربت شمس ثم سار لبلد مختلفا الماطع مع الاولى فوجد الشمس لم تغرب عنها فهل يجب عليه إعادة المغرب لأنه بوصول اليها صار له حكم أهلها كما في نظيره من الصوم أولا ككلو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة ترددوا الاول هو ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي والثاني هو ما اعتده بخطه في هامش شرح الروض ونوجه بالفرق بينه وبين الصوم بان من شأن الصلاة أن تتكرر وتكثر فلو أوجبنا الاعادة كان مظنة المشقة أو كثرة ما بان من لازم الصوم في المحل الواحد الاتفاق فيه في وقت أدائه من غير أن يتقدم أو يتأخر أحد على غيره بخلاف الصلاة فان من شأنها التقديم والتأخر في الاداء فلو لم يوجب موافقة المنتقل اليهم في الصوم تحققت المخالفة ولو لم يوجب موافقتهم في إعادة المغرب لم تحققت المخالفة فليست له ولو عيذ ببلده وادى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة لبلدة أهلها صيام وأوجبنا عليه الامسالك معهم ثم أصبح معيذا معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظر وينجبه عدم لزوم لان غاية الامران تأديتها ببلده ووقع تحجيبه لا وهو حاز وان كان المؤدى أو المستحق أو المال وقت الوجوب ببلدة

* (فصل في النية) * (قوله أي لا بد منها) إلى قوله والاصل في النهاية والمغنى الاقوله كذا إلى ولا يجزئ وقوله غالباً إلى المتن (قوله لما صار الخ) أي لخبرنا عما لا يعمل بالنيات نهائية ومعنى (قوله ولا تسكني الخ) الاولي فلا الخ كافي النهاية (قوله ولا يشترط التلفظ الخ) لكنه ينسب شيخنا (قوله قطعهما كذا قاله الخ) القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الرخصة وغيره من مبسوطات المذهب كالجواهر فلا يرد عليه قول الشارح وينافيه الخ لان البنو وي صرح في الرخصة في الصلاة بتعليط قائله وجه تغليطه على ما يفهم من العززان قائله أحسنه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور بينوا النص بطريق آخر لا ينافي في المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العززان بصرى (قوله وينافيه الخ) قد تمنع المناقاة ذغاية المحكى أنه عام وهو لا ينافي الخاص سم وفيه تأمل (قوله ان موجب التلفظ) أي من أوجه كرده (قوله يطرده) أي وجوب التلفظ بالنية (قوله ان قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعاقب) أي وان لم يقصد الاتيان به أولاً لان الاتيان به بعد النية ابطال لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها ابطال لها وهي تقبل الابطال بخلاف الطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن ابطاله سم (قوله ولا ان أطلق) فيه نظر نظير ما تقدم في نية الوضوء فان النية محلها القلب وجرى ان لفظ على لسانه من غير قصد اعنائه المنافي للجزم بالنية لا يقتضي تردداً فيها ثم راجع كلام الشيخين فربما ينهما لم يتعرض المسئلة المشبهة في الصلاة وعبارتهما فيها انصه ولو عقب النية بقوله ان شاء الله بالقلب وباللسان فان قصده التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضر وان قصد الشك لم تصنع صلاته انتهت وفسرى الخادم الشك بالتعلق فالخاصل أنهم ما لم يتعرضوا لاطلاق لعدم تعاقبها في القول القاي ولعدم ضررها في اللفظ فيما يظهر لما ذكرته فليست تأمل حتى التأمل بصرى أقول قوله لعدم تعاقبها في القول القاي يشهد بخلافه وجدان وقولهم انما تصور المعاني بالنسبة اليها باللفظها الذهنية ثم رأيت في الالغاب والنهاية ما نصه ويشترط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعنوم فلو أحضر بباله الكلمات ولم يدر معناها لم يصح اه وهذا مرجع فيما قلت وفي سم مانصه قوله ولان أطلق قد يشكل بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه الا عند قصده وقد يفرق بأن وضعها التعليق المبطال والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق وهذا بناء على وجود دال المشيئة في الذهن (قوله التسكر الخ) أي أو الشر بل دفع العطش عنه ثم اتمها به ومعنى (قوله من تناول مقطر) أي من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف الفجر أي خوف طلوع الفجر مع خطور الصوم بباله كذلك كفاه ذلك لان خطور الصوم بباله كذلك مع فعل ما عين عليه أو ترك ما ينافيه يتضمن قصد الصوم ايعاب ونهاية ومعنى والذي يتجه في هذه المسائل أنه ان وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره أجراً بلا شك وأما الاكتفاء بمجرد التصور والاستحضار فيبعد كل البعد لخلوه عن حقيقة النية سدد عمر البصري (قوله غالباً) هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالايعاب والنهاية والمغنى (قوله وبه يندفع ما لا ذرى) أي قول الاذرى معترضاً على الشيخين ان خطو وما ذكر بباله لا يكفي فان أريد به العزم على الصوم بالصفت المعتبرة فهذه نية جازمة فلا يبقى لما ذكر من السحور وغيره معنى ايعاب ولا يخفى على المذهب أن اعتراض الاذرى أقوى من دفعه ولذا

* (فصل في النية وتوابعها) * (النية شرط للصوم) أي لا بد منها لصحته كما بباله اذ هي ركن داخل في ماهيته لما صار في الوضوء وغيره ومحلهما القلب ولا تسكني باللسان وحده ولا يشترط التلفظ بها قطعاً فيهما كذا قاله شارح وينافيه ما حكاه غيره من موجب التلفظ بالنية طرده في كل عبادة وجبت لها نية ويصح تعقيبها بان شاء الله ان قصد التبرك لا التعليق ولان أطلق ولا يجزئ عنها التسكر وان قصده التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مقطر خوف الفجر ما لم يخطر بباله الصوم بالصفت التي يجب التعرض لها في النية لان ذلك يستلزم قصده غالباً كما هو ظاهر وبه يندفع ما لا ذرى هنا (ويشترط لقرضه) كرمضان

أخرى كما اعتمد ذلك شيخنا الشهاب مر والبدن في زكاة الفطر نظير المال في زكاته فليست تأمل * (فصل في النية) * (قوله وينافيه ما حكاه غيره الخ) قد تمنع المناقاة ذغاية هذا المحكى انه عام وهو لا ينافي الخاص (قوله ان قصد التبرك) أي وحده (قوله لا التعليق) أي وان لم يقصد الاتيان به أولاً لان الاتيان به بعد النية ابطال لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها ابطال لها وهي تقبل الابطال بخلاف نحو الطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن ابطاله سم (قوله ولا ان أطلق) قد يشكل بنظيره من نحو الطلاق حيث لم يؤثر الشرط فيه الا عند قصده وقد يفرق بأن وضعها التعليق المبطال والنية تتأثر بالابطال المتأخر بخلاف نحو الطلاق (قوله لان ذلك يستلزم قصده غالباً) قيد القيد ساقط من نحو شرح الروض (قوله في المتن ويشترط لقرضه التيبث) أي

مال إليه السيد البصري كما مر آنفا قول المتن (التبني) أي خلافاً لابي حنيفة يعاب (قوله أداء وقضاء) متعلق برمضان (قوله وكفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أي فيما بين غروب الشمس إلى أول نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجزه نهاية ومعنى) (قوله وإن كان الخ) أي صوم المميز (قوله كصـ) لأنه المكتوبة أي كما يجب القيام في صلاته المكتوبة لذلك يعاب (قوله للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام الخ) وهو محمول على الفرض بقربينة الخبر لا آتى فإن لم يبيت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع نفلاً وجهان أو جههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلاً إن كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء يصح نفلاً في غير رمضان شرح مر اه سم (قوله لأنه عبادة الخ) ولظاهر الخبر نهاية ومعنى (قوله في أخذ هذا) أي اشتراط التبني لكل يوم (قوله لأن ذلك) أي قول المصنف الآتى الخ (قوله والقائل بالاكْتفاء به الخ) هو الإمام مالك ولا بد من تقليده في ذلك كلفي فتح الجواد وغيره وسن أن نسي في رمضان حتى طلع الفجر أن نوى أول النهار لأنه يجزئه عند أبي حنيفة قال في الإيعاب هو ظاهر أن قلده والافهو تلبس بعبادة فاسدة في عقيدته وهو حرام انتهى اه كرى على بأفضل (قوله عنده) خبر مقدم للمصدر المأخوذ مما بعده والخلة خبر والقائل الخ ولو قال الكمال عنده ذلك كان أنحصراً وأظهر (قوله وهذا) أي قوله لأن ذلك الخ (قوله إذا اتخذ كره) أي المصنف القول الآتى (قوله ومن ثم) أي لأجل عدم حسن توجيه السنوى (قوله ردهم الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام السنوى بالنظر لما تعطيه العبارة فأنه مضرورة في رمضان وليس غيره معلوماً منه بالأولى كهلوه واضح ولا بما سواه لاحتمال توهم الفرق أذ رمضان حقيق بأن يحتاط له لا لا يحتاط لغيره بصرى وقد يقال إن ما ذكره إنما يلاقى الرد المذكور ولو لم ينعى صاحبه عدم صحة توجيه السنوى لعدم حسنه كما هو قضية سباق كلام للشارح (قوله ولو شك) أي قوله وإنما لم يؤثر في النهاية والمغنى الآية وهو ضعيف إلى المتن (قوله ولو شك الخ) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الإرشاد للشارح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجزه ومثله ما لو شك عند النية في أنهما مقدمة على الفجر أو لا لأن الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك أكانت قبل الفجر أو بعده انتهت اه سم وقوله عبارة شرح الإرشاد الخ أي والنهاية والمغنى وشرح بأفضل

فإن لم يبيت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع نفلاً وجهان أو جههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلاً إن كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء يصح نفلاً في غير رمضان شرح مر اه (قوله أداء وقضاء) ينبغي أن يتعلق بقوله لغرضه لا بقوله كرمضان لأنه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يتأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينافي تعلقه به لأن نصب قوله ومنذوراً ينع من ذلك ويرحب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه بمرضان وعطف كفارة على رمضان وهو منذور ومنع نصبه (قوله ولو شك) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح قائله بتقصيره فيما نحن فيه بتأخير النية الموقوع في الشك بخلافه ثم فانه ملزم بالعمل بقضية أن غداً من رمضان من غير وجود تقصير منه وبعبارة أخرى تردده ثم يأتي شرعاً لوجوب الاستصحاب وصوم الغد فلا أثر له بخلافه هنا فليتأمل وعبارة شرح الإرشاد للشارح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجزه ومثله ما لو شك عند النية في أنهما مقدمة على الفجر أو لا لأن الأصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك أكانت قبل الفجر أو بعده اه (قوله ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح) أي شك حال النية ووجه عدم الصحة أن التردد في النية يمنع الجزم باعتبارها ويؤخذ من ذلك أن من شك في بقاء الليل لا تصح نيته وطريقه أن يحتج بما ظن بالاحتياط بقاءه صحته نيته وهذا بخلاف ما لو أكل مع الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا الأصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وإنما أثر الشك في النية لأنه ينافي الجزم باعتبارها كما تقره فالدرك في عدم صحة النية وعدم البطالان بالأكل

أداء وقضاء وكفارة ومنذور
وصوم استسقاء أمر به
الإمام (التبني) أي يقع
النية فلا أي فيما بين
غروب الشمس وطلوع
الفجر ولو في صوم المميز
وإن كان نفلاً لأنه على صورة
الفرض كصلاته المكتوبة
وذلك للخبر الصحيح من لم يبيت
الصيام قبل الفجر فلا يصام
له والأصل في النفي حمله على
نوع الحقيقة لا الكمال إلا
للدليل وبشرط التبني
لكل يوم لأنه عبادة مستقلة
واختلفوا في أخذ هذا من
قوله الآتى صوم غد والحق
أنه لا يؤخذ منه خلافاً للسبكي
ومن تبعه لأن ذلك في الكمال
والقائل بالاكْتفاء به في
ليلة عن بقية الشهر عنده
أن الكمال ذلك وهذا أولى
من توجيه السنوى لعدم
الأنه مذابنه اتخذ كره في
رمضان خاصة ومن ثم رد
بعدم الفرق بين رمضان
وغيره ولو شك هل وقعت
نيته قبل الفجر أو بعده
لم يصح

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعها الخ) أي ولعدم الجزم في النية يؤخذ منه أن من شك في بقاء الليل لا يصح نيته وطريقه ان يجتهد فاذا ظن بالاجتهاد بقاءه صححت نيته وهذا بخلاف ما لو أكل مع الشك في بقاء الليل فلا يبطل صومه اذا كان الاصل بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وانما أثر الشك في النية لانه ينافي الجزم المعتمد فيها فالدرج في المقامين مختلف سم (قوله بخلاف مالونوى الخ) وفارق ما مر المصرح به في المجموع بعبر وض الشك هنا بعد النية ايعاب (قوله هل طلع الخ) أي هل كان الفجر طالعاً عند النية أو لا سم (قوله ولو شك نهاراً في النية الخ) أي شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل أو النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر الخ لان ذلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية عين الثانية المتقدمة في قوله بخلاف مالونوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الفجر فواوجها لطلاق الصحة هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهاراً الخ) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ويقارن نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم وكالصلاة الموضوع فيض الشك بعد الفراغ منه في نيته كما أفتى بذلك شيخنا المذكور أيضاً سم (قوله بعد مضى أكثره) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولا نسب ولو بعد مضى الخ بصري أي كافي المعنى (قوله وهو ضعيف الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة عما ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرى صح أيضاً لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية قبل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر أخذ من قولهم في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجاب بمرح به في الروضة في باب الحيض والفرق بينهما وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة للتضييق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أي ولو كان التذكر بعد سنين وقوله مر ولو صام ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية خصاله ايه نظر والظاهر التسوية وقوله مر بطلت الخ أي بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه اه ع ش (قوله والا فلا) جزم به في شرح بافضل وكتب عليه ما الكردى ما نصه كذلك الاسنى وفي التحفة والامداد وفتح الجواد عن الأذرى وأقره أن التذكر بعد الغروب كهو في النهار وفي النسخة التي كتب ابن المقيم حاشيته على التحفة من التحفة أن بحث الأذرى ضعيف فخره اه أي فان نسخ التحفة هنا مختلفة (قوله لصحة النية) عبارة عن النهاية والمعنى في التبييت اه والمآل واحد (قوله لا طلاق التبييت الخ) أي فيكون ولو من أوله معنى ونهاية (قوله وكل مقطر) عبارة عن النهاية والمعنى وغيرهما من منافي الصوم اه (قوله وكل مقطر) أي وكذا الجنون

مع الشك فيها مختلف فتأمل (قوله ثم شك الخ) ينبغي أن يشمل ما لو كان الشك عند الطلوع في ان الطلوع كان عند النية أو تأخر عنها وتعارف هذه الحالة المسئلة السابقة أعني الشك هل وقعت النية قبل الفجر أو بعده بانه هنا تحقق وقوع النية في حالة يسوغ فيها استحباب الليل ولا كذلك في تلك فتأمل (قوله ثم شك هل طلع الفجر) أي هل كان طالعاً عند النية (قوله ولو شك نهاراً في النية أو التبييت) أي شك هل وجدت منه النية أو لم توجد أو علم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل أو النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده الخ لان ذلك علم فيها وجود النية في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله ولو شك نهاراً) خرج ما لو شك بعد الغروب فانه لا يؤثر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي واستدل بتصريحهم بذلك في الكفارة وعبارة الروض وشرحه في باب الكفارة فان شك في نية صوم يوم بعد الفجر راعى من الصوم ولو من صوم اليوم الذي شك في نيته لم يضر اذا لا أثر للشك بعد الفراغ من اليوم ويقارن نظيره في الصلاة بأنها أضيق من الصوم اه وكالصلاة الموضوع فيض الشك بعد الفراغ منه في نيته كما أفتى بذلك شيخنا المذكور أيضاً (قوله قال الأذرى الخ) اعتمد ما قاله مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) أي أو بعد أزمنة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مقطر) أي وكذا الجنون والنفاس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها
ليلا اذا الاصل في كل حادث
تقد به باقر بزمان بخلاف
مالونوى ثم شك هل طلع
الفجر أو لا لان الاصل عدم
طلوعه للاصل المذكور
أيضا ولو شك نهاراً في النية
أو التبييت فان ذكر بعد
مضى أكثره صح كافي
المجموع قال الأذرى وكذا
لو تذكر بعد الغروب فيما
يظهر اه فقول الأوزان
تذكر قبل أكثره صح والا
فلاضعيف (والصحيح أنه
لا يشترط) لصحة النية
(النصف الآخر من الليل)
أي وقوعها فيه لا طلاق
التبييت في الخبر الشامل
لجميع أجزاء الليل (و) الصحيح
(أنه لا يضر الا كل والجماع)
وكل مقطر

الارادة لانها تزيل التاهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لانه تعالى اباح الاكل الى طلوع الفجر (٣٨٩) (د) الصحيح (انه لا يجب التجديد

اذا نام ثم تنبسه) لان النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للتجبر لم يضر قطعاً نعم لو قطع النية قبله احتاج لتجديدها قطعاً لانه انما ينافيها نفسها بخلاف نحو الاكل والامساك يؤثر قطعها انما راعى الاعتماد لانها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولان القصد الامساك بالنية المتقدم قد وجد به فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح انفصل بنية قبل الزوال) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يومها فقال هل عندكم من غداء قالت لا قال فاني اذا صوم والغداء يفتح الغبن وبالمهمة والمسد اسم لما يؤكل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلو معظم العبادة عنها وتنقطع النية على ماضي فيكون صائماً من أول النهار لانه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بان يخلو من الفجر عن كل مفطر والالم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف ان الصوم انما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر تعاطي مفطر فيه وأشار المصنف الى فساده وأن روايته المتسوية له عن جع

والنفاس شرح مراهيم (قوله الالردة الخ) عبارة الغنى والنهاية نعم ان رفض النية قبل الفجر ضرر لانه ضدها وكذا الوارد بعد ما تولى الاثم أسلم قبل الفجر اهـ وينبغي مسئلة الرضى في قول الشارح نعم لو قطع النية الخ قول المتن (بعدها) أى النية وقبل الفجر معنى قال سم ينبغي أو معه لان ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الرد اهـ وانظر ما أدخل بالحق قول المتن (وأنه لا يجب التجديد الخ) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف عـش (قوله ولو استمر) أى النوم (قوله قبله) أى الفجر (قوله فاستحال الخ) يتأمل (قوله ولان القصد الخ) لم ذلك سم (قوله وبه فارق الخ) قد يقال والغرض من الصلاة أفعال بنية مقترنة بالنهاية ينبغي ان لا تضر بنية القطع فالاولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاج لهما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الدوام بخلافها لانه قول هذا كما صاير على المطلوب بصرى (قوله بطلان نحو الصلاة) أى كالوضوء قول المتن (ويصح النفل الخ) أى ولو نذر انما هو حديث بقال للصوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حلبي اهـ بجبري (قوله دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها يومها الخ) ويوما آخر هل عندكم شيء قالت نعم قال اذا أظطر وان كنت فرضت الصوم نهاية ومعنى أى قدرت عـش (قوله والغداء الخ) عبارة النهاية والغنى واختص بما قبل الزوال للخبز والغداء الخ والعشاء لما يؤكل بعده اهـ (قوله بفتح الغين الخ) أى وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً عـش (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وان قل جد الكن في الايمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يثبت بأكل لقمة يسيرة من حلف لا يتغدى ومنه ما اعتدما يسمى به فطوره وأكثر شرب القهوة وأكل الشريك عـش (قول المتن والعجيج اشتراط حصول الخ) أى في النية قبل الزوال أو بعده مغسًى ونهاية (قوله وشعطف الخ) أى على القولين (قوله بأن يخلو) الى المتن في النهاية والغنى المعنى الاقوله والمقابل الى ويستثنى (قوله بأن يخلو الخ) عبارة النهاية والغنى بان لا يسبقها مناف اهـ زاد المغنى للصوم ككفر وجاع وأكل وجنون وحيض ونفاس اهـ (قوله عن كل مفطر) أى وما ناع كحوض حيض كالماء ظاهر وبه يعلم ما في صديعه بصرى (قوله مقصود الصوم) وهو خلو النفس عن الموانع في اليوم بالكلية بمعنى (قوله والمقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يشترط ومحل الخلاف اذا قلنا انه صائم من وقت النية اما اذا قلنا انه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى يثاب على جميعه اذ صوم اليوم لا يتعص كفى الركعة باذراك الركوع فلا بد من اجتماع شرائط الصوم من أول النهار جزماً اهـ (قوله وأشار المصنف) أى بقوله والصحيح (الى فساده) أى المقابل كردى (قوله وأن رواية الخ) أى والى الخ (قوله له) أى للمقابل (قوله رد عليه الخ) أى على المتولى (قوله ويستثنى الخ) فائدة الاستثناء القطع لاغدير بصرى عبارة سم قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالفطر والاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لوطن من عادته صوم الاثنين مثلاً ان اليوم غير الاثنين فأكل مثلاً لم تبين لم يصح صومه لانه أكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه بخلافه انما نقل عن بعضهم (قوله ولم يبالغ الخ) أى فان بالغ ووصل الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بانه انما أظطر به في الصوم لتولده من مكر وبخلافه هنا فان المبالغة في حقه

الارادة) في العباب وان اردت بعدها أى النية ثم أسلم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه ان الوجه البطالان (قوله في المتن بعدها) ينبغي أو معه لان ذلك لا ينافيها بخلاف نحو الرد (قوله فاستحال رفعها) يتأمل (قوله ولان القصد الخ) لم ذلك (قوله ويستثنى على الاول الخ) قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن السبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالفطر والاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لوطن من عادته صوم الاثنين مثلاً ان اليوم غير الاثنين فأكل مثلاً لم تبين لم يصح صومه لانه أكل متعمداً وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه بخلافه انما نقل عن بعضهم انه نقل عن شيخنا الشهاب الرملى خلاف ذلك وهو صحة الصوم فليتأمل

من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحيحة ومن ثم رد عليه غير واحد بان ذلك من فقرده ويستثنى على الاول ما لو أصبح ولم ينو صوماً متضمنه لم يبالغ فسبق الماء الى جوفه ثم نوى صوم تطلق

صح سواء أفلنا يعطى بذلك أم لا (ويجب التعيين في الغرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم غدًا من رمضان أو الكفارة وإن لم يعين سبها فان عين وأخطأ لم يجزى أو النذر لأنه عبادة مضافة إلى وقت فوجب التعيين كما كتوبة نعم لو تبين أن عليه صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذر أو كفارة أجزأهنية الصوم الواجب وإن كان مترددًا للضرورة ولم يلزمه السك كمن شك في واحدة من الخمس لأن الأصل بقاء وجوب كل منها وهنا الأصل راحة الذمة ومن ثم لو كانت الثلاثة عليه فإدى اثنين وشك في الثالث لزمه السك أما النفل فيصح بنية مطلقة نعم بحث في المجموع اشتراط التعيين في الراتب كعرفة وما يتبعها ما يأتي كراتب الصلاة فلا يحصل غيرها معها وإن نوى بل مقتضى القياس أن ينهها مبطله كولو نوى الظهور ستة أو ستة الظهر وستة العصر وألحق به الاستنوي ماله سبب كصوم الاستسقاء إذا لم يأمر به إلا كصلاته وهما واختان إن كان الصوم في كل ذلك مقصودًا لذاته أما إذا كان المقصود وجود صوم فيها وهو ما عده غير شرطي واحد فيكون التعيين شرطًا للسكال وحصول الثواب عليها بخصوصها لا الأصل الصحة نظير ما مر في تحية المسجد (وكاله)

مندوبة لكونه ليس في صوم فليست له عيش وقد يجاب بأن المدار هنا على سبق مفطر ولو كان تناوله مطلوبًا (قوله صح) وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مر أي كالأكل مكرها ولا يتصور هنا إلا كل ناسيا خلافا لما يتوهم مر اه سم قول المتن (ويجب التعيين الخ) أي ولو من الصبي كافي المستقي عن المجموع بصري ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله الفقهاء أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد من قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه في الباقي لأنه كالمجنس واحد أسنى ونهاية ومعنى قول المتن (في الغرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره فوجهان أو جهتهما كما قال الأذري الصحة من الغلط لا العامد لتلاعبه شرح مر اه سم (قوله) بأن ينوي (إلى قوله نعم بحث في المغنى) (قوله أو النذر) أي وإن لم يعين نوعه نهاية ومعنى كذا تكرر رأول حاج شيخنا (قوله مضافة إلى وقت) قديش كل في الكفارة والنذر بالمطلق الآن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يخفى ما فيه سم (قوله كالمكتوبة) أي كالصلوات الخمس فالنوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته لم يكف أيعاب ونهاية أي لأنه في الأولى يحتتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتتمل القضاء والاداء عيش وقوله وفي الثانية الخ برده عليه أن الأصح عدم وجوب تعرض الاداء (قوله نعم لو تبين) إلى قوله نعم بحث في النهاية إلا ما أنه عليه (قوله وإن كان مترددا الخ) أي ويعذر في عدم جزمه بالنية للضرورة كما ذكر في المجموع مغنى (قوله كمن شك الخ) راجع للمتيقن (قوله لأن الأصل الخ) أي فمن نسي واحدة من الخمس نهاية ومعنى (قوله) لزمه السك كذا قيل والأوجه بقاء قولهم كفاهنية الصوم الواجب على عمومها لا أنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا ثم نهاية ومال إليه سم وقال البصري والحقيق بالإعتماد ما مشى عليه الشارح والمغنى من لزوم السك اه أي خلافا للنهاية (قوله نعم بحث الخ) عبارة المغنى والنهاية والأسنى فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كراتب الصلاة أوجب أن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إلى نوى به غير ما حصل أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها اه زاد شيخنا وهذا فارق شر وأتب الصلوات اه (قوله فلا يحصل غيرها معها) لعل حق المقام فلا تحصل مع غيرها (قوله وإن نوى) أي غيرها معها (قوله وألحق به) أي بالراتب (قوله ماله سبب كصوم الاستسقاء الخ) قياس ما عده شيخنا الشهاب الرملي في الاكتفاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليست أملى سم (قوله) كصلاته أي الاستسقاء (قوله وهما الخ) أي الحب والالباق كزدي (قوله وهو ما عده غير واحد) ومنهم شيخ الإسلام والنهاية والمغنى كما مر (قوله وحصول الثواب عليها بخصوصها) قديش قال قياس من يقول

(قوله صح) أي وكذا كل ما لا يبطل به الصوم شرح مر أي كالأكل مكرها ولا يتصور هنا إلا كل ناسيا خلافا لما يتوهم مر (قوله في المتن ويحب التعيين في الغرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره فوجهان أو جهتهما كما قال الأذري الصحة من الغلط لا العامد لتلاعبه ولا يشك في قول المتن لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط لم يجزه كمن عليه كفارة قتل فاعق بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغرض هنا أو نيتته معين فلم يؤثر فيه الغلط بخلافه فيما ذكره فان الصوم واقع عاب في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه شرح مر (قوله مضافة إلى وقت) قديش كل في الكفارة والنذر المطلق الآن يراد بالوقت يوم الصوم مطلقا ولا يخفى ما فيه (قوله لزمه السك) يحتتمل أن لا يلزمه هنا السك أيضا ويفرق بأن ما هنا أوسع والمتعلق أضعف لعدم وجوبه بأصل الشرع بخلاف الصلاة الأصلية وهما لا يرد الأوسع لعدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله وألحق به الاستنوي ماله سبب كصوم الاستسقاء الخ) قياس ما عده شيخنا الرملي في الاكتفاء في صوم الاستسقاء إذا أمر به الإمام بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يأمر به لأن المقصود وجود صوم فليست أملى سم (قوله) وحصول الثواب عليها بخصوصها) ويقال قياس من يقول بحصول ثواب التحية إذا نوى غيرها حصول ثواب

أي التعيين وعبارة الروضة وكمال النية في رمضان (أن ينوي صوم غد) هذا واجب لا بد منه وكفي (٣٩١) عنه عموم يشمله كنية أول ليلة من

رمضان صوم رمضان فيصح
لأول وأما قول شارح
يؤخذ من قول الراقي لفظ
الغدا شتر في تفسير التعيين
وهو في الحقيقة ليس من
حد، وأما وقع من نظرهم
إلى التبيين أنه لا يجب نية
الغدا فإن أراد ما قلناه أي
لا يجب نية بخصوصه بل
تكفي عنه نية الشهر كله
فصحح أو أنه لا يجب هو ولا
ما يقوم مقامه فهو قاسد
على أن أصل هذا الأخذ من
ذلك ممنوع فتأمل (عن
أداء فرض رمضان) بالجر
لإضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة لله تعالى) لعممة
نيته اتفاقا حيث نذر وتبين
عن أداءها كالقضاء
والنفل ونحو النذر وسنة
أخرى ولم يكف عنها الأداء
لأنه قد راد به مطلق الفعل
واحتج لإضافة رمضان إلى
ما بعده لأن قطعها بصير
هذه السنة محتلا لكونه
ظرفا لنويت فلا يبقى له
معنى فتأمل فانه مما يخفى
(وفي الأداء والفرضية
والإضافة إلى الله تعالى
الخلاف المذكور وفي الصلاة)
لكن الأصح في المجموع
تفلسن الأكثر من أنه
لا يجب نية الفرضية هنا
لأن صوم رمضان من البالغ
لا يقع إلا فرضا والظاهر قد
تكون معادة ورده السبكي
بوجوب نية الفرضية فيها
ورد بان وجوبها فيها على
ما ليس المراد به حقيقة بل لتمامها كالمردود في

بمحصل ثواب التحية إذا نوى غير حاصل ثوابها تخلف قلبه وإن لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطاً
لحصوله سم (قوله أي التعيين) إلى قوله وأما قول شارح في النهاية والمعنى (قوله وعبارة الروضة الخ) أي
وهي وإن كانت غير التعيين لكن المراد منه واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة
التي ينوي فيها نهاية (قوله هذا الخ) أي تعرض الغد معني (قوله كنية أول الخ) بالاضافة وتركها و (قوله
صوم رمضان) مفعوله (قوله ليس في حده) أي ليس خراً من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أي
ذلك المشتهر (قوله أنه لا يجب نية الغد) نائب فاعل يؤخذ (قوله فإن أراد الخ) أي ذلك الشارح من قوله
المذكور (قوله أي لا يجب نية بخصوصه) أي لحصول التعيين بدونه نهاية أي كان يقول الخيس مثلاً عن
رمضان ع ش وفيه توقف إذا الخيس متعدد في زمان الآن يفرض كلامه في الخيس الأخير منه (قوله بل
يكفي عنه نية الشهر الخ) أي فيحصل له اليوم الأول نهاية ومعني (قوله على أن أصل هذا الأخذ من ذلك
ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبيين الذي اقتضى النظر إليه نية الغد مما لا بد فيه منه سم (قوله بالجر) إلى
قوله ورده في النهاية والمعنى الإقوله واحتج إلى المتن (قوله بالجر) الأولى بالكسر (قوله لتبين) أي نية
رمضان والمراد رمضان المنوي وكذا ضمير (اضرادها) يعني القيود المذكورة فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة
النهاية واحتج لذلك الاداء مع هذه السنة وإن انحصر زهما لافرض غير هذه السنة لا يكون القضاء لان
لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقيل أنه نية أداء في الصلاة لا تعني عن ذكر اليوم وأنه بسن الجمع بينهما
اه قال الرشدي صواب العبارة واحتج لذلك السنة مع أي الاداء اه (قوله عنها) أي عن هذه السنة (قوله
لأنه قد راد به مطلق الفعل) يقال عليه وحينئذ في الداعي اليه مع ذكر هذه السنة رشدي ويمكن أن يقال أنه
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس بمعيب (قوله لنويت) فيه بحث لأن الفعل الموجود في عبارة المصنف
ينوي لنويت فان أراد نويت في عبارة النأوى ففيه أن المدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان تعاق الظرفية كان لفظ النأوى محمولاً على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة
للظرفية ثم رمضان وان علق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ بإضافة
رمضان لما بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه ويجاب بأن المراد أن القطع بهم
أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبقى له
معنى) أي صحیح سم (قوله لكن الأصح في المجموع) نقل على الأكثر من أنه لا يجب الخ وهو المعنى لدوان
اقتضى كلامه هنا كالموضع وأصلها اشتراطها معنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)
أي وكذا الجمعة فيما لو صلاها بمكان ثم أدرك جماعة أخرى يصلونها فصلاها معهم معنى سم (قوله ورده) أي
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أي المعادة (قوله ويرد الخ) فيه لين سم (قوله ليس
المراد الخ) خبران (قوله وذلك) أي المحاكاة (مفعود هنا) أي في الصوم ولا يخفى أن هذه الجملة مستدركة

ما نحن فيه بخصوصه وان لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطاً لحصوله (قوله على أنه أصل هذا الأخذ من
ذلك ممنوع) هو كذلك كيف لا والتبيين الذي اقتضى النظر إليه نية الغد مما لا بد فيه منه (قوله لنويت) فيه
بحث لأن الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس نويت بل هو ينوي فان أراد نويت في عبارة النأوى ففيه
أن المدار في النية على القلب وان حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعاق
الظرفية مثلاً كان لفظ النأوى محمولاً على المعنى الذي نواه فيكون نصب هذه السنة للظرفية مثلاً لرمضان لان
من أتى بلفظ نأوى به معنى صحيحاً كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه وان لم تحصل نية صحيحة
بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى نويت تعلق الظرفية فسدت النية وان تلفظ بإضافة رمضان لما
بعده اللهم إلا أن يكون أراد بنويت حكاية ينوي وفيه ما فيه فتأمل فيه ويجاب بأن المراد أن القطع
بهم أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبقى له
معنى) أي صحیح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أي وكذا الجمعة (قوله ويرد الخ) لين (قوله في المتن

ما ليس المراد به حقيقة بل لتمامها كالمردود في

لامدخل لها في الرد (قوله وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض الخ) يقتضي أنه على المقابل يلزمه التعرض لها وهو واضح غير أن فيه إساءة إلى أنه لا يشترط التعرض لها على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما مر أن نفا من اشتراط التيبث في صومه فليحذر وليراجع نصيري (قوله ولو نوى) أي الصبي صوم رمضان قول المتن (والصحيح أنه لا يشترط الخ) ولو نوى صوم غد وهو يعتقد أنه الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد هاسنة ثلاث فكانت سنة أو بع صح صومه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أو بع ولم يخطر بباله في الأولى الغد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلة نهاية ومعنى شرح الروض قول المتن (لا يشترط تعيين السنة) أي كما لا يشترط الاداء لأن المقصود منهما واحد بنهاية ومعنى (قوله واعترضه الاسنوي الخ) أقره الاسنوي والنهاية (قوله من هذه السنة) الأولى تركه لانهامه أنه معتبر في التصور وليس كذلك اذ لو تعرض له في النية سقط السؤال بصري وفي كل من قوله الأولى تركه لانهامه الخ وقوله اذ لو تعرض الخ نظر لا يخفى على المتأمل (قوله يصح أن يقال الخ) فالحاصل أن هذه السنة اتخذت كروها آخر التجدد إلى المؤدى عنه إلى المؤدى به اسنى زاد النهاية ومن ثم كان رمضان مضافاً إليه (قوله أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء إلا أن يقال يحتمل مطلق الفعل سم ويدفع النظر من أصله أن الاعتراض مبني على الأصح من عدم وجوب تعرض الاداء (قوله ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد به هذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففقيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه سم (قوله يلزمه ذلك) أي الاستغناء عن تعيين السنة يعني كما أن الغد يعني عنه كذلك الاداء يعني عنه كما نل بهما المصنف كرده (قوله وبان المتبادر الخ) قد يقال فيه تسليم الاعتراض وإن نفس تعيين الغد لم يغن عن تعيين السنة سم عبارة البصري قد يقال التبادر ونحوه من عوارض اللفظ والنية أمر قلبي معنوي صرف فالاستناد إليه لا يجدي أه وكل منهما قابل للنعى بل يصح رد الثاني قول الشارح الآتي بل بالمتبادر الخ (قوله من ذلك) أي من الغد كرده (قوله بل بالمتبادر من المنوى الخ) قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يخف في نحو سنة الظهور القبلية للتعرض لكونها القبلية لأن المتبادر من نية سنة الظهور قبل فعل الظهور أنهما القبلية لعدم

وعلى ما في المجموع ولو نوى ولم يتعرض للفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها والصحيح لا يشترط تعيين السنة لأن تعيين اليوم وهو الغد يعني عنه واعترضه الاسنوي بان التعرض للغد يغيب ما يصوم به وللجنة يفيد ما يصوم عنه اذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويجاب بأنه يلزمه ذلك في الاداء أيضاً وبان المتبادر من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير فاستكفوا بهذا المتبادر الظاهر جداً كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهور المتبادر منها الاداء فلم يوجبوه وإن صح أن يقال له نيتك الغرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق ان القرائن الخارجية لا تخص النية قلت لم يعمل هنا بقرينة خارجة بل بالمتبادر من المنوى لا غير

والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) قال في الروض ولو نوى صوم غد وهو يعتقد الاثنين فكان الثلاثاء أو رمضان هذه السنة يعتقد هاسنة ثلاث فكانت سنة أو بع صح بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث فكانت سنة أو بع ولم يخطر به الغد أي في الأولى كما في شرحه والسنة الحاضرة أي في الثانية كما في شرحه أيضاً وفي شرح العباب للشارح ما نصه فان قلت ذكر الغد في الأولى دون الثانية لا يقتضي فرقاً فقد صرح فيها في البحر بالحكم المذكور مع ذكر لفظ الغد في كل منهما قلت ما اقتضاء كلامهم من البطلان في الثانية وإن ذكر لفظ الغد مع ما يعلم مما يأتي قريباً أه وقد يستشكل ما ذكره في قوله بخلاف الخ من أنه يضر الخطأ بما تقر في باب الصلاة من أنه لو عين اليوم وأخطأ فيه لم يضر في الاداء ولا في القضاء على الصحيح إلا أن يفرق بان تعلق صوم رمضان بوقته فوق تعاق فرض الصلاة بوقتها بدليل أن الوقت في الصوم لا يقبل غير رمضان وأنه بقدره بخلاف وقت الصلاة يقبل غير هاء يرتد عليها بخلاف أن يضر الخطأ في الوقت في الصوم دون الصلاة أو بان النية في الصلاة ما وقعت في الوقت انصرفت لتعيين له ذلك الوقت فلم يضر الخطأ بخلافها في الصوم فانها وقعت قبل الوقت فلم تعين له ذلك الوقت لعدم دخوله فضر الخطأ ويحتمل أن يسوي بينهما في الاداء في الضرر وعلى ما إذا أشار إلى اليوم وفي القضاء في عدم الضرر فليتأمل وليراجع (قوله أو عن فرض سنة أخرى) فيه نظر مع ذكر الاداء الآن يقال يحتمل مطلق الفعل (قوله ويجاب بأنه الخ) أن كان المراد بهذا أنه يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لأن قضيته وجوبه ففقيه أن لزوم ذلك لو سلم لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى فلا يكون جواباً عنه وقوله وبان المتبادر الخ قد يقال فيه تسليم الاعتراض وأن نفس تعيين الغد المعين عن نفس السنة وقوله بل بالمتبادر من المنوى قد يقال عليه لو صح العمل بالمتبادر لم يخف في نحو سنة الظهور

قوله زشدا إلى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجه ذلك اه (قوله أي لم يجز ب) إلى قوله والذي يتجه في النهاية
والمعنى الاقوله وقول الاسنوي إلى لانه يفيد (قوله لانه يفيد الخ) علة للاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا
الخ عبارة المعنى والنهاية لان غلبة الظن هنا كاليقين كفاي أوقات الصلوات فتصح النية المبينة عليه حتى لو تبين
لا يكون غدا من رمضان لم يحتج إلى نية أخرى اه (قوله وهو هنا كاف الخ) فنيته أنه يكفي ظن دخول وقت
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى أن هذا الظن لا يكفي في النية سم (قوله كهو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي فيما طر به المشاهدة مع
أنه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك اذ لم يعتد صدقه أخذاً مما مر عن النهاية والمعنى
أنه قابل كلامهما ككلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في أبواب
الصلاة فاصححه بحمل على ما اذالم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجه السبكي والاسنوي الخ) اعنده
شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمده النهاية والمعنى عبارة عما نعلم لوقال مع الاخبار المار أصوم غدا عن
رمضان ان كان منه والافتقار فبان منه صح كإعتمده الاسنوي والدرجته الله تعالى خلافاً لابن المقرئ
لان النية معنى قائم بالقلب والفرق حاصل فيه وان لم يذكر ما الخ اه (قوله ما اقتضاه كإجماع المجموع الخ) لم
يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل يصح تطوعاً حيث جاز أو لا وكذا لو لم يبين لك على الاول سم ويأتى عن
الاياعاب أنغما يصرح بالصحة (قوله من الصحة الخ) * فرع * نوى ليله الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه غيره
يتجه أن يقال ان اعتد غيره أنه اعتد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتد على خبر من
اعتد صدقه ممن يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم والا فلا ولو أخبر أن فاسقاً أخبره واعتد صدقه فان
اعتد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والا فلا هكذا يتجه فليتأمل مر اه سم
(قوله والذي يتجه الخ) عبارته في الايعاب بعد كلام نصها فاذا لم يخاطب به فان لم يكن منه فهو تطوع أو خاطر
ولم يلتفت اليه لم ينظر حينئذ للتردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستئذان لخبر من ذكر وهو أقوى منه
فجعل به وأما اذا التفت اليه فقد صير التردد مقصوداً ولم يعول على خبر من ذكر فأنراذلا معارض له اه (قوله
وان لم يذكر ذلك) أي ما يشعر بالتردد نية ومعنى (قوله قصده للصوم الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله
بذكر ذلك) أي فان لم يكن منه فتطوع كردى والاوى أي ما يشعر بالتردد (قوله وعليه الخ) أي التفصيل
المذكور (قوله ولا ينافي) إلى المتن في النهاية (قوله هذا) أي ما ذكر في المتن من الاستثناء (قوله ما يأتى) أي
في فصل شروط الصوم من حيث الناعل (قوله من هؤلاء) أي السابقة في المتن (قوله لان الكلام هنا الخ)
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء مع صحة النية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه
اعتماداً على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا ان لم يعتد صدقهم فان اعتد ذلك ان وقع
الجزم بخبرهم صح الصوم بل وجب اعتماداً على ذلك رشدى أي فاستقدم في أول الباب فحين الجزم وما هنا
في الظن وكذا ما يأتى في يوم الشك حين الظن على التفصيل المذكور وقال المعنى ان ما يأتى في يوم الشك
عبارته في شرح تفسير يوم الشك الآتي نعم من اعتد صدق من قال انه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في أثنائه صحة نية المعتد لذلك وتوقع الصوم عن رمضان اذا
تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أي لان يوم الشك الذي يحرم صومه
على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه واعتد صدقه صح نية منه وجب عليه الصوم وهذا ان
الجزم وهو ممنوع فليتأمل (قوله وهو هنا كاف كهو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك انه يكفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الآتي إلى ان هذا الظن انما كفى في النية (قوله كهو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما صححه في أبواب الصلاة أنه لا يقبل خبر الصبي فيما طر به المشاهدة مع انه
قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رجه السبكي والاسنوي) أي
واعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل

أي لم يجز بعلهم الكذب
أو صبي مميز كذلك كفاي
المجموع في موضعين
واعتمده السبكي وغيره
وقول الاسنوي المعتمد
اشراط الجمع لان الجمهور
عليه مرده الأذرع بان الجمهور
على خلافه يؤيده ما يأتى انه
يقبل قوله في نحو اتصال
هشدية ولو أمتهو محل الوطء
اعتماداً على قوله لانه يفيد
الظن وهو هنا كاف كهو
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن لا يأتى بما
يشعر بالتردد والا كاصوم
عن رمضان فان لم يكن منه
فتطوع لم يصح وان بان منه
على ما في الروضة لكن الذي
رجحه السبكي والاسنوي
ما اقتضاه كلام المجموع في
موضع من الصحة لان التردد
حاصل في القلب وان لم يذكر
ذلك وقصده للصوم انما هو
بتقدير كونه منه فهو كالتردد
بعند حكم الحاكم والذي
يتجه انه لا نزاع في المعنى وانه
متى زال البذر ذلك ظنه
لم يصح والاصح وعليه يحمل
الكلامان ولا ينافي هذا
ما يأتى ان بكلام عدد من
هؤلاء يتحقق يوم الشك الذي
يحرم صومه لان الكلام
هنا في صحة النية اعتماداً
على خبرهم ثم ان بان قبل
الفجر اياه من رمضان لم يحتج
لاعادتها والا كان يوم شك
ولا يجوز له صومه

موضعان وفي هذا رد على قول الاسنوي ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمتنع اهـ وياتي عن سم ما وافقه وقوله المعتقد الخ أي الظان
 لذلك كما تفسيره به في كلامه ويغيد قوله الاتي وأما من ظنه الخ وهو الذي يندفع به التنافي (قوله وعليه)
 أي على الجواب المذكور عن زعم التنافي بين ما هنا من الصحة وما أتى من الامتناع والحرمة ونقل الشارح في
 الايعاب هذا الجواب عن السبكي وغيره وأقره (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى
 فكان المراد قول التائل وان لم يتقدم مرجع بخصوص بصري والظاهر أن مرجع الضمير الشارح على
 سبيل التجربة (قوله تصوير) يؤيد أن كلامهما في أصل الروضة طلق وعبارتهما فان لم يستند اعتقاده
 الى ما يبرئ ظنا فلا اعتبار به وان استند اليه بأن اعتقد قول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى
 رشد ونوى صومه عن رمضان أجزاء اذ ابا ن من رمضان انتهت اهـ بصري (قوله أجزاء نيتملو بان منه ولو بعد
 الفجر) قد يقال قضية هذا المعنى جواز امساكه على رجاء التبين الى الغروب وعليه غنى قوله السابق والا
 كان يوم شلت الخ أي بحسب الظاهر كما يأتى وفيه ما لا يخفى فاعل الاقرب لامر آتيا عن المغنى (قوله ما أفاده
 المتن) أي الاستثناء المتقدم (قوله خلافة) أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا)
 أي ما في المتن هنا من صح - ثمانية فقط بدون وجوب الصوم (ما مر) أي في المتن في أول الباب (قوله كما تقرر)
 أي في تفسير اعتقد بقوله أي ظن (قوله وحذف) أي المنهاج (من أصله) أي من كلام المحرر (قوله أنه لا أثر
 لتردد بيق الخ) عبارة النهائية وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكيم ولو يشاهد عدل ولا أثر لتردد الخ وبذلك
 علم رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوى جرى من جعل حكمه مفيداً للجزم اهـ (قوله ولو بعدل)
 قال السبكي وهذا ظاهر في جهل حال الشاهد أما العالم بنفسه وكذبه فالظاهر أنه لا يلزمه الصوم اذ لا يتصور
 منه الجزم بالنية بل لا يجوز له صومه حيث حرم صومه كيوم الشك غنى واسنى وتقدم عن النهاية مثله بزيادة
 (قوله لانه واضح) أي ولغهم من كلامه مغنى قول المتن (ولو اشتبه الخ) وفي المجموع ولو وطئ في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كفر والا فلا يعاب اهـ سم (قوله رمضان) الى الفصل في الغنى الا قوله وان نوى به القضاء
 وكذا في النهاية الا قوله أو وافق رمضان السنة الى أو أنه كان (قوله رمضان) ومثله عين نذر صومه ايعاب
 (قوله على نحو أسير الخ) كقريب عهد بالاسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولي تحرى لشهر نذره فوافق
 رمضان لم يسقط شئ منهما لانه انما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى
 به فوافق رمضان فلا يصح أداء ولا قضاء اسنى ومغنى وايعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم انه
 لم ينو في أحدهما ولم يدركه الفرض والنفل لزمته إعادة الفرض اهـ قول المتن (بالاجتهاد) أي بامارات
 كالربيع والخريف والحر والبرد مغنى ونهاية (قوله كما يجتهد للصلاة الخ) ولو داه اجتهاده الى فوات
 رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان القائل بكفاه قضاء
 تسعة وعشرين وكذا ان ظن نقصه بالاجتهاد في ما يظهر بأن أداه اجتهاده الى شهر مغنى سابق وعلم نقصه
 فليتأمل سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العورة (قوله وان بان) أي وافق نهاية ومعنى (قوله لم يلزمه
 شئ) أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحقق ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما اذا مضى عليه مدة يقطع بأنه مضى فيها
 رمضان ولا بد فليراجع رشدي أقول ويغيد قولهم لعدم تبين دخول الوقت (قوله لعدم تبين الخ) عبارة
 المغنى والنهاية فان قيل ينبغي أن يلزمه الصوم ويقضى كالتحري في القبلة أجيب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم

وعليه فظاهر ان قوله قبل
 الفجر تصوير وان معنى
 ما أفاده المتن من وقوعه عنه
 أجزاء نيتملو بان منه ولو بعد
 الفجر وان حكمنا بأنه يوم
 شلت انما هو باعتبار الظاهر
 فاذا بان خلافه مع وقوع
 النية صححت وجب وقوعه
 من رمضان وفارق هذا ما مر
 من وجوب الصوم على
 معتقد صدق خبره لا على ذلك
 في الاعتقاد الجازم وبهذا
 في الظن كما تقرر وستبان
 ما بينهما (ولو نوى ليلة
 الثلاثين من رمضان صوم
 غسان كان من رمضان
 أجزاء ان كان منه) لان
 الأصل بقاؤه وحذف من
 أصله أنه لا أثر لتردد بيق
 بعد حكم الحاكيم ولو بعدل
 لانه واضح (ولو اشتبه)
 رمضان على نحو أسير أو
 محبوس (صام شهراً
 بالاجتهاد) كما يجتهد للصلاة
 في نحو القبلة والوقت فلا صام
 بالاجتهاد لم يجزئ وان بان
 رمضان لتردده ولو تحدى لم
 يلزمه شئ لعدم تبين
 دخول الوقت وبه فارق ما مر
 في القبلة

يصح تطوعاً حيث جاز أو لا وكذا لم يبين ذلك على الاول (فرع) نوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه
 غيره يتجه أن يقال ان اعتقد غيره انه اعتد في نيته على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتد على خبر من
 اعتقد صدقه من يعتد ذلك الغير صدقه لزمه الصوم والا فلا ولو أخبر ان فاسقاً أخبره واعتد صدقه فان
 اعتدنا صدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزمنا الصوم والا فلا هكذا يتجه فليتأمل مر (قوله
 في المتن صام شهراً بالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو وطئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

يلتزمه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فامر بالصلاة بحسب الامكان لحرمه الوقت اهـ (قوله ولولم يعرف الليل الخ) أي واستمرت الظلمة نهاية ومعنى وايحاب (قوله اذالم يتبين الخ) أي بعد الصوم بالتحرى (قوله ولا قضاء اذالم يتبين له شيء) أي وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعا في حقه بخلاف ما لو صام من اثني عشر يوما كذا قال مروي يتجه أنه لا فرق لانه رمضان شرعا في حقه فليتامل سم أقول صديقه هذا كالصريح في ان قول الشارح ولا قضاء الخ راجع للمتن أيضا وصنيع الایحاب والنهاية والمعنى صريح في أنه راجع لما في الشرح نقتطوع على كل منهما ما يعني عنه قول الشارح الاتي ولولم بين الحال الخ (قوله أنه وافق) أي صومه ومعنى (قوله وان كان نوى به القضاء) أي لعذره بظنه خروجه نهاية ومعنى فإراد الشارح وان نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها الظن فوات رمضان أقول المتن (أجزأه) أي قطع ما نوى الاداء كافي الصلاة نهاية ومعنى (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وان نوى الخ) وفي سم بعد كلام ذكره عن الروض والعباب وشرحه ما نصه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه واذا تعذر ذلك ظهر اشكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان أراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لمضامها فصادف رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها الظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد له فتجزئ عن رمضان ما لا يمكن حمل كلامه عليه لكنه بعد جد من سياقه اهـ عبارة شرح المنهج تنبيهه لو وقع في رمضان السنة القابلة وقع عنها لاعتن القضاء اهـ قال الجبيري قوله وقع عنها الخ يحمله ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينوى القضاء حلبي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء أي والا فلا يجزئ لاعتن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولا عن الاداء لانه صر فعنه بالنسبة المذكورة ع ش اهـ (قوله أو أنه كان يصوم الليل الخ) ولوعلم أنه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فما تيقنه من صوم الايام أجزأه وقضى ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) أي بان كان ما صامه تاما ورمضان ناقصا (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وان كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بخلاف نهاية

كفر ولولم يعرف لايلا ولا نه سارا لاستمرار الظلمة عليه تحرى وصام وجوبه ولا قضاء ولو بان أنه صام الليل وأفطر النهار قضى اتفقا فانتهى اهـ ولوعلم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظاهر أنه يأخذ باليقين فاتيقنه من صوم الايام أجزأه وقضى ما زاد عليه سم (قوله ولولم يعرف الليل من النهار لزمه الخ) قال مروي في شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحرى والصوم كافي المجموع الخ اهـ ولوأداه اجتهاده الى فوات رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الف تمت كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا ان ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان أداءه اجتهاده الى شهر معين سابق وعلم نقصه فليتامل (قوله ولا قضاء اذالم يتبين له شيء) وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعا في حقه بخلاف ما لو صام من اثني عشر يوما يكمل ثلاثين كذا قال مروي يتجه انه لا فرق لانه رمضان شرعا في حقه فليتامل (قوله أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وان نوى به القضاء) قال في الروض ولولم تحرى لشهر نذره فوافق رمضان لم يسقطا قال في شرحه لانه انما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره قال ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فاتي به في رمضان اهـ وفي العباب فم لو اشتبه رمضان وتحرى وضام ما نصه أو ظهر في رمضان عامه أجزأه وكان أداءه في رمضان قابل وقع عنه وقضى الماضي قال في شرحه كافي الكفارة وغسيرة ثم قال في العباب ولولم تحرى لشهر نذره فوافق رمضان أول لزمه قضاء فوافق رمضان المقبل لم يصح اهـ قال في شرحه وأما الثانية التي صرح بها البغوي فلما ذكرته في التي قبلها أي من ان رمضان لا يقبل غيره وما هو متخاطب به باطننا وهو رمضان لم ينو فلم يقع عن واحد منهما اهـ وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لو ظن فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحرى والصوم ولا قضاء اذالم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وانه وافق رمضان أجزأه ووقع أداءه وان كان نوى به القضاء أو وافق ما بعد رمضان أجزأه وغايته انه أوقع القضاء بنية الاداء لعذر وذلك جائز كعكسه وهو قضاء على الاصح لو وقع بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وان نوى به القضاء لاعتن الماضي أو انه كان يصوم الليل لزمه القضاء قاعا (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر بناء على انه قضاء وفي عكس ذلك يفطر اليوم الاخير اذا عترف بالحال بناء على ذلك أيضا ولو وافق صومه شوالا حسب له تسعة وعشرون التكمل والا فثمانية وعشرون أو الحجة

(قوله حسب له تسعة وعشرون ان كل) أي فان تم رمضان أيضا قضى يوما أو نقص فلا قضاء (قوله والا
فثمانية وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى يوما أو تم قضى يومين (قوله أو الخ تسعة حسب له تسعة
وعشرون ان كل) أي فان كل رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو نقص قضى ثلاثة أيام (قوله والا تسعة
وعشرون) أي فان نقص رمضان أيضا قضى أربعة أيام أو تم قضى خمسة أيام عاب قول المتن (ولو غلط) أي
في اجتهاده ووصومه (وأدرك رمضان) أي بعد تبين الحال نهاية ومعنى (قوله لم يكن منه في وقته) أي ويقع
ما فعله أو لا نفلا مطلقا اذ لم يكن عليه صوم فرض أخذما تقدم عن البارز في انه لانه كان عليه فرض
وقع عنه ويحتمل ذلك ما لم يقدره بكونه عن هذه السنة والا فلا يقع عن الفرض الا خرقا ساعلى ما تقدم له في
الصلاة ع (قوله بان لم يظهر له في وقته) أي بان ظهر بعده أو في أنثائه (قوله فالجديد وجوب القضاء)
أي لما فاتته نهاية ومعنى (قوله ولو لم يكن الخ) عطف على قوله فان بان له الحال الخ قول المتن (ولو نوت الخ) نص
صوم غد الخ) أي وقد اعتقدت انقطاعه لئلا يعلم بانها يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر والالم
تكن جازمة بالنية فليست أم سم وبصري وقولهما كما هو ظاهر أي وفيه قد قول الشارح لجزمها بان غده الخ
قول المتن (قبل انقطاع دمها) قال في العباب وثبت بعادة انقطاعه ليلا سم وكان حقه أن يكتب على
قول المتن وكذا قدر العادة (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة سم عبارة النهاية والمعنى سواء
اختلفت أم اختلفت واتسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما اذ لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض ليلا أو كان
لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسيت اتساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلا انهم لم تجزم ولا ثبت على
أصل ولا أمانة اه (قوله ما ذكر) أي من أكثر الحيض أو قدر العادة الغير المختلفة (قوله والنفس
كالحيض) * فرع * أفق ابن الصلاح بانه لو ظهر لها انقطاع حيضها فحتمت بقطنة ونوت ثم أخرجتها من ارا
ولم تردمالاتا قطر وردها بن الاستاذ بما ذكر وفي أول الفصل الآتي من أن انتزاع الحيط مقطر قال في
شرح العباب وهو ظاهر اه والوجه ما قاله ابن الصلاح سم أي لظهور الفرق بين الإخراج من الفوق
والإخراج من تحت فان الأول ملحق بالاستمارة والثاني بخلاف البول

(فصل في بيان المقطرات) * (قوله من حيث الفعل) إلى التنبه في النهاية والمعنى الاقوله بان تيقن إلى
المتن وقوله ومر إلى المتن وقوله لكن يسن إلى ما اذا (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت
عش وكردى (قوله اجماعا) نعم في آتيان البهية أو الدبر اذ لم ينزل خلاف فقيس لا يقطر بناء على أن فيه
التعزير فقط ومعنى وقوله فقيس لا يقطر الخ ومن قال بذلك أبو حنيفة فليؤي اه بجري (قوله فيقطر به) أي
ولو بجائل كما هو ظاهر سم (قوله ان علم الخ) أي بالخبر يتم ولو كان جاهلا معذورا أو ناسيا لم يقطر به وكذا
لا يقطر به لو كان مكرها ان قلنا بتصور الكراهة على الوطء وهو الاصح وقيس لا يتأني الكراهة عليه لانه اذ لم

رمضان سنة فنوى قضاءه فصادفه كما قال في العباب وان ظن فوت رمضان فصام قضاء فوافق رمضان أجزاء اه
واذا تقرر ذلك ظهر اشكال قول الشارح وان نوى به القضاء ان أراد قضاء ما اجتهد له كما هو ظاهر سياقه كان
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتهد لمضاهيها فصادف رمضان سنة أو بع خلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة
التي هو فيها الظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد له فتعزى عن مضاهيها ويمكن حل كلامه عليه لكنه
بعيد جدا من سياقه (قوله قبل انقطاع دمها) قال في العباب وثبت بعادة انقطاعه ليلا اه (قوله في المتن
انقطاع دمها) أي وقد اعتقدت انقطاعه لئلا يعلم بانها يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة كما هو ظاهر والالم
تكن جازمة بالنية فليست أم سم (قوله التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفق ابن الصلاح بانه
لو ظهر لها انقطاع حيضها فحتمت بقطنة ونوت ثم أخرجتها من ارا ولم تردمالاتا قطر وردها بن الاستاذ بما
ذكر وفي أول الفصل الآتي من أن انتزاع الحيط مقطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه والوجه ما قاله
ابن الصلاح

(فصل في بيان المقطرات) * (قوله في المتن الامسالك عن الجماع) أي ولو بجائل كما هو ظاهر (قوله

حسبه ستة وعشرون ان
كل والا خمسة وعشرون
ولو غلط بالتقديم وأدرك
رمضان نومه صومه) لتكن
منه في وقته (والا) يدركه
بان لم يظهر له في وقته (فالجديد
وجوب القضاء) لانه أتى
بالعبادة قبل الوقت فلم تجزئه
كالصلاة ولو لم يكن الحال
فلا شيء عليه (ولو نوت الخ) نص
صوم غد قبل انقطاع دمها
ثم انقطع لا يصح ان تم لها
في الليل أكثر الحيض
لجزمها بان غدها كما هو ظاهر
والنصوير بالانقطاع للغالب
والا فقد علم من كلامه في
الحيض ان الزائد على أكثره
دم فساد لا يؤثر في الصوم
(وكذا) ان تم لها (قدر
العادة) التي لم تختلف وهي
دون أكثره فيصح صومها
بتلك النية (في الاصح) لان
الظاهر استمرار عادة
فكانت نيتها مبنية على
أصل صحيح بخلاف ما اذ لم
يتم لها ما ذكر أو اختلفت
عادتها لعدم بناء نيتها على
أصل صحيح والنفس كالحيض
* (فصل) في بيان المقطرات
(شرط) صحة الصوم من
حيث الفعل (الامسالك عن
الجماع) اجماعا فيقطر به
وان لم ينزل ان علم وتعمد
واختار

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر الا باذخار كل الحشفة أو قدرها من فاقدها فلا يفطر باذخار بعضها بالنسبة للواطئ وأما الموطوءة ففطر باذخار البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء شيخنا (قوله ويستترط) أي في الافطار بالجماع (كونه) أي الصائم (قوله فلا أثر من حيث الجماع الخ) أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة ويؤثر كطاهر لان الوطء بالرائد أو فيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال باللمس بخلافه لا أنه لا يؤثر الا ان أنزل من فرجه كما يعلم مما يأتي سم وعبرة السكردي اما من حيث دخول عين الى الجوف فيؤثر اه زاد البصري وقال الغاضل المحشي أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كطاهر اه والحاصل ان لاحظنا في التأثير بالنسبة للخنثى كما يقتضيه السياق كان محترمه ما أثرنا اليه وان لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما أفاده المحشي اه (قوله النية والامسالك) أي والصائم على ما تقدم عن جمع قول المتن (والاستقاة) * فرع * لشرب خمر بالليل وأصبح صائما فقد تعارض واجب الامسالك والتقوى والذي يظهر مر أنه يراعى حزمة الصوم لا اتفاق على وجوب الامسالك فيه والاختلاف في وجوب التمسك وعلى غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الغرض وأما في النفل فلا يعبس عدم وجوب القيء وان جاز محافظة على حزمة العبادة مر سم على ج اه عس (قوله اما ناس الخ) أي اذكر من الجماع والاستقاة عس (قوله لقرب اسلامه الخ) ومال في البحر الى أن الجاهل يعذر مطلقا والمعة بخلافه كما قيده القاضي حسين بما ذكره من معنى ونهاية (قوله عن عالمي ذلك) أي حكم ما ذكر من الجماع والاستقاة وان لم يحسن غيره عس (قوله ومكره) أي ولو على الزنا على المعتمد خلافا لمن قال بالافطار حيثئذ لان الزنا لا يباح بالا كراهة حفي وسلطان وعز نزي لكن في عس على مر خلافه اه بجري عبارة عس قوله مر ومكره طاهر وان كان الاكراه على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالا كراهة فليستأمل هل الامر كذلك وتعديل شرح الروض يقتضي أن الامر ليس كذلك أي يفطر به وبسبب ما وافقه فلا يرجع ويجوز مر سم على المنهج اه ومر عن شيخنا اعتماد عدم الافطار بالوطء مكرها (قوله فلا يفطر ون بذلك) أي بالاستقاة أو بما ذكر منها ومن الجماع ولعل الجمل على الثاني أولى لعدم تبيينه في الجماع محتر ز القيود ولتذكر كبيره اسم الإشارة بصري واقتصر عس على الثاني كما مر (قوله وكذا كل مفطر الخ) أي في التقييد بتلك القيود وعدم الفطر عند عدم واحد منها وتقييد عذر الجاهل بما ذكر (قوله ومن الاستقاة نزعته مخطئ الخ) عبارة المغني وشرح الروض فرع لو ابتلع بالليل طرف خيط فأصبح صائما فان ابتلع باقيه أو نزعته أفطر وان تركه بطلت صلاته وطريقه في صحة صومه وصلاته أن ينزع منه آخر وهو نافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع أفطر لان النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه عندئذ كنه من الدفع وهذا فارق من طعنه بغير ادنه وتمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص فطر يقه ان يجبره الحاكم على نزع ولا يفطر لانه كما ذكره بل لو قيل انه لا يفطر بالنزع باخذه لم يعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكراه كما اذا حلف ليطأها في هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحنث بتركه الوطء اه هذا

ويشترط هنا كونه واضحا
فلا يفطر به خنثى الا ان
وجب عليه الغسل بان
تيقن كونه واطئا وموطوءا
فلا أثر من حيث الجماع
لا يلاج رجل في قبله بخلاف
دبره ولا يلاج خنثى في قبل
خنثى أو دبره أو امرأة أو
رجل والمراد بالشروط ما لا بد
منه لا الاصطلاح والام
يبقى للصوم حقيقة اذهى
النية والامسالك (والاستقاة)
من عامد عالم يختار للغير
الصحيح من ذرعه القيء
فليس عليه قضاء ومن استقاء
فليقبض وذرعه بالمعجمة غلبه
أما ناس وجاهل عذر لقرب
اسلامه أو بعده عن عالمي
ذلك ومكره فلا يفطر ون
بذلك وكذا كل مفطر مما
يأتي ومن الاستقاة نزعته
نخطا ابتلعه ليل ومرفي
محنت المستحاضة

فلا أثر من حيث الجماع) أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فيؤثر كطاهر لان الوطء بالرائد أو فيه مع الانزال لا ينحط عن الانزال باللمس بخلافه لا أنه لا يؤثر الا ان أنزل من فرجه كما يعلم مما يأتي (قوله في المتن والاستقاة) * فرع * لشرب خمر بالليل وأصبح صائما فقد تعارض واجب الامسالك والتقوى والذي يظهر انه يراعى حزمة الصوم لا اتفاق على وجوب الامسالك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الغرض وأما في النفل فلا يعبس عدم وجوب القيء وان جاز محافظة على حزمة العبادة مر (قوله لقرب اسلامه أو بعده الخ) هذا التقييد هو الاصح خلافا لما مال اليه في البحر مر (قوله ومن الاستقاة الخ) ينبغي ان منها أيضا اخراج ذباب نزل الى جوفه نعم ان تضرر ببقائه فلا يخرج منه لكن يفطر كولو تضرر بالجوع فا كل مر ثم رأيت الشارح ذكر ذلك فيما يأتي (قوله ومن الاستقاة نزعته نخطا ابتلعه ليل) * فرع * قال في الروض لو ابتلع طرف خيط فأصبح صائما فان ابتلع باقيه أو نزعته أفطر وان

القياس ممنوع لان الحيض لا مندوحة له الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره زاد النهاية وحيث لم يتفق شيء مما ذكره يجب عليه نزعها وابتلاعها محافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل ناركها وادونه قال ابن العماد هذا كله ان لم يتأت قطع الخيط من حدة الظاهر من الغم فان تأتى وجب القطع وابتلاع ما في حدة الباطن واخراج ما في حدة الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي له ان يتبعه ولا يخبر به لئلا يؤدي الى تجسس فيه اه قال ع ش قوله مر ان ينزعه منه آخر وهو غافل أي فلا يكون هو سببا في نزع فلو أمر غيره بقلعه فقاها منه بعد غفلة بطل صومه وقوله مر لانه كالمكره ظاهره وان ذهب الى الحاكيم وأخبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكيم بالحكم عليه وعلى هذا قول الذهاب للحاكم واجب عليه ولا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لان الحاكيم قد لا يساعده اه ع ش (قوله ماله تعلق بذلك) عبارة هناك وان كانت صائغة تركت الحشونهارا واقتصررت على العصب محافظة على الصوم لان الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة من منه الظاهر ودوامها فلوروعيت الصلاة بما عذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم اه (قوله لخطا ابتلعها الخ) أي كالكافة المعروفة شيخنا (قوله وبحت انه الخ) اعتمد هذا البحث مر و (قوله من باطن احليله) أي وأذنه مر اه سم وينبغي أودبره وأقبلها كما مر قبل الفصل عن سم (قوله للخبر) أي المار آتينا (قوله أو الباطن) صريح في أن اقتلاعها من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل القى خلافا لما توهم سم قول المتن (نخامة) هي الفضلة الغليظة التي يلفظها الشخص من فيه ويقال لها النخامة بالعين معني (قوله أما اذا لم يقتلعها الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترز بقوله اقتلع عما لو افظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جرما ولفظها عما لو بقيت في محلها فلا يفطر جرما وعما لو ابتلعها بعد سعال وجها للظاهر فيفطر جرما اه (قوله بان نزلت من محلها الخ) عبارة الرشيدى بان نقلها من محلها الاصلى منه الى محل آخر منه اه (قوله اليه) أي الى الباطن (قوله أو قلعه باسعال الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم لان هذه من مجتزئات اقتلع كما أفاده فلا نسب تعبیر المعنى مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال بصري وقوله مع نزولها الخ الاولى بأن نزلت (قوله لحد الظاهر الخ) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعفى عنه فيه فإمر ولا يبعد العفو مر اه سم على سج وعلموا كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتلع ريقه ولو قبل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا لان هذه حصولها نادر وهي شبيهة بالقي عوه ولا يعفى عن شيء منه اللهم إلا أن يقل ان كلامه مغر وض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة اذا ابتلى به ع ش وقوله نادر الخ يخبره قول الشارح لان الحاجة لذلك تتكرر وقول المتن (فلو نزلت من دماغه وحصلت الخ) أي بان انصبت من دماغه في الثقبة النافذة منه الى أقصى الغم فوق الحلقوم نها يتومغني (قوله وهو) أي حد الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا يشكل مع قوله من الغم سواء جعلت من بيانية أو تبعيضية اذ يخرج الحاء خارج عن الغم كلا وبعض الا ان يجعل ابتداء ثنية والمعنى ان الظاهر المبني من الغم أي الذي ابتدأه الغم حده أي آخره من جهة الجوف يخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ انها حصلت في ذلك أو ما بعده الى جهة الخارج فليست أم سم (قوله فابعد الخ) وهو يخرج الحاء المهملة مرة معني

ماله تعاقبه وبحت أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن احليله أدخلها الى (والصحيح انه لو عيّن انه لم يرجع شيء الى جوفه) بان تقيأ منكسا (بطل) صومه بناء على الاصح ان الاستحاضة مفطرة لنفسها لا رجوع شيء الى الجوف (وان غلبه القي فلا بأس) للخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقتلع نخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أي رماها (في الاصح) لان الحاجة لذلك تتكرر فرخص فيه لكن يسن قضاء يوم ككل ما في الفطر به خلاف رأي كما هو ظاهر راما اذا لم يقتلعها بان نزلت من محلها من الباطن اليه أو قاعها بسعال أو غيره فافظها فانه لا يفطر قطعاً وأما لو ابتلعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فانه يفطر قطعاً (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الغم) وهو يخرج الحاء المهملة فاما بعده باطن

زاد النهاية ومعنى الحاق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العزيمه إذ المجهمة والمهملة من حروف الحلق
عندهم أي أئمة العربية وإن كان يخرج المجهمة أدنى من يخرج المهملة ثم داخل الغم والآن في المنتهى
الغصية والخيشوم له حكم الظاهر في الإفطار باستخراج التي عليه وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء
فيون أمسكه وإذا تجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الإفطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله
من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النخاسة عنه بأن تجس البدن أن يندرج من الجنابة فضيقي فيدونها اه وقوله
ثم داخل الغم الخ في شرح بافضل مثله الآن أنه أبدل منتهى الغصية بمنتهى المهملة قال ع ش قوله أخص منه
أي هو بعضه عند الغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئياً من جزئيات مطابق
الحاق وانما هو جزء منه قال في الصباح والغصية أي بمجمعة مفتوحة فلام ساكنة فهملته رأس الحلقوم وهو
الموضع الناتج في الحاق والجوع غلاصم وقوله مر ثم داخل الغم أي إلى ما وراءه يخرج الحاء المهملة وداخل
الانف إلى ما وراء الخيشوم اه وقال الكردي على بافضل فالخيشوم جميعه من الظاهر قال في العباب والقصة
من الخيشوم اه وهي فوق المارن وهو مالان من الانف اه (قوله غير محتاج اليه) موجه بصرى (قوله
في مختصرها) أي في مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو موهم) م محل تأمل لأن حكم ما عده معلوم
منه بالاولى اللهم الآن يقال الإيهام بالنظر لبدئي الرأي لكن قوله الآن يجعل الاضافة بيانية يقتضي أن
الإيهام حقيقي لا ظاهري اذ مقتضاه أن الإيهام يرتفع بجعلها بيانية والحال أن الإيهام الظاهري لا يرتفع
بذلك (قوله الآن يجعل الاضافة بيانية) فيه نظر فإن شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص وجهي وما هنا ليس كذلك (قوله تحديده) أي بيان آخر الظاهر من جهة الجوف ويحتمل أن
المعنى بيان حد الظاهر وتعر يغه (قوله وذ كر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله أهو المجهمة) أي
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله في دخل) أي في الظاهر (قوله كل ما قبله) أي قبل
مخرج المهملة (قوله أن أمكنه) إلى قوله بخلاف جوف الخ في النهاية وكذا في المعنى الاقوله وسئل إلى وبخلاف
الخ (قوله أن أمكنه الخ) فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجهاً لافظهور رخص في أي أو أكثر لم
تبطل صلاته بل يتعين أي القلع مراعاة لصحتها أي الصوم والصلاة كليهما لتخفف لتعذر القراءة الواجبة كذا
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهلية معز يادته من ع ش قول المتن (وعن وصول العين) أي الذي من أعيان
الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يقطر بها الصائم شيئاً عبارة ع ش (فائدة) قال شيخنا العلامة
الشو برى أن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله تعالى من أهلها فإن كانت
العين من ثمارها لم يقطر بها ثمر أيتها في الاحتاف اه (قوله أي عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور
وهو المسجي بالتمن ومثله التنبك فيغطر به الصائم لأنه لا أثر له في بطن العود شيئاً عبارة
الكردي على بافضل وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شجاع فيه نظر لأن
الدخان عين اه وعبارة بعض الهوامش المعتبرة ويغطر الصائم بشرب التنبك لأنه يفعل فاعل يتولد منه لا أثر
وقد صرح بذلك الشيخ علي بن الجلال المكي وغيره كالبرماوى على الغزي والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد
بافشير وغيرهم اه (قوله وإن كانت أقل الخ) عبارة النهاية والمعنى وإن قلت كسمسمه أو لم يؤكل كحساء اه
قال ع ش (فائدة) لا يضر بلع ريقه أثم ماء المضضة وإن أمكنه مجله لسر الخرز عنه اه ابن عبد الحق

* (تنبيه) * ذكر حديث
محتاج إليه في عبارته وإن
أقرب به شيخنا في مختصرها بل
هو موهم إلا أن تجعل
الاضافة بيانية وانما يحتاج
اليه من يريد تحديده وذكر
الخلاف في الحد أهو المجهمة
وعليه الرافعي وغيره أو
المهملة وهو المعتمد كما تقرر
في دخول كل ما قبله ومنه
المجمعة (فلا قطعها من
مجزاها وليجها) أن أمكنه
حتى لا يصل منها شيء للباطن
(فإن تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت
الجوف) يعني جاوزت الحد
المذكور (أفطر في الاصح)
لتقصيره بخلاف ما ذالم
تصل للظاهر وإن قدر على
لفظها وما إذا وصلت اليه
وعجز عن ذلك (و الامساك
(عن وصول العين) أي عين
كانت وإن كانت أقل ما يدرك
من نحو حجر

مواصلة اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يعق عنه في نظر ولا يعد العفو مر (قوله أو
الباطن) صريح في أن اقتلاعهما من الباطن ولو نجسة ليس من قبيل التي عخلها لما توهم (قوله وهو) أي حد
الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا بشكل مع قوله من الغم سواء جعلت من بيانية أو تبعيضية اذ يخرج الحاء
خارج عن الغم كلا وبعضاً الآن تجعل ابتدائية والمعنى أن الظاهر المبتدأ من الغم أي الذي ابتدأه الغم حده
أي آخره من جهة الجوف يخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ أنها حصلت في ذلك أو
مابعده إلى جهة الخارج فلي تأمل (قوله وهو المعتمد) قال في شرح العباب فالحق في قواهم الواصل اليه مغطر

فأصل ذلك لا يسمى محسناً
بجلاف وصوله لا نزل كالطم
وكذا ينجح بالشحم ومثله وصول
ذئبان نحو الجوف الى الجوف
والقول بان اللسان عين
ليس المراد به العين هنا
وبجلاف الوصول الى ما يسمى
جوفاً كذا اخل مخ الساق أو
لجه بجلاف جوف آخر ولو
بامر لمن طعنه فيه ولا يضر
سكونه مع تمكنه من دفعه
اذ لا فعل له وانما نزلوا تمكن
المحرم من الدفع عن الشعر
منزلة فعله لانه في يده أمانة
فإنه الدفع عنها بخلاف
ما هنا نعم يشكك عليه ما
يأتي في الايمان أنه لو حلف
لأكل ذاك الطعام غدا
فأقلقه من قدر على انتزاعه
منه وهو ساكت حنثاً لا
أن يجاب بأن المحظوم
تقويت البر باختياره
وسكونه مع قدرته بطلق
عليه عرفاً أنه فوته وهنا
تعاطى بمفطر وهو لا يصدق
عليه عرفاً ولا شرعاً انه تعاطاه
وما مر فيما اذا حثت الخامة
بنفسها مع قدرته على مجها
الا أن يجاب بان ثم فاعلا
يحال عليه الفعل فلم ينسب
للساكت شيء بخلاف نزول
الخامة وتوايضاً في شأن دفع
الطاعن ان يترتب عليه
هلاك أو نحوه فلم يكف
الدفع وان قدر بخلاف
ما عداه فينبغي أن تكون
قدرته على دفعه كفعله كما
يشهد له مسألة الخامة
وتقييدهم عذم المفطر بفعل الغير

اه قول المتن (الى ما يسمى جوفاً) أى مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار نهاية (قوله لان فاعل ذلك الخ)
عبارة النهاية اجماعاً في الاكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضغقة والاستنشاق الآن تكون
صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وصع عن ابن عباس انما المفطر ما دخل وليس مما خرج أى الاصل ذلك اه
أى فلا ترد الاستقاعة عش (قوله ومثله وصول ذئبان نحو الجوف الى الجوف) أى وان فقه فاه قصد ذلك عبارة
النهاية بعد كلام و يؤخذ منه أن وصول اللسان الذي فيه رائحة الجوف أو غيره الى الجوف لا يفطر به و ن
تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر و به أفق الشمس البرماوى لما تقرر أنهم ليست عيناً أى عرفاً اذا مدار
هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا
اه قال عش قوله مر لما تقرر الخ يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن باللسان لا يفطر لما ذكره أن
المدار على العرف هنا فله لا يسمى فيه عيناً كما أن اللسان المسمى بالجوف لا يسمى اها وقد نقل عن شيخنا
الزبادى أنه كان يفتي بذلك أو لا ثم عرض عليه بعض تلامذه قصة عما يشرب فيه وكسر هابين يديه وأراه
ما تحمده من أثر اللسان فيها وقال له هذا عين فخرج عن ذلك وقال بحيث كان عيناً يفطر وناقش في ذلك
بعض تلامذه أيضاً بأن ما في القصة انما هو من الرما الذي يبق من أثر النار لا من عين اللسان الذي يصل الى
الدماغ وقال الظاهر ما اقضاه كلام الشارح مر من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح مر
وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عيناً يقتضى عدم افطر اه أقول
هذه المناقشة مع مخالفتها للمعسوس ترد بأنه لو سلم ان ما في القصة من الرما الذي كورفما التصق بالقصة
منه عشر أعشار ما وصل منه الى الدماغ كما هو ظاهر فالمعتمد بل الصواب ما تقدم عن شيخنا وسم وابن الجلال
وغيرهم من الافطار بذلك و يأتي عن ابن زياد البني ما وافقه (قوله العين هنا) وهى ما يسمى عيناً عرفاً
كردى (قوله كذا اخل مخ الساق الخ) و ينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو افترض صد مشلا في الاثنين
ودخلت آلة القصد الى باطنهما عش (قوله بخلاف جوف آخر) كذا في ما رأينا من نسخ الشارح ولعله
على حذف العاطف من الكسبة بيان لمحرز ما الموصوف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو بامر
الخ) راجع الى المتن أى ولو كان وصول العين بأمره الخ فانه يجب الامساك عنه كرى عبارة شرح يا فضل
للشارح وكجوف وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره باذنه ولا يضر وصولها الخ ساقه لانه ليس بجوف اه وعبارة
العباب ولو طعن نفسه أو طعن باذنه لا بغيره ولو بقدرة دفعه بسكين فوصلت جوفه لاخ ساقه أفطر وان بقي
بعض السكين خارجاً اه وعبارة النهاية وانغى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو
أدخل في احليله أو أذنه عوداً أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر اه (قوله وانما نزلوا تمكن المحرم من الدفع
الخ) أى من دفع خالق شعره بلاذنه فانه كالحلق باذنه و (قوله بخلاف ما هنا) أى فان الافطار به منوط بما
ينسب فعله الى الصائم ايعاب (قوله يشكك عليه) أى على قولهم ولا يضر سكونه مع تمكنه الخ (قوله فأقلقه
الخ) أى ولو قبل الغد (قوله وما مر الخ) عطف على ما ياتي الخ (قوله الا أن يجاب بان ثم فاعلا الخ) يبطل هذا
الجواب كلامهم في مسألة الخط المبلوع ليلا فارجع بصرى أى من قواهم فان لم يكن غافلاً وتمكن من دفع
النازع أفطر اذا التزم موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا فارق من طعنه
بغير اذنه وتمكن من منع اه ولك أن تمنع دعوى البطلان بان كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت فرق بين
مسئلة الطعن ومسئلة الخامة غير الفرق الذي ذكره بين مسألة الطعن ومسئلة الخط (قوله بخلاف ما عداه)
أى ما عدا طعن الساكت المتمكن من دفعه كما اذا صاب ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر على دفعه أو أدخل
نحو أصبعه الى ما يضر وصول المفطر اليه كذلك هم وكردى (قوله وتقييدهم الخ) عطف على مسألة
محمول على ما ضبطوا به الباطن منه فهو عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العريضة اه أى فان كلام من يخرج
الحاء المهملة ويخرج الحاء المعجمة من الخالق عند أئمة العريضة دون الفقهاء هذا الافطار بالوصول لحد المهمة
نحو وجهه عن الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عداه) أى كالمصائب انسان ماء مثلاً في حلقه وهو ساكت قادر

المتجنس بنحودم لثته وان صغاولم يبق فيه أثر مطلقا لانه لما حرم ابتلاعه لتجنسه صار بمنزلة عين أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بـ كسر غينه ثم مجمعة (والدواء) لان ما لا تحمّله لا ينتفع به البذن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف وردوه بان الواصل للمحاق مفطر مع انه غير محبّل فالحق به كل جوف كذلك (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) وهى الباضرين جمع مع بوزن رضا والمثانة) بالمثانة وهى مجمع البول (مفطر بالاسعاط أو الاكل أو الحقة) أى الاحتقان لف ونشر مرتب اذا الحقة وهى أدوية معروفة تعالج بها المثانة أيضاً (أو الوصول من جائفة وأمومة ونحوهما) لانه جوف محبّل وكان التقييد بالباطن لانه الذى يأتى على الوجهين فاندفع ما قبل قضيته ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان رأسه مأومة فوضع عليها دواء فوصل الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الدماغ فوصل ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه بل الاعتبار بجوارزة التحف وكذا الامعاء لا يشترط أيضاً باطنها على خلاف ما حرم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على انه لا يشترط باطن الامعاء فهو دافع لايهاام والامعاء أو مائع منه بل وقرينة على انه يكفى بجوارزة التحف فليست أم (قوله أو الامعاء) أى ولظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين و برده قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنها وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتفاء فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل التحف ويؤيده ان بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء اه (والتقطير فى باطن الاذن والاحليل)

الخامة (قوله بالمكره) بغض الزاء (قوله وكالعين) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله بنحودم لثته الخ) أى اذا لم يكن مبتلى به كما يأتى قول المتن (أن يكون فيه) أى الجوف نهاية (قوله بكسر غينه الخ) يطلق على الماء كحل والمشر وبمعنى قول المتن (والدواء) كذا فى أصله رحمه الله تعالى والموجود فى أكثر نسخ المتن وفى نسخ الروضة أو وهى أنسب فيما يظهر اذا الطاهر ان هذا القائل لا يشترطهما معا بصري (قوله لان ما لا يحمله أى ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز أن الافراد نظرا الى أن الواو بمعنى أو (قوله للحلق) تقدم أنه عند الفقهاء يخرج الهاء وما فوقه قول المتن (والامعاء) أى والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى فى قوله وان لم يصل باطن الامعاء عش (قوله لف ونشر الخ) أى فقوله بالاستعاط راجع للدماغ وقوله أو الاكل راجع للبطن وقوله أو الحقة راجع للامعاء والمثانة منها ية ومعنى (قوله أى الاحتقان) عبارة المغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان الحقة هى الادوية التى يحتقن بها المريض اه (قوله تعالج بها المثانة) اعلم اطلاق لغوى والافتراف اطباء بخلافه بصري (قوله المثانة الخ) عبارة المغنى البول والغائط اه (قوله أيضاً) أى كالدبر قول المتن (أو الوصول من جائفة وأمومة الخ) قال الاسنوى رحمه الله تعالى ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند خلق الرأس يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلد رقيقة تسمى السمحاق ويلها عظم يسمى التحف وبعد العظم خربة مشتملة على دهن وذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخربة تسمى خربة الدماغ وتسمى أيضاً أم الرأس والجناية الواصلة الى الخربة تسمى كورة المسماة أم الرأس تسمى مأومة اذا علت ذلك فلو كان على رأسه مأومة فوضع الى آخر ما ذكره الشارح سم (قوله لانه جوف) الى قوله لكن ضعفه فى النهاية الاقوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله كان التقييد الى قضيته وقوله اه (قوله وكان التقييد بالباطن الخ) محل تأمل كما يعلم برجعة أصل الروضة فالاولى الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن التحف وبغطف قوله والبطن والامعاء على باطن لا على الدماغ فان صنيع الروضة صريح فى أن مرادهم بباطن الدماغ ما ذكر بصري (قوله لانه الخ) أى باطن ما ذكر (قوله قضيته) أى قضية قول المصنف باطن الدماغ الخ مغنى (قوله أو الامعاء) أى ولظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين و برده قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنه وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتفاء فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل التحف ويؤيده أن الوجه الثانى اكتفى بمحسّل الدواء وداخل التحف كذلك فليست أم سم (قوله وليس كذلك) أى وليس مراداً بل الصحيح أنه لو كان الخ مغنى (قوله أفطر وان لم يصل الخ) أى كما حرم به فى الروضة من نهاية (قوله ولا الدماغ نفسه) أى بل الاعتبار بجوارزة التحف سم قول المتن (والتقطير فى باطن الاذن الخ) أى وان لم يصل الى على دفعه أو أدخل نحو أصبعيه الى ما يضر وصول المغطار اليه كذلك (قوله فى المتن أو الوصول من جائفة وأمومة ونحوهما) قال الاسنوى رحمه الله تنبيه ستعرف فى الجنايات ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند خلق الشعر يليها اللحم ويلى ذلك اللحم جلد رقيقة تسمى السمحاق وتلك الجلدة يليها عظم يسمى التحف وبعد العظم خربة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخربة تسمى خربة الدماغ وتسمى أيضاً أم الرأس والجناية الواصلة الى الخربة تسمى كورة المسماة أم الرأس تسمى مأومة اذا علت ذلك فلو كان على رأسه مأومة أو على بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أو خربة دماغه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء أو باطن الخربة كذا قاله الاحكام وخزم به فى الروضة فلخص ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه بل الاعتبار بجوارزة التحف وكذا الامعاء لا يشترط أيضاً باطنها على خلاف ما حرم به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والبطن أدل دليل على انه لا يشترط باطن الامعاء فهو دافع لايهاام والامعاء أو مائع منه بل وقرينة على انه يكفى بجوارزة التحف فليست أم (قوله أو الامعاء) أى ولظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يفطر على الوجهين و برده قول المصنف والبطن لان الوصول لباطنها وصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتفاء فى الفطر عليهما بظاهر الدماغ حيث كان داخل التحف ويؤيده ان بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء اه (والتقطير فى باطن الاذن والاحليل)

وهو يخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحشفة أو الخلية (مفطر في الاصح) بناء على الاصح ان الجوف لا يشترط كونه محيلا وكذا يفطر بادخال أدنى جزء من أصبعه في دبره أو فمها بان يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي قول (٤٠٣) القاضى يفطر بوصول رأس أغلته الى

مسر به محله ان وصل للمعقوف منها دون أولها المنقلب الى الأيسرى جوفاً وألحق به أول الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده وقد قول القاضى الاحتياط ان يغتسل بالليل مراده ان يقع فيه خبر منه بانهار لئلا يصل شئ الى الجوف مسر به لانه يؤمر بتأخيرها لئلا يحد الا يؤمر بمضرة في بدنه (وشرط الواصل كونه في منفذ) بفتح أوله وثالثه (مفطور فلا يضرب وصول الدهن بتشرب المسام) جمع سم بثلاث أوله والفتح فصع وهي ثقب لطيفة الحد لا تترك كما لو طلى رأسه أو بطنه به وان وجد أثره بباطنه كالأوجع أو ثمره باطنه به (ولا الاحتال وان وجد) لونه في نحو نخامته (طعمه) أى السكحل (بحلقه) اذ لا منفذ من عينه لحلقه فهو كالواصل من المسام وروى البيهقي والحاكم انه صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأنثى وهو صائم لكن ضعفه في المجموع ومع ذلك قال لا يكره وفيه نظر لقوة خلاف مالك في الفطر به فالوجه قول الخلية انه خلاف الأولى وقد يحمل عليه كلام

الدماع نهاية وغنى قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل قحف الرأس وهو جوف اه ع ش (قوله يخرج بول) أى من الذكر (ولبن) أى من الثدي نهاية وغنى (قوله في دبره) أى الصائم ذكر أو أنثى (قوله لانه يؤمر بالخ) قد لا يضرب التأخير في المانع من حمل كلام القاضى بظاهره على هذا سم ولا يخفى بعده قول المتن (في منفذ الخ) في معنى من كماله برهاني موضع من الروضة بصري قول المتن (مفتوح أى عرفاً أو فتحة يدرك سم) (قوله كالأوجع) أى كالأوجع بغير اغتساله بالماء البارد وان وجد له أثر بباطنه بجماع أن الواصل اليه ليس من منفذ مغنى (قوله لونه) أى السكحل ولو أظهر هنا لاستغنى عن التفسير الآتى (قوله اذ لا منفذ من عينه الخ) فيه ان أهل التشريح يثبتونه وقد يجاب بانه خلفاً ووصفه ملحق بالمسام ولهذا قال فهو كالواصل الخ بصري (قوله ومع ذلك قال) أى مع تضعيف المصنف ذلك الخبر في المجموع قال فيه (قوله لا يكره) جزمه في النهاية والغنى (قوله فالوجه) قول الخلية انه خلاف الأولى) أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا أن يقال ان الكراهة في عدم الخروج من الخلاف أن عدم المراجعة بخلاف الأولى ع ش (قوله وقد يحمل عليه كالمجموع) أى بأن يراد بالكراهة المنفية الكراهة الشديدة قول المتن (وكونه) أى الواصل نهاية (قوله لم يعد جواز اخراجها الخ) أى كالأوجع كل امراض أو جوع مضر مر سم على البهجة وينبغي أنه لو شاك هل وصلت في وصولها الى الجوف أم لا فأخرجها عامدا عالم يضرب بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه الحالة اذا خشى نزولها للباطن كالنخامة الا ترى ع ش قول المتن (أو غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يعد الجريان سم وفي فتاوى ابن زباد البني بعد بسط كلام ما نصه فتخلص من ذلك أن الماشي لا يكف اطلاقاً به اذ لم يقصد بالفتح دخول الغبار والدقيق جوفه ومثل ذلك الدخان المذكور في السؤال أى فلا يكف المصل اطلاقاً به بل لا يضرب تعمده لفتح فيه الا اذا قصد به دخول الدخان جوفه لانه عين كذا كره وفي النجاسات وما أتى به البرماوى من أنه لا يفطر بوصول الدخان الى جوفه اذا احتوى على بجرة الجور يتعين جملته على ما ذكر لم يفتح فاه قاصدا وصول الدخان الى جوفه والله اعلم اه وتقدم عن سم وابن الجبال وشيخنا وغيرهم ما وافقهم من أن الدخان عين يفطر قول المتن (وغر به الدقيق) الغر به ادارة الحب في الغر بالثني خبشه وبيق طيبه وفي كلام العرب من غر بل الناس تخلوه أى فتش عن أمورهم وأصولهم جعلوا نخالة مغنى زاد الجبري والمراد به هنا النخل بدليل اضافته للدقيق فلو قال نحو دقيق لشبهته سماه والوافي المتن بمعنى أو كعبه به شرح المنهج قول المتن (لم يفطر) أى وان أمكنه اجتناب ذلك باطباق الغم أو غيره نهاية وغنى (قوله كدم البراغيث) أى المقتولة عند نهاية وغنى (قوله وقضيته) أى التشبيه بدم البراغيث (قوله انه لا فرق بين غبار الطريق الخ) وهو المعتمد مر اه سم بخلاف ابن حج والزبادى حيث قيدها بالطاهر وبعبارة سم على البهجة الواجبه اشتراط طهارته فان كان نجسا أظفر مر اه وهو ظاهر لا ينبغي العذر له لعلنا أمر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر ع ش عبارة السكردى على بافضل الذي اعتمده الشارح في النخفة أن الغبار النجس يضرب مطلقاً والطاهر ان تعمده بان فتح فاه حتى دخل عني عن قليله وان لم يتعمده عني عنه وان كثروا الجبال الرملى

الوجه الثاني اكتفى بجعل الدواء داخل القحف كذلك فليتامل (قوله لانه يؤمر بتأخيرها لليل) قد لا يضرب التأخير في المانع من حمل كلام القاضى بظاهره على هذا (قوله وهي ثقب لطيفة الخ) فقوله أى في المتن مفتوح أى عرفاً أو فتحة يدرك (قوله في المتن أو غبار الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يعد الجريان (قوله وقضيته انه لا فرق) اعتمده مر (قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس الخ) والوجه لغيره في النجس (أقول) هذا يعارض اعتماده فيما نقله عنه قريبا أنه لا فرق

المجموع (وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يفطر لكن كثيراً يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصات لحد الباطن وهو خطأ لانه حينئذ في عمق فطره ان خشى منها ضرراً يبع التيمم لم يعد جواز اخراجها فوجوب القضاء أو غبار الطريق وغر به الدقيق لم يفطر (لان الخبز زعته من شأنه أن يعمير فحيف فيه كدم البراغيث وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

وفيه نظر لان النجس لا يعسر على الصائم (٤٠٤) نخبه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لان الغرض انه لم يتعمده فان تعمده بان فتح فاه عدا

حتى دخل لم يضر ان قل
عرفا وقل حتى دخل هو
عبارة المجموع وقضيتها
انه لا فرق بين فتحه لدخل
أولا وبه مخرج
متقدمون ومتأخرون
فقالوا لفتح فاه قصد ذلك لم
يفطر على الاصح فانتفاء
كلام الجاهل من انه مفطر
بفتح على الكثير ولو
خرجت مقدة مسور لم
يفطر بعودها وكذا ان
أعادها كما قاله البغوي
والخوارزمي واعتمده جمع
متأخرون بل جوبه غدير
واحد منهم لا يضطراره اليه
وليس هذا كالأكل جوعا
الذي أخذ منه الاذرى قوله
الا قرب الى كلام النووي
وغیره الفطر وان اضطر
اليه كالأكل جوعا له لظهور
الفرق بينهما بان الصوم
شرع ليتجمل المكاف مشقة
الجوع المؤدى الى صفاء
نفسه ففطر طحوا يضطر
المكاف معه الى الفطر مع
أكله آخر الليل اذ غرر
دائم كالمريض يغار به الفطر
ولزم القضاء وأما خروج
المقعدة فهو من الداء
العضالي الذي اذا وقع دام
فاقتضت الضرورة العفو
عنه وانه لا فطر بما يترتب
عليه ومرفى قلع النخامة انه
انما يخص فيه لأن الحاجة
تسكر اليه وهذه أولى
الحكم منها في ذلك فتأمل

أي ومثله المغنى فانه اعتمد في نهايته العفو مطلقا وان كثر وتعمد ولم يقيد بالطاهر وكذا أطلق في شرح
نظم الزبدية وقال تلبيذه القليوبى لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا أو أمكنه الاحتراز عنه بنحو ما طبق فيه مثلاً اه
(قوله وفيه نظر) فيه أمران الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار مـ والثاني انه هل يجب
غسل الفم منه حديثاً فوراً أو يعفى عنه فيه نظر وقد جزم بعضهم أي الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فوراً
فايراجع فان كان منقولاً فذلك والا فلا يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فيه لدخل في العفو على هذا انظر سم
على حج أقول الا وجبه وجوب الغسل وان لم يكن منقولاً فلا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل عـ ش
(قوله وهو كذلك) وفاقاً للماينة والمغنى (قوله فان تعمده بان فتح فاه عدا الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء
فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل أفطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر وفيه أي
الانوار ولو وضع شيئاً في فيه عدا أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسياً لم يضر ولو كان
بديه أو ألقاه ماء فصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو وضع له ماء غم لم يضر ولا ينافي ما يأتي من الفطر بسبق
الماء الذي وضعه في فيه أي لا لغرض لان العذر هنا أظهر شرح مـ اه سم (قوله ان قل عرفا) وظاهر كلام
الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه من اية ومعنى أي بين القليل والكثير سم وعـ ش (قوله وقضيتها انه لا فرق
الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وبه مخرج جمع متقدمون الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أيضاً سم
على جمـ حجة وفي الباب الجزم بالفطر في هذه الحالة عـ ش وتقدم عن فتاوى ابن زباد ما وافقه (قوله وكذا ان
أعادها الخ) أي وان توقفت اعادتها على دخول شيء من أصابعه عـ ش (قوله كما قاله البغوي الخ) اعتمده
النهاية والمغنى (قوله لا يضطراره اليه) أي الى الاعادة والرد (قوله الذي أخذ منه الخ) نعت للتشبيه المنفي الذي
تضمنه قوله وليس هذا كلام كل جوعا (قوله وأنه الخ) عطف على العفو (قوله بما يترتب عليه) أي من
الاعادة (قوله في ذلك) أي الترخص وعدم الفطر به ما وفي معنى الباء (قوله والثاني أقرب الخ) قد يقال بل
الاول أقرب وقياس ما ذكر على لسان تلميذه ريق محمل تأمل أما بالنسبة للغسل فواضح الفساد اذا الرقيق
لا يجب غسله وأما بالنسبة لضرر العود فلان ما ذكر بخر وجهه صار كالاجنبى لوجوب غسله بخلاف الرقيق
الآخرى انه لو نجس ضرر بلبه وان لم يخرج من الفم لصيرورته كالاجنبى والحاصل أن الذي يتجسه في هذه
تأمل ويؤيده انه لو دميت لثته وبصق حتى صفار يقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفترق (قوله وفيه نظر) فيه
أمران الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار مـ والثاني انه هل يجب غسل الفم منه حديثاً
فوراً أو يعفى عنه فيه نظر وقد جزم بعضهم في شرحه بوجوب الغسل فوراً فليراجع فان كان منقولاً فلا
يبعد العفو نعم ان تعمد فتح فاه لدخل في العفو على هذا انظر (قوله ولا بين قليله وكثيره) اعتمده مـ (قوله
فان تعمده) بان فتح فاه حتى دخل لم يضر (قوله وفي الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد
فاه لم يدخل أفطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر ويوجه بان ما مر انما عفى عنه
تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئاً في فيه عدا أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسياً لم يضر قال مـ
وكذا ينبغي أو سبقه اه قوله لو وضع شيئاً أي مما حرت العادة بوضعه في الفم لغرض نحو الحفظ مـ ويؤيده
قول الدارمي لو كان بفيه أو نفعه ماء فصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو وضع له ماء غم لم يضر ولا ينافي
ما يأتي من الفطر بسبق الماء الذي وضعه في فيه لان العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه مخرج في
الانوار ويؤخذ منه ان وصول اللسان الذي فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يضر به وان تعمد فتح فيه
لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقر أنها ليست عينا أي عرفاً فالدارم هنا عليه وان
كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام لا ترى ان ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه كما هنا شرح مـ (قوله
ان قل عرفا) وكذا ان كثري الاوجه الذي هو ظاهر كلام الاصحاب شرح مـ (قوله وبه مخرج جمع
متقدمون ومتأخرون) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أيضاً (قوله وكذا ان أعادها الخ) اعتمده مـ (قوله

وعلى السامعة بهم فهل يجب غسله اعما عليه من القد ولانه يخر وجهه معاصراً اجنبياً فضرعه عوده معها الباطن ولا كالأكل المنسلة
أخرج لسانه وعليه ريق الآتي بعلته الحار به هذا لان ما عليها لم يقارنه معدنه كل محمل والثاني أقرب والسلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر اذ لا وجه لعدم الوجوب لوجه وانما التردد في ضرر العود
والاقرب منه أنه يضر لما تقر ومن صيرورته كلاجتي بصري وظهرا أن التردد فيما يزول بالغسل بخلاف
الدم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فإنه لا ينقطع بالغسل (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمغني (قوله جمع
الذباب الخ) وفي ديب السكاك لابن قتيبة أن الذباب مغرد وجميعه ذبان كغراب وغيره بان وعليه فلا حاجة قبل
لا وجه لما ذكره الشارح وعبارة البيضاوي في الاية والذباب من الذب لانه يذب وجميعه أذب وذبان انتهت اه
رشيدى (قوله تأسيابلفظ القرآن) أى ولان البعوض قتل كانت أصغر جرما من الذباب وأسرع دخولا مع
أن جمع الذباب مع كبر جرمة وندرة دخوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فأفرد
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بعد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله
وندره دخوله الخ أن مقتضى هذا التعليل أن يترك البعوضة بالكلية (قوله لن يخلقوا الخ) أى وهو قوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فما فوقها مغنى (قوله الحكمة لا تأتى هنا) قد يقال هذا لا يمنع
التأسي للترك مع عدم قوت المقصود هنا وهو أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنس
في الحكم هنا فتأمل سم (قوله بين ما لا يصح الخ) أى بين معان لا يصح الخ (قوله ففيها ابهام) هذا الابهام
مندفع بذكر الوصول لجوفه سم (قوله وهو منبوعه الخ) لكن الوجه أن المراد بمعدنه هنا جميع الغم سم
ونهاية وشرح بأفضل ويأتى في الشرح ما يصح بذلك (قوله أفطر حزبا) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لا على
لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية الاقوله ثم رأيت الى أمالوا خرج وقوله ويظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغنى
الاقوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا على لسانه) سيد كرميحه قوله قول المتن (أوبل خيطا الخ) أى كما يعتاد عند
القتل نهاية ومغنى (قوله الطاهر كغيره تبع الشارح المحقق بتأمل بصري ويظهر أن التقيد بذلك لمجرد
التحرر عن التكرار مع قول المصنف أو متجسسا (قوله كصبغ الخ) عبارة المغنى وشرح بأفضل كان قتل
خيطا مصبوغا تغير به ريقه اه زاد النهاية أى ولو بلون أو ربح فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه
وخرج بذلك ما لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو عصره أو جفافه فإنه لا يضر اه قال ع ش قوله مر فيما
يظهر الخ أقول أى فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو ربح مع قوله ان انفصلت الخ سم على ج وقوله مر
ان انفصلت عين منه أفهم أنه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون أو ربح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ
لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخيط وعليه بقى
ظهوره تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شئ من الصبغ لكنه قد يتوقف فيه بالنسبة لاربح اه عبارة الرشيدى
قوله مر ان انفصلت الخ علم منه أن المراد على العين لا على لون ولا على ربح ولا حاجة الى الغاية بل هى توهم
خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر اه وعبارة الكردي على بأفضل وقع
للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو لم يجرد ربح أولون فيما يظهر من
اطلاقهم لان انفصال عين بهما اه ونظرفيه الوجه ابن زياد البهي في الريح مما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل
وعبر في الهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عين منه اه وعابه يحتمل ما في الامداد فإراد اه اذا

والاثنين الثاني قيل جمع
الذباب وأفرد البعوضة
تأسيابلفظ القرآن لن
يخلقوا ذبابا بعوضة فما
فوقها اه ورد بان ذلك
لحكمة لا تأتى هنا فالاولى
أن يحجب بان الذبابة
مشتركة بين ما لا يصح هنا
بعضه كبقية الذبب فنها
ابهام بخلاف الذباب فإنه
المعروف أو النحل أو غيرهما
مما يصح كله هنا ولا يفر
يلع ريق من معدنه
اجزاء وهو منبوعه تحت
اللسان (قوله ابتلع ريقه
غيره أفطر حزبا وما جاعله
صلى الله عليه وسلم كان
عص لسان عائشة وهو
صائم واقعة حال فعليه محتملة
انه يصح ثم يجمعه أو يصحولا
ويسق به أو (خرج مسر
الغم) لا على لسانه ولوا
ظهور الشفة (ثم رد
بلسانه أو غيره) وابتاعه
أوبل خيطا) أو سواكا
(بريقه) أو جماء (فرد اه الى
فه وعليه رطوبة تنفصل
وابتلعها (أو ابتلع ريقه
نخلوطا بغيره) الطاهر
كصبغ خيط قتله بغمه
(أو) ابتاعه (متجسسا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لانه بانفصاله واختلاطه وتنجسه صار كعين أجنبية ويظهر العفو عن ابتلي بدم لثته بحيث لا يمكن الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور ثم رأيت بعضهم يحتملوا أنه يدل له بأدلة رفع الخرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة ثم قال في ابتاعه مع علمه به وليس له عنه بدفصومه صحيح أما لو أخرج لسانه وهو دليبه ثم رده وابتاع ما دليبه فإنه لا يفتقر خلافا للشرح الصغير لانه لم ينفصل عن الفم إذا لسانه كدأخله (ولو جبر ريقه فابتاعه لم يفتقر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدته أما لو اجتمع بلا فعل فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) الشامل للماء أو باطنه (فانذهب انه ان بالغ) مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عن المبالغة كما مر ويظهر ضبطها بان يلائقه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالبا إلى الجوف ومثل ذلك سبق الماء في غسل تبرد أو تنظف وكذا دخول جوف منغمس من نحوه أو أنفه لكرهية الغمس فيه كالمبالغة لماله ان يعتدانه يسبقه والإثم وأفطر قطعا (والا) يبالغ

نشأت تلك الراتحة من عين وفي الإيجاب بعد كلام قضية ما مر أن المجاور لا يحصل منه عين بل تروح أنه لا يضر التغيير به هنا مطلقا لأن يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضية أنه لا يضر التغيير بالمجاور وأنه يضر التغيير بالمخالط مطلقا فهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره إلا في المجاور اه انتهت أى وما هنا من قبل المجاور فلا يضر تغيير الرج به (قوله بدم أو غيره الخ) كمن أكل شيئا نجسا لم يغسل فيه أو دميته لثته ولم يغسل وان أبيض ريقه ثم ابتلع صافيا مغنى ونهاية (قول المتن أفطر) أى وان كان خياطا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما في الدميرى عن الفارقي مر اه سم وعش (قوله لانه بانفصاله) أى في المسئلة الاولى والثانية (واختلاطه) أى في الثالثة (وتنجسه) أى في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة النهاية ولو عمت بلوى شخص بدمي لثته بحيث يجري دائما أو غالبا سوخا يشق الاحتراز عنه ويكفى بصفه ويعفى عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع ثم رده إذا الفرض أنه يجري دائما أو يترشحور بما إذا غسله زاد جريانه كذا قاله الأذرى وهو فقه ظاهر اه تركذا في المغنى الاقوله ولا سبيل إلى كذا (قوله والقياس الخ) بالجرع عطف على أدلة رفع الخ (قوله) أم لو أخرج لسانه الخ) محترز لا على لسانه سم على حج وبقي ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أدله ريق ثم رده إلى فيه فهل يفطر ابتلاعه أولا لانه لا يفارق معدته فيه نظر والقرب الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزايدى ما يوافق ما قلناه فثبت الحد عش (قوله ولو جبر ريقه الخ) أى ولو بنحو مصطكى مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة الخ) ولولم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهم ما عدم ندمهم ما بل حرمته ما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا في أصله رجه الله تعالى وكان الظاهر الاتيان بالواو بدل أو بصري (قوله كما مر) أى في الوضوء (قوله ويظهر ضبطها) بأن يجعل بغمه أو أنفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر والسبق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائقه أو أنفه كذا ذكر سم على حج اه عش (قوله بحيث يسبق غالبا الخ) أى لكثرة ويظهر أن مثله ما لو كان الماء قليلا لا يمكنه بالغ في ادارته في الفم وجذبه في الأنف إدارة وحده يسبق معهما الماء غالبا بصري (قوله وكذا دخوله جوف منغمس الخ) أى ولو في غسل واجب (قوله من نحوه الخ) قياس ذلك أو أنه سم عبارة النهاية والمغنى كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء من إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرر عنه أنه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً ثم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيها يظهر اه قال عش قوله مر أنه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه أن المداغة على غلبة الظن فثبت غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء إلى جوفه والا فلا وقضية قوله مر وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ خلافا لان الانغماس غير مأمور به ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله ويحمله الخ) أى محمل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والايبالغ فلا) وفي العباب ولا ان وضع شيئا بفيه عمد أى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلع ناسيا أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كفى الأنوار ووجهه بأن الناسي لا فعل له يعتد به فلا تقصير ويجزئ عنه مد وضعه في فيه لا بعد تقصير الان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السابق فإنه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة اه وقضية أن السابق يضر وان كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر لا يضر شرح مر أقول أى فائدة للمبالغة بقوله ولو بلون أو رج مع قوله ان انفصلت (قوله في المتن أفطر) أى وان كان خياطا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما في الدميرى عن الفارقي مر (قوله أم لو أخرج لسانه) محترز لا على اللسان اه (قوله في المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) لولم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق إلا بالسبق فلا يبعد حينئذ الفطر بالسبق منهما وعدم ندمهم ما بل حرمته ما لان مصلحة الواجب مقدمة على تحصيل المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطها بان يلائقه أو أنفه ماء الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائقه أو أنفه كذا ذكر (قوله وكذا دخوله جوف منغمس الخ) أى ولو في غسل واجب (قوله من فيه) قياس ذلك أو أنه (قوله والايبالغ فلا) فى

السبق والحال ما ذكر ان كان الوضع لغرض فليجوز سم (قوله فلا يفطر الخ) أي لانه تولد من مأمور به بغير اختياره أما سبق ماء غير المشرع كان جعل الماء في فيه أو أنفه لا لغرض أو سبق ماء غسل التبرد أو المرة الرابعة من المضضة أو الاستنشاق فانه يفطر لانه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة معني زاد النهاية وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حیض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها سبق الماء إلى جوفه منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان املة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعمره شرح مرآه سم قال ع ش قوله لانه غير مأمور بذلك قضيته تخصيص الغرض السوء لوضعه في فيه بحيث يمنع من الإفطار بالمأمور به وعليه فليست معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفي ملو وضع شيئاً في فيه عدا أي لغرض بقرينة ما يأتي ثم رأيت في سم على ج صوره ع لوضعه لنحو الحفظ وكان مما حوت العادة بوضعه في الفم اه و ينبغي أن من النحو ملو وضع الخبز في فيه واضعه لنحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فيه لداواة أسنانه به حيث لم يتحل منه شيء أو لدفع عشان خف منه القي اه (قوله من نحر رابعة) أي يقيها بخلاف ما لو شل هل أتي بانثنين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه أنه لا يضردخول مائها سم على البهجة اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح للنهي الخ (قوله كالباغلة) * فرع * أكل أو شرب ليلاً كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه مافي جوفه هل يمتنع عليه كثره ما ذكر أم لا فيه نظر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثره ذلك ليلاً وإذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فيه ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كن ذرعه الي ع ويؤيده ما ذكره الشارح مر في قوله الآتي وهل يجب عليه الخلال ليلاً الخ ع ش (قوله نعم لو تجسس فيه الخ) لولم يمكن تطهيره الاعلى وجهه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على التطهر الموجب للسبق أو يبطل صومه كفي مسألة نزاع الخط حيث لم يتفق نزاع غيره له فانه يجب عليه نزعه تعدياً لمصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه نظر قاله سم ثم قال قوله لم يفطر ينبغي ولو تعين السبق بالباغلة وعلم بذلك للضرورة مرآه سم وقد مناعن النهاية في مسألة الانغماس ما يفيد قول المان (ولو يقي طعام بين أسنانه الخ) * فائدة * ما خرج من الاسنان أن أخرجه بالخلال كره أسنانه أو بالاصابع فلا كما نقل عن

العباب ولان وضع شيئاً في فيه عدا أي لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناسب أي لا يعطر بذلك قال الشارح في شرحه كفي الأنوار ووجه بان الناس لا يفعل له يعتديه فلا تقصير ويجزى تعدد وضعه في فيه لا يعد تقصيراً لان النسيان لا يتسبب عنه بخلاف السبق اعتمد مر أنه لا يضرد السبق أيضاً فانه ينشأ عن الوضع أو الغمس عادة و بهذا فارق ما مر في سبق الماء في نحو التبرد والانغماس واتجه من خلاف أطلقه في المجموع فمالو وضع ماء في فيه أو أنفه بلا غرض فسبق إلى جوفه أنه يفطر لتقصيره بالوضع العيب المسبب عنه السبق اه وقضية قوله بخلاف السبق الخ أن السبق يضرد وان كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع العيب الخ ووافق الاول اطلاق قوله الآتي قبيل الفصل ولا يعذرهن بالسبق أيضاً والحال ما ذكر أي ان كان الوضع لغرض فليجوز (قوله مالم يزد على المشرع الخ) قال مر في شرحه بخلاف سبق مائه ما غير المشرع وعين كان جعل الماء في فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حیض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون ولو بالانغماس لان الغسل مطلوب في نفسه وكرهه الانغماس لا يخرج عن كونه في نفسه مطلوباً مر فلا يفطر به كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها سبق الماء إلى الجوف منها لا يفطر ولا نظر إلى إمكان املة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعمره و ينبغي كما قاله الاذرع انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التخرج عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً سم حله اذا تمكن من الغسل الاعلى تلك الحالة والا فلا يفطر شرح مر (قوله نعم لو تجسس فيه فبالغ في غسله فسبقه الخ) لولم يمكن تطهيره فبالغى وجهه يستلزم السبق إلى الجوف ووجبت الصلاة فهل يصح صومه مع ذلك ويغتفر السبق لانه يكره شرعاً على

(فـلا) يفطر مالم يزد على المشرع لعذره بخلاف ما اذا سبقه من نحو رابعة وهوذا كحل الصوم عالم بعدم مشروعيها لانها منها كالباغلة نعم لو تجسس فيه فبالغ في غسله فسبقه لجوفه لم يفطر لوجوب المبالغة عليه لينغسل كل ما في حد الظاهر من الفم وينبغي ان الانف كذلك (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) بطبعه لا يفطره

(لم يفطران عجز) ثم اوان أمكنه لا (عن تميزه وجهه) لغزده بخلاف ما ذالم يعجز وقيل ان تخلل لم يفطر والا أفطر ويؤخذ منه تأكد ندب التخلل بعد الاكل لا لخروج من هذا الخلاف يخرج بحري ابتلاءه قصد افانه مفطر حتما (ولو أوجر) طعاما أى أمسك فيه وصب فيه (مكرها لم يفطر) لا انتفاء فعله (فان أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الاكراه على الطلاق كما هو ظاهر (حتى أكل) أو شرب أفطر في الاظهر) لانه يفعل

دفع الضرر نفسه ككلو أكل لدفع ضرر الجوع (قلت الاظهر لا يفطر - والله أعلم) لرفع القلم عنه كما في الخبر الصحيح فصار فعله كالفعل وجبند أشبه الناسى وبه فارق من أكل لدفع الجوع قبل لم يصرح الرافعي في كتبه بترجيح الاول وانما فيه من المصنف من ساقه فاسنده اليه بحسب ما فهمه وألحق بعضهم بالمكره من فاجأه قطاع فابتلع الذهب خوفا عليه والذي يتخلفه وشرط عدم فطر المكره أن لا يتناول ما أكره عليه لشهوة نفسه بل لداعي الاكراه لا غير أخذ ما يأتي في الطلاق (وان أكل ناسيا لم يفطر) للخبر الصحيح من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا كفارة (الا أن يكترى الاصح) لسدرة النسيان حينئذ ومن ثم بطل الكلام الكثير ناسيا الصلاة وضبط في الانوار الكثير بثلاث لقم وفيه نظر فقد ضبطوا القليل ثم بثلاث كلمات وأربع (قلت الاصح لا يفطر والله أعلم) لعموم الخبر وفارق المصلى بان له حالة تذكره فكان مقصرا بخلاف الصائم وكلا كل

الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه معنى (قوله ان عجزنا الخ) وأفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التميز والمج العجز في حال صبر ورنه أى جريانه وان قدر أى نهرا قبلها على اخراجه من بين أسنانه فلم يفعل نهاية وسم (قوله لعذره) الى قوله قبل في النهاية الا قوله بما يحصل الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ويؤخذ الى وخرج (قوله ان تخلل) أى ليللا (قوله ويؤخذ - ذمه) أى من هذا الخلاف (قوله ابتلاءه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان سم هلا زاد ومع العلم بالخبر لم يخرج الجاهل المعذور (قوله طعاما أى أمسك الخ) عبارة النهاية والابحار صب المساء على حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الابحار اه قول المتن (مكرها) أى أو بمعنى عليه أو ناعما معنى ونهاية (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفطر قوا ههنا بين الاكراه بحق وغيره سم عبارة النهاية وظاهر اطلاقهم كما قاله الاذرى أنه لا فرق بين أن يحرم عليه الفطر حالة الاختيار أو يجب عليه لا الاكراه بل لخشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه انقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالفطر فأكره عليه لذلك اه قال ع ش قواه مر وظاهر اطلاقهم الخ منه عمد اه (قوله أشبه الناسى) بل هو أولى منه لانه مخاطب بالا كل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه والناسى ليس مخاطبا بأمر ولا نهى معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لانه مخاطب الخ هذا التعليل - بنى على أنه مكلف وحوى عليه ابن السكيت آخر فى غير جمع الجوامع اه (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله فارق من أكل لدفع الجوع) أى حيث يفطر به ع ش (قوله بترجيح الاول) - أى لا فطار (قوله وألحق بعضهم الخ) وهو الكندي المصري (قوله واذا يتجبه خلافه) بل غير صحيح نهاية أى فيفطر بيلعبه الذهب ع ش (قوله وشرط عدم فطر المكره الخ) أفرد محشوه وقول ع ش لا يفطر وان أكل ذلك بشهوة فبما يظهر اه لعلة لعدم اطلاعه على ذلك أى ما قاله الشارح (قوله للخبر) الى قوله وكلا كل في المغنى الا قوله وفيه نظر الى المتن وكذا في النهاية الا قوله ولا كفارة (قوله ولا قضاء عليه ولا كفارة) من تتممة الحديث كما هو صريح المغنى (قوله وضبط في الانوار الخ) أفرد النهاية والمغنى (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يقال المرجع العرف ولا مانع من أن يعد الثلاث اللقم كثيرا والثلاث الكلمات قليلا ثم رأيت الفاضل المحشى قال قد يفرق بان الثلاث اللقم تستدعى زمانا طويلا في مضغهن انتهى اه بصري (قوله لعموم الخبر) أى المارآ نفا (قوله وفارق المصلى الخ) أى حيث تبطل صلاته بالكثير ناسيا دون القليل ع ش (قوله وكالناسى) الى قوله ومن علم في المغنى (قوله عن العلماء بذلك) أى بحرمة ما تعاطاه وان لم يحسنوا غيره (قوله ذلك) أى جهل ما ذكر (قوله نفا الخ) - دلة للزوم و (قوله لان الكلام الخ) - دلة لنفي الزوم (قوله لا يعذر) تقدم نظير ذلك في

التطهر الموجب للسبق أو يبطل صومه كفى مسئلة نزع الخيط حيث لم يتفق نزع غيره له بانه يجب عليه نزعه تقدما المصلحة الصلاة ويبطل صومه فيه انظر (قوله لم يفطر) ينبغي ولو تعين السبق بالمباينة وعلم بذلك للضرر ورفد مر (قوله في المتن ان عجز عن تميزه وجهه) وأفتى شيخنا الشهاب الرملى بأن مراده بالعجز عن التميز والمج في حالة صبر ورنه أى جريانه وان قدر على اخراجه من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله نهرا) صادق بما قبل الجريان فليفطر (قوله ابتلاءه قصدا) أى مع تذكر الصوم فخرج النسيان أخذ ما تقدم أنه لو وضع شيأ بغمه عمد اثم ابتلعه ناسيا لم يفطر فليتأمل (قوله في المتن مكرها) يخرج ما لو اتقى الاكراه وهذا يدل على انه ليس غير الطعن مثله فيما تقدم فيه (قوله قلت الاظهر لا يفطر) لم يفطر قوا ههنا بين الاكراه بحق وغيره (قوله وألحق بعضهم بالمكره الخ) هذا الالتاق مردود وما نقل في القوت هذا قال وهو غير يب (قوله وفيه نظر فقد ضبطوا الخ) قد يفرق بان الثلاث اللقم تستدعى زمانا طويلا في مضغهن (قوله لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل منافع للصوم فعلة ناسيا له لا يفطر الا الردة وان أسلم فوراعلى الوجه وكالناسى جاهل بحرمة ما تعاطاه ان عذر مبطلات بقتر باسلامه أو بعده عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظر الى أن الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما تجهل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام في جهل حرمة شي خاص من المفطرات لا لاندوة ومن علم تحريره شي وجهل كونه مفطرا لا يعذر

مبطلات الصلاة سم (قوله لانه كان الخ) علة لنفي العذر قول المتن (والجماع كالاكل) لو أكره على الزنا ينبغي أن يفطر به تنغير عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيت بهما مشيخا بخط بعض الفضلاء أي لان الاكره على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش وتقدم عن الحنفى وسلطان والعناني خلافة ثم رأيت في الايعاب ما وافقهم من ترجيح عدم الافطار بالزنا مكرها (قوله فيما مر) الى قوله قال الاذرى في المغنى والى قوله وهو ظاهر الخ في النهاية قول المتن (عن الاستمناء) أي ولو بحائل كما هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقضيته أن من عتبت بذكره بحائل حتى أتزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر اه وعبارة شيخنا والحاصل أن الاستمناء وهو طاب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو بحائل اه (قوله خرج من فرجه) أي أو وطئ بهما مغنى وعباب (قوله من فرجه) أي بخلافه من أحدهما نعم لو أمئ من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أفطر يقينا بالانزال أو الحيض نهاية زاد الايعاب فان استمر الدم بعد ذلك أياما لم يبطل في يوم انفراده كيوم انفراد الامناء وحيث حكمنا بفطره فلا كفارة ومثله ذلك أن يحيض بفرج النساء ويطأ بفرج الرجال فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال أنه امرأة اه (قوله لم يفطر) أي في الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة ثم بابه مغنى (قوله قال الاذرى الخ) معتمدو (قوله الا اذا علم الخ) أي ظنه ظنا قويا (قوله والا فلا) معتمدو (قوله خلافا للمالكية) أي والحنابلة عش (قوله ولولد كز) الى قوله نعم في المغنى الا قوله فخرج الى وذلك وقوله أو ليل الى ولو قبلها وقوله خروجه بنحو مس فرج بهيمة والى قوله وفيه نظر في النهاية الا ما ذكر وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله ولولد كز أو فرج قطع الخ) أتفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى سم ونهايه ومغنى (قوله مع مباشرة شيء الخ) أي بلا حائل مغنى زاد النهاية بخلاف ما لو كان بحائل وان رق كاهو

ذلك في مبطلات الصلاة (قوله في المتن وعن الاستمناء) عبارة المنهج واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بحائل اه وقضيته ان من عتبت بذكره بحائل حتى أتزل لم يفطر وفيه نظر ظاهر وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيجزم به أي بالاعتكاف التقييل والمس بشهوة فاذا أتزل معهما أفسده كالاستمناء اه مانصه بخلاف ما اذا لم يتزل معهما أو أتزل معهما وكان بلا شهوة كافي الصوم اه وفيه تصريح كما ترى بان مجرد الانزال من مباشرة لا يبطل الصوم بل لابد مع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله وكذا مشكل خرج من فرجه) أي بخلافه من أحدهما نعم لو أمئ من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أفطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد نكروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل الى شرح مر (قوله في المتن وكذا خروج المني بلس وقوله ومضاجعة) أي بلا حائل بخلاف ما لو كان بحائل وان رق قوله بخلاف ما لو كان بحائل الوجه ان محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل اخراج المني أما اذا قصد ذلك وخروج المني فهو - اذا استمناؤه مبطل وكذا لو لمس المحرم بقصد اخراج المني فاذا خرج يبطل صومه هذا هو الوجه المتعين خلافا لما يوهمه الروض وشرحه مر كاهو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لسه كحرم قوله ومثله لمس ما لا ينقض لسه هذا ليس على اطلاقه بديل النقيض في قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله ما لا ينقض لسه الشعر لكن اذا لمس البشرة من ورائه بحيث انكس تحت العضو الماس حتى أمس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستمناء وخروج المني فالوجه بطلان الصوم وقد يخالف ذلك ما تقدم في اللمس بحائل رقيق الآن يفرق بين الشعر والحائل اذا اشترط في خروج المني المبطل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القبلة ونحوها مر كاهو ظاهر فلا يفطر بلسه وان أتزل حيث فعل ذلك لنحو شقعة أو كرامته خرج ما لو لم يكن كذلك ومثله بدن الامرء مر كما اقتضاه كلام المجموع كلس العضو المبان أي وان اتصل بحجارة الدم حيث لم يخف من قطعه محذور تيمم والا فطر شرح مر (قوله ولولد كز أو فرج قطع وبقي اسمه) أتفى بذلك شيخنا الشهاب

وايهام الروضة وأصلها عذره غير مراد لانه كان من حقه اذا علم الحرمة أن يمتنع (والجماع كالاكل) فيما مر فيه من الانسان والاكره والجهل (على المذهب) فبأنى فيه ما تقر من انه لا يفطر به مكره بناء على الاصح أنه يتصور الاكره عليه وناس وان طال وجاهل عذر (و) شرطه أيضا الامساك (عن الاستمناء) وهو استخراج المني بغير جماع حوا ما كان كخراجه بيده أو بمباحا كخراجه بيده حيايته (في فطره) واضح وكذا مشكل خرج من فرجه ان علم وتعمد واختار لانه أولى من مجرد الابلاج ولو حكت ذكره لعارض سوء داء أو حكة فأتزل لم يفطر قال الاذرى الا اذا علم انه حكه يتزل وهو ظاهر اد أمكنه الصبر والا فلا لما مر انه يغفر له حيث شذ في لصلاة وان كثروا يفطر بحتم اجاعا لانه مغلوب (وكذا خروج المني) لا الذي خلافا للمالكية (باس) ولولد كز أو فرج قطع وبقي اسمه (وقوله ومضاجعة) معها مباشرة شيء ناقض للوضوء من بدن من ضاجعه فخرج مس بدن امرء

فاسقطا من صدقه كذلك
(ولو أكل) أو شرب (باجتهاد
أولا) أي قبل الفجر في ظنه
(أو آخره) أي بعد الغروب
كذلك (ف) بعد ذلك (بان
الغلط) وأنه أكل نهارا (بطل
صومه) أي بان بطلانه إذ
لا عبرة بالظن البين خطؤه فان
لم يبين شيء صح صومه (أو)
أكل أو شرب أولا أو آخره
(بالبطلان) يعتد به فان هجم
أوطن من غير اماره أو يأنم
آخره ولا يعلم مامران
(ولم يبين الحال صح ان وقع
في أوله وبطل) ان وقع (في
آخره) عملا باصل بقاء كل
منهما وان بان الغلط فيهما
قضى أو الصواب فيها فلا
وفارق القبلة اذا هجم فاصابها
بانه ثم شال في شرط انعقاد
الصلاة وهذا في المفسد
والاصل عدمهما ما اراد يبطل
وصح هنا الحكم بمحاوالات
فالمدا على ما في نفس الامر
(ولو طلع الفجر) الصادق
(وفي ظنه طعام فلفظه) قبل
أن ينزل منه شيء لجوفه بعد
الفجر أو بعد ان نزل منه
لكن بغير اختياره أو بقاءه
ولم ينزل منه شيء لجوفه بعد
الفجر ولا يعتد هنا بالسبق
لتقصيره بامساكه ككل ووضع
بغمه نهارا (صح صومه)
لعدم المنافي (وكذا لو كان
مجاها) عند ابتداء طلوع
الفجر (فتزاع في الحال) أي
عقب طلوعه فلا يفطر وان
أنزل لان النزاع ترك للجماع
ومن ثم يشترط أن يقصده تركه والابطل كما قاله جمع من مقدمون

القوى طلوع الفجر أو محله اذا لم يكن المترجحا مبنيا على الاجتهاد أما اذا كان مبنيا على الاجتهاد فيعمل بمقتضاه
ولعل الثاني قرب اه أقول ومقابله الشك هنا للظن قرينة على أن المراد بالشك تساوي الطرفين فقط (قوله
وهو متجه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقباس مامران) أي في هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) أي في لزوم
الامساك خبران والجملة خبر المبتدأ (قوله في ظنه) تفسير مراد للاجتهاد (قوله كذلك) أي في ظنه (قوله فان
لم يبين شيء) أي من الخطأ والاصابة أي أو بان الامر كما ظنه نهاية قال ع ش هل يجب عليه السؤال عما يبين
غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والاقر الثاني لان الاصل محضة صومه اه (قوله وبان آخره الخ) أي من هجم
أو يظن بلا مستند في آخر النهار دون أوله (قوله مامران) أي من قول المصنف ويحل بالاجتهاد في الاصح مع قوله
قلت الخ قول المتن (ان وقع) أي الاكل (في أوله) يعني آخر الليل (قوله في آخره) أي آخر النهار نهاية (قوله
عملا) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) أي حيث لا تصح صلاته (قوله والافاندار الخ) انظر
ماثمة (قوله الصادق) إلى قوله وقد حكى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يعتد بالمتن قول المتن (لفظه)
خرج به مالو أمسكه في فيه فانه وان صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شيء منه إلى جوفه ككل وض - ع في فيه نهارا
فسبق منه شيء إلى جوفه كما علم مامران شرح الروض و (قوله ككل وضعه بغمه الخ) أي لانه وضع بلا عرض اذ
لا عرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيمالو وضع درهمين بغمه
لغرض نحو حفظه فنزل إلى جوفه بل يحتمل الفرق سم عبارة النهاية ولو أمسكه في فيه فكلو لفظه - لكنه
لوسبقه شيء منه إلى جوفه أفطر ككل وضعه في فيه نهارا فسبق إلى جوفه كما مر اه قال ع ش قوله مر كما مر
أي في قوله مر كان جعل الماعى فيه أو أنفع الخ وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه في فيه بلا عرض وحينئذ
فلا تجب الف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منتهج محل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه
(قوله ولا يعتد هنا بالسبق) أي ويعذر بالنسيان أخذ ما تقدم عن العباب وشرحه فبين وضع بغمه عدا ثم
اتباعه ناسيا لكان الوجه أن النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا عرض في امساك الطعام بغمه نهارا سم (قوله أي عقب طلوعه الخ) أي ما علم به وأولى من ذلك
بالهجة أن يحس وهو مجامع تباشير الصبح فينزاع بحيث توافق آخر النزاع ابتداء الطلوع عن نهاية ومغنى (قوله
ان يقصده تركه) أي يقصد بنزعه ترك الجماع لا التاخذ بنهاية قال ع ش قضيته أنه لو لم يقصد شيئا لم يصح
وقفه (قوله في المتن وفيه طعام فلفظه) قال في شرح الروض وخرج بقوله فلفظه مالو أمسكه في فيه فانه وان
صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شيء منه إلى جوفه ككل وضعه في فيه نهارا فسبق منه شيء إلى جوفه كما علم مامران
اه وقوله ككل وضعه أي الطعام في فيه لانه وضع بلا عرض اذ لا عرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من
الفطر بالسبق هنا القول بمثله فيمالو وضع درهمين بغمه لغرض نحو حفظه فنزل إلى جوفه بل يحتمل الفرق
(قوله ولا يعتد هنا بالسبق الخ) يتأمل مع قوله السابق بغري به ر يقه لم يفطر الخ مع تقييد الشارح العجز
بقوله نهارا وان أمكنه ليلا الآن يفرق بين ما في الفهم وبين ما بقي بين الاسنان وفيه نظر ولعل الاولى أن يقال
الكلام هناك في جريان الر يق به هذا لوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ان المراد العجز حال
الجريان قبل أن يمضي بعد الفجر ومن يتمكن فيه من تمييزه وجهه وهذا في سبق بعدمضي زمن بعد الفجر تمكن
فيه من لفظه لم يفعل (قوله ولا يعتد هنا بالسبق) قد يشكل بما تقدم فيمالو بقى طعام بين أسنانه بغري به
ر يقه وعجز عن تمييزه وجهه أي حال جريانه كما تقدم عن فتوى شيخنا من انه لا فطر بذلك مع انه من قبيل السبق الا
أن يفرق بان العذر هناك أظهر لان تنقيب الاسنان من الطعام قد تشق وقد لا يشعر ببقاء الطعام بينها ولا
كذلك الطعام في الفهم أو يقيد الفطر بالسبق هنا بما اذا قدر حال السبق على تمييزه وجهه فليتأمل (قوله ولا
يعتد هنا بالسبق) أي ويعذر بالنسيان أخذ ما تقدم عن العباب وشرحه فبين وضع شيء بغمه عدا ثم
اتباعه ناسيا لكان الوجه أن النسيان هنا كالسبق ويفرق بان الوضع ثم لغرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض اذ لا عرض في امساك الطعام بغمه نهارا (قوله ككل وضعه بغمه نهارا) يحتمل ان يستثنى مالو وضعه

وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك أفطر وان (٤١٣) ترع مع الفجر لتقصيره وقد حكى الرافي

صومه وقضية قوله مر لا التمدد خلافه ويمكن أن يراد بالتدني ما قصد انترك فيدخل فيه حالة الاطلاق
استصحابا لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه اقول قول الشارح ولا يبطل كقول الغني فان لم
يقصده بطل صومه كالصريح في ان الاطلاق مبطل وعبارة الحنفى فالاطلاق مضر كايضرك قصد اللذة اه (قوله
وقيد الامام ذلك) أي عدم الافطار فيما اذا ترع في الحال (قوله فان ظن انه الح) مفقوده وقضية التعبد
بالتقصير انه اذا تردد لا يقطر أي لان الاصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف المارقات وكذا الوشت
وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) أي من الليل (قوله وجهين) عن ابن خيران منع الايلاج أي وهو الظاهر
وعن غيره جوازهم معنى (قوله بناء الح) فاعل ينبغي (قوله على الوجه المحرم) اعتمده مر اه سم (قوله صدر
به الرافي) أي وشرح المنسح (قوله يعني لم ينقصد) كذا في النهاية والغني (قوله لظاهر المتن) أي من الفساد
بعد الاعتقاد (قوله ومع القول بالاول الح) نعم ان استدام لظن أن صومه بطل وان ترع فلا كفارة عليه لانه لم
يقصد هتلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الساوردي والرويان شرح مر اه سم (قوله قلت يفرق
الح) و يفرق أيضا بان النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم فسدت بخلافها ثم نهاية (قوله
منها) أي من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما أقر فيها النقص) أي بان لم تجب البسنة قبل
الشاة كما يأتي كردي (قوله عدم الاعتقاد) فاعل يؤثرو (قوله عدم الوجوب) مفغوله (قوله املو مضى)
الى الفصل في النهاية والغني (قوله املو مضى زمن بعد طلوع الح) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان على
المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به سم على سج اه ع ش
(قوله ثم مكث) أي اوترع حاله نهاية ومعنى (قوله ولا ينافي الح) عبارة الغني والنهاية فان قيل كيف يعلم بأول
طلوع الفجر لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمنا به أجيب بانما تعبد بانما تطلع عليه ولا معنى للصبح الا
طلوع الضوء للناس وما قبله لاحكم له فاذا كان الشخص عارفا بالافطار وقت ومنازل الفجر ورصد بحيث لا حائل
فهو اول الصبح المعتبر اه

* (فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت) * (قوله من حيث الزمن) الى قوله وقول القفال في
النهاية والغني الا قوله أي بنية الصوم الى المتن (قوله وكثير من سنه الح) أي وفي كثير الح (قوله قابلية الوقت)
أي ويأتي في قول المصنف ولا يصح صوم العيد الح قول المتن (الاسلام) قضية اطلاقهم اشتراط الاسلام في
جميع النهار وقول شرح الروض وغيره فلوارث في بعضه بطل صومه بطلان الصوم بالارتداد وان عاد للاسلام
في بقية يومه خلاف ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاويه سم بتصريف (قوله باي كفر كان الح) أي أصليا كان
أو مرتد أو لولنا للصوم قال الاذري تضمنت عبارة شرح المذهب أنه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في يومه
أنه لا يفطر ولا أحسب الاصحاب يسجعون به ولا انه أرادوا ان شمله لفظه انتهت وقد علم من قولهم انه
يشترط الاسلام جميع النهار أنه يقطر ههناها يومه ويأتي في الشرح وعن سم ما وافقه قول المتن (والعقل)

بقدر العادة للعاجلة (قوله على الوجه المحرم) اعتمده مر (قوله في المتن فان مكث بطل) نعم ان استدام بظن ان
صومه بطل وان ترع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هتلك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الساوردي
والرويان شرح مر (قوله قلت يفرق الح) و يفرق بان النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد
ثم فسدت بخلافها ثم بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطع لا يجب فيها المهر والفرقان ابتداء فعلة لا كفارة فيه
فتعلقت بأخوه ثلاثا لوجوب جماع نهار رمضان عنها والوطع ثم غير حال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح يقابل
جميع الوطآت شرح مر (قوله املو مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به الح) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان
على المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به

* (فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنه ومكر وهاته) * (قوله في المتن الاسلام)
في فتاوى السيوطي اذا ارتد الصائم ثم عاد الى الاسلام في بقية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذكر صاحب
البحر المسئلة وحكى فيه اوجهين مبنيين على ان نية الحر وجب من الصوم هل تبطله ومقتضاه تصحيح عدم البطلان

قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر بأي كفر كان اجماعا (والعقل)

في جوارزه اذ لم يبق الا ما يسع
الايلاج دون الترع وجهين
وينبغي بناء قلة الامام
على الوجه المحرم وهو
الاحوط الذي صدر به الرافي
(فان مكث) بان لم ترع
حالا (بطل) يعني لم ينقصد
كما يتجسس في المجموع وعجيب
اختيار السببي لظاهر المتن
مع قول الامام انه خيال
وحيال والبندنجي كشخه
أبي حامد من قال به لا يعرف
مذهب الشافعي ومع القول
بالاول تلمز الكفارة لانه
لما منع الاعتقاد بمكث كان
بجزلة المنفصلة بالجماع فان
قلت ينافي هذا عدم وجوب
الكفارة فيما لو أحرمت بجماعا
مع انه منسح الاعتقاد أيضا
قلت يفرق بان وجوب
الكفارة هنا أقوى منها ثم
كما يعلم من كلامهم في البابين
وأضفا للتحال الاول لما أثر
فيها النقص مع بقاء العبادة
فلان يؤثر فيها عدم الاعتقاد
عدم الوجوب من باب أولى
املو مضى زمن بعد طلوعه
ثم علم به ثم مكث فلا كفارة
لان مكثه مسبوق ببطلان
الصوم ولا ينافي العلم بأول
طلوعه ثم عدمه على علمنا
لانا لانكاف بذلك بل بما
يظهر لنا

* (فصل) * في شروط
الصوم من حيث الفاعل
والوقت وكثير من سنه
ومكر وهاته (شرط) صحة
(الصوم) من حيث الزمن

أى التمييز (والنقاء من الخيض والغسل) اجماعا (جميع النهار) قيسذنى الاربعة فلو طرأ فى لحظة منه ضد واحد منها بطل صومه كما لو ولد ولم ترد ما ويحرم كما فى الانوار على حائض ونفساء الامسالك أى بنية الصوم فلا يجب عليهما تعاطى مفطر وكذا فى نحو العبد خلا فان أوجبه فيه وذلك اكفاء بعدم النية (ولا يضر النوم المستغرق) لجمع النهار (على العجم) لبقاء أهلية الخطاب فيه وبه فارق المغنى عليه فان سيقط لحظة صح اجماعا (والاطهر ان الانعاش لا يضر اذا أفاق) يعنى خلا عنه وان لم توجد افاقة منه كان طلع الغجر ولا انعاش هو بعد لحظة طرأ الانعاش استمر الى الغروب فهذا خلا لا أفاق والحكم واحد كما هو واضح (لحظة من نهاره) اكفاء بالنية مع الافاقة فى جزء وكلا انعاش السكر وقول القفال لو نوى ليلا ثم استغرق سكره اليوم صح لانه مخاطب اذا تلازمه الاعادة بخلاف المغنى عليه ضعيف وروهم من زعم حمل كلامه على غير المتعدى لانه مصرح بانه فى المتعدى * (تنبيه) * وقع هنا عبارات متنافية فمن شرب دواء ليلا فزال تميزه نهارا وقد بينتها مع ما فيها فى شرح العباب ثم قلت

أى فلا يصح صوم الجنون والعقل لقعدان النية ويصح من صبي يميز معنى (قوله أى التميز) الاول أن يفسر العقل هنا بالغربة وان فسر بالتمييز فى نواقض الوضوء ع ش عبارة سم قد ورد عليه أى التفسير بالتمييز ما يأتى من صحته مع استغراق النوم وجود نحو الانعاش والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تميز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان أراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليستأمل اه (قوله ضد واحد منها) أى ردة أو جنون أو حيض أو نفاس نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ردة أى ولو ناسيا كما تقدم اه وقال سم ومن الضد الردة وظاهره وان عاد للاسلام فى بقية النهار اه أقول بل يصح بذلك قول الشارح فى لحظة منه الخ (قوله كولو ولد الخ) أى خلا لما قد يفهمه صنيعة معنى (قوله ولم ترد ما) أى كما صحه فى المجموع والتحقيق نه اية واسبغى زاد الغنى لانه لا يخالو عن بل وان قل اه عبارة سم وقد لوحه البطلان بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المثبة اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبغى أن يقال على قصد التعبد به وان لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامسالك قد يشرع كفى تارك النية فقصده تلبس بعبادة فاسدة ثم رأيت الغاضل المحشى نيه على ذلك فقال ينبغى تحريم الامسالك ولو بدون نية مطلقا اذا كان على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الانوار على اطلاقها لان فيه منافذة للشرع حيث أمرهما بالافطار لحشة الضرر وضميد الضعف ثم رأيت بخط بعض الفضلاء نقلا عن المجموع ولو أمسكت لانبية الصوم لم تأثم وانما تأثم اذا نوته وان كان لا يسه قد انتهى اه بصري وينبغى حمل كلام المجموع على ما مر منه ومن سم (قوله خلا فالن أوجبه فيه) أى أوجب التعاطى فى نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم وجوب التعاطى (قوله فان استيقظ الخ) أى النائم قول المتن (لا يضر اذا أفاق الخ) أى فان لم يبق ضرر معنى قول المتن (اذا أفاق لحظة) ظاهره ولو كان الانعاش بفعله وفى حج تقييد عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه ع ش وقوله بفعله أى لغير حاجة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فهذا خطي) كذا فى أصله رجه الله تعالى بخطه الاول بالف والثانى بياض فليمنظر ما وجه ذلك بصري (قوله وكلا انعاش السكر) فلو شرب مسكر اليل او نوى سكره جميع النهار لزمه القضاء وان سحافى بعضه فهو كلا انعاش فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ مما مر أن قتله هنالك بزل نهاية أى بل تغطى فقط قال ع ش قوله مر وبقى سكره الخ ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه مصرح سم على البهجة ومصرح بمثله أيضا فى الانعاش فليراجع اه عبارة الرشدى شمل ما اذا كان متعديا وبه مصرح الشهاب سم فى غير موضع خلا فاللشهاب حج اه (قوله لو نوى الخ) أى السكران و(قوله صح) أى صومه ايعاب ولعل ثمة الصحة مع لزوم الاعادة كما يأتى عدم اثم الترك وان لا يجوز لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) أى بدليل تعليله بقوله لانه مخاطب كرى زاد سم ولان غير المتعدى لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متنافية الخ) الذى يظهر فى الجمع بين مقالتي البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مفر وض فى زال العقل بشرب الدواء ومثل شرب الدواء حينئذ السكر والحاصل أن كلا من السكر وشرب الدواء ان أزال العقل ألقى بالجنون أو غمره ألقى بالانعاش ثم رأيت الغاضل المحشى نيه على ما فى التنبيه من خلل وتنافى فن راع تحقيق فانه الامح فى المسئلة المبني عليها اه وقضية اطلاقهم اشتراط الاسلام فى جميع النهار وقوله فى شرح الروض وغيره فلو ارتدى بعضه بطل صومه البطلان وان عاد للاسلام (قوله أى التميز) قد ورد عليه ما يأتى من صحته مع استغراق النوم وجود نحو الانعاش والسكر فيما عدا لحظة مع أنه لا تميز فى شئ من ذلك فى جميع النهار فان أراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالتمييز مع إيهامه فليستأمل (قوله ضد واحد منها الخ) من الضد الردة وظاهره وان عاد للاسلام فى بقية النهار (قوله كولو ولد الخ) كولو ولد لم ترد ما قال فى شرح الروض كما صحه فى المجموع اه وقد وجه البطلان هنا بان الولادة مظنة الدم فأقيمت المظنة مقام المثبة (قوله أى بنية الصوم) المتجه انه لا يتوقف التحريم عليها على نية الصوم لابل ينبغى تحريم الامسالك ولو بدون نية صوم مطلقا اذا كان على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بانه فى المتعدى) أى بدليل تعليله ولان غير المتعدى لا يصح

ذلك فعليه بمراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول اهل صوابه الثاني والا فلا يستجيم مع الحاصل الا في
 كلامه وعبارته الكردي على بأفضل عند قول شرحه ولا يضر الانغماء والسكر الذي لم يتعد به ان آفاق لحظة
 في النهار نصها أما اذا تعدى به فيأثم ويطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب
 دواء مزيل للعقل لا يتعدى فان كان لحاجة فهو كالانغماء فان استغرق النهار بطل صومه ويلزمه القضاء ولا اثم
 وان لم يستغرق زال عقله النهار صح صومه ولا قضاء وأما الجنون من غير نسب فيه في طرأ في لحظة من
 النهار أو في جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ملخص ما عده الشارع أولاً في التهمة ملخصه من
 شرح العباد له ثم اضطرب كلامه اضطراباً عجيباً وتناقض تناقضاً شديداً وقد بينت ذلك في الاصل وأوضحته
 بحال أعلم من سبقني اليه اهـ (قوله ان شرب الدواء) أي ليلامع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر
 وقوله والانغماء) أي مع التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يفيد كلامه الا أن نقاوج لهما على ما هو
 الغالب فيهما (قوله ليل) الاولى تأخيره عن الانغماء ليظهر رجوعه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان
 استغرق) أي زوال التمييز بشرب الدواء والسكر والانغماء (قوله أثم في السكر) قضيته أن الكلام في
 سكر تعدى به مع ظهور أن مالم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالانغماء فها قال وأثم في السكر
 ان تعدى به ليعلم مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته أن التيسير في الانغماء لغير حاجة لا اثم فيه سم
 وقوله ظاهر عبارته الخ فيه نظر فان قول الشارع الا في فان كان متعدداً بطل الصوم دائم صريح في الاثم (قوله
 في السكر) أي في شرب الدواء والحاجة أو غيرهما والسكر والانغماء (قوله وان وجد واحد منهما الخ) شامل للانغماء
 وفيه نظر ظاهر اذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض النهار ولو متعدداً بل ظاهر اطلاقهم عدم الاثم حينئذ أيضاً
 وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت أو يورث ضرراً بل لا وجه أيضاً للبطلان في شرب
 الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اذالم يزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجد في بعض
 النهار فقط اذ الغرض ان تناولهما كان ليلاً سم وقوله وهو متجه الخ فيما مرأ نقا ثم رأيت ما يأتي عن
 الكردي في حاشية قول الشارع وعدم صحته في الاول (قوله منها) أي زوال التمييز بالدواء والانغماء والسكر
 (قوله فان كان متعدداً بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك
 دفعه بما هو الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى فيه على ضده (قوله
 وقول المتولى وغيره المتداوى الخ) أي فيما اذا استغرق زال عقله جميع النهار كيدي على بأفضل (قوله لا في
 عدم القضاء) ليتأمل مع قوله الا في ولا قضاء ولا اثم بصري (اه وفي المجموع زوال العقل الخ) أي التمييز

صومه مع استغراق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) أي مع زوال التمييز (قوله أثم في السكر) قضيته
 ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالانغماء فها قال
 وأثم في السكر ان تعدى به ليعلم مالم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التيسير في الانغماء لغير حاجة
 لا اثم فيه (قوله وان وجد واحد منهما الخ) شامل للانغماء وفيه نظر ظاهر اذ لا وجه للبطلان بوجوده في بعض
 النهار ولو متعدداً بل ظاهر اطلاقهم عدم الاثم حينئذ أيضاً وهو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة
 حضرت أو يورث ضرراً بل لا وجه أيضاً للبطلان في شرب الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اذالم يزل بهما العقل
 الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجد في بعض النهار فقط اذ الغرض ان تناولهما كان ليلاً فلتأمل
 (قوله وان وجد واحد منهما في بعض النهار) ان كان الغرض ان شرب الدواء والسكر وقع في الليل فالوجه صحة
 الصوم حيث آفاق لحظة ولم يزل عقله وان تعدى فلا يصح تفصيله في البطلان أو وقع في النهار فالوجه البطلان
 مطابقاً لكتاولة المفطر فلا يصح التفصيل المذكور أيضاً فليتأمل (قوله في بعض النهار) أي وللغرض ان تناول
 الدواء أو السكر كان ليلاً كما هو صريح عبارته والام يصح قوله أو غير متعدده الخ فتأمل (قوله فان كان متعدداً
 به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي المجموع زوال العقل)
 أي التمييز بدليل وبعرض الخ اذ زوال العقل الحقيقي بانرض لا قضاء معه كما يأتي أنه لا قضاء على المجنون (قوله

والحاصل ان شرب الدواء
 لحاجة أو غيرهما والسكر
 لا والانغماء ان استغرقت
 النهار أثم في السكر والدواء
 لغير حاجة وبطل الصوم
 وجوب القضاء في السكر
 وان وجد واحد منهما في
 بعض النهار فان كان متعدداً
 به بطل الصوم وأثم أو غير
 متعدده فلا اثم ولا بطلان
 وقول المتولى وغيره المتداوى
 كالمجنون معناه انه مثله في
 عدم الاثم لان عدم القضاء
 لان المجنون لا يصنع له بخلاف
 المتداوى وفي المجموع
 زوال العقل بمجرم لوجوب
 القضاء

بدليل وبمرض اذ زال العقل الحقيقي بالمرض لا قضاء مع ما يأتي أنه لا قضاء على المجنون سم (قوله زوال العقل) أي في جميع النهار (قوله واثم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كردى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي فيم اذا استغرق الزوال جميع النهار بدليل قوله كالانغماء لا يلزمه القضاء فيه الا حينئذ كردى على بافضل (قوله وبه) أي بما مر من المجموع وقال الكردى أي بالحاصل اهـ (قوله يعلم أن التشبيه الخ) قد يقال اذا صح الصوم مع افاقة لحظة في المتعدى بالاستعمال فينبغي الصحة في غيره اذا افاق لحظة بالاولى وأيضاً فهو مناف لما قدمه في قوله وان وجد واحد منها في بعض النهار فان كان متعدداً به الخ فليستأمل بصرى ويأتى عن سم أنغاماً وافقه (قوله وعدم صحته في الاول الخ) هذا ينافي ما قررته في الحاصل المذكور بقوله وان وجد واحد منها الى قوله أو غير متعدبه فلا ثم ولا بطلان فان هذا راجع أيضاً قطع الشرب الدواء لحاجة فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما اذا زال العقل الحقيقي فان كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب والا فهذه أيضاً جنون وان كان سببها وجب القضاء لان الحاصل جنون متعدى به حينئذ كالحجج القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليستأمل سم عبارة الكردى على بافضل وما ذكره في معنى كلام الرافعى فقيهه نظراً من وجوه منها أنه مناقض لما نقله عن حاصل ما في شرح العجائب أما في الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدى في الدواء أو الانغماء أو السكر يبطل صومه وان وجد أحد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافعى قد شرب الدواء سفهاً فباله اذا افاق لحظة صح صومه وأما في الشق الاول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه ان لم يتعدى في شرب الدواء أو الانغماء أو السكر ووجد ذلك في بعض النهار فلا ثم ولا بطلان فباله هنا حكم بعدم صحة الصوم ان وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشق الثاني من كلام المجموع قال انه كالانغماء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا يأتى بالترك أي بترك أداء الصوم أولاً فباله هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له بماذا يعلم هذا المعنى وهو مناقض لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والاعتماد أن الجنون بطرؤه في لحظة من النهار يبطل الصوم فعند استغراقه بالاولى كما صرحوا به في المتن فضلاً عن غيره واطلاقهم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أولاً أو بالانغماء والسكر فان افاق منهما لحظة في النهار صح صومه والا فلا وهذا أيضاً قد صرحوا به وأما القضاء فيلزم في الانغماء والسكر ان استغرق النهار مطلقاً ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه مطلقاً وأما ان تسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسيأتى ما فيه وأما الاثم فظاهر وجوده حيث تسبب في شيء من ذلك بلا حاجة والا فلا واذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء لحاجة فيه ثلاثة أنواع متباينة مأخوذة من كلامهم تصرحوا بتلويحاً واحداً هو لزوم القضاء ان استغرق النهار فقط وثانيها لزومه مطلقاً والثالث عدم لزومه مطلقاً وان شربه سفهاً ففيه هذه الأربعة الثلاثة أيضاً الا أن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل اهـ (قوله أي ان كان الحاجة) الوجه أنه كالانغماء وان لم يكن لحاجة في أنه ان استغرق ضرراً والا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وان وجد واحد منها في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليستأمل سم (قوله الحاجة) قياس كلامه المتقدم أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فرأيت بخطه وجه الله تعالى لغير حاجة ثم ضرب على غير وزيدت لام قبل

وعدم صحته في الاول ان وجد في لحظة) هذا ينافي ما قررته في الحاصل المذكور بقوله وان وجد واحد منها في بعض النهار الى قوله أو غير متعدبه فلا ثم ولا بطلان فان هذا راجع أيضاً قطع الشرب الدواء لحاجة فانه أحد المذكورات بقوله وان وجد واحد منها فتأمل ثم أقول ما المانع من حمل قول الرافعى المذكور على ما اذا زال العقل الحقيقي فان كان الشرب للتداوى فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب والا فهذه أيضاً جنون وان كان سببها وجب القضاء لان الحاصل جنون متعدى به حينئذ كالحجج القضاء بالسكر المتعدى به المستغرق فليستأمل سم (قوله أي ان كان الحاجة) الوجه أنه كالانغماء وان لم يكن لحاجة في أنه ان استغرق ضرراً والا فلا بل يصح الصوم وما ذكره من هذا التقييد جار على ما ذكره بقوله السابق وان وجد واحد منها في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

واثم الترك وبمرض أو دواء
لحاجة كالانغماء فيلزمه
قضاء الصوم دون الصلاة
ولا يأتى بالترك اهـ وبه
يعلم ان التشبيه في قول
الرافعى شرب الدواء للتداوى
كالجنون وسفهاً كالسكر
انما هو في صحة الصوم في
الثاني اذا افاق لحظة والا
فلا يلزمه القضاء وعدم
صحته في الاول ان وجد في
لحظة ولا قضاء ولا اثم وعلى
هذا يحمل أيضاً حاصل ما في
المجموع عن البغوي ان
شرب الدواء كالانغماء أي
ان كان الحاجة

(ولا) يجوز ولا (يصح)
صوم في رمضان عن غيره
وان أبعج له فطره لنحو سفر
لأنه لا يقبل غيره بوجه ولا
(صوم العيد) الفطر
والأصح اتفاقا رواه
الشيخان (وكذا التشرىقي)
ولو لم يمنع (في الجسد)
وهي ثلاثة بعد يوم النحر
للنهي الصحيح عن صيامها
(ولا يحل) أي ولا يجوز
(انتطوع يوم شك بلا
سبب) لما صح عن عمار
رضي الله عنه من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم
صلى الله عليه وسلم ولا تختص
الحرمة بل يحرم صوم
ما بعد نصف شعبان ما لم
يصح بما قبله أو يكتسب
بما يأتي ولو أفطر بعد صومه
المكمل بالصوم منع عليه
الصوم بعده بالأسباب
بأقوال الاتصال الجوز
لصومه (فلو صام لم يصح في
الأصح) كيوم العيد بجماع
التحرى للذات أو لأزمها
(وله) من غير كراهة صومه
عن القضاء ولولم يكن كان
شرع في نقل فافسد
(والنذر) كان نذر صوم
يوم كذا فوافق يوم الشك
أما نذر صوم يوم شك فلا
ينعقد والكفارة مسارعة
لبراءة ذمته ولأن له سببا
فجاز كفائنه من الصلاة في
الوقت المأكروه

باجته فاعل هذا من إصلاح غيره بصري: قوله وقياس كلامه المتقدم الخ لعله أراد به الحاصل المأخوذ الشارح في هذا التفسير ما قدمه عن المجموع وظاهر أن قياسه إسقاط لفظة غير (قوله ولا يجوز ولا يصح صوم في رمضان الخ) تقدم في شرح ولولوى ليله الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك سم وقد يقال إنما أعاده الشارح لاستيفائه أقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله ولا صوم العيد الخ) ولوعن واجب ولونذر صومه لم ينعقد نذره مغنى ونهايه (قوله الفطر الخ) قوله قال بعضهم في النهاية الأقوال للذات أو لأزمها وقوله كان نذرا إلى ما نذر وكذا في المغنى الأقواله ولو أفطر إلى المتن (قوله اتفاقا رواه الشيخان) في هذا التعبير قصور عبارة النهاية للنهي عنه في خبر الصحيحين زاد المغنى ولا جماع اه قول المتن (في الجريد) وفي القديم يجوز صومها للمتنع إذا عدم الهدى من الأيام الثلاثة الواجبة في الحج لحبر البخاري فيها أنها زيادة للمغنى واختاره المصنف اه (قوله أي لا يجوز) أي يحرم ولا يصح مغنى قول المتن (الأسباب) أي يقتضي صومه وأفهم كلامه أنه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان إذا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط بنهايه زاد المغنى فان قيل هلا استحب صومه ان أطبق الغيم خرجا من خلاف الامام أحمد حيث قال بوجوب صومه حينئذ أجيب بأننا لا نراعي الخلاف إذا خالف سنة صحيحة وهي هنا خبر فان غم عليهم كما لو أعدة شعبان ثلاثين اه وتقدم في الشرح أول الباب ما وافق هذه زيادة (قوله ما لم يصله بما قبله) يظهر أن مجله بالنسبة إلى اليوم الأخير منه ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلقا لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري ويأتي عن سم عند قول الشارح احتياطاً وعن عث قيل قول المصنف ويسن تعجيل الفطر ما يصرح بخلافه (قوله) ولو أفطر بعد صومه الخ) أي فلو صام الخامس عشر وتاليه ثم أفطر السابع عشر حرم عليه الثامن عشر لانه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله نهاية قال عث أي فشرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر ففي أفطر يومان النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعقد ما لم يوافق عادة ككهو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير والنصف الأخير بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله أولا يصح نظرا للقصد والقرب أول اه (قوله أو لأزمها) أي لازم ذات الصوم وهو الإضرار به عن ضيافة الله تعالى (قوله كان شرع الخ) أي وكالفعل الوقت كصوم عرفة وعاشوراء فإنه يستحب قضاؤه ما انفار شدي وعث (قوله كان نذر صوم يوم الخ) أي ونذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه سم ونهايه (قوله أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد) أي كنذر أيام التشرى والعيدين لانه معصية نهية قال عث قوله مر أما نذر صوم يوم الشك أي ما يتصدق عليه أنه يوم الشك وان لم يعلم بذلك انه لا وجه للبطلان حيث وجد في البعض فليتأمل (قوله ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره الخ) تقدم في شرح ولولوى ليله الثلاثين من شعبان ما يغني عن ذلك (قوله في المتن وله صومه عن القضاء والنذر الخ) وأفهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان إذا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر أقول بتأمل فيه قال في الروض قال يعني الأسنوي فلوا حرصوا بوقوعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهية عنها تحرر اه كلام شرح الروض فان قلت هذا ما عثر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لانه أداء في هذا الوقت أعني يوم الشك أيضا فهو نظير العصر إذا قصد تأخيرها لأن صومها لا ينعقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بقوة العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم تؤقت بخصوص يوم الشك والحاصل ان العصر إنما ينعقد وقت الاضرام مع تحري تأخيرها اليه لانه من جملة ما عين له بخصوصه ونحو الكفارة لم يعين له وقت بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) * عث البلوى كثير بثبوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم يتحدث الناس برويته ليله الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت الذي هو التاسع من يوم الجمعة لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان القعدة أفق شيخنا الشهابي الرملي بالثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (قوله كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك) أي ونذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالنجيس الا كتم سلام طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح المار آنفاً كان نذر صوم يوم كذا الخ ولعله لم يطلع عليه فابرأجع (قوله ومن ثم يأتي في التحرى هنا الخ) قال الاسنوي فلو أخر صوم ما لوقعه يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنهية عنها تحريمه نهاية واسنى ومغنى قال ع ش قوله مر فلو أخر صوم ما لوقعه واجباً وقوله مر بقياس كلامهم الخ معتمداً بديل وقياس ذلك أيضاً أنه لو تحرى تأخير له لوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً ولم ينعقد ع ش وقال سم فان قلت هذا أى ما مر عن الاسنى ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لأنه أداؤه في هذا الوقت أى يوم الشك أيضاً فهو نظير العصر اذا قصد تأخير له للصغار فإنه ينعقد لأنه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقيت العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقت بخصوص يوم الشك اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاءه لم يحسب ذلك ورداله حتى يصومه عن القابل يعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأطن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بذلك اهـ وقال ع ش وكتب سم على شرح البهجة وقد يشكل تصور العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعاد فينقل الكلام إليها في تسلسل ويجاب بأن يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر أنه لو صومه بعده لأنه صار عادته ولو اختلفت عادته كان اعتداد الاثنين في عام والنجيس في آخر فهل يعتبر الأخير أو نقول كل صار عادته في نفسه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيحتمل ان لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحتمل عليه ما نقل عن افتاء والد الشارح مر ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله كان اعتداد سرد الصوم) انظر ما تصو به الخالى عن اعتداد الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبتت عادته المذكورة بجملة كذا أفتى به الوالدرج الله تعالى اهـ (قوله بجملة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متتارين ثم أفطر بآية فوافق يوم الشك يومالودام على حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقاً لوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوماً قبل الانصاف علم أنه وافق آخر شعبان واتفق ان آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادته ع ش وفي الكردى على بافضل عن فتاوى الشارح ما نصه والذي يظهر انه يكفي في العادة بجملة ان لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في أكثر أسابيع جاز له صومه بعد النصف يوم الشك وان كان أفطر قبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفاً انه معتاده وان تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أفطر من الأسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز زله صومه لان العادة حينئذ بطأت بفطره اليوم الثاني بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين آخر بينهما فإنه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعده النصف لأنه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم أفطر من أسبوع ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم

ومن ثم يأتي في التحرى هنا ما مر ثم (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كان اعتداد سرد الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه لخبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبتت العادة هنا بجملة (وهو) أى يوم الشك الذي يحرم صومه بسبب كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان اذا تحدث الناس) أى جمع منهم

(قوله في المتن وكذا لو وافق عادة تطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأطن شيخنا أفتى به (قوله قال بعضهم وثبتت العادة بجملة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وقد يستشكل تصور العادة اذا لم يجز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب والمرة الاولى التي ثبتت بها العادة لا سبب لها فيمتنع ويجاب بتصورها بان يصوم قبل النصف يوماً معيناً كالاثنتين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فله صومه ثم رأيت في شرح العباب أشار الى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة بالورد ما نصه وهل ثبت بالورد بجملة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بجملة جاز له صوم يوم الشك اذا وافق ذلك فيه نظر وقياس كلامهم في الحيض وغيره نعم الآن يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرها بجملة أو بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان أو نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الاقتصار على صوم يوم الشك لأنه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصو به أيضاً فليتمل فان الظاهر ان ذلك صحيح اذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادته ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام آخر العادات

بحيث يتولد من تحريمهم

الشك في لزومه فيما يظهر

وأما قول الروض الذي

يتحدث فيه بالزونية

يظن صدقه فهو مخالف

أعبار أصله وبحجب كون

شيخ المنيب على ذلك وهي

أذا وقع في الاسن انه رؤى

ولم يقل عدل ان رأيت أو

قاله ولم يقبل الواحد أو قاله

عدده من النساء أو العبيد

أو الفساق وظن صدقهم

انتهت فظن الصدق غما

استرطه في قول غير الادل

لا في الحديث فالوجه انه

لا يشترط فيه ظن صدق بل

تولد شك كذا كونه (برؤيته)

أي بان الهلال رؤى رايته

وان أطبق الغيب على الوجه

ولم يعلم من رآه (أو شهد)

أي أخبرا فلا يشترط ذكر

ذلك عند حاكم ومن ثم عبر

أصله بقال (بحاصيان أو

عبيد أو فسقة) أو ساع وظن

صدقهم أو عدل ورد ويكفي

اثنان من كل على ما أخذ من

كلام الروضة واشترط

العدد هنا بخلاف ما مر في

النسبة احتياطاً فيها فان

فقد ذلك حرم صومه لكونه

بعد النصف لا لكونه يوم

شك و مر أول الباب ان من

اعتقد صدق من أخبره من

هؤلاء لزمه الصوم ويقع

عن رمضان وقد جعوا بين

ما أوهمه كلامه من التنافي

ثم وفي النسبة وهما باء و

كثير ذكرتها مع ما فيها في

شرح العباب ومن أحسنها

ما قدمته في محبت النية (وليس

اطباق الغيب بشك) لا تاعبدنا فيه

بأكال العدد كمال

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضر تخال فطره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كاف وذلك ما ظهر
 الى الآن ولعلنا نزيد فيه علماً أو نقلاً لشهده اه وهذا بخلافه اطلاق ما مر عن ع ش وفي سم ما وافق هذا
 الاطلاق (قوله) بحيث يتولد من تحريمهم الشك الخ هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل أحد
 حتى لا يحرم صومه من حيث أنه يوم شك على الخالي عنه ما الظاهر نعم وان افترض كلام الأذري المنقول في
 النهاية بخلافه بصرى أقول بل وجود ما ذكر من الشك والظن بالنسبة لكل أحد من المحال العادي كما هو
 ظاهر (قوله) وأما قول الروض الخ أي بدل قول المصنف اذا تحدث الخ (قوله) من يظن صدقه) معناه من
 شأنه ان يظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فان تحدثه
 لا يؤثر شيئاً ولا شكاً وحينئذ فلا إشكال على الروض ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل سم (قوله) وهي أي
 عبارة الروضة (قوله) وظن صدقهم انتهت وقول الروضة وظن صدقهم يحتل عوده الى الجميع بل هو الظاهر
 بناء على ما مر حوا به في الوقف من ان القيد الأخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتأمل ثم رأيت
 الفاضل المحشي قال قول الروضة يظن صدقه معناه ما من شأنه الخ اه بصرى (قوله) على الوجه أي خلافاً
 لصاحب البهجة حيث قيده بعدم اطباقه نهاية ومعنى (قوله) أو نساء الى قوله وقد جعوا في النهاية والمغنى
 الا قوله واشترط العدد الى ومر (قوله) ورد أي على المرجوح السابق ع ش أي أولاً ثم آخر (قوله) ويكفي
 اثنان الخ) ومثلهما الواحد كما يأتي ع ش (قوله) احتياطاً فيهما يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه
 ان وجد الجوز للحكمة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقاً والالم يحزم مطلقاً سم ذلك
 أن يجيب بأن المراد كما عبر به غيره ب احتياطاً للعبادة وتحررها (قوله) وقد جعوا الخ) قال الأذري يجوز أن
 يكون الكلام في يوم الشك في يوم الناس لا في افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو
 أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم الا ترى أنه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد
 والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاً هو وهو حسن جداً سم وقوله اعتقد أراد به ما يشمل الظن بدليل أول
 كلامه ووافقه أي الأذري المغنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من يذ كر يجب عليه الصوم كما تقدم
 عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في أثنائه صحة المعتقد أي الظان لذلك وقوع الصوم عن رمضان
 اذا تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أي لان يوم الشك الذي يحرم
 صومه هو لي من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقده صحت النية مندوب وجب عليه الصوم
 وهذا موضعان وفي هذا رد على قول الاسنوي ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة
 أوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع عتبع اه (قوله) ما قدمته في محبت النية) حاصل ذلك وما
 اختاره الشارح مر ان ظن صدق هؤلاء صحيح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح
 صومه اعتمد ادعى هذا النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا اذا لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بأن
 وقع الجوز لم يخبرهم صح الصوم انما ادعى ذلك رشدي (قوله) لا تاعبدنا الى قوله وقضيته في النهاية والمغنى
 (قوله) لا تاعبدنا فيه الخ) أي فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان للخبر المثلر ولا أثر لظننا رؤيته لولا
 السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت السماء معصية وتراءى الناس فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقيل

(قوله) عن الروض من يظن صدقه) معناه من شأنه ان يظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح لظن
 صدقه لكنه لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئاً ولا شكاً وحينئذ فلا إشكال على الروض
 ولا عجب في سكوت شرحه فليتأمل (قوله) احتياطاً يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه ان وجد
 الجوز للحكمة ما بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عادة جاز الصوم مطلقاً والالم يحزم مطلقاً (قوله) ومر أول
 الباب ان من اعتقد صدق من أخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جعوا الخ) قال الأذري
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في يوم الناس لا في افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم
 وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم الا ترى أنه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد

ما قدمته في محبت النية (وليس اطباق الغيب بشك) لا تاعبدنا فيه بأكال العدد كمال

هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته
فقبل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نهاية قال ع ش قوله مر وقيل هو يوم شك انظر
ما فائدة الخلاف مع أنه يحرم صومه على كل تقدير اذ يقرض أنه ليس بشك هو يوم من الصف الثاني من
شعبان وصوم حرام ثم رأيت سم على شرح الهجعة قال مائنه قوله واذا انتصف شعبان حرم الصوم الى هذا
قد يوجب أنه لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يحوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل
يتمتع صوم كل واحد منهما الا ان يجعل الخصوصية أنه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين
بخلاف غيره فلتأمل اه وقد يقال أيضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كقولنا ان كان اليوم الغلا في يوم
شك فعبدى خرا ونحوه فيواخذ بذلك حيث قلنا انه شك ع ش قول المتن (ويسن تعجيل الفطر) أى يتناول
شئ كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر
شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر وهو محتمل معتمد اه وقال الرشيدى وقضيته أى ما في الجواهر أيضا
عدم حصولها بالاستقاعة أو انخال نحو - ود في أذنه أو احليله أو نحو ذلك وان كان ما ذكره مر من التعليل
بأبي ذلك اه وقال الشارح في الايعاب ما نصه وعبر أى المصنف كالقمولي يتناول الفطر لانه أفطر بالغروب
وقضيته حصول أصل السنة بسائر المناسبات للصوم كالجماع اه وجميع شيخنا بما نصه فان لم يجد الا الجماع أفطر
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره اه قول المتن (تعجيل الفطر) ينبغى سن ذلك
ولو مارا بالطريق ولا تخرم مروته به أخذ بما ذكره ومن طلب الا كل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا
بالطريق ع ش (قوله اذا تبين الغروب) خرج به ظنه بأمره فلا يسن تعجيل الفطر به وظنه بلا اجتهد
وشكه فيحرم به ما كما مر ذلك مغنى وايعاب وأسنى وشرح بافضل وقال في النهاية ومحمل النذب اذا تحقق
الغروب أو ظنه بأمره اه قال ع ش قوله مر أو ظنه بأمره قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر
اذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لنذب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا أى عدم سن
التعجيل مع عدم تبين الغروب والمعروف في كلامهم وعبارة شرح نظم الزبد للجمال الرملى وخرج بعلم
الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية ومحمل النذب اذا تحقق الغروب أو
ظنه بأمره انتهى اه (قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغى أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الامام أو قرب
احرامه وكان بحيث لو أفطر على نحو لمر بقى بين أسنانه وخشى سبقه الى جوفه ولو اشتغل بتنظيف ففاته
الجماعة أو فضله أول الوقت أو تكبير الاحرام مع الامام فيتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا
لا ينافى أن المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً تعرض في حق
الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعم تنوق نفسه الى لان التوقان غير
لازم هنا وكذا منع عدمه سم (قوله للخبر الصحيح لا يزال الناس الخ) زاد الامام أحمد وأخروا السجود ولما
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشيعة يؤخرونه الى ظهر النجم ايعاب وكذا في المغنى
الاقوله وكثير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره أن يؤخره ان قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله

(ويسن تعجيل الفطر)
اذ تبين الغروب وتقدمه
على الصلاة للخبر الصحيح
لا يزال الناس بخير ما عجلوا
الفطر ويسن كونه وان
تأخر كما أفادته عبارة أصله
(على تمر)

والنساء بل هو زمضان في حقهم قطعاً اه وهو حسن جداً (قوله في المتن ويسن تعجيل الفطر) أى يتناول شئ
كافي الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر شرح
مر ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كافي المجموع عن نص الامام شرح مر
(قوله وتقديمه على الصلاة) ينبغى أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الامام أو قرب احرامه وكان بحيث
لو أفطر على نحو لمر بقى بين أسنانه وخشى سبقه الى جوفه ولو اشتغل بتنظيف ففاته الجماعة أو فضيلة أول
الوقت وتكبير الاحرام مع الامام فيتجه هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافى ان المطلوب
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً تعرض في حق الواحد منهم مثلاً
ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافى كراهة الصلاة بحضرة طعم تنوق نفسه الى لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا

وأفضل من رطب وجدنا صاحب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطر قبل أن يصلي على رطبات (٤٣١) فان لم يكن فملي تمرات فان لم يكن

حسا حسوات من ماء وقضيته
عدم حصول السنة بالبسر
وان تم صلاحه وبالأولى ما لم
يتم صلاحه ولو قيل بالالحاق
في الأول لم يبعد (والا) تيسر
له أحدهما أي حال ارادة
الفطر ولو تعارض التجبيل
على الماء والتأخير على
النهر قدم الأول فيما يظهر
لان مصلحة التجبيل فيها حصة
تعود على الناس أشير اليها
في لزال الناس الى آخره
ولا كذلك النهر وفي خبر
سنده حسن أحب عبادي
الى أن يجاهم فطرا (فناء)
للخبر الصحيح اذا كان أحدكم
صائما فليقطر على أن يزاد
الشافعي في روايته فانه بركة
فان لم يجد النهر فعلى الماء فانه
ظهور وأخذنا من ابن المنذر
وبغيره وجوب الفطر على النهر
والتثليث الذي أفاده المتن
في النهر والخبر في الكل شرط
لكمال السنة فلا يصلح
كالترتيب المذكور فيحصل
أصلها بأي شيء وجسد من
الثلاثة فيما يظهر وبظاهر
أيضا في عمر قويت شبهته وماء
نجف أو عدت شبهته ان
الماء أفضل لكن قد يعارضه
حكم المجموع بشذوذ قول
القاضي الأولى في زماننا القطر
على ماء يأخذه بكفه من النهر
ليكون أبعد عن الشبهة اه
الا أن يجاب بأن سبب
شذوذه ما بينه وبينه ان ماء
النهر كالجملة ليس أبعد
عن الشبهة لان كثير من
البلاد التي على حافتها بحفر وحفر الصبيد السيل فيمتلئ بماء ثم يسدون عليه فاذا أخذوا السيل منه فتحت السد فاحتلماؤهم الماء بغيره

في المجموع عن أض الام وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض أي بعد الغر وبماء ويحبه
وان يشربه ويتقايأه الاضرورة قال وكأنه شبه بالسؤال للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الحلو فاه وهذا كما
قاله الزركشي انما ياتي على القول بان كراهة السؤال لا تزول بالعروب ولا كثرة على خلافه مغنى وايعاب
وأسى وكذا في النهاية الا أنه عقب كلام الزركشي بانه رد بان الظاهر تأني مطلقا لوضوح الفرق بينهما اه
وفي سم بعد توضيح الرد وتأنيده مانص وله محل الكراهية في مضمضة هي مظنة إزالة الحلو فان اشتمت على
بحر يكالماء في الغم وأما كراهة شربه ثم تقويه فيمكن أن يوجه بأن فيه انعاقا للصائم والمطلوب تقويته اه
وقال ع ش قوله مر لوضوح الفرق الخ أي وهو أن السؤال مستحب ولا يكره الالسبب وقد زال بخلاف
المضمضة فانما ليست مطلوبة فإزالة الحلو فيهما تعد عينا بحيث لا غرض اه (قوله وأفضل منه الخ) أي ومن
العجوة أيضا ع ش (قوله كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ما سم (قوله فان لم يكن) أي الرطب (قوله حسا
الخ) الحسوة التجرع أي شرب الماء شيئا فشيئا كردد (قوله وقضيته) أي الحديث المذكور (قوله ولو قيل
بالالحاق في الأول الخ) اعنيده شيخنا فقال ويدعم على النهر الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر ثم الماء وماء زمزم
أولى من غيره وبعد الماء الحلو وهو ما لم تمسه النار كالزبيب واللين والعسل واللبن أفضل من العسل واللحم
أفضل منهما ثم الحلوى وهي الخلاوة المعروفة المعمولة بالنر ولذلك قال بعضهم

فن رطب فالبسرة فالتمر زمزم * فناء فلو تم حلوى لك الفطر

اه وفي تقديم البسر على النهر الوارد وثقة وقال ع ش ينبغي أن يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للحلو في هذا
المحل بعد فطر النهر والماء ونحوهما ما ورد اه (قوله ولا ييسر له الخ) عبارة النهاية والغنى والادب أن لم يجده
فناء اه قال الرشدي قوله مر بأن لم يجده قضيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا تحصل له سنة الفطر على
الماء فليراجع اه أقول بصريح بخلافه قول الشارح الاتي آنفا كالترتيب المذكور الخ (قوله أحدهما)
أي الرطب والنهر (قوله وأخذ منه) أي من الخبر (قوله وغيره) أي ابن خزم ايعاب (قوله وجوب الفطر على
النهر) أي اذا وجد (قوله والتثليث الذي أفاده المتن) وجه افادته أن التمر اسم جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه
ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب خصوص التثليث اذ مفاده ليس الا الجمع
وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل سم ولذا أن يجيب بأن مراد الشارح من التثليث عدم التقصص عن الثلاث
(قوله والخبر في الكل) الخبر انما يدل على الجمع لا على خصوص التثليث ثم رأيت الفاضل الحشبي نبه عليه
بصري (قوله والخبر في الكل) أي وهو قضية نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في حرمله وجمع مع الاحتباب ولا
يناقضه تعبير آخر بانه لانه لبيان أصل السنة وهذا أي التثليث كإلها ايعاب ونحوه غنى (قوله شرط كمال
للسنة لا أصلها) أي يحصل أصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك بالتثليث وأما كمالها فيحصل بالثلاث
فأكثر من الاو تار شيخنا (قوله كالترتيب الخ) خلافا لظاهر صنيع النهاية والغنى كما مر عن الرشدي (قوله
المذكور) أي في المتن والخبر (قوله فيحصل أصلها الخ) أي هذه السنة الخاصة والا فاصل سنة التجبيل يحصل
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظروا وكذا بنحو تراب وبجر لا يضر والحصول محتمل سم على
ج أي كعدم الحصول ووجهه بأن الغرض بالمطلوب من تجبيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو
منتفع بذلك مع أن تناول التراب والمدرع انتفاء الضرر ومكروه فلا ينبغي حصول السنة به ع ش (قوله وجد

عند عدمه) (قوله كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله والتثليث الذي أفاده المتن) وجه افادته ان التمر اسم
جنس جمعي وأقل ما ينطلق عليه ثلاث وفيه بحث لان التعبير باسم الجنس الجمعي لا دلالة فيه على طلب
خصوص التثليث اذ مفاده ليس الا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتأمل (قوله فيحصل أصلها) أي هذه
السنة الخاصة والا فاصل سنة التجبيل يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظروا وكذا
بنحو تراب وبجر لا يضر والحصول محتمل وفيه أي المجموع عن صاحب البيان كره ان يتمضمض بماء ويحبه
وان يشربه ويتقايأه الاضرورة قال وكأنه شبه بالسؤال للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الحلو فاه وقول

البلاد التي على حافتها بحفر وحفر الصبيد السيل فيمتلئ بماء ثم يسدون عليه فاذا أخذوا السيل منه فتحت السد فاحتلماؤهم الماء بغيره

وهذه شبهة قوية فيه أي ولا ينابيه قولهم إلا في في الأحياء أنه لا يصير شر يكابعوده للنهر اتفاقا لا نانسلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ما له
وهو ملحوظ الشبهة وبغرض أن الشذوذ (٤٢٢) من غير ذلك الوجه فعله من حيث إيهامه تقديم الماء مطلقا وصرح كذا منهم كالحبرين نذب

البحر قبل الماء حتى بمكة
وقول المحب الطبري بسن
له الفطر على ماء زمزم ولو
جمع بينه وبين النهر فحسن
مردود بأن أوله فيه مخالفة
لنص المذکور وأخوه فيه
استدراك زيادة على السنة
الواردة وهو ما ممتنع أن لا
بدليل ويرد أيضا بأنه صلى
الله عليه وسلم صام بمكة عام
الفتح أيأما من رمضان ولم
ينقل عنه في ذلك ما يخالف
عادته المستقرة من تقديم
النهر فدل على عمله بما حدث
والا لنقل وحكمته أنه لم
تسمه نأومع أن الله لضعف
البصر الحاصل من الصوم
لاخرجه فضلات المعدة أن
كانت والا فتغذيه للأعضاء
الرئيسية وقول الأطباء أنه
يضعفه أي عند المداومة
عليه والشئ قد ينفع قليلا
ويضر كثيرا وهو صريحهما
أيضاً أنه لا شئ بعد التمر شير
الماء فقول الروياني أن
فقد التمر فلو آخر ضعيف
والاذري الزبيب أخو النهر
وأنما ذكره لتيسره غالباً
بالمدينة كذلك ويسن
السحور كما بآصله لما صح
أنه من سنن المسلمين
* (تنبيه) * أجمعوا على أن
الصوم ينقض ويتم تمام
الغروب وعلى أنه يدخل
فيه بالفجر الثاني وما نقل

(الح) أي التحجيل به مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أي الجواب المذكور (قوله في الأحياء) أي
في باب أحياء الموات (قوله ومع ذلك) أي التسليم (قوله وهو ملحوظ الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة
للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه بأخذه فلا تأمل على أنه يقطع عادة في الغالب بأن ما يأخذه من خالص المباح
سم (قوله كالحبرين) أي المارين آنفاً (قوله حتى بمكة الح) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله بسن له) أي إن بمكة
أولن وجد ماء زمزم ولو في خارج مكة (قوله ولو جمع بينه وبين النهر الح) لعل المراد الجمع على وجه يدخلان به
الباطن معاً فليتأمل سم (قوله بأن أوله فيه مخالفة للنص) عبارة المغنى والاعتبار لأنه مخالف للأخبار
وللمعنى الذي شرع الفطر على التمر لأجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعف البصر ويرده وإن التمر إذا نزل
إلى معدة فإن وجد هناك حصل الغذاء والأخرج ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد في ماء زمزم وفي
الجمع بينهما زيادة على السنة الواردة وهي قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائماً فلا يفطر على التمر
فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه طهور وراه الترمذي وغيره وصححه والاستدراك على النصوص بغير دليل
ممنوع والخبر كله فيما شرعه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (قوله للنص المذكور) أي في قوله وصرح
كلهم الح (قوله وهما) أي مخالفة النص والاستدراك (قوله ويرد الح) أي قول المحب الطبري (قوله
فدل الح) أي عدم نقل ذلك (قوله والا) أي وإن خالفها (لنقل) أي لتوفر الدواعي على نقل مثله إيعاب (قوله
وحكمته) أي إثبات التمر (قوله أنه لم تسمه نار) عبارته في الاعتبار والقصد بذلك كما أفاده المحب الطبري أن
لا يدخل أولاً في جوفه مامسته النار وكأنه أخذ هذا مما في منهاج الحلبي أنه يستحب أن لا يفطر بشئ مسسته
النار وذكره حديثاً اه (قوله لاخرجه الح) لا يظهر وجهه عليه إلا إزالة الأولى واخرجه الح بالعطف كما مر
عن المغنى والاعتبار (قوله والا الح) أي وإن لم توجد في المعدة فضلات وكانت خالية فتغذيه الح (قوله للأعضاء
الرئيسية) وهي القلب والدماغ والكبد والانشيان كردى (قوله وقول الأطباء الح) جواب عما رد على قوله مع
أن الله لضعف البصر (قوله أي عند المداومة الح) خبر وقول الأطباء (قوله وصرح بهما الح) أي الحبرين
كردى (قوله والاذري الح) أي قول الاذري (قوله وأنما ذكره الح) أي ذكر صلى الله عليه وسلم التمر
(قوله كذلك) أي ضعيف كردى (قوله ويسن السحور الح) كان الأولى تأخير هذه ذكره قبيل المتن الآتى
كم في النهاية والمعنى (قوله وعلى أنه) أي الصوم ويحتمل أن الضمير للصائم (قوله أنه) أي الدخول في الصوم
(قوله فيما يظهر الح) تنازع فيه الطلوع والغروب (قوله في خبر مسلم الح) أي في شرحه وبيان (قوله فقد

الزركشى أنه أنما يتأق على القول بأن كراهة السؤال لا نزول بالغروب والاكثر ون على خلافه يرد بأن
الظاهر تأنيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما كذا في شرح مرو وقد يوضع الرد بأن الخلاف بعد الغروب لما كان
من آثار الصوم كره ما هو مظنة أن الله لا يطلب إلا في طهارة وهو المضمضة وهذا يفارق السؤال لأنه
مطلوب في كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فإذا غربت الشمس رجع السؤال إلى أصله من الطيب والمضمضة
غير مطلوب به هنا ولا يحتاج إليها وهي مظنة إزالة أثر الصوم فكرهت وقضية هذا كراهة التمضمض وإن لم يحبه
بل ابتلعه وهو محتمل وعمل محل الكراهة في مضمضة هي مظنة إزالة الخلاف إن اشتملت على تحريك الماء في
الفم وأما كراهة شربه ثم تقويه فيمكن أن يوجه بان فيه اضعا للصائم والمطلوب تقويته (قوله وهو ملحوظ
الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة للقطع بطيب خاطر مالكه ورضاه بأخذه فليتأمل على أنه يقطع
عادة في الغالب بأن من يأخذه من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين النهر الح) لعل المراد الجمع على وجه
يدخلان به الباطن معاً فليتأمل (قوله وحكمته أنه لم تسمه نار مع أن الله لضعف البصر الح) لا يقال هذا المعنى

عن بعض الساف أنه بالأسفار أو طلوع الشمس زلة قبيحة على أن المصنف نازع في صحة الثاني عن قائله قال أصحابنا
و يجب أمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أي فليس بصوم شرعى ويعتبر كل محل يطلع فجره وغروب شمس فيه
يظهر لنا في نفس الأمر قال العلماء في خبر مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أفطر الصائم أي حقيقة التماذ كرهذين ليسين ان غروهما عن العيون لا يكتفى لانها قد تعيب ولا تكون غرو بت حقيقة فلا بد من اقبال الليل أي دخوله (وتأخير السحور) لان الامنة لا يزالون بخير ما أخر وراه أحد ريس كونه بغير خبر فيه (٤٢٣) وهو بضم السين الا كل في السحور

وبفتحها اسم للمأكل كقول
حينئذ ويحصل أصل سنته
ولو بجر عتاء ويدخل وقته
بنصف الليل وحكمته
التقوى أو تخالف أهل
الكتاب وجهان والذي
يتجه أنها في حق من يتقوى
به التقوى وفي حق غيره
مخالفتهم وبه رد قول جمع
متقدمين التماسين لمن
يرجونفعه ولعلمهم لم يروا
حديث تسحر وأولو بجرعة
ماء فان من الواضح انه لم
يذكر هذه الغاية للنفع بل
ليبين أقل مجزئ نفع أولا
(مالم يقع في شئ) والا كأن
تردد في طلوع الفجر فالأولى
تركه لخبر بدع ما يربك
الى مالاريليك* (فرع)*
يحرم عليا لا عليه صلى الله
عليه وسلم الوصال بين صومين
شرعيين عدم مع عالم النهي
بلا عذر وان لم ينو
التقرب قال جمع متقدم
وهو أن يستديم جميع
أوصاف الصائمين وعليه فيزول
بجماع أو نحو ذلك في
المجموع انه لا يجمع واستظهره
الاسنوي وقد يقال ان علنا
بالضعف وهو ما أطبقوا
عليه اتجهنا في المجموع فلا
يزول إلا بتعاطي ما من شأنه
أن يقوى كسميعة بخلاف
نحو الجماع أو بان فيه صورة
ابقاع عبادة في غير محلها
أثر أي مفطر لكن كلام

أفطر الصائم) معناه انتضى صومه وتم ولا يوصف إلا أن بأنه صائم لأنه بغير وب الشمس خرج النهار ودخل
الليل والليل ليس محلا للصوم شرح مسلم (قوله انما ذكر الخ) مقول قال (قوله انما ذكر الخ) أي مع
أن كلامه منها يستلزم الاستحرام (قوله ليسين أن غروهما عن العيون لا يكتفى الخ) عبارة شرح مسلم لأنه قد
يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتد اقبال الظلام وادبار الضياء اه (قوله لان الامنة
الخ) أي ولأنه أقرب إلى التقوى على العبادة وصح تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا إلى الصلاة
وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لقد رما يحصل به سنة التأخير نهاية (قوله تسحر) عبارة شيخنا مما
يندب المفطر عليه اه (قوله وهو بضم السين) إلى قوله واستظهره في المغني الا قوله وبه رد إلى المتن وإلى قوله
وقد يقال في النهاية لا قوله وجهان إلى التماسين وقوله ولعلمهم إلى المتن (قوله بضم السين الا كل الخ) وهو
المراد هنا قول كثر الرأية الفتح فقد قيل الصواب الضم اذا لا حرو والبركة في الفعل حقيقة وأما قول
بجاء ارباع (قوله حينئذ) أي في وقت السحور (قوله ولو بجرعة ماء) اه (قوله ولو بجرعة ماء) اه
ربطه بما قبله محل تأمل عبارة النهاية ويحصل بقليل المعلوم وكثيره خبر تسحر وأولو بجرعة ماء اه (قوله
والذي يتجه ان الخ) وقد يقال انه لهما معنى (قوله التقوى) ينبغي ومخالفتهم أيضا سم (قوله وبه رد الخ)
أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متقدمين الخ) وافقهم النهاية عبارة في تحمل استحبابه اذ ارجى به منفعة الخ
اه قال الرشدي قوله ومحل استحباب الخ انظر مع ما مروى يأتي من حصول السنة بالقليل كالكثير اه (قوله
ولعلمهم لم يروا حديث الخ) اه هذا ليس ناصي الرد عليهم كالا يخفى سم وقد جمع (قوله تركه) أي السحور
(قوله يحرم عليا لا عليه صلى الله عليه وسلم الخ) ولم يراين الزبير رضي الله تعالى عنه ما ذلك خصوصية صلى
الله عليه وسلم فكان واصل وواصل مرة تسعة عشر يوما ثم أفطر على سمن ليلين أعضاه وصبر ليقومها ولين
لانه أظف غداء أيضا قال الأذري ولو قيل يختص الخبر بمن يتضرر به بخلاف ولي غداؤه المعارف الالهية لم
يعد ارباع (قوله بين صومين) أي فرضين أو نفلين أو مختلفين ارباع ونهاية ومعنى (قوله شرعيين) قال
الاسنوي وتعبر الراجعي أي وغيره بأن يصوم يومين يقتضي ان المأمور بالامساك ككرك النيسة لا يكون
امتناعه ليلامن تعاطي المفطر وصالا لانه ليس بين صومين الآن الظاهر أنه جرى على الغالب انتهى اه نهاية
زاد المغني وهذا ظاهر لان تحريم الوصال للضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه
الحالة اه قال ع ش قوله مر نه جرى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أولا اه
عبارة الأرباع وعبر في المجموع باليومين تارة بالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجود صور الصوم
فيهما أو حقيقة وحينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمين الخ) معند ع ش (قوله
فيزول بجماع الخ) وهذا هو الظاهر مغني ارباع وظاهر كلام النهاية اعتماده أيضا (قوله في الاول) أي
التعليل بالضعف (قوله ندبا) إلى قوله فان اقتصر في المغني الا قوله حتى المباحين إلى جميع جوارحه وقوله كما
دلت إلى وخبر الخ (قوله حتى المباحين) أي كالكذب لحاجة من اصلاح البين وغيره والغيبة لتعظيم كرده
على بافضل (قوله وجميع جوارحه) إلى قوله فان اقتصر في النهاية الا قوله كدلت إلى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما عزم أخذ من الخبر الوارد بانه لما شرب له فينبغي أن يساوى التمر ولا يتقدم عليه لانا نقول أما
أولا فلو لم وجود هذا المعنى فيه والافتحتم انه مخصوص بغير ذلك لا يقتضي مساواة ما طلبه الشارع
بخصوصه مع احتمال انه من التأثير في هذا المعنى ما ليس ما عزم وأما ثانيا فقد يكون وجود هذا المعنى فيه
من جهة تركه وفي التمر من جهة خاصته ووضعه لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يتجه ان الخ) أي في حق من
يتقوى به التقوى) ينبغي مخالفتهم أيضا (قوله ولعلمهم لم يروا حديث تسحر وأولو بجرعة ماء) ليس ناصي

الاصحاب كالصريح في الاول (واي صمن) ندبا من حيث الصوم فلا ينافي وجوبه من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين
بخلاف الواجبين كالكذب لا نقاد مطلقا ومذكور عيب نحو خاطب

وجميع جوارحه عن كل محرم (١٢٤) الخبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أي دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وإن نذب تركه كردى على بافضل (قوله يبطل ثواب صومه الخ) ولو اغتاب أى مثلاً وثاب لم تؤثر التوبة في المقص الحاصل بل في رفع الإثم فقط قاله السبكي فقهها وحى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رث ثم تاب لا يمكنه أن يقول عادجه كلاً ولا فرق في التوبة بين أن يكون قبل القضاء زمن الصوم أو بعده إيعاب وفي عرش عن غيره مثله (قوله وبه برد الخ) أى بما ذكر من الأخبار والنصوص (قوله حصوله) أى الثواب (قوله مما قاله المحققون الخ) وهو حصول الثواب للمصلي في الغصوب لكن يأتي في الردة ما يخالفه والظاهر أنه الحق كردى (قوله يبطل) أى ارتكاب الصائم محرماً (قوله ونحو خمس الخ) مبتدأ أخبره قوله باطل (قوله ومن هنا) أى بطلان ثواب الصوم بنحو الغيبة (قوله وإن كان الخ) أى الاحتراز عن ذلك و (قوله مطلقاً) أى على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (قوله تذكيرها) أى لتعبر ولا تشتم فتذهب بركة صومها السني وإيعاب إذا ما غنى فائدة مثل أكتنم بن صيفي كم وجدت في ابن آدم من عيب فقال هي أ كثر من أن تحصى والذي أحصيته منها ثمانمائة ألف عيب ويسترجع ذلك حفظ اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو أى الجمع بين قلبه ولسانه * (فائدة) * قال حج في فتاويه الحديثية في جواب هل الذكير اللساني أفضل أو غيره مانصه والذكر الخفي قد يطلق ويراد به ما هو لا بالقلب فقط وقد يراد به ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمع غيره ومنه خير الذكير الخفي أى لا يتطرق إليه الرياء أو ما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بحركه لسانه وإنما العبرة بما في قلبه على أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون لا ثوب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على أنه لا ثواب عليه من حيث الذكير المخصوص أما اشتغال القلب بذلك وتامله لمعانيه واستغراقه في شهوده تعالى فلا شك أنه بمقتضى الأدلة يشاب عليه من هذه الخبيثة الثواب الجزيل ويؤيده خبر البهقي الذي لا تسمع عنه الحفظة يزيد على الذكير الذي تسمعه الحفظة سبعين ضعفاً انتهى اه عرش عبارة الشارح في فتاويه الحديثية الصغرى وسئل رضى الله تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكرك من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من ذكر القلب اه فهل يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله بقلبه دون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذوراً أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة أم لا فأجاب بقوله الذكير بالقلب لا فضيلة فيه من حيث كونه ذكر امتعداً بالغفلة وانما فيه فضيلة من حيث استحضاره لعماءه من تنزيه الله تعالى وإجلاله بقلبه وبما يجمع بين قول النووي المذكور وقوله ذكرك القلب لا ثواب فيه في أنفي عنه الثواب أراد من حيث لفظه ومن أنبت فيه ثواباً أراد من حيث حضوره بقلبه كذا كبرناه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله أعلم اه (قوله فالأولى بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) إلى قول المتن والقبلة في المعنى إلا ما أنبسه عليه وكذا في النهاية الاقوله كنظر ربحان إلى فان ذلك (قوله من مسوع الخ) أى وملوس مغنى (قوله كنظر ربحان الخ) أى وسماع الغناء مغنى (قوله وملوس) ويكره له ذلك كله شرحه بافضل ومغنى (قوله فان ذلك الخ) أى كف جوارحه عن تعاطي ما تشتهيه نهاية وإيعاب (قوله ليتفرغ الخ) أى لتتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى إيعاب ونهاية (قوله على وجهها الاكمل الخ) قال في النوا ويكره أن يقول بحق الختم الذي على في نهاية وإيعاب قال عرش ومثله الخاتم الذي على فم العباد ووجه الكراهة أنه خاف بغير الله تعالى وصفاته اه قول المتن (ويستحب الخ) ولو ظهرت الحائض أو النفساء ليلا ونوت الصوم وصاغت أو صام الجنب بلا تسلسل صحروض ومغنى (قوله لتلاصق الماء الخ) أى ولا يؤدى العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أي هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة إلى الاختصال عقب الاحتلام ثم اراستى ومغنى زاد النهاية ونقل عن أبي هريرة الرجوع عن ذلك اه

الردعاهم كلاً يخفى (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

المحرمة يبطل ثواب صومه كما دلت عليه الأخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه برد بحث الأذرى حصوله وعليه أئمة معصيته أى أخذ ما قاله المحققون في الصلاة في الغصوب وقال الأوزاعي يبطل أصل صومه وهو قياس مذهب أحمد في الصلاة في الغصوب ونحو خمس يفطرن الصائم الغيبة والندبة والكذب والقبلة والتبين الفاحشة باطل كذا المجموع قال أما وردى وبغرض محتمه فأنار بطلان الثواب لا الصوم نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عدا احتراز عنه من أدب الصوم وإن كان واجبا مطلقاً اه وعن نحو الشتم ولو بحق فان نتم أحد فليقل ولو في بطل انى صائم لخبر الصحيحين بذلك أى يقوله في نفسه تذكيرها وبلسانه حيث لم يظن رياء مرتين أو ثلاثاً زجراً لخصمه فان اقتصر على أحدهما فالأولى بلسانه (و) ليصن ندبا أيضاً (نفسه عن الشبوات) المباحة من مسوع وبغرض ومشموم كنظر ربحان أو مسه بل قال المتولى بكراهة نظره وحرم غيره بكراهة شم ما يصل إليه لدمائه أو ملبوس فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعتظام ليتفرغ للعبادة على وجهه الاكمل

(قوله)

ظاهره وباطنه (ويستحب أن يغتسل عن الجنابة والحيض والنفساء قبل الفجر) لتلاصق الماء

الى باطن نحو أذنه أو دبره وقضيته أن وصوله لذلك مغفور وليس عموه مراداً كما هو ظاهر (٤٢٥) أخذ المماسر أن سبق ماء نحو المضضة

المشروع أو غسل القدم

النخس لا يفسد لعذره

فلينحل هذا على ما لفتة

منهس عنها أو نحوها ويكره

له دخول الحمام من غير

حاجة لأنه قد يضره فيخطر

ومن ثم لو اعتاده من غير

تأذبه البتة لم يكره على

ما يحبه الأذري (و) بسن

(أن يحتز عن الجماعة)

والفصد للما فيهما (و) عن

(المقبل) المكرهه الما

فيها تفصيلها وأعادها هنا

اعتناء بشأنها لكثرة

الابتلاء (و) (عن ذوق

الطعام) وغيره بل يكره

وقامن وصوله الى حلقة

(و) (عن العلك) بفتح العين

بل يكره أيضاً لأنه يعطش

ويغفر على قول أما بكرها

فهو المعلوم وتصح ارادته

لكن بتقدير مضع والكلام

في ذلك لم تنفصل منه عين

بان مضع قبل ذلك حتى

ذهب رطوبته أو مضع

فيه عين لكن لم يبتلع من

ريقه المخلوط شيئاً (و) بسن

(أن يقول عند فطره) أي

عقبه (اللهم لك قدم افادة

لكمال الاخلاص أي

لا لغرض ولا لاحد غيره

(صمت وعلى رزقك) أي

الواصل الى من فضلك لا يحولى

وقوتى (أفطرت) لا تباع

ولا يضر ارساله لأنه في

الفضائل على أنه وصل في

رواية وروى أبو داود وذهب

الظاهر في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

العلامة في شرح الرضا

(قوله الى باطن نحو أذنه الخ) وينبغي أن يغسل هذه إن لم يتهيأ له الغسل الكامل نهاية ومعنى أي قبل الفجر
بنية رفع الجنب ع ش (قوله على ما يحبه الأذري) عبارة بالمعنى وقول الأذري هذا إن يتأذى به دون من
اعتاده ممنوع لأنه من الترفه الذي لا يناسب حكمه الصوم اه وفي الاسنى والاعباب والنهاية نحو ما قول المن
(عن الجماعة) أي منه لغيره وعكسه شرح بأفضل أي ومن غيره له (قوله عن الجماعة والقصد) أي ونحوهما
لان ذلك يضعفه فهو خلاف الاولى كفى المجموع وان جزم في أصل الرخصة بكرهته وقال المحامي يكره أن
يجمع غيره أيضاً معنى (قوله الما فيهما) أي من أنهما يضعفانه (قوله بل يكره الخ) نعم ان احتياج الى مضع
نحو خبز لطفل لم يكره منها بقاءه وابعاب قال ع ش قوله نعم ان احتياج الخ قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض اصلاحه باعتا طبعه وينبغي عدم كراهته للحاجة وان كان عنده مغفور غيره لانه تدللا يعرف
اصلاحه مثل الصائم اه (قوله الى حلقه) قضيت ان وصوله قهراً عليه مغفور ولا يبعد فيما اذا احتيج الى الذوق
ان لا يضر سبقه الى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الانوار سم (قوله بفتح العين) الى قوله والكلام
في المعنى والى المتن في النهاية (قوله والكلام الخ) عبارة بالنهاية ومحله في غير ما يتقنت أمهوفان تيقن وصول
بعض حرمه عبد الى جوفه أفطر وحديث يحرم مضعه بخلاف ما اذا شاك أو وصل طعمه أو رجه لانه يجاور
وكالعلك في ذلك التفصيل اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء عيس واشتد كره مضعه والاحرم قاله القاضي
اه قال ع ش قوله مر اللبان الأبيض وهو المسمى بالشامى وقوله مر لو أصابه الماء أي ماء الغم وهو الرقيق
أو ما يدخله فيه لايأسه وقوله مر واشتد أي بحيث لا يتحمل منه شيء اه (قوله أي عقبه) كذا في النهاية والمعنى
وعبارة الابعاب عقب تناول المفطر قال ساجد ونصر المقدسى ويسن أن يعتدنية الصوم حينئذ وذوق فيه
الأذري ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة اه (قوله لا تباع) ر واه أبو داود وذهبنا أحسن لكنه مرسل وزاد
الدارقطنى فتقبل معنى انك أنت السميع العليم ومن ثم قال المقدسى يزيد بعد أفطرت سبحانك وبحمدك تقبل
مننا انك أنت السميع العليم اللهم انك عفوقب العفو فاعف عني قال المنزوى ويسن أن يزيد بك آمين
وعليك نوكت رزقك رجوت واليك أنبت ايعاب (قوله وروى) الى قوله وغيره في النهاية والمعنى الاول
وفي شرح الرضا الى وابنت (قوله وفي شرح الرضا) أي والنهاية والمعنى وشرح بأفضل اللهم ذهب الخ
أي بزيادة اللهم (قوله ولم أره في أبي داود) عبارة شرح الرضا وروى أيضاً فحتمل أن يقرأ بأصغ
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبداً وصرى أقول صانع شرح الرضا والنهاية والمعنى حيث قالوا عقب
قول المصنف وعلى رزقك أفطرت مانصه وذلك لا تباع ر واه أبو داود مرسل وروى أيضاً أنه صلى الله عليه
وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما وابنت العروق ان شاء الله تعالى اه كالصريح في أن روى بيناه
الفاعل ويمكن أن يجاب بأن أبداً وروى ذلك في غير سننه أو فيه ونسخه مختلفة (قوله وغيره) أي غير أبي داود
(قوله يا واسع الفضل اغفر لي) وورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت و رزقني

(قوله أخذ المماسر الخ) يمكن الفرق بان الماء اذا وقع على خرق الاذن نزل بطبعه الى باطنها ولم يتأت عادة
دفعه عن النزول ولا كذلك اذا وضع الماء على نحو القدم ويمكن أن لا يفصل فيلتزم الفطر بلزومه لاذ كركا
تقدم بحث ذلك عن نحو الأذري في بحث المبالغة (قوله الى حلقة) قضيت ان وصوله قهراً عليه مغفور
ولا يبعد فيما اذا احتيج الى الذوق أن لا يضر سبقه الى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الانوار
(قوله في المستر وذوق الطعام والعلك) ومحله في غير ما يتقنت أمهوفان تيقن وصول بعض حرمه عبد
الى جوفه أفطر وحديث يحرم مضعه بخلاف ما اذا شاك أو وصل طعمه أو رجه لانه يجاور وكالعلك في
ذلك اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء عيس واشتد كره مضعه وعه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول
قوله أو وصل طعمه الى آخره فلا يشك بقوله في النجاسة أنه بدل على العين لان دلالة علمه غير قطعية
ولهذا اذا انظف القدم بالماء من المر كالصبي يبق الطعام معز والعيذ وانما اكتفينا بما في هذه الدلالة في

فأفطرت إيعاب (قوله ويسن الخ) ويستحب له أن يفطر الصائمين بأن يعشيمهم فطر صائماته فله أجر صائم ولا ينقص من أجر الصائم شيء رواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشيمهم فطرهم على شربة ماء أو تمر أو نحوهم الماروي أن بعض الصحابة قال يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر به الصائم فقال يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمر أو شربة ماء أو مذقة لبن مغنى وشرح الروض ونهاية زاد الإيعاب وأكاه معهم أفضل لمافيه من مجابرتهم ومن يديهم ولو كان الصائم قد تعاطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل الفطر بمثل أجره لو سلم صومه فيه نظر والألحق بسعة الفضل الحصول اه وفي الكردى على بأفضل ويسن للمفطر عند الغير أن يقول ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا أفطر عند قوم وهو أكل طعامكم الإبرار وصلت عليكم الملائكة وأفطر عندكم الصائمون اه قول المتن (أن يكثر الصدقة) أى والجود وزيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى ذوي الأرحام والجيران خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تغريغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم و (قوله وتلاوة القرآن) أى في كل مكان غير نحو الحش حتى الحام والطاريق أن لم يلته عنها بأن أمكنه تدبرها والتلاوة في المحصف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهر أن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم نهاية قال ع ش قوله مر والتلاوة في المحصف الخ أى وإن قوى حفظه لانه يجمع فيه بين النظر في المحصف وبين القراءة وينبغي أن تحله ما يذهب خشوعه وتدبره بقراءته في المحصف والأفلا يكون أفضل اه قول المتن (وتلاوة القرآن) أى ومدارسته وهى أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه نهاية ومعنى زاد الإيعاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم اه عبارة ع ش قوله ويقرأ غيره الخ أى ولو غير ما قرأه الأول فنه ما يسمى بالمدارسة الآن وهى المعبر عنها في كلامهم بالإدارة اه (قوله فيعرض الخ) وفي راية قيدارسة القرآن ويؤخذ من ظاهر هذه مع ما قبلها أنه كان مرة يدارسه ومرة يعرضه عليه إيعاب (قوله لخبر الترمذي) إلى قوله ومن ثم في المعنى قول المتن (وان يعتكف) لوقال والاعتكاف كان أولى لأن الاعتكاف مستحب مطلقا لكنه يتأكد في رمضان فصار كالصدقة وتلاوة القرآن معنى (قوله فيه) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله فيه) أى في رمضان وان يكثر من ذلك لا يتباعر واه الشيخان نهاية لكن سياق كلام الشارح صريح في أن مرجع الضمير العشر الأخير قول المتن (لا سيما) سى من سبيل اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واولا أنها قلت ياء لاجتماعها سا كنتم مع الياء المتأخرة وفي الرضى أن الواو التي تدخل على سياقي بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة فعسى جاء في القوم ولا سيما يداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤى أى هو كان أخص به وأشد إخلاصا في المحى وخبر لا محذوف انتهى اه سم (قوله الجر) أى على الإضافة ومازائدة شهورى وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو لاسى ز يدز عم ابن هشام الحضراوى الأول ونص سيدويه على الثاني ويجوز أن تكون مانكرة تاممة والمجرور بعد دها بدل منها أو عطف بيان صبيان (قوله وقسماه) أى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والنصب على التمييز النجاسة لتحققها أو لا وفيه نظر لما قالوه في حكمة المضمضة (قوله في المتن لا سيما) سى من سبيل اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الأصل واولا أنها قلت ياء لاجتماعها سا كنتم مع الياء المتأخرة قال اللمامين في شرح التسهيل ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعماله على خلاف ما جاء في قوله * ولا سيما يوم بدارة لجلل * فهو مخطئ هذا كلامه وسياقي في الأصل خلاف هذا اه وقوله وسياقى إلى آخره إشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أى وحذف الواو اه وفي الرضى واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع اعتراضية إذ ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسبب بمعنى المثل فعنى جاء في القوم ولا سيما يداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤى أى هو كان أخص به وأشد إخلاصا في المحى وخبر لا محذوف اه وقوله ويجوز في الاسم بعدها الجر قال في التسهيل بالإضافة ومازائدة وقوله وقسماه أى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كفى التسهيل قال اللمامين وينبغي أن يكون الحذف واجبا لانه كذلك مسموع

(و) يسن أى يناب كدمن حيث الصوم والافسلك سنة في كل زمن (أن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان) خبر الترمذي وقال غريب أى الصدقة أفضل فالصدقة في رمضان ولان الحسنات تضاعف فيه وخبر الصحيحين ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه (وأن يعتكف) فيه كثير لانه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (لا سيما) بتشديد الياء وقد تخفف ويجوز في الاسم بعدها الجر وهو الأريح وقسماه وهى دالة على أن ما بعد دها أولى بالحكم مما قبلها

(في العشر الاوخر منه) فيتا كذله اكثر الثلاث المذكورة للاتباع ورجاء مصادفة ليلة (٤٢٧) القدر اذ هي مختصرة فيه عندنا كذا

عليه الاحاديث الصحيحة

المتكثرة ومن ثم لو قاله

لزوجته أنت طالق ليلة

القدر فان كان قاله اول ليلة

احدى وعشرين من اوقبلها

طلقت في الليلة الاخيرة من

رمضان أو في يوم احدى

وعشرين مثلاً لم تطلق الا في

ليلة احدى وعشرين من

السنة الا ان تكرر ليلتها في

ليلة ثلاث وعشرين مثلاً

من سنة التعليق فهل بحث

ان كلامهم طافح بانها تكرر

وتعلم فهو نظير ما مر في

انقرب رؤية الهلال بل

قياس ذلك انه لو اخبره من

يعتقد صدقه بأنه رآها

حاشا اولان علامتها خفية

جدا ومتعارضة ف رؤية

بعضها أو كلها لا تقتضي

الحث لانه لا حث بالسك

كل محتمل والاول اقرب ان

حصل عنده من العلامات

ما يغلب على الظن وجودها

وقد أوقعو الطلاق بنظر

ذلك في مسائل تعرف من

كلامهم في باب

* (فصل في شروط

وجوب الصوم ومخصصاته

(شروط وجوب الصوم رمضان

بالعقل والبلوغ) فلا يجب

على صبي ومجنون لرفع القلم

عنهما ويجب على السكران

المتعدي كما علم من كلامه في

الصلاة والاسلام ولو فيما

مضى بالنسبة للمرتد حتى

يلزمه القضاء اذا عاد للاسلام

بخلاف الكافر الاصلي نعم

يعاقب عليه في الآخرة نظير ما مر في الصلاة وأخذ من تكليفه حرمة اطعام المسلم له في شهر رمضان لانه اعانة على معصيته وفيه نظر

أو بفعل محذوف اذا كان نكرة وأما اذا كان معرفة فالجهو ر على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل أو على أن ما كفو أن لا سيما تولدت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف أو جملة فعلية اه أي كفي عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور سم عبارة الرشيدى بعد كلام وعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أما فيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور وصلتها فلا محال له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر الاوخر اه قول المن (في العشر الاوخر الخ) ويسن أن يكتف معتكفا الى صلاة العيد وان يعتكف قبل دخول العشر نهاية عبادة العباد وينبغي لمعتكف العشر الاخير أن يدخل المسجد قبل غروب الحادى والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليلة العيد ومكثه الى أن يصلى أو يخرج منه الى المصلى أولى اه قال الشارح في شرحه ويسن اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) أي باتفاق الشافعية وأما بالنسبة الى اختلاف أئمة الاسلام فهو خلاف طويل بينت طرفاً منه في الاصل وفي نهاية مر للعلماء فيها نحو ثلاثين قولاً وفي بلوغ المرام للحافظ ابن حجر اختلاف في تعيينها على أربعين قولاً وأوردتها في فتح الباري كرى على بافضل (قوله أول ليلة الخ) أي حاجة للفظ أول سم (قوله أو في يوم احدى وعشرين من مثلاً الخ) هذا انما يظهر على قول لزوم ليلة القدر ليلة في العشر الاخير وعدم دورانها في لياليه وهل اتفق أصحابنا على لزوم أيضاً فراجع (قوله حث) خبرنا (قوله أول) عطف على قوله يحث وتعديل له

* (فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته) * (قوله في شروط) الى قوله ومن ألحقه في النهاية والمغنى الا قوله ويجب الى الاسلام وقوله وأخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومخصصاته) أي ما يبيح ترك الصوم رمضان نهاية ومعنى أي وما يتبع ذلك من الامساك والفدية عن (قوله على السكران المتعدي الخ) يؤخذ من قوله الا حتى وما تقرر علم الخ أن الوجوب على المتعدي بسكروه وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه فحينئذ فغير المتعدي كذلك كما غمى عليه فواجه التخييل بالمتعدي فليتأمل والحاصل أن كلاماً من السكر والانغماء بعد أدونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتي والا وقد نوى ليلاً جزءاً كما علم مما تقدم سم (قوله وأخذ من تكليفه) أي الكافر الاصلي (قوله حرمة اطعام المسلم له الخ) أفق بالحرمة أخذنا ما ذكر شيخنا الشهاب الرملي لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليها واضح غنى عن البيان (قوله

والنصب ولم يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فتصبه على التمييز أو بفعل محذوف وتارة يكون معرفة والجهو ر على امتناع انتصابه وجوزه بعضهم باضمار فعل أو على أن ما كفو وان لا سيما تولدت منزلة الاستثناء فتنتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف أو جملة فعلية اه أي كقولك يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة أي وكفي عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور وكقولك يعجبني كلاماً زيد الاسماء بعبارة قال في التسهيل وان جرى الاسم بعد الاسماء فلاضافة ومازادة وان رفع نخبه مبتدأ محذوف وما معنى الذي أي أو نكرة موصوفة اه قال الدماميني وعلى كل من وجهى الرفع والجر ففتح أي سى اعراب لانه مضاف ثم قال في وجه النصب ان ما كفو والفتحة بناء مثلها في لارجل (قوله كان قاله أول ليلة احدى وعشرين) أي حاجة للفظ أول اه

* (فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته) * (قوله ويجب على السكران المتعدي الخ) يؤخذ من قوله الا حتى وما تقرر علم الخ أن الوجوب على المتعدي بسكروه وجوب انعقاد سبب بمعنى وجوب القضاء عليه وحينئذ فغير المتعدي كذلك كما غمى عليه فواجه التخييل بالمتعدي فليتأمل والحاصل ان كلاماً من السكر والانغماء بعد أدونه ان استغرق النهار وجب القضاء كما سيأتي والا وقد نوى ليلاً جزءاً كما علم مما تقدم سم (قوله وأخذ من تكليفه حرمة الخ) أفق بالحرمة أخذنا ما ذكر شيخنا الشهاب الرملي (قوله حرمة اطعام المسلم له

يعاقب عليه في الآخرة نظير ما مر في الصلاة وأخذ من تكليفه حرمة اطعام المسلم له في شهر رمضان لانه اعانة على معصيته وفيه نظر

لانه ليس مكافاه بالنسبة
للاحكام الدينيوه لانقره
على تركه ولاعامله بقضية
كفره الا ان يجاب بان معنى
اقراره عدم التعرض له
لاماونه كما يعلم مما ياتي
في الجزية (وطاقتة حسا
وشرعا فلا يلزم عاجزا مرض
أو كبرا جاسعا ولا حائضا أو
نفسا لانهم لا يطبقانه شرعا
وجوب القضاء عليهما
انما هو أمر جديد وقيل
وجوب عليهما ثم سقط وعليهما
ينسويان القضاء لالاء
على الاول خلافا لابن الرفعة
لانه فعل خارج وقته المقدر
له شرعا لا ترى أن من
استغرق نومه الوقت ينوي
القضاء وان لم يخاطب
بالاداء وما تقرر علم أن من
عبر بوجوبه على نحو حائض
يمعنى عليه وسكران مراده
وجوب انعقاد سبب ليرتب
عليهم القضاء لا وجوب
التكليف لعدم صلاحيتهم
للخطاب ومرا أن المرتد
مخاطب به خطاب تكليف
لصلاحية لذلك ومن ألحقه
بأولئك فراده أنه يوصف
الردة لا يخاطب به أصالة بل
تبع المخاطبة بالاسلام عينا
المستلزم لذلك فكان خطابه
به بمنزلة الخطاب بالصوم
لانعقاد السبب من هذه
الحية ولا يرد الكافر الاصل
لانه وان خوطب بالاسلام
يكتفي منه ببذل الجزية

لانه ليس مكافاه بالنسبة (لا يحكي ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا
بالاحكام فليس يصحح ومما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا اذ لا يعاقب أحد على
مالم يخاطب به وان أراد بذلك أنه لا يؤمر من جهة الامام أو غيره بأدائها مع كونه مخاطبها فهو هذا لا يعارض
أن تركه الصوم تلبس بمعصية وأن اعانته عليها اعانته على معصية سم قول المتن (وطاقتة) أي الصوم والصحة
والافاقمة أخذما لما ياتي معنى ونهاية (قوله ولا حائض الخ) أي ولا مسافرا كما يعلم مما ياتي نهاية ومعنى (قوله
لا يطبقانه) التذكير هنا وفيما ياتي تأويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران
والمعنى عليه نهاية ومعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
أن يوحى عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقرر) أي بقوله ولا حائضا ونفسا لانهم لا يطبقانه شرعا
الخ (قوله ان مراده وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بانعقاده وجوده وضافه وجوب من
اضافة السبب للسبب أو ببيان هذا على أن القضاء بالامر الاول لا بامر جديد يجزى وقال سم قوله هذا مع
قوله السابق انما هو بأمر جديد يقيدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد لانه ذكر
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحائض والنفساء بامر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب
انعقاد سبب اه (قوله ومرا الخ) أي آنفا (قوله ومن الحق الخ) الحق الشارح المحلي وحكم بسهوه بذلك في
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب انعقاد سبب والالم يعاقب في الآخرة اذا
مان على رذته كمالا يعاقب هؤلاء اذا ما تولى حالهم سم وحكم بسهوه أيضا المعنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب انعقاد سبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطابا تكليف
اه (قوله لذلك) أي المخاطبة بالصوم (قوله لانه انعقاد السبب من هذه الحية) أي من حيث مخاطبته
بالاسلام عينا الخ (قوله يكتفي منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك انما هو عن تعرضنا
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضى عدم مخاطبته مطلقا حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف
يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان كان جنبيا (قوله لانه ليس مكافاه بالنسبة
للاحكام الدينيوه الخ) لا يحكي ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكافاه بالنسبة لما ذكر أنه غير
مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس يصحح ومما يبطله عقابه في الآخرة عليها فانه فرع مخاطبته بها في الدنيا اذ
لا يعاقب أحد على مالم يخاطب به وان اراد به انه لا يؤمر من جهة الامام أو غيره بأدائها مع كونه مخاطبها
فهذا لا يعارض أن تركه الصوم تلبس بمعصية وأن اعانته عليها اعانته على معصية ثم حرمه طعامه وتشكل بجواز
الاذن له في دخول المسجد اذا كان جنبيا فيحتاج لفرق واضح بينهما (قوله خلافا لابن الرفعة) فديتجه ما قاله
ابن الرفعة على قول حكاة في جمع الجوامع ان عليهما أحد الشهرين (قوله مراده وجوب انعقاد سبب) هذا
مع قوله السابق انما هو بأمر جديد يقيدان وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد لانه ذكر
فيما سبق ان وجوب القضاء على الحائض والنفساء بأمر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب انعقاد
سبب اه (قوله ومن ألحقه أولئك الخ) الحق بهؤلاء الشارح المحلي وحكم بسهوه بذلك في شرح المنهج قال
فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب انعقاد سبب والالم يعاقب في الآخرة اذا مات على رذته كمالا
يعاقب هؤلاء اذا ما تولى حالهم وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا الشهاب البرلسي مانه قوله ومن الحق
بهم المرتد بر يد الشيخ جلال الدين المحلي رحمه الله وغرض الشارح رحمه الله يعني شارح المنهج أن المرتد
يعاقب عليها في الآخرة ويجب قضاؤها بعد الاسلام وقضية الحائض والخوضاء عدم العقاب في الآخرة
اذا مات على رذته وعبرة الشيخ جلال الدين ظاهر ها ان حكمه كالحائض ولكن من تأملها ولا ورا خرا استفاد
منها هذا الذي حاوله الشارح نعم ان كان غرض الشارح ان المرتد يطالب بها أيضا في الدنيا بأن ياتي بها بعد
وجود الشرط ولا كذلك الكافر الاصل اتجه اعتراضه لمن لم يصح مثل ذلك في حق الكافر الاصل اه (قوله
يكتفي منه ببذل الجزية) فيه بحث ظاهر لان الاكتفاء منه بذلك انما هو عن تعرضنا له بالامر ونحوه وهذا

يصح في مخاطبة أصالة وتباعد عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل له سم (قوله فلم يستلزم) أي خطابه بالاسلام
 (قوله اذالم ينقصد السبب) قد يناهيه تعليل عدم وجوب القضاء اذا سلم بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله
 بعدم الخطاب وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) الى قوله والتنظير في المغني (قوله الشامل الخ)
 عبارة النهاية والصيغة كالصبي اه (قوله اذ هو للجنس) أي الشامل للذكر والانثى على رأي ابن حزم
 مغني (قوله أي يأمره) الى قوله والتنظير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة
 النهاية وان فرق الحب الطبري بينهما اه زاد المغني بأنه انما ضرب على الصلاة للحديث والصوم فيه مشقة
 ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح الاخلاق اه (قوله فيها) الاولى اسقاطه (قوله يردباً بالانسلم الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فانه استغنى من جميع
 الجوامع انما يجوز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة سم قول المتن (ويباح تركه) أي بنية
 الترخيص مغني (قوله أي رمضان) الى المتن في النهاية قول المتن (للمريض الخ) وان غلبه الجوع والعطش
 حكم المريض نهية ومعنى أي ان كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم شرح بافضل قال في الانوار ولا أثر
 للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر نهايتها في العباد والحق
 بخوف زيادة المرض خوفاً هجوماً اه (قوله أي يجب الخ) لا ينافيه التعبير بالاباحة لان المراد بها
 مطلق الجواز الشامل للوجوب ايحاب (قوله أي يجب عليه) خلافاً للعباد وتبعه النهاية والمغني عبارة أي
 العتبات يباح الفطر من الغرض بشدة جوع أو عطش يخاف منه مبيح التيمم ويجب ان خاف هلاكه ومرض
 ولو تسبب به اذا أجهده الصوم معه اه قال الشارح في شرحه وما أفقضا صنيع المصنف أن صورة الاباحة
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم
 ثم رأيت في الجواهر صرح به ويجب أيضاً على حامل خشيت الاسقاط ان صامت اه وعبارة الكردى على
 بافضل الذي اعتمد الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب
 الشربيني والجال الرملي أن مبيح التيمم مبيح للفطر وان خوف الهلاك موجب له اه قول المتن (اذا وجد
 به ضرر الخ) وهو مبيح التيمم عبارة المحرر للمريض الذي يصعب عليه أو يناله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء بأحدهما وهو كما قال الاسنوي الصواب مغني (قوله بحيث) الى قوله ولولم في المغني والى قوله
 و يباح في النهاية (قوله بحيث يبيح التيمم) أي بأن يخشى لو صام على نفسه أو عضواً أو منفعته أو من غيره
 كان رأى غير يقا لا يمكن من انقاذه أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يمكن من دفعه الا فطره لشدة ما به من جوع
 أو عطش ايحاب (قوله وان تعدى بسببه) أي بأن تعاطى ليلامر ضمه نهاراً قصد أو شمل الضرر ما لو زاد مرضه
 أو خشى منه طول البرء نهية (قوله لانه لا ينسب أي المرض (الله) أي المريض (قوله فواضح) أي فله ترك
 النسبة بالاسباب (والا) أي كان يخم وقتادون وقت (قوله قبيل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم مغني
 (قوله قبيل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد وجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه سم (قوله
 والالزمت) أي وان علم أنه سيعود له عن قرب نهية (قوله ولولم في الفطر الخ) عبارة المغني ويجب الفطر اذا
 خشى الهلاك كما صرح به الغزالي وغيره وحزم به الأذرى اه زاد النهاية فان صام في انعقاده حتم الان
 لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقاً حتى يفرغ عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في مخاطبة أصالة وتبعاً
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل له (قوله اذلم ينقصد السبب) قد يناهيه تعليل عدم وجوب القضاء اذا سلم
 بالترغيب بل الوجه حينئذ تعليله بعدم انعقاد السبب (قوله يردباً بالانسلم كونه عقوبة الخ)
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة من التعسف مع أنه يكفي في الرد منع امتناع القياس في العقوبات فانه استغنى
 من جميع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنها عقوبة (قوله بحيث يبيح التيمم) قال
 في الانوار ولا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر شرح م
 (قوله قبيل الفجر) ظاهره ان ما قبل القبيل لا اعتبار به وقد وجه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله

فلم يستلزم خطابه بالصوم
 أصالة ولا تبعاً فمن لم يلزمه
 قضاء اذلم ينقصد السبب في
 حقه (ويؤمر به الصبي)
 الشامل للانثى اذ هو للجنس
 أي يأمر به وليه وجوباً
 (لسبع اذا أطاق) وميز
 ويضربه وجوباً على تركه
 لعشر اذا أطاقه فظهر ما مر
 في الصلاة فيهما والتنظير
 بأن الضرب عقوبة فيقتصر
 فها على محل ورودها ويزد
 بأن الانسلم كونه عقوبة بقوله
 لتقيد بالتكليف والمعصية
 وانما القصد مجرد الإصلاح
 بالغت العبادات لئلا تنشأ عنها
 (ويباح تركه) أي رمضان
 ومثله بالاولى كل صوم واجب
 (للمريض) أي يجب عليه
 (اذا وجد به ضرراً شديداً)
 بحيث يبيح التيمم للنص
 والاجماع وان تعدى بسببه
 لانه لا ينسب اليه ثم ان أطبق
 مرضه فواضح والافان وجد
 المرض المعتبر قبيل الفجر لم
 تلزمه النسبة والالزمت اذا
 نوى وعاداً فطر ولولم
 الفطر فصام صحيح لان معصيته
 ليست اذات الصوم

(و) يباح تركه لنحو حصاد أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعا أو باجرة وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذ إمامي في المراجعة يخاف على المال إن صام وتعذر العمل ليلا أو لم يغنه فيؤدي لتلفه أو نقصه نقصا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع وإن أطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوته المضطرب إليه هو أو يؤمنه على فطره فظاهر أن له الفطر لكن بقدر الضرورة (و) للمسافر سفرا طويلا مباحا) للكتاب والسنة والاجماع ويأتي هنا جميع ما مر في القصر حيث جاز الفطر وحديث لا فلانم سيعلم من كلامه أن شرط الفطر في أول أيام سفره أن يفارق ما تشترط مجاوزته للقصر قبل طلوع الفجر والآن لم يفطر ذلك اليوم وفر أنه إن تضرر بالصوم فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يحضر مبيع تيمم لمن قصد بسفره محض الترخص كن سلك الطريق إلا بعد للقصر ولا ينافية قولهم لو حلف ليطأن في نهار رمضان فطريقه أن يسافر لأن السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخاص من الحنث ولأن صام قضاء لزمه الغور فيه قال السبكي يحثا

أوجههما انعقاده مع الائم اه قال ع ش قوله مر اذا خشى الهلاك فهو مهوم أنه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بقاء البرء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزياي أنه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج أي يجب عليه إذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدر وعلى القتال إلا به جاز لهم بل قد يجب أن تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلوه هم اه (قوله ويباح) إلى قوله ولو توقف ذكره ع ش عن الشارح وأقره (قوله ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفق الأذري بأنه يجب على الحصادين تبيت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا نهاية وإذا لا يعاب وظاهر أنه يلحق بالحصادين في ذلك سائر باب الصنائع المشقة وقضية طلاقه أنه لا فرق بين المالك والاجر الغني وغيره والمتبرع ويشهد له إطلاقهم الآتي في المراجعة الاجرة أو المتبرعة وإن لم تتعين نعم يتجه أخذ إمامي في تقييد ذلك بما إذا احتيج لفعل تلك الصناعة بان خيف من تركها نهارا فوات مال له وقع عرفا اه قال الرسيدي قوله مر ثم من لحقه منهم مشقة شديدة الخ ظاهره وإن لم تبج التيمم ولعل الأذري يرى ما رواه الشهاب حج وقياس طريقه الشارح مر المتقدم أنه لا بد من أنها تبج التيمم اه عبارة ع ش وظاهره وإن لم تبج التيمم كما يفهم من قول حج أن خاف على المال أن صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بمبيع التيمم فليراجع اه (قوله إن صام) أي فلم يقدر على العمل نهارا (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن (و) للمسافر الخ) أي يباح تركه له سواء كان من رمضان أم من غيره نذرا ولو تعين أو كفارة أو قضاء نهاية (قوله ويأتي) إلى قوله ولا يباح في المغني والنهاية (قوله ما يشترط مجاوزته الخ) أي من العمر إن لم يكن ثم سور أو السوران كان نهاية (قوله قبل طلوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والا) أي وإن لم يفارقه حين طلوع الفجر (قوله لم يفطر ذلك الخ) ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر أيضا للسكن في مبيحة نهاية ويمكن إدراجها في كلام الشارح (قوله ومر) أي في صلاة المسافر (أنه الخ) أي المسافر (قوله محض الترخص) ينبغي أن يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحر فزيد حفر سافر ليرخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضرا وقصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر اه سم أي كما يؤيده ما يأتي آنفا في مسئلة الحلف وقوله لمن شق عليه الصوم حضر أي بحيث لا يبيح التيمم ولا فيباح له الفطر حضرا كما مر عن المغني وشرح بافضل والنهاية ولا يعاب ويفهمه كلام الشارح فإن المسافر لمجرد الترخص حكمه حكم الحاضر (قوله لأن المسافر الخ) علة لعدم المنافاة (قوله ولأن صام قضاء الخ) عطف على قوله لمن قصد بسفره الخ ومن واقعة على المسافر (قوله ولأن صام قضاء الخ) وفاقا للمغني قال سم ويفارق الاداء بأن الله تعالى خير فيه ولم يخبر في القضاء والنذر بأنه لا يزيد على واجب أصل الشرع مر وجزم بعدم الإباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذي في الأنوار خلافه اه (قوله قال السبكي الخ) اعنده النهاية فقال وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به ممن يرجو إقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر أبدأ لأن في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وإن نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الأذري ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن يقضيه مرض خوف أو غيره اه ونظر الشارح في الأولى هنا بما يأتي وفي كتبه ما في الإيعاب والامداد وقال ع ش قوله مر تغيير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره

ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفق الأذري بأنه يجب على الحصادين تبيت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا شرح مر (قوله محض الترخص) ينبغي أن يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر النحر فزيد حفر سافر ليرخص بالفطر لدفع مشقة الصوم حضرا وقصد القضاء إذا اعتدل الزمن مر (قوله ولأن صام قضاء لزمه الغور فيه) يفارق الاداء بأن الله خير فيه ولم يخبر في القضاء والنذر بأنه لا يزيد على واجب أصل الشرع مر (قوله ولأن صام قضاء الخ) جزم بعدم الإباحة هنا في الروض في باب صوم التطوع لكن الذي في الأنوار خلافه (قوله قال السبكي بحثا ولأن لا يرجو الخ) وهو أي ما بحثه السبكي ظاهر وإن نازع فيه

ولان لا يجوز من يقضي فيه لادامته السفر ابدأ وفيه نظر ظاهر فالواجب خلافه ولو نذر (١٣١) صوم شهر معين كرجب أو قال أصومه

من الآن جازله الفطر

بعد السفر عنه - والقاضي

كرمضان بل أولى وخالفه

تلميذه البغوي وقرى بأن

الشارع جوزه الفطر -

بعد السفر وهذا يجوز

حيث لم يستثنوا أول أوجه

ولا يحتاج لاستثنائه لعله مما

جوزه الشارع بل بالاولى

ثم رأيت الانوار خرم به من

غير عزه للقاضي وصرح

كلام الاذري والزر كشي

امتناع الفطر في سفر التزهر

على من نذر صوم الدهر لانه

استدعية القضاء بخلاف

رمضان (ولو أصبح صائما

فرض أفطر) لوجود سبب

الفطر قهرا عليه وبشرط

في حل الفطر بالعذر قصد

الترخص على الاوجه

كمحصر يريد التحلل وليتبر

الفطر المباح من غيره ورج

الاذري مقابله كتحلل

الصلاة وفيه نظر ويقر

بأن تحللها واقع مع انقضائها

وليس مطلقا لها وما هنا في

أثناء العبادة ومبطل لها

فتعين الحاقه بتحلل المحصر

وسأني في قول المتن في فصل

الكفارة وكذا غيرها أنه

صرح في الوجوب (وان)

أصبح صائما (سافر فلا)

يفطر تقليبا للحضرة لانه

الاصل ولانه باختياره (ولو

أصبح المريض والمسافر

صائما) بأن نوي السلا (ثم

أراد الفطر جاز) بلا

ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر فطر ويتقضى فيه لمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مر وهو ظاهر الخ وظاهر أن محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والاجازة الفطر بل وجب اه ع ش وهذا جار على طريقة الشارح والزبادي دون طريقة النهاية والمغني (قوله ولان لا يجوز من يقضي فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن ع ش بيانه (قوله فالوجه خلافه) وفاقا للمغني عبارة ولا فرق في ذلك بين من يديم السفر أو لا خلاف البعض المتأخرين اه (قوله أو قال أصومه من الآن) كان المراد أنه قال يتبع على صوم شهر أصومه من الآن سم (قوله جازله الفطر الخ) اعتمد مر اه سم (قوله والاول اوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني (قوله امتناع الفطر) أي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر التزهر الخ) أي بخلاف سفر غير التزهر فينبغي جواز الفطر وعليه القدي لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي سم قول المتن (ولو أصبح) أي المقيم نهية ومغني (قوله وبشرط الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله في حل الفطر الخ) ينبغي وكذا الترخص في حل ترك النية قبيل الفجر لتحول المريض فان تركها بدون قصد الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الترخص ليحوز له ترك الامساك مر اه سم (قوله قصد الترخص) مفهومه الاثم اذا لم يزد ذلك ع ش (قوله وليتبر الخ) عطف على قوله كمحصر الخ (قوله ورج بالاذري مقابله الخ) أي فقال لا يشترط فيه النية كالأشترط في تحلل الصلاة كردد (قوله في قول المتن الخ) أي في شرحه (قوله وكذا بغيرها) مقول القول (قوله أنه الخ) فاعل سبأني والضمير لقول المتن المذكور (قوله صرح في الوجوب) أي وجوب قصد الترخص كردد (قوله فلا يفطر) أي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع أو العطش كما هو ظاهر قول المتن (جاز) أي بشرط نية الترخص مغني (قوله بلا كراهة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله قال والدالرو ياني الخ) اعتمد النهية والمغني أيضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما يأتي في النذر أنه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخرج منه الان تضرر وفارق جواز الخرج من الواجب أصالة بانه ثم رخصة وهما قد أتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام المندوب له انتهى اه (قوله ولهما ذلك) أي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهية أي فلا اثم عليهما سم (قوله وان نذر الاتمام) أي اتمام رمضان وبقى ما لو نذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينقض نذره أو لا فيه نظر وينبغي أنه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره والا فلا ع ش وقوله اتمام رمضان الزر كشي ومثله فيما يظهر كبحته الاذري ما لو كان المسافر يطبق الصوم ويغلب على طنبه أنه لا يعيش الى أن يقضيه مرض يخوف أو غيره شرح مر (قوله ولان لا يجوز من يقضي فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيجوز مر (قوله أو قال أصومه من الآن) كان المراد أنه قال تنه على صوم شهر أصومه من الآن (قوله جازله الفطر) اعتمد مر (قوله في سفر التزهر) مفهومه الجواز في سفر غير التزهر عندهما أيضا وان أفسد القضاء أيضا (قوله في سفر التزهر) أي بخلاف سفر غير التزهر فينبغي جواز الفطر وعليه القدي لا يتصور القضاء هنا مر وقد يشكل على ما تقدم عن السبكي (قوله وبشرط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النية قبيل الفجر لتحول المريض فان تركها بدون قصد الترخص حتى طلع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الترخص ليحوز له ترك الامساك مر (قوله على الاوجه) اعتمد مر (قوله قال والدالرو ياني الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وقضية ما يأتي في النذر أنه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره انعقد نذره ولم يجز الخرج منه الان تضرر وفارق جواز الخرج من الواجب أصالة بانه ثم رخصة وهما قد أتى بما ينافيها وهو التزام الاتمام المندوب له اه (قوله ولهما ذلك) أي فلا اثم عليهما مر

كراهة لو جود سبب الترخص وانما امتنع القصر معدنسة الاتمام لانه يكون تاركا للاتمام الذي التزمه لا يبدل وهنا يترك الصوم ببدل هو القضاء قال والدالرو ياني ولهما اذ ذلك وان نذرا الاتمام لان ايجاب النحر أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر أو الاتمام

فانه لا يتغير الحكم أى من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم مما يأتى فى النذر (فلو أقام) المسافر الذى نوى (وشفى) المريض كذلك قبل أن

يتناول مفطرا (حرم الفطر على الصحيح) لا تتقاء المبيع (واذا أفطر المسافر والمريض قضيا) للآية (وكذا الحائض) والنفساء اجامعا وذكرها استيعابا لاقسام من يقضى وان قدمها فى الحيض لانهم من أحكامه فلا تكرار (والمنظر بلا عذر) لانه أولى بالإيجاب من المعذور ومن ثم لم يترك الكفارة العظمى عند كسبرين (وتارك النية) الواجبة ولو سهوا لانه لم يصم وانما لم يؤثر الاكل لاسباب لانه منتهى منه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فانها مأمور بها والنسيان لا يؤثر فيه ويسن تتبع قضاء رمضان ولا يجب فوري قضائه الا ان ضاق الوقت أو تعدى بالفطر كياقنى (ويجب قضاء ما فات من رمضان) بالانغماء لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمسقة تكررها (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصلى) اجساء وترقيبى فى الاسلام (والصبا والجنون) لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جن قضى أيام السكر فقط للماصر فى الصلاة (ولو بلغ) الصبي (بالنهار) فى حال كونه (صائما) بأن نوى ليلا (وجب اتمامه بلا قضاء) لانه صار من أهل

أى اتمام الصوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) يراجع ثم انرجع أيضا لقاله والدالرو يأتى فقيه نظير بل ظاهره الحسل أيضا مراه سم (قوله كذلك) أى الذى نوى ليلا (قوله قبل أن يتنالا) تنازع فيه الفعلان (تمهله لآية) أى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر أوفطر فعده من أيام أخر مغنى واسنى (قوله وان قدمها الخ) (وقوله لانها) أى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب) الى قوله كياقنى فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب فور الخ) أى وان نسي النية اتفاقا كفى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله كياقنى) أى فى آخر باب صوم التطوع قول المتن (بالانغماء) أى وان لم يتعد به بخلاف الجنون ع ش أى وانما يجب القضاء به اذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل فى النهاية الا قوله وكذا لوطن الى المتن وقوله ومن أفطر الى المتن وقوله وهنا يلزمه الى ويشاب وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر (قوله المتن) (والردة) أى يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به مغنى قول المتن (دون الكفر الاصلى) أى فلو خالف وقضاه لم يتعقد قىاسا على ما قدمه الشارح مر فى الصلاة من أنه لو قضاه لا تنعقد ثم رأيت فى سم على ج ما وافقه ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الآن ان يكون تعسدى به سم وختم به النهاية كما تقدم (قوله أو سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الروض مانصه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر اذا تخللها جنون المتضمن لقضاء أيام الجنون الواقع فيه وبعد قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر والسكر فى المتعدي بالسكر اذا لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كالمعلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح أو سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله المتن) بق ما لو فارق الجنون الردة بأن فارق قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا ما مر من بعضهم أقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش يحذف (قوله الصبي) أى بالمعنى الشامل للصبي كمن نهاية ومغنى (قوله لانه صار من أهل الوجوب) وهل يشاب على جميعه ثواب الواجب أو يشاب على ما فعله فى زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الثانى لان الصوم وان كان خصلة واحدة لا تتبع لسن

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا فى القوت سم (قوله أى من حيث الاجزاء) يراجع ثم انرجع أيضا لما قاله والدالرو يأتى فقيه نظير بل ظاهره الحسل أيضا مراه سم (قوله كذلك) أى الذى نوى ليلا (قوله قبل أن يتنالا) تنازع فيه الفعلان (تمهله لآية) أى لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر أوفطر فعده من أيام أخر مغنى واسنى (قوله وان قدمها الخ) (وقوله لانها) أى قضاء الحائض على حذف المضاف (قوله ولو سهوا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب) الى قوله كياقنى فى النهاية والمغنى (قوله ولا يجب فور الخ) أى وان نسي النية اتفاقا كفى شرح المذهب بخلاف يوم الشك سم (قوله كياقنى) أى فى آخر باب صوم التطوع قول المتن (بالانغماء) أى وان لم يتعد به بخلاف الجنون ع ش أى وانما يجب القضاء به اذا تعدى به فقط كما صرح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل فى النهاية الا قوله وكذا لوطن الى المتن وقوله ومن أفطر الى المتن وقوله وهنا يلزمه الى ويشاب وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله لانه نوع مرض) أى فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مريضا أو على سفر (قوله المتن) (والردة) أى يجب قضاء ما فات بها اذا عاد الى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات به مغنى قول المتن (دون الكفر الاصلى) أى فلو خالف وقضاه لم يتعقد قىاسا على ما قدمه الشارح مر فى الصلاة من أنه لو قضاه لا تنعقد ثم رأيت فى سم على ج ما وافقه ع ش قول المتن (والجنون) ينبغى الآن ان يكون تعسدى به سم وختم به النهاية كما تقدم (قوله أو سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الروض مانصه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر اذا تخللها جنون المتضمن لقضاء أيام الجنون الواقع فيه وبعد قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر والسكر فى المتعدي بالسكر اذا لا يتأتى وجوب قضاء الجنون الواقع فى السكر الذى لم يتعده به كالمعلوم من كلام الشارح فى شرح الارشاد وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح أو سكر ثم جن الخ لانه فى الجنون عقب السكر (قوله المتن) بق ما لو فارق الجنون الردة بأن فارق قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة ولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا ما مر من بعضهم أقول والظاهر بل المتعين الثالث اه ع ش يحذف (قوله الصبي) أى بالمعنى الشامل للصبي كمن نهاية ومغنى (قوله لانه صار من أهل الوجوب) وهل يشاب على جميعه ثواب الواجب أو يشاب على ما فعله فى زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والا قرب الثانى لان الصوم وان كان خصلة واحدة لا تتبع لسن

لزمت الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مغطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في الاضغ) لعدم تمكنه من زمن يسع لإدائه والتكسب عليه لا يمكن فهو كن أدرك من أول الوقت قدر ركعتين (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (امساك بقية (٤٣٣) النهار في الاضغ) لانهم أفطروا والعذر

فأشبهوا المسافرين والمريض (ولا يلزمهم) (ولا يلزم) الامساك (من تعدى بالفطر) ولو شرعا كان ارتد عقوبة له (أو نسي النية) من الليل لان نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير وكذا لو نسي بقاء الليل فأكل ثم بان خلافه (لا مسافر أو مريض) ومثلهما حائض ونفساء ومن أفطر لعطش أو جوع خشى منه مبيع تيم ففقل بعضهم عن بعض شروح الحاوي أنه يلزمه الامساك وصوبه ليس في محله لان كلامهم كما ترى مصرح بخلافه بجماع عدم التعدي بالفطر مع عدم التقصير (زال عذرهما بعد الفطر) لان زوال العذر بعد الترخص لا أثر له كالأفام بعد القصر والوقت باق نعم بسن حرمة الوقت ويسن لهما أيضا إخفاء الفطر خوفا للثمة أو العقوبة ويؤخذ منه أن محله فحين يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو فرضه الزائل بحيث لا يخشى عليه ذلك (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكل) أي يتناول مغطرا (ولم ينو بالافلاكذا) لا يلزمهما امساك (في المذهب) لان تارك النية مفطر حقيقة

الثواب المترتب عليها يمكن تبعية عيش (قوله لزمت الكفارة) أي مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم امساك بقية النهار الخ) لكنه يستحب حرمة الوقت وروض وبأفضل ومعنى زاد النهاية ويسن ان زال عذره إخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض للثمة والعقوبة وعلم من ندب الامساك أنه لا جناح عليه في جماع مغطرا كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلت أو قال الرشدي الا صوب اغتسلت أي الحائض اه وقد يفيد جميع ما ذكر قول الشارح فأشبهوا المسافرين والمريض (قوله ومثلهما حائض ونفساء) وقياس ما يأتي في المسافر ندب الامساك عيش (قوله أنه يلزمه الخ) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن أفطر الخ ويحتمل أن مرجع التخصيص من أفطر الخ وهو أن قرب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كما ترى) فيه تأمل الآن يريد بكلامهم قوله ومثلهما الخ (قوله نعم بسن حرمة الوقت) ويستحب الامساك أيضا لمن طهرت من نحو حيضها وإن أفاق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لهذين القضاء آخر وجاهن الخلاف شرح بأفضل عبارة سم صرح في شرح الارشاد بسن الحائض ونفساء ملهرا أثناء النهار اه وعبارة بأعشن والحاصل أن من جازله الفطر طاهرا أو باطنا فلا يجب عليه الامساك بل بسن ومن حرم عليه طاهرا أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الامساك اه والشق الاول يشمل من أفطر لعطش أو جوع الخ فيسن له الامساك اه (قوله ويسن لهما الخ) أي للمسافر والمريض المذكورين أي ومثلهما مغيرهما من زال عذره في أثناء النهار كما مر عن النهاية وغيره (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله كما مر) أي في قول المصنف فلما قام وشق الخ (قوله من ترك النية ليلا) مكر مع قول المصنف ويلزم من تعدي بالفطر أو نسي النية (قوله ومن أكل يوم الشك الخ) أي وهو من أهل الوجوب بنهاية ومعنى (قوله فأولى من لم يأكل) وندب له نية الصيام عباد زاد النهاية أي الامساك اه قال الشارح في شرح العباد للفرج من الخلاف ومحل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان أوائل النهار اه وقال الرشدي قوله مر أي الامساك قد يقال اذا كان المراد بنية الصوم نية الامساك فواجبه تقييدا استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور رابقاء نية الصوم على طاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها حينئذ اذا كان قبل الزوال وطاهر أنه لا يجزئه عن صيام ذلك اليوم الا ان قلده فإبراجع اه وفي عيش ما وافقه (قوله وبه الخ) أي بقوله وأنه انما أكل

والقضاء مع الكفارة لوجامع لانه لو صار من أهل الوجوب وان استمر لم يلزمه شيء كما يأتي اه (قوله في المتن أو أفاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الروض لم يلزمه الامساك والقضاء بل يستحبان اه وفيه تصريح باستحباب امساك الكافر اذا أسلم وقضائه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم استحباب قضاءه ترغيبا في الاسلام ويجاب بعدم المنافاة لان كلام الروض في يوم الاسلام وكلام شيخنا في قضاء ما فات في الكفر والفرق بينهما لا يخفى فانه في مسألة الروض صار في أثناء اليوم من أهل التكليف على الاطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في الكفر لانه كان مخاطبا به وانما سقط الطلب تخفيفا أولا يصح لان الاصل في العبادة حيث لم تكن مطلوبة مطلقا ان لا تصح والقضاء غير مطلوب منه مطلقا فیه نظر وعلى الثاني يفارق صحة قضاء الحائض الصلاة بناء على صحته منها بناء على كراهته بأن الحائض من أهل خطاب المطالبة قطعاً في الجملة بل هي مخاطبة خطاب مطلوبة بالفعل حال الحيض بأمر ركشيرة وفيه نظر فليتأمل ثم نقل ان شيخنا الشهاب الرملي أفتى بأن الصلوات الغائبة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقدم في الحاشية في فصل انما يجب الصلاة عن فتاوى السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم (قوله نعم بسن حرمة الوقت) صرح في الارشاد بسن الحائض ونفساء طهر أثناء النهار اه وانظر هل بسن

(٥٥) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) فهو كن أكل أما اذا نوى بالافلاك فلهما تمام صومهما كما مر (والاطهرا نه) أي الامساك (يلزم من) ترك النية ليلا ومن (أكل يوم الشك) فأولى من لم يأكل وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وان لم يتحدث فيه برؤية كاهر واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وأنه انما أكل لجهله به وبه فارق

١ ما مر في المسافر لانه ييا - له
الاكل مع العلم بكونه من
رمضان وهنا يلزمه القضاء
على الفور وان ازرع فيه
جمع لانهم مقفرون
بعدم الاطلاع على الهلال
مع رذية غيرهم له فهو
كنسبتهم ناسى النية لتقصير
حتى يلزمه القضاء بل أولى
وما ذكرته من وجوب
الفور مع عدم التحدث
هو ما دل عليه كلام المجموع
وغديره بل تعليل الاصحاب
وجوب الفورية بوجوب
الامساك صريحة وانما
الحال ان ذلك ناسى النية
لان عذره اعم واظهر من
نسيت له التقصير فكفى في
عقوبته وجوب القضاء
عليه فاسب ويثاب أمور
بالامساك عليه وان لم يكن
في صوم شرعى (وامساك
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف التسذر
والقضاء) لانتفاء شرف
الوقت عنهم واذا لم تجب في
اقتادها كفارة

* (فضل) * في بيان فدية
 الصوم الواجب وانها تارة
 تجامع القضاء وتارة تنفرد
 بعنته (من فاته شيء من
 رمضان فإن قبل إمكان
 القضاء) بأن مات في رمضان
 أو قبل غروب ثاني العيد أو
 استمر به نحو وحض أو
 مرض من قبل غروبه أيضا

الح (قوله ما مر الخ) أى آتينا في قول المصنف لا مسافرا الخ (قوله وهنا يلزمه القضاء على الفور) أى على
المعتد لكنه مخالف للقاعدة وكان وجهه أن فطره بما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا
للباب في بقية الصور شرح بافضل قال السكردى عليه قوله مخالف للقاعدة هي ان المعتذرو لا يلزمه الفور
في القضاء وقوله وطردا للباب الخ أى في صورة ما اذا بذل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وفاقا
للهاية والغنى (قوله وانما هنا فلذلك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على الناس ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة وتركه نسيانا سم (قوله في ناسي النية) يشعر بوجوب الفورية على تاركها عمدا
والا لقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عميرة على المحلى مانصه (فرع) في الخادم عن شرح المهذب أن
تارك النية ولو بعد قضاؤه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة الغمده انتهى بصري عبارة
الاياعاب وقضيته أى كلام المجموع وغيره ان من ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشي
الذي في المجموع أنه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والغنى في آخر الباب
الاتي كالصريح أو صريح أيضا في أنه على الفور (قوله ويثاب ما مور بالامساك عليه) أى على الامساك
لا ثواب الصائم وينبغي أن يشرع له ما يشرع للصائم من السنن والآداب ايعاب (قوله وان لم يكن في صوم
شرعى) فلوار تكسب فيه محذور الاثنى عليه سوى الاثم نهاية وغنى ايعاب قال ع ش ومع ذلك فالظاهر أنه
ثبت له أحكام الصائمين فيكره له شم الرياحسين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على
المعتد فيه اه وتقدم عن الايعاب ما وافقه

* (فصل في بيان فدية الصوم) * (قوله في بيان فدية الصوم الخ) أى وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات عش (قوله الواجب) لبيان الواقع لا للاحتراز عش قول المتن (من فاته) أى من الاحرار مغنى وشرح المنهج وفى سم بعد كلام طويل عن الناشئ مائه وقضية ذلك عدم وجوب الفدية على العبد لا قبل العتق ولا بعده لا فى مسألة العجز للحوهرم ولا فى مسألة التأخير الى رمضان آخر بل ولا فى مسألة الموت قبل امكان القضاء ولا فى مسألة المرض عاذا كانت رقيقة نعم فى مسألة الموت لا بعد ان لسيده بل ووليه الصوم والا طعام عنه فلي تأمل مر اه وقوله قبل امكان القضاء لانه من تحريف الناسخ وأصله بعد امكان الخ قول المتن (من رمضان) أى أو غيره من نذر أو كفارة نهاية أى كما يأتى فى المتن (قوله بأن مات) الى قوله أو صوم فى المغنى والنهاية (قوله نحو حيض) أى كالجمل والارضاع نهاية (قوله من قبيل غروبه) فى التقييد بقبيل نظر بل يكفى مطلق القبيلة سم أى كما عبر به المغنى وقد يجاب بأن ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء له - ما (قوله وانما هذا الفناء ذاك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على النائم ويؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتركة نسائاً

* (فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) * (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهاج من الاحراز اه وفي الناصري في فدية التأخير الاتية ما نصه تنبيه هـ ذافي الحرأما العبد اذا فاته صوم أول روزه قضاء رمضان وآخر القضاء الى رمضان آخر فهل تلزمه الكفارة مع القضاء أم لا فان قائم تلزمه في أين يكفر وان قلتم لا تلزمه فهل يكون قياسا على العبد اذا جامع في شهر رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والا طعام قال الاصبحي هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من أهلها فلا تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعي في شرحه في نظير لها فان عتق العبد في وجوبها عليه خلاف مرتب على الشيخ اذا عجز عن الصوم وقلنا تلزمه الفدية وكان معسر أو أيسر وأولى بان لا تجب على العبد لانه لم يكن من أهل الفدية عند الافطار اه أى بخلاف المعسر فاندفع ما قد يقال العبرة في الكفارة بوقت الاداء لان ذلك اذا كان من أهل الوجوب وقته لكن اختلف حاله فتأمل وقضية ذلك عدم الوجوب عليه لا قبل العتق ولا بعده لافي مسئلة العجز نحو هرم ولا في مسئلة التأخير الى رمضان آخر بل ولا في مسئلة الموت قبل امكان القضاء ولا في مسئلة المرضة اذا كانت رقيقة نعم في مسئلة الموت لا يبعد ان لا يدبل وولي الصوم والا طعام عنه فليتأمل مر (قوله من قبل غز وبه) في

أوسفره المباح من قبل فجره
الى موته (فلان دارك له) أى
لغائب - بغدية ولا قضاء لعدم
تقصيره (ولا اثم) كقولهم
يتمكن من الحج الى الموت
هذان فات بعذر والا اثم
وتدارك عنه وليه بغدية أو
صوم (وان مات) الحر ومثله
القن فى الاثم كاهو ظاهر
لا التدارك لانه لا علة بينه
وبين أقاربه حتى ينوب عنه
نم لو قيل فى حرث وله قريب
رفيق له الصوم عنه لم يعد
لان الميت أهل للزنا عنه
(بعد التمكن) وقد فات
بعذر أو غيره اثم كآفهمه
الميت وصرح به جمع
متأخرون وأحر واذلك فى
كل عبادة وجب قضاؤها
فأخروها مع التمكن الى أن مات
قبل الفعل وان ظن السلامة
فبعض من أخرج من الامكان
كالج لانه لم يعلم الاثر
كان التأخير له مشروء
بسلامة العاقبة بخلاف
المؤقت المعلوم الطرفين لاثم
فيه بالتأخير عن زمن امكان
آدائه (لم يصم عنه وليه فى
الجديد) لان الصوم عبادة
بدنية لا تقبل نيابة فى الحياة
فكذلك بعد الموت كالصلاة
وخرج بمات من عجز فى حياته
بمرض أو غيره فانه لا يصام
عنه مادام حيا (بل يخرج من
تركته لكل يوم مد طعام)
مما يجزى فطرة لخبره
موقوف على ابن عمر رضى
الله عنه ما وقضية قوله من
تركته انه لا يجوز للأجنبي
الا طعام عنه

(قوله أوسفره المباح الخ) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل فجره) ينبغى
وكذا بعده بالنسبة لتغير ذلك اليوم سم (قوله بغدية ولا قضاء) هذا لا يخالف ما يأتى من ان من أظفر لهم أو
عجز عن صوم لزمانه أو مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد لكل يوم لانه فحين لا يرجو البرء وما هنا بخلافه ثم
رأيت فى سم على المنهج مانعه لا يشك على ما تقر الشيخ اللهم اذا مات قبل التمكن لان واجبه أصالة
الغدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اه انتهى ع ش (قوله والا اثم) أى ولو رقيقا كاهو ظاهر سم
(قوله وتدارك عنه) أى فى الحردون غيره أخذ ما يأتى آنفا سم أى وياثى ما فيه (قوله أو صوم) أى على
القديم لا حتى رشيدى (قوله ومثله القن) يتردد النظر فى البعض وينبغى أن يكون كالحر لان له تركته وبينه
وبين أقاربه علاقة لان سم برثون مامله ببعض الخبر بصرى وفى البحر يرمى عن ع ش ما وافقه (قوله
لا التدارك) لا يبعد أن محله اذا لم يتمكن بعد عتقه والا فينبغى التدارك فديقال هلا جاز لقريبه أن يتدارك
عنه بنفسه أو ماله سيماء الرق زال بالموت والوجه أنه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا الرقيق اذا مات وعليه صيام
فلسيده وغيره الغداء عنه من ماله اذا تركه للرقيق اه وعبارة البحر يرمى على شرح المنهج قال شيخنا وانما قيد
بالحر لاجل قوله فيما بعد أخرج من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج عنه قريبه أو سيدة أو يصوم عنه واحد
منهما أو يصوم عنه الاجنبى باذنه أو اذن قريبه أو يخرج عنه اجنبى ولو بغير اذنه على الوجه كقضاء
الدين بغير اذن المدين انتهى ثم رأيت مشهله فى الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتن ذكره ع ش عن
الشارح وأقره (قوله اثم) قضيته الاثم اذا تمكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيته الخ الاولى صريحه (قوله كما
أفهمه المتن) أى حيث قيد عدم الاثم بالموت قبل امكان القضاء (قوله وصرح به) أى بالاثم (قوله ولم يصم الخ)
عطف على قوله اثم أى لا يصم صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لخبره فى النهاية والمغنى (قوله وخرج
بمات الخ) وكان المناسب أن يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول وخرج بفرض الخلاف فى الميت من عجز الخ
ورشيدى (قوله عجز فى حياته بمرض الخ) أى ولو أيس من رثته نهاية قال ع ش ظاهره وان أخبر به معصوم
اه أى بل يجب عليه اخراج مد لكل يوم كياتى فى المتن (قوله لا يصام عنه) أى بخلاف كالأز وائذ الروضة
وقال فى شرح مسلم تعالى ما وردى وغيره انه اجماع مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر انه اجماع معتد اه
(قوله مادام حيا) قال فى العباب فرع لا يصام عن حى وان أيس منه وقال الشارح فى شرحه قال الزركشى
ولا ينافى ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فحين نذر صوم الدهر وأظفر متعبدا بالظاهر أن وليه
يصوم عنه فى حياته سم وع ش قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدائى كالمس وبالكيل
المصرى نصف قدح من غالب قوت بلده مغنى (قوله وقضية قوله من تركته الخ) قد يتوقف فيه ويجوز أن
يكون التقيد بما ذكر لبيان محل الوجوب على الولى لا لبيان محل الذى يتعين منه الاخراج فليست بمصرى
عبارة شيخنا قوله من تركته أى ان كان له تركة والاجاز للولى بل وللأجنبي ولو من غير اذن الاطعام من ماله عن
الميت لانه من قبيل وفاعدن الغير وهو صحيح اه وقضية التعليل جواز اخراج الولى والأجنبي من ماله وان كان
للميت تركة (قوله لا يجوز للأجنبي الاطعام عنه الخ) أى استقلال كإيفيد قوله لا تى فاهنا كذلك عبارة
النهاية وهل له أى للأجنبي أن يستقل بالاطعام لانه محض مال كالمدين أو يفرق بأنه هنا بدل عما لا يستقل به
الاقر بل كلامهم وجزم به الزركشى الثانى اه عبارة العباب ومن سن له الصيام فله الاطعام عنه اه وفى سم

التقيد بقيل نظر بل يكفى مطلق التقايصة (قوله أوسفره المباح من قبل فجره) قال فى شرح الروض فالمراد
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل فجره) ينبغى وكذا بعده بالنسبة لتغير ذلك اليوم (قوله والا اثم) أى ولو
رقيقا كاهو ظاهر (قوله وتدارك عنه) أى فى الحردون غيره أخذ ما يأتى آنفا (قوله لا التدارك) لا يبعد أن
محله اذا لم يتمكن بعد عتقه والا فينبغى التدارك لانه من أهل الوجوب فى الوقت وبعده على أنه فى الشق الاول
قد يقال هلا جاز لقريبه أن يتدارك عنه بنفسه أو ماله سيماء الرق زال بالموت والوجه أنه يجوز له ذلك (قوله
اثم) قضيته الاثم اذا تمكن وقد فات بعذر قال فى العباب فرع لا يصام عن حى وان أيس منه قال فى شرحه قال

بعد ذكر عبارة شرح العباب والارشاد مانصه وقضية ذلك أن لا يجزي الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالطعام عن الميت في كفارة اليمين اه (قوله وهو متجه) وفاقا لنهاية وشرحي العباب والارشاد (قوله لانه بدل عن بدني) أي محض حتى تظهر مقارعة الحج لانه بدني أيضا الا أن فيه شائبة مال سم وكردى (قوله وصر أنه لا يجوز الخ) أي لا يجزي (قوله ويأتي ذلك) أي مثل ذلك (قوله فها هنا كذلك) أي فيجوز اطعام الاجنبي بالاذن الولي لا باستقلال (قوله المحل الذي هو فيه الخ) قد يقال هو لا يخاطب بالطعام عند أول مخاطبته بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقا وانما المخاطب به وليه بعد موته فينبغي أن يعتبر المحل الذي هو به حال الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصري قول المتن (وكذا النذر والكفارة) أي في تداركهما القبولان في رمضان نهاية ومعنى (قوله بانواعها) أي وتقييد الحواشي الصغير بكفارة القتل غريب نهاية ومعنى (قوله قبل تمكنه من قضائه الخ) لا يقال القضاء ان تصوري النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانه قول بل يتصور فيها في نحو كفارة المتعم وله هذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاته الثلاثة في الحج فلا تطهر أنه يفرق في قضائها بينا وبين السبعة وسبب يعلم من ثم أن صوم التمتع لا يخلفه اطعام سم (قوله ان فات بعذر) أي والا ثم وتدارك عنه وليه بقضية أو صوم ككلمة عبارة سم قوله أو بعده الخ ينبغي أخذها مما تقدم أو قبله وفات بلا عذر اه (قوله والقديم) أي قوله وطاهر قول الخ في النهاية والمعنى (قوله والقديم الخ) وسيأتي ترجيح نهاية (قوله أنه لا يتعين الخ) أي فالواجب على الولي مع وجود التركة احد الامرين الصوم أو الاطعام سم عبارة النهاية اما إذا لم يخلف تركة فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي ندبه لمن عد الورثة من بقية الاقارب إذا لم يخلف تركة أو خافها وتعدى الوارث بتركه ذلك اه (قوله فين مات مسلما) أي فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعانها به زاد الا يعاب كذا قيل وهو مشكل بما يأتي من أن من مات مرتدا لا يحج عنه لئلا يلزم وقوع الحج له وهو ممتنع اه أي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع سم وقد يفرق بان الاطعام فيه حق العباد وهو الغالب فيه بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه أي لانه ليس من اه ل العبادة الآن وقوله مر ويتعين الاطعام أي مما خلفه اه (قوله والاندب) أي أحدهما (قوله وطاهر قول شرح مسلم الخ) أي

وهو متجه لانه بدل عن بدني وبه يفرق بينه وبين الحج وكذا يقال في الاطعام في الانواع الا يستقوم ان لا يجوز اخراج الفطرة بالاذن فيما في ذلك في الكفارة فها هنا كذلك ويؤخذ مما مر في الفطرة ان المراد هنا بالبلد التي يعتصم غالب قوتها المحل الذي هو به عند أول مخاطبته بالقضاء (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها أي صومها فاذا ان قبل تمكنه من قضائه سلا تدارك ولا ثم ان فات بعذر أو بعده فات بعذر أم لا وجب لكل يوم مديخرج عنهما والقديم انه لا يتعين الاطعام فين مات مسلما يسل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل في شرح مسلم انه يسن للخبر المتفق عليه من مات وعليه صوم صام عنه ولم يمتن خلف تركة وجب أحدهما والاندب وطاهر قول شرح مسلم يسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه اختلاف القوى والاطعام لا خلاف فيه

الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فين نذر صوم الدهر وأنظر متعديا الظاهران وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله لانه بدل عن بدني) أي محض حتى تظهر مقارعة الحج لانه بدني أيضا الا ان فيه شائبة مال وأمان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بدلا كذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه اذا امتنع البعل اسكونه بدل بدني فامتاع البدني الاصل اولي (قوله فها هنا كذلك) قال في شرح العباب وقول القاضي للاجنبي الاستقلال بالطعام مبنى على الضعيف انه لا يستقل بالاصيام اه وفي شرح الارشاد وهل له أن يستقل بالطعام لانه متحض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الاقرب لكلامهم الثاني اه وقضية ذلك ان لا يجزي الاطعام بالاذن كالصيام بالاذن وان له الاستقلال بالطعام عن الميت في كفارة اليمين (قوله فاذا مات قبل تمكنه من قضائه) لا يقال القضاء ان تصوري النذر بان ينذر الصوم في وقت معين فيفوت لا يتصور في الكفارة لانه قول بل يتصور فيها في نحو كفارة المتعم وله هذا قال في المتن في صومها الا في الحج ولو فاته الثلاثة في الحج فلا تطهر انه يفرق في قضائها بينا وبين السبعة وسبب يعلم من ثم ان صوم التمتع لا يخلفه اطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هذا لا يتصور القضاء في كفارة الا كفارة الظهار اذا فعلت بعد العود والوطء لان وقت أدائها بينهما ذكره البندنجي والرويانى اه كلام شرح العباب وفيه نظر (قوله أو بعده الخ) ينبغي أخذها مما تقدم أو قبله وفات بلا عذر (قوله والقديم) أي قوله وطاهر قول الخ في النهاية ومعنى (قوله والقديم الخ) وسيأتي ترجيح نهاية (قوله أنه لا يتعين الخ) أي فالواجب على الولي مع وجود التركة أحد

المسألة (قوله فالوجه الخ) وفاقا لانهية (قوله وقد نص عليه) الى قوله ولو امتنع في النهاية الا قوله وبه يندفع
 الى وفي الرخصة وقوله وانتصر الى المتن وقوله وسبقها الى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها ايعاب
 فالغاء تفسيرية (قوله وبه يندفع الخ) عبارة في الايعاب قال الاذري كان الصواب للذوي أن يقول المختار
 دليل الصوم واجلال الشافعي بوجوب عدم التصويب عليه ويزدبانه لم يصوب عليه بل صوب له لانه عمل بوصايته
 التي أكد على العمل بها المسألة أنه قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث فالت به وقد قدمت أول
 الصلاة ما يعلم منه أنه حيث قال في شيء بعينه اذا صح الحديث في هذا قلت به وجب تنقيذ وصيته من غير توقف
 على النظر في وجود معارض لانه رضى الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض الاصححة
 الحديث بخلاف ما أثار أينا حديثا صح بخلاف ما قاله فلا يجوز زلنا ترك ما قاله له حتى ننظر في جميع القواعد
 والموانع فان انتفت كلها عمل بوصايتهم حينئذ والا فلا وبهذا يرد على الزركشي ما وقع له هنا من أن مجرد صحة
 الحديث لا يقتضي العمل بوصيته ووجه رده أن لم نعمل هنا بمجرد صحته بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان
 صح الحديث قلت به فتفتن لذلك اه (قوله وفي الرخصة الخ) تأييد للمتن (قوله وهو الصواب) أي
 القديم (قوله الجزم به) أي بالقديم (قوله ضعيف) أي ومع ضعفه فلا طعام لا يمتنع عند القائل بالصوم معنى
 واسنى وايعاب (قوله وانتصر له) أي للعديد (قوله في الخبر) أي المسار عن شرح مسلم انفا (قوله لكونه)
 أي التراب (قوله) أي للعمل المذكور (قوله روايته) أي حديث الصوم (قوله وفيه) أي في انتصار
 الجديد بما ذكر (ما فيه) لعله أراد به ما مر آتباعن الايعاب وغيره أن الاطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم
 قول المتن (والولي) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي للميت بأي قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولي
 مال ولا عاصبا معنى زاد النهاية والوجه كما قاله الزركشي اشتراط بلوغه اه زاد الايعاب وكونه عاقلا وان كان
 قنا اه قال ع ش قوله مر بأي قرابة الخ أي بشرط أن يعرف نسبه منسوبه في العادة قريبا له
 شو برى وظاهره ولو رقيقا اه قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف أنه لا يلزم الولي صياما ومجمله ان
 كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثا وتمت تركته لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو ماؤذنه باجرة
 أو غيرها والولي الاذن باجرة فتدفع من التركة نعم ان زادت على القدية اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعين
 الصوم ولو قال بعض الورثة أنا أصوم وأخذ الاجرة جاز اذا رضى بقية الورثة بصومه واستأجره وهم أو الوصي
 لذلك وان تشاحوا قسمت الامداد بينهم على قدر اثارهم اذ لم يكن هناك من الاقارب الا الورثة أو امتنع غير

الامر بين الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) وبحمل الخلاف فيمن مات مسلما أم من مات ممرتا
 فيتعين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من مات مرتدا لا يمتنع عنه لتلازم وقوع الحج له
 وهو ممتنع كذا في شرح العباب أي والا طعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو ممتنع (قوله قلت القديم
 هنا أظهر الخ) في شرح الارشاد ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر اثارهم ثم
 من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويحبر الكسبر اه وفيه أمران الاول انه سيأتي انه لا يجوز اخراج
 مدو بعض مد الفقير فينبغي اذا أراد أحدهم اخراجه ما لزمه وفيه كسر ان يضم الى كسره كسر آخر منهم ليجزئ
 الاخراج والثاني انه لو صام أحدهم وجبر الكسبر فينبغي أن يسقط عن رقيقه مقابل كسره فتأمل اه (قوله
 فتعين حمل الصيام) التعيين ممنوع ولو قال بعض الورثة أنا أصوم وأخذ الاجرة جاز شرح مر ولو قال بعض
 الورثة نطم وبعضهم نصوم أوجب الاولون كجارحه الزركشي وابن العماد لان اخراجه الاطعام مجمع عليه
 ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر اثارهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم
 عنه ويحبر الكسبر نعم لو كان الواجب يومالم يجزئ به بعض واجبه بل لا تنصو وضوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة
 واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة كفارة واحدة بل كفارة واحدة وان كان كفارة واحدة فان رجوع
 فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة الخ يؤخذ منه ان نحو كفارة الظهار لا يجوز تبيعها بصوم بعض
 واطعام بعض لانها كفارة واحدة فيها لو كفر المحلوف عليه بالصوم وقلنا له الرجوع على الخالف فقيس

فالوجه ان الاطعام أفضل
 منه (قلت القديم هنا أظهر)
 وقد نص عليه في الجديد
 أيضا فقال ان ثبت الحديث
 قلت به وقد ثبت من غير
 معارض وبه يندفع
 الاعتراض على المصنف بأنه
 كان ينبغي له اختياره من
 جهة الدليل فان المذهب هو
 الجديد وفي الرخصة المشهور
 في المذهب تصحيح الجديد
 ومذهب جماعة من محقق
 أصحابنا الى تصحيح القديم
 وهو الصواب بل ينبغي الجزم
 به للاحدith الصحيحة وليس
 للجديد صحة من السنة وانما
 الوارد بالاطعام ضعيف
 وان تصر له جماعة بأنه القياس
 وبه أفتى أصحابنا فتعين حمل
 الصيام في الخبر على بدله وهو
 الاطعام كما سبى في انفس
 التراب وضوء الكونه بدله
 ويدل له ان عائشة قائلة
 بالاطعام مع كونها راوية
 وفيه ما فيه (والولي كل قريب
 على المختار) لخبر مسلم صوي
 عن أم سلمة ان قالت له أي
 ماتت وعليها صوم نذر

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوماً لم يجز تبعض واجبه صوماً وطعاماً لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم نصوم وبعضهم نطعم أحجب من دعاء الى الاطعام ايعاب ونهاية زاد الاول ولو أذنوا لبعضهم أن يكفر ويرجع عليهم فان أطمع رجوع على كل بحصته وان صام فقبضه نظر والذي يتجه أنه لا رجوع له بشئ اه
وزاد الثاني في مسألة تقسيم الامداد ثم من خصه شئ له اخراجه والصوم عنه اه قال ع ش قوله مر لم يجز تبعض الخ أي فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئاً من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الغدية أو أخذ مد من تركته واخراجه وقوله مر أحجب من دعاء الخ أي بالنسبة لقدر حصته فقط اه ع ش (قوله وهو يبطل الخ) أي فان عدم استقصائه عن ارثها وعدمه يدل على العموم
نهاية (قوله اجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك أو كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت المعنى لم يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقط بموته
نهاية وامدادوا يعاب (قوله كما بحثه في المجموع الخ) اعتمدته النهاية والمعنى أيضاً (قوله واستأجر) أي الولي (قوله في سنة واحدة) أي في جوار عنه في سنة واحدة ايعاب قول المتن (ولو صام أجنبي باذن الولي) ولا يشترط في الآذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من أهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد
عبارة لا يعاب أي الغريبان تاهل بان يكون بالغاً عاقلاً وان كان قنفاً فيما يظهر اه وعبارة ع ش قول المصنف ولو صام أجنبي خرج به ما لو أذن الأجنبي للمأذون له لأجنبي آخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي أي السابق الذي يصوم على القديم واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وان بعد ولم يكن وارثاً اه وعبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت الخ) وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر نهاية وابعاب أي لان القريب قائم مقام الميت فكانه أذن لهما
وعليه فلو صام من الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتباً وقع الاول عنه والثاني نفلاً للصائم ولو وقع معاً احتل
أن يقال وقع واحد منهما من الميت لا بعينه والآخر من الصائم ع ش (قوله ولو باجرة) وهي عند استئجار الوارث من رأس المال نهاية قال ع ش ومحل ذلك حيث كان حائراً أو غيره واستأجر باذن الورثة والاكلان ما زاد على ما يخصه تبرعاً منه فلا يتعلق بشئ منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث يخير بين اخراج الغدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث يخير بين الاخيرين فقط اه قول المتن (مستقلاً) أي بلا اذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) أي ولم يصم ولم يطعم سم (قوله أولم يتأهل الخ) أي

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصبية ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أي أو مأذوناً لميت أو قريبه في يوم واحد أجزأت كما بحثه في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذرو حج قضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة (ولو صام أجنبي) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صاه به أو باذن (الولي) ولو سقيها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو باجرة كالخ (لا) ان صام عنه (مستقلاً) فلا يجزئ (في الاصح) لانه لم يرد وفارق الحج بان للمال فيه دخلاً فأشبهه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أولم يتأهل لنحو صيام باذن الحاكم

يرجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرح الارشاد (قوله اجزأت) قال في شرح الارشاد قيل ومحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع ويرد بان التتابع اغما وجب في حق الميت المعنى لم يوجد في حق القريب هو التزامه له زيادة على أصل الصوم فسقط بموته اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث يخير بين اخراج الغدية والصوم والاستئجار والولي غير الوارث يخير بين الاخيرين فقط اه وفي شرح العباب وطاهر قول المصنف ولقرينه الخ انه لا يلزم الولي صيام وهو ما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه ومحل ان كان غير وارث أو حيث لا تركة فان كان وارثاً ثم تركه لزمه اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه باجرة أو غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر شرح مر (قوله فاستأجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة) بقى ما لو وجب التغريق كصوم المتع فهل يجب التغريق على الولي أو يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو باجرة) قال في شرح العباب فتدفع من التركة نعم ان زادت على الغدية اعتبر رضا الورثة أي في الزائد لعدم تعيين الصوم اه (قوله مستقلاً) أي بلا اذن (قوله ولو امتنع الولي) أي ولم يصم ولم يطعم (قوله أولم يتأهل) أي لا اذن لنحو صبا الخ في شرحه لا لارشاد الذي يظهر انه يشترط في الآذن والمأذون البلوغ لا الحرية لان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترط حرية لان القن ليس

على الوجوه ل ان كانت تركه تعين الاطعام والام يجب شئ (ولومات وعليه صلاة أو اعتكاف) (١٣٩) ثم يفعل عنه ولا فدية) يجوز في عنه لعدم ورود ذلك (وفي

أولم يكن قريبا مغني وابعاب (قوله على الوجوه) وفاقا لالاسي والمغني وخلافا للنهاية عبارة ولو قام بالقرب ما منع الاذن كصبا وجنون أو امتنع الاهل من الاذن والصوم أولم يكن قريبا باذن الحاكم فيما يظهر خلافا لمن استوجبه عدمه اه قال ع ش قوله مر اذن الحاكم أي وجوبه بالان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايتها والسلام فيملا الاستاذة من يصوم أو يطعم عن الميت اه (عبارة سم قوله على الوجوه كذا في شرح الروض وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستحجار وقد يقال بتمتع جوارزه سم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل يسن أم لا فيه نظر والقرب الاول خروجا من خلاف من أوجبه في الصلاة الا كفي عن حج قريبا ع ش عبارة شيخنا وقيل يصلي عنه وقيل يغدي عنه لكل صلاة مدوع اعتكاف كل يوم وليلة مد ولا بأس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في اسقاط الصلاة المشهورة وكان حسنا اه (قوله وفي الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره ع ش (قوله انها تفعل) أي جاز لا ولي ولا غيره باذنه أن يفعلها عن الميت (قوله حكمه العبادي عن الشافعي الخ) واختاره ابن دقيق العيد والسبكي ومال الى ترجيحه ابن أبي عصرون وغيره ونقل الاذرع عن شرح التنبية للمعجب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه واجبة كانت أو مستوطعاعه انتهت وكتب الحنفية ناصتة على أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة وفي شرح المختار أو لغيره منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره ويصله وعليه فلا يبعد أنه له الصلاة وغيره اه (قوله في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه أمر من مات أمها أو غيرها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا يقوله الا توقيعا لا يعاب (قوله أن يصلي الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو ما ذونه باحرة أو متبرعا وان المراد بالولي هنا مطلق القرب نظير ما مر في الصوم فليراجع (قوله وجه الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجه قائل بأنه يجوز زلالي أن يطعم الخ وقياس ما مر في الصوم عن شيخنا وغيره أن لا يجزي ولو من غير اذن الولي الاطعام من ماله عن الميت (قوله الاول) أي أن الصلاة تفعل عنه ع ش وكردى (قوله وفعل به السبكي الخ) عبارة في الابعاب قال ابن أبي عصرون ليس في الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها أخبار غير مشهورة واستظهر السبكي ما قاله الحديث مرسل من بر الوالدين ان تصلي لهما مع صلواتك قيل تدعو لهما ولا مانع من جملة على ظاهره قال ومات قريبا عليه خمس صلوات ففعلتها عنه قياسا على الصوم اه (قوله عن بعض أقاربه) عبارة شيخنا في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غيره ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على العتد ركعتا الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله واعترضه في النهاية والمغني الا قوله لا تطاق عادة (قوله كره ع ش الطواف الخ) أي من الحاج عن غيره ومن الولي المحرم عن غير مير ايعاب (قوله فبعثكف الولي أو ما ذونه صائغا) أي وان كانت النيابة لا تجزي في الاعتكاف أي المفرد شيخنا (قوله أو نذر) أي نذره حال قدرته اذ لا يصح نذره حال عجزه المذكور نهاية ومغني (قوله لا يرجي برؤه) أي يقول أهل الخبرة شيخنا (قوله مشقة شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا المبالغة للقديرة وقياس ما مر في المرض التي يخشى منها محذور تيمم ع ش عبارة شيخنا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتل عادة عند الزيادة أو تبيح التيمم عند الرمي اه وكلام الشارح هنا موافق لما نقله عن الزيادي وفيما ياتي في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرمي ولعله هو الظاهر فينبغي ان يحمل ما هنا على ما ياتي (قوله لان ذلك) أي وجوب المد أو أخرجه بلا قضاء (قوله ولا يخالف لهم) أي فكان اجبا على سكوتيا (قوله فهو كرجو البرء) أي فيسأل ما يقاوم فيما يطبقه فيه نهاية (قوله فلا فدية الخ) أي كلوا تكلف من سقطت عنه الجمعة ففعلها حيث أجزأه عن واجبه فلا بد عليه قول الاسنوي

من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي بخلافه هنا اه (قوله على الوجوه) كذا في شرح الروض بعد ان نقل قول الاذرع فهل يأذن الحاكم فيه نظر اه وقد يقال المتجه أنه يأذن بل ويستأجر من التركة مر (قوله تعين الاطعام) صريح في امتناع الاستحجار وقد يقال بتمتع جوارزه

الاعتكاف قول) انه يفعل عنه كالصوم (وانه أعلم) وفي الصلاة أيضا قول انها تفعل عنه أو وصى بها أم لا حكمه العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء لخبره في لكنه معمول بل نقل ابن برهان عن النديم انه يلزم الولي أي ان خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققي المتأخرين الاول وفيه يسبكي عن بعض أقاربه وبعثا تقرر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراهبه اجماع الاكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركعتي الطواف فانما يفعل عنه تبع الحج وكذا يندر أن يعتكف صائغا فأت فبعثكف الولي أو ما ذوره عنه صائغا (والأظهر وجوب المد) ولا قضاء عن كل يوم من رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة (على من أفطر للكبير) أو المرض الذي لا يرجى برؤه بأن يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة لان ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المرض الرجو البرء والمسافر بانهما يتوقعان زوال عذرهما أما من يقدر على الصوم في زمن نحو برده أو قصره فهو كرجو البرء وخارج بافطر مالتكف وصام فلا فدية كفي الكفاية عن البندنجي

قياس الخ نهاية (قوله بان قياس الخ) أي قضيته (قوله وهو أنه) أي نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أي لا بدلا
عن الصوم نهاية ومعنى (قوله وقد يجب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجب بانه يكفي للاكتفاء بالصوم أنه
الاصل وانما سقط للعدو وما سقط للعدو يجوز زال جوع اليه فلتأمل بل قد عذر أجزاء واجب الكاملين عن
غيرهم كافي للجمعة حيث أجزأت من لم يجب عليه من نحو الانثى والرقيق سم وتقدم جوابه الثاني عن النهاية
(قوله فينتد) أي حين أرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أي ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الاطعام بجرح هذه الإرادة بصري (قوله فتستقر في ذمته) اعتمده الاسنى
والغنى والنهاية وكذا شيخنا ثم قال وهذا في الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا أفطر لكبرا أو مرضاً ومات رقيقاً
ويجوز لسيد أن يغدي عنه ولقر يبه أن يمدى أو يصوم عنه وليس لسيد أن يصوم عنه إلا باذن لانه
أجنبي اه وقوله وليس لسيد الخ تقدم عن سم والجبري ما يخالفه (قوله لكنه صحيح في المجموع سقوطها)
أي فلا يجب إذا أسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق بالاولى وان عتق وأسر بعد وقت
الوجوب ومات قر رهناً في الرقيق يحتصل جريانه في مسئلة الحامل والمرضع الآية فلا يجب عليه الفدية
وان عتق بعد وأسر لانه ليس من أهله وجوب المال وقت الوجوب خلافاً لما في العباب تبعاً للفقهاء
سم (قوله ينافيه) أي ما صححه في المجموع (قوله والالزمت الفدية الخ) قد يجب بانه فطره بشرط العجز
(قوله انما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بانه لو كان ذلك لزم
الفدية من تكاف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى سم (قوله ولو قدر) إلى قول المتن
والاصح في النهاية الاقوله لانه وقع تبعاً وقوله وان لم تتعين إلى المتن وقوله وفي نسخ إلى والفدية وقوله وأيضا
أما المرضعة وكذا في المغني الاقوله وليس إلى المتن وقوله لانه وقع إلى المتن وقوله وكذا ان كانت إلى المتن
(قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء لئلا تحير وليس له ولا للعامل أو
المرضع الآية تبين تجبيل فدية يومين فأكثروا لهم تجبيل فدية يوم فيه أوفى ليلته نهاية قال ع ش قوله مر
وليس له ولا للعامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما عجله له لانه ان يسترده أم لا فيه نظر والاقرب الاول وان لم
يعلم الاخذ بكونها محجلة أخذاً مما مر فيما لو أخرج غير الجنس فانه يسترد منه مطابقاً لفساد القبض وتقدم
أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموضع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عمل ليلاً لفطر لكبرا والمرض ثم تحمل المشقة وصام
صبغة ليله التجبيل فيبين عدم وقوع ما عجله الموضع ويسترده على ما مر اه ع ش ونظيره وان علم الاخذ
بكونها محجلة (قوله ولو قدر بعد) أي لو قدر من ذكر بعد الفطر مغني ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أي
وان كانت الفدية باقية في ذمته ع ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة بعد إخراج الفدية أو قبله اه (قوله
وفارق نظيره الآية الخ) هذا الفرق لا يثنى فين أراد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامهم عدم لزوم
القضاء بصري (قوله بانه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقد يقال لم كان الخطاب ابتداء هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجب بانه يكفي للاكتفاء بالصوم انه الاصل وانما سقط
للعدو وما سقط للعدو يجوز الرجوع اليه فلتأمل بل قد عذر أجزاء واجب الكاملين عن غيرهم كافي
للجمعة حيث أجزأت من يجب عليه من نحو الانثى والرقيق (قوله فتستقر في ذمته) اعتمده مر (قوله
لكنه صحيح في المجموع سقوطها عنه) فلا يجب إذا أسر بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق
بالاولى وان عتق وأسر بعد وقت الوجوب لا يقال العبرة بوقت الاداء لان اعتبار وقت الاداء انما هو في
المؤدى بعد ثبوت الوجوب في وقته ولم يثبت هنا كذلك ومات قر رهناً في الرقيق يحتصل جريانه في مسئلة
الحامل والمرضع الآية فلا يجب عليه الفدية وان عتق بعد وأسر لانه ليس من أهل وجوب المال
وقت الوجوب خلافاً لما في العباب تبعاً للفقهاء (قوله والالزمت الفدية الخ) قد يجب بان فطره بشرط
العجز (قوله انما هو عجزه المقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس العجز المذكور بانه لو كان
ذلك لزم الفدية من تكاف وصام لتحقيق عجزه المقتضى لفطره مع ذلك كما لا يخفى فان قلت المراد ان

واعترضه الاسنوي بان
قياس ما صححه وهو سوانه
مخاطب بان فدية ابتداء عدم
الاكتفاء بالصوم وقد
يجب بان محل مخاطبته
بها ابتداء عمل يرد الصوم
فينتد يكون هو المخاطب
به وقضية كلام المتر وغيره
وجوبه ولو على فقير
فتستقر في ذمته لكنه صحيح
في المجموع سقوطها عنه
كالفطرة لانه عاجز حال
التكليف بها وليس في
مقابلة جنايته ونحوها فان
قلت ينافيه قولهم حق الله
المالي اذا عجز عنه العبد
يقت الوجوب ثبت في ذمته
وان لم يكن على جهة البدل
اذا كان بسبب منه وهو هنا
كذلك اذ سببه فطره قات
كون السبب فطره بمنوع
والالزمت الفدية للقادر
فعلنا ان السبب انما هو
عجزه المقتضى لفطره وهو
ليس من فعله فاتضح ما في
المجموع فتأمل ولو قدر
بعد على الصوم لم يلزمه قضاء
كما قاله الاكثر وفارق
نظيره الآية في العضوب
بانه هنا مخاطب بالفدية
ابتداء فجزأت عنه

وفي المعسوب بالحج دون الانابة (قوله وتم المعسوب مخاطب بالحج) أي ابتداء رشدي قال ع ش ويقع
الحج الاول للنائب ويسترده منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (وأما الحامل الخ) أي ولو كان الحمل من
زنا أو بغير آدمي ولا فرق في الرضيع بين أن يكون آدمياً أو حيواناً محترماً رأيته في الزيادة ع ش قول المتن
و (المرضع) ينبغي ولو لحين وان محترم غير آدمي سم عبارة المغني وأما الحامل والمرضع فيجوز لهما الإفطار اذا
خافتا على أنفسهما أو على الولد سواء كان الولد والمرضة أم لا وسواء كانت مستأجرة أم لا ويجب الإفطاران
خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما يحكيه في الروضة لتمام العقد وان لم تخف هلاك الولد وأما القضاء
فان افطر تاخوفاً الخ اه قول المتن (على نفسها) الاولى أنفسهما (قوله غير المتخيرة الخ) سيد كرحمتر
ذلك (قوله ان يحصل لهما من الصوم الخ) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور أنه لا بد من اخبار طبيب
مسلم عدل ولو رواية أخذها قيل في التيم ع ش (قوله لانه وقع تبعاً) أشار به الى رد ما يقال انه ارتفع به
شخصان فكان حقه لزوم الفدية ووجه الرد أن الخوف هنا تابع لخوفها على نفسها ويغتفر في التتابع
مالا يغتفر في المتبوع والفطر في الانقاذ الا لم يجب عيناً بل كونه وسيلة الى الانقاذ الواجب فالخوف على
النفس ليس أصلياً فوجب الفدية لافي ذلك من الارتقاء بصري وعبارة المغني فان قيل اذا خافتا على
أنفسهما مع ولديهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي الفدية قياساً على ما سياتي أجيب بان الآية
وردت في عدم الفدية فيما اذا أنظر تاخوفاً على أنفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما أو لا وهي
قوله تعالى ومن كان مريضاً أو عرجاً اه (قوله وهو الخوف الخ) كونه مانعاً محل تأمل وليس في قوله ألا
تري الخ ما يدل لذلك فتأمل بصري (قوله بغير ذلك) يعني بدون الخوف على الولد (قوله أو خافتا على الولد)
أي ولو حرى بآعلى الوجه لانه محترم خلاف ما يقتضيه كلام الزركشي ايعاب (قوله ولو خرباً) أي بان
استؤجرت امرأته مسلمة لارضاع ولد حرى مثلاً ع ش (قوله ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظة من
(قوله وان لم تتعين الخ) خلافاً للمغني والاسنن عبارة الاول وظاهره كقول شيخنا ان يحصل ما ذكر أي جواز
الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمتطوعة اذا لم يوجد مرضعة مفطرة أو وصائفة لا يضرها الارضاع اه
وعبارة النهاية وما يحكيه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذا لم يوجد مرضعة مفطرة الخ محمول في
المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الإفطار قبل الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الاجارة
عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه وأقره سم قال الرشدي قوله مر محمول على ما اذا غلب على
ظنها الخ أي وحينئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرته على تسليم المنفعة شرعاً وخرج بذلك ما اذا لم يغلب على ظنها
مما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو العجز مع الفطر بالفعل أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤه ليس
من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو لحين وان محترم غير آدمي (قوله وان لم تتعين الخ) ما يحكيه الشيخ في
شرح الروض مع ان محل ما ذكر أي من الفطر مع القضاء والفدية في المستأجرة والمتطوعة اذا لم يوجد مرضعة
مفطرة أو وصائفة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الإفطار قبل
الاجارة والا فلا اجارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اشرح مر (قوله وان لم
تتعين) بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع وعبارة في شرح العباب ما نصه وبحث ان محله في
المستأجرة والمتبرعة ان لم توجد مرضعة مفطرة أو وصائفة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن
برده قول المجموع ولو كان هناك نسوة مراضع فلو احدى منهن ارضاعه تقر باو الفطر للخوف عليه وأن لم يتعين
عليها اه فتأمل تصوره ذلك بما اذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تتعين تجده مريضاً في رد ذلك البحث اه
وأقول صراحته في ذلك ممنوعة قطعاً لان كلام ذلك التصور يرد ذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من
لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فاين الصراحة مع ذلك فتأمل (قوله في

وتم المعسوب مخاطب بالحج
وأنما جازت له الانابة للضرورة
وقد بان عدمها (وأما
الحامل والمرضع) غير
المتخيرة وليس في سفر ولا
مرض (فان افطر تاخوفاً
على نفسها) أن يحصل لهما
من الصوم مبيع تيم (وجب
القضاء بفدية) كالريض
المرجو البرء وان انضم لذلك
الخوف على الولد لانه وقع
تبعاً ولانه اذا اجتمع المانع
وهو الخوف على النفس ألا
تري ان من فطر خوفاً
الهلاك على نفسه بغير ذلك
ينبغي عنه المد والمقتضى وهو
الخوف على الولد غلب المانع
(أو) خافتا (على الولد) وحده
ان يجبهض أو يقل اللبن
فيمتضرر بجميع تيم ولومن
تبرعت بارضاعه أو استؤجرت
له وان لم تتعين بان تعددت
المراضع كما صرح به في
المجموع

وهو حاصل قوله مر والا فلا جارة الخ اه قول المتن (لزمتهما القدية) أى من مالهما مع القضاء معنى زاد
 النهاية والفطر فيما ذكر جائز بل واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد القدية بتعدد الاولاد لانها بدل
 عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل واحد اه قول المتن (لزمتهما القدية الخ) أى مع القضاء ولا
 تتعدد القدية بتعدد الاولاد ناشى وروض والظاهر اختصاص ذلك أى لزوم القدية برمضان كما يدل عليه
 تعبير العباب بقوله الثانية أى من طرق القدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله انهم منسوخة الخ) أى
 والناسخ له قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخه قول أكثر العلماء معنى (قوله وفارقت
 كون دم التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الاتيان باعمال الحج اه سم بحذف (قوله
 بان فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض أى والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ)
 يخرج المتطوعة بخلاف قوله الآتى وأيضاً الخ سم (قوله وفعل هذا) أى الدم أسنى ومعنى (قوله وأيضاً
 فالعبادة الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفي اطلاق أنهم عبادة وانه لهما مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو
 المقصود بنفعه نظر ثم رأيت ما يأتى قرياً بما حاصله تصويب اطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً اه
 سم بحذف (قوله أما الرضعة الخ) وكذا الحاملة المتخيرة بناء على أن الحامل تحيض نهاية ومعنى وشرح
 بأفضل (قوله للشك) أى فى أنها حائض أو لا معنى (قوله فلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر فيما إذا أفطرت ستة
 عشر يوماً فأقل فان أفطرت أزيد من ذلك وجبت القدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض حتى
 لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً نهاية ومعنى (قوله لاجله) أى السفر أو المرض
 نهاية (قوله وترخصنا) أى وان خيف على الولد سم (قوله أو أطلقنا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصد
 لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو الحمل ويبقى اذالم يقصد الترخيص مطلقاً سم وقوله ويبقى ما إذا
 لم يقصد الخ والظاهر أنهم حينئذ مغمطون بلا عذر فتدخل فى قول المصنف الآتى لا المتعدي بفطر رمضان
 بغير جماع عبارة شرح بأفضل ولو أفطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخيص أى لاجل السفر أو المرض لم
 يمتثل لزمتهما القدية فى الاظهر) أى مع القضاء قال الناشى ولا تتعدد القدية بتعدد الاولاد الرضعا فى
 الاصح اه وعبارة الروض ولا تتعدد بتعدد الاولاد اه قال فى العباب وتبقى فى ذمة المعسرة والريقة قال
 اليسار اه (قوله لزمتهما القدية) الظاهر اختصاص هذا برمضان كما يدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أى
 من طرق القدية فوات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام
 فان الارضاع هنا نظير الاتيان باعمال الحج فان أر بدوجوب اتصال المنفعة عليها الذى هو الارضاع وجوبه
 بمقتضى الاجارة فالاتيان باعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى اجارة وان أر بدوجوب ذلك
 بمقتضى التكليف فكأن أعمال الحج واجبة على المستأجر فيصال اللبن واجب على ولى الصبي فانه المكلف به
 وان لم يباشره بنفسه على ان الحكم جار مع امكان مباشرة بنفسه بأن يكون الولي وصياً من أم وان علت لها
 لبن فسامعنى الفرق (قوله بأن فعل تلك) أى وهو فطرها كما عبر به فى شرح الروض (قوله الواجب عليها)
 يخرج المتطوعة بخلاف وأيضاً الآتى أى بخلاف قول الشارح بعدوا أيضاً فالعبادة هنا الخ (قوله وأيضاً
 فالعبادة هنا) يحتمل ان المراد بالعبادة هنا الصوم وأن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها يكون حاصل
 الفرق ان القدية هنا الجبر الصوم حيث فأت فضيلة وقته والصوم واقع لها والقدية فى الحج جبره وهو واقع
 للمستأجر ويحتمل ان المراد بها الفطر وفي اطلاق أنهم عبادة وانه لهما مع أن نفعه للطفل أيضاً بل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم رأيت ما يأتى قرياً بما حاصله تصويب اطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقاً (قوله أما
 الرضعة المتخيرة فلا فدية عليها الخ) ثم محل ما ذكر فى المتخيرة اذا أفطرت ستة عشر يوماً فأقل فان أفطرت أزيد
 من ذلك وجبت القدية لما زاد لانه أكثر ما يحتمل قضاؤه بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء
 فدية أربعة عشر يوماً نبيه عليه الجلال البلقينى شرح مر (قوله وكذا ان كانتا فى سفر الخ) هذا التغضيل فى
 القوت (قوله وترخصنا الخ) أى وان خيف على الولد (قوله أو أطلقنا) أى قصد الترخيص لكن لم يقصد

(لزمتهما القدية فى الاظهر)
 لقول ابن عباس رضى الله
 عنهما فى قوله تعالى وعلى
 الذين يطيقونه فدية انهما
 منسوخة الا فى حقهما وفى
 نسخ لزمهما القضاء وكذا
 القدية فى الاظهر قال الاذرى
 وأحسبه من اصلاح ابن
 جعوان والقدية هنا على
 الاجيرة وفارقت كون دم
 التمتع على المستأجر بان فعل
 التمتع تمتعاً يصل المنفعة
 احب عليها وفعل هذا
 من تمام الحج الواجب على
 المستأجر وأيضاً فالعبادة
 هنا وقعت لها وتم وقعت له
 أما الرضعة المتخيرة فلا فدية
 عليها للشك وكذا ان كانتا
 فى سفر أو مرض وترخصنا
 لاجله أو أطلقنا

مخلاف ما اذا ترخصنا للرضيع والحمل (والاصح انه يلحق بالمرضع) فيما ذكر فيه من التفصيل (من) افاد قوله يلحق ان المنقذة المتجبرة أو المسافرة أو المريضة فيهن هنا مسمى (أفطر لا نقاذ) أدى محترم حواظاً له أو لغيره (مشرف على هلاك) (٤١٣) بغرق أو غيره ولم يتمكن من تخليصه

الا بالفطر بجماع ان في كل افطارا بسبب الغير * (تنبيه) * ما ذكرته من ان الآدمي باقسامه المذكورة يجري فيه تفصيل المرضع هو ما يصرح به اطلاق القفال في الآدمي المحترم وجوب التغذية لانه يرفق بالفطر لاجله اختصاص واطلاق القاضي وجوبها في كل فطر مذون فيه لاجل الغير والانوار وجوبها للحيوان والمجموع وجوبها في المشرف على الهلاك ولا ينافي هذه الاطلاقات ما افاده المتن ان هذا يجري فيه التفصيل السابق فيما ألحق به لان مراد المطلقين الوجه - وبهذا الوجوب في بعض أحوال المحقق به كما هو واضح من نص المتن على جريان ذلك التفصيل هنا وخرج بالآدمي باقسامه الحيوان المحترم والمسال المحترم الذي لا روح فيه والذي افاده قول القفال لو أفطر لتخلص ماله لم تلزمه فسادية لانه لم يرتفق به الا شخص واحد ان كلا منهما ان كان له فلا فدية أو لغيره فالفدية وكلام القاضي يفهم هذا أيضاً وهو متجه في الجاد لانه لم يتصور فيه نفسه او اتفاق باقي الفرق فيه بين ما للمنفذ فلا فدية

يلزمها فدية وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصدت الامر من اه وهي شاملة لما اذا لم تقصد ترخصاً أصلاً (قوله) بخلاف ما اذا ترخصنا (الح) وفاقا للنهاية وخلافاً للآدمي والغني (قوله) فيما ذكر فيه (الح) هذا محل تأمل عبارة النهاية والغني أي في استحباب القديمة مع القضاء اه وهي الظاهرة (قوله) من التفصيل (الح) أي في فصل بين ان يفطر خوفاً على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله) افاده (الح) حق المزاج ان يؤخره ويذكره قبل التنبيه (قوله) قوله يلحق (الح) أي (الح) (قوله) ان المنقذة (الح) الى التنبيه في النهاية (قوله) آدمي (الح) الى التنبيه في الغني (قوله) آدمي محترم) وكذلك حيوان آخر محترم بخلاف المسال لنفسه أو لغيره نهاية ومعنى وبقي في الشرح ما يوافقهما في الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) أي أو على اتلاف عضو أو منفعة شرح بافضل زاد النهاية ومجمله في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ اما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بلا نية الترخيص قال الأذري فالظاهر انه لا فدية ويجه تقييده بما مرآ غافى الحامل والمرضع نهاية قال الرشدي قوله مر فافطر فيه لا نقاذ ليس في كلام الأذري فيجب حذفه لذلك وليتأني قوله بعدد ويجه تقييده بما مر اه وقال عس قوله بما مر آ نقاذ أي بان أفطر لنحو السفر لا لا نقاذ عليه فقوله أولاً لا نقاذ معناه عنده اه و (قوله) لنحو السفر (الح) أي أو أطلق (قوله) ولم يمكن تخليصه (الح) ينبغي وان أمكن غيره تخليصه بلا فطر سم (قوله) المذكورة (الح) أي في قوله آدمي محترم (الح) (قوله) لانه يرتفق بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر للمفطر والخلص لغيره معنى عبارة القليوبي على المحلى وهما الغريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كقوله المرضع اه (قوله) واطلاق القاضي (الح) عطف على قوله اطلاق القفال (قوله) والانوار (الح) عطف على قول القاضي وجوبها (الح) فهو من قبيل ما كل سوداء تمر ولا يضاء شحمته وكذلك قوله والمجموع وجوبها (الح) (قوله) هذه الاطلاقات (الح) أي الاربعة (قوله) ان هذا (الح) بيان ما افاده المتن والمشار اليه من أفطر لا نقاذ (قوله) فيما ألحق به (الح) أي في المرضع الذي ألحق به من أفطر لا نقاذ فقوله الحق به صلة جارية على غير من هـ له فكان الاولى البراز (قوله) لان (الح) متعلق بعدم المناقاة وعلة له (قوله) في بعض أحوال (الح) وهو ان يكون الافطار لا نقاذ للمشرف المحترم وحده (قوله) الذي (الح) مبتدأ خبره قوله ان كلا (الح) كرمي (قوله) لو أفطر (الح) بدل من قول القفال (قوله) ان كلا منهما (الح) أي من الحيوان والمسال الجساد المحترمين (قوله) وكلام القاضي (الح) أي المتقدم آ نقاذ (قوله) وهو متجه (الح) والذي اعتمدته الاسني والنهاية والغني لزوم الفدية في الحيوان المحترم مطلقاً آدمياً ولأوله أو لغيره وعدم لزومها في غيره مطلقاً له أو لغيره (قوله) نفسه (الح) تأكيد للضمير المجزور (قوله) لما ذكره (الح) أي من أنه لم يرتفق به الا شخص واحد (الح) (قوله) وأما الحيوان (الح) وفاقاً للآدمي والنهاية والغني كما مر آ نقاذ (قوله) في الاول (الح) أي اذا كان الحيوان للمنفذ (قوله) في الثاني (الح) أي اذا كان لغيره (قوله) وما لك المنقذ (الح) بفتح القاف (قوله) بعيد المدرك (الح)

لاجل السفر والمرض والاحمل ويبقى اذا لم يقصد ترخصاً مطلقاً (قوله) بخلاف ما اذا ترخصنا (الح) للرضيع والحمل) وافق على ذلك مر (قوله) في المتن من أفطر لا نقاذ (الح) أي في فصل بين أن يفطر خوفاً على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله) آدمي (الح) وكذا حيوان آخر محترم رمي (قوله) آدمي محترم) أي بخلاف المسال لنفسه أو لغيره وان ارتفق به شخصان مر وقد يقال المراد بالشخصين المنقذ والمنقذ (قوله) ولم يتمكن من تخليصه (الح) ينبغي وان أمكن غيره تخليصه بلا فطر (قوله) ولم يتمكن من تخليصه (الح) من تخليصه (الح) بالفطر بجماع (الح) ومجمله في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ اما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بلا نية الترخيص قال الأذري فالظاهر انه لا فدية تشرح مر يتأمل هذا مع ما تقدم من التفصيل في الحامل والمرضع اذا كانت في سفر أو مرض فالوجه جريان ذلك التفصيل هنا وظاهره

لما ذكره وبما لغيره ففيه الفدية لانه ارتفق به شخصان المسالك والمنقذ وأما الحيوان فالذي يتجه فيه انه لا فرق بين ماله ولغيره لانه في الاول ارتفق به اثنان المنقذ والمنقذ وفي الثاني ارتفق به ثلاثة هما وما لك المنقذ وأما اطلاق المجموع لزوم الفدية بتعبيره بالمشرف الا اعم من الحيوان والجساده أو لغيره فهو وان وافق اطلاق المتن بعيد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج رأى بعد هذا المدرك نقص الوجوب بالآدمي وقد علمت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام القفال ينزاع الشك في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير الآدمي من حيوان وجماده أو غيره
وعما ينزاعه أيضا إطلاق الأنوار (١٤٤) وجوبها في الحيوان وعدم وجوبها في غيره وإطلاقه الأول موافق لما رجحته وكذا الثاني إلا في

مال الغير والأوجه ما ذكرته فيه كما تقرر وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الروض وقد علمت المعتبر مما قررته فاستغنى وأخذ بعضهم من ذلك أن ابن معه نقد خشى عليه أن يتلعه وأنه لو ابتاعه ليلتفج منه أي من فيه نهارا لم يضر ولا يلحق ادخاله المؤدى إلى خروجه بالاستقاء والقطر المتوقف عليه التخليص للحيوان المحترم واجب كما أطلقوه وتقييد بعضهم بما إذا تعين عليه برده ما تقرر في المراجعة الغير المتعينة وورده السبكي بأنه يؤدى إلى التهلكة والكل لا المتعدي بقطر ومضان بغير جوع) فإنه لا يلحق بالمرضع في وجوب الفدية في الأصح لأنه لم يرد مع أن الفدية لحكمة الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة في رمضان مع أنها أخف من الوطء نعم يعزى برأشديا لا نقا يعظم جرمه وتورده فان قلت لم يجز تعمده وترك البعض بسجود السهو كما مر والقتل العمد بالكفارة مع أن ذلك لم يرد أيضا فقلت أما الأول فسلان المجبور به من جنس المتروك والصلاة قد عهدها التداول بخو ذلك بخلاف الفدية هنا فانها أجنبية بكل وجهه فقصرت على الوارد فقط وأما الثاني فلأنه حق آدمي وهو يحتمل في التغليب فيه أكثر ومن ثم لم تجب في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن آخر قضاء رمضان

والاعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك أي الفدية في المال ولو مال غيره ان لم يكن حيوانا وان كان القفال فرضه في مال نفسه لأنه ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فإنه ارتفق به شخصان نهاية (قوله ومفهوم كلام القفال) أي الثاني (قوله وإطلاقه) أي الأنوار الأول وهو وجوبها في الحيوان (موافق لما رجحته) وهو ما ذكره بقوله وأما الحيوان فالذي يتجه فيه الخ وكذا الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان كركبى (قوله والأوجه الخ) تقدم ما فيه (قوله ما ذكرته) أي من أنه ان كان للمنقذ فلا فدية أو لغيره ففيه الفدية (قوله مما تقرر) أي من التجاهل كركبى (قوله من ذلك) أي من إطلاق المجموع والمتمن (قوله وجوبها في الحيوان) أي بالاطوف (وعدم وجوبها الخ) أي بالمفهوم (قوله ان يتلعه) أي في النهار (قوله والقطر المتوقف عليه الخ) وقالا للنهاية والغنى (قوله للحيوان المحترم واجب) أي بخلاف المال المحترم لا يجب القطر لإخذه بل هو جائز مغنى (قوله برده ما صرف في المراجعة) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة وبعبارة شرح الروض أي والغنى أفطرنا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الأولاد جواز بل وجوب أن خافتهما لا كهم اه و ينبغي ان يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة سم وتقدم عن النهاية ماوافق جميع ما ذكره نقلا وفهمه ما وبعبارة العجائب ويجب أي الإفطار ان أهلكه أي الولد الصوم اه قال الشارح في شرحه تبع في ذلك شيخنا وليس بشرط فلو قال ان أضرمه الصوم كما عبر وبه كان أولى اه (قوله ورده السبكي الخ) أي التقييد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) أي مع القضاء يلزمه بل القضاء فقط مغنى (قوله لأنه لم يرد الخ) أي ولان فطر نحو المرضع ارتفق به شخصان دون المتعدي بالقطر مغنى ونهاية (قوله مع أن الفدية الخ) عبارة النهاية والغنى مع أن الفدية غير متقدمة بالاثم بل انما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ (قوله نعم يعزى الخ) أي المتعدي بالقطر عرش (قوله والقتل الخ) أي والمين الغموس نهاية (قوله فقصرت الخ) قد يرد عليه الحاق المنقذ بالمرضع قول المتن (ومن آخر الخ) أي من الأحرار كالأول وبعبارة لا فرق في الثاني بين ان يكون بينه وبين سيده مهاباة وان لا تكون عرش عبارة النهاية وأما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الراعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب اه قول المتن (قضاء رمضان) أي

بعد قوله ولو بلانية الترخص ان جواز الفطر هنا لا يتوقف على نية الترخص مع توقفه عليها في نحو المريض فان كان الأمر كذلك لزم الفرق بين الفطر أصله لصحة نفسه كفي المريض والمسافر ولصحة غيره كما هنا وفي الحامل والمرضع وكان وجهه ان احتياجه الغير صارف عن كون الفطر عبثا بل يتجه أنه اذا ضار الصوم المريض أن لا يحتاج لنية الترخص لوجوب الفطر ولا معنى مع وجوبه لنية الترخص مر (قوله برده ما تقرر في المراجعة الخ) قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة وبعبارة شرح الروض أفطرنا أي الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتطوعة به الخائفتان على الأولاد جواز بل وجوب أن خافتهما لا كهم اه و ينبغي ان يلحق بالهلاك تلف عضو أو منفعة (قوله في المتن ومن آخر قضاء رمضان الخ) أما القن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الراعي في نظيره لأن هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذنا من قولهم ولزمت ذمة حر عاجز وما فرق به البغوى من أنه لم يكن من أهل الفدية بوقت الفطر بخلاف الحر صحيح وان زعم بعضهم أنه عكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم من أهل الوجوب في جالتيه وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لالزام الفدية بوقت الوجوب شرح مر قال في شرح الروض وافهم كلامه كاصله أنه لو فاته شيء بلا عذر وأخرقه قضاءه بسفر أو نحوه لم تلزمه الفدية بوجه صريح المتولى وسليم الرازي لكن سياق في صوم التطوع تبع ما نقله الأصل عن التهذيب وأقره

أَوْ شَاءَ مِنْهُ نَهَايَةً وَمَعْنَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (مَعَ امْكُنْهُ) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ هَذَا الْقَيْدِ فِي التَّكْرُرِ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ سَمِ (قَوْلُهُ بَانَ خَلَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَادُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى (قَوْلُهُ عَنِ السَّغَرِ) أَيْ وَعَنِ الْجُلِّ وَالْأَرْضِ عَشْ أَيْ وَعَنِ الْإِنْقَاذِ (قَوْلُهُ قَدْرُ مَا عَلَيْهِ الْحَجُّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ كِلَا هُمَا أَنَّهُ لَوْ شَقِيَ أَوْ أَقَامَ مَدَّةً تَحْتَمِنُ فِيهِمَا مِنَ الْقَضَاءِ ثُمَّ سَافَرَ فِي شَعْبَانَ وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ لَزِمَ رُومُ الْقَدِيدَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ أَهْ قَوْلِ الْمُتَنِّ (لَزِمَهُ الْحَجُّ) وَيَأْتِي بِهَذَا التَّنَاقُضُ بِكَافِيِ الْمَجْمُوعِ مَعْنَى وَنَهَايَةٍ وَإِعْيَابٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يَغِيدُهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ (لَزِمَهُ الْحَجُّ) قَالَ فِي الْعِبَابِ إِنْ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرَهُ كَفَّارَةً وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا إِذَا أُوجِبَ فِطْرُهُ كَفَّارَةً كَالْجَمَاعِ فَلَا فِدْيَةَ كَمَا رَجَحَ الْقَاضِي مِنْ أَحَدِ الْإِنِّ وَالَّذِي يَتَجَهَّزُ بِهِ الْثَانِي وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا الْإِسْنَوِيُّ وَلَمْ يَتَّعِدُوا بِتَرْجِيحِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ أَنْتَهَى أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ مَخَالَفَتُ) أَيْ فَصَارَ اجْتِمَاعُ كَوْنِهِمَا (قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ الْحَجُّ) أَيْ كَانَ اسْتِمْرَارُ سَافَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ امْرَأَةٍ حَامِلَةٍ أَوْ مَرَضَةٍ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ الْقَابِلَ مَعْنَى وَنَهَايَةٍ وَإِعْيَابٍ قَالَ عَشْ وَيَنْبَغِي أَنْ مِنَ التَّأْخِيرِ بَعْدُ مَا لَوْ تَرُصُّ صَوْمَ شَعْبَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَفَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ قَضَائِهِ حَتَّى دَخَلَ شَعْبَانَ فَيَعْدُرُ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ إِلَى شَوَالٍ مِثْلًا لِأَنَّ صَوْمَ شَعْبَانَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ صَوْمِهِ عَنِ الْقَضَاءِ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا إِذَا سَبَقَ النَّذْرُ عَلَى الْغَوَاتِ كَمَا يَغِيدُهُ التَّعْلِيلُ وَالْأَفْقِيَّةُ تَوْقُفٌ فَلْيُرَاجَعْ (قَوْلُهُ بَعْدُ السَّغَرِ) أَيْ وَنَحْوُهُ إِعْيَابٍ (قَوْلُهُ فَتَجِبُ الْقَدِيدَةُ) اعْتَمَدَ الْمَعْنَى وَالْبِهِ مِيلَ الْإِسْنَوِيِّ وَالْإِعْيَابِ (قَوْلُهُ وَخَالَفَ جَمِيعَ الْحَجِّ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ قَالَ السَّكْرَدِيُّ عَلَى بَافْضِلٍ وَالْبِهِ يَمِيلُ إِلَى الْمَدَادِ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالتَّحْقِيقِ بِتَرْجِيحِ أَهْ أَيْ وَمِنْهُ إِلَى الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْحَجُّ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْثِي مِنَ الْكُتُبِ مَا إِذَا نَسِيَ الْقَضَاءَ أَوْ جَهِلَهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ أَخْرَفَانَهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ أَهْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا سَقَطَ بِذَلِكَ الْأَثْمُ لَا الْقَدِيدَةُ أَهْ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَسَبْقُهُ أَيْ الْأَذْرَعِيُّ ذَلِكَ أَيْ الْإِسْنَوِيُّ تَنَاءِلُ وَيَأْتِي لَكِنْ خَصَّهُ بِمَنْ أَفْطَرَ بَعْدُ وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ سَقُوطَ الْإِثْمِ بِهِ دُونَ الْقَدِيدَةِ وَمِنْهُمْ هَلَاكَ كَرَاهٍ كَفَى نَظْمًا ذَلِكَ وَمَوْتُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ يَمْنَعُ تَمَكُّنَهُ فِيهِ أَهْ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ مَرُّ وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيْ بَيْنَ مَنْ أَفْطَرَ لَعْدُرٍ وَغَيْرِهِ فَكُلٌّ مِنَ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ عَذْرٌ مَطْلَقَةٌ وَقَوْلُهُ مَرُّ وَمَوْتُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ أَيْ وَلَوْ كَانَ مَقْطُورًا وَقَوْلُهُ يَمْنَعُ تَمَكُّنَهُ فِيهِ أَيْ فَلَا يَكُونُ سَبَبًا فِي تَكَرُّرِ الْقَدِيدَةِ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ أَوْ جَهِلَ) أَيْ بِتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ سَمِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَظَاهِرٌ بِمَا مَرَّ عَنِ الْمَعْنَى حَلَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ الْجَهْلُ بِوَجُوبِ الْقَضَاءِ (قَوْلُهُ أَوْ جَهِلَ) أَيْ أَوْ أَكْرَهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِعْيَابٍ (قَوْلُهُ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ) وَفَقَالَ لَا إِعْيَابَ وَنَهَايَةً وَخَالَفَ الْمَعْنَى كَمَا سَمِ (قَوْلُهُ وَمَرَادُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ الْحَجُّ كَرَعَ شَ مِثْلُهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ عَنِ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ (قَوْلُهُ لَا بِالْقَدِيدَةِ) أَيْ أَوْ بِوَجُوبِ الْقَضَاءِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمَعْنَى (قَوْلُهُ وَأَفْهَمَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمَعْنَى (قَوْلُهُ أَنَّهُمَا) أَيْ الْقَدِيدَةُ (قَوْلُهُ وَفِي السَّكْبَرِ) أَيْ وَنَحْوُهُ

إِنْ التَّأْخِيرُ لِقَضَاءِ الْغَائِثِ بِالْعَذْرِ لِلْسَّغَرِ حَرَامٌ وَقَضِيَّتُهُ لَزِمَتْهَا أَهْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ لَزِمَ رُومُ (قَوْلُهُ فِي الْمُتَنِّ مَعَ امْكُنْهُ) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ هَذَا الْقَيْدِ فِي التَّكْرُرِ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ (قَوْلُهُ فِي الْمُتَنِّ لَزِمَهُ الْحَجُّ) قَالَ فِي الْعِبَابِ إِنْ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرَهُ كَفَّارَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا إِذَا أُوجِبَ فِطْرُهُ كَفَّارَةً فَلَا فِدْيَةَ كَمَا رَجَحَ الْقَاضِي حَيْثُ قَالَ هُنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِطْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةً فَانْ كَانَ كَالْجَمَاعِ وَلَمْ يَقْضِ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ أَخْرَفَهُ لَزِمَهُ لِلتَّأْخِيرِ فِدْيَةٌ فِيهِ جَوَابُ بَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ لَنَاقِضٍ لَزِمَ فِي هَذَا الْيَوْمِ كَفَّارَةً فَلَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ وَالثَّانِي يَلْزِمُهُ لَنَاقِضٍ الْقَدِيدَةُ لِلتَّأْخِيرِ وَالْكَفَّارَةُ لِلْهَتِكِ أَهْ وَالَّذِي يَتَجَهَّزُ بِهِ الْثَانِي الْحَجُّ أَهْ (قَوْلُهُ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً) أَيْ وَهُوَ أَثْمُ شَرْحِ مَرِّ (قَوْلُهُ وَخَالَفَ جَمِيعَ فَقَالُوا الْفَرْقُ) وَاقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا كَتَبِيرِهِمَا شَرْحُ مَرِّ (قَوْلُهُ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ أَخْرَفَهُ) وَسَبَقَ ذَلِكَ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ خَصَّهُ بِمَنْ أَفْطَرَ بَعْدُ وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ سَقُوطَ الْإِثْمِ بِهِ دُونَ الْقَدِيدَةِ وَمِنْهُمْ هَلَاكَ كَرَاهٍ وَمَوْتُهُ أَثْنَاءَ يَوْمٍ يَمْنَعُ تَمَكُّنَهُ فِيهِ شَرْحُ مَرِّ (قَوْلُهُ أَوْ جَهِلَ) أَيْ بِتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ (قَوْلُهُ أَنَّهُمَا هَلَاكَ التَّأْخِيرُ الْحَجُّ) وَلَوْ جَعَلَ فِدْيَةَ التَّأْخِيرِ لَوْ تَوَخَّرَ الْقَضَاءُ مَعَ الْإِمْكَانِ أَجْرًا وَهِيَ حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ شَرْحُ مَرِّ وَلَهُ تَعَجُّلُ فِدْيَةٍ كُلِّ يَوْمٍ عَنْهُ فَقَطْلَانِ كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ أَهْ مَرِّ فَرَاغَهُ (قَوْلُهُ فِي الْمُتَنِّ وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ الْحَجُّ) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ كَوْنِ التَّأْخِيرِ مَعَ الْإِمْكَانِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ أَيْضًا (قَوْلُهُ

مَعَ امْكُنْهُ) بَانَ حَسْلَانِ
السَّغَرِ وَالْمَرَضِ قَدْرُ مَا عَلَيْهِ
بَعْدُ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ فِي غَيْرِ
يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ
(حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانَ أَخْرَفَهُ لَزِمَهُ
مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً)
لَأنَّ سِتَّةً مِنَ الْعِبَادِ يَقْرَضُ
أَلَهُ عَنْهُمْ أَقْوَابُ ذَلِكَ وَلَا
يَعْرِفُ لَهُمْ مَخَالَفَتُ أَمَّا إِذَا لَمْ
يَخْلُ كَذَلِكَ فَلَا فِدْيَةَ لِأَنَّ
تَأْخِيرَ الْإِدَاءِ بِذَلِكَ جَائِزٌ
فَالْقَضَاءُ أَوَّلَى نَعَمْ نَقْلًا عَنْ
الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَاهُ مَا تَعْدَى
بِفِطْرِهِ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ بَعْدُ
السَّغَرِ وَإِذَا حُرِّمَ كَانَ بَعْثًا
عَذْرٌ فَتَجِبُ الْقَدِيدَةُ وَخَالَفَ
جَمِيعَ فَقَالُوا الْفَرْقُ بَيْنَ
التَّعَدُّدِ بِهِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ لَوْ أَخْرَفَهُ لِلْسَّنَنِ أَوْ
جَهْلٍ فَلَا فِدْيَةَ كَمَا أَفْهَمَهُ
كَلَامُهُمْ وَمَرَادُهُ الْجَهْلُ
بِحَرْمَةِ التَّأْخِيرِ وَإِنْ كَانَ
مُخَالَفًا لِلْعَلَاءِ لِحَقَائِقِ ذَلِكَ
لَا بِالْقَدِيدَةِ فَلَا يَعْدُرُ بِجَهْلِهِ
بِهِمَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيهِمَا لَوْ عَلِمَ
حَرْمَةَ تَحْوِ التَّخْفِ وَجَهْلُ
الْبَطْلَانِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنِّ أَنَّهَا
هِيَ لِلتَّأْخِيرِ وَفِي السَّكْبَرِ
لَا صِلَ الصَّوْمِ وَالْحَامِلُ
وَالْمَرَضُ لِفَضِيلَةِ الْوَقْتِ
(وَالْأَصَحُّ تَكَرُّرُهُ)

أي المدعى كل يوم (يشكر والسنين) لان (٤٤٦) الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً (و) الأصح (انه لو أخر

منغى (قوله أي المد) الى قوله ويجوز في المغنى والنهاية (قوله أي المد الخ) أي اذالم يخرج منه نهاية ومعنى قول المتن (يشكر والسنين) أي بقيدته المار في كلام المصنف وهو الامكان فلا يكفي لتكرار الفدية وجود الامكان في العام الاول فقط بل يعتبر الامكان في كل عام ع ش وسم قول المتن (مع امكانه) ولا يمنع من الامكان مالو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية اذا أخر ع ش (قوله حتى دخل رمضان آخر) أي ولو حكا عبارة المغنى يجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فسات لبواقي خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لاصل الصوم اذالم يصم عنه وليه وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة اه زاد الايعاب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يسع قضاء جميع الفوات فهل يلزمه في الحال القسدية بما لا يسعه أم لا حتى يدخل رمضان وجهان والمعتمد ما صوبه الزركشي من لزومه حالاً اه (قوله ويفرق بينه الخ) * (تنبيه) * تجبيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جاز في الأصح كتجيبيل الكفارة قبل الحنف المحرم ويحرم التأخير ولا شيء على الهرم ولا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخر وهما عن السنة الاولى وليس لهما ولا للحامل ولا للمرض تجبيل فدية يومين فاكثر كما لا يجوز تجبيل الزكاة لعام من بخلاف مالو عجل من ذكر فدية يوم فيه أو في ليلته فانه جاز مغنى ونهاية وايعاب (قوله كما) أي آتفا قبل قول المصنف والأصح تكرره الخ (قوله هذا ان أخر الخ) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الاصناف) أي الثمانية الا تيسة في قسم الصدقات مغنى (قوله كما) أي آتفا في المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يجب الجمع بينهما نهاية ومعنى قول المتن (وله صرف أمداد الخ) أي من الفدية وله نقلها أيضاً لان حرمه النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات والتعبير بذلك مشعر بان صرفه لاشخاص متعددين أولى وهو كذلك عبارة شرح المناوي على منظومة الاكل لابن العماد فائدة لو سدجوعة مسكين عشرة أيام هل أجزأه كحرم من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حدث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولانه يرجح من دعاء الجمع مالا يرجح من دعاء الواحد انتهى اه ع ش (قوله فلا يجوز) لعله في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط سم عبارة ع ش أي في الدون وفيما زاد على الواحد اه (قوله لان كل مد الخ) عبارة النهاية وشرح بافضل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض اه (قوله فلا ينقص عنها) لعل المغنى لا ينقص المصروف لو احدث عن الفدية التامة التي هي المد ويحتمل أن الفعل يبناء المفعول فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية التامة التي هي المد (قوله كصرف زكاتبين الخ) أي قياساً عليه (قوله لانه) أي صاع الفطرة (قوله فيها) أي خراء الصيد والتأنيث بتأويل الفدية (قوله وأيضاً آيته فيها جمع المساكين الخ) قد يقال الآية هنا فيها جمع المساكين على قراءة نافع وابن عامر وهي سبعة فساوت آيتي خراء الصيد والزكاة فلم امتنع صرف الكفارة هنا لتعدد الجواب عن ذلك ما اشار اليه الجعبري في شرح الشاطبية بقوله وجهه جمع مساكين مناسبة وعلى الذين لان الواجب على جماعة اطعام جماعة وأما وجه التوحيد فبيان أن الواجب على كل واحد اطعام واحد انتهى اه بصري (قوله قال الفقهاء الخ) يتأمل هذا مع كون الغرض انه مات وأن الواجب تعلق بالتركة وبغسل التعلق بالتركة فأشئ عليه بعدموته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج عن مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الأكدمان فرض أن على الميت دينانعم ماذا كره ظاهره فيمالو أفطر لكبراً ومرض لا يرجح برؤه ع ش أقول الكلام في مطلق فدية الصوم الشامل لما على الهرم والمرضى والحامل والمرضع والمنقذ ومؤخر القضاء عبارة المغنى ويعتبر ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً) عبارة الاسنوي وحمل هذا الخلاف فيما اذالم يكن قد أخرج الفدية فان أخرجهما لم يقض حتى تدخل رمضان آخر وجب تأنيلاً بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع فصاعد الخ اه (قوله هذا ان أخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعله في الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

القضاء مع امكانه) حتى دخل رمضان آخر (فسات) أخرج من تركته لكل يوم مدان مد للفوات) ان لم يصم عنه أو على الجديد (ومد للتأخير) لان كلاهما موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع ويفرق بينه وبين الهم اذالم يخرج الفدية أو ما فاتها لا تتكرر بان المدفوعة للفوات كما هو لم يشكر وهما للتأخير وهو غير الفوات هذان أخر سنة فقط ولا تتكرر المد التأخير كما (ومصرف الفدية الفقراء المساكين) دون بقية الاصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير أو الفقير أسوأ حالاً منه فيكون أولى (وله صرف أمداد الى شخص واحد) بخلاف مد واحد لشخصين ومد بعض مد آخر لو احدث فلا يجوز لان كل مد فدية تامة وقد أوجب تعالى صرف الفدية لو احدث فلا ينقص عنها وانما جاز صرف فديتين اليه كصرف زكاتبين اليه ويجوز بل يجب صرف صاع الفطرة الى اثنين وعشرين ثلاثة من كل صنف والعامل لانه زكاة مستقلة وهي بالنص يجب صرفها له ولأنه تعلق الاطعام بها أشد وانما جاز صرف خراء الصيد لم تعددين لانه قد يجب

التعدد فيها انتداء بان ألتف جمع صيد أو أيضاً فهو خير وهو يتسامح فيما لا يتسامح في المرتب وأيضاً آيته فيها جمع المساكين في كاية الزكاة بخلاف الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فيأتي فيها ما مر ثم قال الفقهاء ويعتبر فضلها بما يعتبر ثم

في المد الذي نوجبه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كزكاة الفطر قاله الفقهاء في فتاويه وكذا عينا
يحتاج اليه من مسكن وملبوس وخادم كما يعلم من كتاب الكفارات اهـ و (قوله هنا) أي في الصوم
* (فصل في بيان كفارة جماع رمضان) *

* (فصل) * في بيان كفارة
جماع رمضان (تجب) على
واطئ بشبهة أو نسكاح أو
زنا (الكفارة بافساد) أو
منع انعقاد (صوم يوم
من رمضان) على نفسه
(بجماع) تام في قبل أو دبر
ولو لم يسهه ولو مع وجود
خرقة لغها على ذكره (أن
به بسبب الصوم) المذكور
وهو صوم رمضان ولا شبهة
له لخبر البخاري بذلك (ولا
كفارة على) من فقد فيه
شرط من ذلك نحو (ناس)
ومكره وجاهل عذر لا تنقضاء
الافساد بسبب لا كفارة وان
قلنا بالافساد لا تنقضاء اهـ

(ولا) على (مفسد صوم)
(غير رمضان) من نذر أو
قضاء أو كفارة لأن النص
ورد في رمضان وهو
لاختصاصه بقضايا لا
يقاس به غيره ولا على
مفسد صوم غيره كسافر
جامع حليلته فافسد صومها
(أو) مفسد صوم نفسه
لكن (بغير جماع) لأن
الجماع أغلق فلم يلحق به
غيره ولا على مفسد صومه
بجماع غير تام وهو المرأة

قول المتن (يجب الخ) أي فوراً شيخنا وأبني في الشرح مثله (قوله على واطئ الخ) وهو مكاف بالصوم
وخرج به الصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومغني وأسني يأتي في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة)
أي والتعزير بمغني وشيخنا وشرح بافضـ ل قال الكردي عليه وبحمل التعزير في غير من جاء تأثماً مستقيماً ما إذا
يلزمه إما هو فلا يعزّر اهـ (قوله أو منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمغني قول المتن (من رمضان) أي
يقينا وخرج به الوطئ في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جازفان من
رمضان نهاية قال الرشيد في قوله مر يقينا يعني ظنا مستنداً إلى رؤيته كما يعلم مما يأتي اهـ وقال ع ش
قوله مر حيث جاز أي بأن أخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتماداً على ذلك اهـ وقال البجيرمي أي
بأن صامه عن قضاء أو نذر فإن من رمضان مر اهـ وفي الرشيد ما يوافقه عبارة سم يشترط في لزوم
الكفارة أيضاً تيقن كون اليوم من رمضان ولذا ع في الباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال وخرج باليقين
الوطئ في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على مافي المجموع وحاصل
عبارة أن نحو المحبوس إذا صام بالاجتهاد لم يفتقر بالجماع فإن تحقق أنه صادف رمضان لم يمتد الكفارة
وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أو لا لم يلزمه انتهت وبها تعلم أن قول المصنف أول رمضان لا حاجة اليه ولك
أن تقول هذا خارج بقولهم يوماً من رمضان ألا ينصرف إلى اليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره التيقن قد
يشكل فإن الصوم باخبار عدل واحد لا يتيقن معه من أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطئ قبل قد
يلتزم ذلك أيضاً فيا إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويجب بأن الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين
أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة فإنه انما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا
أخبر القاضي الخ يأتي في الشرح خلافه قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن
الجماع مفطر آخر لم تجب الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الافساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر
الآخر والاصل براءة للذمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سيأتي ما فيه (قوله في قبل الخ) أي
لابد كرزائد أو في فرج زائد مر اهـ سم (قوله ولو لم يسهه الخ) أي وميت وان لم ينزل نهاية (قوله خبر
البخاري الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) أي الشرط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون
الافساد بالجماع وحده وكون الجماع بذكر أصلي وفي فرج أصلي وكون اليوم من رمضان يقينا أو يأتي عن
ع ش اشتراط كون الفرع متصلاً بصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي للصوم وللنية لئلا كردي على
بافضل عبارة للمغني ومن نسي النية وأمر بالامسالك فجامع لا كفارة عليه قطعاً اهـ (قوله ومكره) أي
قوله نعم في النهاية والمغني (قوله وجاهل) أي لتحريم الجماع ولو علم التحريم وجوب الكفارة وجبت
قطعاً نهاية قال ع ش قوله مر ولو علم التحريم الخ شمل ما لو علم بالتحريم وجوب إبطال الصوم اهـ (قوله
عذر) أي بأن قرب إسلامه أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء شرح بافضل وع ش (قوله وان قلنا الخ) أي
على الضعيف قول المتن (أو بغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستمتاع والمباشرة فيما دون الفرع المفضية

* (فصل في بيان كفارة جماع شهر رمضان) * (قوله بجماع) أي لابد كرزائد أو في فرج زائد مر * (تنبيه) *
قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قارن الجماع مفطر آخر لم تجب
الكفارة وهو محتمل متجه إذا سناد الافساد إلى الجماع ليس أولى من اسناده إلى المفطر الآخر والاصل براءة
للذمة وعدم الوجوب * (تنبيه آخر) * يشترط في لزوم الكفارة أيضاً تيقن كون اليوم من رمضان ولهذا
عبر في الباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال وباليقين أي وخرج باليقين الوطئ في أول رمضان إذا صامه
بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على مافي المجموع وحاصل عبارة أن نحو المحبوس إذا صام

لأنها تنفطر بدخول رأس الذكر (٤٤٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتمام احتراز عن هذه لكنه يوهم أنهم الوجومعت وهي ناعمة أو

مكرهة أو ناسية ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وادامته اختيارا لأنه يلزمها كفارة لأن صومها فسد بجماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها بتعرضه كثيرا للفساد بنحو الخيض فلم يقسو على إيجاب كفارة وجبت فلا يحتاج له - إذا القيد ومن ثم حذفناه وإن ذكرناه في الرخصة وأصلها نعم قد يحتاج اليه بالنسبة للموطوء في دبره فإن الذي يظهر أنه لو أوج فيه نائما مثلاً لم يستيقظ وأدام لزمته الكفارة لصديق الضابط به كما أشار إليه الأذري وإن قيل فيه بحث اذ قضية تعليمهم بنقص صوم المرأة أن الرجل ليس مثلها في ذلك فقول ابن الرفعة أنه مثلها يحتمل على أنه مثلها في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا عالين مختارين (ولا) على من لم يأت بجماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جامع بنية الترخص) لأنه يحل له ذلك (وكذا) من أتم به لكن لامن جهة الصوم كان جامع نحو المفسر (بغيرها) أي مع عدم نية الترخص (في الأصح) لأنه وإن أتم بعدم نية الترخص لكن الاقطار مباح له فصار شبهة في دبر الكفارة وبما قرره يندفع قول شارح

الانزال مغنى زاد شرح بافضل إن جامع بعده اه (قوله لأنها تنفطر الخ) أي والتمام يحصل بالتقاء الختانين نهاية (قوله كذا قيد الخ) أي في الرخصة وأصلها (قوله لكنه يوهم الخ) أي التقييد بالتمام (قوله ثم زال نحو النوم) أي بأن تستيقظ أو تذكر أو تقدر على الدفع نهاية (قوله لكن المنقول الخ) وهو أنه لا تجب الكفارة على الموطوءة مطلقا (قوله لنقص صومها الخ) أي ولأنه لم يؤثر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولأنها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا تجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه نهاية وأسنى ومعنى وشيخنا (قوله فلا يحتاج الخ) أي بل يضر لاسر من الإيهام (قوله بالنسبة للموطوء الخ) أي لأخراجه من الضابط و قوله فان الذي يظهر الخ / تعليل لجهة الإيهام السابق بالنسبة إليه (قوله فان الذي يظهر الخ) خلافا للنهاية والأسنى والمغنى عبارة الكردى على شرح بافضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه ظاهر في خلافه كالتحاف والامداد وفتح الجواد والاياعاب وكذلك شيخ الاسلام زكريا والخطيب الشربيني والجمال الرمي وغيرهم فباحثه في التحفة تخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فان الظاهر خلاف ما فهموا في الإيعاب نعم ينبغي نذب التكفير خوفا من خلاف من أوجب اه (قوله اذ قضية الخ) تعليل لما استظهره من لزوم الكفارة على الموطوء المذكور والذي أشار إليه الأذري وإشارة إلى وجه رد القيل المذكور (قوله في ذلك) أي في عدم وجوب الكفارة (قوله فقول ابن الرفعة أنه مثلهما يحتمل الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مهده فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة اه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجدل المذكور فليتأمل وليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في شرح الروض (قوله في بطلان صومهما) الأولى افراد الضمير وتذكيره (قوله لكن لامن جهة الصوم) أي وحده بل لاجله مع عدم نية الترخص شرح بافضل وشيخنا وبذلك يندفع قول سم قد يمنع اذ لولا الصوم لم يأت والاباحة مع نية الترخص لا تنافي أن الاثم من جهة الصوم فليتأمل جدا اه (قوله قيل الخ) وافقه النهاية فقال وقد احتج زعنه بقوله أتم به اذ كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال ويصح أن يحتز به عن جماع الصبي اه لكن عقبة الرشدي بما أنه قوله مر اذ كلامه في آثم الخ يقال عليه لا دليل عليه اه (قوله يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة يحتمل أن يخرج به أي بقوله أتم به للصوم ما لو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان بالاجتهاد ثم أفطر بالجماع فان تحقق انه صادف رمضان لزمته الكفارة وإن لم يصادفه أو شك هل صادفه أولا لم يلزمه انتهت بهم تعلم أن قول المصنف أول رمضان لأحاجة اليه بل هو موهم فلو أبطل أول يوم لم يكن أولى ولك أن تقول هذا خارج بقولهم يومان رمضان إذا لم ينصرف الا لليوم الذي في علمنا اه فكانه هنا ترك التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكل فان الصوم باخبار عدل واحد لا يقن معه مع أن الظاهر وجوب الكفارة بافساده بالوطء بل قد ياتر ذلك أيضا فيما إذا صام باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويحجب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بالفظ الشهادة فإنه انما يجب الصوم باخباره على العموم إذا كان كذلك وأما من أخبره من اعتقد صدقه فيحتمل أن تلزمه الكفارة كما سيأتي في كلام الشارع في شرح قول المتن وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ويحتمل خلافه كما في مسألة الاجتهاد المذكورة عن المجموع اه (قوله فقول ابن الرفعة أنه مثلهما يحتمل على أنه مثلهما في بطلان صومهما) عبارة شرح الروض بعد كلام مهده فلا يجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرفعة اه وهو صريح في أن ابن الرفعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجدل المذكور فليتأمل وليراجع سم (قوله لامن جهة الصوم) قد يمنع اذ لولا الصوم لم يأت والاباحة مع نية الترخص لا تنافي أن الاثم من جهة الصوم فليتأمل جدا (قوله نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم

قيل هذا يحتز بقوله أتم به وفيه نظر فإنه آثم إذا لم ينو الترخص فترده على الضابط نعم يصح أن يحتز به عن جماع الصبي اه

ووجه اندفاعه ان ما قبل كذا محترزاً ثم به وما بعدها محترز بسبب الصوم ومن محترزاً ثم به قوله أيضاً (ولا على من ظن الليل) أي بقاءه فجامع
(فبان نهارة) وكذا ان لم يظن شيئاً ما سراً انه يجوز الاكل مع الشك آخر الليل بل لا كفارة هنا وان أم كان ظن الغر وبلا أمانة أو شك فيه
فجامع فبان نهارة لانه لم يقصد الهلك والكفارة نذر بالشبهة كالحذف لا نظراً لثملاً (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر آخر النهار الا باجتهاد

وكذا لا كفارة كذا كره
شرح لكن نظر غيره فيه لو
شك أنوى أم لا بجامع ثم
بان انه أنوى وان فسد صومه
وأم بجامع وهاتان قد
تردان على الضابط لان
الاثم فيهما من جهة الصوم
فان زيد فيه ولا شبهة كما
قدمته لم تردوا على من
نوى يوم الشك قضاء مثلاً ثم
جامع ثم ثبت انه من رمضان
وان صدق عليه الضابط لولا
ما بينت به مراد المتن بقولي
المذكور لانه هنا ثم من
حيث كونه من رمضان
لجهله به حال الوطء بل من
حيث غيره وهو نحو القضاء
في ظنه وما قيل ان هذا
تخرج لوقال عن رمضان
لانه منه لا عنه غير صحيح اذ
القضاء عنه لا منه مع انه
لا كفارة فيه نعم تخرج
بافساد الصوم يوم من رمضان
لانه اذا ثبت كونه من رمضان
بان انه ليس في صوم أصلاً
ما سراً انه لا يقبل غيره ومر
وجوب الكفارة فيما لو
طلع الفجر وهو جامع فعلم
واستدام مع انه لم يفسد
تنزيلاً لتوسع الاعتقاد منزلة
الافساد (ولا على من جامع
بعد الاكل ناسياً) للصوم
متعلق بالاكل (وظن انه
أفطر به) لاعتقاده انه غير

انه كان بالغاً عند الجماع لعدم اثمه ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفته حاله وقد يؤيد الاول مسئله ظن بقاء
الليل اه وكتب به ما مشه شيخنا الشو برى اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم
التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع عنه كما يمنع من الزنا فالوجوب الكفارة ولا تأيد فيما ذكره للفرق
الظاهر بين اباحة الاقدام وعدمه اه أقول فيه نظر أما أولاً فلان الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا اثم عليه من ظن
بقائه الليل بل هذا أنوى لعسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها وأما ثانياً فقرة
الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه
لشبهة وان حرم جماعه ع (قوله محترز بسبب الصوم) أي اذا المتبادر منه ان المراد بسبب الصوم وحده
والاثم هنا بسببه مع عدم نية الترخيص عبارة سم كان وجه ذلك أن المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرد
الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخيص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لولا ما
بينت الخ في المغنى الا قوله كذا كره الى أو شك وكذا في النهاية الا قوله أو شك فيه (قوله هنا) أي في الجماع
(قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المجتهد باصل براءة النية عنها عبارة سم كان المراد
بالشبهة هنا احتمال دخول الليل اه (قوله ما سراً الخ) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده النهاية
والغنى أيضاً (قوله وهاتان) أي مسئله ظن الغر وبلا أمانة أو شك ومثله الشك في النية (قوله على
الضابط) أي طرده مغنى (قوله كما قدمته) أي في شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمغنى على
قوله لو شك أنوى الخ (قوله مثلاً) أي أو نذراً أو كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويحجب عنه بانه مفطر
حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضاً لانتفاء نيته له تمامية ويأتي في الشرح مثله (قوله
ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسه بان ثبت أنه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب
الامساك والا فاعنه بسبب الامساك لا الصوم (قوله بقولي الخ) أي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقولي
بدل من قوله به وكان الواضح الاخصران يقال لولا بينت مراد المتن الخ (قوله هذه) أي مسئله يوم الشك
(قوله تخرج) أي من الضابط (قوله لانه) أي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) أي رمضان (قوله
اذا القضاء) أي قضاء رمضان سم (قوله مع أنه لا كفارة الخ) أي فلا يكفي في الاحترار من رمضان
بل يحتاج الى زيادة أداء مغنى (قوله ما سراً الخ) أي وانتي نيتك نهاية (قوله ومر) أي في أواخر فصل
المفطرات (قوله فعلم الخ) أي حاله عقب الطلوع (قوله تنزيلاً الخ) علة لوجوب الكفارة قول المتن (ولا على
من جامع) أي اعتمد مغنى قول المتن (بعد الاكل الخ) أي أو الجماع ناسياً (قوله متعلق) أي قوله ناسياً (وقوله
بالاكل) أي لا بجامع سم (قوله لاعتقاده الخ) تعليل لقول المتن (ولا على من جامع الخ) (قوله فعلية الكفارة)
أي جزمها بية ومغنى (قوله وهذا) أي من جامع بعد الاكل الخ (قوله بهذا) أي بعدم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جماع الصبي (قوله وما بعدها محترز بسبب الصوم) كان وجه ذلك ان المراد بكونه
بسبب الصوم كونه بمجرد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم حصل وان نوى الترخيص (قوله والكفارة نذراً
بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمده مر (قوله ثم
جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويحجب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان شرح مر
(قوله بقولي) أي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) أي قضاء رمضان (قوله مع أنه لا كفارة فيه) أي فلا
تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولو قال عنه (قوله متعلق) أي قوله ناسياً وقوله بالاكل أي لا بجامع (قوله

(٥٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) صائم (وان كان الاصح بطلان صومه) هذا الجماع كالجوامع طائفة

الليل فبان خلافه أما اذا لم يظن ذلك فعليه الكفارة اذا عذر له بوجه وهذا ان علم وجوب الامساك بعد الفطر خارج بسبب الصوم والا فإثم به
(ولا على من زنى ناسياً) للصوم لانه لم يأثم بسبب الصوم وعصى بهذا مع علمه من قوله السابق على ناس

ناسيا (قوله لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق سم (قوله وحديث لا تكرار الخ) أي لان
 ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى على أنه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أي للتنبية على
 ان اثمه للزنا للصوم (قوله مشاركتها الخ) أي لانه جافى ر واية هلكت وأما هلكت ولو وجب عليها لينتة
 نهاية (قوله كلام) أي في أوائل الفصل قول المتن (وفي قول عنه وعنهما) أي يلزمهما كفارة واحدة ويتحملها
 الزوج وعلى هذا قيل يجب كإقال المحاملي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها وقيل يجب كما
 قاله المتولي على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنهما ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي ومحل هذا القول اذا كانت زوجة كما يرشد اليه قوله على الزوج أما الموطوءة بالشبهة أو المانزى بها فلا
 يتحمل عنها قطعانها ية ومغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ومحل هذا في غير المتخيرة أما هي فلا
 كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله اذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة
 عليها قطعانها ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منهما من أصابها اذا لم يكونا من أهل الصيام فان كانا من أهل
 البيت كونهما معسرين أو مملوكين لم يلزم كل واحد صوم شهرين لأن العادة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل
 العرق أو الاطعام وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطمع فالاصح أنه يجزئ منهما الا ان تكثر أمة فانه لا يجزئ
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنونا لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج نسبي
 للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليهما من ذلك بطلانها بية أي مرة أو أمة زوجة أو غيرها عن قول
 المتن (وتلزم من انقرب برؤية الهلال) خرج به الحاشي والمتمم اذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان
 فلا كفارة عليهما ووجه بانهم عالم بدقنا بذلك دخول الشهر فاشبهاهما واحتجوا بشبهة عليه رمضان فاداه
 اجتهداه الى شهر فصامه وجامع فيه فانه لا كفارة عليه ع ش أي اذا لم يتحقق أنه من رمضان أخذما مما تقدم عن
 النهاية والعباب في أول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة الروض وشرحه فرع من رأى الهلال أي
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وان ردت شهادته فان جامع لزمته الكفارة ومتى رأى شوا الا وحده لزمه الفطر
 فان شهد ثم أفطر لم يعزروا ن ردت شهادته والابان أفطر ثم شهد برؤية سقطت شهادته وعزروا حقه اذا
 أفطر ان يخفيه أي الافطار والظاهر أنه على وجه النذب انتهت باختصار اه سم وفي النهاية والمغنى
 ماوافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعزروا واستشكاه الاذرى بان صدقه محتمل والعقوبة ثنرأبدون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بان الاحتياط لرمضان مع وجود

لانه مما يخفى ويصح كقوله
 أن يكون هذا مغرعا على
 الضعيف ان الناس يفسد
 صومه وحديث لا تكرار فيه
 بوجه (ولا مسافر أفطر بالزنا
 مترخصا) لان فطره جائز له
 واثمه للزنا للصوم فذكر
 الترخص لذلك والا فهو
 لا كفارة عليه وان لم ينو
 الترخص نظير ما مر في قوله
 وكذا بغيرها (والكفارة
 على الزوج عنه) دونها لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يامر
 بهما زوجة المجمع مع
 مشاركتها في السبب ولان
 صومها ناقص ككلم (وفي
 قول) تلزمه كفارة واحدة
 لكنهما تكون (عنه وعنهما)
 لمشاركتها في السبب ولهذا
 القول تغريب وتقييد ليس
 من غرضنا ذكره (وفي
 قول عليها كفارة أخرى)
 قياسا على الرجل (وتلزم)
 الكفارة (من انقرب برؤية
 الهلال وجامع في يومه)

لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق (قوله على الضعيف ان الناس يفسد صومه) عبارة الروضة
 ولو زنى المقيم ناسيا للصوم وقلنا الصوم يفسد بالجماع ناسيا فلا كفارة على الاصح لانه لم يأثم بسبب الصوم لانه
 ناسي له اه (قوله وحديث لا تكرار فيه بوجه) أي لان ما سبق مبنى على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبنى
 على أنه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنه وعنهما) قال الاسنوي أي يلزمها أيضا كفارة ولكن الزوج
 مكلف باخراج كفارة واحدة تقع عنه وعنهما بطريق التحمل قال وحكى في البحر عن هذا ثلاثة أوجه أحدها
 ما ذكرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يتحملها الزوج عنها وهذا هو مقتضى كلام الرافعي
 والثاني يجب كفارتان كما ذكرناه الا ان الزوج لا يتحمل فاذا أخرجها سقطت عنها وتصير كالدين المضمون
 والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يتحمل الزوج ما وجب عليها اه (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة
 أخرى) قال الاسنوي ومحل هذا القول اذا وطئت في القبل أما اذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في
 الكفاية وحكى الماوردي وجهها انه يجب على الزوج اخراج كفارتين واحدة عنه وأخرى عنها (تنبهان) *
 أحدهما ان يحمل القول الثاني والثالث اذا كانت المرأة صائمة ومكنت طائفة عالمة * الثاني ان فائدة القول
 الاول والثاني تظهر في مسائل منها لو كان الزوج مجنونا لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج
 ليس أهلا للتحمل ومنها اذا وطئت برزاً أو شبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لا يتبعها سبب
 التحمل وهو الزوجية اه كلام الاسنوي (قوله في المتن وتلزم من انقرب برؤية الهلال وجامع في يومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اهـ (قوله الصدق الضابط) الى قوله
وعدم ذكره الخ في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويلحق الى المتن (قوله لما امر أنه يلزمه الصوم الخ) يرد
عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الآن
يقال ان تصديق الراي أقوى من الاجتهاد لانه بتصديقه نزل منزلة الراي والراي متيقن فن صدقه مثله حكوا ولا
كذلك المجتهد ع ش قول المتن (وحدوث السفر الخ) أي ولو طوى بالنهاية ومغنى (قوله والردة) ينبغي وان
اتصل بها الجنون سم ويخالقه اطلاق قول الشارح الا في بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث
الجنون الخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطالعته مطاع باره فوجدتهم معيدين فعيد معهم كما
أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز انتمى ولو عاد قد سئل
الغروب الى البلد الاول فيتحبه وجوب الكفارة لانه بعوده اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه ولو لم يرد اليه لكن
ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين أنه حال الجناح كان في شوال
حقيقة شرعا وان لم يتخاض يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم
يكن قابلا للصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصبح صائما يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمقطر انتقل
لمحل مختلف المطاع وجددهم صياما أيضا ثم تبين ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز هذا الصوم أولا فيسه
نظر ولا يبعد الاول سم على شرح البهجة اه ع ش (قوله والموت) أي ولو بقتل نفسه كاهو ظاهر لانه بان
أنه لم يدرك زمن الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط
الاثم قال الناشري ينبغي أن لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطئ
زوجته طائنا اثم أجنبية وما ذكره ظاهر انتهى اه سم (قوله لانه يتبين بهما الخ) بقي ما لو شرب دواء ليل يعلم

عبارة الروض وشرحه فرع من رأى الهلال أي هلال رمضان وحده صام وجوبه وان ردت شهادته فان جامع
لزمه الكفارة ومتى رأى شوالا وحده لزمه الفطر فان شهد ثم أفطر لم يعزروا بردت شهادته والا بان أفطر ثم
شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا حقه اذا أفطر ان يخفيه أي الا فطر والظاهر أنه على جهة الندب اه
باختصار (قوله لما امر أنه يلزمه الصوم) رد عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه
لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن وحدوث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما يأتي أي ولو
بقتل نفسه كاهو ظاهر لانه بان أنه لم يدرك زمن الصوم بخلاف نظيره في لا كل ذا الرغيف غد الغمام الميم
ثم وتقوى بهما التزمه باختباره وبخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلادواء يعلم أنه يجنبه في النهار ثم أصبح
صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا لانه بتسببه فيسه
بمنزلة المتعمدي به نهارا فيه نظر وقد يقال لا أثر للتعدي قبل الوجوب وقد يدفع بان اليسل وقت الوجوب في
الحلقة بدليل الخطاطبة فيه بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر
أيضا سقوط الاثم قال الناشري ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما
اذا وطئ زوجته طائنا اثم أجنبية وما ذكره ظاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله
بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخلاف مطالعته بلده فوجدتهم
معيدين فعيد معهم كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز
اه ولو عاد قبل الغروب الى البلد الاول فيتحبه وجوب الكفارة لانه بعوده اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه وقد
أفسد صومه بالجماع ولو لم يبعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة
لانه تبين أنه حال الجناح كان في شوال حقيقة شرعا وان لم يتخاض يوم فيما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان
قضاءه ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم يكن قابلا للصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصبح صائما
يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بمقطر انتقل لمحل مختلف المطاع وجددهم صياما أيضا ثم تبين ثبوت شوال في حق
المحل الاول فهل يجوز هذا الصوم فيه نظر مر (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقي الخيض ولا يبعد

لصدق الضابط عليه باعتبار
ما عنده ويلحق به فيما يظهر
من أخبره من اعتقد صدقه
لما امر أنه يلزمه الصوم
كالراي (ومن جامع في يومين
لزمه كفارتان) لان كل يوم
عبادة مستقلة كسجنتين أو
سجات جامع في كل اما جماع
ثان أو أكثر في يوم واحد
فلا شيء فيه وان اختلفت
الموطآت لان الفساد لم
يتكرر (وحدوث السفر)
والردة (بعد الجماع لا يسقط
الكفارة) لانه كان من أهل
الوجوب حال الجماع (وكذا
المرض) أي حدوثه بعده
لا يسقطها (على المذهب)
لذلك فتحقق منه سجا هتك
الحرمية بخلاف حدوث
الجنون والموت لانه يتبين
بهماز وال أهلية الوجوب
من أول اليوم

فلم يكن من أهمل الوجوب حالة (٤٥٢) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الافساد على الصحيح) لأنه إذا لم يعد ر

فعبره أولى وروى أبو داود
أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بها الجماع (وهي) أي
الكفارة (عقوبة مؤمنة
فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا) كما
في الخبر السابق وسأني بيان
هذه الثلاثة وشروطها
وصفاتها في باب الكفارة
(فلو عجز عن الجميع استقرت)
مرتبة (في ذمته في الاظهر)
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر
الاعرابي أن يكفر بما دفعه
اليه مع اخباره له بعجزه فدل
على ثبوتها في الذمة حينئذ
وعدم ذكره له اما لفهمه
من كلامه كما تقرر وأولان
تاخير البيان الى وقت الحاجة
جائز (فاذا قدر على خصلته
فعلها) فور اوجوبه بالان كل
كفارة تعدى بسببها يجب
الفور فيها (والاصح ان له
العدول عن الصوم) الى
الاطعام (لشدة الغلظة) أي
الحاجة الى الوطء لثلايق
فيه أثناء الصوم فيحتاج
لاستنفاه وهو حرج شديد
وردد أنه صلى الله عليه وسلم
لأمر المكفر بالصوم قال
يا رسول الله وهل أتيت
الامن الصوم فامر به بالاطعام
(و) الاصح (انه لا يجوز
للقير) المكفر (صرف
كفارته الى عياله) كالزكاة
وقوله صلى الله عليه وسلم
للمجماع بعد ان أخبره بعجزه
فخاء له قدر الكفارة فاعطاه فقال يا رسول الله ما بين لايتها أهل بيت أحوج اليه منا أأطعمه أهلك يحتمل انه تصدق به
عليه أو ملكه اياه

أنه يجنبه في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصّل الجنون من ذلك النواقض هل تسقط الكفارة لما ذكره
الشارح من أولافيه نظر والقرب الأول لأنه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقي ما لو تعدى بالجنون
نهارا بعد الجماع كان ألقى نفسه من شاقه فجن بسببه هل تسقط الكفارة أولافيه نظر والقرب فيه أيضا سقوط
الكفارة لأنه وان تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه يجنبه نهارا عن أهلية الصوم وان اثم بالسبب
الذي صار به مجنونا عش وقوله والقرب فيه الخ تقدم عن سم أن نقافي حدوث الموت بفعله ما وافقه (قوله
من أهل الوجوب الخ) وإذا قلنا بوجوب الكفارة عليها فطر أعلم احيض أو نفاس أسقطها لان ذلك ينافي صحة
الصوم فهو كالجنون مغنى وقوله وإذا قلنا الخ أي على القول الثالث الماروقل المتن ويجب معها الخ) والواجب
على المقسد المذكور خمسة أشياء واحد عند الله تعالى وهي المعاقبة ان لم يتجاوز عنه وأربعة في الدنيا وهي
القضاء لذلك اليوم والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم كردى على بافضل قول المتن (فصيام
شهرين الخ) سيأتي في الكفارة أن الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول المتن (فاطعام ستين مسكينا) أي أو
فقير أو لو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له نهاية ومغنى
أي ويترك في الأول صوم بقية المدة وفي الثاني ما بقي من الاطعام ويقع له ما فعله من الصوم أو الاطعام نفسا
مطلقا عش (قوله السابق) أي في أول الفصل (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض وم
اه سم (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) أي ولان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز عنها العبد وقت وجوبها
فان كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على
وجه البذل كجزاء الصيد وفدية الحلق أم لا ككفارة الظهار واليمين والجماع ودم النكاح والقران
أسنى ومغنى (قوله فدل) أي ذلك الامر (قوله حينئذ) أي حين العجز (قوله وعدم ذكره) أي الاستقرار
(قوله الى وقت الحاجة) وهو وقت القدرة أسنى ومغنى قول المتن (فاذا قدر على خصلته الخ) وكلام التنبيه
يقضي أن الثابت في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي أنه احدى الخصال الثلاث
وانما تخبره وكلام الجمهور يقتضي أنها الكفارة وأنما سمرت في الذمة به صرح ابن دقيق العيد وهو
المعتمد ثم ان قدر على خصلته فعلها أو أكثر رتب أسنى ونهاية ومغنى قول المتن (لشدة الغلظة) بغين مجمعة
مضمومة ولا م ساكنة شدة الحاجة للنكاح نهاية ومغنى (قوله لثلايق فيه الخ) أي لان حرارة الصوم
وشدة الغلظة قد يفضيان به الى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنا فهم بالطلان
التابع وهو حرج شديد مغنى ونهاية (قوله كالزكاة) الى الباب في النهاية والمغنى (قوله ما بين لايتها) وهما
الحرثان أي الجبلان المحيطان بالدينيتو (قوله أهل بيت) مبتدأ خبره أخرج وبين لايتها حال ويجوز كون
ما حجازية أو تمسمية فعلى الأول أخرج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين الخ خبرا مقدما وأهل
بيت مبتدأ أو أخرج بالرفع على أنه صفة لأهل الخ ويجوز نصبه على أنه حال ويستوى على هذا الجازية
والتمسمية عش (قوله أطعمه اهلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله يحتمل الخ) خبره (قوله انه
تصدق به) أي والمراد أطعمه اهلك على وجه أنه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه مع بقاء الكفارة في ذمته

ان حدوث الجنون جثم لم يسقط القضاء لتعدي به ان لا يسقط الكفارة (قوله في المتن ويجب معها أي
الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويجب معها التعزير أيضا كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي
والبغوي وابن السلاط و ابن عبد السلام اه وقد يستشكل بأنه عليه الصلاة والسلام لم يعز الا عرابي
ولو عزره لنقل ولم ينقل لا يقال لعله انما يعزره لانه جاهل لا نأقول لو كان جاهلا لم تلزمه الكفارة وقد قررتم
دلالة الخبر على لزومه له مع فقده قولكم انما تلزم الجاهل فليتأمل الآن يقال للامام ترك التعزير في
حقوق الله تعالى اذا رأى ذلك فعليه عليه الصلاة والسلام رأى ذلك (قوله في المتن فصيام شهرين الخ) سيأتي
في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله مرتبة) أي على المعتمد كما بينه في شرح الروض وم (قوله

ليكفر به فلما أخبره بقوله أذن له في صومه لاهله اعلاما بان الكفارة انما تجب بالفاضل عن الكفاية أو انه تطوع بالكفر عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لاهله المكفر عنه وبما أخذ أصحابنا فقالوا (٤٥٢) يجوز له التطوع بالكفر عنه الغير

صرفها لاهله المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته الى عياله

* (باب صوم التطوع) *

وهو ما لم يفرض وللصوم من الفضائل والثبوت مالا يخصه الا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى اليه دون غيره من العبادات فقال

كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لي وأنا أجزئ به وأيضا فهو مع كونه من أعظم قواعد الاسلام بل أعظمها

عند جماعة لا يمكن أن يطلع عليه من غير إباحة لغير الله تعالى وما قيل ان التبعات لا تتعلق به برده من مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فيها

وبقي فيه سبعة وأربعون قولاً لا تخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه

محض فضل الله تعالى وانما الذي يؤخذ الاصل وهو

الحسنة الاولى لا غير وانما يتجه ان صحت ذلك عن الصادق

والاوجب الاخذ بعموم ما أخبر به من أخذ حسنة الظالم حتى اذا لم تسبق له

حسنة وضع عليه من سيئات الظالم فاذا وضع عليه سيئاته

فالولى أخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان السك

صار له ومحض الفضل جار في الاصل أيضا كما هو معتقد

أهل السنة (يسن صوم

شيخنا (قوله ليكفر به) أي وأمره بالتصدق به نهاية واسنى ومغنى (قوله أو أنه تطوع بالكفر عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج الى اذن سواه فصر النهاية والمغنى والاسنى على الاول (قوله وسوغ له صرفها لاهله) أي مع كون اهله ستمين مسكينين شيخنا عبارة النهاية نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الاهل ستمين مسكينين اه قال ع ش قوله مر فيجوز كون عدد الاهل أي لا يقيد كونهم ممن تلزمه مؤنتهم اه وبه يندفع قول ستمين مسكينين اه قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه أن كون اهله ستمين من أبعد البعده (قوله اعلاما الخ) وبعضهم أجاب بأنه خصوصية صلى الله عليه وسلم شيخنا (قوله بان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى بان لغير المكفر التطوع بالكفر عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيأكل هو وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السنجي والقاضي نقلا عن الصحاح وحاصل الاحتمالين الاولين أنه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان الصارف فيه انما هو الاجنبى المكفر مغنى ونهاية (قوله بقوله كفارته الخ) عبارة النهاية والمغنى بقوله وأنه لا يجوز للفقر صرف كفارته الى عياله اه وهي تقتضى أن الاحترار بقوله للفقر الخ لا بقوله كفارته الخ ولعلها أورد بصرى

* (باب صوم التطوع) *

(قوله وهو ما لم يفرض) عبارة غيره التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه (قوله لا يمكن أن يطلع الخ) ان أريد القطع به فسلم لانه يتوقف على الذبوهى أمر قلى الان هذا مشترك بينه وبين كل عبادة تتوقف على النية كالصلاة وان أريد مطلقا فمنوع لانا اذا رأينا شخصا تناول شيئا عند السحر ثم أمسك الى الغروب ثم تناول شيئا آخر فظن كونه صائما بصرى ولك أن تختار الشق الثانى وتحمل كلام الشارح على الشأن والغالب اذا ما صورده السيد البصرى من النوادر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المفطرات الباطنية (قوله وما قيل الخ) أي في توجيه الاضافة في الحديث المذكور (قوله ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله برده الخ) أقره المغنى واعتمده النهاية فقال والصحيح يتعلق الغرماء به كسائر الاعمال لغير الصحيحين وحينئذ فتخصيصه بكونه له لانه أبعد عن الربا من غيره اه (قوله أنه يؤخذ) أي الصوم (قوله مع جملة الاعمال) أي فروضها وسننها وما ضوعف منها ع ش (قوله فيها) أي التبعات (قوله وبقي فيها الخ) عبارة النهاية والمغنى واختلافوا في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً اه (قوله لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله عن الصادق) أي الشارع (قوله جار في الاصل أيضا) يعنى أن الاصل أيضا محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن أيضا المحافظة على صومهما نهاية قال ع ش رأيت بهما مش أن الشيخ الرملى أفتى بان صوم الاثنين أفضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه ان فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومما به وسائر أطواره اه (قوله وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال بعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر البها وفي ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف البها فلا تكرار بين الثانى والثالث وأما أصل التكرار فلا بد منه بصرى (قوله فالاول عرض اجمالى الخ) مقتضى صديقه أن الثانى والثالث لا جالى ولا تفصيلى

أو أنه تطوع بالكفر عنه) لا برده عليه قوله قبله أو ملكه ياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه لم يملك بعد ذلك أن يتطوع بالكفر عنه لانه قوله أو ملكه اياه ليس مقطوعا به بل هو احتمال أو أراد انه أراد ان ملكه بل يقطع بانه لم يوجد منه الا قوله تصدق بهذا من غير قباض له قبل قوله أطعمه أهلك فليأمل (قوله أو انه تطوع بالكفر عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج الى اذن (قوله وسوغ له صرفها لاهله) فيه ان كون اهله ستمين من أبعد البعده

* (باب صوم التطوع) *

الاثنين والخميس) للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاحب أن يعرض على وأنا ناصم أي تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالى باعتبار الاسبوع

والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث (٤٥٤) وفائدة تكرير ذلك اظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو رفع الملائكة لها

بالليل مرة وبالنهار مرة
وعدا الحلبي اعتبارا صومها
مكرر وهما شاذ وتسميتهما
بذلك يقتضي أن أول
الاسبوع الاحد ونقله ابن
عظيمة عن الاكبرين وناقضه
السهيلى فنقل عن العلماء
الا ابن جر بر أن أول السبت
وسباني بسط ذلك في النذر
(و) يسن بل يتأ كد صوم
تسع الحجة للغير الصحيح فيها
المقتضى لافضليتها على عشر
رمضان الاخير ولذا قيل به
لكنه غير صحيح لان المراد
أفضلها تعالى ما عدا رمضان
لحجة الاخير بانه سيد الشهور
مع ما تميز به من فضائل أخرى
وأيا فاختيار الفرض
لهذه والنفل لتلك أدل دليل
على تميز هذه فزعم أن هذه
أفضل من حيث الليالي لان
فيها ليلة القدر وتلك أفضل
من حيث الايام لان فيها يوم
عرفة غير صحيح وان أطلب
قائله في الاستدلال لانه
بما لا مقتنع فيه فضلا عن
دراسته وأكدها ناسعا
وهو يوم (عرفة) لغير حاج
ومسافر لانه يكفر السنة التي
هو فيها والتي بعدها كافي
خير مسلم وأخر الاول سلخ
الحجة وأول الثانية أول المحرم
الذي يلي ذلك جلائل خطاب
الشارع على عرفه في السنة
وهو ما ذكره والمكفر
الصغار الواقعة في السنتين
فان لم تكن له صغائر رفعت

دروجه أو وفي اقترباها واستكثارها وقول بجلي تخصيص الصغائر تحكم مردود وان سبقه الى نحو ابن المنذر بانه اجماع أهل
السنة وكذا يقال فيما ورد في الحج وغيره لذلك المستند لتصريح الاحاديث

لامدخل له في الثواب سم هذا الواسع مجرد بحث في مستند الاجماع والا فبعد ثبوت الاجماع لا يستغنى الفقه وان لم يعلم مستنده (قوله بذلك) نعمت للاحاديث والمشار اليه التكفير (قوله في كثير الخ) و (قوله بأنه الخ) متعلقان بالتصريح ويحتمل أن المشار اليه التخصيص وأن قوله بأنه يشترط الخ بذل من قوله بذلك (قوله وحديث الخ) جواب سؤال مقدر (قوله بل أشار بعضهم الخ) أي فلا يجوز الاستدلال به أصلاً حتى في الفضائل (قوله أما الحاج) إلى قوله لكن أن أجهده في النهاية والمعنى الاقوله وهو متجه إلى نعم (قوله فصوره خلاف الاولى الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن ينافي ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف الفطر ثم فإنه من مكملات مغفرة تلك الجمعة فقط شرح مر اه سم عبارة الكردى على بافضل ومال الامداد والنهاية إلى عدم زوال كونه خلاف الاولى أو مكروه بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) أي كونه مكروه (قوله لمن أخر وقوفه إلى الليل الخ) أي بان كان مقبلاً بمكة أو غيرهما وقصد ان يحضر عرفة ليلة العيد وسار بعد الغروب بجري (قوله ولم يكن مسافراً) أي بالنهار وقصد عرفة قليلاً ع ش قوله للمسافر والوجه أنه لا فرق بين طويل السفر وقصيره منها يتوابع قال سم قوله للمسافر أي ان أجهده الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في اتحافه عنه فلا يخالف ما قرره الاحكام من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به سم وعبارة النهاية والاسنى والمعنى وشرح بافضل واما للمسافر والمريض فيسن له ما فطره مطلقاً كما نص عليه الشافعي في الاملاء اه قال ع ش قوله مر مطلقاً كان معناه سواء كان حاجاً أو لا فإنه في قول الاذرى ان النص محمول على مسافر أجهده الصوم اه ولا يخالفه على هذين كلام التحفة وكلام الجع المذكور ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح لكن محله ان أجهده الصوم الخ ليس في نسخته من الشارح والا فالشارح هنا مصرح بما قرره وما قبله من الاتحاف لان قوله لكن الخ راجع للمسافر أيضاً (قوله لكن محله) أي النص (قوله قاله) أي قوله لكن محله ان أجهده الصوم (قوله من جل الزركشي) أي النص (قوله ويسن صوم ثامن الحجة الخ) أي فالثامن مطلوب من جهة الاحتياط لعرفة ومن جهة دخوله في العشر غير العيد كما أن صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين أسنى وشرح بافضل أي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم عرفة كردى قول المتن (وعاشوراء) ولا بأس بافراده شرح بافضل ونم اية وسم (قوله بالمد) إلى قوله وحيث يذيق الخ في النهاية والمعنى الاقوله وشذ إلى لانه وقوله أو يوم بعده (قوله وهو عاشر المحرم) ويسن التوسعة على النعال في يوم عاشوراء لم يوسع الله عليه السنة كلها كما في الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث أنه جربه فوجده كذلك كردى على بافضل عبارة المناوى في شرح الشمائل وورد من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعيفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها لبعض بل صحح بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطئ ابن الجوزى في حرمه بوضعه وأما ما شاع فيه من الصلاة والانفاق والخضاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال شارح موضوع مقترى قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعتها قتلة الحسين رضي الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك الخ) لقائل أن يقول هذا لا يقتضى التقييد فيما نحن فيه ونحوه لان جل المطلق على المقيد انما هو بطريق القياس كما تقر في الاصول والقياس لا مدخل له في الثواب مع أنه يتوقف على معرفة العلة وهي غير معلومة هنا فليتمأمل قوله في بعض الاحاديث ما احتجبت الكبراء هل معناه انهم اذا لم يحتجب لا يكفرون بشئ مطلقاً أو معناه انه لا يكفرون الكبراء بل يكفرون الصغار (قوله على انه يسن فطره للمسافر) أي ان أجهده الصوم كما نقله الاذرى ونقله الشارح في اتحافه عنه فلا يخالف ما قرره الاحكام من ان الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به (قوله للمسافر) قال في شرح العباب ويظهر انه لا فرق في المسافر بتفصيله المذكور بين ذي السفر الطويل والقصير اه (قوله في المتن وعاشوراء) كلامهم كالصريح في عدم كراهة افراده وهو الوجه الوجيه والحكمة المذكورة لا تنافي ذلك فليتمأمل (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل

بذلك في كثير من الاعمال المكفرة بأنه يشترط في تكفيرها اجتناب الكبائر وحديث تكفير الحج للتعبدات ضعيف عند الحفاظ بل أشار بعضهم إلى شدة ضعفه أما الحاج فيسن له فطره وان لم يضعفه الصوم عن الدعاء تأسا به صلى الله عليه وسلم فإنه وقف مفطراً وتقوى على الدعاء فصومة خلاف الاولى وقيل مكروه وجرى عليه في نكث التوبة وهو متجه لصحة النهي عنه نعم يسن صومه لمن أخر وقوفه إلى الليل أي ولم يكن مسافر النص الاملاء على انه يسن فطره للمسافر ومثله المريض لكن محله ان أجهده الصوم أي أتعبه وان لم يتضرر به قاله الاذرى وهو أولى من جل الزركشي له على من يضعفه الصوم ويسن صوم ثامن الحجة احتياطاً له (وعاشوراء) بالمد وهو عاشر المحرم وشذ من قال انه تأسع لانه يكفر السنة الماضية واه مسلم ولكون آخرها

ضعف أجر أهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه وهو عرقه ضعف ما شاركتهم فيه وهو هذا (وتاسوعاء) بالمد وهو تاسعة خبير مسلم لئن بقيت إلى
قال لا صوم من التاسع فات قبله والحكمة فيه مخالفة اليهود ومن صوم الحادي عشر أيضا (وأيام) الليالي (البياض) وهي الثالث عشر وتاليه
لحجة الامر بصومها والاحتياط (٤٥٦) صوم الثاني عشر معناه من الأوجه خلافا للجلال البلقيني أنه في الحجة يصوم السادس عشر أو يوم بعده

بالسنة الماضية سنته ووصفها بالماضية باعتبار بعضها الذي هو التسعة الأيام قبل عاشوراء أو المراد بها سنة
كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة آخرها تاسوعاء أو سنة آخرها سلخ الحجة فيه نظر سم ولعل الأقرب أن المراد
بها سنة كاملة قبله آخرها عاشوراء (قوله أهل الكتاب) يعني أمة موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه
(قوله خصصنا) بيننا المفعول من التخصيص (قوله هذا) أي عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة بالمعنى
الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر والمخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر أي فقط والاحتراز من
افراد بالصوم كل يوم الجمعة اه زاد النهاية وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطا لحصوله بالتاسع ولا يكونه
كل وسيلة للعاشر فلم يتأكد أمر حتى يطالب به احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما صر في
الحجة ذكره الغزالي اه وأقره سم (قوله ويسن صوم الحادي عشر الخ) أي نظير فيه رواء أحد وحصول
الاحتياط به وإن صام التاسع لأن الغلط قد يكون بالتقديم والتأخير شرح بأفضل وأسنى ونهاية ومعنى
(قوله والاحتياط صوم الثاني عشر الخ) أي للخروج من خلاف من قال أنه أول الثلاثة نهاية ومعنى وسم
(قوله أنه) أي مريد التطوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله بدل الثالث عشر)
أي لأن صومه من ذلك حرام نهاية ومعنى (قوله ولذلك حصل أصل السنة الخ) والحاصل كما أفاده السبكي
وغيره أنه يسن أن يصوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البياض فان صامها أتى بالسنتين نهاية ومعنى أي
سنة صوم الثلاثة تسعة صوم أيام البياض (قوله والشكر على ذلك) أي وليقع شكره على ذلك لأنه ينوي به
ذلك إذ ليس لنا صوم يسمى بذلك الاسم كأنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله خوفا الخ) أي
وظا بالكشف السواد نهاية ومعنى (قوله أولها السابع) أي والعشرون (قوله فتخرج سن صوم الأربعة
الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله عليها) أي القولين قول المتن (وسنة) بإثبات السماع حذف العدد ولغة
والاصح حذفها كجورد في الحديث نهاية ومعنى (قوله لانها مع صيام رمضان الخ) أي في كل سنة املوا صام
ستامن شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام السبت فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصمها فيها
تكون كعشرة أشهر ع ش وسم (قوله الفضل الآتي) أي ثواب صيام الدهر فرضا بلا مضاعفة (قوله
والمراد الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله ثواب الفرض) هذا خاص بمن صام رمضان وستمن شوال فن فاتة
رمضان ففصاه في شوال وصام السنة في البعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما أتى به شيخنا الشهاب

بدل الثالث عشر وحكمة
كونها ثلاثة أن الحسنة
بعشر أمثالها فصومها
كصوم الشهر كله ولذلك
حصل أصل السنة بصوم
ثلاثة من أي أيام الشهر
ونخصت هذه لتعميم لياليها
بالنور والمناسبات للعبادة
والشكر على ذلك ويتعسر
تعميم اليوم بعبادة غير
الصوم ويسن صوم أيام
السود خوفا وروية من
ظلمة الذنوب وهي السابع
أو الثامن والعشرون
وتاليه فان بدأ بالثامن
ونقص الشهر صام أول
اليه لاس: تغراق الظلمة
يلته أيضا وحينئذ يقع
صومه عن = ووه أول
الشهر أيضا فإنه يسن صوم
ثلاثة أول كل شهر
*) (تبينه) * من الواضح أن
من قال أولها السابع ينبغي
أن يقول اذاتم الشهر يسن
صوم الاخر خروجا من
خلاف الثاني ومن قال
الثامن يسن صوم السابع
احتياطاً فتخرج سن صوم
الأربعة الأخيرة اذاتم الشهر
عليها (وسنة) في نسخة
ست بلا تا على الحديث
وعليها فسوق حذفها حذف
المعدود (من شوال) لأنها
مع صيام رمضان أي جميعه
والالم يحصل الفضل الآتي وان أفطر لعذر كصيام الدهر رواء مسلم أي لأن الحسنة بعشر أمثالها كجاء مفسر في رواية
سندها حسن ولغظها صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أي مثل صيامها بلا مضاعفة نظير
ما قاله في خبره قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب الفرض والالم يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة

الرملي
سندها حسن ولغظها صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة أي مثل صيامها بلا مضاعفة نظير
ما قاله في خبره قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب الفرض والالم يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة

الرملي سم أقول ويفيده أيضا كلام الشارح والالم يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء
أو نذرا أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى تبعه البارزى
والاصفهانى والناشمى والفقهاء على بن صالح الحضرمى وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على
المطلوب لاسيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المعنى ما وافقه (قوله
غيرها) صفة ستة والضمير لستة شوال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أى نغلا (قوله ستة غيرها) أى غير ستة
شوال (قوله كذلك) أى مع رمضان كل سنة (قوله يحصل له الخ) أى ثواب صيام الدهر نغلا بلا مضاعفة (قوله
كصيامه نغلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نغلا سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه
(قوله وقضية) الى قوله الا فبين الخ فى المعنى والى قوله ولو فاته فى النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فورا) قديقال
هذا لا يمنع نذبهما وحصولها فى ضمن القضاء الغورى في ثاب علمها اذا قصدتها أيضا وأطلق وكذا يقال بالاولى
اذا كان فطر رمضان بعذر وما يأتى عن الجمع يمكن جعله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على قضاء
رمضان فلا ينافى حصوله معه سم وفي النهاية والمعنى ما وافقه قال الرشيدى يعنى يحصل له أصل سنة الصوم من
حيث كونه ستة شوال وان لم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أى من غير تعد) أى أمام تعدى فيحرم
لوجوب القضاء فورا والتطوع ينافيه أى استقلالا سم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أفتى بذلك
شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتده كغيره من أن الصوم فى شوال لقضاء أو غيره
يحصل به ما فواته مع ستة شوال أيضا وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنة بخلاف ما إذا
قصدتها أيضا وأطلق ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال اذا قصدتها أو
أطلق قوله فى الحديث أتبعه ستة من شوال لان ذكر التبعية إنما هو باعتبار من صام رمضان فى زمنه
لامطلقا سم وفي النهاية مثله الا قوله ويحتمل الخ (قوله لامن فاته صوم راتب الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب
الرملى ولا يخفى أن قضيته بل صريحه أن من فاته صوم يوم الخميس والاثنيين سن له قضاؤه وهو ظاهر لكنه أفتى
بأنه لا يسن وهو مناف لاثنيهما الاول فينبغى الأخذ باثنيهما الاول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد
أفضل) أى تحصل السنة بصومها متفرقة ولكن تتابعها واتصالها بيوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد)
كذا فى المعنى والنهاية (قوله على أنه لا يؤثر الخ) يظهر أن مراد المخالف أن اعتقاد المندوب واجبا محظورا فى

كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر الى قوله فذلك صيام السنة فالحاصل ان كل مرة سنة
(قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بصوم رمضان وستة من شوال فن فاته رمضان فقضاءه فى شوال
وصام الستة فى القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله كصيامه
نغلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نغلا اه (قوله وقضية المتن نذبهما الخ) وقضية قول
المحاملى كشيخنا الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بعذر
فينافى ما مر الا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على
من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فورا) قديقال هذا لا يمنع نذبهما وحصولها فى ضمن القضاء
الغورى في ثاب علمها اذا قصدتها أيضا وأطلق ولولا نذبهما ما أتيب عليها فليتمأمل وكذا يقال بالاولى اذا
كان فطر رمضان بعذر وما فى الحاشية الاخرى عن المحاملى يمكن جعله على أن المراد أنه يكره تقديم التطوع على
قضاء رمضان فلا ينافى حصوله معه (قوله أى من غير تعد) أى أمام تعدى فيحرم لوجوب القضاء فورا
والتطوع ينافيه أى استقلالا سم (قوله سن له صوم ست من القعدة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واعترض
عليه فيه بأنه لا يأتى على ما اعتده كغيره من ان الصوم فى شوال لقضاء أو غيره يحصل به ما فواته مع ستة شوال
أيضا وقد يجاب بحمل ما أفتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنة بخلاف ما إذا قصدتها أيضا وأطلق
ويحتمل أن مراده أن الاكمل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لان من فاته صوم راتب يسن له
قضاؤه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى حكاه وتعاليلا ولا يخفى ان قضية هذا التعاليل بل صريحه ان من فاته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر
لما تقرر فلا تنبى تلك الا
بذلك وحاصله أن من صامها
مع رمضان كل سنة تكون
كصيام الدهر فرضا بلا
مضاعفة ومن صام ستة غيرها
كذلك تكون كصيامه نغلا
بلا مضاعفة كالأصوم ثلاثة
من كل شهر تحصله أيضا
وقضية المتن نذبهما حتى بان
أفطر رمضان وهو كذلك الا
فحين تعدى بفطره لأنه يلزمه
القضاء فورا بل قال جمع
متقدمون يكره ان عليه
قضاء رمضان أى من غير
تعد تطوع بصوم ولو فاته
رمضان فصام عنه شوالا
سن له صوم ست من القعدة
لان من فاته صوم راتب
يسن له قضاؤه ومضى بحث
النسبة عن المجموع وغيره فى
اشترائط التعيين فى هذه
الروايات ما ينبغى مراجعته
(وتتابعها) عقب العيد
(أفضل) مبادرة للعبادة
وايها العائنة وجوبها
ممنوع على أنه لا يؤثر
اعتقاد الوجوب بالندب
لا يفسده بل يؤثر

(ويكره أفراد الجمعة) يوم الخميس (٤٥٨) الصحيحين بالنهي عنه الآن يصوم يوم قبله أو يوم بعده وعلمته الضعيف به بما يتميز به من العبادات

حسد ذاته وإن يؤثر في محنته بصري (قوله بالصوم) إلى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغنى (قوله وعلمته الضعيف الخ) يؤخذ من ذلك أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لأمراض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم مما يأتي في النذور ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الإفراذ بالجمعة نهاية (قوله غيب) أي يوم الجمعة (قوله وأما زالت الكراهة الخ) أي كراهة إفراذ كل من الأيام الثلاثة نهاية وشرح بافضل (قوله ضم غيره إليه) المتبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله إذا وافق عادة) أي كان كان يصوم يوما ويفطر يوما أو وافق يوم صومه يوم الجمعة نهاية ومعنى وإيعاب (قوله أو نذر الخ) وكذا إذا وافق يوم اطلب صومه في نفسه كما عاشر راء أو عرفة ونصف شعبان نهاية وسم (قوله أو قضاء) أي أو كفارة نهاية وشرح بافضل (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله وفي الغرض) أي الشامل للقضاء والنذر والكفارة (قوله ما يقع فيه) أي في يوم الجمعة من نحو موافقة العادة (قوله من صومه الخ) قال النهاية بعد كلام وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة إفراذه بين من يريد اعتكافه وغيره كما أتى بذلك الواو الموحدة الله تعالى ولا راي خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لان شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة اه وفي الامداد والإيعاب والفج والاعتكاف مثله وهذا لا يخالف ما في التحفة لغيره منه كرهى على بافضل (قوله لان كلامه في غير التخصيص) قضيته أن الإفراذ هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر إذ المتبادر أن مراد الشارح أن كلامنا في اعتكاف أيام مشبهة على يوم الجمعة (قوله بغير ما ذكر في الجمعة) أي ما وافق عادة أو نعو عاشوراء أو نذر أو قضاء أو كفارة (قوله للخبر المذكور) أي بقوله السابق تنافا وفي الغرض في السبت عبارة المغنى لحجب لا تصوموا يوم السبت الا فيها افترض عليكم واه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين اه (قوله امسالك) أي عن الفطرات (قوله أي عن الاشتغال الخ) فيه نظر إذ لا يتكر رحد الاوسط على هذا التفسير (قوله أو تعظيم الخ) عطف على امسالك (قوله ومن ثم) إلى قوله انتهى في المغنى الا قوله قيل (قوله كره افراد الاحد الخ) بقى ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا والسبت والاحد معاً صام الاول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنتفى الكراهة أو لا فيه نظر والا قرب الثاني إذ لا يشترط لكراهة الإفراذ قصد قبل الصوم وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصد أو لا عس وهذا يخالف لما في الإيعاب عن المجموع عبارة قال في المجموع وينبغي أن العزم على وصله بما بعده يدفع كراهة إفراذه إذا طرأ له عدم صوم ما بعده ولو لغير عذر والالزم الحكم بكراهة الفعل بعد بدائه قضائه لا تنقضاء حال النبلس به مادام عازماً على صوم ما بعده وهو بعد اه (قوله ومن ثم روى النسائي الخ) عبارة المغنى وحصل على هـ ذمار روى النسائي الخ أي على الجمع (قوله يوم الخميس والاثنين سن له قضاء وهو ظاهر ويؤيده نظيره من راتب نفل الصلاة لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن صومه كسبائى عنه في الحاشية وهو مناف لافقائه الاول خصوصاً ما ذكره فيه من التعليل فينبغي الأخذ بافتائه الاول ثم يحمل صوم ستم من القعدة عن ستة شوال إذا صرف صوم شوال عنها ما لو قصرها به أيضاً وأطاق أنها لا تحصل كافي نظيره من التحية لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدها أو أطلق قوله في الحديث أتبعه ستاً من شوال لأن ذكر التبعية إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه لا مطلقاً (قوله في المتن ويكره افراد الجمعة) أي وإن أراد اعتكافه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولا راي خلاف مانع الاعتكاف مع الفطر لان من شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة شرح مر (قوله وإنما زالت الكراهة ضم غيره إليه) المتبادر أن المراد الضم على وجه الاتصال وقوله وافق عادة الخ ينبغي أن يشمل موافقة العادة وما ذكره معهما إذا اطلب صومه في نفسه كيوم النصف من شعبان فإذا وافق يوم جمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخصص النهي عن صوم الجمعة بالامر بصوم يوم النصف وقد يقال بين الأمرين المذكورين عموم وخصوص من وجه فإذا خصصنا عموم كل بخصوص الآخر تعارض في يوم الجمعة إذا وافق يوم النصف فحتاج للترجيح وقد رجح المنع لانه الاحتياط وقد رجح خلافه لان الأصل في العبادة طهارتها وعدم المنع منها (قوله لان كلامنا في غير التخصيص) قضيته أن الإفراذ هنا لا يستلزم التخصيص

الكثيرة الغالبة له مع كونه يوم عيد والنظر إلى الضعف فيها قال بسبح ونقل عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن برده مامر من نذب فطر عرفة ولو لم يكن لم يضعف به ولو جهان من شأن الصوم الضعيف وأما زالت الكراهة ضم غيره إليه كما صرح به النسيب وبصومه إذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صرح به الخبر في العادة هنا وفي الغرض في السبت لان صوم المصوم إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما المصنف خروجه من خلاف من أبطل اعتكاف الفطر وقول الأذري يكره تخصيصه بالاعتكاف كالصوم وصلاته يسلمه لا بد لان كلامنا في غير التخصيص (وأفراد السبت) بغير ما ذكر في الجمعة للخبر المذكور وعلمته أن الصوم امسالك وتخصيصه بالامسالك أي عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو تعظيم فيشبهه تعظيم اليهود له ولو بالفطر ومن ثم كرهه افراد الاحد الاسباب أيضاً لان النصارى تعظمه بخلاف ما لو جمعهم لان أحد الم يقل بتعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي أنه صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت والاحد وكان يقول انهما يوم عيد للمشركين

فاجب أن أحالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد
أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الإفراد سم (قوله إذا ضم مكر ومكروه الخ) قد يقال المكروه هو
الأفراد لا نفس الصوم ومع الضم لا أفراد فلا يس فيه ضم مكر ومكروه بصري ولعل لهذا ذكره الشارح
بصيغة التمر يض قول المتن (وصوم الدهر) * (فائدة) * قال ابن سبويه الدهر الابد الممدود والجمع ادهر
ودهور. اما قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فعنه أن ما صابك من الدهر فان الله تعالى
هو فاعله ليس الدهر فاذا نسبت به الدهر فكذلك اردت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العبد
والشريق) أي اما صوم العبدين وأيام التشريق أو شيء منها فإم كراهية نهاية وغنى قول المتن (مكروه الخ)
ظاهرة وان كان الضرر مجباً للتييم وفيه تغاير لا نه يحرم صوم رمضان مع ذلك فاعل المراد بالضرر وهما مادون
ذلك فراجعهم قليوبى (وقوله لا نه يحرم الخ) هذا على مرضى الشارح خلافاً للنهاية والغنى وشيخ الاسلام فان
المحرم عندهم انما هو خوف الهلاك فقط كمر (قوله ولو مندوبا) وقال للنهاية والغنى (قوله كل الليل) الاولى
اما تكبير الليل أو جمعه (قوله لخبر الصحيين الخ) قال للنهاية والغنى والاسنى لم يصح من قوله صلى الله عليه
وسلم لا يدرى الداء ما فعل ذلك فتبذلت أم الدرداء ان لم يك ذلك حقوا ولا هلك عليك ذكراً ولا جسدك عليك
حقاً فصرم وأفطر وقم ونم وأت أهلك وأعط كل ذي حق حقه وخبر لا صام من صام الابد محمول على من صام
العبدين وأيام التشريق أو شيئاً منها اه قول المتن (ومستحب لغيره) هذا هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين
والرؤس والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر ان عقد نذره لم يكن مكر وهما كما
قاله السبكي نهاية وغنى قال ع ش وحيث انعقد نذره ولو طرأ عليه ما يشق معه الصوم أو ترتب عليه فوت حق
أو نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والاقرب الاول لخبره عن فعل
ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصريح به قول الشارح مر السابق بعد قول المصنف والظاهر
وجوب ابد على من افطر الخ ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه اه (قوله
من صام يوماً الخ) أي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (قوله وعقد تسعين) قال
الحلي هو ان يرفع الاجهام ويجعل السبابة داخلية تحت مطبوعة جدا ع ش عبارة البخيري والتسعين كناية
عن عقد السبابة لان كل عقدة ثلاثين اه (قوله أو لا يكون له الخ) لا يظهر مغايرته لما قبله من كل وجه (قوله
والخبر الاول محمول الخ) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيين الخ (قوله خبرهما أفضل لصيام الخ)
وفيه أيضاً أفضل من ذلك نهاية وغنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) وظاهر كلامهم أيضاً ان من فعله فوافق
صومه يوماً يكره اذا فراده بالصوم كالسبت يكون صومه أفضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية
والغنى ما يوافق (قوله يوماً يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه أن
صومه أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر أنه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
ليست مؤكدة كتأكد صيام هذه الايام سم (قوله لكن بحث بعضهم الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم
على جوقضية اطلاق الشارح مر أي والغنى موافقة الاول ع ش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي
كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نهاية
ومعنى (قوله الا تسبوا) أي أما التطوع بالجمع أو العمرة فيجب اتمامها لمخالفتها غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله فاجب أن أحالفهم) السابق إلى الفهم حصول المخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة
أفراد أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد (قوله وظاهر كلامهم ان من فعله الخ) أقول ظاهر
كلامهم أيضاً أن من فعله فوافق صومه يوماً يكره افراده بالصوم كالسبت يكون صومه أفضل لئتم له صوم يوم
وفطر يوم (قوله يوماً يسن صومه) يدخل فيه نحو عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وفيه نظر والمتجه أن صومه
أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف ستة شوال فالظاهر أنه لا يطلب موالاتها فان موالاتها
ليست مؤكدة كتأكد صيام هذه الايام سم (قوله لكن بحث بعضهم الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله

وذكر العلم غيرهما منهما بالاولى (فانه قطعهما) للخبر الصحيح الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر وقيس به الصلاة وغيره فاقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم محله في الغرض (٤٦٠) ثم ان قطع غير مذكرة والا كان شق على الضيف والمضيف صومه لم يكره بل يسن ويشاب

على ما مضى ككل قطع لغرض أو قبل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أي لا يلزمه والاحرم الخروج نعم يسن خروج من خلاف من أوجبه وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين أن تفطر بقضاء وبين أن تتم صومها (ومن تلبس بقضاء لواجب حرم عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) وأفطر يوم الشك كما مر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تدار كالأروطة الاثم أو التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض من شرع في أداء فرض أول وقته نعم مرانه متى ضاق الوقت بان لم يبق من شعبان الا ما سيع الغرض وجب الفور وان فات بعذر وانما لم يجز هنا ظهير وجبه في الصلاة انه يجب الفور في قضائها مطلقا لان قضاء الصوم ينتهي الى حالة يتضيق فيها ويجب فعله فيها فوراً كما تقرر فصار مؤقناً كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا أمده وأيضاً الصلاة لا يسقط فعلها أداء بعذر نحو مرض وسفر بخلاف انصوم فضيق في قضائها لم

وان فسد اوال كفاوة بالمساج نهاية والمغنى قال ع ش قوله مر أما التطوع بالحج الخ أي بان كان الغافل له ما عسدا أو صيدا وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي اه (قوله وذكر) أي خص تطوع الصوم وتطوع الصلاة بالذكر (قوله أمر نفسه) هو باراء وروى بالنون أيضاً شيخنا الشوبري (قوله ان شاء صام) أي أتم صومه سم على البهجة ع ش (قوله ثم ان قطع) الى قوله وروى أبو داود في النهاية والمغنى (قوله ثم ان قطع الحج) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض آخرها ببعض وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فهل المراد بقطعه الاعراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتصافه أو المراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود عليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوباً كرد السلام واجابة المؤذن ع ش (قوله كان شق على الضيف الخ) أي أو على أحد أبويه ومن العذر ما لو احتاج للسعي في أمر ديني ولا يتم له كلاله الا بالقطع فلا يصح عداؤه أفضل حينئذ ومن اعتاد الصوم تطوع فزفت اليه امر أسن له تركه أيام الزفاف كما ذكره الماوردي اعاب (قوله على الضيف الخ) أي المسلم شو برى اه بجبري (قوله لم يكره) أي اما اذا لم يشق ذلك على أحدهما فالأفضل عدم القطع كفي المجموع اعاب ومغنى ونهاية (قوله ويشاب على ما مضى) أي ثواب بعض العبادة التي بطأت ع ش (قوله نعم يسن خروج الخ) أمان فاته وله عادة بصيامه كالائنين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة على ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لكنه معارض بما مر من اقتائه بقضاء من القعدة عن ست من شوال معللة بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا أي ما مر من اقتائه باستحباب القضاء هو الواجب منه نهاية وسم وتقدم في الشرح اعتداده وقال ع ش وهو المعتمد اه لكن المغنى اعتد افتاءه بعدم سن القضاء (قوله وروى أبو داود الخ) الانسب تقديمه على قوله نعم يسن الخ (قوله أن أم هانئ) بكسر النون وبالهمزة آخره مع التنوين وانما هنا اختصت برماوى اه بجبري (قوله لواجب) الى قوله وانما لم يجز في النهاية والمغنى (قوله أو أفطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النسبة فان المصريح به في المجموع أن قضاءه على التراخي بخلاف نهاية ومغنى وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله تدار كالأروطة الاثم) أي وبه يفارق جواز قطع أداء رمضان بالسفر ومثله أداء النذر كما هو ظاهر سم (قوله أو التقصير الخ) راجع ليوم الشك (قوله وان فات بعذر) أي فيستثنى مما دال عليه قول المصنف بان لم يكن الخ من أن ما لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور سم (قوله هنا) أي في الصوم (قوله مطلقاً) أي تعدى فوتها أولاً (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم مراخ (قوله كل فرض الخ) أي كالصلاة والحج ع ش (قوله أو يفوت وجوبه الخ) أي كاعتكاف مندور في زمن معين وقد يقال ان هذا داخل فيما قبل اه (قوله بخلاف نحو قراءة الخ) فيه أنه داخل في قوله كل فرض عني الخ (قوله وكذا فرض كفاية الخ) أي يحرم قطعه (قوله أو صلاة جنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنهما من هذه حرمة الميت ويؤخذ منه أن غير الصلاة مما يتعلق به حكمه ودفنه يجب بالشرع ونحوه ويتبع الاعراض عنه بعسده وهو ظاهر نعم يتجه جواز الاعراض بعذر نحو تعب الحامل أو الحافر فتركه لغيره ونحو تركه لمن قصد التبرك بذلك من المقاصد المحرمة للترك عن

نعم يسن خروج من خلاف من أوجبه) أمان فاته وله عادة بصيامه كالأئنين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة كذا أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو مخالف لما تقدم عنه في ستة شوال فليتأمل وقوله لفقد العلة المذكورة أي قوله خروج من خلاف من أوجبه لان خلافه فن قطعها بعد التلبس به لافين تركه ابتداء أيضاً (قوله أو أفطر يوم الشك الخ) بخلاف من نسي النسبة فان المصريح به في المجموع ان قضاءه على التراخي بلا خلاف شرح مر (قوله ولو بعذر كسفر) كذا في الروض لكن في الانوار خلافه وقد تقدم في الحاشية عند قوله والمسافر سفر اطو ولا يصحاح (قوله تدار كالأروطة الاثم) به يفارق جواز قطع أداء رمضان بالسفر ومثله أداء النذر كما هو ظاهر (قوله وان فات بعذر) أي فيستثنى مما دال عليه بان لم يكن تعدى

هـ تلك الجريمة فتأمل شو برى اه بجبري (قوله قطع) أى فرض الكفاية (قوله وهو ضعيف) أى ما جرى عليه الجمع (قوله ويحرم) إلى الكتاب في النهاية والمعنى الاقوله أو قضاء موسعا (قوله ويحرم على الزوجة الخ) فالوصامت بغير اذنه صح وإن كان حراما كالصلاة في دار مغصوبة وسياق في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليه الماصوم مضافا غيبة زوجه عن بلد هاجرا فخر قطعها وانما لم يحزم صومها بغير اذنه مع حضوره نظرا لجوار افساده عليه لان الصوم بهاب عادة فيمنعه التمتع ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامة لمباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كلختها والعبدان تضر بالصوم التطوع لضعف أو لغيره لم يحزم الا باذن السيد والاجاز ذكره في المجموع وغيره نهاية ومعنى وايعاب قال ع ش قوله مر صح أى وتتاب عليه وقوله مر عدم حرمة صوم الخ أى بغير اذنه وقوله مر نحو عاشوراء أى مما لا يكثر وقوعه كعرفه وقوله مر مع حضوره أى ولو جرت عادته بان يغيب عنهم أول النهار إلى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطوره في بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله مر صلاة التطوع ظاهره وان كثر ما توت به لان الصلاة من شأنها قصر زمنها وقوله مر والامة لمباحة الخ أى التي أعدها للتمتع بان تسرى بها اامة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظن ارادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم اه ع ش (قوله أو قضاء موسعا) سكنت عنه النهاية والمغنى وقال ع ش قوله مر ان تصوم تطوعا خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو لنذر مطلق لم ياذن فيه اه (قوله وزوجه الخ) أى الذي يتأتى به استمتاع ولو بغير وطء ومرا أن الامام اذا أمر بصوم الاستسقاء وجب وظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وعليه فليس للزوج المنع حينئذ ايعاب (قوله كما يأتي) أى في النفقات * (خاتمة) * أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وهى ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب وأفضلها الحرم ثم رجب خروجا من خلاف من فضله على الأشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله ونحوه كان يصوم شعبان الا قليلا قال العلماء اللفظ الثانى مفسر للأول فامرا ديكاه غالبه وانما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم فى شعبان مع كون الحرم أفضل منه لانه كانت تعرض له فيه أعذار تمنعه من كثار الصوم فيه أوله لم يعلم فضل الحرم الا فى آخر حياته قبل التمكن من صومه وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان قال العلماء وانما لم يستكمل ذلك ثلاثين وجوبه نهاية ومعنى وكذا فى ايعاب الا أنه مال الى تقديم ذى الحجة على رجب وفيه أيضا روى أبو داود وغيره صم من الحرم واترك وانما أمر الخياط بالترك لانه كان يشق عليه اكثار الصوم كجاء التصريح به فى أول الحديث أما من لا يشق عليه فصوم جميعها فضيلة ومن ثم قال الجرحانى وغيره يندب صوم الأشهر الحرم كلها اه *

(قوله هو لغة) الى قول المتن وانما يصح في النهاية الاقوله وفى رواية وما تتأخر وقوله واختار الى ويسن وقوله وشذالى وعلامتها ما أنه عليه وكذا فى المعنى الاقوله والتي يفرق الى وعلامتها (قوله لزوم الشئ)

بالفطر من ان مال لم يتعد بفطره لا يجب فيه الفور (قوله لان كل مسألة مستقلة برأسها) قضيتها تحريم قطع المسئلة الواحدة وفيه كلام فى حاشية جمع الجوامع للكمال فراجع (قوله ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعا) عبارة شرح الروض ويحرم على امرأة صوم نقل مطلق ثم قال ويلحق به فى ذلك صلاة نفل مطلق ويحتمل خلافا لقصر زمنها وسياق في النفقات أنه لا يحرم عليها صوم عرفة وعاشوراء وعبارة شرح العباب وسياق في النفقات حكم صوم الحائلة ومنه أنه يحرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفة وعاشوراء بغير اذن حليلها الحاضر بالبلد الى أن قال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اه (قوله ويحرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامة ان مباحة لسيدها كالزوجة وغير المباحة كلختها والعبدان تضر بالصوم التطوع لضعف أو غيره لم يحزم الا باذن السيد والاجاز ذكره فى المجموع وغيره اه والله أعلم *

قطعه مطلقا الا لاشتغال
بالعلم لان كل مسألة مستقلة
برأسها وصلاة الجماعة لانها
وقعت صفة تابعة وهو
ضعيف وان أطال التاج
السبكي فى الانتصار له والا
لزم حرمة قطع الحرف
والضائع ولا قائل به ويحرم
على الزوجة ان تصوم
تطوعا أو قضاء موسعا
وروجهما حاضر الا باذنه
أو علم رضاه كما يأتى
(كتاب الاعتكاف)
هو لغة لزوم الشئ ولو شرا
وشرا

(كتاب الاعتكاف) *

مكث مخصوص على وجهه (٤٦٢) والاصل فيه الحجاب والسنتوا جماع الامته وهو من الشرائع القديمة وأركانه اربعة مختلف

أي بلازمته نهاية ومعنى (قوله مكث مخصوص الخ) أي لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر عن الجنابة والخبث والغاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم من نهاية (قوله وهو من الشرائع القديمة) أي لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والعاكفين نهاية ومعنى قول المتن (مستحب) أي سنة مؤكدة نهاية قول المتن (كل وقت) أي في رمضان وغيره من نهاية ومعنى أي حتى في أوقات الكراهة وإن تحررها ع ش وشيخنا (قوله داوم عليه الخ) أي ثم اعتكف أزواجه من بعده نهاية ومعنى (قوله قالوا) أي العلماء (وحكمته) أي حكمته أفضلية الاعتكاف في العشر المذكور ومعنى نهاية قول المتن (طلب ليلة القدر) أي فيحييها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء ويستحب أن يذكر فيها من قول اللهم انك تغفر عاف عي معنى (قوله والفصل) عطف تفسير (قوله أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لتسميتها بالقدر (قوله المختصة الخ) صفة اليلة (قوله به) أي بالعشر الأخير معنى (قوله والتي الخ) عطف على المختصة (قوله فهي أفضل ليلة إلى السنة) أي في حقنا لكن بعد ليلة المولد الشر يفيد إلى ليلة القدر ليلة الأسراء ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان وأما بقية الليلة فهي مستوية والليل أفضل من النهار وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا فضل ليلة الأسراء والمعراج لأنه رأى به فيها شيخنا (قوله تصد بيقاها) أي بأنها حق وطاعة (واحتسابا) أي طلبا لرضا الله ونوابه لا رياء وسعته وأصبحها على المفعول له أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهم حالان متداخلان أو مترادفان شيخنا الزبدي اه ع ش (قوله حتى ينقضي شهر رمضان الخ) أي لا يتم له ذلك إلا بجملة جميع الشهر ع ش (قوله وقدم هذا) أي ندب الامة ككاف في العشر الاواخر (قوله وهنأندبه الخ) أي وذكر هنأندبه الخ فلا تكرر قال المغني وأعادها لذكر حكمته الامة ككاف في العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره اه (قوله وإن أظفر لعذر) لعل التقييد ليس لخراج غيره بل لدفع توهم عدم الدب عند الأظفار لعذر لمكان العذر سم (قوله والمذهب الخ) وفي القديم أرجاها ليلة الأدي أو ثلاث أو سبع وعشرين ثم بقية الاوتار ثم اشتماع العشر الاواخر قال ابن عر وجماعة منهم في جميع الشهر ونحصرها بعض العلماء بأوتار العشر الاواخر وبعضهم بأشباعه وقال ابن عباس وأبي هي ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولاً معنى (قوله أنها تلزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتمل أنها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم فإذا كانت ليلة القدر عندنا نهار الغير تأخرت الاجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ويختتم لزمه الوقت واحد وان كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة لآخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى الليل عند كل منهما أخذاً بما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب ع ش قول المتن (ليلة الحادي والعشرين أو الثالث الخ) هذا من المختصر والاكثر ون على أن ميله إلى أنها ليلة الحادي والعشرين لأنه من نهاية ومعنى قال شيخنا وابن عباس أنهم ليلة السابع والعشرين أشد من قوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر إلى سلام هي فإن كانت هي السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي كناية عن ليلة القدر وعلمه العمل في الأعمار والأعمار وهو مذهب أكثر أهل العلم اه (قوله أرجاها) أي في الزمان (قوله وأنه يستجد الخ) أي وأرى أنه الخ (قوله واختار إلى قوله ويسن في المغني) (قوله أنهم لا تلزم ليلة بعينها) وعليه جرى الصوفية وذكر ذلك صاحب طائفة نظامهم بعضهم بقوله

وانا جعنا ان نصم يوم جمعة * ففي تاسع العشر من خذ ليلة القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا * فخادي وعشرين من العشرة بلا عذر

(قوله أي تصد بيقاها) هل المراد التصديق بشوئها في نفسها أو المراد التصديق بأن تلك الليلة التي قاما هي ليلة القدر فيمنظر (قوله وإن أظفر لعذر) لعل التقييد بالعذر ليس لخراج غيره بل لدفع توهم عدم الدب

واعتكف فيه وليت ونية (هو مستحب كل وقت) اجساعاً (و) (في العشر الاواخر من رمضان أفضل) منه في غيرهما ولو بقيت رمضان لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليه إلى وفاته قالوا وحكمته أنه (تغلب ليلة القدر) أي الحكم والفصل أو الشرف المختصة به عندنا وعداً كثرة العلماء التي هي خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة قدر فهي أفضل ليل إلى السنة ومن ثم صم من قام ليلة القدر إيماناً أي تصديقاً بها واحتساباً أي لواجب عند الله تعالى غفرته ما تقدم من شئبه وفي رواية ومات آخر وروى البيهقي خبر من صلى لغيره والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر حظاً وافراً وخبر من شهد العشاء الاخر في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وقدم هذا في سنن الصوم ليس من نذبه للصوم وهذا نذبه في نفسه وإن أظفر لعذر والمذهب أنها تلزم ليلة بعينها من ليل إلى العشر وأرجاها الاوتار (وميل الشافعي رضي الله عنه إلى أنها) أي تلك اليلة المعينة (ليلة الحادي والعشرين أو ليلة الثالث والعشرين)

لأنه صلى الله عليه وسلم أرجاها في ليلة وترته وأنه سجد صحتها في ما عوطين فكان ذلك ليلة الحادي والعشرين وكافي الصحيحين وليلة الثالث والعشرين كافي مسلم واختار جميع أنها لا تلزم ليلة بعينها من العشر الاواخر

(في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر وعبرة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد الخ والاستغاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدث بنى انتهت اه ع ش أقول ويصرح بما استظهره أيضا قول النهاية لا في قبيل قول المصنف والجامع أولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجد فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه والا فقصده فقط اه (قوله ان كانت) الى قوله ويؤخذ في النهاية والغنى (قوله سواء سطحه الخ) * (فرع) * شجرة أصلها بالمسجد واغصانها خارجة هل يصح الاعتكاف على الاغصان أولا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجا واغصانها داخله فغيبه نظر ويتجه الصحة أيضا أخذ من صريح كلام سم على سج في باب الحج بعد قول المصنف واجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يقيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين ع ش واعتاده شيخنا وقوله والذي يتجه الصحة ظاهر إطلاقه ولو كان الاغصان في هوا ملك غيره وفيه وقفة فلا يرجع (قوله وروشنه) وكذا هو أثر شيخنا (قوله مثلا) لعله أدخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فلا يرجع (قوله المعدودة منه) خربت به التي تيقن حدودها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورجبته ما حجب عليه لاجل المسجد كروى على بافضل وشيخنا وتو لهما التي تيقن حدودها الخ أي ولم يعلم وقفتها مسجدا (قوله لان ائمة ان فرض الخ) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي والذي يترجم التفصيل فان كان موقفا على أشخاص معينة كز يد وعمر و بكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول والصلاة والاعتكاف فيه باذنهم وان كان موقفا على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز وان أذنوا فراجعهم سم (قوله فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره سم عبارة المغني والنهاية ولا فيما أرضه مستأجرة ووقف بناؤه مسجدا على القول بصحة الوقف وهو الأصح والخيلة في الاعتكاف فيه أن يبنى فيه مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ولو وقفها مسجدا فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحه وجداره ولا يغتر بما وقع لزر كشى من أنه يصح الاعتكاف فيه وان لم يبن فيه نحو مسطبة وقد علم مسأته ر أنه لا يصح وقف المنقول مسجدا اه قال ع ش قوله مر لا يصح وقف المنقول الخ ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فلا يرجع وهو موافق لما يأتي عن سم على سج اه أي من صحة وقف المنقول اذا أثبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وان أثبت ظاهر المنع فانه خرج بنحو التسمير عن المنقولة (قوله لان بنى فيه) أي في المسجد الذي أرضه محتكرة ع ش (قوله مسطبة) أي أو سم فيه دكة من خشب أو نحو سمادة مر سم على سج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ع ش وفي السكر دي بعد

(في المسجد) ان كانت أرضه غير محتكرة لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى نسائه لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحة وروشنه وان كان كله في هوا شارعا مثلا ورجبته المعدودة منه وان خص بطائفة ليس منهم لان ائمة ان فرض لامر خارج أما أرضه محتكرة فلا يصح فيه الا ان بنى فيه مسطبة

على الدخالة من رجاءه والخارجة منها معاصر وهو ما قال في شرح الزر شاد انه الأوجه وفي شرح الروض انه الأقرب وسيأتي في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف ولا يضر اخراج بعض الأعضاء في الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضر مر (قوله لان ائمة ان فرض الخ) سيأتي في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ عن فتاوى السيوطي مانصه المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخولهم والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الالغازان كلام القفال في فتاويه يومهم المنع ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جوازه وأقول الذي يترجم التفصيل فان كان موقفا على أشخاص معينة كز يد وعمر و بكر مثلا أو ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز وان أذنوا فراجعهم سم (قوله فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره سم (قوله لان بنى فيه مسطبة) قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن بعضهم وذكره هو أن القمولى أشار الى أن هذا البعض من المتأخرين مانصه وعلى كل فهو أو وجهه موقوف لزر كشى من صحة الاعتكاف فيه وان لم يبن فيه مسطبة بل عند التأمل لا وجهه لمقاله ان قال ثم رأيت بعضهم قال عقب قول الز كشى المتجه صحته في الأرض وان لم تفرش بالبناية تبعه للعيطان والسقف وان جلس على الأرض المحتكرة لان الهواء محيط به اه ملخصا ما قاله بحبيب والصواب خلافه لان الاعتكاف إنما

ذكر كلام طويل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المنقول مسجدًا ما نصه
والقياس على تسخير الخشب أنه لو سهر السجادة صم وقفها مسجدًا أو هو ظاهر ثم رأيت العناية في حاشيته على
شرح الفخر يرشخ الإسلام قال وإذا سهر حصير أو فرف في أرض أو مسطبة ووقفها مسجدًا صم ذلك وحري
عليهما الأحكام المساجد ويصح الاعتكاف فيها ما يحرم على الجنب المكث فيها وغير ذلك اه وهو ظاهر
وإذا أزيلت الدكة المذكورة ونحو البلاط أو الخشبة المبينة زال حكم الوقف كما نقله سم في حواشي التحفة في
الوقف عن فتاوى السيوطي ثم قال سم وليستظرلو أعاد بناء تلك الأكلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره
كذلك هل يعود حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى اه وماتقله عن فتاوى السيوطي من زوال حكم
المسجدية عن نحو الدكة باز أنه هو الظاهر الواقع لا إطلاق ما حصرنا نفع المغني والنهاية خلافا لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزوع وقد أطل على بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزوع وقد أطل الكردى
على بفضل في رده وإن وافق ذلك البعض شيخنا فقال ولو وقف انسان نحو فرة كسجادة مسجدًا فإن لم
يثبت حال الوقفية بنحو تسخير لم يصح وإن أثبت حال الوقفية بذلك صح وإن أزيل بعد ذلك لأن الوقفية إذا
ثبتت لا تزول وهذا يلغز فيقال لنا شخص يحمل مسجده على ظهره ويصح اعتكافه عليه حينئذ اه ولا يخفى
أنه ظاهر القول بصحة الوقف على حجر منقول من عرفات إلى خارجها (قوله يصح وقف السفل دون العسلو)
ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للإمام أو نحوها ويسكنون فيها بزواجهم
فإن علم أن الواقف وقف ما عداها مسجدًا جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها والاحرم لأن الأصل
المسجدية ع ش قول المتن (والجامع) هو ما تقام فيه الجمعة (قوله أولى) أي بالاعتكاف من غيره ويستثنى
من أولو به الجامع مالموعين غير فالعين أولى أن لم يتحقق حجر وجه للجمعة نهاية ومعنى (قوله) به يعلم
الح) أي بقوله وخروج جامن خلاف الح ع ش (قوله) وإن فاتت جماعته خرج به مالموانتفت الجماعة منه بالمرة كان
هجر فيكون غيره أولى ع ش (قوله) ويجب الح) أي الجامع نهاية ومعنى (قوله) لأنه لا لها) أي خروج وجه للجمعة
(قوله) لتقصير الح) أي وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج
لأجل الجمعة بعدوان انقطع التتابع فيه نظر والأقرب الثاني ع ش (قوله) وبه فارق الح) أي بقوله لتقصيره
الح) (قوله) واعتكاف الح) عطف على قوله علمه الح) (قوله) وحينئذ اندفع ما يقال الح) أي لأنه كان متمكنًا من
الاحتراز عن هذا الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بق مالموانتكتف في الجامع
لكن عرض بعد اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحشمه الأذرع في
أحداث الجامع أو يفرق فيه نظر ولعل الأول سم (قوله) واتجه الح) عطف على اندفع الح) (قوله) في
غير جامع) أي بين بنية القرية نهاية ومعنى (قوله) أو أحدث الح) لا يظهر عطفه على ما قبله إلا أن يجعل ضمير
أنها لقصة لا للجمعة عبارة النهاية والمغني ومثله مالمو كانت القرية صغيرة لا تنعقد الجمعة بأهلها فأحدث بها
جامع وجماعته بعد نذره واعتكافه اه وهي ظاهرة وخالية عن التكاف (قوله) لم يضر الخروج لها الح)
وينبغي أن يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الفاتحة والأخلاص والعودتين دون ما زاد على ذلك
كالسنة البعدية والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع وينبغي أن يكون خروجه من

يصح على السقف لا تحت اه (قوله) أو بلطه) أي أو سهر فيه دكة من خشب أو نحو سجادة مر (قوله) على
الأوجه) استوجهه مر أيضا (قوله) في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى أيضا من أولوية
الجامع مالموعين في نذره غيره فهو أولى مالم يتحقق الخروج للجمعة اه شرح مر (قوله) وبه يعلم الح) كذا
مر (قوله) وحينئذ اندفع ما يقال الإكراه الشرعي كالحمى) أي لأنه كان متمكنًا من الاحتراز عن هذا
الإكراه باشتراط الخروج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بق مالموانتكتف في الجامع لكن عرض بعد
اعتكافه تعطيل الجمعة فيه دون غيره فهل يغتفر الخروج لها قياسا على ما يحشمه الأذرع في أحداث الجامع
أو يفرق فيه نظر ولعل الأوجه الأول (قوله) لعدم تقصيره) وجهه في الأولى أنه مضطر للخروج للجمعة ولا

أو بلطه ووقف ذلك مسجدًا
لقولهم يصح وقف السفل
دون العلو وعكسه وهذا
منه وما وقف بعض مسجدا
شائعا يحرم المكث فيه على
الجنب ولا يصح الاعتكاف
فيه على الأوجه احتياطًا
فيهما (والجامع أولى)
لكثرة جماعته غالبًا
والاستغناء به عن الخروج
للجمعة وخروجها من خلاف
من اشترطه به يعلم أنه أولى
وإن قلت جماعته ولم يتحقق
للخروج للجمعة لكونها
لا تجب عليه أو لقصر مدة
اعتكافه ويجب أن نذر
اعتكاف مدة متتابعة تتخللها
جمعة وهو من أهلها ولم
يشترط الخروج لها لأنه
لها بالشرط يقطع التتابع
أي لتقصيره بعدم شرطه
الخروج لها مع علمه بحجبتها
واعتكافه في غير الجامع
وبه فارق ما يأتي في الخروج
لنحو شهادة تعينت عليه أو
لأكراه وحينئذ اندفع ما يقال
الإكراه الشرعي كالحمى
واتجه بحث الأذرع أنها لو
كانت تقام في غير جامع أو
أحدث الجامع بعد اعتكافه
لم يضر الخروج لها لعدم
تقصيره وإذا خرج لها تعين
أقرب جامع اليه أن اتخذ
وقت صلاة الجامعين

والاجاز الذهاب للاسبق ولو أبعد (٤٦٦) أي لأن سبقة مخرج له ويؤخذ منه أن مثله بالاولى ما يتعين حل مال بانيه وأرضه دون مذهبه (والجديد

محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليه وان قوت التكبير لان في الاعتكاف جابر له ع ش وقوله وان قوت الخ فيه وقفة ظاهرة بل هو محال لما استظهره أولا (قوله والاجاز الذهاب للاسبق الخ) ظاهره وان جاز التعدد وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا وتختلف فيها في الثانية ان احتيج اليها ع ش قول المتن (والجسد يد أنه لا يصح الخ) والقديم يصح لانه مكان صلاتها كما أن المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة لا تختص بموضع بخلاف الاعتكاف وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروجا من الخلاف نهاية ومعنى (قوله والخني كالرجل) أي فلا يجري فيه القديم سم (قوله لما اعتكف الخ) قد تنع الملائمة (قوله اليه) أي المسجد (قوله كره الاعتكاف الخ) عبارة الكردى على بافضل بسن الاعتكاف للجوز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقا ولغيرها ان كانت متجمله ويحرم عليها عند ظن الفتنة ومع كونه مكرها ومحرم ما يصح لان ذلك لا مخرج ولذلك انعقد نذرهابه من غير تفصيل اه (قوله كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق سم (قوله والمضاعفة الخ) عطف على قوله فضله (قوله اذا الصلاة الخ) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع ع ش و يأتي عن البصري ما وافقه (قوله وستأتي) أي في شرح ولا عكس (وقوله اليه) أي الاخذ (قوله والمراد) الى قوله وقال في النهاية والمغني (قوله والمراد به) أي بالمسجد الحرام الذي يتعين في النذر ويتعلق به زيادة الفضل وأجزاء المسجد كلها متساوية في أداء المندور ومقتضى كلام الجمهور أنه لا يتعين جزمه بالتعيين وان كان أفضل من بقية الأجزاء معنى (قوله والمسجد حولها) أي كجزمه في المجموع وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزمه بالمسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الأجزاء نهاية قال ع ش وقوله والمسجد حولها شامل لما يد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به كلامه بعد عبارة البصري قوله والمسجد حولها لعل التخصيص بالنسبة لما ينطبق بلفظ المسجد الحرام من المضاعفة بمائة ألف ألف أما المضاعفة بمائة ألف فلا تدخل حولها في عموم حسنات الحرم بمائة ألف حسنة فتنبه اه (قوله ولوعينها) أي الكعبة (قوله لما تقر الخ) عبارة النهاية قياسا على ما لو نذر صلاة فيها اه (قوله وهو مسجده) الى قوله وفي الاول في النهاية الا قوله واعترض الى والفرق (قوله وهو مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) معتمدين أنه هل محل تعيين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها سم على ج أقول والا قرب جسه على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر اذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر انما هو لارادة زيادة الثواب ع ش (قوله واعترض الخ) عبارة النهاية يتورأى جماعته عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهيما وسع فهو مسجده كما في مسجدة مكة اذا وسع فتلك الفضيلة ثابتة له اه قال ع ش وقوله مر ورأى جماعته الخ ضعيف وقوله كافي مسجدة مكة اذا وسع الخ أي ما لم يصل الى الحل اه (قوله وفي الاول عبر بالمسجد الحرام) قد يقال هنا أيضا فيه إشارة باللام بصري (قوله ولا يتعين) الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله لفصل الى ويتعين وكذا في المغني الا قوله وبحث الى المتن (قوله ولا يتعين الخ) أي كما يشعر به كلامه وليس عر أيضا تعبيره بالاعتكاف أنه ان نذر الصلاة في المساجد الثلاثة لم يتعين وليس مراد بل هي أولى بالتعيين تقصير منه في نذره مدة تحللها بجمعة ثلاثا لنسب باب الاستكثار من الخير والمبادرة اليه والحرص على حصوله بالترامة فاندفع ما يتوهم من أنه مقصر بنذر المدة المذكورة (قوله والخني كالرجل) أي فلا يجري فيه القديم (قوله كره الاعتكاف فيه) كان يمكن الفرق (قوله وهو مسجده صلى الله عليه وسلم) دون ما زيد فيه بقي أنه هل محل تعيين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه

انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه حل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولأنه لو أغنى عن المسجد لما اعتكف أمهات المؤمنين الا فيه لانه أستر من المسجد والخني كالرجل وحديث كره لها الخروج اليه للجماعة ومما تفصيله كره الاعتكاف فيه (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعيين) ولم يقيم غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة بما اذا الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الا يتعين كما أخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستأتي الإشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حولها ولو عينها اجزاء عنها بقية المسجد لما تقر ومن شمول المضاعفة للكل وقال كثير من تعين هي لأنها أفضل (وكذا) يتعين (مسجد المدينة) وهو مسجده صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كاهو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر أشار فقال صلاة في مسجد ذي هذا فلم يتناول ما حدث بعدها وفي الاول عبر بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك (والا قضي في الاظهر)

لانهم اتشد اليهما الرجال كالمسجد الحرام ولا يتعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين أولى

وبحث تعين مسجد قباء لان
ركعتين فيه كعمرة كافي
الحديث (ويقوم المسجد
الحرام مقامهما) لانه
أفضل منهما (ولا عكس)
لذلك (ويقوم مسجد
المدينة مقام الاقصى) لانه
أفضل منه (ولا عكس) لذلك
اذا الصلاة فيه بخمس مائة
في رواية وبالف في أخرى
فمما سوى الثلاثة وفي
مسجد المدينة بالف في
الاقصى وفي مسجد مكة
بمائة ألف في مسجد المدينة
فصل مامر على رواية
الألف في الاقصى ويتعين
زمن الاعتكاف ان عين له
زمنافلو قدمه عليه لم يحسب
وان أخره عنه كان قضاء وأثم
ان تعمد (والاصح انه
يشترط في الاعتكاف لبث
قدر يسمى عكوفاً) لان
مادة لفظ الاعتكاف تقتضيه
بان يزبد على أقل طمأنينة
الصلاة ولا يكفي قدرها
ويكفي عند التردد (وقيل
يكفي المزدور بل البت)
كلوقوف بعرفة قال المصنف
ويسن للمارنية الاعتكاف
تخصيلاً على هذا الوجه
اه وانما يتجه ان قلداً له
وقلنا بحل تقليد أصحاب
الوجه والا كان متلبساً
بعبادة فاسدة وهو حرام
(وقيل يشترط مكث نحو
يوم) أي قريب منه وقيل
يشترط مكث يوم (ويبطل
بالجماع)

وقد نص عليها الشافعي والأصحاب مغني (قوله وببحث الخ) عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة
سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحاق بعضهم مسجد قباء
بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاثة
يقطع التتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مساقته فاقبل لا تنفاه المحذور اه
(قوله لذلك) أي لانهم جادونه في الفضل نهاية ومغني قول المتن (ويقوم مسجد المدينة الخ) أي القدر
الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله اذا الصلاة الخ) تعليل لمثل من قوله لانه أفضل من غيرها وقوله
لذلك في موضعين (قوله وبالف في أخرى) وعليها فهم متساويان نهاية ومغني قال ع ش قوله مر فهما
متساويان ضعيف اه (قوله وأثم ان تعمدته) ظاهره أنه لو فات به بعد لا ثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في
نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرهما مقامها بل ينتظر امكان الذهاب اليها حتى أمكنه فعله ثم ان لم يكن عين
في نذره زماناً فظاهر وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن ع ش (قوله
فصل مامر) أي من أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المساجد الثلاثة لانه
اذا كانت فيه بمائة ألف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف
في غير الاقصى كانت فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً سم قول المتن (والاصح أنه يشترط الخ)
وعليه يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه لحظة نعم ليس يوم كإسن له نية الاعتكاف كلها
دخل المسجد نهاية ومغني وشرح بأفضل قال ع ش قوله مر ساعة والا قرب أن يحتمل عند الاطلاق
على الساعة اللغوية فيخرج من عهدة ذلك اللحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة أي فلو مكث زيادة عليها
وقع كاه واجباً وقياس ما قيل فيه الطول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمأنينة ان ما زاد
يكون مندوباً بأنه هنا كذلك ع ش ويأتي عنه استتقار الاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الركوع وما ل
اليه شيخنا فقال وجه بعضهم الاول باننا قلنا انه لا يقع جميعه فرض الاحتياج الزا إلى نية ولم يقولوا به بخلاف
الركوع ومسح الرأس مثلاً اه وقال السكودي على بأفضل قوله كما دخل المسجد بحله اذ لم يكن عند
خروجه عار ما على العود والا كفاه العزم كل مرة عن اعادة النية اذا عاد اه قول المتن (لبث قدر يسمى
عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد قاصداً للجلوس في محل منه اشترط لحظة الاعتكاف تاخير النية الى موضع
الجلوس أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله
وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث في ارجع أقول وينبغي الصحة مطلقاً التحريم ذلك على
الجنب حيث جعلوه مكثاً أو بمنزلة ثم رأيت في الاعباب لابن حزم انه يشترط مقارنة البت فلا يصح أثر
دخول المسجد بقصد البت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط الآية ان تقترن بأول العبادة
وأول الاعتكاف البت أو نحو التردد لما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو مخرج في الاول وفيه أنه يكفي في
الاعتكاف التردد وان لم يكتم فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلاً معيناً حيث يحرم على
الجنب المروا إليه ع ش أقول ولك أيضاً أن تمنع قول الاعباب وأول الاعتكاف البت أو نحو التردد
لما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة النجاء السجود الى وضع الرأس الى موضعه (قوله بان يزيد) الى المتن في
النهاية والمغني (قوله قول المصنف) الى قوله وقلنا في شرح بأفضل مثله (قوله وقلنا بحل تقليد الخ) سيأتي في
آداب القضاء جواز تقليد سائرهم للعمل كركي (قوله والا الخ) أي وان لم يقلده أو لم نقل بحجة التقليد (قوله

بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه نظر (قوله وببحث تعين مسجد قباء الخ) والحق
البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بآيانه وبه يعلم رد الحاق
بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة شرح مر (قوله في المتن ويقوم مسجد المدينة)
أي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتجاج بقوله وفي مسجد المدينة بـ ألف في الاقصى
(قوله فصل مامر) أي من ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المساجد الثلاثة

من عامد) الى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى الا قوله بان قال الى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أى وواضح
ولو أوجب في دبر خنثى بطل اعتكافه أى وأوجب في قبيله أو أوجب الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى ففي بطلان
اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أى المصنف وأظهر الاقوال الخ نهاية قال ع ش قوله مر أو أوجب الخنثى
الخ سيأتى في كلامه ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما لو نزل من
فرجه اه (قوله في طريق) بلاتنوين (قوله مطلقا) أى سواء كان معتكفا أو لا نهاية (قوله الا ان كان
منذورا) أى أو منذر بأوقصد المحافظة على الاعتكاف والا فلا يحرم لجواز قطع النفل ع ش وكتب عليه سم
أيضا ما نصه ظاهره وان لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن جل
كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حينئذ أساقسقط الثواب
ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وياتى في الشرح في سكر المعتكف أن المراد ببطلان الماضي عدم
وقوعه عن التتابع لا عدم ثوابه وعبارة السكردى على بافضل هنا هو بوجه بطلان ما اعتكفه قبل وليس مرادا
كما أوضحته في الاصل اه وعبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه ان كان متتابعاً ويعاوي يستأنفه والا فلا سواء كان
فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الانوار يبطل ثوابه الخ) يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهر امتوايام ثلاثم يقع
في شئ مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على حج أقول ينبغي
ان يبطل ثواب ما يقع فيه ذلك فقط قياساً على ما لو قارن الامام في الافعال في صلاة الجماعة ع ش عبارة البصري
نقل في المغنى والنهاية كلام الانوار وأقره ثم ظاهره أن ابطال الثواب يختص بما ذكره هو كذلك أو يلحق به
غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فان المحل من محال التوقيف اه أقول الظاهر الثماني وان ما ذكر انما هو على
وجه التمثيل (قوله يبطل ثوابه) أى لانفسه سم عبارة ع ش يحتمل أن المراد في كمال الثواب والاصل كمال
ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما عهده الشارح مر من أن
القائمت فيها كمال الثواب لأصله اه قول المتن (وأظهر الاقوال الخ) وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز
بالمباشرة إذا انظر أو تفكر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا
يبطل اذا أنزل جرموا الاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع
ولكن يشترط فيه أى في بطلان اعتكافه الانزال من فرجه نهاية وكذا في المغنى الآية قال حرام في المسجد
ان لزم منها مكث فيه وهو جنب وكذا خارجة ان كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة
سم قول المتن ان المباشرة الخ أى ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم اه وعبارة ع ش قوله مر في المسجد
أى أما خارجة فان كان في اعتكاف واجب أو منذر وبوقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والا فلا يحرم
لجواز قطع النفل وقوله مر والاستثناء الخ أى ولو بحائل اه وقوله مر فانه لا يبطل قال شيخنا أى ما لم
يكن عادة الانزال اذا انظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أى باغتسال وقص نحو شارب وتسريح
شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومعنى (قوله وله أن يتزوج الخ) أى بخلاف
المحرم ولا يكره المعتكف الصنعة في المسجد كحياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه

من عالم عامد مختار ولو في
غير المسجد كأن كان في
طريق أو محل قضاء الحاجة
لكنه فيه ولو في هو انه يحرم
مطلقاً وخارجته لا يحرم الا
ان كان منذورا ولا يبطل
ما مضى الا ان نذر التتابع
وفي الانوار يبطل ثوابه بشتم
أو غيبة أو ~~كسر~~ حرام
(وأظهر الاقوال ان المباشرة
بشهوة كسر وقبلة تبطله
ان أنزل والا فلا) كالصوم
فيأتى هنا جميع ما مر ثم
(و) من ثم (لوجامع ناسيا
ة) هـ (لجماع الصائم)
فلا يبطل (ولا يضر التطيب
والترين) بسائر وجوه الزينة
وله ان يتزوج

لانه اذا كانت فيه جماعة ألف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف
في غير الاقصى كانت فيه جماعة ألف ألف ثلثا في غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح مر
(قوله الا ان كان منذورا) ظاهره وان لم يجب التتابع وفيه حينئذ نظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه
(قوله الا ان نذر التتابع) ظاهره البطلان حينئذ أساقسقط الثواب ولا ينقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك
ويعرف بينه وبين تعمد ابطال الصلاة بان لا تجزى بخلافه ومعلوم ان ثواب القصد لا يسقط فليجوز (قوله
وفي الانوار يبطل ثوابه بشتم الخ) يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهر امتوايام ثلاثم يقع في شئ مما ذكره
في آخر يوم مثلاً فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الانوار يبطل ثوابه)
أى لانفسه (قوله في المتن ان المباشرة) أى ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم

و زواج (و) لا يضر (الغطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) للخبر الصحيح ليس على المعتكف صيام الآن بحجة له على نفسه (ولو نذر اعتكاف يومه وفيه صائم) بأن قال على أن اعتكف يوماً أو آتاه فيه صائم أو آتاه فيه صائم بلا أو وأو كون فيه صائماً (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فأذا التزمه بالنذر لزمه كالتابع فليس له أفراد (٤٦٩) أحدهما ويجوز كون الصوم عن

رمضان وغيره لأنه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصفة وقد وجدت (ولو نذر أن يعتكف صائماً) أو بصوم (أو بصوم معتكفاً) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه التزم كلا على حسنة فلا يكفه أنه يعتكف وهو صائم عن رمضان أو نذر آخر مثلاً ولا أن يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفارقت هذه ما قبلها مع أن الحال وصف في المعنى بأنها وإن كانت كذلك لكنها تميزت عن مطابق الصفة فجعله كأنه لم يصر مفرداً بأنها قيد في عامها ومبينة لهيئة صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عامها فوجب بخلاف الصفة فأنه التخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توضيحاً والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفاً بوقوع صوم فيه وهذا لا يقتضي التزام ذلك الصوم لما تقتضيه ذكر مجرد التخصيص ووجه ذلك بتوجيهين آخرين في غاية البعد والخروج عن القواعد الآن يريد قائلهما ما تقرر أحدهما أن قوله اعتكف يوماً التزام صحيح وقوله أنا

وتعهد ضياعه والأكل والشرب وغسل اليد والأولى الاكل في نحو سفر والغسل أي للبدن في أمانه حيث يبعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزوجه أي المسجد ذلك والاحرم كالحرفة فيه حيث يند وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وإن قلت ويجوز نضجه بمسعمل كما اختاره في المجموع وخزم به ابن المقرئ وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لما جرى عليه البغوي ويجوز أن يحتج به أو يقتصد فيه في أمان مع الكراهة كفي المجموع إذا أمن تلاويث المسجد ولحق بهم ما سائر الماء الخارجة من الآدمي كالأستحاضة للحاجة فإن لو نذر أو بال أو تغوط ولو في أمان حرم ولو على نحو سلس لأن البول أخش من الدم إذا ليعفى عن شيء منه بحال ويحرم أيضاً إدخال نجاسة فيه من غير حاجة فإن كانت فلا بد ليل جواز إدخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلاويث والأولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجاسة أهله وقرعة وسماع نحو الأحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة أما قصص الأنبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوبة للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد نهائية وأكثر ما ذكر في المغني أيضاً قال ع ش قوله مر ولم تكن كتابته علم أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يستعمل به وقوله مر بلا حاجة وليس منها ما حرت العادة به من أن من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكره ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة أو الإجماع وقوله مر ويجوز نضجه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم وقوله مر فإن كانت فلا الخ ومنها قرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للنجس بقصد المروءة من المسجد حيث أمن التلاويث وكذا لو احتاج لدخول الجرح المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه وقوله مر والرفائق أي حكايات الصالحين وقوله مر وتحتملها أفهام العامة أي فإن لم تحتملها حرم قراءتها لهم ولو قوعهم في لبس أو اعتقاد باطل اه ع ش وبذلك يعلم حرمة مطالعة وقراءة نحو الفتوحات المكية (قوله ولا يضر الغطر الخ) هذا ما نص عليه الشافعي في الجديد وحكي قول قديم أن الصوم شرط في صحته وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء معنى قول المتن (بل يصح اعتكاف الليل الخ) أي واعتكاف العبد والتشريع مغني ونهاية (قوله اعتكاف اليوم) أي بشامه ع ش (قوله أفراداً أحدهما) يعني أفراداً الاعتكاف (قوله وغيره) أي ولو نفلًا مغني وسم أي وأندرا نهية (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو أن آتاه صائم وسيتكلم عليه في التنبيه الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه سم (قوله جملة كانت الخ) أي الصفة (قوله أو مبينة الخ) لا يخفى على العارف بخلافه هذا التعاند للمعنى وكلام النخاعة ابن قاسم أقول وفي نسخة ومبينة بالواو بصري وكذا في النهاية والمغني بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزامها) هذا مجرد دعوى لم ينتجها ما مهد لها سم اه بصري (قوله ووجه ذلك) أي التفرقة بين هذه المسئلة وما قبلها (قوله والخروج الخ) عطف تفسير على البعد (قوله أحدهما) أي التوجيهين (قوله وآتاه صائماً) أي ونحوه (قوله والأخبار عن الحالة المستقبلية الخ) يعني والحالة المستقبلية التي يخبر عنها لا يصح الخ (قوله وهي لا تكون معمولة الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ) (قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أي ولو نفلًا كما في شرح مر (قوله وفارقت هذه ما قبلها الخ) قد ذكر فيما قبلها أيضاً ما هو من قبيل الحال وهو أن آتاه صائم وسيتكلم عليه في التنبيه الآتي وسنشير في هامشه إلى ما فيه (قوله أو مبينة لهيئة صاحبها ومقتضى الخ) لا يخفى على العارف بخلافه هذا التعاند للمعنى وكلام النخاعة ابن قاسم أقول ومقتضى ذلك الخ (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد منع ومن

أين ذلك

فيه صائم أخبار عن حالة يكون علمها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تطاهاها بالنذر لكونها حاصلة وتخصيل الحاصل بحال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولة للمصدر بخلاف صائماً أو بصوم فإنه ليس أخباراً عن حالة مستقبلية فهو انشاء محض تقديره أن اعتكف يوماً وأن أصوم فيه وهذا بطرد في أن أصلي صائماً أو ناسحاً وان أعجزاً كما تانيهما أن آتاه صائم حال من يوماً وهو مقبول فتنه

هو ماصوم و ماصوم الخبر ليس بصفة (٤٧٠) التزام وصائحا حال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه

أن أنشئ اعتكافا وصوما
* (تنبيه) * ما ذكر في وأنا
صائم هو ما جرى عليه غير
واحد ولا يشكل عليه ما
في صائحا وان كان الحال
مقادها واحد مفردة أو جملة
لما يثبت في شرح الارشاد
أن المفردة غير مستقلة
فدللت على التزام انشاء
موم بخلاف الجملة وأيضا
فتلك قيد للاعتكاف
فدللت على انشاء صوم تقيده
وهذه قيد لليوم الظرف
للاعتكاف المظروف فيه
وتقييد اليوم يصدق
بإيقاع اعتكاف فيه وهو
مصوم عن نحو رمضان اه
ويفرق أيضا بان المصح
به في كلام آفة الخوان تبين
الهيئة المقيدة لتقييد العامل
وقع بالمفرد قصد الاضمتا
بخلاف الوصف في آيات
رجلا كما فانه انما قصده
تقييد المنعوت لا تقييد
العامل لكنه يستلزمه اذ يلزم
من نعتيه بالركوب بيان
هينته حال الركوب له والحال
الجملة الغالب فيها مشابهة
الوصف بدليل اشتراط
اكونها خبرية قالوا لانها
نعت في المعنى ومن ثم قدر
في الطائفة حالما يقدر فيها
صفة من القول واذ تقرر
ذلك اتضح الفرق بين
الحالين لانه لا معنى لكون
التقييد في المفردة هو
المقصود الا التزامه بخلافه

أي ما ذكره في أن اعتكاف صائحا أو بصوم من لزوم مضمون العامل والعمل معا (قوله لوما مصوما) أي
مصوما في نفسه كركدي (قوله بصفة التزام) الاضافة للبيان (قوله ما ذكر الخ) أي من عدم وجوب الصوم فيه بل
الاعتكاف كاف في حالة الصوم كركدي (قوله مقادها واحد) الجملة خبر كان ولو نصب واحد لكان أحسن (لما
يثبت الخ) متعلق بنفي الاشكال وعلة له (قوله غير مستقلة الخ) أي فتتبع الجملة المتضمنة لعاملها انشاء
واخبارا وبه يندفع ما في سم مما نصه قوله فدللت على التزام الخ فيه بحث ظاهر وما للدليل على أن غير المستقل
يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار
فيحمل على الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع اذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء
زيدا كما فانه صحيح قطعا وهو لمحض الاخبار اه (قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة بحث
ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهي قيد للاعتكاف مطلقا لانه العامل فليست برغم قضية هذا الفرق أن
الحال الجملة في نحو على أن اعتكف وأنا صائم كالغرفة بخلاف الذي قبله فلا يرجع الحكم في هذه سم (قوله
صوم بقيده) المناسب لما قبله اعتكاف بقيده (قوله وهذه) أي الحال الجملة (قوله انتهى) أي ما في شرح
الارشاد (قوله ويرق أيضا) أي بين الحال المفردة والحال الجملة (قوله والحال الجملة الخ) لعله حال من الوصف
في قوله بخلاف الوصف الخ ويحتمل أنه معطوف على قوله المصريح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي
مشابهة الوصف في عدم التقييد للعامل لا سيما مع ما نص عليه كلامهم أن الحال مطابقة لقيده سم (قوله
الا التزامه) أي التقييد وفيه أن التزام التقييد لا يتوقف على كون الصوم ملتزما بهذا النذر فتأمل سم (قوله
فانه غير مقصود) أن أراد أن التقييد غير مقصود مطلقا فهو ممنوع والام يجب المقارنة لتولو لصوم آخر بل
ومناف لقولهم الحال ولو جلة قيد للعامل وان أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمنيا فهو ممنوع أيضا اذ كلام
النحاة ناص على خلافه والتسليم بان الغالب مشابهة الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقا
للتقييد سم قول المتن (والاصح وجوب جمعهما) ولو نذر القران بين جوع وعرفة تفرق بينهما وهو أفضل
فيما به ومعنى أي ولا يلزمه دم ع ش قال الرشدي مثل أي قوله مر تفرق بينهما التمتع فانظر هل هو كذلك
أو المراد خصوص الافراد اه والظاهر الاول (قوله لما بينهما) الى قول المتن ولو تولى في النهاية والغنى الا
قوله أو غيره (قوله لما بينهما الخ) عبارة المغنى والنهاية لانه قرينة فلزم بالنذر والثاني لانهم ما عبادات
مختلفتان فاشبه ما لو نذر ان يعتكف مسلما أو عكسه حيث لا يلزمه جمعهما وقرق الاول بان الصوم يناسب
الاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أي التعاميل (قوله أن أصلي صائحا الخ) يحتمل أن الموضوع كالصلاة يجامع ان
(قوله فتلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهي قيد للاعتكاف
مطلقا لانه العامل فليست برغم قضية هذا الفرق أن الحال الجملة في نحو على أن اعتكف وأنا صائم كالغرفة بخلاف
الذي قبله فلا يرجع الحكم في هذه سم (قوله فدللت الخ) فيه بحث ظاهر وما للدليل على أن غير المستقل يدل على
الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يفيد فلا يحمل على الاخبار فيحمل على
الانشاء والالتزام بخلاف المستقل لانا نقول هذا ممنوع اذ غير المستقل قد يكون في الاخبار كما في جاء زيد اكب
فانه صحيح قطعا وهو لمحض الاخبار (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضي مشابهة الوصف في عدم التقييد للعامل
لا سيما مع ما نص عليه كلامهم أن الحال مطلقا لقيده سم (قوله الا التزامه) أي التقييد وفيه أن التزام التقييد
لا يتوقف على كون الصوم ملتزما بهذا النذر فتأمل واذ انتهت لما أشرك اليه عجبت غاية الحب من دعواه
مع ذلك تضاح الفرق فعليك بالتأمل الصحيح واجتناب التلفيقات (قوله فانه غير مقصود) ان أراد ان التقييد
غير مقصود مطلقا فهو ممنوع والام يجب المقارنة لتولو لصوم آخر بل ومناف لقولهم الحال ولو جلة قيد للعامل
وان أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمنيا فهو ممنوع أيضا اذ كلام النحاة ناص على خلافه والتسليم بان الغالب
مشابهة الوصف ان سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقا للتقييد (قوله في المتن والاصح وجوب جمعهما)
ولو نذر القران بين جوع وعرفة تفرق بينهما وهو أفضل شرح مر (قوله ان أصلي) يحتمل أن الموضوع كالصلاة

كلا فعل سم (قوله وبحث الاسنوى الخ) وهو الاوجه معني ونهاية (قوله أنه يكفي الخ) أي فيما لو نذر أن يعتكف صائما الخ ع ش عبارة سم ينبغي الاكتفاء بها في كل من أصوم معتكفا واعتكف صائما اه (قوله اعتكف لحظة الخ) أي فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوب بقية نظر والا قرب الاول ويفرق بينه وبين الملو مع جميع الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوباً بان ذلك خوطب فيه بقدر معلوم كقصد الطمأنينة في الركوع فصار ادعى مقدارها متميز بثواب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في السير يتحقق فيما زاد فلستأمل ع ش ولذا قالوا هنا ذلك واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذلك خوطب فيه الخ أي خطاب ايجاب (قوله ولا يلزمه استغراقه الخ) نعم بسن خرو جامن خلاف من جعل اليوم شرط الصحة الاعتكاف نهاية قول المتن (ويشترط الخ) أي سواء المندوب وغيره تعين زمانه أم لا نهاية ومعنى (قوله كاسر) أي في أول الباب (قوله أو غيره) زيادة هذا التناسب السياق وان صح الحكم سم (قوله النذر الخ) مفعول بنوى (قوله ولا يشترط ان يعين الخ) هذا الاطلاق لا يناسب قوله وغيره سم (قوله ان يعين سببها الخ) ولو كان عليه اعتكاف مندوب فرائث ومندوب غير فرائث قال الاذرعى يشبه ان يجزئ في التعرض للاداء والقضاء بخلاف المذكور في الصلاة ولو دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج وج منه لم يبطل في الاصح معني ونهاية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي فلا بد فهم من تعين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نيته الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لانه لا يجب الا به أنه لو نذر الضحى أو العبد مثلاً ثم قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحى المفروضة كفاه ذلك لان فرضية الصلاة المذكورة لا تكون الا بالنذر ع ش (قوله واذا أطلق الاعتكاف) شامل للواجب كان نذر أن يعتكف وأطلق ثم أطلق نيته سم (قوله الاعتكاف) أي نية الاعتكاف نهاية ومعنى (قوله أي الاعتكاف) أي مطلق الاعتكاف قول المتن (وان طال مكثه) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها في وقوعه واجباً أو مندوباً ما قدمناه والاحوط في حقه ان يقول في نذره لله على ان اعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم ينوى الاعتكاف المندوب فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكنها ع ش أقول قولهم لشمول النية المطلقة لذلك كالصريح في الاول (قوله ولو لقضاء الحاجة) كان الاولى تقديمه على قول المتن وعاد الخ (قوله اما اذا خرج عازماً الخ) ولو نوى بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا خبر معتكف حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكر ان رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فيها ورفضها قبل التلبس بها سم (قوله على العود) أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا

بجماع أن كلا فعل (قوله أو اعتكف مصلياً) أي حيث لا يلزم جمعهما (قوله انه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة) ينبغي الاكتفاء بها في كل من أصوم معتكفاً واعتكف صائماً (قوله أو غيره) زيادة هذا التناسب السياق وان صح الحكم (قوله ولا يشترط ان يعين سببها الخ) هذا الاطلاق لا يناسب قوله أو غيره (قوله الاعتكاف) شامل للواجب كان نذر أن يعتكف وأطلق ثم أطلق نيته سم (قوله اما اذا خرج عازماً على العود) لو نوى بعد خروجه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا خبر معتكف حال خروجه يتجه الانقطاع ثم تذكر ان رفض نية الصوم قبل الفجر يبطلها وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فيها ورفضها قبل التلبس بها والاعتكاف نظير الصوم في ان كلا لا ينقطع بنية القطع (قوله اما اذا خرج عازماً على العود) أي للاعتكاف كما هو ظاهر وكما يشعر به قوله الا أن لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج الخ اذا تكون الزيادة منوية قبل الخروج ولا يكون كما قالوه فبين نوى في النقل المطلق الخ اذا عزم على العود للاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف فتأمل ثم رأيت مر وافق على ذلك (قوله عازماً على العود) أي من أجل الاعتكاف شرح مر

يكفي سم (قوله فلا يحتاج الخ) أي وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر وصرح به شرح المنهج أمامنا في النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتأمل سم عبارة الكردي على بافضل قوله أن طال الخ وفي شرحه الايضاح للجمال الرملي وابن علان وإن صدر منه ما ينافي الاعتكاف لا مينا في النية انتهى اه
وعبارة البصري قد يقال ظاهر اطلاقهم أنه يجوز نية العود وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بأن اطلاق نية العود بل اطلاقهم صادق بما إذا نوى العود لنحو أخذ مناع له به أي فتجزئ هذه النية أيضا بقياس الزيادة في صلاة النفل أنه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليتأمل اه (قوله لأن نية الزيادة الخ) مع قوله كما قاله إلى المتن كالصريح في أنه لا يشترط مقارنته للخروج بل يكفي تقديمه عليه سم (قوله فكانت كنية المدين معا) قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمين مفترقين وقد يفرض فليتأمل سم عبارة ع ش قوله كنية المدين أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليل النية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد اه (قوله كما قاله فبين نوى في النفل المطلق الخ) ولا نظير لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين الزيادة ما ينافيها وهذا يتخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن تحلل المنافي هنا بمنزلة حيث استثنى زمنه في النية ونية العود في ما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج ونهاية قول المتن (ولو نوى مدة) قال الاسنوي أي للاعتكاف تطوعاً أو كان قد نذر أياماً غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاعذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المندورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزومه الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصله لعوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مر فانظر مع قوله أياماً غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ الآن يقال كلام الاسنوي في المندور وكلام الشارح في المنوي وفيه شيء فليحرر سم (قوله مطلقاً) أي كيوم أو شهر و (قوله أو معينة) يتأمل سم أي فإن

فلا يحتاج وإن طال زمن خروجه كما اقتضاه اطلاقهم لنية عند العود لقيام هذا العزم مقامها لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا كما قاله فبين نوى في النفل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين (ولو نوى في اعتكاف تطوع أو نذر مدة) مطلقاً أو معينة

(قوله فلا يحتاج) لا يقال لا بد من عدم المنافي حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سبقت ونية قطع أي الاعتكاف كتباً بعد ردة وسكر ونحو حوض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مغطرة اه قال في شرحه وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد لتبرؤ أو نحو ملغاة كل منهما العبادة بالسبئية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامشه ما نصه قوله وإن طرأ شيء الخ قال في المهمات سواء قلنا أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لا نأخذ بقولنا لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إلا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافي حال الخروج وإن الزكشي وابن العماد نازعا في الاكتفاء بنية العود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة المدين ابتداءً إن قضيته حرمة جاعه في خروجه لأنه معتكف وهو بعيد وأجاب الشارح في شرح العباب بمنع أن قضيته ذلك إذا استصحاب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضي استحبابه مطلقاً اه فتأمل نعم هذا في منافي الاعتكاف أمامنا في النية كالردة فالوجه أنه لا بد من انتفائه فليتأمل (قوله لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج مع قوله كما قاله إلى قوله ثم نوى قبل السلام ركعتين) كالصريح في أنه لا يشترط مقارنته للعزم بالخروج بل يكفي تقدمه عليه وقوله فكانت كنية المدين معا قد يدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه مثلاً بجامع نية زمين مفترقين وقد يفرض فليتأمل (قوله في المتن ولو نوى مدة) قال الاسنوي أي للاعتكاف تطوعاً أو كان قد نذر أياماً غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاعذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المندورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزومه الاستئناف وتعبيره بالزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو ما أصله لعوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مر فانظر مع قوله أياماً غير معينة وقول الشارح أو معينة الخ الآن يقال كلام الاسنوي في المندور وكلام الشارح في المنوي وفيه شيء فليحرر (قوله مطلقاً) أي كيوم أو شهر (قوله أو معينة) يتأمل (قوله في المتن

التعيين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم يشترط التتابع ولذا اقتصر الاسنوي والنهاية والمغني وشرح
 بأفضل على أيام غير معينة (قوله ولم يشترط تتابعاً واعتكاف الخ) يتأمل سبكه مع ما قبله (قوله في صورته)
 أي النذر (قوله فخرج فيها الخ) أي غير عازم على العود شرح بأفضل قال الكردى هذا يذكره الشارح
 هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهم وإنما ذكره وفي
 القسم الاول نعم ذكره القاري وبي على المحلى وقال كالتى قبلها بل أولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا
 مر لم يوافق في هذه على ذلك وفي الحلبي على المنهج قوله جدد النية أي عند دخوله وان كان عزم عند خروجه
 على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنيعة وفي كلام بعضهم أنه يصح في فيها بذلك بالاولى اه وفي
 الشوري على المنهج ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كالتى قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرملي أفتى به وعلمه في
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عسبد الحق انه يكفي العزم هنا بالاولى فليحذر انتهى اه ووافقه شيخنا
 فقال ويجدد النية الا اذا عزم على العود فبهما أي المطلق والمقيد عدة من غير تتابع أو كان خروجه لتبرؤ في
 الثاني اه قول المتن (لزوم الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول الروض
 آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه فان
 مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمة عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم لتجدد
 النية فان العذر أعظم من قضاء الحاجة سم أي وتقدم عن الاسنوي أن المدة المعتبرة كهذا الشهر في حكم
 المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة النهاية والمغني والمنهج وشرح الارشاد وشرح بأفضل للنية
 وقال الكردى وهو المعنى وفي تعبيراً ثانياً بوجه تعبير التحفة بالاعتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه
 وليس مراداً وفي الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان أقصد بعضهم لم يستأنف وفي شرحه بل يجب
 قضاء ما أقصد فقط اه وفي التحفة في شرحه ويطلب بالجاء ما نصه ولا يبطل ماضى الا ان نذر التتابع فتعبر
 غير التحفة أو وضع وأحسن اه كردى أي فكلامه على حذف مضاف أي لنية الاعتكاف كيدل عليه قوله
 قطعه دون أبطله (قوله للاعتكاف في الصورة الثانية الخ) عبارة المغني للنية للحكمة الاعتكاف ان أراد به عذر
 العود وان لم يطل الزمان لقطعه الاول بالخروج لغير قضاء الحاجة وأما العود فلا يلزمه في النفل لجواز الخروج
 منه اه (قوله أي للحاجة) بقى ما لو شرب مع الحاجة غير هاهل يلزمه الاستئناف أولاً فيه نظر والاقرب
 الثاني قياساً على ما لو قصد الخبث بالقرعة الذكر والاعلام عرش (قوله وهى البول والغائط) أي فقط
 فليس منها غسل الجنابة على المعتد اعاب (قوله أن يلحق بهما الريح) جزم به في شرحه بأفضل لكن عقبه
 الكردى بأن المعتد بخلافه ثم قال فاذا لم يعتقر وأعلى الراجح في هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا بد منه كغسل
 الجنابة ونحوه فعدم الاعتقار في الريح من باب أولى اه (قوله فلا يلزمه ذلك) أي استئناف النية وان طال
 زمن قضاء الحاجة معني ونمائية (قوله كما أفاده) أي التعميم (قوله أي لان عوده الخ) عبارة النهاية والمغني
 لان النية شملت جميع المدة بالتعميم اه (قوله وان كان) الى قوله قال الاذرى في النهاية والمغني (قوله
 كلاً كل) أي فانه مع امكانه في المسجد يجوز الخروج له لانه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب
 فلا يجوز الخروج له مع امكانه فيه فانه لا يستحي منه في المسجد مغني ونمائية قال عرش قوله لانه قد يستحي منه
 الخ أخذ منه أنه الملهجور الذي يندر طاقه يا كل فيسبى يادى أي فلو خرج لاكل في غيره انقطع تتابعه
 ومقتضى العلة أيضاً أن أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يحز

فان خرج لغير قضاء الحاجة لزوم الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم يشترط تتابعه مع قول
 الروض آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه
 فان مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجدد النية ومن لا زمة عدم الاستئناف وذلك ينافي لزوم الاستئناف المستلزم
 لتجدد النية فان العذر أعظم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التعريف في كلام الشارح على التعيين بالشخص
 كهذا الاسبوع وفي كلام الروض على التعيين بالتدريج كاسبوع احترازاً عن إطلاق الاعتكاف قلنا هذا

ولم يشترط تتابعاً واعتكاف
 لو فاعذره في صورته (فخرج
 فيها وعاد فان خرج لغير
 قضاء الحاجة لزومه الاستئناف)
 للاعتكاف في الصورة الثانية
 لان خروجه المذكور قطعه
 (أو) خرج (لها) أي للحاجة
 وهى البول والغائط ولا يبعد
 أن يلحق بهما الريح لشدة
 قبحه في المسجد لكن ظاهر
 كلامهم خلافه وان
 المعتكف سوجبه للضرورة
 (فلا) يلزمه ذلك لانه لا بد
 منه وهو كالمستحي عند النية
 (وقيل ان طالت مدة
 خروجه) ولو للحاجة لم
 أفاده ساقه لانه اذا ضررها
 فلغيرها أولى (استأنف)
 لتعذر البناء (وقيل لا
 يستأنف مطلقاً) أي لان
 عوده ينصرف لما نواه (ولو
 نذر مدة متتابعة فخرج لعذر
 لا يقطع التتابع) وان كان
 منه بد كالاكل

وقضاء الحاجة والحض والخروج (٤٧٤) ناسيا (لم يجب استئذان النية) عند العود لشيئ ولها جميع المدة وتجب المبادرة للعود عقب زوال

العذر فإن أخر ما إذا كرا
مختارا انقطع التتابع
وتعذر البناء (وقيل ان خرج
لغير الحاجة وغسل الجنابة)
ونحوهما (وجب) استئذان
النية لخروج وجهه عن العبادة
بجائزته بدخولها لا بد منه
أما ما يقطعه فيجب استئذانها
بجزء (و شرط المعتكف
الاسلام والعقل) فلا يصح
من كافر ومجنون وسكران
ومغمى عليه ونحوهم اذ لا
نية لهم ولو طرأ نحو انهاء
على معتكف فسيأتى
(والبقاء عن الحض)
والنفاس (والجنابة) لحركة
المكث بالمسجد حيث
وأخذ منه ان مثلهم من به
نحو قروح ثلوث المسجد
ولا يمكن الخرز عنها قال
الاذري وهذا موضع نظر
اه أى لان الحرمة هنا
لعارض لا لذات اللبث
بخطاها ثم فلا قياس ومن
ثم صح اعتكاف وجهه وقن
بلاذن زوج وسيد مع الائمة
ومران من اعتكف فيما
وقف على غيره صح ولا
يشكل على ما تقر في نحو
الحائض خلافا لمن زعمه
لان حرمة المكث عليها من
حيث كونه مكنوا على ذلك
من حيث كونه في حق الغير
والاول ذاتي والثاني عارض
ونظيره الخف المغعوب
ونحو المحرم الحرم في الاول
بمطلق الاستعمال وفي الثاني

الخروج منه لأجل الاكل لا لتفاه العلة الآن يقال ان من شأن الاكل بحضور الناس الاستحياء فلا فرق بين
كون أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب عرش ويظهر أخذنا من التعليل المذكور أيضا أن مثل
المسجد المهجور الخ ما إذا كان المعتكف في نحو خيمة تستر عن الناظرين والسائلين (قوله وقضاء الحاجة
الخ) ومثله في هذا القسم الرجح فيما يظهر شري وشيخنا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) أى مما لا بد
منه نهاية ومعنى (قوله) أما ما يقطعه فيجب استئذانها (أى اذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال
الكردى هذا المبحر في الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير المشارخ في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا
عاد الى المسجد يكون عوده ابتداء مدة الاعتكاف من غير نية اعتكافا اكتفاء بعزمه على العود عن إعادة
النية اه أى ولا يجب ما مضى من النذر (قوله من كافر) أى مطلقا (قوله ونحوهما) أى كبر سم ومن لا يتميز
له معنى (قوله وأخذ منه الخ) اعلمه النهاية والمعنى فقالا وقضية ما تقر وعدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه
المكث في المسجد كذا يخرج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان
قال الاذري الخ اه (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم تأثير الحرمة لعارض (قوله صح) الى قوله ولا يشك
في النهاية والمعنى الا قوله ومران (قوله صح الخ) عبارة النهاية والمعنى ويصح من المميز والعبد والمرأة وان
كره لذوات الهيئة كحر وجهه الجماعة وحرم غير اذن سيد وزوج نعم ان لم تقف به منفعة كان حضور
المسجد باذنهم ما فلو ياجاز ولو نذر اعتكاف زمن معين بالاذن ثم انتقل العبد لآخر نحو بيع أو وصية
أوارث أو طلق وتزوجت آخر جاز لهم ما بغير اذن الثاني لانه صار مستحقا قبل وجوده لكن للمشتري الخيار
ان جهل ذلك وله ما اخرجهما ولو من النذر لم ياذن في الشرع فيه وان لم يكن زمنه معينا ولا متناهيا
أو في أحدهما وزمنه معين وكذا اذا اذن في الشرع فيه فقط وهو متتابع وان لم يكن زمنه معينا فلا يجوز له ما
اخرجهما في الجميع لانهما في الشرع مباشرة أو بواسطة لان الاذن في النذر المعين اذن في الشرع فيه
والمعين لا يجوز تأخير والمتتابع لا يجوز الخروج منه لافيه من ابطال العبادة الواجبة بلاعذر ويجوز زمن
المكاتب بلاذن ان أمكن كسبه في المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضه حر ولا مهابة كالقن والا كان في نوبته
كحر وفي نوبته سيده كقن اه قال عرش قوله مر لذوات الهيئة وهى الحق بمن الخفى الشاب فيكره له
الخروج أم لا فيه نظر والاقرب الاول احتياط وقوله مر بغير اذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهى
خليفة أومتز وجهه ثم طلق وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله مر
ولهما اخرجهما الخ أى ولا اثم عليهما حيث نذرتى بالواختلاف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول
أو الثاني فيه نظر والاقرب الاول أخذنا مما قالوه في سترنا المصلى من أن العبرة باعتقاد القائل وقوله مر
أو كان لا يخل به أى بالكسب أى أو كان معه ما ينفى بالتجوز وقوله مر وفي نوبته سيده الخ انظر لو أراد اعتكافا
منذورا متناهيا ولا تسعه نوبته وكان نذره قبل المهابة أو بعده فى نوبة السيد أو في نوبة نفسه وهى لا تسعه
ويجوز حيث نذر المنع بغير اذن السيد نعم ان لم يكن متناهيا فله اعتكاف قدر نوبته فيه كذا هو ظاهر سم على
البهجة اه عرش (قوله ومران الخ) أى في شرح في المسجد (قوله ونظيره) أى ما ذكر من صحة الاعتكاف
لثاني وعدمها للاول لما ذكر (قوله لمطلق الاستعمال) أى لحق الغير (قوله سكران) الى قول المتن ولو طرأ فى
المغنى والنهاية الا قوله في غير الضدين الى أن ذلك (قوله سكران تعدي به) أى ما غير المتعدى فيشبهه كإقال
الاذري أنه كالمغنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخروج الخ) أى من الخرج من المسجد بلاعذر

لا يظهر به الفرق لان عدم التجديد في المعين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساويا فليتامل (قوله وأخذ منه
ان مثلهم الخ) كذا مر (قوله صح) كذا مر (قوله سكران تعدي به) أما غير المتعدى فيشبهه كإقاله الاذري

لخصوص اللبس فأخر أمصح ذلك لا هذا (ولو ارتد المعتكف أو سكر) سكر تعدي به (بطل) اعتكافه زمن الردة والسكر وهو
لا تنفاه أهلية (والذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئذان لان ذلك أقبح من مجرد الخرج من المسجد

وهو يقطع المتابع نهاية ومعنى (قوله ومنه الخ) أى من التعليل (قوله لعدم ثوابه الخ) لا ينافي هذا ما يأتي
 أول الحج من حبوط الثواب بالردة وان لم تتصل بالموت بناء على أن المراد ان عدم المذكور ليس مراداً من
 هذا الكلام وان كان متحققاً سم (قوله اذا أسلم الخ) عبارة النهاية المراد بالبطان عدم البناء عليه لاجبوطه
 بالكلية اه زاد المغنى وهذا في السكران واما المرتد فقد نص الشافعي على ان الردة تحبط الثواب ان لم تتصل
 بالموت وان اتصت به فهي محبطة للعمل بنص القرآن اه قال ع ش الاقرب ان غير المرتد يثاب على ماضى
 ثواب النفل مطلقاً لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والاوقع عنده اه (قوله اذا عطف بأول الخ) فيه نظر
 ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك سم أى من أن المعطوف بأول المتوعدة الاولى فيه تثنية الضمير
 (قوله فلم يرجع الضمير على معطوف بأو) أى بل على المرتد والسكران المفهوم من لفظ الفعل وقد تقدم
 ما يدل عليهما فصح عود الضمير عليهما نهاية ومعنى قول المتن (أو انغماء) ومثله السكران لا تعد كغيره عن النهاية
 والمغنى (قوله من اعتكافه) أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن (ان لم يخرج) لم يزد الاسنوي في بيان
 مفهومه على قوله تنبيهه المصنف عما اذا أخرج وحكمه كما قال الرافي انه ان لم يكن حفظه في المسجد فلا
 يبطل أيضاً اعتكافه كالوجمل العاقل مكرهاً فخرج وان أمكن بمسقة فكلما رضى والصحيح فيه أيضاً أنه
 لا ينقطع تنابعه اه ما ذكره الاسنوي ومثله في شرح مر ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا مشقة يبطل وهو
 صريح قول الروض بطل تنابعه ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان اخراجه حينئذ لا ينقصه
 عن اخراج العاقل مكرهاً ثم رأيت في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجهور اطلقوا عدم البطان وكذا
 المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكراه قال بجماع ان كلام لم يخرج باختياريه وقول الشارح كالمكره اشارة أيضاً
 الى ذلك سم وفي المغنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوي ما نصه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخرج والاستواء
 حكمهما اه (قوله يؤخذ منه) أى من القياس على المكره (قوله ان محله) أى عدم ضرر الاخراج (قوله
 وأخذ ابن الرفعة الخ) عبارة المغنى اما لو طرأ ذلك بسبب لا يعذر فيه كالسكران فانه ينقطع اعتكافه كما نقله في
 السكنايت عن البندنيجي في الجنون وبجته الاذرى في الانغماء اه (قوله باخراجه مطلقاً) قد يقال اذا حصل
 الجنون بسببه فينبغي ان ينقطع وان لم يخرج لا تنفاه أهليته مع تعديده كالسكران المتعدي بصري ويحبري
 وتقدم عن المغنى ما يفيد ويقيده أيضاً قول شرح بافضل ويبطل بالجنون والانغماء ان طرأ بسبب تعدي به
 لان محله حينئذ كالسكران اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ أى الجنون والانغماء فيبطل اعتكافه في حال طروقه
 مع ماضى ان كان متتابعاً وظاهر اطلاقه البطان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الاصل فقوله في الحقيقة
 باخراجه ليس بقديم اه قول المتن (ويحسب من الانغماء) أى مادام ما كثر في المسجد حلبي وكردى عبارة
 سم أى وان لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو
 ظاهر أن لا يخرج وان أوهم التصنيع خلافه اه قول المتن (من الاعتكاف) أى المتتابع نهاية ومعنى (قوله
 انه كالمغنى عليه شرح مر) (قوله لعدم ثوابه اذا أسلم المرتد) لا ينافي هذا ما يأتي أول الحج من حبوط الثواب
 بالردة وان لم تتصل بالموت بناء على ان المراد ان عدم المذكور ليس مراداً من هذا الكلام وان كان متحققاً
 (قوله اذا عطف بأول الخ) فيه نظر ظاهر وبيننا بعض الهوامش ما يتعلق بذلك اه (قوله في المتن ان لم يخرج)
 لم يزد الاسنوي في بيان مفهومه على قوله تنبيهه المصنف عما اذا أخرج وحكمه كما قال الرافي انه ان لم يكن
 حفظه في المسجد فلا يبطل أيضاً اعتكافه كالوجمل العاقل مكرهاً فخرج وان أمكن بمسقة فكلما رضى والصحيح
 فيه أيضاً أنه لا ينقطع تنابعه اه ما ذكره الاسنوي ومثله في شرح مر ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن بلا
 مشقة يبطل مر وهو صريح قول الروض بطل تنابعه ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان
 اخراجه حينئذ لا ينقصه عن اخراج العاقل مكرهاً ثم رأيت في شرح الروض بعد ان ذكر ان الجهور اطلقوا
 عدم البطان وكذا المجموع أيد الاطلاق بمسألة الاكراه قال بجماع ان كلام لم يخرج باختياريه وقول الشارح
 كالمكره اشارة أيضاً الى ذلك (قوله في المتن ويحسب من الانغماء) أى وان لم يبق لحظة في كل يوم لان جملة

ومنه يؤخذ ان المراد بالبطان
 الماضى عدم وقوعه عن
 المتتابع لعدم ثوابه اذا
 أسلم المرتد لكن المنصوص
 عليه في الام بطان ثواب
 جميع أعماله وان أسلم كما
 يأتي قـ ريباً وكذا يقال في
 المتتابع حيث بطل وثنى
 الضمير مع العطف بأو في غير
 لصددين تنزى لاهما
 منزلتهما على ان ذلك لا مرد
 عليه من أصله اذا عطف بأو
 في الفعل لا الفاعل فلم
 يرجع الضمير على معطوف
 بأو (ولو طرأ جنون أو
 انغماء) على المعتكف (لم
 يبطل ماضى) من اعتكافه
 (ان لم يخرج) بضم أوله
 وكذا ان أخرج شق حفظه
 في المسجد أولاً كما يصرح
 به كلام المجموع لعدم
 كالمكره ويؤخذ منه ان
 محله حيث جازت ادائه في
 المسجد والا كان اخراجه
 لاجل ذلك كاخراج المكره
 بحق وعلى هذا يحمل
 ما اقتضاه كلام الروضة
 وأصلها انه يضر اخراجه اذا
 شق حفظه في المسجد أى
 بان حرم ابقاؤه فيه وأخذ
 ابن الرفعة والاذرى من
 التعليل بالعدوان لو طرأ
 نحو الجنون بسببه انقطع
 باخراجه مطلقاً (ويحسب
 زمن الانغماء من الاعتكاف
 دون الجنون)

كفى الصوم فهمها (أو طراً) (الحيض) (٤٧٦) أو النفاس أو نجس غيرهما لا يمكن معه المكث بالمسجد (وجب الخروج) لتجريم مكثهم

كفى الصوم) إلى الفصل في النهاية والمعنى الأقوله واستشكل إلى نعم وقوله بأن كان إلى والا وما به عليه (قوله كفى الصوم) أي إذا أغنى عليه بعض النهار نهاية ومعنى أي أو جن فيه حيث يبطل الصوم في الثاني دون الأول (قوله أو نجس الخ) عبارة النهاية والمعنى وأما المستحاضة فإن أمنت التلويث لم يخرج من اعتكافها فان خرجت بطلت بتابعها (قوله أو نجس الخ) أي مما لا يبطل الاعتكاف كالتوال بلا مباشرة وجماع ناس أو جاهل أو مكره (قوله ولو كان يتيم) أي لفقد الماء أو غيره (قوله أو يمكن التيمم الخ) أي والأوجب الخروج لأجل التيمم (قوله وهو ما فيه) أي من غير مكث ولا تردد نهاية ومعنى (قوله لم يجز له الخروج) عبارة النهاية والمعنى لم يجب خروجه قال ع ش قضيته جواز الخروج لذلك فليست له وعبارة ج لم يجز له الخروج الخ وقياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق به دم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله (قوله المبادرة به) أي بالغسل مغنى (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم عن النهاية والمعنى خلافه (قوله بأن هذا) أي الغسل و (قوله اذهو) أي النضو (قوله وأما هذا) أي الغسل في المسعد و (قوله على جوازه) أي الموضوع في المسجد (قوله نعم محل جوازه فيه) أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذرى الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو كان الجنب مستحجراً بالخروج ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو أصاب من كإفاده بعض المتأخرين (قوله ع ش قوله) وجب خروجه أي ليعتسل خارجاً من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد (قوله أو يحصل الخ) عطف على قوله مستحجراً الخ قول المتن (زمن الحيض) أي والنفاس و (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها مغنى ونهاية

*) (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) * قول المتن (إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلاً يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا المتتابع له (قوله وصريح هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الأولى وجميع الليالي المتخللة إذا فرقه خلافاً لما توهمه بعض الطلبة وقال فيه أيضاً ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوماً لم يجب الليالي المتخللة إذا شرط المتتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد وفي الروض أيضاً وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرين لم تلزمه الليالي حتى ينويها (قوله) فعلم دخول الليالي في نحو عشرة أيام ودخول الأيام في نحو عشر ليال بشرط المتتابع وبنية الليالي في الأول ونيسة الأيام في الثاني وإذا نوى الليلة في نذر يوم فالمتجه عند الإطلاق أنها السابقة عليه وظاهر فيها إذا نوى المتتابع أو شرطه في نحو عشرة أيام لا يجب ليلة اليوم الأول سم يحذف وفي النهاية والمعنى ما وافقه قول المتن (مدة متتابعة) أي مدة متتابعة على عشرة أيام متتابعة (قوله لزمه المتتابع) أي أن صرح به لفظاً ولا يلزمه في هذه الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها لأن ينويها فتلزمه لأن لا تدخل في مسمى الأيام مغنى ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو ظاهر أن لا يخرج وان أوهم الصنيع خلافه (قوله ولو كان يتيم) كأن كان الماء مفقوداً (قوله وهو ما فيه) أي بخلافه مع المكث أو التردد (قوله وتلزمه المبادرة) لا ينافي قول المتن ولا يلزم فتأمل (قوله نعم محل جوازه الخ) كذا مر (قوله قال الأذرى) كذا مر (قوله أو يحصل بغسالة ضرر للمسجد) كذا مر

*) (فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع) * (قوله في المتن إذا نذر مدة الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلاً يتناول الليالي منه لأنه عبارة عن الجميع لا المتتابع له (قوله وصريح هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب الليلة الأولى مطلقاً وجميع الليالي إذا فرقه خلافاً لما توهمه الطلبة وقال فيه أيضاً ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوماً لم يجب الليالي المتخللة إلا أن شرط المتتابع أو نواه كعكسه وهو المعتمد فعلم وجوب دخول الليالي في نحو عشرة أيام متوالية أو عشرين يوماً متوالياً وعلماً أيضاً وجوب دخول الأيام في نحو عشر ليال متوالية أو نية التوالى وفي الروض أيضاً قبل ذلك وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرين لم تلزمه

(وكذا الجنابة) إذا طرأت بنحو احتلام يجب الخروج للغسل (أن تعذر الغسل في المسجد) للضرورة إليه ولو كان يتيم وأمكنه التيمم بغير ترابه وهو ما فيه لم يجز له الخروج فيما يظهر إذا ضرورة إليه حينئذ (قوله أمكن) الغسل فيه (جاء الخروج) لأنه أقرب للمروءة وصيانة المسجد وتلزمه المبادرة به (ولا يلزمه بله الغسل في المسجد رعاية للمتتابع واستشكل بأن نضح المسجد بالماء المستعمل حرام ووردان هذا لاضمح فيه أذهوان يرشبه وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم محل جوازه فيه كما قاله السبكي حيث لا مكث فيه بأن كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذرى وكذا لو كان مستحجراً حرمة إزالة النجاسة في المسجد أي وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسالته ضرر للمسجد أو المصلين (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أحدهما في المسجد لعذر أو غيره لأنه حرام وإنما أبيع للضرورة وسيأتى حكم البناء في الحيض *) (فصل في الاعتكاف المنذور المتتابع) (إذا نذر مدة متتابعة لزمه المتتابع

لأنه وصف مقصود بالمبادرة بالعبادة والمشقة على النفس

(والصحيح انه) أى الشأن
 (لا يجب التتابع بلا شرط)
 وان نواه لان مطلق الزمن
 كاسبوع أو عشرة أيام صادق
 بالمتفرق أيضا وانما لم تؤثر
 النية فيه كمالا تؤثر في اصل
 النذر وان فوزه فيه وانما
 تعين التوالى في لا اكمله
 شهر الان قصد من التبعين
 الهجر ولا يتحقق بدون
 التتابع ولو شرط التفريق
 أخر عنه التتابع لانه أفضل
 منه مع كونه من جنسه
 وفارق نذر التفريق في
 الصوم بما ياتي فيه (و) الصحيح
 وفي الرخصة الاصح وقدم
 ان مثل هذا منشؤه اختلاف
 الاجتهاد في الارضية فعند
 التعارض يرجع الى تأمل
 المدرك (انه لو نذر يوما لم يحز
 تفريق ساعته) من أيام
 بل يلزمه الدخول قبل الفجر
 أى بحيث يقارن لبشه أول
 الفجر ويخرج منه بعد
 الغروب أى عقبه لان
 المفهوم من لفظ اليوم هو
 الاتصال فلو دخل الظهر
 ومكث الى الظهر ولم يخرج
 لسلام يحزته كمرحاه وان
 فوزه فيه لانه لم يات بيوم
 متواصل الساعات والليالي
 ليست من اليوم فان قال
 نهارة نذرته من الان لزمه
 منه الى مثله ودخلت الليلة
 تبعا قال في المجموع ولو
 نذرا عتكاف يوم فاعتكف
 ليلة أو عكسه فان عين

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلو دخل في النهاية والمغنى الا قوله وقد من الى المتن قول المتن (والصحيح انه لا يجب التتابع) لكن بسن مغنى ونهاية (قوله وانما لم تؤثر النية الخ) عبارة المغنى والنهاية وقضية كلامه انه اذا لم يشترط التتابع لا يجب وان نواه وهو الاصح كما قاله تبعه المغنى كاصل النذر وان اختار السبكي لزوم وصوبه الاسنوى فان قيل انه اذا نوى اعتكاف الليالي المتخلة في هذه الايام انما يلزمه مع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع أولى لانه مجرد وصف واجب بان التتابع ليس من جنس الزمن المذكور بخلاف الليالي بالنسبة للأيام أى وبالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شيخ الاسلام مانصه فعلم ان نية التتابع توجب الليالي المتخلة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى تتابعها جاز ان يأتي بها متفرقة قليلا أم لا قال ع ش قوله مر بنية التتابع قضية وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وان لم يخطر بباله الليالي وقوله مر قبل لم يلزمه الليالي حتى ينوبها طاهر في خلافه فاعمل المراد بقوله هنا بنية التتابع اللازم لنية الليالي لا التتابع المعنوي بمجرد اه ولعل الاقرب ما قاله سم اذ كلامهم كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة أيام مع لياليها (قوله كمالا تؤثر الخ) أى قياسا عليه (قوله وانما تعين الخ) رد لدليل المقابل (قوله مع كونه من جنسه) لم يظهر لي وجهه وقد تقدم آ نفاعن النهاية والمغنى وشيخ الاسلام في رد نزاع خلافه (قوله بما ياتي فيه) أى من أن الصوم يجب فيه التفريق في حالة وهي صوم التمتع فكان مطالبه التفريق بخلاف الاعتكاف لم يطالب فيه التفريق أصلا مغنى ونهاية (قوله فعند التعارض) أى تعارض الاجتهاد قول المتن (لم يحز تفريق ساعته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وان ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بخلاف وان نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام وبقي ما لو نذر يوما من أيام الدجال هل يخرج من عهدة النذر بأن يقدره يوما من الايام التي قبل خروجه كما تدرجته أو يحمل على اليوم الحقيقي من أيامه ويخرج من العهدة ولو بآخر يوم من أيامه فيسه نظرا والاقرب الاول ع ش (قوله لم يحز الخ) وعند الأكثرين يحزنى لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد وهذا هو المعتمد منها بنية ومغنى وسم (قوله فان قال الخ) الى قوله وخرج غيره في النهاية والمغنى الا قوله ويوجهه الى أمالو شرط (قوله فان قال الخ) الاولى الواو بدل الغاء (قوله نهارة نذرته من الان) ليس هذا التصوير بقيد بل لو نذر اعتكاف يوم أوله الظهر مثلا كان كذلك انعب (قوله لزمه الخ) لعل هذا اذا قال نذرت يوما من الان كما هو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الان فالظاهر حينئذ أنه يلزمه الى المغرب فلا يرجع (قوله لزمه منه الى مثله الخ) أى وامتنع عليه الخرج ليلالات اتفاق الاصحاب نهائية ومغنى (قوله ولو نذرا عتكاف يوم الخ) ولو نذرا عتكاف يوم قدوم يذوقه ليلام يلزمه شيء ويسن كفى الليالي حتى ينوبها كن نذرا عتكاف يوم أى لا يلزمه ضم الليالي اليه الآن ينوبها فعله دخول الليالي بشرط التتابع وبنية الليالي واذا نوى الليالي في نذر يوم فالمتحتم ان الاطلاق انما السابقة عليه وظاهر فيما اذا نوى التتابع أو شرطه في نحو عشرة أيام انه لا يجب ليله اليوم الاول (قوله وان نواه) كذا مر (قوله وان فوزه فيه) من جملة النزاع فيه انه اذا كان الرابع ايجاب الليالي بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة أيام مشلامع ان فيه وقتا زائدا فوجوب التتابع بالنية أولى لانه مجرد وصف واجب بان التتابع ليس من جنس الزمن المنسذر بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه فعلم ان نية التتابع توجب الليالي المتخلة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة أيام ونوى تتابعها جاز ان يأتي بها متفرقة قليلا أم لا (قوله ولو شرط التفريق أخر عنه التتابع لانه أفضل الخ) قال في شرح الزرعي نعم ان نوى أياما معينة كسبعة أيام متفرقة أو لها غداة تفريق ذكره الغزالي وهو متعين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين وما قاله انما ياتي على طريقته من ان النية تؤثر كاللفظ وقد عرف ما فيه اه قال مر المعتمد ما قاله (قوله لم يحز الخ) عبارة شرح المنهج فعن الأكثرين الاجزاء وعن أبي اسحق خلافه قال الشيخان وهو الوجه فعليه لاستثناء اه والمعتمد ما قاله الأكثرين مر (قوله ولو نذرا عتكاف يوم) من

نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر كما أفاده الشيخ فان قدمه من أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه نعم ليس قضاء يوم كامل ومجمل ماذا كان قد قدم حيثما اختار أو لو قدم به ميتا أو مكره لم يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتحديد قصده لها فعليه اعتكاف يوم بعد ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره أذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأ عن قضاء يوم كقطع به البعوى وقال في المجموع يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهرا وشك في ضده فتوضأ محتاطا فبان محذرا أي فلا يجزئه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر اعتكاف يوم شكرا أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى لأنه يتعين أن يقول شكرا وقوله مر ما بقي منه أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله مر كقطع به الخ معتمد اه ع ش (قوله زمنا) عبارة النهاية والمغني يومام قال بخلاف اليوم المطلق لتمكنه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك المعين اه (قوله ان كان ما أتى به قدره الخ) أي والالم يكفه نهاية أي فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم ع ش زاد الرشيدى وانظر لو كانت أطول منه هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لا بد من استيعاب اه والقياس الاول (قوله والا الخ) يدخل فيه ما ذالم يعين زمنا وهو كذلك لتمكنه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك المعين وما اذا عينه ولم يقته سم (قوله معين الخ) ولولم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي معنى (قوله لانه) أي التتابع (حينئذ) أي حين عدم تعرض التتابع (قوله من نذر ورة الوقت) أي من ضرورة تعين الوقت فاشبهه التتابع في شهر رمضان نهاية ومعنى (قوله واذا ذكر النذر الخ) أي في نذره لفظا نهاية ومعنى قول المتن (وشرط ان يخرج لعارض) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

رمضان فانه يجزئ فضاؤه في يوم أقصر منه (قوله ان كان ما أتى به قدره الخ) ليس في عبارة المجموع تصريح بهذا وعبارته فرع قال المتولى لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجزئه لانه قادر على الوفاء بنذره على الصنف المترتبة وان كان عين الزمان في نذره فغاث فاعتكف بدل اليوم ليلة أجزأه كإلوفاته صلاة نهارا فقتضاه في الليل فانه يجوز وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت وما الوقت فيسقط حكمه بالقوات اه نعم ماذا كره الشارح له وجهه فان الاعتكاف يتبع بعض فامكن مراعاة نذر الغائب بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لانه لا يتبع بعض وقد يشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الغائب بما قاله الشارح (قوله والا فلا) يدخل فيه ما ذالم يعين زمنا وهو كذلك لتمكنه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك المعين وما اذا عينه ولم يقته (قوله في المتن) وشرط ان يخرج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط ان يخرج له فيجب عليه العود وشرح مر قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوما لم يجب الليالي المتخللة الا ان شرط التتابع أو نواه كعكسه أي وان لم يجب هو أي التتابع فنية التتابع فوجب الليالي دون التتابع قوله الا ان شرط الخ أي فتجب الليالي المتخللة وخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشرة الأخيرة دخلت الليالي ويجزئ وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة أيام من آخره اه وقوله بخلاف الخ أي فاذا كان ناقصا لزمه أن يعتكف بعده يوما قال في المجموع ويسن في هذه أن يعتكف يوما أي نواياه الفرض أو النذر كما هو ظاهر والالم يمكن أجزأه ولا يضر التردد في النسبة ويكفي لاحتتمال دخوله قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لكونه أول العشرة من آخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع البعوى بأجزائه ويحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن يتيقن طهرا وشك في ضده فتوضأ محتاطا فبان محذرا اه والمعتمد ما قطع به البعوى * (تبيينات) * الاول علم بمنا تقرر انه لو نذر اعتكاف عشرة أيام ونوى التتابع جاز التفریق فله ان يأتي باليوم الاول وحده بلا لانه لان الواجب الليالي المتخللة ولياليه الاول غير متخللة ولا يبعد ان يجزئه اعتكاف

زمنا وفاته كفي ان كان ما أتى به قدره أو أجزأه فلا (و) الصحيح انه لو عين مدة كاسبوع معين كهذا الاسبوع (وتعرض للتتابع وفاته) تلك المدة (لزمه التتابع في القضاء) لتصر بجمعه فصار مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حينئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (واذا ذكر) الناذر (التتابع) وشرط ان يخرج لعارض

مباح مقصود لا ينافي
 الاعتكاف (صح الشرط
 في الاظهر) لانه انما لزم
 بالتزامه فوجب أن يكون
 بحسبه فان عين شيئا لم
 يتجاوز له والاخر لـكل
 غرض ولو دنيو بامباح
 مكلف الامير لا يجوز له
 ويوجه بانها لا تسمى غرضا
 مقصودا في مثل ذلك عرفا
 فلا ينافي ما صرح في السفر انها
 غرض مقصود اما لو شرط
 الخروج لحرم كسب بخر
 أو اناف كجماع فيبطل نذره
 نعم لو كان المنافي لا يقطع
 التتابع كحبس لا يخلو عنه
 مدة الاعتكاف غالباً صح
 شرط الخروج له وأما لو شرط
 الخروج لعارض كان
 قال الا ان يبدو له فهو باطل
 لانه علقه وهل يبطل به
 نذره وجهان في الشرح
 الصغير البطلان وهو الوجه
 ووجه غيره عدمه ولو نذر نحو
 صلاة أو صوم أو حج وشرط
 الخروج لعارض فحكمه تقرر
 ويأتي في النذر ما له تعلق
 بذلك بخلاف نحو الوقف
 لا يجوز فيه شرط احتياج
 مثلاً لانه يقتضي الانفكاك
 عن اختصاص الادى به
 فلم يقبل ذلك الشرط كالعتق
 (والزمان المصروف اليه)
 أي لذلك العارض (لا يجب
 تداركه ان عين المدة كهذا
 الشهر) لان زمن النذر
 من الشهر انما هو اعتكاف
 ما عدا العارض (والا يعين
 مدة كـ شهر) (فيجب)
 تداركه اتم المدة المترتبة وتسكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في ان التتابع لا يقطع به

بـخلاف شرط الخرج له فيجب عليه العود نهائية ومعنى وسم (قوله مباح مقصود الخ) يظهر فيما اذا
 أطلق العارض صحة الشرط وانصرف ما ذكر بل قد يدعى أنه مراد الشارع (قوله فان عين شيئا) أي نوعاً
 أو فرداً كعبادة المرضى أو زيد (قوله لم يتجاوز له) أي خرج له دون غيره وان كان غيره أهم منه نهائية
 ومعنى (قوله مباحاً) أي لا مكرهاً كما يفيد قوله لا يجوز نهية (قوله كلفاء أمير) أي الحاجة اقتضت خروجه
 للقائه لا مجرد التفرج عـ ش عبارة القليوبي لا يجوز تفرج عليه بل نحو سلام أو منصب ومثل السلطان الحاج
 هـ (قوله انما غرض مقصود) أي للعدول عن أقصر الطريقين إلى أطولهما بحسب (قوله لـلاف الخ)
 أي أو لغير مقصود كنهية فلا يستعذر نهائية ومعنى (قوله الا ان يبدو له) أي الخروج ولم يقبل لعارض فان
 قاله صح بحسب (قوله وهو الاوجه) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
 الا كـ والزمان المصروف الخ إلى هذا أيضاً فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج منها بعد
 التماس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو حج عام كذا ولم يبق
 الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلي صلاة ركعتين وصوم يوم وخرج
 أو معينة بـ بقى الوقت كان بقي منه ما يسع تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك وليس
 ببعيد سم (قوله فكما تقرر) وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها ان عرض
 لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه في عرض له ما استثناه جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة
 وجاز له الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع عـ ش (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل
 بهذا الشرط سم أقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقف وبطلان الشرط وعدم تأثره
 والله اعلم (قوله أي لذلك) إلى قول المتن ولو عاد في النهاية والمعنى الا قوله على ما اقتضاه إلى المتن قول المتن (والا
 فيجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكنه خرج لغسب ما شرط الخروج له مما لا يقطع التتابع أما
 ما يقطعه مالم يشرط الخروج له فهو وجب الاستئناف سم (قوله والا يعين الخ) قد يقال فلو قصـ د في هذه
 الصورة استثناء لخروج لعارض المذكور من المدة الغير المعينة فهل يعمل بقصده أو لا يحمل تأمل والا قرب

تسعة الايام بلياليها متتابعة أو متفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها ليلة لان الظاهر ان الترتيب بان يبدأ اليوم
 الخالي عن ليلته لا يجب فليتأمل الثاني وقع السؤال عما لو قال في أثناء يوم السبت مثلاً لانه على ان اعتكف
 عشرة أيام أو لها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم وتحسب بقية يومه على وجه التغليب أو لا بد من
 اعتكاف قدر ما مضى منه من الحادي عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل الا بذلك فعين بعض الناس الأول والوجه
 هو الثاني وفاقاً لمـ الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة وترك اعتكاف العشر الاخير من
 رمضان تلك السنة أو ترك بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال أو لا بد من اعتكاف العشر الاخير من
 رمضان بعد ذلك فيه نظر والوجه فيه وفاقاً لمـ هو الاول كـ لو نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه ففاته ذلك
 الـ رمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان أفضل من غيره أو نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه
 ففاته يكفيه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة ولو كان يوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع خلافاً لقول بعض
 الناس انه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلاً ويجري فيما لو نذر اعتكاف يوم عرفة سنة معينة ففاته
 واعتكف يوماً بعده لغير عرفة (قوله لا يجوز نهية بوجه الخ) لم يقصص في مسئلة غير المقصود كالنزهة بان شرطه
 يبطل النذر أولاً وعبارة شرح المنهـ كـ ما صرحه ببطلانه (قوله فكما تقرر) قد يؤخذ منه رجوع نظير قوله
 الا كـ والزمان المصروف اليه الخ إلى هذا أيضاً فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات وخرج
 منها بعد التماس بها لعارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو حج عام كذا ولم
 يبق الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلي صلاة ركعتين وصوم يوم
 وخرج أو معينة بـ بقى الوقت كان بقي منه ما يسع تلك الصلاة وبقى من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التدارك
 وليس ببعيد فليراجع (قوله بخلاف نحو الوقف) هل يبطل بهذا الشرط (قوله في المتن والا فيجب) ينبغي

(وينقطع التتابع) بأشياء
أخر زيادة على مأمراً بالخروج
بلا عذر) مما يأتي وان قل
زمنه ما فاته اللبس (ولا يضر
إخراج بعض الأعضاء)
لأنه صلى الله عليه وسلم كان
يخرج رأسه الشريف وهو
معتكف إلى أن شاة فتسرحه
رواه الشيخان نعم إن أخرج
رجلاً أي مثلاً واعتد عليها
فقط بحيث لو زالت سقط
ضر بخلاف ما لو اعتد عليها
على ما اقتضاه كلام البغوي
واستظهره غيره وقال شيخنا
الأقرب بأنه يضر ويؤيده
مأمراً في الوقف جزأئها
مسجد الله ويؤيده أيضاً
المانع مقدم على المقتضى
(ولا يخرج القضاء الحاجة)
اجتماعاً لأنه ضروري ولا
تشرط شدة أو لا يكف المشي
على غير سجته فان تالي
أكثر منها ضرر ومثل غسل
جنباً وازالة نجس وأكل لأنه
يسخى منه في المسجد وأخذ
منه أن المهجور الذي
ينسدر طاقوه يا كل فيه
وشرب إذا لم يجد ماء فيه ولا
من يأتيه به لأنه لا يستحي
منه فيه وله الوضوء بعد قضاء
الحاجة تبعاً إذا تجاوز
الخروج له قصد إلا إذا عذر
في المسجد ولا يغسل سنون
ولا النوم (ولا يجب فعلها في
غير داره) كسقاء المسجد
ودار صديقه بجنب المسجد
للحجاء مع المدة في الثانية

الأول بصرى قول المتن (وينقطع التتابع) ينبغي أن تجري هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه
وقضاء زمن الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله زيادة على مأمراً) أي في نحو قوله
فالمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما المتتابع أي من حيث التتابع سم عبارة الجبيري على المنهج
والحاصل أن الطارئ على الاعتكاف المتتابع إما أن يقطع تنابعه أولاً والذي لا يقطع تنابعه إما أن يحسب
من المدة ولا يقضى أولاً فذكر المصنف أن الذي يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذي تخلو عنه
المدة غالباً والجنب المغطى وغير المغطى أن لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقدره
ويقضى كالجانب غير المغطى أن يبادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذي لا تخلو عنه المدة غالباً والعدة
والزمن المصروف للعارض الذي شرط في نذره الخروج له أن كانت المدة غير معينة والذي لا يقضى كزمن
الانغماء والتبرز والاكل وغسل الجنبه وأذان الراتب وزمن العارض الذي شرط الخروج له في نذره أن
عين مدة اه قول المتن (بالخروج الخ) أي من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو
رجليه أو رأسه قائماً أو منحنياً أو من الحجز قاعداً أو من الجنب مضطجعا نائياً ومغنى (قوله مما يأتي) أي من
الاعتذار نهائية (قوله لمنافاته اللبس) أي أذهو في مدة الخروج المذكور وغير معتكف وبحل ذلك حيث كان
عامداً لما بالتحريم مختاراً نهائية ومغنى (قوله بخلاف ما لو اعتد عليها) أي لم يضر لأن الأصل عدم الخروج
مغنى زاداً نهائية وسم ويؤيده ما فتى به الشهاب الرملي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل إحدى رجليه
واعتمد عليها من أنه لا يحنث أي لأن الأصل الخروج وعدم الدخول فعملنا فيه بما لا يصل اه (قوله على
ما اقتضاه كلام البغوي) اعتمده المغنى والنهاية وسم (قوله ويؤيده مأمراً في الوقف الخ) قد يفرق
البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض المسجد إذا من جزء الأوفيه غير المسجدية ويمنع أن
الاعتماد على الخارج مع الاعتدال على الدخول أيضاً مانع سم قول المتن (للقضاء الحاجة) أي من بول أو غائط
ومثلها التي يحج نهائية وشورى وشيخنا (قوله لأنه ضروري الخ) أي ولو كثر لعارض فيها يتوسغنى (قوله فان
تأتى الخ) ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته عس (قوله وازالة نجاسة) أي كرعاف مغنى ونهائية
(قوله وازالة نجس) ظاهر إطلاقه وإن كان معقراً عنه (قوله وأكل الخ) قضية التعليل أن شرب نحو الشربة
كأكل فليراجع وكذا قضيتاه من مثل المسجد المهجور ما إذا كان المعتكف في نحو خيمة في المسجد تستتره
عن الناظرين (قوله أن المهجور الخ) أي والمختص نهائية (قوله لأنه لا يستحي الخ) أي بخلاف ما إذا وجد
فيه أو من يأتيه به لأنه الخ (قوله وله الوضوء) أي واجبا كان أو مندوباً نهائية ومغنى (قوله ولا يغسل الخ)
والظاهر كقوله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل الاحتلام معتقراً كالتثليث في الوضوء واجب نهائية ومغنى
قول المتن (في غير داره) أي التي يستحق منعها نهائية ومغنى (قوله للحجاء) أي فيهما نهائية (قوله مع المنسة
وكذا الوعين المدة كهذا الشهر لكنه خرج لغير ما شرط الخروج له مما لا يقطع التتابع إماماً يقطعها ما لم يشرط
الخروج له فيوجب الاستئناف اه (قوله في المتن وينقطع التتابع الخ) ينبغي أن تجري هذه المسائل
المتعلقة بالتتابع انقطاعاً وعدمه وقضاء زمان الخروج وعدمه في التتابع في القضاء حيث وجب أي كما
يخرج لديني مطـ (قوله على مأمراً) أي في نحو قوله فالمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما المتتابع أي
من حيث التتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوي) أي لأن الأصل عدم الخروج ويؤيده ما فتى به شيخنا
الشهاب الرملي فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل إحدى رجليه واعتمد عليها من أنه لا يحنث أي لأن
الأصل الخروج وعدم الدخول وقضية ذلك أنه في ابتداء دخول المسجد لو أدخل إحدى رجليه دون الأخرى
واعتمد عليها لم يكف ذلك في صحة الاعتكاف فالحاصل أنه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول أو خروج
مر (قوله ويؤيده مأمراً في الوقف الخ) قد يفرق البغوي بأنه في الشائع لم يستقر شيء من أجزائه في محض
المسجد إذا من جزء الأوفيه غير المسجدية ويمنع أن الاعتماد على الخارج مع الاعتدال على الدخول أيضاً مانع
(قوله ويؤيده أيضاً المانع الخ) قد يمنع أن مجرد إخراج إحدى الرجلين على الإطلاق مانع (قوله

وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية يكلفها (ولا يضرم بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (يفتحش) البعد (فيضري الأضح) لأنه قد يحتاج في عودة أيضا إلى البول فيضى يومه في التردد تعلم لم يجد غيرها أو وجد غير لائق به لم يضرم ويؤخذ من التعليل أن ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت المنذور في التردد وبه صرح البغوي (ولو عاد مريضا) أو زار قادما (٤٨١) (في طريقه) لنحو قضاء الحاجة (لم يضرم مالم

يطل وقوفه) فان طال بان زاد على قدر صلاة الجنائز أي أقل مجزئ منها فيما يظهر ضرا ما قدرها فيجتمل الجميع الأغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فان عدل ضرر أن قصر الزمن لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج واه صلاة على جنازة أن لم ينتظر ولا يعرج إليها وهل له تسكر بهذه كالعبادة على موقوف أو مرضى مرهم في طريقه بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة أولا يفعل إلا واحدا لأنهم علوا فاعله لنحو صلاة الجنائز بأنه يسير ووقع تابعه لا مقصودا كل محتتم وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنائز وزيارة القادم والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غير المقضى لطول الزمن ونظيره ما مر فبين على بدنه دم قلي معفو عنه وتكرر بحيث جمع لكثره فله يقدر

الح) الأولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ منه أن من لا يستحي من السقاية بالخ) وكذا إذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يحشه بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضرم بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد نهاية ومعنى (قوله) الآن يكون له دار أقرب الخ) هل يستثنى مالم كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كهلولة وضع متاع ونحوه فيجوز رسم (قوله) أن يذهب أكثر الوقت) أي الذي نذرا عنه كقوله زيادى اه عش ورشيدى عبارة شيخنا كان يكون وقت الاعتكاف يوما فيذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اه (قوله) أو زار قادما) إلى قوله وهل له في النهاية والمغنى الإقوله أي أقل مجزئ إلى ضرر وقوله أو ما قدرها إلى المتن (قوله) لنحو قضاء الحاجة) أي كغسل الجنابة قول المتن (مالم يطل الخ) أي بان لم يقف أصلا أو وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه سم عبارة الجعفي والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا اه (قوله) بان زاد الخ) عبارة النهاية والمغنى فان طال وقوفه عرفا ضرر اه (قوله) بان زاد) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) أي أقل مجزئ منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنائز المعتدلة قال الكردى وكذلك الامداد وعبر في التحفة بأقل مجزئ الخ وأطلق شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجالزملي أنه له صلاة الجنائز اه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو بصرى أي كما عبر به المنهج وبأفضل وبغيره أيضا قول الشارح الآتي بالشرطين بالتنبيه قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) أي بان يدخل معطفا غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فان كان نافذا لم يضرم قليوي ولعله إذا لم يكن الطريق الثاني أطول من الأول فليراجع (قوله) الخ) أي بان خرج لنحو قضاء الحاجة (قوله) وهل له) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) كالعبادة الأولى أو الثانية (قوله) بالشرطين الخ) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يتجه الخ) خرم به شيخنا وقال القليوبي مال إليه شيخنا مر اه (قوله) أن له ذلك) أي كل من التسكر والجمع (قوله) فبين على بدنه دم قليل الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالعفو عن الكثير اجتماع أو تفرق سم قول المتن (بمرض الخ) أي بخروجه له نهاية ومعنى (قوله) أو انما) الأولى التعبير بالواو بصرى (قوله) بان خشى) إلى الفرع في النهاية والمغنى الإقوله فان أخرج إلى المتن وما أتبه عليه (قوله) بان خشى تجسس المسجد) أي بنحو أسهال وادار و (قوله) إلى فرش الخ) أي وتردد طبيب نهاية ومعنى (قوله) تجسس المسجد) أي أو استقذاره شرح بافضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف خريق الخ) أي فان زال خوفه عاد لمكانه وبنى عليه قاله الماوردي ولعله فبين لم يجد مسجدا فربما يأمن فيه من ذلك نهاية وظاهر أن محله في غير المساجد التي تتعين بالتعيين أمأهى فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كروى على بأفضل (قوله) بخلاف نحو صداع) أي فينقطع التتابع بالخروج له نهاية ومعنى (قوله) خفيفة) راجع نحو صداع أيضا (قوله)

الآن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى مالم كانت الأقرب لزوجة أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كهلولة وضع متاع ونحوه فيجوز (قوله) في المتن مالم يطل وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعبارة شرح الروض مالم يطل مكثه (قوله) لخبر أبي داود الخ) أراد هذا الخبر هنا يقتضى أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان منذ ورا متابعا ويحتتمل أنه كان متطوعا لكتنه أحب تتابعه (قوله) فبين على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثر الخ) أن كان الكلام في غير الاجنبى فالعفو عن الكثير اجتماع أو تفرق (قوله) ومثله خوف خريق وسارق) فان زال خوفه عاد لمكانه وبنى عليه قاله الماوردي ولعله فبين لم يجد

(٦١ -) (شرواني وابن قاسم) - ثالث) الاجتماع حتى يضرم أولا حتى يستمر العفو فيه خلاف لا يعرج بحشه هنا وان أمكن الفرق بأنه محتاط للصلاة بالنجاسة مما لا يحتاط هنا أو أيضا هنا في التتابع وهو يغتفر فيه مالا يغتفر في المقصود (ولا ينفذ قطع التتابع بعرض) ومنه حنون أو انما (يخرج إلى الخروج) بان خشى تجسس المسجد أو احتاج إلى فرش ويخادع ومثله خوف خريق وسارق بخلاف نحو صداع

فقد مر الخ) أي قبيل قول المصنف ويحسب زمن الانعفاء الخ (قوله لشهادة تعينت) عبارة النهاية والغنى
ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها وأدواها لم ينقطع تنابعه لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه بخلاف
ما إذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لأنه لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا
فتحملة لها أنما يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشرع وفي الاعتكاف والا فلا
ينقطع الولاء كلونذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء اه وفي سم بعد ذكره
عن الروض مشمل ذلك إلى وقيد الشيخ ما نصه فقول الشارح لشهادة تعينت أن أراد تعينت اداء وتحملا
وان لم يتبادر وفاق ذلك اه وقوله ان أراد تعينت الخ أي كما عبر به في شرح بافضل (قوله أو ألد الخ) عبارة
النهاية ولو خرج لاقامة حد أو تعزير ثبت بالبينه لم ينقطع أيضا بخلاف ما إذا ثبت بأقراره ومحل ما تقرر إذا أتى
بوجوب الحد قبل الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كالأوقاف مثلا فإنه ينقطع الولاء ولا ينقطع عنه خروج
امرأة لأجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة للزواج لأنه لا يقصد للعدة بخلاف تحمل الشهادة
لم تكن بسببها كان طلق نفسها بتعويض ذلك لها أو علق الطلاق بشيئين فاشاعت وهي معتكفة فانه
ينقطع لا اختيارها بالخروج فان أذن لها الخروج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضاءها
فينقطع التسابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها فلا يجب عليها الخروج قبل انقضاءها
في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذنه ثم طلقها وأذن لها في تمام اعتكافها فينقطع التسابع بخروجها
اه وفي الغنى مثله الا قوله ومحل ما تقرر إلى ولا ينقطع عنه قوله وكذا لو اعتكفت الخ (قوله بان كانت لا تخلو عن
الحيض غالبا) أي كشهر كامل به الروايات في الغنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما في الحيض
وعلى تسعة أشهر في النفاس لاحتمال طروقه في هذه المدة اه ويأتى عن النهاية والامداد ما يوافقه (قوله
ومثلا) أي المدة التي لا تخلو عن الحيض غالبا (قوله واستشكك الاسنوي الخ) ويجب عنه بان المراد
بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض وبوجهه بانه متى
زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطر و الحيض فعذرت لأجل ذلك وان كانت تحيض
وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يجزى نية واحدة وامداد قال ع ش قوله مر قد يجزى أي بأن
يوجد تارة في شهر قدر مخصوص وفي آخره غيره أو أكثر منه اه وفي الكردى على بافضل بعد ذكر كلام
النهاية والامداد المذكور وما نصه وقد أقر الشارح اشكال الاسنوي في التحفة ولا يعاب قال في اليعاب
والحاصل ان المدة ثلاثة أقسام الخمسة العشر فاقل تخلو بيقين والخمسة والعشرون فأكثرا لا تخلو غالبا وما بينهما
يخلو غالبا فالأولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالأولى الخ اه (قوله والنفاس كالحيض)
ولا تخرج لاستحاضة بل تحترز من تلويث المسخرو ينبغي ان يحمله ان سهل احترازها والاخر جت ولا ينقطع
نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حمل وأخرج بغير إذنه أي إذا لم يمكنه التخلص فان أخرج مكرها بحق

مسجد اقر بيا يأمّن فيمن ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت الخ) عبارة الروض
أو خرج لاداء شهادة تعين حملها وأدواها أو تعين أحدهما دون الآخر لانه لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن
عن الخروج والا فتحملة لها أنما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذه اذا تحمل بعد الشرع وفي
الاعتكاف والا فلا ينقطع التسابع أي ان تعين الاداء كلونذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر
لا يلزمه القضاء اه فقول الشارح لشهادة تعينت أي ان أراد تعينت اداء وتحملا وان لم يتبادر ووافق
ذلك مر (قوله واستشكك الاسنوي الخ) أجيب بان المراد بالغالب هنا أن لا يسع أقل الطهر الاعتكاف
لما ذكر في باب الحيض ووجهه انه اذا زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطر و الحيض
فعذرت شرح مر (قوله ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكلا كراه ما لو حمل وأخرج بغير إذنه وان أمكنه
التخلص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل بقيسده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الأقرب فان أخرج مكرها بحق
كل زوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه أو أخرجه خوف غريم له وهو غنى مما طل أو

وحى خفية فان أخرج
لأجل ذلك فقد مر بما فيه
(و) لا ينقطع بالخروج
لشهادة تعينت أو لحد ثبت
بالبينه أو (بحيض ان طالت
مدة الاعتكاف) بان كانت
لا تخلو عن الحيض غالبا
فتبني على ما سبق اذا ظهرت
لانه بغير اختيارها ومثلا
في المجموع بان تزيد على
خمس عشرة يوما واستشكك
الاسنوي بان الثلاثة
والعشر من تخلو عنه غالباً
غالبه ست أو سبع وبقية
الشهر طهر اذ هو غالباً
لا يكون فيه الا الحيض واحد
وطهر واحد والنفاس
كالحيض (فان كانت بحيث
تخلو عنه انقطع في الاطهر)
لا يمكن الموالاة بشروعها
عقب الطهر (ولا بالخروج)
مكرها بغير حق أو (ناسيا
على المذهب) كالأبطل
الصوم بالاكل ناسيا ولا نسلم
انه هيئة تذكرة بخلاف
الضائم ومثله جاهل

كأن وجهه والعبد يعتكفان بلاذن أو أخرجه الحاكم لحرقه أو أخرجه خوف غريمه وهو غنى مما طل أو
معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها ككاهن ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره نهاية وغنى وقوله ما وثم حاكم يقبلها
أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والغنى يخفى عليه ما ذكره قال ع ش قوله يخفى عليه الخ
ظاهرة أنه لا فرق بين كونه قرب عهدته بالسلام أم لا نشأ بآذنية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة اه قول
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعذر سم على تخ قول ويغني أنه لا فرق حيث كان النائب
كلاصيل فيما طلب منه ع ش قول المتن (إلى منارة) يقع الميم ويبحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعار بالاذن يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكأنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه
وكذا ان لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا شرح مر وانظر بحث الأذرى
مع ان مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنيته) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم
تبن له كان خرب مسجد و بقيت منارته فخره مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها له حكمها حكم المبنية
له ككاهن ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو ان استنابه لعذر أو لا أي مطلقا فبفسه نظر والثاني قريب سم قول المتن
(للاذان) ويغني أن مثل الاذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعية وثانيها الاعتداد بالناس
التي هو لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذن ع ش عبارة شيخنا ومثل الاذان التسبيح آخر الدليل المسمى
بالاولى والثانية والابدو ما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة اه (قوله أما غير راتب الخ) عبارة النهاية والغنى بخلاف خروج غير الراتب للاذان
وخروج الراتب لغير الاذان ولو بحجرة بابها في المسجد وللاذان لكن عبارة ليست للمسجد أوله لكن
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمدته النهاية والغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة
النهاية والغنى وان ضبط بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قرية أو مؤذن راتب (قوله فلا يضر صعودها
الخ) قال في الكنز اذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهجي سواء خرجت عن سم
المسجد أم لا انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لم يغير الاذان وخرجت عن سم بناء المسجد كرجاء
وتريعه اذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية في ماله الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في
هوا الشارع وأخذ الزر كشي منه أنه لو اتخذ المسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له
صح وان زعم بعضهم أنه مردود بان الفسوق بين الجناح والمنارة لا يخ أي لكون المنارة تنسب الى المسجد
ويحتاج اليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في الغنى الا أنه رجع ما زعم البعض من عدم
الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج)
أي من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أي التي لا ينقطع بها المتتابع كوقت كل أو حيض
ونفاس واغتسال جنباتة مغنى ونهاية (قوله ونار ع جمع الخ) اعتمدته النهاية والغنى فقالوا وانتصاره على قضاء

معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها ككاهن ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره نهاية وغنى وقوله ما وثم حاكم يقبلها
أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والغنى يخفى عليه ما ذكره قال ع ش قوله يخفى عليه الخ
ظاهرة أنه لا فرق بين كونه قرب عهدته بالسلام أم لا نشأ بآذنية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة اه قول
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعذر سم على تخ قول ويغني أنه لا فرق حيث كان النائب
كلاصيل فيما طلب منه ع ش قول المتن (إلى منارة) يقع الميم ويبحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعار بالاذن يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكأنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه
وكذا ان لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا شرح مر وانظر بحث الأذرى
مع ان مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنيته) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم
تبن له كان خرب مسجد و بقيت منارته فخره مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها له حكمها حكم المبنية
له ككاهن ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو ان استنابه لعذر أو لا أي مطلقا فبفسه نظر والثاني قريب سم قول المتن
(للاذان) ويغني أن مثل الاذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعية وثانيها الاعتداد بالناس
التي هو لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذن ع ش عبارة شيخنا ومثل الاذان التسبيح آخر الدليل المسمى
بالاولى والثانية والابدو ما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة اه (قوله أما غير راتب الخ) عبارة النهاية والغنى بخلاف خروج غير الراتب للاذان
وخروج الراتب لغير الاذان ولو بحجرة بابها في المسجد وللاذان لكن عبارة ليست للمسجد أوله لكن
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمدته النهاية والغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة
النهاية والغنى وان ضبط بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قرية أو مؤذن راتب (قوله فلا يضر صعودها
الخ) قال في الكنز اذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهجي سواء خرجت عن سم
المسجد أم لا انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لم يغير الاذان وخرجت عن سم بناء المسجد كرجاء
وتريعه اذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية في ماله الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في
هوا الشارع وأخذ الزر كشي منه أنه لو اتخذ المسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له
صح وان زعم بعضهم أنه مردود بان الفسوق بين الجناح والمنارة لا يخ أي لكون المنارة تنسب الى المسجد
ويحتاج اليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في الغنى الا أنه رجع ما زعم البعض من عدم
الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج)
أي من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أي التي لا ينقطع بها المتتابع كوقت كل أو حيض
ونفاس واغتسال جنباتة مغنى ونهاية (قوله ونار ع جمع الخ) اعتمدته النهاية والغنى فقالوا وانتصاره على قضاء

معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها ككاهن ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره نهاية وغنى وقوله ما وثم حاكم يقبلها
أي بلا حبس (قوله يعذر بجهله) عبارة النهاية والغنى يخفى عليه ما ذكره قال ع ش قوله يخفى عليه الخ
ظاهرة أنه لا فرق بين كونه قرب عهدته بالسلام أم لا نشأ بآذنية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة اه قول
المتن (الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعذر سم على تخ قول ويغني أنه لا فرق حيث كان النائب
كلاصيل فيما طلب منه ع ش قول المتن (إلى منارة) يقع الميم ويبحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعار بالاذن يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكأنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه
وكذا ان لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا شرح مر وانظر بحث الأذرى
مع ان مقابل الاصح نظر للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنيته) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم
تبن له كان خرب مسجد و بقيت منارته فخره مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها له حكمها حكم المبنية
له ككاهن ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له شرح مر
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو ان استنابه لعذر أو لا أي مطلقا فبفسه نظر والثاني قريب سم قول المتن
(للاذان) ويغني أن مثل الاذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ومن أولى الجمعية وثانيها الاعتداد بالناس
التي هو لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذن ع ش عبارة شيخنا ومثل الاذان التسبيح آخر الدليل المسمى
بالاولى والثانية والابدو ما يفعل قبل اذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهيؤ
لصلاة الصبح وصلاة الجمعة اه (قوله أما غير راتب الخ) عبارة النهاية والغنى بخلاف خروج غير الراتب للاذان
وخروج الراتب لغير الاذان ولو بحجرة بابها في المسجد وللاذان لكن عبارة ليست للمسجد أوله لكن
بعيدة عنه وعن رحبته اه (قوله فيما يظهر) اعتمدته النهاية والغنى (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطه الخ) عبارة
النهاية والغنى وان ضبط بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قرية أو مؤذن راتب (قوله فلا يضر صعودها
الخ) قال في الكنز اذ تعد منه ويصح الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهجي سواء خرجت عن سم
المسجد أم لا انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لم يغير الاذان وخرجت عن سم بناء المسجد كرجاء
وتريعه اذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية في ماله الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في
هوا الشارع وأخذ الزر كشي منه أنه لو اتخذ المسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له
صح وان زعم بعضهم أنه مردود بان الفسوق بين الجناح والمنارة لا يخ أي لكون المنارة تنسب الى المسجد
ويحتاج اليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في الغنى الا أنه رجع ما زعم البعض من عدم
الصحة في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج)
أي من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) أي التي لا ينقطع بها المتتابع كوقت كل أو حيض
ونفاس واغتسال جنباتة مغنى ونهاية (قوله ونار ع جمع الخ) اعتمدته النهاية والغنى فقالوا وانتصاره على قضاء

الحاجة مثال اذا لوجه كما قاله الاسنوي تبعها لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج ولم يطل زمنه
عاده ككل وغسل جنبه وأذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول الخ اه (قوله) وغيرهما مما يطلب الخروج له
الخ) وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عودته ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كمن
وغسل واجب وأذان جاز الخروج له أو لما منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع
لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتيمم الباقي جدد النية ولو أحرم معتكف بنسك فان لم ينش الفوات أتمه أي ثم
خرج لحج والاخرج له ولا يبنى بعد فراغه من النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان
انقضاه قبل نذره لم يلزمه شيء لان اعتكاف شهر قد مضى بحال نهاية وقوله مر ولو أحرم الخ في المغنى مثله
(قوله فرع) الى الكتاب في المغنى (قوله سووا الخ) عبارة النهاية وهى لعيادة المريض ونحوها أى
للمعتكف أفضل أو تركها أوهما سواء وجوه أو جهها أولها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب
أرجح الأخير فقد نقله في المجموع عن الأصحاب قال البلقيني والأذرى ومجمله في عيادة الأجانب أما الأقارب
وذوو الرحم والأصدقاء والجيران فالظاهر أن الخروج لعيادتهم أفضل لاسيما اذا علم أنه يشق عليهم تخلفه
انتهى اه (قوله أفضل) لاسيما اذا علم أنه يشق عليهم وعبارة القاضى حسين مصرحة بذلك وهذا هو
الظاهر مغنى

وغيره خروج مؤذن لأذان
وجنب ثلاث نساء وغيرهما
مما يطلب الخروج له ويقل
زمنه عادة بخلاف ما يطول
زمنه كمن حضر وعده مريض
(فرع) سووا بين اقامة
الاعتكاف ونحو عيادة
المريض واعترضه ابن
الصلاح بأنه صلى الله عليه
لم كان يعتكف تغلاولا
رج لذلك وبمحت البلقيني
ن الخروج لعيادة نحو
رحم وجار وصدق أفضل
والله أعلم

شرح المنهج في اعتكاف منذور متتابع (قوله سووا بين اقامة الاعتكاف ونحو عيادة المريض الى آخره)
قال في شرح العباب عن المجموع لانهم ما طاعتان مندوب اليهما فاستويا اه وعبارة العباب وله
الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشجيع جنازة وهل هو أفضل أو تركه أو هو
سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه أرجحها الأخير فقد نقله
في المجموع عن الأصحاب الى أن قال قال البلقيني والأذرى
ومجمله في عيادة الأجانب أما الأقارب وذوو الرحم
والأصدقاء والجيران فالظاهر أن
الخروج لعيادتهم أفضل
لا سيما اذا علم أنه
يشق عليهم
تخلفه
اه

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الحج)

* (فهرست الجزء الثالث من حاشيتي العلامةين الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رجمهم الله تعالى) *

صحيحة

باب صلاة الخوف	٢
فصل في اللباس	١٨
باب صلاة العيدين	٣٩
فصل في تدبير التكبير	٥١
باب صلاة الكسوفين	٥٦
باب صلاة الاستسقاء	٦٥
باب في حكم تارك الصلاة	٨٣
كتاب الجنائز	٨٩
فصل في تكفين الميت	١١٣
فصل في الصلاة على الميت	١٣١
فصل في الدفن وما يتبعه	١٦٧
كتاب الزكاة	٢٠٨
باب زكاة الحيوان	٢٠٩
فصل في بيان كيفية الاخراج	٢٢٣
باب زكاة النبات	٢٣٩
باب زكاة النقد	٢٦٣
باب زكاة المعادن والركاز والتجارة	٢٨٢
فصل في زكاة التجارة	٢٩٢
باب زكاة الفطر	٣٠٤
باب من تلزمه الزكاة	٣٢٧
فصل في أداء الزكاة	٣٤٢
فصل في التجبيل وتوابعه	٣٥٣
كتاب الصيام	٣٧٠
فصل في النية وتوابعها	٣٨٦
فصل في بيان المفطرات	٣٩٧
فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سننه ومكروهاته	٤١٣
فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته	٤٢٧
فصل في بيان فدية الصوم الواجب	٤٣٤
فصل في بيان كفارة جماع رمضان	٤٤٧
باب صوم التطوع	٤٥٣
كتاب الاعتكاف	٤٦١
فصل في الاعتكاف المفذور والمتتابع	٤٧٦

